



جامعة وهران 2
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
أطروحة
للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم
في العلوم السياسية

التحول السياسي وتأثيره على الأمن في تونس بعد 2010

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة: صحراوي فايزة

أمام لجنة المناقشة

| اللقب والاسم | الرتبة | المؤسسة الأصلية | الصفة |
|--------------------|----------------|-----------------|--------|
| صافو محمد | أستاذ | جامعة وهران 2 | رئيسا |
| عياد محمد سمير | أستاذ | جامعة تلمسان | مقرر |
| بن سادات نصر الدين | أستاذ | جامعة وهران 2 | مناقشا |
| قاسي فوزية | أستاذ محاضر-أ- | جامعة وهران 2 | مناقشا |
| مرزوقي عمر | أستاذ | جامعة باتنة 1 | مناقشا |
| بلغيث عبد الله | أستاذ | جامعة مستغانم | مناقشا |

السنة: 2022-2023

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على فضله وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل وإتمامه
بداية، أتوجّه بالشكر الجزيل والعرفان الكبير إلى الأستاذ الدكتور "عياد محمد سمير" لقبوله الإشراف
على هذا العمل، وعلى كل التوجيهات والتسهيلات التي قدّمها طيلة فترة البحث،
كما أحيي في شخصه الكريم؛ قيمه الإنسانية ودعمه الدائم
شكر خاص للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، كل باسمه وصفته، على تكبّدهم
عناء قراءة هذا العمل وتقويمه
الشكر موصول أيضا إلى كل من ساندني، وأمدّ لي يد العون، ولو بكلمة طيبة أو دعاء
صادق في ظهر الغيب

إهداء

إلى من غمراني بحبهما وأكرماني بحسن تربيتهما ولم يدّخرا يوماً أيّ جهد أو دعم من أجل تشجيعي
ومساندتي... إلى الحبيبة "أمي" والسند "أبي"... أطل الله في عمركما وأدامكما تاجاً فوق رأسي

إلى كل أفراد عائلتي، أصدقائي وزملائي

إلى كل مجتهد ومثابر في طريق العلم والمعرفة

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل البحثي المتواضع

مقدمة

تمهيد

يعتبر التحول السياسي من أعقد الظواهر السياسية المعاصرة التي أثارت اهتماما واسعا أثناء الموجة الثالثة للتحولات الديمقراطية التي بدأت في منتصف سبعينيات القرن الماضي، ثم اكتسبت زخما في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات على إثر بداية تحولات الأنظمة في دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة. وبينما استبعدت المنطقة العربية تقليديا من مربعات أدبيات التحول والدمقرطة، لاعتبارها تمثل "استثناءً استبداديا" و"مقاوما فريدا" لأي حركة إصلاح أو تغيير من الممكن أن تحدث، فقد أعادت سلسلة الاحتجاجات الشعبية والحراكات الاجتماعية التي شهدتها مختلف بلدان المنطقة خلال الفترة 2010-2011، ظواهر التحول السياسي عموما، وعمليات التغيير العربي خصوصا، إلى واجهة البحث والتفكير السياسي داخضة بذلك أطروحات "الاستعصاء" العربي أمام التحولات الديمقراطية، حيث أعيد إدراج مفاهيم "التحول" و"الانتقال" و"التوطيد" في بؤرة الاهتمام الأكاديمي من خلال ربطها بالسياق والنطاق العربي، وهو الأمر الذي أوضح فشل علماء الديمقراطية في التمييز سابقا بين تحيزاتهم المعيارية وأطروحاتهم التحليلية، كما أبان عن الحاجة إلى إعادة النظر في ظاهرة غياب التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ليس فقط على خلفية الأحداث التاريخية التي عرفها، ولكن أيضا بالنظر إلى التقاليد الراسخة المتمثلة في دراسة التغييرات الاجتماعية والسياسية من منظور مرتكز على الدولة من أعلى إلى أسفل.

في مقابل ذلك، إن تعقيدات ظاهرة التحول السياسي وصعوباتها لا ترتبط فقط بالعوامل والفواعل العديدة المؤثرة فيها، أو بشكل ودرجة التغيير الناتج عنها، أو حتى بأنماطها وأساليبها المتداخلة التي قد تحجب أهداف عملية التحول وأغراضها الحقيقية، بقدر ما يتعلق الأمر بآثارها ومضاعفاتها العميقة على مختلف القطاعات والمستويات. إن الصعوبة تتعلق في المقام الأول بطبيعة عملية التحول السياسي في حد ذاتها من حيث كونها فترة فاصلة غير قابلة للتنبؤ بين نظام سياسي قائم وآخر ناشئ. فالتحولات السياسية تعتبر سيرورات طويلة غير مباشرة تنطوي على تداعيات ومخاطر كبرى قد تهدد بشكل خاص أمن واستقرار البلد الذي يشهد تحولا أو انتقالا سياسيا معينا. على وجه التحديد، بينما تتخذ التحولات شكلا من أشكال النزاع السياسي، من المحتمل أن يؤدي هذا النزاع مهما بلغت درجته (سلمي أو عنيف) إلى مزيد من العنف والاضطراب. ففي فترات الانتقال والتغيير قد تتعارض المطالب السياسية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية التي لم يتم معالجتها مع التوقعات العامة المتزايدة، لاسيما وأن هذه المطالب قد تشكل في الغالب الدوافع الرئيسية المحفزة على بدء التحول والتغيير السياسي، وهو ما يجعل الدولة والأفراد على حد سواء أكثر عرضة للمزالق الأمنية المرتبطة بمسارات التحول والانتقال. فعلى الرغم من الافتراض الواسع النطاق بأن التحول يتم من وضع غير ديمقراطي أو ما قبل ديمقراطي إلى وضع آخر ديمقراطي، فإن التحولات السياسية لا تنتج دائما مجتمعات سلمية ديمقراطية، بل على العكس من ذلك، كونها عمليات غير متوقعة ولا مؤكدة النتائج فهي معرضة بشدة لأن تصبح مصدرا رئيسيا من مصادر

انعدام الأمن في البلد المعني لاسيما في ظل الضعف الهيكلي أو الانهيار المؤسساتي لجهاز الدولة الذي يعتبر المسؤول الأول عن ضبط الأمن والنظام العام داخل البلاد وخارجها.

بالنسبة لحالة تونس، كانت محاولة التحول السياسي نموذجا فريدا للانتقال العفوي غير المخطط له من الأعلى، والمدفوع بالحراك الاجتماعي الجماهيري الذي انطلق في ديسمبر 2010 للمطالبة بإنهاء حالة انعدام الأمن والرفاه والقمع التي عانى منها التونسيون لفترات وعقود زمنية طويلة. فمنذ العام 2011 أصبحت تونس بؤرة غير مسبوقه من التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، ونتيجة لذلك، لا تزال تشهد البلاد إلى الآن فترة من التغيير الكبير الذي خلق تحديات وتهديدات أمنية جديدة بدلا من الفرص التي كانت مأمولة خاصة على مستوى تحقيق أمن الأفراد وتعزيزه. بناءً على ذلك، تبحث هذه الأطروحة في عملية التحول السياسي وتأثيرها على الأمن في تونس في مرحلة ما بعد 2010، وبيد أن الدراسة تنطلق من افتراض رئيسي مفاده وجود علاقة تأثير وتأثر متبادل بين متغيري التحول السياسي والأمن، تبدأ في هذا السياق بمناقشة مسوّغات ومحددات التحول السياسي في البلاد، وعلى اعتبار أن مخاطر الأمن الإنساني هي الأكثر ملاءمة وقدرة على تفسير تفجّر الحراك الاجتماعي 2010-2011، تسلط الدراسة الضوء على مصادر انعدام أمن الأفراد التونسيين لشرح وتحليل الأسباب الكامنة وراء بدء المسار الانتقالي في البلاد، ثم تتطرق بعد ذلك إلى تداعيات التحول السياسي على أمن الدولة التونسية وأمن مواطنيها، لتعرج لاحقا على التحديات الراهنة لعملية التحول الديمقراطي في تونس، وتعالج في الأخير المتطلبات الأساسية والميكانيزمات الضرورية لبناء نموذج ديمقراطي أمني شامل ومستدام في البلاد.

مبررات اختيار الموضوع:

تكمن أهم الدوافع وراء اختيار الباحثة لموضوع التحول السياسي وتأثيره على الأمن في تونس بعد 2010، في جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية، تحددها فيما يأتي:

المبررات الموضوعية:

- الرغبة في إثراء المعرفة العلمية في مجال البحوث الأكاديمية المتعلقة بدراسة العلاقة بين الأمن والتحول السياسي، خصوصا وأن مثل هذه الدراسات قليلة جدا والموجود منها غير كاف أو شامل لمتغيرات الموضوع المبحوث.

- تقلّ البحوث العلمية ذات الرؤية الموضوعية الدقيقة في حالة دراسة الظواهر الجارية المركبة، لهذا إن تقديم تحليلات وتفسيرات تكون أكثر منطقية وشمولية لأحداث الحراك الاجتماعي في الوطن العربي عموما ومسارات التحول السياسي في تونس تحديدا، فيما يتعلق بشرح وتحليل العلاقات الارتباطية القائمة بين ظاهرة السلطوية وحالة انعدام الأمن الإنساني، من جهة، وتفسير العلاقة بين تهديدات أمن الأفراد وبدء الفعل الاحتجاجي، من جهة ثانية، فضلا عن تحديد الارتباط بين فشل أو تعثر عمليات التحول السياسي بالنظر إلى تداعياتها الأمنية المختلفة، من جهة ثالثة، من شأنه أن يكون إضافة جديدة ومثمرة

على مستوى البحوث العربية عموماً، والدراسات الجزائرية خصوصاً، في مجالين مهمين على الأقل: مجال البحث في ظواهر يعتبر من النادر ما تم معالجتها أو الاهتمام بها، ومجال دراسة القضايا الراهنة وتفسيرها والتنبؤ بها باستخدام تقنيات الضبط المنهجي والتحكم الموضوعي العالية الدقة.

- تمثل تونس دراسة حالة فريدة من نوعها لاختبار مدى صدقية أطروحة "الاستثناء العربي" أو "المرونة العربية" في مجال التحولات الديمقراطية، فأحداث الحراك العربي لعام 2011 لم تستفز القائلين باستحالة سقوط الأنظمة الإستبدادية وإمكانية حدوث نوع من التغيير الإيجابي الحقيقي في البلدان العربية فحسب، ولكنها تحدت أيضاً النقاش العقيم حول العمليات والانتقالات والإصلاحات الديمقراطية في المنطقة، لاسيما وأن الدراسة تركّز على البحث في ما إذا كان بإمكان بلد عربي ما بناء نموذج من الديمقراطية الكاملة والأمن الشامل يعملان معاً لضمان أمن الأفراد ورفاهيتهم جنباً إلى جنب مع تعزيز بقاء الدول وتقديمها.

المبررات الذاتية:

تندرج هذه المبررات تحت اعتبارات الانتماء العربي-الإفريقي للباحثة، وهو ما يلزمها علمياً وعملياً الاهتمام والغيرة على قضايا البلاد العربية والإقليم الجغرافي الذي تنتمي إليه، لاسيما وأن هذه المنطقة لم تلبث أن شهدت العديد من المشاكل الداخلية والنزاعات المحلية عبر الوطنية، حتى واجهت تقاماً خطيراً وغير مسبوق منذ العام 2011 في وتيرة الحروب الأهلية والتحديات الخارجية الحدودية، ففي اعتقادنا أن تقديم دراسة موضوعية ذات مصداقية وكفاءة أكاديمية تدرس الظواهر والقضايا الملحة الراهنة على المستويين النظري والإمبريقي، من شأنه أن يكون محاولة جادة ومثمرة تدفعنا باتجاه يحفزنا شعوباً وحكاماً للحفاظ على الحد المعقول من الانتماء الوطني والمشاركة السياسية، جنباً إلى جنب مع ضرورة ضمان القدر اللازم من العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لجميع المواطنين، مما قد يشجع على الدفع نحو الانتقال السلمي والسلس إلى نظام راسخ ومتناسك من الديمقراطية التشاركية الداعمة لمتطلبات تحقيق أمن الأفراد الإنساني باعتباره شرطاً ضرورياً لتعزيز أمن واستقرار وسيادة الدول.

أهمية الدراسة:

تستحوذ قضايا الأمن والتحول السياسي على اهتمام الكثير من الباحثين في ميادين العلاقات الدولية والسياسات المقارنة، ومع ذلك، يلاحظ على هذا الاهتمام بأنه مجرداً ومستقل بذاته. ما هو واضح أنه على الرغم من الانشغال البحثي الواسع بدراسة ظواهر الحراك العربي والتحول السياسي في تونس، إلا أنه لا تتوفر إلى الآن دراسات أكاديمية شاملة ومتكاملة تحدد وتبحث في تأثير هذا الحدث غير المتوقع على الأمن والاستقرار في هذه المناطق والبلدان، فأهمية هذه الدراسة تنبع أولاً وقبل كل شيء، من محاولتها تقديم بحث ذو مصداقية علمية وعملية لآثار ونتائج التحول السياسي على حالة الأمن في دولة من دول ما بعد الانتقال متجاوزة التركيز التقليدي على تخصصات حصرية وجوانب معينة في دراسة وتحليل التحولات السياسية.

ويبدو أن العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية للدول باتت في وقت مبكر للغاية ممتدة ومتفاعلة إلى حد كبير، تبرز أهمية هذه الدراسة أيضا في تركيزها على مسائل الأمن والتحول السياسي باعتبارها إطار بحث جديد نسبيا. إن البحث في موضوع التحول السياسي وتأثيره على الأمن في تونس بعد سنة 2010، سيخدم المتخصصين في دراسات الأمن والتحول والديمقراطية، كونه يقدم رؤية جديدة لتحليل أزمات الأنظمة السياسية العربية من خلال النظر في العلاقة القائمة بين تهديدات الأمن الإنساني وحالة الاستقرار/عدم الاستقرار السياسي في البلدان المعنية، معتبرة أن حالة انعدام أمن الأفراد هي إحدى الأسباب الرئيسية لتآكل شرعية الأنظمة السياسية القائمة والتي أفضت في النهاية إلى انهيارها، بل وانهايار البناء المؤسساتي للدولة في بعضها نتيجة استمرار إغفال النخب الحاكمة لمتطلبات الموازنة بين ضمان الأمن القومي وتوفير الأمن الإنساني.

من الممكن أن تمثل هذه الدراسة أيضا أساسا فكريا للباحثين العرب والأجانب في مجال إنجاز الأبحاث الأكاديمية وتنظيم الدورات العلمية المستقبلية (النظرية والميدانية) في مواضيع الأمن المتصلة بظواهر التحولات السياسية والانتقالات الديمقراطية، كما يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة من قبل الفواعل الرئيسية المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والأمني في تونس، إذ من الممكن أن يكون هذا العمل البحثي مصدرا مهما للمعلومات والمبادئ والإرشادات التوجيهية لصانعي السياسات وأعضاء المجتمع المدني الفاعلين في العملية خلال مرحلة ما بعد 2010. وبالتالي، لا داعي للمبالغة في التأكيد على أن مساهمة هذه الدراسة في الأدبيات المتعلقة بالتحولات السياسية وتداعياتها على أوضاع الأمن والاستقرار، تساعد، أولا، في توسيع النطاقات الموضوعية والمكانية لمثل هذه الدراسات من خلال التركيز على بلد إفريقي في منطقة (عربية) لطالما تم تجاهلها في السابق من مربعات الأبحاث السياسية والأدبيات الديمقراطية، وثانيا، في وضع بعض الافتراضات والمقترحات الناتجة عن الدراسات السابقة للاختبار التجريبي، مما يساهم في التطوير النظري/المنهجي لهذا المجال على المدى الطويل.

أهداف الدراسة:

- تسعى الباحثة من خلال دراسة موضوع التحول السياسي وتأثيره على الأمن في تونس بعد 2010، إلى إنجاز عدد من الأهداف البحثية والعملية تشتمل ما يأتي:
- تقييم الوضع العام التونسي قبل سنة 2011 في ضوء مفهوم الأمن الإنساني للتعرف على مدى إسهام تهديدات أمن الأفراد في التحفيز على اندلاع موجة الحركات الاجتماعية والتحويلات السياسية في بلدان المنطقة العربية عموما وفي تونس خصوصا.
- وضع تشخيص شامل ومتكامل لآثار التحول السياسي المترتبة على حالة الأمن في تونس في مرحلة ما بعد الحراك والانتقال كمحاولة لسد النقص الحاصل، ولو بصفة جزئية، في هذا النمط من الدراسات الأكاديمية الإمبريقية.

- الوقوف على مستوى الارتباط القائم بين الظاهرة السلطوية والمقاربة الأمنية التقليدية التي تبنتها -ولا تزال- أغلب الأنظمة السياسية القائمة في البلدان العربية، وفي الدولة التونسية تحديداً، وبالتالي، محاولة الكشف عن مدى تعارض نموذج الأمن القومي مع جودة إدارة الحكم وسياسات الأمن الشامل والمستدام في أي بلد، في مقابل إبراز مدى أهمية الأخذ بنهج الأمن الإنساني الموسع في بلوغ الديمقراطية الكاملة والمستقرة.

- توفير فهم أعمق للتحديات والتهديدات التي يجب على تونس معالجتها في سياق الأمن الإنساني والأمن القومي، ووضع توصيات تتضمن تحديد الإجراءات العملية التي يمكن للسلطات التونسية استخدامها في مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية الناشئة بعد عملية التحول السياسي.

- بيان أن أي مسعى نحو بناء نظام ديمقراطي متماسك ومستقر وأي معالجة فعالة لمعضلة انعدام الأمن في المنطقة العربية عامة، وفي تونس خاصة، لا بد وأن يبدأ عبر الموازنة الحقيقية بين أمن الأفراد وأمن الدول، فأى سياسة أمنية ناجحة وناجعة ينبغي أن تركز أجندتها على الأخذ بمنطق تحقيق أمن الدولة لا يكتمل إلا عبر ضمان أمن مواطنيها وتعزيز رفاههم الاقتصادي والاجتماعي، فأمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامناً حقيقياً لأمن الشعوب، بل وغالبا ما تفقد بعض الأنظمة السياسية شرعيتها فتتحول إلى تهديد فعلي لأمن وبقاء مواطنيها الوجودي. ومع ذلك، سنحاول في هذا الإطار أيضا إثبات أن كل هذه الحقائق لا يجب أن تنفي الأهمية الحيوية لأمن الدولة، خصوصا في ظل ما تشهده أغلب بلدان الحراك العربي من حالات العنف والفوضى المتصاعدة كإحدى النتائج الرئيسية العكسية التي أفرزها ضعف الدولة القومية وهشاشتها في التصدي للتحديات الداخلية والتهديدات الخارجية خلال المراحل الانتقالية وفي الفترات التي أعقبتها.

أدبيات الدراسة:

بالنظر إلى الندرة الكبيرة في الدراسات السابقة المعالجة لمسائل التحولات السياسية وتأثيراتها على أوضاع الأمن/انعدام الأمن، ارتأينا أن نعرّج في هذا الإطار على عينة من الدراسات الأكاديمية والإمبريقية التي اعتنت بالبحث والتحليل في عمليات التحول وظواهر الأمن بشكل منفصل ومستقل عن بعضها الآخر:

1- دراسة لعالم السياسة الأمريكي "صامويل هانتجتون Samuel P. Huntington" بعنوان "الموجة الثالثة:

التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" الصادرة سنة 1993¹، ترجمة "عبد الوهاب علوب":

يتناول هذا الكتاب عملية التحول الجماعي إلى الديمقراطية في سياق ما يسمى بظاهرة "الموجات"، فتركز الدراسة على حركات التحول من الأنظمة التسلطية الشمولية إلى الديمقراطية، التي اجتاحت العالم بين عامي 1974 و1990. كما تعالج الدراسة الأسباب والعوامل المساعدة على التغييرات

¹ صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت والقاهرة: دار سعاد الصباح، ط. 1، 1993، ص.ص. 72-85.

الحاثة في نظم الحكم، لينهي الكاتب دراسته بتنبؤات عن مستقبل الديمقراطية في العالم على مشارف القرن الواحد والعشرين، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعد من أوائل الدراسات التي تتناول التحولات الديمقراطية المفاجئة التي أعقبت سقوط الدولة في أواخر الثمانينات. مع ذلك، ما يؤخذ على هذه الدراسة هو أن المؤلف يتناول مادته من وجهة نظر غربية صرفة لا تول اعتبارا لما تتميز به مختلف الموروثات الثقافية والحضارية من خصائص محدّدة، إذ غني عن الذكر، أن مفهوم الديمقراطية المقصود في هذا الإطار هو مفهوم غربي بالدرجة الأولى، والديمقراطية الغربية في نظر الكاتب قدر محتوم تؤول إليه جميع دول العالم نتيجة تقاليد غربية محضة، وهو ما تم دحضه بقوة بعد أحداث 2010-2011 التي أثبتت خطأ أطروحة "هاننتغتون" ومؤيدوه حول "الاستعصاء العربي" أو "المرونة العربية" أمام التحولات السياسية الديمقراطية، لاسيما الافتراض القائل بأن المجتمعات العربية الإسلامية غير قادرة على التحول إلى الديمقراطية بسبب عدم التوافق المتأصل بين الإسلام والتقدم الديمقراطي.

2- دراسة لمجموعة من المؤلفين العرب، "امحمد مالكي" وآخرون، بعنوان "ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات" الصادرة في فبراير من عام 2012¹:

تبرز أهمية هذه الدراسة باعتبارها تصنف كأولى الأبحاث الأكاديمية الموضوعية التي صدرت في وقت مبكر للغاية من بدء عملية التحول السياسي في تونس، لتناقش وتحلّل خلفيات وآثار ومصاعب الحراك والتحول في البلاد على مستويات عدّة، حيث كان الكتاب حصيلة بحث علمي فردي وحوار وجدل بين باحثين أخذوا وقتا كافيا لإعداد دراساتهم، وهو يتألف من مجموعة أوراق تم تقديمها في مؤتمر علمي كان عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الفترة بين 18-21 أبريل 2011 تحت عنوان "الثورة والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية". وقد اشتمل هذا الكتاب على ثلاث أقسام رئيسية يتضمّن كل منها فصول بحثية عدّة، بحيث يدرس القسم الأول خلفيات وأسباب الثورة التونسية، وأما القسم الثاني فيتناول سياقات الثورة وأدوار الفاعلين فيها من أحزاب سياسية ومنظمات مدنية ومؤسسات الإعلام والجيش، في حين ركّز القسم الثالث من الكتاب على معالجة تحديات الانتقال الديمقراطي في تونس إلى جانب تحليل التفاعلات العربية للثورة التونسية.

3- دراسة للمفكر والباحث السياسي العربي "عزمي بشارة" تحت عنوان "الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها" الصادرة في يناير 2012²:

وتعتبر هذه الدراسة عملا تحليليا توثيقيا لأحداث تونس ومساراتها منذ بدء مراحلها الأولى إلى غاية تطوراتها اللاحقة، وذلك بتكاتف جهد جماعي سواء في توثيق الوقائع أو إجراء المقابلات ومراجعتها، وقد ضمّ الكتاب ست فصول بحثية تناولت عدّة قضايا ومسائل اشتملت بالدراسة والتحليل الوضع في

¹ امحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012.

² عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، يناير 2012.

تونس ما قبل التحول وما بعدها، لاسيما ما تعلق بالمشهد السياسي والخريطة الحزبية الناشئة مباشرة بعد سنة 2010، إلى جانب تعريجها على المواقف الدولية المتبلورة من الحراك التونسي، هذا بالإضافة إلى احتواء الدراسة على مجموعة من الملاحق البحثية والخطابات السياسية المهمة في تلك الفترة من الأحداث، مع ذلك، تتمثل المشكلة الأكبر بالنسبة لهذه الدراسة في أنه قد تم كتابتها والأحداث لا تزال جارية والحقائق لا تزال تتكشف، وهو ما يظهر قصورها النوعي، لكنها بأي حال من الأحوال تظل ذات قيمة نظرية وعملية كبرى بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للرأي العام العربي عموما، وليس للباحثين فقط، وذلك في فترة تتزايد فيها الأسئلة ويتضاعف فيها الاهتمام الشعبي بالسياسة والقضايا العامة.

4- دراسة لعالم السياسة والاجتماع الأمريكي "دانكوارت أ. روستو" Dankwart A. Rustow بعنوان **"Transtions to Democracy: Toward a Dynamic Model"** التحولات إلى الديمقراطية: نحو نموذج ديناميكي" الصادرة في أبريل 1970¹:

يقدم "روستو" في هذا المقال البحثي نمودجا تحليليا يساعد البلدان التي ترغب في التحول إلى النظام الديمقراطي، ويقوم هذا النموذج على ثلاث تأكيدات عامة هي: أولا، هناك بعض المكونات لا غنى عنها في نشأة الديمقراطية. بالنسبة للمكون الأول، يجب أن يكون هناك شعور بالوحدة الوطنية. ومن جهة ثانية، يجب أن يكون هناك صراع راسخ وخطير، أما بالنسبة للمكون الثالث، فيجب أن يكون هناك اعتماد واع للقواعد الديمقراطية، إذ ينبغي أن يعتاد كل من السياسيين والناخبين على هذه القواعد. ثانيا، يؤكد النموذج على أنه يجب تجميع هذه المكونات واحدة تلو الأخرى. وثالثا، يقترح النموذج تسلسلا واحدا من الوحدة الوطنية كخلفية، من خلال النضال والتسوية والتعود، إلى الديمقراطية. على وجه التحديد، يرفض النموذج ما يقترح أحيانا كشرط مسبق للديمقراطية، مثل مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو إجماع مسبق إما على الأساسيات أو على القواعد. فبالنسبة للمؤلف قد يكون النمو الاقتصادي أحد الظروف التي تنتج التوترات الضرورية للمرحلة التحضيرية أو مرحلة الصراع، ولكن هناك ظروف أخرى قد تكون مفيدة أيضا، كما من المرجح أن تكون خدمات التعليم الجماعي والرعاية الاجتماعية نتيجة لإرساء الديمقراطية.

5- دراسة لأستاذ العلوم السياسية البولندي-الأمريكي "آدم برزيفورسكي" Adam Przeworski بعنوان **"Some Problems in the Study of the Transition to Democracy"** بعض المشاكل في دراسة التحول إلى الديمقراطية" الصادرة في سبتمبر 1979²:

¹ Dankwart A. Rustow, "Transtions to Democracy: Toward a Dynamic Model", **Comparative Politics**. Vol.2, No.3, JSTOR, April 1970.

² Adam Przeworski, "Some Problems in the Study of the Transition to Democracy", **Working Paper N61**. Workshop on "Prospects for Democracy: Transitions from Authoritarian Rule in Latin America and Latin Europe", the Latin American Program of the Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington: Smithsonian Institution, 25-26 September 1979.

يتمثل الغرض الأساسي من هذا المقال في تحديد وتحليل بعض المشاكل التي تتطوي عليها دراسة عمليات تحرير الأنظمة الاستبدادية واستبدالها بأشكال ديمقراطية من التنظيم السياسي. وكما يشير الباحث تعتبر انشغالاته في هذا الإطار نظرية ومنهجية في الغالب وليست وصفية، وأن ما نحتاج إلى معرفته هو ما إذا كان التحول نحو الديمقراطية ممكناً وتحت أي ظروف في تلك البلدان التي تعاني من الحكم الاستبدادي. السؤال المحوري الذي يوجّه هذه الورقة هو على أي أساس يمكننا تقديم فهم معقول وذا مصداقية لهذا الاحتمال.

6- دراسة لـ"جان غروجيل" Jean Grugel "Democratization: A Critical Introduction" الديمقراطية: مقدمة نقدية" الصادرة سنة 2002¹:

يشمل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تقديم إطار شامل ومتكامل لإرساء الديمقراطية. ويقدم هذا الكتاب تأصيلاً مفاهيمياً/نظرياً للتحول إلى الحكم الديمقراطي من خلال ربطها بفهم معياري للديمقراطية. بالنسبة للمؤلف تعود جذور النضال من أجل إقامة الديمقراطية إلى الإيمان بأن كل فرد يستحق أن يعيش في ظروف من الكرامة والتسامح والاحترام، ويشرح هذا الكتاب كيف اجتمعت مجموعة من الضغوط والأحداث العالمية لتفتح فرصة سياسية لإرساء الديمقراطية في نهاية القرن العشرين. كما أنها تحلل مصير بعض التجارب في التحول الديمقراطي. باختصار، يعرض وجهة النظر القائلة بأنه على الرغم من نطاق الضغوط العالمية من أجل التحول إلى الديمقراطية، فإن ترسيخ الديمقراطية أمر محدد على الصعيد الوطني. وحيثما تتجج عملية إرساء الديمقراطية، فإن ذلك يرجع إلى عاملين اثنين هما: ظهور مجتمعات مدنية قوية ونشطة تعمل باستمرار على إضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة ومحاسبة الدولة، بالإضافة إلى وجود دولة قادرة ومرنة. ولذلك، فإن هذا الكتاب يتعامل مع وجهة نظر العولمة المفرطة القائلة بأن السياسة الوطنية والدول لم تعد مهمة.

7- دراسة لـ"بول د. ويليامز" Paul D. Williams وآخرون بعنوان "Security Studies: An Introduction الدراسات الأمنية: مقدمة" الصادرة في سنة 2008²:

ويهدف هذا الكتاب إلى تزويد الطلبة والدارسين بمقدمة واضحة ومعقدة لبعض النظريات والمفاهيم والمؤسسات والتحديات المستمرة التي تحرك الدراسات الأمنية. يتضمن هذا الكتاب 33 بحثاً أكاديمياً ساهم في تحريرها مجموعة من الأساتذة والباحثين المتخصصين في الدراسات الأمنية، وتتوزع هذه الأبحاث على أربع أجزاء بحثية رئيسية للكتاب؛ بحيث تناول الجزء الأول منها ثمانية مقاربات نظرية أساسية تكمن خلف السياسات الأمنية المعاصرة، ويقدم كل نهج نظري منظوراً مختلفاً حول ماهية الدراسات الأمنية وما يجب أن تكون عليه. وتحلل فصول الجزء الثاني عشرة مفاهيم تظهر في قلب النقاشات المعاصرة حول الأمن، بعضها كالحرب والإكراه والمعضلة الأمنية، قد شكّل الجوهر التقليدي

¹ Jean Grugel, Democratization: A Critical Introduction. New York: PALGRAVE, 2002.

² Paul D. Williams & Others, Security Studies: An Introduction. New York: Routledge of The Taylor & Francis Group, 2008.

للميدان، في حين أن البعض الآخر، مثل الفقر والتغير البيئي والصحة، هي من الوافدين الأحدث إلى المجال الأمني، ولكنها حاسمة. أما الجزء الثالث من الكتاب فيستعرض البنية المؤسسية الحالية للسياسة العالمية من حيث علاقتها بالدراسات الأمنية، وأخيراً، يوضّح الفصل الختامي بأن الدراسات الأمنية لم تقتصر تماماً على العلاقات الدولية؛ ولا ينبغي أن تكون كذلك، لذلك تؤكد هذه الدراسة على أنه يجب أن يستمر الجيل القادم من المحللين الأمنيين في مقاومة أحد العواقب السلبية لإضفاء الطابع المهني على الأوساط الأكاديمية والمتمثلة في إقامة حدود صارمة بين التخصصات ذات الصلة.

8- دراسة لـ "تود لاندمان" Todd Landman بعنوان "Democracy and Human Security: Essential Linkages والأمن الديمقراطي والروابط الأساسية" الصادرة سنة 2003¹:

وتعتبر هذه الدراسة واحدة من أهم البحوث الأكاديمية التي تضمّنها المؤلف الجماعي حول "الديمقراطية، الصراع والأمن الإنساني: مزيد من القراءة"، حيث تقدّم هذه المادة العلمية بعض الإجابات عن الأسئلة والعوامل التي تجعل الديمقراطية مفيدة للأمن الإنساني؛ إنها تحدّد أولاً تطور الأمن الإنساني، ثم تبحث بعد ذلك في الروابط المفاهيمية والنظرية بين الديمقراطية والأمن الإنساني. ويتبع ذلك فحص للروابط التجريبية بين الديمقراطية وبعض خصائص الأمن الإنساني، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية، والحرب بين الدول وداخلها، لتختتم البحث بملخص للحجج الرئيسية ويناقش آثارها.

9- دراسة لـ "محمد نوروزمان" Mohammed Nuruzzaman بعنوان "Human Security and the Arab Spring الأمن الإنساني والربيع العربي" الصادرة سنة 2013²:

يمكن النظر إلى هذه الدراسة على أنها العمل البحثي الأول والوحيد الذي اهتم بالربط بين تهديدات الأمن الإنساني وأحداث الحراك العربي التي بدأت في نهاية 2010، إذ يبدأ المقال بمناقشة موجزة حول مفهوم الأمن الإنساني ثم يربطه بما سُمّي بالربيع العربي، وفي ضوء التكاليف البشرية الهائلة التي تتطوي عليها الحركات المؤيدة للديمقراطية، يتحدد لهذا المقال هدفان رئيسيان، الأول، يبحث في كيفية ظهور قضايا الأمن الإنساني في الحراك العربي قبل وأثناء انطلاقه، أما الثاني، فيحلل موضوع التدخل العسكري الأجنبي لتعزيز الديمقراطية والأمن الإنساني في البلدان العربية المتأثرة بحركات التغيير الديمقراطي. ويجادل المقال بأن مخاوف الأمن الإنساني قد شكّلت عوامل خطيرة لاندلاع الحراك العربي وأن الهدف الأساسي للحركات المؤيدة للديمقراطية، كان إدخال تغيير نوعي في ظروف الأمن الإنساني العربي، وهو الهدف الذي لا يزال يتعيّن الكثير لتحقيقه. والحجة ذات الصلة هي أن التدخل العسكري الأجنبي لمساعدة القوى الديمقراطية من خلال تغيير النظام، كما هو الحال في ليبيا، قد أضّر كثيراً بالحركات العربية العفوية.

¹ Todd Landman, "Democracy and Human Security: Essential Linkages", In: **Democracy, Conflict and Human Security: Further Reading**. Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2006.

² Mohammed Nuruzzaman, "Human Security and the Arab Spring", **Strategic Analysis**. Vol.37, No.1, 2013.

10- دراسة لمجموعة من المؤلفين، تحت عنوان "Tunisia's Volatile Transition to Democracy" انتقال تونس المتقلب إلى الديمقراطية" الصادرة في نوفمبر 2015¹:

وهي عبارة عن موجز بحثي يقدمه مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط The Project on Middle East Political Science (POMEPS) بشكل دوري، ويجمع موجز 27 POMEPS عشرون مقالة رئيسية موزعة على أربع أجزاء بحثية تناقش أوضاع وتحديات السياسة والاقتصاد والأمن في تونس ما بعد الانتقال، كما تعرض فيها خلفيات وتحليلات مهمة من كبار العلماء والمتخصصين حول علاقة الدولة الجديدة المعقدة بالعملية الديمقراطية.

الملاحظ على الأدبيات أعلاه، أنه لا يتوفّر عمل أكاديمي معيّن ودقيق يرتبط بموضوع دراستنا ارتباطاً وثيقاً ومباشراً، والحال أنه تتعدّم تقريباً الدراسات التي تهتم بالبحث في الجوانب الإيتمولوجية والأطر النظرية المفسرة للعلاقات الارتباطية والسببية القائمة بين التحول السياسي والأمن، وهذا ما يضيف على هذه الدراسة نوعاً من التفرد والجدة في تناول ومعالجة ظواهر التحول السياسي وقضايا الأمن عبر مناطق العالم عموماً، وفي تونس تحديداً.

إشكالية الدراسة:

إن البحث في ظواهر التحول السياسي والأمن يسلط الضوء على العديد من القضايا الرئيسية والمسائل الجوهرية التي توجّهنا في المقام الأول إلى فك الغموض عن طبيعة واتجاه علاقة التأثير والتأثر المتبادل بين المتغيرين، فمحاولة الربط بين هذين الظاهرتين سيمكّننا من الكشف عن جانبين مهمين على الأقل في هذه العلاقة؛ الأول يشمل مدى تأثير تهديدات الأمن الإنساني في مجتمع ما على دفع عملية التحول السياسي فيه، أما الثاني فيتعلق بتحديد كيف ومتى يمكن للتحول من أنظمة دكتاتورية إلى نظم حكم أخرى أن يكون ناجحاً وقادراً على ضمان أمن الأفراد وتعزيز أمن الدول على حدّ سواء. تؤكد هذه المحاولة أن فحص مسألة الإطاحة بنظام الحكم في بلد ما سيكون مفيداً وحاسماً على مستويات عديدة ومتراصة، فالتقييم التحليلي المقارن لمدى أهمية مسارات التحول السياسي والانتقال الديمقراطي بالنسبة لمسألة تعزيز أو تهديد أمن الدول وأمن مواطنيها، قد يساعدنا على فهم أبعاد معضلة الأمن في تونس، ومدى إمكانية معالجة هذه المعضلة بالنظر في التطورات والنتائج التي قد تفرزها هذه المسارات وتشكّل إما فرصاً حقيقية للتغيير الإيجابي المأمول أو تحديات جادة تكون لها مضاعفاتها ونكساتها الخطيرة على عدة جبهات. بتعبير أكثر وضوحاً، إن البحث أيضاً في الآثار المحتملة لترسيخ عملية الديمقراطية الناشئة على الأمن في البلاد أو التفكير في تداعيات التراجع أو الانحدار من جديد نحو شكل من أشكال الحكم الاستبدادي على أمن واستقرار دولة ما بعد الانتقال، سيساعدنا كثيراً على إدراك التقاطعات المهمة القائمة بين الأمن الإنساني والأمن القومي، خاصة في خضم ما شهدته تونس بدرجة

¹ The Project on Middle East Political Science (POMEPS), Tunisia's Volatile Transition to Democracy. POMEPS BRIEFings 27, November 6, 2015.

أقل، وتشهده بعض بلدان الحراك العربي بدرجة أكبر من أوضاع عنف وفوضى واضطراب لا تزال مستمرة إلى الآن، وهي انكشافات أمنية لم تكن قائمة في السابق وإنما نشأت وتضاعفت على إثر حالة عدم اليقين التي تبلورت منذ أحداث 2010-2011، ثم استمرت وتفاقت في أعقابها، نتيجة عدم قدرة دول ما بعد الحراك على إعادة إحلال الأمن وضبط النظام العام بسبب استمرار عجزها عن معالجة التحديات الداخلية، علاوة على فشلها في الحدّ من التهديدات الخارجية الناشئة نتيجة تنامي ضعفها المؤسساتي وهشاشتها الهيكلية أمام مواجهة المخاطر القائمة والأزمات الطارئة، خصوصا وأن هذه الأحداث لم ترتبط منذ انطلاقتها بالسعي نحو تلبية مطالب وأهداف محلية فحسب، ولكن أيضا بتحقيق مصالح حيوية وجيو-إستراتيجية للقوى العالمية والإقليمية الفاعلة في المنطقة، والتي تقاطعت في أحيان قليلة وتصادمت في مرات كثيرة.

وبناءً على ما تقدّم، تهدف الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة إلى تفكيك ورصد العلاقات الارتباطية السببية القائمة بين متغيري التحول السياسي والأمن، مع التركيز على الحالة التونسية، من خلال طرح الإشكال البحثي الآتي:

- كيف أثرت عملية التحول السياسي على حالة الأمن في تونس خلال مرحلة ما بعد 2010؟
التساؤلات الفرعية:

تنفّر عن الإشكالية الرئيسية للبحث جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف يعرّف التحول السياسي إيمولوجيا ونظريا؟ وما علاقة التحولات السياسية بإنتاج ظاهرتي الأمن واللاأمن؟

- ما هي مسوّغات ومحدّدات التحول السياسي في تونس؟ وأيّ دور لتهديدات الأمن الإنساني في تفجّر الحراك الاجتماعي وبدء المسار الانتقالي للبلاد؟

- ما هي آثار عملية التحول السياسي على الأمن الإنساني والأمن القومي التونسي؟

- فيما تتمثل مكاسب وإنجازات الانتقال الديمقراطي في تونس ما بعد 2010؟ وما هي مكامن الإخفاق وملامح الفشل في التجربة التونسية للتحول السياسي؟

- ما هي تحديات عملية التحول في تونس في ظلّ الاستقطاب السياسي والجمود المؤسساتي المتفاقمين منذ عام 2014؟

- إلى أي مدى تعرّض تهديدات الأمن الإنساني ومخاطر الأمن القومي القائمة والناشئة في تونس ما بعد 2010 عملية التحول السياسي للخطر؟

- ما هي ميكانيزمات ومتطلبات بناء نموذج ديمقراطي/أمني شامل ومستدام في تونس؟
الحدود الموضوعية والزمانية للدراسة:

اشتملت حدود هذه الدراسة ثلاث نطاقات بحثية رئيسية، تمثلت فيما الآتي:

- النطاق الموضوعي: من حيث الموضوع سيتم البحث في العلاقات النظرية والإمبريقية بين متغيري التحول السياسي والأمن.

- النطاق المكاني: من حيث الحيّز الجغرافي للدراسة يركّز البحث على تونس كدراسة حالة.
 - النطاق الزمني: من حيث الإطار الزمني للدراسة، تم تحديد نطاق البحث من عام 2010 إلى غاية الفترة الراهنة، لكن هذا لا يعني عدم الرجوع إلى فترات زمنية سابقة من أجل تحقيق أهداف الدراسة المحددة وأغراضها المرجوة.
فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية للبحث قمنا بوضع الفروض العلمية الآتية:
 - تتضمن ظاهرة التحول السياسي عملية تغيير معقدة غير متوقعة النتائج، فالتحول السياسي ليس ببساطة أو بالضرورة شرطا مسبقا للانتقال/التحول الديمقراطي، كما لا يعتبر التحول الديمقراطي شرطا كافيا لتحقيق الأمن أو تعزيزه.

- بالقياس إلى تهديدات الأمن السياسي مثلت مخاطر الأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي العوامل الأساسية ذات الأولوية في تفجّر الحراك الاجتماعي وبدء عملية التحول السياسي في تونس خلال الفترة 2010-2011.

- ضمن مسار الانتقال الذي سلكته تونس منذ عام 2011 تحقيق بعض الإنجازات المهمة في مجال الاستجابة لمطالب الأمن السياسي على حساب الفشل المستمر في معالجة المسائل الأساسية للحراك الاجتماعي والتحول السياسي المتمثلة في مظالم التشغيل والتهميش وغياب العدالة.
 - يشكّل الارتفاع القياسي في معدلات البطالة والعوز الغذائي، وتزايد الفوراق الاجتماعية والمناطقية، إلى جانب استئراء الفساد وانعدام الكرامة المصادر التهديدية الأكثر إلحاحا لأمن وبقاء الفرد التونسي في مرحلة ما بعد 2010.

- ينظر إلى التهديد الإرهابي، والفشل الدولاتي في ليبيا، فضلا عن تضاعف جيوب الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة على أنها القضايا الأكثر تعقيدا وإرباكا لأمن الدولة التونسية في فترة ما بعد الحراك الاجتماعي والتحول السياسي للبلاد.

- تبدو عملية التحول السياسي في تونس معرضة لخطر الانهيار الناجم عن صعود تحديات جديدة غير تقليدية تعكسها أزمة الاستقطاب السياسي والتراجع الديمقراطي في البلاد، لاسيما في ظل تعثر إصلاح القطاع الأمني وتنامي المخاطر الصحية والاقتصادية المتفاقمة جرّاء جائحة كوفيد 19.

- يمثل بناء ديمقراطية كاملة ومؤسسات قوية، مع تحقيق الموازنة بين حماية أمن الدولة وضمن أمن الأفراد، وتفعيل مسار العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد، المتطلبات الأساسية الأكثر عملية وفاعلية للنجاح في تأسيس نموذج ديمقراطي/أمني شامل ومستدام في تونس.

ضبط مفاهيم الدراسة:

تكتسي عملية ضبط المفاهيم أهمية كبرى وبالغة بالنظر إلى أن التحديد الدقيق والموضوعي للمصطلحات الأساسية في البحث يعتبر جزءاً لا يتجزأ من فهم الأفكار المقدمة في الدراسة، حيث توفر أساساً للمعرفة العلمية التي تسمح بالتحليل السليم والمناقشة المثمرة.

1. "الحراك الاجتماعي" و"الحركات الاحتجاجية" بدلاً من "الثورة" أو "الانتفاضة":

شهد مفهوم الثورة تحولات عديدة أكسبته معاني متضاربة؛ من دلالاته على عودة الشيء إلى أصله، إلى الدلالة على معنى التحول المفاجئ ثم معنى القطيعة وإعادة التأسيس¹. بالنسبة لـ"فريدريك هيجل"، الثورات تكون مدفوعة بالأفكار (مبادئ المثل العليا)؛ بينما الثورات بالنسبة لـ"كارل ماركس" تحركها المصالح المادية (المصالح الطبقية)². وتعرّف الثورة السياسية على أنها حدث يؤدي إلى تغيير سياسي أساسي مرتبط بالتخطيط للتغيير الاقتصادي و/أو الاجتماعي والثقافي³. كما يؤكد "كارل دويتش" أن درجة المشاركة الجماهيرية، ومدة الثورة، والأضرار أو العنف المادي الذي تم إحاقه والنوايا العامة، كلها عوامل حاسمة في تصنيف الأنواع المختلفة من الثورات⁴. ووفقاً لـ"جول مونرو" تتضمن الثورة ثلاث مراحل أساسية؛ تمثل الأولى مرحلة تداعي النظام القائم ومحاولة القطع معه، أما المرحلة الثانية فتشمل حالة الغليان الثوري وإرادة التغيير الجذري، في حين تنطوي الثالثة على مرحلة التأسيس وإعادة البناء⁵. أما بالنسبة لمفهوم الانتفاضة فهو يشير إلى الحركة التي تستجيب لمحفز داخلي، ويكون القصد منها التطهر مما يكره عليه الإنسان، أملاً في وضع جديد يحمل الخير. وبهذا الاعتبار؛ مثلت الانتفاضة الفلسطينية هبة احتجاج عارمة، قبل أن تتحول إلى فعالية نضالية مؤطرة، تسعى إلى التحرر من الاحتلال الصهيوني الغاشم، لكن دون أن تتمكن فعلاً من تغيير الواقع المفروض على الأرض⁶.

بناءً على هذه التعريفات، يتضح أن مضامين كلا المفهومين لا تتوافق ووصف الأحداث الجارية في تونس، إذ لا يمكن اعتبار ما حدث أو يحدث حالياً في البلاد ثورة أو انتفاضة، فالأخيرة توظف غالباً للإشارة إلى النضال الوطني ضد فاعل أو عدو أجنبي وهذا ينتقي بشدة في الحالة التونسية، أما بالنسبة للثورة فإن أكثر من عنصر من العناصر الثلاث الرئيسية الصانعة للوضع الثوري غائب في الحدث التونسي، أي الحركة الجماهيرية، وجود التغيير أو الإصلاح الجذري، واستخدام العنف. فالعامل الأول ينطبق على الحركة الاجتماعية الواسعة التي شهدتها البلاد، حيث شارك الآلاف إن لم يكن الملايين من الناس وخرجوا إلى الشوارع مطالبين بالتغيير أو الإطاحة بالحاكم الإستبدادي، لكن على الرغم من

¹ مرشد القبلي، "قراءة في قراءات الثورة التونسية"، تقييم حالة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011، ص.4.

² Fadi Elhousseini, "Democracy and Democratization in the Arab World: Unending Struggle", *The Canadian Journal for Middle East Studies*. Vol. 1, No. 2, Canada: Institute for Middle East Studies, July 2016, p.13.

³ Hassen Chaabani, "The Tunisian Revolution "The Free, Youth Revolution" from an Anthropological Perspective", *International Journal of Modern Anthropology*. 2017, pp.15-17.

⁴ Fadi Elhousseini, *Op-cit*. p.14.

⁵ مرشد القبلي، مرجع سبق ذكره. ص.ص.4-5.

⁶ المرجع نفسه. ص.6.

تتحي زين العابدين بن علي إلا أن طبيعة النظام في هذا البلد لم تتغير بشكل ملحوظ. والأصح أن معنى الهدم أو القطع مع النظام السابق الذي يطغى على دلالة مفهوم الثورة لم يتم التماسه بعد، إذ صحيح أن بعض الإصلاحات قد حدثت في تونس لكنها ظلت سطحية بشكل أساسي مع بقاء الممارسات والشبكات القديمة لإرث الاستبداد. وعلاوة على أن الاحتجاجات التي كانت حاشدة في تونس ظلت سلمية بشكل عام، أي لم يقع استخدام العنف الواسع النطاق، فإن المؤكد أن الذي حدث لم يؤدّ حتى الآن إلى أيّ تغييرات اجتماعية واقتصادية فعلية وهذا شرط أساسي لضمان اكتمال حدوث ثورة سياسية. من ناحية أخرى، بينما تعرّف الحركة الاحتجاجية على أنها فعل اعتراض مؤقت تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محدّدة ومحدودة وملّحة الوجود، فهي بهذا تندرج ضمن منظومة العمل التاريخي لا ضمن التنظيم الاجتماعي المهيكّل¹، كما أن هذا المعنى يمكن إسقاطه على بدايات الفعل الاحتجاجي في تونس خلال الفترة 2010-2011، بعد أن شهدت البلاد احتجاجات شعبية عارمة ضد السلطات المحلية في الدولة تنديدا بتسببها المباشر في حادثة "البوعزيزي" الذي أقدم على الانتحار. وهذا قبل أن تخرج هذه الأحداث عن نطاق الاحتجاج العابر لتتحول إلى "حراك اجتماعي جماهيري" يعبر عن سلسلة من الأداء والنزاع الجماعي المتواصل بين الماسكين بالسلطة والأشخاص المدافعين عن الاستجابة لمطالب محدّدة تستهدف إجراء تغيير في توزيع السلطة أو ممارستها². في واقع الأمر، تترجم التعبئة المستمرة للحركات الاحتجاجية المتبلورة في العام 2011 والمتصاعدة منذ العام 2016، الخصائص الرئيسية للحراك الاجتماعي السائد في تونس، إذ تُبرز مطالب الحراك الأساسية المتعلقة باستعادة الكرامة والتوظيف والمساواة في الفرص والخدمات، الصراع المستمر الدائر بين أفراد المجتمع وسلطات الدولة المركزية والمحلية في فترة ما بعد الانتقال، وهو ما يضع هذا المسار (الحراك الاجتماعي) في صميم العملية التاريخية للتحوّل السياسي غير المكتمل في تونس.

2. "التحوّل السياسي" و"الانتقال الديمقراطي" بدلا من "التحوّل الديمقراطي" و"التوطيد الديمقراطي":

سنستخدم في هذه الدراسة مفاهيم "التحوّل السياسي" و"الانتقال الديمقراطي" بدلا من "التحوّل الديمقراطي" أو "التوطيد الديمقراطي" لاعتبارات علمية وموضوعية معيّنة نوضّحها في الآتي: نحدّد مفهوم "التحوّل السياسي" بما يتوافق والسياق المراد وضعه فيه على أنه الفترة الفاصلة ما بين تقويض نظام سياسي معين وتأسيس نظام آخر، ونجادل في هذا الإطار بأنه ليس بالضرورة أن تنتج عملية التحوّل السياسي نظاما ديمقراطيا، وإنما قد تؤدي إلى عودة النظام القديم في شكل جديد أو

¹ رضائي صوراية، "الحرمان الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد (24)، جوان 2016، ص.343.

² منير السعيداني وفؤاد غربالي، "الحركات الاجتماعية في تونس: السياقات، الفاعلون، الأفعال وسيناريوهات التطور المحتملة"، تقرير حول المؤتمر الوطني الثاني للحركات الاجتماعية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مارس 2018، ص.18. للمزيد من التفاصيل حول الحركات الاجتماعية، أنظر في: تامر خرمة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن). بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، آب/أغسطس 2014، ص.ص.58-60.

إلى نشأة نظام مختلط يجمع ما بين شيء من السلطوية وشيء من الديمقراطية، كما قد تنزلق نحو فوضى أو حرب أهلية تهدد بانتهيار الدولة في حدّ ذاتها.

وبينما ينطوي مسار "التحول الديمقراطي" على عمليتين انتقاليتين وليس عملية واحدة؛ الانتقال الأول يشمل إقامة نظام الحكم الديمقراطي، أما الانتقال الثاني فمهمته توطيد أركان هذا النظام واستقراره والإدارة الفعالة لمؤسساته¹، فإنه من الناحية العملية نقصد بتعبير "الانتقال الديمقراطي" المرحلة التي تلي سقوط النظام السلطوي، وتبدأ بوصول الحكام الجدد إلى السلطة، واضطلاعهم بالتأسيس لنظام سياسي جديد تتضمّن عناصره إعداد الدستور والتشريعات المنظمة للحياة السياسية وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ويمثل استكمال البناء الدستوري لسلطات الدولة نهاية عملية الانتقال، وذلك في حالة استمرار هذا البناء واستقراره. ففي هذه الحالة تبدأ عملية توطيد الديمقراطية، وتشير إلى استقرار المؤسسات الديمقراطية على النحو الذي أصبح فيه جزءاً من الثقافة السياسية والنظام العام للمجتمع. أما إذا لم يستقر البناء المؤسسي الذي أنشأته مرحلة الانتقال، فحينئذ تبدأ عملية انتقال ثانية، أو تحدث العودة إلى شكل محدث للنظام القديم فيما يسمى "الارتداد السلطوي" أو "التراجع الديمقراطي"². فعليا هذا ما حدث في تونس منذ بدء عملية التحول السياسي في عام 2011، فبالبلاد لا تزال تشهد إلى اليوم مرحلة انتقالية غير مكتملة ومفتوحة على عدّة احتمالات، ففي حين كان انتقالها الأول إلى الديمقراطية ناجحا نسبيا خلال الفترة 2011-2014، لاسيما في أعقاب إجراء دورات انتخابية منتظمة وإقرار التعددية وإصدار دستور توافقي جديد، فإن هذا الانتقال الذي حدث في تونس لا يعتبر تحولا سياسيا كاملا ولا ديمقراطية راسخة أو مستقرة، وإنما يعد عاملا من عوامل البناء المؤسسي للديمقراطية، ومرحلة من مراحل التحول السياسي غير الخطي، وتونس انتقلت من مرحلة إزالة النظام التسلسلي إلى مرحلة إقامة النظام الديمقراطي، وبينما استمرت في التراجع صعودا ونزولا في سياق الانتقال الثاني الذي بدأ مع أوائل عام 2015، فإنها وقبل أن تتمكن من الانتقال إلى المرحلة النهائية من التحول بدأت منذ عامين تقريبا تعيش حالة انحدار ديمقراطي حادّة تقترب في كل مرة من الإطاحة بالإنجازات المحقّقة منذ العام 2011، لاسيما في خضم بروز بوادر للتراجع إلى الاستبداد ابتداءً من 25 جويلية 2023.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة:

في هذا الإطار، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية والمداخل النظرية التي ستمكّننا من تقديم تفسير دقيق وموضوعي للظواهر محل البحث والدراسة، اشتملت الآتي:

¹ علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 2019، ص.ص. 141-142.

² المرجع نفسه. ص.ص. 88-89.

أولاً: المناهج العلمية:

1. المنهج التاريخي:

توفّر دراسة التاريخ القدرة على توظيف الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضي، كما تسهم الدراسات التاريخية في التعرف على خصوصية كل ظاهرة وتقرّدها¹، لهذا فالاستعانة بالمنهج التاريخي في هذا الإطار سيسمح لنا بالتعرف على نشأة وتطور الرئاسوية كنموذج للحكم التونسي السابق، كما سيمكّننا من الإلمام بالسيرورة التاريخية لفكرة أمن النظام/الدولة في تونس ما قبل 2010، وهو ما سيتيح لنا في الأخير فهم خصوصية التجربة التونسية في مجالات عدّة مثل نسق الحكم والأمن والتحول السياسي.

2. منهج دراسة الحالة:

يعتبر منهج دراسة الحالة بمثابة فحص دقيق ومعمق لوضع معين أو حالة معينة²، فهو يهدف إلى تحديد خصائص ومضمون حالة واحدة أو ظاهرة محددة بشكل شامل ومفصل³، وفي هذا السياق، تم استخدام هذا المنهج لدراسة التجربة التونسية في مجال التحول السياسي والأمن من خلال تقديم صورة شاملة ودقيقة لمسوّغات ومحدّدات ونتائج المسار الانتقالي في تونس.

3. المنهج المقارن:

تعرف المقارنة على أنها التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر⁴، وفي هذا الخصوص، تم توظيف المنهج المقارن لأغراض المقارنة عبر مجتمع واحد خلال فترتين مختلفتين للوقوف على أوجه التشابه والتباين القائمة بين مؤشرات الوضع السياسي/الأمني القائم في تونس ما قبل 2010 وملامح المشهد السياسي/الأمني الناشئ في الفترات التي أعقبت ذلك.

¹ عبد الغفار رشاد القسبي، *مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الأول-التحليل السياسي ومناهج البحث*. القاهرة: مكتبة الآداب، ط.01، 2004، ص.225. للمزيد حول المنهج التاريخي أنظر في:

- عبد الرحمن بدوي، *مناهج البحث العلمي*. الكويت: وكالة المطبوعات، ط.03، 1977، ص.ص.183-221.

- محمد محمد قاسم، *المدخل إلى مناهج البحث العلمي*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط.01، 1999، ص.ص.60-61.

² ريما ماجد، *منهجية البحث العلمي: إجابات عملية لأسئلة جوهرية*. بيروت: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2016، ص.29.

³ محمد عبيدات وآخرون، *منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات*. عمان: دار وائل للنشر، ط.02، 1999، ص.44.

⁴ نصر محمد عارف، *إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 2002، ص.94. وللمزيد من التفاصيل، أنظر أيضا:

- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، *مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.01، 2000، ص.ص.56-58.

- تومي أكلي، *قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية*. الجزائر: منشورات دار الخلدونية، 2017، ص.ص.167-168.

4. المنهج الإحصائي:

يعرّف الإحصاء على أنه أعداد أو أرقام يمكن أن تُلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو على العلاقات بين المتغيرات¹. وفي هذا السياق تم استخدام المنهج الإحصائي لقياس وتحليل مؤشرات الواقع السياسي والأمني في تونس في مرحلة ما قبل وما بعد 2010، بالاستناد إلى البيانات الإحصائية التي تم جمعها عبر مجموعة كبيرة من التقارير والوثائق والمواد الرسمية الصادرة عن الحكومة التونسية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات التنمية الدولية والإقليمية ومراكز البحث. على وجه التحديد، قمنا بمراجعة وتحليل نتائج الدراسات الميدانية والبحوث الإحصائية التي أجراها المعهد الوطني للإحصاء، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التقارير الدورية الصادرة عن البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، ومنظمة بيت الحرية السياسية وبيت الحرية الاقتصادية.

5. أسلوب الدراسات المسحية:

يعتبر المسح واحدا من المناهج الأساسية الشائعة في مجال البحوث الوصفية²، إذ تشير الدراسة المسحية إلى العملية التي تستهدف معرفة وتحديد آراء الناس، ومواقفهم، وتوجهاتهم إزاء قضية معينة باتباع طرق علمية محدّدة³ مثل الاستبانات والمقابلات المقننة التي تمثّل الأدوات الأكثر استخداما في إجراء المسوح البحثية⁴. بناءً على ذلك، توظف هذه الدراسة مجموعة واسعة ومتنوعة من المسوح البيانية والإستقصاءات البحثية الحديثة التي أنجزتها مؤسسات استطلاعات رأي متخصصة ورائدة في المجال، واستهدفت تشخيص وقياس مجموع آراء واعتقادات التونسيين بشأن قضايا سياسية وأمنية معيّنة خلال فترات زمنية مختلفة، بما في ذلك المسوح التي أجراها كل من البارومتر العربي والبارومتر الإفريقي، هذا بالإضافة إلى اعتمادنا على بعض الدراسات المسحية التي قدّمها المعهد الوطني للإحصاء.

ثانيا: الاقتربات والمدخل النظرية:

1. الاقتراب النسقي:

يعتبر الاقتراب النسقي "النظام" وحدة التحليل الأساسية في التحليل السياسي، والنظام السياسي وفقا له نسق سلوك مفتوح على بيئة (داخلية/خارجية) يتفاعل معها عبر مدخلاته ومخرجاته التي يتم من خلالها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع المعني⁵. انطلاقا من هذه الأفكار قمنا بدراسة وتحليل خصائص النظام السياسي التونسي وتفاعلاته في عهد بن علي وفي الفترات التي أعقبته.

¹ محمد شليبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات. الجزائر: د.د.ن. 1997، ص.91.

² محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي. صنعاء: دار الكتب، ط.3، 2019، ص.51.

³ محمد شليبي، مرجع سبق ذكره. ص.99.

⁴ طاهر حسو الزبياري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 2011، ص.ص.67-68. وذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي-مفهومه وأدواته وأساليبه. د.ب.ن. دار الفكر، د.س.ن. ص.201.

⁵ نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره. ص.ص.262-263.

2. الاقتراب البنوي-الوظيفي:

يقوم التحليل البنوي الوظيفي للعملية السياسية على ثلاث متغيرات أساسية هي: البنية والنظام والوظيفة. تشير البنية إلى مجموعة الأدوار المترابطة بعلاقات متبادلة تتناسق وتتكامل فيما بينها فتشكّل بنية، ويشمل النظام السياسي كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد بالاستخدام المشروع للإكراه، بينما تعني الوظيفة مجموعة الأنشطة الضرورية للإنجاز لضمان بقاء النظام واستمراره ككل، وبالتالي، تتحقق أهداف النظام السياسي عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها¹. فبالنظر إلى أنه لا يمكن أن يكون للأدوار البنوية أي معنى إلا إذا ربطناها بمستوى أداء وإنجاز الأنظمة السياسية²، نستخدم في هذا الإطار المدخل البنوي الوظيفي لتفسير وتحليل عوامل بدء التحول السياسي في تونس من خلال ربطها بضعف أداء وإنجاز النظام السابق، كما نستعين بهذا المدخل أيضا لتحليل أسباب الجمود المؤسسي بالنظر إلى وظائف النظام وإنجازاته السياسية والاقتصادية في أعقاب 2010.

3. المدخل الانتقالي (نهج الخيار الإستراتيجي):

يركّز هذا المدخل التحليلي على الدور الذي قد تضطلع به الفواعل السياسية الرئيسية في نجاح أو فشل عملية التحول السياسي، معتبرا أن حسابات النخب وخياراتها الإستراتيجية، بالإضافة إلى التفاعل بين هذه الخيارات، متغيرات حاسمة في تحديد النتائج السياسية الديمقراطية³، وفي هذا الشأن، تم استخدام هذا النهج النظري لتفسير عوامل النجاح النسبي للتحول السياسي في تونس، من خلال التركيز على سياسات التوافق والإجماع الشهيرة التي التفت حولها القوى التونسية الفاعلة خلال المراحل الانتقالية المختلفة، كما سيتم توظيف هذا المدخل أيضا لتحديد وتفسير خلفيات الاستقطاب السياسي وملامح التراجع الديمقراطي في البلاد.

4. مدخل الاقتصاد السياسي:

تركز مقارنة الاقتصاد السياسي على التفاعل بين السياسة والاقتصاد كمتغيرات سببية رئيسية تفسّر التغيرات في نتائج عملية التحول السياسي، مؤكدة تأثير الظروف الاقتصادية على مسار الانتقال من الحكم الإستبدادي إلى الحكم الديمقراطي⁴، وفي هذا الإطار نستخدم هذه المقاربة لتفسير العلاقة بين الأزمة الاقتصادية وإشكالية التحول الديمقراطي في تونس ما بعد 2010.

¹ محمد شلبي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 174-175.

² جبرائيل إيه ألموند وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية. تر. هشام عبد الله، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط.01، 1998، ص.22.

³ Sljian Duo, "Democratic Transition: A Critical Overview", *Issues & Studies* 35. No.4, July/August 1999, p.136.

⁴ Sljian Duo, *Op-cit.* p.139.

5. المدخل المؤسسي:

تؤكد المقاربة المؤسسية على أهمية تأثير المؤسسات في تشكيل السياسات وأنماط الإجراءات السياسية، وتشدّد على دور المؤسسات في تحديد وتقييد أهداف وتفضيلات الفاعلين السياسيين. على وجه التحديد، ينظر هذا المدخل إلى أساليب وكيفيات إضفاء الطابع المؤسسي على النظام على أنها المتغير التوضيحي للاختلافات في تحول النظام¹. وفي هذا الخصوص، سنركز على الدور المهم الذي أدته المؤسسات الرسمية، من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني، من جهة أخرى، في تحقيق بعض الإنجازات السياسية المهمة في البلاد خلال مرحلة ما بعد 2010، كما سنستخدم هذا المدخل لتفسير وتحليل العلاقة بين الجمود المؤسسي والانحدار السياسي الذي تشهده تونس في الوقت الراهن.

6. المنظور الواقعي للأمن:

سيطرت أفكار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وحسب هذا المنظور يعني الأمن أمن الدولة القادرة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظلّ نظام دولي يتميز بالفوضى لغياب سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الوحدات الدولية². وفي هذا الإطار، نستخدم هذا المنظور لشرح المقاربة الأمنية الضيقة السائدة في مرحلة ما قبل 2010، والقائمة على التركيز المفرط للسلطة السابقة على ضمان أمن النظام المرتكز على حماية أمن شخص الرئيس ومقربيه بالدرجة الأولى، وأمن الدولة التونسية وسيادتها الإقليمية بالدرجة الثانية، كآلية أساسية لتحقيق الاستمرار السياسي والبقاء السلطوي، وكمبرر قوي لشرعنة سياسات وممارسات النظام القمعية، كما تم الاعتماد أيضا على أفكار المنظور الواقعي لتحليل تداعيات التحول السياسي والانتقال الديمقراطي على الأمن القومي التونسي في مرحلة ما بعد 2010.

7. مقارنة الأمن الإنساني:

برز مفهوم الأمن الإنساني في أعقاب نهاية الحرب الباردة كإحدى المقاربات الأساسية الموسّعة لمفهوم الأمن، وفي حين تتجاوز هذه المقاربة مسألة أمن نظام الحكم واستقرار المؤسسات في الدول³، وتركّز على أمن الناس والمجتمعات البشرية، إذ تأخذ بعين الاعتبار النطاق الواسع للظروف والمخاطر التي تهدد بقاء ومعيشة وكرامة الأفراد، لاسيما أولئك الأشخاص الأكثر ضعفا⁴، تم في هذا الإطار توظيف هذه المقاربة لمعالجة وتحديد دور تهديدات أمن الأفراد في إطلاق الحراك الاجتماعي وبدء

¹ Ibid. p.137.

² توفيق بوسني، "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية"، دراسات إستراتيجية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019/02/22، ص.04.

³ وصفي عقيل وآخرون، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد (48)، العدد (03)، جامعة اليرموك، 2021، ص.293.

⁴United Nations Trust Fund for Human Security (UNTFHS), **Human Security Handbook: An integrated approach for the realization of the Sustainable Development Goals and the priority areas of the international community and the United Nations system.** January 2016, p.07.

التحول السياسي في تونس، مسلّطين الضوء على فشل نموذج الأمن التقليدي (أمن الدولة/أمن النظام) في تحقيق الأمن الشامل والمستدام في مرحلة ما قبل 2011، كما تم استخدام هذه المقاربة أيضا في تفسير وتحليل انعكاسات التحول السياسي على أمن ورفاه التونسيين.

تقسيم الدراسة:

- سعيًا منا لضبط العلاقات الارتباطية القائمة بين متغيرات الدراسة، والإلمام بجوانبها وأبعادها المختلفة، تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول بحثية، فضلا عن المقدمة والخاتمة، شملت الآتي:
- الفصل الأول، وتضمّن الإطار الإيمولوجي والنظري لكل من التحول السياسي والأمن.
 - الفصل الثاني، عني بدراسة مسوغات التحول السياسي في تونس ومحدداته.
 - الفصل الثالث، عالج الآثار المترتبة على البيئة الأمنية في تونس، متناولا تداعيات المسار الانتقالي على الأمن الإنساني والأمن القومي للدولة التونسية.
 - الفصل الرابع، سلّط الضوء على التحديات الراهنة لعميلة التحول الديمقراطي غير المكتمل في تونس، كما بحث في ميكانيزمات بناء نموذج ديمقراطي/أمني شامل ومستدام في البلاد.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الباحثة مجموعة من الصعوبات والعراقيل خلال فترات مختلفة من إنجاز هذه الدراسة، كانت بمثابة قيود علمية وحدود موضوعية أعاقت بشكل خاص استكمال هذه الأطروحة في الوقت المحدد لها مسبقا، نحدّد أبرزها في الآتي:

- تكمن الصعوبة الأولى التي واجهتنا في حداثة مجال البحث، ففي حين تجدر الإشارة إلى أن التحول السياسي كمجال للبحث والدراسة هو مسعى جديد نسبيا، يجب التأكيد في المقابل أنه بالنظر إلى معدل مجموع الدراسات التي اهتمت بتفسير وتحليل العلاقات السببية القائمة بين التحول السياسي والأمن فإن هذه البحوث تبدو أكثر جِدّة وحداثة. وبالتالي، أسهمت هذه الحداثة المتعلقة بمجال البحث في ظواهر التحول السياسي والأمن بشكل كبير في الندرة الواسعة للدراسات الأكاديمية والمراجع العلمية المعالجة للمتغيرات على المستويين النظري والإميريقي، وإن وُجدت بعض الجهود السابقة في هذا المجال فهي تعتبر محدودة جدا من حيث العمق والنطاق، إذ من الملاحظ شح المواد العلمية التي تناولت موضوع البحث بشكل دقيق ومتخصص، كما أن هذه القلة المتوفرة من المراجع صادرة في مجملها بلغة أجنبية، تحديدا باللغة الإنجليزية، وهو ما تطلّب من الباحثة جهدا أكبر ووقتا أطول من أجل ترجمة النصوص والأفكار ذات الصلة إلى لغة البحث المعتمدة.

- من بين الصعوبات أيضا تلك التي تتعلق بطبيعة الموضوع نفسه، إذ يعتبر هذا النمط من المواضيع والظواهر مركّبا وواسعا للغاية بحيث تتشابك متغيراته وتتداخل مستوياته إلى حدّ كبير، فعلاوة على القدر المحدود جدا من الأبحاث والمؤلفات المتوفرة بشأن موضوع البحث وصعوبة ربطها بحالة تونس، قد تتأثر الدراسة كثيرا بالأحداث الجارية غير المستقرة لاسيما في الفترة الحرجة الراهنة التي تمر بها البلاد،

والذي قد يغيّر بعض جوانب افتراضات البحث ونتائجه، وهو ما تطلّب من الباحثة ضبط عدد هائل من المفاهيم والمداخل والأفكار، كما استوجب عليها أيضا النظر من زوايا موضوعية وعدسات فكرية عديدة، فضلا عن التحكم في عدّة أجزاء وعناصر فرعية من أجل الإحاطة بالجوانب العامة والكلية للدراسة لضمان الوصول إلى نتائج شاملة وذات مصداقية علمية وعملية حول الموضوع المبجوث.

- الاعتماد الكبير على البيانات الإحصائية والدراسات المسحية في إنجاز هذا البحث لم يستنفد من الباحثة وقتا وجهدا كبيرين فحسب، ولم يمثل الصعوبة الوحيدة في هذا الإطار؛ بدءاً من التنقيب عن هذا النوع من البيانات التي تعذّر الوصول إليها أحيانا، إلى ما تبع ذلك من تصنيف وتبويب لهذه البيانات من أجل تفسيرها وتحليلها وفقا للشروط العلمية المتعارف عليها، وإنما تمثّلت الصعوبة الأكبر والأكثر تعقيدا بالنسبة لنا في الاصطدام بواقع تضارب المعلومات وعدم شفافية البيانات الرسمية الصادرة في الأساس عن الهيئات الحكومية والسلطات العامة في الدولة التونسية، ففي السياق التونسي، لم تكمن المشكلة الأساسية في غياب أو عدم توافر البيانات والأرقام التي تساعد على إجراء هذا النمط من البحوث الإمبريقية التجريبية، بل انعكست في معضلة أكبر وأكثر استعصاءً اقترنت بتطوير واستخدام السلطة السياسية السابقة لأكثر الآليات غموضا وتشابكا في الحفاظ على استقرار النظام واستمراره، وهي آلية الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية وتضليل البيانات الوطنية لإظهار تونس وكأنها نموذج للتقدم الاقتصادي والازدهار الاجتماعي، وكل هذه الخلفيات والاعتبارات فرضت علينا كباحثين عن الحقيقة لا غير، النظر والتحقيق في أكثر من مصدر للبيانات والمعلومات المتوفرة (رسمي وغير رسمي) من أجل إزالة اللبس عن الوقائع المغلوطة والكشف عن الحقائق المثبتة، وهذه العملية بقدر ما كانت فعّالة في إنجاز وتحقيق أهداف البحث المرجوة إلا أنها كانت عملية طويلة ومجهدّة للغاية.

بشكل عام، إذا كانت ندرة الأدبيات والقيود الأخرى المتعلقة بهذه الدراسة قد خلقت جملة من المشاكل والعراقيل التي أعاققت إتمام هذا العمل البحثي في وقته المناسب، فإنها، من ناحية أخرى، تؤكد على أهمية هذه الدراسة لتطوير مجال البحث ذو الصلة، خاصة وأن الدراسات حول التحول السياسي والأمن لا تزال إلى الوقت الراهن قليلة جدا ومتباعدة إلى حدّ كبير.

الفصل الأول: التحول
السياسي والأمن: مقارنة
مفاهيمية نظرية

يهدف هذا الفصل البحثي إلى بناء المقاربة المفاهيمية النظرية الذي سيتم في إطارها تحليل عملية التحول السياسي في تونس وآثارها على أوضاع الأمن واللاأمن في البلاد بعد سنة 2010، فبالنظر إلى تعقد المسار الانتقالي، وامتداد تأثيراته المحلية مع اتساع تجاذباتها الإقليمية والدولية منذ 14 يناير 2011، يتضح للباحثة أنه من الصعوبة بمكان تقديم فهم شامل ودقيق لظواهر التحول والأمن في تونس دون تحديد معنى "التحول السياسي" وضبط ما يستتبعه من مفهوم "الأمن"، إذ أن إدراك الجوانب المتعلقة بكيفية حدوث هذه العملية ومدى تأثيرها على الأمن في أي بلد، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم محل الدراسة والسياق المراد وضعه فيه. وفي الواقع، إذا ما كان لدى الباحثة أي افتراضات أو توقعات حول مدى فعالية أو محدودية قدرة عملية التحول السياسي على إنتاج بيئة أمنية أكثر أو أقل استقراراً في تونس، فإن ذلك يتوقف إلى حدّ كبير على مدى الإحاطة بالأطر النظرية لظاهرة التحول السياسي ومستويات التحليل الأمني. وبالتالي، فوفقاً لضوابط البحث العلمي وقواعد التحليل السياسي، بالاستناد إلى المفاهيم الأساسية التي تحملها صفة عنوان الدراسة، تم تحديد كل من "التحول السياسي" و"الأمن" كمتغيرات بحث رئيسية في الدراسة والتحليل، كما تم تعيين علاقات تأثير وتأثر متبادل بين المتغيرين على المستويات الإيتيمولوجية/المفاهيمية والتجريبية/الإمبريقية.

المبحث الأول: إيتمولوجيا التحول السياسي

شكّلت دراسة التحولات السياسية منذ سبعينات القرن الماضي مبحثاً رئيساً في ميادين العلوم السياسية والسياسات المقارنة، فقد طرحت أدبيات التحول السياسي العديد من المفاهيم الاصطلاحية والمداخل النظرية والدراسات التحليلية المقارنة لهذه الظاهرة، كما اهتمت بفحص ومناقشة مجموعة واسعة من القضايا والسياسات والمتغيرات ذات الصلة بعملية التحول السياسي، وقد جاء هذا التراكم المعرفي الهائل مقترناً بما أسماه "صامويل هانتغتون" "Samuel P. Huntington" الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي¹، والتي بدأت منتصف السبعينات من جنوب أوروبا، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوروبا، فيما ظلت بلدان الوطن العربي تمثل الاستثناء ضمن هذه الموجة².

من هذا المنطلق، يبحث هذا الجزء من الدراسة في الجوانب الإيتمولوجية لعملية التحول السياسي، وبالنظر إلى ما تقتضيه طبيعة الدراسة البحثية وأغراضها العملية، نسعى في هذا الإطار إلى ضبط

¹ إذا قمنا باستعارة مصطلح هانتغتون حول "الموجات الديمقراطية" فإن أحدث موجة هي ما يصطلح عليه اليوم بالربيع العربي الذي بدأت أحداثه بتونس في ديسمبر 2010. الربيع العربي أو "الموجة" الأخيرة من الحركات الاجتماعية يمكن أن تتداخل مع رابطة عالمية ويمكن القول بأنها موجة رابعة من التحول الديمقراطي، يتبع كل منها موجة مضادة. تتماشى هذه الفرضية مع المفهوم الذي طوّره "هانتغتون" في كتابه "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين". ويفترض "هانتغتون" أن الموجة الأولى من التحول الديمقراطي امتدت على مدى قرن تقريباً وحدثت بين عامي 1828 و1926 حيث شملت حوالي 30 دولة، مع جذورها في الثورتين الفرنسية والأمريكية الأخيرة. اجتاحت هذه الموجة أوروبا وأمريكا اللاتينية وتميّزت بانقلابات عسكرية. لقد فقد الزخم في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية عندما صعد عدد من الديكتاتوريين إلى السلطة، مما أدى إلى التحول عن الديمقراطية نحو الأنظمة الاستبدادية التقليدية أو الأنظمة الشمولية الجماهيرية المدفوعة أيديولوجياً. حدثت الموجة الثانية في الفترة من 1943 إلى 1962، وشملت ألمانيا الغربية وإيطاليا والنمسا واليابان وكوريا وتركيا واليونان وأوروغواي والبرازيل وكوستاريكا والهند والفلبين...إلخ. وخلال الموجة الثالثة (1974-1990) حققت أكثر من 30 دولة أخرى انتقالاً ناجحاً إلى الديمقراطية، خاصة في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، بينما في التسعينيات من القرن الماضي، اتجهت عدد من البلدان في أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة وأمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الديمقراطية. مع ذلك، اختار بعض العلماء، مثل "علي ساريحان" و"كلوس فون بيمي"، تضمين الأحداث التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي وأدت إلى تحولات ديمقراطية متفاوتة النجاح في أوروبا الشرقية في الموجة الرابعة من الديمقراطية. وفي هذا السياق يدرج "ساريحان" أيضاً الحركات الاجتماعية العربية (2010-2011) في هذا الإطار، ويرى أنه مع بداية الحراك العربي، انتعشت الموجة الرابعة من التحول أو "دمقرطة الأنظمة الشيوعية والإسلامية"، في حين أنه، وبشكل مختلف، يرى "كينان إنجين" بأن الحراك العربي هو الموجة الخامسة من الديمقراطية التي بدأت في عام 2011 وما زالت مستمرة. للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

- صامويل هانتغتون، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 72-85.

- Ezzddine Abdelmoula, "Tunisia's Democratic Transition: Consensus Vs. Competition", **International Journal of Management and Applied Science**. Vol.02, Issue-06, June 2016, p.52.

- Fadi Elhousseini, "Democracy and Democratization in the Arab World: Unending Struggle", **The Canadian Journal for Middle East Studies**. Vol. 1, No. 2, Canada: Institute for Middle East Studies, July 2016, pp.61-62.

- Larry Diamond, "Is the Third Wave of Democratization Over? An Empirical Assessment", **Working Paper #236**. The Helen Kellogg Institute for International Studies, March 1997, pp.02-40.

² خيري أبو العزائم فرجاني، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري. د.ب.ن. د.د.ن. د.س.ن. ص.02.

تعريف لمصطلح التحول السياسي، إلى جانب مناقشة أنماط التحولات السياسية وأساليبها، فضلا عن البحث في العوامل والفواعل المؤثرة في عملية التحول السياسي.

المطلب الأول: التحول السياسي: تعريف المصطلح:

سيتم التطرق في هذا الإطار إلى عنصرين أساسيين يشتملان تعريف التحول السياسي ومراحله:

أولا: تعريف التحول السياسي:

بالرغم من التطور الكبير الحاصل في مجال "أدب التحول" فيما يعرف أيضا بأدبيات "علم الانتقال" "Transitology" التي تعنى بتفسير وتحليل والتنبؤ بظواهر التحول السياسي والانتقال الديمقراطي عبر مختلف مناطق وبلدان العالم، إلا أنه لا يوجد أي تعريف محدد وموحد للعلماء والباحثين في المجال لمصطلح التحول السياسي، شأنه في ذلك شأن شتى المصطلحات والمفاهيم الأخرى في ميدان العلوم السياسية باعتبارها فرعا من فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية. وبالتالي، تفترض الأدبيات الأولى التي ركزت بشكل خاص على التحولات الديمقراطية خلال سبعينات وثمانينات القرن المنصرم، بأن معنى التحول السياسي كان دالا على نفسه أو واضحا بذاته، كما تعني عملية التحول الديمقراطي تحول نظام سياسي من نظام غير ديمقراطي إلى حكومة مسؤولة وديمقراطية¹.

بالعودة إلى الأصول اللغوية لاصطلاح "تحول"، نجده يشير لغة إلى التغيير أو النقل، فيقال حوّل الشيء أو غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال². وكلمة "التحول" تقابلها في اللغة الإنجليزية مصطلح "Transition"³، ويعني المرور أو الانتقال أو التغيير من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر⁴، ويقال "Transitional" بمعنى انتقالي أو تحولي أي مرحلة أو فترة تحولية/انتقالية⁵.

ماذا نقصد بالتحول السياسي؟ يبدأ النقاش في أدبيات علم الانتقال حول معنى التحول في حد ذاته، لاسيما وأنه لا يزال هناك خلاف حول مسألة متى يبدأ التحول ومتى ينتهي؟ على وجه العموم، تستخدم الأدبيات حول التحولات السياسية مصطلح "التحول" للإشارة إلى "التنقل بين مجموعات مختلفة من القواعد التي تحكم توزيع السلطة، مما يستلزم "الانتقال من نمط نظام سياسي معين إلى نمط آخر"⁶.

¹ المرجع نفسه. ص.4.

² شريف البوشي، "الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019/10/25، ص. 10.

³ مع ذلك، نذكر في هذا الخصوص بأن بعض الباحثين الأجانب، يشيرون أحيانا إلى كلمة "تحول" في اللغة الإنجليزية بمصطلح "Transformation" بدلا من "Transition"، وهم قلة قليلة جدا لأن المصطلح الأكثر استخداما للإشارة إلى مفهوم التحول هو "Transition"، فغالبا ما تتم ترجمة كلمة "Transformation" إلى مصطلح "تحويل" في اللغات الأجنبية واللغة العربية أيضا.

⁴ المرجع نفسه. نفس الصفحة.

⁵ Oxford University Press, **Oxford Wordpower Dictionary**, China: Oxford University Press, 3rd edition, 2011/2012, p.758.

⁶ Philip O. Nyinyuro, "United States Policy and The Transition to Democracy in Kenya 1990-92", **PHD Thesis**. Program of Political Sciences, University of South Carolina: Department of Government and International Studies, 1999, p.45.

ضمن هذا المعنى، يصف "هومان" Human P. التحول السياسي بشكل مناسب على أنه: إزالة (الوضعية/ الحالة/ الظرف/ العملية) القديمة من خلال الحالة/الوضعية الجديدة¹. وبالنسبة، لـ "خوان لينز Linz Juan" و"آدم برزيفورسكي Adam Przeworski" و"هيلغا ويلش Helga Welsh"، ففي إطار عملية تعريف التحول السياسي يعتبر متغير نقل السلطة عنصراً أساسياً، إضافة إلى كون السلطة السياسية مستمدة من القرار لجمهور الناخبين². ووفقاً لـ"كورتونا" "Cortona" يشير التحول السياسي إلى "المرحلة الوسيطة التي تبدأ بحل نظام قديم وتنتهي بإنشاء نظام جديد"³. في السياق نفسه، يرى كل من "أودونيل غوليرمو" "O'Donnell Guillermo" و"فليب شميتير" "Philippe Schmitter" بأن التحول هو "الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر"⁴. وقد يعني هذا، الفترة الفاصلة بين نظام حكم سلطوي وآخر ديمقراطي، أو بين نظام حكم استبدادي وآخر سلطوي. لذلك، فإن التحول الديمقراطي هو الفترة الفاصلة بين نظام حكم استبدادي وآخر ديمقراطي⁵. حسب كل من "أودونيل" و"شميتير"، "يتم تحديد التحولات، من ناحية، من خلال إطلاق عملية حل نظام استبدادي، ومن ناحية أخرى، عن طريق تثبيت شكل من أشكال الديمقراطية، أو العودة إلى شكل من أشكال الحكم الاستبدادي، أو ظهور بديل ثوري"⁶.

في الواقع، يرى "شميتير" بأن التحول الديمقراطي ينطوي ضمن القواعد الأساسية للسياسة على مجموعة من المهام التحويلية نحو شكل من أشكال الحكومة، يتم اختيار القادة فيها من خلال انتخابات تنافسية. وقد قام بوصف ذلك، على أنه عملية "تحويل الترتيبات العرضية والمعايير الاحترازية والحلول الطارئة التي ظهرت أثناء عمليات التحول إلى هياكل، أي إلى علاقات معروفة بشكل موثوق، وممارسة بانتظام، ومقبولة بشكل اعتيادي"⁷. وبالتالي، فالتحول الديمقراطي، يتعلق بشكل أساسي بالتحول السياسي وإعادة التفاوض حول القواعد الأساسية للعبة السياسية، إذ تكمن طبيعة التحول في صميم هذه الممارسة، ليس في مجرد استبدال الأنظمة السياسية، ولكن أيضاً في إنشاء نظام جديد يهدف إلى الديمقراطية على نحو يتيح التمثيل والصوت السياسي، وكما لاحظ كل من "كلوس مولر" "Klaus Muller" و"أندرياس بيكل" "Andreas Pickel"⁸:

¹ Emmanuel Pringle Cloete, "A Critical analysis of the relationship Between Political Transformation and Corruption", **PHD Thesis**. Program in Governance and Political Transformation, University of the Free State: Faculty of the Humanties, 2013, p.20.

² Sujian Guo and Gary A. Stradiotto, **Democratic Transitions: Modes and Outcomes**. London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, First published, 2014, p.2.

³ **Ibid.**

⁴ Scott Mainwaring, "Transitions to Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues", **Working Paper 130**, November 1989, p.5.

⁵ Sujian Guo and Gary A. Stradiotto, **Op.cit.** p.2.

⁶ Scott Mainwaring, **Op.cit.** p.5.

⁷ Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D. Sisk, "Bringing Back Transitory: Democratization in the 21st Century", **GCSP Geneva Papers-Research Series N13**. Geneva: Geneva Center for Security Policy, November 2013, p.26.

⁸ **Ibid.** p.26.

"النموذج التحول ثلاث أبعاد متميزة: البعد الأول، ويعين العمل العلمي الاجتماعي، من خلال تحديد المشاكل الأساسية والسياقات البحثية لهذه المشاكل. وفي البعد الثاني، يتم توجيه صنع السياسات، لاسيما من حيث مقاربات وبرامج الإصلاح الأساسية. أما في البعد الثالث، فيتم تحديد الإيديولوجيا والعمل السياسي، من خلال تجسيد القيم الأساسية ورؤى النظام الاجتماعي. لذلك، فإن نموذج التغيير هو عملية معرفية، بالإضافة إلى كونها سياسية".

على هذا الأساس، ينظر إلى نموذج التحول على أنه عملية ثنائية الأبعاد، معرفية/سياسية. وبالتالي، فإذا كان التحول يشير عموماً إلى إحداث تغييرات نوعية على مستوى بنى و/هياكل و/وظائف النظام السياسي، فإن التحول السياسي يستلزم في نهاية المطاف تغيير النظام القائم أي تغيير ركائز عمل النظام، والذي يستلزم بدوره تغييراً إجرائياً و/سلوكياً و/إيديولوجياً. وبينما يشكّل النظام السياسي نظام حكم تحكمه خصائص إجرائية و/أو سلوكية و/أو إيديولوجية، حيث تكون هذه القواعد الإجرائية رسمية أو غير رسمية، وصريحة أو ضمنية، وتحدّد في مجملها: عدد ونمط الفواعل المسموح لها باكتساب الوصول إلى المناصب الحكومية الرئيسية، وأساليب الوصول إلى هذه المناصب، فضلاً عن القواعد في اتخاذ القرارات الملزمة علناً¹، فإن هذه القواعد الإجرائية المؤسسية تبني وتشكّل السلوك السياسي فقط بقدر قبول الفاعلون لهذه القواعد أو امتثالهم لها وعدم وجود رفض معياري لها من قبلهم². علاوة على ذلك، عندما يتم تقييم الأدبيات حول أنواع الأنظمة، بما في ذلك الأنظمة المختلطة أو الهجينة Hybridised Regimes، فإن النتائج المحتملة للتحول قد تكون نظاماً يقع في أي نقطة على المسار بين الديمقراطية والسلطوية. فمن جهة، يفترض النظام الديمقراطي منافسة هادفة بين الأفراد والجماعات المنظمة إجرائياً وسلوكياً، من خلال انتخابات تنافسية حرة ونزيهة مع ضمان حق الاقتراع العام للسلطة التشريعية والتنفيذية، ويسمح للمواطنة الشاملة للجميع، ويحترم الحريات المدنية والحقوق السياسية، كما يقوم على حكومات مدنية تتمتع بسلطة حاكمة فعلية وبإشراف حقيقي على الجيش. ومن جهة أخرى، يمارس النظام الاستبدادي سيطرة صارمة على المواطنين، ويحكم بالقوة إذا لزم الأمر. ومن ثم، يصبح غير مسؤول أمام الشعب، نظراً لوجود قيود مؤسسية محدودة وغير محددة تمارس في إطارها السلطة، كما أن هناك نقصاً في المنافسة السياسية المنظمة وعدم الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية. وبالتالي، يمكن للحكام الاستبداديين البقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى، بغض النظر عن تقضيات الإرادة الشعبية. فمن الناحية السلوكية، تطبق الأنظمة الاستبدادية ممارسات مهيمنة وأحياناً قمعية ضد مواطنيها ولا يتم إشراكهم فعلياً في عملية صنع القرار. وفي كلا طرفي مسار تصنيف النظام، يمكن

¹ Gerardo L. Munck, "Disaggregating Political Regime: Conceptual Issues in the Study of Democratization", Working Paper 228, The Helen Kellogg Institute for International Studies, p.6.

² Ibid. pp.6-7.

للإيديولوجيا أن توفر تبريرا لنمط النظام المحدد، يمكنه تعزيز المنطق السياسي للنظام، وبالتالي السعي لإضفاء الشرعية عليه¹.

وفي هذا الإطار، يجب التأكيد على نقطة في غاية الأهمية، وهي أن التحول في الأساس عملية تغيير وسيطة قد تعضي إلى نتائج غير متوقعة أو منتطرة. وبالتالي، فالتحول السياسي لا يؤدي بالضرورة إلى انتقال/تحول ديمقراطي ولا يضمنه. لذلك، إن فهم التحول باعتباره فترة زمنية بين نظام سياسي ونظام آخر أو الانتقال من شيء إلى شيء آخر، لا يتحوّر تلقائيا إلى عملية تحويل، ففي حين يمثل التحويل Transformation عملية شاملة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، فإن التحول Transition يشمل عملية بين نظام قائم وآخر جديد ناشئ، وقد تتضمن هذه العملية إما ترسيخ للديمقراطية أو العودة إلى الحكم الاستبدادي أو تأسيس شكل جديد من الحكم الهجين².

تجدر الإشارة أيضا إلى أن التحول يعتبر عملية حاسمة للغاية تضاف إليها مراحل حرجة جدا، أين يتم تحدي السياسات والسياسة والنظام السياسي المفترض، وذلك لعدة أسباب هي: أولا، لأن خطر حدوث انقلابات ناجحة مستمر حتى بعد تأسيس الديمقراطية السياسية، وثانيا، لأن عدم اليقين بشأن الديمقراطية متعدد الجوانب، مما قد يؤدي إلى نتائج محدودة ومحددة ذاتيا أو إلى نتائج تقدمية. مع بدء عملية التحول السياسي، وشروع الحكام الاستبداديين في تعديل القواعد القائمة وإضفاء الطابع الرسمي على الحقوق للأفراد والفئات المجتمعية، يبدو التحرر السياسي للمجتمع شرطا مسبقا ضروريا لكنه غير كاف لإرساء الديمقراطية. وبالنظر إلى كون مسارات التحرير والديمقراطية غير خطية، فإن ترسيخ الهياكل الديمقراطية، كما يرى "برزيورسكي"، هو عملية إضفاء الطابع المؤسسي على مراحل من عدم اليقين والصراع المستمر. كما أن إضفاء الطابع المؤسسي على الوضع الاعتيادي في العملية السياسية يشير في النهاية إلى اكتمال عمليات التحول³.

التحول من ماذا؟ ونحو ماذا؟ الديمقراطية هي النتيجة النهائية المتوقعة لعمليتي الديمقراطية والتحرير السياسي. بتعبير دقيق، التحولات السياسية هي محاولة مفتوحة من أجل بلوغ الديمقراطية، وإلى الحد الذي تكون فيه العملية مختلفة من الناحية النوعية عن الهدف المرجو، يظهر بعد مهم يخص التحولات ويتعلق بمركزية الأداء. فعلى الرغم، من أنه يمكن العثور على مصطلحات مثل "التحول" أو "التحول السياسي" للإشارة إلى الانتقال نحو الحداثة أو التنمية أو النمو الاقتصادي أو الديمقراطية، إلا أن المصطلح والعبارة يستخدمان بشكل كبير للإشارة إلى هذه الأخيرة، أي إلى الديمقراطية. لذلك يمكن تعريف التحول السياسي على أنه: (1) عملية سياسية وسوسيو-اقتصادية تتميز بـ(2) التطور

¹ Marina Rafti, "A Perilous Path to Democracy: Political Transition and Authoritarian Consolidation in Rawanda", **Discussion Paper/ 2008.03**. Belgium: Institute of Development Policy and Management, November 2007, p.10.

² Ingrid Heidlmayr-Chegdaly, "Renewed Authoritarianism-Chasms Between State and Citizens in the Aftermath of the Arab Spring", in **Trajectories of Change in Post-2011 MENA: Challenges and Prospects**. Morocco/Mauritania: Hanns Seidel Foundation, 2017, p.75.

³ **Ibid.** p.76.

التدريجي/الحركة/التقدم/والمسيرة نحو (3) نظام حكم قائم على المبادئ الديمقراطية، أي وفي الغالب، على مبادئ التمثيل والشمولية والمساءلة والحقوق المدنية والسياسية. بشكل خاص، يفترض هذا التعريف عملية بعيدة عن نظام سابق-النظام القديم- اتخذ عامة شكل الاستبدال أو الديكتاتورية. وبالتالي، فإن التحول إلى الديمقراطية ينطوي على لحظة رئيسية لتتابع التمزق، أي الانفصال عن النظام القديم (النظام غير الديمقراطي) باتجاه البيئة السياسية الجديدة (المتوافقة مع الحقوق)¹.

في هذا السياق، يرى "برزيفورسكي" بأنه من المفيد التفكير في أن الانتقال من نظام استبدادي إلى آخر ديمقراطي، أي التحولات الديمقراطية، تتكون من عمليتين متزامنتين ولكن مستقلتين إلى حد ما: عملية تفكك النظام الاستبدادي، والتي غالباً ما تتخذ شكل "التحرير"، وعملية ظهور المؤسسات الديمقراطية. وبينما يتشكل كلا هذين التحولين من خلال السمات الخاصة للنظام القديم، إلا أنه، يجب في مرحلة ما إنشاء مؤسسات ديمقراطية.²

بناءً على ما تقدّم، نخلص إلى أن علم الانتقال Transitology هو ليس تحولا Transition، وإنما أحدهما هو العلم والآخر هو موضوع الدراسة. فمن المهم جداً، أن نلاحظ في هذا الإطار بأنه لن يتم تطبيق كل الأفكار التي تم جمعها في دراسة التحول السياسي لبلد معين يحذو بعيداً عن الاستبدال في أي مكان آخر أو زمان آخر، بما في ذلك المنطقة نفسها، وهذا ما ينطبق على دراسة التجربة التونسية في التحول السياسي، ومنه على التجارب العربية الأخرى. مع ذلك، إن علم الانتقال بطبيعته هو ممارسة مقارنة بشكل بارز، تهدف إلى إنتاج تعميم مشروط حول طبيعة وعملية التغيير السياسي. لذلك، فعلم الانتقال هو تخصص في العلوم الاجتماعية يهتم بعملية التحول بشكل مطّرد، وعلى الرغم، من أن التغيير مفتوح بالطريقة التي يتم بها إحداث التتابع وإنهاؤه، إلا أن التغيير ليس خالياً تماماً من القيمة. بل إنه غائي بمعنى أن المعيار المتّبع يكون أحد معايير الديمقراطية. وبالتالي، حتى عندما تكون العبارة مقصورة فقط على "التحول السياسي"، فإن الافتراض هو أن هذا الانتقال سيكون نحو الديمقراطية³، وكما يفيد "برزيفورسكي": إن الهدف النهائي المرجو من مختلف عمليات التحول هو الديمقراطية⁴.

بالاستناد إلى هذه الرؤى المعرفية والمنطلقات الفكرية الواردة أعلاه، مع الأخذ باعتباريات التحليل السياسي ومقتضيات البحث العلمي التي تفرض علينا كباحثين أكاديميين الضبط المنهجي والقراءة الدقيقة لمتغيرات موضوع البحث، نؤكد في هذا السياق على أن المقصود بالتحول السياسي في هذه الدراسة، هو التحول السياسي الديمقراطي Democratic Political Transition، وإن كانت هذه العملية لا تزال ناقصة ومتعثّرة إلى حدّ كبير، فقد افترضنا منذ البداية بأن تونس قد أحرزت منذ العام 2011 تقدماً سياسياً ملحوظاً في استبدال بعض هياكل وسلطات الحكم الإستبدادي بسلطات وهياكل بدت أكثر انفتاحاً

¹ Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D. Sisk, **Op-cit.** p.p.26-27.

² Adam Przeworski, **Op-cit.** p.11.

³ Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D. Sisk, **Op-cit.** p.27

⁴ Adam Przeworski, **Op-cit.** p.11.

وديمقراطية، وهو ما يحيلنا إلى التركيز فيما يأتي على مناقشة ومعالجة مصطلحات التحول الديمقراطي Democratic Transition والديمقراطية Democracy.

يستخدم مفهوم التحول الديمقراطي من قبل العديد من الباحثين للإشارة إلى عملية التحول من السلطوية إلى الحكم الديمقراطي. ونظرا لكون التحولات بطيئة وتدرجية، يميل البعض إلى استخدام المصطلح بشكل مختلف للإشارة إلى أي مرحلة من المراحل على طول المسار التحولي¹. في كتابه الشهير "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" : "The Third Wave : Democratization in the Late of Twentieth Century" الصادر سنة 1991، عرّف "صامويل هانتجتون" "موجة" التحول الديمقراطي على أنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتقوم في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يُتحوّل إلى الديمقراطية تحولا تاما².

بالنسبة لـ"دانكوارت روستو" "Dankwart A. Rustow" يعني التحول الديمقراطي: "عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، حيث يحاول كل طرف إقصاء الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع"³. ويرى "شميتز" بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل. فوفقا للمفهوم الشميتزي، إن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وقيمية وفكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها، بالإضافة إلى بروز مراكز مختلفة⁴. كما عرّفه "آلان توران" "Alain Touraine" بأنه عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي طويل الأمد⁵.

بالإضافة إلى ذلك، قدّم الباحثون العرب العديد من التعاريف والخصائص المتعلقة بالمصطلح. وفي هذا الإطار، يرى "برهان غليون" أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو "العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف التوتر العالي الذي لا يمكن احتمالها، ويهدد المسيرة الديمقراطية

¹ Bakry M. El Maedni, "Civil Society and Democratic Transformation in Contemporary Egypt: Premise and Promises", *International Journal of Humanities and Social Science*. Vol.3 No. 12, USA: Center for Promoting Ideas, Special Issue, June 2013, p.16.

² نقلا عن: صامويل هانتجتون، مرجع سبق ذكره. ص.73.

³ نقلا: شريف البوشي، مرجع سبق ذكره. ص.11.

⁴ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2016/02/28، ص.6.

⁵ نقلا عن: يوسف أزروال، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل"، مجلة آفاق علمية. المجلد(11)، العدد(3)، 2019، ص.17.

قبل أن تبدأ¹. ويعرفه "حسنين توفيق إبراهيم" بأنه "العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، فمفهوم التحول الديمقراطي يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم وانهاره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، حيث تشمل عملية التحول عناصر النظام السياسي، مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وفضلا عن ذلك، قد تشهد عملية التحول صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين مراكز القوى داخل الدول"². في حين اعتبر "عبد العزيز النويضي" بأن التحول الديمقراطي هو "حلقة يتم فيها المرور من نظام سياسي مغلق تكون المشاركة السياسية فيه خاضعة للتقييد، إلى نظام سياسي مفتوح يسمح بمشاركة المواطنين والتداول السلمي على السلطة، وذلك عبر الإقرار بجملة من الحقوق وإمكانية ممارستها بشكل رسمي وفعلي، مثل الحقوق المتمثلة في: الحق في انتخابات عامة حرة ونزيهة، والحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في المحاكمة العادلة"³.

بناءً على ما ذلك، يبدو من المفيد طرح السؤال المحوري الآتي: إذا كان مصطلح "تحول ديمقراطي" في مفهومه المبسط يشير إلى الانتقال من نظام استبدادي في الأساس إلى نظام ديمقراطي أساسا، فما الذي يتضمنه الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية؟ من المنطق عليه في الأدبيات عامة، أنه نظرا لكون الديمقراطية تتضمن بشكل عام نظاما سياسيا مفتوحا، فإن التحول الديمقراطي يفترض حركة نحو نمط أكثر انفتاحا من النظام. في الواقع، يجادل العديد من الباحثين بأن "الانفتاح السياسي" "Political opening" هو الخاصية الجوهرية، إن لم تكن السمة المميزة لأي عملية تحول ديمقراطي، وأن الانتقال إلى الديمقراطية يبدأ مع بوادر الانفتاح السياسي. ومن ثم، فإن "جيوفري بريدهام" Geoffrey "Pridham" قد جسّد الإجماع عندما لاحظ أن التحول الديمقراطي يبدأ بتفكيك النظام الاستبدادي⁴. ويجادل "مايكل براتون" "Michael Bratton" بأن انفتاح النظام السياسي عن طريق إزالة الحواجز أمام الديمقراطية وهي العملية التي يسميها "التحرير السياسي" "Political Liberalization"، هي مرحلة بدء التحول الديمقراطي، حيث يتضمن التحرير السياسي أو الانفتاح السياسي نفسه تفكيك النظام الاستبدادي السابق وإعادة هيكلة المؤسسات السياسية بهدف جعلها متوافقة مع أنماط الحكم الديمقراطية وليس الاستبدادية. وعموما، تهدف عملية التحرير أو الانفتاح إلى التخلص من العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية. لذلك، فهو يمهد الطريق للإصلاح الدستوري، وتنظيم أحزاب سياسية جديدة، ونمو وسائل الإعلام المستقلة وتعزيز المنظمات التطوعية⁵.

¹ نقلا عن: إيمان أحمد، مرجع سبق ذكره. ص.5.

² نقلا عن: علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية. جامعة الزاوية، المجلد(1)، العدد(02)، أكتوبر 2015، ص.53.

³ نقلا عن: يوسف أزروال، مرجع سبق ذكره. ص.19.

⁴ Philip O. Nyinguro, *Op-cit.* pp.45-46.

⁵ *Ibid.* p.46.

مع ذلك، تتمثل إحدى النقاط المهمة ضمن هذا النقاش في ضرورات التمييز ما بين التحرير السياسي والتحول الديمقراطي. فإذا كان التحرير السياسي يعني تخفيف القمع وتوسيع نطاق الحريات المدنية داخل نظام استبدادي ما¹، وإذا ما كان يفهم على أنه عملية إعادة تعريف وتوسيع الحقوق وإضفاء بعض الحقوق الفعالة التي تحمي الأفراد والجماعات المجتمعية من الأعمال التعسفية أو غير القانونية التي ترتكبها الدولة أو الأطراف الثالثة، مما يجعله شرطاً أساسياً لإرساء الديمقراطية وليس بالضرورة لترسيخ الحكم الديمقراطي²، فإن التحول الديمقراطي يعني تغيير الأنظمة، وقد تم استخدام التحول نحو الديمقراطية أو الديمقراطية بطرق مختلفة، لكنها أشارت بشكل أو بآخر إلى حركة نحو الديمقراطية، أي نحو نظام سياسي مختلف³. لهذا، فالتمييز بين المفهومين ضروري لأنه يعين الاختلاف الأساسي بينهما، كما يؤكد على قيمة الديمقراطية مقابل التغييرات الأخرى التي قد تجرى داخل الحكم الاستبدادي⁴.

وفقاً لمنظور التحرير السياسي، قد تنطوي التحولات الديمقراطية على أشياء مختلفة اعتماداً على سياق وطبيعة النظام القائم سابقاً. وهكذا، ففي إسبانيا في عهد فرانكو، تضمن الانتقال إلى الديمقراطية إضفاء الطابع الدستوري على السلطة السياسية، مما أدى في النهاية إلى بلورة ملكية دستورية سمحت بزيادة مستوى المنافسة على السلطة وتقاسمها بين مختلف الفئات المجتمعية. وفي أمريكا اللاتينية، تضمنت التحولات الديمقراطية في الثمانينات وأوائل التسعينات، الانتقال من الأنظمة العسكرية الاستبدادية إلى الحكومات المدنية المنتخبة دستورياً. أما في إفريقيا، كان يعني ذلك انفتاح الأنظمة السياسية العسكرية والاستبدادية المغلقة للحزب الواحد، واستبدالها عموماً بأنظمة متعددة الأحزاب. بينما في البلدان الشيوعية السابقة في شرق ووسط أوروبا، كان التحول يعني الانتقال من المركزية الديمقراطية الخاضعة للسيطرة المشددة إلى الديمقراطيات الليبرالية الأكثر انفتاحاً⁵.

لكن، بغض النظر عن طبيعة النظام القائم سابقاً، وعلى الرغم من أن التحول الديمقراطي عملية تنطوي في جوهرها على فتح الأنظمة السابقة المغلقة من أجل زيادة فرص المشاركة الشعبية في صنع القرار، ينبغي التأكيد في هذا الإطار على أن التحرير السياسي هو مجرد بداية لعملية التحول السياسي. فمن حيث الجوهر، إن التحول الديمقراطي، كما يقول "بريدهام"، "يمتد من النقطة التي يبدأ عندها تفكيك النظام الاستبدادي السابق، مروراً بالمرحلة التأسيسية للديمقراطية الجديدة إلى التدشين والتشغيل المبكر لمزيد من الإصلاحات الديمقراطية الجوهرية⁶. كما أنه، من المهم الإقرار أيضاً بأن عملية التحرير لا تقضي دائماً إلى تحول ديمقراطي، فقد يتم إجهاض عملية التحرير أحياناً مما ينتج عنه تجدد القمع، وعادة ما تنتم التحولات الناجحة بقدر من التقلبات المستمرة، كتهديدات من قبل المتشددين لقيادة انقلاب،

¹ Scott Mainwaring, *Op-cit.* p.7.

² Ingrid Heidlmayr-Chegdaly, *Op-cit.* p.76.

³ Scott Mainwaring, *Op-cit.* p.7.

⁴ *Ibid.*

⁵ Philip O. Nyinguro, *Op-cit.* pp.46-47.

⁶ *Ibid.* pp.47-48.

وجهود من قبل المتعصبين لاستخدام تهديدات المتشددين لتعزيز وضعهم. فبالفعل هناك انتكاسات مؤقتة في عملية التحرير وتفكيك الأنظمة الاستبدادية، ولا توجد حالات حديثة، كما لم توجد على الإطلاق، أين تم إنشاء حكومة ديمقراطية بسهولة¹. بشكل محدد، قد يؤدي إطلاق اللبلة والانفتاح السياسي الذي يستجيب للضغوط الداخلية أو الخارجية إلى تعزيز موقع أصحاب السلطة في الأنظمة الاستبدادية، إذ أن إدراج عمليات التحرير كنمط من أنماط الديمقراطية الوصائية أو الاستبداد المتحرر، لا يغير شيئاً من هيكل الحكم الاستبدادي، وعلى الرغم من أن التحرير السياسي والتحول الديمقراطي لا يعتمدان على بعضهما البعض، فإن التحرير السياسي المتقدم يتيح مساحة أكبر للنشاط والمشاركة المدنية، وهذا ما يزيد الطلب على التحول والمشاركة. ففي بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تظهر الوقائع السياسية، بما في ذلك الواقع الذي كان قائماً في تونس قبل 2011، أن التحرير السياسي يمكن أن يؤدي بالفعل إلى حكم أقل قمعية، لكنه في الوقت نفسه قد يعزز الأشكال السلطوية القائمة، وهو ما يجعل نتائج إصلاحات التحرير غير مؤكدة². ووفقاً لـ "توماس كاروترز" Thomas Carothers، دخلت غالبية الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ضمن منطقة سياسية رمادية، فهي ليست دكتاتورية ولا تتجه بوضوح نحو الديمقراطية³. وبالتالي، نستنتج بأن التحرير السياسي قد يحدث في أي نوع من الأنظمة، ديمقراطي كان أو سلطوي أو هجين.

ويختلف مفهوم التحول الديمقراطي عن مفهوم الديمقراطية، حيث وصف "لويس بول" Luis Paul التحول نحو الديمقراطية بأنه مرحلة من تغيير النظام، تبدأ عند نقطة ما، عندما تبدأ الأنظمة الاستبدادية الشمولية بالانهيار، ووضع دستور وهياكل ديمقراطية جديدة، وتعديل النخب السياسية لسلوكها بما يتفق مع قواعد الديمقراطية المقررة⁴. بينما يشير مفهوم الديمقراطية إلى ذلك النظام الذي يعزز الحرية الشخصية، والحقوق المتساوية، والانتخابات الحرة والنزيهة. فبالرغم من تعدد مفاهيم الديمقراطية، إلا أنها تصب في نفس القالب. فقد عرّف "هانغتون" الديمقراطية بأنها نظام سياسي يجمع بين ثلاث متطلبات: المنافسة والشمولية والحيات المدنية. أما "ديغن هيدر" Deegan Heather فيصف الديمقراطية بأنها حكومة من كل الشعب وبكل الشعب بتمثيل متساو. فالديمقراطية تضمن حقوق الناس لقبول أو رفض من يحكمهم، وهذا يعزز شيئين: أولاً: المشاركة السياسية الواسعة، وثانياً: تسهيل الرفاهية العامة. يرى "لين جونز" Lynn Jones بأن الديمقراطية ذلك النظام الذي لا يختار فيه الشخص نفسه، ولا يستطيع أحد أن يوظف نفسه بالقوة ليحكم، وبالتالي، لا أحد يستطيع أن يمنح لنفسه سلطة مطلقة غير محدودة. كما قدم "فيش ستيفن" Fish Steven معايير للديمقراطية شكّلت أسساً لمفهوم الديمقراطية لكثير من

¹ Scott Mainwaring, **Op-cit.** p.8.

² Ingrid Heidlmayr-Chegdaly, **Op-cit.** p.76.

³ Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm", **journal of democracy.** Vol.13, No.1, January 2002, p.9.

⁴ علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سبق ذكره. ص.53.

المفكرين من بعده، تمحورت حول: حرية واسعة، حرية الكلام، منافسة بين القادة بدون عنف، مشاركة الأحزاب في العملية السياسية، وتشجيع كل أعضاء المجتمع السياسي للمشاركة في العملية الديمقراطية، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية¹.

من ناحية أخرى، كان "دال روبرت" "Dahl Robert" قد أكد على أن الديمقراطية تعني أشياءً مختلفة لأناس مختلفين في فترات مختلفة². لذلك، فإن التوصل إلى تعريف واضح للديمقراطية ليس بالمهمة السهلة. فقد تغير التعريف بمرور الوقت، بدءاً من المفهوم البسيط للديمقراطية الانتخابية مع كون الانتخابات الحرة والعادلة شرطاً كافياً، إلى الديمقراطية الليبرالية القائمة على الحريات المدنية والسياسية والحقوق وسلطة الحكومة المقيدة، سواءً عمودياً بين الحكام والمحكومين وأفقياً بين المؤسسات، فالديمقراطية الموضوعية أو الديمقراطية الرفاهية، والتي تشمل جميع المفاهيم السابقة بالإضافة إلى المساواة الاجتماعية والاقتصادية كشرط مسبق. والنقطة الأساسية هنا هي أنه كلما كان الأفراد أكثر شمولية في تعريفهم، كلما زاد احتمال شعورهم بالخيبة أثناء التحول. فحتى النصف الأول من القرن العشرين، اعتبر الباحثون المساواة الاجتماعية والاقتصادية سمة مميزة للديمقراطية. بعد ذلك، تم تطوير مفهوم ليبرالي نموذجي في العالم الغربي لتمييزه عن الخطاب الفاشي والشيوعي، وبالتالي ترك المفهوم بتعريف مبسط، كما يتضح من تعريف "جوزيف شومبتر" "Joseph Schumpeter" الكلاسيكي للديمقراطية التنافسية³. حاول "دال" ترتيب الموضوع من خلال تضمين عناصر إطاره المفاهيمي للمنافسة والمشاركة والحريات الأساسية، فطور مفهوم النظام السياسي، الذي تأسس على المتطلبات المؤسسية السبعة الرئيسية: الرقابة البرلمانية على قرارات الحكومة، الاقتراع العام، انتخابات منتظمة حرة ونزيهة، الحق في الترشح للمناصب العامة، حرية التعبير، حرية الوصول إلى المعلومات وحرية تكوين الجمعيات. ويرى "دال" بأن الجمع بين الانتخابات الحرة والنزيهة والحريات السياسية يشكل السمات الأساسية للديمقراطية السياسية، كما يعتقد أيضاً بأن المؤسسات الكفؤة والمواطنين، خاصة الطبقة الوسطى، هي شروط مسبقة للديمقراطية. وغالباً ما تم استخدام هذا التعريف كنقطة مرجعية على الرغم من كونه يفتقر إلى المبادئ الأساسية، مثل حماية حقوق الأقليات وسيادة القانون والفصل التام بين السلطات ليكون تعريفاً شاملاً للديمقراطية الليبرالية⁴.

بعد الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، أضاف باحثون مثل "فلنزويلا" "Valenzuela" و"لاري دياموند" "Larry Diamond" و"أودونيل" و"برزيورسكي"، حكم القانون والاحترام المحايد لحقوق المواطنة بما في ذلك حقوق الأقليات وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، إلى جانب مسائل

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 54-55.

² United Nations, "Governance Challenges in Countries: Undergoing Transition", **Arab Governance Report**. New York: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2014, p.9.

³ **Ibid.** p.9.

⁴ **Ibid.** pp.9-10.

أخرى تتعلق بجودة الديمقراطية وغيرها من سمات الحكم الديمقراطي، كأساسيات لأي ديمقراطية حقيقية ذات معنى. ووفقاً لـ"إيفانز بيتر" "Evans Peter"، وقد وافقه في ذلك العديد من الباحثين الآخرين، إن ظهور الديمقراطية وبقيائها مرتبطان في الواقع بالتنمية، وبشكل معين بالدولة، أو ما يعرف بدولة الرفاهية Welfare State. وفقاً لهذا المنظور، إن الديمقراطية في جوهرها تعني "مسيرة غير مكتملة" تسعى إلى تحقيق أهداف جديدة وهي تمضي قدماً. وقد تم استخدام النسخة المختصرة أو الليبرالية للديمقراطية (تعريف داهل للديمقراطية السياسية بشكل أو بآخر) على نطاق واسع في البحث الكمي، بينما استقادت النسخة الموسعة (تعريف الديمقراطية الموضوعية أو ديمقراطية الرفاهية) من نمط أكثر نوعي ومتعدد الأبعاد من البحث.¹

بالنظر إلى الفروقات بين التحول الديمقراطي والديمقراطية، يمكن القول بأن الحالة في التحول نحو الديمقراطية تستوجب انهيار مؤسسات النظام الديكتاتوري القائم، وقد يكون التحول بالطرق السلمية أو العنيفة، كما يستوجب بناء مؤسسات سياسية وقانونية تمهد لكتابة الدستور الذي يصون الحريات الفردية، ويعمل على تطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع بالتساوي، ويضمن إجراء انتخابات حرة نزيهة وشفافة، فالتحول هو مرحلة مؤقتة ما بين تفويض نظام سياسي منهار، وتأسيس نظام سياسي جديد، إذ ليس بالضرورة أن ينتج التحول السياسي نظاماً ديمقراطياً، فقد ينتج نظاماً سلطوياً جديداً، أو ينزلق نحو فوضى عارمة وحرب أهلية، بينما الديمقراطية هي نظام حكم يرسخ سيادة القانون وعدم الانفراد بالسلطة، ويكفل الحرية للجميع في إطار انتقال سلمي وسلس للسلطة ضمن قواعد ينص عليها دستور البلاد.²

بناءً على ما تمت معالجته، نؤكد أن التحولات السياسية لم تكن سهلة أو مباشرة على الإطلاق. إنها عمليات معقدة وطويلة ومفتوحة دائماً. لقد شملت التحولات الديمقراطية في الربع الأخير من القرن العشرين جميع القارات تقريباً وقامت بتحويل عشرات البلدان من الديكتاتوريات ونظم الحكم الاستبدادية والعسكرية إلى ديمقراطيات. مع ذلك، من الواضح أنه لم تصبح جميع تلك البلدان ديمقراطيات كاملة ومستقرة، فقد نجحت بعض الدول في التحول إلى ديمقراطيات راسخة؛ كما لا يزال البعض الآخر يمر بتحولات ديمقراطية طويلة، بينما عاد البعض الآخر إلى بعض أشكال الاستبداد³. في بعض الأحيان يفترض خطأً أن هناك "صفات" لعملية ديمقراطية ناجحة، كما لو كان من الممكن بطريقة ما اختيار مسارات أو نماذج للديمقراطية من قائمة الخيارات. في الواقع، إن الديمقراطية عمل بطيء وشاق. يمكن أن يضعف التزام النخبة بالديمقراطية وغالباً ما يكون مشروطاً؛ وكثيراً ما تعرقل العوامل الهيكلية تعميق التحول الديمقراطي. والعولمة يمكن أن تكون عقبة بقدر ما يمكن أن تكون مساعدة. لا ينبغي أن يكون

¹ Ibid. p.10.

² علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 55-56.

³ Ezzddine Abdelmoula, Op-cit. p.52.

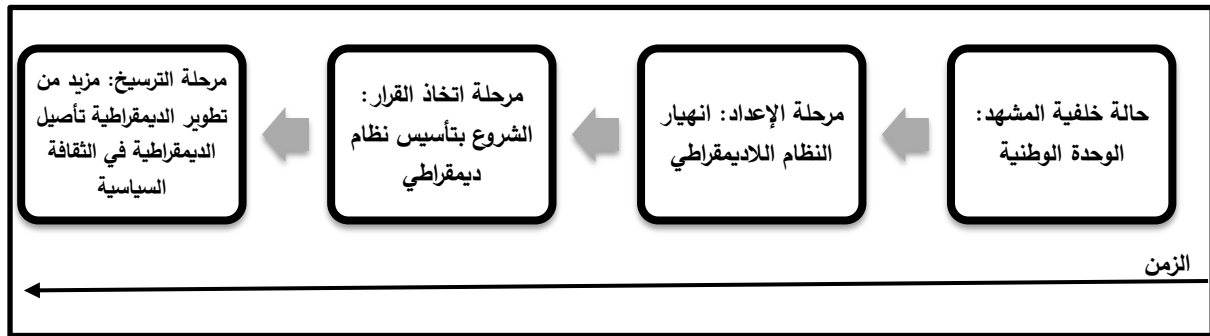
الفصل الأول: التحول السياسي والأمن: مقارنة مفاهيمية نظرية

مفاجئاً أن عدد عمليات الديمقراطية الناجحة لا يفوق عدد التجارب الفاشلة أو المتوقفة، لأن إنشاء الديمقراطية هو عمل جذري وصعب، حيث يكون للمجموعات ذات المصالح الراسخة دور في الحفاظ على الوضع الراهن غير الديمقراطي¹.

ثانياً: مراحل التحول السياسي:

يعد الانتقال من اللاديمقراطية إلى الحكم الديمقراطي سيرورة معقدة تنطوي على مراحل عدّة، على الرغم من صعوبة التثبت من نقطة بدء مرحلة ما وانتهاء لأخرى. وفي الحالة النموذجية المعاصرة، تتسم بداية السيرورة بحدوث أزمة داخل النظام اللاديمقراطي، يتبعها الانهيار تدريجياً، وإن بدأ التحول إلى الديمقراطية بنوع من الأزمة في الحكم السلطوي، والتي تقنع الحكام بترك مناصبهم، فإن هذه المرحلة تنتهي بتصيب حكومة جديدة بناءً على انتخابات حرة².

الشكل رقم (1): يوضح مراحل التحول إلى الديمقراطية-نموذج دانكوارت روستو:



المصدر: نقلا عن: غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير. ترجمة: عفاف البطانية، الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، أبريل 2015، ص.77.

ويمكن أن نكوّن انطبعا أوليا أكثر دقة عن المراحل والمشكلات التي ينطوي عليها التحول إلى الديمقراطية، من خلال نموذج بسيط يصف بعض العناصر الرئيسية في سيرورة التحول السياسي كما هو موضح في الشكل (1)، ويمثل ذلك نسخة معدّلة بعض الشيء من النموذج الذي وضعه "دانكوارت روستو"³، والذي يقدّم نموذجا للديمقراطية يقوم على أربع مراحل هي: (1) الوحدة الوطنية، أين يجب أن يتفق الشعب على أنه كيان سياسي، على الأقل بما يكفي لعدم وجود حركة انفصالية، (2) يجب أن يكون هناك نزاع داخلي يترجمه بعض الجدل الذي أدّى إلى انقسام الناس إلى معسكرات معارضة بشدة، (3) ينبغي أن يكون هناك قرار لحل النقاش عن طريق المؤسسات الديمقراطية، حتى لو كان هذا القرار

¹ Jean Grugel, *Op-cit.* p.1.

² غيورغ سورنسن، مرجع سبق ذكره. ص.76.

³ المرجع نفسه. 77.

مجرد أثر جانبي للقرار، و(4) التعود، فمع مرور الوقت، سوف يعتاد الناس على هذا النمط ويقدرّون الديمقراطية نفسها¹.

بشكل عام، بينما يتفق الباحثون والعلماء حول أن التحول السياسي هو ظاهرة وعملية معقدة تتضمن مراحل متعددة، يمكن التمييز بينها نظرياً لأغراض التحليل لكنها تتداخل عملياً على مستوى الواقع الإمبريقي²، فأكاديمياً يمكن تقسيم هذه المراحل إلى أربعة تتمثل في الآتي:

1/ مرحلة انهيار النظام السلطوي:

توصف أيضاً بالمرحلة الانتقالية Transitional Phase، وهي الفترة الزمنية الممتدة بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول، وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية³. وينهار النظام السلطوي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين استقادوا من مناصب في ظل النظام السلطوي، لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهتزة، وبين المتشددين الذين يرفضون إجراء أي إصلاحات على الإطلاق ويدافعون على بقاء النظام السلطوي، ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير انقلابات ومؤامرات، ويحدث هذا الصراع في ظل انشغاقات وانقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني تحول ديمقراطي⁴. وقد لا يترتب على انهيار النظام السلطوي بالضرورة قيام نظام ديمقراطي، وإنما شكل آخر من أشكال النظم السلطوية، إذ يلاحظ أن المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي لا تعتبر عملية خطية أو ذات اتجاه أحادي تصاعدي، فالتحول السياسي الديمقراطي قد يفشل في بعض الدول نتيجة العديد من الأسباب مثل المقاومة من جانب النخب المدنية أو العسكرية أو غياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الملائمة. وتتوقف عملية انهيار النظام القديم على درجة تماسكه وقوة المعارضة وتماسكها، ومقدار الضغوط الخارجية والداخلية، وحدّة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين⁵.

2/ مرحلة اتخاذ قرار التحول إلى الديمقراطية:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول، حيث يقف النظام فيها على حافتي استكمال مسار التحول نحو الديمقراطية وإمكانية ظهور مخاطر تتعلق بالتراجع عنها والارتداد إلى النظام السلطوي. وقد شبه "برزيورسكي" هذه المرحلة بألة الغزل Pin Ball، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى

¹ للمزيد من التفاصيل حول مراحل التحول الديمقراطي عند روستو، أنظر في:

- Dankwart A. Rustow, **Op-cit.** pp.350-363.

² إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الثالث"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2016/03/12، ص.2.

³ خيرى أبو العزائم فرجاني، مرجع سبق ذكره. ص.35.

⁴ شريف البوشي، "الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019/11/08، ص.17.

⁵ خيرى أبو العزائم فرجاني، مرجع سبق ذكره. ص.36.

أعلى، بإمكانها أيضا أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة شديدة سريعة، إذ تظل مخاطر الارتداد السلطوي قائمة نظرا لوجود مزيج غير متجانس من مؤسسات وأفراد وجماعات ترتبط بالنظام القديم، وأخرى ترتبط بالنمط الوافد الحديث من مؤسسات وجماعات ديمقراطية، ومن ديمقراطيين يتقاسمون السلطة طوعا أو كراهية من خلال الصراع أو التوافق. ويحدث التحول السياسي عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة، أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم استبداله بنظام جديد¹. وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي الذي يعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي، إذ تبرز تنازلات معينة من قبل القيادة السياسية الحاكمة، كما يترتب عليها مطالب شعبية ببلوغ مرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي².

3/ مرحلة توطيد النظام الديمقراطي:

تكتسب هذه المرحلة الطابع المؤسسي، حيث يتم الاتفاق بين القوى السياسية المختلفة على قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها، ويتم الالتزام بها من قبل الجهات السياسية الفاعلة. وهذه المرحلة كما يرى "لورانس وايتهايد" "Lawrence Whitehad" تتضمن التزامات وتعهدات على قواعد اللعبة الديمقراطية أكثر من المؤسسات، حيث يسود فيها الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين الرئيسيين بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة، وبالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية، وتتبلور قناعة لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقاءه، كما تقوم القوى المعارضة بطرح قضايا هامة وتظهر هياكل جديدة مع شفافية في الطرح، بالإضافة إلى الاهتمام بنشر قيم الثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية³.

ومن سمات هذه المرحلة أنها تأخذ وقتا أطول وتشمل تغييرات أعمق، حيث يتم إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الجديد، وتثبيت قواعده من خلال تعديل الدستور، والانتظام في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأخيرا غرس القيم الديمقراطية التي تعدّ العامل الأساسي في تحقيق التماسك والرسوخ الديمقراطي⁴. إلا أنه لا بد من التأكيد على أن مجرد بقاء النظام واستمراره لا يعني بالضرورة توطيده أو تماسكه، فالتماسك والاستقرار لا يعدّان ظاهرة واحدة، وإن كان الاستقرار ينسب عادة إلى التماسك الذي يشير إلى قدرة النظام الديمقراطي على الاستمرارية والصمود أمام ما قد تواجهه من تحديات⁵.

¹ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الثالث"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 02-03.

² المرجع نفسه. ص. 03.

³ شريف البوشي، "الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 19-20.

⁴ هايل مفلح الودعان، "أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني (1989-1997)"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. المجلد (04)، العدد (03)، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي، 2011، ص. 324.

⁵ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره. ص. 04.

4/ مرحلة النضج الديمقراطي:

وهي أسمى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين لكنهما مترابطتين، وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية. ويقصد بالديمقراطية الاجتماعية مشاركة فاعلين جدد في العملية السياسية سواء من فئتي الشباب أو النساء، أو أن يتم تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية، والتي تعتبر حجر الزاوية في بناء الديمقراطية ومبدأ حاكم للنظام الديمقراطي. وبالنسبة للديمقراطية الاقتصادية، فهي تركز على امتلاك المواطنين، أفرادا وجماعات، الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، الذي يتحقق من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية. وبالتالي، فإن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة وإتاحة التعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز، وكذلك الضمان الاجتماعي للفئات المعوزة والمتقاعدة. كما تشهد هذه المرحلة المضي قدما في طريق تعزيز منظمات المجتمع المدني وإشاعة قيم الثقافة السياسية الديمقراطية¹.

بناءً على تقدّم، نشير إلى أنه إذا كان التحول الديمقراطي بمثابة عملية انتقال إلى نظام سياسي يأخذ بمبادئ أساسية كالتعددية السياسية والتداول على السلطة بطرق سلمية، فإن الدول التي تشهد تحولا سياسيا قد لا تأخذ كلها بالمراحل السابقة مجتمعة، بمعنى أن ثمة دولا قد قطعت شوطا كبيرا على طريق التحول الديمقراطي، وثمة مجموعة أخرى ما تزال في المراحل الأولى من التحول، فبعض الدول قد تشرع في إدخال إصلاحات جزئية على النظام القائم لكنها لم تصل بعد إلى حدّ جعل القيادة السياسية منصبا قابلا للتداول بين قوى سياسية متعددة، في الوقت الذي يتيح فيه بعض الدول تفتح مجالا أوسع أمام التعددية وإجراء انتخابات مباشرة ثم تتراجع لتجهض التجربة الديمقراطية الوليدة. فالدول قد تشترك في وصفها بالتحول الديمقراطي إلا أنها تختلف فيما بينها في درجة التحول وشدّته، ودرجة الاعتقاد بجذواه ومدى الاستمرارية أو التراجع عنه، وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بمن كان له زمام المبادرة في إجراء عملية التحول الديمقراطي².

المطلب الثاني: عوامل وفواعل التحول السياسي:

يعالج هذا الجزء من الدراسة العوامل المحفزة على إنهاء أنظمة استبدادية قائمة، جنبا إلى جنب مع الفواعل المؤثرة في الانتقال إلى أنظمة أخرى أكثر تعددية وديمقراطية. فعلى اعتبار أن موضوع البحث خاصتنا يتمحور حول تحليل ديناميات ومسارات التحول السياسي في تونس، البلد العربي الأول الذي أشعل شرارة أول حراك شعبي في التاريخ العربي الحديث، والتي انجرت عنها أحداث سياسية واجتماعية وحتى أمنية فارقة في تاريخ البلاد التونسية والمنطقة العربية منذ أواخر سنة 2010، سنحاول

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 04-05.

² نفس المرجع. ص.ص. 05-06.

في هذا الإطار أن نربط بين كل من العوامل/القوى التي دفعت نحو بدء عمليات التحول السياسي في العالم عبر مناطق متباينة وأزمنة مختلفة، وبين تلك الأسباب والفواعل التي أسهمت في إطلاق الاحتجاجات العربية العارمة، ومكنت شعوب المنطقة في لحظات غير مسبوقه من إسقاط حكامها المستبدة وسلطاتها القمعية المعمرة لعقود طويلة من الزمن، على أن يتم التفصيل لاحقا في أسباب التحول السياسي في تونس ضمن الفصل الثاني للدراسة. وبالتالي، تتضمّن التساؤلات الأساسية التي سيتم بحثها في هذا السياق، ما يأتي: ما هي أسباب التحولات السياسية وما الظروف والعوامل التي حفزت على تفجير الاحتجاجات الشعبية العربية؟ ما هي القوى والفواعل التي تدفع نحو التحول وتعزّزه؟ ما هو المستقر والمتكرر في هذه العوامل والفواعل؟ وما هو الفريد والطارئ فيها؟

1/ العوامل المؤثرة في التحول السياسي:

تتعدد أسباب التحول السياسي وتختلف من دولة إلى أخرى، كما تتباين قوة ومدى تأثير هذه العوامل من حالة إلى أخرى. ومع ذلك، ينبغي التنبيه في هذا الإطار بأنه لا مجال لشرح وتحليل عملية التحول السياسي بالاعتماد على عامل واحد أو دافع واحد فقط، وإنما في الغالب ما تكون هذه العملية نتاجا لعوامل عديدة ودوافع متداخلة، بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها متكرر والآخر فريد، بعضها يتعلق بالعوامل البنوية الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم، واختياراتهم واستراتيجياتهم¹. وفي هذا السياق، سنتناول هذه العوامل والأسباب مصنفة إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولا: العوامل الداخلية:

تتعدد هذه الأسباب وتترابط ضمن بيئة داخلية ومحلية متداخلة تشتمل ما يأتي:

1. تآكل شرعية الأنظمة السلطوية وانهايار آليات استدامتها:

إذا كانت الشرعية Legitimacy تعرّف على أنها عملية الحصول على الدعم²، فهي تشير في الأساس إلى قدرة النظام السياسي على خلق الاعتقاد والحفاظ عليه بأن: المؤسسات السياسية الموجودة هي الأنسب أو الأكثر ملاءمة للمجتمع. لهذا، ينبغي على كل نظام سياسي بغض النظر عن كونه ديمقراطيا أو سلطويا أن يتمتع بقدر معين من الشرعية من أجل أن يضمن استمراره وبقاءه على المدى الطويل³. فهذا ما افتقرت إليه أغلب الأنظمة الإستبدادية عموما، والأنظمة العربية خصوصا. وبتعبير دقيق، هذا ما عجزت عن الحفاظ عليه أو استصاغته عند مرحلة معينة من الحكم مما أدى إلى انهيارها وتآكل شرعيتها.

¹ خيرى أبو العزائم فرجاني، مرجع سبق ذكره. ص.41.

² Christian von Soest & Julia Grauvogel, "How Do Non-Democratic Regimes Claim Legitimacy? Comparative Insights from Post-Soviet Countries", **GIGA Working Papers**. GIGA Research Program: Legitimacy and Efficiency of Political Systems, Germany: GIGA German Institute of Global and Area Studies, No 277, August 2015, p.05.

³ Ibid. p.06.

في الواقع، ما ينبغي مناقشته ليس مدى شرعية النظام في حد ذاتها، وإنما آليات ادعاء الشرعية Claiming of Legitimacy من قبل الأنظمة القائمة كوسيلة لتأمين حكما الإستبدادي، ذلك أن محاولة إقامة الشرعية على الادعاء والأداء أدت إلى ظهور ما يسمى بـ"مأزق الأداء"، ويؤدي فقدان الحكام إلى شرعية الأداء إلى إعادة التأكيد على الشرعية الإجرائية للنظام، وبينما في النظم الشمولية لا يمكن التفرقة بين شرعية الحاكم وشرعية النظام، فقد أدى الأداء الهزيل إلى تفويض دعائم شرعية الحكام وشرعية النظام معا¹. وبالتالي، يجادل "كرستيان سوست" "Christian von Soest" و"جوليا غروفوجال" "Julia Grauvogel" بأنه بينما يتم فحص محددات الدعم السياسي في الديمقراطيات، فإن استراتيجيات الشرعية يتم أيضا توظيفها بعناية من قبل الأنظمة التي تعاني عجزا ديمقراطيا. ومن ثم، يجدر التركيز على الشرعية باعتبارها الإستراتيجية التي يتم من خلالها السعي وراء الشرعية بدلا من الشرعية نفسها، ذلك أن ادعاءات أو مزاعم الأنظمة الحاكمة بحيازتها الشرعية اللازمة ذو أهمية كبيرة في شرح آليات حكمها واستدامتها، حيث أن الاعتماد على القمع وحده مكلف للغاية للحفاظ على الحكم الإستبدادي². وعليه، بخلاف الكثير من الأدبيات التي تركز على الشعبية التي يتمتع بها النظام، يقوم الباحثان بتحليل الأسس المختلفة التي تدّعي بها أنظمة دول ما بعد الاتحاد السوفييتي شرعيتها وتأثيرها على علاقات القوة السلطوية، حيث تكون لهذه الإدعاءات بالشرعية آثار سياسية حاسمة فيما يتعلق بتماسك النخبة ونشاط المعارضة وشعبية النظام المتوقعة³.

تأسيسا على ذلك، يمكن رصد مظاهر متعددة لآليات شرعنة الأنظمة السلطوية العربية في مرحلة ما قبل 2011، والتي تبنتها النخب الحاكمة كإحدى الخيارات الناجعة في إضفاء أو ادعاء شرعية مزعومة على مدى سلطتها وصيغ حكمها. فمنذ ما يقرب نصف القرن، اعتمدت أنظمة الحكم العربية على نموذج للحكم يعرف في العلوم السياسية بـ"الكوربوراتية". فقد سعت هذه الأنظمة الكوربوراتية للإستبداد العربي إلى جعل الدولة نفسها الفضاء المركزي والمشرف على أغلب الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد تم تنظيم مجموعات المصالح مثل النقابات العمالية والمؤسسات الدينية والفئات المجتمعية الأخرى تحت مظلة الدولة، وكان من المتوقع أن تظهر هذه المجموعات الولاء مقابل تلبية مصالحها من قبل الدولة. بالمقابل، كان يُنظر للنشاط المدني والتنظيمات خارج أطر الدولة كتهديدات لسلطة الدولة، فإما تم استقطابها وجعلها تابعة للدولة أو تم قمعها. وبالتالي، حافظت الحكومات العربية على دعمها من خلال ربط شعوبها بها عبر مزيج فعال من الهوية الطائفية (العرقية أو الدينية

¹ صامويل هانتجنون، مرجع سبق ذكره. ص.112.

² Christian von Soest & Julia Grauvogel, *Op-cit.* p.05.

³ يرى الباحثان بأن آليات إستراتيجية شرعنة النظام يمكن أن تبنى على ستة أبعاد، يفترض أن تكون مترابطة لكنها مختلفة وظيفيا، وتشتمل: 1/الإيديولوجيا، 2/الأسطورة التأسيسية، 3/الشخصانية، 4/المشاركة الدولية، 5/الإجراءات، و6/الأداء. للمزيد من التفاصيل، أنظر في: *Ibid.* pp.6-8.

أو القبلية) والإيديولوجية السياسية، والدخل الريعي الذي تم توزيعه تحت رعاية الدولة، وقوات أمن فعالة لردع وقمع أي احتمال للمعارضة الداخلية¹.

وبعد أن أسس العقد الاجتماعي الحاكم لغالبية المجتمعات العربية في فترة ما الاستقلال على نموذج "من أعلى إلى أسفل"، وهو نموذج محوره الدولة الريعية التي يتم صرف شؤونها من خلال شبكات المحسوبية، والصلات الإيديولوجية ذات الجذور في القومية العربية والروابط القبلية و/أو الهوية الدينية، والقدرة القسرية المستخدمة بطرق محدودة ليس فقط للحفاظ على أمن المواطن ولكن لاحتواء التحديات التي تواجه قيادة الدولة، سواء كانت متشددة أو ببساطة في شكل معارضة علنية أو تنظيم سياسي خارج النظام²، يمكن الحديث عن آليات تثبيت وتزايد النظم الأبوية الجديدة التي عرفت استقرارا كامنا في دول المنطقة، إذ تتميز الأبوية الجديدة بأنها مزيج بين الحكم الوراثي القديم والحكم العقلاني القانوني. وبالتالي، فإن السمات الأبوية تشمل على حد سواء العناصر الميراثية الكلاسيكية، بما في ذلك القيادة الشخصية القوية، والمحسوبية والزبائنية، وفي الغالب مسارات التأثير غير الرسمية، والمساومة الواسعة. وكذلك، على الأقل شكليا، العناصر والمؤسسات القانونية العقلانية القائمة على نظام غير شخصي، أي بيروقراطية وفصل بين المناطق الخاصة والعامة. وينتج عن هذا نظام تكون فيه القواعد العامة والقوانين والمعايير رسمية، لكن تنفيذها غير رسمي، إذ تلعب العناصر الشخصية دورا أساسيا. بعبارة أخرى، تأتي السلطة أولا، وتبنى المؤسسات للحفاظ عليها³.

فعادة ما يهيمن على الأنظمة الأبوية الجديدة حاكم أعلى من جميع النخب السياسية، يقوم بتجنيد أعضاء من النخبة السياسية على أساس الولاء الشخصي بدلا من الأداء، يتم تنصيبهم في المناصب القيادية في المؤسسات السياسية أو الإدارات البيروقراطية أو المؤسسات التجارية أو الهيئات الإستشارية. تقوم هذه النخب بدورها بتثبيت أتباعها داخل المنظمات التي تقودها مما يؤدي إلى محسوبية بيروقراطية. نتيجة لذلك، قد يظهر مثل هذا النظام درجة عالية من التعقيد، والقدرة على التكيف، والمرونة، والقدرة على الابتكار على حساب انعدام الأمن النظامي بشأن سلوك ودور مؤسسات الدولة⁴. ويمكن تحديد الركائز المعقدة والقابلة للتكيف التي توفر الاستقرار للأنظمة السياسية الأبوية الجديدة في ثلاث آليات رئيسية هي: الشرعية والاستقطاب والقمع. وفي حين يمكن اعتبار أن هذه الآليات قد عملت فعليا على تثبيت الأنظمة الإستبدادية في البلدان العربية بشكل استثنائي على الرغم من عديد التحديات التي واجهتها، إلا أنه منذ أوائل العقد من القرن الواحد والعشرين، بدأت كل من آليات الشرعية والاستقطاب والقمع في إظهار الضعف والتآكل. فقد كانت الشرعية الرسمية القائمة على الانتخابات موجودة، لكن

¹ Working Group, Politics, **Governance and State-Society Relations**. Washington: The Atlantic Council, November 2016, p.11.

² **Ibid.** p.15.

³ Bertold Schweitzer, "Modeling Mechanisms of democratic Transition in the Arab Uprisings", **Middle East Critique**. 24 (01), University of Dundee, 2015, pp.5-6.

⁴ **Ibid.** p.6.

الإدراك المتزايد بأنها لم تغير أي شيء للأفضل كان كبيرا مما أدى إلى تراجع شرعية الأنظمة. وقد حاولت الأنظمة جزئيا، التعويض عن تراجع شرعيتها الانتخابية بإيديولوجية دعائية تسعى من خلالها إلى إضفاء شرعية على أنظمتها على سبيل استمرارها في التأكيد على دورها كمزود للأمن والاستقرار داخليا وخارجيا، فضلا عن تقديم النظام والجيش كمدافعين لا غنى عنهما عن الدولة ومواطنيها. في الوقت نفسه، كان إضفاء الشرعية على الأنظمة من حيث الفوائد المدعومة لأجزاء كبيرة من السكان يعمل بشكل أقل أكثر بسبب الصعوبات الاقتصادية، حيث بدأ المواطنون يدركون أن فرص التحسين تقلصت بشكل أكبر. وبالتالي، أدت محاولات التحرير الاقتصادي دون التحول الديمقراطي إلى التأثير غير المقصود المتمثل في تركيز الثروة في الغالب لدى نخبة رجال الأعمال الصغيرة جدا¹.

وهكذا، قبل فترة وجيزة من الاحتجاجات الشعبية 2010 و2011، وأثناءها خصوصا، نشأ وضع أصبح على إثره الاستقطاب غير مكتمل، وبات الاستقطاب المادي والمعنوي للطبقة الوسطى فيما يتعلق بالمزايا الاقتصادية والإعفاء الجزئي من القمع مهزوزا بشكل كبير. وحتى القمع عن طريق التهريب والإكراه، بدأ في التآكل في حالة بدأ فيها عدد متزايد من المواطنين في التساؤل حول ما إذا كانت الأجهزة الأمنية ضامنة لأمنهم أو بالأحرى تعرضه للخطر. وفي ضوء هذا التفسير للآليات التي على الرغم من تأكلها، ظلت تعمل في دعم بعضها البعض وفي استقرار الأنظمة الإستبدادية لفترة طويلة، فإن أحد الأسئلة الحاسمة التي تطرح في هذا الإطار تشمل: كيف انهارت الأنظمة العربية بشكل مفاجئ وغير متوقع؟ الجواب هو أنه إلى جانب انهيار الآليات الأكثر ثباتا، لعبت عدد من العوامل أو الآليات المحدودة محليا ومؤقتا دورا مهما في إزالة الحصانة تدريجيا عن شرعية واستدامة الأنظمة السلطوية. ومن بين هذه الآليات نجد تزييف التفضيلات والتعبئة الافتراضية والمادية، فاعتمادا على الظروف البيئية والمعرفية، يمكن لهذه الآليات إما أن توفر الاستقرار الكامن أو تعزز التغيير المفاجئ².

2. الملل الجماهيري والتعبئة الشعبية الإستثنائية:

تؤكد مجموعة من الباحثين على دور الملل الجماهيري في بدء التحولات السياسية بشكل عام، وفي اندلاع الاحتجاجات العربية خلال العامين 2010 و2011 على نحو خاص. والملل الجماهيري هو ملل سياسي يصطلح عليه في علم السياسة بالركود "Stagnation"، تفعله كل مظاهر الاستبداد المستدامة والمملة بدورها مثل تزييف الانتخابات ومظهرية إقامة الاستفتاءات وتغيير الاتجاهات، ناهيك عن تهديدات النخب السياسية بالاستمرار في الحكم عبر توريثه للأبناء أو المقربون منها. تصبح "قوة الملل" مثيرة لـ"قوة التمرد" لدى الجماهير، لاسيما بعد أن يرافق ذلك قوة في الكذب والإيهام من قبل الأنظمة الحاكمة. وهنا أدى الإعلام الداخلي والخارجي أدوارا خطيرة في حياة الشعوب العربية لتحقيق

¹ Ibid. pp. 6-7.

² للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

Ibid. pp.7-8.

ما يسمى "بالهيمنة الإيديولوجية" أو ما بات يطلق عليه البعض "القوة الناعمة". نستحضر في هذا السياق، ما رُوِّج له عن "الاستقرار" في مصر وتونس والقيادة الجماهيرية في ليبيا، بل والحريات الواسعة إعلاميا وحزبيا في هذه الدول، ومثل ذلك الإحصاءات الكاذبة والمغلوطة بشأن معدلات التنمية والتقدم الاجتماعي مثلا في مصر وتونس رغم كل مظاهر الهشاشة والتخلف والفقر. وحزمة أكاذيب أخرى عن الفكر الجديد أو الإصلاح في مصر وتونس، وعن الدور الإقليمي لليبيا ومصر رغم تكشّف إخفاقات مصر الدبلوماسية، والملل الإفريقي من الضجيج الليبي. كل ذلك نمى مخزونا كبيرا من التمرد والاحتقان لدى الشعوب العربية المنهكة سياسيا واقتصاديا ومجتمعيا¹، وهو ما أسفر عن انفجارها في أوائل عام 2011 بعد تلاشي ما يعرف بحالة تزييف التفضيلات لديها.

في مثل هذه الأوضاع، تبرز حالة أو ظاهرة تزييف التفضيلات Preference falsification كآلية ترتكز على حقيقة أنه في ظل الظروف القمعية، يميل بعض أو كل السكان إلى إخفاء تفضيلاتهم السياسية الحقيقية، ومنه إخفاء الرغبة في التغيير، مما ينتج عنه استقرار الأنظمة بشكل غير مباشر. على وجه التحديد، يميل الناس إلى إخفاء تفضيلاتهم الحقيقية بشأن التغيير طالما أن التكاليف المتصورة لدعم المعارضة علانية عالية الخطورة². علاوة على ذلك، يستند تزييف التفضيلات إلى الديناميات الإدراكية، لاسيما تلك التصورات المتعلقة بالقوة النسبية للنظام والمعارضة، وما يترتب على ذلك من اعتبارات تتعلق بالمنافع الشخصية من حيث التكلفة والتي تميل إلى تثبيط الأفراد عن التعبير عن استيائهم أو المشاركة في العمل السياسي. لكن، بمجرد أن تبدأ هذه التصورات في التغيير، إما بسبب تدهور الأوضاع السياسية أو الاقتصادية، أو بسبب أحداث طارئة، على سبيل المثال، التضحية بالنفس للبوغيزي في تونس، ومقتل خالد سعيد في مصر، تبدأ ظاهرا تزييف التفضيلات في التآكل، نظرا لأنها تتضمن آليات عتبية، فقد ينهار التزييف بسرعة بمجرد أن يبدأ عدد مهم من الأشخاص في التعبير عن تفضيلاتهم الفعلية، مما يؤدي غالبا إلى ثورات مباغثة³.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط ديناميات تزييف التفضيلات ارتباطا وثيقا بالآليات التعبئة الجماهيرية. وتشمل آليات التعبئة الافتراضية، لاسيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك آليات التعبئة المادية للعمل السياسي المباشر. فخلال فترات زمنية مهمة قبل التحولات التي عرفتتها المنطقة العربية في العامين 2010 و2011، عملت آليات التعبئة الافتراضية كآليات ردود فعل إيجابية. ومع ذلك، حتى التعبئة الافتراضية القوية وحدها لا تعني أن العمل السياسي يتم في الشوارع. وبالتالي، تطلبت آليات التعبئة آليات تعبئة جسدية أيضا، وبقد ما تم التخطيط للتعبئة المادية من قبل نخب المعارضة، فقد أخذوا في الاعتبار التعبئة الافتراضية التي تم تحقيقها بالفعل، وحددوا أماكن وتوقيت المظاهرات وفقا لذلك. فقد

¹ محمد حلمي شعراوي، "نظرة عامة: جذور وديناميات الثورات الشعبية في بلدان الشمال الإفريقي مع التركيز على قضية مصر"، في: تقرير مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال أفريقيا وتداعياتها. جنوب أفريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011، ص.8.

² Bertold Schweitzer, *Op-cit.* pp.8-9.

³ *Ibid.* p.9.

شجّع تواجد الأفراد في الشوارع بشكل هائل، أعداد متزايد من المواطنين والمارة الإضافيين على الإنضمام إلى الاحتجاجات. وهكذا، اكتسبت آلية التعبئة زخما من خلال ارتباط نشطاء الطبقة الوسطى بأفراد الطبقة الدنيا، وهم الذين تعرّضوا أكثر لعنف الشرطة وخضعوا لها. وقد أحدث ذلك تأثيرا كبيرا على التعبئة الشعبية جعلها قوية للغاية بل واستثنائية بشكل غير مسبوق، ويرجع ذلك أيضا إلى حقيقة أنها تصدّت لظاهرة تزيف التفضيلات من خلال توفير الشعور بالأمان وتقليل مخاطر الضعف أو الفشل¹.

3. تغير إدراك القيادات السياسية والنخب الحاكمة:

لعلّ من أهم العوامل التي تسهم أحيانا في التسريع باتجاه إطلاق عمليات التحولات السياسية هو القيادة المتربعة على قمة النظام، حيث بيدها اتخاذ قرار التحول من عدمه². وعليه، تحوز القيادة السياسية دورا مهما في تحفيز ودعم عملية التحول الديمقراطي، فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة، ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة المعارضين والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، تزداد فرص نجاح عملية الانتقال الديمقراطي، كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية ترسيخ الديمقراطية وعن حماية الفرد من تعسف الدولة، بالإضافة إلى التفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها في محاولة للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع³.

ويرى "باوزن" "Bauzan" أن دور القيادة يتمثل في تحديد "الأسلوب والتوقيت والمسار" المناسب لبدء عملية التحول وخلق الإجماع حوله⁴. وهكذا كان حال القيادات الجديدة في البرازيل بدءاً من عام 1973، وتايوان في عام 1986، والمجر في عام 1989، وتعد الحالة الإسبانية في عام 1976 مثالا نموذجيا في هذا الإطار، فوفاة الجنرال "فرانكو" سمح بعودة الملكية إلى إسبانيا، وقاد الملك "خوان كارلوس" عملية التحول الديمقراطي باقتدار سنة 1982 في أول تداول سلمي للسلطة في أعقاب الانتخابات البرلمانية⁵. فلماذا يقود الزعماء السياسيون حول العالم بلادهم نحو الديمقراطية؟

يجيب "صامويل هنتغتون" عن هذا السؤال، بأن دوافع القادة السياسيين تتفاوت وتتباين وتمتزج في سياق غامض حتى بالنسبة لهم هم أنفسهم. فقد يعمل الزعماء على تحقيق الديمقراطية لإيمانهم بها كغاية في حد ذاتها، أو لأنهم يرون فيها وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، أو لأن الديمقراطية هي ناتج ما اتّبعوه من أهداف أخرى. وقد لا تكون الديمقراطية في حالات عديدة هي المحصلة التي يصبو إليها القادة، ولكنها قد تكون هي المحصلة المقبولة. وفقا "لهنتغتون" إن توافر الظروف الاجتماعية والاقتصادية

¹ Ibid. pp. 9-10.

² خيرى أبو العزائم فرجاني، مرجع سبق ذكره. ص. 51.

³ المرجع نفسه. ص. 52.

⁴ نفس المرجع.

⁵ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الثاني"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2016/03/05، ص. 3.

والخارجية الملائمة لقيام الديمقراطية لا تعد كافية لقيامها، ومهما كانت دوافع الزعماء السياسيين فإنه ينبغي لبعضهم أن يتطلع إلى قيامها أو يتخذ من الخطوات ما يؤدي إلى ذلك¹. فعلى سبيل المثال، إن النمو الاقتصادي يجعل من الديمقراطية أمرا ممكنا، والقيادة السياسية تجعل منه أمرا واقعا، ولكي تتحقق الديمقراطية مستقبلا، يجب على النخبة السياسية أن تؤمن على الأقل بأن الديمقراطية هي أقل أشكال الحكم شرا على مجتمعاتهم وعلى أنفسهم. كما ينبغي أن تكون لديهم مهارة تحويل الفترة الانتقالية إلى ديمقراطية في مواجهة كل العناصر الراديكالية والمتشددة التي ستظل موجودة حتما، والتي ستسعى بالضرورة إلى إحباط جهودهم. ذلك أن التحول الديمقراطي سيحدث والديمقراطية ستنتشر بقدر ما يود من يشغلون مقاعد السلطة ذلك².

من هنا تجدر الإشارة إلى دور القيادة السياسية في دفع أو تقويض عملية التحول الديمقراطي، فكما أن للقيادة السياسية دورا في دعم عملية التحول الديمقراطي، يمكن أيضا أن تسهم في تقويض هذه العملية، فعلى سبيل المثال تصل بعض القيادات السياسية إلى سدة الحكم عن طريق انتخابات نزيهة وحرّة لكنها لا تلبث أن تعمل بثتى الطرق على الاستمرار في السلطة مما يقوض أسس التحول الديمقراطي. وكذلك يؤكد كل من "دياموند" و"لينز" و"مارتن ليبست" على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور مهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل³.

4. العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يعدّ العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية القصوى في أي تحول أو تغيير سياسي يمكن أن يحدث، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي تأثيرا مزدوجا، فالإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفسه فإن وجود هذه التنمية الاقتصادية يوفر آفاقا لتفعيل هذه العملية وما تنتجه من فرص إحداث هذا التحول. وقد أكدّ هذه العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتعزيز قيم الديمقراطية "هانتجتون" الذي أشار إلى أهمية التطور الاقتصادي لإمكانية تحقيق الديمقراطية، بل وأسبقية التطور الاقتصادي لإمكانية نجاح التحول إلى الديمقراطية، حيث يعتقد أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهّد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية ويسرّ انتشارها، فالتحول إلى الديمقراطية غير وارد في البلدان الفقيرة ويتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي. لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية، ممّا دفع "هانتجتون" إلى إضافة شرط "النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة" كسمة للأنظمة المتوقعة تحولها للديمقراطية، وارتبط هذا في تحليلاته بإبراز الأهمية الكبيرة التي

¹ صامويل هانتجتون، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 176-177.

² المرجع نفسه. ص. 408.

³ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الثاني"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 3-4.

تمثلها الطبقة الوسطى. إلا أن "فرانسيس فوكوياما" وبعض الباحثين الغربيين يرون أن الديمقراطية هي عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد، مستندين إلى تجربة النمر الآسيوية التي حققت معدلات اقتصادية عالية في حين أنها لم تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة ومتأخرة للفترة الاقتصادية، كما يشير البعض إلى أن الديمقراطية قد تعيق النمو الاقتصادي وذلك بسبب أن النمو يتطلب بالضرورة توجيه الخبراء واستعداد الأفراد لأن يضحوا بالاستهلاك الحالي من أجل مكاسب اقتصادية طويلة الأجل، ويحتج آخرون بأن النظم السلطوية لها تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية وأن النسق التعددي الاقتصادي يقدم أساسا خلاقا لبناء الاقتصاد¹.

بالنظر إلى ذلك، تبدو العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول السياسي قضية خلافية، فبينما يرى البعض أنه ليس هناك علاقة بينهما، أو أن العلاقة في اتجاه أن التنمية الاقتصادية تمثل بداية لتوسيع نطاق المشاركة السياسية تدريجيا، فإن البعض الآخر يرى وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية، وأن هذه العلاقة تسير في اتجاه تأثر التنمية الاقتصادية بمدى وجود ركيزة ديمقراطية لدعم عملية التنمية الاقتصادية وتهيئة المناخ الاستثماري وتشجيع روح الابتكار، وهو ما خلصت إليه الدراسات الغربية التي قام بها "دانيال ليرنر" و"فليبس كتررايت" و"ليون هيروتز" في شأن تفسير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي. لكن عموما يبقى الافتراض الغالب هو وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وهامش الديمقراطية الذي يتمتع به النظام، وأنه دائما ما يكون هناك علاقة سلبية بين التنمية الاقتصادية والأنظمة الشمولية، حيث تسيطر الدولة مركزيا على الاقتصاد فيما عدا حالات قليلة من التجارب التنموية، كتجارب النمر الآسيوية مثلا. وبغض النظر عن الجدل حول إمكانية حدوث تنمية في ظل غياب الديمقراطية، فإن ديمومة هذه التنمية تتطلب وجود الديمقراطية بما توفره من آليات تكفل الشفافية وحسن إدارة موارد المجتمع².

5. نمو ثقافة سياسية ديمقراطية:

تشير الدراسات المعاصرة إلى أن الثقافة السياسية تلعب دورا في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحول السياسي، ولكن يجب في هذا الصدد التمييز بين الأنماط الثقافية الدائمة للمواطنين والتوجهات قصيرة الأجل التي تمثل رد فعل الجماهير مؤقت تجاه أحداث معينة، كما يجب التمييز بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير. إذ يختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى في إطار عملية التحول الديمقراطي، ففي بداية عملية الديمقراطية تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكييفا، وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة أخرى وتصبح لها أهمية قصوى، وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية لا بد أن يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات وكيف يديرونها ويتفاعلون داخلها³.

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 8-9.

² نفس المرجع. ص. 9.

³ شريف البوشي، "الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال"، مرجع سبق ذكره. ص. 11.

ثانياً: العوامل الخارجية:

بالإضافة إلى العوامل الداخلية للتحول السياسي تبرز أيضا أسبابا خارجية تؤثر بشكل إيجابي وسلب في احتمالات حدوث تحولات سياسية في تلك الأنظمة التي لم تأخذ بعد بالديمقراطية. وتمثل العوامل الخارجية مجموعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية التي تتبع من المجتمع الدولي وتدفع في اتجاه الانتقال إلى الديمقراطية، كما يلاحظ بصفة عامة أن الدول النامية في العالم الثالث سريعة التأثر بالعوامل الخارجية والتأثير الخارجي خاصة بالدول الغربية¹، وعموما يمكن إيجاز هذه العوامل في العناصر الأساسية الآتية:

1. ضغوط القوى الخارجية:

كانت النخب الحاكمة تستطيع فيما مضى تجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية وممارسة شتى أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولي، لكن منذ أوائل التسعينيات بدت النخب مدفوعة أكثر إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، فنجد أن القوى الخارجية تلعب دورا مهما في دفع عملية التحول السياسي، سواء كانت هذه القوى دولا أو منظمات دولية، من خلال آليات عديدة مثل ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي، وضغوطات المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات المالية أو غيرها من المنظمات الأخرى، لتشجيع الإصلاحات السياسية في الدول الأخرى من أجل إنشاء منظمات مستقلة عن الدولة، وذلك انطلاقا من أن الديمقراطية تعد حجر الأساس للتنمية وفق الرؤية المتداولة في أعمال المؤسسات الدولية المعنية، فالديمقراطية أو الإصلاح السياسي ليس فقط في مستوى الأهمية التي يمثلها الإصلاح الاقتصادي، بل هي شرط أساسي لهذا الإصلاح الاقتصادي. كما قد يكون التحول الديمقراطي ناتجا عن رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماتها خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقي مساعدات ومنح خارجية، خاصة وأن الدول المانحة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي وسجل حقوق الإنسان للدولة الممنوح لها المساعدات².

من جانب آخر، إن دور القوى الخارجية لا يقف عند موضوع التحول فقط، بل يتعداه إلى تفعيل هذا التحول عن طريق تتبع العمليات الانتخابية وغيرها من الإجراءات الديمقراطية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من تدعيم للديمقراطية في دول جنوب أوروبا ومطالبة الدول التي تريد الانضمام إليه بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية وتحسين وضع حقوق الإنسان مما يزيد من تدعيم العملية الديمقراطية³.

¹ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الثاني"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 10-11.

² المرجع نفسه. ص.ص. 11-12.

³ نفس المرجع. ص. 12.

2. عامل العدوى والمحاكاة:

يقصد بعامل العدوى والمحاكاة أن نجاح التحول السياسي في دولة ما قد يشجع على إحداث تحول سياسي في دولة أخرى، وقد عبّر "هاننتغتون" عن هذه الظاهرة باصطلاح "كرات الثلج"، فوجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول قد حفّز الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدرجت. وتتم عملية التحول بالمحاكاة سواء نتيجة تشابه المشاكل التي تواجه الدول المعنية أو الاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي يوفّر الحل لهذه المشاكل، أو لأن الدولة التي انتقلت إلى الديمقراطية صارت قوية وباتت نموذجا سياسيا يقتدى به، بيد أن أثر "العدوى" كما يقول "وايتهايد" لا يخبرنا عن كيفية بداية هذه السلسلة ونهايتها والترتيب المحتمل لتطورها، كما أن نجاح التحول يثبت للقيادة السياسية إمكانية إنهاء النظام السلطوي وإرساء دعائم النظام الديمقراطي عن طريق تقليد ومحاكاة الأساليب التي اتبعتها الدول التي نجح فيها التحول الديمقراطي¹. وقد ساعد على انتشار هذا العامل في العقود الأخيرة الثورة الهائلة في عالم الاتصالات والتي جعلت من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى، كما جعلت من استخدام أساليب العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها مما يشكل قيادا على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها. وقد ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي وكشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني المتمثل في المنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة. فهذه العوامل ساعدت كثيرا في نشر "عدوى الديمقراطية" عبر الحدود، إذ أصبح من الصعب جدا على هذه الأنظمة أن تعزل نفسها ومجتمعاتها عن تأثيراتها وتداعياتها في إطار ما أصبح يعرف بالعولمة التي هيأت بيئة دولية مواتية لترسيخ القيم الديمقراطية، وبالتالي بات لزاما على هذه النظم التكيف مع تلك التطورات بالاتجاه نحو التحول السياسي الديمقراطي².

وبناءً على ما تم التطرق إليه في هذا الإطار، نخلص إلى أن عوامل التحول السياسي ومسبباته تختلف من حالة إلى أخرى، وأن هذه العوامل المؤثرة في عملية التحول هي التي تخلق البيئة الملائمة لظهور الديمقراطية، كما أن هذه العوامل لا تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي بشكل منفرد، بل هناك تداخل وترابط فيما بينها لحدوث الديمقراطية. علاوة على ذلك، يمكن ملاحظة أن العوامل المسؤولة عن ظهور الديمقراطية ليست هي العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التماسك الديمقراطي³.

¹ شريف البوشي، "الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 14-15.

² المرجع نفسه. ص. 15.

³ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الثاني"، مرجع سبق ذكره. ص. 14.

2/ فواعل التحول السياسي:

تتعدد الجهات الفاعلة في عملية التحول السياسي وتختلف درجة تأثيرها وفعاليتها في مساراته، كما تنقسم شأنها في ذلك شأن العوامل المؤثرة في هذه العملية إلى فواعل داخلية/محلية وأخرى خارجية/دولية، وفيما يأتي ستتناول أهم هذه الفواعل على النحو الآتي:

أولاً: الفواعل المحلية:

1. القوات المسلحة:

تجادل الدراسات الأكاديمية حول دور القوات المسلحة في عمليات التحول السياسي، بأن هذه القوات بإمكانها عموماً قمع أغلب التحديات التي تواجه الحكم الاستبدادي. ومع ذلك، قد تدعم وفي بعض الظروف قرار التحرر السياسي عندما تواجه تحركات شعبية واسعة. كما أن الجيش من المرجح أن يدعم عمليات الانتقال من الاستبداد عندما يكون هناك صراع حاد داخل الجيش، وعندما يكون هذا الدعم نتيجة للصراعات الداخلية، إما أن يدخل الضباط المهمشون في اتفاق مع المعارضة المحلية أو يحصلون على دعم أجنبي للعمل ضد النظام، وبالتالي يكون قرار هؤلاء الضباط المهمشين بالانقلاب على الاستبداد هو خطوة للإطاحة بالنظام والقضاء على خصومهم داخل القوات المسلحة¹. وفقاً لـ"بلير"، يمكن لمؤسسة الجيش في الديمقراطيات الناضجة أن تضطلع بأدوار مؤثرة في عمليات الانتقال. فالقوات المسلحة لديها العديد من نقاط الاتصال، بما في ذلك الملحقين في سفاراتهم، وزيارات الوفود والتدريبات المشتركة والأحداث العسكرية الدولية، والتعليم والتدريب في كل من البلدان الأخرى. إذ يؤكد "بلير" أن التأثيرات الديمقراطية العسكرية تنتشر بالقدوة، ويفترض أن القوات المسلحة الأكثر تقدماً ومهارة واحتراماً في العالم هي تلك التابعة للدول الديمقراطية الناضجة، وأن القادة العسكريين في البلدان الأخرى غالباً ما يسعون إلى تقليدهم ومحاكاة سلوكياتهم الديمقراطية. وبالتالي، إن الضباط العسكريين من الدول الاستبدادية والذين خدموا في بعثات حفظ السلام مع ضباط من الديمقراطيات هم عموماً أكثر تقدماً داخل قواتهم المسلحة عند العودة إلى أوطانهم².

2. الأحزاب السياسية:

وفقاً لـ"فرانسيس فوكوياما" هناك ثلاث مراحل أساسية للتحول السياسي الديمقراطي: أولها، التعبئة الأولية للإطاحة بالنظام القديم، وثانيها، إجراء انتخابات حرة، وثالثها، القدرة على تقديم الخدمات والسلع العامة. وفي هذا الإطار، يرى "فوكوياما" أنه بينما تتجح المرحلة الأولى في كثير من الأحيان، يصعب تحقيق المرحلتين الثانية والثالثة بسبب نقص الخبرة في تنظيم الأحزاب السياسية. يوافق في هذا الطرح، كل من "لوانتال" و"بيتار"، فحسبهما لعبت الأحزاب السياسية دوراً رئيسياً في التحولات الناجحة، حيث أنشأت شبكات جهوية وإقليمية، وأقامت روابط مع الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني،

¹ Anna Louise Strachan, "Factors Affecting Success or Failure of Political Transitions", **Helpdesk Report**. The UK Department for International Development: The K4D helpdesk, 27 November 2017, p.4.

² **Ibid.**

وساعدت في تصميم وتنفيذ استراتيجيات لمواجهة النظام الاستبدادي، كما حشدت الدعم الدولي. علاوة على ذلك، تساعد الأحزاب في اختيار المرشحين وتنظيم الحملات الانتخابية وتنفيذها، وإعداد منصات وبرامج للمنافسة الانتخابية والحوكمة، وتدريب الكوادر للخدمة العامة، بالإضافة إلى التوسط في الصراع بين الحلفاء السياسيين والتأكد من أن الحكومات لم تفقد الاتصال بقاعدة دعمها¹.

3. الجهات الفاعلة غير الحكومية:

وتشمل كل مؤسسات المجتمع المدني في الدولة، ويمكن الإشارة إلى المجتمع المدني على أنه مجموعة المؤسسات السياسية والاجتماعية والمهنية والنقابية والتطوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة. كما يتجلى المجتمع المدني في الاتحادات والهيئات والنقابات المهنية والروابط الاجتماعية والجمعيات الأدبية والعلمية، وهو النشاط العام للفرد الذي لا تستطيع الدولة السيطرة عليه أو منعه، بل تستطيع فقط تنظيمه في إطار ما يسمى بقانون الجمعيات والنقابات أو المنظمات غير الحكومية، لذلك فإن أهم ما يميز منظمات المجتمع المدني استقلالها التنظيمي والإداري عن الدولة والسلطة السياسية، فهناك اعتراف ضمني بأن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هو ألا تتدخل الدولة في مجال نشاطات المجتمع المدني، ومما لا شك فيه أن شرط الاستقلالية هو أهم شروط بروز وتطور المجتمع المدني، لأن هذه الاستقلالية تعبر عن قدرة الأفراد على تنظيم شؤونهم والتعبير الصادق عن مصالحهم ورغباتهم، ومن ثم لا يمكن قيام المجتمع المدني في ظل استتباع المؤسسات التطوعية والأهلية للدولة².

فالمجتمع المدني هو في الأساس كيان تعددي، يساهم بشكل كبير وفعال في نشر القيم الديمقراطية، مما يجعلها مدارس لتمكين الأفراد وتدريبهم على إدارة الصراع بالوسائل السلمية في ظل التسامح والاحترام والتراضي³. وبفعل ثورة الاتصالات التي يشهدها العالم في وقتنا المعاصر أصبح دور المجتمع المدني قوة لا يستهان بها، ليس فقط في مواجهة النظم الاستبدادية، وإنما أيضا على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه في مواجهة القضايا ذات الطابع الدولي، إذ نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تؤدي دورا مهما في رفع معدلات النمو الثقافي للمجتمع مما يساعد على تهيئة ظروف مناسبة وبيئة ملائمة لتوعية المجتمع بما له من حقوق وما عليه من واجبات مما يرفع درجة الوعي لدى المواطنين ومن ثم خلق ثقافة ديمقراطية تساعد على الانتقال إلى الديمقراطية واستدامتها، فضلا عن أن غالبية مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة، وهذا ما يجعل طرحها دائما مفيدا للنظام الحاكم. ومن ثم يتضح أهمية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي كونه

¹ Ibid. p.5.

² شريف البوشي، "الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال"، مرجع سبق ذكره. ص. 8.

³ المرجع نفسه. ص. 9.

أفضل وسيلة لتعبئة الأفراد ولما يطرحه من مثل عليا للمجتمع مما يعد نقدا راديكاليا للأوضاع القائمة بهدف تحقيق الأهداف السامية التي ينشدها مجتمع الحرية¹.

وفي هذا السياق، يمكن للنقابات العمالية باعتبارها منظمة من منظمات المجتمع المدني الفاعلة أن تلعب دورا في التحولات السياسية، لكن هذا الدور ونجاحه يختلفان من بلد إلى آخر. ففي تونس، كان الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) فاعلا محوريا في عملية الانتقال من خلال وساطته البارزة في الانقسامات السياسية بين الأحزاب السياسية في البلاد. وفي مصر، تم تأسيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة (EFITU) ومؤتمر العمل المصري الديمقراطي (EDLC) سنة 2011. كانت هناك زيادة كبيرة في عدد النقابات المستقلة: في أواخر عام 2013، ادعى الاتحاد المصري للنقابات العمالية عضوية حوالي 300 نقابة، مما يجعلهم ممثلين شرعيين لمصالح أعضائهم. ومع ذلك، اتخذ نظام ما بعد مبارك إجراءات للحد من قدرة هذه المنظمات على العمل بحرية².

ثانيا: الفواعل الدولية:

عرفت الأدبيات حول دور الفواعل والقوى الخارجية في التحولات السياسية نموا هائلا في السنوات القليلة الماضية، ويرجع هذا في جزء كبير منه إلى الدور المرن الذي لعبته بعض دول الغرب والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التغيير السياسي والاقتصادي في أوروبا الشيوعية السابقة وأفريقيا منذ أواخر الثمانينيات³. مع ذلك، هناك إجماع على أن الجهات الخارجية لها دور محدود في إضفاء الطابع الديمقراطي على الدول القطرية. ولكن إلى أي مدى يمكن للفواعل الخارجية، وخاصة القوى الكبرى، التأثير على التحولات الديمقراطية؟ هناك اتفاق واسع النطاق بين الباحثين في هذا المجال على أن الفاعلين الخارجيين أكثر فاعلية في المراحل الأولى من التحولات الديمقراطية وأن بإمكانهم التأثير بشكل فعال فقط على عدد قليل، وليس كل جوانب التحولات، إذ يتم التأكيد على أن الجهات الخارجية قد لا تؤثر بشكل فعال على توطيد الديمقراطية بقدر ما يمكنها التأثير على بدايتها⁴.

في هذا السياق، يناقش كل من "لفيتسكي" و"واي" مفهوم النفوذ الدولي والارتباط، وكيف يؤثران على نتائج التحولات السياسية، ويعرفان النفوذ: على أنه المدى الذي يكون فيه بلد ما عرضة للضغط الخارجي لتحقيق الديمقراطية، وعليه يضعان هاتين الفرضيتين⁵:

- نفوذ كبير - تقتصر الدولة إلى القدرة على المساومة وتتأثر بشدة بالإجراءات العقابية الغربية.
- نفوذ منخفض - تتمتع الدولة بقدرة تفاوضية كبيرة ولا تتأثر بشكل كبير بالإجراءات العقابية الغربية.

¹ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الثاني"، مرجع سبق ذكره. ص.10.

² Anna Louise Strachan, **Op-cit.** p.5.

³ Philip O. Nyinguro, **Op-cit.** p.42.

⁴ **Ibid.** p.50.

⁵ Anna Louise Strachan, **Op-cit.** p.6.

أما الارتباط : فيشير إلى كثافة الروابط والتدفقات عبر الحدود مع الغرب، ولها ستة أبعاد¹:

- الروابط الاقتصادية - تدفقات التجارة والاستثمار والائتمان.
- الروابط بين الحكومات - العلاقات الدبلوماسية والعسكرية الثنائية، والمشاركة في التحالفات التي يقودها الغرب والمعاهدات والمنظمات الدولية.
- الارتباط التكنوقراطي - حصة النخبة في البلاد المتعلمة في الغرب أو التي لها علاقات مهنية بالجامعات الغربية أو المؤسسات المتعددة الأطراف بقيادة الغرب.
- الروابط الاجتماعية - تدفقات الأشخاص عبر الحدود، بما في ذلك السياحة والهجرة وتدفق اللاجئين وشبكات المغتربين.
- روابط المعلومات - تدفق المعلومات عبر الحدود عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية واتصالات الإنترنت وتغلغل وسائل الإعلام الغربية.
- الارتباط بالمجتمع المدني - الروابط المحلية مع المنظمات غير الحكومية الغربية، والمنظمات الدينية والحزبية الدولية، وغيرها من الشبكات عبر الوطنية.

مع ذلك، يشير كل من "فيتسكي" و"واي" إلى أن القرب الجغرافي هو المصدر الرئيسي للارتباط، لأنه يخلق فرصا للتفاعل بين الدول ويمكن أيضا أن يخلق الترابط بينها. كما أنه من المهم ملاحظة أنه ليس كل الروابط مع الغرب، وإنما حتى الروابط القوية مع الدول غير الغربية يمكن أن تؤثر على كيفية استجابة الدول للضغوط الغربية².

تقليديا، تم استخدام مجموعة واسعة من أدوات السياسة من قبل الفواعل الخارجية للتأثير على التحولات الديمقراطية، ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى دبلوماسية وسياسية وعسكرية واقتصادية. لكن، "ديفيد جوردون" قدّم تصنيفا أبسط للأدوات التي استخدمتها القوى الخارجية في التحولات السياسية الجارية، محددًا أربع فئات من الأدوات هي: (1) سياسة العصا مثل تخفيض المساعدات، والعزلة الدبلوماسية، والإدانة العلنية، والقيود المفروضة على التأشيرات (2) سياسة الجزرة بما في ذلك الزيادات في المساعدات الخارجية، والتعاون العسكري المعزز والبعثات التجارية والاستثمارية، (3) أدوات الدبلوماسية التقليدية مثل الإقناع والتشاور وتوفير للمساعي الحميدة، و(4) برامج تعزيز الديمقراطية. كما تعتبر التدخلات العسكرية أيضا أداة بارزة في التأثير في التحولات الديمقراطية، وتم استخدام التدخل العسكري كأداة لتعزيز الديمقراطية بشكل أساسي من قبل الولايات المتحدة. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الفاعلين الخارجيين قد استخدموا في الممارسة مزيجا من بعض أو كل هذه الأدوات³.

¹ Ibid. p.7.

² Ibid.

³ للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

Philip O. Nyinguro, **Op-cit.** pp.59-68.

المطلب الثالث: أنماط وأساليب التحول السياسي:

لا يوجد مسار واحد أو موحد لعملية التحول السياسي، فالتجارب السياسية الناجحة في جنوب وشرق أوروبا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا في العقود القليلة الماضية تشير إلى تعدد أنماط وأساليب التحول السياسي. ويبدو أن الدراسات الأكاديمية قد انتهت إلى تقديم قائمة طويلة للغاية من الأسباب المفسرة والدافعة نحو الانتقال إلى الديمقراطية في تلك التجارب، فلعنّ تعدد العوامل وتباين الفواعل المؤثرة في عمليات التحول مع آثارها المتفاوتة باختلاف المكان والزمان، يفسران إلى حد كبير بروز أكثر من نمط وأسلوب للتغيير السياسي والتحول الديمقراطي¹.

أولاً: أنماط التحول السياسي:

تنتقل الدول إلى الديمقراطية أو غيرها من الأنظمة السياسية المحتملة بطرق متعددة ومتميزة. فمن حيث درجة العنف والسلمية، تبدو بعض التحولات عنيفة مثل الانتفاضة الشعبية في رومانيا للإطاحة بنظام تشاوشيسكو في عام 1989، أو الإطاحة بالديكتاتور نورييغا في بنما في عام 1990، والذي نشير إليه باسم انهيار النظام والتدخل الأجنبي على التوالي، في حين يبدو البعض الآخر سلمياً، مثل الانتقال الذي قاده شاغلو المناصب من النخبة الحاكمة في تايوان، أو الانتقال التعاوني أو المعهود في كوريا الجنوبية في منتصف الثمانينيات. وفي حين أن الهدف من جميع التحولات الديمقراطية هو نفسه المفترض، أي ديمقراطية موحدة، فإن بعض الدول تصل إلى هناك بسهولة أكبر من غيرها². مع ذلك، نادراً ما تكون التحولات السياسية سهلة أو تحدث بسرعة. المسار الانتقالي له عواقب على نجاح عملية التحول نحو الديمقراطية في بيئة ما بعد الانتقال. كانت الثورات، على سبيل المثال، كما حدث في إيران عام 1979 والفلبين عام 1986 ورومانيا عام 1989 مفاجئة وتميزت بتأثير مضاعف. بمجرد حدوث الانفتاح السياسي، غالباً من خلال الاحتجاجات الجماهيرية و/أو انشقاق القوات المسلحة الذي يكتسب زخماً، يصبح هدف الثورة واضحاً، أي إزالة النظام القديم. العمل المضطرب هو ما يجب أن يحل محل الديكتاتورية. انققت جميع الأطراف المهتمة في إيران والفلبين ورومانيا على أنه يجب إزالة الحكام القائمين وتوحيد موقف المتظاهرين للإطاحة بهم. ومع ذلك، لم يكن هناك إجماع على ما يجب أن يحل محلهم: الديمقراطية أو الشيوعية أو ديكتاتور جديد. في رومانيا، حيث لم تكن هناك عملية تحرير سابقة وحيث أطاحت ثورة شعبية سريعة بالنظام القديم، تم تشكيل حكومة مؤقتة كانت خططها غير مؤكدة وقد لا تؤدي إلى الديمقراطية. في هذه الحالات، كانت الثورة هي الخطوة الأولى في المرحلة الانتقالية، لكن العملية الانتقالية المستمرة كانت ضرورية لتسوية الأعمال غير المكتملة

¹ عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة. مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط.1، 2015، ص.17.

² Sujian Guo and Gary A. Stradiotto, **Op-cit.** p.2.

للانهيار المفاجئ. وتستمر العديد من هذه الدول، كالفلبين ورومانيا، حتى يومنا هذا في التحرك نحو نظام ديمقراطي موحد¹.

بدلاً من ذلك، تتميز التحولات السلمية والتفاوضية بازواجية الهدف المتمثل في إزالة أو إصلاح النظام الحالي واستبداله بشيء أكثر ديمقراطية. كان الغرض من مناقشات المائدة المستديرة ونتائجها في المجر 1989-1990 على سبيل المثال، نقل الدولة إلى الديمقراطية، وهو الأمر الذي اتفقت عليه جميع الأطراف في المفاوضات. تتفق كل من عمليات الانتقال العنيفة والسلمية على أنه يجب إزالة النظام الحالي أو إصلاحه، لكن فقط في عمليات الانتقال السلمي من الواضح أن البديل يجب أن يكون ديمقراطياً. معرفة إلى أين أنت متجه يسهل النجاح الديمقراطي، إذ تتمثل إحدى المشكلات المزعجة في الثورة في أنه بينما تتوحد مجموعات المعارضة للإطاحة بالأنظمة الحالية، فإنها غالباً ما تتكسر بعد الإطاحة بها ثم تساوم على النتيجة المرجوة في النظام الجديد. غالباً ما تكون هذه هي الديمقراطية والانتخابات الحرة، ومع ذلك، توجد حالات حيث تحوز مجموعات معارضة معينة لها دور فعال في الإطاحة بالنظام على ميزة قوة استثنائية أثناء العملية الانتقالية واستخدامها لتخريب الديمقراطية وتصيب الحكومة التي يختارونها. على العكس من ذلك، في التحولات السلمية تعتبر ميزة القوة مهمة. عندما يتفاوض شاغلو المناصب الأقوياء على الانفتاح الديمقراطي، فقد يحاولون استخدام نفوذهم لتصميم قواعد انتخابية تعيدهم أكثر في ظل نظام ديمقراطي، ويشار إلى هذه التحولات باسم "الإحلال التحويلية". فكما يوحي الاسم، يحاول شاغلو المناصب تحويل النظام الحالي إلى نظام حكم ديمقراطي إذا كان يؤيد استمرار حكمهم. ومن ناحية أخرى، عندما تتحد جماعات المعارضة في سعيها لتحقيق الديمقراطية بينما يكون شاغلو المناصب على استعداد للعمل مع مجموعات المعارضة، فإن الوقائع تشير إلى أن الديمقراطية على الأرجح ستزدهر لأن المؤسسات المعتمدة أكثر شمولاً وبالتالي تفضي إلى المنافسة، وهو مبدأ أساسي لحكومة تمثيلية. إذن هذا النمط من هذه التحولات "تعاوني". وبالتالي، فإن الانتقال إلى الديمقراطية والمسار المتبع لهما آثار عميقة على ما إذا كانت الديمقراطية ستنجح أم لا، وقد أظهرت التجارب السياسية بأغلبية ساحقة أن التحولات التعاونية هي الأكثر تفضيلاً للنجاح الديمقراطي².

في المقابل، لا يزال البعض يجادل بأن الانتقال من خلال الثورة أو انهيار النظام القديم هو أقل أنواع الانتقال إشكالية بسبب قدرة المعارضة على فرض مطالب بإجراء انتخابات غير مقيدة وعدم قدرة النخب القديمة على التدخل في عملية التحول الديمقراطي. ففي يجادل "كارل وشميتير" بأن الثورات تنتج أنماطاً دائمة من الهيمنة ولكن ليس بالضرورة أنماطاً ديمقراطية، يؤكد كل من "مونك" و"ليف"، بأن الإصلاح من خلال التمزق (أي الثورة) هو أقل أنواع الانتقال صعوبة لأنه يؤدي إلى الانقطاع التام عن

¹ Ibid. p.3.

² Ibid. pp.3-4.

الماضي ويسمح للمعارضة بانتخابات غير مقيدة. ومع ذلك، فإن سرعة التحول إلى الديمقراطية قد تقلل من حوافز النخب لتعزيز العلاقات التعاونية والإجماع¹.

مع ذلك، على الرغم من الآثار المترتبة على الديمقراطية الناجحة والمستدامة، لا يعرف سوى القليل من الناحية التجريبية عن كيفية تأثير النمط الانتقالي على الديمقراطية، أي أن القليل من الدراسات اختبرت من الناحية الكمية العلاقة التجريبية بين أنماط الانتقال والنتائج الديمقراطية. كحدث حاسم، يستمر إرث الانتقال لفترة طويلة بعد انتهاء عملية الديمقراطية. وفي وصف الديمقراطية، نربط عملية الانتقال باحتمالية بقاء الديمقراطية. تؤدي التحولات الناجحة إلى ديمقراطيات ناجحة في حين تؤدي التحولات ذات إشكالية إلى ديمقراطيات إما تتخبط وتجمد أو تعود إلى الاستبداد. إن فهم ديناميكيات وآليات عملية الانتقال يضعنا في وضع أفضل لفهم سبب نجاح الديمقراطية و/أو فشلها. وفقا لـ"برزيورسكي"، إن "المشكلة الاستراتيجية للانتقال هي الوصول إلى الديمقراطية دون التعرض للقتل على أيدي أولئك الذين لديهم أسلحة أو تجويعهم من قبل أولئك الذين يسيطرون على الموارد الإنتاجية، إذ تعتمد الوجهة النهائية على المسار. والمسار هو طبيعة وخصائص الانتقال الذي يؤدي إلى نجاح الديمقراطية أو فشلها. وفقا للباحثين الذين يؤيدون تحليل تبعية المسار للديمقراطية، فإن نمط الانتقال من الحكم الاستبدادي له آثار على آفاق التوطيد الديمقراطي، ونظرا لتأثيرها على نظام ما بعد المرحلة الانتقالية وعلى نمط منافسة النخبة، فإن القواعد المؤسسية التي تم وضعها أثناء الانتقال وقبول النخب أو رفضها لهذه القواعد هي قواعد تكوينية، حيث تعتبر المؤسسات مفيدة ليس فقط لأنها تخلق الكفاءة في الحوكمة، ولكن أيضا لأن لها تأثيرات قوة توزيعية عميقة. لكن فيما يتعلق بأهمية العملية الانتقالية ينتهي الإجماع هنا².

بشكل عام، يشير الإجماع في أدبيات التحول إلى أن نمط الانتقال يفسر الشكل الذي ستخذه الديمقراطية الجديدة عند الانبعاث وما إذا كان من المحتمل أن تتوطد أم لا. إذ يعتبر التحول الديمقراطي لحظة حاسمة لديمقراطية جديدة، ويساعد نمط الانتقال على تشكيل الديمقراطية الجديدة ويؤثر على قدرتها على التوطيد. على الرغم من أن الباحثين يقدمون ادعاءات متنافسة، إلا أن أغلبهم يتفق على أن أنواع وسمات العملية الانتقالية (أي أنماط الانتقال) لها تأثير كبير على احتمالية التوطيد الديمقراطي، لأن نمط الانتقال ينتج ترتيبات مختلفة وأنواع مختلفة من الأنظمة الديمقراطية. على سبيل المثال، تشجع القوانين أو الأنظمة الانتخابية بمجرد اعتمادها، بعض المصالح السياسية على الدخول في السياسة بينما تثبط عزيمة الآخرين في نفس الوقت. غالبا ما ترتبط الفترة الانتقالية بصياغة نماذج اقتصادية وترتيبات مؤسسية يمكن أن يصبح كلاهما أنماطا ومعايير يصعب تغييرها لاحقا. علاوة على ذلك، يمكن للترتيبات السياسية التي شكلتها المرحلة الانتقالية أن تعزز المنافسة وسيادة القانون أو تكون قاصرة في مجالات

¹ Ibid. p.6.

² Ibid. p.4.

مهمة. في حين أن التحولات الناجحة تشجع الاستقرار السياسي وسيادة القانون وحقوق الملكية المحمية، فإن التحولات التي يشوبها قمع المنافسة ستؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ومن المحتمل أن تعود إلى الاستبداد¹.

ثانياً: أساليب التحول السياسي وكيفياته:

حدّدت أدبيات التحول السياسي منذ زمن طويل مسالك عديدة ومتنوعة يتم اتّباعها لتحقيق الابتعاد عن النظام الاستبدادي، لكن بعض هذه المسالك فقط قد يؤدي إلى الديمقراطية، فمنذ أن نشأت تجربتين انتقاليّتين متناقضتين للغاية في البرتغال وإسبانيا، والتي كانت بمثابة تدشين أحدث موجة من التحول الديمقراطي في الربع الأخير من القرن العشرين، تركّز النقاش حول أسئلة من قبيل: على أي أساس تصنف أساليب التحول؟ وهل لهذا الأساليب تأثير على التطورات السياسية اللاحقة؟²

إجمالاً، يقع التمييز بين أساليب وأنماط التحول السياسي وفقاً للأبعاد المتضمنة القضايا الآتية: من الذي بدأ عملية التحول؟ ما مدى قوة واستقطاب الفواعل المختلفة؟ إلى أي مدى تم تعبئة الفواعل ذات الصلة مجتمعياً؟ وإلى متى استمرت الفترة الانتقالية؟ ونظراً لتوليفات مختلفة من هذه الأبعاد والمسائل، ظهرت عدة تصنيفات لأساليب وكيفيات التحول في أدبيات علم الانتقال. فعلى سبيل المثال، ما يطلق عليه "هانتغتون" تحول Transformation يتوافق ما يسميه "لينز" و"ستيبان" بالإصلاح المتفق عليه Reforma-pactada، بينما يسميه آخرون صفقة Transaction. وعلى نفس المنوال، يبدو أن ما يعرف بالإحلال/الاستبدال Replacement، والتمزق Rupture، والانهار Breakdown وكذلك السقوط Collapse هي ظواهر متكافئة من الناحية المفاهيمية، كما يظهر بأن ما يسمى بالإحلال التحولي Transplacement والإنقاذ Extrication يشيران إلى نفس الظاهرة³.

في هذا السياق، يقدم "كارل تيري" تقسيماً آخرًا يعتمد على معيارين أساسيين. فمن خلال تأكيده على أن عملية التحول يقودها الفاعلون Actors، يتمثل أحد المعايير في هوية الفاعلين الذين يقودون العملية، والذي يميزها من حيث طبيعتها النخبوية أو الجماهيرية. أما المعيار الثاني، فيؤكد على أن العمليات الانتقالية لحظات يمنح فيها الافتقار إلى القواعد الأولية للتفاعل بين الفاعلين، ويتمثل في استراتيجية الفاعلين تجاه بعضهم البعض، ويميّز "تيري" عملية التحول من حيث الدرجة التي بلغت والتي ترتكز على متغيري التسوية والقوة. باختصار، إن هذا التصور لأساليب الانتقال يعيّن بشكل فريد الطبيعة المرنة لعملية التحول، ويوفر الأساس لمقارنة الحالات التجريبية من خلال إظهار كيف أن أنماط الانتقال شديدة التنوع تقع فعلياً ضمن الفضاء المفاهيمي نفسه⁴.

¹ Ibid. pp.1-2.

² Carsten Q. Schneider, "Some Notes on How to Study the Impact of Transition Modes on the Consolidation of Democracy", Working Paper 63 in Seminario de Investigación de Ciencia Política, Curso: Departamento de Ciencia Política y Relaciones Internacionales, 2006, p.6.

³ Ibid.

⁴ Gerardo L. Munck, Op-cit. pp.12-13.

وبالتالي، رغم أن ثمة تنوع كبير في تحديد أساليب وأنماط التحول السياسي، ورغم الاختلاف القائم في وصف هذه الأساليب والأنماط، إلا أنها في الغالب تندرج تحت أربع طرق رئيسة في الانتقال السياسي تختلف في مسمياتها من باحث إلى باحث آخر، وهي: التحول، الإحلال، الإحلال التحولي، والتحول من خلال تدخل عسكري خارجي.

1. التحول Transformation:

يعرف أيضا بالتحول من أعلى Transition from above، حيث يأخذ من هم في سلطة النظام الاستبدادي زمام المبادرة ويستأثرون بالدور الحاسم في إنهاء هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي. الخط الفاصل بين عمليات التحول والإحلال التحولي غير واضح، وقد يتم تصنيف بعض الحالات بشكل شرعي في أي من الفئتين. ومع ذلك، شكّلت التحولات ما يقارب (16) من أصل (35) حالة انتقال حدثت أو بدى أنها جارية بحلول نهاية الثمانينيات. تضمنت هذه الحالات (16) للتحول أو الديمقراطية تغييرات خمس أنظمة الحزب الواحد، وثلاثة ديكتاتوريات شخصية، وثمانية أنظمة عسكرية. يتطلب التحول أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة. وبالتالي، حدث ذلك في أنظمة عسكرية راسخة حيث سيطرت الحكومات بوضوح على الوسائل النهائية للإكراه في مواجهة المعارضة و/ أو في مواجهة الأنظمة الاستبدادية التي نجحت اقتصاديا، مثل إسبانيا والبرازيل وتايوان والمكسيك، وبالمقارنة مع الدول الشيوعية الأخرى كالمجر. كان لقادة هذه الدول القدرة على تحريك بلدانهم نحو الديمقراطية إذا ما أرادوا ذلك. وفي كل حالة كانت المعارضة، على الأقل في بداية العملية، أضعف بشكل ملحوظ من الحكومة. على سبيل المثال، في البرازيل، كما يشير "ألفريد ستينيان"، عندما بدأ التحرير، لم تكن هناك معارضة سياسية كبيرة، ولم تكن هناك أزمة اقتصادية، ولم يكن هناك انهيار للجهاز القسري بسبب الهزيمة في الحرب، وإنما كان قادة النظام قادرين على إنهاء النظام الاستبدادي وقد فعلوا ذلك.

تعتبر إسبانيا والبرازيل الحالات النموذجية للتحول ومن بين الأنظمة الشيوعية تبرز المجر. لقد كان التحول البرازيلي "تحررا من فوق" أو "تحررا بدأه النظام". في إسبانيا "كان الأمر يتعلق بالعناصر الإصلاحية المرتبطة بالديكتاتورية القائمة والشروع في عمليات التغيير السياسي من داخل النظام القائم. وعلى الرغم من أن التحولات اختلفت بشكل كبير في مدتها¹، إلا أن إسبانيا والبرازيل شكّلتا الحالتين النموذجيتين للتغيير من الأعلى، وأصبحت الحالة الإسبانية بشكل خاص نموذجا لعمليات الديمقراطية اللاحقة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. في عامي 1988 و1989، على سبيل المثال، تشاور القادة المجريون على نطاق واسع مع القادة الإسبان حول كيفية إدخال الديمقراطية، وفي أبريل 1989 ذهب وفد إسباني إلى بودابست لتقديم المشورة².

¹ Samuel P. Huntington, "How Countries Democratize", *Political Science Quarterly*. Vol.106, No.4, The Academy of Political Science, Winter, 1991-1992, pp.590-591.

² صامويل هانتجتون، مرجع سبق ذكره. ص.199.

2. الإحلال Replacement:

يعرف أيضا بالاستبدال أو التحرير من أسفل، ويقصد به أن التحول يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الجماهيرية والإضرابات العامة غير المنظمة، وانتشار بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الراضية للوضع القائم، ويتحقق عندما تمسك المعارضة بزمام تحقيق الديمقراطية في حالة ما إذا انهار النظام الشمولي¹. في واقع الأمر، تتطوي الإحلالات على عملية مختلفة تماما عن عمليات التحول، فالإصلاحيون داخل النظام ضعفاء أو معدومون، أما العناصر المهيمنة في الحكومة لها مواقف تعارض بشدة تغيير النظام. نتيجة لذلك، ينتج التحول السياسي في هذه الحالة عن اكتساب المعارضة القوة وفقدان الحكومة السلطة حتى تنهار أو يتم الإطاحة بها. وعندما تصل مجموعات المعارضة السابقة إلى السلطة، غالبا ما يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تتصارع الجماعات في الحكومة الجديدة فيما بينها حول طبيعة النظام الذي يجب أن تؤسسه. كما يتضمن الإحلال ثلاث مراحل متميزة هي: النضال من أجل تحقيق السقوط والسقوط والصراع بعد السقوط².

من الشائع أيضا أن العناصر الإصلاحية الديمقراطية تتسم بالضعف أو لا يكون لها وجود أساسا في الأنظمة الشمولية التي انتهت بتأثير عمليات الإحلال السفلي. كما أن في خمسة من أصل ستة إحلالات حدثت مع حلول سنة 1990، هي الأرجنتين اليونان، البرتغال، رومانيا وألمانيا الشرقية، باستثناء الأرجنتين، كان السخط العسكري ضروريا لإسقاط النظام، وفي حين انصب التركيز في التحولات على الاستمرارية الإجرائية والشرعية المتخلفة غابت هذه السمات عن عملية الإحلالات. وبدلا من ذلك، تعتبر المؤسسات والإجراءات والأفكار والأفراد المرتبطين بالنظام السابق فاسدة ويصبح التركيز أكثر على الانفصال التام أو القطيعة الحادة مع الماضي³.

3. الإحلال التحولي Transplacement:

في عمليات الإحلال التحولي، يكون التحول ناتجا عن حوار وتفاوض بين النظام السلطوي والقوى الجماهيرية الأخرى في المجتمع، سواء كانت سياسية أو اجتماعية، مما قد يسهم في خلق بيئة سياسية أوسع لاستنابات أسس التحول الديمقراطي البديل للنظام الإستبدادي⁴، وغالبا ما يتم في هذا الإطار الاتجاه نحو التحول وإنتاج الديمقراطية من خلال المبادرات المشتركة بين الحكومة والمعارضة. داخل الحكومة، يكون التوازن بين المناضلين والإصلاحيين بحيث تكون الحكومة على استعداد للتفاوض

¹ عبد الغني نصر علي الشميري، سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح. بيروت: منتدى المعارف، ط.1، 2014، ص.69.

² للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

Samuel P. Huntington, *Op-cit.* pp.602-603.

³ للمزيد أنظر في: صامويل هانتجتون، مرجع سبق ذكره. ص.ص.218-222.

⁴ عبد الغني نصر علي الشميري، مرجع سبق ذكره. ص.67.

بشأن تغيير النظام؛ على عكس حالة هيمنة المواجهة التي تؤدي إلى الاستبدال، لكنها غير مستعدة لبدء تغيير النظام. يجب دفعها و/أو جزؤها إلى مفاوضات رسمية أو غير رسمية مع المعارضة. المعتدلون الديمقراطيون داخل المعارضة أقوياء بما يكفي للتغلب على الراديكاليين المعادين للديمقراطية، لكنهم ليسوا أقوياء بما يكفي للإطاحة بالحكومة، ومن ثم فهم يرون أيضا مزايا كبيرة في التفاوض. وبالتالي، اقتربت نحو (11) من أصل (35) عملية تحرير ودمقرطة حدثت أو بدأت في السبعينيات والثمانينيات من نموذج الإحلال التحولية. وكان أبرزها في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وأوروغواي وكوريا، وفي الغالب ما اشتملت جدلية عملية الإحلال التحولي سلسلة مميزة من الخطوات الفاصلة¹.

باختصار، في عمليات التحولات عبر التفاوض، على عكس التحولات والإحلالات، غالبا ما تدفع مخاطر المواجهة والخسارة كل من الحكومة والمعارضة إلى التفاوض مع بعضهما البعض، والضمانات بأن أيا منهما لن يخسر كل شيء يصبح أساس الاتفاق. يحصل كلاهما على فرصة للمشاركة في السلطة أو التنافس على السلطة، حيث يعرف زعماء المعارضة أنهم لن يعادوا إلى السجون والمعقلات، كما يعرف قادة الحكومة أنهم لن يضطروا إلى الفرار إلى المنفى. إن التخفيض المتبادل للمخاطر يدفع الإصلاحيين والمعتدلين إلى التعاون في بدء مسار التحول السياسي².

4. التدخل الأجنبي *Forgien Intervention*:

ينتج هذا الأسلوب من التحول السياسي عن تدخلات وضغوطات أطراف أجنبية. ومن أمثلة هذا النمط التدخل العسكري الأمريكي في هايتي وبنما والصومال والعراق. وإضافة إلى التدخل العسكري المباشر فقد كان نفوذ الدول والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة. فخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم تقلصت قدرات هذه الدول الفقيرة على تبني برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبتها بالشرع في عملية الديمقراطية كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي. ويلاحظ أن العوامل الخارجية كانت مؤثرة خصوصا بعد الهزيمة في حرب، وقد حدث ذلك في العديد من الدول الأوروبية بعد عام 1919 وفي اليابان بعد عام 1911، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نمط الديمقراطية الليبرالية وكذلك في حالة التدخل الأخير في العراق سنة 2003³.

¹ للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

Samuel P. Huntington, *Op-cit.* pp.608-610.

² صامويل هانتجتون، مرجع سبق ذكره. ص.239.

³ إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الرابع"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2016/03/20، ص.6.

بيد أن الفاعلين الخارجيين مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية، ولمدة طويلة، على دول لا ترغب في ذلك، فقد يؤدي التدخل الأجنبي إلى تغيير التوازن لصالح عملية الديمقراطية، غير أن الديمقراطية لن تترسخ وتتماسك إلا عندما تتوفر شروط وعوامل داخلية محددة. ويمكن التذليل على ذلك من تجارب بعض الدول كالبرتغال وإسبانيا واليونان التي تحولت إلى نظم ديمقراطية راسخة بصورة سريعة خلال سبعينيات القرن العشرين، ففي الوقت الذي كان الدعم والتشجيع الخارجيين، خاصة من الجماعة الأوروبية، مهما ومؤثرا، فإن ترسيخ الديمقراطية اعتمد أساسا على الاتفاق العام والإجماع الداخلي على تفضيل الديمقراطية على أية ترتيبات سياسية أخرى وعلى غياب أية انقسامات إثنية أو دينية أو طبقية. ويوجي عدم توفر هذه الشروط والعوامل في معظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بأن ترسيخ الديمقراطية سوف يكون مهمة صعبة وشاقة إلى حد بعيد¹.

بناءً على ذلك، تتعدد أساليب وكيفيات التحول السياسي، مع ملاحظة أن كافة عمليات التحول مع تميزها بتعدد وتعدد المراحل، إلا أنها قد تشهد على مستوى الواقع تداخل بين أكثر من مسار من المسارات السابقة في إحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها².

المبحث الثاني: أدبيات دراسة التحول السياسي: الأسس النظرية والاعتبارات الإمبريقية

تأثرت المداخل المفسرة للتحول السياسي بالأطر النظرية المستمدة من تخصصات العلوم الاجتماعية مثل نظرية النظام، ونظرية الثقافة السياسية ونظرية القرار، ونظرية التحديث، والوظيفية الهيكلية والمؤسسية. لقد قَدِّمت المناهج النظرية المختلفة لمقاربات التحول العديد من الأطر والنماذج التحليلية للدراسة المقارنة لانتقال النظام عبر المناطق، وحددت العوامل أو المتغيرات لشرح نتائج التحولات المحددة التي حدثت في بلدان مختلفة في ظل ظروف مختلفة. مع ذلك، فإن المقاربات النظرية للتحول الديمقراطي لم تقدم أي مجموعة عمل متماسكة أو حتى مفصلة، حيث تميل نظرية علم الانتقال في الواقع إلى التباعد بين مدارس الفكر المختلفة³.

المطلب الأول: المداخل النظرية المفسرة لظاهرة التحول السياسي:

ترى "هيلجا ويلش" Helga A. Welsh أنه في خضم ما أطلق عليه بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، تركز الاهتمام الأكاديمي في البداية على الأسباب المختلفة لتغيير النظام، بينما ركز البعض

¹ المرجع نفسه.

² نفس المرجع.

³ Slijian Duo, *Op-cit*. p.134.

الآخر بشكل كبير على المتطلبات الأساسية أو ما يعرف أيضا بالشروط المسبقة لإرساء الديمقراطية مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأدوار المجتمع المدني وطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات التي تشهد تحولا سياسيا ديمقراطيا. وفي الأونة الأخيرة، حظيت نتائج تغيير النظام وقابلية تحولات النظام في أوروبا الشرقية مقارنة بمناطق أخرى من العالم بمزيد من الاهتمام¹. كما يشير "برزيورسكي" إلى أنه يمكن تصنيف الدراسات حول تحولات النظام بشكل فضفاض إلى فئتين: الدراسات ذات التوجه الكلي، التي تركز على الظروف الموضوعية لتحول النظام، والدراسات التي تركز على الاستراتيجيات والخيارات السياسية².

تأسيسا على ذلك، سنقوم في هذا الإطار بتصنيف الدراسات الرئيسية في الأدبيات الثرية حول التحول السياسي الديمقراطي إلى أربع مداخل نظرية هي: المدخل البنوي، والمدخل الانتقالي الموجه نحو العمليات، والمدخل المؤسسي الموجه نحو السياق، ومدخل الاقتصاد السياسي.

1- المدخل البنوي:

سيطرت المقاربات البنوية التي ابتكرها "ليبست" و"لوز" و"مور" وآخرون على الكثير الأبحاث الأكاديمية للعلوم السياسية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وتفترض المقاربات الهيكلية البنوية بأن التنمية الاقتصادية، والثقافة السياسية، والصراع الطبقي، والهيكل الاجتماعي، والظروف الاجتماعية الأخرى يمكن أن تفسر نتائج معينة للتحول. كان هؤلاء المفكرين منشغلين بالظروف الاجتماعية على المستوى الكلي، أو المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للديمقراطية، وسعوا إلى شرح أسباب وتأثيرات الديمقراطية وتوضيح طبيعة علاقاتها، حيث وجدت دراساتهم الكمية لعدد كبير من البلدان علاقة إيجابية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية أو جوانب مختلفة من التنمية الاجتماعية³.

تركز هذه المداخل على التشكيلات الطبقيّة والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، كما تحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدّلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، وهكذا يسعى كل الفاعلين الاجتماعيين وفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنوية إلى رسم استراتيجيات تتيح اكتساب السلطة السياسية. وتوصّل "مور" إلى نتيجة مفادها أن مسار الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وملاك الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة، ومن ثم وضع "مور" شروطا عامة لتنمية الديمقراطية تتمثل في تطور حالة التوازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللازم، في حين على العكس من

¹ Helga A. Welsh, "Political Transition Processes in Central and Eastern Europe", **Comparative Politics**, Vol.26, No.4, The City University of New York: Ph.D. Program in Political Sciences of the City University of New York, July 1994, p.379.

² **Ibid.**

³ Sljian Duo, **Op-cit.** pp. 134-135.

ذلك ظهرت الفاشية ضمن أوضاع البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبيا واعتمدت على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية، ومن ثم ظهرت الثورة الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة، وكان الارتباط بين ملاك الأرض والفلاحين ضعيفا وفشل الملاك في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية¹.

وبذلك تتضح مؤشرات للتحول الديمقراطي بالتزامن مع توازن القوى كمحصلة للصراعات الاجتماعية وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية. وهذا ما أكد عليه "بوتر" بأن بنية وشكل قوة وسلطة الدولة عامل جوهري في قيام الديمقراطية، ففرص ذلك تزداد حينما لا تكون الدولة قوية جدا أو ضعيفة في مواجهة القوى الطبقيّة في المجتمع، ويرى أن التنمية الرأسمالية أدت تدريجيا إلى تعزيز دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية كقوة موازنة لقوة الدولة².

بينما ركّز "ليبست" على التأثير السببي طويل المدى لمستوى الثروة والتصنيع والتحضر والتعليم على التحول الديمقراطي، وأكد مؤلفون آخرون على دور الثقافة المدنية والصراعات الطبقيّة ومجموعات المصالح والأديان... إلخ. ليس فقط المتطلبات الأساسية ولكن أيضا مستوى واستقرار الديمقراطية. سعى عمل "أودونيل" و"شميتز" وهو نهج بنيوي آخر، إلى تفسير انهيار الديمقراطية من خلال افتراض صلة مهمة بين الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي، التركيز على التنمية الاقتصادية والصراع الطبقي كمتغيرات تفسيرية رئيسية. كانت السمة المشتركة لهذه الدراسات هي الافتراض بأن بعض الهياكل الاجتماعية والسياسية يجب أن تكون موجودة قبل بدء عملية الديمقراطية³.

2- المدخل الانتقالي:

يعرف أيضا بنهج الاختيار الإستراتيجي، وقد شكّل تحديًا كبيرًا لوجهات النظر البنيوية، حيث ركّز هذا المدخل التحليلي على تفاعل الخيارات الاستراتيجية للنخبة كتفسيرات محتملة لنجاح أو فشل التحول الديمقراطي. وركّز أنصار هذا النهج على المستوى الجزئي، والدور الحاسم للنخب وخياراتهم الإستراتيجية، والانقسامات داخل النظام الاستبدادي، والتسوية بين "المعتدلين" و"المتشددين". أكّدت دراساتهم على استقلالية العمليات السياسية بدلا من المحدّات الاقتصادية للتحول السياسي. اعتبرت حسابات النخبة وخياراتها التفضيلية والتفاعل بين هذه الخيارات متغيرات حاسمة في تحديد النتائج السياسية، وما إذا كان الانتقال الديمقراطي سيحدث أم لا، على الرغم من أنها لم تتجاهل أهمية العوامل الاقتصادية. انضم "أودونيل" و"شميتز" إلى هذا النهج لاحقا في أربع مجلدات للتحولات من الحكم الاستبداد، حيث قاما بتحويل مواقفهما بعيدا عن المنظور البنيوي. أكّدت دراساتهم على الدور المؤثر

¹ شريف البوشي، "عملية التحول الديمقراطي: النظريات والاتجاهات"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019/11/19، ص.ص. 5-6.

² المرجع نفسه. ص. 6.

³ Sljian Duo, **Op-cit.** p.135.

للنخب وتفضيلاتهم الاستراتيجية والتسوية بين الإصلاحيين والمعارضين، وجادلوا بأن تصرفات النخبة والحسابات والاتفاقيات تحدد إلى حد كبير ما إذا كان الانفتاح نحو الديمقراطية سيحدث أو يتعثر¹. في هذا الإطار، ركّز كل من "يوس ي شين" و"جان لينز"، وهما من أنصار المدرسة الانتقالية، على المرحلة الانتقالية؛ أي لما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح، مؤكّدين بأن هذه الخطوة لا تقود تلقائياً إلى الديمقراطية لأن الانفراج النسبي في مجال الحريات العامة قد يتم إجهاضه بعودة القمع مرة أخرى، وهنا تبدأ المواجهة بين النظام وقوى المعارضة، ولأن كلا الطرفين يوجد في صفوفهم متشددون ومعتدلون فإن المواجهة بينهما تتوقف على العلاقة بين نوعية تلك الفئات، فقد يقع تحالف بين المعتدلين من كلا الجانبين وهنا يكون التحول الديمقراطي أكثر سهولة، أما إذا قام تحالف بين المتشددين من الطرفين فإن التحول في هذه الحالة يكون أكثر صعوبة².

يعدّ الشغل الشاغل لهذه المجموعة من الباحثين هو عملية الانتقال في حدّ ذاتها وليس الشروط البنوية. فعلى سبيل المثال، أبدى "غويساب دي بالما" Giuseppe di Palma اهتماماً خاصاً لعملية صياغة الديمقراطية، والتي تتضمن اتفاقيات تفاوضية بين النخب الحاكمة ونخب المعارضة، والتي نقلت المفاهيم العامة للمصلحة الذاتية نحو قبول الديمقراطية كأفضل شكل ممكن للنظام في ظل ظروف معينة. وجادل بأن اللعبة بين النخب الحاكمة ونخب المعارضة يمكن تحويلها إلى لعبة محصلة إيجابية، إذا ما تم اتخاذ الخطوات الصحيحة في عملية انتقال النظام. لذلك، كانت الصياغة الماهرة والأجهزة التكتيكية للانتقال مهمة في تسهيل عملية الانتقال³.

3. المدخل المؤسسي:

سلّطت المقاربات المؤسسية الضوء على تأثير المؤسسات في تشكيل السياسات وأنماط الإجراءات السياسية، وشدّدت على دور المؤسسات في تحديد وتقيد أهداف وتفضيلات الفاعلين السياسيين. بمعنى دقيق، ينظر هذا المدخل إلى أساليب وكيفيات إضفاء الطابع المؤسسي على النظام على أنها المتغير التفسيري للاختلافات في تحول النظام. في سياق ذلك، ركّز بعض المؤسسيين على التغييرات في العلاقات بين الدولة والمجتمع التي لعبت دوراً حاسماً في الانتقال الديمقراطي، معتبرين بأن مؤسسات المجتمع المدني كانت العامل الرئيسي في انهيار البلدان الشيوعية سابقاً في شرق أوروبا، إذ وفرت أنماط مختلفة من التفاعل بين الدولة والمجتمع العمليات والنتائج المختلفة للتحول الديمقراطي. ركّز باحثون آخرون على الروابط بين الخيارات الإستراتيجية للنخبة والسياقات المحصورة التي ضبّطت معايير الفعل السياسي، إذ حاولوا توضيح الروابط بين الهياكل والمؤسسات والاختيار الطارئ للنخبة من خلال توضيح الحدود بين النهجين. لقد جادلوا بأن الهياكل والمؤسسات التي تم إنشاؤها تاريخياً والموجودة

¹ Ibid. p.136.

² شريف البوشي، "عملية التحول الديمقراطي: النظريات والاتجاهات"، مرجع سبق ذكره. ص.9.

³ Sljian Duo, Op-cit. p.p.136-137.

مسبقاً قد شكّلت الظروف المقيدة التي تحدد معايير العمل السياسي. جادل "تيري لين كارل" و"فيليب شميتير" بأن الاختيار الاستراتيجي للنخبة كان مرهوناً بالسياقات أو الظروف المقيدة، والتي قد تتفصل أو قد لا تتفصل عن الماضي السياسي وتؤدي إلى الديمقراطية¹.

يحاول البعض سد الفجوة بين نهج الاختيار الهيكلي والاستراتيجي وإبراز كيف أن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام كان المتغير التوضيحي للاختلافات الجوهرية في المرحلة الانتقالية. في أحدث دراسة له عن المجر، استخدم "باتريك أونيل" التحليل المؤسسي لفحص الانتقال من داخل النظام الاستبدادي الشيوعي، ووجد ارتباطاً قوياً بين الأشكال المؤسسية وإنهيار النظام في المجر². وتميّز "هيلجا" بين ثلاث آليات مؤسسية رئيسية لحل النزاع هي: السيطرة والفرص، المساومة والتسوية، والمنافسة والتعاون. وعلى الرغم من وجود هذه الأنماط بوضوح في جميع الأنظمة السياسية، إلا أن أهميتها النسبية تتباين بشكل كبير. ففي الأنظمة الاستبدادية السياسية، يعتمد حل النزاع إلى حد كبير على أساليب السيطرة والفرص التي تأخذ شكل الحكم بالمرسوم أو القوة أو الإقصاء والحرمان المتبادل للشرعية. بالتناوب، تكمن المنافسة المصحوبة بالتعاون في قلب السياسة التعددية. وتشير الفترات الانتقالية الأخيرة إلى أن نهاية التحولات عبر التفاوض وإضفاء الطابع المؤسسي على التعددية يحددها التدهور الدراماتيكي للسيطرة والفرص وزيادة المساومة والتسوية، ذلك أن إدخال الديمقراطية هو مسألة إجرائية بقدر ما هي مسألة جوهرية. المساومة والتسوية ليسا غائبين بالكامل في الأنظمة الاستبدادية. حتى في الماضي، تم الإقرار بأنها سمات متزايدة الأهمية في الأنظمة السياسية الاستبدادية. فعلى سبيل المثال، تعيد الإستراتيجيات المؤسسية التي تتطوي على تحالفات مجموعات المصالح الخاصة داخل الدولة، أين الوصول إلى المشاركة بسيطرة من الدولة هو سمة مشتركة للأنظمة الاستبدادية اليمينية واليسارية. وبالمثل، في الأنظمة السياسية التعددية، يتم التحكم في المنافسة من خلال التعاون الذي يعزز المثابرة على الجدل والتسوية. في حين أن المساومة في الأنظمة الاستبدادية تتم بمبادرة من الدولة وتسيطر عليها وتهدف إلى حماية وتوطيد سلطتها، فإن المساومة في الأنظمة السياسية التعددية تكون تنافسية ومتنوعة ولكنها تركز على مناخ سياسي يغذي الثقة والتعاون المتبادلين، والذي يُنظر إليه على أنه الشروط الهامة للتوزيع الطوعي والانتقال المنظم للسلطة. في المقابل، تهدف المفاوضات في أوقات الانتقال إلى المرور السلمي للسلطة حيث تنشأ من الضرورة وعدد الفاعلين والقضايا قيد النقاش محدود³.

4- مدخل الاقتصاد السياسي:

تؤكد مقاربات الاقتصاد السياسي على تسلسل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتفاعل بين السياسة والاقتصاد كمتغيرات تفسيرية تحدد التغيرات في نتائج عملية التحول السياسي، مع إيلاء اهتمام خاص للتحولات المزدوجة من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية الموحدة. من الاهتمامات المركزية

¹ Ibid. pp.137-138.

² Ibid. p.138.

³ Helga A. Welsh, Op-cit. p.383.

لباحثي هذا المدخل هو تأثير الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل أو تأثير الأزمات الاقتصادية على شروط الانتقال وطبيعة الاصطفافات السياسية الجديدة. أثناء عملية التحول تؤثر الظروف الاقتصادية على قدرة النخب الحاكمة على تحديد توقيت وطبيعة انسحابها من الاستبداد، وتؤثر الموروثات الاقتصادية والمؤسسية للانتقال على صنع السياسات الاقتصادية في الأنظمة الديمقراطية الجديدة، والإصلاحات الموجهة نحو السوق والديمقراطية يمكن أن تكون متوافقة ومترابطة. كان أحد الافتراضات الأساسية هو الارتباط بين الأزمة الاقتصادية وتغيير النظام، حيث أن الفشل في التغلب على الأزمة الاقتصادية وإدارة النزاعات التوزيعية الناتجة من شأنه أن يزيد من احتمالية تحول النظام القديم. وبالمثل، فإن التكيف الناجح مع الأزمة الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي من شأنه أن يزيد من احتمالات تعزيز الديمقراطية¹.

أوضحت بعض دراسات الحالة التجريبية هذه المسألة المهمة للغاية في انتقال النظام، واقترحت بعض الدروس الحقيقية حول تسلسل التحول الاقتصادي والسياسي، على الرغم من أن اختيار نموذج التسلسل يختلف عبر الدول. تشير حالات مثل تشيلي والصين حيث تم اتباع التحرير الاقتصادي أولاً على حساب التحرر السياسي، إلى أنه بعد وضع استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، لم يكن هناك ما يضمن أن تختار النخب الاستبدادية المضي قدماً في الديمقراطية السياسية. بدلاً من ذلك، قد توفر الإصلاحات الاقتصادية الناجحة ذريعة للنظام لمواصلة الديكتاتورية. في بولندا والعديد من الدول الشيوعية السابقة في الكتلة السوفيتية، وهي حالات حدثت فيها إصلاحات اقتصادية وسياسية في وقت واحد، فعلى الرغم من النجاح الذي لا يمكن إنكاره في عملية التحول الديمقراطي، فإن الإصلاحات الاقتصادية في الديمقراطيات الوليدة عادة ما واجهت صعوبات سياسية خطيرة ليس بسبب الديمقراطية، بل بسبب غياب الهياكل المؤسسية الراسخة للتمثيل السياسي التي يمكن أن تؤدي إلى تحالف حزبي قوي لدعم الإصلاحات الاقتصادية. وبمجرد أن بدأ الناس يشعرون بتكاليف التعديل الهيكلي، بدأ رد فعل عنيف ضد الإصلاحات الاقتصادية، إذ نأت معظم الأحزاب السياسية نفسها عن برامج الإصلاح، وتعهّدت القيادة الشيوعية الجديدة بإبطاء الخصخصة وإعادة الهيكلة. كما قدّم النموذج الإسباني، الذي حدثت فيه الإصلاحات الاقتصادية بعد توطيد الديمقراطية، مسارا أكثر جاذبية للتغيير السياسي والاقتصادي. فقد أدى توطيد الديمقراطية إلى الحد من المخاطر السياسية للتكيف الهيكلي لأنه بحلول الوقت الذي تم فيه تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، كانت البنية التحتية الأساسية للديمقراطية قد وضعت وتم إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية، وبوجود الأغلبية البرلمانية، تمكنت القيادة السياسية من الحصول على دعم التحالف الحزبي وركزت جهودها على الإصلاحات الاقتصادية².

¹ Sljian Duo, **Op-cit.** p.139.

² **Ibid.** pp.140-141.

المطلب الثاني: مراجعة نقدية للمداخل النظرية المفسرة للتحول السياسي:

في أدبيات التحليل المقارن للتحولات السياسية، لا يزال الانتقال نحو الديمقراطية يمثل تحدياً للمفكرين والممارسين بشأن الوصول إلى نتائج نظرية أكثر جدوى. في الواقع، تعرض العملية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنماط والجوانب والأحداث بحيث تجعلها منيعة أمام كل محاولة للوصف والتفسير المنهجي. فإذا أخذنا في الاعتبار الفترة الزمنية الأخيرة¹، من أوائل السبعينيات إلى غاية عام 2015، عندما حدثت نسبياً أكبر عدد من التحولات، سواء كانت ناجحة أو غير ذلك، فإن الواقع التجريبي يشمل جميع مناطق العالم. إذا أخذنا فقط التحولات الناجحة أو شبه الناجحة، فإن الحالات التي يجب النظر فيها تشمل على الأقل: البرتغال وإسبانيا واليونان في جنوب أوروبا (3)؛ شيلي، الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، باراغواي، بوليفيا، بيرو، إكوادور، كولومبيا، بنما، نيكاراغوا، غواتيمالا، هندوراس والمكسيك في أمريكا اللاتينية (14)؛ سلوفينيا وكرواتيا وألبانيا والمجر والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وبولندا وبلغاريا ورومانيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا في أوروبا الشرقية (12)؛ إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان في شرق آسيا (3)؛ جنوب أفريقيا وبوتسوانا وناميبيا وغانا في جنوب ووسط أفريقيا (4)؛ وتونس في شمال إفريقيا (1). وهكذا يتكون هذا الواقع من 37 دولة، في حين أن العدد الإجمالي للديمقراطيات الليبرالية في عام 2015 هو 89 وقبل 40 عاماً كان هناك 43 دولة².

بعد مرور أربعة عقود على الأقل منذ بداية التحولات نحو الديمقراطية في أوائل السبعينيات، وتوفر العديد من الأبحاث الثرية والمختلفة حول هذه الظاهرة، لدرجة أن حقلاً معرفياً فرعياً جديداً تماماً من السياسة المقارنة قد ازدهر في هذه الفترة، وهو الديمقراطية المقارنة، يمكن أن نطرح السؤال الجوهرى التالي: ما هي النتائج النظرية التي تم تحقيقها؟ وما مدى نجاعتها تجريبياً؟ في الفترات الأولى لتطوير الحقل الفرعي، كانت إمكانية تحقيق النظريات المقبولة منخفضة للغاية وكانت الآفاق العامة قاتمة، على أقل تقدير. وفي الواقع، أدلى "أودونيل" و"شميتز" بواحد من أكثر التصريحات موثوقية بشأن هذه المسألة: "لم يكن لدينا في البداية، ولا نملك في النهاية... نظرية" لاختبارها أو تطبيقها على دراسات الحالة". وبعد عدة سنوات، ردّد "ماكفول" هذا البيان: "مشروع بناء نظرية عامة لإرساء الديمقراطية قد يفشل بشكل

¹ بين عامي 1974 و 1990 تحولت أكثر من ثلاثين دولة في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وأوروبا الشرقية من أنظمة حكم سلطوية إلى أنظمة حكم ديمقراطية. ربما كان هذا التطور الديمقراطي العالمي هو الاتجاه السياسي الأكثر أهمية في أواخر القرن العشرين كونه مثل الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العصر الحديث. وكانت قد بدأت الموجة الأولى من الديمقراطية في أمريكا في أوائل القرن التاسع عشر وبلغت ذروتها في نهاية الحرب العالمية الأولى بحوالي ثلاثين دولة لديها أنظمة ديمقراطية، لكن مع بداية مسيرة موسوليني في روما سنة 1922 حدثت موجة عكسية وفي عام 1942 لم يكن هناك سوى اثني عشر ديمقراطية في العالم. من ثم، بدأ انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وإنهاء الاستعمار حركة ثانية نحو الديمقراطية، لكن سرعان تلاشت بحلول أوائل الستينيات مفرزة حوالي ستة وثلاثين دولة ذات أنظمة ديمقراطية. ثم تبع ذلك حركة عكسية ثانية نحو الاستبداد، تميزت بشكل كبير بالسيطرة العسكرية في أمريكا اللاتينية والاستيلاء على السلطة من قبل الطغاة الشخصيين مثل فرديناند ماركوس. للمزيد انظر في:

Samuel P. Huntington, *Op-cit*. pp.579-580.

² Leonardo Morlino, "Transitions to Democracy: What Theory to Grasp Complexities", *Working Paper 6*. Roma: LUISS Academy, September 2014, p.2.

كبير ... الأنماط الفريدة التي ولّدتها الموجة الرابعة من تغيير النظام في عالم ما بعد الشيوعية تشير إلى أن البحث عن نظرية عامة للدمقرطة والاستبدادية سيكون مسارا مطولا¹.

بناءً على ما ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه خلال العقد المنصرم قد تجاوز حجم الأدبيات التي تحلّل التحولات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وباقي أجزاء العالم أي شيء ما تم إنتاجه في السابق، فقد أنتج الباحثون أعمالاً عن الديمقراطية حظيت بالاهتمام في جميع أنحاء العالم الغربي بأكمله، وفي العديد من البلدان خارج الغرب، حيث قدّموا عملاً رائداً في التحول إلى الديمقراطية، كما ساهموا في أعمال مهمة حول العمليات الديمقراطية، ومن نتائج كمية ونوعية لهذا العمل حول هذه الموضوعات ظهر نقاش ثري حول العديد من القضايا المهمة. لكن من الملاحظ أنه إلى الآن، كانت هذه النقاشات غير مكتملة بشكل عام، كما تبدّت صعوبة الوصول إلى نظرية عامة تؤسس لإطار تحليلي متماسك لظاهرة التحولات السياسية عموماً والتحولات الديمقراطية خصوصاً².

فيما يأتي سنناقش أبرز الظروف والعوامل التي دفعت إلى تبلور وتطور هذا العجز النظري على مستوى دراسة ظواهر وعمليات التحول السياسي، كما سيتم التطرق في خطوة متقدمة من هذا الفصل الدراسي إلى الأركان والأسس المنهجية الأساسية التي يسعى الباحثون والعلماء في المجال إلى تقنيها لتصبح قواعداً ملائمة علمياً وأكثر مصداقية عملياً في دراسة وتحليل ظواهر التحولات السياسية.

من خلال فحص أدبيات الأبحاث والدراسات المنجزة حول قضايا ومسائل التحولات السياسية، يبدو في الآونة الأخيرة، منذ الثمانينات خاصة، بأنه قد تحوّل قدر كبير من الاهتمام الأكاديمي إلى التركيز على ثلاث مداخل أساسية هي: المدخل الانتقالي والمدخل المؤسسي ومدخل الاقتصاد السياسي. مع ذلك، فإن التجارب الواقعية والاعتبارات النظرية تشير إلى أن كل من المقاربات التحليلية الأربعة الواردة أعلاه لديها فعلاً قدرات تفسيرية كبيرة لكنها في الوقت نفسه تعاني قصوراً منهجياً معيناً³.

في الواقع، تساعدنا المقاربات البنيوية على فهم سبب تحدي النظام القديم أو تهديده، لكنّها لا تستطيع أن تخبرنا لماذا وكيف تقوم النخب بالتغيير بطريقة أو بأخرى. قد يكون للظروف الاجتماعية والهيكلية تأثير مقيد طويل الأمد على التحول الديمقراطي وتساعد في تفسير ديناميكيات التغيير الاجتماعي، لكن لا يمكنها تفسير سبب اتخاذ مختلف الفاعلين السياسيين لخيارات مختلفة، ولماذا تتغير تفضيلاتهم وتتحول خياراتهم السياسية من خيار إلى آخر، ولماذا يسود أحد الأصوات على الآخر في نفس السياق الاجتماعي والهيكلية. علاوة على ذلك، فإن الحجة القائلة بأن التجربة الديمقراطية يمكن أن تتكرر من الدول الغربية الصناعية والديمقراطية السابقة، أو أن أي مجتمع اليوم يمكنه أن يتبع نفس المسار الذي أدّى إلى الديمقراطية في الدول الغربية، فإن الخلل الأساسي هو الحجة. كما لاحظ "هاغارد وكوفمان"، افترضت نظرية التحديث وجود علاقة إيجابية بين التطور الرأسمالي والدمقرطة، وبالتالي

¹ Ibid. p.22.

² Scott Mainwaring, *Op.cit.* p.35.

³ Sljian Duo, *Op.cit.* p.141.

فشلت في توقع النجاح الاقتصادي والتطور السياسي الأكثر حداثة في أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا الاستبدادية الجديدة. لذلك، بحلول عقد الثمانينيات، ابتعدت معظم تحليلات تغيير النظام عن التفسيرات الاقتصادية من أي نوع. واتفق "كارل وشميتز" على أن البحث عن مجموعة من الظروف الفريدة والمتطابقة التي يمكن أن تفسر وجود أو غياب الأنظمة الديمقراطية يجب التخلي عنها واستبدالها بجهد أكثر توازناً لتطوير فهم حساس للطوارئ لمختلف الظروف التي قد تنشأ في إطارها¹.

إنه تتمثل إحدى نقاط القصور التي تشترك فيها المقاربات البنوية في إهمال تصرفات الأفراد والجماعات وقدرتهم على تغيير اتجاه عملية التحول السياسي. فمن خلال المدخل البنوي، يمكننا زيادة فهمنا للعوامل التي تسهل أو تعرقل التحول الديمقراطي. ومع ذلك، بتجاهل الفاعلية، يقترب هذا المدخل من الحتمية، أي أنها تعتبر الإنسان مقيداً بشروط لا يتحكم فيها كثيراً. على سبيل المثال، يبدو أن دولة ذات مستوى عالٍ من التطور الاجتماعي والاقتصادي، أو دولة بها أرستقراطية صغيرة ومهمشة تمتلك الأرض وطبقة وسطى كبيرة، ودولة ذات قيم ديمقراطية واسعة النطاق، لديها احتمالات قوية لتصبح ديمقراطيات. والعكس صحيح، فإن البلدان ذات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، والأرستقراطية المهيمنة على الأرض والقيم الاستبدادية لديها إمكانات محدودة للتحول إلى ديمقراطيات، وبناءً على ذلك، يبدو أن هذه البلدان قد تمت برمجتها مسبقاً للحكم الاستبدادي. كما أن المقاربات البنوية غير قادرة على تفسير من يبدأ عملية التحول الديمقراطي، إذ تقدم أطروحة التحديث ارتباطات في نقطة زمنية واحدة ولكنها لا تقدم أي معلومات حول من يبدأ مثل هذا الانتقال أو اتجاه السببية².

في المقابل، يصنف المدخل الانتقالي أي نهج الاختيار الإستراتيجي في تحليل ظاهرة التحول السياسي باعتباره نموذجاً نخبياً بحثاً. في الواقع، قد تكون الخيارات الاستراتيجية للنخبة وتفاعلاتها متغيراً مهما يؤثر على أنماط الانتقال والنتائج، لكن النخب تتخذ خياراتها الاستراتيجية في سياق معين يحصر تفضيلاتهم وحساباتهم لتكاليف وفوائد استراتيجيات الانتقال المختلفة. وفقاً لـ "كارل وشميتز"، قد يعترض المرء على هذا النهج لعدة اعتبارات أساسية منها: أولاً، أن عملية الانتقال مؤقتة، مع قدر كبير من عدم اليقين، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير، وثانياً، عادة ما تتم عملية صنع القرار في ظل الأنظمة القديمة خلف أبواب مغلقة أو نصف مغلقة. وبالتالي، فإن نموذج النخبة أو الخيار الاستراتيجي يستحيل الإلمام به بشكل كامل. لذلك، فإن هذا النموذج أقل فاعلية في تحليل عملية الانتقال من مرحلة التوطيد الديمقراطي التي يكون فيها اتخاذ القرار مفتوحاً إلى حد كبير، وعليه فهو لا يعمل كأداة مناسبة للدراسة المقارنة للتحولات الديمقراطية. كما يجادل "هاغارد" و"كوفمان" بأنه قد تفشل مثل هذه الأساليب في معالجة العوامل التي تشكل التفضيلات السياسية للفاعلين، والظروف التي تتغير بموجبها هذه التفضيلات، وحتى هوية الفاعلين المحوريين. يؤكد "هاغارد" و"كوفمان" بأن البنية

¹ Ibid. pp.141-142.

² Caroline Boussard, "Crafting Democracy: Civil Society in Post-Transition Honduras", **Lund Political Studies** 127. Lund University: Department of Political Science, 2003, pp.36-37.

الاجتماعية الاقتصادية لا تؤثر على السياسة والأداء الاقتصاديين والأزمات الاقتصادية على تفضيلات الجهات الفاعلة المختلفة فحسب، بل تؤثر أيضا على قدرتها على الحفاظ على الترتيبات المؤسسية أو تغييرها. علاوة على ذلك، يؤدي عدم القدرة على تجنب الأزمة الاقتصادية أو التكيف معها بنجاح إلى زيادة احتمالية أن الأنظمة الاستبدادية ستتحول ويقل من قدرة القادة الاستبداديين على التحكم في عملية التغيير السياسي، بما في ذلك الشروط التي يخرجون بموجبها. وبالمثل، فإن آفاق توطيد الديمقراطية ستكون أفضل عندما تكون الحكومة قادرة على النجاح في إدارة ثروتها الاقتصادية¹.

نتيجة تجاهل الهياكل، يفشل رواد المدخل الانتقالي في رؤية كيف يتم تقييد الفاعلين المعنيين بالفعل من قبل الهياكل المحيطة. على سبيل المثال عندما يتم إهمال الهياكل، غالبا ما يتم تضخيم دور الجهات الفاعلة عندما يتم تحليل فترة زمنية قصيرة جدا وعندما يكون كل شيء غير مؤكد، فإن الخيارات والقرارات التي تتخذها نخبة صغيرة تبدو مثيرة للغاية. في حين أن نظريات التحديث تجاهلت الجهات الفاعلة واقتربت من نوع من الاختزال الهيكلي، وبالتالي، وجدت صعوبة في شرح بدء الانتقال، يميل الباحثين في نهج الاختيار الإستراتيجي إلى التغاضي عن كيف يتم تقييد استقلالية الفواعل وقدرتهم على التصرف من خلال الهياكل المحيطة بهم، ومن ثم تكون قد شاركت في اختزال الفاعل الذي قد يؤدي في نسخة متطرفة إلى اختيار غير مقيد أو إرادة مفترقة².

على مستوى آخر من التحليل، تحاول المقاربات المؤسسية ربط القيود الهيكلية بتشكيل الاختيار الطارئ من خلال تجميع نقاط القوة في كليهما وتفكيك حدود كليهما. يمكننا هذا المدخل من الحصول على تحليل تجريبي للاستراتيجيات والخيارات التي يتبناها قادة الحزب الذين تقيدهم الهياكل الموجودة مسبقا. إن تحليل السياق المحدود الذي يحدد معايير العمل السياسي سيعزز الاستباق ويساعد على تحليل أسباب وكيفية اختيارات النخبة. ومع ذلك، اقترحت عمليات التغيير في الصين والاتحاد السوفيتي سابقا أنه على الرغم من أن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الموجودة مسبقا والمؤسسات السياسية متشابهة، فإن عمليات التحول ونتائجها مختلفة تماما. سيكون السؤال هو لماذا تنتج مثل هذه الهياكل المتشابهة مثل هذه النتائج المختلفة؟ يجب أن يكون هناك بعض المتغيرات الأخرى غير المفسرة، مثل الاختلافات بين الأجيال للقيادة الشيوعية والدور العسكري في السياسة الانتقالية التي تؤثر على تغيير النظام أو تقييد معايير الاختيار الاستراتيجي للنخبة³.

من جانب آخر، يؤكد مدخل الاقتصاد السياسي على المحددات الاقتصادية للتغيير السياسي والتحول الديمقراطي، لكن تبدو الأزمة الاقتصادية كمتغير توضيحي حتمية للغاية بمعنى أنها قد تؤدي إلى تحول النظام في بعض البلدان ولكن ليس في بلدان أخرى. حتى في نفس البلد، قد تؤدي الأزمة

¹ Sljian Duo, **Op-cit.** p.142.

² Caroline Boussard, **Op-cit.** p.41.

³ Sljian Duo, **Op-cit.** p.143.

إلى تحول في فترة زمنية واحدة ولكنها قد تؤدي إلى تآكل التنمية في فترة أخرى. وهذا يشير إلى أن هناك بعض المتغيرات الأخرى غير المبررة التي قد تؤثر على تحول النظام¹.

المطلب الثالث: منهجية دراسة وتحليل التحولات السياسية:

كيف ندرس التحولات السياسية؟ السؤال واسع لكنه مهم جدا، وقد تم بالفعل تناول العديد من جوانبه عبر أدبيات دراسة التحول السياسي، مع ذلك، سنحاول في هذا الإطار الإجابة عن هذا السؤال من خلال التركيز على أربع قضايا معرفية ومنهجية كبرى، تضمن لنا، أو بالأحرى، تسهّل علينا الضبط الموضوعي والتفسير السليم لظواهر التحول السياسي وعملياته على مستوى الواقع الإمبريقي.

1- ما هي السمات والخصائص الأكثر تمييزا لظواهر التحول السياسي؟

بغض النظر عن مساراتها المتعددة وأنماطها وجوانبها المختلفة، تقدم لنا أدبيات التحولات السياسية العديد من السمات والخصائص المميزة لعمليات التحول ونتائجها، فهي تعلمنا ما يأتي²:

- أن التحولات إلى الديمقراطية معقدة، ولها مجموعة متنوعة من الدورات الممكنة والنتائج النهائية. تعتمد الخصائص المحددة على السياق الاجتماعي والاقتصادي للبلد والظروف الإقليمية والدولية السائدة في ذات الوقت. ومن ثم، لا يمكن نقل تجربة بلد ما في المرحلة الانتقالية آليا وتطبيقها في بلد آخر. ومع ذلك، فإن الأدبيات المقارنة حول السمات المميزة والدروس المستفادة من التحولات السابقة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات يمكن أن توفرّ معارف قيمة لدعم الفهم لعملية الانتقال الديمقراطي.

- تعلمنا الأدبيات المقارنة بأن عمليات التحول تكون مطولة أو طويلة المدى. على سبيل المثال، استغرقت أول انتخابات برلمانية حرة في شرق وجنوب أوروبا ما لا يقل عن 4-7 أشهر؛ في اليونان ورومانيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية، واستغرق الأمر من البرتغال وإسبانيا وبولندا والمجر 18 شهرا، كما استغرقت عملية التحول التدريجي في المكسيك حوالي 70 عاما. وثانيا: تتميز التحولات أيضا بعدم اليقين، حيث تتضمن العملية الانتقالية مفاوضات سياسية بين عناصر خارج النظام، أي المعارضة، وعناصر داخل النظام، في محاولة من كل جانب للتغلب على الآخر، ومن ثم لا يوجد ضمان لانتقال ناجح. ثالثا، التحولات هي نتيجة التعبئة الجماهيرية. فعلى عكس بعض الملاحظات بأنها نتيجة اتفاقيات النخبة، تشير الحالات التجريبية إلى أنه لا يحدث انتقال دون ضغوط تمارسها القوى الاجتماعية مثل النقابات العمالية (في أوروبا وتونس) ومجموعات المزارعين والمجموعات الدينية ومجموعات الأحياء (في أمريكا اللاتينية).

¹ Ibid.

² United Nations Development Programme (UNDP), "International Forum: Pathways to Democratic Transitions", Summary Report on Country Experiences, Lessons Learned and the Road Ahead. June 5-6 2011, p. 7.

- أحد الدروس الرئيسية المستفادة من التحولات السابقة هو أن النتيجة الديمقراطية تتطلب التزاما بالديمقراطية. فعلى الرغم من عيوب الديمقراطية والإحباط المتزايد من مؤسساتها، لا توجد مؤشرات تظهر رغبة في استبدالها بشكل آخر من أشكال الحكم، وهناك مؤشرات أقل تدعم القادة المستبدين. يكمن التحدي الحقيقي في القدرة على البقاء ملتزمين بتسيخ الديمقراطية دون الوقوع في المثالية أو السخرية. درس آخر مستفاد من تجارب التحول في العديد من بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية هو أن غالبية الفاعلين يركزون طاقتهم على ضمان انتخابات حرة ونزيهة، من خلال عملية انتخابية شفافة ومدارة بشكل جيد، وكتابة دستور. فقد تمكنت هذه البلدان من إجراء انتخابات في غضون أربعة إلى ثمانية عشر شهرا، كما تمكنت من وضع دستور جديد في غضون عام إلى عامين.

- أخيرا، تظهر تجارب بعض دول أوروبا وأمريكا اللاتينية فجوة بين الإنجازات الديمقراطية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أساس التوزيع العادل للثروة والأصول الوطنية. لذلك، واصل البعض الكفاح لسنوات للقضاء على الفقر وعدم المساواة. ومع ذلك، هناك دول أخرى تمكنت من تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل والرفاهية. وعليه، يمكن لاستكشاف ما يفصل بين التجارب المتباينة أن يدعم صانعي السياسات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

2- أيهما أكثر قدرة على تفسير التحولات السياسية: هل مداخل نظرية أحادية المستوى أم نهج متعدد الأبعاد؟

بشكل عام، اقترحت المداخل النظرية المختلفة للتحول السياسي عددا كبيرا من المتغيرات التفسيرية لشرح عملية التحول في بلدان مختلفة في ظل ظروف مختلفة، وقدمت أطرا تحليلية مختلفة للدراسة المقارنة للتحول الديمقراطي. المشكلة هي ما إذا كان بإمكاننا تحديد المتغير الأكثر أهمية في شرح الاختلافات في تحول النظام. يركز معظم الباحثين أبحاثهم على أحد هذه الأبعاد، مثل الظروف الهيكلية أو النخب الفردية أو السياقات المؤسسية أو الاقتصاد السياسي. وغالبا ما يعكس اختيار التركيز حكم الباحثين الفرديين على مستوى التحليل الذي من المرجح أن يكون مثمرا أكثر ويمكن أن يساهم في فهم متين لأنماط ونتائج انتقال النظام¹.

ومع ذلك، فإن كل من هذه المقاربات النظرية لا يقدم تفسيراً مناسباً إذا تم تطبيقه على حالات معينة. كما هو موضح أعلاه، يبدو من غير المحتمل أن يوفر أي متغير أحادي المستوى فهما كافيا لتتعد مسار ونتائج عملية التحول. لذلك، لن يزودنا التركيز الوحيد على أي متغير أحادي المستوى في مسار الانتقال بتفسير مرض لنتائج التحول المتباينة عبر المناطق والبلدان، لأن التأثير المشترك للقوى السببية المتعددة يحدّد اختلافات الانتقال. يجب اعتبار المداخل المختلفة متكاملة في دمج وشرح الظواهر المرصودة. وبالتالي، هناك حاجة إلى مخطط أكثر شمولاً لتوفير نهج متعدد الأبعاد للنتائج المتباينة لتحول النظام عبر البلدان. يمكن لتوليف مقاربات التحول من خلال دمج العناصر الرئيسية لكل من

¹ Sljian Duo, **Op-cit**, pp.143-144.

المداخل النظرية تطوير نموذجاً أكثر شمولاً يمكن على أساسه تحديد المتغيرات السببية الرئيسية. كما يمكن أن يوفر هذا التوليف أيضاً تفسيراً أكثر شمولاً ودقة لتغييرات النظام ونتائجها، لأنه في نموذج أكثر شمولاً، يتم فحص المزيد والافتراض أقل¹.

التوليف ليس فقط الأمثل ولكن هناك إمكانية لتحقيقه أيضاً. إذ لا تتنافس هذه الأساليب النظرية مع بعضها البعض، نظراً لأن كل منها يناسب الظاهرة المرصودة بدرجة أكبر أو أقل. تعكس العديد من الرؤى والاستنتاجات من كل المقاربات النظرية جوانب مختلفة من عالم تجريبي. وبالتالي، فهي جزء من صورة كاملة موحدة للمرحلة الانتقالية. في واقع التحول، بعض العوامل السببية هيكلية، وبعضها مؤسسي، وبعضها اقتصادي سياسي، وبعضها الآخر قد يكون مختلطاً. لذلك، يجب اعتبار المناهج المختلفة متكاملة في دمج وشرح الظواهر المرصودة. سيكون الجمع بين العناصر الرئيسية للمداخل المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الرئيسية الكافية والجوانب الحاسمة لمسار عمل معين يحدث في عملية الانتقال، هو الأمثل في الدراسات النظرية والتجريبية للتحول الديمقراطي. يمكن لمثل هذا النهج أن يفسر لماذا ومتى تتغير تفضيلات الفاعلين السياسيين وتتحول خياراتهم السياسية من خيار إلى آخر، ولماذا لا يحدث التحول الديمقراطي الذي يحدث في بلد ما في بلد آخر، ولماذا يظهر بلد ما نمطاً واحداً من التغيير بينما يظهر الآخر نمطاً مختلفاً. ما نحتاجه هو إيجاد طريقة لدمج مختلف المتغيرات المفسرة أو غير المفسرة في إطار تحليلي عام حيث يمكن للعناصر الرئيسية للنهج المختلفة أن تتلاءم مع بعضها في منطق التفسير للكشف عن الاختلافات في نتائج التحول. لذلك، من المهم العثور على إستراتيجية بحث يمكن من خلالها إجراء مثل هذا التوليف في منطق التفسير².

3- هل دراسة التحولات تتطلب طريقة مغايرة عن دراسة نمط نظام مستقر؟

تظهر هذه القضية بشكل واضح في الاختلافات بين "أودونيل وشميتز" و"ليفين". فمن المسائل المحورية في حجة أودونيل وشميتز الجدل القائم بأن دراسة التحولات الديمقراطية تتطلب طريقة مختلفة عن دراسة العمليات الديمقراطية. ومن المسائل المركزية في نقد ليفين لحجتهم هي التأكيد على أن هذا الافتراض خاطئ. فوفقاً لـ"سكوت مانورينغ" إن كلا الجانبين على صواب في جانب واحد من المسألة، لكنهما مخطئان في جانب آخر³.

يبدأ "أودونيل وشميتز" مناقشتهما للتحولات من خلال التأكيد على المستوى العالي من عدم اليقين وعدم التحديد. إنهم يصرّون على أن الدرجة العالية من عدم التحديد المتأصل في المواقف التي تكون فيها الأحداث غير المتوقعة، والمعلومات غير الكافية، والخيارات المتسارعة والجريئة، والارتباك حول الدوافع والمصالح، والمرونة، وحتى عدم تحديد الهويات السياسية، فضلاً عن مهارات أفراد معينين، غالباً ما تكون حاسمة في تحديد النتائج والحسابات السياسية قصيرة المدى التي أكدّا على أنه لا يمكن

¹ Ibid. p.144.

² Ibid. pp.144-145.

³ Scott Mainwaring, *Op.cit.* pp.32-33.

"استنتاجها" أو "نسبها" إلى مثل هذه الهياكل. وفي نقاش آخر، يدّعي الباحثان أن عدم التحديد وعدم اليقين وأهمية الاختيار، يميّزان التحولات عن الظروف السياسية العادية. في معظم الظروف، يكون الاختيار أقل من عنصر سياسي؛ ترتبط الحياة السياسية بشكل وثيق بالعوامل الهيكلية. ويجادلان بأن هناك تماثلا بين العمليات التي تؤدي إلى زوال الحكومات الديمقراطية وتلك التي تؤدي إلى الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية. الأمل والفرصة والاختيار وإدماج فاعلين جدد وتشكيل وتجديد الهويات السياسية، والإبداع - هذه والعديد من الخصائص الأخرى لسياسات التحول تقف في تناقض حاد مع أسلوب ونبرة السياسة في الفترات التي سبقت انهيار أنظمة ديمقراطية¹.

يأخذ "ليفين" مهمة أودونيل وشميتز للتمييز بحدّة بين دراسة التحولات ودراسة الديمقراطية. يجادل بأن الدراسة الصحيحة للتحولات يجب أن تكون متجذرة في فهم الديمقراطية، وأن الاهتمام المتكرر أو الحصري بالتحولات لن يكون كافيا. يتطلب الفهم الكامل أن تكون دراسة التحولات إلى الديمقراطية متجذرة أساسا في الدوافع المميزة للديمقراطية، والموارد التنظيمية، والأنماط العملية للقيادة والشرعية تكشف عن تركيز تجريبي أكثر اهتماما بالتحولات من التركيز على الاستبداد أو الديمقراطية. إن تأكيد "ليفين" على أن أودونيل وشميتز يهتمان في المقام الأول بالتحولات بدلا من الاستبداد أو الديمقراطية أمر لا جدال فيه، كما يدرك الباحثان أنفسهما. السؤال هو ما إذا كان هذا التركيز له ما يبرره. حسب "سكوت" يوجد لذلك سببين رئيسيين. أولا، تشكل عمليات الانتقال موضوعا مثيرا للاهتمام وجوهريا في حد ذاته، لا يوجد سبب لعدم التركيز عليها. يتطلب التحليل الكافي للفترات الانتقالية فهما للاستبداد والديمقراطية، كما يجادل ليفين، لكن كل من أودونيل وشميتز قد ساهما في هذا الفهم. ثانيا، إن ادعاء أودونيل وشميتز بأن عمليات التحول تختلف عن العمليات السياسية في ظل نظام استبدادي مؤسسي أو نظام ديمقراطي موحد أمر مقنع. من السمات الأساسية لنظام ديمقراطي موحد أن قواعد اللعبة معروفة ومقبولة على نطاق واسع. كما أنه صحيح أن غالبا ما تكون قواعد اللعبة غير واضحة في الأنظمة الاستبدادية، حيث تستخدم العديد من هذه الأنظمة عدم اليقين بشأن القواعد كوسيلة لتعزيز سياسة القمع والترهيب. ومع ذلك، ففي ظل نظام استبدادي مستقر، يحاول اللاعبون السياسيون الرئيسيون الالتزام بما يعتبرونه القواعد المهيمنة على اللعبة. في المقابل، في فترة انتقالية، تكون القواعد في تغير مستمر، فهي ليست معروفة على نطاق واسع ولا مقبولة على نطاق واسع. التغيير الحاد في القواعد أمر غير معتاد عليه في الديمقراطيات الموحدة، لكنه شائع في عمليات الانتقال².

لا تعتبر الفواعل المهيمنة في السياسة الديمقراطية مهمة دائما في الفترات الانتقالية، وعلى العكس من ذلك، فإن الجهات الفاعلة المهمة في الفترات الانتقالية ليست دائما مركزية في السياسة الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، تعتبر الأحزاب والانتخابات ضرورية لفهم السياسة الديمقراطية، لكنها

¹ Ibid. p.33.

² Ibid. pp.33-34.

قد تكون ثانوية خلال المرحلة الانتقالية. ومن بين التحولات الأخيرة في أمريكا اللاتينية، كانت الحالة البرازيلية هي الحالة الوحيدة التي لعبت فيها الأحزاب والانتخابات دورا رئيسيا منذ بداية الفترة الانتقالية، على الرغم من أهمية الاستفتاءات في أوروغواي وتشيلي. بحلول الوقت الذي تعلن فيه العملية الانتخابية، تصبح الأحزاب على الدوام جهات فاعلة مهمة، ولكن في حالات عديدة تظهر متأخرة نسبيا على مسرح السياسة الانتقالية. على العكس من ذلك، كان الجيش على الدوام قوة مهيمنة في السياسات الانتقالية وظل لاعبا فضوليا للأسف في الديمقراطيات الجديدة، ولكن في الديمقراطيات الراسخة يصبح أقل وضوحا إلى حد كبير¹.

يدور السؤال الآخر حول مسألة أكثر تحديدا تتعلق بالاختيار والقيادة في السياسة. يتفق "سكوت" مع "ليفين" في أن ليس فقط التحولات، ولكن كل السياسة - ديمقراطية، انتقالية، سلطوية - تتطوي على الاختيار. بشكل عام، كان "أودونيل وشميتز" محقين في اقتراح وجود فرق كبير بين تحليل السياسات الانتقالية والديمقراطيات المستقرة، لكنها في هذه القضية بالذات يبالغون في تقدير الاختلافات. لا يوجد شيء غير عادي حول حقيقة أن الاختيارات والقدرات القيادية وميول القادة السياسيين يمكن أن تؤثر على نتائج عمليات التحول. وفي هذا الإطار، يجادل "لينز" بشكل مقنع بأن هذا هو الحال أيضا في عمليات الانهيار الديمقراطي، وهذا أمر واقع أيضا في الديمقراطيات الجديدة، حيث تستمر المعارك لتحديد القواعد. فقط في الديمقراطيات المؤسسة بشكل جيد يصبح عنصر الاختيار أقل أهمية قليلا، وبعد ذلك فقط بطرق محددة: التغيير الجذري - سواء كان جوهريا أو في قواعد اللعبة - يكون أقل احتمالا. في الأنظمة السياسية ذات المؤسسات السياسية العالية، يكون الاختيار والاستراتيجيات والقيادة ذا أهمية حاسمة، لكن الاختيار عادة ما يكون أقل شمولية بمعنى أنه لا يتضمن وضع القواعد الأساسية للعبة - كما هو الحال خلال الفترات الانتقالية. تعتبر القيادة بشكل عام فئة متبقية للتحليل لأنه من الصعب صياغة حجج غير تلقائية وصارمة حولها. ومع ذلك، من حيث التأثير على السياسة، فهي بعيدة كل البعد عن كونها بقايا. ومع ذلك، لا يعني أي من هذا أن الخيارات ليست مقيدة بعوامل هيكلية، فمن الواضح أنها كذلك. ولكن، ليس من الواضح ببساطة أن ما يطلق عليه أودونيل وشميتز العمليات السياسية العادية ينطوي على خيار أقل جذرية وعلى تحديد أكثر جذرية من خلال العوامل الهيكلية².

4- على ماذا ينبغي أن نتخلى/وبماذا يجب أن نتقيد في دراسة وتحليل التحولات السياسية؟

يجادل "توماس كاروتز" بأنه بينما كانت نظرية التحول مفيدة في وقت من الأوقات، فإنها اليوم قد تجاوزت فائدتها، منتقدا بشدة فكرة أن التحولات تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، وأن العملية تتكون من مراحل، وأن الانتخابات ستقود في النهاية إلى تعميق الديمقراطيات، وأن الهياكل ستكون أقل أهمية، وأن بناء الدولة عنصر ثانوي أمام بناء الديمقراطية. إنها صورة قائمة للغاية يرسمها "كاروتز" لنموذج

¹ Ibid. p.33.

² Ibid.

الانتقال، مع وجود غالبية الدول التي تمر بمرحلة انتقالية عالقة في المنطقة الرمادية بين الاستبداد والديمقراطية، مفترضاً بأن واقع الأنظمة الانتقالية أكثر أهمية مما يراه أنصار هذا النموذج، ومن الواضح أن القرار السياسي للفاعلين المركزيين لا يكفي لتحقيق الديمقراطية الناجحة¹.

وعليه، يؤكد "كاروثرز" بأنه قد حان الوقت لأن يتجاهل مجتمع الترويج للديمقراطية هذا النموذج للتحول، إذ لم يعد من المناسب افتراض²:

- أن أغلب هذه البلدان تمر بالفعل بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية.
- أن الدول التي تبتعد عن الاستبداد تميل إلى اتباع عملية من ثلاثة أجزاء لإرساء الديمقراطية تتكون من الانفتاح والتمزق والتوطيد.
- أن إجراء انتخابات منتظمة وحقيقية لن يمنح الحكومات الجديدة الشرعية الديمقراطية فحسب، بل سيعزز تعميق المشاركة الديمقراطية والمساءلة على المدى الطويل.
- أن فرص الدولة في التحول الديمقراطي بنجاح تعتمد بشكل أساسي على النوايا السياسية وأعمال النخب السياسية دون تأثير كبير من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الكامنة والموروثات،
- أن بناء الدولة هو تحد ثانوي لبناء الديمقراطية ومتوافق معها إلى حد كبير.

في هذا الإطار، يقر "كاروثرز" أنه يبدو من الصعب التخلي عن هذا النموذج، سواء بالنسبة للمصنوفة المفاهيمية أو الرؤية المفعمة بالأمل التي يقدمها، كما قد يشكل التخلي عنه استراحة كبيرة لكنها ليست كاملة. وفي مقابل ذلك، يرى "كاروثرز" أنه ينبغي على دعاة الديمقراطية أن يتعاملوا مع عملهم ببعض الافتراضات المختلفة للغاية، والتي تتضمن الآتي³:

- يجب أن يبدؤوا بافتراض أن ما ينظر إليه غالباً على أنه حل وسط غير مستقر ومحفوف بالمخاطر بين الديمقراطية الكاملة والديكتاتورية الصريحة هو في الواقع الحالة السياسية الأكثر شيوعاً اليوم في بلدان العالم النامي وعالم ما بعد الشيوعية. إنها ليست فئة استثنائية يتم تعريفها فقط من حيث أنها ليست شيئاً أو آخر، إنها حالة طبيعية للعديد من المجتمعات. بشكل مبسط، لا ينبغي لمقدمي المساعدة وصانعي السياسات الذين ينظرون إلى السياسة في بلد ابتعد مؤخراً عن الاستبداد أن يبدؤوا بالسؤال: كيف يسير تحولها الديمقراطي؟، بل يجب عليهم صياغة استبيان مفتوح أكثر، "ما الذي يحدث سياسياً؟"
- يحتاج مروجو الديمقراطية إلى التركيز على الأنماط السياسية الرئيسية لكل بلد يتدخلون فيه، بدلاً من محاولة القيام بالقليل من كل شيء وفقاً لقالب من الأشكال المؤسسية المثالية. وحيث تسود التعددية الضعيفة، فإن هذا يعني إيلاء اهتمام مركز لخصيتين مترابطتين تتعلق بـ: كيفية تحسين تنوع ونوعية اللاعبين السياسيين الرئيسيين في المجتمع، وكيفية البدء في جسر الهوة بين المواطنين والنظام السياسي الرسمي. يجب أن يكون الاهتمام الأكبر بتطوير الأحزاب السياسية جزءاً رئيسياً من الاستجابة، مع إيلاء

¹ Caroline Boussard, *Op-cit.* p.41.

² Thomas Carothers, *Op-cit.* p. p.17.

³ *Ibid.* pp.17-20.

اهتمام خاص لتعزيز الروابط القوية بين الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني، بدلا من تشجيعها على الابتعاد عن السياسات الحزبية.

- إن تجاوز نموذج الانتقال يعني أيضا الجدية في سد الفجوة القائمة منذ فترة طويلة بين برامج المساعدة الموجهة نحو بناء الديمقراطية وتلك التي تركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد بدأت بعض العمل حول هذا الموضوع ولكنها خدشت فقط سطح ما يمكن أن يصبح توليفة رئيسية لمجالات متباينة في عالم المساعدة. أحد الأمثلة على الموضوع الذي يستحق الاهتمام المشترك من مقدمي المساعدات الاقتصادية ومروجي الديمقراطية هو برامج الخصخصة. هذه البرامج لها آثار كبيرة على كيفية توزيع السلطة في المجتمع، وكيف يمكن للقوى السياسية الحاكمة أن تترسخ نفسها، وكيف يشارك الجمهور في القرارات السياسية الرئيسية.

خلاصة القول، أن النقطة الأساسية واضحة وتتمثل في كون نموذج الانتقال كان نتاجا لفترة زمنية معينة - بدايات الموجة الثالثة - قد مرت الآن. لهذا، فمن الضروري أن ينتقل نشطاء الديمقراطية إلى أطر جديدة ومناقشات جديدة، وربما في نهاية المطاف نموذج جديد للتغيير السياسي - نموذج يناسب المشهد السياسي الحالي، وليس الآمال المتبقية من حقبة سابقة¹.

المبحث الثالث: التحول السياسي والأمن: من ينتج الآخر؟

قد تؤدي الأوضاع الداخلية المتردية في مجال الحقوق والاقتصاد والتعبية للخارج إلى ظهور حركات احتجاجية اجتماعية تهدف إلى التغيير والتحول عن الوضع والنظام القائم. وفي حالة البلدان العربية أدت نفس الأوضاع إلى بروز حركات تغيير سلمية تنادي بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية في مطلع الألفية الجديدة. لكن، مع انسداد أفق التغيير السياسي التدريجي، اندلعت احتجاجات شعبية عارمة ضد الأنظمة الحاكمة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا. وبالرغم من البدايات السلمية والهادئة بشكل عام لهذه الاحتجاجات، إلا أنها سرعان ما اتخذت اتجاهات ومسارات مغايرة لا تزال متعثرة إلى الوقت الراهن²، لدرجة أن الفوضى والعنف وانعدام الأمن باتت السمات الأبرز والسيناريوهات الأسوأ للتحول السياسي والإصلاح الاقتصادي المنشود في المنطقة خلال العقد الأخير.

من هذا المنطلق، يحلّل هذا الجزء من الدراسة العلاقات التأثيرية والتأثرية بين التحول السياسي والأمن في ثلاث مطالب بحثية، يتضمن الأول ضبط مفهوم الأمن، أما الثاني فيعالج ظاهرة انعدام الأمن باعتبارها عاملا محفزا على إطلاق مسارات التحول والدمقرطة، بينما يدرس الثالث ظاهرة التحول السياسي كإحدى العمليات المنتجة لظواهر الأمن واللامن.

¹ Ibid. p.20.

² عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره. ص.9.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن:

نهدف في هذا الإطار إلى ضبط مفهوم الأمن ضمن الأطر المعرفية والاتجاهات النظرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية، مركّزين في المقام الأول على اتجاهين رئيسيين في الدراسات الدولية والأمنية؛ المنظور التقليدي/الضيق للأمن والمنظور الحديث/الموسّع للأمن. وبالتالي، نميل في هذا السياق، إلى البحث في التطور الذي عرفه التفكير الأمني في أعقاب نهاية الحرب الباردة، مسلطين الضوء، في تعريفنا لمفهوم الأمن، ومن ثم تحليلنا لمختلف الظواهر الأمنية، على مقاربات الأمن القومي والأمن الإنساني في الخطابات الأمنية والتحليلات السياسية.

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن:

الأمن لغة هو نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أماناً وأمنًا، والأمن بمعنى الأمان والأمانة. وقال ابن منظور: قد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم¹. وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)"². أما بالنسبة لاصطلاح مفهوم الأمن، فيرى "سليم قسوم" أنه بالنظر إلى واقع أن الأمن قد شكّل الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة على مر التاريخ، كما لا يزال يمثل مشكلة من نوع خاص بالنسبة للدراسين والأكاديميين؛ فمع كونه عصيا على الصياغة الدقيقة وخلافيا بالأساس، فإن الأمن مفهوم بالغ الدلالة، وبالتالي، يعد الانتشار الواسع لمفاهيم متباينة حول الأمن غداة الحرب الباردة، تأكيدا لرأي "روني ليبشتر" Ronnie D. Lipschutz بأنه ليس هناك صراع حول الأمن بين الأمم فحسب، بل أن هناك صراع حول الأمن بين المفاهيم أيضا³. في هذا السياق، يعتبر "قسوم" أن القدرة على فهم تأثير التحول الاستمولوجي الذي شهدته النظرية الاجتماعية بشكل عام، ونظرية العلاقات الدولية بدرجة أخص، في عملية تنقيح مفهوم الأمن وفي التحول المفهومي والنظري في الدراسات الأمنية، سيسمح لنا بتحديد وضبط المفهوم السائد للأمن في الوقت الحاضر، إذ من المهم جدا أن نطرح بعض الأسئلة الهامة نلخصها فيما يأتي: إلى أي مدى أسهمت منظورات العلاقات الدولية في التطور الفكري الذي شهده الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ وما هي موضوعات الأمن المرجعية ومضامينه النظرية؟⁴ من المهم أولا الإشارة إلى أن معظم الأدبيات الأمنية تتفق حول أنه غالبا ما يرتبط مفهوم الأمن لدى الباحثين والدارسين بمتغير التهديد أو ظاهرة اللاأمن، لهذا لا يمكن تصور وضعية الأمن Security

¹ للمزيد من التفاصيل أنظر في: ابن منظور، لسان العرب. القاهرة: دار المعارف، د.س.ن. ص.ص. 140-144.

² القرآن الكريم، سورة قريش. الآيتين: 3 و4.

³ سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 01، 2018، ص. 7.

⁴ المرجع نفسه. ص. 9.

دون حالة اللأمن Insecurity والعكس صحيح. في هذا الخصوص، يعرّف "مايكل ديون" " Micheal Dillon" الأمن، على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني وسيلة للتحرر من الخطر فقط، وإنما يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن الأمن واللأمن في الوقت نفسه، وهو ما عبّر عنه "ديون" بمصطلح "Insecurity". وهنا، نظر "ديون" إلى الأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد من آثار التهديد عبر آليات وهذه الآليات موضوع الأمن¹. ويرى بعض الدارسين أن الأمن يعرّف بناءً على مفهوم التهديد Threat، لذا فإن "كنيث وولتز" " Kenneth Waltz" قد عرّف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد².

ثانياً: ضبط مفهوم الأمن ضمن المنظورات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية:

1- المنظور الواقعي/التقليدي للأمن:

حتى نهاية الحرب الباردة سيطر الاتجاه الوضعي-العقلاني³ على الخطابات والدراسات الأمنية، وقدم هذا الاتجاه أطرا تفسيرية ونماذجاً نظرية عديدة كان أبرزها "المدرسة الواقعية" أو "المنظور الواقعي" في العلاقات الدولية، وهو إطار نظري صاغه في الأصل المفكر والمحلل السياسي الأمريكي "هانس مورغانثو" "Hans J. Morgenthau" كنظرية معاصرة للسياسة الدولية⁴، ثم تم تنقيحه فيما بعد بشكل علمي من قبل "كنيث وولتز" نظراً لقوته النظرية الواضحة وتطبيقه العملي⁵ في مجال دراسة مخاوف

¹ مدوني علي، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص.51.

² المرجع نفسه.

³ يندرج في إطار الاتجاه الوضعي-العقلاني جميع النظريات المؤسسة على تفكير تجريبي ونزعة تجريبية، بحيث يحاول تفسير الأمن انطلاقاً من مبدأ الحتمية في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، فهو ينظر للأمن كعطى مسبق لا مبني، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية وما على النظرية إلا تفسيرها وتحليلها. أنظر في: توفيق بوستي، مرجع سبق ذكره. ص.2.

⁴ لقد أكد "هانس مورغانثو" في كتابه الصادر سنة 1945 والموسوم بـ"السياسة بين الأمم: صراع من أجل القوة والأمن"، بأن سياسات الدول الخارجية تكون موجهة إما للحفاظ على ما هو متاح لديها من مقدرات قوة، أو مضاعفة هذه المقدرات حتى لو كان ذلك على حساب الآخرين، أو استظهار قوتها بصورة عملية، ووفقاً لهذا التصور إن صراعات القوة في المجتمع الدولي تكون من أجل واحد من الأهداف الآتية: -المحافظة على الوضع الدولي القائم، -التوسع الاستعماري، -دعم المكانة والهيبة الدولية للوحدة السياسية. للمزيد، أنظر في:

- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. د.ب.ن. د.د.ن. ط.1، 1986، ص.ص. 61-68.

- Hans J. Morgenthau, **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**. New York: Knopf, 1960.

⁵ يؤكد "كولين إلمان" "Colin Elman" أنه بالنظر إلى تطور مجال الدراسات الأمنية، ليس هناك شك في أن التقليد الواقعي كان له تأثير هائل، فحتى أكبر منتقديه يعترفون بأن النظريات الواقعية، بتركيزها على القوة والخوف والفوضى، قد قدمت تفسيرات مركزية مهمة للصراع والحرب. ويعتبر "جاك دونللي" بدوره أن الواقعية السياسية (Realpolitik) أو سياسة القوة هي أقدم نظرية في العلاقات الدولية وأكثرها استخداماً، ويجب على كل باحث جاد أن يحوز تقديراً عميقاً لهذا المنظور، ورغم أنه يقر صراحة بأنه يتمرد، من الناحية المعيارية، ضد العالم الذي يصوره المنظور الواقعي، ويرفض الواقعية باعتبارها نظرية إرشادية للسياسة الخارجية، إلا أنه يؤكد في الأخير بأن الواقعية بغض النظر عن محدوديتها تظل اقتراباً قوياً ومهما لتفسير العلاقات الدولية وتحليلها. للمزيد من التفاصيل أنظر في:

وانشغالات الأمن القومي التي تميز العلاقات بين الدول. في هذا السياق، يؤكد الواقعيون التقليديون والبنويون¹ على أمن الدولة وبقائها في عالم فوضوي ويخشون الاستخدام المحتمل للقوة التي قد تلجأ إليها الدول المختلفة من أجل تعزيز أمنها ومصالحها الوطنية². لقد أقنع فشل مثالية "ويلسون" في منع الحرب العالمية الثانية، الواقعيين التقليديين والبنويين على حد سواء³ بأن القانون والمؤسسات الدولية والمثل والأخلاق لها قدرة محدودة في التعامل مع القضايا المعقدة للصراعات والحروب والسلام⁴. ونتيجة لآثاره المنطقية بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الشغل الشاغل للنموذج الواقعي هو منع الحرب من

- Colin Elman, "Realism", In: **Security Studies: An Introduction**. New York: Routledge of The Taylor & Francis Group, 2008, p.15.

- جاك دونلي، "الواقعية"، في: **نظريات العلاقات الدولية**. ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط.1، 2014، ص.ص. 51-90.

¹ يتضمن المنظور الواقعي للعلاقات الدولية عدة نظريات ومقاربات تفسيرية أشهرها الواقعية الكلاسيكية، الواقعية الجديدة، الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية.. الخ. وعلى الرغم من وجود اختلافات كبيرة وعديدة بين نظريات الواقعية، إلا أنها تشترك إلى حد كبير في الرأي القائل بأن طبيعة العلاقات بين الدول لم تتغير، وعندما يكون هناك تغيير، فإنه يميل إلى الحدوث في أنماط متكررة. سلوك الدولة مدفوع بالطبيعة البشرية المعيبة للقادة، أو بسبب الكراهية الوقائية التي يفرضها نظام دولي فوضوي. والحاجة إلى تجميع الموارد اللازمة لتكون آمناً في عالم المساعدة الذاتية تفسر التسلسل اللانهائي للحروب والغزو. وفقاً لذلك، يتبنى معظم الواقعيين وجهة نظر متشائمة وحكيمة للعلاقات الدولية، على الرغم من اتباع نهج واقعي متفائل بشكل غير عادي. للمزيد من التفاصيل حول نقاط التشابه والاختلاف بين النظريات الواقعية، أنظر في:

- Colin Elman, **Op-cit**, pp.16-27.

- جندي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية، ط.01، 2007، ص.ص.140-190.

- أحمد قاسم حسين، "مراجعات وعروض كتب: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، **مجلة سياسات عربية**. العدد (20)، ماي 2016، ص.ص.126-128.

² Mohammed Nuruzzaman, **Op-cit**. p.2.

³ ينطلق تصور الواقعيين للأمن من رفض مقولات المثاليين القائلة بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم وأن السياسة الدولية يمكن أن تحدها المثل والأخلاق، حيث يرى الواقعيون أن الدول غالباً ما تتصارع مصالحها إلى درجة تقود بعضها للحرب، كما أن الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً حاسماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، وذلك شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر فقط على الجانب العسكري، فالقوة مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، ولدى الواقعيين نماذج لتصنيف عناصر القوة القومية للدولة. للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

- جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، **مرجع سبق ذكره**. ص.ص.59-60.

- ناصيف يوسف حني، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985، ص.ص.23-26.

⁴ يجادل المثاليون بدور الأخلاق في بناء العلاقات الدولية ويؤكدون على أن هناك قوانين تلزم الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في علاقاتهم المتبادلة، فمن الناحية المثالية، إن هذه القواعد الأخلاقية ستصبح راسخة إلى درجة عالية في المؤسسات الدولية (كالأمم المتحدة) وتصبح جزءاً مترسخاً في البيئة الاجتماعية لصناع القرار السياسي إلى الحد الذي لا تصل فيه المصالح والأهداف المتعارضة مع هذه القواعد إلى مرحلة حادة وتؤدي في نهاية المطاف إلى استخدام القوة. للمزيد حول الأسس والمنطلقات الفكرية المثالية، أنظر في: سعد حفي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**. الأردن: دار وائل للنشر، ط.2، 2004، ص.ص.84-87.

خلال التحضير للحرب. وبالتالي، ليس من المستغرب أن ينظر إلى هذا الأمن في المقام الأول على أنه حصانة الدول من التهديدات والاعتداءات الخارجية¹.

تأسيسا على هذه المنطلقات، يقدم المنظور الواقعي مفهوما تقليديا للأمن يقوم في الأساس على ضمان أمن الدولة ووحدة إقليمها في إطار ما يعرف بالأمن القومي للوحدات الدولية National Security، وهو وفقا للواقعيين، القيمة الحيوية العليا التي يجب أن تحظى بالأولوية في التفكير الإستراتيجي والعسكري والسياسي للدول باعتباره محورا أساسيا ضمن محاور وأجندات سياساتها الخارجية، فالسياسة الخارجية باعتبارها تشكل السلوك الخارجي للدول ينبغي أن يكون الأمن القومي أحد ركائزها الجوهرية². وبالتالي، بينما تؤكد المدرسة الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد على أن الدول القومية هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية الموجود ضمن نظام دولي فوضوي يحكمه منطق التنافس والصراع بين وحداته نتيجة لغياب سلطة عليا تمارس قوة إلزامية على بقية الدول، فإن الدول لا تهتم سوى بتوسيع نطاق حيازتها للقوة المادية بغية تحقيق أمنها وبقائها، على نحو يضمن حماية نظامها السياسي وسيادتها الداخلية والخارجية³.

بشكل موجز، يتضمن المفهوم الواقعي للأمن رؤية ضيقة ومحدودة للمجالات والقضايا والفاعلات الأمنية، حيث تختزل هذه الرؤية الأمن في الدفاع عن سيادة الدولة وسلامتها والحفاظ على أراضيها. وبالتالي، يتم النظر إلى التهديدات التي يتعرض لها أمن الدولة على أنها نابعة أساسا من بيئة خارجية معادية، معرّفة من حيث الدول الأخرى التي لا تعترف بأي سلطة أخرى خارج نطاق سلطتها. وفي خضم هذا الوضع الفوضوي، يعتمد احتواء مثل هذه التهديدات بشكل أساسي على القوة العسكرية المسلحة للدول⁴ وعلى الاعتماد الذاتي للوحدات الدولية أو ما يسمى بـ"مبدأ مساعدة الذات" Self-help، على الرغم من أنه في الوقت الذي تعزز فيه دولة ما أمنها فإنها تساهم بشكل مقصود أو غير مقصود في الشعور بعدم الأمن لدولة أخرى مشكّلة ما يصطلح عليه بـ"المأزق الأمني أو المعضلة الأمنية" Security Dilemma⁵، وهو ما قد يدفع بالدول إلى الحرب بالرغم من عدم رغبتها في إيذاء بعضها

¹ Mohammed Nuruzzaman, **Op-cit.** p.2.

² سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والاطر"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*. العدد (19)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2008، ص.13.

³ أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*. العدد (36)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2012، ص.49.

⁴ Musa Abutudu, "Human Security in Africa: Challenges and Prospects", In: **Politics and Social Movements in an Hegemonic World: Lessons from Africa, Asia and Latin America**. Buenos Aires: CLACSO, Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales, 2005, p.104.

⁵ أنور محمد فرج، "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة". السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص.242.

البعض¹. فعليا، لاقت هذه الأفكار الأمنية المتمحورة حول أولوية ضمان بقاء الدولة وأمنها القومي رواجاً كبيراً بين الوحدات الدولية وتماشت كثيراً مع الواقع الدولي السائد خلال فترة الحرب الباردة بأكملها.

2- المنظور الإنساني/الموسع للأمن:

مع نهاية الحرب الباردة أدت سلسلة من التطورات الجديدة -الطبيعية وكذلك السياسية والعسكرية- إلى جعل نموذج الأمن الواقعي أقل قدرة على تفسير الظواهر الأمنية الجديدة. فقد شكّلت هذه التطورات تهديدات خطيرة لأمن المواطنين الأفراد من داخل الحدود الوطنية، خصوصاً وأنها لم تكن لها أي علاقة بالتهديدات العسكرية الخارجية. الكوارث البيئية واسعة النطاق، وانتشار الأوبئة مثل الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية، ومجازر القتل والتطهير للأقليات العرقية والإثنية عبر مناطق مختلفة من العالم، على سبيل المثال، كلها ظواهر دولية فرضت تفكيراً جديداً في الدراسات الأمنية. وعلى هذا الأساس، أصبح نموذج الأمن التقليدي موضع تساؤل على جبهات عديدة. فأولاً، كان النموذج غير قادر على تفسير انعدام الأمن للأفراد داخل حدود الدولة. وثانياً، قد فشل تركيزه على الأمن العسكري من التهديدات الخارجية في معالجة القضايا الناشئة المتعلقة بالتهديدات غير العسكرية ذات الآثار الواضحة العابرة للحدود. وبالتالي، برزت الحاجة إلى تعديل الفكرة التقليدية للأمن العسكري، وإن لم يكن التغيير كلياً، فقد أدت إلى تحول حاسم من الأمن المرتكز على الدولة إلى الإنسان بحلول منتصف التسعينيات². وبالتالي، تشير أغلب تفسيرات النقلة النوعية في مجال الدراسات الأمنية، لا سيما تلك المتعلقة بظهور مفهوم الأمن الإنساني، إلى أن نهاية الحرب الباردة قد شكّلت عاملاً مهماً سمح بتطوير مناهج بديلة للأمن كان من شأنها تحويل التركيز من الصراع بين الدول إلى الاحتياجات الأمنية لجميع الناس بغض النظر عن انتمائهم إلى دولة ما أو إقليم معين³. لقد فتحت فترة ما بعد الحرب الباردة النقاش أمام أجندة أوسع تتضمن في الواقع إعادة تفكير واسعة في معنى الأمن -الأمن لمن؟ والأمن من ماذا؟ وبأي وسيلة؟⁴ فمع بداية عقد التسعينيات، تم "توسيع" و"تعميق" البحث في مجال الأمن، وبينما تعلق "التوسيع" Broadening بإدراج التهديدات غير العسكرية ضمن أجندة السياسة الأمنية بما في ذلك المخاطر البيئية والصحية، فضلاً عن التهديدات السياسية والاقتصادية والمجتمعية للأمن، تضمن "التعميق" Deepening الاهتمام ليس فقط بالتهديدات الخارجية للدول ولكن أيضاً التحديات والتهديدات ذات البعد المحلي لأمن الأفراد والجماعات⁵. على وجه التحديد، لقد ابتعدت الدراسات الأمنية عن الفهم الواقعي الكلاسيكي للأمن

¹ Shipping Tang, "The Security Dilemma: A Conceptual Analysis", **Security Studies**. Vol.18, Issue (3), London & New York: Routledge of The Taylor & Francis Group, 2009, p.589.

² Mohammed Nuruzzaman, **Op-cit**. pp.2-3.

³ Rhéa Nadine Wilson, "Securing the Human: A Critique of Human Security and The Responsibility to Protect", **A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts**, Carleton University, Department of Political Science, 2006, p.9.

⁴ Cristina Churrua Muguruza, "Human Security as a policy framework: Critics and Challenges", **Yearbook on Humanitarian Action and Human Rights**. Universidad de Deusto, p.17.

⁵ Dmitry BALUEV & Others, "Human Security Concept as an Analytical Framework for the Study of Asymmetric Conflict", **Revista ESPACIOS**. Vol. 38, No.44, 2017, p.2.

الذي ينطوي على جوانب مرتبطة في المقام الأول بمفاهيم القوة والمصلحة والدفاع العسكري عن السيادة الوطنية والحدود الإقليمية معتبرا "الدولة" الضامن الوحيد والأساسي للأمن، لتتضمن مراجعا وقيما أخرى تأتي في مقدمتها حماية أمن "الإنسان الفرد" باعتباره المنطلق والأساس والغاية في الدراسات والتحليلات الحديثة للأمن.

على صعيد آخر، يتفق المحللون السياسيون والخبراء في الشؤون الأمنية العالمية على أن مفهوم الأمن الإنساني كان فرعا من انتصار الليبرالية في العلاقات الدولية في عقد التسعينيات. عدد كبير من التطورات التي شكلت حقبة في ذلك العقد - وكان أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي الشيوعي عام 1991 وانتصار مماثل للرأسمالية والديمقراطية الغربية، والتي أطلق عليها "فرانسيس فوكوياما" بشكل مثير للجدل اسم "نهاية التاريخ"، هي انتصار متجدد للإيمان بفعالية المؤسسات العالمية التي تتمحور حول الأمم المتحدة، رفع مكانة الليبرالية، وفي الوقت نفسه، على ما يبدو، خفض مستوى الواقعية السياسية، النموذج السائد في العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. لقد شجعت هذه التغييرات بشدة الليبراليين على تجربة أفكار جديدة في السياسة العالمية للتخلص من التركيز على قضايا تهديدات الحرب وسياسات القوة وسباقات التسلح، وما إلى ذلك من الأخطار التي تقع في المجال التقليدي لنموذج الأمن الضيق. فكانت النتيجة بروز النموذج الموسع للأمن الإنساني، والذي طوره ونشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة عام 1994، وقبله وصقله بعد ذلك واضعو السياسات وأعضاء المجتمع الأكاديمي¹. في واقع الأمر، أحدث تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نقلة نوعية في نموذج الأمن، وذلك عبر نقل مستوى تركيز التحليل الأمني من الدولة إلى الأفراد كمراجع أساسية للأمن، فضلا عن محاولاته لتوسيع مفهوم الأمن من خلال تضمين المصادر غير العسكرية لانعدام الأمن. كما اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للأمن الإنساني، التي أنشأتها ومولتها حكومة اليابان عام 2001،² نهجا مشابها في تقريرها لعام 2003 "الأمن الإنساني الآن"³. وعرف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمن الإنساني بأنه "السلامة من التهديدات المستمرة للجوع والمرض والجريمة والقمع"، محددًا سبعة أبعاد للأمن الإنساني تشمل الأمن الشخصي، الاقتصادي، الغذائي، الصحي، السياسي والبيئي والمجتمعي⁴. من ناحية أخرى، نبّهت لجنة الأمن الإنساني إلى فشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها الأمنية، كما اعتبرت بأن الدولة قد تصبح في بعض الأحيان مصدر تهديد لشعبها⁵.

¹ Mohammed Nuruzzaman, *Op-cit.* p.2.

² *Ibid.* p.3.

³ للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

-The Commission on Human Security, "Human Security Now", **The Commission on Human Security Report**. Washington and UK: Communications Development Incorporated and Grundy & Northedge, 2003.

⁴ للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده، أنظر في:

United Nations Development Programme (UNDP), **Human Development Report 1994**. New York: Oxford University Press, 1994, pp.22-33.

⁵ The Commission on Human Security, *Op-cit.* p.2.

وقد عزّفت اللجنة الأمن الإنساني بأنه "حماية الجوهر الحيوي لجميع الأرواح البشرية بطرق تعزز الحريات الإنسانية وتمكن الإنسان. وهو حماية الحريات الأساسية - الحريات التي هي جوهر الحياة. وهو يعني، حماية الناس من التهديدات والمواقف الحرجة والمنتشرة". مضيئة أنه يعني أيضا "إنشاء أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية تمنح الناس مع اللبنة الأساسية للبقاء والعيش والكرامة"¹. وبالتوازي مع هذا المفهوم الجديد للأمن رأت لجنة الحوكمة العالمية في تقريرها الصادر عام 1995 أنه ينبغي اعتبار أمن الناس هدفا لا يقل أهمية عن أمن الدول². مع ذلك، نجحت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 2012 في تبني القرار رقم A/RES/290/66 والمتضمن تحديد مفهوم للأمن الإنساني في العلاقات الدولية³، حيث أشار القرار صراحة إلى أن الأمن الإنساني يتضمن ثلاث ركائز أساسية هي: القضاء على العوز (بمعنى تلبية الحاجات الأساسية)، والقضاء على الخوف (أي الحماية وتحقيق الأمن)، هذا فضلا عن حق الشعوب في العيش بحرية وكرامة⁴.

لقد تمثل الهدف الأساسي لنموذج أمن الإنسان في توسيع مفهوم الأمن بعد أن تم تعريفه لفترة طويلة بشكل ضيق: "على أنه أمن الإقليم من العدوان الخارجي، أو حماية المصالح الوطنية في السياسة الخارجية أو الأمن العالمي من خطر الحرب النووية". وهكذا، كان المقصود من الأمن الإنساني تغيير الهدف المرجعي للأمن "من التركيز الحصري على الأمن الإقليمي إلى زيادة التركيز على أمن الناس"، والأكثر نقاشا إلى حد ما، الدعوة إلى "الأمن من خلال التنمية البشرية المستدامة"⁵. فبالنظر إلى كون نموذج الأمن الإنساني يهتم بنوعية الحياة وليس مجرد البقاء على قيد الحياة، علاوة على تأكيده على الأهمية المحورية للحياة بكرامة، فهو يتخذ ثلاث مبادئ رئيسية كمنطلقات أساسية للتحليل الأمني الحديث، وهي⁶:

1. إعطاء وزن متساو لكل من التخلف وانتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات التقليدية للأمن على سواء.

¹ Ibid. p.4.

² Keith Krause, "Towards a Practical Human Security Agenda", **Policy Paper-N26**. Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2007, pp.2-3.

³ كان اتخاذ قرار الجمعية العامة 290/66 في 10 سبتمبر 2012 علامة بارزة على طريق تطبيق الأمن الإنساني. ففي الفقرة 3 من القرار، أشارت الجمعية العامة إلى توافق الآراء حول أن الأمن الإنساني هو نهج لمساعدة الدول الأعضاء على استجلاء والتصدي للتحديات الشاملة والواسعة النطاق التي تهدد بقاء شعوبها وتقال من سبل عيشها وكرامتها. وبناءً على ذلك، أقرت الجمعية العامة الفهم المشترك التالي لمتابعة وتوجيه تطبيق نهج الأمن الإنساني داخل منظومة الأمم المتحدة. للمزيد من التفاصيل أنظر في:

- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "متابعة الفقرة 143 المتعلقة بمفهوم الأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005"، قرار أممي. 10 أيلول/سبتمبر 2012، ص.ص.1-2.

- United Nations Trust Fund for Human Security (UNTFHS), **Human Security Handbook: An integrated approach for the realization of the Sustainable Development Goals and the priority areas of the international community and the United Nations system**. January 2016. p.06.

⁴ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مرجع سبق ذكره. ص.2.

⁵ Keith Krause, **Op-cit**. p.2.

⁶ Shahrbanou Tadjbaksh, "Human Security: Concepts and Implications with an Application to Post-Intervention Challenges in Afghanistan", **Les Etudes du CERIN 117-118**. Centre d'études et de Recherches Internationales Sciences Po, Septembre 2005, p.29.

2. تعتبر التهديدات الأمنية مترابطة بشكل وثيق.

3. لا ينبغي إعطاء الأولوية لأي نوع من التهديد على الأنواع الأخرى.

أولاً: ضرورة توسيع تعريف ما يشكل خطراً:

إذ ينبغي أن تتجاوز الأخطار الأمنية التهديدات العسكرية، لتشمل مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية الضرورية لبقاء الأفراد والحفاظ على كرامتهم ورفاههم. وبالتالي، يبرز نمطين من تهديدات الأمن الإنساني. النمط الأول موضوعي بطبيعته، وينطوي على عناصر ملموسة وقابلة للقياس، مثل الدخل غير الكافي، والبطالة المزمنة، وعدم الحصول على الرعاية الصحية الملائمة والتعليم الجيد. والنمط الثاني ذاتي: كشعور المرء بأنه غير قادر على التحكم في مصيره، الشعور بعدم الجدارة أو الإهانة، والخوف من الجريمة أو الصراع العنيف المحتمل، وما إلى ذلك. يمكن أن تكون هذه التهديدات مباشرة، كتلك التي يتم تنظيمها عمداً، مثل الاضطهاد المنهجي، أو الشبكات الإجرامية المتعلقة بالمخدرات، أو غير المباشرة كتلك التي تتبع من العوامل الهيكلية الأساسية مثل انخفاض مستوى الاستثمار في الخدمات العامة والرعاية الصحية والتعليم¹. وبالتالي، تتضمن ظاهرة انعدام الأمن الإنساني أبعاداً تهديدية متعددة تتجاوز المخاطر العسكرية أو الأمنية التقليدية، وتشمل²:

- التهديدات الاجتماعية والاقتصادية: وهي المتعلقة بالتوظيف ومستويات الأجور أو الوصول إلى الخدمات العامة الرئيسية مثل الرعاية الصحية والإسكان والتعليم. بالإضافة إلى التهديدات التقليدية للتخلف كالفقر والجوع والمرض والتلوث وما إلى ذلك. ويتم تضمين العنف الهيكلي أيضاً في هذه الفئة. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي أن يكون الطعام متاحاً فحسب، بل يجب أن يكون ميسور التكلفة من حيث مستوى دخل المواطن. هذا البعد من الأمن الإنساني والذي يمكن قياسه كمياً، يرتبط عموماً بـ"التحرر من العوز" بالمعنى الأوسع.

- تهديدات الأمن الشخصي والمجتمعي: هذا النمط من التهديدات ينبغي أن لا يقتصر على العنف الإجرامي فحسب ولكنه يشمل أيضاً حالة تخوف الفرد، كالخوف من فقدان الوصول إلى الخدمات الصحية عندما تخضع برامج التأمين الصحي للإصلاح، أو الخوف من فقدان الوظيفة عندما تمر الشركات بفترات إعادة الهيكلة، وكلاهما يساهم في زيادة التوتر. كما يمكن أن تتبع التهديدات الشخصية أيضاً من عنف السلطة الوطنية أو من غزو الدول الأخرى ومن الإرهاب الدولي العابر للحدود. وقد تشمل تهديدات الأمن المجتمعي ممارسات الفصل العنصري والتمييز الهوياتي بين أفراد المجتمع المكون من الجماعات العرقية أو الدينية المتعددة، علاوة على تهديدات عصابات الشوارع، والعنف المنزلي والعنف ضد الذات كالانتحار أو تعاطي المخدرات. ويرتبط هذا البعد من الأمن الإنساني عموماً بـ"التحرر

¹ Ibid.

² Ibid. pp.29-30.

من الخوف"، ويتم قياسه بشكل أكثر فاعلية من خلال الدراسات القائمة على العمل الميداني والمراقبة المباشرة.

- التهديدات البيئية: تعرّف هذه الأخطار على أنها ليست مجرد تهديدات للبيئة، كتدمير الموارد الطبيعية، ولكن كيف يؤثر هذا التدمير على الناس بشكل ملموس ويزيد من ضعفهم، فعلى سبيل المثال، زيادة التلوث قد يؤدي إلى ندرة الإمدادات الغذائية والمياه العذبة.

- التهديدات السياسية: تشمل انتهاكات الحقوق المدنية وتجاوزات حقوق الإنسان، وكذا العنف الناجم عن النزاعات المسلحة، فضلا عن السلوك غير المسؤول من جانب الموظفين العموميين، الخدمة المدنية الفاسدة، المؤسسات التي تتسم بعدم الاستقرار، ونقص إنفاذ القانون... إلخ. وترتبط هذه القضايا عموما بـ"التحرر من الخوف" أيضا.

ثانيا: التهديدات الأمنية مترابطة ومتشابكة مع بعضها البعض:

إن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني مترابطة بطريقتين، تتمثل فيما يأتي¹:

1. إن تهديدات الأمن مرتبطة ببعضها البعض كأنماط دومينو: فمثلا، يمكن أن يؤدي تدهور الرعاية الصحية إلى الفقر، مما يؤدي إلى نقص التعليم، وما إلى ذلك من أخطار وتهديدات أخرى. كما يمكن أن يؤدي تلوث البيئة وتدهورها إلى تحرك وهجرة مجموعات سكانية إلى مناطق بيئية أخرى أكثر هشاشة، مما قد يهدد سبل عيش وصحة أولئك الذين أجبروا على الانتقال.

2. يمكن أن تنتشر التهديدات المختلفة عبر بلد معين، في المناطق الفقيرة على سبيل المثال، ما قد يزعزع استقرار القطاعات الأكثر تقدما. أو تمتد إلى مناطق أخرى من خلال الهجرة الجماعية بسبب البطالة وتصدير الأسلحة وزيادة الصراع على الموارد الطبيعية، ما قد يترتب عليه تأثير سلبي على الأمن العالمي ككل. ففي إطار الشبكة العالمية المعقدة التي نعيش فيها، يؤدي انهيار عنصر واحد من النظام إلى حدوث خلل عبر كامل النظام، مما ينتج عنه حلقة مفرغة من السبب والنتيجة. وبالتالي، يفترض أن تزيد هذه الترابطات من شعورنا بالإلحاح عند التعامل مع الأزمات التي تبدو عند ظهورها لأول مرة محلية ومحدودة في طبيعتها.

ثالثا: يعني الترابط بين التهديدات، في نهاية المطاف، أنه لا ينبغي إنشاء تسلسل هرمي تهديدي:

إذ تم التأكيد في كثير من الأحيان على أن الأمن هو شرط مسبق للتنمية. وفي المقابل، يشير تحليل التهديدات إلى أن غياب التنمية يمكن أن يخلق في حد ذاته ظروفًا من انعدام الأمن، مما يثبت أن الاهتمامات التنموية تستحق اهتماما عاجلا على قدم المساواة مع الجهود التي تقتصر على الأمن وحده. فعلى سبيل المثال، يمكن لمظاهر الفقر وعدم المساواة أن يعززا حالات انعدام الأمن والصراع، على الرغم من عدم كونها "ذات صبغة إنسانية" في حد ذاتها. لذلك من الضروري العمل في آن واحد على "التحرر من الخوف"، الذي يستلزم اتخاذ تدابير لضمان حياة يومية خالية من العنف للجميع،

¹ Ibid. p.30.

الفصل الأول: التحول السياسي والأمن: مقارنة مفاهيمية نظرية

و"التحرر من العوز"، التي لا تتطلب فقط توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء و المأوى، ولكن أيضا الحاجة على المدى الطويل لشكل من أشكال التنمية التي ستثبت أنها مستدامة في المستقبل¹.
بناء على ما تقدّم، نجادل بأن الظاهرة الأمنية هي ظاهرة ديناميكية معقدة كغيرها من ظواهر العلوم الاجتماعية والإنسانية التي يصعب ضبطها ايتيمولوجيا والتحكم في متغيراتها وأبعادها إمبريقيا. لهذا من المنطقي، وجود تعريفات عديدة ومختلفة لمفاهيم الأمن القومي والأمن الإنساني، ولا تزال الجهود متواصلة لأن لضبط المسائل النظرية والقضايا الأمنية ذات الأولوية في كل نموذج. وبالتالي، يمكن أن يوضّح الجدول (1) الاختلافات الأساسية بين نموذج الأمن المتمحور حول الدولة والآخر المتمحور حول الفرد، كما يبرز المقاربة الأمنية التي سنؤسس عليها تحليلنا لعملية التحول السياسي في وآثارها على الظاهرة الأمنية في البلاد.

الجدول رقم (1): يبيّن الاختلافات الأساسية بين نموذج أمن الدولة ومقاربة أمن الإنسان

| الأمن الإنساني (أمن محوره الفرد) | الأمن القومي (أمن محوه الدولة) | |
|---|--|---------------------------------|
| الأفراد متساوون مع الدولة، وبالتالي أمن الدولة هو الوسيلة وليس الغاية | الدولة هي الفاعل والمزود الأساسي للأمن: إذا كانت الدولة أمنية، فإن أولئك الذي يعيشون على إقليمها سيكونون آمنين | مصدر الأمن (الموضوع المرجعي) |
| السلامة الشخصية والرفاهية والحرية الفردية - السلامة الجسدية وتوفير الاحتياجات الأساسية - الحرية الشخصية كحرية الرأي والتعبير - حقوق الإنسان كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية | - بقاء الدولة وسلامة أراضيها - حماية السيادة والسلطة الوطنية - الحفاظ على الاستقلال الوطني | القيم الأمنية |
| العنف المباشر وغير المباشر من مصادر مغينة (مثل الدول أو الجهات الفاعلة غير الحكومية) أو من المصادر الهيكلية (علاقات القوة التي تتراوح من الأسرة إلى الاقتصاد العالمي -العنف المباشر: التعذيب والقمع والموت، المخدرات، التمييز العنصري، الصراعات الدولية، أسلحة الدمار الشامل - العنف غير المباشر: الفقر والحرمان وعدم المساواة، الأمراض والأوبئة، الكوارث الطبيعية، التخلف، نزوح السكان، التدهور البيئي | - الحرب والعدوان من قبل الدول الأخرى - العنف والإكراه من قبل الدول الأخرى | التهديدات الأمنية |

¹ Ibid. pp.30-31.

الفصل الأول: التحول السياسي والأمن: مقارنة مفاهيمية نظرية

| | | |
|--|--|----------------|
| <p>تعزيز التنمية الإنسانية: الاحتياجات الأساسية بالإضافة إلى المساواة والاستدامة وزيادة الديمقراطية والمشاركة على كافة المستويات</p> <p>تعزيز التنمية السياسية: المثل والمؤسسات العالمية بالإضافة إلى الاستخدام الجماعي للقوة والعقوبات عند الضرورة، والتعاون بين الدول، والاعتماد على المنظمات والشبكات والتكتلات الدولية</p> | <p>القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، توازن القوى، تعزيز القوة الاقتصادية، والقليل من الاهتمام بالتزام القانون أو احترام المؤسسات</p> | <p>الوسيلة</p> |
|--|--|----------------|

المصدر: نقلا عن:

- Shahrbanou Tadjbakhsh, **Op-cit.** p.28.

بصرف النظر عن كونه أحدث محاولة لإعادة صياغة مفهوم الأمن أو إعادة تعريفه من خلال توسيع المفاهيم الضيقة للأمن، يوفّر نهج الأمن الإنساني طريقة جديدة للتفكير حول مجموع "فواعل" Actors و"مصادر" Sources التهديد التي يواجهها العالم في القرن الواحد والعشرين، وهو ما يجعل من هذا النهج إطارا تحليليا متعدد الأبعاد يتّخذ من "الأفراد" موضوعا مرجعيا أساسيا كونه يأخذ في الاعتبار النطاق الواسع للظروف Conditions والعوامل Factors التي تهدد بقاء الناس ورفاههم وكرامتهم. ويبدو أن تفسير الأمن الإنساني القائم على النهج غير التقليدي للأمن يولي اهتماما خاصا لمسائل "الأمن غير التقليدي" بما في ذلك الكوارث والأمراض والفقر والاضطهاد، وذلك على عكس مفاهيم "الأمن التقليدي" التي تهتم حصريا بقضايا الدولة والنظام والاستقرار¹، فإنه، وبموجب هذا التفسير، يصبح المواطنون وتفاعلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من الدولة الوطنية وحدودها السيادية، الهدف الأساسي للسياسات والتحليلات الأمنية، وبالتالي، إن اعتراف نهج الأمن الإنساني بالتعقيد والطبيعة المترابطة للتحديات والتهديدات التي تواجه الناس يجعل مفهوم الأمن يرتبط بالقدرة على حماية الأفراد بقدر ما يرتبط بحماية الدول، ففي حين أن الأهمية المتزايدة للأمن الإنساني تتعلق بحقيقة أنه في القرن الواحد والعشرين قد أصبحت النزاعات داخل الدول أكثر شيوعا من النزاعات بين الدول²، فإن من أجل الفهم الكامل لفائدته العلمية وجاذبيته العملية ينبغي تفكيك العلاقة المعقدة بين مفاهيم الأمن الإنساني والأمن القومي، ولاسيما واجبات ومسؤوليات الدول في تلبية الاحتياجات الأمنية لمواطنيها³.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه سرعان ما حظيت إعادة التوجيه في مفهوم الأمن بقبول عالمي، لكن ممارسته من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم ظلت محدودة نوعا ما. فقد تبني عدد قليل من الدول، أبرزها كندا واليابان، نهج الأمن الإنساني في سياساتها الخارجية بينما تراجعت عنه القوى الكبرى التي تسيطر على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. قد يفسر هذا سبب تحقيق الأمن الإنساني كمفهوم وممارسة تقدما ضئيلا في السياق العالمي الأوسع، فحتى الدول التي تبنت نهج السياسة

¹ Dmitry BALUEV & Others, **Op-cit.** p.4.

² Ibid. p.8.

³ Keith Krause, **Op-cit.** p.1.

الخارجية المتمحور حول أمن الفرد اختلفت بشكل حاد من حيث تعريف المفهوم وتفعيله¹. مع ذلك، وعلى الرغم من أن فكرة الأمن الإنساني قد تعرضت لضربة قوية في أعقاب هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة، وكانت هناك بوادر قوية لعودة نموذج الأمن الواقعي بعد تاريخ 11 سبتمبر، إلا أن الجهود المبذولة على المستوى الدولي لتجربة أفكار الأمن الإنساني حافظت على درجة معينة من الزخم².

المطلب الثاني: انعدام الأمن كعامل محفز على التحول السياسي:

يبدو أن اهتمامات نموذج الأمن الإنساني لها مجال واسع جدا تعكس قضاياها العالمية. مع ذلك، فهو أكثر أهمية بالنسبة لدول العالم الثالث كالدول الإفريقية عامة، والبلدان العربية خاصة، وذلك بالنظر إلى واقع أن التهديدات التي يهتم بمناقشتها ومعالجتها منتشرة بشكل أكبر وأعمق في هذه المناطق، بما في ذلك تونس الحالة النموذجية المخصصة للدراسة والتحليل في هذا الإطار. فبالنظر إلى كون أن نموذج أمن الإنسان يركز في المقام الأول على أمن الأفراد والمجتمعات البشرية، مسلطا الضوء على الظروف التي تهدد أمن الناس، والتي لا يتم النظر إليها عادة على أنها تهديدات للدولة، نسعى في السياق إلى معالجة أبعاد ظاهرة انعدام الأمن الإنساني كإحدى العوامل المحفزة على إطلاق مسارات التغيير والتحول السياسي في الدول السلطوية غير الديمقراطية. على وجه التحديد، قد تشمل تهديدات الأمن الإنساني أشكالاً مختلفة من القمع السياسي، الحرمان الاقتصادي، غياب العدالة، والتلوث البيئي، وانتشار الأمراض المعدية وغير المعدية على نطاق واسع، وبالتالي، سنوضح في هذا الإطار كيف يستجوب هذا المفهوم الموسع للأمن بالضرورة سلطة الدولة كمصدر فعلي أو محتمل للقمع والحرمان، أو على الأقل كفاعل مؤثر في تشكيل وبلورة المخاطر التهديدية التي تبرز كمصادر منتجة لحالة انعدام الأمن الإنساني³، وهو الوضع الذي يسهم بشكل أو بآخر في تأجيج حركات الاحتجاج الاجتماعي بين الأفراد المهتد أمنهم وبقاؤهم الوجودي، على نحو يترجم رفضهم القاطع لأي إمكانية أو احتمال يدعم استمرار النظام الاستبدادي القائم، وفي سياق يستهدف، التعبير عن رغبتهم القوية في الإصلاح والانتقال إلى وضع ونظام جديد يتيح تحقيق أمنهم ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي.

1. انعدام الأمن السياسي وبروز المجتمعات المقهورة:

يرتكز الأمن السياسي على حماية حقوق الإنسان الأساسية، وهو أحد أهم جوانب الأمن الإنساني، فقد تنشأ انتهاكات حقوق الإنسان بشكل خاص في أوقات الاضطرابات السياسية، كما قد تنشأ أيضاً من القمع السياسي أو التعذيب الممنهج من قبل الدولة⁴. وللأمن السياسي جوانب مختلفة، بعضها يتعلق بالعلاقة بين الدولة ومواطنيها، والبعض الآخر يتعلق بالجوانب السياسية للعلاقات الدولية. وعلى الرغم

¹ Mohammed Nuruzzaman, *Op-cit.* pp.3-4.

² *Ibid.* p.4.

³ Musa Abutudu, *Op-cit.* p.107.

⁴ United Nations Development Programme (UNDP), *Op-cit.* p.22.

من الاعتقاد السائد بأن الدولة قد أنشئت لضمان أمن مواطنيها، إلا أنها في كثير من الحالات قد تشكل أيضا تهديدا لأمن أفرادها¹، وفي هذا السياق يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الحكومات العسكرية والبلدان غير القوية ذات المستويات العالية من الإنفاق العسكري من غير المحتمل أن تكون آمنة سياسيا، لأن الحكومات تستخدم أحيانا الجيوش لقمع شعوبها².

مع ذلك، قد لا تكون معضلة الأمن الرئيسية اليوم فائض في القوة وإنما نقص فيها. ذلك أن أغلب الدول في العالم الثالث، بما في ذلك بلدان الوطن العربي، هي "دول ضعيفة"، وهذا الضعف ناجم عن "وجود تنافر بين موقع السلطة والقوة"، مما جعل حدود المجتمع والدولة بعيدة كل البعد عن الارتباط، كانعكاس، ومن بين أمور أخرى، للإرث الاستعماري. على هذا الأساس، كان الافتقار إلى شرعية الدولة والنظام والنضال الدائم للسيطرة على جهاز الدولة من أجل الحكم الذاتي أو الشخصي، وهو صراع غالبا ما يتخذ أشكالا عنيفة³. وبالتالي، وفقا لنهج الأمن الإنساني الذي ينظر للأمن السياسي على أنه قدرة الناس على العيش في مجتمع يحترم حقوقهم الأساسية⁴، فإن الباحثين في السياسات العربية يتفقون بشكل عام على أن الأنظمة السلطوية العربية قد تميزت تاريخيا بانتهاكات واسعة في مجال حقوق الإنسان المدنية والسياسية، وبعدم كفاية التمثيلات والمؤسسات السياسية الوليدة. لقد منعت الحكومات الاستبدادية تطوير المؤسسات السياسية التي من شأنها أن تعالج هموم الناس وتستوعب مصالحهم. لقد تم السماح بدرجة معينة من التعددية السياسية داخل تحالفات النظام والعمليات السياسية المحدودة من طرف ما اصطلح عليه بالمعارضة القانونية المعترف بها من قبل الحكومة، لكن الجماهير كانت مهمشة سياسيا، مما تركها مع شعور الاغتراب وعدم الانتماء داخل مجتمعها. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوى الفاعلة في التغيير الاجتماعي والسياسي، مثل النمو السكاني الهائل، والتحضّر، والتصنيع، والزيادات في معدلات معرفة القراءة والكتابة، وتوسع وسائل الإعلام وما إلى ذلك، لم تحظ باهتمام كبير من قبل النخب الحاكمة، وأدى ضعف استجابة المؤسسات السياسية للوقائع الناشئة وغياب الانفتاح السياسي تدريجيا إلى صراعات سياسية بين الحكام والمحكومين⁵.

لطالما خنقت النخب الدكتاتورية المعارضة السياسية لمواصلة نماذجها الضيقة من الاستبداد. وفي معظم الحالات، اعتمدت على قوانين الطوارئ لحكم البلاد. ففي مصر، على سبيل المثال، بعد اغتيال أنور السادات عام 1981، تم سن قانون الطوارئ، وبعد ذلك تم تجديده من قبل البرلمان المصري كل ثلاث سنوات حتى تم إلغاؤه في أوائل عام 2011. كما سنت سوريا قانون طوارئ مماثل في عام

¹ Bjorn Moller, "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", **Working Paper** for joint sessions of the Peace Theories Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA) Tampere, Finland, 5-9 August 2000, p.7.

² Keith Krause, **Op-cit.** p.3.

³ Bjorn Moller, **Op-cit.** p.3.

⁴ **Ibid.**

⁵ Mohammed Nuruzzaman, **Op-cit.** p.6.

1963 أُلغي هو الآخر في أبريل 2011 لاسترضاء القوى المؤيدة للديمقراطية. في الواقع، تم استخدام قوانين الطوارئ لتعليق حقوق الإنسان الأساسية، وحظر الاحتجاجات السياسية، واعتقال المعارضين للنظام واحتجازهم إلى أجل غير مسمى، أكثر منه لضمان الأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، كتب أحد الاقتصاديين السياسيين معلقاً على أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية في الفترة 2010-2011: "لم يكن المتظاهرون في تونس والقاهرة يحتجون بشأن نقص الفرص الاقتصادية أو ضعف الخدمات الاجتماعية. لقد كانوا يحتشدون ضد نظام سياسي شعروا أنه منعزل وتعسفي وفساد، وهذا لم يسمح لهم بالتعبير المناسب¹."

تشير هذه الخصائص المميزة لأنظمة الحكم العربية إلى وجود عوامل عديدة يمكن أن تؤثر على أمن المواطن العربي وتخلق له حالة من انعدام أمنه السياسي، وتشمل هذه العوامل في المقام الأول نمط ونوعية المؤسسات السياسية القائمة. فالأمن السياسي مهدد بشكل أكبر في ما يسمى بالدول الفاشلة أو الهشة أو الضعيفة، وهي الدول التي تتضوي تحت إطارها الدول الاستبدادية والدول ذات القدرة المحدودة على الحكم². تعتبر الدول هشة عندما لا تستطيع أو لا يمكنها تقديم الوظائف الأساسية لشعبها، فالهشاشة هنا ترتبط بضعف القدرات و/أو الافتقار إلى الإرادة السياسية لتقديم الخدمات³. والدولة الهشة أو الضعيفة غالباً ما تكون مشخصة، فتبرز دولة أشخاص بدلاً عن دولة مؤسسات، تتيح للقادة المستبدين الذين لا يخضعون للقيود المؤسسية ممارسة أشكال عنيفة من القمع والتعسف والفساد والإبادة⁴. مع ذلك، ينبغي أن يفهم بأن الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة قد يكون مصدر قلق أيضاً في تلك الدول التي لم تقبل، وليست سلطوية أو ديمقراطية بالكامل، ولا تخضع في المستقبل القريب لأي شكل من أشكال القمع⁵، ذلك أن هذا النمط من الدول يصنف أيضاً ضمن خانة "الدول الهشة"، وبالتالي، إن السماح بنوع من المشاركة المحدودة في العمليات السياسية والتي تعتبر إحدى السمات المميزة لهذا النمط من الأنظمة الرمادية الواقع ما بين شيء من السلطوية وشيء من الديمقراطية، قد يزيد من هشاشتها ويؤجج من عوامل فشلها التدريجي، حيث لن تتمكن المؤسسات الضعيفة في هذه الدول من منع التمييز على نطاق أوسع ضد الفئات المجتمعية الفردية. على نحو فعال، يمكن أن يعني هذا أن نسبة كبيرة من السكان مستبعدة تماماً، ليس فقط من عملية اختيار القيادة، ولكن أيضاً من التمثيل السياسي الأوسع. في أقصى درجاته، يمكن أن يؤدي هذا الاستبعاد إلى الهشاشة، حيث تعبر قطاعات كبيرة من السكان عن مظلهم من عدم تمثيلهم من خلال التمرد على الأوضاع السائدة. بل وقد تستخدم هذه الفئات

¹ Ibid.

² Todd Landman, *Op-cit.* pp.15-16.

³ Claire Vallings and Magiii Moreno-Torres, "Drivers of Fragility: What Makes States Fragile?", **PRDE Working Paper No.7**. The Poverty Reduction in Difficult Environments (PRDE) Team, Department for International Development, April 2005, p.4.

⁴ Ibid. p.11.

⁵ Todd Landman, *Op-cit.* p.16.

المستبعدة العنف أحيانا كوسيلة لتغيير تلك الأوضاع¹، لاسيما وأن القادة السلطويون في هذه الدول وعلى الرغم من إحداثهم لبعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، يظلون يعملون وفقا للعلاقات السياسية التقليدية من خلال اللجوء إلى المحسوبية وما يسمى بـ"تفريغ الدولة" لصالح مصالح معينة، بعيدا عن مفهوم "المصلحة الوطنية"، وهذا يعني أن مؤسسات الدولة مسؤولة فقط أمام أتباع من هم في السلطة وأن شرعية الدولة والحكام تنبع من قدرتها على إيصال الموارد إليهم فقط².

على صعيد آخر، لم يقتصر القمع الإستبدادي في الأنظمة العربية على المجال السياسي فحسب، وإنما كانت وحشية الأجهزة الأمنية والاعتقالات التعسفية من الممارسات اليومية. فعلى سبيل المثال، كان لدى حكومة مبارك فرقة مكافحة شغب مدربة ومجهزة جيدا قوامها 150 ألف فرد لإثارة الخوف في الأذهان العامة. أصبح مقتل خالد سعيد، وهو ناشط شاب على الأنترنت، على يد رجال شرطة يرتدون ملابس مدنية بالضرب في جوان 2010، قصة إخبارية داخل مصر وخارجها وكان أحد العوامل المحفزة للحراك الاحتجاجي في مصر. تكثر القصص المماثلة عن انتهاكات الشرطة والعنف في الدول العربية الأخرى وباتت أكثر انتشارا بعد انطلاق الحركات المؤيدة للديمقراطية. وتأتي في مقدمة هذه الدول تونس، حيث أصبحت حكومة بن علي، التي حكمت تونس لمدة 23 عاما، سيئة السمعة من خلال تعريض قوى المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين لمضايقات الشرطة والسجن المستمر³.

بناء على ما تقدّم، نجادل بأنه في الكثير من الدول العربية ودول إفريقيا ما بعد الاستعمار، اتخذ مفهوم الأمن باعتباره أمن الدولة في الأساس ترجمته الضيقة الخاصة به كأمن للنظام، أو الأمن الشخصي للحاكم الذي غالبا ما عرّف نفسه بشكل متزايد على أنه تجسيد للدولة. وبالتالي، اعتبرت كل من المعارضة للسياسة الداخلية والانتقاد للسياسات العامة بمثابة "تهديدات" لـ "الأمن القومي". وكانت النتيجة، في أغلب الأحيان، القمع المؤسسي لمناطق ومجموعات وشعوب بأكملها. وعليه، فإن تداعيات المفهوم التقليدي للأمن في إفريقيا عامة والوطن العربي خاصة، كانت ملموسة بشكل أقوى عن طريق القمع الداخلي أكثر من الأعمال العدائية الخارجية. هذا هو المعنى الذي يحوّل فيه "مفهوم الأمن القائم على العلاقات بين الدول" الدولة نفسها إلى "مصدر لانعدام أمن المواطن". وبالتالي، "بدلا من توفير الأمن لمواطنيها، غالبا ما تكون الدول هي الآليات الموجهة لتدمير أمن شعوبها"⁴. لقد أدت تهديدات الأمن السياسي المنتشرة على نطاق واسع وعميق في معظم الأقطار العربية، متضمنة ممارسات الإكراه والاضطهاد ومناخات التخويف والترهيب التي اجتهدت الأنظمة الحاكمة في إدارتها وتطويرها لبثّها في نفوس مواطنيها ومعارضيهما، بالإضافة إلى الشعور العام المتنامي بالإقصاء والإذعان والتهميش

¹ Claire Vallings and Magüi Moreno-Torres, **Op-cit.** pp.11-12.

² **Ibid.** pp.12-13.

³ Mohammed Nuruzzaman, **Op-cit.** pp.6-7.

⁴ Musa Abutudu, **Op-cit.** p.105.

المقصود، إلى خلق مجتمعات مقهورة سياسيا واجتماعيا انفجرت في نهاية العام 2010 من أجل التحرر والخلاص من أنظمة تعسفية تسلطية استعصت على التغيير والإصلاح الحقيقيين.

2. اللأمن الاقتصادي والحاجة إلى التحرر من العوز:

وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 1994 يتطلب الأمن الاقتصادي دخلا أساسيا مضمونا، يكون عادة من عمل منتج ومربح، أو في الملاذ الأخير من شبكة أمان ممولة من القطاع العام¹. بعبارة أخرى، يعني الأمن الاقتصادي القدرة على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة، أو إذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي أن يتم تأمينه من خلال نوع من الضمان الاجتماعي الذي توفره الدولة أو الجهات الفاعلة الخاصة. وبالتالي، فإن البطالة والعمالة الناقصة تعتبران أحد مصادر القلق للأمن الاقتصادي. كما يمكن أن يكون الوصول الفعلي إلى الخدمات العامة مسؤولا عن عامل آخر يهدد الأمن الاقتصادي للمواطنين. لذلك من الضروري تحقيق المساواة في الوصول الذي يتمتع به الأفراد بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية ودينهم وعرقهم وجنسهم، وتقدير مدى قدرة المؤسسات بشكل كاف على تعويض الاختلافات الاجتماعية الإجمالية². كذلك، يرتبط الأمن الاقتصادي بمستوى آخر من مستويات الأمن الإنساني، بحيث يؤثر كلاهما في الآخر ويتأثر به بشكل كبير ومباشر، وهو الأمن الغذائي، والذي يعني توافر إمكانية الوصول المادي والاقتصادي لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات إلى الغذاء الأساسي، وهو ما يتطلب أن يكون لديهم حق في الغذاء، من خلال إنتاجه بأنفسهم، أو باقتنائه، أو من خلال الاستفادة من نظام توزيع الغذاء العام³. لا تكمن المشكلة هنا في مجرد توافر الطعام، بل في الوصول الفعلي للأفراد الذين يتمتعون بالطعام الأساسي. إذ قد يكون هذا مقيدا بالتوزيع غير المتكافئ (الوصول المادي) أو الافتقار إلى القوة الشرائية (الوصول الاقتصادي). علاوة على ذلك، قد يكون سبب سوء التغذية مجموعة متنوعة من العوامل مثل الهياكل الاجتماعية، النزاعات المسلحة ونقص التعليم أو الكوارث البيئية، وهي عوامل قد تؤدي إلى أوضاع إنسانية مزرية تشكل تهديدات جسيمة لأمن الناس الغذائي والاقتصادي معا لاسيما مع تزايد حالات الفقر وتدهور هياكل الخدمات الاجتماعية⁴.

على هذا الأساس، تكمن التهديدات المتعلقة بحالة انعدام الأمن الاقتصادي بالدرجة الأولى في تنامي ظواهر البطالة والفقر وسوء التغذية بأرقام متسارعة. ففي عام 2007، قدر إجمالي عدد العاطلين عن العمل في العالم بـ 180 مليوناً، وفي عام 2008 بلغ 188 مليوناً. علاوة على ذلك، لقد أثرت الأزمة المالية العالمية لعام 2009 والتباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي بشدة على سوق العمل وفرص العمل. وفي ظل هذه الظروف الصعبة أصبح يعيش أكثر من 620 مليون شخص في فقر مدقع بأقل

¹ United Nations Development Programme (UNDP), **Op-cit.** p.24.

² Sascha Werthes & Others, "Assessing Human Insecurity Worldwide: The Way to A Human (In)Security Index", **INEF-Report 102/2011**. University of Duisburg-Essen, Institute for Development and Peace, 2011, p.19.

³ United Nations Development Programme (UNDP), **Op-cit.** p.27.

⁴ Sascha Werthes & Others, **Op-cit.** p.20.

من 1.25 دولار أمريكي في اليوم، وكان من المتوقع أن يرتفع عدد العمال الفقراء في المستقبل وهو ما حدث فعلا، مما أفضى إلى زيادة مستوى الفقر العالمي وتركزه إلى حدّ كبير في الدول النامية، حيث توجد أكثر الوظائف غير الآمنة في القطاع غير الرسمي¹.

وبالتالي، يربط أغلب الباحثين في الأسباب المحفزة على التحولات السياسية بين اندلاع الأحداث الاحتجاجية في المنطقة العربية سنة 2010 وتهديدات الأمن الاقتصادي التي مست أمن وبقاء الشعوب العربية. وعليه، يشير البعض إلى الدول العربية بدول "حزام البؤس العربي"، معتبرين أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والتهميش الاجتماعي الشامل تقسّر بدرجة كبيرة الحركات الاحتجاجية المؤيدة لعمليات التغيير والتحول الديمقراطي في المنطقة. في الواقع، مهّدت مجموعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الحرجة، والتي تصنف كمصادر لانعدام الأمن الاقتصادي، بما في ذلك الفقر الجماعي، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع الفجوات بين الأغنياء والفقراء، والفساد المستشري من قبل النخب، الطريق لحركات جماهيرية غير مسبوقه².

لا شك في أن الظروف الاقتصادية الخائقة قد لعبت دورا كبيرا في بدء عمليات التحول السياسي في البلدان العربية، هذا على الرغم من التقدم المحرز في العقد الماضي أو نحو ذلك في مصر وتونس، حيث انطلق الحراك الشعبي أولا. لقد صنّف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2010 تونس في المرتبة 94 ومصر في المرتبة 113، من بين 188 دولة ومنطقة في العالم، من حيث التحسن في مؤشرات التنمية البشرية الشاملة. واحتلت سوريا واليمن مرتبة أقل من ذلك في المركزين 119 و 154 على التوالي، بينما حصلت ليبيا على ترتيب أفضل بقليل في المرتبة 64. أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من حيث تعادل القوة الشرائية عام 2010، أي قبل عام من بدء الاحتجاجات، في مصر وليبيا وسوريا وتونس واليمن، فقد بلغ 5.269، 12.637، 4.243، 7.281 و 2.213 دولارا على التوالي. والأسوأ من ذلك هو السيناريوهات السائدة لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. حيث سجل تقرير التنمية البشرية لعام 2010 مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب اللامساواة عند 0.489 لمصر، و 0.503 لسوريا، و 0.523 لتونس و 0.312 لليمن³.

على مستوى الفقر الوطني، لقد سجل تقرير التنمية في العالم لسنة 2010 بأن النسب الإجمالية للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، كانت 22% في مصر و 3.8% في تونس و 34.8% في اليمن. في نفس الوقت، كانت معدلات البطالة الإقليمية وكذلك معدلات البطالة بين الشباب في العالم العربي أعلى بكثير منها في المناطق النامية الأخرى في العالم. إذ يذكر تقرير التنمية العربية لعام 2009 أن ما يقرب من 23% من الشباب العربي ليس لديهم عمل، بينما بلغ مستوى البطالة في المنطقة أكثر من 10%. وقد عانت الدول العربية غير النفطية من ظروف اجتماعية واقتصادية أكثر قهرا.

¹ Ibid. p.15.

² Mohammed Nuruzzaman, *Op-cit.* p.5.

³ Ibid. p.5.

وهكذا، أسهم تفاقم الظروف الاقتصادية السيئة في دول حزام البؤس العربي، من ارتفاع لمعدلات الفقر والبطالة وتوزيع غير متكافئ للفوائد والموارد، في إحداث حالة من عدم الاستقرار والفوضى قادت إلى تجر الأوضاع القائمة في نهاية 2010. ومع ذلك، يبدو حسب العديد المراقبين بأن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية لعبت الدور الأكثر أهمية¹.

في الواقع يعتقد المحتجون على النظام بأنهم فقراء أو أن وضعهم المعيشي سيء ليس لأنهم ولدوا كذلك ولم يتمكنوا من تغيير مصائرهم، أو لأن دولهم ومجتمعاتهم محدودة الإمكانيات والموارد، وإنما فقرهم سببه الهشاشة الناتجة في الأساس عن هشاشة مؤسسات الدولة. وبالتالي، فالفقر أو التدهور الاقتصادي في هذه الحالة يقترن بوجود مؤسسات حكومية ضعيفة لا تستطيع إدارة المظالم الحقيقية التي تسببها، كالتوزيع غير العادل للموارد أو عدم المساواة في الوصول إلى المؤسسات الرسمية، وهو ما يعكس ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية في الدولة، أو بمعنى أصح يعكس عدم كفاءتها في إدارة الصراعات التي تحدث في المجتمع بشكل فعال². وهذا ما يفسر بالفعل الأوضاع في مصر وليبيا وتونس، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، إلا أنها كانت تفتقر إلى قضايا العدالة الاجتماعية والتوزيعية. وبالنسبة لعامة الفقراء المصريين والليبيين والتونسيين واليمنيين، تم إغلاق سبل التحرر من العوز، فوجدت الاستجابة النهائية لمطالبها بالتغيير والإصلاح الفوري في الإطاحة بالديكتاتوريين القدامى وبناء بلدانهم من جديد³.

3. اللأمن المجتمعي وغياب العدالة الاجتماعية:

حتى نتمكن من شرح أثر انعدام الأمن المجتمعي على دفع مسار التحول السياسي في بلد ما، سنقوم في هذا الإطار بدمج بعدين للأمن الإنساني في بعد واحد، هما الأمن الشخصي والأمن المجتمعي للأفراد، وهذا نظرا لارتباط القضايا والتهديدات الأمنية المتعلقة بكل بعد من البعدين ببعضها الآخر. بداية، يعرف الأمن الشخصي على أنه: "الأمان من تهديدات العنف الجسدي، وقد تأتي هذه التهديدات من الدولة كالتعذيب الجسدي، أو من الدول الأخرى كالحرب، أو من مجموعات أخرى من الناس كالنزاعات العرقية، أو من الأفراد كالعنف المنزلي والإجرام، أو تهديد الذات كالمخدرات والانتحار"⁴. بينما يقصد بالأمن المجتمعي: "حماية الأشخاص من فقدانهم للممارسات التقليدية والانتفاء إلى مجموعات معينة، سواء كانت عائلة أو منظمة أو مجموعة عرقية أو إثنية يستمد الناس منها هويتهم الثقافية التي توفر لهم الأمن. وقد يكون سبب فقدان هذه الممارسات التقليدية هو التحديث، كما قد يكون العنف الطائفي والعنقي"⁵. بعبارات دقيقة، يعني الأمن المجتمعي قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه

¹ Ibid.

² Claire Vallings and Magüi Moreno-Torres, **Op-cit.** p.7.

³ Mohammed Nuruzzaman, **Op-cit.** p.6.

⁴ United Nations Development Programme (UNDP), **Op-cit.** p.30.

⁵ Ibid. p.31.

الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، وبالضبط يتعلق الأمر بالاستدامة في ظل ظروف مقبولة للتطور لأنماط التقليدية للغة والثقافة والترابط والهوية والتقاليد الدينية والوطنية¹. وفقا لهذين المفهومين، تستدعي الحاجة أن يتم تركيز الكثير من الخطاب الأمني حول المخاطر المجتمعية في بلد ما في واقع الأمر على الأمن المجتمعي والأمن الشخصي معا. حيث أن التطورات المجتمعية المختلفة المشار إليها تغطي مجموعة واسعة من التهديدات التي قد يتعرض لها الأفراد داخل مجتمعاتهم وتؤثر أيضا على أمن واستقرار الدول. فمن بين الأشخاص الأكثر تهديدا من حيث أمنهم الشخصي والمجتمعي، الأفراد المشردون والنازحون واللاجئون والمهاجرون. وتشير تدفقات السكان المختلفة داخليا (التشرد والنزوح) أو خارجيا (اللجوء والهجرة) إلى مزيد من مظاهر اللأمن في المجتمع، ففي حالة تفاقم الصراعات الهوياتية والرفض المتبادل لقيم الاختلاف والتعارض بين فئات المجتمع، قد تتضرر البنية التحتية للمجتمع، وبالتالي، تبتعد المجتمعات عن الأشكال التقليدية للتضامن وتتناقص الثقة المجتمعية باستمرار. كما قد يؤدي إلحاق أضرار بالبنية التحتية للمجتمع إلى أبعاد أخرى لانعدام الأمن الإنساني مثل الأمن الاقتصادي أو الصحي²، فعندما تكون هناك آليات تمييز سياسي وإقصاء اجتماعي واضحة وموجهة من قبل السلطة السياسية ضد مجموعات معينة، ينمو شعور لدى جزء كبير من السكان بالمعاملة السيئة والتخلف عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي، يجعلهم ينظرون إلى العنف السياسي على أنه جزء من الكفاح ضد الظلم سواء بالنسبة لمجموعتهم العرقية أو أمتهم أو عقيدتهم³. فعلى سبيل المثال، عندما يتعذر الوصول بشكل متكافئ إلى العمل المنتج والمريح أو الرعاية الصحية اللازمة، ترى كل فئة أو أقلية أحققتها وأولويتها على الفئات الأخرى في الحصول على هذه الموارد أو الخدمات بحكم انتماءها لذلك المجتمع أو تلك الدولة، مما يخلق حالة من الاغتراب السياسي قد تتطور لاحقا إلى عنف مسلح يدمر أمن المجتمع وأمن الدولة على حد سواء. بعبارة أخرى، إن الظلم الاجتماعي والتوزيع غير العادل داخل المجتمع ينتج عنه غياب الانتماء الوطني في مقابل الانتشار الواسع للانتماءات المحلية القائمة على النعرات القبلية والعرقية، وهو ما يفضي إلى حالة من الاستقطاب والاحتقان المجتمعي يكون موجها بالدرجة الأولى إلى الإطاحة بالحكومات الوطنية والنخب السياسية باعتبارها المسؤول الأول عن جميع أشكال التمييز العنصري والاستبعاد الاجتماعي والحرمان الاقتصادي، والتي تستهدف من خلالها خدمة مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة الوطنية العليا.

4. التدهور البيئي والأمن الصحي:

يشمل الأمن البيئي التهديدات الناجمة عن تدهور النظم البيئية المحلية والعالمية، لاسيما الاحتباس الحراري. ففي البلدان النامية، أصبح الحصول على المياه النظيفة سببا للصراع العرقي والتوتر

¹ Bjorn Moller, **Op-cit.** pp.10-11.

² Sascha Werthes & Others, **Op-cit.** p.23.

³ The Commission on Human Security, **Op-cit.** p.7.

السياسي بشكل متزايد، بينما يشكل تلوث الهواء في البلدان المتقدمة تهديدا كبيرا للأمن البيئي¹. كما تبدو العلاقة بين القضايا البيئية والأمن الإنساني وثيقة للغاية، حيث أن الكثير من المشاكل البيئية تتأثر بشكل مباشر بالنشاط البشري، ومع ذلك فإن أمن الناس مرتبط هو الآخر بإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية وتعرضها للتغير البيئي. فعلى سبيل المثال، يتسبب الاحتباس الحراري في العديد من الآثار مثل الزيادات في متوسط درجات حرارة الهواء والمحيطات، وذوبات الجليد على نطاق واسع، وارتفاع متوسط مستوى سطح البحر العالمي، مما يشكل تهديدا شرسا لأمن البشر على المستوى العالمي. كما تشكل الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والجفاف وحرائق الغابات خطرا رئيسيا على رفاه الناس وأمنهم الوجودي².

إلى جانب الآثار المباشرة مثل العدد الإجمالي للضحايا المبلغ عنهم بسبب الكوارث البيئية، هناك أيضا عواقب غير مباشرة وطويلة الأمد على البيئة والأنشطة الإنتاجية كالزراعة والصناعة، حيث تتعرض التنمية المستقبلية للمجتمعات للخطر بشكل متزايد عند وقوع الكوارث الطبيعية، وهو ما يُبرز عجز السلطات الحاكمة عن ضمان قدر معين من الأمن والسلامة البيئيين كأحد العوامل الأساسية الدافعة نحو التغيير والتحول السياسي. إذ لا يتسبب الأمن البيئي في خسائر بشرية فحسب، بل يتسبب أيضا في خسائر اقتصادية. وبالتالي، يمكن أن تؤثر البيئة المتغيرة ليس فقط على رفاهية الأفراد وكرامتهم، ولكن أيضا على الإنتاجية الاقتصادية والاستقرار السياسي التي يضمن بقاءهم الحياتي. وتشكل المنافسة على الموارد المائية حالة بارزة في هذا الصدد. فكما ورد أعلاه، تعد المياه الملوثة واحدة من المشكلات الرئيسية في البلدان النامية، ولأن تلوث المياه ينتج بشكل أساسي عن سوء الصرف الصحي، قد يتسبب الوصول إلى المياه الشقّة النظيفة في حدوث اضطرابات سياسية أو يزيد³، نتيجة لضعف أو انعدام القدرة لدى السلطة السياسية على معالجة مثل هذه المشكلات البيئية ومواجهة الكوارث الطبيعية، علاوة على فشلها في إدارة هذا النمط من التنافس على الموارد من خلال التأكيد على سياسة التوزيع العادل والمتكافئ.

أما بالنسبة لمسألة الأمن الصحي، تبرز الصحة الجيدة كمطلب أساسي لضمان تحقيق الأمن عامة، وحماية الأمن الإنساني خاصة. ذلك أن جوهر الأمن هو حماية أرواح البشر، والأمن الصحي يهتم بأرواح الناس من خلال تجنبها حالات المرض والعجز والوفاة باعتبارها تهديدات خطيرة واسعة الانتشار للأمن الإنساني⁴. يتم تعريف الصحة في هذا الإطار ليس على أنها غياب المرض فقط، ولكن على أنها "حالة من الرفاهية الجسدية والعقلية والاجتماعية الكاملة". الصحة هي العافية الجسدية الموضوعية والرفاهية النفسية والاجتماعية الذاتية والثقة بالمستقبل. ومن وجهة النظر هذه، الصحة

¹ United Nations Development Programme (UNDP), **Op-cit.** p.28.

² Sascha Werthes & Others, **Op-cit.** pp. 21-22.

³ **Ibid.** p.22.

⁴ The Commission on Human Security, **Op-cit.** p.96. See also: United Nations Development Programme (UNDP), **Op-cit.** p.27.

الجيدة أمر أساسي لكرامة الإنسان وبقائه الوجودي. إنها تمكّن الناس من ممارسة الاختيار، ومتابعة الفرص الاجتماعية والتخطيط لمستقبلهم. يمكن للطفل السليم التعلم والنمو والتطور. يمكن لشخص بالغ شفي من مرض معدي استئناف العمل لدعم عيش أسرته. إنقاذ حياة طفل يمكن أن يؤمن أجيال المستقبل من الأسرة. كما يمكن أن يؤدي غياب الصحة الجيدة إلى كارثة اقتصادية للعائلة، كالموت المفاجئ لشخص بالغ عامل، وقد يؤدي التفشي المفاجئ لمرض معد أو أزمة صحية إلى زعزعة أمن واستقرار المجتمع بأكمله¹، وهو ما أثبتته إلى حدّ كبير انتشار فيروس كورونا المستجد منذ مطلع عام 2020، وتداعياته الصحية والاقتصادية والسياسية والأمنية الكارثية على العالم عموماً، وعلى الدول العربية خصوصاً.

فضمان الأمن الصحي شرط مسبق وضروري لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي ككل. ففي أوقات الأزمات الصحية أو غير ذلك من مشاكل الصحة، تعد القدرة الفائقة للسلطة الحاكمة على الإدارة الصحية الفعالة أمراً بالغ الأهمية لتهدئة مخاوف الجمهور والحفاظ على حياتهم من جهة، ولزيادة شرعيتها السياسية وضمان استمرارها من جهة أخرى. ومن منظور تاريخي، تأسست شرعية الحكام على قدرتهم على حماية صحة الجمهور من خلال الوسائل العسكرية والقدرات الدفاعية. لكن في العقود الأخيرة، لا سيما خلال الحرب الباردة، اتجهت مجالات الأمن الصحي والأمن العسكري إلى طرق منفصلة، حيث طوّرت كل منهما جوانبه الفنية المميزة، ودوائر السياسية وشبكاتة المؤسسية². مع ذلك، تبقى فعالية المنظومة الصحية للدولة من حيث مدى استجابتها للأزمات الطارئة والقائمة أو عدمها، مؤشراً هاماً من مؤشرات نجاح أو فشل النخب الحاكمة في إدارة شؤون الدولة وضمان أمن مواطنيها على حد سواء.

المطلب الثالث: التحول السياسي كعامل منتج لظاهرتي الأمن واللامن:

يعتبر كل من التحول السياسي والأمن الإنساني مفاهيم متنازع عليها بشدة في العقود الثلاث الأخيرة، فعلى عكس التفاؤل الذي أعقب نهاية الحرب الباردة وهجمات الحادي عشر سبتمبر، ورغم الافتراض القائل بأن التحول من أنظمة استبدادية سلطوية إلى أخرى أكثر تحرراً وانفتاحاً سيوفر قدرة أكبر على ضمان أمن الدول وأمن مواطنيها، فإن الحقائق القائمة على خلاف الافتراضات السائدة، تكشف عن ارتباط عام ضعيف بين قوة الديمقراطية في بلد ما ومستويات الأمن فيها³. ففي حين تصرّ فئة من المحللين وصناع القرار على اعتبار الديمقراطيات أقل عرضة لإنتاج مظاهر العنف واللامن، وأن زيادة مستوى الديمقراطية سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة مستوى أمن الدول وأمن الأفراد، نظراً لقدرة هذا النمط من الأنظمة على توجيه المطالب وإدارة المشاكل بطرق سلمية، يؤكد البعض الآخر بأن

¹ The Commission on Human Security, **Op-cit.** pp.96-97.

² **Ibid.** p.97.

³ Ted Piccone, "Democracy and Human Security", **Policy Brief.** USA: Brookings, September 2017, p.1.

الأنظمة التي تكون في مرحلة انتقال إلى الديمقراطية تصبح أكثر قابلية لزعزعة الأمن والاستقرار، لأن فترات الانتقال غالباً ما ترفع توقعات المواطنين من أجل التحرر، وبينما تكون الأنظمة غير راغبة أو غير قادرة على الوفاء بتلك التوقعات، يمكن أن يؤدي هذا التنافر بين الآمال والواقع إلى حالة من المعارضة والتمرد العنيفين¹. كما أن الغياب النسبي للدولة ولمؤسساتها خلال مراحل الانتقال الديمقراطي والتحول السياسي، مثل ضعف مؤسسات الأمن وعدم فاعلية أجهزة الدولة في إدارة شؤون البلاد، مقابل الحضور الكلي للدولة وانخراطها كطرف أساسي في أعمال العنف، قد يسهم في كلتا الحالتين في الإخلال بالأمن والنظام العام².

بناءً على ذلك، سندرس في هذا الإطار أثر التحول السياسي على أوضاع الأمن وانعدام الأمن في الوحدات السياسية الدولية، من خلال البحث في عملية التحول السياسي باعتبارها عاملاً منتجاً لظواهر الأمن والسلامة في آن واحد.

1. التحول السياسي وإنتاج الأمن:

كان هناك اتجاه ضمن خطاب السياسة الدولية لإقامة روابط توضيحية بين التحول الديمقراطي والأمن الإنساني، دون تحديد الآليات السببية بينهما أو السمات التجريبية للديمقراطية التي قد تجعلها شكلاً مناسباً من نظام الحكم القادر على توفير الأمن. تُعرّف هذه الروابط التوضيحية الديمقراطية على أنها تتضمن سمات تتداخل بشكل كبير مع عناصر الأمن الإنساني مثل حماية حقوق الإنسان الأساسية، أو ببساطة عن طريق الادعاء بطريقة حشو أن الأمن الإنساني يكمن في صميم الديمقراطية. لكن ما الذي يجعل الديمقراطية أفضل أنماط الأنظمة السياسية في مجال توفير الأمن الإنساني؟ هل تستلزم المفاهيم والتعريفات المختلفة للديمقراطية روابط تجريبية مختلفة مع الأمن الإنساني؟ ما هي السمات المؤسسية الرئيسية للديمقراطية التي تساعد على توفير الأمن الإنساني وضمانه؟ أو الأهم من ذلك، ما هي سمات الديمقراطية التي تقلل من الأخطار التي تتهدد أمن الأفراد وأمن الدولة على حد سواء؟³

في دراسة له بعنوان "الديمقراطية والأمن الإنساني: الروابط الأساسية"، يرى "تود لاندمان" Todd Landman أن الأمن الإنساني يمثل نقلة نوعية مهمة للباحثين والممارسين في مجالات التنمية والديمقراطية والمساعدات الإنسانية، وذلك في الطرق التي يتم من خلالها تصور الأمن، والطريقة التي يمكن بها صياغة سياسات حمايته، والطرق المختلفة التي قد يرتبط بها بالديمقراطية. فمن خلال ترسيخ المفهوم في الفرد، يتحدى مفهوم الأمن الإنساني هيمنة المقاربات المتمحورة حول الدولة لتحليل المشاكل الأمنية والسياسات المصممة للحد منها. ومن خلال استخدام أفكار التحرر من الخوف والتحرر من

¹ أنوار بوخرص، "العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل"، دراسة تحليلية رقم (03). الدوحة: مركز بروكجنز، يناير 2011، ص.8.

² أحمد زايد، "التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية. العدد (186)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2011، ص.08.

³ Todd Landman, *Op-cit.* p.16.

الحاجة، والتي تتوازي مع المخاوف بشأن السلامة والكرامة الشخصية، يضيف مفهوم الأمن الإنساني العديد من الأبعاد الأخرى إلى الأجندة الأمنية التي تتداخل مع أجدات السياسات الأخرى في مجالات التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان¹.

بالنسبة لـ"لاندمان"، لقد وضعت المقاربات والسياسات التقليدية في العلاقات الدولية الدولة ومصالحها في مركز الاهتمام، بينما ظلت المصالح والمظالم والتجارب الجماعية للأفراد مدرجة في الوحدة التحليلية الأكبر للدولة. في مثل هذه المقاربات، كما سبقت الإشارة إليه، ينظر إلى الأمن على أنه أمن الدولة، وينظر إليه من منظور سلامة الأراضي، والجدوى السياسية، والسلطة، والهيبة، والمصالح الاقتصادية، حيث تشمل التهديدات التي يتعرض لها أمن الدولة الصراع والحرب بين الدول؛ انتشار الأسلحة التقليدية والنووية؛ الصراع داخل الدولة والتمرد والثورة والإرهاب؛ النزاعات التجارية؛ وفي بعض الحالات، التدهور البيئي. وفي المقابل، تحوّل فكرة الأمن الإنساني التركيز بعيدا عن الدولة وتجعل الفرد هو الوحدة الأساسية للتحليل، الذي من المفترض أن يعيش في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية تسعى إلى ضمان القيم المزدوجة للتحرك من الخوف والتحرر من العوز. يجادل "لاندمان"، أن العديد من التهديدات للأمن الإنساني هي نفسها التي تواجه الدول ولا يتضاءل دور الدولة بأي حال من الأحوال. بدلا من ذلك، لا يزال ينظر إلى الدولة على أنها الجهاز الرئيسي الذي لديه القدرة على توفير المؤسسات اللازمة لتحقيق الأمن الإنساني. الفرق الرئيسي هو أن فكرة الأمن الإنساني، مثل فكرة التنمية البشرية، تعيد توجيه التركيز التحليلي بعيدا عن مصلحة الدولة إلى مصلحة الكرامة الإنسانية².

لكن ليست كل الدول متشابهة من حيث مؤسساتها السياسية المحلية. فمنذ التحول البرتغالي إلى الديمقراطية عام 1974، شهد العالم انتشارا هائلا لإرساء الديمقراطية بحيث يمكن اعتبار 60 في المائة من البلدان في العالم ديمقراطية اسميا على الأقل. يفتخر مجتمع الديمقراطيات بأن أكثر من 100 دولة حضرت اجتماعاتها الوزارية المختلفة في وارسو (2000) وسيول (2002) وسانتياغو (2005). يضم هذا العالم الديمقراطي الجديد دولا من جميع القارات ويمثل هذا تطورا مهما في السياسة العالمية. لكن ماذا يعني انتشار الديمقراطية هذا للأمن الإنساني؟ ما هي الروابط الأساسية بين السمات المعيارية والمؤسسية الرئيسية للديمقراطية والمكونات الرئيسية للأمن الإنساني؟ بأي طرق تعتبر الديمقراطية مفيدة لكل من الأمن الإنساني والأمن القومي؟

يوضح "لاندمان" في هذا الإطار كيف يمكن للمؤسسات الديمقراطية "المفهومة بمعناها الكامل" أن تساهم في ممارسة الفاعلية البشرية وحماية الأمن الإنساني. ويحدد على وجه الخصوص أهمية وجود مؤسسات للمساءلة بالنسبة لضمان أمن الأفراد وكرامتهم ورفاههم³. إذ تشير التجارب إلى وجود اختلاف جوهري بين أنواع الأنظمة الأكثر بيروقراطية والأقوى من الناحية المؤسسية سواء أكانت ديمقراطية أو

¹ Ibid. pp.21-22.

² Ibid. p.13.

³ Ibid. p.p.13-14.

استبدادية مقابل أشكال النظام الأكثر ضعفا مؤسسيا والقائمة على المحسوبية. ترتبط الديمقراطيات البيروقراطية ارتباطا وثيقا بمستويات عالية من الأمن الإنساني بينما ترتبط الأنظمة الاستبدادية المحسوبية بمستويات منخفضة. نتائج الأمن الإنساني للديمقراطيات الضعيفة مؤسسيا أو المحسوبية والأنظمة الاستبدادية البيروقراطية أكثر اختلاطا. وتشير تجارب أخرى إلى أهمية معالجة عدم تناسق القوة مشاركة المواطنين وسيادة القانون عند تصميم سياسات الأمن. لذلك، يبدو من الضروري أن يركز المجتمع الدولي على دعم عمليات الديمقراطية الشاملة وتعزيز المؤسسات الشفافة والمسؤولة القادرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية¹.

في السنوات العشرين الماضية، نمت الأدبيات حول الروابط بين الديمقراطية والأمن الإنساني، مع عدد صغير ولكن متزايد، من الدراسات الكمية والنوعية. ومن بين الأعمال الأساسية في هذا المجال، يجادل "بيبا نوريس" Pippa Norris ويثبت تجريبيا، أن النقاشات التقليدية بين منظري "مروج الديمقراطية" و "بناء الدولة" كانت مضللة. يجادل دعاة الديمقراطية بأن تعميق العمليات والمؤسسات الديمقراطية، من خلال زيادة المشاركة الشعبية ومساءلة الحكومة، يؤدي إلى قدر أكبر من الأمن الإنساني. من ناحية أخرى، يؤكد بناء الدولة أن المؤسسات والبيروقراطية القوية التي تحمي بشكل فعال سيادة القانون وحقوق الملكية وتكافح الفساد كانت الدافع الحقيقي وراء التقدم في الأمن الإنساني بسبب آثارها على التخطيط طويل الأجل وزيادة الكفاءة والوصول إلى العدالة والازدهار الاقتصادي. بدلا من ذلك، يقترح "نوريس" نظرية موحدة، بحجة أنه لا توجد مقايضة بين الديمقراطية وقدرة الدولة، ولكن بدلا من ذلك يعمل الاثنان معا في تعزيز الأمن الإنساني².

توفر النظرية الموحدة إطارا لعدد من النتائج المهمة. أولا، في حين أن العلاقة بين التحول نحو الديمقراطية والأمن الإنساني ضعيفة للغاية بشكل عام، فإن الديمقراطيات ذات البيروقراطيات القوية تتمتع بمستويات أعلى من الأمن الإنساني بشكل كبير ومتسق من الأنظمة الاستبدادية المبنية على المحسوبية. وفقا لبحوث بروكينغز التي تقيس الديمقراطية و انعدام الأمن الإنساني، على النحو المحدد من خلال الأداء الضعيف في المؤشرات القابلة للقياس للوصول إلى الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل، فإن الديمقراطيات القوية في الجنوب العالمي أقل أمانا بشكل ملحوظ من الأنظمة الاستبدادية القوية في جنوب الكرة الأرضية. لكن الديمقراطيات الضعيفة والأنظمة الاستبدادية الضعيفة لا تظهر أي ارتباط واضح بمستويات انعدام الأمن الإنساني. كما وجدت دراسة مماثلة أن جودة الحكومة الأعلى (بيروقراطيات قوية ومحايدة مع مستويات منخفضة من الفساد) ترتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة من نتائج التنمية البشرية الإيجابية³.

¹ Ted Piccone, *Op-cit.* p.1.

² *Ibid.* p.2.

³ *Ibid.*

التفسير البديل والأكثر إقناعاً هو أن الأمن الإنساني يعتمد على قوة مؤسسات الدولة. يظهر تحليل "توريس" أن الديمقراطيات البيروقراطية ذات المؤسسات القوية في المتوسط تتمتع بمستويات أعلى بكثير من الأمن الإنساني من الأنظمة الاستبدادية الراعية ذات المؤسسات الضعيفة. بعبارة أخرى، فإن حالة الأمن الإنساني في الأنظمة الهجينة التي لا تتمتع بخصائص قوية للديمقراطية أو الاستبداد تتأثر بشدة بقوة مؤسساتها. وهذا يعني أنه من أجل توفير مستويات أعلى من الأمن الإنساني، يجب على البلدان تعزيز تلك المؤسسات المسؤولة عن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في إطار شفاف وخاضع للمساءلة. وتشمل هذه المؤسسات منظمات الرعاية الاجتماعية، وآليات التدقيق والمراقبة، وأدوات مكافحة الفساد، ومساعدات المنح المشروطة للأسر ذات الدخل المنخفض، والمدارس القوية..الخ¹.

وبالتالي، جدير بالذكر أن طريقة تنظيم المؤسسات السياسية في الدولة يمكن أن توفر طريقة مفيدة لتصنيف نظام الحكم في الدولة، وعلى هذا النحو يمكن تصنيف الدولة على أنها "ديمقراطية" أو "أوتوقراطية" كاملة؛ أو في مكان ما في الوسط. لكن في المقابل، نجادل بأن نمط النظام أو الحكم لا علاقة له بالأمن في حد ذاته، بل إن اتساق المؤسسات هو الأهم. ويفهم الاتساق أو القوة على أنها تعني أنه في ظل الترتيبات السياسية والمؤسسية المتنوعة، يتصرف الأفراد والجماعات في المجتمع بطرق تعمل على الحفاظ على فعالية وسلطة سيادة القانون والوقاية من التحديات الطارئة من داخل المؤسسات السياسية². فقد وجدت عدة دراسات أكاديمية أن للرقابة والمشاركة أثر قوي وإيجابي على أمن الأفراد والدول معاً. على سبيل المثال، إذا كان الجهاز التنفيذي خاضعاً لسيطرة مستويات أخرى من الحكومة، وإذا كانت المنافسة السياسية مؤسسية وعملية، فإن الاحتمالات النسبية لانعدام الأمن الإنساني وما يتبعه من انعدام من الاستقرار السياسي تكون أقل بشكل كبير مما قد تكون عليه بخلاف ذلك، حتى في الظروف غير المواتية. أما في حالة غياب مثل هذه الظروف، حتى في سياقات النمو، تكون الاحتمالات النسبية لانعدام الاستقرار وبالتالي انعدام الأمن كبيرة. ووفقاً للبحوث الإحصائية، يمكن للديمقراطيين والديكتاتوريين على حد سواء إنشاء دول آمنة ومستقرة؛ لأن ضعف مؤسسات الدولة السلطوية أو الديمقراطية هو الذي يؤثر على حالات الأمن واللامن³.

مع ذلك، فقد تجمعت النظريات اللاحقة في اتجاه تفسيرات متعددة الأسباب، على الرغم من أنها لا تزال تؤكد الدور الهام الذي تلعبه كل من الديمقراطية والمؤسسات. "توريس"، على سبيل المثال، يجادل بأن المؤسسات الديمقراطية يجب أن تكون مصحوبة ببيروقراطية غير فاسدة، وكفؤة، وذات فعالية عالية، تسترشد بسيادة قوية للقانون، من أجل أن ترى الأمة زيادة في الأمن. وللنظر في تأثيرات العوامل الأخرى على الأمن، نظر فريق بحث بروكينجز في كيفية ارتباط الفساد بالأمن الإنساني. وقد وجد ارتباطاً إجمالياً قوياً بين المستويات المرتفعة للفساد المتوقع وانخفاض مستويات الأمن الإنساني. أظهرت النتائج

¹ Ibid.

² Claire Vallings and Magüi Moreno-Torres, **Op-cit.** p.7.

³ Ibid. p.10.

أنه مع زيادة الفساد، يتناقص أمن الإنسان، ومنه أمن الدولة. وعند مقارنة مفهوم الفساد داخل الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية، فإن الفساد الملحوظ في السلطة التشريعية أقل ارتباطا بانخفاض الأمن الإنساني من الفساد المتصور في الفرعين الآخرين. ومع ذلك، يظل الفساد التشريعي متغيرا مهما إلى حد بعيد. إن الأثر السلبي غير المتناسب للفساد على النساء مقابل الرجال في وصولهم إلى الخدمات العامة يقدم بعدا آخرًا مهما للعلاقة بين الفساد والأمن الإنساني¹.

تستحق الآليات التي توجه المستويات شديدة التقلب للأمن بين الأنظمة الهجينة المزيد من الاهتمام، خاصة دور المؤسسات والبيروقراطية والمحسوبية. يجادل "فليب كيفر" Philip Keefer " و"رازفان فلايكو" Razvan Vlaicu " بأن الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الجديدة ليس لديها التزامات ذات مصداقية، وبالتالي تحتاج إلى الاعتماد على المحسوبية للحصول على الدعم. والمحسوبية بدورها تعزز الفساد، والخدمات العامة الزبائنية، وضعف سيادة القانون. وبالمثل، يجادل كل من "روبرت بيتس" Robert H. Bates " و"نيكولاس شارون" Nicholas Charron " و"فيكتور لابوينت" Victor Lapuente " بأن الديمقراطيات الأضعف تحركها مطالب قصيرة المدى، في حين أن الأنظمة الاستبدادية الضعيفة يمكن أن تركز على أجناس طويلة المدى وبناء المؤسسات. من الناحية العملية، يمكن رؤية الآليات المذكورة أعلاه، على سبيل المثال، في إفريقيا حيث غالبا ما تكون المصادر الرئيسية لعدم الأمن هي الإدارة الرديئة².

يرى "لاندمان" أنه من أجل تحديد الأسباب العملية التي تجعل من الديمقراطية آلية مفيدة للأمن بشكل عام والأمن الإنساني بشكل خاص، من المهم أولا تجاوز بعض العبارات التوضيحية للمجتمع الدولي، على سبيل أن كل الأشياء الجيدة تسير معا، وذلك من خلال البحث في الروابط المفاهيمية والنظرية بين الديمقراطية والأمن الإنساني، ثم فحص الروابط التجريبية بين الديمقراطية وبعض سمات الأمن الإنساني، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية³. وفي هذا الإطار، ينظر إلى السمات الرئيسية للديمقراطية من المساءلة والقيود المفروضة على السلطة والتمثيل على أنها هي التي لها التأثير الأكبر المباشر على الأمن الإنساني. تعني فكرة المساءلة الرأسية أنه يمكن تحميل القادة المسؤولية عن أفعالهم، ويمكن أن يؤدي السخط الشعبي من السياسات والبرامج وقرارات القادة إلى إقصاء القائد من السلطة. وعادة ما يتم هذا العزل من المنصب من خلال انتخابات دورية، والتصويت بحجب الثقة في الأنظمة البرلمانية، وإجراءات الإقالة في الأنظمة الرئاسية. مفهوم المساءلة الأفقية يعني أن الفروع المختلفة داخل حكومة ديمقراطية يمكن أن تحاسب بعضها البعض على أفعالها⁴.

¹ Ted Piccone, *Op-cit.* p.3.

² *Ibid.*

³ Todd Landman, *Op-cit.* p.14.

⁴ *Ibid.* pp.16-17.

وبالتالي، تستند النظرية الديمقراطية إلى فكرة أن هناك نوعاً من الارتباط بين صنع القرار الحكومي والتفضيلات الجماعية للسكان. يمكن تمثيل التفضيلات الجماعية من خلال الوسائل الإجرائية والمؤسسية الرسمية مثل الأحزاب السياسية والتصويت، أو من خلال وسائل خارج المؤسسات مثل منظمات الحركات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط. مجتمعة، توفر المساءلة والقيود والتمثيل آليات مؤسسية مهمة داخل الديمقراطيات تجعلها مناسبة لحماية أمن الأفراد وأمن الدول كذلك. فمع اعتماد القادة على الدعم الشعبي، لا يمكن أن تظل التهديدات الخطيرة للأمن الإنساني دون معالجة، وإلا سيفقد القادة مناصبهم داخل الحكومة على جميع المستويات. وبهذه الطريقة، يمكن معالجة التهديدات قصيرة وطويلة الأمد للأمن الإنساني من خلال العملية الديمقراطية ومن خلال المؤسسات الديمقراطية¹. وبالتالي، إن الديمقراطيات الثابتة التي وصلت إلى مرحلة من الترسخ والتماكك الديمقراطي، على خلاف الديمقراطيات الناشئة أو الأنظمة التي لازالت في مرحلة تحول نحو الديمقراطية، هي التي قدمت حتى الآن أفضل النتائج والضمانات لحماية الأمن الإنساني للأفراد والأمن القومي للدول على حد سواء².

2. التحول السياسي وإنتاج الأمن:

بالرغم من كون أن التحولات السياسية قد تشكل فرصاً حقيقية للتغيير والإصلاح الشاملين في بلد ما، إلا أن التجارب الدولية المختلفة تظهر بأن أغلب المسارات العنيفة أو غير المستقرة للانتقال نحو الديمقراطية لها مضاعفات كبرى على عملية التحول السياسي والبيئة الأمنية المحيطة، ففي أحيان كثيرة، يحدث أن تتراجع بعض المسارات الانتقالية إلى أنظمة حكم تسلطية جديدة أو تقضي إلى فشل التحول وسيطرة العسكر أو الجماعات المسلحة على السلطة كما حدث في دول مختلفة في أفريقيا، وفي العديد من الدول العربية التي شهدت الاحتجاجات الشعبية في الفترة 2010 و2011. وفي الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفييتي سابقاً، استطاعت الثورات الملونة المتسمة بالسلمية بشكل عام، أن تسقط النظم السلطوية لكنها فشلت في بناء نظم حكم ديمقراطية بديلة. وبالتالي، يمكن الجزم بأن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة، تعيد ترتيب قواعد التنافس السياسي وتغير علاقات القوة والأنظمة والهياكل القائمة، وترفع من درجة عدم اليقين، مما ينتج عنها مشكلات سياسية ومجتمعية واقتصادية قد تشكل تهديداً مباشراً لأمن الأفراد وأمن الدول معاً. فالتحول السريع أو التحول بطريقة خاطئة قد يؤدي إلى عنف سياسي، وأي إصلاح ديمقراطي غير مكتمل قد يؤدي إلى نتائج غير إيجابية³، وبدلاً من إصلاح مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها في أداء وظائفها الأساسية، قد تسفر التحولات عن فشل دولتي يجعل

¹ Ibid. pp.17-18.

² Ibid. p.22.

³ عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 30-31.

من الدول عاجزة حتى أمام مباشرة سلطاتها وضمان أمنها القومي من الأخطار القائمة والتحديات المحتملة.

من هذا المنطلق، تطرح العديد من الأدبيات إشكالية العلاقة بين التحول السياسي وانعدام الأمن بالنظر إلى الآثار العكسية التي تحملها الفترات اللاحقة لمسار الانتقال الديمقراطي، مع وجود إمكانية عالية لحدوث صراعات داخلية بدرجات متفاوتة من العنف. تفترض هذه الأدبيات أن أغلب الدول تشهد خلال المرحلة الأولى من الانتقال مخاطر التعرض لمجموعة من الصراعات الداخلية قد تصل إلى درجة الحرب الأهلية، فعلى ضوء حقيقة أن التحول الديمقراطي يمكن أن يكون في حد ذاته محفزا على الصراع ومنتجا للعديد من حالات انعدام الأمن والاستقرار، لقد توصلت إحدى الدراسات من خلال إجراء التحليل الإحصائي إلى أن الدول التي تمر بمراحل انتقالية نحو الديمقراطية تتضاعف احتمالات تعرضها لمخاطر الحرب الأهلية أكثر من غيرها¹. فانهيار الأنظمة الإستبدادية يستتبعه بالضرورة ضعف قبضة النخبة الحاكمة وهشاشة مؤسساتها، في مقابل صعود قوى المعارضة لمقاعد السلطة²، ومع الغياب النسبي للتوافق السياسي والخلافات المنتشرة على نطاق واسع بين الطرفين وأطراف أخرى فاعلة في عملية التحول، إلى جانب ضعف السلطة القمعية للدولة القادرة على احتواء الصراعات وكتبتها، قد تنشب حرب أهلية تدفع نحو انهيار كلي للأوضاع مما يخلّف آثارا مدمرة على أمن الدولة وأمن مواطنيها.

يضاف إلى ذلك، أنه في البلدان التي شهدت أو تشهد تحولا سياسيا عنيفا هناك احتمال ما يقارب 30% من خطر العودة إلى الصراع في غضون خمس سنوات³، وهو ما يعرف تقريبا في أدبيات التحول بالثورات والثورات المضادة. فإذا حدث صراع أو ثورة داخل مجتمع ما، ونجحت الدولة في تخطي مراحل الفراغ المؤسسي والشلل الكلي، ففي غالب الأحيان، تصبح هذه الدولة ضعيفة حتى وإن لم تنهار بشكل كامل، وهو ما يؤجج بطبيعة الحال سوء الأوضاع ويزيد من تعقيدها. فعندما توجه مؤسسات الدولة الانتباه إلى الصراع الذي نشأ، فإنها عادة ما تكون تحت ضغط شديد وتكون أقل قدرة على إعالة السكان؛ نتيجة لذلك، سوف تتأثر عملية تقديم الخدمات. كما يمكن للتحول العنيف باعتباره صراع عنيف على كافة المستويات، أن يخفض من مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد بسبب نقص الإنتاج وما يقابله من انخفاض في الاستثمار داخليا وخارجيا، بحيث يصبح رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي أكثر صعوبة بمجرد بدء الصراع، وبالتالي، ستركز بعض موارد تكوين الثروة في أيدي قليلة، وقد تزدهر مستويات النشاط غير الرسمي أو غير القانوني⁴، حيث يجد المواطنون وسائل بديلة للدعم، متجاوزة

¹ محمود صافي محمود محمد، "إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي: رؤية نظرية"، دراسة بحثية. جامعة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، 2020، ص.181.

² المرجع نفسه.

³ Claire Vallings and Magüi Moreno-Torres, **Op-cit.** p.18.

⁴ **Ibid.** pp.18-19.

مؤسسات الدول، والتي قد تكون في كثير من الحالات أحدث من المؤسسات التقليدية غير الحكومية. وبذلك، يتم تفويض مؤسسات الدولة بشكل أكبر¹.

كما أنه خلال التحولات العنيفة، يتم التركيز على التوترات الاجتماعية ويستغرق التغلب عليها بعض الوقت. إذ يمكن للسياسيين والمجموعات الاجتماعية التلاعب بسهولة بهويات الناس وتحسيسهم بالولاء أثناء الصراع. وأي عدم مساواة محتملة أو حقيقية قد تصبح أكثر وضوحاً نتيجة للأعمال الوحشية المرتكبة في أوقات الصراع. ولهذا تداعيات أمنية طويلة المدى داخل الدولة وخارجها. إذ يظهر أن العرق في حد ذاته ليس له تأثير مباشر على الاستقرار، ولكن عندما يتم الجمع بين الاختلافات العرقية والتميز السياسي النشط، يتراجع الاستقرار والأمن إلى منحنيات خطيرة للغاية².

أيضاً قد يعزى انعدام الأمن في فترات ما بعد التحول إلى اتساع الهوة بين المطالب الشعبية المتزايدة لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية على التطور للدرجة اللازمة لاستيعاب تلك المطالب. ومن ثم تنصدر الإيديولوجيات الشعبية القائمة على العرق أو الطائفة الدينية أو الطبقة الاجتماعية المشهد السياسي، الأمر الذي يعزز من عمليات التعبئة المجتمعية لصالح الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة، وينتقل بالخلافات السياسية والاقتصادية من التركيز على جوهر الخلاف إلى أبعاد أخرى متعلقة بالقوموية والإثنية والطائفية³، مما يحفز على ممارسة السياسة بوسائل أخرى. ففي شرق وجنوب شرق أوروبا، برزت معضلة للأمن المجتمعي في أعقاب عمليات التحول السياسي تتمثل في قوى القومية التي أطلقتها التحولات الديمقراطية عامي 1989 و1991. وبقدر ما أدى ذلك إلى صراع عنيف بين الجماعات الإثنية و/أو الدينية أو الثقافية، فإنها شكلت بالتأكيد مشكلة أمنية مجتمعية خطيرة في دول الانتقال الديمقراطي. كما أن هذه المشكلة تهدد بأن تصبح تهديداً أمنياً سياسياً يؤثر فعلياً على الدول الضعيفة في البلدان المعنية، إذا ما ظهرت القومية في شكل صراع من أجل الانفصال، والذي غالباً ما يتفاقم ويؤدي بالدولة إلى التشرذم إلى وحدات صغيرة جداً⁴.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن إجراء انتخابات سريعة يعد أحد الأسباب الرئيسة في فشل التحول الديمقراطي واندلاع أعمال العنف. فالانتخابات تصلح لحسم اختلافات وجهات النظر في الدول المستقرة ديمقراطياً. أما في الدول التي تعرف حالة انتقال إلى الديمقراطية لا بد أن تسبقها الكثير من المراحل، وأهمها وضع الأطر الدستورية والقانونية بأعلى قدر من المشاركة والتوافق بعيداً عن الإقصاء أو الفرض. وهذا يتطلب توافقاً سياسياً بين القوى الرئيسة، وعدم انفراد مؤسسة أو قوة سياسية واحد بقرار مسار الانتقال، أي أن الانتخابات الديمقراطية الحقيقية في مراحل التحول ينبغي أن تكون آخر مراحل الديمقراطية وليس أولها. ودون هذا سوف تصل النخب والقوى القديمة (المعادية أو غير القادرة

¹ Ibid. p.9.

² Ibid. p.19.

³ محمود صافي محمود محمد، مرجع سبق ذكره. ص.181.

⁴ Bjorn Moller, Op-cit. p.11.

على التغيير) إلى الحكم مجددا مع استمرار ضعف مؤسسة القضاء، واستخدام الإعلام لتوجيه الرأي العام، وتسييس مؤسسات الدولة¹. بشكل أكثر تحديدا، من المهم ملاحظة الفرق بين العملية الانتخابية نفسها والمشاركة في العمليات الانتخابية. تنظيم انتخابات حرة ونزيهة لاختيار هيئة حاكمة ليس كافيا لضمان الاستقرار والأمن السياسي. في الواقع، يمكن أن تكون الانتخابات نفسها مزعزة للاستقرار والأمن. فقد تبين أن طبيعة العملية الانتخابية أقل أهمية بكثير بالنسبة لضمان الاستقرار وتوفير الأمن، من مدى تقييد المؤسسات بشأن تنظيم المنافسة السياسية والوصول إلى السلطة. وبالتالي، يظهر أن محدودية المشاركة السياسية في العمليات الانتخابية واقتصارها على فئات وطبقات سياسية معينة يزيد من مستوى هشاشة الدولة، وبالتالي، من انعدام الاستقرار والأمن فيها، فعلى الرغم من كون إجراء الانتخابات في الدول الانتقالية له تأثير على إضفاء الشرعية على الأنظمة الجديدة، إلا أنه يمثل نقطة انطلاق مهمة وليس خط نهاية².

لابد من التأكيد في هذا الإطار، أن الصراع بين القوى السياسية في حد ذاته ليس هو المشكلة، وإنما المعضلة عندما يتطور الصراع إلى عنف رسمي على يد الحكومة للإبقاء على السلطة بالقوة. وهذا أمر في غاية الخطورة ومتعدد الآثار وتصعب معالجته نظرا لأنه ينزع ثقة الناس في الانتخابات وفي التغيير وفي الحكم الديمقراطي، ويدفع قطاعات كبيرة من الشعب، والتي لا تريد عودة التسلطية ولكنها أيضا لا تريد العنف وعدم الاستقرار، إلى التطلع إلى حكم رجل قوى يعيد الأمن والاستقرار من وجهة نظرهم. كما أن الخطر الأكبر المترتب على الفشل في فهم طبيعة الانتقال ومراحل ومخاطره، لا يكمن في ظهور دكتاتور جديد ولا قوى متطرفة، وإنما في الحرب الأهلية وانهايار الدولة أو حدوث الانفصال لبعض الأقاليم. والحل الأمثل والسريع لهذا هو تكتل أصحاب المصلحة في الديمقراطية ومأسسة عملية بناء الدولة والتركيز على أركان الديمقراطية وضماناتها عن طريق كتابة دستور ديمقراطي حقيقي، ووضع كافة الضمانات لحماية الحريات وبناء مؤسسات الدولة وتقوية القضاء وأجهزة الرقابة، ثم إجراء الانتخابات، ولا يجب إخضاع هذه الخطوات للمواءمات السياسية³.

في التحولات أيضا، يجب الحفاظ على كل جانب من جوانب الأمن الإنساني بهدف ضمان التوازن أثناء المضي قدما، ومع ذلك، من الممكن أن يكون هذا التوازن ضعيفا. ففي دول ما بعد الانتقال، غالبا ما تركز الأنظمة الجديدة الناشئة على تعزيز الاستقرار السياسي، بينما تشهد الأوضاع الاقتصادية والمعيشية تدهورا كبيرا وتراجعا حادا، ولأن أمن الدول يرتبط أساسا بمدى قدرتها على سد احتياجات مواطنيها من الأمن الغذائي خاصة، والأمن الاقتصادي عامة، قد يتزعزع أمنها واستقرارها مرة أخرى

¹ المزيد من التفاصيل، أنظر في: عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 31-38.

² Claire Vallings and Magüi Moreno-Torres, *Op-cit.* p.11.

³ عبد الفتاح ماضي. مرجع سبق ذكره. ص.ص. 39-41.

نتيجة لهذه الظروف الطارئة¹. فخلال المراحل الانتقالية، من المرجح أن تكون الدولة أكثر هشاشة في تقديم الخدمات لمواطنيها، وقد تغش وتوقف في كثير من الأحيان عن توفير هذه الخدمات بسبب تعرضها للعديد من الأزمات، مما يؤدي إلى ظهور استياء شعبي كبير وعنيف في نفس الوقت نتيجة الشعور بالإحباط والخيبة من الأداء الهزيل للأنظمة الجديدة، يصل إلى درجة قد يعبر فيها المواطن عن تفضيله للأوضاع والأنظمة الاستبدادية التي كانت سائدة سابقا على الأنظمة الديمقراطية الناشئة حديثا. ويذهب هذا إلى حد ما لشرح سبب ثبات الأنظمة الاستبدادية على هذا القدر من الاستمرارية. فإذا تم تقديم الخدمات باستمرار، حتى إذا تم فرض سلطة الدولة من خلال الإكراه، لن يسعى الأفراد بالضرورة إلى تغيير تلك الهياكل. وبالمثل، عندما تعجز الدولة باستمرار عن توفير الخدمات لمواطنيها، يتوقف الناس عن توقع الحصول على الخدمات، ويعملون من أجل تغيير الهياكل القائمة إلى هياكل جديدة توفر احتياجاتهم²، فإضفاء الشرعية واكتساب الدعم يقومان على قوة أداء مؤسسات الدولة وليس على نمط تلك المؤسسات وطبيعة اشتغالها فحسب. ففي الانتقال من الشيوعية إلى الاقتصاد المفتوح، كانت هناك آمال كبيرة بتحسين الأوضاع المعيشية في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق. ومع ذلك، تم تسجيل على سبيل المثال، انخفاض في دخل الفرد الطاجكستاني بنسبة 85٪، مما أدى إلى انخفاض أربعة أخماس السكان تحت خط الفقر. وفي أمريكا اللاتينية عامة، غالبا ما أعيق الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية بسبب النمو الاقتصادي البطيء أو السلبي، والمؤسسات الضعيفة، والفساد، وانعكاس الحماية الاجتماعية، مما دفع الناس إلى التساؤل عن سبب عدم تقديم أشكال الحكم الديمقراطي المنافع الموعودة³.

تظهر هذه الروابط الكاملة بين جوانب الأمن الإنساني أثناء التحولات السياسية وبعدها، في تجارب دول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي عبر أمريكا اللاتينية وجنوب وشرق أوروبا وأفريقيا أيضا. حيث أثبتت قضايا الأمن الإنساني الحرجة مثل الفقر والإقصاء والتوزيع والتمثيل والمشاركة أنها الاختبار الأساسي للديمقراطية. وبينما لم تحقق الإصلاحات السياسية والاقتصادية المباشرة في بلدان أمريكا اللاتينية الأهداف المرجوة من الإصلاح، ولم يترجم النمو الاقتصادي الهامشي بشكل واضح إلى تنمية حقيقية، أدى فشل السياسات الاقتصادية في الحد من الفقر، وتفاقم عدم المساواة الراسخ بعمق، إلى رد فعل عنيف وانقسامات دفعت ببعضها إلى حافة حرب أهلية⁴. كما أنه لم يعكس الارتفاع الكبير في معدلات الجريمة في أعقاب التحولات السياسية والاقتصادية في دول الاتحاد السوفيتي سابقا انهيار القانون والنظام فحسب، بل عكس أيضا الصراع من أجل السيطرة على الموارد، إلى جانب انتشار الفساد وإضعاف المؤسسات الحكومية. وعلى الرغم من أن العنف بين الأشخاص في حد ذاته لم يؤدي إلى

¹ The Commission on Human Security, **Op-cit.** p.7.

² Claire Vallings and Magüi Moreno-Torres, **Op-cit.** p.20.

³ The Commission on Human Security, **Op-cit.** p.7.

⁴ Todd Landman, **Op-cit.** p.8.

الصراع، إلا أنه أفضى بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى شعور واسع النطاق بعدم الأمان تم التلاعب به بسهولة على أساس خطوط الهوية¹.

في الواقع، ينظر إلى عملية التحرير السياسي في أفريقيا على أنها لم تفتح الفرص أمام الناس فحسب، ولكنها فتحت أيضا خطوط صدع جديدة، تم تعريفها في خطوط عرقية أو دينية أو طبقية. وبالتالي، سعى عدد من الباحثين إلى شرح ذلك في سياق الحرمان الحاد الذي حدث أثناء فرض برامج التكيف الهيكلي في الثمانينات والتسعينات من خلال أدوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إذ ينظر لسياسات التكيف والإصلاحات النيوليبرالية على أنها كانت شديدة للغاية في تأثيرها، لدرجة أنها اتجهت نحو تقويض أساس مشروع الدولة القومية في إفريقيا ما بعد الاستعمار، مما أدى إلى تفاقم حالات ضعف الدولة، وإحداث عداة جماعي لها حدّ كثيرا من شرعيتها. فعلى اعتبار أن سياسات التكيف الهيكلي قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ديناميكية الأزمة في إفريقيا، فضلا عن تزايد تعقيد المشكلات الاقتصادية للقارة، وما تبع ذلك من انخفاض حاد في مستويات المعيشة وانتشار لظاهرة الجوع الجماعي، أدت برامج الخصخصة وإلغاء التأمين والاعتماد الجامح على قوى السوق إلى تفاقم تركيز الثروة في أيدي قلة من الناس، مما أدى بوتيرة متزايدة إلى زيادة عدد المهمشين والمستبعدين. وكما لوحظ بشكل ملموس، لا شيء يمكن أن يشكل تهديدا أكبر للأمن من استبعاد الناس من الأنشطة الاقتصادية الداعمة للحياة. يدعم المعيار الإنساني الأساسي هذا الرأي بالإشارة إلى أن إقصاء وحرمان مجتمعات بأكملها من الناس من فوائد التنمية يساهم بشكل طبيعي في التوترات والعنف والصراع داخل تلك البلدان. لقد شددت الأجندة النيوليبرالية كثيرا على ضرورة تقليص الدولة مع توسيع نطاق السوق. في الواقع، يجب السماح للسوق بالقيام بعمله دون عوائق. وهذا يعني عمليا بذل جهد منظم لعكس عناصر دولة الرفاهية التي ميّزت في إفريقيا ما بعد الاستعمار الجوانب الأساسية لمشروع بناء الأمة. ففي جميع أنحاء إفريقيا، كانت هناك سياسات مثل إلغاء الإعانات الحكومية من مختلف القطاعات الاجتماعية والإنتاجية (التعليم والصحة والزراعة)، تبني الخصخصة، إلغاء التأمين، وتقليص حجم القطاع العام، وما إلى ذلك من البرامج التي يصر عليها برنامج التعديل الهيكلي القياسي. وبالتالي، أسهمت هذه الظروف مجتمعة في زيادة فجوة انعدام أمن الأفراد، وأطلقت موجة من التهديدات التي قد لا تكون مرتبطة بالحرب، ولكنها تقوض كل فكرة يمكن تصورها عن حياة ذات معنى². في أجزاء من أفريقيا، على سبيل المثال، كانت الآثار النهائية لعمليات التحرير السياسي والاقتصادي الخاطئة، "الديناميات المميتة بين التدهور البيئي والصراع العنيف"، و"الشعوب التي تقاوم الحكومات" و"المجتمعات التي تحارب المجتمعات". وبالتالي، يمكن الإشارة إلى أن مظاهر التهميش والحرمان والإقصاء التي عانتها الشعوب الإفريقية عامة، والعربية تحديدا، قد وفّرت إمدادا ثابتا للفئات المستبعدة والمعوزة للتجنّد والقتال ضد مجتمعاتها ودولها³.

¹ The Commission on Human Security, *Op-cit.* p.23.

² Musa Abutudu, *Op-cit.* pp.105-106.

³ *Ibid.* p.106.

الفصل الثاني: التحول

السياسي في تونس:

المسوّغات والمحددات

يبحث هذا الفصل في مسوّغات عملية التحول السياسي في تونس ومحدّداتها الأساسية التي جعلتها تبرز كحالة انتقال وتغيير فريدة واستثنائية مقارنة بحالات التغيير والتحول التي شهدتها دول المنطقة العربية مطلع العام 2011، وفي هذا الإطار سيتم معالجة ديناميات التحول السياسي من خلال فحص مراحل واتجاهاته التطورية، إلى جانب مناقشة القوى المؤثرة في مسار الانتقال الديمقراطي خلال الفترة 2011-2014، فضلا عن تسليط الضوء على الأبعاد والجوانب الأمنية لعملية التحول السياسي من خلال التركيز على مصادر انعدام أمن الأفراد التونسيين باعتبارها الأسباب المباشرة الدافعة إلى إطلاق مسار الحراك الاجتماعي والانتقال الديمقراطي في البلاد.

المبحث الأول: ديناميات التحول السياسي في تونس

نبحث في هذا السياق ديناميات التحول السياسي في تونس من خلال التعرّيج على بداية الحدث الاحتجاجي في البلاد وتطوره اللاحق إلى موجة حراك اجتماعي واسعة النطاق أفضت إلى إطلاق مسار انتقالي استثنائي بمحطاته التاريخية وخصوصياته الفريدة التي ميّزت التجربة التونسية في مجال التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في العصر الحديث.

المطلب الأول: بدء الحراك الاجتماعي في تونس (2010-2011):

انطلق الفعل الاحتجاجي في تونس حرفياً ومأساوياً من فعل فرد واحد فقط، قبل أن يتحول إلى حراك اجتماعي واسع النطاق والانتشار في كافة الأنحاء التونسية والبلدان العربية. ففي 17 ديسمبر 2010، وفي مدينة سيدي بوزيد الصغيرة الواقعة وسط البلاد التونسية، أضرم "محمد البوعزيزي"، الشاب التونسي البسيط البالغ من العمر 26 سنة النار في نفسه أمام المأوى وأحسب أن الاحتجاج على أوضاعه التي زادها احتقاناً تعرضه للإذلال والإهانة وهدر الحق من قبل السلطات المحلية لمحافظةه. ففي حين لم يتمكن البوعزيزي من الحصول على منصب شغل يؤمن له عيشه وكرامته باعتباره حق مكفول دستوريا لأي مواطن تونسي، فقد حاول كسب قوت يومه عن طريق بيع الفواكه والخضروات على عربة يدوية، لكن، ما حدث أنه قد تم منعه حتى من هذا، حيث قام ضابط شرطة بمصادرة عربته ومصدر رزقه الوحيد علاوة على ضربه وشمته متهماً إياه بممارسة التجارة غير القانونية. وبحسب ما ذكر، لقد ذهب "البوعزيزي" لتقديم شكوى بشأن الحادثة إلى والي ولاية سيدي بوزيد، لكن الأخير رفض مقابله، مما شكّل اعتداء صارخاً على كرامة البوعزيزي وأوغل في إهانته إلى حدّ أنه أقدم على إضرام النار في نفسه¹، مطلقاً بهذا الفعل الفردي المأساوي سلسلة من الأحداث التاريخية أدّت في النهاية إلى نقطة اللاعودة في تونس وفي المنطقة العربية بأكملها، حيث بدأت الاحتجاجات باضطراب غير مسبوق في تونس في 18 ديسمبر 2010، ثم أثارت أحداثاً مماثلة من الغضب الشعبي الواسع في مصر، قبل أن تحذو حذوها شعوب عربية أخرى تشاركت وتحملت ظروفًا اقتصادية وأنظمة قمعية مماثلة².

إن التضحية بالنفس التي أودت بحياة البوعزيزي بعد إقباله على الانتحار، حيث فاضت روحه في 4 يناير 2011، قد أصابت وترا حساساً في مجتمعه، مما فاقم مشاعر السخط والإحباط لدى أفراد المجتمع التونسي على ظروفهم المعيشية القاسية وتهميشهم الدائم الذي دفعهم إلى أتون الفقر من قبل الحكومة التي لم تكن تأبه بتاتا بمعاناة الناس. وقد بدأت الاحتجاجات في وسط تونس، وركّزت على المطالب الاجتماعية والاقتصادية، لكن سرعان ما امتدت إلى أنحاء أخرى من البلاد وتحولت إلى

¹ منظمة العفو الدولية، "تونس في خضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة"، وثيقة رقم MDE 30/011/2011. لندن:

منظمة العفو الدولية، ط.01، 2011، ص.01.

² Fadi Elhousseini, "Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces)", **Hemispheres**. Vol.29, No.2, 2014, pp.09-10.

مطالب من أجل الحرية والتعبير عن تطلعات أوسع ضد السلطات، التي رأى الشعب أنها فاسدة ومسؤولة عن الفقر والبطالة. وفوق هذا كله، أدى رد الحكومة بالعنف الجزئي من أجل احتواء الاحتجاجات وإخمادها، إلى تغذية شرارة الغضب وارتفاع موجة المطالبة بإسقاط الرئيس زين العابدين بن علي¹. على وجه التحديد، لقد نتج عن هذه الحادثة الفردية العرضية حراكا شعبيا غير مسبوق أعقبته مظاهرات جماهيرية هزت منطقة بأكملها. باختصار، شكّل الحراك الاجتماعي التونسي في الفترة 2010-2011 أول حالة تحول سياسي عربي فعلي لما اصطلح عليه لاحقا ثورات الربيع العربي²، وقد أخذ هذا الحراك والتحول أيضا مسميات عديدة مثل "ثورة الياسمين" و"ثورة الكرامة"³، وكان لهما آثارا كبيرة وعميقة على المشهد التونسي والعربي ككل. ففي البداية بدأت موجة احتجاجات عارمة في سيدي بوزيد، امتدت لاحقا إلى المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها، لتصل إلى المدن الساحلية السياحية وتستقر في وسط العاصمة مركز الثقل السياسي والاقتصادي في البلاد. واتخذت هذه الاضطرابات أشكالا جديدة تعددت مظاهرها بين التظاهرات والاعتصامات والإضرابات والوقفات الاحتجاجية، وشاركت فيها فئات مجتمعية مختلفة من طلبة وعمال وموظفين ومحامين وأطباء. لكن أبرز ما يمكن رصده في هذا الفعل الاحتجاجي أنه كان عفويا غير منظم من طرف أي حزب سياسي أو أي حركة إيديولوجية أو نقابية داخل تونس أو خارجها، علاوة على ظهور الشباب كفاعل محوري مهم في المشهد السياسي التونسي، إذ انخرط العديد من التونسيين من الفئة العمرية بين 18-30 سنة في الكثير من الحركات الاحتجاجية، وتحلّوا بقدر كبير من الاستقلالية. ولم تقتصر المطالب الشعبية في هذه التجمعات على حقوق التوظيف والتشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح والحرية السياسية والمدنية، وحق المواطنين في الإعلام والوصول إلى المعلومة، إلى جانب محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى المطالبة بإسقاط النظام وإزاحة الرئيس من السلطة، وهو ما وقع فعلا في 14 يناير 2011، بعد أن فشلت كل محاولات بن علي بتهدئة الشارع التونسي وإيقاف الاحتجاجات المنتشرة في كل أنحاء الوطن، وبذلك سقط حكم بن علي المشيّد منذ 23 سنة في ظرف شهر وأقل، ومع انهيار ما تبقى له من تأييد، فرّ هاربا مع عائلته إلى المملكة العربية السعودية⁴. فذلك الرئيس وذاك النظام، اللذين بدوا حتى وقت قريب

¹ منظمة العفو الدولية، مرجع سبق ذكره. ص.1.

² أول تطبيق دقيق لعبارة "الربيع العربي" Arab Spring للتعبير عن موجة الاحتجاجات العربية في الفترة 2010-2011، بدأتها المجلة الأكاديمية السياسية الأمريكية Foreign Policy. وكان "مارك لينش" Marc Lynch، عالم السياسة الأمريكي، هو من استخدم هذا المصطلح في مقاله التي كتبها في المجلة.

Abdul Qadir Mushtaq & Muhammad Afzal, "Arab Spring: Its Causes And Consequences", **JPUHS**. Vol.30, No.1, January - June, 2017, p.1.

³ مع ذلك، نتحفظ ضمن هذه الدراسة على توظيف مصطلح "ثورة" لوصف الأحداث السابقة والجارية في تونس لعدّة اعتبارات علمية وموضوعية أشرنا إليها في مقدمة البحث في العنصر المتعلق بضبط مفاهيم الدراسة.

⁴ ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، في: الربيع العربي... إلى أين: أفق جديد للتغيير الديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، أبريل 2012، ص.ص.152-153.

جدًا من بدء الحراك كمقاومين بارعين للتغيير، بل وعصيين على أي قدر ولو محدود من الإصلاح، انهارا أمام المظاهرات المتصاعدة التي أجبها الغضب والإحباط الممتزجان بالملل الشعبي الكبير من نظام حكم أوتوقراطي يتّسم بالاستبداد والجمود منذ فترة طويلة¹.

من الجدير بالملاحظة، أن الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت في مدينة سيدي بوزيد التونسية، ثم شملت مناطق داخلية عديدة في جنوب وغرب البلاد، من بن قردان إلى الحوض المنجمي والشمال والوسط الغربيين، لم تتطور نوعيا إلى تمرد عام عنيف إلا بعد أحداث القصرين وتالة يومي 8 و9 يناير 2011، والتي سقط فيها نحو 50 شهيدا وعشرات الجرحى، ثم المسيرات الشعبية التي بلغت أقصاها في صفاقس وقابس والساحل والعاصمة في الأيام الثلاثة التي سبقت فرار بن علي مساء 14 يناير 2011². لقد تابعت الطبقات الوسطى من المجتمع التونسي الاحتجاجات والمظاهرات عن كثب، ولم تندفع الأغلبية الصامتة من التونسيين إلى الشوارع في حالة تكافل مع الأفراد المحتجين إلا بعد أن بدأت قوات الأمن التابعة لبن علي في استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين العزل³. وبهذا ظهر وضع تمرد مفاجئ تجسّد في لحظة انفجار شعبي غير مسبوق بتراكمات تصاعدية ذي مطالب تغييرية فائقة التدرج لا تنزل دون مهام الإسقاط الفوري للنظام السياسي القائم ودون الإصلاح الجذري للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة. وقد تجلّى ذلك في الرفض القاطع الذي جابه ما أعلنه بن علي في خطبه الثلاث أثناء الأحداث الاحتجاجية وقبل فراره بساعات، من اتخاذه لإجراءات اجتماعية من أجل التشغيل ولفائدة المناطق المحرومة خاصة، ووعود قاطعة بعدم الترشح لرئاسيات 2014، وبالإصلاح السياسي والدستوري وتشكيل حكومة جديدة، بالإضافة إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في ظرف لا يتجاوز ستة أشهر⁴.

لكن، ما الذي جعل الحراك الاجتماعي التونسي 2010-2011 مختلفا عن أي حركة احتجاجية أخرى شهدتها البلاد التونسية والمنطقة العربية؟ وكيف تحوّل السلوك الفردي الصادر عن "البوعزيزي" من مجرد فعل تمرد روتيني إلى احتجاج محلي إقليمي انتهى بحراك اجتماعي واسع مثل "الشعب" خلاله اللاعب والفاعل الأبرز في عملية التغيير والانتقال التونسيين؟

صحيح، أن الحراك الاجتماعي خلال الفترة 2010-2011 قد انطلق بفعل فردي أحادي الجانب ترجمته التضحية المأساوية بالنفس من طرف البوعزيزي، ثم تلاه رد فعل محلي في مدينة سيدي بوزيد

¹ منظمة العفو الدولية، مرجع سبق ذكره. ص1.

² كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، مجلة السياسة الدولية. العدد (184)، القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2011، ص.ص. 59-60.

³ Yasmine Ryann, "Tunisia Tests the Waters of Democracy", In: **Revolution and Political Transformation in the Middle East: Outcomes and Prospects**. Middle East Institute Viewpoints, Volume III, Washington: The Middle East Institute, October 2011, p.12.

⁴ سهيل الحبيب، "الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات أنموذج ثورة 14 كانون الثاني/يناير 2011"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012، ص.440.

تم قمعه بعنف من قبل قوات الأمن، لكن، هذا الرد الفعل المحلي الغاضب والساخط بشدّة على الوضع القائم سرعان ما تحوّل إلى حراك جهوي انتشر بسرعة فائقة في مناطق أخرى إقليمية مجاورة في وسط وغرب تونس¹ لتمتد لاحقا إلى بقية أنحاء البلاد صانعة حدثا اجتماعيا سياسيا اعتبر الأول من نوعه في التاريخ العربي الحديث حيث أطاح أول حراك شعبي خالص برئيس دولة عربية وأجبره على التنحي والفرار². في هذا الشأن، يرى الكاتب والأكاديمي التونسي "العربي صديقي" أن التضحية بالنفس التي قام بها البوعزيزي قد "غيرت مجرى التاريخ السياسي العربي"، محققة "انفراجا في الكفاح ضد الاستبداد"³. لقد شكّل انفجار "الشعب" من خلال التحركات الجماهيرية ضد بن علي مفاجأة سياسية حقيقية داخل تونس وخارجها. مع ذلك، لم تمثل محنة البوعزيزي نقطة انطلاق للحراك الاجتماعي والتحول السياسي في تونس بقدر ما مثّلت نقطة تجمع لأنواع مختلفة من الاحتجاج تقاربت في مسألة التمرد على شخص وسلطة بن علي. ففي حين أن جذور الحراك الشعبي يمكن إرجاعها على الأقل إلى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن التضحية بالنفس التي قام بها البوعزيزي أشعلت سلسلة من أحداث التمرد التي ظهر فيها "الشعب" تدريجيا كفاعل سياسي موّحد. لقد ظهر الناس من خلال التجمع والالتقاء ككتلة مسيّسة، وعلى هذا النحو، تجمّع "الشعب" معا كفئة سياسية موحدة تحت راية المطالبة بالكرامة والحرية والمساواة من قبل طبقات اجتماعية مختلفة وغير متجانسة. وعلى الرغم من أن السياق الاقتصادي والاجتماعي كان دافعا مهما للحركات الاحتجاجية في تونس، إلا أن ظهور "الشعب" خلال المرحلة المتسارعة من الاضطراب السياسي لم يكن استجابة آلية لهذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحددة. بدلا من ذلك، ظهرت فئة "الشعب" من خلال التغلب على الطبيعة المجزأة المتأصلة في "الشعب". على عكس حركة الاحتجاج عام 2008 في منطقة قفصة المنجمية، تحوّل الاحتجاج المحلي في سيدي بوزيد تدريجيا إلى حراك اجتماعي وطني، وبينما لم تضطلع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بدور محوري منذ بداية الأحداث، فقد أظهر انتشار التحركات المناهضة لبن علي "تأزرا" تدريجيا بين الناس⁴.

إن تأطير فعل اليأس الذي قام به البوعزيزي على أنه صرخة من أجل الكرامة، قد أظهر بأن أصل الحراك الاجتماعي لا يكمن فقط في اضطهاد المصالح المادية وإنما أيضا في انعدام الاقتصاد الأخلاقي الذي رأى من خلاله "الشعب" أن بن علي ونظامه قد قاموا بخيانة الأخلاق الاجتماعية عبر

¹ Ahmed Driss, "The Revolution in Tunisia – an Opportunity for a Real Change", In: **Change and Opportunities in the Emerging Mediterranean**. Msida: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, 2012, p.22.

² Mohd Irwan Syazli Saidin, "Rethinking the 'Arab Spring': The Root Causes of the Tunisian Jasmine Revolution and Egyptian January 25 Revolution", **International Journal of Islamic Thought**. Vol. 13, June 2018, p.70.

³ Adèle Aranki Nassar, **Op-cit**. p.64.

⁴ Sami Zemni, "From Revolution to Tunisianité: Who is the Tunisian People? Creating Hegemony through Compromise", **Middle East Law and International Governance Journal**. (N.08), BRILL, November 2016, pp.133-135.

عقد غير مكتوب بين الحاكم والمحكوم. تعني الصرخة من أجل الكرامة أنه ليس فقط الحدود الجغرافية من داخل البلاد إلى المناطق الساحلية يمكن تجاوزها، ولكن أيضا الانقسامات الاجتماعية يمكن جسرهما، فالاحتجاجات الأولى كانت عفوية إلى حدّ كبير، تم تسييسها تدريجيا ومع نمو الحركة في العدد والقوة أصبحت أكثر تنوعا في التكوين. في نهاية الأمر، كان الحراك في تونس مدعوما بتحالف واسع للغاية من طبقات اجتماعية مختلفة من المجتمع التونسي؛ القوة المشتركة للعمال، فقراء المدن والمهمشين، موظفي الخدمة المدنية، الطبقات الوسطى، وحتى جزء من النخب الاقتصادية، وكذلك التفكك التدريجي لجزء من النظام، خاصة مؤسسة الجيش والأجهزة الأمنية. فكما لاحظ "بيير روبرت بادويل" Pierre-Robert Baduel، كان "الانقسام في أوليغارشية السلطة" قويا بما يكفي لتحقيق سقوط بن علي¹. وكما أشار "ميشال بينر أنغريست" Michelle Penner Angrist، لقد كان الحراك التونسي نتاج إجماع واسع ضد النظام، وهو أحد أعراض تقلص قاعدة دعم الأخير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين². كما يرى "كمال بن يونس" بأن هناك عوامل عدة تدّخلت في نجاح الحراك الاجتماعي في تونس، أبرزها: إحراق البوعزيزي لنفسه، إذ أن هذه الحادثة التي قام بها هذا الشاب في سوق شعبية، احتجاجا على مضايقته ومنعه من ممارسة التجارة الموازية حشدت غضبا شعبيا واسعا؛ تفاعل الجهات النقابية والسياسية مع الأحداث، إذ انضمت مبكرا إلى المتظاهرين والمحتجين في الجهات المنطقية، ثم في العاصمة؛ الحياد الإيجابي لبعض الأجهزة العسكرية والأمنية، حيث لعب دورا حاسما في حقن الدماء ومنع سقوط مزيد من الشهداء والجرحى؛ شخصيات سياسية رسمية من داخل قصر قرطاج، حيث دفعت بن علي بطريقة مباشرة وغير مباشرة نحو مغادرة البلاد، وعطّلت تعليمات أصدرتها بعض الجهات الرسمية لمواصلة استخدام الرصاص ضد المتظاهرين. هذه العوامل وغيرها تضافرت مع عوامل هيكلية ووظيفية تراكمت خلال العقدين الماضيين، واستفحلت خلال الأشهر المنصرمة قبيل منتصف ديسمبر 2010، وكانت نتيجتها الإطاحة ببن علي وبدء مرحلة جديدة في تاريخ تونس، قاد المسار الأول منها السيد محمد الغنوشي ليكلّف لاحقا السيد الباجي قائد السبسي بقيادة مرحلتها الجديدة، بالتعاون مع فريق حكومي وأمني كانت من أبرز أولوياته إعادة هيابة الدولة، وضمان حدّ أدنى من الأمن السياسي والاقتصادي والمجتمعي³.

إن الحراك الاجتماعي في تونس قد اتّسم بمجموعة من السمات والخصائص التي وسمت هذا الحراك وميّزته عن غيره من التجارب العربية الأخرى في موجة اعتبرت الأحداث ضمن موجات التحول إلى الديمقراطية. فبالنظر إلى حجم المكاسب التي حققتها البلاد في فترة تعتبر وجيزة وُصفت التجربة

¹ Ibid. p.135.

² Michelle Penner Angrist, "Old Grievances and New Opportunities: Understanding the Tunisian Revolution", **Unpublished Paper**. Middle East Studies Association Annual Conference, Washington DC, 3 Dec. 2011. **Copy from:** Katerina Dalacoura, "The 2011 uprisings in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications", **International Affairs 88: 1**. USA: Blackwell Publishing Ltd, 2012, p.71.

³ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: كمال بن يونس، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 60-61.

التونسية من قبل العديد من الباحثين والمتخصصين بأنها القصة أو الحالة الأكثر نجاحا ضمن حالات التحول السياسي التي حدثت مؤخرا، بل وهي النموذج الأكثر استقرارا ضمن نماذج الحراك العربي الذي بدأ في عام 2011. ففيما تمثلت هذه الخصائص المميزة للتجربة التونسية في الحراك الشعبي التي أفضت في النهاية إلى نمط من الانتقال السياسي الديمقراطي؟

يرى كل من "بيل بروكتور" وإقبال بن موسى" بأن حراك تونس هو حراك مدني ضد نظام مدني في الأساس: فالقوات المسلحة، كما اتضح بعد فترة قصيرة من الحراك، نشأت جيدا في التقاليد الأوروبية الغربية واتبعت إلى حد كبير أوامر المجموعة التي اعترفت بأنها القوة المدنية. لقد كانت أيضا حراكا غير طائفي ضد نظام غير عقائدي في الأساس: فالدستور الجديد وورثته، التجمع الدستوري الديمقراطي، ادّعوا أنهم تجسيد للهوية الوطنية التونسية وهم بمثابة سلاسل أساسية للتقدم الذاتي، لكنهم لم يعلنوا عن أي طريق معيّن للحل، دينيا كان أو علمانيا. فضلا عن ذلك، لم يتم تحفيز هذا الحراك من خلال الضغوط الخارجية (كالأعداء الوطنيين أو الجهاد الأيديولوجي/الديني) أو من قبل زعيم ثوري مهيم¹. فكما يجادل "غسان سلامة"، إن أبرز ما في الحدث التونسي هو بالذات تونسوية الحدث، بمعنى الدور الهامشي وربما المنعدم تماما للقوى الخارجية في صناعة الحدث، كما أن صناع الحدث الاحتجاجي من التونسيين لم يتطلّعوا للعب دور يتجاوز حدود بلادهم. وفقا لـ "سلامة"، إن الحدث التونسي في جوهره حراك محلي في نوعية المحفزات وهوية الأطراف وآفاق التحرك الجماعي، وهذه الطبيعة المحلية ضمانة حقيقية للفاعلين في الحراك إن عرفوا كيفية الحفاظ عليها².

في هذا السياق، يؤكد "بشارة خضر" بأن الحراك الاجتماعي التونسي قد يصبح مدرسة للحركات الناجحة، كما أنه من الوارد الحديث عن نموذج تونسي لكثرة الدروس الممكن استخلاصها من الأحداث التونسية، وأول هذه الدروس هو نضج الشعب الذي ظلّ متلاحما وقاد حركة عفوية لم تكن تحت مظلة أي تنظيم سياسي أو ديني، مما جنّب الحراك الاختطاف السياسي أو الديني. فقد أثبت أفراد الشعب التونسي بسالة وثباتا خارج المألوف بعدم ردهم على العنف البوليسي بعنف مضاد واستمرارهم في الاحتجاج والتظاهر ضد النظام بشكل سلمي إلى حدّ بعيد³.

بشكل عام، يجمع الدارسون والمتابعون للشأن التونسي أن خصائص الحراك الاجتماعي في تونس 2010-2011، يمكن تحديدها في أربع سمات رئيسية هي:

¹ Bill Proctor and Iqbal Ben Moussa, "The Tunisian Constituent Assembly's By-laws: A Brief Analysis", **International IDEA Publications**. Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), 2012, p.10.

² غسان سلامة، "عن تونس"، في: الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.03، أبريل 2012، ص.ص.140-141.

³ بشارة خضر، "تونس واليقظة الديمقراطية العربية"، في: الكتاب السنوي. IEMed للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2011. برشلونة والأردن: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ودار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012، ص.19.

- 1- الطابع الجماهيري والاجتماعي للحراك وسرعة الانتفاخ حوله: فما حدث انطلاقاً من 17 ديسمبر 2010 إلى 14 يناير 2011 وما تلا ذلك، كان حراكاً شاملاً على درجة عالية من الامتداد في الزمان والمكان، ومن الاستغراق للعمق الاجتماعي والفئوي، بما يقنن الحديث عن حراك شعبي تاريخي¹.
- 2- الطابع السلمي والمدني للحراك: وفي هذا الإطار يمكن تحليل طبيعة الحراك التونسي من منظور نظرية "جورج لوسون" حول "الثورات المتفاوض عليها"، وهي ثورات تحركها الجماهير اللاعنافية وتتفوق فيها السيطرة على الحماسة وكرامة الاحتجاج على السياق الاجتماعي الذي حدده النظام القديم².
- 3- حراك المناطق الداخلية المهمشة: إذ يشير "عزمي بشارة" إلى أن حراك تونس سنة 2011 هو إلى حد بعيد حراك الأطراف المهمشة ضد المركز السياسي والاقتصادي، مؤكداً بأن بنية الحراك هذه سوف تظل تحكم مسار السياسة التونسية لمرحلة طويلة³.
- 4- التعبئة من أسفل والعفوية المؤقتة: لقد اتسم الحراك الاجتماعي في تونس بنوع العفوية المؤقتة تحولت في وقت قصير إلى عمل منظم ومنسق بدرجة كبيرة، فإذا كان صحيحاً أن الاحتجاجات الأولى في المناطق الداخلية كانت عفوية وغير منظمة، فإن هذه العفوية سرعان ما توقفت عند مستوى شرارة الحراك الأولى، وذلك بعد أن تلقفتها قوى سياسية وجماعية مضطهدة ونقابية منفلة إلى حد ما من سيطرة القيادة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل، وبالرغم من ضعفها التنظيمي فقد أوصلتها إلى المدن الكبرى حيث الكثافة الديمغرافية والثقل السياسي والثقافي النسبي للمعارضة⁴.

المطلب الثاني: مسار الانتقال السياسي في تونس وخصائصه:

قد يقدم نوع الحراك الاجتماعي بعض الدلالات على الهيكل المستقبلي المنتظر لنمط الانتقال، سواء جلبت الحراك تحولاً سريعاً أو انتقالاً تدريجياً نحو الديمقراطية. ويبدو أنه غالباً ما يوضع التحول السياسي في إطار مكافئ لمفهوم الانتقال نحو الديمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار بأن التحول هو في نهاية المطاف عملية تغيير غير متوقعة أو مؤكدة النتائج، فمن المرجح غالباً أن أي مطلب يتحول إلى شغب لتغيير النظام ينتقل حتماً من ديمقراطية أقل إلى ديمقراطية أكثر⁵. في تونس، ومن منطلق أن الباحثين والخبراء في الميدان يقرّون بأن فكرة الانتقال Transition تتسم بخاصية أكثر ديناميكية من التحول Transformation، حيث يحدث التحول على مرّ السنين والعقود بينما يمكن أن يحدث الانتقال

¹ مرشد القبلي، مرجع سبق ذكره. ص.7.

² Fadhel Kaboub, Fadhel Kaboub, "The Making of the Tunisian Revolution", **Middle East Development Journal**. Vol. 5, No. 1, March 2013, p.8.

³ عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص.20.

⁴ المولودي الأحمر، "الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012، ص.137.

⁵ Başak Akar Yüksel and Yılmaz BdnGöl, "The Arab Spring in Tunisia: A Liberal Democratic Transion?", **Electronic Journal of Social Sciences**. Vol. 12, Issue:47, Autumn-2013, p.315.

من نظام أو حكومة إلى نظام جديد في غضون أيام قليلة أو فترات زمنية أقصر نسبياً¹، يجري البحث في هذا السياق في عملية "الانتقال" بدلا من "التحول"، وعلى وجه التحديد سنبحث عملية الانتقال السياسي التي حدثت في تونس خلال الفترة 2011-2014. فبالتوافق مع مفهوم الإحلال التحولي الذي صاغه صامويل هنتغتون، حيث يتم الشروع في عملية التحول ومسار إنتاج الديمقراطية من خلال المبادرات المشتركة بين الحكومة والمعارضة، تظهر لنا التجربة التونسية في التحول السياسي، بأن الانتقال التونسي قد تشكّل من ديناميات متسارعة تضمّنت اتجاهات متوافقة أحيانا وحركات متناقضة متعددة الأوجه أحيانا أخرى². وبالنظر إلى متغير "الدور" المرتبط بالفواعل المؤثرة في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة لأي بلد قد ينخرط في مثل هذه العملية التحولية، نلاحظ بوضوح بأنه منذ بدايات المرحلة الانتقالية في تونس قد ساد نوع من الحس الجماعي المشترك بالمخاطر الناتجة عن احتمالية الدفع بالمسار الانتقالي إلى أفق مسدود من الخلافات الحادة والصدمات العنيفة، وهو الأمر الذي أسهم في زيادة وعي الفاعلين الرئيسيين في العملية منذ المراحل الأولى للانتقال، بحتمية وأولوية التمسك بمسارات التوافق وآليات المساومة التفاوضية بين الأطراف الفاعلة باعتبارها عاملا أساسيا وشرطا ضروريا في نجاح أي إدارة سلمية وسليمة للعملية الانتقالية في البلاد.

في الواقع، دخلت المنطقة العربية مرحلة تاريخية جديدة بعد سقوط عدد من سلطات الحكم الاستبدادية، بدءاً من تونس ثم مصر وليبيا فاليمن، ويبدو أن مسار التحول السياسي انطلق بهذه البلدان في نفس الفترة الزمنية تقريبا وأظهر بعض أوجه التشابه في البداية، إلا أن عملية الانتقال فيها اتخذت في وقت لاحق اتجاهات مختلفة تماما. على وجه التحديد، اختلف الانتقال السياسي في تونس بشكل ملموس عن عمليات الانتقال الأخرى. كانت التجربة التونسية أقرب إلى النموذج الإسباني للتحول الديمقراطي³، باعتبارها استندت إلى مبدأ الاتفاق بين مختلف الفاعلين المشاركين في العملية الانتقالية، وقد لعب المجتمع المدني دورا مهما في تحقيق ذلك، بما في ذلك النقابة العمالية المتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، والذي أدى دورا مؤثرا منذ بداية التحول وبدء عملية الانتقال والحوار الوطني. يقدم النموذج التونسي أيضا دليلا على إمكانية التوفيق بين المقاربة الهيكلية للانتقال الديمقراطي، والتي تفسر التحول الديمقراطي من خلال التنمية والازدهار الاقتصادي والتحديث، مع النهج الذي يدرس دور الفاعلين في عملية التحول الديمقراطي⁴.

¹ Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", **25 PapersIEMed**. European Institute of the Mediterranean, August 2015, p.7.

² **Ibid.** p.8.

³ للمزيد حول التجربة الإسبانية في التحول الديمقراطي، أنظر في:

Charles Powell, "Revisiting Spain's Transition to Democracy", In: **The Arab Transitions in A Changing World: Building Democracies in Light of International Experiences**. Barcelona: Institut Europeu de la Mediterrània Girona, May 2016, p.39-53.

⁴ Asma Nouria & Others, "The Processes and Actors of the Democratic Transition", **Research+Papers**. Arab Reform Initiative, 3rd October 2017, pp.2-3.

1. بدايات التحول السياسي في تونس: نمط الانتقال

كانت موجة الاحتجاجات الشعبية التي أفضت في نهاية المطاف إلى سقوط سلطة زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011، بمثابة بداية لما عرف لاحقا بأول حراك اجتماعي في التاريخ العربي الحديث أدى إلى بدء أول عملية انتقالية حقيقية ومحددة للغاية في تونس. في هذا الشأن، يؤكد محمد شفيق صرصر " أنه نظرا لكون أن لكل انتقال تعقيدات خاصة ومسارات مختلفة يميّز بها، فإن الانتقال التونسي يخرج عن نطاق الأنماط التقليدية للتحول السياسي بسبب نمط خاص من الحراك قد حدث من حيث خصائص القيادة والفاعلين المعنيين، فضلا عن الطبيعة السلمية نسبيا والدور الرئيسي للمجتمع المدني، وتبعاً لهذه الخصوصيات المتعلقة بالحراك التونسي يمكن أن ينظر إلى هذا الانتقال على أنه أشبه بنمط خاص من التحول الديمقراطي أكثر من كونه ثورة حقيقية¹.

مع ذلك، يرى "روري مكارثي" Rory McCarthy بأن التطورات السياسية في تونس منذ رحيل بن علي بدت وكأنها تتبّع سيناريو قد كتبه علماء التحول الديمقراطي مسبقاً. وفقاً لـ"مكارثي"، لقد أنشأت النخبة السياسية في وقت مبكر "القواعد سهلة القبول" التي وضعها "جوزيبي دي بالما" في السوق السياسي التنافسي الجديد، مع انتخابات سريعة وتمثيل نسبي وإضفاء للشرعية على العديد من الأحزاب السياسية، إلى جانب الاتفاق على نظام برلماني إن لم يكن نظام شبه رئاسي للحكومة على الأقل، وهي حسبه قواعد تتماشى كلها مع نموذج "garantismo" لسن التعايش المشترك. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على دستور جديد بالإجماع تقريباً، وقبل حزب مصلح يمثل مصالح النظام القديم قواعد جديدة للعبة الديمقراطية، كما حدث هناك تبادل سلمي للسلطة عندما قبل الفائز في أول انتخابات حرة بالهزيمة في الثانية². هذا، ويؤكد "مكارثي" بأن السياسيين التونسيين قد تمكّنوا من صياغة علاقة بين الدين والسياسة تتماشى مع نموذج "التسامح المزدوج" لألفريد ستيفان، على نحو يجسّده تسامح المواطنين المتدينين تجاه الدولة وتسامح الدولة تجاه المواطنين المتدينين. وقد انعكست الصياغة الناجحة لديمقراطية جديدة في ترتيب مؤشر الحرية" لمؤسسة بيت الحرية المكون من اثنين من أصل سبعة منذ عام 2015 فصاعداً، وهي أعلى نسبة في المنطقة العربية. كما أظهرت استطلاعات الرأي أن الغالبية المتزايدة من التونسيين (86 في المائة في عام 2016) اعتبروا الديمقراطية أفضل نظام بين أنظمة الحكم السياسي الأخرى، وهذا يعد أحد اختبارات "خوان ج. لينز" و"ألفريد ستيفان" للتوحيد الناجح لنظام ديمقراطي. من منظور مؤسسي، يجادل "مكارثي" أيضاً بأن الحالة التونسية تقع في الطرف الآخر من الطيف الليبي، وقد وصف ذلك "جان لويس رومانيه بيرو" في مساهمته في المسألة ذات الشأن³.

¹ Mohamed Chafik Sarsar, "Tunisia: Revolution as a New Form of Political Transition Persuasion", **The ISPI online papers**. Analysis No. 194, Cariplo, August 2013, p.1.

² Rory McCarthy, "The politics of consensus: al-Nahda and the stability of the Tunisian transition", **Middle Eastern Studies**. London: Routledge Taylor & Francis Group, January 2019, pp.1-2.

³ **Ibid.** p.2.

بناءً على ذلك ، لقد أيدت تونس منذ بدء مسار الانتقال في 14 جانفي 2011 مقارنة ديمقراطية تقوم على أسس مبادئ الحرية الفردية والحرية المدنية. من الملاحظ أيضاً، أن السنوات الطويلة التي قضاها التونسيين في ظل الاستبداد والقمع الشديدين لم تمنعهم بتاتا من تجربة شعور الديمقراطية لأول مرة منذ استقلال البلاد في عام 1956. فبعد الإطاحة بين علي مباشرة، حدثت تغييرات مهمة في المشهد التونسي تراوحت بين تحولات سياسية كبرى، وإصلاحات تشريعية واسعة لإعادة الهيكلة المؤسسية الشاملة. لقد أعيد تشكيل الهوية التونسية بفضل الانتخابات النزيهة والشفافة في العامين 2011 و2014، والمشاركة السياسية الواسعة بين الأحزاب والمجتمعات المدنية، والتطلع الشعبي إلى مستقبل أفضل. بدت عملية التحول الديمقراطي التي تتكشف في تونس وكأنها حالة نجاح باهر تسعى إلى إنشاء نموذج يمكن تطبيقه في جميع أنحاء المنطقة العربية. كما بدى تحقيق مثل هذا التحول الديمقراطي وكأنه يعزز الآليات السياسية المستدامة والفعالة التي تحمي حقوق الإنسان وتضمن مشاركة شعبية واسعة ومباشرة في الساحة السياسية، وتفي ببرامج اجتماعية واقتصادية قصيرة وطويلة الأجل¹.

وبالتالي، يرى الباحث "رافع شهودي"، أن التطور التدريجي للتحول الديمقراطي إلى جانب القدرة الجماعية على التغلب على الأزمات الوطنية الكبرى، على الأقل القضايا الأمنية منها، جعل من التحول التونسي نمودجا فريدا من نوعه في الوطن العربي. ويجادل "شهودي" أيضا بأنه وبالنظر إلى ظهور أحزاب سياسية متعددة ذات إيديولوجيات متباينة وأهداف مختلفة، فإن سلاسة الانتقال السياسي منذ العام 2011 أمر مثير للدهشة حقا، حيث أن تعدد الرؤى وتتنوع الأفكار لم يعرقل التواصل والتعايش السلمي متعدد الأطراف. على عكس التحولات المماثلة في أجزاء أخرى من المنطقة، وأبرزها ليبيا وسوريا واليمن، وضعت تونس أسس آلية ديناميكية قائمة على الصراع والمصالحة. أهمية هذه الآلية ذات شقين: فهي تحدد من ناحية، تصورات الجهات الفاعلة المختلفة وخططها المستقبلية، وتبني من ناحية أخرى، وعيا جماعيا بضرورة الجمع بين هذه الرؤى في مشروع ديمقراطي واحد قائم على مبادئ الإجماع المشترك والمسؤولية التاريخية. وبهذا ساهم النمط الذي تم تطويره عبر منصات الحوار الوطني إلى حد كبير في تعزيز مشروع المصالحة الوطنية من خلال تضمينه ليس فقط الحركات السياسية الصاعدة، ولكن أيضا المسؤولين الذين خدموا لعقود طويلة في عهد بن علي وعهد بورقيبة الاستبداديين².

يؤكد المحلل والباحث في الشؤون العربية "عز الدين عبد المولى"، بأنه من بين جميع بلدان المنطقة العربية التي شهدت تغييرات معينة في الفترة 2010-2011، بدت تونس لوحدها وكأنها تتقدم نحو استكمال انتقال ديمقراطي ناجح. ومما لا شك فيه، أن هذه التجربة الخاصة للتحول الديمقراطي العربي تشترك مع بقية دول الحراك العربي في عدد من الخصائص، لكنها تتميز أيضا في كثير من

¹ Rafea Chehoudi, "Tunisian Democratic Transition: Dynamics of Conflict and Reconciliation", *Journal of Advances in Humanities*. Vol.5, No.1, April 2017, p.603.

² Ibid.

النواحي¹. بشكل خاص، تتمثل إحدى أهم خصائص التجربة الديمقراطية لتونس في خاصية التفاعل السلمي المكلّل بالنجاح الاستثنائي لسياسة الإجماع الواسع بين القوى الجديدة والنخب القديمة في البلاد خلال 2011-2014. فما بين القطع مع النظام القديم أو التواصل معه، عادة ما تطرح إشكالية العلاقة مع النظام القديم في ظل الأحداث والمنعرجات الكبرى التي تؤدي إلى قيام ثورة أو احتجاجات ضخمة في بلد ما، وتسفر عن تغيير موازين القوى لمصلحة طرف أو أطراف جديدة. وفي حين أنه غالبا ما تعمل القوى الصاعدة على القطع مع المرحلة السابقة، برموزها وشخصها والفاعلات التي كانت تستند إليها، مقابل العمل على بناء مرحلة جديدة ومختلفة تؤسسها القوى الاجتماعية والسياسية التي قامت بالحراك أو ارتبطت به واستفادت منه، ويبدو أن هذه المسألة وسمت المشهد التونسي منذ البداية، إلا أنها اتخذت شكلا مغايرا لما حدث في دول أخرى، وترتّب عن ذلك نتائج مختلفة حدّدت مصير القوى القديمة والجديدة معا. فلماذا حدث ذلك؟ وما هي تداعياته؟²

وفقا لـ"مكارثي"، تتمثل الطريقة الأولى للتفكير في الإجماع في اعتباره بمثابة اتفاق على القواعد والإجراءات. إذ لم يتطلب نموذج "دانكوارت روستو" المبكر للانتقال الديمقراطي باعتباره "نضالا سياسيا طويل الأمد وغير حاسم" سوى حدّ أدنى من الإجماع، بما في ذلك اعتماد القواعد الديمقراطية، لكن حتى هذا كان جزءاً من العملية وليس شرطا مسبقا، وهو ما يقدم مفهوما للديمقراطية يعتبرها ثاني أفضل نتيجة تعني عدم ضرورة وجود إجماع سياسي ديمقراطي سابق، وهو ما يسمح بالديمقراطية دون ديمقراطيين. بالاعتماد على هذه القواعد والإجراءات، يقارن "أرون ليههارت" Arend Lijphart الديمقراطيات ذات الأغلبية، التي تحصر السلطة في الحكومات المركزية ذات الحزب الواحد، مع ديمقراطيات الإجماع، التي تتمتع بتمثيل نسبي، وحكومات ائتلافية متعددة الأحزاب، وضوابط مثل الحكومة الفيدرالية والهيئات التشريعية المكونة من مجلسين والمراجعة القضائية. وبالتالي، يرى "ليههارت" بأن ديمقراطية الإجماع تتميز بـ"الشمولية والمساومة والوعود" بدلا من كونها "حصرية وتنافسية وعدائية". وهنا، يعود "مكارثي" ليوضح بأنه في السنوات الثلاث الأولى بعد الحراك، تبنّت النخبة السياسية في تونس مجموعة من الإجراءات تشبه إلى حد كبير نموذج إجماع ليههارت، وذلك مع التمثيل النسبي، والحكومات الائتلافية المتعددة الأحزاب، ونظام الحكم شبه الرئاسي، ومحكمة دستورية مقترحة للمراجعة القضائية³.

في السياق ذاته، يستخدم "عبد المولى" هو الآخر مفهوم ألفريد ستينان حول "التسامح المزدوج Twin tolerations" لتحليل التحول السياسي في تونس، معتبرا بأنه قد يكون أنجع أداة تحليلية لفهم مرونة الانتقال الديمقراطي في البلاد. مع ذلك، لم يوظّف "عبد المولى" مفهوم "التسامح المزدوج" بالمعنى

¹ Ezzddine Abdelmoula, *Op-cit.* p.52.

² صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف"، في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير (أربع سنوات من الربيع العربي). بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط.01، 2014، ص.22.

³ Rory McCarthy, *Op-cit.* p.3.

الدقيق الذي أورده "ألفريد ستيبان"¹، وإنما استخدمه في سياق وإطار مختلفين. إن "التسامح المزدوج" الذي حاول الباحث تطويره هو بين الحراك والنظام القديم، وليس بين المجالين الديني والسياسي، كما صاغه "ستيبان" في البداية. من دون هذا التسامح المزدوج المستمر الذي جمع الطرفين معا منذ الأيام الأولى للحراك، يعتقد "عبد المولى" بأن العملية الانتقالية التونسية كانت ستكرر بالتأكيد ما حدث في بلدان الحراك العربي الأخرى مثل مصر وليبيا واليمن. ووفقا له كان الإجماع من أبرز السياسات التي ميّزت المرحلة الانتقالية بعد الحراك الاجتماعي التونسي. إذ لم يجمع التوافق اللاعبين السياسيين الرئيسيين المؤيدين للحراك فحسب، بل سهّل أيضا العودة التدريجية والليّنة للنظام القديم بعد خمس سنوات من الإطاحة برئيسه بن علي².

على صعيد آخر، ومثلما كان متوقعا، لم يكن الانتقال التونسي عملية سلسلة وسلمية تماما. كانت بداية صعبة تضمّنت تأخير إجراء أول انتخابات حرة ونزيهة في البلاد وخلافات حول حدود سلطات الحكومة الانتقالية. بدأ الانتقال في أكتوبر 2011 عندما أُجريت الانتخابات، مما أدى إلى تعيين مجلس تأسيسي في يناير 2012. وقد قدّم الاندماج الناجح للإسلاميين في النظام السياسي وشراكتهم التدريجية مع الأحزاب العلمانية لتشكيل حكومة سببا إضافيا للتناؤل. لكن، اغتيال الناشط العلماني شكري بلعيد في فبراير 2013، أحدث حالة من عدم اليقين في العملية السياسية وأدى إلى انهيار الحكومة. مع ذلك، وبالرغم من واقع التحديات السياسية العملية والاقتصادية الفعلية التي واجهت عملية الانتقال، تتفق كل من "لورال ميلر" و"جيفري مارتيني" على أن هذا الاضطراب لا ينبغي أن يحجب التحول الملحوظ الذي حدث في تونس، مؤكداً أنه في حال ما تعمّقت الديمقراطية في تونس، سوف تتاح الفرصة للأخريين في العالم العربي للتعلم من مثال تونس، بما في ذلك من نهجها لدمج الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي في الحياة العامة³. في الواقع، جرت في تونس ثلاث انتخابات

¹ يعرف "ألفريد ستيبان" التسامح المزدوج على أنه: الحدود الدنيا لحرية العمل التي يجب أن تصاغ بطريقة ما للمؤسسات السياسية في مواجهة السلطات الدينية، وللأفراد والجماعات الدينية مقابل المؤسسات السياسية. بمفهوم أكثر ضبطا، يعني التسامح المزدوج لستيبان وجوب وجود تمايز وظيفي واضح واحترام متبادل بين السلطات السياسية والزعماء الدينيين والهيئات والمؤسسات. وفي سياق تحليله للتحول الديمقراطي التونسي باستخدام آلية التسامح المزدوج، فإن التسامح الأول الذي أشار إليه "ستيبان" هو تسامح المواطنين المتدينين تجاه الدولة، ويتطلب هذا الجانب من التسامح أن يمنح المواطنون المسؤولون المنتخبين حرية التشريع والحكم دون الاضطرار إلى مواجهة إنكار سلطنتهم على أساس ادعاءات دينية. بينما يتطلب التسامح الثاني من المشرعين والمسؤولين السماح للمواطنين المتدينين، كحق، بالتعبير بحرية عن آرائهم وقيمهم داخل المجتمع المدني، والمشاركة بحرية في السياسة، طالما أن النشاط والتنظيمات الدينية تحترم القانون والحقوق الدستورية للمواطنين الآخرين. للمزيد حول نموذج ألفريد ستيبان حول التسامح المزدوج وكيفية إسقاطه على الحالة التونسية، أنظر في:

- Alfred Stepan, "Religion, Democracy, and the 'Twin Tolerations'", **Journal of Democracy**. Vol. 11, No. 4, 2000. pp.37-57.

- Alfred Stepan, "Tunisia's Transition and the Twin Tolerations", **Journal of Democracy**. Vol. 23, No. 2, 2012, p.p.89-103.

² Ezzddine Abdelmoula, **Op-cit**. pp.52-53.

³ Laurel E. Miller and Jeffrey Martini, "Democratization in the Arab World: A Summary of Lessons from Around the Globe", **National Defense Research Institute (RAND) Documents**. Santa Monica: RAND Corporation, 2013, pp.6-7.

متتالية على مدى ثلاث سنوات منذ بدء الحراك؛ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (أكتوبر 2011) والانتخابات البرلمانية (أكتوبر 2014) والانتخابات الرئاسية على جولتين (نوفمبر وديسمبر 2014)، وجميع هذه الانتخابات كانت حرة ومنتازع عليها وفق المعايير الدولية وتقارير المراقبين المحليين والدوليين. لكن، هل هذا يعني أن تونس قد أتمّت انتقالاً ناجحاً إلى الديمقراطية؟ ما ينبغي التأكيد عليه هو أن الانتخابات يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع عدد من الشروط الأخرى مثل تلك التي ذكرها دال¹، بالإضافة إلى عامل الوقت. ببساطة، يحتاج الانتقال إلى الديمقراطية إلى وقت كافٍ للتجذر والسماح لهذه الممارسات بأن تكون راسخة ومعزّزة، و فقط عندما تصبح "الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة في المدينة"، عندها يمكننا القول أن بلداً قد أتمّ بنجاح تحوّلَهُ إلى الديمقراطية².

على هذا الأساس، يؤكد "عبد المولى"، أنه لا تزال الحاجة قائمة إلى التسامح المزدوج، لكن ليس بين الدين والسياسة كما جاء في مفهوم ستيبان، وإنما بين نوعين آخرين من السلطات والقوى. في الحالة التونسية، كما في أي حراك آخر، كان هناك حراك مضاد. خلال السنوات الخمس التي أعقبت الحراك الأولي، كان الانقسام بين الحراك والحراك المضاد أو "النظام القديم" حسب تعبير "دي توكفيل" واضحاً وعبر عن نفسه في العديد من الحالات. لا يمكن وصف الحراك ولا الحراك المضاد على أنهما كتلة واحدة ومحدّدة بوضوح. لطالما كانت الحدود وخطوط الانفصال بين الكتلتين ضبابية وكان التجاذب بين الجانبين ثابتاً. مع ذلك، فإن المثير للاهتمام والفريد من نوعه في السياق التونسي هو الرغبة المستمرة من كلا الجانبين في الحصول على أرضية مشتركة وفهم متبادل، فلكي ينجح هذا الانتقال يجب أن يكون هناك "تسامح مزدوج" تعكسها علاقة عمل متبادلة بين قوى الحراك والنظام القديم، بينما تسمح قوى الحراك بالعودة الجزئية والتدرجية لممثلي النظام القديم إلى المجال السياسي، تسهل عناصر النظام القديم الانتقال إلى نظام تعددي وتشاركي³.

2. مراحل الانتقال الديمقراطي في تونس (2011-2014):

تم تقسيم مراحل الانتقال الديمقراطي في تونس إلى مرحلتين أساسيتين، بحيث تشمل المرحلة الأولى مرحلة ما بعد الحراك، التي انطلقت في يناير 2011 وانتهت بانتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011، في حين تبدأ المرحلة الثانية من فترة ما بعد انتخابات 2011 وتنتهي مع تنظيم أول انتخابات رئاسية كانت الأكثر حرية ونزاهة في تاريخ البلاد، حيث عقدت هذه الانتخابات في ديسمبر 2014 معلنة نهاية الفترة الانتقالية وبداية الجمهورية الثانية في تونس.

¹ يرى "روبرت دال" Dahl أن الديمقراطية تتطلب ثمانية ضمانات مؤسسية هي: (1) حرية تكوين المنظمات والانضمام إليها، (2) حرية التعبير، (3) حق التصويت، (4) الأهلية للمناصب العامة، (5) حق القادة السياسيين في التنافس على الدعم والأصوات، (6) مصادر المعلومات البديلة، (7) انتخابات حرة ونزيهة و(8) مؤسسات صنع السياسات الحكومية تعتمد على الأصوات وغيرها من تعبيرات التقضيل.

- Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press, 1971, pp.01-03. Copied from: Ezzddine Abdelmoula, *Op-cit*. p.53.

² Ibid.

³ Ibid. p.54.

1.2. المرحلة الأولى من عملية الانتقال التونسي: (يناير 2011-أكتوبر 2011):

ينظر إلى الفترة الممتدة بين 14 يناير 2011 و23 أكتوبر 2011، على أنها فترة ما بعد الحراك في تاريخ تونس الحديث¹. لقد دخلت تونس هذه المرحلة الفاصلة في تاريخها الانتقالي السياسي، والتي تعرف في أدبيات التحول والانتقال بمرحلة السياسات غير العادية المتمخضة عن الإطاحة بسلطة بن علي الراسخة لعقود طويلة، وقد تميزت بتسييس كبير للجماهير خارج النظام المنشأ المرتبط بالممارسة الطبيعية للسلطة²، حيث كانت محكومة بالضرورة من قبل قوى سياسية مؤقتة وغير ديمقراطية، لكن على الرغم من التحديات التي واجهتها، فقد سهلت الجهات الفاعلة في هذه المرحلة بشكل سلمي ونجاح عملية التحول نحو شكل تمثيلي جديد للحكومة التونسية³. مع ذلك، من أهم ما قد نلاحظه على هذه المرحلة، هو التخلي الواضح والكبير منذ البداية عن سيناريو "الانتقال من أعلى" الذي وضعتة الحكومة المؤقتة نتيجة الضغط السياسي المتزايد من التعبئة الشعبية في جميع أنحاء البلاد⁴، حيث ظل التونسيون عازمون على عدم قبول أي نسخة معقمة من حكم بن علي من خلال رفضهم القاطع والمستمر لشكل الحكم القائم على السيطرة من أعلى إلى أسفل⁵.

مع رحيل بن علي، حصل فراغ على مستوى من كان يمسك بكل مؤسسات الدولة ومستويات العملية السياسية فيها. وفي محاولة لملء هذا الفراغ السياسي، تم الميل نحو الصيغة الدستورية التي حددت كيفية تحقيق انتقال السلطة في حالات الشغور بمنصب رئاسة الجمهورية⁶. في البداية تم الاستناد إلى الفصل 56 من دستور 1959، والذي ينص على أنه: "في حالة العجز المؤقت، يجوز للرئيس، بموجب مرسوم، تفويض صلاحياته إلى رئيس الوزراء [...]"⁷. بناءً على ذلك، أعلن رئيس وزراء بن علي "محمد الغنوشي"، نفسه رئيساً بالوكالة، لكن تطبيق هذا الفصل كان له عائقان رئيسيان؛ لم يتم تفويض السلطة في الواقع⁸، والأهم من ذلك، أن الأخذ بهذا الفصل من شأنه أن يفتح المجال لعودة بن

¹Stephanos Karavas, "Constitutional Debate and Political Developments in Post-Revolution Tunisia", In: **Insights Tunisia 2012**. New Initiative for Middle East Peace (NIMEP): A Program of the Institute for Global Leadership at Tufts University, Tufts University: The Institute for Global Leadership, 2012, p.63.

² Sami Zemni, **Op-cit.** p.136.

³ Stephanos Karavas, **Op-cit.** p.63.

⁴ Sami Zemni, **Op-cit.** pp.136-137.

⁵ National Lawyers Guild (US), Haldane Society of Socialist Lawyers (UK) & Mazlumder (Turkey), "Promises and Challenges: The Tunisian Revolution of 2010-2011", **The Report of the March 2011 Delegation of Attorneys to Tunisia**. New York: National Lawyers Guild, June 2011, p.5.

⁶ صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره. ص.22.

⁷ تنص المادة (56) من دستور 1959 على أنه: "الرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ما عدا حق حل مجلس النواب. وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت الحكومة إلى لائحة لوم. ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين بتفويضه المؤقت لسلطاته". أنظر في: الجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية 1959. الباب (3)، الفصل (56)، الصادر بتاريخ 1 جوان 1959، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2008، ص.28.

⁸Ahmed El-Sayed, "Post-Revolution Constitutionalism: The Impact of Drafting Processes on the Constitutional Documents in Tunisia and Egypt", **Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law (EJIMEL)**. Vol.

علي إلى الحكم عندما تستقر الأوضاع، وهو ما تفتنّ له فقهاء القانون الدستوري، وقامت المعارضة بممارسة ضغوطها، وبفضل ذلك تم التراجع عن الفصل 56 والأخذ بالصيغة الثانية التي يحددها الفصل 57 من الدستور¹، والذي يفيد بأن رئيس مجلس النواب في البرلمان، وليس رئيس مجلس الوزراء، يجب أن يعمل كرئيس مؤقت في هذه المرحلة². وبناءً على ذلك، تم إعلان "فؤاد المبرع" رئيساً مؤقتاً للبلاد. لقد كان هذا التماشي مؤشراً هاماً على قبول النخب السياسية والرأي العام، الآلية الدستورية التي مكّنت من ضمان استمرارية الدولة، والحيولة دون الأخذ بمنطق القطيعة الذي يمنح الأولوية لشرعية الحراك على الآليات الإصلاحية، نظراً إلى كون الأخيرة تحافظ على المؤسسات القائمة مع العمل على إصلاحها وتطويرها للمتغيرات الجديدة ولمصالح القوى الصاعدة³.

خلال هذه المرحلة من فترة ما بعد الحراك، تقلّدت ثلاث حكومات مؤقتة مناصبها في تونس، وواجهت كل منها موجات احتجاجية غاضبة وحاشدة للغاية⁴. فقد عكست هذه الحكومات الانتقالية تركيبتها الهجينة، وتمثلت مشكلتها الأساسية لاسيما مع أول حكومتين مؤقتتين، في حقيقة أنها كانت مترددة وغير واضحة بشأن الانفصال عن النظام السابق، حيث احتضنت باستمرار العديد من أعضائه المحسوبين على بن علي⁵. في الواقع، لقد دافعت أغلب الأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني منذ الانطلاق في المسار الانتقالي عن ضرورة التدرج في عملية بناء نظام سياسي جديد على أنقاض النظام القديم، وبالتالي قبلت هذه الأطراف في البداية باستمرار آخر حكومة في عهد الرئيس بن علي، التي التحق بها حزبان فقط من المعارضة. واعتبرت تهيئة شروط صياغة دستور جديد بعدما تم تعليق العمل بدستور 1959، إلى جانب الإعداد لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية سابقة لأوانها، المهمة الرئيسية لهذه الحكومة المؤقتة. لكن، هذه التسوية السياسية لم تدم طويلاً، حيث تصاعدت وتيرة الاحتجاج والضغط على حكومة الغنوشي الذي اضطر إلى الاستقالة في 27 فبراير، بعد اعتصامين متتاليين يعرفان بالقصبة 1 والقصبة 2، نظمهما الشباب التونسي الذي قدم من معظم المحافظات التونسية للمطالبة بالخروج التام من حلقة النظام القديم⁶. يصف "سامي زمني" هذه الفترة بأنها: "مرحلة من التوترات

2, Switzerland: The Center for Islamic and Middle Eastern Legal Studies (CIMELS), University of Zurich (UZH), 2014, p.39.

¹ تنص المادة (57) من دستور 1959 على أنه: "عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام، يجتمع المجلس الدستوري فوراً، ويقر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لأعضائه، ويبلغ تصريحاً في ذلك إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى فوراً مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوماً وأقصاه ستون يوماً. وإذا تزامن الشغور النهائي مع حل مجلس النواب، يتولى رئيس مجلس المستشارين مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لنفس الأجل". للمزيد من التفاصيل، أنظر في: الجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية 1959، مصدر سبق ذكره. الباب (3)، الفصل (57)، ص.ص. 28-29.

² Ahmed El-Sayed, *Op-cit.*, p.39.

³ صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره. ص. 22.

⁴ Fatima El-Issawi, "The Tunisian Transition: The Evolving Face of the Second Republic", In: **After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East? IDEAS Special Reports**. LSE IDEAS, SR011 May 2012, p.18.

⁵ Maria Cristina Paciello, "Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition", **MEDPRO Technical Report No. 3**. European Commission (European Research Area), May 2011, pp.10-11.

⁶ صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره. ص. 23.

المستمرة بين الشرعية الدستورية للحكومة والشرعية الثورية لسياسة الشارع¹. وفي هذه المرحلة انتصر صوت الشارع وسياساته مطلقا بذلك الشوط الثاني من مرحلة الانتقال.

مع ذلك، لم تحصل القطيعة التامة مع ما سبق، وإنما تغيرت الآليات والأولويات عندما استجابت معظم الأحزاب والفاعلين إلى فكرة انتخاب مجلس وطني تأسيسي، يتولى وضع دستور جديد ويقطع مع أدوات الحكم السابق بعد إلغاء الدستور القديم وحل البرلمان، كما تم تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية إلى ما بعد صياغة دستور جديد². خلال هذه الفترة الحرجة من عملية الديمقراطية، شرعت حكومة السبسي الانتقالية بنجاح، على الرغم من احتجاجات الشوارع المتواصلة والضاغطة من أجل تغيير سياسي شامل، في عملية أدت في نهاية هذه المرحلة إلى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011³. في هذا السياق، نجحت السلطات التونسية لأول مرة منذ نهاية الحراك في إضفاء الطابع المؤسسي على مسار الانتقال السياسي⁴، حيث تم الاتفاق مبدئيا حول تشكيل هيئة مؤقتة لعبت دورا محوريا في دفع التحول التونسي، والتي على الرغم من الانتقادات الموجهة إليها، اكتملت تشكيلها في أبريل 2011 وأطلق عليها "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" بعد أن عرفت سابقا بـ"لجنة الإصلاح السياسي". لقد ضمت هذه الهيئة شخصيات حزبية وأخرى مستقلة أو ممثلة لأهم منظمات المجتمع المدني، كما تم اختيار أعضائها بشكل توافقي، حيث كان معظمهم ممن برزوا في مرحلة المواجهة مع نظام بن علي⁵. في الأصل، كانت هذه الهيئة عبارة عن لجنة بسيطة من الخبراء الذين لم يستجب تعيينهم لمعايير محددة مسبقا، ثم تطورت تدريجيا إلى جهاز للتداول السياسي يعمل كبرلمان مصغر يمثل مصدر تشريع مؤقت لكل المراسيم القانونية المنظمة لتلك الفترة، فضلا عن اضطلاعها بمهام الرقابة على الحكومة⁶. وبينما اعتمدت الهيئة العليا لإدارة المرحلة الثانية من الانتقال، بدأت مرحلة أخرى، وهي مرحلة كانت فيها هذه الهيئة جهة فاعلة رئيسية في عملية الانتقال⁷.

كان مبدأ التشغيل الرئيسي للهيئة العليا هو مبدأ التوافق. وببداً أن الجهات السياسية الفاعلة المختلفة كانت قد أدركت مبكرا افتقار الهيئة العليا إلى الشرعية الشعبية، فقد طرحت في المقابل مبدأ "الشرعية التوافقية" كنموذج بديل لدفع عملية الانتقال إلى الأمام⁸. استنادا إلى هذا المبدأ، لقد كانت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، أو ما يشار إليه أيضا باسم "هيئة بن عاشور" نسبة إلى رئيسها خبير القانون الدستوري "إياد بن عاشور"، أشبه بمنتهى مفتوح تداولت

¹ Sami Zemni, **Op-cit.** p.136.

² صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره. ص.23.

³ Bertelsmann Stiftung, **BTI 2014 — Tunisia Country Report.** Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2014, p.32.

⁴ Freedom House, "Countries at the Crossroads 2012: Tunisia", p.3, on website : <https://cutt.us/8TdCd>

⁵ صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره. ص.23.

⁶ The Tunisian Association for Governance (ATG), "Public Governance in Tunisia: Principles, Status and Prospects", **Annual Report.** Tunisia: The Tunisian Association for Governance (ATG), November 2013, p.06.

⁷ صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره. ص.23.

⁸ Ahmed Driss, **Op-cit.** p.30.

فيه النخب التونسية بحرية واسعة النقاشات حول عملية الانتقال والنظام السياسي الجديد الذي ترغب في إنشائه. لقد شارك في هذه اللجنة ممثلون عن الحراك من مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الوجهاء من الشخصيات الوطنية. وكانت اللجنة العليا مكونة من 155 عضواً ضمت في عضويتها 12 حزبا سياسيا و18 منظمة مدنية و72 شخصية مستقلة وممثلين عن المحافظات وأهالي شهداء الحراك¹.

في هذا الإطار، أكد "بن عاشور" على أن حتمية الانفصال عن الاستبداد تتطلب "توافقاً" لمنع الأغلبية المفرطة في القوة. ووفقاً له، إنه لم يكن -أي التوافق- ليصبح مجرد "أداة إجرائية"، بل "مبدأً أساسياً" للسياسة. "إنه السلطة والقوة المضادة؛ بالنسبة لمن هم في السلطة، فهو يحافظ على التماسك، وبالنسبة للمعارضة فهو يحافظ على التعددية والمشاركة". وتبعاً لذلك قد تم تأسيس التحول الديمقراطي لإدارة الانتقال من الحراك إلى الانتخابات². من وجهة نظر مماثلة، وصف خبير التحول الديمقراطي "ألفريد ستيبان" الهيئة العليا للإصلاح السياسي، بأنها واحدة من أكثر هيئات بناء الإجماع فاعلية في تاريخ "صياغة" التحولات الديمقراطية³. فعلياً، لقد شهدنا داخل هذه الهيئة ممارسة مفتوحة للتفاعل الحر بين مختلف الآراء والمقاربات للتعامل مع مرحلة ما بعد الحراك بشكل غير مسبوق، في محاولة من جميع الأطراف المعنية تعلم كيفية العمل وحل الخلافات معاً من خلال فتح أبواب النقاش الإيجابي والسلمي. اعتبر هذا "غير مسبوق" لأنها كانت أيضاً المرة الأولى التي أتيحت فيها الفرصة للإسلاميين والعلمانيين والمحافظين والليبراليين والقوميين واليساريين والنقابيين وممثلي عالم الأعمال، للجلوس معاً ومناقشة مستقبل بلادهم بشفافية وحرية. في الحقيقة، لقد تم تصميم وتطوير إطار العمل وخارطة الطريق للانتقال ضمن هذه الهيئة غير الحكومية، حيث كانت فكرة انتخاب المجلس الوطني التأسيسي حجر الزاوية في هذه العملية، تلاها انتخاب رئيس جديد ورئيس وزراء. كما تم تكليف المجلس الوطني التأسيسي بصياغة الدستور الجديد، وإصدار قانون الانتخابات، وتشكيل اللجان الدستورية والتنظيمية مثل اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، واللجنة العليا للقطاع السمعي البصري، ولجنة الحقيقة والكرامة للإشراف على مسار العدالة الانتقالية⁴.

باختصار، كانت هذه المرحلة الأولى من عملية الانتقال في تونس، والتي اتسمت منذ اليوم الأول بترتيبات متبادلة من الإجماع الواسع والتسامح المزدوج بين قوى الحراك والنظام القديم. فقد عمل كلاهما سوياً منذ سقوط السلطة الحاكمة في 14 يناير وحتى انتخابات الجمعية التأسيسية في 23 أكتوبر 2011، لدرجة أنه شغل مسؤولون من النظام القديم طيلة العام الأول بعد الحراك المناصب التنفيذية العليا لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وقد اعتبر هذا ضرورياً لتجنب الاضطرابات الكبرى في هذه

¹ Ezzdine Abdelmoula, **Op-cit.** pp.54-55.

² Rory McCarthy, **Op-cit.** p.6.

³ Freedom House, **Op-cit.** p.3.

⁴ Ezzdine Abdelmoula, **Op-cit.** p.55.

المرحلة المبكرة من الانتقال وتأمين استمرار تشغيل سلمي لمؤسسات الدولة. وبالتالي، فطوال هذه المرحلة، في ظلّ غياب القادة والهيئات المنتخبة، كانت الشرعية الوحيدة التي التّف حولها الجميع هي شرعية الإجماع والتوافق¹.

2.2. المرحلة الثانية من عملية الانتقال التونسي: (أكتوبر 2011 - ديسمبر 2014):

بدأت المرحلة الثانية من الانتقال التونسي بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 معلنة بدء عهد جديد في تونس، باعتبارها مثّلت نتيجة مباشرة للإرادة الشعبية التي تم التعبير عنها من خلال الاقتراع العام². وبينما شكّل هذا المجلس في حدّ ذاته قوة تأسيسية حقيقية³، تميّزت هذه المرحلة في الأساس بالشرعية الانتخابية التي اكتملت بها تقريبا عملية البناء المؤسّساتي للجمهورية التونسية الجديدة. ففي أعقاب انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ظهرت المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا لأول مرة في تاريخ تونس⁴، ولكونها المؤسسة المنتخبة رقم واحد، انتخبت الجمعية التأسيسية الرئيس الذي قام بتقويض الحزب ذا الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة. وبعد أسابيع من المحادثات والمفاوضات، تحالفت الأحزاب الفائزة على تشكيل ما عرف بـ"حكومة الترويكا" بين حزب النهضة الإسلامي بـ89 مقعدا، وحزب المؤتمر الليبرالي بـ29 مقعدا والتكتل للعمل والحريات الاشتراكي بـ21 مقعدا⁵.

فيما يتعلق بتقويض المجلس الوطني التأسيسي، أتاحت التسوية المبكرة للخريطة السياسية للمجلس الوطني التأسيسي إصدار القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العامة، هذا القانون الذي قدّم على أنه "الدستور المصغر" لتونس الانتقالية، قد حدد من خلال المواد التي تضمنها، صلاحيات المجلس الوطني التأسيسي ومهامه الأساسية التي جعلته المسؤول الرئيس عن صياغة دستور الجمهورية التونسية الجديد، فضلا عن ممارسة السلطة التشريعية، وانتخاب رئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الجمهورية ومراقبة الأداء الحكومي. وبناء عليه، كان لدى تونس بعد انتخابات أكتوبر، برلمان كامل ودستور مؤقت وجمعية تأسيسية⁶. كما وقع انتخاب "راشد الغنوشي" وتعيين "حمادي الجبالي" القياديان في حركة النهضة، رئيسا للبرلمان المؤقت (المجلس التأسيسي) ورئيسا للوزراء (رئيس حكومة الترويكا) على التوالي، بالإضافة إلى انتخاب "منصف المرزوقي" زعيم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية رئيسا مؤقتا للجمهورية التونسية، والذي استمر في منصبه إلى غاية انتهاء الفترة الانتقالية نهاية عام 2014.

¹ Ibid. p.55.

² The Tunisian Association for Governance (ATG), *Op-cit.* p.7.

³ Ibid.

⁴ Bertelsmann Stiftung, *Op-cit.* p.4.

⁵ Ezzddine Abdelmoula, *Op-cit.* p.55.

⁶ Ahmed El-Sayed, *Op-cit.* pp.43-44.

من المؤكد أن نتائج الانتخابات التأسيسية قد أجبرت اللاعبين السياسيين في مرحلة مبكرة من التحول السياسي على ممارسة السياسة وليس الأيديولوجية. فالأغلبية كانت مطلوبة للسيطرة، والتحالف كان مطلوباً للحصول على الأغلبية، بينما كانت التسوية المفتاح لصب الأحزاب السياسية المتباينة إيديولوجياً والمفتقرة إلى الأغلبية في الائتلاف. علاوة على ذلك، كان على الأحزاب أن تنظر إلى توافق الآراء بجدية، ليس فقط بسبب صلاحيته كأساس لبناء الدستور، ولكن أيضاً لأنه بدى أنه السبيل الوحيد لتحقيق التوافق في بيئة سياسية ممزقة¹. مع ذلك، ما كان مثيراً للاهتمام أكثر، هو أن نرى قادة من النظام القديم مثل الرئيس فؤاد المبرع ورئيس الوزراء الباجي السبسي، يسلمان السلطة بطريقة سلسة وسلمية إلى القادة الجدد الذين يمثلون قوى الحراك وخرجوا منتصرين من الانتخابات. يصبح هذا المشهد أكثر أهمية، عندما ننظر إليه في سياق مقارنة مع عمليات الانتقال المضطربة في دول الحراك العربي المتبقية، كمصر وليبيا واليمن وسوريا².

لكن، على الرغم من بوادر التقدم هذه، كان الشروع في عملية صياغة الدستور مساراً مضطرباً للغاية منذ البداية بسبب الاقتتال الداخلي بين أعضاء المجلس التأسيسي، فضلاً عن العواقب الاقتصادية والأمنية الشديدة للحراك على المدى القصير³، والتي فشلت جل الحكومات الانتقالية المتعاقبة في إدارتها ومعالجتها. نتيجة لذلك، برزت حالة من عدم اليقين السياسي والاجتماعي في تونس واستمرت كسمة مميزة للفترة الانتقالية⁴. لكن، العام 2013 كان الأكثر توتراً وتعميقاً للانقسامات بين الحكومة التي يهيم عليها حزب النهضة والمعارضة العلمانية في الغالب، حيث بات الاستقطاب السياسي أكثر حدة وكاد يبلغ نقطة العنف والانهيار بعد توقف جهود صياغة الدستور ووصول عملية الانتقال إلى حالة من الشلل الكلي على إثر اغتيال اثنين من أبرز زعماء المعارضة اليسارية العلمانية؛ شكري بلعيد في فيفري 2013 ومحمد براهيم في جويلية 2013، وهو الوضع الذي أعاد الاحتجاجات الواسعة المطالبة باستقالة الحكومة إلى واجهة المشهد التونسي⁵.

بعد تصاعد حدة الاحتجاجات الشعبية في خضم تدهور الوضع الاقتصادي والأمني في البلاد، شهدت تونس أزمة سياسية حقيقية، تتوافق ملامحها مع وصف "ميشيل دوبري" بأنها: "فقدان استقلالية المجال السياسي ونفاذه إلى المطالب و"التحركات" من اللاعبين الخارجيين". لقد مثل الانتقاد القوي الموجه إلى حكومة الترويكا، سواء من قبل الشارع أو من قبل النواب داخل الجمعية التأسيسية، نقطة تحول في العملية الانتقالية أشارت إلى فقدان الشرعية الانتخابية للمجلس الوطني التأسيسي وخسارة الثقة

¹ Ibid. p.43.

² Ezzddine Abdelmoula, *Op-cit.* p.55.

³ The United States Agency for International Development (USAID), "Tunisia Transition Initiative (TTI)", *Final Report (May 2011 – July 2014)*. Washington: The United States Agency for International Development (USAID)/ OTI, July 2014, p.08.

⁴ Ibid.

⁵ Bertelsmann Stiftung, *BTI 2016 — Tunisia Country Report*. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2016, p.36.

في الطبقة السياسية¹. في هذه البيئة المعقدة للغاية من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، برز فاعل جديد ومؤثر في الإدارة التونسية للمرحلة الانتقالية، تمثل في "الرباعية الوطنية" أو ما يعرف باللجنة الرباعية للحوار الوطني التونسي. تتألف هذه الرباعية من الاتحاد العام التونسي للشغل، جنباً إلى جنب مع الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين التونسيين². ففي سبتمبر 2013، أطلقت الرباعية حواراً وطنياً رسمياً مع مختلف القوى السياسية في البلاد، ليلعب دوراً في بداية أكتوبر من نفس العام عندما أسفرت جهوده عن اتفاق حول خارطة طريق³، تضمنت الخروج من الأزمة التونسية من خلال الأخذ بأربع خطوات رئيسية في إدارة العملية السياسية، هي: تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات؛ وضع اللامسات الأخيرة على الدستور؛ تعيين حكومة تكنوقراط انتقالية والانتهاج من قانون الانتخابات، بما في ذلك تحديد موعد الانتخابات⁴. لقد قدّم هذا الحل التفاوضي للصراع السياسي عام 2013 أمناً سياسياً تجنّب الاستقطاب المرير والانزلاق القريب إلى العنف الذي أجهض الانتقال الموازي في مصر⁵. حيث أفضت هذه التنازلات في نهاية المطاف، ولاسيما التنازلات المقدمة من طرف حزب حركة النهضة، إلى استقرار الوضع السياسي وإقامة نظام ديمقراطي، مما أكد مجدداً الالتزام الدائم من قبل الأطراف السياسية الفاعلة بسياسة التوافق والتسامح كأساس للانتقال التونسي، وأشار أيضاً إلى الدور الفاعل والرئيسي الذي لعبه الشركاء الاجتماعيون ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي في تونس⁶.

في العام 2014، وعلى الرغم من الفوضى المثبطة والعنف المتزايد والنكسات الديمقراطية في العديد من البلدان العربية، شهدت تونس مهد الحراك العربي، سنة حافلة من لحظات التحول اللافتة⁷. بداية، حققت تونس تقدماً ملموساً في مسارها الانتقالي نحو الديمقراطية باعتمادها دستور الجمهورية الثانية في 27 يناير 2014، وقد اعتبر هذا النص الدستوري الجديد ميثاقاً تقدمياً يهدف إلى تأسيس نظام حوكمة تعددي، شامل وعادل وقابل للمساءلة على قاعدة الضوابط والموازن⁸. ويبدو أن دستور

¹ Maryam Ben Salem, "Social, Economic and Political Dynamics in Tunisia and the Related Short- to Medium-Term Scenarios", **IAI Working Papers 15/41**. Rome: Istituto Affari Internazionali (IAI), October 2015, p.3.

² للمزيد حول بدايات الحوار الوطني ودوره في الانتقال السياسي التونسي، أنظر في:

- "Social Dialogue for Decent Work and Inclusive Growth: National Social Dialogue for Peaceful and Democratic Transition in Tunisia", pp.1-7, on website:

<https://cutt.us/BqA44>

³ للمزيد حول سلسلة الحلول التوافقية للنقاط الخلافية التي تضمنتها خارطة طريق الحوار الوطني الرباعي، أنظر في:

- Hassine Abassi and Others, "Nobel Lecture", **The Nobel Prizes Tunisia**, December 10, 2015, pp.340-343.

⁴ The United States Agency for International Development (USAID), **Op-cit**. pp.10-11.

⁵ Rory McCarthy, **Op-cit**. p.11.

⁶ "Social Dialogue for Decent Work and Inclusive Growth: National Social Dialogue for Peaceful and Democratic Transition in Tunisia", **Op-cit**. p.7.

⁷ أنوار بوخرص، "ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي"، أوراق كارنيغي، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل 2015، ص.9.

⁸ مروان المعشر وآخرون، "تدعيم عملية الانتقال في تونس: دور الإصلاحات واسعة النطاق"، أوراق كارنيغي، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نوفمبر 2016، ص.9.

2014 مثل نتيجة لعملية طويلة من النقاش المثير للجدل حول طابع النظام السياسي الجديد والاجتماعي الملائم¹، كانت عملية صياغة الدستور نفسها، وفقا لتعبير أحد الباحثين، نموذجا للتسوية العميقة بين مختلف الأطراف السياسية التي تتبنى إيديولوجيات متباينة وبين تاريخ من الصراعات والعنف والتعذيب. وبالتالي، كان التغلب على هذه الاختلافات حافزا قويا لعملية بناء الوفاق الوطني². ففي يناير 2014، عندما أجبرت حكومة الترويكا على التنحي، كان ذلك مرة أخرى في سياق مماثل من الإجماع والتسامح المزدوج. على الرغم من أن حكومة العريض كانت منتخبة وما زالت تتمتع بأغلبية واضحة في الجمعية الدستورية، إلا أنها قبلت التنازل عن السلطة لصالح حكومة غير منتخبة. لقد جاءت هذه الاستقالة كما سبق الإشارة إليه كواحدة من نتائج الحوار الوطني الذي قاده ودعا إليه عدد من منظمات المجتمع المدني التونسي. آخر شيء فعله "العريض" قبل تنحيه هو توقيعه على الدستور الجديد، وهو ما يعكس درجة عالية من الإجماع. ولعل أبرز علامة على الإجماع والتسامح هو المادة التي تنص على الشروط المطلوبة لمرشح الرئاسة. فبعد مناقشات طويلة وتنازلات متبادلة، تم الاتفاق على إسقاط المادة التي تحدد سن المرشحين بـ75 سنة. واعتبر ذلك، وسيلة لإزالة أي عقبات دستورية قد تمنع المرشح المحتمل للنظام القديم البالغ من العمر 88 عاما، "الباجي قائد السبسي"، من العودة إلى السلطة³.

برئاسة "مهدي جمعة"، وزير الصناعة السابق في حكومة الترويكا الثانية في عهد العريض، قادت الحكومة الجديدة غير الحزبية أو التكنوقراط المرحلة الثانية من الانتقال التونسي. ونتيجة للتوافق المنبثق عن الحوار الوطني، تمتعت حكومة جمعة بالدعم الكامل من مختلف الأحزاب وحكمت بدون معارضة تقريبا. وكان على رأس جدول أعمالها النجاح في تنظيم أول انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد الحراك وإنهاء الفترة الانتقالية. المثير للاهتمام في هذا السياق الزمني بالذات، هو أن الانتخابات البرلمانية لسنة 2014 قد أعادت ما يعتبره الكثيرون النظام القديم ممثلا في حزب نداء تونس إلى 85 مقعدا، مجردة بذلك حزب النهضة الإسلامي من الأغلبية، بعد احتلاله المركز الثاني بـ69 مقعدا. كان هذا مؤشرا واضحا على أن الانتقال التونسي، مرة أخرى، ينبغي أن يتبع نفس نمط التسامح المزدوج بين قوى الحراك الجديدة والنظام القديم. ينبغي أن يتعلم كلا الجانبين كيفية العيش معا وتقديم التنازلات والتسويات اللازمة لبناء نظام ديمقراطي تشاركي شامل⁴. فبعد تسوية تاريخية حول دستور ليبرالي وديمقراطي، أجرت تونس انتخابات برلمانية في 26 أكتوبر 2014، وبعد أن شهد هذا الاقتراع هزيمة حركة النهضة الإسلامية التي كانت تسيطر قبل ذلك على أغلب مقاعد البرلمان، قبل إسلاميو تونس هذه الحصيلة

¹ Isabel Schäfer, *Op-cit.* p.23.

² مروان المعشر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.9.

³ Ezzddine Abdelmoula, *Op-cit.* p.55.

⁴ *Ibid.*

الانتخابية وتخلوا سلميًّا عن السلطة¹، داحضين بذلك المقولة التي طالما سرت على نطاق واسع، والتي صكّها السفير الأمريكي السابق "إدوارد بي. دجيرجيان"، بأنّ الإسلاميين لا يسمحون سوى بشخص واحد، صوت واحد، لمرة واحدة². ثمّ أقدمت تونس على خطوة أخرى بالغة الأهمية في عملية انتقالها الديمقراطي، عندما أجرت بنجاح أول انتخابات رئاسية حرة وعادلة شهدت منافسة ضارية في دورتها الأولى خلال نوفمبر 2014 ودورتها الثانية في ديسمبر 2014. وبينما خرج نداء تونس، وهو الحزب العلماني الرئيس في تلك الفترة، متوجًّا بالنصر في الانتخابات البرلمانية ثمّ الرئاسية، حيث انتخب مؤسّسه الباجي قائد السبسي (80 عامًا) رئيسًا للبلاد³، فإنّ قرار الرئيس المنتهية ولايته "منصف المرزوقي" بعدم الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية يعدّ بالمثل علامة أخرى على الانفراج الكبير والفطنة السياسية عالية المستوى. كما أمكن لهذه "البراغماتية والاعتدال" في حالة تونس أن تغذّي الأمل في منطقة تعتبر بأئسة ديمقراطية⁴.

لقد كانت الانتخابات الوطنية التونسية التي أجريت في العام 2014 على أساس الدستور والقانون الانتخابي الجديدين، إيدانًا رسميًا بانتهاء المرحلة الثانية من الانتقال، بل ونهاية فترة انتقالية مدتها أربع سنوات (2011-2014)، مؤكدة أنّ العملية الديمقراطية في تونس لا تزال على المسار الصحيح، وهو ما أثبتته قدرة تونس المبهرة -إلى غاية نهاية هذه المرحلة على الأقل- على تجنّب كل مسارات الفوضى العنيفة أو البعث الاستبدادي السريع الذي شهدته بلدان الحراك العربي الأخرى⁵، لتبرز في نهاية العام 2014 كنموذج حقيقي للانتقال السلمي الناجح الذي استحق الإشادة به دوليًا وإقليميًا.

تعدّ هذه الأحداث أبرز التطورات السياسية في تسلسل المسار الانتقالي التونسي منذ الإطاحة بالسلطة السابقة إلى غاية الإعلان عن تأسيس الجمهورية الثانية في تونس، فعلى الرغم من الانقسام الإيديولوجي العميق، فضلًا عن الوضع الاقتصادي والأمني الصعب، لقد أظهرت النخبة السياسية التونسية الجديدة بشكل عام نضجًا سياسيًا لا مثيل له، مع التحدي المتمثل في مواصلة عملية الوساطة والتسوية السياسية. في مرحلة حاسمة من أجل ترسيخ الديمقراطية، فإنّ الحوار المستمر بين قادة الأحزاب

¹ يجمع أغلب الباحثون والمتخصصون في الشأن السياسي التونسي، على أنّ تونس قد تمكنت من تجنب العنف والقمع اللذان بدوا مألوفين في أماكن أخرى من المنطقة العربية خلال الأربع سنوات الأولى التي أعقب أحداث 2010-2011، نتيجة الدور الكبير الذي لا يستهان به لحركة النهضة في مجال التوافق والتسوية السياسيين. للمزيد حول رد الفعل السلمي للنهضة إزاء انتخابات 2014 وأسبابه وحيثياته، أنظر في: Rory McCarthy, "What happens when Islamists lose an election?", In: **Tunisia's Volatile Transition to Democracy**. The Project on Middle East Political Science (POMEPS), POMEPS BRIEFings 27, November 6, 2015, pp.19-20.

² أنوار بوخرص، "ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي"، مرجع سبق ذكره. ص.9.
³ المرجع نفسه.

⁴ Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, "The Democratic 'transition' in Post-revolution Tunisia: Conditions for Successful 'Consolidation' and Future Prospects", **R/evolutions: Global Trends & Regional Issues**. Vol.4, No.1, Deakin University, 2016, p.169.

⁵ Alexis Arieff and Carla E. Humud, "Political Transition in Tunisia", **CRS Report- Prepared for Members and Committees of Congress**. Congressional Research Service, February 10, 2015, pp.01-18.

المتعارضة قد مهّد الطريق للاستقرار لسنوات عديدة قادمة¹. مع ذلك، من بين أهم الملاحظات التي قد تسجل على فترة الانتقال هذه، هو أنه على الرغم من كون الرغبة الشعبية قد بدت كبيرة في تغيير المشهد السياسي التونسي بشكل واسع، إلا أنه في العمق كانت هناك مؤشرات قوية على غلبة البعد الإصلاحي على المنطق الثوري، الذي لم يترسخ كثيرا لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، على الرغم من الجهود التي بذلتها بعض الأطراف والأحزاب. فقد استمر التوتر بين القوى السياسية التي ناضلت ضد نظام بن علي ورموزه من الحزب الحاكم السابق الذي تم حله عبر القضاء، والذي تفرّق أنصاره، حيث أسس الكثير منهم أحزابا صغيرة ومتوسطة، سعى بعضها إلى التوحد فيما بينها، بينما انسحب آخرون من المجال السياسي بشكل نهائي. كما توالى المحاولات من أجل قطع الطريق أمام عودة رجال المرحلة السابقة ونسائها، المتهمين بتغذية الحراك المضاد، وكاد يمرّ قانون الإقصاء السياسي، الذي كان يهدف إلى منع قياديي حزب التجمع الدستوري الديمقراطي من الترشح في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، لكن الفارق بصوت واحد كان كافيا عند التصويت لسقوط هذا المشروع في المجلس الوطني التأسيسي، وبالتالي، فإن ما حدث في ليبيا لم يتكرر في تونس. من المؤكد أن الصراع بين القوى القديمة والجديدة يبقى مرشحا للاستمرار خلال المرحلة المقبلة، وهو ما وقع فعلا، لكن أسلوب الصراع بين الطرفين سوف يظل حسب تحليلات العديد من الباحثين والمختصين، بعيدا عن كل مظاهر العنف واللجوء إلى الوسائل غير القانونية، كونه سيكون محكوما بالتنافس المؤسساتي والسياسي² وهذا ما لم يحدث إلى حد كبير.

3. خصائص الانتقال السياسي التونسي: قراءة في عناصر الاختلاف وعوامل النجاح:

بعد فترة من عدم اليقين السياسي، وصف بيت الحرية Freedom House بداية عام 2015، وهو المعيار المتعارف عليه عالميا لقياس درجات الديمقراطية من عدمها في بلد ما، الانتقال التونسي على أنه "قصة نجاح استثنائية". وهذا ملحوظ مقارنة بالدول العربية الأخرى المتأثرة بالحركات الشعبية منذ العام 2011، حيث بدت ورقة النتائج في المنطقة على أنها غير إيجابية إلى ذلك الحد الذي أحرزته تونس: كان هناك إعادة إنتاج لنظام سلطوي مدعوم من الجيش في مصر، وفوضى ونسيج اجتماعي وسياسي مفكك في ليبيا، وحرب أهلية لا نهاية لها في سوريا، عدا عن عدم استقرار سياسي وأمني في اليمن. لقد بدى النجاح الذي تحقق فيما أطلق عليه مسمى "الربيع التونسي" أكثر أهمية عندما واجهت عملية الديمقراطية العربية على المستوى الدولي تحديات عديدة على مدى العقود القليلة الماضية بسبب تراجع الحقوق السياسية والحريات المدنية. لعشر سنوات، قبل الحراك مباشرة، وقع تصنيف تونس كدولة

¹ Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, *Op-cit.* p.169.

² صلاح الدين الجورشي، مرجع سبق ذكره. ص.23.

"غير حرة"¹ وكواحدة من "أكثر الأنظمة قمعية" في العالم، إلا أن العام 2015 اعتبر عاما تاريخيا بالنسبة لدولة شمال إفريقيا، حيث كانت أول دولة عربية تحقق وضع دولة "حرة" على مقياس بيت الحرية². لقد كانت تونس مهد الحراك الشعبي والاجتماعي سنة 2010، أول بلد عربي يشرع بحق في عملية تحويلية بعيدة عن الهياكل الاستبدادية نحو حكم ديمقراطي ومؤسسات مسؤولة في أوائل العام 2011. هذه التقلبات السياسية في تونس اكتسبت أهمية إستراتيجية، بل ورمزية، ليس فقط للوطن العربي بشكل عام، ولكن أيضا بالنسبة لمنظري "الانتقال" و"التوطيد" الديمقراطي³. حسب العديد من المحللين والمراقبين السياسيين، تمكنت تونس في غضون فترة انتقالية استمرت لأربع سنوات، من إرساء الأسس الدستورية اللازمة لبناء نظام سياسي وظيفي قائم على الديمقراطية وسيادة القانون⁴. ففي الفترة الممتدة بين 2011-2014، أمّن الانتقال التونسي بعض العناصر المهمة للتحول الديمقراطي وتم فعليا البناء المؤسساتي للجمهورية الثانية. في هذا الإطار، يعتبر اعتماد دستور تونس عام 2014 من قبل برلمان منتخب ديمقراطيا وثلاثة انتخابات وطنية لاحقة من الإنجازات الرئيسية لحراك 2010-2011، حيث أنهى هذا الانتقال أكثر من خمسة عقود من تحديث الأنظمة الرئاسية الاستبدادية البيروقراطية تحت القيادة الأولية للحبيب بورقيبة (1959-1987)، ثم زين العابدين بن علي (1987-2011)⁵. كما أن نجاح مرحلة ما بعد الحراك في ضمان الأمن الداخلي والاستقرار الاقتصادي والشرعية السياسية، دفع الكثير إلى التفكير في أن تونس تمثل القصة الوحيدة ذات المصادقية في منطقة تعاني من فشل الدول وتزايد الأنشطة الإرهابية⁶. وبينما اتفق الكثيرون على أن آفاق شرق أوسط أكثر ديمقراطية تبدو أسوأ من أي وقت مضى⁷، إلا أن نجاح تونس ظلّ يعكس "نهجا تونسيا أصيلا" عرف بـ"الاستثناء التونسي"، وهو النهج البنائي التوافقي الذي شهد تفوق "سياسات الإجماع" البراغمانية على العقائد الأيديولوجية الضيقة سعيا وراء إصلاح سياسي حقيقي⁸.

بناءً على ذلك، أصبحت تونس ذات أهمية حاسمة كدراسة حالة للديمقراطية؛ ليس فقط بالنظر إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتأثرة بالحركات الشعبية، ولكن أيضا "كأرضية" اختبار للافتراض القائل بأن المجتمعات العربية الإسلامية غير قادرة على التحول إلى الديمقراطية بسبب عدم التوافق المتأصل بين الإسلام والتقدم الديمقراطي. يعتبر هذا الافتراض مهما بالنظر إلى حجة "صامويل هنتنغتون" الشهيرة القائلة بأنه في حين أن معظم مناطق العالم غير الديمقراطية سابقا والواقعة بشكل

¹ للمزيد من التفاصيل، اطلع على الموقع الخاص بمنظمة بيت الحرية العالمي:

<https://freedomhouse.org>

² Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, *Op-cit.* p.166.

³ *Ibid.* p.173.

⁴ *Ibid.* p.158.

⁵ Bertelsmann Stiftung, BTI 2016 — Tunisia Country Report, *Op-cit.* p.3.

⁶ Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, *Op-cit.* p.173.

⁷ *Ibid.* p.158.

⁸ *Ibid.* p.173.

غير حصري في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، قد شهدت "موجة ثالثة من الديمقراطية" في أواخر القرن العشرين، بدا العالم الإسلامي مقاوما بارعا للإصلاح السياسي، وهي حالة شاذة وصفها "هاننتغتون" ومؤيدوه "بالاستثناء العربي". لكن، بعد أحداث 2010-2011، لاسيما بعد الحراك الشعبي التونسي وتداعياته الديمقراطية على المستوى العالمي وليس المحلي أو الإقليمي فحسب، قد تم تحدي هذا الافتراض القائل بوجود عجز ديمقراطي (عربي-إسلامي) قطعيا على نطاق واسع¹.

من هذا المنطلق، وبعد تطرقنا في عناصر بحثية متقدمة إلى المراحل التطورية والإنجازات السياسية المتعلقة بالتحول التونسي في فترته الانتقالية بين 2011-2014، والتي أثبتت بالفعل النجاح النسبي الملحوظ للتجربة التونسية في مجال التغيير السياسي والتحول الديمقراطي، نسعى في هذا السياق إلى التعرف على السمات الفريدة للحالة التونسية، من خلال تحديد العوامل الكامنة وراء هذا النجاح البارز في الابتعاد عن دائرة الاستبداد، والانتقال بشكل سلس وسلمي إلى حكم أكثر انفتاحا وديمقراطية، وذلك بالرغم من التاريخ الطويل والمعقد لظاهرة السلطوية الإستبدادية في تونس. ويبدو أنه تم رصد العديد من السمات المتشابهة والخصائص المتباينة بين تجربة تونس وباقي تجارب الحراك العربي الأخرى، نولي في هذا الإطار اهتماما خاصا لمجموعة من خصائص النجاح هذه والتي من شأنها أن تحدد لنا أكثر أسباب اختلاف المسار الانتقالي في تونس عن غيره من المسارات في البلدان العربية الأخرى، خصوصا وأنا خلصنا بعد بحثنا العميق في هذه السمات والخصائص، إلى استنتاج مهم يتعلق بأن نفس هذه السمات أو بعضها على الأقل، قد شكّل على خلاف الحالة التونسية، عوامل إخفاق رئيسة للعديد من جهود الانتقال الديمقراطي في الحالات العربية الأخرى.

بداية، يتفق أغلب الباحثين والمراقبين بأن جزءاً كبيراً من هذا النجاح للتجربة الانتقالية التونسية قد اعتمد على الخيارات الاستراتيجية من قبل الفاعلين السياسيين الأساسيين، الذين فضلوا سياسة الإجماع والتوافق على المنافسة والاستقطاب. فقد اختارت القوى الإسلامية والعلمانية، المعسكران الرئيسيان في فترة ما بعد الحراك، الحوار والتعاون بدلا من العنف والتطرف². لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار، هو: لماذا فعلت هذه السياسات التوافقية ذا البعد الإصلاحي البراغماتي بشكل ناجح وناجح في تونس وغاب ذلك في أي مكان آخر من دول الحراك العربي الأخرى؟

في تحليل مبكر، قالت "ليزا أندرسون": "تمتعت تونس منذ فترة طويلة بأفضل نظام تعليمي في العالم العربي، وأكبر طبقة وسطى، وأقوى حركة عمالية منظمة. لكن وراء هذه الإنجازات، قيّدت حكومة بن علي بشدة حرية التعبير والأحزاب السياسية". وباستخدام العوامل التي ذكرتها "أندرسون" لشرح سبب اتخاذ التغييرات منحى مختلفا في تونس، قد يعني السكان ذوو التعليم العالي استعدادا للعمل من أجل

¹ Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, **Op-cit.** p.157.

²Luigi Narbone, "The EU-Tunisian relationship after 2011: Resilience, Contestation and the Return of the Neglected Socio-Economic Question", **Research Project Report RSCAS/Middle East Directions 2020/18.** The European University Institute & Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 4 December 2020, p.04.

نظام تعاوني جديد، وقد يساهم عامل الطبقة الوسطى أيضا في ذلك، وإذا كانت الحركة العمالية موجهة نحو الإصلاح الديمقراطي، فستكون هي الأخرى عاملا يسير إلى هذا الاتجاه. وبالتالي، فهذه عوامل هيكلية مهمة تستحق تسليط الضوء عليها¹.

في مقابل ذلك، تتفق "إيفا بيلين" مع "أندرسون" ضمن دراسة تشرح فيها عوامل الاختلاف الديمقراطي بين تونس ومصر، على أن الاختلافات الأكثر وضوحا بين الحالتين تكمن في مكانتهما الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتمتع تونس بثروة أكبر تقاس على أساس نصيب الفرد، ومستوى أعلى من التحضر، وطبقة وسطى أكبر، بالإضافة إلى معدل أعلى لمحو الأمية. ومن ثم، ترى "بيلين" أيضا أنه من المغربي أن نعزو النجاح الأكبر الذي حققته تونس في التحول الديمقراطي إلى الأداء المتفوق للبلاد والمؤشرات القياسية لـ "التحديث"². لكن، "بيلين" تعود وتؤكد في الدراسة نفسها على عدم كفاية التفسيرات الهيكلية والمادية، مشيرة إلى أنها لا تعترف بالرؤى الدائمة لمدرسة التحديث، كما تجادل في الوقت ذاته بأنه في حين أن العوامل الهيكلية للتنوع الاجتماعي والاقتصادي، تحديدا الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتميز لتونس، كان بالتأكيد أحد الأصول التي وجهت البلاد في اتجاه أكثر ديمقراطية، إلا أنه لا يمكن لذلك أن يفسر المسارات السياسية المتباينة جذريا في البلدين. وتضيف، أنه بينما كشفت 40 عاما من دراسات الديمقراطية، بأن الهيكل الاقتصادي ليس قادرا يستحيل تغييره أو التحكم في أوضاعه، يمكن للسياقات غير المواتية ماديا أن تسفر عن الديمقراطية في ظل عوامل أخرى، كما يمكن للسياقات المواتية ماديا أن تدعم الأنظمة الاستبدادية لفترة طويلة بعد أن يتوقع المرء رحيلها. وفي تونس، بالإضافة إلى العوامل الهيكلية، أدى عدد لا بأس به من العوامل العرضية المستندة إلى خيارات وتفضيلات القوى الفاعلة الداعمة لانتقال البلاد إلى الديمقراطية، والتي تتوزع حسب "بيلين" بين القيادة المناسبة والوقف المؤسسي، لاسيما طبيعة الجيش وقوة المجتمع المدني في تونس، هذا بالإضافة إلى التوقيت الملائم والحظ وغيرها من العوامل الدولية المحيطة. على هذا النحو، ترى "بيلين" بأنه ينبغي لتونس أن تكون بمثابة مصدر للأمل والتفاؤل للبلدان الأخرى في المنطقة³.

من خلال ما تم بحثه، نخلص إلى أنه في خضم الحصاد الهزيل للتحولات السياسية العربية في الفترة 2010-2011، قد تم تقديم تونس على أنها النموذج الوحيد والفريد لانتقال ديمقراطي ناجح نسبيا. كما اعتبرت تونس ما بعد الانتقال من نواحي عديدة البلد المثالي لاختبار الديمقراطية في المنطقة بعد مرحلة 2010⁴، إذ لا تتمتع الدولة الواقعة في شمال إفريقيا بالأهمية الجيوستراتيجية لمصر، ولا الثروات

¹ Adèle Aranki Nassar, **Op-cit.** p.24.

² Eva Bellin, "Explaining democratic divergence: Why Tunisia has succeeded and Egypt has failed", In: **The Arab Thermidor: The Resurgence of the Security State.** The Project on Middle East Political Science (POMEPS), LSE Middle East Centre, February 27, 2015, p.5.

³ **Ibid.** pp.5-9.

⁴ Alexis Arieff, "Political Transition in Tunisia", **CRS Report- Prepared for Members and Committees of Congress.** Congressional Research Service, May 22, 2013, p.3.

النفطية الهائلة في ليبيا، ويبلغ عدد سكانها 11 مليون نسمة فقط¹. مع ذلك، نؤكد في مقابل هذا، على أن الديمقراطية التونسية الناشئة حديثاً لا تزال بعيدة كل البعد عن اليقين، فكما جادل "ريدي" معلقاً على نهاية المرحلة الانتقالية الأولى في البلاد؛ "مثال تونس المشرق لا يزال عملاً قيد الإنجاز، ويكشف الخدش على سطح التحول الديمقراطي أن النظام القديم الموروث من عصر الديكتاتورية لا يزال سليماً إلى حد كبير"². إذ لا مجال للإنكار أو الكتم، بأن تونس قد نجحت حقاً في الخروج من انتقالها المضطرب سياسياً واقتصادياً بدستور ونظام سياسي استثنائي على المستوى الإقليمي في جودته الديمقراطية³، لكن، مسار التحول الديمقراطي فيها لا يزال عملية مستمرة ترتفع استدامتها على المدى الطويل على قدرة الحكومة المنتخبة حديثاً على معالجة عدد من القضايا الملحة كالفساد والركود الاقتصادي والإرهاب، والتي لديها القدرة على إحياء الاستقطاب السياسي وتعريض الاستقرار الداخلي للخطر⁴. بصيغة دقيقة، إن ما حدث في تونس هو بداية لعملية تحول سياسي غير مكتمل لم يصل بعد إلى نهاية ديمقراطية ناجحة تماماً، حيث لا تزال تواجه تونس - التي بدت متوجهة باقتدار نحو نوع من الديمقراطية - تحديات عديدة وكبيرة، بما في ذلك تحدي ترسيخ الإنجازات الديمقراطية وترجمة روح الدستور إلى واقع وتحقيق التطلعات الاجتماعية والاقتصادية للحراك. بالنسبة للعديد من التونسيين، لم تؤدّ المرحلة الانتقالية إلى تحسينات ملموسة، وبالتالي، قد يفضي الجمع بين الافتقار إلى الفرص الاقتصادية وتدهور الوضع الأمني في مرحلة ما بعد 2014 إلى تغذية الشعور باليأس الذي يمكن أن يزدهر فيه التطرف ويزيد من حالة انعدام الأمن على المستويين القومي والإنساني معاً، وهو ما حدث فعلاً. لهذا كان من الضروري، أن تنظر سلطات ما بعد الانتقال إلى هذه التحديات على أنها معقدة ومتشابكة⁵.

المبحث الثاني: أسباب التحول السياسي التونسي: قراءة في تهديدات الأمن الإنساني

هناك اتفاق واسع حول أن أحداث الحراك العربي قد تجرّت من أجل هدف أمني إنساني خالص، تمثل في سعي الشعوب العربية إلى التحرر من العوز الاقتصادي والقمع السياسي الواسعين النطاق⁶. وفي تونس بينما شكّل تفشّي حالة انعدام أمن الأفراد المسوّغ الأساسي والمحرك الرئيسي لعملية التحول السياسي في البلاد، سنحاول في هذا الإطار تفسير وتحليل الروابط العميقة بين مسببات وعوامل الحراك الاجتماعي 2010-2011 التي حفّزت التونسيين باختلاف فئاتهم العمرية وشرائحهم المجتمعية على

¹ Yasmine Ryann, **Op-cit.** p.12.

² Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, **Op-cit.** p.166.

³ Bertelsmann Stiftung, BTI 2016 — Tunisia Country Report, **Op-cit.** p.39.

⁴ Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, **Op-cit.** p.167.

⁵ Bertelsmann Stiftung, BTI 2016 — Tunisia Country Report, **Op-cit.** p.39.

⁶ Mohammed Nuruzzaman, **Op-cit.** p.1.

التمرد على النظام القائم، ومجموع التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي منّت رفاه المواطنين وبقاءهم الوجودي بشكل خطير طيلة العقود الفارطة من حكم زين العابدين بن علي.

المطلب الأول: اللأمن الاقتصادي: العامل الرئيسي في بدء التحول السياسي:

تصدّرت تهديدات الأمن الاقتصادي الكامنة في مظاهر الهشاشة السوسيو-اقتصادية المتأصلة في البيئة التونسية، قائمة العوامل ذات الأولوية المفجّرة لأحداث الحراك الاجتماعي في البلاد، ممّا جرّ تونس في وقت وجيز نحو بدء عملية تحول سياسي غير مسبوق في أوائل العام 2011. فلا مجال للاختلاف هنا حول أن البدايات الأولى للحراك التونسي قد أشعلته احتجاجات جماهيرية واسعة المجال أخذت منذ ظهورها الأولى طابعا اقتصاديا اجتماعيا محضا. في واقع الأمر، تمثلت المطالب الأساسية للحراك في تحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية ومحاربة الفساد واللاعادلة الاجتماعية، وهو ما توضّحه البيانات الواردة في الشكلين (2) و(3)، مما يسلط الضوء على إشكالية المفارقة التونسية أو النموذج التونسي الذي لطالما روّجت له كبرى الدوائر السياسية والفواعل الدولية على أنه ضمانة حقيقية وأساسية للسلم والاستقرار داخل الدولة التونسية وخارجها على المستوى الإقليمي¹. ويبيد أن انتفاضة الخبر التي شهدتها تونس سنة 1984 قد بدأت بمطالب اجتماعية محضة، دون أن تتطور قط إلى مسألة تغيير جذري للوضع القائم، فإن الحراك الشعبي 2010-2011 ورغم أنه لم يقف على مطالب الكرامة والتوظيف والتوزيع العادل للخدمات والثروات والفرص بين سكان ومناطق البلاد، متضمّنا مطالب تغيير النظام السياسي برمته²، إلا أننا نجادل في هذا الإطار، بناءً على العديد من الأبحاث التي أقيمت واستطلاعات الرأي التي أجريت من عمق الواقع التونسي، بأن مصادر التهديد الاقتصادي للأمن الإنساني في تونس، والتي منّت فئات مختلفة وشرائح عريضة من أفراد المجتمع التونسي، قد مثّلت الأسباب الرئيسية والأهداف ذات الأولوية لدى عموم التونسيين في بدء تمردهم وحراكهم ضد نظام بن علي في ديسمبر 2010.

ففي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة الباروميتر العربي في العام 2011، ومثلما هو موضّح في الشكل (2)، أفاد أغلبية التونسيين المستطلعة آراؤهم البالغة 63%، أن أهم سبب للحراك الاجتماعي التونسي قد كان المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، فيما رأى ما نسبته 17% أن محاربة الفساد هو السبب الأهم للحراك، بينما اعتبر 14% فقط أن المطالبة بالحريات المدنية والسياسية والتحرر من القمع كان السبب الأهم. أما فيما يتعلق بأهم ثاني سبب للحراك الاجتماعي، فقد أفاد حوالي نصف المستجيبين (45%) بأنه محاربة الفساد، وقال 29% منهم أن ثاني أهم سبب للحراك هو المطالبة

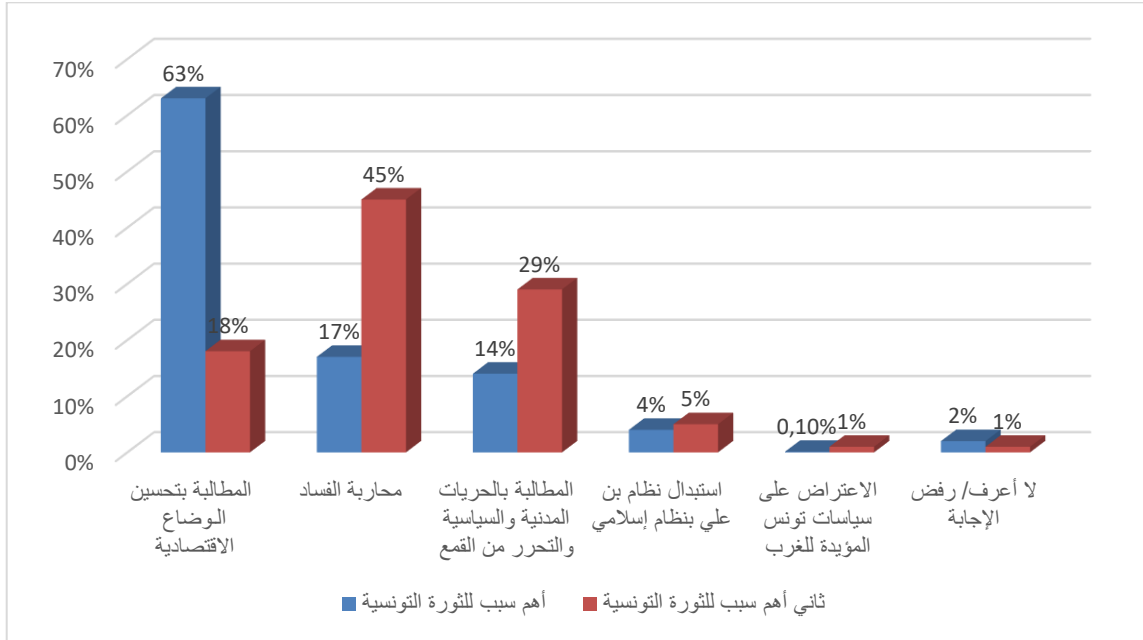
¹ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: وليد حدوق، "الثورة التونسية: قراء في الخلفيات الاقتصادية-الاجتماعية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012، ص.87.

² المرجع نفسه.

بالحرّيات المدنية والسياسية والتحرر من القمع، في حين اعتبر 18% بأن تحسين الأوضاع الاقتصادية كان السبب الثاني الأهم لاندلاع الحراك.

في السياق ذاته، أجرى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الأشهر الأولى من سنة 2011 استطلاع رأي مشابه، اشتملت استبانته على أكثر من 10 أسباب يعتبر أنها أدت إلى اندلاع الحراك في تونس، وكما يظهر في الشكل (3)، نلاحظ أن الأغلبية المشاركة في هذا الاستطلاع، وبنحو الثلث تقريبا (28%)، قد أجمعت أيضا على أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة هي العامل الأول المؤدي نحو بدء الحراك الاجتماعي، يليها فساد النظام في المرتبة الثانية بنسبة 20%، في حين اعتبر 19% بأن غياب العدالة والظلم والقهر كان ثالث العوامل المؤججة للفعل الاحتجاجي، بينما أشار ما نسبته 12% و9% من المستجيبين إلى أن عامل قمع الحريات ومصادرة حقوق الشعب وعامل الدكتاتورية والطغيان والاستبدادية كانا على التوالي من أبرز الأسباب المؤدية للحراك ضد النظام القائم. وفي هذا السياق، يمكن القول بأن عامة التونسيين يعتبرون أن هناك أربع أسباب رئيسة على الأقل لحراكهم ضد نظام بن علي، تتقدمها المطالبة بتحسين الظروف الاقتصادية، ويليها محاربة الفساد، فتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع المتكافئ بين الجهات التونسية، ثم تأتي بعد ذلك المطالب المتعلقة بالتحريّر السياسي وإنهاء الحكم الدكتاتوري.

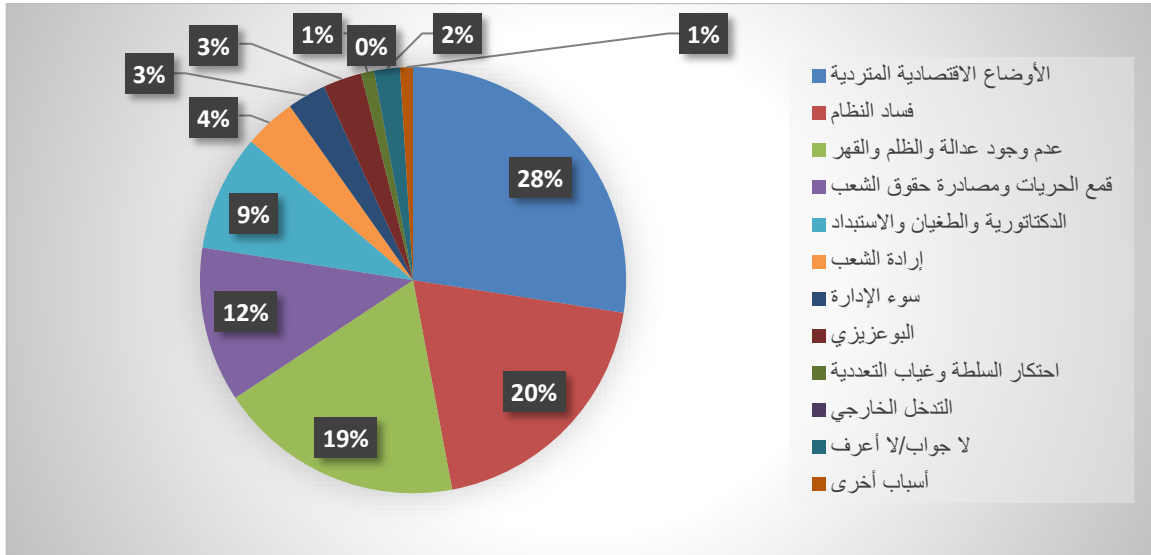
الشكل رقم (2): يبيّن أهم سبب وثاني أهم سبب للحراك الاجتماعي في تونس(%):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- محمد المصري، "تقرير الباروميتر العربي الثاني-تونس"، مؤسسة الباروميتر العربي، سبتمبر 2012.

الشكل رقم (3): يوضّح الأسباب التي أوردتها التونسيون لاندلاع الحراك في تونس، 2011:



المصدر: نقلا عن:

– الاسكوا، "وعد الربيع: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي"، دراسة. بيروت: بيت الأمم المتحدة، ديسمبر 2013، ص.12.

كما يرى الباحثون في الشأن السياسي التونسي بأنه إذا كانت الأسباب الاقتصادية للحراك تتمثل أساسا في ارتفاع مستويات البطالة والفساد والتوزيع غير المتكافئ بين الجهات الداخلية والساحلية، فإن خلفيات هذا الخلل الاقتصادي والتنموي لا تعود فقط إلى السياسات التي عرفتتها البلاد في عهد بن علي، وإنما تعود في جزء مهم منها إلى سياسات ما بعد الاستعمار، ذلك أن العهد البوقبيي ورغم إرسائه دعائم أصبحت معطيات هيكلية في المجتمع التونسي كارتفاع نسب التعليم الأساسي والعالي واتساع الطبقة الوسطى، إلا أنه أسس في الوقت نفسه لنهج اقتصادي مركز تفاقمت آثاره السلبية مع وصول بن علي إلى السلطة¹.

بناءً على ما تقدم، سنناقش فيما يأتي تهديدات الأمن الاقتصادي التي عانى منها التونسيون طيلة الخمس عقود الفائتة باعتبارها السبب المباشر الأول لاندلاع الحراك الاجتماعي وبدء المسار الانتقالي في البلاد، وبالتالي، سيتم البحث في خصائص الاقتصاد التونسي وإشكالياته التي كان لها آثارا عكسية عميقة على المستويات المعيشية والاجتماعية لمختلف فئات المجتمع التونسي، مع التركيز على السياسات الاقتصادية التنموية التي سادت في عهد بن علي كونها كانت الأكثر حدة وتأثيرا على حياة المواطن التونسي وانعدام رفاهه الاقتصادي.

¹ نفس المرجع. ص.ص.87-88.

أولاً: مفارقة النموذج التونسي: مغالطة المعجزة الاقتصادية:

بحكم الإنجازات المعتبرة التي حققتها في مجالات الصحة والتعليم وحقوق المرأة على مدى عقود من الزمن، قدّم بن علي تونس على أنها نموذج مثالي للاستقرار السياسي والنجاح الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في المنطقة العربية¹. في منتصف الثمانينيات مثل العديد من بلدان جنوب البحر المتوسط الأخرى، واجهت تونس صعوبات اقتصادية شديدة، وفي عام 1986 بدأت في تنفيذ إصلاحات الاستقرار الموجهة نحو السوق تحت رعاية دولية من صندوق النقد والبنك الدوليين. وبالتالي، على مدى العقدين الماضيين قبل الحراك، اعتبر أداء الاقتصاد الكلي في تونس إيجابياً. والأهم من ذلك، على الرغم من تبني تونس برامج التكيف الهيكلي، ظلّ نظام بن علي ملتزماً بشدة بسياسة الإنفاق الاجتماعي. ظلّ مستوى الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية مرتفعاً بشكل ثابت عند حوالي 19% في الفترة 1987-2005. بشكل خاص، تضاعف الإنفاق على التعليم والصحة خلال الفترة 1986-2002، بينما زاد الإنفاق على الرعاية الاجتماعية بنسبة 214%. علاوة على ذلك، تم تعويض التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي على الإعانات الغذائية بنسبة 52% خلال الفترة 1986-2002 من خلال زيادات في الحد الأدنى للأجور. وبالإضافة إلى البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة الذي تم إنشاؤه في عام 1986 من أجل إعالة الفقراء، أنشأ بن علي أيضاً برنامجين اجتماعيين آخرين، مثل صندوق التضامن الوطني المعروف أيضاً باسم "26-26" سنة 1992 والصندوق الوطني للتشغيل المسمى بـ"21-21" عام 2000، لتحسين البنية التحتية الأساسية في المناطق المحرومة وتعزيز فرص العمل. ونتيجة لذلك، انخفض فقر الدخل الإجمالي في تونس وزاد وصول الناس إلى الصحة والتعليم بشكل كبير، كما شهدت التغطية السكانية للضمان الاجتماعي تقدماً ملحوظاً على مر السنين، حيث كانت من بين الأوسع تغطية في الوطن العربي بحوالي 85% من السكان وفقاً للبيانات الحديثة².

بالنظر إلى هذه المعطيات، يتساءل "فاضل كابوب"، ونظراً من الباحثين في عوامل التحول السياسي في تونس، حول أسباب انفجار هذا المجتمع المستقر سياسياً، المتسامح دينياً وعرقياً، والمتطور نسبياً، ذو الثقافة الغربية والتعليم العال، في حراك شعبي أطاح بواحدة من أقوى الدول البوليسية في الوطن العربي³. بصيغة أكثر تحديداً، يتم التساؤل بشدة حول السبب وراء تشكيل المتغيرات الاقتصادية، بالرغم من السياسات الاجتماعية والتنمية السخية الموضحة أعلاه، البيئة الأساسية المغذية للاضطرابات المجتمعية في تونس عام 2010؟

غالبا ما يشار إلى فترة الثمانينيات على أنها عقد تحوّل الدولة التونسية نحو السياسات النيوليبرالية، وهو نهج يعكس سياسات العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. مع ذلك، إن النيوليبرالية التي سادت في غالبية هذه الدول كانت من نمط خاص انتهج في كثير من الأحيان

¹ Maria Cristina Paciello, *Op-cit.* p.1.

² *Ibid.* pp.3-4.

³ Fadhel Kaboub, *Op-cit.* p.1.

منطقا متناقضا يتمثل في إستراتيجية انكماش وتوسع الدولة المتزامنين، وتونس لم تكن استثناءً من هذا المنطق وهذه الإستراتيجية¹. في الحالة التونسية، استخدمت الدولة ونخبها أشكالاً نيوليبرالية لخلق اقتصاد مزدوج. كان أحد أجزاء الليبرالية الجديدة مفتوحاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة على الساحل، وفي المناطق الصناعية الخاصة التي ركزت بشكل أساسي على صناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية. بينما ركز جزء الدولة الآخر على الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة التي ظلت تحت سيطرة الدولة الصارمة. كان الاقتصاد الليبرالي الجديد تنافسياً واستبدادياً، محدداً بالعقود قصيرة الأجل وأيام العمل الطويلة والأجور المنخفضة والمرونة. وبالنتيجة، ظلّ الاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة غير تنافسي وأمن نسبياً ويوفّر مزايا الرعاية الاجتماعية. وبالتالي، كان هذا الشعب في الاقتصاد مدفوعاً بمنطق سياسي لتجنب الاضطرابات الاجتماعية والحفاظ على السيطرة². بتعبير أكثر وضوحاً، أثناء تحسين رفاهية التونسيين، كانت السياسة الاجتماعية في الواقع، أولاً وقبل كل شيء، أداة للسلطة والسيطرة في يد النظام. لقد أدت السياسات الاجتماعية السخية إلى تطوير طبقة وسطى كبيرة، والتي في مقابل الوصول إلى مستوى مرتفع نسبياً من الخدمات والمزايا الاجتماعية، كانت تهدف إلى التعويض عن نقص الحريات المدنية والسياسية. وهكذا عملت السياسة الاجتماعية على تثبيط ظهور نظام ديمقراطي بقدر ما كان معظم التونسيين على استعداد لقبول الافتقار إلى الحرية السياسية كضمن يتم دفعه مقابل شيء من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرفاهية. من خلال التخفيض الهائل لفقر الدخل، كان نظام بن علي قادراً أيضاً على تقليل مخاطر التوترات الاجتماعية. مع ذلك، وكما أشارت إليه "بياتريس إيبو" كانت السياسة الاجتماعية أداة رئيسية لسيطرة ورقابة النظام على المجتمع التونسي. ومن بين أمور أخرى، وافق الحزب الحاكم نفسه بشكل مباشر على قائمة العائلات التي استفادت من الخدمات الاجتماعية للدولة، بينما تم استبعاد أولئك الذين تم تحديدهم على أنهم معارضون سياسيون من هذه البرامج، في حين تم تعويض الكثيرين الذين وافقوا على صمتهم السياسي³.

مع النجاح النسبي المحقق في تجسيد هذه السياسة المزدوجة، أصبح ينظر إلى تونس على نطاق واسع خلال الفترة 1997 إلى 2008 على أنها "المعجزة الاقتصادية لأفريقيا". لقد تبنت نظام بن علي الإستبدادي (1987-2011) سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة حاول من خلالها تحويل تونس إلى سنغافورة على البحر المتوسط. قام النظام الحاكم بفتح الاقتصاد ونجح في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادلات التجارية والسياح. نتيجة لذلك، شهد الاقتصاد الوطني نمواً مستداماً في الناتج المحلي الإجمالي وأظهر تقدماً في الحد من الفقر، كما حظيت تونس في عهد بن علي بتقدير كبير من قبل

¹ Karim Zakhour, "While We Wait: Democratization, State and Citizenship among Young Men in Tunisia's Interior Regions", Academic dissertation for the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science, **Stockholm Studies in Politics 187**. Stockholm University, Department of Political Science, Sweden: Universitetservice US-AB, 2020, p.122.

² **Ibid.** p.123.

³ Maria Cristina Paciello, **Op-cit.** p.4.

أوروبا التي اعتبرت شريكا علمانيا قويا وموثوقا به يمكن ممارسة الأعمال التجارية معه وغالبا ما أشير إلى تونس كـ"عضو غير عضو" في الاتحاد الأوروبي¹. لقد شهد حكم بن علي بامتياز "تسويق" تونس على أنها التلميذ الدولي النجيب لبرامج التكيف الهيكلي². وبالتالي لم يكن مستغربا أن خطاب الشركاء الماليين، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، قد أسهم لسنوات عديدة في تعميم صورة المعجزة الاقتصادية التي وضعتها السلطات التونسية³. ففي عام 2010 قبل أسابيع قليلة فقط من اندلاع الاحتجاجات في البلاد، أصدر البنك الدولي موجزه القطري حول الأوضاع السائدة في تونس في صيغة إيجابية للغاية، جاء فيه: /أحرزت تونس تقدما ملحوظا في تحقيق النمو المتكافئ ومكافحة الفقر وتحقيق مؤشرات اجتماعية جيدة". إن/ تونس كانت تتفوق باستمرار على فئة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في معظم أبعاد تصنيف الحكم المقارن ومؤشرات التنمية". وأخيرا، اختتم ببيان شبه تهنئة زعم فيه أن/ تونس تتقدم كثيرا من حيث فعالية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على الفساد والجودة التنظيمية"⁴.

قامت "إيبو" وآخرون بفك تشابك مفهوم "المعجزة الاقتصادية التونسية". من وجهة نظرهم، اكتسبت أسطورة تونس كنموذج شريك للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي يتمتع بمستويات عالية من النمو دعما كبيرا داخل البلاد وخارجها، وهو ما سمح للمسؤولين التونسيين بصناعة برباغاندا حقيقية تتمثل في تحويل المؤشرات الاقتصادية المتهالكة إلى إشارات إيجابية لقصة النجاح التونسية. وراء مزاعم معدلات النمو المثيرة للإعجاب خلال فترة حكم بن علي، تم إخفاء الفوارق الاقتصادية المتزايدة، وبدلا من التعامل مع البطالة المتنامية على أنها قضية خطيرة، فإن الدولة التي كانت تتلاعب بالأرقام باستمرار وتخفّضها باستخدام آليات الاختيار الماكر للمقارنات والاستيلاء على الظواهر الاجتماعية⁵، التي قدّمتها على أنها مشكلة صغيرة يمكن حلها في نهاية المطاف من خلال نفس السياسات التي ربما أدّت إلى تفاقم المشكلة⁶. في الحقيقة، مع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها الدولة التونسية، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات خاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين، وتوسّعت الفجوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي. وبالرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس الدافع إلى الانفجار، يعتبر الأفضل مقارنة بسائر

¹ Luigi Narbone, *Op-cit.* p.1.

² Karim Zakhour, *Op-cit.* p.123.

³ بياتريس إيبو وآخرون، "تونس بعد الـ14 من يناير/كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي: رهانات إعادة تشكيل السياسة الأوروبية"، موجز تنفيذي تحت رعاية الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان. كوينهاجن: الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، ط.1، حزيران 2011، ص.12.

⁴ لقد تم حذف كل هذه التصريحات لاحقا من موقع البنك الدولي في الأيام التي أعقبت فرار بن علي إلى السعودية. نقلا عن:

Fadhel Kaboub, *Op-cit.* pp.1-2.

⁵ للمزيد حول آليات بناء الخطاب الرسمي في عهد بن علي، أنظر في: بياتريس إيبو وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.ص.22-28.

⁶ Karim Zakhour, *Op-cit.* p.123.

البلدان العربية، من حيث نسبة البطالة والقدرة الشرائية ونسبة النمو الاقتصادي وإدارة الأعمال والاتصال، في ظل نقص الموارد في تلك البلدان، فإن المشكل كان يكمن أساسا في انعدام التوازن والنمو الاقتصاديين، فالمحافظات التونسية الجنوبية اشتكت دوما من قلة الأموال المرصودة لمشروعاتها التنموية التي يمكن أن توفر الوظائف للعاملين، كما اشتكى أبناؤها من التمييز في الوظائف العليا، وغياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروة واحتكار الاستثمار من قبل فئة مقربة من السلطة الحاكمة، وبالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية بين الشريط الساحلي والمدن الداخلية، يواجه الاقتصاد المحلي صعوبات جمة جعلت غالبية التونسيين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الموازي أو عن قنوات سرية للهجرة إلى أوروبا، كما أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالدول الأوروبية عام 2009، أثرت في الاقتصاد التونسي تأثيرا مباشرا، وتجلت ذلك في عدة تحديات منها انكماش الاستثمار وتراجع الإقبال السياحي مع تصاعد حدة الصعوبات أمام الاقتصاد التونسي¹.

من هنا، نشير إلى أن تونس ما قبل الانتقال 2011 لم تكن تمثل معجزة اقتصادية ولا قصة نجاح كامل، لكنها كانت فقط أفضل حالا مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة. وبلغت الأرقام، تمكنت تونس من بلوغ متوسط معدل نمو اقتصادي يصل إلى حوالي 5% خلال السنوات الأخيرة قبل الحراك، متجاوزة متوسط بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبلدان ذات دخل أقل من المتوسط، وأبقت التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية تحت السيطرة. وبفضل سياستها الناجحة في مجال تنظيم الأسرة، انخفض معدل النمو السكاني بشكل حاد إلى أقل من 1.1% سنويا. نتيجة لذلك، حققت تونس نسبة نمو في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن 3% سنويا خلال العقد السابق للانتقال، وهو أداء متميز نسبيا بالمقارنة مع غالبية الدول العربية. لقد بلغ نصيب الفرد من الدخل 2713 دولارا في العام 2005، ووصل إلى 3720 دولارا بحلول نهاية العام 2010. علاوة على ذلك، كان اقتصاد تونس متنوعا نسبيا مع تزايد أهمية دور قطاع الخدمات، الذي زادت حصته من 55% في أوائل التسعينيات إلى أكثر من 62% خلال العقد الأول من الألفية الجديدة. وفي غضون ذلك، انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13 إلى 8% منذ التسعينيات. وقد نوعت البلاد صادراتها بفضل حصة مرتفعة نسبيا من الصناعات التحويلية².

لقد تم إنشاء وهم الاستقرار والازدهار الاقتصادي وتنامي الديمقراطية الليبرالية في تونس على أساس إحصاءات رسمية مفبركة وغير واقعية لمعدلات النمو والتنمية، ومن خلال مجموعة متقنة من وسائل الدعاية للعلاقات العامة والتلاعب بالبيانات³، فضلا عن القمع الشرس للآراء المعارضة، تم

¹ ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 160-161.

² الحسن العاشي، "التحديات الاقتصادية في تونس"، أوراق كارنيغي. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ديسمبر 2011، ص.ص. 4-5.

³ في ضوء التفسير الموضوعي لهذا التناقض الصارخ القائم بين بيانات الاقتصاد الوطني ومؤشراته على مستوى الواقع، ننوه في هذا الخصوص، إلى أنه كثيرا ما اقترن الخطاب الرسمي المروج للمعجزة الاقتصادية التونسية بتقرير "دايفوس الدولي" حول التنافسية. يضع هذا التقرير تونس في

حجب السخط الاجتماعي المحتقن والجاهز للانفجار في أي لحظة ببراعة سياسية كبيرة. ومع ذلك، بالنسبة للتونسي العادي، خاصة أولئك الذين يعيشون في المدن والبلديات غير الساحلية، كان الواقع الاجتماعي والاقتصادي القاسي واضحا وملموسا قدر الإمكان. كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للطبقة الوسطى يتهاوى ويتدهور باطراد، بينما كانت إمبراطورية الأعمال التجارية لعائلي الترابلسي وابن علي تلتهم طبقة رجال الأعمال التقليدية وتتفرّ المستثمرين وتضايق رواد وأصحاب الأعمال الصغيرة. في عام 2002، صنفت منظمة "مراسلون بلا حدود" تونس في المرتبة 128 في مؤشر حرية الصحافة، وبحلول عام 2010، انخفض ترتيب البلاد إلى 164 من أصل 178، متجاوزة بذلك نظيراتها في كوريا الشمالية وكوبا وسوريا وتركمانستان¹. ما أبرزته تونس ما قبل الحراك والتحول السياسي هو حالة من التعايش الاستثنائي بين التحرر الاقتصادي وتدخل الدولة، والشفافية مع الرأسمالية المحسوبة، والخطاب الليبرالي المقترن بالقمع الشديد. لم تفهم هذه الديناميكيات على أنها تناقضات بقدر ما فهمت على أنها أنماط للحكم، حيث تواصل خطاب الدولة السلطوية حول التقدم والإصلاح والحداثة في الظهور، ممّا أدى إلى المزيد والمزيد من الإحباط العام من المظالم الاقتصادية والاجتماعية الذي بلغ ذروته في 14 يناير 2011².

الجدول رقم (2): يوضّح مؤشرات الاقتصاد الكلي في تونس خلال الفترة 2006-2010 (%):

| المؤشرات الأساسية/السنة | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | (2005-2010) ^٢ |
|--------------------------------|------|------|------|------|------|--------------------------|
| نمو الناتج المحلي الإجمالي | 5.2 | 6.7 | 4.2 | 3 | 3.5 | 4.5% |
| التضخم بمؤشر أسعار المستهلكين | 4.1 | 3.4 | 4.9 | 3.5 | 4.4 | 4.0% |
| الحساب الجاري (من ن.م.إ.) | -2.0 | -2.5 | -3.8 | -2.8 | -4.8 | -3.1% |
| نسبة الدين الخارجي (من ن.م.إ.) | 58.1 | 53.9 | 48.8 | 48.2 | 48.5 | 51.1% |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- 1- The World Bank Data, on: <https://data.worldbank.org/>
- 2- International Monetary Fund (IMF), "Tunisia: 2009 Article IV Consultation—Staff Report", IMF Country Report No. 09/329. December 2009, p.22.

مراتب متقدمة عربية وإفريقية، في حين يتفاجأ التونسيون بالفرق الشاسع بين ما يعيشونه واقعا وما تقوله هذه التقارير. وهنا، لا بد من تسليط الضوء على تهافت بعض المعايير المعتمدة في تقرير دايفوس تحديدا: حيث يأخذ هذا التقرير في تقييمه لجودة الخدمات واستقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى بسير آراء 13000 من رجال السياسة والأعمال، يحدرون من 133 بلدا، في حين لا تمثل آراؤهم تقييما موضوعيا أو رأيا علميا يمكن الأخذ به. أما تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين، فإنها وبالرغم من إشادتها بالنهج الاقتصادي التونسي، فهي تستند بالأساس إلى الإحصاءات الرسمية. وبعيدا عن التشكيك المطلق في الإحصاءات التونسية تحديدا، فإن الإحصاء بطبيعته سياسي وقد اهتمت عديد من الدراسات بهذا الموضوع. فالإحصاء هو أساسا تعبير كمي عن توجهات الدولة ومعرفة كيف تطورت في إطار أجهزتها وآليات رقابته. وبهذا الصدد، فإن أهمية الإحصاء تكمن في إمكانية تحليله وتفكيكه بغرض فهم التوجهات الرسمية والمنطق الذي يؤسس لها. للمزيد من التفاصيل أنظر في: وليد حدوق، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 103-104.

¹ Fadhel Kaboub, **Op-cit.** p.2.

² Karim Zakhour, **Op-cit.** p137.

3- International Monetary Fund (IMF), “Tunisia: 2012 Article IV Consultation—Staff Report”, IMF Country Report No. 12/255. September 2012, p.26.

4- (ت) تقديرات، بناءً على حسابات الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (2).
بناءً على ما ورد، نلاحظ بأن الخصائص العامة للاقتصاد التونسي تضع المراقب الموضوعي لها أمام مفارقة كبيرة بين التقارير الدولية المعتمدة بالأساس على معطيات كمية وعلى آراء النخب الاقتصادية والسياسية من جهة، وتلك المؤسسة على معطيات متعلقة بالسياسات الاقتصادية ومؤشرات الحرية الاقتصادية. في الواقع، إن المطلع على التقارير الموثقة دولياً حول الاقتصاد التونسي يلاحظ تدنياً للمرتبة التونسية كلما ابتعدت هذه التقارير عن المعايير الكمية المحضة أو آراء رجال الأعمال والساسة المجافية للموضوعية، فعلى سبيل المثال، تعتبر تونس وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية بلداً غير حر رغم انتهاجها سياسات اقتصادية ليبرالية منذ فترة طويلة¹. إن عدم كفاءة المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والإبلاغ الخاطيء عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية جعل الحراك التونسي يبدو وكأنه كان مفاجأة، بينما لم يكن كذلك². يضاف إلى ذلك، إن تحليل الوضع الاقتصادي التونسي من حيث تشابك المصالح والعلاقات بين المالي والسياسي في عهد بن علي يتطلب تفكيك المعطيات السياسية والأرقام المتعلقة بالخصخصة والنمو والتنمية بغرض رسم الصورة الكاملة لاقتراح الاستبداد السياسي بالدوائر المالية³. فعلى الرغم من نموها الاقتصادي وأدائها الجيد نسبياً على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي (أنظر الجدول (2))، تعدّ تونس حالة صفقة معقدة ودقيقة بين النظام الاستبدادي وأفراد المجتمع التونسي، حيث استطاع النظام ولفترة طويلة توفير المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة من السكان في مقابل تأمين شرعيته واستقراره السياسي. لكن، مع فشل الصفقة السلطوية في ظل تركيز الثروة في أيدي قلة مقربة من قصر قرطاج وقصور الامتيازات الاقتصادية على مناطق المركز الساحلي، تزايد عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل للوافدين الجدد على سوق العمل من ذوي الشهادات العليا، وانتشرت الوظائف الهامشية ومدنية الأجر في القطاع غير الرسمي، وزاد التفاوت في الدخل والفوارق المكانية، وشيئاً فشيئاً، أصبح الخاسرون من الوضع الاقتصادي أكثر عدداً من المستفيدين منه، مما أدى إلى تآكل شرعية النظام نتيجة تآكل آليات استدامته الأساسية، إذ لم يعد بإمكان المقاربة الأمنية لوحدها أن تبقي نظام بن علي واقفاً على أسسه الهشة⁴.

¹ وليد حذوق، مرجع سبق ذكره. ص.103.

² Dylan E. Merrick, “The Tunisian Revolution as a Catalyst to the Arab Spring: A Case Study of Revolution in North Africa and the Middle East”, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Sociology. Reno, University of Nevada, August, 2018, p.90.

³ وليد حذوق، مرجع سبق ذكره. ص.104.

⁴ الحسن العاشي، مرجع سبق ذكره. ص.5.

ثانيا: حالة انعدام الأمن الاقتصادي في تونس ما قبل 2011: تحليل لمؤشرات النمو والتنمية: على مدى عقود طويلة اعتبرت تونس واحدة من قصص النجاح المبهرة في القارة الأفريقية. الاقتصاد الكلي السليم كما هو موضّح في الجدول (2)، إلى جانب الإنجازات الاستثنائية في الإدارة الاجتماعية قد ميّز تونس كواحدة من أقوى الدول أداءً في المنطقة العربية والإفريقية. وقد تعرّز هذا التصور من خلال التقدم الذي أحرزته الدولة في السنوات الأخيرة قبل حراك 2011، بما في ذلك تعافيتها السريع من الأزمة الاقتصادية لعام 2009 الذي اتّسم بنمو في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 3.5% في عام 2010، فضلا عن التقدم المذهل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما دفع الكثيرون إلى الاعتقاد بأن تونس كانت، بشكل عام، نموذجا مستداما لتطوير الممارسات الرشيدة والسياسات الجيدة¹، فأين كان يكمن الخلل الذي تسبّب في انفجار شعبي أدى في وقت وجيز إلى انهيار أكبر نموذج اقتصادي وتنموي عربي لطالما تم الاحتفاء به قاريا ودوليا؟ نحاول في هذا السياق، تسليط الضوء على ما ناقشناه سابقا فيما يتعلق بمغالطة المعجزة الاقتصادية في تونس، من خلال تحليل دقيق لمؤشرات النمو والتنمية في البلاد وآثارها الحقيقية المترتبة على حياة المواطن التونسي العادي قبل 2011، مما سيعيننا على دراسة وشرح تهديدات الأمن الاقتصادي المتأصلة في تونس ما قبل التحول السياسي.

1. النموذج التنموي المنتهج في عهد بن علي:

فيما تمت الإشارة إليه بالنهج البراغماتي وغير العقائدي للسياسة الاقتصادية، تبنّت الدولة التونسية توجهات تنموية متعددة خلال العقود السابقة لثورة 14 يناير 2011.² بعد الاستقلال مباشرة من الحكم الاستعماري الفرنسي العام 1956، اتبعت تونس مع بداية عهد بورقيبة كما فعلت العديد من الجمهوريات العربية الأخرى، مسار استبدال الواردات. وهذا يعني، أن الإنتاج المحلي يجب أن يحل بشكل تدريجي محل الواردات من أوروبا، فضلا عن البدء في تأميم الشركات الأجنبية الخاصة، وبناء المجمعات الصناعية الحديثة والحفاظ على التعريفات الجمركية العالية والحواجز التجارية بدلا من برامج الإصلاح الهيكلي. بعد فترة قصيرة من تجارب التخطيط الاشتراكي خلال الستينيات، اختارت الدولة من السبعينيات فصاعدا توجيهها للتصدير، بما في ذلك النمو الذي تقوده الصادرات، والانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي. تلقت شركات التصدير إعفاءات ضريبية وجمركية ورسوم استيراد كحوافز. عزّزت هذه السياسة التنمية الاقتصادية المحلية، لكنها جعلت تونس أكثر عرضة للتأثيرات والصدمات الخارجية. كما حافظت دول مختلفة على حواجز جمركية ضد الصادرات التونسية أو أدخلتها: حافظت فرنسا على الحواجز التجارية أمام المنسوجات التونسية، وإيطاليا على زيت الزيتون التونسي، وأعادت ليبيا العمال التونسيين إلى بلادهم، وخفّضت أسعار النفط السعودية. أدت هذه العوامل إلى أزمة اقتصادية في أوائل

¹ Audrey Verdier-Chouchane & Others, "The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects", **Economic Brief**. African Development Bank (AFDB), 11 March 2011, p.1.

² Karim Zakhour, **Op-cit**, pp.117-118.

الثمانينيات، وكما يقول "واينمان" "أدت الأزمة إلى تغيير في القيادة السياسية وكذلك إلى تحول في السياسة الاقتصادية نحو التحرير الاقتصادي"، ودفعت تونس إلى توقيع اتفاقيات التكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وخلال الثمانينيات والتسعينيات، نما الاقتصاد التونسي بسرعة، لكن التحديات الاقتصادية الناشئة عن ذلك، لا سيما البطالة، كانت بالفعل مشكلة مهمة¹.

لقد عملت السلطة في تونس منذ التغيير السياسي الحاصل سنة 1987 على انتهاج نموذج تنمية يستهدف إرساء أوسع لآليات اقتصاد السوق وإعادة الاعتبار للجذوى الاقتصادية. ونتيجة لذلك، ركزت حكومة بن علي جهودها التنموية على تطوير الأطر القانونية والتشريعية الرامية إلى مزيد من تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية والجبائية. وقد تم ذلك في سياق إعادة توزيع الأدوار الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، والمضي قدما في التخلي التدريجي عن نموذج الدولة الحاضنة وتتصلها من عدد من تعهداتها السابقة لاسيما في قطاع الخدمات التنافسية. وشهدت هذه الفترة إدماج الاقتصاد التونسي في الدورة العالمية خاصة بعد الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة والدخول في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك قصد إرساء مناطق للتبادل الحر مع جهات مختلفة وإبرام عدد من الاتفاقيات الدولية². مع ذلك، لقد جعلت هذه السياسة التنموية تونس أكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي في بداية القرن 21 وأكثر عرضة لتأثيراته السلبية المباشرة على بعض القطاعات مثل السياحة والفلاحة، وببداية أن نظام بن علي قد استهدف من خلال سياساته المركزة على منح الأولوية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية ضمان بقائه في السلطة والحكم، فإن سياساته هذه كانت غير فعالة في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة لعدد من الأسباب الهيكلية والاقتصادية والسياسية³.

2. ماذا نعني بالتنمية؟ وما علاقة مفهوم التنمية الحديث بتهديدات الأمن الاقتصادي في تونس؟

لقد تطوّرت المؤشرات المستخدمة لقياس تقدّم بلد معيّن بمرور الوقت. تقليديا، ومن الناحية الاقتصادية البحتة كان ينظر إلى التنمية على أنها تحقيق معدلات نمو متواضعة في دخل الفرد لتمكين الدولة من توسيع إنتاجها بمعدل أسرع من نمو سكانها. في الواقع، كان يقاس مستوى التنمية في بلد ما بشكل شائع بمعدلات نمو دخلها ونصيب مواطنيها من ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما كانت مشاكل الفقر والتمييز والبطالة وتوزيع الدخل ذات أهمية ثانوية "لإنجاز مهمة النمو"⁴. خلال سبعينيات القرن العشرين نشأ منظور جديد للتنمية أعاد تعريف التنمية من حيث الحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة أو القضاء عليها في سياق اقتصاد متنامي. وبالتالي، أصبح "إعادة التوزيع عبر النمو" شعارا

¹ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", In: **Transformation in Tunisia: The First Five Years (JOINT POLICY STUDY)**. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017, pp.46-47.

² عائشة التايب، "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012، ص.ص.58-59.

³ Maria Cristina Paciello, **Op-cit.** p.06.

⁴ Michael P. Todaro & Stephen C. Smith, **Economic Development**. Pearson, 12th Edition, 2014, p.p.16-17.

منتشرا على نطاق واسع. لقد طرح "دودلي سيرز" بإيجاز السؤال الأساسي حول معنى التنمية، عندما أكد بأن: "(...) الأسئلة التي يجب طرحها حول تنمية الدولة تشمل: ما الذي حدث للفقر؟ ماذا حدث للبطالة؟ ما الذي حدث لعدم المساواة؟ إذا انخفض هؤلاء الثلاثة من مستويات عالية، فلا شك أن هذه كانت فترة تطور للبلد المعني. إذا كانت واحدة أو اثنتان من هذه المشاكل المركزية تزداد سوءاً، خاصة إذا حدث ذلك، فسيكون من الغريب تسمية النتيجة "تنمية" حتى لو تضاعف دخل الفرد"¹.

وبما أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يركّز على معيار واحد فقط هو النمو الاقتصادي، فقد تم تطوير ما يعرف بمؤشر التنمية البشرية (HDI) في العام 1990 من أجل التأكيد على أن "تكوين قدرات الناس وتمكينها ينبغي أن تكون المعايير النهائية لتقييم تطور البلد، وليس النمو الاقتصادي وحده"². بإيجاز، يقيس مؤشر التنمية البشرية إنجازات البلد في ثلاث أبعاد رئيسة للتنمية هي: حياة طويلة وصحية، الوصول إلى المعرفة ومستوى معيشي لائق³. ويأخذ هذا المؤشر في الاعتبار ثلاث جوانب تشكل ثلاث معايير أساسية تستخدم لتقييم مستوى التنمية في الدولة، وتتمثل في الصحة مقاسة بمتوسط العمر ونقص التغذية ووفيات الأطفال، التحصيل العلمي ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة والتعلم، والدخل الحقيقي للأفراد مقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي⁴. كما تفيد تقارير التنمية البشرية بأن هناك حقيقة بسيطة تتعلق بعدم وجود رابط تلقائي بين نمو الدخل والتقدم البشري⁵، لهذا ينبغي التعامل مع نمو الناتج القومي الإجمالي في هذا الإطار على أنه ضروري ولكنه غير كاف للتنمية. فقد يكون التقدم البشري مفقوداً في بعض المجتمعات على الرغم من النمو السريع للناتج القومي الإجمالي أو ارتفاع مستويات الدخل الفردي ما لم يتم اتخاذ بعض الخطوات الإضافية⁶.

نجدل في هذا السياق بأن كل من الناتج المحلي الإجمالي لتونس ونصيب المواطنين التونسيين من هذا الناتج، يعتبران مؤشرين مهمين على مدى تطور النمو الاقتصادي للبلاد، ومع ذلك، لا ينبغي الأخذ بهذين العنصرين كمؤشرات نهائية وحيدة صالحة لتقييم مستوى التنمية في البلاد، لهذا من المهم أيضاً أن نفحص ونحن نشخص حالة انعدام الأمن الاقتصادي في تونس ما قبل التحول، مدى تمكين

¹ Ibid. p.17.

² The United Nations Development Programme (UNDP), "Concept and Measurement of Human Development", **Human Development Report 1990**. New York: Oxford University Press, 1990, p.p.10-11.

³ للمزيد حول مؤشر التنمية البشرية ومعايير قياسه، أنظر في:

The United Nations Development Programme (UNDP), "Technical notes", on: <https://cutt.us/mA1QN>

⁴ See: Ibid. and The United Nations Development Programme (UNDP), **Human Development Report 1990**, **Op-cit**. p.12.

⁵ حدّد تقرير التنمية البشرية لعام 1996 خمسة أنماط من النمو غير المجدي، وهي نمو البطالة الذي لا يولد فرص العمل؛ و النمو الذي لا صوت له، الذي يحرم المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للمخاطر من المشاركة؛ والنمو المتوحش الذي يسهم في تعميق عدم المساواة؛ والنمو الذي لا جنور له أي الذي يركز على نماذج مستوردة من مكان آخر لا تتناسب؛ مقومات الاقتصاد المحلي، والنمو الذي لا مستقبل له الذي يقوم على الاستغلال المفرط للموارد البيئية دو أي اعتبار للمستقبل. للمزيد من التفاصيل حول هذه الأنماط وعلاقتها بالتنمية البشرية، أنظر في: The United Nations Development Programme (UNDP), "Economic Growth and Human Development", **Human Development Report 1996**. New York: Oxford University Press, 1996, p.p.57-65.

⁶ For more details, see: The United Nations Development Programme (UNDP), **Human Development Report 1990**, **Op-cit**. pp.10-11.

هذا النمو التونسيين من إيفاء احتياجاتهم الأساسية وتحقيق أهدافهم التنموية معتمدين في ذلك على تعريف "ميكائيل تودارو" و"ستيفان سميث" للتنمية. حيث يرى "تودارو" و"سميث" بأن القوت واحترام الذات والحرية هي قيم أساسية وأهداف رئيسية يشترك فيها ويسعى إليها جميع الأفراد والمجتمعات، وهي تشكل وفقا لهما أساسا مفاهيميا ومبدأ عمليا لفهم المعنى الجوهرى للتنمية¹. يوضح الباحثين أن التنمية يجب أن يكون لها تأثير على ثلاثة مجالات واسعة من حياة الإنسان، هي²:

- زيادة توافر وتوسيع توزيع السلع الأساسية للحفاظ على الحياة مثل الغذاء والمأوى والصحة والأمن؛
- رفع مستويات المعيشة، من خلال توفير المزيد من فرص الدخل الأعلى والتوظيف والتعليم الأفضل...؛ و
- تحرير الأفراد من العبودية والتبعية من خلال توسيع خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية مما يتيح تحررهم من قوى الجهل والبؤس الإنساني.

في هذا الصدد، إذا افترضنا أن تحقيق الأمن الاقتصادي في بلد ما يرتهن في كثير من جوانبه ببلوغ مستوى مقبول من التنمية في البلد المعني، فإنه بإمكاننا أن نقيم في هذا الإطار وبشكل جزئي، مدى تطور تونس تنمويا، ومدى انعكاس هذا التطور على تحقيقها لأمنها الاقتصادي من خلال تحليل مؤشرات التنمية البشرية في البلاد. مع ذلك، هناك حاجة ماسة أيضا إلى قياس مؤشرات أخرى مثل معدلات البطالة والفقر ومستويات الفساد وعدم المساواة في البلاد باعتبارها تشكل هي الأخرى مصادر التهديد الأكثر إلحاحا وخطورة للأمن الاقتصادي في أي بلد، إذ أن التحديد الدقيق والتحليل المعمق للأبعاد والمستويات التي نسعى من خلالها إلى معارضة تهديدات الأمن الاقتصادي في تونس يلزمنا الإلمام أيضا بمختلف الاحتياجات الاقتصادية والانشغالات التنموية لمختلف فئات وأفراد المجتمع التونسي في مرحلة ما قبل 2011. إن جمع وتحليل البيانات في هذه المجالات لهما أهمية كبرى فيما يخص تقديم صورة واضحة وشاملة لمستويات وثغرات الأمن والتنمية في تونس، إذ تساعد النتائج المتوصل إليها على تعيين العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بغياب الأمن الاقتصادي في البلاد، والتي عملت كمحركات رئيسية محفزة على الحراك والتحول في تونس مع نهاية العام 2010.

1.2. مؤشر النمو الاقتصادي: نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس:

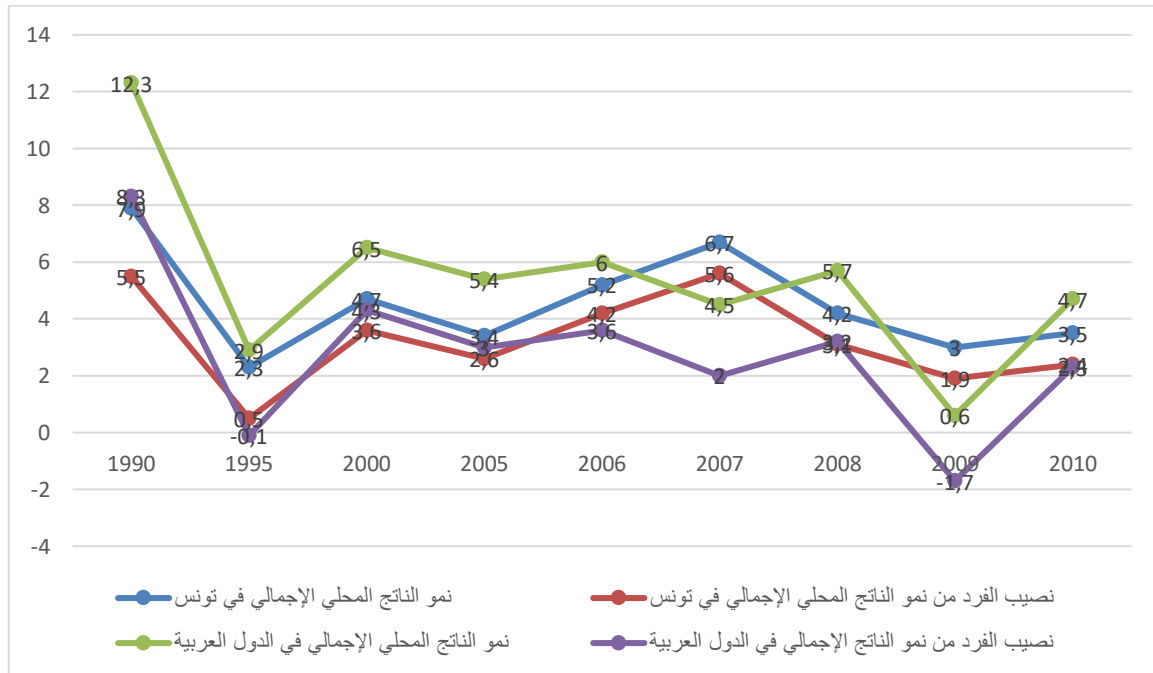
حقق الاقتصاد الوطني التونسي نسب نمو تجاوزت 4.6% بالأسعار القارة خلال الفترة 1987-2006، متمكنا بذلك من المحافظة على توازناته العامة خصوصا ما تعلق منها بالمدىونية التي تراجعت بعض مؤشراتها، حيث انخفضت نسبة التداين الخارجي إلى حدود 49% وتضاءلت نسبة خدمة الدين إلى 16.6% سنة 2006، مقابل 58% و 26.3% سنة 1986 على التوالي، وقد تم التحكم النسبي

¹ Michael P. Todaro & Stephen C. Smith, **Op-cit**, p.22.

² **Ibid**, p.24.

في التضخم، كما تم التخفيض في العجز التجاري الذي تراجع من معدل 5.8% من الناتج الإجمالي في فترة المخطط الثامن للتنمية (1992-1996) إلى 2.5% في المخطط العاشر (2002-2006)¹. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية في نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي، فقد اتّسمت منذ فترة زمنية طويلة باتجاهات تصاعدية وتنازلية متكررة. كما هو مبين في الشكل (4)، شهدت الفترة ما بين 2005-2007، زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل إلى معدل نمو بلغ 5.6% عام 2007 متجاوزا بذلك معدل نمو البلدان العربية مجتمعة والذي قدر بـ2%. ثم بدأ في الانخفاض، وبعد أن تراجع معدل النمو إلى ما نسبته 3.1% و1.9% عامي 2008 و2009 على التوالي، عاد مرة أخرى إلى الارتفاع وبلغ تقريبا ما نسبته 2.5% عام 2010. من الملاحظ، بأنه رغم هذا التقدم الاقتصادي المتقلب، فإن معدل نمو نصيب الفرد في تونس على مدى العقود الثلاثة الماضية لم يتجاوز فقط مثيله في معظم البلدان العربية الأخرى بل تجاوز أيضا معدلات بعض دول العالم. وبشكل عام، تشير الأرقام المقدمة إلى أنه على الرغم من الانتكاسات والتقلبات العديدة التي عرفتتها معدلات النمو سواء في الناتج الإجمالي أو في نصيب الفرد، فقد كان أداء تونس من حيث النمو الاقتصادي جيدا للغاية.

الشكل (4): يبيّن الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بالنسبة إلى البلدان العربية (%):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- The World Bank Data, on: <https://data.worldbank.org/>

¹ عائشة التاييب، مرجع سبق ذكره. ص.59.

بناءً على ذلك، نؤكد في هذا الإطار على أنه قد تم استخدام مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي من قبل السلطات السياسية التونسية السابقة للدّعاء بأن تونس تزدهر تنمويا وتتقدم اقتصاديا واجتماعيا مستندة في ذلك إلى وجهة النظر التنموية التقليدية التي سبق وأن شرحناها أعلاه. وفقا لـ"هوغبول" و"كافاتور"، لقد استخدم النظام التونسي حجة النمو الاقتصادي ومن ثم الازدهار لبناء شرعية وطنية ودولية¹. فهل يمكننا في الواقع الاعتماد على تحليلات النمو الاقتصادي وحدها لفهم حقائق المعاناة اليومية للمواطن التونسي العادي؟² لقد أكد تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2014 أنه يجدر بصانعي السياسات طرح عدد من الأسئلة مثل: هل يحسّن النمو الاقتصادي حياة الناس في الجوهر، من الصحة إلى التعليم إلى الدخل إلى الأمن الشخصي إلى الحريات السياسية؟ هل يشعر الناس بأنهم عرضة للمخاطر؟ هل يشعر البعض بالإهمال؟³ بشكل مبسّط، ينبغي أن تكون هناك جودة في النمو الاقتصادي، بحيث يعمل النمو المحقق على خدمة سياسات تنموية استثمارية، تكون أولويتها ضمان أمن الناس وتحقيق تمكينهم ورفاههم، لهذا فأفضل طريقة لتحقيق تنمية الدول وأمن مواطنيها هي تعزيز نمو أكثر إنصافا وتنمية أكثر تشاركية⁴. يجب أن يصل النمو الاقتصادي إلى كل الناس، كما يجب أن يساهم الناس في النمو، إذ يعتمد كل من النمو والتنمية على تحقيق تطابق أفضل بين الفرص الاقتصادية والاحتياجات البشرية⁵. وكما أوضح "تودارو" و"سميث"، فإن واقع العديد من البلدان، بما في ذلك تونس، قد أظهر أن نمو الدخل لا يكفي لضمان التحقيق الناجح لأهداف التنمية. لا يأخذ التقدم الاقتصادي الذي يتم قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي للبلد في الاعتبار حالة العوامل الاجتماعية الرئيسية، مثل الصحة والتعليم. لذلك، لا يمكن استخدام الناتج المحلي الإجمالي وحده لتحديد مستوى التنمية والأمن الاقتصادي في بلد ما. ففي حين أن النمو الاقتصادي المعزز يولد موارد عامة من أجل تحقيق التنمية، يجب إعادة استثمار هذه الموارد في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والتغذية بهدف إفادة كل الجمهور، كما لا ينبغي اعتباره المؤشر النهائي للتنمية. النمو الاقتصادي مفيد جدا للدولة من حيث الطريقة التي يمكن بها استخدامه لتحسين مستويات المعيشة، ولا يقترن الناتج المحلي الإجمالي المرتفع بالضرورة بواقع بلوغ حياة كريمة للمواطنين⁶، وهو ما تشير إليه بوضوح دراسة حالة تونس في فترة ما قبل 2011 حيث سادت حالة من النمو دون أي تنمية أو تطوير.

¹ OUEDRAOGO Adolphe, "Arab Spring and Social Media: The Social, Economic and Governance Issues Driving Revolutions: The Case of Tunisia", **A major research paper submitted in partial fulfillment of the requirements for the MA degree in Globalization and International Development**. University of Ottawa, Faculty of Social Sciences, August 2015, pp.18-19.

² **Ibid.** p.19.

³ The United Nations Development Programme (UNDP), "Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience", **Human Development Report 2014**. the United States: PBM Graphics, 2014, p.27.

⁴ The United Nations Development Programme (UNDP), "Financing Human Development", **Human Development Report 1991**. New York: Oxford University Press, 1991, p.03.

⁵ **Ibid.** p.04.

⁶ OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit.** p.19.

2.2. مؤشر التنمية البشرية في تونس:

اعتبرت تونس أنها حققت تنمية اجتماعية ناجحة رافقت التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث اقترن النمو الاقتصادي المطرد بسياسة تنمية اجتماعية استباقية، مما سمح بتحسين المؤشرات الاجتماعية للبلد¹. فوفقا لمؤشر التنمية البشرية (HDI) البالغ 0.683 درجة في عام 2010، احتلت تونس المرتبة 81 من بين 169 بلدا² في مجموعة "البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة"³، وهو ما وضع تونس فوق متوسطات القارة والدول العربية. مرة أخرى، يحيلنا هذا الحصاد التنموي التونسي المليء بالمفارقات والتناقضات المتعلقة بجملة النتائج الإيجابية المحققة طيلة الفترة السابقة للحراك في مجالات عديدة عموما، وفي مجال التنمية البشرية تحديدا، إلى التساؤل حول مدى صحة هذه البيانات والمؤشرات المرتبطة بمستويات التنمية والتحديث في البلاد التونسية قبل العام 2011. على وجه الخصوص، نتساءل هنا: كيف انعكست هذه الأرقام والنتائج المقبولة نوعا ما على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن التونسي البسيط الذي لم يجد بديلا آخر سوى التمرد على النظام السابق احتجاجا على عوزه وبؤس أوضاعه رغم هذا التقدم الاجتماعي المبلّغ عنه؟

بشكل عام، وكما هو موضّح في الشكل (5)، شهد دليل التنمية البشرية لتونس ما قبل التحول ارتفاعا محسوسا منذ العام 1980 إلى غاية العام 2011، وظلّ أعلى بكثير من اتجاه مؤشر التنمية البشرية في مناطق مختلفة من العالم، على غرار بلدان الوطن العربي وبلدان جنوب الصحراء الكبرى، حتى أنه تجاوز نسبيا متوسط الاتجاه العالمي لمؤشر التنمية البشرية. من المثير للاهتمام تحليل مدى تأثير كل عنصر من العناصر الأساسية لمقياس التنمية البشرية على دليل التنمية في تونس. مع ذلك، انصب تركيزنا في هذا السياق على دراسة وتحليل عنصرين من أصل ثلاثة، هما مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التعليم، وذلك لأهميتهما القسوى وأثرهما الكبير في تحديد مصادر الأمن/اللامن الاقتصادي بالنسبة للفرد التونسي.

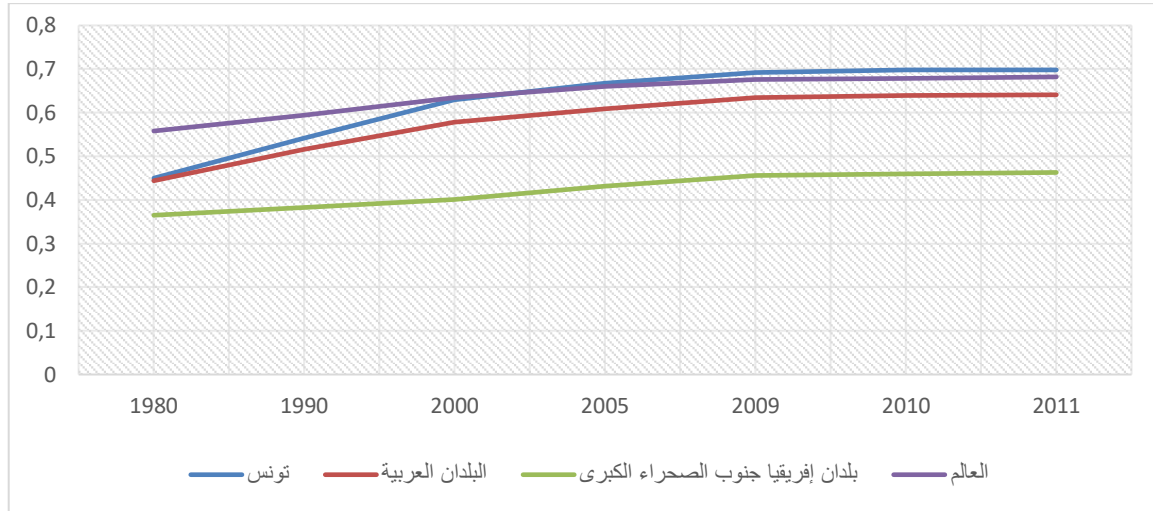
¹ The African Development Bank (AfDB) Group, "Tunisia: Economic and Social Challenges Beyond the Revolution", **Report**. Tunisia: African Development Bank (AfDB) Group & Temporary Relocation Agency (TRA), 2012, p.25.

² The United Nations Development Programme (UNDP), "The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development", **Human Development Report 2010-20th Anniversary Edition**. the United States: Consolidated Graphics, Second printing, November 2010, p.144.

³ يقدم تقرير التنمية البشرية لعام 2014 نظام نقاط الفصل الثابتة للغات من إنجازات التنمية البشرية، وهي النقاط التي يتم على أساسها تصنيف دول العالم إلى أربع مجموعات من حيث مستوى تنميتها، هي كالتالي: تنمية بشرية مرتفعة جدا 0.800 وما فوق، تنمية بشرية مرتفعة 0.700-0.799، تنمية بشرية متوسطة 0.550-0.699، تنمية بشرية منخفضة أقل من 0.550. للمزيد أنظر في:

The United Nations Development Programme (UNDP), "Technical notes", **Op-cit**.

الشكل (5): يوضّح دليل التنمية البشرية لتونس بالنسبة للبلدان/ المناطق الأخرى:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- The United Nations Development Programme (UNDP), "Sustainability and Equity: A Better Future for All", **Human Development Report 2011**. Washington DC: Communications Development Incorporated, 2011, p. pp.131-133.

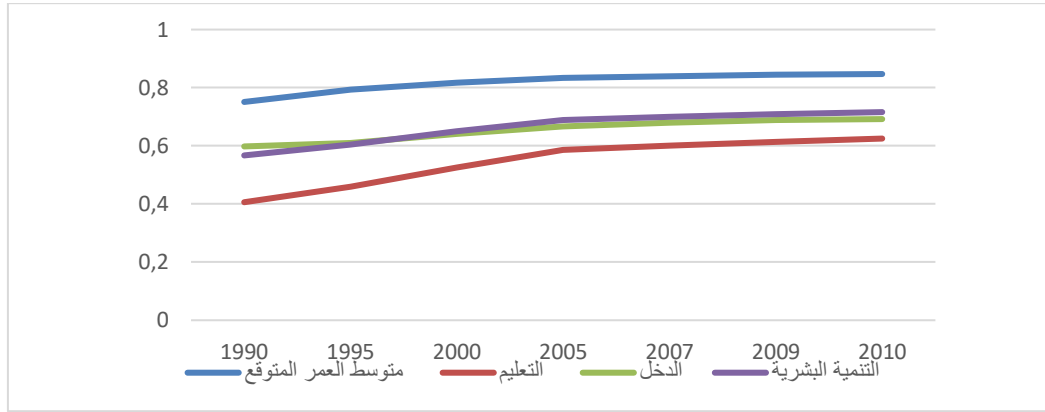
يشير الشكل (6) إلى أن مؤشر التعليم في تونس قد تحسّن خلال الفترة 1990-2010 بمعدل أسرع بكثير من متوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي على مقياس التنمية البشرية للبلاد. المعنى الضمني لهذا هو أن "متوسط سنوات الدراسة للأشخاص من الفئة العمرية 25 عاما وما فوق، فضلا عن عدد السنوات التي يتوقع أن يتمها طفل في سن الدخول إلى المدرسة"¹ آخذان في الازدياد. وفي هذا الشأن، غنّي عن التذكير بأن التعليم مجال حاسم لمنحه الأولوية في أي بلد، لا سيما في البلدان النامية، فالتعليم كما جاء في تقرير اليونسكو لعام 2014، "...يجب أن يكون وسيلة لتمكين الأطفال والكبار على حدّ سواء حتى يصبحوا مشاركين نشطين في تحول مجتمعاتهم"². مع ذلك، من أجل المشاركة الكاملة في تنمية بلادهم، يحتاج المتعلمون أيضا إلى وظيفة تولّد مستوى دخل يتناسب تقريبا مع مستوى تعليمهم ومهاراتهم. بالنسبة للحالة التونسية، فإن السؤال الذي ينبغي طرحه هو ما إذا كان التونسيون المتعلمون قادرين على استخدام مهاراتهم ومعارفهم المكتسبة لتقديم مساهمة إيجابية في تنمية بلادهم؟ هل يمكنهم العثور على عمل يتناسب مع إنجازاتهم التعليمية، أو حتى أي عمل على الإطلاق؟³ الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب في الأساس ربط متغير التعليم بمسألة البطالة والشباب في تونس، وهو ما ستتم مناقشته لاحقا بنوع من الشرح والتحليل المعمّقين لكافة المتغيرات ذات الصلة.

¹The United Nations Development Programme (UNDP), "Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience", Human Development Report 2014, **Op-cit**. p.163.

² OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit**. p.21.

³**Ibid**. pp.21-22.

الشكل رقم (6): يوضّح اتجاهات مؤشرات عناصر دليل التنمية البشرية لتونس (1990-2010)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- Human Development Index (HDI), on:

<https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI>

تأسيساً على تم التطرق إليه، تظهر حالة تونس تأكيد الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، "أمارتيا سين"، بأن النمو الاقتصادي وحده دون سياسات وإجراءات مواتية للاستثمار في رفاهية الناس لن يؤدي بالضرورة إلى التنمية الاقتصادية المأمولة للجميع. التنمية متعددة الأبعاد وشاملة للعناصر التي تعزّز التنمية البشرية، وهو مفهوم أكثر شمولية، يشمل الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي يثري حياة الناس وأمنهم¹. وربما تبقى الآثار الاجتماعية المترتبة عن السياسات التنموية المنتهجة في عهد بن علي، بما في ذلك ارتفاع مستويات البطالة ونقشي الفساد وغياب العدالة التوزيعية وضبابية قياس الفقر، هي أكثر الأزمات تغلغلا في تونس، وهو ما يؤكد مجدداً أن ما ساد لم يكن إلا واقعا اجتماعيا محققا ارتفاع فيه النمو ولكن استبعدت منه التنمية².

3. البطالة واللامن الوظيفي:

تعد البطالة بشكل عام، وبطالة الشباب على نحو خاص، أكثر تهديدات الأمن الاقتصادي إثارة لمشاعر السخط والإحباط المتزايد في أوساط الشعب التونسي خلال مرحلة ما قبل 2011. فعلى الرغم من التصريحات الرسمية المتكررة حول التحسن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل ضمن المخطط العاشر للتنمية، من خلال ارتفاع عدد مواطني الشغل المحدثة، بما مكن من تلبية 92.1% من الطلبات الإضافية للتشغيل والتقليص في النسب العامة للبطالة، فقد ظلّ عدد العاطلين التونسيين عن العمل مرتقعا للغاية³. في الواقع، بينما حققت حكومة بن علي بعض التقدم في مجال رفع النمو وتقليص معدل الفقر خلال العقدين الماضيين، لقد فشلت في المقابل في التغلب على الارتفاع المتنامي في معدلات البطالة والعمالة الناقصة، حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2009 13.3% بموجب الإحصاءات الرسمية.

¹ Ibid, p.13.

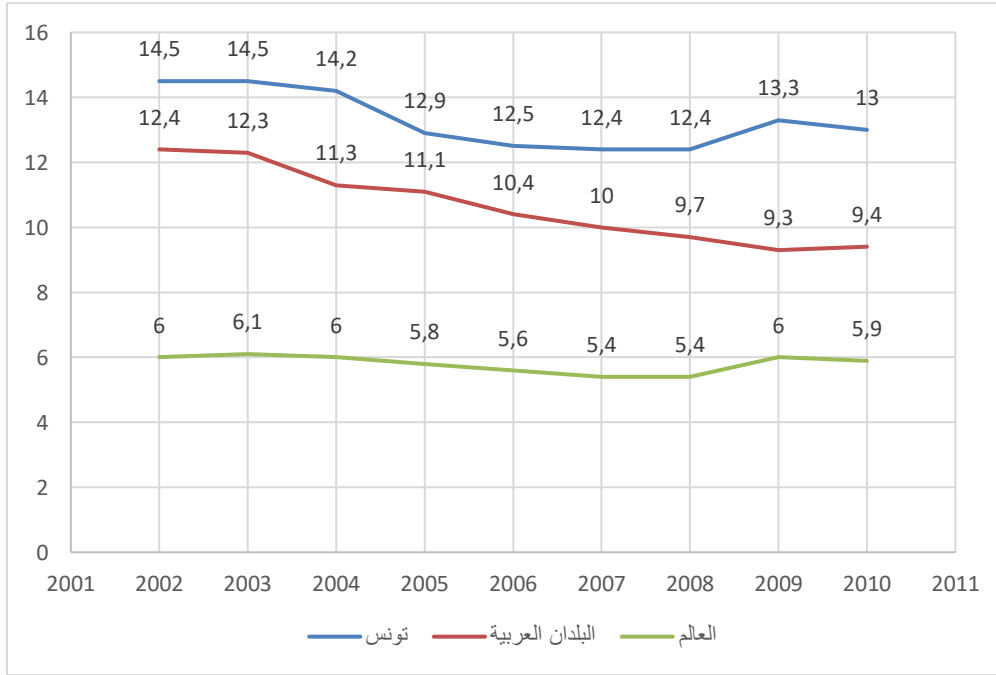
² عائشة التايب، مرجع سبق ذكره. ص.60.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: التحول السياسي في تونس: المسوّغات والمحددات

وقد أثرت هذه الأوضاع تأثيرا رئيسا في المواطنين من الشباب والمتعلمين، إذ قدّرت نسبة البطالة الفعلية بـ30% لدى الأفراد في الشريحة العمرية 20-24 سنة، و25% لدى الشباب خريجي الجامعات¹.
تفيد منحنيات البطالة الواردة في الشكل (7)، بأن تونس قد عرفت ما بين 2002-2010 انخفاضا نسبيا في معدل البطالة الوطني من 14.5% إلى 13%. ومع ذلك، من الملاحظ أيضا أن تونس قد تربّعت طيلة هذه الفترة على هرم قائمة الدول والمناطق ذات المستويات العليا للبطالة مقارنة بدول العالم والوطن العربي مجتمعة. على سبيل المثال، في عام 2010، بلغت نسبة البطالة في تونس 13%، مقابل 9.4% في البلدان العربية و5.9% بالنسبة لبقية دول العالم. جدير بالذكر، أنه رغم التلاعب بالأرقام المقدمة رسميا فإن ظاهرة البطالة ما فتئت تتفاقم في البلاد، ووفقا لما تم الكشف عنه لاحقا، لقد كانت نسبة 13% الرسمية لسنة 2010 بعيدة كل البعد عن مستوى واقع البطالة الحقيقي في تونس².

الشكل رقم (7): يوضّح معدلات البطالة في تونس بالنسبة للمناطق الأخرى (%):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

– Human Development Index (HDI), **Op-cit.**

- Mouldi Ben Amor, « Le chômage des jeunes : déterminants et caractéristiques », **Document de travail : Notes et analyses de l'ITCEQ- n° 05 – 2012.** Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives (ITCEQ). p.5.

على صعيد آخر، في حين أن البطالة في معظم الاقتصادات المتقدمة أقل انتشارا بشكل عام بين الشباب المتعلم، مما يعكس تأثيرا تعليميا إيجابيا يتجلى في انخفاض مخاطر البطالة وزيادة فرص

¹ عزمي بشار، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 102-103.

² عميرة عليّة الصغّير، "الثورة التونسية في عامها الثالث"، في: الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2014، ص.53.

الحصول على وظائف بدوام كامل وطويل الأجل، لا يبدو أن حالة تونس تؤكد هذه العلاقة التي يتبين أنها تتعارض مع مفارقة البطالة بين الخريجين الشباب، والتي يقترب معدلها من ضعف المعدل الوطني¹. في تونس، ورغم امتلاك الدولة التونسية لواحدة من أكثر أنظمة التعليم تقدماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنه يعدّ من الثابت أنه كلما ارتفع مستوى التعليم في البلاد كلما زادت احتمالية أن تكون عاطلاً عن العمل، حيث يواجه نظام التعليم عيوبه أيضاً². كانت تونس متأخرة جداً في خلق مستويات إيجابية من فرص العمل المتاحة لفئة المواطنين الأكثر تعليماً. أولئك الذين لديهم أعلى الآفاق والرغبات في الحصول على عمل جيد الأجر ومستقر كانوا من بين أكثر الديموغرافيا العاطلة عن العمل في تونس³. وكما يجادل "راجي أسعد" من مدرسة همفري للشؤون الدولية، "ببساطة من خلال وجود أعداد كبيرة من الأشخاص المحبطين للغاية بسبب عدم قدرتهم على تحويل تعليمهم إلى وظائف منتجة ، [...] أدى ذلك بالفعل إلى تفاقم المشكلات"⁴.

في الواقع، لقد ظلّ معدل البطالة الإجمالي خلال الفترة 2005-2010 مستقراً نسبياً عند حوالي 14%، كما تضاعفت البطالة بين الشباب المتعلم بمعدل 10 مرات خلال العقدين الماضيين ووصلت إلى أكثر من 20% في عام 2010⁵. الاتجاه التصاعدي في بطالة خريجي الجامعات هو نتيجة لتضخم الشباب، والإنتاجية العالية في الجامعات، وعدم التوافق في الطلب والعرض من العمال المهرة، والجودة المنخفضة نسبياً للتدريب الذي يتلقاه العديد من الخريجين⁶. من ناحية أخرى، ساهمت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 في تفاقم تحديات سوق العمل في تونس، مما زاد من بطالة الشباب بين الخريجين، بينما تباطأ خلق فرص العمل بشكل كبير من 80 ألف وظيفة تم إنشاؤها في 2007 إلى 57 ألف في 2009⁷. وفقاً للتقديرات المستندة إلى البيانات المنشورة في عهد بن علي، زادت بطالة الشباب بين الخريجين من 8.6% عام 1999 إلى 19.0% عام 2007، لكن بعد الانتقال، كشفت بيانات جديدة عن ارتفاع أكبر بكثير، من 22.1% في عام 1999 إلى 44.9% في عام 2009. لكن حتى هذه الأرقام الجديدة قد تقلّ من الحجم الحقيقي لبطالة الشباب، لأنها لا تشمل العديد ممن فشلوا في العثور على عمل أو دخلوا الاقتصاد غير الرسمي أو اختاروا الهجرة إلى بلد آخر⁸.

كذلك، توضّح البيانات الواردة في الشكل (8)، بأن هيكل السكان النشطين العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي عرف تغييراً عميقاً ومستمرّاً، لا سيما في نسبة العاطلين عن العمل ذوو المستوى

¹ Mouldi Ben Amor, **Op-cit.** p.03.

² Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.46.

³ Ian Gatward, "Economic Opportunity and Inequality as Contributing Factors to the Arab Spring: The Cases of Tunisia and Egypt", **MA Thesis.** Boston College: Political Science Department, 2015, p.46.

⁴ **Ibid.**

⁵ Audrey Verdier-Chouchane & Others, **Op-cit.** p.2.

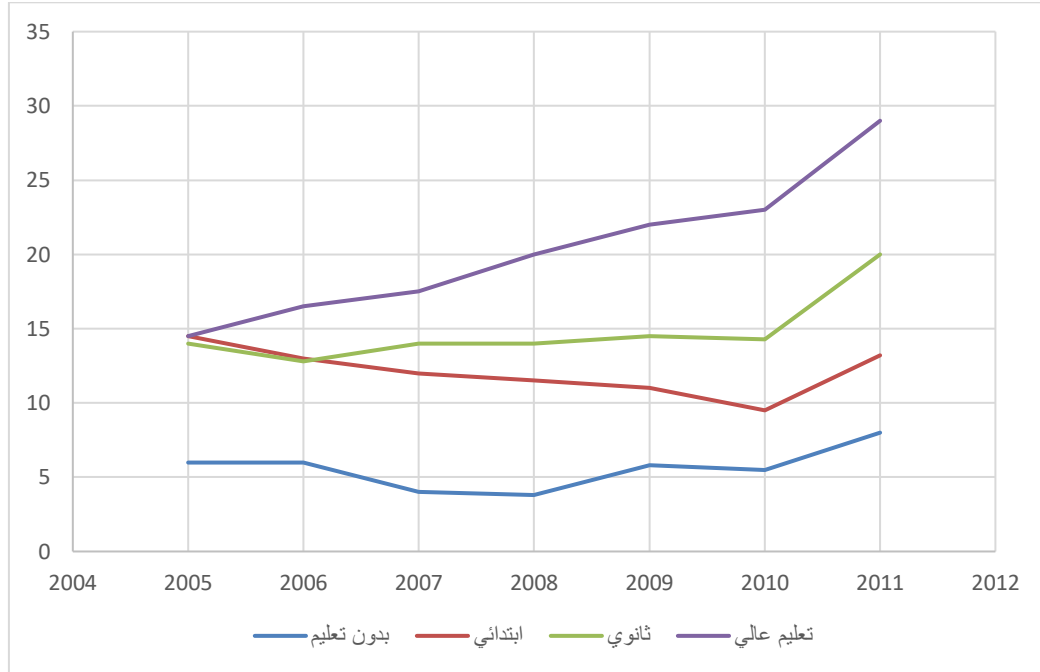
⁶ **Ibid.**

⁷ Maria Cristina Paciello, **Op-cit.** p.5.

⁸ **Ibid.**

الأعلى، والتي ارتفعت من 14.4% عام 2005 إلى 22.9% في عام 2010 لتبلغ 29.2% عام 2011، أي بزيادة قدرها 16.5 نقطة خلال 7 سنوات فقط. كما زادت نسبة العاطلين عن العمل من الحاصلين على تعليم ثانوي بنحو 2.7 نقطة، حيث ارتفعت من 37.3% إلى 40.5%. وهكذا فإن تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2005-2010 يظهر اتجاها عاما تنازليا لمختلف المستويات باستثناء خريجي التعليم العالي والتعليم الثانوي¹.

الشكل رقم (8): يوضح معدل البطالة في تونس حسب المستوى التعليمي (%)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

– Mouldi Ben Amor, **Op-cit.** p.5.

بلغ عدد الخريجين في تونس 80 ألف خريج سنويا وفقا لإحصاءات العام 2010، وتتناقض الأرقام حول عدد العاملين من فئة خريجي الجامعات ما بين 157 ألف بحسب الأرقام الرسمية، و300 ألف لدى بعض الأرقام المتداولة في الصحافة سنة 2010. وهذا يعني أن الاستثمار في التعليم لم يعد عاملا للتقدم الفردي والاجتماعي، بل تحوّل إلى عبء وطني مع تزايد بطالة الخريجين وتراجع عائد المواطنين على مستوى الدخل مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع كلفة الحياة اليومية. هذا الواقع المتردي للظروف المعيشية والاقتصادية، تعكسه أيضا الأرقام المتعلقة بعدد المهاجرين خارج تونس قبل العام 1999 وبعده، كما يبرزها الجدول (3)، ففي حين يعتبر صافي الهجرة في الفترة الأولى (1994-1999) إيجابيا، يلاحظ أنه أصبح سلبيا خلال الفترة الثانية (1999-2004)². يعكس هذا الواقع معالم الحقبة الجديدة في الاقتصاد التونسي. كل ذلك، مع استقرار نسبي لمعدل نمو السكان، مع الأخذ في

¹ Mouldi Ben Amor, **Op-cit.** p.4.

² عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 119-120.

الحسبان أن مصدر الإحصاء قد لا يكون موثوقا فيه من ناحية الأرقام المطلقة على الأقل¹. لقد كانت هجرة التونسيين بشكل أساسي بسبب استنزاف الوظائف ذات الأجور الجيدة في البلاد². وبالاستناد إلى نتائج المسح الذي أجرته المنظمة الدولية للهجرة في تونس سنة 2011 على عينة من 1684 مهاجرا تونسيا في مدن أوروبية مختلفة، كان العمل هو السبب الرئيسي للهجرة (63.5%)، يليه الزواج (13.6%)، والدراسة (10%)، ثم لم شمل الأسرة (7.3%)، وأسباب أخرى (5.6%)³.

الجدول رقم (3): يبيّن تطور معدل الهجرة في تونس (1994-2004):

| 2004-1999 | 1999-1994 | |
|----------------|---------------|-------------------|
| 28100 | 28800 | العائدون إلى تونس |
| 76100 | 9351 | المهاجرون من تونس |
| 48000(مهاجرون) | 19449(عائدون) | صافي الهجرة |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص.120.

الأرقام المذكورة أعلاه، تصبح أكثر دلالة عند مقارنتها بالعدد الإجمالي لبطالة الشباب بغض النظر عن مستوى تعليمهم. تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل بطالة إجمالي الشباب التونسي من الشريحة العمرية 15-24 سنة، لم يشهد تحسنا ملموسا طيلة الفترة 2000-2010، حيث ظلت النسبة السنوية مستقرة عند حوالي 30% إلى 31%، مسجلة تراجعا طفيفا إلى حوالي 28% و 29% خلال الفترة 2005-2008 قبل أن تعرف ارتفاعا قياسي إلى ما يقارب 43% سنة 2011 عشية اندلاع الحراك الاجتماعي⁴. في الحقيقة، أوضح "بيوت" "Piot" أنه في عام 2008 كان 72% من العاطلين عن العمل في البلاد تقل أعمارهم عن 30 عاما⁵. وعموما، تعدّ تونس عاشرا أسوأ دولة في العالم من حيث تشغيل الشباب بشكل عام، حيث تحيط بها كرواتيا والجزيرة الأسود أعلى وأسفل، وتقع في نفس فئة ناميبيا وجنوب إفريقيا⁶.

من جهة أخرى، لا تعني هذه البيانات بالضرورة بأن الحكومة التونسية لم تتبنى أو تنفذ أي آليات لمكافحة مشكل البطالة والمساعدة في خلق فرص العمل، بل على العكس من ذلك، كانت هناك بعض الجهود التي باشرتتها الدولة لمجابهة هذه الأزمة المستوطنة في المجتمع التونسي. ويعد الصندوق الوطني للتشغيل الذي أنشئ للمساعدة في الحد من البطالة، مجرد مثال واحد من عديد الأمثلة على الإرادة

¹ المرجع نفسه. ص.120.

² Dylan E. Merrick, *Op-cit.* p.21.

³ Nora Ragab & Others, "Diaspora Engagement in Development: An Analysis of the Engagement of the Tunisian Diaspora in Germany and the Potentials for Cooperation", *A Study*. Maastricht University & United Nations University: Maastricht Graduate School of Governance (MGSOG), 2013, p.10.

⁴ The World Bank Data, on: <https://data.worldbank.org/>

⁵ OUEDRAOGO Adolphe, *Op-cit.* p.5.

⁶ Ian Gatward, *Op-cit.* p.47.

السياسية الساعية آنذاك لمعالجة تحدي البطالة. مع ذلك، ورغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة التونسية، لم يكن من الممكن خلق عدد كاف من الوظائف لتلبية العدد الكبير من الشباب الوالج إلى سوق العمل. فضلا عن ذلك، أفسدت المحسوبية والمحاباة نظام خلق فرص العمل في تونس، وكما بيّن "هونوانا": "في كل عام، يستعد حوالي 140 ألف شخص لدخول سوق العمل بينما يتم خلق 60 إلى 65 ألف فرصة عمل فقط، خاصة في تونس الكبرى والمناطق الساحلية. ومن بين هؤلاء الباحثين الجدد عن العمل البالغ عددهم 140 ألفا، هناك 70 ألفا من خريجي الجامعات، و 40 ألفا أكملوا تدريباً مهنياً، و30 ألفا ليس لديهم تدريب"¹.

في حقيقة الأمر، كانت معظم فرص العمل التي خلقها الاقتصاد التونسي تتركز في أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة، ومعظمها في القطاع غير الرسمي، وهي تقدم أجوراً متدنية دون أي أمن وظيفي، الأمر الذي لا يرتقي إلى تطلعات العدد الكبير والمتزايد من حاملي الشهادات العليا². من المفارقات أيضاً في تونس، أن قوانين ومؤسسات أسواق العمل قد أسهمت في تقاوم التحيز نحو الأنشطة ذات القيمة المنخفضة في البلاد، في حين أنها لم توفر الحماية لا للعمال ولا للوظائف. كما أن تونس لم تمتلك نظام ضمان اجتماعي قوي، وتفتقر خصوصاً إلى التأمين الفعلي على العمل³ وبالنظر إلى ظروف العمل المتدهورة في القطاع الخاص، والأجور المنخفضة بشكل متزايد، فضلاً عن التوظيف غير الآمن، لا ينبغي أن يكون استمرار الطلب على الوظائف العامة من قبل الأجيال المتعاقبة من الشباب مفاجأة⁴. هكذا، إذن، أصبح القطاع العام بشكل متزايد المصدر الوحيد لتوظيف الخريجين⁵. بل، وكما كتب "سانتيني" عن الدولة التونسية، "كان القطاع العام تاريخياً المورد الرئيسي الذي تستخدمه الدولة لضمان السلم والاستقرار الاجتماعي في البلاد"⁶. لكن بينما استمر حجم القطاع العام في التوسع، فإنه لم يعد قادراً على استيعاب الزيادة الهائلة في عدد الشباب الحاصلين على شهادات حتى في الوقت الذي أصبح التوظيف الحكومي نفسه أكثر محاباة، وما تبع ذلك أطلق عليه "إيبو" وآخرون "بروليتاريا الخريجين"⁷. ولئن سجّلت نسب النمو درجات اعتبرت رسمياً عالية جداً، حيث فاقت كما تقدم الإشارة إليه 4%، فإن نسق امتصاص فوائض البطالة وتوفير مستحقات سوق العمل من الطلبات الإضافية، كان يحتاج حسب بعض الخبراء والمختصين إلى نسبة مضاعفة من النمو لا تقل عن 8%، حتى يتمكن من سد تلك الاحتياجات المتزايدة في سوق التشغيل⁸.

¹ OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit.** p.23.

² مجموعة البنك الدولي، "الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثررة أكبر لكل التونسيين"، خلاصة لسياسات التنمية في تونس. ماي 2014، ص.5.

³ للمزيد من التفاصيل أنظر في: المرجع نفسه. ص.ص.9-10.

⁴ Karim Zakhour, **Op-cit.** p.131.

⁵ مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره. ص.5.

⁶ Karim Zakhour, **Op-cit.** p.131.

⁷ **Ibid.**

⁸ عائشة التايب، مرجع سبق ذكره. ص.63.

بناءً على ما تمت دراسته، نخلص إلى أن المعدلات المرتفعة للبطالة، جنباً إلى جنب مع تدني فرص ونوعية العمل المتاحة، قد شكّلت مصادر تهديد فعلية للأمن الاقتصادي قبل العام 2011، مما جعلها في نهاية المطاف، أساساً قويا للسخط الاجتماعي الواسع الذي عبّر عنه التونسيون في شكل حراك ضد نظامهم الاقتصادي والسياسي القائم في البلاد، حيث أسهمت البطالة في زيادة كبيرة في معدلات الفقر، صاحبها انخفاض حاد في مستويات القدرة الشرائية لدى المواطن التونسي البسيط، مما غدّى بقوة مشاعر الإحباط الشعبي الساحق الذي حفّز اندلاع الحراك مع نهاية العقد الأول من القرن 21¹. ففي أبريل 2010، ثمانية أشهر قبل الشرارة الأولى للحراك العربي، كتب صندوق النقد الدولي منتقدا الإصلاحات القائمة في الدول العربية ومتوقعا انفجار الأوضاع فيها بالآتي: "أن الأحداث الجارية توضح بأن الإصلاحات، وحتى النمو الاقتصادي السريع كما نشاهده دورياً في تونس ومصر، لا يمكن أن تستمر ما لم تخلق فرص عمل للقوى العاملة سريعة النمو تصاحبها سياسات اجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً. لكي يكون النمو مستداماً، يجب أن يكون شاملاً ومشاركاً على نطاق واسع، ولا يقتصر على قلة مميزة. الفساد المستشري في المنطقة إهانة غير مقبولة لكرامة مواطنيها، وغياب قواعد اللعبة الشفافة والعدالة سيقوض حتماً النمو الشامل"². وهذا يعكس أيضاً التناقض الصارخ مع ما أشار إليه البنك الدولي في تقريره القطري لتونس في نفس الفترة تقريباً.

4. الفقر والعوز الغذائي: تآكل الطبقة الوسطى في تونس:

تعتبر معدلات الفقر المرتفعة والمصاحبة للتراجع الكبير في قدرة الدولة التونسية عن تحقيق اكتفاءها الغذائي، إحدى أكبر مصادر القلق للأمن الاقتصادي التونسي في مرحلة ما قبل التحول. ففي رصد لتجليات ظاهرة الفقر في البلاد، أكّدت الإحصاءات الرسمية المنشورة في عهد بن علي، ارتفاع الدخل الفردي إلى ما يفوق 4000 دينار تونسي سنة 2006 مقابل 960 ديناراً سنة 1986، مسجلاً تضاعفاً قدره أكثر من أربع مرات أسهم في ارتفاع ملحوظ في القدرة الشرائية للمواطنين التونسيين. كما أشارت نفس الأرقام إلى انخفاض عدد الفقراء من 823 ألف شخص في سنة 1980 إلى 376 ألف شخص في سنة 2005، حيث تراجعت مظاهر الفقر الذي لم يعد يشمل سوى 3.8% من مجموع السكان سنة 2007 مقابل نحو 7.7% خلال سنة 1986³.

في اتجاهٍ منافٍ تماماً لما ورد أعلاه، كشفت الأرقام الجديدة المحدثة بعد التحيين الذي شمل مختلف الإحصاءات الرسمية التونسية الصادرة قبل 2011، عن واقع جديد وصادم لديناميات ظاهرة الفقر في تونس. فمن خلال قراءة سريعة مقارنة لبيانات المسحيين الوطنيين الصادرين عن الهيئة

¹ مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره. ص.5.

² Fadi Elhousseini, "Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces)", **Op-cit.** p.17.

³ عائشة التاييب، مرجع سبق ذكره. ص.63.

الحكومية الممثلة في المعهد الوطني التونسي للإحصاء خلال العامين 2005 و2015، والمتعلقة بتطور معدلات الفقر في البلاد في الفترة ما بين 1995 إلى 2010، يتبين لنا الانفصال الواضح والمطلق بين نسب الفقر المعلن عنها في عام 2005 وتلك المصرّح بها في مرحلة ما بعد الحراك سنة 2015. مرة أخرى، تقدّم الأرقام الواردة في الجدول (4) إحدى الدلائل القوية على زيف البيانات المقدمة في عهد بن علي، مثيرة جدلاً واسعاً ومتصاعداً حول مدى شفافية وواقعية البحوث والمسوح الإحصائية التي أقيمت في مرحلة ما قبل 2011، ومبرزة الفجوة الكبيرة بين واقع وبراباغاندا الاقتصاد والتنمية في البلاد، وهو ما يزيل النقاب مجدداً، عن عمق سياسات التضليل والمغالطة التي طالما ركّز عليها بن علي ليثبت ادّعاءاته حول المعجزة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي المحققين خلال فترة حكمه.

من المؤكد بأن هذه الأرقام، كما أشار إلى ذلك "عزمي بشارة"، كانت زائفة وغير دقيقة، لم تفصل نسب الفقر في الجغرافيات الاجتماعية التونسية المختلفة، إذ اكتفى المعهد الوطني للإحصاء تحت سلطة بن علي بعرضها بشكل شديد الانحياز وكثير العمومية¹. في الأصل، كانت الغاية الأساسية من نشر مختلف المعطيات الرسمية آنذاك هو التأكيد على تحسين الأوضاع وارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن التونسي في مقابل احتواء معدلات الفقر والبطالة². ومما يؤكد هذا الواقع القائم هو أنه في ماي 2011، كان قد أعلن وزير الشؤون الاجتماعية "محمد الناصر"، أن نسبة الفقر الفعلية في تونس قد بلغت 24.7%، وهي أضعاف النسبة الرسمية المعلنة بالأرقام لنفس السنة والسنوات التي سبقتها. وإذا كان هذا هو معدل نسبة الفقر في تونس كمعدل وطني، بإمكاننا أن نتصور كيف كانت النسبة الحقيقية للفقر في الأطراف، لاسيما إذا أخذنا فكرة عن نسبة التفاوت بين الأطراف والمتوسط الوطني³.

الجدول رقم (4): يبيّن تطور ظاهرة الفقر في تونس وفقاً للبيانات الواردة في المسحين الوطنيين

2005 و2010:

| السنة | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 |
|-------------------------------|------|-------|-------|-------|
| بيانات المسح الوطني لسنة 2005 | %6.2 | %4.2 | %3.8 | --- |
| بيانات المسح الوطني لسنة 2015 | --- | %25.4 | %23.1 | %20.5 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005"، الجزء الأول: محور الإنفاق، تقرير. تونس، جانفي 2007، ص.23.

¹ عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص.110.

² عائشة التايب، مرجع سبق ذكره. ص.ص.63-64.

³ عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص.110.

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، الجزء الأول: محور الإنفاق، تقرير. تونس، ديسمبر 2017، ص.28.

من جهة أخرى، على الرغم من أن البيانات المحدثة الواردة في الشكل (9) تشير إلى أن مؤشرات الفقر والفقر المدقع في تونس في الفترة 2000-2010، قد ظلت إيجابية عموماً باتخاذها منحى تنازلياً مستمراً طيلة عقد كامل، إلا أنها في حقيقة الأمر لم تعرف أي تحسن ملحوظ قد ينعكس بشكل ملموس على تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للتونسيين، إذ يتضح لنا من المعطيات أدناه بأن البلاد حافظت طيلة العقد السابق للحراك على معدلات وطنية عالية جداً بدرجات غير مقبولة بتاتا، حيث تخطت عتبة 20% بالنسبة للفقر وعتبة 6% بالنسبة للفقر المدقع المقاس خطه آنذاك بأقل من 1.25 دولار في اليوم. بالمختصر، تشير هذه المعطيات إلى أن تونس لم تشهد خلال كل هذه الفترة أي نجاح يذكر في جهودها للحد من ظاهرة الفقر، وعلاوة على هذا التقدم البطيء المحرز في مجال خفض المعدلات الوطنية للفقر في البلاد، فإنه لا تزال هناك اختلالات اقتصادية إقليمية مهمة، ولا يزال هنالك جزء كبير من الناس ممن يعانون الجوع الحاد والفقر المدقع. في هذا الخصوص، يذكر "هونوانا" أن "عدداً متزايداً من التونسيين كانوا يعيشون في فقر وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الاقتصادية أو تحقيق تطلعاتهم الحياتية"¹.

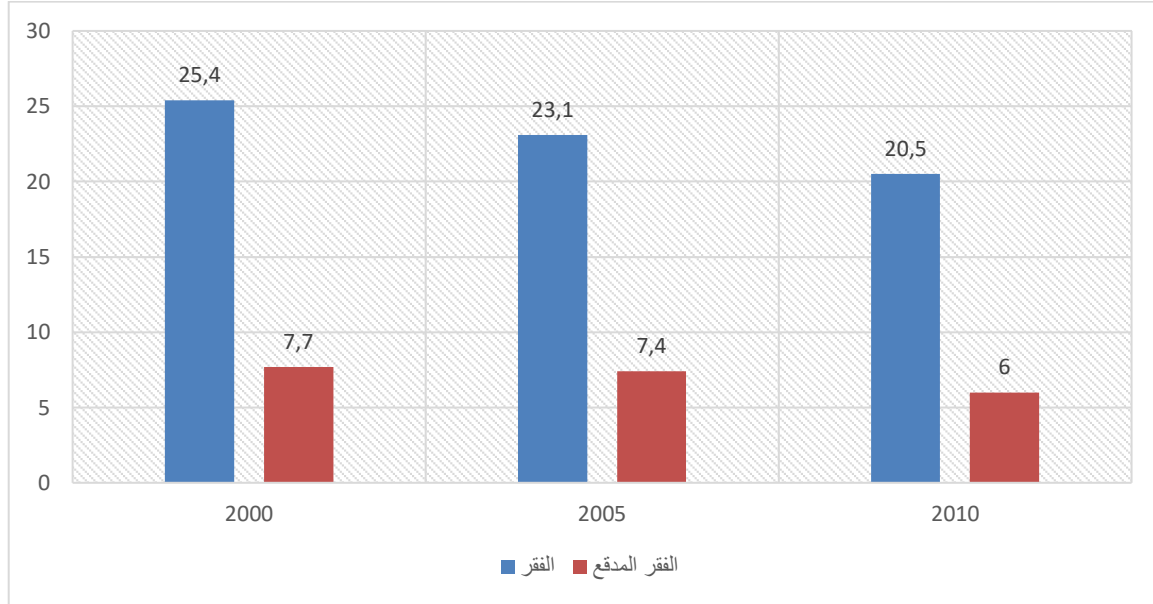
وبالتالي، تمثلت إحدى القضايا التهديدية المتعلقة بآثار الفقر المباشرة على الأمن الاقتصادي في انتشار ظاهرة العوز الغذائي المرتبطة بمسألة تدهور الأمن الغذائي في تونس نتيجة التراجع الكبير في مستويات المعيشة لدى المواطنين التونسيين. إذ ليس فقط مع تقادم معدلات الفقر، ولكن أيضاً مع التدهور الحاد في القدرة الشرائية للمواطن التونسي البسيط، ومع انفجار الاحتياجات الاستهلاكية، تزايدت الإحباطات الاجتماعية في تونس، وليس فقط داخل الطبقة الوسطى، ولكن بشكل خاص بين الفئات المحفوفة بالمخاطر، الواقعة مباشرة فوق خط الفقر والتي تأثرت بشدة بارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية وخفض الدعم للمنتجات الاستهلاكية الأساسية². لقد أكد تقرير صدر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في ماي 2011، أن الأمن الغذائي قد تدهور في معظم البلدان العربية، وهو ما يتوافق مع التضخم المرتفع الملحوظ في أسعار المواد الغذائية، وأنه، على وجه الخصوص في تونس والعراق، افتقر عدد أكبر من الناس إلى المال لشراء ما يكفي من الطعام في عام 2010 مقارنة بالسنة الماضية. وقد يكون أحد التفسيرات المحتملة لذلك، أن عدم الرضا بين الفقراء الذين يمثل الأمن الغذائي مصدر قلق كبير بالنسبة لهم زاد أكثر من عدم الرضا بين بقية السكان. إن تناقص قدرة الجزء الأكبر من السكان على الحصول على الغذاء الأساسي، وبشكل أعم، ارتفاع عجز

¹ OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit.** pp.25-26.

² Alia Gana, "The Rural and Agricultural Roots of the Tunisian Revolution: When Food Security Matters" **International Journal of Sociology of Agriculture and Food.** Research Committee on Sociology of Food and Agriculture, Vol. 19, No. 2, 2012, pp.203-204.

الدولة على إعاقة تآكل دخل الأسرة كان بلا شك عاملا مهما في بلورة السخط الاجتماعي في المنطقة عامة وفي تونس تحديدا¹.

الشكل (9): يبيّن تطور اتجاهات الفقر والفقر المدقع في تونس 2000-2010 (%)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، مرجع سبق ذكره. ص.28.

على وجه التحديد، إذا لم يكن الحراك الاجتماعي في تونس نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية فقط، فمن المؤكد أن موجة الاحتجاجات في بلدان المنطقة العربية، قد بدأت على خلفية تدهور الأوضاع الاجتماعية ومستويات المعيشة فيها. وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وصلت أسعار المواد الغذائية العالمية إلى مستوى قياسي في يناير 2011، متجاوزة المستويات التي تم التوصل إليها خلال أزمة الغذاء 2007-2008. كما أوضح العديد من المحللين، أن القابلية الشديدة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في معظم بلدان شمال إفريقيا كانت بلا شك حالة معجلة للاضطرابات الاجتماعية، وقد تم التعبير عن آثار أزمة الغذاء في تزايد الضغوط المالية على الميزانيات العامة وتخفيضات في دعم المواد الغذائية. وكان لذلك عواقب وخيمة على ميزانيات الأسر، مما أدى إلى زيادة نصيب الإنفاق الاستهلاكي المخصص للغذاء². في تونس، وكما هو موضح في الجدول (5)، كان الضغط على ميزانيات الأسرة مهما جدا، لدرجة أن حصة إنفاق الأسرة على الغذاء لا تزال مرتفعة كثيرا (29.3%) بالرغم من تقلصها الملحوظ منذ عقد التسعينيات (40%). ففي السنوات الأخيرة السابقة لانتقال 14

¹ Clemens Breisinger & Others, "Economics of the Arab Awakening: From Revolution to Transformation and Food Security", **IFPRI Policy Brief 18**. Washington: International Food Policy Research Institute, May 2011, pp.1-2.

² Alia Gana, **Op-cit**. p.206.

يناير 2011، تضرّرت القوة الشرائية للتونسيين بشدة من ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، كما أصبحت رواتب العديد من العاملين في القطاع العام منخفضة مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة باستمرار التي لم تعد كافية لتلبية توقعات الاستهلاك المتزايدة للطبقة الوسطى التونسية مثلما يوحي بذلك المستوى المرتفع للمديونية الخاصة¹. كما أن آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية كانت محسوسة أيضا في الأسر الريفية والزراعية، حيث تعتمد هذه الأسر بشكل كبير ومتزايد على المواد الغذائية المشتراة. يوضّح الانخفاض السريع في ممارسات الاستهلاك الذاتي للغذاء بين الأسر الزراعية وتقويض أنظمة الإمداد الغذائي المحلية، مما يعزز الاعتماد على الأغذية الأساسية المستوردة، الدور المركزي المتزايد الذي تلعبه - أنظمة الغذاء العالمية- في حماية بقاء الإنسان وضمان رفاهه². وبالتالي، نخلص إلى أنه على الرغم من أن قضايا الغذاء لم تكن السبب الوحيد لبدء عملية التحول السياسي في تونس، إلا أن التأثير الأساسي لارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي ساهم بلا شك في بلورة حركة الاحتجاج الاجتماعي التي أدت إلى سقوط نظام بن علي³.

الجدول رقم (5): يوضّح تطور إنفاق الأسر التونسية على الغذاء (1990-2010):

| السنة | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 |
|------------------------|------|------|------|------|------|
| الإنفاق على الغذاء (%) | 40.0 | 37.7 | 38.0 | 34.8 | 29.3 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005"، مرجع سبق ذكره. ص.21.

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، مرجع سبق ذكره. ص.19.

من المهم أيضا في هذا الإطار تسليط الضوء على العلاقة بين تحول الطبقة الوسطى وتفاقم أوضاع اللأمن الاقتصادي خلال عهد بن علي. إذ يؤكد أغلب الباحثين في الاقتصاد والسياسة على أن التآكل التدريجي للطبقة الوسطى في البلاد كان من بين العوامل الرئيسة المقوضة لاستقرار نظام بن علي وديمومته⁴. فعلى الرغم من الإحصاءات الرسمية المؤكدة للاتساع والتطور الذي مسّ الطبقة الوسطى التونسية بشكل خاص (أنظر الجدول (6))، إلا أن الحقائق تدلّ على أن تونس قد شهدت خلال السنوات الأخيرة من فترة الحكم السابق، انحسار كبيرا في دائرة الأفراد المحسوبين على هذه الفئة من المجتمع التونسي، كما شهدت هذه الطبقة التي تسيطر على التركيبة المجتمعية في البلاد بنسبة 81%

¹ Maria Cristina Paciello, *Op-cit.* p.06.

² Alia Gana, *Op-cit.* p.206.

³ *Ibid.* p.210.

⁴ Maria Cristina Paciello, *Op-cit.* p.6.

من مجموع السكان وفقا لإحصاءات سنة 2005، تدهورا كبيرا في ظروف ونوعية حياة أفرادها، وذلك بسبب تراجع القدرة الشرائية وغلاء المعيشة في المدن الكبرى، خاصة لذوي الدخل المحدود¹.

الجدول رقم (6): يبيّن تطور نسبة الطبقة الوسطى من مجموع سكان تونس:

| السنة | 1995 | 2000 | 2005 |
|--------------------|-------|-------|-------|
| تطور الطبقة الوسطى | %70.6 | %77.6 | %81.1 |

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005"، مرجع سبق ذكره. ص.21.

من الناحية الاجتماعية تؤدي الفئة الوسطى دورا أساسيا في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي في البلد²، وهو ما يفسر تركيز دولة بن علي باعتبارها الوكيل الرئيسي للتنمية الاقتصادية، على حماية ودعم طبقة وسطى واسعة الانتشار كانت قد بدأت تتلاشى في الثمانينات نتيجة الأزمة الاقتصادية التي واجهتها البلاد آنذاك. إن الطبيعة الاحتضانية والسياسية لهذا التحالف القائم بين نظام بن علي والطبقة الوسطى في تونس هي ما منعت هذه الأخيرة من التمرد في البداية، ولكن عندما أصبحت الامتيازات الاقتصادية لا تطاق وأصبح القمع السياسي القاسي غير متسامح بشكل متزايد مع المظالم الاقتصادية³، أجبرت الطبقة الوسطى على الابتعاد عن هذا التحالف مع هذه الحكومة الفاسدة نحو دعم الطبقة الدنيا المحرومة⁴. وبالتالي، مع التدهور الحاد في الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب الانتشار الواسع لمظاهر الفساد التسلطي والجشع الإستبدادي، لم يعد العقد الاجتماعي الضمني بين بن علي والشعب التونسي، القائم على القمع السياسي مقابل الانتفاع الاجتماعي، مقبولا، على الأقل بالنسبة لجزء من السكان⁵. بتعبير أكثر دقة، مع حلول عام 2010، أصبحت حكومة بن علي فاسدة لدرجة أنها لم تعد قادرة لا على شراء الطبقة الوسطى ولا غيرها من الطبقات الأدنى في المجتمع⁶، وهو ما سوف يتم التركيز عليه في الجزء التالي من البحث من خلال معالجة ظاهرة الفساد باعتبارها مصدرا ملحا من مصادر انعدام الأمن الإنساني بشكل عام والأمن الاقتصادي بشكل خاص في تونس ما قبل 2011.

¹ سالم البهلول كعبية، "التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي"، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع. العدد (10)، يناير 2020، ص.16.

² المرجع نفسه.

³ Fadhel Kaboub, *Op-cit.* p.11.

⁴ Brandon K. Beightol, "The Jasmine Revolution: Applied Lessons for U.S. Grand Strategy", *A Research Report Submitted to the Faculty in Partial Fulfillment of the Graduation Requirements.* Air University: Air War College, 6 April 2017, p.16.

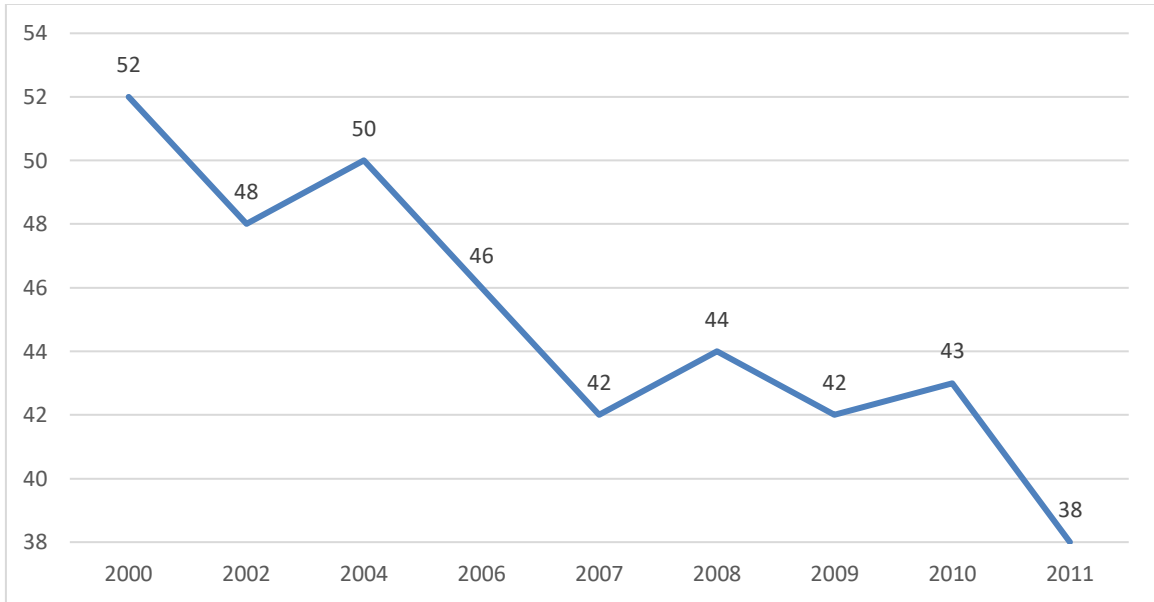
⁵ Maria Cristina Paciello, *Op-cit.* p.5.

⁶ Brandon K. Beightol, *Op-cit.* p.16.

5. الفساد في تونس: ما بين النفوذ السياسي والاستيلاء الاقتصادي للأسرة الحاكمة:

على الصعيد الوطني، يعرّف المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011، الفساد الإداري والمالي على أنه سوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منافع شخصية¹. وعلى المستوى الدولي، يتم الأخذ بمؤشر مدركات الفساد لقياس مدى نزاهة البلد أو فساد، وهو معيار إجرائي يتدرج من "0" إلى "100"، بحيث تشير الدرجة "100" إلى البلدان الأكثر نزاهة، بينما تؤشر الدرجة "0" على البلدان أو الأقاليم الأكثر فسادا². بالنظر إلى وضعية الفساد في تونس ما قبل 2011، وبالاعتماد على المعايير الدولية المستخدمة في قياس ظاهرة الفساد على المستوى القطري، يبيّن الشكل (10) المنحنى التنازلي للبلاد على مؤشر مدركات الفساد بين الفترة 2000-2011، حيث انخفضت الدرجات التونسية بشكل كبير خلال الفترة التي سبقت بدء عملية التحول السياسي، مسجلة تراجعاً ملحوظاً قدره (10) درجات على الأقل، إذ حصلت تونس أعلى درجة لها على هذا السلم في سنة 2000 (52) ووصلت إلى أدنى الدرجات (42) في عام 2009، قبل أن تنهال إلى الدرجة 38 في عام 2011. من الملاحظ، بأن تونس قد سجّلت طيلة هذه الفترة درجة قصوى لم تزد عن 52 من أصل 100 درجة، وهو مؤشر قوي على أن البلاد قد واجهت قضايا فساد كثيرة على مستوى عالٍ من الخطورة في عهد بن علي.

الشكل رقم (10): يوضّح مؤشر مدركات الفساد في تونس (2000-2011):



المصدر: نقلا عن:

- منظمة الشفافية الدولية، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.transparency.org/en/countries/tunisia>

¹ عبد القادر الطرابلسي، "التنمية في تونس بين تأثيرات الفساد وتحديات مكافحته"، منبر المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

العدد (07)، تونس: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، جوان 2015، ص.1.

² Transparency International Organization, "Corruption Perceptions Index 2021", **CPI Report 2021**. Berlin, 2022, p.2.

في تحليلهما لظاهرة الفساد وآثارها الوخيمة على الاقتصاد التونسي، يشير كل من "هاس" Haas و"ديفيد" Devid إلى أنه، "بينما يميّز الفساد جميع الدول بدرجات متفاوتة، كان الفساد الممنهج لنظام بن علي مذهلاً في جرأته الوقحة ونطاقه الهائل"¹. ووفقاً للعديد من الدراسات، كان الرئيس التونسي وأفراد أسرته فاسدون للغاية، وفي هذا الصدد، يؤكد كل من "كافورتا" Cavatorta F. و"هوغبول" Haugbølle وجود مستوى عالٍ من الفساد في تونس بالعبارات التالية: "سياسات الاقتصاد الكلي الصحيحة التي تم وضعها في الأيام الأولى للديكتاتورية لإصلاح الاقتصاد التونسي قد تدهورت في العقد الأول من القرن 21 إلى نظام اقتصادي مقترس مع أفراد من عائلة الرئيس والمتعاونين المقربين الذين يستغلون شبكات المحسوبية هذه للحصول على شريحة كبيرة على نحو متزايد من الاقتصاد"². وصفت "ليزا أندرسون" أيضاً الحالة الفريدة للفساد في تونس بقولها: "كانت عائلة بن علي [...] شخصية بشكل غير عادي ومفترسة في فسادها"³.

ففي حين ينبغي أن تكون السلطات السياسية نموذجاً للنزاهة والشفافية لبقية السكان، كما يجب أن تتخذ إجراءات حازمة لمكافحة الفساد، فإن ذلك ظلّ صعباً، بل ومستحيل التحقيق في الحالة التونسية، لأن أولئك الذين يؤطّرون ممارسات الفساد كانوا يقعون في أعلى مستويات السلطة السياسية⁴. يقدم "هونوانا" نموذجاً للفساد الذي ينطوي على سلطة سياسية عليا، قائلاً: "كان الرئيس وزوجته يديران شبكة تشبه المافيا تضم الأقارب والأصدقاء المقربين الذين نهبوا البلاد وجمعوا ثروات مذهلة [...] [لقد] كانوا يسيطرون على معظم الشركات الكبرى"⁵. المفارقة في تونس أنه بينما كان واحد من بين كل ثلاثة مواطنين في العشرينات من العمر عاطلاً عن العمل، فقد تركّزت الثروة في يد نخبة من الأشخاص الذين كانوا عادة على صلة بالرئيس وزوجته. اختلس المسؤولون الحكوميون ثروات البلاد لتحقيق مكاسب شخصية، بينما عانى المواطنون العاديون من عواقب ضعف الاقتصاد. ويتوقع أن يكون خمسون شخصاً فقط مسؤولين عن حوالي 60% من النشاط الاقتصادي في تونس⁶.

ففي أعقاب الانتقال عام 2011، قدّرت هيئة المصادرة في تونس القيمة الإجمالية لممتلكات عشيرة بن علي وحلفائه، بحوالي 13 مليار دولار وهو ما يعادل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي التونسي في عام 2010. ووفقاً للبيانات الجديدة المتوفرة، يؤكد "بوب ريكز" Bob Rijkers وآخرون، بأن حجم استيلاء بن علي على ثروة البلاد قد تعدّى الافتراضات السابقة: بحلول نهاية عام 2010،

¹ Haas M.L. & Lesch D.W. **The Arab Spring: change and resistance in the Middle East**. Boulder, CO: Westview Press, 2013, p.16. Copied from: OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit**. p.30.

² Cavatorta F. & Haugbølle R. H. "The End of Authoritarian Rule and the Mythology of Tunisia under Ben Ali", **Mediterranean Politics**. 17 (2), 2012, p.185. Copied from: OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit**. p.30.

³ Copied from: Adèle Aranki Nassar, **Op-cit**. p.27.

⁴ OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit**. pp.30-31.

⁵ Honwana, A. **Youth and revolution in Tunisia**. London: Zed Books, 2013, p.146. Copied from: OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit**. p.31.

⁶ Iman Zekri, "Dictatorships to Democracies: The Democratic Progress of Tunisia and Egypt Following the Arab Spring", **Aquila – The FGCU Student Research Journal**. Vol. 3, Issue 1, 2016, p.30.

كانت حوالي 220 شركة مملوكة لبن علي وعائلته الكبيرة التي تجني 21% من إجمالي أرباح القطاع الخاص في تونس¹. كما جاء في موقع ويكيليكس، بأن السفير الأمريكي بتونس قد وصف نظام بن علي بأنه "نظام شبه مافيووي"، في تقريره إلى وزير خارجيته لشهر جوان 2008². ويذكر نفس الموقع أيضا، بأن السفير الأمريكي كان قد أشار في عام 2006، إلى أن أكثر من نصف النخب التجارية في تونس كانوا مرتبطين شخصيا بين علي من خلال أبنائه الثلاثة البالغين، وإخوته السبعة، وأخوة وأخوات الزوجة الثانية العشرة. وأصبحت هذه الشبكة معروفة في تونس باسم "الأسرة"³.

خلال حكم بن علي أضر الفساد كثيرا بأمن الاقتصاد التونسي، وقوّضت ممارسات المحاباة والمحسوبية بشكل خاص وخطير مسار النمو والتنمية البشرية في البلاد. يؤثر الفساد سلبا على التوزيع العادل للموارد، ويزيد من عدم المساواة، ويقوّض البيئة التنظيمية وكفاءة مؤسسات الدولة. باختصار، يعيق الفساد شتى محاولات الدولة لتحقيق أهدافها فيما يتعلق بأمن ورفاه مواطنيها. لا يمكن إتمام مشاريع التنمية لأن الموارد المخصصة لهذه البرامج عادة ما يتم استنزافها من قبل الأفراد والجماعات الفاسدة في مواقع السلطة. ويمكن رؤية ذلك في الطريقة التي فشل بها الصندوق الوطني التونسي للتشغيل في معالجة البطالة بشكل فعال⁴. هذا الصندوق الذي كان يتحكم فيه بشكل مباشر حزب التجمع الديمقراطي وكان يدار بشفافية شبه منعدمة، بدلا من إنفاق العديد من موارده على تحسين رفاهية الناس، فقد تم تحديد مصيره وتوجيه توزيعه من خلال شبكات الزبائنية. وفي خضم ارتفاع معدلات البطالة، باتت المحسوبية هي القناة الرئيسية لتوزيع الوظائف والمزايا تحت السيطرة الصارمة للحزب الحاكم، مما أدى إلى زيادة الإحباط الاجتماعي خاصة بين الشباب⁵. هذا ويقدر البنك الدولي الخسارة الناجمة عن تقادم الفساد غير المسبوق على امتداد العشرية الأخيرة من حكم بن علي على صعيد المجتمع التونسي، بنحو 2 أو 3 نقاط من الناتج الداخلي الخام، مما يخول له بلوغ مستويات النمو التي تحققت في الهند في حالة انتهاء مشكل الفساد. وبذلك، يكون قد أفضى تفشي ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله، إلى حرمان الاقتصاد التونسي من تحقيق نسب نمو تقدر بنحو 7%، من شأنها أن تساهم في استحداث المزيد من مواطن الشغل وامتصاص البطالة والحد من الفقر مع ما يعنيه ذلك من تكريس لحق العمل اللائق في صفوف العديد من العاطلين عن العمل، وتوفير أدنى حدود متطلبات العيش الكريم للمهمشين والمستبعدين⁶.

¹ Bob Rijkers & Others, "Tunisia's golden age of crony capitalism", In: **Tunisia's Volatile Transition to Democracy**. The Project on Middle East Political Science (POMEPS), POMEPS BRIEFings 27, November 6, 2015, p.22.

² عميرة عليّة الصغير، مرجع سبق ذكره. ص.54.

³ Adèle Aranki Nassar, **Op-cit**. pp.27-28.

⁴ OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit**. p.32.

⁵ Maria Cristina Paciello, **Op-cit**. pp.07-08.

⁶ عبد القادر الطرابلسي، مرجع سبق ذكره. ص.05.

في حالة تونس، بينما تقترب ظاهرة الفساد المالي بجرائم التهريب، تشير الأرقام المتوفرة إلى أن حجم الأموال المهربة إلى الخارج قد بلغت في الفترة من 2005 إلى 2008، 27 مليار دولار في تونس، وأن نسبة الزيادة في حجم المديونية الخارجية المنسوبة إلى الأموال المهربة قد بلغت في تونس 87%. تؤكد بعض الإحصائيات المقدمة بشأن البلاد، أن 35% من التونسيين، تعاملوا مع ظاهرة الفساد إما بتقديم رشوى أو تلقيها، وأن 9 مواطنين من بين 10 يقرّون بأن الفساد ظاهرة اجتماعية واقتصادية خطيرة. كما أن الصفقات العمومية التي تصل مستوى معاملاتها إلى 20% من الناتج المحلي، أي ما يوازي نقطتين في النمو الاقتصادي، تعد من أكبر الميادين التي طالها الفساد المالي والإداري بفعل ما تم تسجيله من تجاوزات بالجملة في هذا المجال. ثم يأتي قطاع النفقات العمومية ويليه التهريب الجبائي، إذ تصل الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني من جراء التهريب الضريبي إلى مستوى 20%¹.

علاوة على ذلك، لا يمكن تفسير علاقات الفساد الوثيقة القائمة ما بين السياسي والاقتصادي في تونس، من دون مناقشة قضية النفوذ القوي للأسرة الحاكمة في الإشراف على عمليات الخصخصة خلال عهد بن علي. إذ تعتبر عمليات الخصخصة التي شهدتها البلاد في العقود الماضية من المسائل المثيرة للجدل، ناهيك عن غموض الأرقام والمعايير الرسمية التي وقع الالتزام بها في هذه العمليات². فعلى الرغم من الإصلاحات الموجهة نحو السوق، مثل تحرير التجارة الخصخصة، استمر بن علي وعائلته في ممارسة سيطرة تامة وعميقة على القطاع العام عموما والقطاع الخاص خصوصا، حيث تم استخدام الإصلاحات الاقتصادية في المقام الأول لإعادة توزيع الامتيازات على عائلات الرئيس وزوجته وحماية مصالحهم الخاصة من خلال تعزيز سيطرة النظام على القطاع الخاص³. كيف تمكّنوا من فعل ذلك؟ يذكر "بوب ريكرز" وآخرون، بأنه تم ذلك من خلال الاستفادة من قوانين الاستثمار التونسية والتلاعب بها لصالح بن علي ومقربيه⁴.

مثل هذه المعطيات، تزيل الغموض حول كيف ولماذا أصبح بن علي رفقة عائلته المتنفذة سياسيا واقتصاديا أهدافا رئيسة لحراك 14 يناير، حيث اعتبروا الشركاء-الرؤساء للفساد المالي والجشع الاستبدادي اللامتناهي، كما توضح لنا هذه البيانات والحقائق أيضا لماذا أصّر التونسيون أنفسهم على تصنيف قضايا الفساد كثنائي أهم سبب فجر حراكهم ضد النظام السابق⁵. نجادل هنا، بأن انتشار الفساد والاستبداد والزيائية على نطاق واسع قد أدّى حقا إلى إعاقة قدرة الاقتصاد التونسي على ضمان تنمية متوازنة ووظائف كافية⁶. لقد أثار الفساد في أشكال مثل الرشوة والمحسوبية وسوء إدارة الموارد على الأشخاص من مختلف فئات الدخل والشرائح الاجتماعية، وأدى إلى نفور ليس فقط التونسيين العاملين

¹ المرجع نفسه. ص.4.

² وليد حدّوق، مرجع سبق ذكره. ص.109.

³ Maria Cristina Paciello, **Op-cit.** p.7.

⁴ Bob Rijkers & Others, **Op-cit.** p.22.

⁵ محمد المصري، مرجع سبق ذكره. ص.9.

⁶ Maria Cristina Paciello, **Op-cit.** p.7.

العاديين الذين يتعرضون لضغوط متزايدة من انعدام الأمن الوظيفي وتدهور مستويات المعيشة، ولكن بشكل حاسم فئة رجال الأعمال والطبقة الوسطى. في الواقع، لقد تفشى الفساد خلال عهد بن علي لدرجة أنه بات يؤثر على حياة كل مواطن¹. ففي بلد شديد الفساد كتونس، توقف النجاح على درجة الارتباط مع الرئيس ودائرته المقربة بدلا من الاعتماد على الجدارة، وفي هذا الإطار يؤكد "شريد" أنه لم يكن مفتاح النجاح الشخصي هو الإنجاز في مجال معين بل كانت الروابط مع العائلة الممتدة للرئيس الموجود في كل مكان².

فضلا عن ذلك، تؤكد الدراسات أنه بالرغم من أن بن علي لم يستطع أن يرقى أبدا إلى المستوى الأسطوري لسلفه بورقيبة، إلا أن الفساد الصارخ لعائلته هو الذي أدى حقا إلى تقويض سمعة حكومته. لقد تم وصف المشاكل التي أحدثها ذلك لصورة الحكومة في البرقية الدبلوماسية الموجهة إلى واشنطن: "على الرغم من أن الفساد الصغير مزعج، فإن تجاوزات عائلة الرئيس بن علي هي التي تثير الغضب بين التونسيين... يعتقد عدد متزايد من التونسيين أن من هم في القمة يحتفظون بفوائد [النمو الاقتصادي] لأنفسهم"³. ربما كان العيش في ظل نظام استبدادي أكثر قبولا لدى غالبية التونسيين لو كان النظام قد بذل بالفعل جهدا صادقا لمساعدة البلاد وشعبها على تلبية احتياجاتهم التنموية الأساسية. ولكن، كما يوضح "زيليزا"، "تحت الهدوء السياسي الواضح، كانت التوترات محتدمة في تونس لسنوات، وكانت ديكتاتورية بن علي محترقة، وقدرتها على تحقيق النمو دون التنمية والديمقراطية قد تآكلت بشدة"⁴.

وبالتالي، نخلص إلى أن السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها خلال فترة بن علي لم تؤد إلى نتائج مرضية فحسب، بل أقامت دولة ذات نظام أُسس على الإمتيازات التي تشجع على الفساد وتؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي لأولئك الذين لا يتمتعون بصلات وروابط سياسية ومالية كبيرة⁵. في الواقع، شكّل الفساد المستشري في تونس عائقا حقيقيا أمام فرص توفير حياة كريمة وآمنة للمواطنين التونسيين من فئتي البسطاء وميسوري الحال، وباعتباره كان عاملا مسببا مؤججا لتفاقم مظاهر الفقر والبطالة والحرمان بين شرائحه، فقد أثر بطبيعة الحال على اتجاهات الأمن والاستقرار في البلاد قبل وبعد الحراك. يتأكد لنا هذا، مع إدراكنا لواقع نمط الفساد المنتشر على نطاق واسع في البلاد، حيث يتدرج الجزء الأكبر للفساد من أعلى إلى أسفل، من هرم السلطة الحاكمة بشخصها ومؤسساتها وإدارتها إلى باقي أطراف وأفراد المجتمع، أي من مصالح الأسرة الحاكمة ذات النفوذ الاقتصادي والمالي والإداري غير المحدود ليؤثر على مصالح باقي الأطراف المستفيدة والمتضررة منه.

¹ OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit.** p.33.

² **Ibid.** p.32.

³ Copied from: Izaak Bruce, "The Arab Spring in Tunisia and its Aftermath", **A Study.** Honors and School of International Service Senior Capstone, Spring 2013, pp.11-12.

⁴ Copied from: OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit.** pp.46-47.

⁵ مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره. ص.6.

من كل ما تم بحثه حول خصائص الاقتصاد التونسي خلال عهد بن علي، وما إلى ذلك من تحليل دقيق وموضوعي لجملة الآثار والإشكاليات المترتبة عنه على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع التونسي، نستنتج بأن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها تونس وشكّلت تهديدات اقتصادية بالغة الخطورة على أمن التونسيين ورفاههم الاقتصادي، نتجت عن الاختلال الهيكلي الحاصل بين تحسن معدلات النمو الاقتصادي وحالة ركود التنمية في البلاد، وهو ما أدى إلى زيادة ارتفاع معدلات البطالة واتساع دوائر الفقر والحرمان الاجتماعي، بالإضافة إلى استمرار الفوارق المكانية في ظل تفشي الفساد وغياب العدالة الاجتماعية. في الواقع، إن نموذج التنمية التسلطية القائم في تونس بن علي، والمؤسس على التحالف بين سلطة الدولة وفئة رجال الأعمال الجدد في نمط لاحتكار القلة وتكوين رأسمالية الأقارب، قد نجح في تحقيق معدلات جيدة، بل ومرتفعة من النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وغير ذلك من المزايا الشكلية الضيقة، لكنه سرعان ما انهار وقاد في نهاية المطاف المنظومة السياسية المؤسسة له والمسيطر عليها إلى سقوط سريع لكنه لم يعد مفاجئاً بالنظر إلى هذه الأوضاع المزرية والقاهرة. ذلك أن انعكاسات هذا النموذج التنموي لم تقف عند تأجيج المشاكل الاجتماعية التي تأتي في مقدمتها حالات الفقر والبطالة المتفاقمة، وإنما أسهمت بشكل حاد في إضعاف وتدمير البنى التحتية للاقتصاد الوطني التونسي، من خلال تعميق فجوات التنمية الجهوية والإقليمية بين المناطق التونسية، حيث أنشأ شمالاً متدرجاً الشمالية وجنوباً متدرجاً الجنوبية. وهو ما يعني أن ارتفاع وتيرة التهميش والإقصاء كان الوجه الآخر لسياسات النمو والتوزيع والاستثمار للدولة التسلطية في تونس¹. إن سياسة التنمية في تونس كانت سياسة دولة، يربط رئيسها مكانته الشخصية بنجاحها، لكن، علاقة الدولة بالمجتمع كانت تمر عبر القمع السياسي البوليسي للحفاظ على استقرار النظام وضمان تمرير الخطط الاقتصادية، عبر علاقات من الزبونية التي قامت على استفادة الموالين للنظام من الأقرباء والمقربين سياسياً واقتصادياً، والتي وصلت في السنوات الأخيرة من حكم بن علي، إلى درجة عالية من الفساد البيروقراطي المنتشر والمتدفق أفقياً وعمودياً نتيجة هذه الزبونية الاقتصادية السياسية المتدرجة على نحو كبير من أعلى إلى أسفل².

المطلب الثاني: غياب الأمن المجتمعي: المتغير الحاسم في التحول السياسي:

على غرار مهددات الأمن الاقتصادي، تبرز مخاطر الأمن المجتمعي كمتغيرات حاسمة في مسار الحراك الاجتماعي والتحول السياسي في تونس. مع ذلك، من المهم أن نشير هنا إلى حالة الخصوصية التي وقفنا عليها خلال دراستنا لجوانب وأبعاد الأمن/اللامن المجتمعي في البلاد التونسية.

¹ جمال باروت، "التنمية: التسلطية: نهاية نموذج"، في: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية (سلسلة ملفات). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011، ص.ص. 27-28.

² عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 101-102.

إذ نجادل في هذا السياق بأنه إذا كان مفهوم الأمن المجتمعي ينصرف في المقام الأول إلى حماية البقاء الوجودي للأقليات والفئات الاجتماعية داخل مجتمعاتهم من كافة أشكال الفصل أو الاستبعاد العنصري القائم على التمييز الهوياتي أو العرقي أو الديني، فإن مؤشرات غياب الأمن المجتمعي في تونس ما قبل الحراك، كانت مختلفة نوعاً ما عن تلك التهديدات والمعضلات المجتمعية الشائعة، إذ صحيح أنها تعلقته هي الأخرى بقضايا التمييز الاجتماعي، لكن هذا التمييز لم يكن لا نوعياً ولا عرقياً في طبيعته، وإنما جغرافياً محضاً ناتجاً عن التمييز المقصود الذي أوجدته السلطات التونسية بين مناطق وجهات البلاد، مما أدى بمرور الوقت إلى شيوع مختلف مظاهر الإقصاء والتفرقة بين المواطنين والسكان على أساس انتماءاتهم المكانية/الجغرافية إما إلى الأقاليم الداخلية المهمشة والمحرومة أو إلى المناطق الساحلية الشرقية الأكثر حظاً وثناءً في الدولة التونسية.

من هذا المنطلق، نبحث في هذا الإطار مظاهر الظلم المكاني والتحيز الجغرافي باعتبارها مصادر عميقة وممتدة لانعدام الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي في تونس ما قبل 2011. في عام 2010، قُدِّر عدد سكان تونس بنحو 10.5 مليون نسمة، وهو ضعف ما كان عليه مع بداية حقبة السبعينيات. وفيما يتعلق بالخصائص السكانية، تميّزت الديموغرافيا التونسية بالتركيز العال والمتواصل في الجزء الأوسط من الهرم السكاني، مما أدى إلى زيادة الضغط على سوق العمل، حيث مثلت الفئة العمرية 15-29 عاماً 29% من إجمالي السكان، بينما شكّل الذين تتراوح أعمارهم بين 30-59 ما نسبته 37% في عام 2009. ومثل العديد من البلدان متوسطة الدخل، أدت التنمية الاجتماعية المحققة في تونس إلى التوسع الحضري أيضاً، حيث مثّل سكان الحضر 66% من إجمالي السكان في عام 2009، مع تركيز قوي في منطقة تونس بحوالي 10%¹. لكن، مع تفاقم البطالة وتزايد التفاوت بسبب سياسات التخطيط الحضري الخاطئة والمتوجّهة بالنهج المتمثل في "مدينة من أجل الربح" بدلاً من "إنشاء المدن للناس"²، مثلت الفوارق الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الإقليمية المتزايدة مصدراً للسخط والاستياء العام الواسع والمتنامي بين أفراد الشعب التونسي.

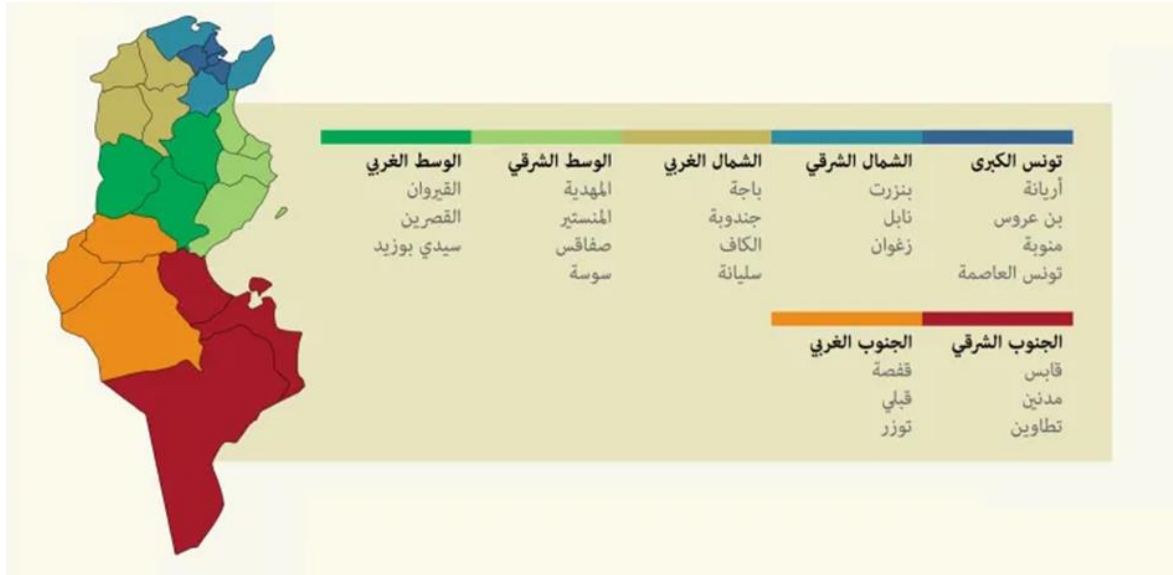
بالنسبة للعديد من الباحثين، يكمن أحد الاتجاهات الرئيسية لعمليات العولمة في ظاهرة الاستقطاب المكاني على مستويات مختلفة وتزايد التفاوتات الجغرافية بين المركز والمحيط. إن عملية الاستقطاب المكاني هذه بدت أقوى في البلدان النامية عامّة وفي تونس خاصّة، فعلى الرغم من الإنجازات الاجتماعية الكبرى، لا تزال مؤشرات التنمية البشرية في تونس البلاد تشير إلى وجود فجوات مهمة، بل وتفاوتات متزايدة بين المناطق الساحلية والداخلية من جهة، وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة ثانية، وبين الأغنياء والفقراء من جهة ثالثة، فيما يخص ظروف المعيشة والصحة والتعليم والتوظيف. في المناطق التي لم تستفد من التنمية الاقتصادية ومعظمها في الوسط الغربي والشمال

¹ The African Development Bank (AfDB) Group, **Op-cit.** p.24.

² A. Mahmoud, "Urban sustainability challenges: democracy and spatial injustices in modern Tunisia", **WIT Transactions on Ecology and The Environment.** Vol.194, WIT Press, 2015, p.38.

الغربي والجنوب الغربي (أنظر الشكل (11))، بدأت الاحتجاجات الاجتماعية وانتشرت في جميع أنحاء تونس في وقت لاحق¹. في تحليلها لدور الديموغرافيا الإقليمية في تحفيز الحراك الاجتماعي، أكدت "ليزا أندرسون" بأن الحراك التونسي قد تصاعد نحو العاصمة من الريف، ووجد قضية مشتركة مع العمل المكبوت، حيث كان معظم الشباب التونسي الذي سعى بالإطاحة بالحكومة من المناطق الداخلية. يوضح هذا الواقع جانبا مهما قد يساعدنا على تطوير تحليل طبقي لتونس المندمجة عرقيا وعقائديا والمختلفة جغرافيا وإقليميا². في قلب هذا التحليل، تكمن "عملية السوحلة" "Coastalisation process"، وهو برنامج ترعاه الدولة ويعمل على تطوير المناطق الساحلية بسبب مواقعها الاقتصادية الرئيسية. تؤكد "أندرسون" بأن تونس قد أصبحت من خلال التدابير الاجتماعية والاقتصادية التاريخية والحالية ... تونسيّتان: الأولى، تونس السلطة والمال والرفاه والتنمية، والتي تغطي المناطق الساحلية، لاسيما العاصمة وضواحيها من الطبقة العليا، والساحل بما في ذلك خليج نابل وسوسة والمنستير؛ والثانية، تونس المهمشة والفقيرة والخاضعة والتابعة من الجنوب والوسط والغرب³ (أنظر الشكل (11)).

الشكل رقم (11): خريطة توضّح المناطق والولايات التونسية:



المصدر: نقلا عن:

- العربي صديقي، "التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركب"، موجز السياسة. الدوحة: مركز بروكجز الدوحة، يناير 2019، ص.1.

منذ الثمانينيات، برزت سياسة الأقلية كمجرد إطار لخطط تنموية مختلفة، لكن، بعد خطة التنمية الخامسة، شرعت الدولة في التقسيم الإقليمي للبلاد إلى سبع مناطق⁴، تشمل كل منطقة منها عدد من الولايات كما هو مبين في الخريطة أعلاه. وهكذا، فإن ثلاث مناطق من أصل سبعة، وخمس عشرة ولاية

¹ Alia Gana, *Op-cit.* p.204.

² Dylan E. Merrick, *Op-cit.* p.44.

³ *Ibid.* pp.44-45.

⁴ A. Mahmoud, *Op-cit.* p.40.

من أصل أربع وعشرون، كانت تعيش في ظروف حرمان بنسبة أعلى من المتوسط في تونس¹. المفارقة أن هذا التقسيم استهدف التنظيم فقط وليس التخطيط الحضري المستدام، حيث تبنت "الدولة الأحادية" بقيادة بورقيبة، و"النظام الرئاسي" لبن علي، تنمية اقتصادية حضرية من أعلى إلى أسفل، مما وّلد جملة من التفاوتات المكانية والاجتماعية². على هذا الأساس، تحددت عملية "السوحلة" في المقام الأول في عملية تحديث معماري واقتصادي ضيقة للغاية، بحيث يتم إعطاء الأولوية للصناعات الساحلية وبناء المدن، وكلاهما يهدف إلى أن يكون علامات على التنمية والتحديث. التباين الإقليمي بين الداخل والساحل الذي نتج عن المحسوبية الاقتصادية التي عملت على التركيز فقط على المناطق الساحلية أدّى إلى تراكم رأس المال الساحلي على مر القرون، وبالتالي خلق التناقض الكئيب الموجود اليوم³.

في دراستهم المقدّمة حول عدم المساواة في تونس، يجادل "قريعة" وآخرون، بأن التفاوتات بين المناطق والوفود في تونس مرتبطة بصنع سياسة الانفتاح الليبرالي الجديد. فقد شجعت عمليات التحرير المتبناة في البلاد منذ أواخر الثمانينيات على إعادة تخصيص الموارد للمناطق الساحلية، حيث تتركز السياحة والأنشطة الصناعية كثيفة العمالة، على حساب المناطق الداخلية والريفية. يسلط الضوء في هذا الإطار على اختيار الشركات الأجنبية الاستقرار في مناطق متطورة حيث توجد أماكن إقامة ومرافق خاصة وعمومية، ومن ثمّ ازداد التفاوت بين الوفود⁴. تتلخص إحدى الروايات الأساسية التي يمكن فحصها لتتبع عملية السوحلة والأقلمة ضمن عملية التحديث وكيف ركّز كل من بورقيبة وبن علي على تطوير البنية التحتية على طول الساحل دون مراعاة الاحتياجات الداخلية. حاول كلا الرجلين جذب النخب الغربية من خلال التفاوض بالمراكز الحضرية الكبيرة التي تحاكي مدن أوروبا وأمريكا الشمالية. كما نجد أن غالبية النخب التونسية المرتبطة بنظام بن علي كانت تعيش على طول الساحل وتدعم الصناعات التشغيلية على طول الساحل. أدى إهمال السلطة السابقة لمواطنيها في الداخل إلى استمرار الخلافات الطبقية والساحلية التي كانت في قلب الحراك. فمن خلال مناقشة عملية السوحلة في تونس، فإننا نحدّد بعدا جغرافيا لتهديدات الأمن المجتمعي التي تعرّض لها التونسيون من الفئات الريفية والفقيرة والداخلية، وبذلك نكون قادرين على تعزيز السرد القائل بأن السياسات النيوليبرالية التي فضّلت المنطقة الساحلية خلقت طبقة دنيا في المناطق الداخلية. نجد أن ثبات التهميش المكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لجزء من البلد والمجتمع لصالح جزء آخر كان السبب المباشر لعملية الحراك الاجتماعي التي أنهت دكتاتورية مافيا بن علي-الطرابلسي. لقد أضرت مشاريع التحديث هذه بشكل كبير بالتونسيين الذين

¹ عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص. 106.

² A. Mahmoud, *Op-cit.* p.40.

³ Dylan E. Merrick, *Op-cit.* p.45.

⁴ A. Mahmoud, *Op-cit.* p.38.

يعيشون في المنطقة الجنوبية والداخلية، ومع بدء ارتفاع السلع الأساسية في عام 2008 بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية، تضررت هذه المناطق أكثر من نظيراتها الشمالية أو الشرقية¹. في واقع الأمر، إذا كانت سياسات الانفتاح هذه قد أسهمت في تحسن نسبي للمؤشرات الاقتصادية الكلية، فقد أدت في المقابل إلى ترسيخ حالة من الاختلال الاقتصادي واللاتكافؤ التنموي بين الجهات التونسية². وبالتالي، خلق إعطاء الأولوية للمناطق الساحلية على حساب الداخلية منها صراعا طبقيًا حادًا في تونس كان من الأسباب المباشرة لانفجار الوضع في نهاية عام 2010، وهو ما يؤكد الواقع المهمش والمعدوم لمعاقل الشرارة الأولى للحراك، حيث بدأ الحراك في مدينة سيدي بوزيد ثم امتدت أحداثه إلى المدن والجهات الداخلية المجاورة قبل أن تصل إلى العاصمة وباقي الأقاليم الساحلية في البلاد، باعتبارها، أي الأقاليم الداخلية، مثلت الحالات النموذجية للهشاشة الاجتماعية والاختلالات الاقتصادية والتنموية في تونس. بتعبير دقيق، إن استراتيجية صنع السياسات من أعلى إلى أسفل التي انتبعتها الدولة التونسية منذ الاستقلال انطوت في الأساس على فجوات اقتصادية وحضرية وتفاوتات مكانية وجهوية، أدت إلى اختلالات اجتماعية عبر إقليمية لا تزال قائمة بين المناطق الساحلية والداخلية، وبين المناطق الحضرية والريفية وبين الأغنياء والأقل ثراء، حيث تقلص حجم الطبقة الوسطى إلى أدنى مستوى من مستوى معيشتهم³.

تأسيساً على ما سبق، سنركز في هذا الإطار على تحليل الاختلالات الإقليمية المتأصلة في المجال الجغرافي التونسي بالنظر إلى آثارها الاجتماعية الوخيمة على حياة المواطنين ورفاههم المعيشي، لأنه في تقديرنا، وتقدير العديد من الباحثين والخبراء، كانت ولا تزال مثل هذه الاختلالات والتفاوتات الصارخة تشكّل المصدر التهديدي الكامن للأمن المجتمعي في البلاد، وهو ما أسماه "العربي صديقي" بطبقات التهميش المركب في تونس⁴ التي أدت في نهاية المطاف إلى تحطيم بروبوغاندا النظام السابق حول المعجزة الاقتصادية والتطوير الاجتماعي المذهل للبلاد.

في البداية، من المهم الإشارة إلى أن محافظة سيدي بوزيد، وهي المدينة التي انطلقت منها شرارة الحراك الشعبي، تنتمي إلى جهة الوسط الغربي لتونس، وهي من بين أقل محافظات البلاد تحضراً وأكثرها حرماناً وفق مؤشر (ESCR) لقياس الحرمان الشامل بنسبة عالية تخطت 22% سنة 2000⁵. وتمتد سيدي بوزيد على رقعة جغرافية تمثل 4.6% من المساحة الإجمالية للجمهورية التونسية، وتعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية في هذه المحافظة التي بلغ عدد سكانها سنة 2009 قرابة 410

¹ Dylan E. Merrick, **Op-cit.** p.47.

² وليد حذوق، مرجع سبق ذكره. ص.94.

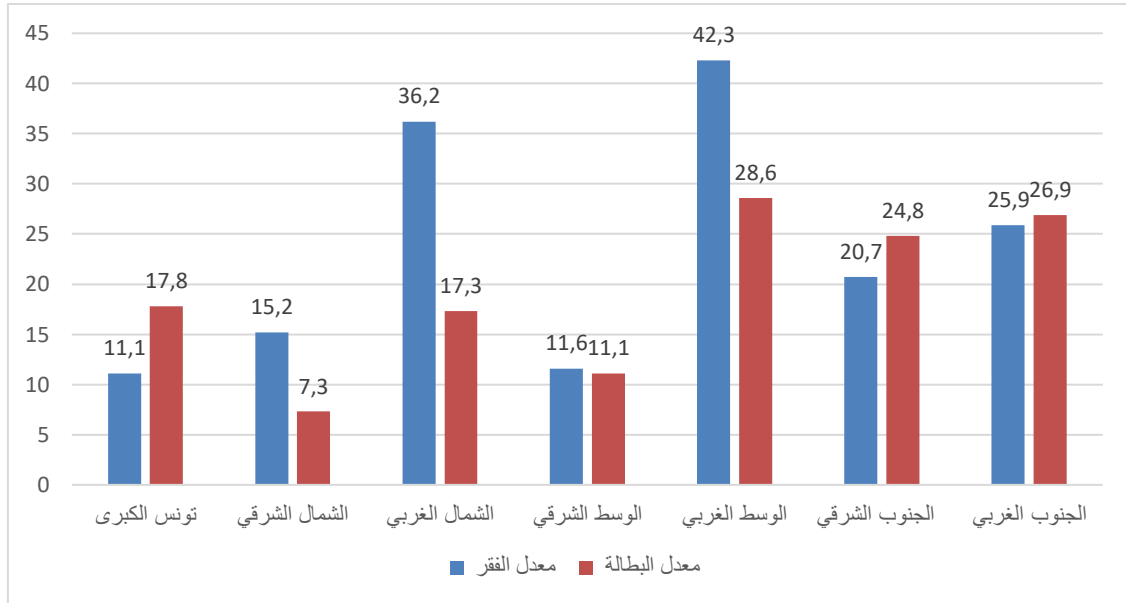
³ A. Mahmoud, **Op-cit.** p.43.

⁴ العربي صديقي، مرجع سبق ذكره. ص.02.

⁵ عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص.109.

ألف نسمة¹، كما تتميز هذه الولاية كعديد الجهات الداخلية في البلاد، بارتفاع فئة الشباب حيث يمثل من هم أقل من 15 سنة 30% من مجموع سكانها، ويمثل من هم في سن تحوّل لهم العمل بين 15 و59 سنة 60% من مجموع قاطني سيدي بوزيد². يشمل إقليم الوسط الغربي أيضا محافظتي القصرين والقيروان، ويعتبر هذا الإقليم من أقل مناطق البلاد حظا في مستوى الانتفاع من ثروات الدولة وخدماتها، بالرغم من أنه من أهم المناطق الفلاحية في البلاد³. على سبيل المثال، بينما تمثل ولاية سيدي بوزيد مخزونا مائيا وغذائيا هائلا للتونسيين بتوفيرها 20% من الإنتاج الفلاحي لتونس، فإنها تعاني من مشاكل تعيق التنمية البشرية واستقطاب الاستثمارات الخاصة التي تتلاءم مع المعطيات الهيكلية الجغرافية والطبيعية، بما في ذلك ضعف البنية التحتية في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والثقافة⁴.

الشكل (12): يوضح معدلات الفقر والبطالة حسب الجهات التونسية في العامين 2010 و2011:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2010"، مرجع سبق ذكره. ص.28.

- Mouldi Ben Amor, *Op-cit.* p.9.

ومثلما هو موضح في الشكل (12)، تسجّل مظاهر الفقر والبطالة في هذا الإقليم وغيره من الأقاليم المهمشة في تونس، أعلى المستويات مقارنة بباقي مناطق البلاد. لقد بلغ معدل الفقر في جهة الوسط الغربي 42.3% سنة 2010، وهو ما يزيد عن ضعف المعدل المسجّل وطنيا بنسبة بلغت

¹ عائشة التايب، مرجع سبق ذكره. ص.68.

² وليد حدّوق، مرجع سبق ذكره. ص.96.

³ عائشة التايب، مرجع سبق ذكره. ص.68-69.

⁴ وليد حدّوق، مرجع سبق ذكره. ص.97.

20.5% في نفس السنة، تليها منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي بمعدل 36.2% و25.9% على التوالي، بينما لم تتجاوز مستويات الفقر في كل من أقاليم تونس الكبرى والوسط الغربي والشمال الشرقي تباعا 11.1% و11.6% و15.2% سنة 2010. بالموازاة مع ذلك، توزعت ظاهرتي الفقر والفقر المدقع في العام 2010 تباعا بين 36% و13.6% في الريف مقابل 12.6% و2.1% في الحضر و20.5% و6% على المستوى الوطني، وذلك بالرغم من تسجيلها تراجعاً نسبياً مقارنة بالعام 2000 كما تظهره البيانات الواردة في الجدول (7). على نحو مماثل، ترتفع معدلات البطالة في مناطق الوسط الغربي والجنوب الغربي والجنوب الشرقي، مع وصولها على التوالي إلى 28.6% و26.9% و24.8% في العام 2011. وفي المقابل، يسجل الشمال الغربي وتونس الكبرى معدلات بطالة متوسطة بلغت 17.3% و17.8% على التوالي، بينما تسجل منطقتي الشمال الشرقي والوسط الشرقي أدنى المستويات بمعدل يصل إلى 7.3% و11.1% تباعا.

الجدول رقم (7): يبيّن تطور نسب الفقر والفقر المدقع في تونس حسب الوسط الجغرافي (2000-2010):

| الوسط | الفقر % | | | الفقر المدقع % | | |
|----------------|---------|------|------|----------------|------|------|
| | 2000 | 2005 | 2010 | 2000 | 2005 | 2010 |
| المستوى الوطني | 25.4 | 23.1 | 20.5 | 7.7 | 7.4 | 6.0 |
| بلدي | 16.6 | 14.8 | 12.6 | 3.4 | 3.0 | 2.1 |
| غير بلدي | 40.4 | 38.8 | 36.0 | 15.2 | 15.5 | 13.6 |

المصدر: نقلا عن:

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، مرجع سبق ذكره. ص.28.

يمكن ملاحظة اتجاه مشابه فيما يخص الفجوة المسجلة بين الأغنياء والفقراء في البلاد. إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (8)، إلى احتلال تونس المرتبة الأولى عربياً من حيث عدم المساواة في الدخل بين الفئات السكانية الثرية بالنسبة للفئات الفقيرة على المستوى الوطني، مسجلة الفجوة الأوسع على الإطلاق مقارنة مع عدد من البلدان العربية الأخرى التي تنتشر في بيئاتها المجتمعية مثل هذه الفوارق الطبقيّة، مع معدل عدم مساواة مرتفع بلغ ما يقارب 42 درجة على مؤشر جيني (GINI) لقياس عدم المساواة على التوزيع الكامل للدخل أو الاستهلاك. نفس الاتجاهات، تم تسجيلها فيما يتعلق بمعدل الإنفاق السنوي للفرد الواحد، سواء حسب الوسط الجغرافي أو حسب التقسيم الإقليمي في البلاد، حيث لم يتجاوز متوسط إنفاق الفرد لسنة 2010، 1644 ديناراً في الريف مقابل 3102 ديناراً في الحضر و2601 ديناراً على الصعيد الوطني. وتتبع الإشارة أيضاً إلى التباين الكبير المسجل سنوياً فيما يخص متوسط الإنفاق الفردي جهوياً، حيث تتدبّل منطقة الوسط الغربي الترتيب الإقليمي للإنفاق بمعدل 1623

دينارا، بينما تحافظ المناطق السياحية على المراتب الأولى بمعدل 3498 دينارا و3081 دينار في تونس الكبرى والوسط الشرقي تباعا، متخطية بذلك المعدل الوطني الذي بلغ 2601 دينارا سنة 2010¹.

الجدول رقم (8): يوضح معدلات الدخل للفئات الأغنى بالنسبة للفئات الأفقر في تونس، مقارنة

ببلدان عربية مختارة:

| البلد | أغنى 10% إلى أفقر 10% | أغنى 20% إلى أفقر 20% | مؤشر جيني ^ب |
|----------------|-----------------------|-----------------------|------------------------|
| تونس-1995 | 13.8 | 8.5 | 41.7 |
| الأردن-1997 | 9.1 | 5.9 | 36.4 |
| المغرب-1999 | 11.7 | 7.2 | 39.5 |
| موريتانيا-1995 | 11.2 | 6.9 | 37.3 |

أ. تظهر البيانات نسبة الدخل أو حصة الاستهلاك لأغنى مجموعة إلى أفقرها.

ب. يقيس مؤشر جيني عدم المساواة على التوزيع الكامل للدخل أو الاستهلاك، وتمثل القيمة 0 المساواة الكاملة، والقيمة 100 عدم المساواة الكاملة.

المصدر: نقلا عن:

- The United Nations Development Programme (UNDP), Arab Fund for Economic and Social Development, **Arab Human Development Report 2002**, the Hashemite Kingdom of Jordan: Regional Bureau for Arab States (RBAS), 2002, p.91.

تظهر هذه التحليلات وغيرها كثير، أن النمو في تونس لم يكن أبدا لصالح الفقراء، مما أدى إلى زيادة عدم المساواة والاستبعاد في البلاد، وهو ما يفسر لماذا مثل الاستياء العام المتزايد من الإقصاء المستمر إلى حد كبير سببا أساسيا لاندلاع الاضطرابات والتوترات الاجتماعية في مرحلة ما قبل الانتقال في هذه الأقاليم والجهات من تونس². فمع الأخذ في الحسبان تزوير الحكومة للإحصاءات العامة³، نلاحظ أنه حتى لو نجحت تونس في الحد من معدلات الفقر على المستوى الوطني، إلا أن الفقر في تونس لا يزال ظاهرة ريفية في الأساس، حيث لا يزال هناك مستوى تفاوت صارخ بين مناطقها كما هو موضح أعلاه. كما تظهر المقارنة بين معدلات البطالة عدم مساواة شديدة من حيث خلق فرص العمل بين مختلف المناطق. باستثناء تونس الكبرى، التي تكشف عن خصوصيات معينة بسبب تدفقات الهجرة المرتبطة بها من جميع السكان، يمكن تقسيم المناطق إلى فئتين: الأولى تتمتع بالاستثمارات والبنية التحتية والمؤسسات المالية بالإضافة إلى موقعها الجغرافي (مناطق الشمال الشرقي والوسط الشرقي

¹ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 13-14.

² The African Development Bank (AfDB) Group, **Op-cit**, p.26.

³ يؤكد "عزمي بشارة" وغيره من الباحثين والمتخصصين في الشأن التونسي، أن الإحصائيات الرسمية المتوفرة ليست دقيقة ولا موضوعية ولا تشكل مصدرا علميا، ولكنها تشير على الأقل إلى التفاوت في النسب، فهي حتى عندما تتحكم في الأرقام المطلقة يبقى التفاوت بين المناطق المختلفة واضحا. أنظر في: عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص.109.

والشمال الغربي)، وتتميز الفئة الثانية من المناطق (الوسط الغربي، الجنوب الشرقي، الجنوب الغربي) بزيادة كبيرة في عدد الباحثين عن شغل بسبب عملية تراكم الأجيال المختلفة من العاطلين عن العمل¹. تتفاقم الفوارق الإقليمية الجهوية مع تركيز الخدمات العامة والاستثمارات والأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية، حيث تتلقى هذه المناطق 65% من الاستثمار العام في تونس. ونتيجة لذلك، تحصد المناطق النائية دوماً النصيب الأقل في مجال تقديم الخدمات العامة. على سبيل المثال، تعد جندوبة وهي محافظة تونسية تقع في الشمال الغربي، أقل المحافظات استفادة من خدمات الرعاية الصحية الأساسية، حيث يوجد 1.4 ممارس عام في قطاع الصحة العامة لكل 10 آلاف نسمة، وأقل من 1.7 ممارس في سيدي بوزيد ومدنين وقفصة، مقابل المعدل الوطني البالغ 2.7 و4.3 من ممارسي الصحة العامة العاملين في إقليم تونس الكبرى. في الاتجاه نفسه، تصل نسبة الأمية إلى 30% في الريف مقابل 15% في الحضر و23% على الصعيد الوطني. لقد ساهمت المركزية المفرطة للإدارة في إهمال الخدمات العامة في المناطق البعيدة، بما في ذلك الخدمات الأساسية، وبالمثل، فإن التفاوتات الإقليمية ناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في مناطق الشمال الشرقي والوسط الشرقي، حيث تمثل المنطقة الساحلية 75% من الوظائف غير الزراعية. فقد استوعبت ولاية تونس لوحدها 23% من إجمالي عروض التشغيل في عام 2010 مقابل 4% فقط للجنوب الشرقي، على الرغم من أنها تشكل 9% من سكان البلاد. ويتركز حوالي نصف الشركات واستهلاك الكهرباء (كثافة عالية ومتوسطة) في منطقة الشمال الشرقي، بينما أقل من 3% من الشركات وأقل من 5% من استهلاك الكهرباء في المناطق الغربية².

إن القراءة المتأنية والشاملة لهذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي رصدناها في محافظة سيدي بوزيد بشكل خاص، ومنطقة الوسط الغربي والمناطق والمحافظات الداخلية الأخرى على وجه العموم، يطرح واقع إشكالية التفاوت الجهوي وانعدام التوازن التنموي بين المحافظات والأقاليم في تونس خلال عهد بن علي، ويّدل في الوقت نفسه على سياسة اقتصادية انفتاحية فاشلة جعلت من أقاليم الوسط والداخل التونسي نماذجاً فارقة للفجوات الاجتماعية والاختلالات الإقليمية³. كما يشير إليه "هونوانا"، فإن المستويات غير المتكافئة للتنمية الإقليمية كانت إحدى نتائج السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي قادها نظام بن علي، والتي هيّئت المناطق الصحراوية الوسطى والغربية والجنوبية وفضّلت المناطق الساحلية الشمالية والشرقية من البلاد، موضحاً بأن المناطق المهمّشة كانت مهملة للغاية لدرجة أنها أصبحت ساخطة ومحبطة جداً من الحكومة. هذه الآراء يشاركها أيضاً "حسيب"، الذي يرى أنه في حين استقادت العاصمة والمدن الساحلية الشمالية من التقدم الاقتصادي في تونس، لم يستفد داخل البلاد

¹ Mouldi Ben Amor, *Op-cit.* p.10.

² The African Development Bank (AfDB) Group, *Op-cit.* pp.26-27.

³ عائشة التايب، مرجع سبق ذكره. ص.70-71.

والمناطق الجنوبية. يؤكد باحثون آخرون هذه المستويات غير المتكافئة للتنمية الإقليمية، حيث يسلط "مبروك" الضوء على حقيقة وجود تمييز اجتماعي اقتصادي غير عادل بين الداخل والساحل التونسي، بينما يوضّح "السعيدي" أن المناطق الداخلية في تونس لم تستفد من النمو الاقتصادي و عانت بدلا من ذلك من أعلى معدلات البطالة والفقر. يتابع السعيدي مبينا أن هناك تناقضا بين المنطقة الساحلية، التي كانت غنية ومنفتحة على العالم، والداخلية التي كانت مغلقة إلى حد ما. كما أشار "علال" و"بيرييه" إلى أن التنمية الإقليمية غير المتكافئة نوقشت على نطاق واسع في تحليلات أسباب الحراك العربي في تونس¹. أخيرا، عند وصف الحالة التونسية فيما يتعلق بالظلم الجغرافي والتفاوت المكاني الصارخ، يوضّح البنك الدولي أنه: "في نهاية المطاف، أصبحت السياسات الاقتصادية التونسية غير كافية لمواجهة تحديات التنمية الجديدة: قلة المنافسة والمحسوبية، أدت الثنائية والإفراط في التنظيم إلى خلق المبادرة الاقتصادية بشكل متزايد ومنع تحول البلاد. كان الأداء الاقتصادي إيجابيا، لكنه غير كاف وغير عادل. أدى استمرار عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص إلى جانب الافتقار إلى الشفافية والفساد المتعشي من قبل المقربين إلى إثارة الإحباط بين السكان ومهد الطريق لثورة يناير 2011".

في الحقيقة، حتى لو لم تسمح الإحصائيات الرسمية بتقديم جرد تفصيلي للاختلالات الإقليمية المتصلة بالتفاوتات المكانية والتباينات الجغرافية فيما يتعلق بمظاهر الفقر والبطالة ومجال الاستثمار وتقديم الخدمات، فلا شك أن البلاد تتسم بتمايز إقليمي واضح. وفي الواقع، يمكن أن تفسر التنمية غير المتكافئة، إلى حد ما، هذا التفاوت بين المناطق. ففي حين أن المناطق الساحلية، التي شهدت سياسة استثمار أكثر ديناميكية، نجحت في كبح الفقر والبطالة من خلال توفير المزيد من فرص العمل، لاسيما الوظائف الماهرة المخصصة للخريجين الشباب، تجد المناطق الداخلية نفسها محرومة من أي سياسة استثمارية خلال عدة عقود، لدرجة أن هذا الحرمان أصبح هيكليا وعميقا في تونس². إن السياسات التي طبقتها الحبيب بورقيبة منذ الاستقلال إلى غاية 1987، وزين العابدين بن علي، الذي حكم من بعده لثلاثة عقود تقريبا، أدت إلى بروز ما سمّاه "غوندر فرانك" بـ"تنمية التخلف" "Development of Underdevelopment"، حيث طغت على البلاد علاقات غير متوازية بين المناطق المركزية والطرفية: فاستغلت المناطق المركزية رأسمال المناطق الطرفية ومواردها، معرّقة أي قدرة على تحقيق اكتفاء أو تجديد اقتصادي ذاتي، ممّا أوقع المناطق الطرفية في دينامية فاقمت التخلف بدل إزالته³.

في الأصل، لم يتم وضع التنمية الإقليمية في إطار سياسة استراتيجية محددة. إن مواءمة برامج التنمية مع خصوصيات المنطقة وقدراتها الإنتاجية بالإضافة إلى ثقافة ريادة الأعمال لم تكن ذات أهمية في التاريخ الاقتصادي لتونس⁴، وحيث أن سياسة الانفتاح هذه اقترنت بتخلي الدولة عن دورها التقليدي

¹ OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit.** p.26.

² Mouldi Ben Amor, **Op-cit.** p.9.

³ العربي صديقي، مرجع سبق ذكره. ص.02.

⁴ Mouldi Ben Amor, **Op-cit.** p.11.

في التجهيز والبنى التحتية ودعائم التنمية الإنسانية، فإن السياسات التنموية المنتهجة منذ السبعينيات لم تتح للجهات الداخلية النائية، الالتحاق بركب المدن الساحلية فيما يتعلق بالعوامل الهيكلية المستقطبة للاستثمار الخاص¹. من الجدير بالذكر، أن التعامل السائد مع هذا الخلل في الجهات المعنية كان أمّنيا محضاً طوال الفترة الماضية، على سبيل انتفاضة الخبز سنة 1984 وأحداث الحوض المنجمي سنة 2008، ثم انتفاضة ديسمبر 2010. وبعد أن فاقمت هذه السياسات التمييزية بين المناطق والجهات التونسية الشعور السائد بالإقصاء والضيم والاضطهاد، تولّد نوع من الاحتقان المجتمعي لم يكاد يتحول إلى حالة من الغليان حتى وصل إلى حادثة البوعزيزي².

علاوة على ذلك، كان التأخر الاقتصادي للمحافظات المستبعدة وإدراك سكانها لمدى الاختلاف غير المبرر بين مناطقهم ومناطق الشمال والساحل، من أهم العوامل التي نمّت شعوراً جماعياً بعقدة الإهمال من طرف السلطة المركزية. فالناس بحكم عوامل عديدة يتوقعون من الدولة أن تكون مركز الإدماج والتنمية، وأن تتجزأ لصالحهم ما حرّموا منه في مراحل سابقة، ولكن عدم تغيير الأوضاع التنموية بل واتجاهها أحياناً نحو الأسوأ، في ظل فشل السلطة الحاكمة في تلبية توقعات الأفراد جعل من عدم الرضا انطباعاً سائداً ومتعمقاً لديهم. واتّخذ ذلك الانطباع شكل الأزمة عندما زادت تلك السياسات الاقتصادية المنتهجة من حدّة الفوارق الاجتماعية، وعندما اتّضحت آثار السياسة التنموية على النسيج الاجتماعي في تعميق للفوارق القديمة وإعادة إنتاج لمظاهر اللامساواة واللاعادلة الاجتماعية، سرعان اتخذت بذلك الأزمات طابع الإدانة المتواصلة لحالة الإقصاء والحيثف الاجتماعي. ومن المهم الإقرار بأن تلك المشاعر الجماعية بالحرمان والحيثف الاجتماعيين، جعلت من مناطق الوسط الغربي إلى جانب بعض المناطق الأخرى، الأكثر قابلية للهزات الاجتماعية وعدم الاستقرار الأمني على مدى مساحات طبوغرافيا التمرد والتوتر الاجتماعي في تونس. وقد كان الاستعداد الحاضر للتمرد سمة أساسية في كل من محافظات الوسط الغربي لتونس، سواء في أحداث 29 يناير 1976 أو في أحداث الخبز في يناير 1984 أو في أحداث يناير 2011 وما بعدها³.

لكن، ماذا وراء هذا الاختلال التنموي والحرمان الاجتماعي المفاقم للفوارق المجتمعية المناطقية؟ هل وقف حراك 2010-2011 على قضايا البطالة والفقر والجوع التي عانى منها التونسيون منذ الاستقلال، أم أنه تجاوز ذلك إلى قضايا أخرى بالغة الحساسية والخطورة، في سياق ما أصبح يعرف عنه بحراك استرجاع الكرامة الإنسانية ورد الاعتبار المعنوي لأفراد المجتمع التونسي؟ في واقع الأمر، لا تظهر حادثة تصادم البوعزيزي مع عون الأمن بمعزل عن مواقف السلطة إزاء قطاع العمل غير الرسمي في تونس، هذا القطاع المستساغ بما يتيح من تخفيف الضغط على

¹ وليد حدّوق، مرجع سبق ذكره. ص.96.

² المرجع نفسه. ص.ص.97-98.

³ عائشة التاييب، مرجع سبق ذكره. ص.ص.75-76.

طلبات التشغيل، وغير المستساغ في ذات الوقت بما يحدثه من فوضى واضطراب. وللاعتداء على عربة البوعزيزي المتقلبة أكثر من معنى، تجاوز مجرد ما يمكن أن يحمله تهجم امرأة على رجل في منطقة شبه ريفية من خدش للرجولة واعتداء عليها، إلى ما يحمله من معاني بطش السلطة وقطعها لأرزاق البسطاء من الشعب الذين اختاروا بالرغم من الظروف القاسية التمعش من مصدر رزق غير مستقر يتحرك بين المكان والآخر لتأمين البقاء الحياتي. ولم يكن خيار البوعزيزي سكب البنزين على نفسه احتجاجا على موقف ضابطة شرطة، بقدر ما كان احتجاجا على عدم الإنصات إلى شكواه ممن هم أعلى رتبا في مقر المحافظة. ويبقى مشهد الشاب وهو يحترق تعبيرا رمزيا قوي الدلالة على تعطل كل مسالك التواصل بين المواطن والسلطة الجهوية المسؤولة، فضلا عن كل سبل التواصل بين الحاكم والمحكوم في ظل واقع اجتماعي مطبوع بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا، يمكن القول أن الكرامة الإنسانية مثلت جزءاً لا يتجزء من المعادلة التي قام حراك تونس من أجل استرجاعها، إنها كرامة الإنسان بكل أشكالها ومعانيها، ومن أبسط مستوياتها الفردية والجماعية إلى أعلاها وأكثرها تركيباً. بل وأوضح سريان التمرد لجهة القصرين وتالة والرقاب وسائر المدن والجهات المجاورة فالعاصمة أن لا كرامة للتونسي من دون حرية سياسية وديمقراطية حقيقية، حيث تحوّلت صرخة البوعزيزي ضد الإهانة والقهر إلى صرخات جماعية تعكس المطالبة بالحق في الاعتراف بالوجود الاجتماعي، وتنادي برحيل نظام أقصى هذا الحق بإقصاء أصحابه من العيش بكرامة وحرية. وبالتالي، باتت المطالبة بالحق في الاحترام والحق في الاعتبار المعنوي والرمزي، كما المطالبة بالكف عن الاستبعاد والتهميش والاستخفاف بالفرد التونسي، من المطالب الأساسية التي رفعها أفراد الشعب التونسي في وجه الحاكم والنظام والحاشية المستبدون¹.

في دراسته حول مسألة الشعور بانعدام الكرامة وعلاقتها بانفجار الحراك الاجتماعي في تونس، تابع "حمزة المؤدب" في أطروحته حول الفئاض من السكان، حياة العديد من التونسيين في الداخل ممّن يعيشون في حالات مختلفة من التهميش، وكتب "المؤدب" عن عدم القدرة على العيش بكرامة على الرغم من الجهود المبذولة، حيث أصبح الوضع لا يطاق لأنه بات مصحوباً بشعور بالاستغلال والطرده ممّا يعنقد المرء أنه يستحقه. يسمي "المؤدب" هذا العيش في حالة من السمة غير الرسمية وعدم الاستقرار "السباق على الخبزة"، وهو يلتقط هذا المنطق جيداً بقوله: "يتم اختبار هذا الغش وهذه الوظائف الفردية على أنها نتاج [...] الفساد والمحسوبية. [...] يعكس الركض خلف الخبزة الحياة اليومية من الكدح والحرمان ولكن أيضاً من عدم اليقين وانعدام الأمن: يجب أن يكون المرء في نفس الوقت ماكراً وأن يكون قادراً على "جني الأموال" من التتمر والمضايقات التي تتخلل الحياة اليومية؛ وظيفة خارج الخدمة وغير مستقرة وذات أجر زهيد يجب أن يتم قبوله على الرغم من الإحباطات التي نتحملها كل يوم؛ يجب

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 77-78.

علينا التوفيق بين صعوبات الحياة اليومية والإدارة من خلال العيش بشكل دائم على هامش الشرعية وأن نكون عرضة للعقاب أو الابتزاز أو التنديد بشكل دائم¹.

لقد أصبح هذا التوتر بين توقعات الدولة وزيادة الهشاشة والاعتناء بالمصالح الضيقة يبتلع المزيد والمزيد من سكان تونس. هذا المنطق على الرغم من فعاليته إلى حد ما قد أصبح بمرور الوقت منقراً للغاية وأدى إلى استمرار الاستياء والغضب العام، ولهذا لا ينبغي أن يكون مفاجئاً إذن أن الاحتجاجات الشعبية، في السنوات 2008 و 2010-2011، بدأت من فعل الشباب في المناطق الداخلية². علاوة على ذلك، إن فعل التمرد الذي بدأ بمشكل المطالبة بالخبز، على الرغم من إلحاحه وحيويته، لم يعد كذلك، بل بات مشكل الاستعاضة بالخبز الحاف عن السياسة الجائرة، وهو ما ترجمه شعار الذي رفعه المنتفضون "خبز وماء وبن علي لا". إن تطور الشعارات المرفوعة في حراك تونس 2010-2011 من الواجهة المطلوبة الاجتماعية الصرفة، إلى واجهة المطالبة بحقوق أشمل في الاعتراف الاجتماعي بكرامة الفرد والمجموعة بمجمل دلالاتها الاقتصادية والسيكولوجية والسياسية والمجتمعية، كما ترجمها شعار المحتجين في أحداث سيدي بوزيد "شغل، حرية، كرامة وطنية"، أو ذلك الشعار الذي يذكّر السلطة السياسية بمعنى الحق في التشغيل ودلالاته في واقع اجتماعي صار فيه ذلك الحق امتيازاً تصنعه علاقات المحسوبية والرشوة "الشغل استحقاق يا عصابة السراق"، كان العلامة الفارقة في الانتشار الجغرافي والاجتماعي الأسرع والأيسر لحالة الاحتجاج والحراك في يناير 2011. وخلاصة القول، أن حراك تونس وما أعقبه من تحول سياسي، كان ترجمة شعبية لغضب عام لأعداد من المقصيين والمهمشين والملفوظين من دوائر المجتمع المادية والرمزية، ولم يكن حراك بطون جائعة فحسب. فهو في ظاهره حراك من أجل الخبز ولكن تكمن خلفه كل صيغ الحرمان والكبت السياسي والاجتماعي التي غدتها وقائع استئثار الفساد والثراء غير المشروع والعبث بممتلكات الشعب والبذخ المعن للمقربين من دوائر الرئيس بن علي³.

المطلب الثالث: الأمن السياسي: مطلب أساسي على أجندة التحول السياسي:

يفهم الأمن السياسي على أنه التحرر من الخوف الناشئ عن قمع النظام والسلطة الحاكمة في بلد ما. وفي هذا السياق نقف مجدداً على وجه آخر من أوجه الخصوصية التونسية التي أثرت بشكل كبير ومباشر على وضعية الأمن الإنساني في البلاد، والمتعلقة بطبيعة الجهات الفاعلة في العملية السياسية في تونس. فعلى خلاف أنظمة الحكم العربية القائمة في الفترة السابقة للحراك الاجتماعي 2010-2011، والمرتكزة على احتكار القوة العسكرية لاعتبارها الآلية الأساسية لسلطة الأنظمة

¹ نقلا عن:

Karim Zakhour, *Op-cit.* pp.133-134.

² *Ibid.* p.134.

³ أنظر في: عائشة التايب، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 79-83.

الإستبدادية السائدة في المنطقة، تبرز تونس بنظامها البوليسي ودولتها الأمتوقراطية كنموذج سلطوي أوتوقراطي يرتكز على قوة قمع الشرطة وأجهزة الأمن الداخلي الأخرى في تسيير الشأن العام وإدارة التفاعلات السياسية والأمنية في البلاد. بشكل خاص، تم النظر إلى وزارة الداخلية التونسية على غرار مختلف وزارات الدفاع العربية على أنها الفاعل الرئيسي والمؤسسة العليا في البلاد طيلة حكم بن علي. نجادل في هذا الإطار بأن القضايا الاقتصادية لم تكن بأي حال من الأحوال النقطة الحرجة الوحيدة التي حفزت على بدء مسارات الحراك الاجتماعي والتحول السياسي في تونس¹. إن حالة انعدام الأمن السياسي قد شكّلت في الأساس مصدرا عميقا من مصادر التهديد الملحة لأمن التونسيين الإنساني، ومع اتساع نطاق الحدث الاحتجاجي في البلاد طالب الأفراد العاديين الذين لطالما استبعدتهم السلطة الحاكمة وقامت باضطهادهم وإقصائهم من المشهد العام التونسي، بالتححرر من الإستبداد السياسي والقمع الأمني الممنهج باندفاع كبير وغير مسبوق قبل نهاية الحراك الشعبي الأولي 2010-2011 وبدء عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

أولا: منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي:

منذ استقلالها عن فرنسا في العام 1956، مرت تونس بعملية إصلاح اجتماعي علماني بقيادة الدولة لتصبح في الحال واحدة من أكثر البلدان تقدما اجتماعيا واستبدادا سياسيا في الوطن العربي². فعلى الرغم من الإصلاح الاقتصادي والتحديث الاجتماعي المعلن عنه، ظلّت تونس ما قبل الحراك تقتصر إلى الحريات السياسية وحماية حقوق الإنسان. في الواقع، ظلت المعارضة السياسية ضعيفة في تونس حيث حافظت الحكومة المركزية على سيطرتها شبه الكاملة على المشهد السياسي، كما أجبر المجتمع المدني على الالتزام بأولويات الدولة باسم محاربة الموروثات الاستعمارية، وتحقيق السيادة الوطنية، وإقامة دولة وطنية حديثة، ودفع إصلاحات اجتماعية واقتصادية أوسع³. وبهذا، أنهى حراك 2010-2011 أكثر من خمسة عقود من تحديث الأنظمة الرئاسية التسلطية تحت القيادة الأولية للرئيس الحبيب بورقيبة (1959-1987)، ثم الرئيس زين العابدين بن علي (1987-2011)⁴. خلال هذه الحقبة، تطوّرت تونس بصفتهها جمهورية ديمقراطية على الورق، إلى أن أصبحت فعليا وبشكل متزايد دكتاتورية الحزب الواحد القمعية مع نهاية عام 2010. لقد استغل بورقيبة وبن علي، اللذان كانا يسيطران على الجهاز السياسي للدولة، دستور عام 1959 كأداة لإعادة توزيع السلطة⁵، مع ذلك، رسّخ كلا الرئيسين سيطرتهم على الحياة السياسية والاقتصادية بالاعتماد على قوات الأمن والأجهزة البيروقراطية

¹ National Lawyers Guild (US), Haldane Society of Socialist Lawyers (UK) & Mazlumder (Turkey), **Op-cit.** p.3.

² Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, **Op-cit.** p.158.

³ **Ibid.** p.164.

⁴ Bertelsmann Stiftung, BTI 2014 — Tunisia Country Report, **Op-cit.** p.3.

⁵ Stephanos Karavas, **Op-cit.** p.60.

والهيمنة المكرّسة من قبل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي تم تفكيكه بشكل رسمي في 7 فبراير 2011¹.

يستمد النظام التسلطي كمفهوم أهميته من ارتباطه بمفاهيم أخرى أبرزها مفهوم الانتقال الديمقراطي. وبوصفه نظاما لا يرفض التعددية والاختلاف بصفة مبدئية، فهو قادر على التطور وتحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، كما حدث في منتصف السبعينات من القرن المنصرم في إسبانيا والبرتغال واليونان، أو كما حصل منذ الثمانينات في الأنظمة العسكرية في أمريكا الجنوبية ومنذ التسعينيات في الأنظمة الاشتراكية لأوروبا الشرقية. ومع ذلك، فالميزة الأساسية للنظام التسلطي هي التدرج والمروحة بين أساليب الديمقراطية وآليات الشمولية، ويصعب في واقع الأمر، ضبط درجات دقيقة من الانفتاح والانسداد والمشاركة والإقصاء لتصنيف نظام سياسي ضمن نمط أو آخر من الأنظمة السياسية، مع العلم أن الفقه السياسي يقر بوجود صيغ متعددة للنظام التسلطي تشمل أنظمة تسلطية تنافسية، أنظمة تسلطية انتخابية وأنظمة تسلطية مترسخة. وفي هذا السياق، يبدو من المفيد التوقف على مفهوم التسلطية المترسخة لما له من أهمية في تحديد ملامح النظام السياسي التونسي لفترة ما قبل 14 يناير 2011²، والتي كان لها الأثر البالغ في تشكيل تهديدات سياسية لأمن المواطنين التونسيين وصفت بالأخطر والأوسع نطاقا في تاريخ البلاد.

يبين "ميشال كامو" في إحدى دراساته المتخصصة في النظام السياسي التونسي حدود نظريات الانتقال الديمقراطي، فبالنسبة له كما هو الحال عند العديد من الباحثين، يعود فشل الأنظمة العربية في التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية إلى درجة النمو الاقتصادي، وأهمية العائدات النفطية التي تمكن الدولة من قدرات عالية على امتصاص الأزمات السياسية والاجتماعية، ونمط التضامن الميكانيكي السائد في المجتمع، وطبيعة العلاقات السلطوية القائمة في الوسط العائلي، والمعطى الثقافي المتأصل في الثقافة العربية ومستوى التعليم ودرجة تأسيس السلطة. بالرجوع إلى هذه المؤشرات، تبين أن تونس كانت من ضمن الدول العربية الأكثر تأهيلا لتحقيق انتقال ديمقراطي. وتفيد بعض الدراسات أنها كانت تحتل المرتبة 9 ضمن الدول 39 في العالم التي بلورت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في التسعينيات، إلا أن بنية التسلط السياسي أثبتت نسبة هذه المؤشرات وحدود نموذج الانتقال في مجابهة الواقع السياسي العربي. يرجع هذا، إلى التضارب بين تعدد المؤشرات الدافعة إلى التحول نحو الديمقراطية واستقرار التسلط الذي طوّر قدرات فائقة على المناورة وإعادة إنتاج الذات مع المحافظة على خصائصه الهيكلية والبنوية. في الواقع، تثبت التجربة التونسية خلافا لما تقوم عليه نظريات التحول نحو الديمقراطية من فرضيات، بأن التسلطية لا تمثل بالضرورة مرحلة انتقالية للديمقراطية، إذ يمكن للنظام التسلطي أن

¹ Bertelsmann Stiftung, BTI 2014 — Tunisia Country Report, **Op-cit.** p.3.

² لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012، ص.ص. 32-34.

يتحول من طور التسلطية التقليدية إلى طور التجذر التسلطي، أي إلى نظام تسلطي مترسخ أقل الطرق نهائيا أمام كل إمكانية للتغيير أو التطور الإيجابي¹.

بعد أن تسلّم بن علي السلطة على إثر انقلاب سلمي على نظام بورقيبة، في وضع من الانسداد السياسي والتشنج الاجتماعي، أعلن عن العديد من الإصلاحات التي قام بمقتضاها بتنقيح الدستور في عدّة مناسبات أهمها تنقيحات سنوات 1989، 1997 و2002. لقد هدفت هذه الإصلاحات، وفقا لما جاء في نصوصها، إلى ترسيخ مبادئ الجمهورية ودولة القانون والمؤسسات وتعزيز منظومة حقوق الإنسان وتوسيع فضاء المشاركة السياسية، إلى جانب تعميق التعددية والتنافس على السلطة عن طريق الانتخابات. إلا أن فترة حكم بن علي اتّسمت بعدة أزمات ومفارقات ما عدا بعض النجاحات المضلّلة على مستويات النمو الاقتصادي²، شملت أزمة مشاركة سياسية، رغم الحرص على إجراء الانتخابات في مواعيدها والإعلان عن إصلاحات سياسية متعددة؛ أزمة تنمية، رغم بعض النجاحات المسجلة في النسب المرتفعة للنمو الاقتصادي؛ وأزمة شرعية وأزمة حكم، نتيجة للمقاربات الأمنية في التعامل مع ملفات الحريات العامة وحقوق الإنسان³.

جميع هذه الأزمات تكشف عن عمق الهشاشة الهيكلية التي طالت المنظومة السياسية التونسية المتميزة إقليميا ودوليا، ومساهماتها المعتبرة في انفجار حراك 2010 التي أنهت تاريخا حافلا من الإستبدادية المطلقة في تونس. بناء على ذلك، سنركز فيما يأتي على فحص الخصائص الهيكلية والبنوية لهذا الإرث السلطوي في الدولة التونسية من خلال البحث في خلفيات ومرتكزات نظام بن علي التسلطي وآلياته القمعية، بغية الكشف على التأثير الحاسم والمباشر لتهديدات الأمن السياسي في أصول الحراك الاجتماعي ونتائج التحول السياسي في تونس على المدى القريب والبعيد.

1- مرتكزات النظام التسلطي وآلياته في تونس بن علي:

كان النظام التسلطي التونسي يقوم قبل حراك 2010-2011 على عدد من الركائز السياسية والإدارية أبرزها على الإطلاق: معادلة الوحدة الوطنية والنظام الرئاسوي، قوة الإدارة المركزية-الحزبية والتحكم في المنظومة الانتخابية.

1.1. النظام الرئاسوي ورواية الوحدة الوطنية:

كان تصوير التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التونسي الذي دفعه بن علي ونظامه محليا ودوليا، استمرارا للرواية البورقيبية منذ أن أصبح رئيسا للدولة التونسية في أعقاب الاستقلال. لقد استندت هذه الرواية إلى صورة بورقيبة، ثم بعده بن علي، "كأب للأمة" و"مقاتلها الأعلى"⁴، الذي كافح

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 34-35.

² لطفي طرشونة، "منظومة الحكم التسلطي والانحراف الاستبدادي"، في: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية (سلسلة ملفات). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011، ص.5.

³ نفس المرجع.

⁴ للمزيد حول روايات بورقيبة حول الأب والمقاتل الأعلى للأمة، أنظر في:

وعرف كيف يحقق التنمية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفقا لهما، لم يكن بالإمكان تحقيق ذلك إلا من خلال الحفاظ على الوحدة الوطنية المطلقة ومعاينة أولئك الذين لا يريدون أو لا يستطيعون الامتثال. في الحقيقة، عبر تأليف هذه الرواية، شرع بورقيبة في مشروع بناء الأمة بتحويل الهوية والولاء الوطنيين من وحدة "الأسرة الصغيرة" إلى وحدة "الأسرة التونسية"، وفي هذا الإطار، تمت مساواة الأصوات المعارضة بالخيانة للأسرة الوطنية¹. لكن خلافا لهذه الأطروحة القائلة بأولوية الوحدة وأهميتها في البناء الوطني الديمقراطي، قدّم الباحثون في الشأن التونسي في وقت مبكر للغاية، تحليلات دقيقة وعديدة تقنّد هذه الطروحات والروايات الرسمية موضحة العلاقة الاستطردادية بين الوحدة والتسلط وليس الوحدة والدمقرطة كما تم الترويج لها. لقد كتب "الصدقي" في دراسة له تحت عنوان "البحث عن المواطنة في تونس: الديمقراطية مقابل الوحدة"، منتقدا العديد من علماء الانتقال ممّن اعتبروا أن الوحدة الوطنية ووجود دولة ذات سيادة شرطين أساسيين لتطور الديمقراطية والثقافة الديمقراطية². بدلا من ذلك، جادل "الصدقي" بأنه يمكن للالتزام بالوحدة أن يعيق الديمقراطية، معترضا بشكل خاص على أطروحة "روستو" القائلة بأن التماسك الوطني والتجانس العرقي هما شرطين مسبقين للديمقراطية، مشيرا إلى أنه بالرغم من أن تونس تعتبر مجتمع متجانس عرقيا إلا أنها ظلت غير قادرة على تجاوز عتبة الديمقراطية، ففي ظل حكم بورقيبة وحكم بن علي، أدت في الواقع جهود الدولة المتضاربة للإصرار على الوحدة الوطنية إلى تفويض احتمالات المشاركة المدنية والحكم الرشيد. وبهذا، ينبغي أن نفهم بأن حتمية الوحدة والتوحيد للدولة تتناقض مع التعددية السياسية وتقلل من التطور الديمقراطي بدلا من تعزيزه، وهذا ما حدث بالفعل في تونس حيث كان يمنح الإدماج لأولئك المستعدين للعمل ضمن قيود إما احترام سياسي أو معارضة مخصصة للنظام وهو أحد أهداف الميثاق الوطني لعام 1988³.

بناءً على ذلك، مثّل النظام الرئاسي الخيار الأول لوضع الدستور التونسي سنة 1959، إلا أن هذا النظام سرعان ما تطور إلى نظام رئاسوي يجمع كل السلطات بيد رئيس الجمهورية ويجعل منه محور النظام السياسي في الدولة. على وجه التحديد، شكّل منذ البداية البحث عن بقاء واستقرار النظام الذريعة والهدف لتعزيز نفوذ الرئيس على حساب السلطات العامة الأخرى في الدولة مؤسسا لنظام سياسي

- Karim Zakhour, *Op-cit.* pp.113-115.

¹ Francesco Cavatorta, "The Weakness of State Structures in the Arab World: Socio-Economic Challenges from Below", In: **The Frailty of Authority Borders, Non-State Actors and Power Vacuums in a Changing Middle East**. Rome: Edizioni Nuova Cultura, 2017, p.42.

² Larbi Sadiki, "The Search for Citizenship in Bin Ali's Tunisia: Democracy versus Unity", **Political Studies**. Vol. 50, USA: Blackwell Publishers, 2002, p.510.

³ إذا كان يجب فهم المواطنة على أنها "أداة للمساواة في الدول الديمقراطية"، فلا شيء من هذا القبيل قد تطور بعد في تونس ما بعد الاستعمار. علاوة على ذلك، فإن فكرة الجنسية والعرق التي تشكل أساسا لمنح أو إنكار المساواة السياسية من قبل الدول القومية تتوافق مع الواقع التجريبي في تونس. للمزيد أنظر في:

- *Ibid.* pp. 497-510.

قوي يحتل فيه رئيس الجمهورية كل الفضاء السياسي والمؤسساتي في الدولة¹. وقد تمكن زين العابدين بن علي منذ توليه السلطة سنة 1987، بالاستناد على الاستقرار السياسي المموه ومتطلبات بناء الدولة الفتية وتدعيم روابط الوحدة الوطنية، جنبا إلى جنب مع تحديث المجتمع والتنمية الاقتصادية المضللة، من تصفية معارضييه السياسيين وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وتطويرها لخدمة سلطاته التنفيذية. ومن دون الحاجة إلى تعداد اختصاصات رئيس الجمهورية، يمكن التأكيد على أن النظام الرئاسوي الذي وُضع على مقياس الحبيب بورقيبة²، قد شكّل النواة الأولى للتسلط في النظام السياسي التونسي ووقّر الأرضية لكي يترسخ ويصبح أبرز مقوم هيكلي للمنظومة التسلطية في تونس بن علي³. مقارنة بسلفه، كان بن علي أقل رغبة في استخدام "سياسة الموقف/المحسوبية"؛ بدلا من ذلك، حاول كسر العلاقة بين السياسة النخبوية والشعبية التي كانت حيوية جدا في السبعينيات والثمانينيات لضمان استمرار غياب مجتمع مدني يمكن أن يكون أداة سياسية واجتماعية فاعلة⁴.

وفقا للعديد من الباحثين كان هناك تحسن سياسي خلال السنة الأولى من حكم بن علي، لكن بمرور الوقت، حدّ بن علي من الحريات، وحظر أحزاب المعارضة الحقيقية، واستخدم الشرطة للسيطرة على المعارضين السياسيين والمدنيين. بالنسبة لـ"هنري" Henry، كان النظام يركز بشكل خاص على قمع الأحزاب الإسلامية وقام منذ أوائل التسعينيات بقمع حركة النهضة الإسلامية بقوة، وشمل ذلك السجن والتعذيب والاعتقال والمضايقة والترهيب لأعضاء حزب النهضة⁵. وحسب "بول" Poll كانت

¹ لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 39-40.
² أسس بورقيبة ما يشار إليه أحيانا باسم "نموذج الدولة الاستبدادية التعاقدية" أو "التعاقدية الشعبية"، حيث تولى الحزب السياسي المسؤول عن التحرر الوطني دور الوسيط لجميع القوى الاجتماعية، مدعيا أنه يمثل جميع الفئات والطبقات، ويصنف كل النزاعات المحتملة تحت راية القومية. وبالتالي، سرعان ما أصبح الحزب الذي لعب بورقيبة دورا كبيرا في تشكيله غير قابل للتمييز عن جهاز الدولة، وأصبح لا يمكن تمييزه بشكل متزايد عن شخص بورقيبة، فقد صرح بورقيبة قائلا: "النظام؟ أي نظام؟ أنا النظام". كما يلاحظ بيركنز، "ألقي بورقيبة بنفسه في أدوار رب العائلة والمدرس والفاضل للنظام، موضحا أنه، الأب المؤسس لتونس الحديثة، يعرف أفضل من أي شخص آخر ما يطلبه شعبه وأولاده". هذا الالتجاء إلى الممارسة السياسية القائمة على الدولنة القصوى إنما يعود أساسا إلى الرغبة التي كانت تحدد المسؤولين، وبخاصة الرئيس بورقيبة في ممارسة الرقابة على كل شيء، وليس قبول بورقيبة بالنظام التعاقدية، بعد أن كان رفضه سابقا، إلا تعبيريا عن هذه الرغبة في ممارسة الرقابة نظرا إلى ما يوفره ذلك من إمكانيات هائلة عبر احتواء النخب وتعبئتها في خدمة مشروعه. فالتعاقدية وسيلة لممارسة رقابة مباشرة على مختلف شرائح المجتمع، ويقول الباحث غاللاغر Gallagher متحدئا عن هذه الظاهرة المميزة للتجربة الاستقلالية في شمال إفريقيا وبخاصة في تونس: "الحزب والحكومة يشكلان معا فريقا متجانسا يجمع أفرادهم تكوين متجانس وانحدار اجتماعي مشترك وتجربة استقلال متشابهة وأنشطة اجتماعية وثقافية متقاربة...". للمزيد من التفاصيل أنظر في:

- Karim Zakhour, **Op-cit.** pp.111-113.

- حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية -سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2006، ص.ص. 215-259.

³ لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، مرجع سبق ذكره. ص. 40.
⁴ Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, **Op-cit.** p.165.

⁵ للمزيد حول طبيعة العلاقة بين حركة النهضة والنظام في مرحلة ما قبل 2011، أنظر في:
- صلاح الدين الجورشي، "المشهد الإسلامي في تونس: قوى ومواقف"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011، ص.ص. 21-47.

هناك عقود من إرهاب الدولة والديكتاتورية في ظل نظام بن علي على الرغم من الهدوء السياسي الواضح¹. منذ صعود بن علي إلى السلطة عام 1987، تم ضمان الاستقرار المزيف على حساب الانحدار السياسي العميق في تونس، وعلى مر السنين، أصبحت البلاد موطنًا لواحد من أكثر الأنظمة الإستبدادية في المنطقة العربية، مما أدى إلى تراجع الشرعية السياسية لبن علي حتى 14 يناير 2011. إذ من الواضح أن النظام عانى من مشكل القمع السياسي الممنهج من خلال انتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان، وانتشار الفساد في مستويات مختلفة، فضلا عن غياب الحرية السياسية². كما رأى "العاب"، كان لدى تونس نوع من الديكتاتورية المطلقة ذات الوجه الحداثي، مجادلا بأن السبب الأساسي لسقوط نظام بن علي كان طبيعته الوحشية الحاكمة. تم إغلاق جميع المساحات الممكنة للتعبير مثل وسائل الإعلام ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني في عهده. في غضون ذلك، أشار "عزمي بشارة" إلى أن تونس كانت نظاما لم يترك مجالاً لأشخاص أو كيانات للتوسط بين الشعب والدولة. كان دور الأجهزة الأمنية ممتازا في تأمين نظام بن علي من أي عصيان عام أو مقاومة من أعضاء أحزاب المعارضة. لم تكن هناك حرية صحافة، ولم يكن من الممكن التسامح مع الأحزاب السياسية القليلة التي تم تسريحها للعمل قانونيا لو أنها حازت على أكثر من 3% من الأصوات. لم يرفض النظام احترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية فحسب، بل استخدم أيضا القوات الأمنية للدوس عليها بشكل منهجي³.

وبالتالي، بينما عمل النظام الرئاسوي التسلطي على شخصنة السلطة في تونس من جرّاء تضخيم اختصاصات الرئيس⁴، وتغييب آليات المراقبة والمحاسبة السياسية والمؤسسية، قد استنقوى في المقابل نفوذ بن علي ومقربوه في المقام الأول نتيجة لإضعاف الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية وتقزيم أدورها المحورية في العملية السياسية والمشاركة المجتمعية. لقد أثبتت التجربة التونسية بأن الحزب الحاكم هو من استمد شرعيته وقوته من الرئيس وليس العكس، كما أظهر الحزب المهيمن عززه في

- الفاضل البلدي، "الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011، ص.49-75.

- عبد الحكيم أبو اللوز، "الخطاب السياسي للأسلاميين في تونس بين عامي (1981-1991)، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011، ص.115-143.

- العجمي الوريثي، "الإسلاميون والسلطة في تونس"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011، ص.145-177.

- مصدق الجليدي، "الإسلاميون التقدميون طلائع التنوير الإسلامي في تونس" في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011، ص.179-210.

¹ OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit.** pp.10-11.

² Mohd Irwan Syazli Saidin, **Op-cit.** p.72.

³ **Ibid.**

⁴ كان بن علي، على سبيل المثال لا الحصر رئيس الدولة، رئيس الإدارة، رئيس الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس الدبلوماسية، وهو الذي يشهر الحرب ويعلن السلم ويعين الوظائف العليا المدنية والعسكرية. وهو المتحكم في المسار الحكومي، يعين الوزير الأول وأعضاء الحكومة وينهي مهامهم. وهو الذي يتحكم في المسار التشريعي، وفي المسار الدستوري، وهو الناطق الرسمي باسم الدين الإسلامي. للمزيد أنظر في: لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، مرجع سبق ذكره. ص.40.

مساندة رئيس الجمهورية وتجنّيبه الانقلابات، مثل ما وقع مع بورقيبة في 7 نوفمبر 1987 وبن علي في 14 يناير 2011، وبينما عجز نموذج النظام الرئاسوي في تونس عن التطور وعن تحقيق انتقال سلس إلى الديمقراطية، فهاجس الاستقرار حوّل مبدأ استمرارية الدولة إلى مبدأ استمرارية الرئيس، وأصبح الهدف الأسمى للإصلاح هو تأييد سلطة الرئيس في منظومته التسلطية القمعية¹.

في هذا السياق مثلت عدم شرعية نظام بن علي أبرز تهديد للأمن السياسي في تونس. لقد كان لدى الرئيس تحديات متعددة يجب التغلب عليها لإقناع الشعب التونسي بشرعيته، وكان التحدي الأكبر أن بن علي لم يكن بأي حال من الأحوال الحبيب بورقيبة. إذ على الرغم من أن بن علي لم يستطع أن يرقى أبداً إلى الإرث الأسطوري لسلفه إلا أن الفساد الصارخ لنظامه وعائلته هو الذي أدى فعلاً إلى تقويض شرعيته². لقد أدت الطبيعة الاستغلالية وغير المتوازنة المتزايدة للعلاقات بين الدولة والمجتمع التونسي إلى تمزيق "عقد اجتماعي" سابق متفق عليه ضمناً بين حكام الدولة التونسية وأفراد المجتمع التونسي، حيث تولى الأخير عن حقوقه في المشاركة السياسية الهادفة مقابل مزايا اجتماعية سخية وعود بالتنمية الوطنية. ووفقاً لذلك، حققت الحكومة التونسية هيمنتها وحافظت عليها من خلال ما أسماه "غرامشي" Gramsci بأنه مزيج من "الإكراه" و"الموافقة". لكن مع تبني سياسات التكيف الهيكلي التي تطلبت انفتاحاً إضافياً للاقتصاد التونسي أمام السلع الأجنبية، ومزيداً من الاستثمار والتمويل فالخاصة، تلقى المجتمع التونسي بشكل متزايد نصيباً أقل من الصفة الاجتماعية المبرمة بين الحكومة والمجتمع. علاوة على هذا، تُرك المواطنون التونسيون بمستويات أعلى من التقسيم الطبقي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنامية. ومع استمرار تآكل الصفة التاريخية كانت الحكومة التونسية مدركة بشكل جيد أنه يجب دفع الثمن، إما من خلال الإصلاح السياسي أو عبر القمع المتزايد³. وبعد أن انحاز السلطة الحاكمة إلى الخيار الثاني (القمع الممنهج) تم الانتقال وفقاً لما يشير إليه "نزيه الأيوبي" بالدولة "الشعبوية" إلى "الدولة الاستبدادية" الليبروقراطية". وبالتالي، مهّد هذا الانتقال والإحساس بالاغتراب والإحباط المتفاقمين الطريق أمام إطلاق الحراك الاجتماعي والتحول السياسي في البلاد⁴.

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 41-42.

² من الصعب تقدير إرث بورقيبة على تونس. للمقارنة، تم تكريم الحبيب بورقيبة في تونس مثل جورج واشنطن في أمريكا. فعلى الرغم من حقيقة أن بورقيبة كان ديكتاتوراً تحدّى العادات التونسية القديمة وقمع المعارضة السياسية، إلا أن كل هذا طغت عليه حقيقة أنه قاد تونس إلى الاستقلال. كان بورقيبة "المقاتل الأعلى" لاستقلال تونس، وهو ما أعطى حكومته شرعية لا جدال فيها، ولم يستطع بن علي أبداً تحقيق هذه المكانة في تونس لمجرد أنه كان خليفة بورقيبة. أنظر في:

- Izaak Bruce, **Op-cit.** p.11.

³ Azadeh Shahshahani and Corinna Mullin, "The legacy of US intervention and the Tunisian revolution: promises and challenges one year on", **a Journal for and about Social Movements**. Vol. 4 (1), May 2012, p.70.

⁴ **Ibid.** pp.70-71.

2.1. المركزية الإدارية-الحزبية:

إذا كان النظام الرئاسوي قد وفّر المرتكزات السياسية للتسلط والإستبداد في تونس، فإن المركزية الإدارية وفّرت له مجالاً إضافياً واسعاً للتدفق والانتشار في كل جهات ومناطق الجمهورية. وفي حين تمثل الإدارة امتداداً للسلطة السياسية، فهي تشمل مجموعة الأجهزة والهياكل المرتبطة عضويًا ووظيفيًا بالسلطة التنفيذية، تعتمد عليها الحكومة لتنفيذ تصوراتها وبرامجها السياسية في الدولة. لكن ما هو ملاحظ بالنسبة للحالة التونسية، أن مركزية السلطة السياسية في النظام الرئاسوي التونسي قد تعززت بفعل الإدارة المركزية-الحزبية، وأن التسلط لم يتحقق في أرض الواقع إلا بعد تفاعل وتضافر الأبعاد السياسية والإدارية والحزبية. وبهذا، ساهمت المركزية الإدارية المؤسسة على الهيمنة الكاملة والتدرج الهرمي للحزب الحاكم في مختلف الإدارات والمؤسسات السياسية والاقتصادية، في تعزيز نفوذ وسيطرة الرئيس على النظام السياسي مسهمة بذلك في توسيع الامتداد الترابي لمجال التسلط¹.

لقد اتسمت الإدارة العمومية في تونس بمركزيتها ومحورية دورها في الحياة السياسية والاقتصادية التونسية منذ الاستقلال، حيث حرص الرئيس الأول للجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة على تعزيز دورها وتدعيم هياكلها في سياق بناء الدولة الوطنية. وبما أن الحزب الحاكم كان مهيمناً على المشهد السياسي التونسي منذ الاستقلال، فقد ارتبطت الوظائف السامية في أجهزة الدولة بالولاء إلى هذا الحزب والانخراط فيه، وهي ظاهرة انتشرت على أوسع نطاق خلال حكم بن علي. كما توزعت أجهزة الحزب الحاكم هرمياً تماماً مثل الإدارة وعلى مختلف المستويات، حيث تتوزع الشعب المهنية في كل المؤسسات الحكومية والخاصة وهي تمثل فروعاً مهنية للحزب الحاكم، وهذا أفضى إلى تعميق البيروقراطية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي فحسب وإنما بالأطر الحزبية كذلك².

يرى الناشط المحلي "خالد عمامي" أنه بالنسبة لعامة التونسيين، قد تم بناء نظام حكم بن علي من الأسفل إلى الأعلى مع وضع "العمدة"، رئيس المنطقة، في أدنى مستوى. في المستويات العليا من السلم الإداري والسياسي، يوجد موظفون من المقاطعة والمحافظة أي الولاية، ووالي الإقليم هو حلقة الوصل بين الإدارة المركزية والهيكل الإداري والسياسي المحلي/الإقليمي. يتم تعيين هؤلاء الموظفين المدنيين الرئيسيين الذين ينظمون التفاعلات بين المركز والأطراف من قبل وزير الداخلية، وقبل الحراك تمت تعيينات الولاية من قبل بن علي نفسه. على سبيل المثال، العمدة هو نقطة البداية لهيكل إداري هرمي طويل ينتهي على رأس وزارة الداخلية، وبما أنه ممثّل إدارة الدولة على مستوى الحي، لعب العمدة في نظام بن علي، إلى جانب وظيفته الإدارية، دوراً سياسياً منح إدارة الدولة أداة إضافية للرقابة الاجتماعية³.

¹ لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، مرجع سبق ذكره. ص. 43.

² وليد حذوق، مرجع سبق ذكره. ص. 105.

³ Frédéric Volpi & Others, "Local (r)evolutions in times of democratic transition: Reconstructing political authority in Tunisian municipalities (2011-2014)", *The Middle East Journal*. pp. 6-7.

على هذا الأساس، كانت إحدى القضايا المتعلقة بانعدام الشرعية السياسية في تونس هي المركزية المفرطة للنظام السابق أو ما عرف أيضا بالغطرسة المفرطة لبن علي وعائلته وحكومته¹. في تونس، كانت السمة الأكثر سلطانية لنظام بن علي هي عاداته في السماح لزوجته وعائلته بمعاملة الاقتصاد التونسي كملكيات الشخصية². وقد نبّهت تقارير دولية عديدة بعضها صادر عن البنك الدولي، إلى ما تقوم به البنية الإدارية-الحزبية من دور سلبي في النهوض بالتنمية، حيث يؤدي تداخل السياسي بالإداري من جهة، وهيمنة الرئيس الفرد على السياسي من جهة أخرى، إلى ما يشبه خصخصة للخدمات الإدارية لصالح المتنفذين سياسيا، مما يضيق على الفاعلين السياسيين والاقتصاديين ويخضعهم إخضاعا كاملا للسلطة السياسية³.

3.1. التحكم في المنظومة الانتخابية:

تحتل الانتخابات في تونس أهمية أساسية في النظام السياسي التسلسلي، فهي تمثل فترة من فترات انفتاح النظام السياسي، وتتبعها منذ التسعينيات موقعا خاصا لما تتميز به وفقا للخطاب الرسمي من صبغة تأسيسية لعهد جديد وتحولات ديمقراطية مسطرة. وتوفر الانتخابات فرصة للحكومة لإدخال الإصلاحات ولإثراء البنية الشكلية والقانونية والإجرائية للديمقراطية. إلا أن المتمعن في تاريخ الانتخابات التونسية، يتبين له ضعف تأثيرها في عمل النظام السياسي، فهي انتخابات غير تنافسية، من دون اختيار وبنائج مبرمجة، ومن دون رهانات ولا استحقاقات فعلية. وهي لا تتجاوز في أغلب الحالات، عملية تثبيت حزب النظام ومسار تحريك المنظومة القانونية والإجرائية للسلطة السياسية مع المحافظة على خصائصها الجوهرية. فعادة ما أفسحت الانتخابات للسلطة السياسية التونسية مجالا لإعادة هيكلة وتوجيه المجال السياسي بما يخدم لمصالحها الخاصة بعيدا عن المصالح العامة للدولة والمجتمع في تونس. ونتيجة للسيطرة على المنظومة الانتخابية التونسية من طرف شخص الرئيس، تمكن النظام من التحكم في اختيار أحزاب المعارضة المسموح لها بالانخراط في العملية السياسية، على سبيل إقصاء الأحزاب السياسية بموجب الفصل 8 من الدستور، والتحكم في نفس الوقت في حجمها عن طريق عدد المقاعد المخصصة لها، وفي درجة الانفتاح السياسي الذي يتناسب وضمن استمراره في السلطة، فهو يمنح موقعا للمعارضة داخل أجهزة الدولة على نحو يدمجها في النظام السياسي ويحرمها من أي قدرة على التأثير في الحياة السياسية. وقد أثبتت التجربة أن الانتخابات في النظام التسلسلي التونسي لم تكن قادرة على تحقيق أي نوع أو درجة من التحول الديمقراطي⁴.

¹ Mohd Irwan Syazli Saidin, **Op-cit.** p.72.

² Alfred Stepan and Juan J. Linz, "Democratization Theory and the "Arab Spring"", **Journal of Democracy**, Vol. 24, No. 2, National Endowment for Democracy and The Johns Hopkins University Press, April 2013, p.28.

³ وليد حنّوق، مرجع سبق ذكره. ص.105.

⁴ للمزيد أنظر في: لطفى طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، مرجع سبق ذكره. ص.ص.50-53.

كان أحد الفوارق التي أحدثها بن علي عندما أصبح رئيسا هو إلغاء حكم الحزب الواحد، وإجراء انتخابات رئاسية منتظمة. ومع ذلك، لم يسمح بن علي بأي معارضة حقيقية لحكمه وتم حظر مثل هذه الأحزاب القانونية¹. يناقش "كينج" هذه الظاهرة التي أطلق عليها نمط إقامة "الواجهة الديمقراطية"، حيث يتم دعم حكم الحزب الواحد من خلال نظام التعددية الحزبية والانتخابات، وهي وفقا لـ"كينج" "استبدادية جديدة" فاسدة اعتمدها بن علي لجعل تونس تبدو أكثر ليبرالية وديمقراطية². بينما أجريت الانتخابات في البلاد بشكل دوري (1989، 1994، 1999، 2004، 2009)، فضل النظام الانتخابي هيمنة الحزب الحاكم، التجمع الدستوري الديمقراطي في البرلمان. وعلى الرغم من أنه، منذ عام 1994، سمح لعدد محدود من الأحزاب القانونية بالمشاركة في الانتخابات، فقد منحوا أقلية من المقاعد في البرلمان، بناء على حصتهم من الأصوات، وكان التجمع الدستوري الديمقراطي وحده قادرا على الحصول على الأغلبية. فعلى الرغم من ظهور التعددية، كانت النتيجة نظاما انتخابيا غير تنافسي، حيث تم احتواء أحزاب المعارضة القانونية القليلة من قبل النظام ولم يكن لها أي تأثير على العملية التشريعية³.

تأسيسا على ما تمت معالجته، يمكن القول أن الهاجس الرئيسي للنظام الاستبدادي والمنظومة التسلطية في تونس بن علي كان البقاء في السلطة. لقد لجأ نظام بن علي وهو يسعى للمحافظة على البقاء والاستدامة إلى كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية، محققا بذلك انتقال النظام السياسي من طور التسلطية المتجذرة إلى طور الاستبداد السلطوي. وبهذا اتسمت السلطة الاستبدادية تحت حكم الرئيس المخلوع بن علي ببعض الخصائص كان أبرزها السلطة المطلقة التي تمارس خارج الأطر القانونية وتكرس الحكم الشخصي أو حكم الأقلية المقربة من شخص الحاكم، وتوول في عدد من الأوضاع، إلى الخلط بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة. باختصار، إن الدارس للتجربة التونسية في مجال التسلط الاستبدادي، يلحظ بالتأكيد أن النظام التسلطي قد أبدع في التلاعب بالنصوص الدستورية والقانونية، ولجأ في أسوأ الحالات، إلى التعديلات الدستورية كآلية للانقلاب على الدستور، كما انحرف بالمنظومة الانتخابية بإجراءات غير مسبوقه بغرض توظيفها لغلق فضاء المشاركة السياسية وتأييد بقاء السلطة الحاكمة. كما قام بالتضييق في مجال ممارسة الحريات العامة وحقوق الإنسان، وروج للفساد السياسي والمالي وللرشوة المحسوبة. كل هذا تم بالاعتماد على تطوير مقاربة أمنية استئصالية وتجريبية، وظفت لردع معارضيه وحل أزمات نظامه السياسي، من خلال الاعتماد على أجهزة الأمن الداخلي تارة، وبإطلاق تهم الجرائم الإرهابية تارة أخرى⁴، وهو ما سيتم مناقشته بنوع من التفصيل من خلال تحليل أبعاد منظومة الأمن القومي في تونس وعلاقتها بترسيخ التسلط الاستبدادي خلال فترة حكم بن علي.

¹ Catherine Pettersson, "Freedom of expression and the downfall of a regime: The Tunisian revolution and the transition to democracy", *Mänskliga rättighetsstudier Höstterminen*. Lund University, 2011, p.14.

² *Ibid.* p.15.

³ Maria Cristina Paciello, *Op-cit.* p.2.

⁴ لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 53-54.

2- مؤشرات القمع والتسلط: تحليل لواقع تهديدات الأمن السياسي في تونس:

كان الحراك الاجتماعي 2010-2011 بمثابة تحول فارق في التاريخ السياسي التونسي، إذ افتقرت دولة شمال إفريقيا منذ استقلالها الوطني سنة 1956 إلى ثقافة ديمقراطية إجرائية ومؤسسية عميقة الجذور تعود إلى الحكم الاستعماري الفرنسي، مما يبرز الخصائص الرئيسية لسياسات حكم بورقيبة وبن علي المستندة إلى نظام اقتصادي وسياسي يخضع للسيطرة المركزية الكاملة¹. مع ذلك، من المهم التوضيح في هذا السياق، أنه بينما كان الهدف الرئيسي لسياسة حكم بورقيبة هو الحفاظ على التماسك الاجتماعي والوحدة في إطار سلطوي، فقد كانت رئاسة بن علي مثالا لما يسميه "ر.و. بوليت" "حكم المماليك الجدد"، في إشارة إلى "الديكتاتوريات الشخصية التي بناها المستبدون المنحدرون من الجيش/الخدمات الأمنية". إذ على الرغم من إدخال عدد من الإصلاحات المهمة، التي بدت في ذلك الوقت وكأنها إجراءات تقدمية نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي، فقد ظلت المشاركة السياسية وحرية التعبير والنشاط الديني في عهد بن علي مكبوتة بشدة². في واقع الأمر، عندما خلف بن علي بورقيبة، تم استبدال "شكل حميد من الحكم الاستبدادي" بـ"شكل من أشكال الديمقراطية المتلاعبة"، مع خطاب ديمقراطي ومؤسسات تخفي نسخة أقوى من الاستبداد³. يشير "كينج" King إلى أن ما جعل النظام القمعي في تونس قادرا على الحفاظ على سلطته هو أن حكومة بن علي قد طوّرت نوعا جديدا من الاستبداد يعرف بديمقراطية الواجهة façade democracy⁴. وكما أعرب عنه "منصف المرزوقي"، لقد أمضى بن علي فترة ولايته في وضع القوانين من أجل انتهاكها و... تعزيز الديمقراطية من أجل إخفاء نظامه الشمولي... تونس بن علي... أصبحت تمثل حالة "الفصام"⁵.

في تحليله لأهمية انتهاكات حرية الرأي والتعبير بالنسبة لعملية التحول السياسي في تونس، يؤكد "العايب" أن أحد العوامل التي أثّرت على رغبة الشعب التونسي في الإطاحة بالنظام الحاكم، وعدم قدرة السلطة الاستبدادية على الاستمرار، هو عدم وجود مساحة للنقاش والتعبير⁶. فمنذ أن تولى بن علي السلطة في العام 1987، قمع النظام بشكل منهجي أي شكل من أشكال المعارضة السياسية. وخلال حكمه، تعرّض نشطاء حقوق الإنسان والصحفيون للمراقبة المستمرة والمضايقة والسجن، وبالتالي، كان التعذيب الجسدي والنفسي في أقسام الشرطة ممنهجا كما كشف الكثيرون. علاوة على ذلك، كانت حرية تكوين الجمعيات شبه معدومة. وتم التلاعب والتحكم بالنظام القضائي، حيث افتقر إلى أي استقلالية

¹ Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, *Op-cit.* p.163.

² *Ibid.* pp.164-165.

³ *Ibid.* p.165.

⁴ Catherine Petersson, *Op-cit.* p.28.

⁵ Phil Hoffman, "Dissent and the Political Police: Past, Present, and Future", *In: Insights Tunisia 2012*. New Initiative for Middle East Peace (NIMEP): A Program of the Institute for Global Leadership at Tufts University, Tufts University: The Institute for Global Leadership, 2012, p.82.

⁶ Catherine Petersson, *Op-cit.* p.28.

تذكر في حين كان بن علي يسيطر بالكامل على المجلس الأعلى للقضاة، وهو المؤسسة التي تتولى مهام ترشيح القضاة وتعيينهم وتأديبهم في تونس¹.

بناءً على ذلك، شكّل القمع السياسي أوضح مصدر طويل الأمد للسخط الذي دفع التونسيون نحو إطلاق الحراك من أجل بلوغ التغيير والإصلاح الحقيقي². وفي هذا الصدد، توثّق بيانات منظمة بيت الحرية³ Freedom House، التدهور المستمر في حالة الحقوق والحريات الأساسية في البلاد خلال الفترة 2000-2010. فكما هو مبيّن في الجدول (9)، استمر تصنيف تونس في وضعية البلاد "غير الحر" على مدار العقد السابق للحراك والتحول السياسي، كما نلاحظ بأنه من عام 2007 إلى عام 2010، ازدادات درجات البلاد سوءاً في مجال ضمان الحقوق السياسية، مسجّلة تراجعاً قياسياً من 6 إلى 7، في حين بقيت درجات الحريات المدنية تراوح مكانها في النقطة 5 من 7، كما ظلّ المعدل العام التونسي ضعيفاً للغاية بنقطة بلغت 6.5 على 7 على مقياس بيت الحرية.

الجدول رقم (9): يوضح وضعية حقوق الإنسان في تونس (2000-2010):

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|-----------------|
| 7 | 7 | 7 | 7 | 6 | 6 | 6 | 6 | 6 | 6 | 6 | الحقوق السياسية |
| 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | الحريات المدنية |
| 6.5 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | معدل الحرية |
| غير حرة | غير حرة | غير حرة | غير حرة | غير حرة | غير حرة | غير حرة | غير حرة | غير حرة | غير حرة | غير حرة | الوضعية |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- Freedom House, "Country and Territory Ratings and Statuses, 1973-2022", a Report. on: <https://freedomhouse.org>

وكما هو موضّح في الجدول (10)، يظهر الدليل القياسي للتنمية البشرية في البلاد، بأن تونس قد أحرزت مكاسب جيدة على مستوى التنمية البشرية بين عامي 2005 و2010، لكنها تراجعت في المقابل، منذ العام 2006 وهو العام الذي بدأ فيه العمل بهذا المؤشر، عن تسجيل أفضل المعدلات على صعيد مؤشر الديمقراطية. فكما يظهره مؤشر الديمقراطية خلال العامين 2008 و2010، لم تتراقق التحسينات على صعيد التنمية البشرية مع تقدم على مستوى الديمقراطية، حيث أن الظروف الديمقراطية في تونس قد انحسرت بشدة خلال الفترة 2006 و2010. أما على صعيد مؤشر الدول الأكثر عرضة

¹ Maria Cristina Paciello, *Op-cit.* pp.01-02.

² Izaak Bruce, *Op-cit.* p.09.

³ تقوم منظمة بيت الحرية Freedom House، بتخصيص درجات للبلدان تقيس من خلالها مستوى ومدى التزام هذه البلدان بالحقوق والحريات العامة لمواطنيها، والتي تتراوح من 1 (الأفضل) إلى 7 (الأسوأ)، مصنفة حالات الدول وفقاً لدرجاتها المتحصلة عليها إلى ثلاث وضعيات هي: "حرة" و"حرة جزئياً" و"غير حرة".

الفصل الثاني: التحول السياسي في تونس: المسوّغات والمحددات

للانهيار والعنف، تظهر البيانات الواردة في الجدول (11)، بأن تونس قد سجلت باستمرار أعلى المعدلات فيما يتعلق باحتمال انهيار النظام في الفترة ما بين 2006 و2009، وهو ما يشير إلى أن قدرة هذا البلد على الاضطلاع بأدوار الدولة قد تراجع خلال الفترة المشمولة في التحليل. وبالرغم من أنه قد طرأ تحسن طفيف على معدلها بين العامين 2009 و2010 من 67.6 إلى 67.5، إلا أن خطر الانهيار قد ظل قائماً بقوة في البلاد، وهو ما يثبتته واقع أن تونس كانت أول بلد قد أطلق شرارة الاحتجاجات والحراكات الشعبية في المنطقة نهاية العام 2010.

الجدول رقم (10): يبين الدليل القياسي للتنمية البشرية نسبة إلى مؤشر الديمقراطية في تونس (2010-2005):

| | | | |
|------|------|------|--|
| 2010 | 2009 | 2005 | |
| 0.70 | 0.69 | 0.67 | دليل التنمية البشرية المركب ⁽¹⁾ |
| 2010 | 2008 | 2006 | |
| 2.79 | 2.96 | 3.06 | مؤشر الديمقراطية المركب ⁽²⁾ |

ملاحظات:

(أ): للتذكير، يعكس الدليل المركب للتنمية البشرية ثلاث مؤشرات قياسية فقط مرتبطة بنوعية الحياة، وهي الصحة والتعليم ومستويات المعيشة، وبمعدل يتراوح من 0 إلى 1، بحيث يشير الرقم 1 إلى الأداء الأفضل.

(ب): مؤشر الديمقراطية هو مؤشر مركب ناتج عن المعدل البسيط لمؤشرات عائدة لخمس فئات هي: (1) العملية الانتخابية والتعددية، (2) أداء الحكم، (3) المشاركة السياسية، (4) الثقافة السياسية، و(5) الحريات المدنية. وبمعدل يتراوح من 0 إلى 10، بحيث يشير الرقم 10 إلى الأداء الأفضل.

المصدر: نقلا عن:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات"، تقرير. نيويورك، 2013، ص.07.

الجدول رقم (11): يوضح مؤشر الدول المنهارة في تونس (2010-2006):

| مؤشر الدول المنهارة المركب ⁽¹⁾ | | | | | |
|--|------|------|------|------|------|
| (من 0 إلى 120، بحيث يشير الرقم 120 إلى الدولة الأكثر عرضة للانهيار وأعمال العنف) | | | | | |
| السنة | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| المعدل | 65.4 | 65.6 | 65.6 | 67.6 | 67.5 |

ملاحظة: (أ): يتألف مؤشر الدول المنهارة من 12 مؤشرا يشمل: الضغوطات الديمغرافية المتزايدة؛ الحركة الكثيفة للاجئين أو النازحين الداخليين؛ النزوح البشري المزمّن والمستدام؛ التنمية الاقتصادية غير

المتكافئة؛ الفقر والتراجع الاقتصادي الحاد؛ شرعية الدولة؛ التدهور التدريجي للخدمات العامة؛ المجموعات التي تسعى للانتقام جراء المظالم التي تعرضت لها؛ انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ الجهاز الأمني؛ بروز فصائل بين النخب وتدخل الجهات الفاعلة الخارجية.

المصدر: نقلا عن:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سبق ذكره. ص.8.

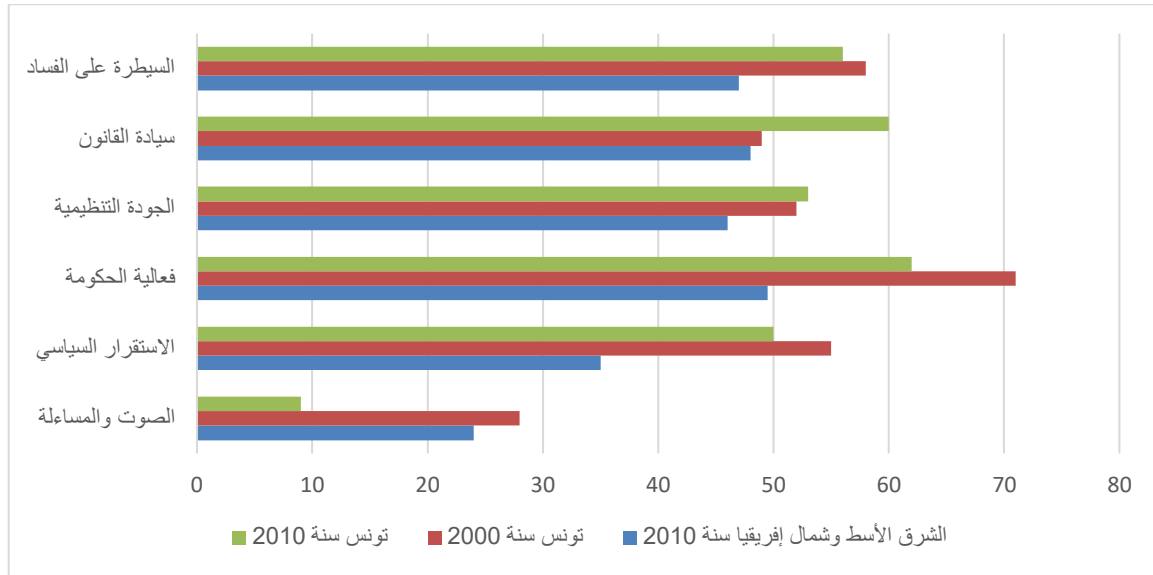
تأسيسا على ما تقدّم، نشير إلى أن البيئة السياسية والاقتصادية شديدة المركزية في تونس قد كانت نقطة قوة وضعف للحكومة. ففي هذا السياق، تفاقمت مشاكل الحوكمة خلال العقد الماضي، لاسيما في مجالات الفساد وفعالية الحكومة والمساءلة. وبناءً على ما يظهر في الشكل (13)، بشكل خاص كان "الصوت والمساءلة" في تونس في العام 2010 أضعف بكثير ممّا كان عليه خلال العام 2000، وأضعف أيضا بالنسبة لمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2010. لقد أدى الطابع غير القابل للطعن للنظام إلى ضعف الشفافية والمساءلة¹. كما سبقت الإشارة إليه، مثل العديد من الديكتاتوريات، كان النظام التونسي قائما على الصفقة الاستبدادية: الولاء الإجمالي للنظام مقابل الاستقرار السياسي وتوزيع الوظائف والمزايا الأخرى. لقد نجح النظام طالما كان النظام قادرا على توفير ما يكفي من الوظائف والمال لتلبية توقعات الناس. ومع ذلك، بلغ النظام حدوده القصوى خلال سنواته الأخيرة، فبينما تفاقمت مشاكل الحوكمة، زاد معدل البطالة وزاد حجم الإعانات. منذ العام 2000، تضاعف مقدار الدعم ثلاث مرات، وزادت حصته في الإنفاق الحكومي من 10% بين 2000-2004 إلى 15-20% خلال السنوات التي أعقبت هذه الفترة. ومع ذلك، فإن الإحصاءات الرسمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حجبت اتجاهات الرفاهية الفعلية للسكان: أفاد المواطنون عن انخفاض مستويات الرفاهية في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي الإجمالي الرسمي للفرد يتزايد باطراد (أنظر الشكل (14)). بمرور الوقت ازداد الشعور بالظلم بين السكان، مع انعدام الحرية والشفافية وتزايد استحواذ النخب الحاكمة على الريع، بينما لم يتمكن الشباب خاصة من العثور على عمل لائق². وهكذا، كشفت حقيقة نزول عشرات الآلاف من التونسيين إلى الشوارع للتعبير عن مظالمهم عن مدى انعدام الشعور لديهم بأن نظامهم السياسي الرسمي يستجيب لمطالبهم وتطلعاتهم³.

¹ The African Development Bank (AfDB) Group, **Op-cit.** p.16.

² **Ibid.** pp.16-17.

³ Mohd Irwan Syazli Saidin, **Op-cit.** p.72.

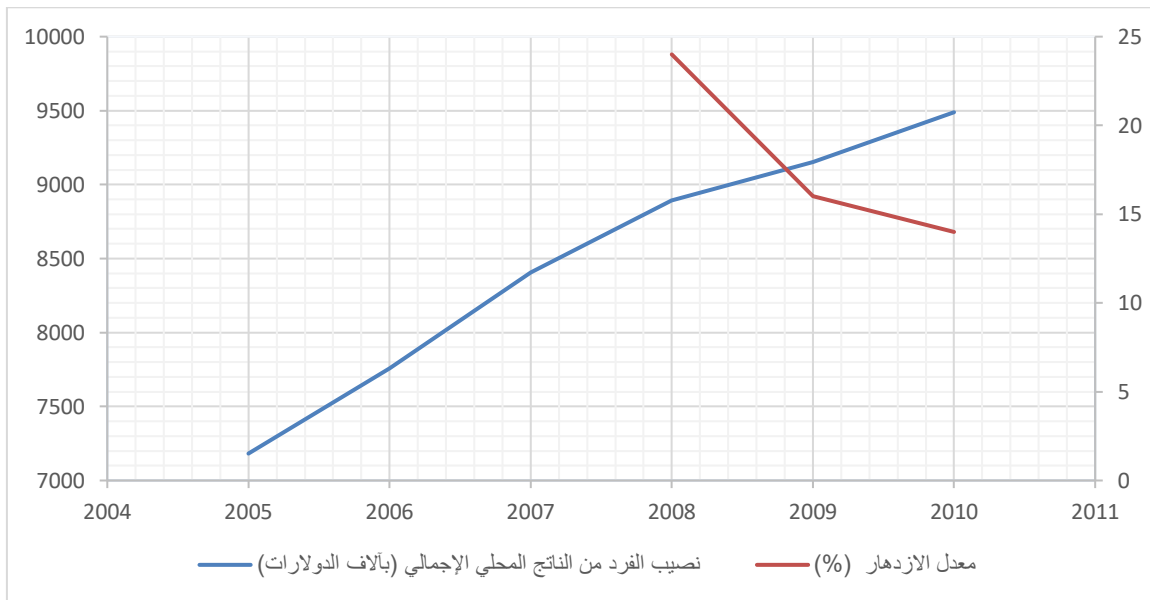
الشكل رقم (13): يبيّن مؤشر الحوكمة في تونس لعامي 2000 و2010 (بالترتيب المثوي) -
(100)



المصدر: نقلا عن:

- The African Development Bank (AfDB) Group, **Op-cit.** p.16.

الشكل رقم (14): يوضّح اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقابل رفاهية السكان التونسيين
(2010-2005):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- Daniel Kaufmann, "Governance and the Arab World Transition: Reflections, Empirics and Implications for the International Community", **The 2011 Brookings Blum Roundtable Policy Briefs**. 2011, p.31.

تكشف المعطيات أعلاه عن واقع قائم لحالة الأمن السياسي في تونس ما قبل الحراك والتحول، فمنذ العام 1956 إلى غاية العام 2010، أي لأزيد من خمسة عقود انطوت، لم يحكم تونس سوى

رئيسان. وقد امتدت سلطوية نظام بن علي من التلاعب بقواعد الانتخابات لصالحه إلى تقييد الحريات المدنية للشعب. لقد قام بن علي بتعديل الدستور ليصبح مؤهلاً لأكثر من ثلاث فترات كرئيس. وقد لعبت هذه التكتيكات بالإضافة إلى انتهاكاته المتعددة لحقوق الإنسان، دوراً أساسياً في الحفاظ على نظامه واستقراره¹. كما ذهب النظام إلى حدّ إنشاء قوة أمنية موازية للإبقاء على المواطنين في حالة من الخوف وانعدام الثقة مما يدعم استمرار سلطة حكمه وإستبداده. ويذكر "السعيدى" أن الديكتاتورية التونسية كانت تعتمد على جهاز شرطة مترامي الأطراف يدعمه عدد لا يحصى من المخبرين؛ شعر التونسيون بالتجسس والمراقبة والمتابعة في كل مكان- في المقاهي وفي العمل وفي الشوارع².

ثانياً: منظومة الأمن القمعي: الآلية الأساسية للنظام السياسي التسلطي:

لطالما اعتبرت تونس خلال العقد السابق للتحول السياسي دولة بوليسية بامتياز³، إذ لم تكتمف سلطة النظام بإتاحة هامش محدود للغاية من العمل السياسي في إطار المقبول من منظومة التسلط الاستبدادي، ولم تخلق منطقة رمادية لأحزاب نقدية غير برلمانية في ظل الرقابة والتعقب الأمنيين فحسب⁴، بل اتخذت من جهاز الشرطة وقوات الأمن الداخلي مصدراً رئيسياً لهذه السلطة تعمل كأداة رئيسية لقمع معارضي النظام الرئاسوي الشخصاني. ويكشف صعود بن علي إلى الرئاسة هذه العلاقة التاريخية بين السلطة والشرطة في تونس. فبينما وصل أغلب القادة العسكريون في العالم إلى السلطة من خلال الانقلابات العسكرية، فإن بن علي؛ على الرغم من خلفيته العسكرية، فعل ذلك من خلال نظام الأمن الداخلي في البلاد. قبل إقالة الرئيس آنذاك الحبيب بورقيبة من منصبه، شغل بن علي منصب المدير العام للأمن الوطني، وهو أعلى منصب داخل هيكل الشرطة التونسية، وبعد ذلك منصب وزير الداخلية. وقد منحه هذا المنصب قيادة شرطة البلاد وقوى الأمن الداخلي ومكّنه من الإطاحة ببورقيبة. فبدلاً من الانقلاب العسكري، كان "انقلاباً بوليسياً"، وطوال فترة رئاسة بن علي، شكّل جهاز الأمن الداخلي، وليس الجيش، العمود الفقري لنظامه⁵. لقد كان ينظر إلى تونس في عهد بن علي على أنها واحدة من أكثر الدول التي تخضع لحراسة مشددة في العالم. وتشير تقديرات منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية إلى أن عدد ضباط الشرطة في تونس يتراوح بين 130 ألف و200 ألف. كان هذا

¹ OUEDRAOGO Adolphe, **Op-cit.** p.35.

² Catherine Petersson, **Op-cit.** pp.29-30.

³ بقدر ما تم النظر إلى مؤسسة الجيش التونسية كبطل للحرّك الاجتماعي 2010 نتيجة تأثيرها المحدود في نظام بن علي، لاسيما رفضها القاطع لإطلاق النار على المتظاهرين خلال الحرّك، احتقرت في المقابل الشرطة التونسية بسبب دعمها القوي للعائلة الحاكمة وسعيها المتواصل للإبقاء على بن علي في السلطة، حيث استخدمها الأخير كألية أساسية في تصفية معارضيه وتعذيبهم ونفيهم من المجال السياسي طوال فترة حكمه، فضلاً عن إطلاق النار على المدنيين أثناء حرّك 2010. للمزيد من التفاصيل، أنظر في: كويراين هانلون، "إصلاح القطاع الأمني في تونس: عام بعد ثورة الياسمين"، تقرير خاص رقم 304. واشنطن: معهد السلام الأمريكي، مارس 2016، ص.5.

⁴ عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص.26.

⁵ Derek Lutterbeck, "Tunisia after Ben Ali: retooling the tools of oppression?", **Policy Brief.** Norwegian Peacebuilding Resource Centre, May 2013, p.1.

يعني أن تونس لديها نسبة من ضباط الشرطة إلى السكان أعلى بثلاث إلى أربع مرات حتى من أكثر البلدان تشدداً في أوروبا. وفي حين تبيّن بعد سقوط بن علي أن هذه الأرقام مبالغ فيها إلى حدّ كبير، فإنّ التصور الشائع لقوات الشرطة ذات الغالبية الساحقة هو في حدّ ذاته سليم، مما يسلط الضوء على أن الشرطة في تونس ينظر إليها عموماً على أنها منتشرة في كل مكان، تراقب السكان عن قرب وتقمع أي معارضة أو نشاط "مشبوه" و"محتمل"¹.

في هذا السياق، يرى العديد من الباحثين والمتخصصين في شؤون السياسة والأمن أن الأنظمة السياسية العربية، بما في ذلك النظام الساسي في تونس ما قبل 2011، قد قررت منذ تأسيسها اعتماد خيار الحل الأمني الناعم، بل والقوة الصلبة أحياناً، للالتفاف حول الإصلاح الحقيقي والتحايل على أي انتقال فعلي يقود إلى ديمقراطية تعددية في تلك البلدان، فأصبحت الشعوب العربية تعيش تحت حكم نظم سياسية يصعب تصنيفها وتحديد نوعها، فهي ليست ديمقراطية ولا أوتوقراطية ولا ثيوقراطية، بل تجمع بين كل ذلك، ولكن تغلب عليها هيمنة الأمن بأساليبه المختلفة. وفقاً لـ"حيدر إبراهيم علي"، يمكن تسمية هذه الأنظمة التي تجمع بين الاستبداد التسلطي والأمن القمعي بالأنظمة الأوتوقراطية. ومن أبرز السمات المميزة لهذا النمط الجديد من الأنظمة تكريس غياب الديمقراطية والأحزاب البرلمانية وحرية الصحافة وحرية التنظيم والتعبير والمشاركة. كما شرعت الأنظمة العربية في تهيئة المناخ السياسي لعلاقة أبوية بين الزعيم وشعبه، وهي العلاقة التي عبّر عنها الرئيس السادات بنفس لغة العيلة وبمفرداتها، والرئيس بورقيبة بالأسرة الوطنية التونسية. تبدأ هذه العلاقة بالتوحد أو التماهي الكامل بين القائد والشعب والوطن، فالشخص الذي يسيء إلى القائد أي الزعيم الحاكم، يكون قد أساء للوطن أو الشعب كله، حيث تسود علاقة أبوية تمنح الأب حقوقاً مطلقة، وهذه علاقة خطيرة لأنها تتأسس على إلغاء العقد الاجتماعي بين المواطن والحاكم، ومع هذا الطمس تضيع حدود الحقوق والواجبات².

لقد كان من أهم آليات تمكين الأوتوقراطية آلية أمننة القضايا السياسية، أي تحويل الانشغالات والنشاطات ذات الطابع السياسي إلى موضوعات تعالج أمنياً، باعتبارها تتعلق بالمصالح الحيوية العليا للأمن القومي أو الوطني للدولة، وبهذا صارت أجهزة الأمن البديل المحمود عن الحزب والحكومة والمجتمع المدني، واحتكرت العنف الشرعي وغير الشرعي. فصراع السلطة مع الإخوان المسلمين في تونس ومصر، على سبيل المثال، تكفّل به جهاز الأمن وإن اختلفت طبيعة كل منهما. وهنا، بدأ الجهاز الأمني يتقوى بعدة سبل، فهو يمسك بالقضايا المصرية والحيوية في البلاد. ومن ناحية أخرى، يغلق باب الحوار والاختلاف، مما يضعف حالة المجتمع المدني، ويفقد المجتمعات كل أشكال التعدد السياسي والفكري والثقافي. من الملاحظ على الصعيد العربي عموماً، والتونسي تحديداً، أن المتغير الأمني قد

¹ Ibid. pp.1-2.

² حيدر إبراهيم علي، "الأوتوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية. العدد (184)، القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2011، ص.ص. 50-51.

لعب الدور الأساسي في المرحلة المبكرة للاستبداد الحديث، ولكنه اختلف عن مرحلة الأملوقراطية التي بلغت الأنظمة القمعية في البلدان العربية. ففي تلك المرحلة، كان دور الأمن مساعداً في تثبيت دعائم الحكم وتجنبيه التآمر الداخلي والخارجي، وتصدى لكل احتمالات المعارضة والشغب وإضعاف النظام. فأجهزة الأمن تقوم بمهام ذات طابع بيروقراطي فني، يخدم السياسات العليا بطريقة غير مباشرة، ولا يتدخل في وضعها، فهو يتحمل مسؤولية حمايتها وتنفيذها رغم أنه لم يشارك في وضعها. لكن، في مرحلة الأملوقراطية، تكون الأجهزة الأمنية شريكة أصيلة في وضع السياسات وتنفيذها، لذلك لا يعمل أفرادها خلف المشهد السياسي بل يبادرون بالتفاوض والحوار والتنفيذ¹، لدرجة تصبح فيها أولويات الجهاز الأمني غير مرتبطة بضمان أمن الدولة ومواطنيها، وإنما بضمان أمن الحاكم وسلطته من الزوال أو الاندثار.

في تونس، وفي حالات عديدة، تم توجيه وسائل القمع والإكراه المشروع وغير المشروع ضد قاطني الدولة ومواطنيها فقط لاحتجاجهم أو معارضتهم لسياسات أو قرارات معينة اتخذت من طرف الحاكم الأملوقراطي المستبد. على وجه التحديد، كانت "الشرطة السياسية"، وبشكل رسمي، تمثل جهاز إدارة أمن الدولة في تونس، ويعمل هذا الجهاز كقوة فرض عقيدة بن علي حول الشرعية السياسية. وفقاً لما أفاد به "ماتشادو"، كانت أساليب الشرطة السياسية شبيهة بأساليب المافيا، لكنها مشبعة بموارد وسلطة الدولة - الخطف والابتزاز وحتى التعذيب والقتل على الأرجح - وهو المصير المحتمل للكثير من السجناء السياسيين الذين اختفوا على مر السنين². لقد كانت "الشرطة السياسية" أو "الشرطة السرية" كما يسميها الكثيرون، مؤسسة غامضة بقدر ما كانت قوية. لهذا، فإن الفحص الشامل لتاريخها هو من نواح كثيرة نتيجة طبيعية لضرورة لأي تحليل شامل للمشهد السياسي التونسي في مرحلة ما قبل الحراك، حيث أن جميع الأحداث السياسية تقريباً قد شكّلتها قوة تأثيرها وبطشها³. لم تكن الشرطة السياسية كما كانت موجودة في عهد بن علي وحدة متماسكة واحدة ولا شبكة غير محكمة التنظيم من المخبرين. طوال فترة حكم بن علي، خدمت وحدة أساسية من حوالي 200 ضابط داخل قوة شرطة تقدر بأكثر من 120 ألف فرد. تم تكليف هذه الوحدة بمهمة واسعة لمراقبة الخطاب العام، وكان لها تركيزان رئيسيان: غرلة المفردات والممارسات "التخريبية" من أفراد الجمهور العام والمراقبة عن كثب لمجموعة مختارة من جمعيات المجتمع المدني المعترف بها رسمياً، أي مجموعات حقوق الإنسان والنقابات العمالية، لضمان بقاء عملهم في نافذة محددة جداً من الكلام والفعل المقبولين. على الرغم من أن هذين الخطين من العمل كان لهما قدر كبير من التداخل، إلا أن أعضاء الشرطة السياسية في كل من تلك التخصصات كانت لديهم مهمة مميزة كشفت انفصالها عن منهجية قمع المعارضة التي كانت موجودة في تونس بن علي⁴.

¹ المرجع نفسه. ص.51.

² Mohd Irwan Syazli Saidin, *Op-cit.* p.72.

³ Phil Hoffman, *Op-cit.* p.82.

⁴ *Ibid.* p.86.

في دراسة لها حول أسباب الاستعصاء الاستثنائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على عملية التحول الديمقراطي، تؤكد "إيفا بيلين" أن أسباب هذا الاستعصاء تكمن بدرجة أقل في غياب المتطلبات الأساسية للديمقراطية، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهيكلية كشرط مسبق للتحول الديمقراطي، وتكمن بدرجة أكبر في الشروط القائمة التي تعزز سطوة الاستبداد السلطوي، والأكثر أهمية، ترجع هذه الأسباب إلى القوة الاستثنائية للأجهزة الأمنية القسرية ذات البأس والشدة. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت الإرادة العالية للبأس والقدرة الشديدة للجهاز القسري على القمع بأي وسيلة لأي مبادرة ديمقراطية، هي التي قضت على كل احتمالات الانتقال الديمقراطي فيها. وهنا تكمن الاستثنائية الحقيقية للمنطقة¹. في تونس لطالما عرفت وزارة الداخلية بوزارة الخوف، وهي أداة يستخدمها حكام لا يتمتعون بشعبية لضبط السكان المتمردين على نظامهم. وبحسب التقارير الواردة من مدنيين تونسيين، فهو المكان الذي يختفي فيه الأصدقاء أو الأقارب لساعات أو أيام ويخرجون مهترئين، مختلفين قليلا، وغير قادرين أو غير راغبين في الحديث عما حدث. كانت وزارة الداخلية هي المقر الرئيسي للضباط في ثياب مدنية الذين اقتحموا الاجتماعات السياسية وشرطة مكافحة الشغب التي وقفت ضد المتظاهرين².

كما تؤكد "بيلين" أيضا أن ثمة أربع عوامل تفسر قوة ومثانة جهاز القمع والإكراه في الدول العربية المفسرة بدورها لقوة وتماسك الأنظمة السلطوية القائمة فيها، والتي تستند أساسا إلى عوامل القدرة والإرادة القسرية الاستثنائية لهذه الأنظمة، هي: الصحة المالية أو الوضع المالي المريح، الدعم الدولي المتواصل، الطبيعة الأبوية والتوريثية لمؤسسات الدولة، والدرجة المحدودة من أجل الإصلاح الديمقراطي³. بإسقاط هذه العوامل على الحالة التونسية، نجد بأن جميعها كان قائما ومنتشرا على نطاق واسع للغاية في الدولة والنظام التونسيين، ما عدا العامل الأول المتمثل في الوضع المالي المريح، والذي شهد تراجعا كبيرا خلال السنوات القليلة التي سبقت الحراك نتيجة التدهور الحاد في الوضع الاقتصادي للبلاد. ومع ذلك، نجح النظام في الحفاظ على قوة وتماسك الجهاز القمعي في تونس لأنه حتى لو بدى بأن بن علي قد حكم بالقوة في المقام الأول، إلا أن نظام بن علي كان أكثر من مجرد الإكراه. إن الدلائل على ذلك كثيرة. إذ خلافا للتحليل السائد بين الباحثين السياسيين، أو في وسائل الإعلام، أو بين أعضاء المعارضة السابقين، لم تتجسد الهيمنة السياسية بشكل أساسي في السلطة المطلقة لبن علي، أو في جشع أفراد أسرة الرئيس، أو في الطريقة التي جعل بها العنف والسيطرة البوليسية الحياة السياسية كلها مستحيلة.

¹ Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the middle East, Exceptionalism in Comparative Perspective", **Comparative Politics**. Vol.36, No.02, January 2004, p.142.

² Sari El-Abboud, "Post-Revolution Relations Between the Police and Public in Tunisia: Moving Beyond Brutality Towards Trust & Reform", **In: Insights Tunisia 2012**. New Initiative for Middle East Peace (NIMEP): A Program of the Institute for Global Leadership at Tufts University, Tufts University: The Institute for Global Leadership, 2012, pp.97-98.

³Eva Bellin, The Robustness of Authoritarianism in the middle East, Exceptionalism in Comparative Perspective, **Op-cit**. pp.147-151.

كان عدد المعارضين قليلا جدا [..] كانت هذه الطاعة، بشكل أعمق بكثير، نتيجة لعلاقة مزورة بين، من ناحية، العنف الكامن الذي نقلته الشرطة والإشراف الصارم للحزب الواحد، ومن ناحية أخرى، مختلف آليات الإدماج القوية¹.

في هذا الإطار، إذا كان "جيسر" و"كاماو" يتحدثان عن دولة بوليسية، فإن "إيبو" تستخدم مصطلح "الدولة الشرطية" للإشارة إلى نظام تنظيم تكون قوته مستمدة من تلاعبه بالرموز والرغبات بقدر ما يستمد من أبعاده القسرية. جادلت "إيبو" بشكل مقنع بأن فكرة الإجماع والإصلاحية كانت الركائز الأيديولوجية الأساسية لحكم بن علي. كانت هذه الأفكار مبادئ تنظيمية مركزية للشرعية، والأساطير الجوهريّة، ومع ذلك كانت منتشرة ومتغيرة باستمرار. كانت أسطورة تونس الإصلاحية المستقرة التي يحركها الإجماع مهمة للشرعية الداخلية والخارجية على حد سواء. على الصعيد الخارجي، يسّرت دعم الديون والمساعدات من الوكالات الدولية. بينما داخليا، وفّرت أسطورة الدولة القومية عن تونس نموذجا إقليميا جعل التونسيون في حد ذاتهم يفخرون بحداثهم، في حين أنها كانت فارغة بشكل متزايد إحساسا بالمعنى والتميز². علاوة على ذلك، منذ أيام الاستقلال الأولى، كانت إحدى الطرق التي تم من خلالها الوصول إلى الموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال عضوية الحزب الحاكم. وقد تم تعويض ذلك سابقا من خلال التوسع المتزامن للمدارس والمستشفيات والتوظيف في جميع أنحاء البلاد، المتاحة للجميع. في عهد بن علي، ازدادت أهمية التجمع الدستوري الديمقراطي كأداة للوصول حتى إلى أبسط السلع. وخلال حكم بن علي، عمل الحزب كشبكة لإعادة التوزيع والمحسوبية، فضلا عن كونه نظام للسيطرة والهيمنة. لكن نظرا لأن النظام استثمر المزيد من الجهود في إنتاج الأساطير السياسية، وكان أقل قدرة أو رغبة في "اختراق" المجتمع بشكل فعال وتحويله، أصبح التهديد بالعنف واستخدامه أكثر وضوحا³.

وبالتالي، فبناءً على تم بحثه ومناقشته فيما يتعلق بخصائص وروابط منظومتي التسلط السياسي والأمن القمعي في تونس ما قبل 2011، نخلص إلى التأكيد بأن نظام بن علي كان واحدا من أكثر الأنظمة استبدادا وقمعا في الوطن العربي، حيث مارس سطوة كاملة وشديدة على كافة الأجهزة السياسية والأمنية في البلاد، مما مكّنه من تثبيت ركائز سيطرته وهيمنته على الدولة والمجتمع والمواطنة في تونس. إذ لم يكن في وسع التونسيين توجيه أي انتقاد للنظام وكانت الحكومة الأتوقراطية تقمع أي شكل من أشكال المعارضة. وهكذا، فعلى الرغم من كون أن التهديدات الاقتصادية والمجتمعية للأمن الإنساني ممثلة في المطالب الاجتماعية والمظالم الاقتصادية الواسعة لحراك 2010-2011، قد حظيت بالأسبقية والأولوية المطلوبة على المستويين الفردي والجماعي مقارنة بمطالب إنهاء الاستبداد والانتهاك الصارخ للحريات المدنية والسياسية في تونس، إلا أنه في حين اتضح أن التظاهرات تحظى بدعم وطني ودولي

¹ Karim Zakhour, *Op-cit.* pp.134-135.

² *Ibid.* p.135.

³ *Ibid.* p.136.

واسعي النطاق، تطورت القضايا الاجتماعية والمسائل الاقتصادية إلى قضايا سياسية ذات أولوية في مسار التحول السياسي التونسي، وهو ما تعلق في الأساس بافتقاد التونسيون أنفسهم أمنا سياسيا حقيقيا يعمل على حمايتهم من تعسف السلطوية القوية للنظام والوحشية البائسة للأجهزة الأمنية، لهذا، أصبح هدف إسقاط النظام المحتمي وراء منظومة قمع وإكراه غير مشروعة على أجندة المطالب الشعبية للحراك الاجتماعي، وتحول الانتباه إلى قضايا أخرى مركزية على غرار نقل السلطة، وضع مسودة لدستور جديد، إجراء انتخابات حرة وعادلة، وتحقيق عملية انتقال ديمقراطية ناجحة وناجعة، فبينما لم يتحرك المحتجون في البداية بهدف درجة رأس بن علي من السلطة، إلا أن حجم ومدى الاحتجاجات سرعان ما زاد تضخما، فأمسكت الشخصيات السياسية المعارضة بهذه الفرصة لإحقيق ذلك التغيير السياسي المنتظر منذ سنوات طويلة خلت¹.

المبحث الثالث: القوى المؤثرة في مسار التحول السياسي التونسي

يعالج هذا الجزء من البحث القوى الفاعلة في عملية التحول السياسي في تونس مسلّطا الضوء أولا على الجهات التي حرّكت وصنعت الحدث الاحتجاجي في ديسمبر 2010، ثم ينتقل بعد ذلك إلى دراسة الفواعل الرئيسية التي انضمت مبكرا إلى موجة الحراك الاجتماعي وأثرت في مسار التحول السياسي، على أن يتم في خطوة ثالثة مناقشة أدوار كل من المؤسستين الإعلامية والعسكرية في تطور أحداث الحراك والانتقال في البلاد.

المطلب الأول: الجهات المحركة للحراك الاجتماعي والتحول السياسي في تونس:

لم يكن مستغربا أو حتى مبالغا فيه إطلاق مسمى "ثورة الشباب" على الحراك الاجتماعي 2010-2011، ففي حين اعتبرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاهرة أسبابا رئيسية لاندلاع الاحتجاجات الشعبية التاريخية في ديسمبر 2010، فقد شكّل الارتفاع القياسي في معدلات الفقر والبطالة وغيرها من مؤشرات الحرمان والتهميش الاجتماعيين في أوساط الشباب المتعلم، التهديد الأكثر إلحاحا لبقاء/أمن هذه الفئة الواسعة من المجتمع التونسي. وبهذا لا يبدو من قبيل المصادفة بتاتا، أن تكون واقعة إضرار الشاب البوعزيزي النار في نفسه هي التي أطلقت الحراك الشعبي في البلاد وفي المنطقة بأكملها، حيث تجسّد قصته مأساة شريحة كبيرة من الشباب المتعلم والعاطل عن العمل تونس وفي الوطن العربي ككل². ومن هنا تتضح أهمية التركيز على دور الشباب التونسي في مسار التحول السياسي باعتباره القوة الأولى التي حرّكت وصنعت الحدث الاحتجاجي في البلاد.

¹ سارة يركيس وزينب بن يحمّد، "أهداف تونس الثورية لا تزال عالقة"، أوراق كارنيغي. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ديسمبر 2018، ص.4.

² دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية. العدد (184)، القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2011، ص.13.

بحسب وكالات الأمم المتحدة، ومبادرة الشباب في الشرق الأوسط، ومنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي، فإن من يمكن وصفهم بالشباب يندرجون في المرحلة العمرية التي تشمل الأشخاص من سن 18 إلى 29 عاما. وتمثل نسبة الشباب بالنسبة لإجمالي سكان بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسبة الأكبر بين مناطق العالم بعد إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تقل أعمار 60% من سكان البلدان العربية عن 30 عاما، والتي تصل أعدادهم إلى أكثر من مئة مليون. وتبلغ نسبة من هم بين سن 14 و 24 عاما نحو 30% من سكان المنطقة، وأكثر من نصف سكان البلدان العربية هم تحت سن 25¹. بالنسبة لتونس يظهر تشخيص سريع لواقع الشباب التونسي معاناته المستمرة من كافة أشكال الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما جعلهم في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والإصلاح، وهي المعاناة نفسها تقريبا التي عاشها أغلب الشباب العربي في مرحلة ما قبل 2011. فعلى الرغم من الاتفاق منذ بدء الألفية الجديدة على أن الشباب يمثلون قيمة سياسية عليا في الخطاب، وإعلان بن علي على سبيل المثال أواخر سنة 2010 عن برامج للشباب بعنوان سنة الشباب، فمن الواضح أن هذا الخطاب قد ابتعد كثيرا عن الواقع الذي يدّعي تغطيته²، إذ لطالما عانى الشباب عامة، والشباب المتعلم خاصة، من وضع اقتصادي ومعيشي مزري. وفي حين مثل الشباب تحت سن 30 عاما نحو نصف عدد سكان تونس، والتي شهدت أيضا توسعا كبيرا في التعليم الجامعي، حيث ارتفع عدد الخريجين من 40 ألفا إلى 80 ألف خلال العقد الأخير من مرحلة ما قبل الحراك، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير بين أوساط خريجي الجامعات، حيث بلغت 30% من إجمالي بطالة الشباب نتيجة الفجوة الكبيرة في البلاد بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وهو ما حال دون التعامل بفاعلية مع مشكلة البطالة في تونس³.

في الواقع، بينما يعدّ الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعلّما وتقدما، كان النظام السياسي المغلق في تونس من أكثر الأنظمة استبدادا وقمعا في الوطن العربي، مما خلف فجوة أخرى كبيرة بين تطلعات الشعب وواقع النظام والعملية السياسية في البلاد. ففي ظل محدودية الحريات المدنية والسياسية بل وانعدامها أحيانا، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، التي عزّزت اغتراب الفئة الشبابية سياسيا وانصرافها عن المشاركة من خلال القنوات الشرعية⁴، لجأ الشباب التونسي إلى العمل الاحتجاجي المباشر، وإلى الانقلاب على النظام السياسي القائم، بدلا من السعي إلى التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية، مثل الأحزاب والنقابات والانتخابات، التي

¹ معتز الفجيري، "الشباب والمرأة والتحول الديمقراطي: الأدوار والتحديات والسياقات"، دورية دعم حول أي موقع للمرأة والشباب في العملية الديمقراطية؟، العدد (02)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، د.س.ن. ص. 08.

² عزيز عامي، "عن الشباب والتحويلات السياسي بتونس بعد 2011: خيار المدنية"، دورية دعم حول أي موقع للمرأة والشباب في العملية الديمقراطية؟، العدد (02)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، د.س.ن. ص. 89.

³ دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سبق ذكره. ص. 14.

⁴ المرجع نفسه. ص. 11.

تحوّلت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة. كذلك إن تراجع المد الإسلامي منذ تسعينيات القرن الماضي، ساعد على تراجع ظاهرة الاستقطاب، التي طالما استخدمت لتبرير الاستبداد في مراحل سابقة. كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة في تونس، حيث أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة في ظل غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية، إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية بقيادة بن علي وزوجته باتت تتحكم في السياسة والاقتصاد مستخدمة علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة. كما ترددت أنباء عن وجود خطط لنقل السلطة في مرحلة قادمة إلى زوجة أو صهر الرئيس، مما عمّق أزمة شرعية النظام السياسي التي أدت إلى تعميق أزمت الشباب التونسي الاجتماعية والاقتصادية، وأفضت في نهاية المطاف إلى انفجاره المدوي في كل أنحاء تونس وأقطار الوطن العربي في ديسمبر 2010¹.

أما بالنسبة لدور الشباب في مرحلة ما بعد الحراك الاجتماعي، فيمكن ملاحظة أن الأدوار التي اضطلع بها الشباب التونسي قد تنوعت وتباينت في السنوات الماضية منذ بدء مسار التحول في تونس. بداية، يمكن الجزم أن مجالات نشاط وتدخل الشباب قد تعدّدت من التثقيفي إلى الفني الصرف إلى الاقتصادي إلى الاجتماعي إلى الإعلامي إلى الاحتجاجي فالسياسي. وبدلاً من النموذج القديم المرتكز على الصداقات القطاعية والمصلحية الضيقة في تثبيت حضور ونفوذ الأجيال الشابة، فإن تواجد الشباب خلال فترة الانتقال الأول اعتمد على المشاركة الفاعلة في التشبيك وبناء العلاقات عبر توسيع دائرة المصالح المدنية والصداقات السياسية انطلاقاً من المشاريع المدروسة المشتركة، ممّا سمح ببناء تبادلات مصلحية تستند أكثر إلى العقل وتقسيمات نفوذ ديناميكية غير قابلة للقراءة الأحادية أو حتى ثنائية الأبعاد. وهذا التنوع أتاح خلال سنوات العملية الديمقراطية بناء خط دفاعي مواطني شفاف أمام مختلف الأطراف السياسية الكلاسيكية كأحد الأدوات السياسية المتوفرة بيد الشباب للدفاع عن مطالبهم ومصالحهم العامة، وهو ما يدفع للحديث عن الدور الأول والأبرز المتمثل في فرض خيار مدنية الدولة الذي اضطلع به الشباب².

على صعيد آخر، لا أحد يمكنه إنكار وجود مختلف التيارات الأيديولوجية لدى الأوساط الشبابية وتعبيرها عن نفسها بقوة الانفجار إثر اختفاء بن علي من الساحة السياسية، لكن ما ميّز العديد من الشباب في الغالب هو أن الارتباط بالأيديولوجيا كان مفرغاً من موروث الثمانينيات، رغم وزنه الثقيل مدّة السنوات الأولى للعملية الديمقراطية، فاليساري والإسلامي والليبرالي الذين تبادلوا الاتهامات على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، اشتركوا في نفس الحملة المطالبة بتحسين ظروف قرية ما، من دون إعلان أو استحواذ سياسي. إذ لم تنقطع العلاقات المباشرة رغم التجاذبات الحزبية ولم تحدث القطيعة إلّا مع منتسبي الفكر السلفي الجهادي، وكلما تبادر الخطر أمام مبدأ المدنية، تدافع الشباب كل من

¹ نفس المرجع. ص. 14.

² عزيز عمامي، مرجع سبق ذكره. ص. 93.

موقعه لممارسة الضغط المتوفر لديه. وقد تكرّرت هذه التموجات كثيرا بين 2011 و 2014، حيث كان السياسيون يحاولون مجازاة خطاب الشباب بخلق الحماس هنا وهناك، بينما كان مختلف الفاعلين الشباب من مختلف المشارب الإيديولوجية يتبادلون النصائح والمعلومات حول مختلف طرق الضغط اللازمة. ونفس هذا المبدأ هو الذي جعل العديد من الشباب المتحمسين ينسحبون من الاحتجاجات التي دعوا إليها بصمت، كلما اقترب خطر انقلاب عسكري يهدّد الخيار المدني، مفرغين احتجاجاتهم من مغزاها في سبيل الحفاظ على المبدأ، ضاربين عرض الحائط بالتصور القديم للاحتجاج ك رأس مال رمزي يتم استغلاله كنجاح وقيمة في الوقت نفسه¹. ومن هنا، يبرز دور الشباب في تعريف السقف. سواء في المجال الاحتجاجي أو مجال البناء المؤسسي، نجح الشباب خلال السنوات الفارطة في فرض نفسه كمحدد لسقف المطالب، وكلما اقتربت أوقات التفاوض السياسي، سواء بين الحكومة والنقابة، أو الحكومة وجماعات محلية محتجة، أو مختلف الأحزاب، تتنوع التحركات الشبابية في مختلف مجالات النفوذ والتأثير موظفة مختلف أنساق الاحتجاج حسب مجموع الخطابات السياسية المتوفرة، وهو ما أتاح تطورا أعمق في منظومة القوانين والإجراءات، وسمح بالعمل على توافقات هشة تضمن تواصل الشأن العام والحياة المشتركة، دون توفير أرضية تسمح بتواجد مهيمن أوحده وكبير على الساحة السياسية. وبينما تتواصل معارك النفوذ القديمة، يتواصل بناء حالة سياسية مدنية جديدة بالتوازي².

لكن، على الرغم من الدور المهم للشباب التونسي في مسارات الحراك والانتقال الأول في البلاد، إلا أن المشاركة السياسية والمدنية لهذه الفئة قد باتت محدودة جدا بمرور الوقت. مما تسهل ملاحظته هو أن الشباب بدأ في الابتعاد أكثر فأكثر عن الانخراط في المشاركة النشطة في الحياة السياسية منذ عام 2014، كما تشير الدلائل إلى أن التونسيون عامة، وفئة الشباب خاصة، يستمرّون في العزوف الاجتماعي وعدم الثقة بالنظام السياسي والمؤسسات العامة في الدولة³. فالجيل الجديد من التونسيين يسعى إلى العثور على وسائل للتعبير عن نفسه سياسيا، لكنه ينأى بنفسه عن القيام بذلك من خلال أدوات مؤسسية، بما في ذلك الأحزاب السياسية السائدة ومنظمات المجتمع المدني، لأن العديد منهم يشعرون بالإحباط بسبب عدم تحقيق طموحاتهم بحياة أفضل، ولأن العملية السياسية باتت بشكل مطّرد مخيبة للأمال. ليس لدى هؤلاء ثقة بمؤسسات الدولة سواء أكانت مركزية، أو مناطقية، أو محلية. فقط 8.8% من الشباب الريفي و31% من الشباب المدني لهم ثقة بالنظام السياسي، في حين أن 80% من كل الشباب يتقون بإمامهم الديني المحلي. تجلّت هذه التوجهات بوضوح في الإقبال المنخفض للشباب على الاقتراع في انتخابات عام 2014. فنسبة 80% من الشباب المؤهلين للانتخاب (أعمارهم تتراوح بين 18 إلى 25 سنة) لم يقرّعوا في الانتخابات البرلمانية، كما امتنعوا أيضا عن المشاركة في

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 93-94.

² نفس المرجع. ص. 95.

³ The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Stocktaking Report: Tunisia**. March 2017, p.72.

الانتخابات الرئاسية. مثال آخر هو انخراطهم المحدود في منظمات المجتمع المدني، على الرغم من وجود زيادة قدرها 50% في عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة بعد الحراك. هذه الفئة من السكان تجد نفسها غير مؤهلة للتعاطي مع الحريات الجديدة في ظلّ انهيار الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية للمواطنين¹.

علاوة على ذلك، في حين كان خريجو الجامعات غير العاملين يهيمنون غالباً على الخطاب حول مواقف الشباب، إلا أن تهميش الشبان التونسيين اشتمل على ما هو أكثر بكثير من مجرد ارتفاع معدلات البطالة. والواقع أن هؤلاء الذين صنّفهم البنك الدولي على أنهم غير منتسبين إلى قطاع التعليم، أو في برامج تدريب، كانوا الأكثر تأثراً بالإقصاء الاقتصادي². لقد أدى التهميش الاقتصادي والسياسي والثقافي للشباب إلى جعل الناس يتحدثون عن "جيل بلا مستقبل" معرّض بشكل خاص للوقوع في شبكات الإرهاب والتطرف العنيف في ظلّ غياب خيارات انتماء وبدائل فرص أفضل للمستقبل. على سبيل المثال، تؤكد نتائج دراسة أجرتها مؤسسة سيريت CIRET حول سجلات المحاكم المتعلقة بألف إرهابي مشتبه به من أصل تونسي، إلى أن ثلاثة أرباعهم تتراوح أعمارهم بين 18 و34 سنة³.

وفق أحد الخبراء المختصين، إن اللجوء إلى العنف يرمز إلى رفض المجتمع الفاسد والظالم، ويمنح أولئك الذين حرّموا من فرص في حياتهم صفة الضحايا العظماء⁴. إذ يثبت الواقع أن اغتراب الشباب وعزلتهم السياسية والاجتماعية تتفاقم جرّاء تنامي الشعور بالظلم والسخط إزاء أنظمة مساءلة متصدعة بشكل واضح بالنسبة للتونسيين عموماً، ولصفوف الشباب على وجه الخصوص. فالعجز عن وضع أولئك الذي يرتكبون الجرائم وانتهكوا حقوق الإنسان أمام العدالة، يقوّض دور الدولة بصفتها حامية الحقوق الفردية والجماعية، ويقلّص شرعيتها في اعتقاد المواطنين الشباب⁵. فالعديد من الشباب المهمشين في تونس ليس لديهم شعور كبير بالانتماء أو إحساس بأن لهم هدف في حياتهم، بل وأنهم يشعرون بالوصم والمذلة لكونهم على هامش المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يعرب معظم التونسيين عن قلقهم إزاء غياب أنشطة اجتماعية وثقافية وترفيهية يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في تنمية الشباب وبناء هويتهم⁶. وكما صرّح ناشط في المجتمع المدني: "هذه الدولة ليست عادلة ولا تقوم بدورها الرئيس الخاص بتوفير

¹ مهي يحي، "آمال معلقة في تونس"، مركز مالكوم كير-كارنيغي، 31 مارس 2016، على الموقع الإلكتروني:

<https://carnegie-mec.org/2016/03/31/ar-pub-63176>

² المرجع نفسه.

³ لولا أليباغا وكلوي تريكو أوفاريل، "مكافحة الإرهاب في تونس: طريق مهددة بالنوايا الحسنة؟"، تقرير. مركز سيفرورد ومركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية، جويلية 2017، ص.9.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ مهي يحي، مرجع سبق ذكره.

⁶ لولا أليباغا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.9.

الأمن الجسدي والاجتماعي - الاقتصادي لمواطنيها... مايدفع الكثيرين منهم إلى الابتعاد وتأسيس حياة ومعيشة منفصلة عن الدولة¹.

في حقيقة الأمر، منذ الإطاحة بسلطة بن علي، قام الشباب التونسي بالدفع بقوة لفرض نهج مستقر في البلاد، مستعملا كافة خبراته للتعامل مع وضع متقلب ومتغير ومتعدد التدخلات. كان الخيار المدني في مواجهة باقي الخيارات محددا هاما في تسطير الديمقراطية الناشئة في تونس، حيث حاول الشباب التدخل دون انقطاع من أجل التغيير والإصلاح إلى حين الوصول إلى شكل قابل للحياة تكون فيه الضمانات قائمة بحكم الفعل لا بحكم الوعد. ومع ذلك، كان من بين التحديات الحاسمة التي لم يتم حلها طيلة عملية الانتقال هو أن الشباب في المناطق الداخلية، وكذلك الشباب بشكل عام، استمروا في الشعور بالتمييز والاستبعاد. لم تتمكن السلطة الحاكمة الجديدة أو لم تكن راغبة في الوصول إلى الشباب عامة والشباب المهمش خاصة. وهو ما انعكس على تحوّل نشاط الشباب في مرحلة ما بعد 2014 محددا لنفسه دورا هامشيا لا يزال هو السائد إلى حدّ الآن، وهو دور الدفاع عن المؤسسات الدستورية الجديدة وإسنادها للقيام بوظائفها على أكمل وجه للتغلب على ثقل جهاز الدولة والسياسيين الضامنين لتواصل هذا الثقل. وهاته صراعات مازالت قائمة، أمام مؤسسة رئاسية لم تترك بعد حدود صلاحياتها من جهة، وأمام مؤسسة برلمانية تعاني التعطل الإداري من جهة أخرى، وذلك في ظل انضواء العديد من السياسيين تحت لواء الخطاب القديم بمختلف أشكاله².

المطلب الثاني: الفواعل الرئيسية في عملية التحول السياسي في تونس:

يتفق أغلب الباحثين على أن الحراك الذي بدأ في 18 ديسمبر 2010، وانتهى برحيل رأس النظام التونسي زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011، كان عفويا غير موجها من قبل قيادة سياسية فاعلة. كما يذهب هؤلاء إلى أن الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية قد فاجأها الحدث وتجاوزها، وبالتالي، لم تكن على علاقة مباشرة بحركة الاحتجاج الأولى. بينما يرى فريق آخر أن الأحزاب وغيرها من تنظيمات المجتمع المدني التونسية الأخرى هي مكونات عريقة ساهمت بقدر أو بآخر في بدء الحراك وفي التأثير على مساراته المختلفة من دون قيادته فعليا³. وبالتالي، تكشف أنه كان من بين العوامل التي أسهمت في إنجاح الحراك الاجتماعي في تونس هو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة سلطة بن علي في الأسابيع الأربعة الأخيرة من سقوطها. فبالرغم من أن الاحتجاجات قد بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل، فإن التقاف الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية، إلى جانب المثقفين

¹ مهي يحي، مرجع سبق ذكره.

² عزيز عمامي، مرجع سبق ذكره. ص.98.

³ عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012، ص.187.

والفنانين حول مطالب الشباب، وتضامنهم معهم وانضمامهم المبكر إلى تحركاتهم الاحتجاجية، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الحراك في البلاد طبقيًا ومناطقياً، مما أدّى إلى تزايد الضغوط على النظام التي أسفرت عن انهيار سريع ومفاجئ لسلطاته¹. وبهذا، كانت قد شكّلت هذه المجموعات منذ المراحل الأولى للاحتجاج إحدى الفواعل المنظمة والمؤثرة في مسار الحراك، وتباعاً في عملية الانتقال مع بداية عام 2011. وفيما يأتي سيتم التركيز على هذه الفواعل ممثلة في الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية بغية مناقشة أدوارها في عملية التحول السياسي بعد إسقاط حكم بن علي.

أولاً: دور الأحزاب التونسية في الحراك الاجتماعي والتحول السياسي:

إن التعرف على دور الأحزاب السياسية في تطور أحداث الحراك ومسارات التحول في تونس يستدعي ضرورة البحث في ملامح الظاهرة الحزبية خلال عهد بن علي، حيث أن الوقوف على خصائص المشهد الحزبي التونسي في تلك المرحلة، سيمكّننا من إدراك طبيعة وحدود الأدوار التي أدتها الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها العقائدية والإيديولوجية.

1. المشهد الحزبي التونسي في مرحلة ما قبل الحراك:

تعود ظاهرة التعددية الحزبية في تونس إلى المرحلة الاستعمارية، لكن بعد اعتماد النظام السياسي منذ الاستقلال سنة 1956 إلى غاية نهاية حكم بن علي، على دستور 1959، وهو الدستور الذي صيغ بما يتوافق مع رغبة رئيس الحزب الدستوري رئيس الجمهورية الأسبق الحبيب بورقيبة، تم ترسيخ ما يعرف بالشمولية ونظام الحزب الواحد، وانفرد بورقيبة بالزعامة الكاملة، خاصة بعد انتخابه في 18 مارس 1975 رئيساً مدى الحياة، محتكراً كل السلطات التنفيذية ومسيطرًا على القضاء، ومحتفظاً بتعيين أعضاء السلطة التشريعية بانتخابات شكلية لا وجود فيها لمنافسين، إلى أن حدث الانقلاب عليه في سنة 1987، وخلفه زين العابدين بن علي².

لقد جاء بن علي إلى الحكم بوعود الديمقراطية، والمصالحة الوطنية، وتحديد مدة رئاسة الجمهورية، وبدى من ميثاق 1988 أنه سوف ينقل تونس من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية، وظهرت تونس حينها واعدة أكثر من غيرها، بسبب أوضاعها الاجتماعية المتطورة نسبياً، لكن السبب الحقيقي لتلك الوعود الكبيرة كان حاجة بن علي لبناء شرعية شعبية ووطنية لزعامته بعد الانقلاب الأبيض وإنهاء حكم بورقيبة، حيث أطلق سراح آلاف المعتقلن الإسلاميين، وتبرع النظام بطريقة المحاصصة لمنح أحزاب المعارضة 19 مقعداً وبعدها 34 مقعداً. لكن في انتخابات 1999 بدأت الأمور تأخذ منحى آخر بعد فوز بن علي بأكثر من 99% من الأصوات، ورغم خضوع دستور 1959 لستة عشر تعديلاً، سواء خلال حكم بورقيبة أو زين العابدين بن علي، فإنها لم تحدث تغييراً جوهرياً في بنية

¹ دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سبق ذكره. ص.14.

² علي جبلي، "التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي"، أوراق سياسية (49). مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ص.9.

النظام السياسي، خاصة في باب الحريات السياسية. على العكس من ذلك، سمح تعديل سنة 2002 للرئيس بالترشح أكثر من ثلاث مرات، وظل يحافظ على قدر من التعددية المنضبطة والمعارضة الموالية، التي يطلق عليها البعض أحزاب الديكور، إضافة إلى هامش رمادي من أحزاب نصف قانونية لا يسمح لها بخوض الانتخابات، وأخرى ممنوعة¹.

وبالتالي، تنوعت الأحزاب التونسية في فترة حكم بن علي بين أحزاب موالية، وهي تنظيمات سياسية شكلية لا تقوم على قاعدة اجتماعية، وتقوم بالدفاع عن النظام وتبرير خطواته، وأخرى تنتمي إلى المعارضة السياسية، سواء تلك المعترف بها أو الممنوعة، التي كانت تعاني أشكالا من التضيق تبدأ من منع النشاط إلى السجن والنفي للآلاف من القيادات مدة طويلة، مثلما كان حال حركة النهضة². وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم الأحزاب السياسية الموجودة في تونس ما قبل 2011 إلى مجموعتين هي: فئة الأحزاب القانونية وفئة الأحزاب غير القانونية المحظورة.

1.1. الأحزاب القانونية:

وهي الأحزاب التي تمتع بوجود قانوني، منها من كان موجودا قبل مجيء بن علي إلى السلطة سنة 1987، ومنها ما برز بعد ذلك، كما تشمل الأحزاب الممثلة وغير الممثلة في البرلمان، والأحزاب الموالية والمعارضة للسلطة الحاكمة. ومع ذلك، يمكن تصنيف هذه الخارطة الحزبية في البلاد حسب أدائها ومواقفها من نظام بن علي، والتي توسّعت إلى أن ضمّت تسعة أحزاب تعمل بشكل قانوني، إلى شقين هما: أحزاب الموالية وأحزاب المعارضة.

أ- أحزاب الموالية: وهي الأحزاب المتحالفة سياسيا مع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الحاكم في نظام بن علي، حتى أن وجود بعضها ارتبط أشد الارتباط بهذا الحزب والأجهزة الأمنية للدولة التي ساعدت على استمرارها ودعم قيادتها، مثل حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وحزب الخضر للتقدم³. أما بالنسبة للتأثير السياسي لهذه الأحزاب فكاد يكون منعدما بالنسبة لأغليبتها، كما ظلّ انتشارها الجغرافي محدودا وحجم قاعدتها الاجتماعية بقي متواضعا، غير أنها تمكّنت بهيمنة جهازي الدولة والحزب وإرادتهما من البقاء والحصول على العدد الأكبر من مقاعد البرلمان⁴.

ب- أحزاب المعارضة: لا يختلف صيت هذه الأحزاب وتأثيرها السياسي، كما انتشارها الجغرافي كثيرا عن أحزاب الموالية، غير أنها تتميز عنها بمصداقيتها ونضاليتها من ناحية، وضمّها لنسبة هامة من أفراد النخبة في العاصمة وبقية مناطق البلاد من ناحية أخرى. وقد واجهت هذه الأحزاب، خاصة الحزب الديمقراطي التقدمي، أصنافا شتى من القمع والملاحقات القضائية طالت أعضائها وصحفها ومقرّاتها،

¹ المرجع نفسه. ص.10.

² نفس المرجع.

³ للمزيد من التفاصيل حول الأحزاب السياسية الموالية لنظام بن علي، أنظر في الملحق رقم (1)، ص.438.

⁴ عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره. ص.ص.203-204.

مما ساهم إلى حد كبير في عرقلة نشاطها وتحجيم تمددّها اجتماعيا ومناطقيا¹، وشملت هذه الأحزاب المعارضة والمرخص لها قانونيا بالعمل السياسي في مجملها ثلاث تنظيمات فقط هي حركة التجديد، الحزب الديمقراطي التقدمي، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات². مع ذلك، يرى الباحث العربي "عزمي بشارة"، أن الأحزاب المعارضة والتي عملت بشكل قانوني في عهد بن علي، لم تكن إلا منقصة لدور الحزب المعارض الذي لا يخرج عن إطار الدور المرسوم سلفا، وإن انتقد النظام بعنف من حين إلى آخر. فالمعارضة حسب رأيه التي تنتقد ولا تطرح مسألة السلطة، ولا ترغب في الوصول إلى السلطة ولا تسعى إلى ذلك، هي في الحقيقة في نمط نظام بن علي، جزء من النظام، وليست معارضة له بالفعل³.

2.2. الأحزاب غير القانونية المحظورة:

وتشمل الأحزاب الممنوعة من العمل السياسي في عهد بن علي، حيث لم تتمكن من الحصول على تأشيرة للنشاط العلني وفقا للقانون الأساسي المتعلق بتنظيم النشاط الحزبي في تونس، والذي يستند إلى فصول غير متسقة من الناحية القانونية والإجرائية، إذ كان الهدف من ذلك عرقلة النشاط الحزبي الرسمي الذي لا ترغب الدولة في الاعتراف به⁴. ومن بين أهم تلك الأحزاب التي لم يتم الاعتراف بها حركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب العمال الشيوعي⁵، ومن الملاحظ، أن إجمالي هذه الأحزاب إلى جانب أحزاب أخرى، كحزب البعث وحزب الخضر والحزب الاشتراكي اليساري، قد حصلت مباشرة على تأشيرة مزاولة النشاط الحزبي بشكل قانوني في تونس ما بعد 2010. كما تميّزت هذه الأحزاب بتفاوت حجم قاعدتها الاجتماعية وانتشارها الجغرافي ونشاطها السياسي. فحزب النهضة، وبعد حملات القمع والإقصاء والسجن التي لحقت قياداته، ظل بعيدا عن الساحة السياسية والنقابية. أما حزب العمال الشيوعي، فتمتع بحضور مهم في النقابات المهنية والطلابية ومختلف الجمعيات غير المعترف بها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بقية الأحزاب والحركات الماركسية والقومية الناصرية والبعثية⁶.

2. حدود دور وتأثير الأحزاب السياسية في حراك 2010-2011:

عندما بدأت إرهابات الحراك، نشطت بعض قيادات الأحزاب السياسية في تونس على الصعيد الإعلامي، مستفيدة من الدعم الذي قدمته بعض الفضائيات العربية والغربية. وكان هذا الدعم مهما للغاية، فعلى الرغم من أن العبء الأكبر للتحركات والاحتجاجات تحمّلته العناصر الميدانية الشابة التي خطّطت ونزلت إلى الشوارع، وواجهت رصاص قوات الأمن التي استعملت كل الوسائل لإرهابهم وإجبارهم

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 205-206.

² للمزيد من التفاصيل حول الأحزاب السياسية المعارضة لنظام بن علي، أنظر في الملحق رقم (2)، ص. 439.

³ عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره. ص. 155.

⁴ عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره. ص. 207.

⁵ للمزيد من التفاصيل حول الأحزاب السياسية المحظورة في عهد بن علي، أنظر في الملحق رقم (3)، ص. 440.

⁶ المرجع نفسه. ص.ص. 208-209.

على التراجع، إلا أنه تبلورت خلال هذه المواجهات جملة من الشعارات والتوجهات التي كشفت عن وجود تراكم سياسي، أسهمت في بنائه الأحزاب، على الرغم من علاقتها الهامشية بالمواطنين، مما يؤكد على الاستفادة المعتبرة من الثقافة السياسية المعارضة لنظام بن علي طيلة المرحلة الماضية¹.

على هذا الأساس، يبدو من عدم الإنصاف اعتبار أن الأحزاب السياسية في تونس لم تساهم في الحراك، أو أنها لم تدفع باتجاه تجذير خطابه وتوسيع قاعدته الاجتماعية وانتشاره الجغرافي. فرغم الحصار الذي استهدف كل المنظمات الحزبية والتنظيمات غير القانونية، ورغم الرعب الذي بثته السلطة الحاكمة في نفوس المعارضين والمناوئين لنظامها التسلطي، فإن نشاط تلك القوى ظل حاضراً بل وفاعلاً بأشكال مختلفة. وكانت أنشطة الكوادر الوسطى للكثير من الأحزاب الماركسية والقومية في الاتحاد العام التونسي للشغل وبقية المنظمات، في مختلف المدن والقرى، فاعلة في كل التحركات الاحتجاجية التي حدثت في جميع أنحاء البلاد. كما كان لتلك الكوادر دور مركزي في صياغة الشعارات وتوجيه الجماهير إلى حيث ينبغي أن تحتج وترفع المطالب. ويكفي هنا أن نذكر أن الكثير من القيادات السياسية في العاصمة تونس وفي الجهات قد تم اعتقالها وتحميلها مسؤولية ما آلت إليه الأحداث في البلاد².

ثانياً: دور الحركة الجماعية والنقابية التونسية في الحراك والتحول السياسي:

تعدّ الحركة الجماعية النقابية في تونس من أعرق التنظيمات الاجتماعية في الوطن العربي، حيث عرف التونسيون التنظيم النقابي منذ أواخر القرن التاسع عشر، أي منذ ظهور التنظيمات النقابية الفرنسية الأولى، وكان أول إضراب شارك فيه عمال تونسيون في بداية القرن العشرين سنة 1902. وطوال تاريخ الحركة العمالية التونسية، كان هناك تلازم بين الفعل السياسي والنضال الاجتماعي، وهو تلازم فرضه الوضع الاستعماري نفسه. وبفضل وجود الحركة النقابية في موقع متقدم من النضال من أجل استقلال البلاد عن فرنسا، اضطلع الاتحاد العام التونسي للشغل بدور الشريك في بناء الدولة الوطنية، وواصل التخلي عن دوره الاجتماعي البحت³، بعد أن تم اختراقه والسيطرة عليه من قبل الحزب الدستوري الحاكم، وذلك في إطار ما كان يعرف بالوحدة الوطنية، حيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من جهاز الحزب⁴.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه بعد الانقلاب الطبي الذي قام به الجنرال بن علي على الحبيب بورقيبة، صدر القانون الأساسي للجمعيات في ظرفية تميّزت ببداية المواجهة العنيفة بين سلطة 7 نوفمبر وحركة النهضة. لقد تم توسيع نطاق هذه الجمعيات بغية توظيفها لخدمة الأهداف السياسية

¹ صلاح الدين الجورشي، "تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 01، فبراير 2012، ص.ص. 255-256.

² عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 217-218.

³ عدنان المنصر، "الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 01، فبراير 2012، ص. 271.

⁴ عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره. ص. 211.

والتنموية للحزب الحاكم، وبلغ عددها أواخر 2009 نحو 9000 جمعية، في الوقت الذي لم يتجاوز عددها سنة 1987 نحو 2000 جمعية. غير أن نشاط أغلب تلك الجمعيات ظل محدودا جدا، ففي الوقت الذي تعددت تفرعاتها ومشاريها بين منظمات مهنية للدفاع عن حقوق العمال ومنظمات وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان عامة، فقد كانت هذه الجمعيات والمنظمات الديمقراطية، الممثلة والناشطة محاصرة من طرف أجهزة الدولة الأمنية والسياسية والمالية في تونس¹. وفيما يأتي سنسلط الضوء على تنظيم الاتحاد العام للشغل كممثل رئيسي للحركة النقابية في البلاد، نظرا لدوره البارز والمثير للجدل في نفس الوقت في مسار النضال النقابي والسياسي في تونس ما قبل وما بعد الانتقال.

1. الاتحاد العام التونسي للشغل في عهد بن علي:

لقد تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 يناير 1946، ويعتبر الاتحاد من أقوى المنظمات النقابية في البلاد، إذ يصل عدد المنتسبين إليه إلى نحو نصف مليون منخرط، يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية الخاصة والعمومية، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية، من عمال وتقنيين وأطباء ومعلمين وأساتذة، بالإضافة إلى المتقاعدين. وتنتشر هياكل الاتحاد في مختلف مناطق البلاد في القرى والمدن الصغرى والكبرى. وقد تمتع الاتحاد بمصداقية واسعة لدى أغلب أفراد المجتمع، كما تتشط في هياكله المختلفة كل التيارات والأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة التونسية².

لقد تميزت علاقات الاتحاد بالسلطة في عهد بورقيبة بالوئام تارة والصراع والمواجهات تارة أخرى، وذلك حول قضيتين رئيسيتين هما: استقلالية الاتحاد من جهة والمطالب الاجتماعية للمنتسبين إليه من جهة أخرى³. وهكذا ظلت العلاقة بين الطرفين تتجاذبها إرادة الاحتواء والسيطرة من طرف الحزب الحاكم، وقوة النفوذ والاستقلالية من طرف المنظمة النقابية التي ترى في نفسها قوة قادرة على موازنة قوة ونفوذ سلطة الحزب لعدة اعتبارات أهمها الشرعية التاريخية التي تأسست وتطورت في خضمها⁴. ومنذ وصول بن علي إلى السلطة سنة 1987، تحاشى هذا الأخير الاصطدام المباشر مع المركزية النقابية، في الوقت الذي عملت الأجهزة السياسية والأمنية على إدارة توجهات المنظمة وجعلها تابعة للنظام. ومن أبرز مظاهر ذلك، دعم قيادة الاتحاد لترشيح بن علي للرئاسة في عدة مناسبات والاتفاق معها على الزيادة في الأجور كل ثلاث سنوات، الأمر الذي اعتبره قطاع واسع من النقابيين تجميذا للنضال النقابي وعرقلة لنجاعته. ورغم محاولة بعض الكوادر النقابية، المستقلة أو المبعدة عن الاتحاد العام، تأسيس نقابات موازية، غير أن التجاوب مع تلك المحاولات ظلّ محدودا، في الوقت الذي برز فيه تحالف تحت

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 211-212.

² عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 212-213.

³ المرجع نفسه. ص. 212.

⁴ أحمد محمد مصطفى وحياء البيعقوبي، "الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي: التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات"، المشروع النقابي الإقليمي. منظمة فريدريش إيبيرت، 2015، ص. 10.

اسم "اللقاء النقابي الديمقراطي المناضل"، جمع تيارات نقابية فاعلة من المحتجين على أداء المركزية النقابية خلال حكم بن علي¹.

الثابت أنه لما يزيد عن عقدين من حكم بن علي، ظلّت المنظمة الوطنية الأولى في البلاد تعيش حالة تدجين كامل، وذلك بعد تحوّلها عن حالة المعارضة العنيفة التي وسمت نشاطها في الفترة البوقيبية، ممّا منعها من القيام بأي دور متقدّم في التأثير في التوجهات الاقتصادية للدولة. غير أنه كنتيجة لغلق المشهد السياسي واستفحال الممارسات الاستبدادية للسلطة، شكّلت مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل فضاءً للنشاط السياسي المعارض مثلما وقع في منتصف السبعينيات، حيث أصبح بإمكان الناشطين في الميدان الحقوقي، كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، وفي الميدان السياسي، من الأحزاب المعترف وغير المعترف بها، اللجوء إليه من مضايقات الحكومة المتزايدة. ورغم محاصرة بعض الأطراف النقابية لهذه الأنشطة، إلا أن تقاليد المنظمة في هذا المجال وتسييس فئة كبيرة من كوادرها جعل فضاءاتها ميدانا للاحتجاج السلمي ضد السلطة في كثير من المناسبات. وبالتالي، تظهر وقائع الحدث الاحتجاجي، أن فضاءات الاتحاد وعددا من مناضليه، قد احتضنت الكثير من إرهابات الحراك، ووقّرت لها العديد من عوامل النجاح، بغض النظر عن موقف القيادة النقابية من كل التحركات السياسية المناهضة للسلطة².

2. الاتحاد العام التونسي للشغل في مرحلة ما بعد 2010:

سنناقش في هذا الإطار دور الاتحاد العام التونسي للشغل خلال مرحلتين تضمّنتا فترة الحراك وما بعدها:

1.2. دور الاتحاد العام التونسي للشغل في فترة الحراك:

عندما بدأت أحداث الحراك الشعبي في التصاعد، وقبل انتشارها في عموم البلاد، عمدت الأوساط القيادية في الاتحاد العام التونسي للشغل إلى التذكير بمضامين الدراسات التي أنجزتها حول الوضع الاجتماعي بالجهات الداخلية، وهي دراسات بيّنت العمق الحقيقي للأزمة، إلى جانب اقتراحات الحلول المقدمة إلى الحكومة للتخفيف منها أو تجاوزها. مع ذلك، فإن المشكلة الجوهرية تمثّلت في فقدان الاتحاد دوره الضاغط على سلطات الدولة من أجل توجيهها إلى حل تلك المشاكل، خاصة فيما تعلق بإصلاح خلل التوازن في التنمية بين الجهات والفئات الاجتماعية. وهذا يعود كما أسلفنا إلى عملية التدجين التي تعرّض إليها الاتحاد من طرف النظام، ودخول قياداته في ممارسات اتسمت بالفساد وسوء استغلال النفوذ ممّا جعل من السهل على الحكومة التحكم فيها وفي القرار النقابي عامة³.

بالعودة إلى ما أنجزته المنظمة النقابية من دراسات، يتبين لنا حجم الجهد الذي وقع بذله من جانب النقابيين لنقد توجهات الحكومة ومحاولة تصويب سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو أحد أهم

¹ عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره. ص. 213.

² عدنان المنصر، مرجع سبق ذكره. ص. 288-289.

³ المرجع نفسه. ص. 289.

الأدوار التي اضطلع بها الاتحاد تاريخياً¹. على سبيل المثال، قدّم الاتحاد العام للشغل دراسة حول التنمية والتشغيل في منطقة سيدي بوزيد، نبّه فيها إلى خطورة الوضع التتموي والاقتصادي بالجهة مشخصاً مستواه الكارثي، وهي دراسة استعان فيها الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد. وبالتالي، من منطلق الوعي بهذا الوضع في الجهة حضر الشباب والنقابيون منذ انطلاق الأحداث. كما كانت التجمعات والمسيرات التي بدأت في 18 ديسمبر 2010، بعد يوم واحد من حرق البوعزيزي نفسه، تنطلق من أمام دار الاتحاد الجهوي للشغل الذي أصدر أول بيان له في 18 ديسمبر يطالب به بإطلاق سراح الموقوفين، كما طالب بحق الجهة في التنمية وسحب قوات الأمن من الشوارع. وهذه مطالب سيؤكددها ويعززها المكتب التنفيذي الوطني ببياناته وزياراته الميدانية إلى المنطقة، حيث تمكّن من التدخل لإطلاق سراح الموقوفين، وهي سرعة تحرك وتفاعل أبدت استفادته الكبيرة من أحداث الحوض المنجمي².

صدر أول بيان عن المكتب التنفيذي الوطني بتاريخ 21 ديسمبر 2010 وجاء متقارباً مع بيان الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد، موكّداً في لغة بعيدة عن التصادم على حق الشغل والدور التعديلي للدولة وضرورة اجتناب الحلول الأمنية. كما استدلّ البيان، وهذا هام جداً، بما قدّمه من دراسات ربطت بين التشغيل والتنمية في الجهات. وطرح حلولاً عملية للخروج من الأزمة تهم الاقتصاد والتشغيل والتنمية والبطالة والإعلام. ومع انتشار التحركات في عديد الجهات مثل القصرين والكاف، انعقدت الهيئة الإدارية الوطنية يوم 4 جانفي 2011 لتؤكد مساندتها لتحرك الجهات وتدعو إلى إصلاحات سياسية كما طالبت بانسحاب الجيش وإنهاء محاصرة الجهات. وفي 11 جانفي أقر أعضاء الهيئة الإدارية حق الهياكل الجهوية في الدخول في تحركات نضالية³.

في هذا الإطار، يتبيّن لنا أن الحراك الاجتماعي قد فاجأ الاتحاد العام التونسي للشغل مثلما فاجأ جميع الأطراف الأخرى على الساحة، حكومة وأحزاباً. غير أن الكوادر الوسطى للمنظمة هي التي أعطت قوة دفع للاحتجاج الشعبي في بدايته، ومنحته حظوظاً أكبر للنجاح في نهايته. ويعود ذلك في الحقيقة إلى تلقائية الحراك وعدم وجود زعامات تلتف حولها الجماهير التونسية، والتراث العريق الذي يتمتع به الاتحاد العام، إضافة إلى تنامي المعارضة للقيادة النقابية في صفوف الكوادر النقابية الوسطى والدنيا. فكل ذلك جعل من مقرات الاتحاد والناشطين فيه حاضنة للحراك، حيث كان النقابيون يقودون التحركات ويصرّحون لوسائل الإعلام بمطالبها، على الرغم من الموقف السلبي للمكتب التنفيذي من هذه التحركات. لقد أدى الضغط على القيادة النقابية إلى موافقتها مكرهة على شن الاتحادات الجهوية إضرابات عامة لاقت نجاحاً كبيراً، حيث أنه لم يكن بالإمكان حشد كل تلك الجماهير المطالبة برحيل

¹ نفس المرجع.

² أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سبق ذكره. ص 16.

³ المرجع نفسه.

بن علي في الشارع الرئيسي بالعاصمة يوم 14 يناير 2011، لو لم يكن ذلك اليوم يوم إضراب عام بتونس¹.

2.2. دور الاتحاد العام التونسي للشغل في مرحلة الانتقال الأول:

بعد الإطاحة بحكم بن علي حصل اضطراب وتذبذب كبير في أساليب إدارة المرحلة الانتقالية في تونس، وكان على الاتحاد العام التونسي للشغل في علاقته بالشعب الذي انتصر لحراكه الاجتماعي أن يضطلع بمسؤوليته في هذه المرحلة الحرجة. لكن الاتحاد أيضا كان محكوما بالميل دائما إلى التمسك باستقلاله في ظرف كان يواجه حملة شرسة لتشويه سمعته واتهامه بالتورط مع نظام بن علي. فكان عليه الاشتغال على جبهات مختلفة في علاقته بمسؤوليه ومنخرطيه خوفا من تشتت وانقسام المنظمة من جهة، وفي علاقته بالرأي العام من جهة أخرى، وفي علاقته بهشاشة الوضع الأمني والسياسي بالبلاد من جهة ثالثة².

في أول بيان صادر عن المكتب التنفيذي الوطني بتاريخ 15 جانفي 2011، وضع الاتحاد نفسه في موقع المتحمل لمسؤوليته الوطنية تجاه شعبه. إذ دعا إلى ضرورة تطبيق الدستور وتشكيل مجموعة من اللجان في تقصي الحقائق والفساد والإصلاح السياسي والاقتصادي، وفي مجال الإعلام والحريات إلى غير ذلك من المجالات. كما دعا قواعده عن طريق النقابيين إلى ضرورة استئناف النشاط الاقتصادي. وشارك الاتحاد بثلاث وزراء في أول حكومة برئاسة محمد الغنوشي، لكن سرعان ما أعلن انسحابه منها وعقد هيئة إدارية لإعلان ذلك وتبريره بعدم انسجام الحكومة مع تطلعات العمال وعموم الشعب. كما جاء في نفس بيان هذا الاجتماع رفض الاتحاد لأي تدخل أجنبي وإعلان استقالة بعض مسؤوليه من مجلسي النواب والمستشارين وتجميد عضويته بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي³.

لقد كان هذا الموقف إعلانا واضحا للانحياز التام لمنطق الشعب والشارع في تونس. وقد ظهر ذلك جليا في الدعم الذي قدّمه الاتحاد لاعتصامي القصبه 1 والقصبه 2. وهما اعتصامان عملا على إسقاط حكومتين لمحمد الغنوشي والنجاح في مرحلة الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011. لقد عمل الاتحاد على دعم اعتصام القصبه 1 بتاريخ 20 جانفي 2011، بصفة غير معلنة رسميا، من خلال تواجد النقابيين بينهم وتقديم بعض المساعدات المادية والمعنوية للمعتصمين القادمين من سيدي بوزيد احتجاجا على حكومة تواجد فيها وزراء من النظام السابق. وقد شكّل لجانا تتوب عن المعتصمين في تقديم مطالبهم لرئاسة الحكومة، والتي اشتملت العفو التشريعي العام ورحيل رموز النظام القديم. لكن، الاتحاد كان أكثر تدخلا ودعما لاعتصام القصبه 2، والذي تضمن جملة من المطالب، أهمها استقالة حكومة محمد الغنوشي، وانتخاب المجلس التأسيسي مع إيقاف العمل بالدستور وحل مجلس

¹ عدنان المنصر، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 291-292.

² أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، مرجع سبق ذكره. ص. 17.

³ المرجع نفسه.

النواب والمستشارين. وقد كانت هذه المطالب نفسها التي صدرت في بيانات الاتحاد. وبهذا كان الاتحاد قد تبنى مطالب المعتصمين ودعمهم ماديا ومعنويا حتى تمت الاستجابة لمطالبهم مع تولي الباجي قائد السبسي رئاسة حكومة تصريف أعمال. وحدد المرسوم الرئاسي عدد 6 الصادر بتاريخ 4 مارس 2011 ما تبتناه الاتحاد وفاوض عليه من مطالب تحقيق الانتقال الديمقراطي، استمرار الحراك وحمايته، بعث هيئة عليا مستقلة للانتخابات، إصدار قانون ينظم المجلس الوطني التأسيسي، والمحافظة على المرافق العمومية¹.

وحرصا على تأمين عملية الانتقال الديمقراطي وإعداد البلاد للانتخابات المجلس التأسيسي، قام الاتحاد بعميّة من الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية يوم 7 مارس 2011 بتكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. وكان الاتحاد ممثلا بأربعة أعضاء. لقد تمكّنت هذه الهيئة من أن تؤمن بنجاح كبير أول عملية انتخابات ديمقراطية في تاريخ البلاد بكل مراحلها في 23 أكتوبر 2011. في مرحلة ما بعد انتخابات 23 أكتوبر، وفي ظل تنامي ظاهرة العنف في البلاد والاعتداء على الحريات، كنتيجة للاستقطاب السياسي الحاد القائم آنذاك بين القوى السياسية الفاعلة في المشهد التونسي، عمل الاتحاد العام للشغل على التصدي لهذه الظاهرة من خلال تحركاته وبياناته، فكثرت المسيرات كما البيانات المنذّدة بالعنف. ونفسر بذلك ما جاء في بيان الذكرى الثانية للحراك الاجتماعي في البلاد، 14 جانفي 2012، من دعوة من الاتحاد إلى مؤتمر وطني للحوار يوم 16 أكتوبر 2012. وتأتي هذه الدعوة في سياق تاريخي لافت حيث أمضت المنظمة يوم 13 جانفي ولأول مرة في تاريخها العقد الاجتماعي الذي يحدّد أسس العلاقة الثلاثية بين الأطراف الاجتماعية في تونس².

من كل ما تم عرضه، يتّضح أن الحركة النقابية التونسية منذ نشأتها كانت معنية بالشأن السياسي، وهي عناية لم تتوقف بمجرد خروج البلاد من الاستعمار. تاريخيا، يمكن القول أن التنظيم النقابي والتنظيم الحزبي قد برزا على الساحة التونسية في الفترة ذاتها في عشرينيات القرن الماضي، وقد كانت حصيلة الدور الذي اضطلع به الزعماء والناشطون في الحزب الدستوري في تأسيس التنظيمات النقابية الوطنية، أن استطاع هذا الحزب التحكم في سياستها وتوجيهها في غالب الأوقات نحو ما يخدمها سياسيا. غير أن هذا التقليد تلاشى في بعض المناسبات، عندما استطاع الاتحاد العام التونسي للشغل الضغط على الحكومة لاعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية معينة تخدم مصالح الطبقات الضعيفة. طوال مسيرة التنظيم النقابي في تونس كانت العلاقة بين الاجتماعي والسياسي علاقة جدلية، حيث آمنت المنظمة النقابية أن الدفاع عن مصالح منخرطيه لا يتناقض مع القيام بأدوار سياسية، وهو ما يفسّر الدور الذي أدته في بناء دولة الاستقلال، وكذلك في صياغة البدائل التنموية. ومن جهة الحزب الدستوري

¹ نفس المرجع.

² المرجع نفسه. ص.ص. 17-18.

الذي قاد مرحلة التحرر وعملية بناء الدولة، لم يستطع منع تطور الحركة من خلال التغطية على الاستبداد والفساد، اللذين أصبحا يمارسان على نطاق أوسع، وهو ما أنهاه بعد نصف قرن في الحكم. وكما كان متوقعا تنامت أهمية الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل في المراحل اللاحقة، سواء كمنظمة وطنية ضخمة أو كتنظيم سياسي ينخرط فيه عدد كبير من النقابيين. في جميع الحالات، إن المكاسب الاجتماعية للعمال ستزيد ترسخا إذا ما تم الاتجاه بجديّة نحو تسوية وضعية قطاعات كبيرة لا تزال تعيش حالة من الهشاشة القصوى¹.

المطلب الثالث: دور الإعلام والمؤسسة العسكرية في مسار التحول السياسي لتونس:

نبحث في هذا الإطار دور مؤسستي الإعلام والجيش في عملية التحول السياسي في تونس، وذلك بالنظر إلى تأثيرهما الكبير في تطور أحداث الحراك الاجتماعي والمسار الانتقالي بعد إسقاط حكم بن علي.

أولا: تأثير المؤسسة الإعلامية في مسار الحراك والانتقال بعد سنة 2011:

لم يكن الإعلام والإعلام الجديد على وجه التحديد، مجرد ناقل لأحداث الحراك 2010-2011، وإنما تحول بطبيعته التفاعلية، واتساع نطاق استخدامه بين فئات الشباب خاصة، إلى واحدة من محركات التغيير الاجتماعي والتحول السياسي. فقد ساهم بفعالية ملحوظة في تشكيل وعي جديد من خلال حركة التسييس السريعة والمكثفة، وربط النشاط في الوقفات الاحتجاجية ببعضهم البعض مما يسّر بدرجة كبيرة تنسيق تحركاتهم الميدانية. وقد خلق الإعلام الجديد بوسائطه المتعددة بيئة اتصالية، تغيرت فيها أنماط التواصل الاجتماعي والسياسي، وأصبح للإعلام فيها تأثيرا غير مسبوق².

وتكمن أهمية تناول البعد الإعلامي في العملية الانتقالية في تونس بالدرجة الأولى في إلقاء الضوء على الحركات الاجتماعية الجديدة، التي تقوّت في استخدام وسائل الإعلام الجديد، فمهما ظهر من عناصر مشتركة بين الحراك الشعبي في تونس وأي حراك آخر، فإن الحراك والتحول التونسيين يظان ذات خصوصية تونسية، ومن أبرز أوجه تلك الخصوصية، أساليبيهما المتميزة في التعاطي مع ما أتاحتها لهما ثورة الاتصالات من تكنولوجيات ووسائط إعلامية حديثة³.

1. ملامح المؤسسة الإعلامية التونسية في ظل حكم بن علي:

لا يمكن فهم منظومة الإعلام في تونس ومدى قدرتها على التحكم في الرأي العام وتوجيهه خلال فترات الحراك والانتقال الديمقراطي ما لم نتمكن في البداية من تفكيك هذه المنظومة والوقوف على خصائصها خلال حكم بن علي، وبمعزل عن عرض لمحة تاريخية عن تشكل المشهد الإعلامي بعامه

¹ عدنان المنصر، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 295-296.

² عز الدين عبد المولى، "دور الإعلام في ثورة الشعب"، في: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية (سلسلة ملفات). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011، ص.14.

³ المرجع نفسه. ص.15.

وخاصه، وملايسات فسح المجال للخواص للاستثمار في هذا القطاع الحساس الذي لطالما مثّل حجر الزاوية في استراتيجيات التعبئة والدمج والتضليل التي سار عليها النظام السابق في شتى مراحل تطوره منذ الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي وإلى حدود سقوط سلطة بن علي منذ ما يربو عن عشر سنوات¹.

خلال فترات حكم الرئيسين السابقين بورقيبة وبن علي، كانت وسائل الإعلام أداة طيعة بيد السلطة وركيزة أساسية من ركائز الديكتاتورية، حيث أدى التلفزيون، بشكل خاص، وباقي الوسائل الإعلامية الأخرى من راديوهاات عمومية وصحف ومجلات، دورا مفصليا في تبييض الجرائم السياسية من ناحية، والنفخ في صور عدد كبير من الفاسدين، علاوة على التحكم المطلق في الرأي العام بواسطة المراقبة الكلية المباشرة التي مارستها أجهزة السلطة على العدد القليل من وسائل الإعلام الناشطة والتي كان أغلبها يدور في فلك الإعلام العمومي. وقد حاول نظام بن علي منذ التسعينيات أن ينوّع العرض الإعلامي كي يقلص من تأثير وسائل الإعلام الأجنبية التي كان بعضها ينتقد سياساته. هذه الاستراتيجية دفعت بالمقربين من النظام لتصدر المشهد الإعلامي الجديد، والذين تزامموا لشراء أو إنشاء وسائل إعلام سمعية ومرئية أو مكتوبة بتسهيلات وصلت في بعض الأحيان إلى حدّ تسخير بعض البنوك العمومية لتمويل هذه المشروعات دون ضمانات تذكر. وقد تمت مصادرة العديد من هذه المؤسسات بعد عام 2010 لتصبح تحت إشراف الدولة على سبيل نصيب صخر الماطري في دار الصباح، وبلحسن الطرابلسي في كاكوتوس برود ورايو موزاييك، وسيرين بن علي في شمس آف أم².

أما ما كان يوصف بالإعلام المستقل، فيتمثل في عدد محدود من صحف أحزاب المعارضة التي كان بقاؤها مرهونا بمجهودات مناضلي تلك الأحزاب، فهم الممولون وهم المحررون وهم الموزعون. وبما أنها لم تكن جزءاً من المنظومة الإعلامية الرسمية، فقد كانت محرومة من الدعم الحكومي ومن التمويل العمومي بمختلف أشكاله، كما كانت عرضة للإيقاف المتكرر أو السحب من أكشاك التوزيع، كلما أقدمت على نشر ما يمكن أن تعتبره الحكومة نقدا لها أو نقلا لما لا ينبغي للمواطن الاطلاع عليه. ولم تكن مواقع تلك الصحف على شبكة الانترنت بمنأى عن ملاحقة أجهزة الرقابة ومنع الدخول إليها. فبالإضافة إلى أن ملكية الشركات المزودة لخدمة الإنترنت محتكرة من قبل العائلة الحاكمة، فقد خصّصت الدولة فرقة تابعة لجهاز أمن الدولة، أوكلت إليها مهام مراقبة استخدام الإنترنت ومنع المواقع التي تعتبرها الحكومة خطرا على أمن النظام. وكانت مواقع المؤسسات الإعلامية على الدوام في مقدمة المتضررين

¹ وليد الماجري، "الإعلام التونسي: من سلطة النظام إلى سلطة الإيديولوجيا ورأس المال"، دورية دعم حول دور الإعلام في توجيه الرأي العام وأثره على عملية التحول الديمقراطي. العدد (06)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، مارس 2020، ص.ص. 33-34.

² المرجع نفسه. ص. 34.

من تلك السياسة. لهذه الأسباب لم يكن دور الإعلام المستقل في مرحلة ما قبل الحراك بارزا، ولم يكن تأثيره يتجاوز دائرة ضيقة من النخب من قادة الأحزاب المعارضة وناشطي منظمات المجتمع المدني¹. كانت السلطة في ظل نظام بن علي تراقب محتوى وسائل الإعلام وتوظفه لتوجيه الرأي العام عبر ما كان يسمى بالوكالة التونسية للاتصال الخارجي، والتي تأسست مطلع التسعينيات لتكون الذراع الدعائية لوزارة الاتصال ومن خلفها منظومة الحكم. وظّلت القيادات الإعلامية في المؤسسات العمومية وكذلك الصحف الخاصة خاضعة لتوجيهات تلك الوكالة التي كانت بدورها تتلقى أوامرها بشكل مباشر من قصر قرطاج تحت إشراف عبد الوهاب عبد الله الذراع القوية لبن علي، الملقب بجزار الإعلام، خاصة خلال فترات الانتخابات التي تتعطل فيها الصحافة كلية، وتتحوّل إلى مجرد بوق للسلطة تنشر الدعايات وتروّج للإنجازات المزعومة وتشوّه سمعة الخصوم والمعارضين. لقد باشرت وكالة الاتصال الخارجي مهامها على مدى عقدين من الزمن (تعطلت في 2011 وتم حلها نهائيا في 2012)، متبعة سياسة العصا والجزرة، فكانت تجزل العطاء لكل المؤسسات الإعلامية والصحافيين ممّن يقدمون الولاء والطاعة للسلطة، وينفّذون كل أجندها وينخرطون في توجيهها دون أدنى نقاش، من خلال التحكم في صندوق الإعلانات والدعم العمومي. وفي المقابل كانت الوكالة تلوح بالعصا الغليظة في وجه كل من تُسوّل له قدرته مخالفة الخط الإعلامي المرسوم مسبقا. وقد راح ضحية ذلك عدد كبير من الإعلاميين الذين إما لُفقت لهم التهم جزافا فوجدوا أنفسهم في سجون النظام أو تم طردهم من وظائفهم وإغلاق أبواب العمل أمامهم دون أن يغفل النظام عن التكيل بأهلهم وذويهم².

بناءً على ذلك، لقد سيطرت على الساحة الإعلامية ثقافة الزبونية والتمعّش من وكالة الاتصال الخارجي إما رغبة في العطاء الجزيل أو اتقاءً لشرور النظام. فتراجعت بذلك الحقوق العامة وانحدرت حرية التعبير والوعي السياسي والمشاركة المجتمعية في الشأن العام إلى أدنى مستوياتها³.

2. دور الإعلام في الحراك الاجتماعي والانتقال السياسي في تونس:

تبرز لنا التغطية الإعلامية للحراك في الفترة 2010-2011 اختلافا جوهريا بين منظومتي الإعلام التقليدي والإعلام الجديد. وربما تساعدنا المقاربة النسقية لعلاقة النظام السياسي بالمنظومة الإعلامية، في فهم النهج الذي سلكته المؤسسات الإعلامية التقليدية في التعاطي مع يوميات الحراك الاجتماعي في تونس. فالإعلام في تونس قبل 2010 كان خاضعا كليا لسياسة الحكومة وتوجيهاتها المستمرة، وكانت ملكية وسائل الإعلام على اختلافها، تتوزع بين الدولة والحزب الحاكم وعائلة الرئيس والمقربين منه بشكل أو بآخر. وعلى الرغم من أن الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المرصودة لوسائل

¹ عز الدين عبد المولى، "الإعلام في ثورة الشعب في تونس"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 01، فبراير 2012، ص. 309.

² وليد الماجري، مرجع سبق ذكره. ص. 35.

³ المرجع نفسه.

الإعلام الرسمية، فهي لم تحظى بتأثير كبير في أوساط الرأي العام، حيث أفقدتها سياسات الحكومة على أرض الواقع ثقة الناس وسلبتها قدرا كبيرا من المصداقية. ودفعها ارتباطها العضوي بالنظام الحاكم، والتزامها اللامشروط بأجندته السياسية إلى تجاهل وقائع الحراك تجاهلا كاملا، وكأنه لم يحدث شيء أو أنها تحدث في بلد غير تونس. فبينما غابت عن شاشة التلفزيون الوطني مشاهد الاحتجاجات العارمة التي كانت قاعدتها الشعبية في اتساع يوميا، حضرت مشاهد الحرق التي تعرّضت لها بعض المؤسسات العامة وتحديدا مراكز الشرطة ومقرات الحزب الحاكم. كما ركزت كاميرات التلفزيون على أعمال العنف والنهب المنظم في بعض الجهات، والتي كانت تقف وراءها عصابات مسلحة تبيّن لاحقا أنها مرتبطة بالحزب الحاكم وتعمل بتوجيه من بعض الأجهزة الأمنية¹.

في ظل التعقيم الممنهج من قبل وسائل الإعلام الحكومية، وأمام محدودية تأثير الإعلام المستقل والمعارض، وجد الحراك التونسي طريقه إلى وسائل الإعلام الدولية. وقد انطلقت التغطية الإعلامية متزامنة وفي تكامل واضح بين الإعلام الإلكتروني وقنوات التلفزيون الفضائية. وعلى الرغم من منعها من العمل في تونس منذ انطلاقتها عام 1996 وحتى لحظة الإطاحة بالسلطة السياسية السابقة، كانت قناة الجزيرة أولى القنوات التلفزيونية العربية التي واكبت أحداث الحراك منذ يومها الأول، ولم يمنعها غياب الصورة بالمعايير الفنية المطلوبة في التغطية التلفزيونية المحترفة من أن تتصدر القنوات العالمية التي غطت الحدث التونسي. حيث حل الشباب الناشط على شبكة الإنترنت، والمتمرس باستخدام تقنيات المعلومات، والمنتشر في كامل التراب التونسي، محل مراسلي الجزيرة الممنوعين من نقل الأحداث من الميدان بأنفسهم. ومثلما قدّم محتوى شبكات التواصل الاجتماعي، وفيسبوك تحديدا، مادة أساسية لم تكن الجزيرة قادرة على مواكبة الأحداث من دونها، مثّلت الجزيرة منبرا لا غنى عنه لمستخدمي تلك الشبكات، حيث خلق التعاون والتكامل بين الوسيطين آلية غير مسبوقة في نقل أحداث الحراك والترويج لها على أوسع نطاق داخل تونس وخارجها².

من المهم أن نشير في هذا الإطار إلى أن عدد مستخدمي فيسبوك من التونسيين بلغ نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، نحو مليونين ونصف المليون، برقم وصل تحديدا إلى (2 494 760) مستخدما، وبنسبة قاربت ربع العدد الإجمالي لسكان البلاد، بحوالي 23.56%. هذا الرقم يجعل من تونس البلد الأفريقي الأول من حيث عدد مستخدمي فيسبوك بالقياس إلى عدد السكان، كما يضعها ضمن البلدان العربية الأعلى نسبة في استخدامه. لقد وفّر هذا الجيش من المستخدمين، على امتداد يوميات الحراك، كما هائلا من المواد الإعلامية سواء في شكل أرقام أو معلومات نصية أو لقطات فيديو كانت تغطّي ما يحدث في مختلف مناطق البلاد تغطية ميدانية فورية وشاملة. ومن أبرز مظاهر هذا النشاط إلى جانب طبيعته الفردية، انتظامه في شكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضائها البعض منها

¹ عز الدين عبد المولى، "الإعلام في ثورة الشعب في تونس"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 308-309.

² المرجع نفسه. ص.ص. 310-311.

مئات الآلاف. ومن بين تلك المجموعات، نذكر مجموعة Ma Tunisie التي تجاوز عدد أعضائها 650 ألف ناشط، ومجموعة Touwenssa التي تجاوز هي الأخرى عدد أعضائها 555 ألف ناشط¹. وبهذا يؤكد البحث في علاقة الإعلام بحراك الشعب في تونس، الحضور اللافت للإعلام الجديد في مسار التحول السياسي والاجتماعي للبلاد، كما يؤكد تفوق أداء الإعلام الجديد بشكليه الإلكتروني والفضائي على الإعلام التقليدي المحلي المكبل سياسيا وأخلاقيا ومهنيا. ففي حين نجح الإعلام الجديد في أن يكون البديل الإعلامي الأنجع في نقل أحداث الحراك إلى أوسع الشرائح الاجتماعية وتعميمها داخليا وخارجيا، أخفق الإعلام التقليدي في مواكبتها وفشل في خدمة الأجندة السياسية الموكلة إليه، والتمثلة تحديدا في إدارة المعركة الإعلامية لنظام آيل للسقوط. وعلى الرغم من التباين الواضح في أداء الإعلام بين قديمه وجديده، فقد كشف الحراك الاجتماعي في تونس عن وجه آخر لهذه العلاقة أبرز سماته الحاجة المتبادلة والتكامل فيما بينهما. فلئن كان الإعلام بشكل عام قد أدى دورا ملحوظا في تغطية أحداث الحراك وتعميمها محليا وعالميا، فإن التكامل بين الإعلام الفضائي ممثلا في قناة الجزيرة والإعلام الإلكتروني ممثلا في شبكات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فيسبوك، قد خلق آلية تفاعلية فريدة قائمة على شراكة بين الجانبين تبيّن أنها ضرورية².

من الواضح أن تونس ما بعد 2010 قد خطت خطوات مهمّة على طريق الانتقال من الإعلام الحكومي السلطوي نحو إعلام الخدمة العامة، وذلك عبر إصلاح تلك المؤسسات المملوكة للدولة، خاصة في مجال الإذاعة والتلفزيون الوطنيين³. كما أن المكسب الأساسي في مرحلة ما بعد الحراك، بإجماع المراقبين للشأن العام، هو حرية التعبير عموما وحرية الصحافة بشكل خاص. لقد فهمت النخبة التونسية مبكرا أن حرية التعبير إن لم تحمها مؤسسات قوية ودائمة فإنها ستتراجع مع الوقت أو ستتقلب إلى فوضى في أحسن الأحوال. وبناءً على ذلك قد تم تضمين حرية التعبير والإبداع في الدستور، فضلا عن إنشاء الهيئة المستقلة للإعلام السمعي البصري، وهي الهيكل العمومي الذي أنيطت بعهدته مهمة تقويم مؤسسات الإعلام السمعي البصري ومنح التراخيص ومعاينة المخالفين⁴.

ولعل الفارق الأهم بشأن حالة الإعلام التونسية بعد سنة 2010 وتأثيرها المفترض على الانتقال إلى الديمقراطية يكمن في ثلاثة جوانب رئيسية: الأول هو الحيوية النسبية للمجتمع المدني وفرص دعمه لحرية ومهنية الصحافة، وبالتالي المساهمة في الصراع المجتمعي من أجل الديمقراطية. والثاني يتمثل في فرص نشأة وتطور إعلام جديد غير تقليدي وبخاصة عبر شبكة الإنترنت. أما الثالث فيتعلق بتوافر

¹ نفس المرجع. ص.ص. 321-322.

² المرجع نفسه. ص. 312.

³ كارم يحيى، "جدلية الإعلام والديمقراطية: نظرة عامة مقارنة على الوسائل التقليدية بمصر وتونس وليبيا انطلاقا من 2011"، دورية دعم حول دور الإعلام في توجيه الرأي العام وأثره على عملية التحول الديمقراطي. العدد (06)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، مارس 2020، ص. 22.

⁴ وليد الماجري، مرجع سبق ذكره. ص. 41.

قدر من الإرادة السياسية لإصلاح وتغيير الإعلام بالتعاون مع المجتمع المدني، ناهيك عن الدولي. وثمة شواهد على ذلك تتجسد على سبيل المثال في أن تونس عرفت مبكرا وفي غضون عام 2011 سن تشريعات لتحرير وسائل الإعلام التقليدي كما هو الحال مع المرسومين 115 و116، ناهيك عن مرسوم النفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية في العام ذاته. وثمة شاهد آخر يتعلق بإلغاء تونس مبكرا وزارة الاتصال ونهائيا¹.

ومع ذلك، فإن أسهم قدر من الإرادة السياسية مع دعم وفاعلية المجتمع المدني، في إضفاء هامش حرية أوسع أمام وسائل الإعلام التقليدية في تونس، مما دفع الكثيرين إلى افتراض دور أكبر بالتجربة التونسية لتعزيز وترسيخ عملية التحول إلى الديمقراطية، إلا أنه كان هناك عراقيل عديدة برزت وتوسّعت في هذا السياق. من بين هذه العراقيل الاستقطاب السياسي المجتمعي الثقافي بين الإسلاميين والعلمانيين، ناهيك عن تأثيرات خطر الإرهاب وكلفته مكافحته على المجتمع والإعلام والحرّيات، بالإضافة إلى هشاشة ظروف عمل وتشغيل الإعلاميين. كما أن استخدام وتوظيف وسائل الإعلام سواء المملوكة للدولة أو لرجال الأعمال في عرقلة التحول إلى الديمقراطية ودحض فرص بنائها يمثل ملمحا بارزا في حالة تونس. وبالتالي نجادل بأن وسائل الإعلام التونسية باستثناءات محدودة ومتواضعة لم تلعب بعد دورا كبيرا ومؤثرا كان مأمولا في عمليات التطور نحو الديمقراطية². فرغم تحقيق بعض الإنجازات المهمة والمبكرة إلا أن الإعلام في تونس لا يزال عملا قيد التنفيذ؛ يشبه إلى حد كبير العملية الديمقراطية غير المكتملة التي نشأت خلال الأعوام الماضية، إذ طرأ على المجال تغييرات أساسية لكنّها ظلّت دون المستوى المطلوب لدعم تأسيس الديمقراطية المستقرة في البلاد³.

ثانيا: دور المؤسسة العسكرية في مسار الحراك الاجتماعي والتحول السياسي في تونس:

إن أحد العناصر الأكثر أهمية في التسلسل الاستثنائي لأحداث الاحتجاجات الشعبية في تونس، وتطورها في مرحلة لاحقة إلى حراك اجتماعي سلمي، كان مجموع المواقف وردّات الفعل الصادرة عن المؤسسة العسكرية ودورها المميز والأساسي التي لعبته في التعجيل بسقوط رأس النظام الإستبدادي، فضلا عن التفاعل الإيجابي لهذه القوة الصامتة كما يسميها البعض، مع المشهد الانتقالي في البلاد⁴. وفي حين تم التركيز سابقا على متغير الخصوصية في تحليل ودراسة مختلف جوانب وأبعاد عملية التحول السياسي في تونس، تبرز مرة أخرى الحاجة إلى فحص تلك الخصوصية التونسية التي تطرحها

¹ كارم يحيى، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 28-29.

² المرجع نفسه. ص.ص. 29-30.

³ روكسان فارمان فارماين، "مقدمة"، في: الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجا. الدوحة وبيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2015، ص.14.

⁴ نور الدين جبنون، "دور الجيش في الثورة التونسية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012، ص.325.

تونس كأول بلد عربي تتبنى فيه أحد أكثر الأجهزة الأمنية قوة وتأثيرا في غالبية البلدان العربية، موقفا إيجابيا متوازعا إزاء عملية صنع القرار السياسي في أكثر مرحلة حرجة قد يمرّ بها بلد ما.

1. الجيش في عهد بن علي:

تعتبر المؤسسة العسكرية الوطنية التونسية فريدة من نوعها مقارنة بالمؤسسات العسكرية في الوطن العربي، إذ تميّزت منذ تأسيسها كقوة مسلحة بمستوى عال من المهنية على الرغم من عددها وعتادها المتواضعين¹. فعلى عكس جيوش الدول المجاورة، كان الجيش في تونس تاريخيا ضعيفا من الناحيتين العسكرية والسياسية. حيث سعى الحبيب بورقيبة، أول رئيس لتونس، إلى إيفاد الجيش التونسي القدرة على القيام بانقلاب ضده، بعد أن شهد موجة الانقلابات التي عجت بها المنطقة في خمسينيات القرن الماضي. ولعل ماجعل مهمة بورقيبة تلك أسهل هو أن القوات المسلحة التونسية تأسست بعد الاستقلال حيث لم يكن هناك جيش وطني ليورث الحقبة الاستعمارية كما كان عليه الحال في البلدان العربية الأخرى، ويضاف إلى ذلك أن القوات التونسية لعبت دورا ثانويا في حركة التحرير الوطني، وبالتالي تم حرمانها من امتلاك الشرعية اللازمة لكي تحكم، وهي الشرعية التي اكتسبتها أغلب الجيوش العربية في دول ما بعد الاستقلال². وعلى غرار بورقيبة، استمرّ بن علي في سياسة تهميش الجيش وإبعاده عن المجال العام. إذ مع تسلّم بن علي مقاليد الحكم بدأت سياسته تجاه المؤسسة العسكرية في التبلور. وفي 23 نوفمبر 1987، أنشأ بن علي مجلس الأمن القومي، وعهدت لهذا المجلس مهمة جمع وتحليل وتقييم المعلومات بشأن السياسات الداخلية والخارجية، ورسم سياسة الدفاع الموجهة نحو حماية وتحقيق أمن الدولة الداخلي والخارجي. لكن خلال 23 سنة الماضية من حكم بن علي لم يكن لهذا المجلس أي دور يذكر في تحديد هذه السياسات، وبعد أن كان مقررا اجتماعه بشكل أسبوعي لم تتجاوز اجتماعاته منذ تأسيسه عدد أصابع اليد الواحدة³.

المفارقة في هذا الإطار، أنه على الرغم من خلفيته العسكرية ومعرفته الجيدة بالجيش من داخله بحكم تكوينه العسكري، وشغله مناصب عديدة داخل هذه المؤسسة التي التحق بها سنة 1958⁴، إلا أن بن علي اختار التركيز على تطوير وتعزيز نفوذ أجهزة الأمن الداخلي، خاصة جهاز الحرس الرئاسي. فبعد فترة انفتاح سياسي نسبي ما بين 1987 و1989، جعل بن علي من تونس "دولة بوليسية" تركز على جهاز أمني ضخم يضم أكثر من 120 ألف فرد، بمعدل 1.3% من عناصر الأمن لكل 100 تونسي، هذا إلى جانب دور الشرطة السرية المتخصصة في ملاحقة الناشطين السياسيين والنقابيين⁵.

¹ المرجع نفسه. ص.330.

² شارال غريوال، "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"، أوراق كارنيغي. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 فبراير 2016، ص.2.

³ نور الدين جبنون، مرجع سبق ذكره. ص.336.

⁴ إبراهيم اسعدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس"، تقارير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسة، مارس 2011، ص.4.

⁵ المرجع نفسه. ص.5.

بينما تم الإبقاء في المقابل على المؤسسة العسكرية كالقوة الأصغر حجماً في تونس وفي الوطن العربي، حيث بلغ تعدادها نحو 40.500 فرد في الخدمة الفعلية من أصل عدد سكان تونس الذي يقرب من 11 مليون نسمة. ولم يخض جنود الجيش التونسي في عهد بن علي أي حروب كبرى، وظلّوا إلى حد كبير على وضعهم في العهد البورقيبي، بل وأسوأ في بعض الحالات، كما قال ضابط متقاعد، سجناء في الثكنات¹.

لكن ما زاد من شعور المؤسسة العسكرية بالإقصاء الواسع وغير العادل من قبل نظام بن علي، هو الميزانيات الضئيلة المرصودة لها على مدى العقدين الأخيرين من حكمه، علاوة على الدور المتصاعد الذي أسند لقوات الأمن الداخلي في مجال بلورة شكل الدولة والخطوط السياسية العامة للنظام والمجتمع. ذلك أنه فعلاً، أن هذه الميزانيات لم تكن على مدى الخمس عقود منذ الاستقلال، في مستوى التحديات والأعباء التي وضعت على عاتق الجيش، لكنها انخفضت إلى أدنى مستوياتها في ظل حكومة النظام القديم. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، لم يشكل الإنفاق الحكومي على الجيش عام 2006 إلا 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة للغاية بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة². بينما قفزت ميزانية وزارة الداخلية، التي كانت أقل من ميزانية وزارة الدفاع في معظم عهد بورقيبة، إلى 165% من ميزانية الدفاع في العام 1992، وظلت قرب هذا المستوى على مدى العقدين التاليين. وبهذا أصبحت تونس حسب العديد من المتخصصين دولة بوليسية نموذجية³.

وبالنظر إلى الدور السيادي الممنوح لقوات الأمن الداخلي في تصريف الشؤون السياسية وإدارة القضايا الأمنية العليا في الدولة على حساب تقزيم دور القوات المسلحة في هذا المجال، يتبين في هذا الخصوص، أن عملية تحديث الأجهزة الأمنية والتي بدأت بتعيين بن علي في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي على رأس وزارة الداخلية، لم تؤدّ إلى بناء قوات أمن محترفة بقدر ما أدت إلى تغول وتوغل الذهنية الأمنية التي اخترقت المجتمع التونسي بكل مكوناته وشرائحه، بما في ذلك مؤسسات الدولة. وفي هذا الإطار، تمكّنت القيادات الأمنية من خلق علاقات خاصة مع أطراف متعددة في قصر قرطاج تمثل مراكز قوى النظام، والتي استطاعت بدورها تعميق الانقسامات داخل الأجهزة الأمنية في إطار ما كان يعرف بحرب الأجهزة. والتي كرّست ولاءات هذه القيادات للمحيط الرئاسي مما أدى إلى اتساع مصالحها وزيادة مجال صلاحياتها وتداخلها في كثير من الحالات مع المرافق العامة والخاصة⁴.

¹ شارال غريوال، مرجع سبق ذكره. ص.1.

² نور الدين جبنون، مرجع سبق ذكره. ص.339.

³ شارال غريوال، مرجع سبق ذكره. ص.3.

⁴ لقد عزز بن علي سيطرته على الجيش، وانتقل نحو نظام حكم شخصي للمؤسسة العسكرية. وبعد أن تقاعد الفريق سعيد الكاتب في العام 1991، رفض بن علي تعيين رئيس جديد لهيئة الأركان الخاصة بالفروع الثلاث للقوات المسلحة، وحرّم الجيش من أرفع مناصبه وتركه من دون فريق يقوم بمهام التنسيق في الجيش والبحرية والقوات الجوية. بدلاً من ذلك تولى بن علي هذا الدور بنفسه، واختص بنفسه في أغلب القرارات المتعلقة بالجيش ولم يكن يدعو مجلس الأمن القومي للاجتماع إلا بعد حدوث كوارث طبيعية نادرة. وثمة جانب آخر من هذا النظام الشخصاني

غير أن أهم إنجاز يحسب لبن علي على مدى أكثر من عقدين هو مأسسة العقلية الأمنية، والتي ربما نجحت في التغلب على الخصوم من أحزاب وأفراد، لكنها فشلت فشلا ذريعا في حل المشاكل الأصلية المتفاقمة نتيجة تكريس الذهنية الأمنية المتوجسة¹.

ومع ذلك، إن معضلة بن علي في التعامل مع المؤسسة العسكرية هي نفسها التي تكرر بأشكال ومسميات مختلفة تحت حكم الأنظمة الإستبدادية والشمولية، والمتمثلة في التوازن التقليدي في العلاقات المدنية-العسكرية. فقد كان نظامه بحاجة ماسّة إلى حماية الجيش، لكن كيف يمكن توفير هذه الحماية دون أن تجري تقوية قدرات القوات المسلحة، وبشكل لا يخل بالتوازن الحاصل في العلاقات المدنية-العسكرية، حتى لا يتحول فيه هذا الخلل إلى تهديد للنظام. فبن علي لم يدرك أهمية هذا التوازن، بل استمر على مدى 23 سنة من حكمه الشخصاني في تقليص وإضعاف وتهميش المؤسسة العسكرية، فضلا عن التقليل من شأنها ودورها لمصلحة الأجهزة الأمنية الداخلية، ولما أصبح دعم الجيش مسألة حيوية لحماية بقاء بن علي ونظامه، كان قد فات الأوان لفهم حساسية هذه المعادلة الصعبة في ظل نظام لم يتردد بتاتا عن معالجة كل التحديات بالمقاربة الأمنية، بما في ذلك الإطار المؤسسي المحدد للعلاقة مع ما يمكن تسميته بالظاهرة العسكرية².

2. دور المؤسسة العسكرية في الحراك والمسار الانتقالي لتونس:

أمام اتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية في مختلف الأنحاء التونسية ووصولها إلى العاصمة تونس، مركز النقل السياسي والاقتصادي في البلاد، وفي مقابل فشل قوات الأمن الداخلي بكل تشكيلاتها في السيطرة على الشارع التونسي على الرغم من عددها وعتادها الكبيرين، وظهور نظام بن علي بمظهر السلطة العاجزة التي لا تؤمن إلا بالحلول الأمنية المستتدة إلى شرعية القمع والقوة، تم استدعاء قوات الجيش بهدف إحلال الأمن واسترجاع النظام العام مجددا نتيجة حالة التدهور الأمني الذي شهدتها البلاد على مدى ثلاث أسابيع توالى فيها الأحداث بوتيرة سريعة منذ بدء الاحتجاجات في 18 ديسمبر 2010. غير أن النهج القمعي المتبع من قبل قوات الأمن تجاه المتظاهرين بشكل سلمي، فضلا عن التاريخ الطويل من التهميش الممارس من قبل النظام الحاكم على عناصر وهيكل المؤسسة العسكرية، كان له الأثر الحاسم في تشكيل قنوات العسكر ومواقفهم السياسية التي جعلت الجيش التونسي ينحاز في المقام

يتمثل في تعيين كبار ضباط القوات المسلحة الذين كان بن علي على معرفة بهم منذ أيام وجوده في الجيش أو من خلال العلاقات الشخصية. ففي البداية كان ذلك يعني زملاءه من ترقية بورقيبة، وبعد ذلك، وبالنظر إلى طبيعة الشبكات الشخصية، بدأ بن علي يميز الضباط المنحدرين من تونس العاصمة ومن الساحل، فبالرغم من أن هذه المناطق تضمّ 24% فقط من سكان تونس، إلا أنها استحوذت على مايقرب من 40% من الضباط الذين تمت ترقيتهم إلى المجلس الأعلى للجيش في عهد بن علي. نفس المرجع.

¹ نور الدين جينون، مرجع سبق ذكره. ص. 339-340.

² المرجع نفسه. ص. 341.

الأول إلى الشعب وحراكه ضد النظام، حيث رصد في أحيان كثيرة دخول قوات الجيش في مناقشات مع قوات مكافحة الشغب نتيجة استخدامها السافر وغير المبرر للقوة والعنف ضد المواطنين العزل¹.

وبالتالي، بات واضحا منذ سقوط حكم بن علي أن الجيش قد لعب دورا محوريا في تسريع هذا السقوط. ويمكن الإشارة هنا إلى أنه بغض النظر عن مدى مصداقية ما تم تداوله حول أنه ما كان لهذا الحكم أن ينهار وينتهي، لولا قرار الجيش، خاصة موقف رئيس هيئة أركان الجيش البري الجنرال رشيد عمار بعدم التدخل لمواجهة المتظاهرين وإطلاق النار عليهم؛ حيث رفض الأخير الامتثال للأوامر التي تلقاها من الرئيس بن علي باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة بمقتضى الفصل 44 من الدستور، فالمؤكد في هذا الإطار، أن التراجع المبدئي للجيش عن الأوامر القمعية لقصر قرطاج هو إحدى العوامل المهمة التي أجبرت بن علي على مغادرة البلاد، بعد أن تبين له عجز قوات الأمن عن مواجهة حركة التظاهر في ظلّ ازدياد أعداد القتلى. وبالتالي، ظهر الجيش في مقدمة حراك شعبي بدون زعامة سياسية ولا أساس إيديولوجي، ليساهم في تأسيس مرحلة الانتقال من نظام حكم قمعي إلى آخر أكثر تعددية وأقل أمنة². ويمكن تفسير هذا السلوك العسكري تجاه الحراك والنظام بعدة اعتبارات: أولها، التزام الجيش التونسي بالبقاء بعيدا عن المجال السياسي وعدم التورط في مواجهة مباشرة مع الشعب تكون تكلفتها فقدان الثقة والمصداقية. ثانيا: كانت قيادة الجيش تدرك أنه بعد الفشل في تهدئة الشارع التونسي وضمان أمن الدولة ومؤسساتها، سيصبح الرئيس بن علي يشكل عبئا على استقرار الدولة، وبالتالي المنطقي التضحية به والإعلان عن انتهاء مرحلته. ثالثا: لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن مؤسسة الجيش بدورها كانت ضحية النظام السابق وعانت من التهميش وضعف التجهيز والصراع الخفي بينها وبين جهاز الحرس الرئاسي. وعليه، فإن تدخل الجيش التونسي لتسريع نهاية عهد بن علي تحكمه إرادة إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة وبناء التوازن بين مراكز القرار السياسي والأمني والعسكري³.

وبيد أن الدور المركزي الذي قامت به المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية الأولى، دفع بالكثير إلى التساؤل حول إمكانية ظهور طموح لديها بشأن النفوذ السياسي والسيطرة على الحكم إذا ما تدهورت الأوضاع الأمنية وفشلت عملية الانتقال السياسي، في ظلّ انقسام المعارضة بين تيار ينادي بالتعامل مع الحرس الرئاسي للنظام السابق نظرا لهشاشة الوضع الذي أعقب فرار بن علي، وبين تيار يطالب بالقطيعة مع رموز ذلك الحرس الذي دعم وكرّس الاستبداد. لكن بمرور الوقت، وباستقراء المعطيات الواقعية ومجمل التطورات التي أعقبت مغادرة بن علي البلاد، قد تبين أن الجيش في تونس لم يبد استعدادا لاستلام السلطة السياسية خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد، لكنه في الوقت نفسه رفض انهيار مؤسسات الدولة. وظل احتمال سيطرة الجيش التونسي على الحكم ضعيفا بالنظر

¹ نفس المرجع. ص. 343.

² إبراهيم السعيد، مرجع سبق ذكره. ص. 5.

³ المرجع نفسه. ص. 6.

إلى عدد من الدلائل، أهمها: أن الجيش اضطلع و بمهمة دقيقة جدا من أجل تهدئة الأوضاع، وإعادة الاستقرار لمؤسسات الدولة، ودعم الشرعية الدستورية للانتقال الديمقراطي الذي حدث. وتجلّى هذا الأمر تحديدا في ملاحقة أفراد الأمن الرئاسي وعدد من مساعدي الرئيس المخلوع، وملاحقة الأشخاص المتهمين بإذكاء العنف وتهديد الأمن خاصة الميلشيات المكونة من أتباع النظام السابق أو العصابات الإجرامية التي تستغل الأوضاع لتحقيق مكاسب مادية. كما بات هناك تعاون بين الجيش والشرطة التونسية ولجان أهلية لحماية الأرواح والممتلكات في عدد من المدن والأحياء، إضافة إلى دور الجيش على الحدود البرية مع ليبيا (459 كلم) والحدود مع الجزائر (965 كلم) لمراقبة حركة الأشخاص ومنع تسرب جماعات يكون هدفها إثارة الرعب والإرهاب داخل البلاد. إلى جانب هذا، فإن احتمال تدخل الجيش في السيطرة على الحكم سيفقده احترام المواطن التونسي وسيشكل عامل احتقان سياسي جديد ومصدر انفجار اجتماعي آخر، لأن المطلب الأساسي للحراك الشعبي كان ولا يزال بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز سلطة القانون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع التونسي. ولهذا فإن بقاء الجيش بعيدا عن السياسة سيشكل نجاحا له من حيث اكتساب المصداقية، وسيقوي من عوامل الاستقرار السياسي. فالجيش له مصلحة أكيدة في انتقال سلس للسلطة السياسية وتطوير أدائه للسيطرة على الوضع الأمني، وبالتالي استرجاع هيئته ودوره الحقيقي في استتباب الأمن والاستقرار بتونس¹.

بناءً على ما تقدّم، نقرّ بأن سياسة تهميش الجيش وعزله ضمن سلم النخب التونسية كان لها بالفعل أثر سلبي على متبنيها، حيث أظهرت التحولات الكبرى التي عرفها النظام السياسي التونسي أن المؤسسة العسكرية كانت فاعلا أساسيا في صنع هذه التحولات لاسيما ما تعلق بالإطاحة بحكم بورقيبة وبعده بن علي. كما أظهرت أن الجيش التونسي ليس ذا طبيعة انقلابية تتحكم فيه هواجس الاستيلاء على السلطة واحتكارها، حيث اقتصر دوره على ضمان الانتقال السلمي للسلطة بدون عنف بالشكل الذي يضمن استمرار عمل مؤسسات الدولة، مؤسسا بذلك لتجربة تونسية عربية منفردة في العلاقات المدنية العسكرية السائدة في الوطن العربي².

¹ نفس المرجع. ص.ص. 6-7.

² المرجع نفسه. ص. 7.

**الفصل الثالث: انعكاسات التحول
السياسي على البيئة الأمنية في
تونس: المكاسب والإخفاقات**

بينما انطلقت الدراسة من افتراض أساسي مفاده: أن تهديدات الأمن الإنساني قد مثلت الدوافع الرئيسية المحفزة على بدء مسارات الحراك الاجتماعي والتحول السياسي في تونس، وأن ديناميات انعدام الأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي بالقياس إلى تهديدات الأمن السياسي، قد كانت القضايا الأساسية الأكثر تأثيراً على قرار التونسيين بالتحرك ضد النظام القائم والمطالبة بالإصلاح والتغيير، وفي حين، أن الحراك الاجتماعي ارتبط مؤخراً على نحو وثيق وواسع بالمكاسب السياسية المحققة منذ العام 2011، لاسيما الإطاحة بسطة الحكم الإستبدادي، بالرغم من أن مسائل الظلم الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي، وهي المسائل الأساسية المفجرة للوضع في البلاد، لم تعالج إلى الوقت الراهن، يأتي هذا الفصل في إطار تشخيص كمي وكيفي لواقع الأمن والاستقرار في تونس ما بعد 2010، معالجا انعكاسات أحداث الحراك والمسار التحولي الذي بدأ في البلاد منذ ما يربو عن عشر سنوات على البيئة الأمنية والسياسية لتونس. سوف نبحث في هذا السياق، تداعيات التحول السياسي على حالة الأمن في تونس من خلال إعادة النظر في مكاسب الانتقال من حيث مدى نجاحه أو إخفاقه في تحقيق الأهداف الرئيسية لحراك المجتمع التونسي، مركزين في المقام الأول على مختلف جوانب أمن الأفراد التونسيين كمحاولة لقياس مدى التحسن أو التقهقر في مؤشرات الأمن الإنساني مقارنة مع مرحلة ما قبل الحراك. ومع الأخذ في الاعتبار، المعادلة الاستطردية القائمة بين أمن الدولة وأمن الإنسان، والمتضمنة حقيقة أن تحقيق أمن الدول أو أمن الأفراد يستلزم توفّر الآخر، وغياب أي منهما سيؤثر على بقاء الآخر، سوف تنظر الباحثة من خلال هذه النافذة الإستقصائية في مستوى آخر من مستويات الآثار الأمنية للحراك الاجتماعي والتحول السياسي وهو المتعلق بانعكاسات المسار الانتقالي على الأمن القومي التونسي، لتفحص بعمق العلاقات التأثيرية المتبادلة بين أمن الفرد التونسي وبقاء الدولة التونسية على مستوى الواقع الأمني والسياسي للبلاد بعد سنة 2010.

المبحث الأول: تداعيات المسار الانتقالي على أمن المواطن التونسي

يبحث هذا السياق في تداعيات التحول السياسي على أمن ورفاهية الأفراد التونسيين من خلال فحص دقيق ومعمق لواقع الأمن/انعدام الأمن الإنساني في مرحلة ما بعد الانتقال. وبالتالي، سنتطرق في هذا الخصوص إلى مشكل تفاقم التهديدات والتحديات الاقتصادية بعد العام 2010، لننتقل بعد ذلك، إلى دراسة الآثار المترتبة على الأمن المجتمعي، والتي تراوحت بين قضايا الكرامة العالقة ومسائل العدالة الناقصة، ثم نسلط الضوء لاحقا على مسألة دينامية التهديدات السياسية للأمن.

المطلب الأول: اتساع دائرة التهديدات الاقتصادية واستشراء مجتمع المخاطر:

تعتبر تونس، وفق بعض المقاييس، قصة نجاح استثنائية. فمنذ العام 2011، سمحت التسوية التاريخية بين القوى السياسية في البلاد بانتهاج مقاربة تقوم على الإجماع التوافقي في ممارسة الحكم. وهكذا، شهدت تونس عمليات تداول سلمي على السلطة، وعلى الرغم من بضع حوادث أمنية قاسية، إلا أن الانتقال السياسي واصل مسيرته السلمية نسبيا. مع ذلك، تبدو هذه الإنجازات على أهميتها في الجبهة السياسية، غير كافية للحفاظ على انتقال ديمقراطي راسخ وقادر على تجسيد آمال التونسيين المتعلقة بشكل خاص بضمان أمنهم الاقتصادي وتحقيق رفاههم الاجتماعي. فالأمل الذي شاب أول حراك اجتماعي جماهيري في المنطقة العربية انحسر إلى حدّ كبير مع استشراء مجتمع المخاطر الاقتصادية واتساع دائرة الصعوبات المعيشية التي اعترت حياة المواطنين التونسيين في مرحلة ما بعد الانتقال، والتهديدات التي تتكشف أمن المجتمع التونسي اليوم تشمل انكماشاً اقتصادياً، وتفاوتاً بين المناطق، وشعوراً مطّرداً بفقدان الأمنين الاقتصادي والغذائي، لاسيما مع الارتفاع المستمر في معدلات التضخم والبطالة، واتساع نشاطات القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وازدياد الفقر، خاصة بين فئة الشباب. مع ذلك، فالأخطر هو مشاعر خيبة الأمل والسخط لدى قطاعات واسعة من المجتمع التونسي، وشكوكها المتنامية بيزوغ مستقبل ديمقراطي ومستقر¹.

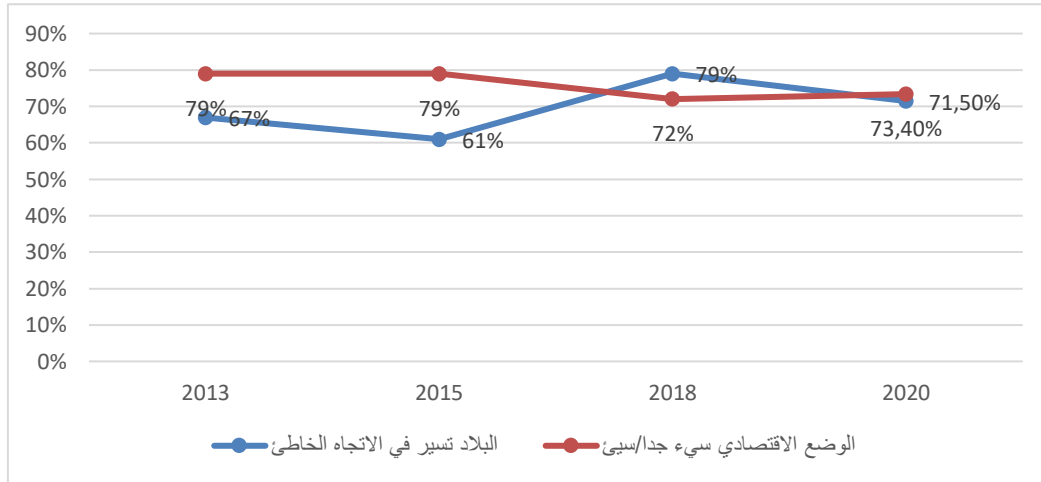
قبيل سقوط حكم بن علي، كان من المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في تونس للعام 2011 إلى 5.4%، وألا يتجاوز العجز في الميزانية 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تظل نسبة الدين العام دون 40%. لكن، ما حدث كان عكسيا تماما، إذ تعيّن على حكومات المرحلة الانتقالية في البلاد أن تتعامل مع واقع اقتصادي مختلف كليا بسبب الآثار العكسية للحراك والتداعيات الجانبية للاضطرابات والأزمات في الدول المجاورة، ومواجهة أسعار ارتفاع الوقود والغذاء في الأسواق الدولية. فنتيجة للتكلفة الاقتصادية المرتفعة للحراك والمقدرة بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي، تراوح النمو الاقتصادي للعام 2011 بين 0 إلى 1%. كما انخفض النشاط السياحي الذي يعد أكبر مزود للنقد الأجنبي ويمثل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي في تونس، بنسبة تزيد عن 50%، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية

¹ مهي يحي، مرجع سبق ذكره.

المباشرة بنسبة بلغت 20%، كما غادرت أكثر من 80 شركة أجنبية البلاد. وبالتالي، تفاقم الوضع في سوق العمل، سواء بسبب تسريح العمال أو بسبب تدفق العمال التونسيين الفائزين من الحرب في ليبيا. وقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 700 ألف مقارنة بأقل من 500 ألف في نهاية العام 2010، وزاد عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، حيث حدد القانون المالي التكميلي الذي تمت المصادقة عليه في جوان 2011 العجز بما لا يزيد عن 5%¹.

بالاستناد إلى هذه المعطيات، أبدى المراهنون على فشل التجربة التونسية أسبابا مختلفة، لكن الوضع الاقتصادي المتدهور منذ العام 2011 اعتبر السبب الرئيسي لهذا الرهان. في هذا الشأن، تؤكد العديد من الدراسات والمسوح التي أجرتها مؤسسات استطلاع دولية وإقليمية، تراجع الاقتصاد التونسي إلى مستويات ضعيفة جدا مقارنة بالمراحل السابقة للحراك. ففي وقت مبكر على بدء الانتقال، أكد التونسيون في استطلاع رأي أجرته مؤسسة البارومتر العربي بين سبتمبر إلى أكتوبر 2011، وبنسبة بلغت 68%، أن الوضع الاقتصادي من فقر وبطالة وارتفاع للأسعار، يمثل التحدي الأهم الذي يواجه البلاد في المرحلة الحالية، في حين أفاد 13% منهم بأن الفساد المالي والإداري هو التحدي الأهم، ثم جاء تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي في المرتبة الثالثة بنسبة 8%، في حين بلغت نسبة من أفادوا أن أهم تحدي يواجه تونس هو تحقيق التحول الديمقراطي وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بحرية ونزاهة 2% و 1% على التوالي².

الشكل رقم (15): يوضح سير الاتجاه العام وتقييم الوضع الاقتصادي/ تونس 2013-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- AFRO BAROMETER, "Summary of Results Afrobarometer Round 5 Survey in Tunisia", A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa. Michigan State University, 2013, pp.07-09.

¹ الحسن العاشي، مرجع سبق ذكره. ص.ص.5-6.

² محمد المصري، مرجع سبق ذكره. ص.11.

- AFRO BAROMETER, "Summary of Results Afrobarometer Round 6 Survey in Tunisia", **A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa**. One To One for research and polling, 2015, pp.05-06.
- AFRO BAROMETER, "Summary of Results Afrobarometer Round 7 Survey in Tunisia", **A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa**. One To One for research and polling, 2018, p.05.
- AFRO BAROMETER, "Summary of Results Afrobarometer Round 8 Survey in Tunisia", **A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa**. One To One for research and polling, 2020, pp.11-14.

وفقا لما ورد في الشكل (15)، تشير نتائج استطلاعات البارومتر الأفريقي¹ التي أجريت لمعرفة سير الاتجاه العام في البلاد، والمقاس بأربع دورات متتالية في الفترة 2013-2020، إلى أن ما يقارب ثلاثة أرباع التونسيين لا يزالون يعتقدون بأن بلادهم يسير في الاتجاه الخاطئ، كما أن الغالبية الواسعة من الشعب التونسي قد دأبت في أعقاب الحراك على وصف الوضع الاقتصادي للبلاد بأنه سيئ للغاية إلى سيء نسبيا. وبالتالي، ما نلاحظه هو سيادة رأي عام تونسي محبط جدا من الأوضاع الاقتصادية الناشئة بعد أحداث الحراك والتحول السياسي، خصوصا وأن هذه الآراء المتدمرة السائدة في تونس قد قَدّرت مؤخرًا في العام 2020 بنحو 71.5% و73.4% على التوالي. وعلى الرغم من التراجع الطفيف في النظرة القاتمة المسجلة إزاء اتجاه السير العام للبلاد (71.5%) مقارنة بالمعدل المسجل في العام 2018 (79%)، إلا أن هذه المعدلات على اختلافها تبقى غير إيجابية نهائيا، وذلك بالنظر إلى مستوياتها المرتفعة التي سجّلت زيادات قياسية متكررة قَدّرت أداها بـ4.5 نقطة في مقارنة بالعام 2013 (67%). في سياق مشابه، وبالرغم من التحسن المسجل في تقييم التونسيين السلبي لتطورات الوضع الاقتصادي في بلادهم، وذلك بعد انكماشه المحتشم في سنة 2018 إلى ما نسبته 72% قياسا بالعامين 2013 و2015 حيث سجّلت أعلى النسب غير المرضية (79%)، إلا أن مثل هذه الاعتقادات السلبية عادت مجددا لتأخذ منحى تصاعديا عكسيا بزيادة نوعية قدرها 1.4 نقطة خلال عامين فقط على آخر استطلاع شعبي أقيم، مع العلم بأنه قد تم إجراء الاستقصاء الخاص بالعام 2020 في الفترة ما بين فبراير ومارس 2020، أي في وقت مبكر على بدايات الجائحة الصحية كوفيد-19².

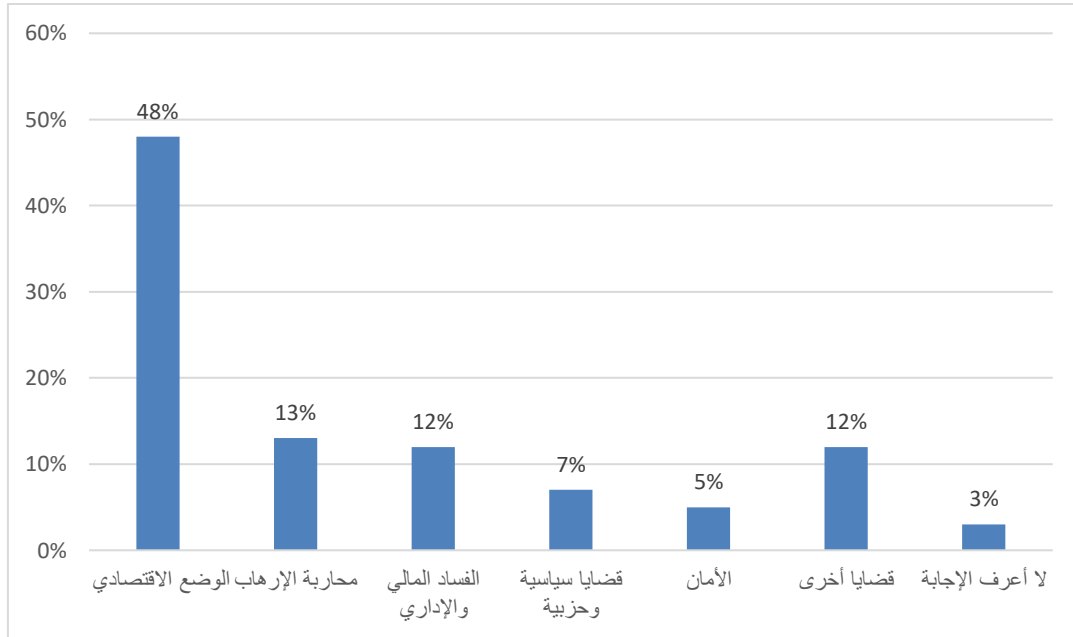
¹ Afrobarometer أو البارومتر الإفريقي هي شبكة أبحاث استطلاعية غير حزبية لعموم إفريقيا تنتج بيانات موثوقة عن تجارب الأفارقة وتصوراتهم للديمقراطية والحكم وجودة الحياة. ومنذ نشأتها تم إجراء سبع جولات من الاستطلاعات في ما يصل إلى 38 دولة بين عامي 1999 و2018، كما غطت استطلاعات الجولة الثامنة خلال الفترة 2019/2021 34 دولة. يجري Afrobarometer مقابلات وجها لوجه بلغة المستجيب مع عينات تمثيلية على المستوى الوطني. وفي تونس أجرى فريق Afrobarometer، بقيادة ون تو ون للأبحاث والاستطلاعات، مقابلات مع 1200 من البالغين التونسيين في فبراير ومارس 2020. وقد أجريت استطلاعات سابقة في تونس في الأعوام 2013 و2015 و2018. للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

One to One et des autres, "La plupart des Tunisiens sont pessimistes quant à l'économie et désapprouvent les performances du gouvernement, selon le dernier sondage Afrobarometer", **Communiqué de presse**. Afrobarometer, Tunisie, 5 Juillet 2021, p.1.

² لقد تم جمع ردود المستطلعة آراؤهم في الفترة من 24 فبراير إلى 18 مارس 2020، للمزيد من التفاصيل، أنظر في: AFRO BAROMETER, "Summary of Results Afrobarometer Round 8 Survey in Tunisia", **Op-cit**. p.2.

في خضم هذه التحديات الاجتماعية/الاقتصادية المتفاقمة في البلاد، تكشف استطلاعات رأي مماثلة تزايد الاستياء العام من الظروف الاقتصادية والأحوال الشخصية في تونس، موضحة المستوى الحاد الذي بلغته حالة الاحتقان والتذمر الشعبي من مستويات المعيشة العامة في مرحلة ما بعد الحراك. لقد ورد في استطلاع رأي أجرته مؤسسة البارومتر العربي خلال العام 2014، أن ما يفوق 87% من التونسيين المستطلعة آراؤهم اعتقدوا أن وضع بلادهم الاقتصادي سيء إلى سيء جدا، في حين صرّح 11.4% من أفراد العينة أنه جيد¹. وكما يظهر في الشكل (16)، كشفت نتائج استطلاع البارومتر العربي في دورته الخامسة خلال الفترة 2018-2019، بأن نصف التونسيين تقريبا (48%) قد أعربوا عن أن الوضع الاقتصادي في تونس لا يزال يمثل التحدي الأهم الذي يواجهه بلادهم.

الشكل رقم (16): يوضح التحدي الأهم الذي تواجهه تونس خلال الفترة 2018-2019:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- البارومتر العربي، "تونس: نتائج استطلاع الرأي العام، الدورة الخامسة، 2018-2019"، تقرير تونس 2018-2019. ص.06.

بالاستناد إلى هذه التحليلات الكمية والكيفية للظواهر الاقتصادية/الاجتماعية، تمثل البيانات الواردة أعلاه، مؤشرات قوية على الوضع المعيشي والاقتصادي المتأزم الذي لا يزال يتخبط داخله التونسيون منذ عام 2011، حيث تحاكي هذه المؤشرات عمق الفجوات المستمرة والمخاطر المتنامية المتعلقة بالوضعية المروّعة التي بلغتها حالة انعدام الأمن الاقتصادي في تونس ما بعد الانتقال. بتعبير أكثر دقة، نتيجة لهذه الآثار والتداعيات بات المواطن التونسي البسيط لا يلمس أي تحسن حقيقي في حياته اليومية وأوضاعه الشخصية، وعلى العكس من ذلك، لا يزال أغلب التونسيون يؤكدون بأنهم

¹ البارومتر العربي، "نتائج استطلاع الرأي العام في تونس، الدورة الثالثة، 2014"، تقرير تونس-2014. ص.17.

يواجهون إلى اليوم معاناة مضاعفة ومتصاعدة تفسّر سخطهم الشديد وإحباطهم المتجدد من الوضع الناشئ بعد 2010.

بأي حال من الأحوال، لا تحجب مثل هذه الرؤى النقدية المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي أفرزته مرحلة ما بعد الحراك، واقع أن تونس قد حققت بالفعل منذ العام 2011 إنجازات سياسية معتبرة، كما سجلت تحسنا ميدانيا مبهرا في مجال حريات الصحافة والمجتمع المدني. لكن، ما يؤسف له حقا أن الأهداف الأصلية لحراك الشعب التونسي قد بقيت إلى الوقت الراهن مجرد آمال مجمدة¹. بالموازاة مع ما تم طرحه مسبقا، وعلى وجه التحديد، ما تم بحثه في سياق عوامل وأسباب التحول السياسي في تونس، ففي خضم الاحتجاجات الأولى عام 2010 التي أدت إلى الإطاحة بسلطة النظام السابق، تقدمت المطالب الاقتصادية الشعارات السياسية، أين طالب المتظاهرون في المقام الأول بظروف معيشية أفضل، وأصبح شعار "عمل وحرية وكرامة" رمزا أساسيا في المناطق التونسية المحرومة، إلا أنه، وبعد أكثر من عشر سنوات مضت، قد تكون الحرية هي النتيجة الفريدة الملموسة للحراك. فإلى الآن، ومما لا شك فيه، تبقى الأزمة الاقتصادية الهيكلية هي التحدي الأكثر أهمية الذي ينبغي على تونس مواجهته لضمان الاستقرار والتزام الشعب بالديمقراطية²، لاسيما في ظل الآثار الاقتصادية الكارثية لأحداث الحراك ومسار التحول، من جهة، وفي خضم المكاسب الهزيلة المخيبة للآمال لحكومات ما بعد الانتقال، من جهة ثانية، وهو ما تكشف عنه بشكل أكثر وضوحا التحليلات والمناقشات الآتية التي سنركز فيها على بيان وتحليل مختلف قضايا وتهديدات الأمن الاقتصادي في تونس ما بعد 2010.

قضايا الأمن الاقتصادي في تونس ما بعد الانتقال: تحليل للمظالم الاقتصادية ورصد للمخاطر التهديدية:

وفقا لمقاييس عديدة، ساءت مؤشرات الأمن الاقتصادي في تونس ما بعد التحول أكثر من ذي قبل. فبالنسبة لعموم التونسيين، أصبحت حياتهم اليومية أكثر بؤسا وتعقيدا، بينما لم تتلق الفئات المعوزة أو العاطلة عن العمل أي مساعدات فعلية أو مزايا حقيقية بعد الحراك. في هذا الخصوص، وبغية التفسير الموضوعي لآثار الحراك والانتقال على وضعية الأمن الاقتصادي واتجاهاته في تونس ما بعد 2010، نسعى في هذا السياق إلى تقديم إطار شامل ودقيق لأحدث البيانات والمعطيات المتعلقة بمؤشرات الواقع الاقتصادي والاجتماعي التي أثّرت إما على تمكين أو تهديد الأمن الاقتصادي للمجتمع التونسي في فترة ما بعد الحراك. وبالتالي، سنعالج بالدراسة والتحليل أبرز المظالم الاجتماعية والمخاطر الاقتصادية التي سادت طيلة العقد الأول من بدء التحول السياسي في البلاد، والتي تفيد مختلف الدراسات

¹ سارة بركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص.4.

² Yasmine Akrimi, "The Tunisian Democratic Transition: A Critically Threatened Process", **Democratic Development Series: Policy Brief**. Brussels: Brussels International Center, May 2019, p.3.

الميدانية والبحوث المسحية المتوفرة بأنها كانت خطيرة ومدمرة على مستوى الظروف المعيشية والفرص الحياتية المتاحة لعامة التونسيين.

1. الانتقال يعني الركود: نمو اقتصادي دون مستويات ما قبل 2011:

لقد أغرق الحراك الاجتماعي وما أعقبه من انتقال سياسي البلاد في ركود عنيف¹، لا تزال على إثره تونس تكافح إلى الوقت الحالي من أجل اللحاق بمستويات النمو التي كانت عليها قبل الحراك. فكما هو موضح في الشكل (17)، تعكس معدلات النمو المنخفضة الديناميكية الاقتصادية المفقودة في تونس²: منذ العام 2011، لم تنتعش معدلات النمو الاقتصادي، وعلى إثر الصدمة الأولى لحراك 14 يناير، انهار نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يفوق 3% عام 2010 إلى -1% عام 2011، وفي حين بدأ التعافي البطيء سنة 2012 وارتفع النمو إلى حوالي 4%، عاد وانخفض مجدداً إلى نحو 2.1% في عام 2013 و2.7% في عام 2014، ثم انهار مرة أخرى بسبب الهجمات الإرهابية المتتالية والأوضاع الأمنية المتدهورة في ليبيا، إلى ما نسبته 1% وأقل خلال العامين 2015 و2016. بعد ذلك، ظهرت بوادر تحسن جديدة وقفز معدل النمو إلى حوالي 2.2% و2.5% في 2017 و2018 على التوالي. وبعد عامين من الانتعاش عاد وانكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.4% في عام 2019. في الواقع، توقف النمو الاقتصادي القوي والمستمر في تونس منذ العام الأول على بدء أحداث الحراك في تونس، ورغم التوقعات الإيجابية الكبيرة بتحسّنه على المدى المتوسط، إلا أنه إلى الآن، لم يتحقق الانتعاش المتوقع في الاقتصاد الوطني التونسي. لقد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.5% في الفترة ما بين 2000-2009، ثم تراجع إلى ما نسبته 1.8% خلال الفترة 2010-2019. وبعد مرور قرابة العقد الكامل على بدء عملية الانتقال (2010-2019)، نلاحظ بوضوح الانكماش الكبير لنمو الناتج المحلي الإجمالي التونسي بنسبة بلغت 60%.

اعتبر هذا الوضع المتقلب للنمو الاقتصادي عملية طبيعية في الخمس سنوات الأولى، فبعد كل تغيير اجتماعي أو تحول سياسي تبدأ مرحلة من عدم اليقين وتضطرب التوازنات الاقتصادية الكلية³،

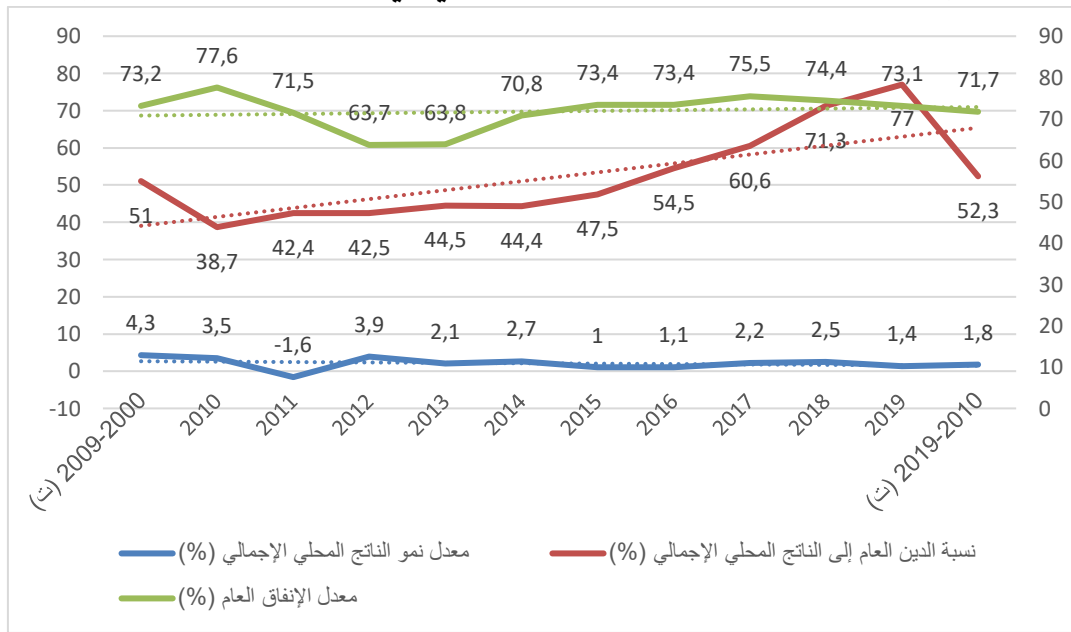
¹ Samira Kria Chaker, "Democratic Transition and Economic Transition: The Case of Tunisia", **Journal of US-China Public Administration**. David Publishing, Vol. 11, No. 3, March 2014, p.283.

² Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit**. p.48.

³ في تونس خلقت حالة عدم اليقين السياسي التي أعقبت حراك يناير 2011 تحديات كبرى لاستقرار الاقتصاد الكلي. وفي حين أدى عدم اليقين السياسي إلى إبطاء القرارات الاقتصادية وإضعاف الانتعاش الذي بدأ، تدهور الوضع الأمني وتشوهت سمعة تونس كدولة آمنة. لقد أدت الاضطرابات الاجتماعية والأمنية، بما في ذلك الإضرابات والاعتصامات، فضلاً عن الهجمات الإرهابية الواسعة النطاق، إلى تباطؤ الإنتاج، وتراجع النشاط السياحي، ما نتج عنه انخفاض حاد في الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وإغلاق بعض المصانع المملوكة للأجانب. في غضون ذلك، قلّصت الثورة في ليبيا المجاورة، أحد أكبر الشركاء التجاريين لتونس، الطلب على الصادرات وتسببت في عودة العديد من العمال التونسيين من ليبيا. على هذا الأساس، كان ينبغي أن تكون جل الإصلاحات التي باشرتها السلطات العامة في تونس منذ العام 2011 لمعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية والقضايا الاجتماعية، على سبيل تحسين النمو والحكومة وتقليل الفوارق الإقليمية، مصحوبة بمناخ مستقر يمكن الحفاظ عليه على المدى الطويل لاستعادة ثقة المستثمرين والجمهور. للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

لكن مع حلول عام 2016، كان من المفترض أن يبدأ معدل النمو في التعافي من الصدمة، وهو ما لم يحدث بعد¹. في الواقع، لم يؤثر السياق الإقليمي الصعب بشكل سلبي على الاقتصاد التونسي فحسب، وإنما أيضا مشاكله الهيكلية محلية الصنع². وبالتالي، عملت الأزمة الاقتصادية التي أعقبت حراك 2011 وتتنوع الصدمات الخارجية، على الكشف عن نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد التونسي وزيادتها. ففي المراحل الأولى من العملية الانتقالية في البلاد، ساهمت الاضطرابات الاجتماعية المحلية والصراع في ليبيا المجاورة في حدوث ركود اقتصادي حاد أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، وإلى إضعاف القطاع المالي بشكل أكبر. واستجابة لذلك، تم توجيه تركيز السلطات إلى حد كبير نحو استرضاء المطالب الاجتماعية من خلال التخفيف من آثار الركود على الأسر والشركات من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية. مع ذلك، اعتمد التوسع المالي بشكل كبير على النفقات الجارية التي سيكون من الصعب خفضها. أدى التوسع النقدي إلى تأجيل الاعتراف بالخسائر في القطاع المالي، وقد ساهم على الأرجح في زيادة التضخم، وأدى، جنبا إلى جنب مع الدفاع عن سعر الصرف، إلى انخفاض حاد في الاحتياطات الأجنبية³.

الشكل رقم (17): يبين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في تونس 2010-2019 (%):



ملاحظة: (ت) تقديرات، بناءً على حسابات الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في الشكل (17).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- The African Development Bank (AFDB) & Others, "Towards a New Economic Model for Tunisia: Identifying Tunisia's Binding Constraints to Broad-Based Growth". A Joint Study. 2013, pp. 84-85.

- The African Development Bank (AFDB) & Others, "Structural Transformation and Natural Resources", African Economic Outlook 2013. August 2013, p.288.

¹ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", Op-cit. p.45.

² Ibid. p.48.

³ International Monetary Fund (IMF), "Tunisia: 2012 Article IV Consultation—Staff Report", Op-cit. p.4.

- The World Bank Data, **Op-cit.**

- The Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom", on:
<https://www.heritage.org/index/about>

بعد العام 2010، ارتفع الإنفاق الحكومي من أجل مواجهة تحديات انعدام الأمن الناشئة والاستجابة للمطالب الاجتماعية المتزايدة، وبسبب التعيينات الهائلة في القطاع العام¹ زادت فاتورة الأجور بنسبة 71% بين عامي 2011 و2016 لتصل إلى 45% من إجمالي الإنفاق الحكومي². في الحقيقة، رغم أن بعض تدابير وسياسات التوسع المالي والنقدي الموجهة نحو مناوئة الصدمات السلبية الأولى كانت معقولة ومناسبة بعد الحراك، فإن الوضع المالي في الدولة، لاسيما معدلات الإنفاق العالية، قد أصبح غير قابل للاستمرار³. ورغم التراجع الطفيف المسجل في العام 2019 بنسبة بلغت 73.1%، إلا أن المالية العامة في تونس باتت تحت ضغوط مستمرة ومتصاعدة، لاسيما في الفترة ما بين 2012-2018، بعد أن عرف الإنفاق العام زيادة نوعية تخطت 16% من ما نسبته 63.7% إلى ما نسبته 74.4% (أنظر الشكل (17))، وبمعدل تراوح من 24% إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي، في حين زادت العوائد الضريبية بنسب أقل بكثير، من 23% إلى 25% على مدار الفترة نفسها تقريبا. نتيجة لهذا، زادت معدلات العجز في القطاع العام⁴، لاسيما أثناء الفترة 2015-2018، ففاقت 5% من إجمالي الناتج المحلي في كل عام⁵.

وبسبب النمو المنخفض والتزام الحكومة بتهدئة السكان من خلال الإنفاق العام، انفجر الدين الحكومي خلال السنوات العشر الماضية. وفقا لما يظهر في الشكل (17)، ارتفع الدين العام بين العامين 2010 و2019 من نحو 39% إلى 77% من إجمالي الناتج المحلي بزيادة قدرت بحوالي 99%. وبالتوازي، مع الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات، بتمويل من الدين الأجنبي، تم الدفع بالدين الخارجي من نحو 40% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي بين 2010 و2019. إذا استمرت الديون في الارتفاع بهذه المعدلات، فلن يقتصر الأمر على أن يستمر سداد الفوائد في أن يحل محل النفقات العامة

¹ اعتمد البرلمان التونسي في عام 2012 "قانونا استثنائيا" يشجع وصول الأشخاص المصابين خلال الثورة إلى مناصب الإدارة العامة، بالإضافة إلى أولئك المشمولين بالعفو العام لعام 2011. للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

The OECD, "OECD Economic Surveys: Tunisia", **Overview**. The Secretary-General of the OECD, March 2018, p.29.

² The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit.** p.15.

³ إسحاق ديوان، "تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان"، بواذر. مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، 23 سبتمبر 2019، ص.3.

⁴ تحسن عجز الموازنة العامة بشكل طفيف من 4.6% في عام 2018 إلى 3.9% في عام 2019، وفي حين، تضخم عجز الحساب الجاري في أعقاب الحراك، من 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 9.1% في عام 2014، ثم تحسن قليلا إلى 8.8% في عام 2015، إلا أنه يظل مرتفعا باستقراره عند 8.5% و8.1% من إجمالي الناتج المحلي في العامين 2019 و2020 على التوالي. للمزيد أنظر في:

- The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit.** p.16.

- The African Development Bank Group, "Developing Africa's Workforce for the Future", **African Economic Outlook 2020**. The African Development Bank, 2020, p.186.

- The African Development Bank Group, "From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa", **African Economic Outlook 2021**. The African Development Bank, 2021, p.134.

⁵ إسحاق ديوان، مرجع سبق ذكره. ص.03.

الأخرى، إنما قد يحدث أيضا تراجع أكبر في سعر العملة، وتضخم أكثر مما هو عليه، ونتيجة لهذا قد يحدث تدني أكثر ضررا في مستويات المعيشة. وعاجلا أو آجلا، سوف يصبح الدين الخارجي غير مستدام، وسوف تفرض الأسواق المالية تعديلات قاسية وجبرية في الموازنات المالية والخارجية¹ وهو ما حدث بالفعل خلال السنوات القليلة الأخيرة.

على صعيد آخر، لم يصاحب تزايد النفقات العامة انتقال بالقدر الكافي نحو بنود الإنفاق الأعلى فائدة. لزيادة النمو في نهاية المطاف، لا بد من انتقال النفقات من الاستهلاك إلى الاستثمار². بدلا من هذا، أدى التمويل من الدين المحلي والأجنبي إلى استبعاد الاستثمارات المحلية، كما تضررت فعالية الإنفاق العام بسبب الأزمات والعراقيل المرحلية في تنفيذ المشروعات. بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، لقد كان منخفضا بالأساس قبل 2011³، لكنه تأثر بشدة بالاضطرابات الأمنية والاقتصادية وعرف انخفاضا حادا في أعقاب الحراك. بين العامين 2013 و2016، تراجعت تدفقات الاستثمار المباشر الوافدة إلى تونس بنسبة فاقت 41%، قبل أن تتحسن وتواصل اتجاهها التصاعدي الملحوظ في 2017 و2018 بنسبة بلغت 30% و22% على التوالي، وبالرغم من أنها ظلت أقل من 1 مليار دولار أمريكي، وفي غضون عام فقط، فقد انخفضت مرة أخرى بنسبة تجاوزت 18% في عام 2019، لتتراجع أكثر فأكثر خلال العام 2020 كنتيجة مباشرة لتداعيات الأزمة الصحية كوفيد-19، ووصلت إلى أدنى مستوى لها منذ العام 2012 عند حدود 592 مليون دولار. في الواقع، بينما مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس في عام 2018 2.4% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وكانت هذه أعلى حصة مسجلة منذ عام 2013 ولكنها أقل بقليل تلك المسجلة في 2012 بنسبة 3.5%، وأقل بكثير من المستوى المسجل في العام 2006 عندما تخطى 9% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا المعدل الإيجابي نوعا ما قد عاد وانخفض بشكل قياسي مسجلا أضعف مستوياته منذ العام 2011 (0.8%) بعد أن حقق في العام 2020 نسبة 1.3% من إجمالي الناتج المحلي لتونس⁴. تبعا لهذه المعطيات،

¹ المرجع نفسه.

² على الرغم من زيادة الإنفاق العام بشكل كبير منذ عام 2011، إلا أن إطار المالية العامة، الذي يعتمد على الاقتراض لتمويل النفقات الجارية بدلا من النفقات الرأسمالية، لم يتغير إلى حد كبير. فضلا عن هذا، بعد عام 2010، عانت الإيرادات الحكومية من تباطؤ النشاط الاقتصادي وإغلاق بعض عمليات التعدين والتقدم القوي للتجارة الموازية. أنظر في:

- The African Development Bank Group, "Macroeconomic Performance and Prospects", **African Economic Outlook 2019**. The African Development Bank, 2019, p.182.

- The OECD, "OECD Economic Surveys: Tunisia", **Op-cit**, p.29.

³ بين عامي 2008 و2011، انخفض مخزون تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل سنوي بلغ -36% ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2011 عند حدود 0.4 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 2.6 مليار دولار أمريكي في عام 2008. بعد ذلك، تضاعف أكثر من ثلاث مرات في عام 2012، ليصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، قبل أن يبدأ في الانخفاض المستمر بين عامي 2013 و2016. مع ذلك، لقد انخفض بشكل أبطأ مما كان عليه في 2008-2011 بمعدل سنوي قدره -17%. للمزيد حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة 2005-2018، أنظر في:

The OECD, "OECD Review of Foreign Direct Investment Statistics of TUNISIA", **FDI Statistics Review Series**. OECD, 2020.

⁴ The World Bank Data, **Op-cit**.

نشير إلى أن الاستثمار كان أحد القنوات الرئيسية التي تأثر من خلالها الاقتصاد التونسي، حيث كان المستثمرون يخشون الاستثمار في بيئة سياسية شديدة التقلب¹.

2. البطالة الهيكلية والعمالة الموازية: التهديدات الاقتصادية الأكثر إلحاحاً ومركزية بعد 2010:

يشير الخبراء، إلى أنه قبل الحراك، وبعده بشكل خاص، عانى التونسيون اقتصادياً بسبب البطالة والفساد والتفاوتات الجهوية الصارخة². على وجه التحديد، لا تزال معدلات البطالة المرتفعة والعمالة الموازية المنتشرة على نطاق واسع في مناطق البلاد، تشكل إحدى الشواغل الأشد مركزية لدى السكان والأكثر إلحاحاً وأهمية على أجندة الأمن والسياسة للدولة التونسية في مرحلة ما بعد 2010. في هذا الصدد، كشف استطلاع القيم العالمية World Values Survey الذي أجري في العام 2013، بأن 81% من التونسيين المستطلعة آراؤهم أفادوا بأنهم قلقون من عدم العثور على عمل³. وفي استطلاع للبنك الدولي حول الشباب، أورد المستطلعون العمالة في القطاع غير الرسمي والاستغلال كسببين أساسيين للقلق الشديد إزاء أوضاعهم الاقتصادية⁴. بعد مرور عشر سنوات على اندلاع الحراك، أظهرت دراسة حديثة لمؤسسة البارومتر الأفريقي في العام 2020، بأن التونسيون لا يزالون ينظرون إلى البطالة (43%) وإدارة الاقتصاد (43%) على أنهما أكبر المشاكل التي ينبغي على الحكومة معالجتها، يليها الفقر وجرائم الأمن بنسبة 33% و24% على التوالي⁵.

بالنظر إلى معطيات الواقع الاقتصادي الذي يبدو قاتماً منذ العام 2011، نجادل في هذا الإطار بأن مسارات الانتقال والتحول في تونس قد كلّلت فعلاً بالعديد من الإنجازات، ولكن من بين أسباب أخرى، فإن ديناميكيات اللأمن الاقتصادي لاسيّما الزيادة الرهيبة في معدلات البطالة والانتشار الكبير للعمالة غير الرسمية، جنبا إلى جنب مع نتائج التجاهل الحكومي المستمر للإصلاحات الهيكلية العميقة على مستوى الاقتصاد الوطني، قد باتت تنذر بانتهاء مكاسب وإنجازات مرحلة ما بعد الانتقال. وحتى نفهم ونحل هذه القضايا بشكل جيد من المهم الإجابة على التساؤلات الآتية: فيما تكمن تحديات سوق العمل التونسي؟ ما هي خصائص البطالة وملامح العمالة الموازية في تونس بعد سنة 2010؟ ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا السقف العال لمعدلات البطالة منذ عام 2011؟ ما هي العقبات التي تحول دون خلق فرص العمل رغم الجهود المبذولة لمجابهة البطالة والحد من آثارها طيلة فترة ما بعد الحراك؟

¹ Samer Matta & Others, "The Impact of the Arab Spring on the Tunisian Economy", **CREDIT Research Paper No. 15/09**. University of Nottingham: Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT), p.17.

² Róisín Hinds, "Conflict analysis of Tunisia", **a Research Paper**. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham, January 2014, p.10.

³ مهى يحيى، مرجع سبق ذكره.

⁴ المكان نفسه.

⁵ للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

One to One & Others, "Tunisian youth rank unemployment and the economy as top problems, disapprove of government's performance", **Afrobarometer study**. Afrobarometer, Tunisia, 27 January 2021, p.2.

وماهي الإصلاحات ذات الأولوية في التنفيذ لتحقيق تحول اقتصادي يكون في مستوى التحول السياسي المنجز في تونس؟

يتسم سوق العمل التونسي باختلافات جهوية قوية بين المناطق الشمالية والساحلية الأكثر ثراء، وبين الوسط والجنوب الأفقر، بسبب عدم تكافؤ الموارد ومزايا الموقع وضعف سياسات اللامركزية. ومن السمات المهمة الأخرى، القطاع العام القوي، مستوى البطالة المرتفع والمستمر، وتضخم الشباب، والهجرة كأداة تقليدية لإغاثة سوق العمل، إلى جانب المستوى غير المتناسب لبطالة الإناث وبطالة الخريجين¹. يتضح من البيانات الواردة في الشكل (18)، بأن البطالة، لاسيما البطالة بين الشباب، لا تزال تمثل الأزمة الاقتصادية الأكثر تعقيدا على الإطلاق في تونس، إذ تشكل مسائل خلق فرص العمل ورفع نسب التشغيل التحديات التنموية الأكثر صعوبة في ظل الاحتمالات العالية للانفجار المجتمعي خلال فترة ما بعد الانتقال. ففي أعقاب الحراك والتحول، زادت معدلات البطالة بأرقام قياسية، من 13% في عام 2010 إلى حوالي 19% في عام 2011، ثم تراجعت قليلا إلى 17% في عام 2012، قبل أن تستقر حول 15% في السنوات الأخيرة ما بين 2013-2019، وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة مع معدل البطالة الإجمالي البالغ 14% خلال الفترة 2005-2010 (أنظر الشكل (7))، وأعلى بكثير من متوسط البطالة في الوطن العربي البالغ 10% في عام 2019².

بشكل عام، تظهر تونس ما بعد الحراك مستوى متدهورا من حيث التوظيف. لقد أدى ضعف النشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلى إعاقة أي نمو كبير في التوظيف، لدرجة أن معدل التوظيف، المعرف على أنه القوة العاملة مقسومة على إجمالي السكان في سن العمل ممن تزيد أعمارهم عن 15 عاما، قد اتخذ مسارا تنازليا منذ منتصف العام 2014، ليتقلص إلى حوالي 40% في الربع الثاني من العام 2017³. كما أن نسبة المشاركة في العمل المقدر بما يعادل 51.5% في عام 2019، وبزيادة مئوية سنوية لم تتعد 0.9% بين العامين 2010-2019 (أنظر الشكل (18))، تعتبر ضئيلة للغاية مقارنة بالاقتصادات الناشئة الأخرى مثل ماليزيا (62%) والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (74%)⁴. ففي أعقاب الأزمة العالمية والحراك الاجتماعي في تونس، تراجعت إنتاجية العمالة وتنازل اليوم لاستعادة مستويات ما قبل 2011. لقد أسهم عدم الانتقال إلى الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى في انخفاض الإنتاجية وضعف النمو⁵، لهذا، فالمستوى العال من عدم تطابق المهارات والتعلم يفسر إلى حد ما المشاركة المتدنية للغاية في سوق العمل بعد أن ظلت ثابتة عند 25% لسنوات عدة⁶.

¹ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.55.

² Human Development Index (HDI), **Op-cit.**

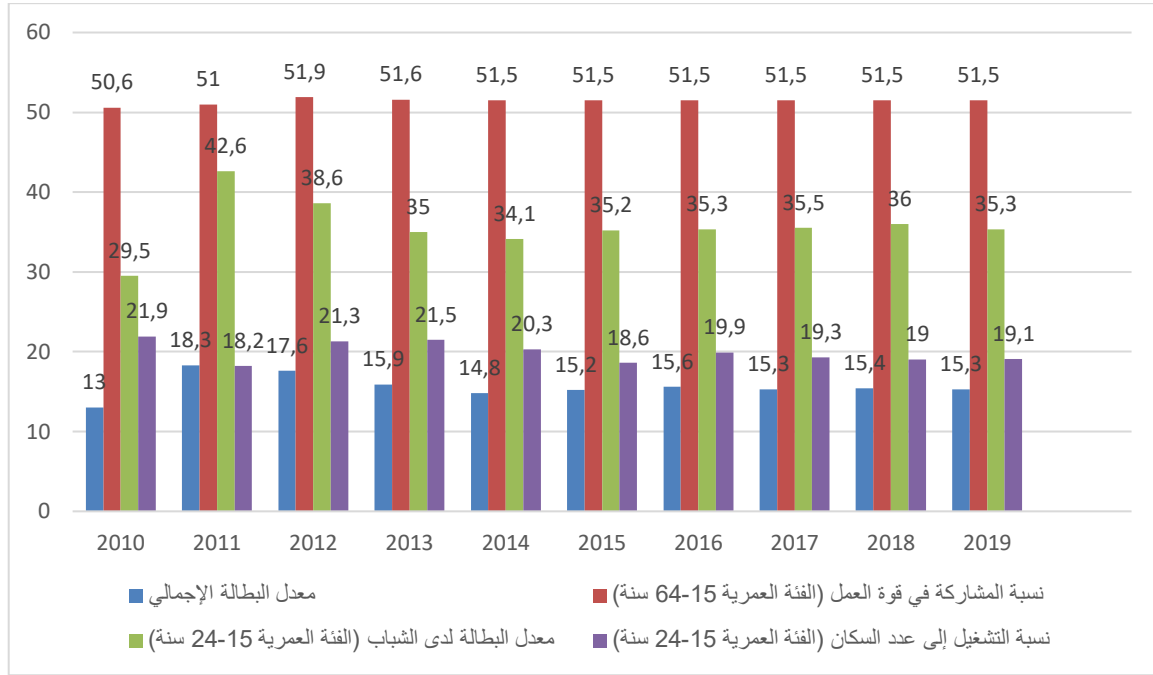
³ The OECD, "OECD Economic Surveys: Tunisia", **Op-cit.** p.22.

⁴ The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit.** p.28.

⁵ **Ibid.** p.19.

⁶ **Ibid.** p.15.

الشكل رقم (18): يوضح معدل البطالة ونسبة التشغيل في تونس (2010-2019) (%)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2010-2014"، نشرية 2015 (56). تونس، ص.105.
- المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2011-2015"، نشرية 2016 (57). تونس، ص.105.
- المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2015-2019"، نشرية 2021 (61). تونس، ص.109.

- Human Development Index (HDI), **Op-cit.**

في حالة تونس، مستويات البطالة مقلقة بشكل خاص بين الشباب والنساء وخريجي الجامعات. ومن منظور جغرافي¹، بين المناطق الداخلية والجهات الساحلية². على وجه التحديد، يعتبر ارتفاع بطالة الشباب مصدر قلق رئيسي للأمن الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في المجتمع التونسي. في الأساس، مع 70% من العاطلين عن العمل تقل أعمارهم عن 30 عاما، كانت البطالة بين الشباب، ولا سيما المتخرجين من التعليم العالي، قضية رئيسية قبل الحراك³. وتعدّ بطالة الشباب مشكلة هيكلية ناتجة عن سياسات التنمية التونسية على مدى العقدين الماضيين، حيث عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل

¹ سيتم التطرق إلى الشروحات الكبيرة بين المناطق والجهات التونسية وبين الذكور والإناث من حيث معدلات البطالة وفرص العمل المتوفرة عند مناقشة آثار التحول السياسي على الأمن المجتمعي في تونس.

² Ibid.

³ The African Development Bank (AFDB) & Others, "Special Theme: Promoting Youth Employment", **African Economic Outlook 2012**. 2012, p.227.

كافية لعدد متزايد من الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل¹. فقد عانت تونس ما قبل 2011 من معدلات عالية جدا من بطالة الشباب (راجع الشكل 8)، واستمر هذا المنحى السلبي في أعقاب الحراك والتحول السياسي للبلاد، حيث ارتفعت نسبة البطالة بين الشباب، كما يظهر في الشكل (18)، من 29.5% في عام 2010 إلى حوالي 43% في عام 2011، قبل أن تتناقص تدريجيا وتشهد مستويات متذبذبة بين 38% إلى 35% في الفترة 2012-2019، وهو أكثر من ضعف المعدل العام البالغ 15%، وأعلى بكثير من متوسط المعدل العربي البالغ 25% في عام 2019،² في اتجاه مماثل، تشهد نسبة التوظيف إلى عدد الشباب (15-24 سنة) تراجعا مستمرا من 21% في عام 2010 إلى 19% في عام 2019.

على مستوى آخر، يعاني الشباب التونسي من أزمة عمالة مزدوجة بسبب الظاهرة الديموغرافية المعروفة باسم "تضخم الشباب"³. في العام 2019، بلغ عدد سكان تونس حوالي 11.7 مليون نسمة، وعلى الرغم من انخفاض معدل نمو السكان سنويا من 1.3% في عام 1990 إلى 0.8% في عام 2019⁴، يظهر الهيكل العمري النسب المرتفعة من فئة الشباب، كما هو الحال في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى، وهو ما يفسر الضغط الكبير على سوق العمل⁵. كما أن الشباب العاطل عن العمل في تونس له سمات خاصة بحيث تؤثر البطالة لدى الشباب على بعض الفئات السكانية بشكل أكثر كثافة، وهي: (1) الشباب في المناطق المحرومة غرب وجنوب البلاد و(2)، للمفارقة، الحاصل على تعليم جامعي⁶. ففي عام 2017، شكّل الشباب الحاصل على تعليم عال 37.1% من معدل البطالة الإجمالي مقارنة مع 28.6% في عام 2010⁷. وفي عام 2018 كان نصف الخريجين الجامعيين دون سن 35 عاطلين عن العمل⁸. فضلا عن هذا، ترجع معدلات البطالة المرتفعة باستمرار بشكل رئيسي إلى النمو غير الكاف، والقطاع الإنتاجي المفقود بسبب ندرة الاستثمارات في قطاع خاص منتج لوظائف مؤهلة لقوى عاملة ماهرة، إلى جانب تقييد شروط الإطار التشريعي، وثغرات نظام التعليم

¹ The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit.** p.71.

² Human Development Index (HDI), **Op-cit.**

³ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.55.

⁴ Human Development Index (HDI), **Op-cit.**

⁵ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.55.

⁶ يواجه خريجو التعليم العالي معدل بطالة أسوأ من الأشخاص الحاصلين على تعليم ابتدائي أو ثانوي. هناك تفاوت كبير بين المهارات المكتسبة من قبل الشباب التونسي واحتياجات أصحاب العمل، مما يمثل عقبة أمام قابليتهم للتوظيف. للمزيد من التفاصيل أنظر في:

- The OECD, "OECD Economic Surveys: Tunisia", **Op-cit.** p.47.

- The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit.** pp.71-72.

⁷ **Ibid.** p.72.

⁸ Luigi Narbone, **Op-cit.** p.8.

لاسيما مشكل "الضخامة" القائم في قطاع التعليم العالي¹. كل هذه الصعوبات أدت إلى وضع تشعر فيه أجزاء كبيرة من المجتمع التونسي بعدم الرضا وإلقاء اللوم على "الدولة الجديدة"².

علاوة على ذلك، لا تشير أزمات البطالة الهيكلية وتحديات العمالة المنخفضة، إلى ضعف مستمر في قدرة سياسات الاقتصاد الوطني على خلق وظائف دائمة وجيدة للتونسيين فحسب، وإنما تعكس أيضا المدى الكبير والمعقد الذي بلغه الانتشار الواسع والمنتزيع للاقتصاد الموازي في مرحلة ما بعد الانتقال³. ففي حين أن فرص العمل الرسمية لم تكن قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية والتركيبات المهنية للسكان، توسّع الاقتصاد غير الرسمي بشكل مطّرد في تونس خلال السنوات الأخيرة⁴. ويبدو أنه لا توجد بيانات رسمية مؤكّدة بشأن السمة غير المنظمة في البلاد، فقد أفاد تقرير لمنظمة العمل الدولية في عام 2018 أن حوالي 54% من إجمالي القوى العاملة في تونس تمثل عمالة موازية، وفي حين، قدّر المستوى المرتفع والمتصاعد للقطاع غير الرسمي بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت حصته إلى 38% في عام 2013⁵ قبل أن تتفاقم إلى أكثر من 50% في عام 2016⁶.

يمثل الاقتصاد غير الرسمي المشغّل الرئيسي للشباب التونسي على اختلاف مهاراتهم ومستويات التعليم لديهم، حيث يوظف حوالي 60% من الرجال العاملين و83% من النساء العاملات دون سن الأربعين. كما تشير دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن 60% من الخريجين في تونس ينتهي بهم المطاف في القطاع غير الرسمي أو عاطلين عن العمل⁷. ووفقا لمسح أجرته مبادرة الإنصاف العالمي في عام

¹ يعتبر مشكل "ضخامة" التعليم العالي أحد الأسباب المؤدية إلى حالة يغلب فيها عدد كبير جدا من الخريجين على سوق العمل يأملون جميعا في الحصول على وظيفة آمنة في القطاع العام. لقد أثر مشكل الضخامة سلبا وتدرجيا على جودة نظام التعليم في تونس، ويتم حاليا استدعاء منظومة التعليم للمساءلة بسبب خفض درجة الشهادات وارتفاع معدل الخريجين العاطلين عن العمل نتيجة عدم قدرة هذه المنظومة على توفير مؤهلات مصممة خصيصا لسوق العمل. للمزيد من التفاصيل حول آثار السياسة التعليمية على سوق العمل التونسي، أنظر في:

- Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.57.

- the Economic Commission for Africa, Sub-regional Office of North Africa, "Tunisia: Economic situation and outlook in the current transition phase", **Report.** Addis Ababa: the ECA Documents Publishing and Distribution Unit, July 2014, p.07.

- Samira Kria Chaker, **Op-cit.** p.282.

- عادل بنعثمن، "مناهج التعليم في تونس: أيّ خيار لضمان جودة مخرجات المؤسسة التربوية؟"، المنظومة التربوية التونسية وإشكالية الجودة، **كراسات المنتدى.** العدد (05)، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جانفي 2022، ص.ص. 82-104.

² Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.44.

³ The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit.** p.15.

⁴ Max Gallien, "Legacies of neglect: reforming Tunisia's informal economy", **The Middle East in London.** London: The London Middle East Institute (LMEI) & SOAS-University of London, (Vol.14– N.01), December 2017–January 2018, p.18.

⁵ Maurice Döring & Rami El Golli, Middle East North Africa Sustainable Electricity Trajectories: Energy Pathways for Sustainable Development in the MENA Region, **Background Paper: Country Fact Sheet Tunisia-Energy and development at a glance 2018.** Bonn— Bonn International Center for Conversion (BICC) & Others, 2019, p.21.

⁶ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.50.

⁷ Max Gallien, **Op-cit.** p.18.

2013، يمثل الشباب دون سن 30 عاما 37% من العاملين في القطاع غير الرسمي، بينما تشير تقديرات أخرى إلى أن واحدا من كل اثنين من الشباب العامل في تونس يعمل بشكل غير رسمي¹. وفي حين أن الوظائف غير الرسمية بارزة بشكل غير متناسب في المناطق الجنوبية والداخلية، وأن العمل غير الرسمي ينتشر في المناطق الريفية، نظرا لأهمية العمالة الزراعية وعقود العمل باليومية غير الرسمية²، إلا أنها تمتد عبر البلاد بأكملها، وهي تتخذ أشكالا متنوعة: أشخاص يبيعون على جوانب الطرق أو في الأسواق الأسبوعية، أو يهربون البضائع عبر الحدود مع ليبيا والجزائر، أو يقدمون دروسا خصوصية أو ترجمة، أو يعملون لدى شركة رسمية دون إصدار عقد³. ففي المناطق الحضرية التونسية، يشغل أكثر من نصف الشباب العامل بشكل غير رسمي. وفي المقابل، تشير بعض التقديرات إلى أن أقل من واحد من كل ثلاثة عمال من الشباب لديه عقد عمل آمن ويحصل على الحماية الاجتماعية. لهذه الأسباب، تمت الإشارة إلى السمة غير الرسمية للوظيفة واستغلالها على أنها الشغل الشاغل بين الشباب العاملين في البحث النوعي لتقرير البنك الدولي لعام 2014⁴.

تشير هذه البيانات أعلاه التساؤل حول الأسباب المحفزة لهذه الزيادة المتسارعة في الاقتصاد الموازي بتونس. من المفيد في هذا السياق، البحث في العوامل والدوافع التي تقف وراء منح التونسيين أنفسهم الأفضلية للولوج إلى النشاطات والمعاملات الاقتصادية غير الرسمية بدلا من الأعمال والملكيات القانونية الشرعية. وبالتالي، من المهم أن نشير إلى أن صعود الاقتصاد غير الرسمي يرجع في المقام الأول إلى المرحلة الانتقالية غير المؤكدة التي شهدتها البلاد، وما أعقب ذلك من فتح للحدود التونسية الليبية بعد عام 2011⁵. وبالإضافة إلى فرص العمل التي تتيحها السوق الموازي أمام المواطنين التونسيين البسطاء ذوو المستويات المحدودة من التعليم أو المهارة، هناك جملة من العوائق التي تحول دون الدفع نحو تفعيل الاقتصاد الرسمي في البلاد. في هذا الشأن، تظهر دراسة عن انتشار القطاع غير الرسمي والتحديات التي تواجه إضفاء الطابع الرسمي عليه، أن ثلث العمال ورواد الأعمال غير الرسميين قد ذكروا البيروقراطية والمحسوبية والفساد كعوائق رئيسية أمام إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد التونسي⁶. فضلا عن ذلك، تعدّ ضرائب الاستيراد المرتفعة في تونس، واللوائح التي عفا عليها الزمن، وفساد موظفي الجمارك بعضا من المشكلات التي تمنع رجال الأعمال من الامتثال لقوانين التجارة والصرف الرسمية. كما أنها تساهم في المستوى المتدني للغاية للتجارة الرسمية بين البلدان المغاربية.

¹ The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit.** p.72.

² **Ibid.**

³ Max Gallien, **Op-cit.** p.18.

⁴ The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit.** p.72.

⁵ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.50.

⁶ Stellah Kwasi & Others, "The rebirth: Tunisia's potential development pathways to 2040", **North Africa Report.** Institute for Security Studies (ISS), July 2020, p.10.

ففي عام 2017، قدّر وزير تجارة سابق أن حصة الشركات الصغيرة في الاقتصاد الموازي بلغت خسارة سنوية قدرها 1.2 مليار يورو للدولة فقط من ضريبة القيمة المضافة وحدها¹.

من منظور آخر، قد تبرز العمالة الموازية كإحدى المصادر التهديدية المربكة جدا لأمن الأفراد التونسيين أكثر منها عاملا داعما أو ممكنا لأمنهم الاقتصادي ورفاههم الاجتماعي مثلما يبدو عليها في الغالب، وذلك لعدة عوامل وخصائص غير إيجابية ترتبط بهذا النمط من العمل غير المنظم. هذا المستوى المرتفع من السمة غير الرسمية يعيق النمو الاقتصادي للبلاد، لأن القطاعات غير الرسمية عموما أقل إنتاجية من القطاعات الرسمية، كما أن الامتناع عن دفع الضرائب المستحقة يجعل الدولة تخسر موردا ماليا مهما قد يدعم مسارات النمو والتنمية في تونس². لهذا فأكثر من 50% من العمالة الموازية في تونس، يعني غالبا انخفاض الإنتاجية، وظروف العمل غير الملائمة، وارتفاع معدل دوران العمالة، فضلا عن محدودية فرص الاستثمار ونمو الأعمال. تعني العمالة غير الرسمية أيضا، عدم وجود إمكانيات للعمال للمطالبة بحقوقهم، وعدم وجود حماية اجتماعية³. باختصار، يعني كل هذا، انعدام أدنى متطلبات وشروط الأمن الوظيفي لدى العاملين في هذا القطاع.

يضاف إلى هذا، أن الاقتصاد غير الرسمي في تونس لا يتكامل بشكل وثيق مع الاقتصاد الرسمي فقط، ولكن أيضا مع هيكل الدولة، الذي وجد عددا لا يحصى من الطرق لتوجيه الاقتصاد غير الرسمي واستخراج الولاء أو الإيرادات. ففي حين أنهم لا يدفعون في كثير من الأحيان ضرائب الدخل أو يحتفظون بسجل تجاري، إلا أن الأشخاص في الاقتصاد غير الرسمي لا يزالون يدفعون في الغالب رسوما رسمية (سوقية) أو رسوما غير رسمية (رشاوى) لوكلاء الدولة. في الوقت نفسه، يظلون مستبعدين من الضمان الاجتماعي والبنية التحتية المتاحة للشركات الرسمية ويعانون من نقاط الضعف المرتبطة بالعيش في الجانب الخطأ من القانون. تعد الانتهاكات من قبل عملاء الدولة وقوات الأمن أمرا شائعا، مما يعزز مشاعر القهر والإهانة والمواطنة من الدرجة الثانية التي كانت موضوعا رئيسيا في عام 2011، وفي الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة خلال عملية الانتقال⁴.

من المهم الإشارة كذلك، أنه في ظل هذه الأوضاع غير الآمنة الناتجة عن أزمات العمالة الناقصة والبطالة المنقشية، تجبر فئة واسعة من التونسيين على الهجرة، لا سيما الهجرة غير الشرعية، مع تأثير غير متناسب على العمال المهرة، وهي ظاهرة منتشرة أيضا في بلدان المغرب العربي⁵. إذ لا تزال هجرة العقول ظاهرة رئيسية بين الخريجين الشباب، وينظر الكثيرون إلى الهجرة على أنها الخيار

¹ Ibid. p.10.

² Ibid.

³ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.57.

⁴ Max Gallien, **Op-cit.** p.19.

⁵ The OECD, "Better Policies Series: Tunisia- A Reform Agenda to Support Competitiveness and Inclusive Growth", **OECD Report.** March 2015, p.7.

الوحيد القابل للتطبيق لضمان مستقبل كريم¹. وفي حين أن التحويلات المالية من المهاجرين هي مصدر مهم للدخل للعديد من الأسر، وللعلمة الأجنبية بالنسبة لتونس، فإن اتجاهات سوق العمل والهجرة الخارجية تقوّض مع ذلك فعالية وعائد الاستثمار في التعليم. كما أن بطالة العمال المهرة لها تأثير سلبي ملحوظ على الطبقات الوسطى، ولأن الحماية الاجتماعية تعتمد بشكل كبير على نظام التأمين القائم على التوظيف، فإن فترة البطالة الطويلة تزيد من خطر الفقر².

بناءً على ما تم التطرق إليه، نشير إلى أن ارتفاع معدلات البطالة الملحوظ اليوم في تونس لا يرجع في الأساس إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يدخلون في البطالة، على سبيل المثال، بفقدان وظائفهم، ولكن بالأحرى إلى زيادة الصعوبة في العثور على عمل عندما يكون التونسيون عاطلين عن العمل. لذلك، سيكون من المفيد استهداف سياسات التوظيف وتركيز الجهود لتقليل متوسط مدة البطالة³، إذ يبدو أن التحدي الآني أمام تونس هو خلق وظائف مؤهلة وقادرة على استيعاب الكتلة الكبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وهو ما يستدعي في الأساس التغلب على النظام القديم للامتيازات والمركزية والهياكل والشبكات الزبائنية⁴. كما تعتبر معالجة السمة غير المنظمة أمراً ضرورياً لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في البلاد. في هذا الإطار، يمكن أن يؤدي تدريجياً خفض الضرائب والحوافز التي تحول دون المشاركة في القطاع الرسمي ومراجعة الفروق التعريفية مع الجيران، من بين أمور أخرى، إلى زيادة الاستثمار وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد الوطني في تونس⁵.

3. الفقر ومعدلات التضخم المتصاعدة: تعميق لمخاطر الأمن الغذائي في مرحلة ما بعد الانتقال:

مع مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي بلغ أكثر من (0.700 درجة) خلال الفترة 2010-2019⁶، تعتبر مستويات التنمية البشرية في تونس متقدمة إلى حد مقبول مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فوفقاً لأحدث البيانات من مؤشرات التنمية العالمية، إن عدد وفيات الرضع آخذ في الانخفاض (بمعدل 14.3 لكل 1000 مولود حي) بينما متوسط العمر المتوقع عند الولادة مستمر في الارتفاع (بمعدل 76.8 سنة في عام 2020)، كما بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين الشباب 96.2% في عام 2014، ومع معدل الالتحاق بالمدارس البالغ حوالي 99% في عام 2013⁷ يعتبر التونسيون عامة متعلمون بشكل جيد. مع ذلك، لا تزال نسب الفقر العالية

¹ Luigi Narbone, **Op-cit.** p.8.

² The OECD, "Better Policies Series: Tunisia- A Reform Agenda to Support Competitiveness and Inclusive Growth", **Op-cit.** p.7.

³ Mouldi Ben Amor, **Op-cit.** p.11.

⁴ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.64.

⁵ Stelah Kwasi & Others, **Op-cit.** p.12.

⁶ The United Nations Development Programme (UNDP), The United Nations Development Programme (UNDP), "The next frontier: Human development and the Anthropocene", **Human Development Report 2020.** the United States: AGS, 2020, p.348.

⁷ The World Bank Data, **Op-cit.**

والمتأثرة بمعدلات التضخم المتصاعدة المؤججة لحالة انعدام الأمن الغذائي في البلاد¹، تشكل حلقات معقدة من التحديات والمخاطر الكبرى التي حالت دون تحقيق الأمن الاقتصادي وتمكينه في تونس ما بعد 2010.

تعود أحدث الأرقام الخاصة بمعدلات الفقر في تونس إلى عام 2015، عندما نشر المعهد الوطني للإحصاء (INS) سلسلة جديدة من البيانات الوطنية بناءً على أنماط الاستهلاك التي لوحظت في مسح استهلاك ميزانية الأسرة وظروف المعيشة (ENBCNV) لعام 2015. وفقاً للأرقام الرسمية، انخفضت معدلات الفقر في البلاد باستخدام خط الفقر الوطني بشكل محسوس لتصل إلى 15.2% في عام 2015، وهي أقل بكثير من 23.1% و20.5% المسجلة في 2005 و2010 على التوالي². وانخفضت الأرقام المتوقعة أكثر إلى 14.2% في 2018 وإلى 13.8% في 2019³. كما انخفضت معدلات الفقر المدقع إلى مستوى قياسي بلغ 2.9% في 2015 مسجلة تراجعاً كبيراً يزيد عن 50% مقارنة مع 7.4% في عام 2005 و6% في عام 2010⁴.

وبالمثل، يُظهر الفقر في تونس عند قياسه باستخدام خطوط الفقر الدولية، انخفاضاً حاداً مشابهاً بمرور الوقت⁵. باستخدام معدل الفقر البالغ 1.9 دولار أمريكي، يبدو أن تونس قد نجحت في القضاء على الفقر تقريباً، حيث تقلصت دائرة السكان ممن يعيشون دون هذا الخط من فقر الدخل من 2.0% في عام 2012⁶ إلى ما نسبته 0.2% خلال العام 2018⁷. مع ذلك، تهدد الأزمة الاقتصادية المتفاقمة بعد الجائحة الصحية كوفيد-19 والطفرة الأخيرة في أسعار القمح والنفط الدولية بسبب الصراع الروسي

¹ يعرف انعدام الأمن الغذائي على أنه الحالة التي يفقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. وقد ينتج عن عدم توافر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر. كما قد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً أو موسمياً أو انتقالياً. نقلاً عن:

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, "Meeting the 2015 International Hunger Targets: Taking Stock of Uneven Progress", **The State of Food Insecurity in the World 2015**. Rome: FAO, 2015, p.53.

² للمزيد من التفاصيل أنظر في: المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 27-28.

³ لقد أنهى المعهد الوطني للإحصاء الآن جمع البيانات من الموجة الجديدة من EBCNV بما في ذلك وحدات الدخل الجديدة المكتملة للاستهلاك. على الرغم من عدم إصداره رسمياً حتى الآن، إلا أنه تم التنبؤ بمعدلات الفقر لعامي 2018 و2019 باستخدام مسحين تكميليين على عينة فرعية من الأسر التي تم مسحها بالفعل في عام 2015. أنظر في:

World Bank Group, "Middle East & North Africa: Tunisia", **Poverty & Equity Brief 2022**. April 2022.

⁴ المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 27-28.

⁵ للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

- World Bank Group, "Middle East & North Africa: Tunisia", **Poverty & Equity Brief 2019**. April 2019.

- World Bank Group, "Middle East & North Africa: Tunisia", **Poverty & Equity Brief 2020**. April 2020.

⁶ The United Nations Development Programme (UNDP), "Human Development for Everyone", **Human Development Report 2016**. Canada: the Lowe-Martin Group, 2016, p.219.

⁷ The United Nations Development Programme (UNDP), "The Next Frontier: Human development and the Anthropocene", **Op-cit**. p.366.

الأوكراني بالتأثير سلبا على التقدم المحرز في الحد من الفقر في العقود الماضية. فعلى الرغم من أن الفقر الذي يستخدم خط تعادل القوة الشرائية 3.2 دولار أمريكي، انخفض من 9.2% في عام 2010 إلى 3.0% في عام 2015، قدر موجز الفقر والإنصاف الذي أصدره البنك الدولي حول تونس، والذي نشر في أبريل 2022، بأن الفقر في البلاد ارتفع إلى 3.7% في عام 2020، ولا يتوقع أن ينتعش إلى مستويات ما قبل كوفيد-19 قبل العام 2024. الفقر باستخدام خط تعادل القوة الشرائية 5.5 دولار أمريكي انخفض من 30.5% في عام 2010 إلى 17.5% في عام 2015، وقفز مرة أخرى إلى 20.1% في عام 2020، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 17.8% في عام 2023.¹

تماشياً مع المؤشرات النقدية، يقدر مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي (MPI)، الذي يقيس 10 مؤشرات عبر ثلاثة أبعاد، وهي الصحة والتعليم ومستويات المعيشة، أن نسبة التونسيون الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد انخفض من 4.9% في 2003² إلى 3.7% في 2012³ ووصل إلى 2.4% في 2018⁴. كما تشير تقارير حالة انعدام الأمن الغذائي الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، إلى انخفاض انتشار نقص التغذية⁵ في تونس خلال الفترة 2004-2006 والفترة 2017-2019 من 5.6%⁶ إلى أقل من 2.5%⁷، قبل أن ترتفع نسبياً إلى 3%⁸ و3.1%⁹ خلال الفترتين 2018-2020 و2019-2021 على التوالي.

تظهر البيانات السابقة بأن معدلات الفقر بشكل عام كانت في انخفاض مستمر، وهو اتجاه أتاحه النمو الاقتصادي المرتفع في السنوات التي سبقت الحراك، وسياسات رفع الأجور ودعم المواد الأساسية في الفترات التي أعقبها. مع ذلك، لا تزال مظاهر ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر تمثل عبئاً

¹ World Bank Group, "Middle East & North Africa: Tunisia", Poverty & Equity Brief 2022, **Op-cit.**

² The United Nations Development Programme (UNDP), "The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World", **Human Development Report 2013**. Canada: Gilmore Printing Services Inc. 2013, p.161.

³ The United Nations Development Programme (UNDP), "Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century", **Human Development Report 2019**. the United States: AGS, 2019, p.321.

⁴ The United Nations Development Programme (UNDP), "The Next Frontier: Human development and the Anthropocene", **Op-cit.** p.366.

⁵ يعرف نقص التغذية أو النقص التغذوي على أنه حالة من عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأغذية طوال فترة تمتد على مدى سنة على الأقل. وتعرف بعدم كفاية مستوى المتناول من الأغذية لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية. ولأغراض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لسنة 2015، عرف الجوع على أنه مرادف لنقص التغذية المزمن. نقلاً عن:

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, **Op-cit.** p.53.

⁶ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, "Building Climate Resilience for Food Security and Nutrition", **The State of Food Security and Nutrition in the World 2018**. Rome: FAO, 2018, p.116.

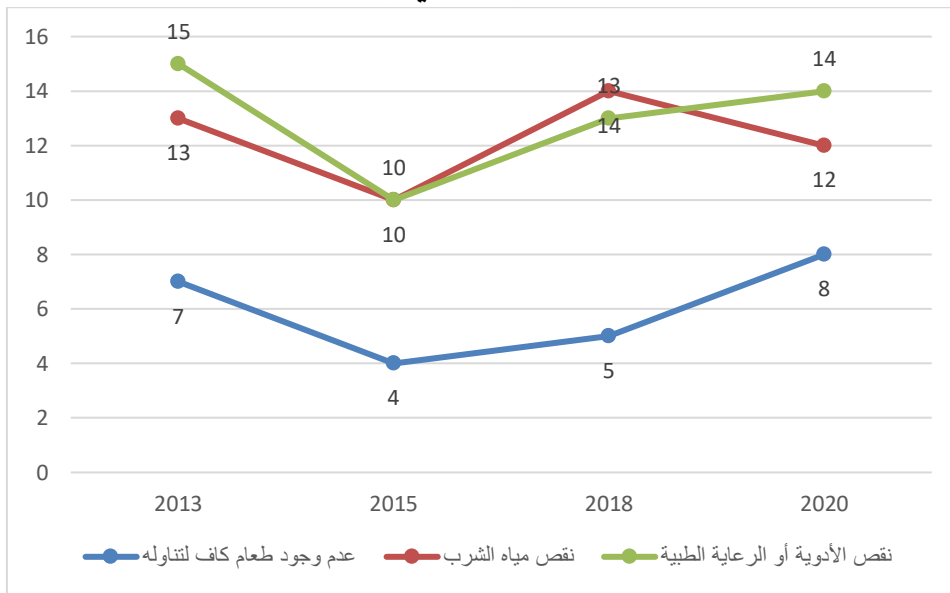
⁷ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, "Transforming Food Systems for Affordable Healthy Diets", **The State of Food Security and Nutrition in the World 2020**. Rome: FAO, 2020, p.165.

⁸ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, "Transforming Food Systems for Food Security, Improved Nutrition and Affordable Healthy Diets for All", **The State of Food Security and Nutrition in the World 2021**. Rome: FAO, 2021, p.131.

⁹ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, "Repurposing Food and Agricultural Policies to Make healthy Diets more Affordable", **The State of Food Security and Nutrition in the World 2022**. Rome: FAO, 2022, p.137.

حقيقياً يقوّض قدرة الدولة الجديدة على ضمان الأمن الغذائي والاستقرار السياسي في تونس منذ انتهاء الحراك وبدء المسار الانتقالي سنة 2011. ففي عام 2013، لما طلب استطلاع لمؤسسة "بيو" من التونسيين تقدير مدى حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أجاب 82% من المستطلعين أنها كبيرة وخطيرة. وفي الاستطلاع نفسه، قال 90% أن ارتفاع الأسعار والبطالة مشكلتان ضخمتان للغاية. كما أشار 40% من التونسيين إلى أنه لم يكن في مقدورهم تحمل تكاليف الرعاية الصحية خلال السنة المنصرمة، فيما ذكر 30% أنه لم يكن لديهم ما يكفي من المال لشراء المواد الغذائية الأساسية¹.

الشكل رقم (19): يوضح مستوى نفاذ الضروريات الأساسية للحياة في تونس "غالبا" أو "دائما" خلال العام الماضي (%):



المصدر: نقلا عن:

- One to One et des autres, **Op-cit.** p.3.

في واقع الأمر، تتنافى المعطيات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال الحد من الفقر مع وضع عجز الحكومة المستمر عن سد فجوات الأمن الغذائي في مرحلة ما بعد الانتقال. على وجه الخصوص، بينما يُظهر الاتجاه التنازلي لمعدل الفقر الوطني تحقيق خطوات إيجابية عموماً، تشير معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان إلى أن مقاييس الفقر لا تعكس بشكل حقيقي واقع أمن ورفاهية التونسيين. وفقاً للبيانات الحديثة من مؤشرات انعدام الأمن الغذائي، ازداد انتشار حالة اللاأمن الغذائي في البلاد من 18.2% في الفترة 2014-2016 إلى 20.0% في الفترة 2017-

¹ مهي يحي، مرجع سبق ذكره.

2019¹ وبلغ أعلى المستويات خلال الفترتين 2018-2020 و 2019-2021 بمعدل 25.1%² و 28.0%³ على التوالي. وحسب نتائج الجولة الثامنة من استطلاعات مؤسسة البارومتر الإفريقي التي أجريت في تونس بين فبراير ومارس 2020، قال 1 من كل 10 تونسيين أنه عانى هو أو أسرته من نقص متكرر في الطعام بنسبة بلغت 8% ومن انقطاع في مياه الشرب بنسبة 12% في العام السابق للمسح، أي في عام 2019، في حين حُرْم 14% بشكل متكرر من الرعاية الطبية اللازمة⁴. وكما يظهر الشكل (19)، لقد ظلت هذه النسب مستقرة نسبيا في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بحالات نقص الماء الشروب والرعاية الطبية اللازمة، لكن هذه النسب ترتفع بل وتتضاعف إذا ما نظرنا إلى حالات عدم وجود طعام كاف لتناوله من 4% في عام 2015 إلى 8% في عام 2020.

مجددا، يثير هذا التناقض المعتاد بين البيانات والواقع في حالة تونس، أسئلة مهمة حول الأسباب الكامنة وراء تزايد حالات اللأمن الغذائي في ظل تراجع معدلات الفقر. كيف يمكن أن يكون أداء تونس مشابها أو أسوأ من أداء بقية الأقاليم الأخرى ضمن فئة البلدان ذات التنمية المرتفعة أو المتوسطة، عندما يتعلق الأمر بتنامي حالة انعدام الأمن الغذائي، بينما هي أكثر قدرة على الحد من الفقر والتقليل من النقص التغذوي في البلاد؟

من وجهة نظر شائعة، تفيد مجموعة من الدراسات بأن العثور على إجابة لهذه الأسئلة يتطلب مزيدا من البحث، مع ذلك، يمكن تقديم احتماليين: أولا، قد تكون الأرقام مضللة وغير موثوقة: الأرقام الرسمية قد تقلل من شأن الفقر، أو المسوح الصحية الموحدة عالميا، مثل المسوح الديمغرافية والصحية، قد تبالغ في تقدير انعدام الأمن الغذائي في البلدان العربية. ثانيا، الفقر هو مقياس الدخل وحده، في حين أن حالات انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية على الرغم من ارتباطها بالدخل⁵، إلى أنها تشمل عدة أبعاد قياسية تجعله أكثر من مجرد مقدار ما تكسبه الأسرة. قد تكون العوامل الحاسمة الأخرى للحالة التغذوية - معرفة تربية الأطفال وتغذيتهم، والوضع المادي والاجتماعي للأهالي، والوصول إلى خدمات عامة جيدة مثل الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي - أقل تطورا نسبيا في البلدان العربية⁶.

¹ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, "Transforming Food Systems for Affordable Healthy Diets", **Op-cit.** p.165.

² Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, "Transforming Food Systems for Food Security, Improved Nutrition and Affordable Healthy Diets for All", **Op-cit.** p.131.

³ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, "Repurposing Food and Agricultural Policies to Make healthy Diets more Affordable", **Op-cit.** p.137.

⁴ One to One et des autres, **Op-cit.** p.1.

⁵ للمزيد حول معايير قياس انعدام الأمن الغذائي بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، أنظر في:

- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, "Safeguarding against Economic Slowdowns and Downturns", **The State of Food Security and Nutrition in the World 2019.** Rome: FAO, 2019, pp.150-152.

⁶ Clemens Breisinger & Others, "Economics of the Arab Awakening: From Revolution to Transformation and Food Security", **IFPRI Policy Brief 18.** International Food Policy Research Institute (IFPRI), May 2011, pp. 2-3.

هناك عدد من العوامل التي تهدد حالة الأمن الغذائي في تونس. ترجع هذه العوامل في المقام الأول إلى الوضع العام الهش الذي نشأ في أعقاب حراك 2011. على وجه التحديد، يتعلق الأمر بالتباطؤ الحاد الذي شهدته مستويات النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد 2010 وما ارتبط به من انخفاض مستويات الدخل الفردي وارتفاع معدلات البطالة والحرمان لدى التونسيين. لقد أدت السيولة السياسية خلال المرحلة الانتقالية للبلاد، إلى جانب ارتفاع الأسعار، إلى زيادات واسعة النطاق في دعم المواد الغذائية وأجور القطاع العام، وغير ذلك من الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية. نتيجة لذلك، واجهت تونس على غرار الدول الأخرى المستوردة للنفط، فجوات متزايدة في ميزانيتها العامة¹ عكستها المستويات العالية التي بلغها عجز الدولة المالي والتجاري التي أدت إلى انخفاض سريع في العملة الوطنية²، حيث فقد الدينار التونسي أكثر من 16% من قيمته مقارنة باليورو وأكثر من 24% مقارنة بالدولار في عام 2018 وحده³.

بناءً على ذلك، تشمل إحدى العوامل المساعدة على تحديد مستوى الأمن الغذائي في بلد ما فحص معدلات الدخل وما يقابلها من مستويات التضخم في ذلك البلد، وهي معدلات ترتبط في الأساس بظاهرة تقلبات أسعار الغذاء الدولية. في حالة تونس، وكما يتضح في الشكل (20)، انكمش مستوى نمو نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يزيد عن 91% بين العامين 2010-2019، حيث انخفض نصيبه من الناتج الإجمالي بنحو 18% من ما يفوق 4300 دولار أمريكي في عام 2010 إلى ما يعادل 3571 دولار أمريكي في عام 2019، مسجلاً أدنى مستوى نمو له منذ بدء مسارات الحراك والانتقال في عام 2019 بنسبة مئوية سنوية لم تتعد 0.2% مقارنة مع -2.6% في عام 2011 و2.4% في عام 2010. في المقابل، ظلت معدلات التضخم⁴ في تونس مرتفعة إلى حد كبير، وبعد أن بدأت بالانخفاض قليلاً في عام 2014 استأنفت مسارها التصاعدي في عام 2017 لتصل إلى 7.3% في عام 2018 و6.7% في عام 2019، وهي أعلى المستويات له منذ 27 عاماً مقارنة بـ8.1% في عام 1991⁵.

¹ Clemens Breisinger & Others, "Beyond the Arab Awakening: Policies and Investments for Poverty Reduction and Food Security", **Food Policy Report**. Washington: International Food Policy Research Institute (IFPRI), February 2012, p.1.

² للمزيد حول العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في تونس، أنظر في:

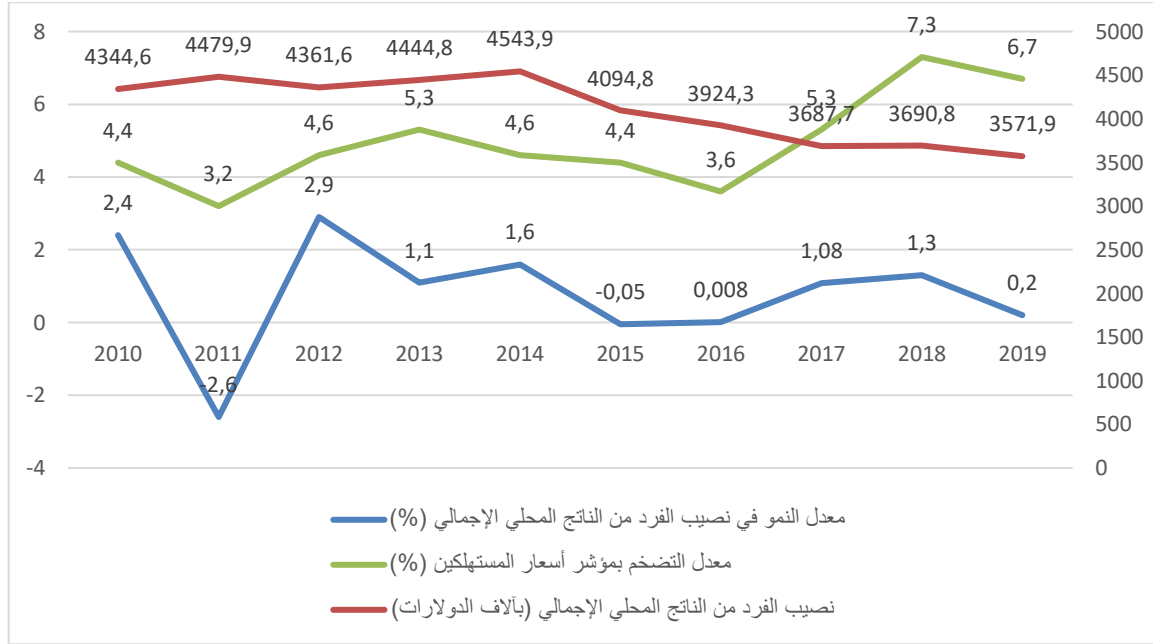
Loukil S., "Economic Challenges and Opportunities after the Revolution in Tunisia: Inflation and Exchange Rate", **Journal of Global Economics**. Vol. 5, Issue 3, J Glob Econ, September 2017, pp.01-07.

³ Yasmine Akrimi, **Op-cit**. p.3.

⁴ يعرف التضخم وفقاً لمجلة "الإيكونوميست" على أنه فقدان القوة الشرائية للعملة مما يؤدي إلى زيادة عامة ومستدامة في الأسعار. نقلاً عن: Rouissi Chiraza & Mohamed Frioui, "The impact of inflation after the Revolution in Tunisia", **Procedia-Social and Behavioral Sciences**. No.(109), 2014, p.247.

⁵ Human Development Index (HDI), **Op-cit**.

الشكل رقم (20): يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في تونس
: (2010-2019) (%)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- The World Bank Data, **Op-cit.**

- The International Monetary Fund (IMF), on: <https://www.imf.org/en/Countries/TUN>

يعتبر ارتفاع أسعار الغذاء في ظل الاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية أكثر المؤشرات إثارة للقلق بالنسبة للأمن الغذائي في تونس. إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلدان المستوردة للغذاء بالنظر إلى الآثار الهامة التي تحدثها الزيادات في أسعار الغذاء على الاقتصاد الكلي والجزئي للدولة¹. وفي هذا الإطار، يشكل استيراد المنتجات الغذائية جانبا مهما من جوانب الأمن الغذائي في تونس، فما يجعل البلاد عرضة للخطر هو اعتمادها الكبير على السوق الدولية لتلبية الطلب المحلي على الغذاء²، في مقابل تقلص القدرة على توليد النقد الأجنبي لتمويل الواردات الغذائية، وارتفاع الطلب على الغذاء بسبب استمرار النمو السكاني المرتفع، بالإضافة إلى محدودية إمكانيات النمو الزراعي بسبب القيود الشديدة على المياه و قضايا إدارة موارد المياه³. لقد أدى النمو السكاني والتحضر السريع فضلا عن التغيرات التي طرأت على عادات الأكل لدى التونسيين إلى زيادة الطلب على الغذاء. وبالتالي، تضطّر الدولة إلى استيراد جزء متزايد من الغذاء الذي تستهلكه خاصة من القمح والحبوب⁴. في هذا الشأن، تشير بيانات المسح الوطني حول هيكلة الإنفاق الأسري

¹World Bank Group, "Global Economic Prospects: Darkening Skies", **Flagship Report**. Washington: International Bank for Reconstruction and Development, January 2019, p.210.

² Mohamed Eljarh, "Security Challenges and Issues in the Sahelo-Saharan region: the Tunisian Perspective", **the Project of Dialogues about Security in the Sahelo-Saharan Region**. Bamako: Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), 2016, p.10.

³ Clemens Breisinger & Others, "Beyond the Arab Awakening: Policies and Investments for Poverty Reduction and Food Security", **Op-cit.** p.2.

⁴ Mohamed Eljarh, **Op-cit.** p.10.

في تونس، إلى ارتفاع ملحوظ في متوسط نفقات الغذاء للفرد الواحد الذي وصل إلى 1118 ديناراً سنة 2015 مقابل 763 ديناراً سنة 2010، وبهذه الأرقام لا يزال متوسط الإنفاق الغذائي يحتل المرتبة الأولى من بين أبواب إنفاق الأسر بحصة تعادل 28.9% من مجموع الإنفاق سنة 2015 مقابل 29.3% سنة 2010¹. كما يقدر المعهد الوطني للإحصاء أن الإنفاق على الغذاء المرتبط بالحبوب في ارتفاع مستمر² ويمثل ما متوسطه 3.9% أو 149 ألف دينار للفرد سنوياً في عام 2015 مقابل 4.5% أي 116 ألف ديناراً في عام 2010³.

بناءً على تم التطرق إليه، يمكن استخلاص بعض الدروس من تحليل العلاقة بين قضايا الغذاء والأزمة السياسية في تونس قبل وبعد العام 2011. بادئ ذي بدء، على الرغم من أن قضايا الغذاء لم تكن السبب الوحيد للحراك التونسي، إلا أن التأثير الأساسي لارتفاع أسعار المواد الغذائية وتفاقم مستوى انعدام الأمن الغذائي قد ساهم بلا شك في بلورة حركة الاحتجاج الاجتماعي التي أدت إلى الإطاحة بسلطة بن علي، كما من الممكن أن يؤدي إلى إيقاف أو تعطيل العملية الديمقراطية في مرحلة الانتقال⁴. ثانياً، في حين تشير دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن تونس ليس لديها سياسة زراعية، بل سياسة للأمن الغذائي تعيق في الواقع تنمية قطاعها الزراعي وتحقيق أمنها الغذائي بالدرجة الأولى⁵، فإن السياسات التي تخفف من التنمية الزراعية حصرياً لمتطلبات السوق العالمية، دون ضمان مستوى معين من الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية الأساسية، هي سياسات غير قابلة للاستمرار، لأنها تنطوي على إمكانية ليس فقط لتأجيج الاحتجاجات أو أعمال الشغب، ولكن توليد منافسة عميقة بين النخب الحاكمة والنظام الاجتماعي والسياسي⁶.

¹ المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، تقرير، الجزء الأول: محور الإنفاق، مرجع سبق ذكره. ص.19.

² للمزيد حول هيكلية وتطور الاستهلاك الغذائي في تونس أنظر في:

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2010"، تقرير. الجزء الثاني: محور التغذية، تونس، سبتمبر 2013، ص.ص.09-10.

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، تقرير. الجزء الثاني: محور التغذية، تونس، مارس 2018، ص.ص.09-10.

³ للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2010"، تقرير. الجزء الأول: محور الإنفاق، تونس، ديسمبر 2013، ص.ص.35-35.

- المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، تقرير، الجزء الأول: محور الإنفاق، مرجع سبق ذكره. ص.ص.55-59.

⁴ Alia Gana, **Op-cit.** p.210.

⁵ Stellah Kwasi & Others, **Op-cit.** p.13.

⁶ Alia Gana, **Op-cit.** p.210.

على تونس أن تدرك الحاجة إلى الابتعاد عن الإعانات الغذائية الشاملة نحو برامج المساعدة الاجتماعية الموجهة التي من شأنها تحسين الميزانية المخصصة لهذا الغرض¹. بينما تشير الدراسات إلى أن الإعانات الحكومية لها تأثير إيجابي على حياة المستضعفين والمحتاجين، فإن الإعانات الغذائية الحالية التي استخدمتها تونس كأحد ركائز العقد الاجتماعي الأساسية للتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة²، غير مستدامة ماليا بالإضافة إلى أن معايير الاستهداف الشاملة تقوض الفعالية في تحقيق الحد من الفقر، لذلك، لا بد من إعادة تقييم طريقة تصميم وتنفيذ الإعانات الغذائية³. يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الحكومة التونسية في النمو الاقتصادي المستدام، وحالة الميزانية الدقيقة الناتجة عن تكلفة الحماية الاجتماعية وحوافز قطاع الزراعة. وفيما يتعلق بقطاع الزراعة، سيتم تحقيق النمو المطلوب من خلال (1) ربط الحماية الاجتماعية ببرامج التوظيف؛ (2) إصلاح الدعم؛ (3) تفعيل سياسات إصلاحات السوق⁴. على صعيد آخر، إن الديناميكيات الحالية التي تقوض الاقتصاد الوطني التونسي على ضمان الحصول على الغذاء بأسعار معقولة ودورها في إطلاق الاحتجاجات الأخيرة في البلاد، تساهم في إعادة تأهيل تصور للأمن الغذائي باعتباره يعتمد بشكل أساسي على الإنتاج المحلي للغذاء، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى الأمة لتحقيق ما بات يعرف بالسيادة الغذائية⁵.

4. حركات الاحتجاج الاجتماعي ومحاذير الانتقال الديمقراطي في تونس:

لم يكن الافتقار إلى الفعالية وفشل السياسات الوطنية والدعم الداخلي أكثر أهمية من معالجة المشاكل الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية والإقليمية في تونس ما بعد الانتقال⁶. ففي السنوات الخمس التي أعقبت الحراك الذي أطاح بالرئيس بن علي، نجحت تونس في تثبيت بنية الديمقراطية السياسية، لكن الفائدة الجوهرية لهذه الديمقراطية والممثلة في ترجمة احتياجات وأولويات المواطنين التونسيين إلى حلول سياسية ملموسة قد ظلت غائبة إلى حد كبير⁷. بهذا المعنى، إن التقدم في السياسة وعملية دسترة الحقوق والحريات الأساسية لم يمثل في تونس الجديدة أي تطور ملموس فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة من الشعب التونسي، وهو ما استمر في تغذية التوترات المجتمعية

¹ Stellan Kwasi & Others, **Op-cit.** p.15.

² **Ibid.** p.14.

³ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), **Op-cit.** p.6.

⁴ وضعت الحكومة التونسية عددا من الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لمعالجة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، يشمل أبرزها: (1) خطة التنمية الوطنية الحادية عشرة (2007-2011)؛ (2) استراتيجية التنمية (2012-2016)؛ (3) الخطة الخمسية الحادية عشرة للسياسة الزراعية (2010-2014)؛ (4) استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2012-2016)؛ (5) خطة تونس (2016-2020). للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

Ibid. p.2.

⁵ Alia Gana, **Op-cit.** p.210.

⁶ Luigi Narbone, **Op-cit.** p.7.

⁷ Chantal Berman, "Tunisia's Economic Transition? -Popular Evaluations of Social Crisis and Reform", **Tunisia Wave 4 Country Report.** November 1, 2016, p.1.

والسياسية في البلاد¹، حيث أصبحت الإضرابات والاعتصامات وغيرها من أشكال المطالب الاجتماعية، مثل احتلال المصانع وإغلاق الطرق أو السكك الحديدية، ممارسات شائعة في أعقاب 14 يناير 2011². فبالنظر إلى الأجندة الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها الحراك الاجتماعي، كان من المتوقع أن تكون توقعات الشعب عالية وآماله كبيرة لاسيما عندما يُنظر إلى الدور التقليدي المهم الذي تؤديه الدولة التونسية في مجالات الصحة والتعليم والمزايا الاجتماعية³.

قبل حراك 2010-2011 كانت هناك قضايا حساسة على المحك في تونس: البطالة والفقر والإقصاء، إلى جانب شعور عميق بالظلم والإذلال وعجز الأطراف عن التأثير على المركز السياسي. لكن، منذ ما يزيد عن عشر سنوات على بدء الحراك، وما أعقب ذلك من ملامح تحول سياسي ناجح نسبيا في تونس، لا تزال هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية سائدة، بل وازدادت سوءا، إذ يعتقد الكثيرون بأن التونسيين يواجهون انتقالا مشوها لم يتزامن خلاله التقدم السياسي مع إصلاحات تؤدي إلى الرفاهية المأمولة⁴. وبشكل عام، يبدو التونسيون مرهقون من حقيقة أنهم لا يرون أي تحسن حقيقي في حياتهم اليومية، وأن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تم الإعلان عنها بعد الإطاحة بالرئيس السابق لم تحدث قط⁵. لقد أظهرت دراسة استطلاعية للباروميتر الإفريقي أن التوقعات بمستقبل اقتصادي أفضل بقيت منخفضة تراوح مكانها، فقد صرّح في عام 2020 47% فقط من التونسيين المستطلعة آراؤهم بأن الوضع الاقتصادي سيتحسن في ظرف 12 شهرا المقبلة، وهي نفس النسبة تقريبا (50%) المسجلة في عام 2013 لم تتغير، وأقلها بكثير مقارنة بالعام 2015 (69%)⁶ والعام 2011 حيث توقع 78% في استطلاع آخر للآراء بأن الوضع سيكون "أفضل بكثير" أو "أفضل بقليل" خلال 3-5 سنوات القادمة⁷، وكان لدى الشباب توقعات أسوأ وهو ما يتضح في رغبتهم المتزايدة في الهجرة خصوصا نحو التعليم العالي منهم (51%)⁸.

استمر تأجيل الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية العميقة في دولة ما بعد الانتقال، بما في ذلك الإصلاح الاقتصادي الشامل، تعزيز الإدماج المالي والتجاري، وإعادة دعم العدالة والقدرة الشرائية للمواطنين⁹. ويمكن تفسير ذلك جزئيا من خلال أولوية الانتقال السياسي والمؤسسي والعدد الكبير من

¹ Tarek Ben Chaabane, "Social Rights in Post-Revolutionary Tunisia: Is a Consensus-driven Policy Still on the Table?", **Policy Brief-Tunisia (EUSPRING)**, EUSPRING, 7 June, 2016, p.7.

² Mohamed Eljarh, **Op-cit.** p.12.

³ Tarek Ben Chaabane, **Op-cit.** pp.3-4.

⁴ **Ibid.** p.2.

⁵ Luigi Narbone, **Op-cit.** p.8.

⁶ One to One et des autres, **Op-cit.** p.2.

⁷ محمد المصري، مرجع سبق ذكره. ص.11.

⁸ المزيد من التفاصيل، أنظر في: الباروميتر العربي، تونس: نتائج استطلاع الرأي العام، الدورة الخامسة، 2018-2019، مرجع سبق ذكره. ص.ص.11-12.

⁹ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit.** p.52.

الحكومات المتوافدة على السلطة خوفا من تنفيذ تدابير الإصلاح غير الشعبية¹. وبالتالي، ففي ظل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة في البلاد، بالإضافة إلى انعدام الرؤى الإصلاحية الشاملة للحكومة التونسية، لم يتناقص عدد الحركات الاجتماعية بعد سنة 2010 بل اتخذت نفس أشكال ما قبل الحراك وأكثر²: التضحية بالنار، إضرابات، اعتصامات، واحتجاجات سلمية وعنيفة³. في الواقع، أدت تصورات عدم المساواة المتزايدة وانعدام الأمن الوظيفي والظلم الاجتماعي إلى زيادة إمكانات الاحتجاج السياسي وصعود حركة التمرد العنيف في تونس أكثر من أي وقت مضى. لقد اتخذ الإحباط من إخفاقات المرحلة الانتقالية أشكالا متعددة من الجدل المتجدد على مستويات مختلفة، وتصاعدت الإضرابات والمظاهرات المطالبة التي دعت إليها النقابات العمالية القوية والتعبئة العفوية للمجتمعات المهمشة في السنوات الأخيرة وعاد التونسيون إلى الشوارع احتجاجا على الفساد والبطالة والإقصاء⁴. لقد أفضت مشاعر الإحباط وخيبة الأمل التي عاشها التونسيون على مدى 12 سنة متواصلة منذ بدء الحراك والتحول السياسي إلى المضي قدما نحو حلول بديلة كالاحتجاج والعنف ومحاولات الانتحار والهجرة غير النظامية⁵. باختصار، باتت حركات الاحتجاج الاجتماعي مؤشرا قويا على تفاقم غياب الأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي في تونس ما بعد 2010.

وفقا للمرصد الاجتماعي التونسي (OST)، وكما يظهر في الشكل (21)، تم توثيق زهاء 12025 تحركا احتجاجيا خلال العام 2021، وهو معدل كبير جدا مقارنة بالسنوات الست الماضية، حيث سجل الحصاد السنوي للتحركات الاحتجاجية في تونس زيادة قياسية تخطت 142% مقارنة بالمعدل السنوي المسجل في العام 2015 والبالغ آنذاك 4965 تحركا احتجاجيا، ويمكن تفسير هذه الزيادة على ثلاث مستويات تشمل: السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فبالقياس إلى طبيعة الاحتجاجات وتمظهرها القطاعي، تصدّرت المطالب ذات الخلفية الاجتماعية والاقتصادية مجموع الاحتجاجات المرصودة في ديسمبر 2021 بنسبة بلغت 52%⁶، تليها الاحتجاجات ذات الخلفية الإدارية بنسبة 25% ثم الاحتجاجات ذات الخلفية المتعلقة بالبنية التحتية بـ7%⁷، وهذا على خلاف ما تم رصده في الهيكل القطاعي الخاص باحتجاجات ديسمبر 2015، حيث حافظ القطاع التربوي -وهو ما تم تسجيله أيضا

¹ Ibid. p.43.

² ثمة نوع من التواصل بين ما كان قبل 2011 وما كان بعدها من منظور تكوّن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية وتطورها في تونس. للمزيد من التفاصيل أنظر في: منير السعيداني وفؤاد غربالي، مرجع سبق ذكره. ص.51-102.

³ Tarek Ben Chaabane, *Op-cit.* p.3.

⁴ Luigi Narbone, *Op-cit.* p.8.

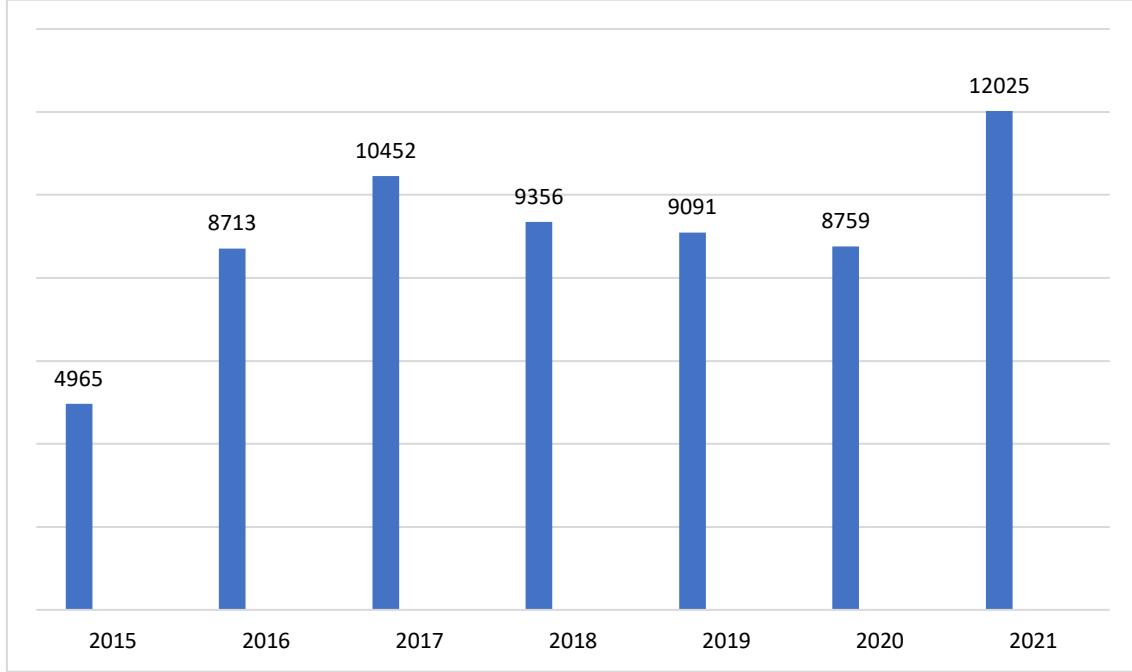
⁵ المرصد الاجتماعي التونسي-المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "التقرير للتحركات الاحتجاجية والحراك الاجتماعي 2021"، تقرير ديسمبر 2021. العدد (99)، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن. ص.5.

⁶ لقد طالب المحتجون بالحق في التشغيل (68%) ومنح العمال حقوقهم (38%) وعدم تفعيل الاتفاقيات (21%) وعدم تفعيل الانتداب (18%) وتحسين الوضعيات المهنية (10%) والحق في التنمية (8%). نقلا عن: المرجع نفسه. ص.10.

⁷ المرجع نفسه.

في الأشهر الماضية- على صدارة الاحتجاجات بنسبة 22%، يليه القطاعين الاجتماعي والاقتصادي بنسبة 18.4% و 12.6% على التوالي¹.

الشكل (21): مقارنة بين المعدلات السنوية للحركات الاحتجاجية في تونس (2015- 2021) (بالآلاف):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- عبد الستار السحباني وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.60.
- المرصد الاجتماعي التونسي-المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره. ص.01.

تعود جذور السخط الاجتماعي المتجدد في تونس إلى يناير 2016²، حيث امتدت الاحتجاجات التي عرفتها مدينة القصرين، في غضون يومين اثنين إلى القيروان وجندوبة وسيدي بوزيد وقفصة وباجة ومدنين، وكلها مناطق معدمة في داخل تونس، إذ لم تلقح البيانات الحكومية التي وعدت بتوفير 5 آلاف

¹ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: المرصد الاجتماعي التونسي، "تقرير شهر ديسمبر 2015 حول الاحتجاجات الاجتماعية الجماعية والفردية"، على الموقع الإلكتروني:

https://ftdes.net/ar/rapport-de-lobservatoire-social-tunisien-decembre-2015_trashed/

² في 18 يناير العام 2016، قضى شاب يافع نحبه في ولاية القصرين، بعد إصابته بجروح جراء صعقة كهربائية أثناء تسلقه أعلى عمود كهربائي. كان هذا الشاب، الذي تخرج حديثا من الجامعة يحتج على ما اعتبره استبعادا اعتباطيا لاسمه عن لائحة المرشحين لوظائف في قطاع التعليم في الولاية، وعلى الفساد الذي يملي مثل هذه السياسات. وقد أطلق موته موجة من التظاهرات في مختلف أنحاء البلاد، خاصة في هذه الولاية الداخلية التي لطالما تعرضت إلى التهميش، مادفع الحكومة إلى فرض حظر التجوال في كل أنحاء تونس. نقلا عن: مهى يحي، مرجع سبق ذكره.

وظيفة عمل وسكن اجتماعي وترميم البنى التحتية للمنطقة، بالحد من التظاهرات التي واصلت التمدد عبر مختلف مناطق البلاد¹. كما أدى إضراب وطني للمطالبة بزيادة رواتب الأعداد الكبيرة من الموظفين العموميين في يناير 2019 - بالتزامن رمزيا مع ذكرى الحراك - إلى توقّف البلاد تقريبا². ازدادت أصوات المجتمعات المحلية في المناطق الداخلية واستهدفت العديد من الاحتجاجات المستثمرين الوطنيين والدوليين الذين يستغلون الموارد الطبيعية دون أي فائدة للتنمية المحلية. في تطاوين، على الحدود الشرقية، وفي منطقة الكامور تحديدا³، منع المتظاهرون جميع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، مطالبين شركات النفط بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية. تصاعدت المظاهرات مؤخرا، مطالبة الحكومة بتنفيذ اتفاق حكومي يعود لعام 2017 لتوفير الوظائف للمناطق المهمشة، ولم يغب التطرف العنيف، حيث استهدفت الهجمات الأخيرة مسؤولي الشرطة والأمن كرموز للدولة⁴. في واقع الأمر، لم يقتصر الاستياء من الأوضاع على سكان الداخل التونسي، بل باتت الاحتجاجات المنتظمة شائعة وتطال مختلف مناطق البلاد وفئات المجتمع في تونس⁵، بما في ذلك النقابات، والهيئات المهنية مثل المعلمين والأطباء، وممثلي المجتمع المدني، والمزارعين، والطلاب، والشبان العاطلين عن العمل، وحتى موظفي الدولة وعناصر الشرطة⁶.

¹ المرجع نفسه.

² للمزيد حول أبرز الحركات الاحتجاجية التي شهدتها تونس في فترة ما بعد الثورة، أنظر في: منير السعيداني وفؤاد غربالي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 57-102.

³ تنتمي هذه الحركة الاجتماعية إلى جيل جديد من الحركات الاحتجاجية الاجتماعية، إذ جمعت بين ما هو اقتصادي وما هو ثقافي وما هو ذاتي، وبين ما هو جهوي محلي وما هو وطني وما هو كوني، وتعدّت هذه الحركة من شعور الفاعلين بالإقصاء وحاجتهم إلى توزيع عادل للثروة وإلى حق في الاعتراف والكرامة بوصفهم ذوات حاملين لحقوق اقتصادية واجتماعية كونية. للمزيد حول تفاصيل حركة الكامور المتفجرة في مدينة تطاوين، أنظر في:

- سميحة الحامدي، "اعتصام الكامور بالجنوب التونسي: مواطنون عاديون يحرّجون الديمقراطية التمثيلية"، كراسات المنتدى: سوسيولوجيا الفعل الجماعي في تونس منذ 14 جانفي 2011 (تعدد طرق الانخراط وتنوع أشكال الاحتجاج). الكراس عدد (2)، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جويلية 2019، ص.ص. 237-263.

- Nesrine Ellouze, "D'une marginalisation sociale et spatiale vers un développement territorial durable : Que cache le silence des ruines des ksours à Tataouine ?", Marginalité sociale, marginalité spatiale : Entre intégration, régulation et mise à l'écart, Cahiers du FTDES. N°7, Tunisie: Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, Septembre 2022, pp.253-257.

⁴ Luigi Narbone, **Op-cit.** p.8.

⁵ لم تعد الاحتجاجات والاعتصامات في تونس حركا على أحزاب المعارضة والتنظيمات النقابية، إنما اتسعت جغرافيات الغضب والتمرد على أوضاع ما بعد الحراك، فتميزت الحركات الاحتجاجية في هذه المرحلة ببروز فاعلين جدد أخذوا الكلمة منذ 14 جانفي 2010 وأصبحوا فاعلين رئيسيين في المشهد العام بما في ذلك العاطلون عن العمل، المطالبون بالتنمية، المطالبون بالحق في الصحة والحق في بيئة سليمة، المهودون بالانتحار والمنتحرون حرقا والمعتصمون أمام المقرات الرسمية للدولة، ومجموعات تشجع الفرق الرياضية... الخ. للمزيد من التفاصيل، أنظر في: فؤاد غربالي آخرون، "الحركات الاجتماعية في تونس: الفاعلون ونطاقات الفعل"، التقرير السنوي 2018 للاحتجاجات الاجتماعية في تونس. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمرصد الاجتماعي التونسي، د.س.ن. ص.3.

⁶ مهى يحي، مرجع سبق ذكره.

حركات الاحتجاج الجديدة هي تعبير واضح عن الإحباط النفسي والاجتماعي العميق الناجم عن مشاعر التمييز الاجتماعي والإقصاء الاقتصادي، لا سيما في المناطق المتخلفة من الداخل التونسي والمناطق الحدودية. المطالب الرئيسية لهذه الحركات تتعلق بالتوظيف والكرامة ومكافحة الفساد. إن المطالبة القوية بالعدالة الاجتماعية القائمة على إعادة توزيع الموارد والثروات والفرص بشكل متكافئ تضع هذه الحركات في صميم العملية التاريخية للحركات العربية غير المكتملة¹. إجمالاً تعد هذه الاحتجاجات محصلة مباشرة للتحديات الاجتماعية الاقتصادية المتنامية، التي سببت تراجعاً واضحاً في مستوى معيشة التونسيين العاديين، وتفاقماً في وتيرة القلق مما يحمله المستقبل، وخيبة أمل عميقة من عدم تحقق الآمال بالعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. لقد تغذت هذه الاحتجاجات أكثر فأكثر من إدراك شعبي متنام بأن البلاد لاتزال تعمل وفق سياسات بن علي، على الرغم من تغيير المشهد السياسي ووضع دستور جديد يعيد رسم العلاقة بين الدولة ومواطنيها. إذ ما كان يفترض أنه تدشين لقطع مع الماضي، أثبت أنه نزع من الاستمرارية على جبهات عدة. علاوة على ذلك، ومع الانهيار في السلطة المركزية وشرعية الدولة، بدى أنه تمت العودة إلى عهد سياسات السلطة السابقة لكن مع دولة لم تعد تمتلك قدرتها السابقة على تنفيذ هذه السياسات².

وعلى أرض الواقع، لم تكن هذه الاحتجاجات مجرد ردة فعل على مستوى المعيشة المتدهور فحسب، بل كانت أيضاً مؤشراً على فقدان الدولة لشرعيتها. فمشاعر القلق والتذمر هذه تتفاقم حين تتقاطع مع إحساس طاع بأن مقاربة الحكم على قاعدة التوافق التي تبنتها القيادة التونسية حيال القضايا السياسية كانت عصية التنفيذ على المسائل الاقتصادية، لأنه كان هناك مجموعة واسعة من الأطراف المنهكة في حماية مصالحها الخاصة المتضاربة مع بعضها البعض في غالب الأحيان. بحسب أحد قادة المعارضة: "ثمة صراع مصالح واضح بين الأحزاب المعنية، وما نشهده اليوم هو الماثرة في تفضيل السياسات الاقتصادية التي تصب في صالح القلة على حساب الكثرة"³. وبالتالي بات يشار حالياً إلى حركات الاحتجاج الاجتماعي في تونس على أنها تعبيرة غاضبة لمجتمع المخاطر الذي برز في أعقاب عملية الانتقال⁴ وعزز حالة انعدام الأمن الإنساني التي لم تقضي إلى تهديد رفاه التونسيين وأمنهم الاقتصادي فحسب بل أسهمت بشكل خطير ومباشر في المساس بحياة الأفراد وبقاءهم الوجودي.

وبالتالي، تشير هذه الحركات الاحتجاجية إلى تراجع هائل في الثقة بين الجمهور والنظام السياسي. خاصة في ظل انتهاك الحريات والقمع العنيف لشباب الأحياء الشعبية والمناطق المنسية

¹ Mohamed Kerrou, "Challenges and Stakes of State and Societal Resilience in Tunisia", IAI WORKING PAPERS 17/31. Istituto Affari Internazionali (IAI) and Foundation for European Progressive Studies (FEPS), November 2017, p10.

² مهي يحي، مرجع سبق ذكره.

³ المرجع نفسه.

⁴ للمزيد أنظر في: هدى العربي وآخرون، "الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس 2019"، التقرير السنوي 2019 للاحتجاجات الاجتماعية في تونس. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمرصد الاجتماعي التونسي، د.س.ن. ص.ص. 4-13.

والناشطين الحقوقيين في تونس الذي أثار فرضية العودة إلى الدولة الاستبدادية بين أوساط الشعب التونسي. المسألة الأساسية هي إذا ما كانت الشرعية الديمقراطية ستستمر في كونها كافية لضمان استقرار الدولة التي طالما اعتمدت على قدرتها المشتركة على توفير الرفاهية وإعادة توزيع الموارد¹؟ مؤخرا أفادت إحدى الدراسات الاستطلاعية بأن أفقر الناس في تونس هم أقلهم تفضيلا لحكومة ديمقراطية (48%) من الطبقات العليا (59% - 62%). وينطبق الشيء نفسه على التونسيين غير الحاصلين على تعليم رسمي (45%) مقارنة بمن يتمتعون بمستوى عالي من التعليم (71%). كما لوحظ دعم الديمقراطية بشكل أكبر في المدن (61%) منه في المناطق الريفية (53%)، وبشكل أقوى في تونس الكبرى (66%) والجنوب الغربي (62%) منه في المناطق الأخرى². فضلا عن هذا، زادت أزمة كوفيد 19 من شكوك الناس حول قدرة الدولة والسياسيين على معالجة مخاوف المواطنين. وفي ظل هذه الخلفية، يمكن أن يؤدي استمرار عدم قدرة الحكومة التونسية على الإنجاز في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية إلى تغذية مستويات أعلى من السخط الاجتماعي، مما يهدد الثقة الاجتماعية في الديمقراطية ومؤسساتها ويولد دائرة جديدة من الخلاف واسع النطاق. يمكن أن يفرض الاحتجاج الاجتماعي تحديات كبيرة ويؤدي إلى مناطق إقليمية وقطاعية واجتماعية جديدة لدولة محدودة. لم يكن حدوث أزمة قد تؤثر على النظام السياسي القائم مستبعدا³، وهو ما عكسته تطورات أحداث 25 جويلية 2021.

من المسلم به أن العلاقة الجدلية بين الثروة والديمقراطية مسألة جوهرية يجب معالجتها، بالنظر إلى أن الديمقراطية لم تقدم أي ثروة مباشرة ملموسة لتونس حتى الآن. ومع ذلك، يمكن أن تكون الديمقراطية شرطا أساسيا للتنمية، كما أكد ذلك المثال الهندي. إن خصوصيات النموذج التونسي تفتح الباب أمام واقع جديد يمكن أن تسير فيه الديمقراطية والازدهار جنبا إلى جنب. وبالتالي، فإن الدولة ليست تحت تهديد وشيك ما لم تتخذ هذا التعايش طابعا دائما⁴. بشكل جزئي، يمكن إلقاء تبعات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور في مرحلة ما بعد 2010 على عاتق إرث سياسات الرئيس السابق، وعلى عوامل خارجية مثل تراجع المورد السياحي بسبب الهجمات الإرهابية وتداعيات الحرب في ليبيا، إلى جانب الهبوط الاقتصادي في أوروبا، إلا أن ثمة نقصا منذ البداية في جهود الحكومات الانتقالية لتحسين الأوضاع. على وجه التحديد، فشلت الحكومات المتعاقبة منذ ما يزيد عن عشرية زمنية في تطبيق الإصلاحات التي تشد الحاجة إليها، بما في ذلك تبسيط وتفعيل البيروقراطية، مكافحة الفساد والمحسوبية، إصلاح الجمارك ووضع أنظمة ضريبية شاملة، مواصلة إصرارها على أولوية التغيير

¹ Tarek Ben Chaabane, **Op-cit.** p.4.

² One to One & Others, "Le respect de la loi passe avant la popularité des dirigeants, selon les citoyens tunisiens", **Communiqué de presse.** One to One for Research and Polling, Tunisie, 11 Octobre 2021, p.1.

³ Luigi Narbone, **Op-cit.** p.9.

⁴ Hamadi Redissi & Afifa Ayadi, "Shall Tunisia Succeed in Becoming a Strong Democratic State?", **EUSPRING Study.** EUSPRING, p.5.

السياسي¹. على هذا الأساس، نجادل بأن نجاح الحكومة التونسية في الحد من حركات الاحتجاج الاجتماعي المتصاعدة يتوقف بدرجة كبيرة على نجاحها في معالجة الأزمات الراهنة، وهو ما يرتهن إلى حد بعيد بقدرتها على تلبية التوقعات الكبرى للتونسيين، ويعني ذلك تطبيق المبادئ الأساسية المثبتة في دستور البلاد، سواء في نسخته الجديدة للعام 2014 أو في نسخته المعدلة للعام 2022، وتحقيق الوعود بالعدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية لكافة المواطنين².

المطلب الثاني: الأمن المجتمعي بين مسائل الكرامة العالقة وقضايا العدالة الناقصة:

من الواضح، أن غياب العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لدى أفراد المجتمع التونسي كانت من الأسباب الرئيسية لاندلاع الحراك الاجتماعي وفي صميمه في الفترة 2010-2011، لكن، ما يعتبر غامضا وغير مبرر إلى الآن هو أن هذه القضايا الجوهرية المرتبطة بتحقيق الأمن المجتمعي في تونس ما بعد الانتقال لا تزال دون معالجة بشكل خطير³ حتى بعد مرور أكثر من عشرية زمنية على بدء مسارات الحراك والتحول السياسي في البلاد. ففي المسح الوطني الثالث الذي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء حول نظرة السكان في تونس إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية، تم تسجيل تباين كبير في آراء السكان حول مظاهر التمييز في البلاد، مع ذلك تصدّر التمييز حسب الوضع المادي للفرد قائمة مختلف أشكال التمييز حيث أقر قرابة 90% من سكان تونس بوجود هذا النوع من التمييز، أي أن 9 أشخاص من مجموع 10 يرون أن الوضع المادي هو المعيار الرئيسي للمعاملة بين الأفراد في البلاد، وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا بـ10 نقاط مقارنة بمسح 2017، وقد حصد التمييز حسب الجهات المرتبة الثانية إذ صرح قرابة 66% أي ثلثي المستجوبين بوجود هذا النوع من التمييز، يلي ذلك التمييز حسب اللهجة (58.7%) وحسب الوضعية الزوجية (56.7%)، فالانتماء السياسي (54.3%)⁴.

تشير هذه البيانات إلى أن ظواهر التفاوت والتمييز في تونس ما بعد 2010، علاوة على بلوغها مستوى شديد الارتفاع، إلا أنها تتسم بمواصفات محددة، أبرزها أن التفاوت الجهوي ولئن كان موجودا فعلا فهو أبعد من أن يكون المهيمن أو الوحيد، إذ تظل الفوارق على المستوى الوطني، وبالتحديد بين

¹ سارة يركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص.6.

² مهى يحي، مرجع سبق ذكره.

³ Luigi Narbone, *Op-cit.* p.8.

⁴ يشير المسح أيضا إلى أن التمييز حسب الجنس بلغ (49.6%) وحسب لون البشرة (46.2%)، كما أفاد 43.9% من بين المهاجرين الذي شملهم المسح بوجود تمييز بالنظر إلى وضعهم كمهاجرين، بالإضافة إلى التمييز الحاصل جراء إعاقة أو مرض مزمن (39%). للمزيد من التفاصيل حول أنماط التمييز وضحاياه في تونس حسب الشكل والجنس، للمزيد من التفاصيل، أنظر في: الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول نظرة السكان في تونس إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية"، وثيقة. تونس، جوان 2022، ص.ص.21-22.

الفئات والمواطنين داخل الجهة الواحدة، ذات أهمية أيضا¹. بناءً على ذلك، سيتم في هذا الإطار دراسة مصادر وجيوب انعدام الأمن المجتمعي في تونس ما بعد الانتقال، من خلال التركيز على بعض المسائل المرتبطة بالكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية التي تتيح لنا الاقتراب من هذه الظاهرة لقياس مؤشراتنا وتحليلها تحليلًا موضوعيًا شاملاً، بما في ذلك مستويات الفساد والفوارق الاجتماعية والمناطقية كمعدلات الفقر والبطالة ومستوى ونوعية الخدمات المقدمة في مجالات الصحة والتعليم والبنى التحتية.

1. التفاوت على مستوى الدخل والثروة:

فيما يخص التفاوت في الدخل، تجدر الإشارة إلى أنه غالباً ما تعتمد الطرق التقليدية المتبعة لقياس عدم المساواة في تونس، وفي العديد من البلدان الأخرى، على مسوحات استهلاك الأسر، لمحاولة تقدير معدل إنفاق الأسرة وليس كل دخلها، وهو مؤشر غير مباشر لتفاوتات الدخل². وإذا ما اعتمدنا بيانات استهلاك الأسر، نلاحظ أن تفاوت الدخل على المستوى الوطني لتونس يتجه نحو التقلص منذ العام 2005، فوفقاً للجدول (13) المتبع لتطور مؤشر جيني Gini وهو أحد معايير قياس عدم المساواة في الإنفاق الاستهلاكي، لقد شهد التفاوت الاجتماعي انخفاضاً كبيراً بين 2005 و2015 منتقلاً من 40.8 إلى 36.5%، وهذا الانخفاض بات محسوساً أكثر بين عامي 2010 و2015. في المقابل، تشير درجات مؤشر جيني Gini على المستوى الجهوي أيضاً إلى الانحسار الكبير الذي سجلته البلاد في مظاهر التفاوت الاجتماعي داخل والجهات المناطق التونسية، حيث شهدت جهات الوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي خلال الخمس سنوات الماضية (2010-2015) تراجعاً ملموساً في عدم المساواة من 4 إلى 5 نقاط مئوية، وجمعتي تونس الكبرى والشمال الغربي من 2 إلى 3 نقاط مئوية، كما عرف هذا المؤشر استقراراً بجهة الوسط الشرقي، واستثناءً سجّل المؤشر ارتفاعاً في جهة الشمال الشرقي بمقدار نقطتين مئويتين.

لكن، من خلال قراءة مقارنة سريعة للبيانات الواردة في الجدول (12)، يتضح لنا أن مؤشر جيني Gini على المستوى الوطني لم يشهد نفس وتيرة الانخفاض المتسارعة نسبياً التي عرفها نفس المؤشر في العديد من المناطق والجهات التونسية بين 2010 و2015، وهو ما يدل على زيادة التفاوت بين الجهات³. من المهم مرة أخرى أن نتذكر أن كل هذه النتائج تستند إلى بيانات تقلل من قيمة أعلى

¹ محمد بن صالح، "اللامساواة والصحة في تونس"، في: عمل جماعي حول: الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد-19. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن. ص.63.

² عزام محجوب، "جائحة كوفيد 19 في تونس: التفاوت والهشاشة في مواجهة الفقر والبطالة"، دراسة بحثية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ماي 2022، ص.ص.4-5.

³ المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، الجزء الأول: محور الإنفاق، مرجع سبق ذكره. ص.34.

الدخول وأن المقارنة الدولية لمؤشر جيني Gini مشكوك فيها¹، مع العلم أنه بالنسبة لبعض البلدان يتم قياسها على أساس الدخل (الولايات المتحدة على سبيل المثال) وللآخرين على أساس الإنفاق، في حين أن دخل جيني بشكل عام أعلى من إنفاق جيني. وبالتالي، فإن فحص نصيب العشير الأكثر ثراءً والأكثر فقراً يلقي ضوءاً آخر على دراسة وتحليل الفروقات الاجتماعية في تونس، إذ يمكن ملاحظة مستوى عدم المساواة بشكل مباشر أكثر من خلال مقارنة حصة الدخل القومي (أو الإنفاق) التي يحتفظ بها كل عُشر، كما يمكن أيضاً إجراؤه بواسطة الخمس، لكن النتيجة أقل دقة. لهذا، فغالبا ما يتركز الاهتمام على العُشر الأغنى لمعرفة درجة تركيز الدخل بين هذه الأقلية وعلى العُشر الأفقر لتحليل تطور الفقر في البلاد². في هذا الإطار، يبيّن الجدول (13) تطور حصة العشر الأول والأخير بين عامي 1985 و2015، فيظهر أن نصيب العشر الأفقر مستقر عند حوالي 2 أو 3% بين عامي 1985 و2000، وأنه قد ارتفع تدريجياً ليبلغ 3.2% في عام 2015. في المقابل، ظلّت حصة أغنى 10% فوق 30% حتى عام 2000، ثم سجلت انخفاضا لتصل إلى 25.6% في عام 2015. وهنا، من الواضح أن حصة العشر الأفقر قد ظلّت منخفضة وحصة أغنى 10% أعلى بكثير، وهو ما يعكس تفاوتاً كبيراً. ففي البداية، كانت هذه الحصة أكثر من 15 مرة تقريباً من أفقر 10%، لكن النسبة تضاعفت إلى 8 مرات، مما يؤكد التحسن المحتشم فقط منذ العام 2000³.

الجدول رقم (12): يبيّن تطور مؤشر جيني Gini على المستويين الجهوي والوطني لتونس:

| الجهة/السنة | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 |
|----------------|------|------|------|------|
| تونس الكبرى | 37.7 | 39.9 | 37.5 | 35.6 |
| الشمال الشرقي | 37.1 | 36.5 | 29.3 | 31.2 |
| الشمال الغربي | 38.6 | 35.7 | 35.8 | 32.8 |
| الوسط الشرقي | 38.2 | 37.2 | 36 | 35.1 |
| الوسط الغربي | 38.8 | 41.9 | 37.3 | 32 |
| الجنوب الشرقي | 37.8 | 40.2 | 36 | 32 |
| الجنوب الغربي | 37.3 | 38.2 | 36 | 29.6 |
| المستوى الوطني | 40.4 | 40.8 | 38.5 | 36.5 |

ملاحظة: تعود أحدث البيانات المتوفرة حول معدلات الفقر في تونس إلى سنة 2015.

المصدر: نقلاً عن: المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، الجزء الأول: محور الإنفاق، مرجع سبق ذكره. ص34.

¹ يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2019 إلى أن التصدي لعدم المساواة يبدأ بحسن القياس، إذ أن نشر الإحصاءات المحدثة والموحدة المعايير المعترف بها عالمياً هو مفتاح مواجهة عدم المساواة عبر العالم. للمزيد من التفاصيل، أنظر في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين"، تقرير التنمية البشرية لعام 2019. الولايات المتحدة الأمريكية: شركة AGS التابعة لشركة RR Donnelley، 2019، ص.ص.103-109.

² Mongi Boughzala et des autres, *Op-cit.* pp.11-12.

³ *Ibid.* p.12.

الجدول رقم (13): يبيّن تطور حصة الدخل لأفقر (10%) وأغنى (10%) في تونس (%):

| 2015 | 2010 | 2005 | 2000 | 1995 | 1990 | 1985 | |
|------|------|------|------|------|------|------|---------------------------------|
| 3.2 | 2.6 | 2.5 | 2.4 | 2.3 | 2.3 | 2.3 | تطور حصة الدخل لأفقر 10% (ع.1) |
| 25.6 | 27 | 29.1 | 31.6 | 31.7 | 30.7 | 34.1 | تطور حصة الدخل لأغنى 10% (ع.10) |
| 8.0 | 10.4 | 11.6 | 13.2 | 13.8 | 13.3 | 14.8 | ع.10/ع.1 |

ملاحظة: تعود أحدث البيانات المتوفرة حصص الدخل في تونس إلى سنة 2015.

المصدر: نقلا عن:

- Mongi Boughzala et des autres, "Les inégalités en Tunisie", **Papiers de recherche de l'AFD**. N.144, Agence française de développement, AFD éditions, Septembre 2020, p.12.

أما فيما يتعلق بمسألة التفاوت في الثروات، ففي تونس وفي غيرها من بلدان العالم الثالث، يبدو من الصعب معرفة القيمة الحقيقية لثروة الأغنياء بسبب العوائق النظامية والإدارية المتعددة. إحدى البيانات النادرة التي قد تمكّنا من ذلك هي المعطيات التي أصدرتها مؤسسة ثروة العالم الجديد (2019)، والتي ذكرت أن ما يعادل 19676 فردا في تونس أي 0.16% من السكان، يمتلكون ثروة تفوق 500 ألف دولار. لقد ارتفع هذا الرقم بنسبة 5% خلال السنوات الخمس الماضية، فما يقارب 20 ألف تونسي (0.16% من السكان) يصنّف كمليونير (بحساب الدينار التونسي) وتقدر ثروتهم الإجمالية بعشرات المليارات، علما أن الناتج المحلي الإجمالي لتونس قد بلغ 1115 مليار دينار في 2018 أو حوالي 40 مليار دولار أمريكي حالي¹.

بشكل عام، تؤكد مختلف المؤشرات انخفاض مستوى عدم المساواة في الإنفاق منذ العام 2005. ولكن هذا لا يعني أن كل شيء يسير على ما يرام وأن المجتمع كان قريبا من الوضع الذي كان يتطلّع إليه، فقد كانت جميع التفاوتات متشابهة إلى حدّ ما، ولم يكن هناك سوى تحسن نسبي، علاوة على ذلك، لم تأخذ هذه المقاييس الخاصة بالتفاوت الاجتماعي في الاعتبار الأبعاد الأخرى لعدم المساواة، أو متوسط مستوى الدخل، وهو ما يعني أنه على الأقل العشر الأربعة الأفقر (40% من السكان) في حالة من الضعف، وحتى الفقر². وفقا لهذا الطرح، سيظهر ما يأتي من البحث والتحليل بمراعاة البعدين المكاني وغير النقدي لعدم المساواة هذا الواقع غير العادل والمتكافئ في البلاد، وهو ما سيساعدنا أكثر على الكشف عن عمق مكان حالة التمييز والتفاوت الاجتماعي السائدة في تونس ما الحراك والانتقال.

2. التفاوت في معدلات البطالة والفقر:

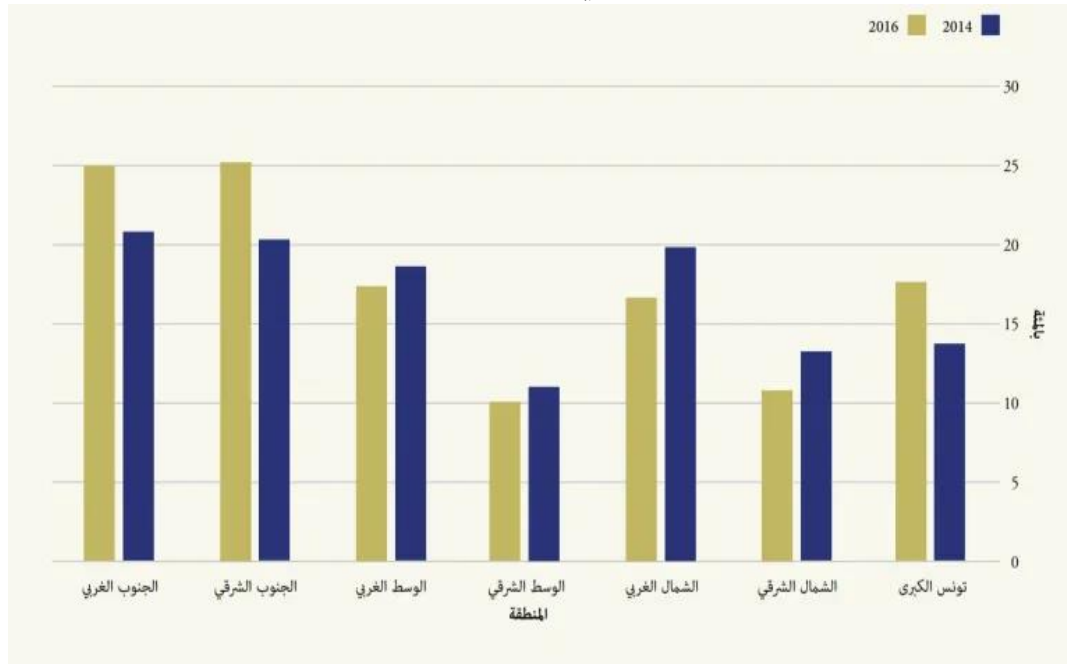
تعكس معدلات البطالة والفقر في تونس ما بعد 2010 الاختلال الكبير واللافت في التكافئ بين المناطق الداخلية والجهات الساحلية في البلاد، فاستنادا إلى تحليل طبقات التهميش المركب، نلاحظ

¹ عزام محجوب، مرجع سبق ذكره. ص.06.

² Mongi Boughzala et des autres, **Op-cit**. p.13.

أن مستويات البطالة والفقر لا تزال ترتفع أكثر بكثير في المناطق المحرومة¹، كما تظهره الأرقام الإحصائية الواردة في الشكل (22). وفقا لما تكشف عنه هذه الأرقام، ترتفع معدلات البطالة أكثر في الجهات التي تعاني تهميشا حكوميا تاريخيا، كالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي والجنوب الشرقي، وبشكل استثنائي تتزايد أيضا في تونس الكبرى. كما تظهر آفاق تفاقم البطالة خصوصا في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي مع وصول نسب البطالة الإقليمية في العام 2016 إلى 25% و25.3% تباعا. في المقابل، يضم الوسط الشرقي أدنى مستويات البطالة: أي 11.1% في العام 2014 و10% في العام 2016. وتسجل منطقتا الشمال الشرقي وتونس الكبرى أيضا معدلات بطالة أدنى بلغت 13% في العام 2014، قبل أن تنخفض في العام 2016 إلى ما معدله 11% بالنسبة لجهة الشمال الشرقي، وترتفع إلى حوالي 18% في تونس الكبرى متجاوزة بذلك منطقة الشمال الغربي في مستوى بطالتها الذي تراجع نسبيا إلى نحو 16% في عام 2016².

الشكل رقم (22): يوضح معدلات البطالة في تونس بحسب المناطق للعامين 2014 و2016:



ملاحظة: تعود أحدث البيانات المتوفرة حول تطور معدلات البطالة الجهوية في تونس إلى سنة 2016.

المصدر: نقلا عن: العربي صديقي، مرجع سبق ذكره. ص.3.

على سبيل المثال، تتباين معدلات البطالة بين مدينة المنستير في الوسط ومدينة تطاوين الجنوبية من 6% إلى 32% على التوالي. وحتى منطقة قفصة الغنية بالفوسفات، لا تزال مدينة متخلفة بالمقارنة مع الجهات الشمالية والساحلية، وسكان حوض المناجم لا يزالون يفتقدون إلى البنى التحتية

¹ العربي صديقي، مرجع سبق ذكره. ص.02.

² المرجع نفسه.

الأساسية إلى الخدمات الاجتماعية وكذلك إلى الفرص الاقتصادية¹. الغريب في ذلك، هو أنه بينما تتكتم معدلات البطالة في المناطق الساحلية إلى أدنى مستوى لها في البلاد، فإن عدد عروض الشغل المتوفرة فيها تبدو أكثر وأكبر حجماً مقارنة بالمعروض منها في المناطق الداخلية. على وجه التحديد، خلال العام 2019، بينما تلقت كل من ولاية قابس في الجنوب الشرقي (785) وقبلي في الجنوب الغربي (815) والكاف في الشمال الغربي (868) الحصص الأقل وطنياً من عروض العمل، فقد نالت في المقابل كل من سوسة في الوسط الشرقي (11557) ونابل في الشمال الشرقي (10037) وتونس العاصمة (9987) الحصص الأكبر من منسوب عروض الشغل في البلاد². انعدام التكافؤ هذا يذلل كثيراً من حجم الجهود التونسية المبذولة منذ العام 2011 لسد الفجوات المنطقية المتزايدة بين جهات البلاد وأقاليمها الجغرافية.

على نحو مماثل، تتجلى مظاهر الحرمان والتهميش أكثر فأكثر في هذه المناطق بالنظر إلى الارتفاع الرهيب التي تشهده مستويات الفقر فيها، فعلى الرغم من الانخفاض الإجمالي في معدلات الفقر على مستوى الأمة من 20.5% في العام 2010 إلى 15.2% في العام 2015، والانكماش الكبير المحقق في معدلات الفقر المدقع من 6% إلى 2.9% في عام 2015، إلا أن الهوة الاجتماعية بين المناطق التي تم قياسها في العام 2015 لا تزال كبيرة جداً³. فبحسب المعهد الوطني للإحصاء في تونس، تتفاوت معدلات الفقر دون الوطنية بشكل واضح لتتركز بشكل خاص في المناطق الداخلية، فتصل إلى ما يقارب 31% في الوسط الغربي و28.4% في الوسط الغربي و18.6% إلى 17.6% في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي على التوالي، مقارنة بما معدله 5.3% و11.4% و11.6% سجّلتها تباعاً كل من تونس الكبرى والوسط الشرقي والشمال الشرقي في العام 2015⁴.

مع ذلك، تم رصد أن الفرص الاقتصادية والاجتماعية قد ظلت متخلفة كثيراً عن الطلب في مختلف أنحاء تونس، وهذا ما نلمسه من خلال المقارنة بين معدلات الفقر والفقر المدقع على مستوى الأوساط الحضرية للبلاد (10.1% و1.2%) مع تلك المسجلة في الأجزاء الريفية غير الحضرية (26% و6.6%)⁵. مع ذلك، تبقى أفقر المناطق في الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي موطناً لـ 70% من الفقراء المدقعين في البلاد و55% من جميع الفقراء في عام 2015، على الرغم من أنها تمثل 30% فقط من إجمالي تعداد السكان⁶. فعلى سبيل المثال، يبلغ معدل الفقر الإجمالي في

¹ سارة يركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 6-7.

² للمزيد من التفاصيل، أنظر في: المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2015-2019"، مرجع سبق ذكره. ص. 111.

³ العربي صديقي، مرجع سبق ذكره. ص. 02.

⁴ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"،

الجزء الأول: محور الإنفاق، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 28-29.

⁵ المرجع نفسه. ص. 28.

⁶ Alfonso Medinilla Aldana and Sahra El Fassi, "Tackling Regional Inequalities in Tunisia", **Briefing Note**. No. 84, European Center for Development Policy Management (ECDPM), April 2016, p.2.

كل من القصرين (33.6%) والكاف (33.1%) والقيروان (29.3%) وهو أعلى أكثر من 7 مرات من معدل ولاية تونس البالغ (4.6%)¹. بالإضافة إلى هذا، يبرز في هذا الإطار مظهر آخر من مظاهر التفاوت الاجتماعي المنتشر على نطاق واسع في تونس، ويتعلق الأمر بالفجوة الكبيرة القائمة بين الجنسين في سوق العمل والتوظيف، إذ تبدو بطالة الإناث أعلى بكثير فمقابل كل عاملة هناك حوالي 3 عمال ذكور؛ وهذه الحصص من القوى العاملة لم تتغير على مدى السنوات العشر الماضية². وبالتالي، في حين أن 12.5% من الرجال لا يعملون، فإن معدل بطالة النساء أعلى بشكل كبير بنسبة بلغت 22.7%³، كما يقدر عدد الخريجات العاطلات عن العمل بضعف عدد الخريجين الذكور، فعلى الرغم من أن العدد المطلق للباحثات عن عمل أقل (275 ألف في عام 2012) منه للباحثين عن عمل (420 ألف في عام 2012)، إلا أن معدل البطالة أعلى بكثير، ولا يزال من الصعب على النساء العثور على عمل بسبب نقص عدد الوظائف الشاغرة المناسبة لتوظيف الإناث. يبدو هذا مثيرا للدهشة بشكل خاص بالنظر إلى حقيقة أن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في تونس تقدمية (مقارنة ببلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط الأخرى)، ووجود النساء في التعليم العالي مرتفع للغاية (حوالي 50% من الطلاب)، ووجودهن في الاقتصاد، القيادة، وكذلك في مشهد الشركات الناشئة الشابة، أخذ في الازدياد⁴.

3. التفاوت على مستوى التنمية والخدمات:

تعاني تونس من مستويات عالية من التفاوتات التنموية بين المناطق الساحلية والأقاليم الداخلية الجنوبية، كما تتمركز الغالبية العظمى من الموارد والصناعات والخدمات في البلاد، لا سيما المنسوجات والخدمات السياحية، في الأقاليم الساحلية الشرقية. علاوة على هذا، أكدت دراسة حديثة أجراها المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن 92% من الشركات الصناعية تقع على بعد ساعة واحدة بالسيارة من أكبر ثلاث مدن في البلاد (تونس وصفاقس وسوسة)، مع العلم أنها تمثل 56% فقط من سكان تونس⁵. ويبرز مؤشر التنمية الجهوية⁶ الوارد في الشكل (23)، والذي طوّرتة الحكومة التونسية كقاعدة أساسية

¹ للمزيد من التفاصيل حول مؤشرات الفقر على مستوى مناطق ولايات ومعمديات تونس أنظر في:

- L'Institut National de la Statistique (INS) de la Tunisie & la Banque Mondiale, "Carte de la pauvreté en Tunisie", **Rapport**, Tunisie, Septembre 2020, pp.37-86.

² Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit**, p.56.

³ Maurice Döring & Rami El Gholli, **Op-cit**, p.20.

⁴ Isabel Schäfer, "Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?", **Op-cit**, pp.56-57.

⁵ The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit**, p.23.

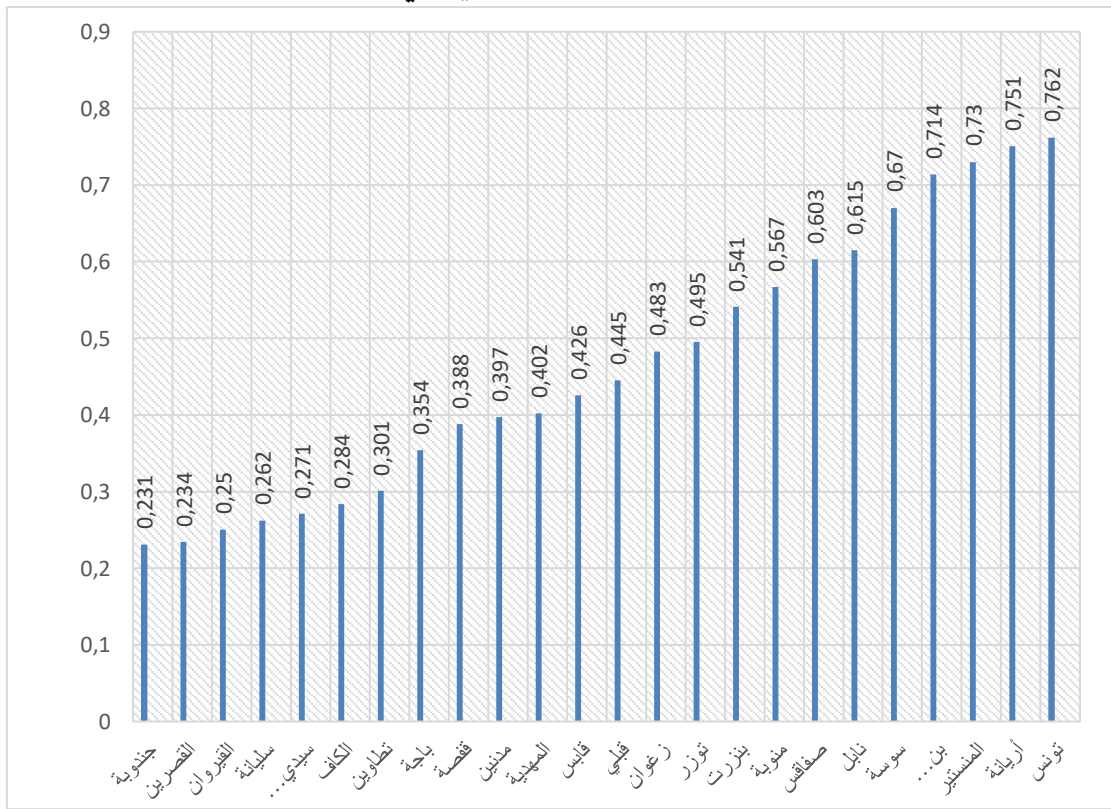
⁶ تم اعتماد مؤشر التنمية الجهوية منذ سنة 2012 قبل أن يتم تحيينه سنة 2015، وهو مؤشر مركب متعدد الأبعاد يقيس درجة تطور المناطق من خلال مراعاة مجموعة من الأبعاد المجمع في أربع مكونات رئيسية، وهي: وسائل الراحة للحياة، العوامل الاجتماعية والديموغرافية، رأس المال البشري وحجم سوق العمل، وتزيد قيمته (من 0 إلى 1) مع التطور الإقليمي. للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، "الميزان الاقتصادي لسنة 2013"، وثيقة رسمية. تونس: وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، ديسمبر 2012، ص.118.

الفصل الثالث: انعكاسات التحول السياسي على البيئة الأمنية في تونس: المكاسب والإخفاقات

لتوزيع موارد البرنامج الجهوي للتنمية، أهمية هذه الفوارق بين الولايات الداخلية والمحافظات الساحلية، من ناحية، وبين مختلف المعتمديات داخل نفس الولاية، من ناحية ثانية¹. إذ يُظهر ترتيب المحافظات وفقا لمؤشر التنمية الجهوية اختلافا كبيرا بين المدن الساحلية والمدن الداخلية. وبالمثل، هناك هيمنة قوية للشمال الشرقي والوسط الشرقي للبلاد مع تونس وأريانة والمنستير وبن عروس وسوسة التي تصدّرت الترتيب في عام 2015، بينما تعتبر مدن الغرب هي المتخلفة من حيث التطور وخاصة محافظات الوسط الغربي والشمال الغربي مع جندوبة والقصرين القيروان سليانة وسيدي بوزيد التي تأتي في ذيل الترتيب مع أدنى مؤشر للتنمية الجهوية².

الشكل رقم (23): يبين مؤشر التنمية الجهوية في تونس لسنة 2015:



المصدر: نقلا عن:

- الجمهورية التونسية، "مخطط التنمية 2016-2020: المجلد الأول-المحتوى الجملي"، وثيقة رسمية. تونس. د.س.ن. ص.26.

- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، الميزان الاقتصادي لسنة 2016، وثيقة رسمية. تونس: وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، أكتوبر 2015، ص.95.

- Amina Magouri & Others, "Déséquilibres régionaux et inégalités sociales en Tunisie: Axes et actions prioritaires", **Projet Régional about :Vers un Développement Socialement Juste dans la Région MENA**. Tunisie: Friedrich Ebert Stiftung, 2018, p.34.

¹ الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020: المجلد الأول-المحتوى الجملي، مصدر سبق ذكره. ص.26.

² Amina Magouri & Others, **Op-cit**. p.35.

وفيما يتعلق بمسألة الحصول على الموارد، يشكّل توزيع الموارد الأساسية كالفوسفات والمياه أسوأ شكل لأشكال التفاوت الجهوي في تونس. لقد كان حوض الفوسفات في جنوب ولاية القفصة عنوانا للاحتجاجات لسنوات طويلة، إذ لطالما تجمّع السكان معارضين البطالة ومطالبين بالاستفادة من أرباح الموارد المحلية. وعلاوة على أنه يتم تحويل حصة غير متساوية من مياه البلاد إلى العاصمة والمناطق الساحلية والمدن الكبرى، فإن التفاوت الاجتماعي يطال أيضا التوزيع غير العادل للأضرار البيئية¹، ممّا يترجم اتساع دائرة التهميش المركب في تونس، والمتعلق أساسا بأمور خارجية سلبية ناجمة عن المشاريع الصناعية رديئة الإدارة والاستخراج غير المدروس، وكما صرّح أحد المحتجين: "تعاني تلوثا جراء إنتاج الفوسفات، لكننا لا نستفيد من صادراته. في العاصمة يتمتعون بحياة رغيدة، أما هنا فلا نملك شيئا"². كما أنه بينما تمتعت تونس الكبرى بحق شبه كامل في الحصول على مصدر ماء محسّن في العام 2010، يبقى المعدل أدنى بكثير في منطقتي الوسط الغربي والشمال الغربي³. في المتوسط، يحصل 88% من سكان تونس على مياه الصنبور الصالحة للشرب، وبينما يغطّي هذا ما يقرب من 100% من السكان في الأجزاء الغنية من البلاد (تونس الكبرى والوسط الشرقي)، فإنه يشمل فقط نصف مواطني سيدي بوزيد حيث أشعلت التضحية بالنفس لمحمد البوعزيزي في ديسمبر 2010 الحراك الاجتماعي في تونس، كما أن معدلات الإمداد بالمياه الشروب تبقى منخفضة للغاية في محافظات أخرى⁴، لاسيما تلك في الوسط الغربي (القصرين والقيروان) والشمال الغربي (جندوبة، سليانة، الكاف وباجة)⁵. أضف إلى ذلك، إن أقل من 20% من المنازل في سيدي بوزيد، وأكثر منها بقليل في باقي محافظات الوسط الغربي

¹ للمزيد حول تهديدات الأمن البيئي عبر المناطق والأقاليم التونسية، أنظر في:

- شيماء بيزاني، "مياه الشرب في مدينة الرديف وأثرها في تسمم الأسنان بالفلور عند السكان"، التقرير السداسي للعدالة البيئية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جوان 2022، ص.ص.63-84.

- منيرة المحبري وآخرون، "أي واقع بيئي في تونس اليوم؟ الحقوق البيئية بين الانتهاكات والنضالات اليومية"، التقرير السنوي لقسم العدالة البيئية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. جوان 2022، ص.ص.05-89.

- إيمان بدور، "انتشار النفايات في تونس: الصعوبات والتحديات والحلول من أجل صحة إيكولوجية حقيقية"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جويلية 2022، على الموقع الإلكتروني:

<https://cutt.us/4TaTJ>

² العربي صديقي، مرجع سبق ذكره. ص.04.

³ المكان نفسه.

⁴ Ragnar Weilandt, "Socio-economic challenges to Tunisia's democratic transition", **European View**. Vol.17(2), Wilfried Martens Centre for European Studies, 2018, p.213.

للمزيد حول خلفيات وجغرافيات نقص المياه في المحافظات التونسية، أنظر في:

- نثان أبلمان وأنا ليدرير، "سياسات المستقبل: دليل للحكومة البيئية المحلية في تونس"، دراسة بحثية. هنريش بول ستيفتنيغ لشمال إفريقيا-تونس ومجلس مستقبل العالم، ص.ص.13-15.

- سفيان جاب الله، "ورقة سياسات حول احتجاجات الماء في تونس"، ورقات تحليلية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2018، ص.ص.04-12.

⁵ للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

- Amina Magouri & Others, **Op-cit**. p.20.

والجنوب الشرقي (القصرين، مدنين، قبلي والمهدية) موصولة بشبكة الصرف الصحي، مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 58% وما بين 80% و90% في تونس الكبرى، مع كل ما يخلقه ذلك من مخاطر تتعلق بالتدهور في الوضع الصحي¹.

ويشمل التفاوت المركب أيضا مستويات تقديم الخدمات الصحية وتوزيعها، إذ لطالما كانت ولايات تونس وسوسة والمنستير تتمتع برعاية صحية أفضل، على عكس ولايات الداخل مثل جندوبة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد التي كانت الأقل تفضيلا بين ولايات البلاد الأربع والعشرين، وبانتشار قرابة 70% من الأطباء المختصين على الساحل، تتخطى مشكلة توزيع الرعاية الصحية مجرد نقص في عدد الأطباء²، إذ من المهم الإشارة إلى أن أحد المؤشرات الصحية المقلقة للغاية في تونس هو معدل وفيات الأمهات، فبينما يبلغ المعدل الوطني 44.8 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة يصل هذا المعدل في المقاطعات الشمالية الغربية والوسطى الغربية والجنوبية الغربية، إلى 67 و60 و57 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة على التوالي³. وتبرز الاختلافات الصحية أكثر فأكثر بين جهات البلاد ومناطقها بالنظر إلى عدد المستشفيات العامة المخصصة لكل 10 آلاف مواطن، والذي يتراوح بين (0) في كل من الكاف والقصرين وقابس، إلى مستشفيين عموميين (2) في كل من منوبة وسوسة وصفاقس، وصولا إلى 12 مستشفى عام في تونس العاصمة⁴. كما يوضح أحد التقارير أن النظام الصحي في القطاع الخاص لديه 72% من أجهزة التشخيص المتطورة، لكنه لا يخدم سوى 20% من السكان، معظمهم في المناطق الساحلية⁵.

أما على صعيد التفاوت في مجال التعليم، نركز في هذا السياق على دراسة حديثة أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لجنوب وغرب آسيا (الإسكوا) وطرحت رؤى مثيرة للاهتمام. بمقارنة الأطفال والشباب الذين ينتمون إلى أغنى 20% إلى أولئك الذين هم من بين أفقر 20%، لوحظ أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية متساوية تقريبا (-3% فقط للأفقر). ولكن مع تقدم المستوى التعليمي، تتسع الفجوات مع حضور أقل من مرتين تقريبا (1.90) للتعليم الثانوي، وأقل من 2.5 مرة بالنسبة لاستكمال المرحلة الثانوية، وأقل من 3 مرات بالنسبة للمتخرجين من التعليم العالي (3.15). وفي حين

¹ للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

- Ragnar Weilandt, **Op-cit.** p.213.

- Amina Magouri & Others, **Op-cit.** p.21.

² العربي صديقي، مرجع سبق ذكره. ص.04.

³ Tarek Ben Chaabane, **Op-cit.** p.05.

⁴ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: المعهد الوطني للإحصاء، "النشرة الإحصائية السنوية لتونس 2015-2019"، مرجع سبق ذكره. ص.89.

⁵ سارة بركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص.06.

أقدم لنا هذه الأرقام فكرة حول عدم وجود تفاوتات إقليمية واسعة في مجال التعليم بتونس¹، إلا أنها تكشف في الوقت نفسه عن المستوى المنخفض للارتقاء الاجتماعي الذي يمكن منه التعليم².

بالنظر إلى الفوارق التنموية والاجتماعية المحددة أعلاه نلاحظ بأنها مكرّسة بعمق ومعززة لبعضها البعض بشدة، إذ أن الافتقار إلى البنية التحتية إلى جانب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية المتدهورة، يجعل من الصعب جذب الاستثمار أو السياح إلى المناطق الداخلية، وبينما تحاول الجهود الأخيرة تحقيق اللامركزية السياسية في البلاد عكس هذه الاتجاهات فإن الأمر سيستغرق وقتا طويلا لتعويض عقود من الإهمال³.

4. الاغتراب السياسي كنتيجة للاستبعاد المحلي:

تتخذ الفوارق الوطنية والمناطقية في تونس بعدا سياسيا تعكسه مظاهر الاستقطاب والاغتراب السياسي التي يعاني منها المواطنون والشباب في مختلف أجزاء البلاد. فعلى الرغم من مرور سنوات عديدة على انتقال تونس نحو السياسة التعددية، لا يزال يترافق التهميش الاقتصادي والاجتماعي مع الاستبعاد السياسي المتفاقم بشكل خاص في المناطق الطرفية للبلاد، لا سيما بين الشباب والفئات المحرومة. وفي هذا الإطار، ليس من المستغرب، أن يكون مستوى المشاركة السياسية الرسمية، مثل التصويت في الانتخابات والعضوية في الأحزاب السياسية، منخفض بشكل ملحوظ بين فئة الشباب التونسي المتراوح عمرهم بين 15 و29 عاما، في حين تبقى المشاركة السياسية غير الرسمية مثل الاحتجاجات السياسية، الطريقة الأكثر شيوعا للتعبير عن الشكاوى الاجتماعية السياسية وإقصاء الشباب من العملية السياسية أكبر في المناطق الداخلية من البلاد. كما يتزايد الانقسام الريفي-الحضري داخل المناطق جزاء الهوية الإقليمية بين الساحل والداخل أيضا، ويساهم الانقسام الرقمي أيضا في إحساس الشباب بأنهم مستبعدون في الداخل، وهو ما أدى إلى انتشار شعور عام بين سكان المناطق المحرومة والمهمشة بمشاعر الاغتراب وعدم الاقتدار السياسي على تحقيق التغيير والإصلاح المرجو. ويظهر الشباب في المدن قدرة أعلى بكثير في التأثير على التنمية بنسبة تقدر بـ38% للشبان و38.9% للشابات، مقارنة بتلك المنتشرة في المناطق الريفية و التي تحوز على نسبة قدرها 11.5% للشبان و12.4% للشابات. وتختلط هذه المواقف مع وجهات نظر واسعة الانتشار باستشراف الفساد، إذ يرى سكان المناطق

¹ إحدى المعايير الأخرى التي تساعدنا على قياس مستوى التفاوت في مجال التعليم بتونس هي ظاهرة الانقطاع المدرسي، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أنه مع توزيع المنقطعين حسب الوسط الجغرافي، بينت الإحصائيات أن ظاهرة الانقطاع تهم الوسطين الحضري والريفي بنفس الكيفية، ولكنها تسجل ارتفاعا واضحا خاصة في الوسط الريفي نتيجة تزدى الظروف الاجتماعية والمادية بسبب التهميش والفقر، إذ لوحظ أن بعد المؤسسة التربوية عن المسكن يؤثر بصفة مباشرة في الانقطاع خاصة بالنسبة للغتيات وهو ما صرحت به أغلب المنقطعات في المناطق الريفية النائية. أنظر في: منير حسين، "الانقطاع المدرسي الإرادي: الظاهرة والأسباب"، دراسة بحثية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سبتمبر 2014، ص.19.

² عزام محجوب، مرجع سبق ذكره. ص.6.

³ Ragnar Weilandt, Op-cit. p.213.

خارج تونس العاصمة محسوبيات إقليمية في الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء تحوّل بشكل غير منصف الأموال إلى تونس العاصمة والساحل في الوسط الشرقي بدلا من مناطق البلاد الداخلية¹. على صعيد آخر، تمثل قضية التمكين السياسي للمرأة التونسية وجها آخر من أوجه التمييز السياسي في البلاد، إذ من المهم الإشارة إلى أن النساء في البرلمان تمثّلن 26.3% فقط مقابل 73.7% للرجال، أي بنسبة 0.36% في الساعة، وبينما لم تتمكّن أي امرأة من الوصول إلى منصب رئيس الدولة أو رئيس الحكومة حتى عام 2021، يبدو أن الطريق لا يزال طويلا لتحقيق التكافؤ في هذا المجال ويتطلب العمل الدؤوب لتغيير العقلية والممارسات من أجل تجسيد الأحكام الواردة في الدستور وفي قانون الانتخابات. مع ذلك، يمكن أن يشكّل التعيين الأخير للسيدة "تجلاء بouden" على رأس الحكومة التونسية، وهو أول تعيين من نوعه، علامة فارقة من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة للنهوض بالمرأة ودورها السياسي والاجتماعي في تونس².

5. فساد ما بعد الانتقال: مؤشر وعامل مؤجج لغياب العدالة والكرامة في تونس:

لقد كان أحد الأهداف الرئيسية للحراك الاجتماعي 2010-2011 هو اجتثاث النظام الفاسد وإنشاء دولة أكثر إنصافا وديمقراطية في تونس، لكن على خلاف ما كان متوقعا، ساءت أوضاع الفساد بدلا من أن تتحسن في أعقاب الإطاحة بسلطة بن علي في عام 2011³، فقد حصلت تونس-لأول مرة منذ زمن طويل- على أسوأ الدرجات على مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية (راجع الشكل (24)) محتلة المرتبة 73 من أصل 183 بلدا⁴. وبالرغم من أن هذه الدرجات قد تحسّنت بشكل طفيف بمرور الوقت، إلا أنه وكما كان الحال في عهد بن علي، استمرّ الفساد كأحد العوامل الأساسية للتفاوت الاقتصادي بين التونسيين، وبقي يمثّل أحد الأسباب الرئيسية لشعور الأفراد المتنامي بغياب كرامتهم وأمانهم الاجتماعي، كما لا يزال الفساد يشكّل مصدر ضعف لأداء الدولة اقتصاديا واجتماعيا، إذ في نظر التونسيين لم يفعل الحراك وما أعقبه من انتقال ديمقراطي الكثير لوقف الفساد، لكنهما فعلا الكثير في نظر البعض لتوسيع نطاق أنشطة الفساد لتشمل مجموعة أكبر من الشركات والأفراد، حيث أن الفساد استمر وانتشر من مجموعة صغيرة من النخب إلى شبكة أوسع من الأفراد المرتبطين جيدا، ونتيجة لذلك، لا تزال تصنيفات الفساد العالمية في تونس تتدهور على الرغم من أنها رسّخت مكانتها كدولة تتجه نحو الديمقراطية الكاملة⁵.

¹ العربي صديقي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 04.05.

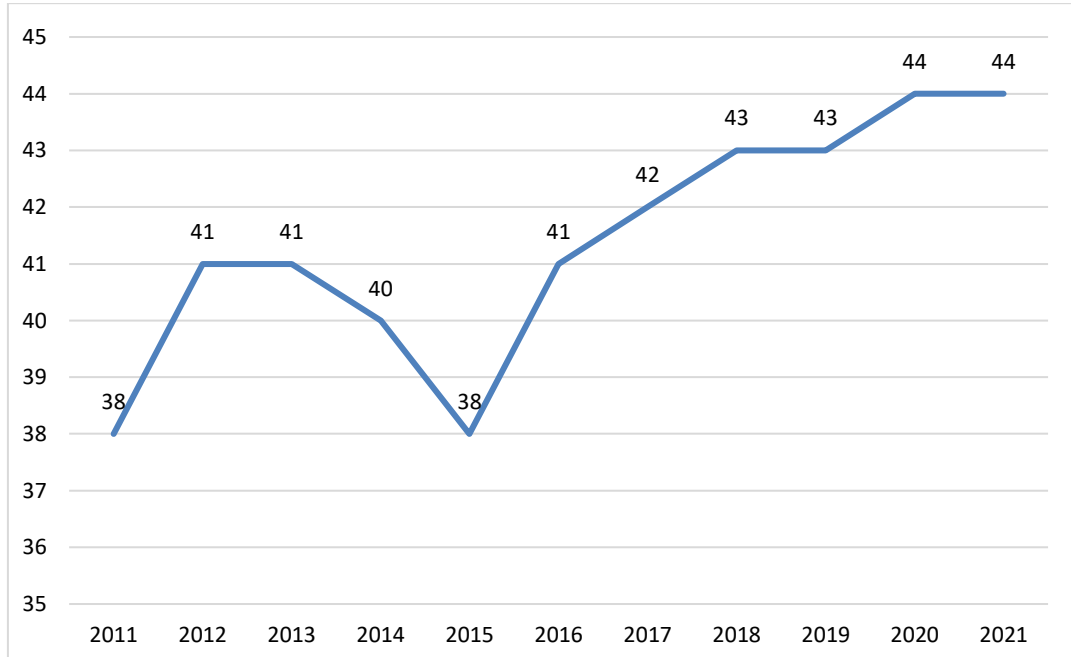
² Azzam Mahjoub et des autres, "Les Inégalités en Tunisie", **Étude de recherche**. Tunisie: Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, Mars 2022, p.51.

³ Brian Klaas, "Security and Corruption Challenges in Tunisia", **OPEN Publications**. NATO Allied Command Transformation, Vol.1, No. 9, August 2017, p.5.

⁴ Transparency International Organization, "Corruption Perceptions Index 2011", **CPI Report 2011**. Berlin, 2011.

⁵ Brian Klaas, **Op-cit**. pp. vi-vii.

الشكل رقم (24): يوضّح درجات تونس على مؤشر مدركات الفساد (2011-2021):



ملاحظة: 0= فاسد جدا و 100= شفاف جدا

المصدر: نقلا عن: منظمة الشفافية الدولية، مرجع سبق ذكره.

لا تشير هذه الأرقام إلى أن الفساد في تونس ما بعد الانتقال لم ينكمش فحسب، بل وتدل أيضا على أن الظاهرة لا تزال مستشرية أكثر من أي وقت مضى، وذلك بالرغم من أن الدولة التونسية قد أحرزت تونس مراتبا متقدمة على التصنيف العالمي من حيث الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام. فأين يكمن العطل وما السبب وراء هذه المعطيات غير المتوافقة إن صح التعبير؟ وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن مجموعة الأزمات الدولية، أصبح هذا ممكنا من خلال ما يسميه البعض "دمقرطة" الفساد، حيث يمكن لمجموعة أوسع من الفاعلين السياسيين الآن الوصول إلى نظام لا يزال محددًا من خلال الآليات القديمة للمحسوبية السياسية غير المشروعة. يشير تقدير حديث لشوقي طبيب، الرئيس السابق لهيئة مكافحة الفساد في تونس، إلى أن ما يصل إلى مليار دولار أمريكي تفقد سنويا بسبب الفساد في المقاولات العامة وحدها، وهي خسارة هائلة لاقتصاد يبلغ إجمالي الناتج المحلي السنوي فيه حوالي 42 مليار دولار أمريكي¹.

وتبرز المخاطر الكبرى لمعضلة الفساد المتفشى في تونس في جملة الآثار الصارخة والأضرار غير المتناهية المترتبة عن هذه الظاهرة على مستويات الأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي للأفراد التونسيين، وما قد ينتج عن ذلك من تهديد مباشر للاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في البلاد. في هذا الشأن، كشفت دراسة أنجزتها الجمعية التونسية للمراقبين العموميين تحت عنوان "الفساد الصغير خطر مستسهل"، أن حجم الفساد الصغير، أي الرشوة في تونس، بلغ سنة 2013 قرابة 450 مليون

¹ Brian Klaas, **Op-cit.** pp.05-06.

دينارا، كما أشارت إلى أن 27% من التونسيين تعرّضوا إلى عمليات فساد، وهي أرقام تبعث على القلق حسب جمعية الشفافية الدولية¹. يتسم الفساد في تونس بأشكال عدّة، فبالإضافة إلى القضايا السياسية رفيعة المستوى وقضايا الفساد التي يتورط فيها رجال الأعمال، تشير البيانات إلى زيادة الفساد الصغير الذي يشمل المؤسسات العامة أو الخاصة، ويعرّف الفساد الصغير أحيانا بأنه فساد "البقاء" أو وسيلة للتعامل مع المصاعب الاقتصادية. وبالتالي، في تونس ما بعد الحراك، يمكن القول أن القضايا رفيعة المستوى ليست الأكثر إثارة للقلق، وفي حين أن الفساد في فترات ما قبل الانتقال قد عكس قوة نظام الدولة أو بالأحرى أولئك الذين كانوا يسيطرون عليه بطريقة مركزية للغاية، حيث يرى "أنور البسي"، المحامي والمؤسس المشارك لـCollectif Transparency، أن الفساد قد زاد كثيرا بعد الانتقال ولكنّه الآن يرمز إلى ضعف الدولة بدلا من قوتها².

تقارير ودراسات وطنية ودولية عديدة تؤكد ما تقدّم أعلاه. فوفق تقرير للبنك الدولي، يعدّ معدل انتشار الفساد في تونس بغرض تسريع الأمور من أعلى المعدلات في العالم حسب المعايير الدولية، حيث أعلن أكثر من ربع الشركات المشمولة في تقييم البنك الدولي لمناخ الاستثمار لعام 2013، أن عليهم أن يقدّموا شكلا من أشكال الدفع غير الرسمي لتسريع بعض أشكال التفاعل مع الأجهزة الحكومية المعنية، ولهذه الممارسات تكلفة تتجاوز الفساد نفسه، لكونها تحول دون نجاح معظم الشركات العاملة وبالتالي، تفضي إلى انخفاض أداء الاقتصاد برّمته³. وقد أكّدت نتائج المسح السنوي لمناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات لسنة 2014، ما توصل إليه تقرير البنك الدولي أعلاه، حيث صرّح ما يعادل 42% من المؤسسات المستجوبة بأن الفساد ازداد حدّة مقارنة في سنة 2013، وأن قيمة الرشاوى المدفوعة من أجل الحصول على خدمة عمومية أو تقليص آجال الحصول عليها، تقدّر بما معدله 1.1% من رقم معاملات المؤسسات التي قبلت الإفصاح عن مبالغ تقديرية في هذا المجال رغم الصعوبة التي عادة ما تكتنف احتساب هذه التكلفة نظرا للبعد الأخلاقي لعملية الرشوة⁴. وهذه المعطيات تفسّر بشكل أو بآخر لماذا لم تتقدم تونس وفق مؤشر مدركات الفساد في الفترة الممتدة بين 2012 و2021، وهو ما يشير إلى فشل ذريع في الجهود المبذولة لاستئصال الفساد المتقشي الذي أسهم بشكل كبير في اندلاع حراك يناير 2011⁵.

¹ عبد القادر الطرابلسي، مرجع سبق ذكره. ص. 04.

² Emmanuel Cohen-Hadria, "Trust, the Weak Link of the Tunisian Transition", In: **Transformation in Tunisia: The First Five Years (JOINT POLICY STUDY)**. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017, p.26.

³ عبد القادر الطرابلسي، مرجع سبق ذكره. ص. 04.

⁴ المكان نفسه.

⁵ سارة بركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص. 06.

تفشل الدولة التونسية أيضا في السيطرة على التهرب الضريبي الذي بلغ 50% من الإيرادات الضريبية في 2014¹، بينما العديد من الشركات التونسية لا تدفع ضرائبها على الإطلاق بما يعادل 40% من الشركات الموجودة، منها 60% شركات مصدرة معفاة رسميا. وبشكل عام، تدفع الشركات ضرائب أقل من الأفراد (65% للأولى، 35% للأخيرة)، حتى لو كانت تساهم بنسبة 36% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يقود بعض الاقتصاديين إلى استنتاج أن الاقتصاد التونسي لا يزال هشاً وأن الأحزاب السياسية الحاكمة فشلت في دفع تفكير اقتصادي جديد حول تلبية احتياجات المجتمع والأفراد². علاوة على هذا، يعتبر التهريب مصدرا مستمرا من مصادر الفساد المنمّية لحالات التفاوت الاجتماعي في البلاد، حيث يكلف الحكومة مئات الملايين من العائدات المفقودة سنويا ويؤدي إلى مخاطر أمنية. وتشير التقديرات إلى أن البضائع المهربة تمثل ما يقرب من نصف إجمالي التجارة الثنائية مع ليبيا المجاورة، ويمكن أن تشمل هذه البضائع أسلحة أو مقاتلين. في المقابل، يمثل التهريب أيضا أحد الركائز الأساسية للاقتصاد في جنوب تونس؛ وهذا يعني أن استئصاله سيؤدي إلى اضطراب اقتصادي واجتماعي حاد على المدى القصير³.

على وجه العموم، يبدو أن عصر قادة ما بعد الحراك، وعلاقاتهم المتصورة مع النظام القديم والاستمرارية المعتمدة للميول نحو المحسوبية، قد أُنعت العديد من التونسيين بأن القيادة السياسية التونسية بعد 2010 لن تكون قادرة على معالجة القضايا التي تهمهم وتحقق أهداف حراكهم، وهو ما يؤجج مشاعر الضيق والإحباط لديهم⁴. لقد انتشر الفساد في سياق ما عرفه البنك الدولي "برأسمالية المحسوبية"، وهذا هو نظام الامتيازات الذي أنشأته عشيرة بن علي، والذي حسب تقرير للبنك الدولي مستمر حتى يومنا هذا، وجاء في بيانه: "أولئك الذين ليس لديهم علاقات، يتم استبعادهم من الاقتصاد"⁵. في الواقع، بات ينظر إلى قيادة ما بعد الانتقال إلى حدّ كبير على أنها واصلت "سياسة كالمعتاد" أو "التسييس"، حيث ركزت على قضايا الهوية بدلا من تقديم حلول لتلك المشاكل ذاتها التي أدت إلى الحراك ثم عملية التحول لمعالجتها، وبالتالي، فشلت قيادة ما بعد الانتقال في التوصل إلى رؤية إستراتيجية لمستقبل البلاد من شأنها تعبئة رضا السكان حولها⁶. مع ذلك، ربما كانت الخطوة الأكثر دلالة على تنامي القلق لدى التونسيين من عودة ممارسات الفساد المعتادة في العهد السابق، هو مشروع قانون المصالحة

¹ للمزيد حول أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد والتنمية في تونس، أنظر في:

- عبد الجليل بدوي، "النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية"، دراسة بحثية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ص.ص. 64-04.

- Abderrahmane BEN ZAKOUR, "Le Secteur Informel en Tunisie: Autorite de L'etat ou Autorite de L'informel?", **Etude de Recherche**. Tunisie : Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, Décembre 2021, pp.06-79.

² Tarek Ben Chaabane, **Op-cit.** p.09.

³ Brian Klaas, **Op-cit.** p.7.

⁴ Emmanuel Cohen-Hadria, **Op-cit.** p.22.

⁵ Tarek Ben Chaabane, **Op-cit.** p.12.

⁶ Emmanuel Cohen-Hadria, **Op-cit.** p.22.

الاقتصادية الذي اقترحه حكومة الرئيس الأسبق "القايد الباجي السبسي" في جويلية 2015. فمسودة مشروع القانون، التي سعت إلى العفو عن التجاوزات الاقتصادية السابقة لـ 7000 شخص، بما في ذلك رجال أعمال وموظفين صغار، فاقم الخلافات واتهامات الفساد وأنقص من الشفافية المطالب بها على نطاق واسع¹.

بالنظر إلى ما تقدّم، يمكن الإقرار بأنه في حين مثل التعامل مع ظواهر الفساد والجريمة الاقتصادية في فترة ما قبل 2011، تحدياً رئيسياً لجهود العدالة الانتقالية الشاملة في تونس، فإن الفساد والجرائم الاقتصادية في مرحلة ما بعد الانتقال لا يزالان يمثلان مشكلة رئيسية ذات تعقيدات كبيرة². وفي هذا الخصوص، تؤكد نتائج استطلاع رأي أجرته مؤسسة "وان تو وان" الدولية في عام 2020، أن ما يقرب من ثلثي التونسيين (63%) لا يزالون يعتقدون بأن الفساد قد ازداد خلال العام الماضي، وفي نفس الاستطلاع أفاد سبعة من عشرة تونسيين (69%) بأن أداء الحكومة سيئ في مجال مكافحة الفساد، وهو تقييم ظل ثابتاً إلى حد ما منذ عام 2013³. على صعيد مماثل، تؤكد بيانات المسح الوطني حول "نظرة السكان في تونس إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية" لعام 2021، بأنه لا يزال الاعتقاد راسخاً لدى السكان (61.2%) بتفشي ظاهرة الفساد والرشوة على المستوى المحلي في جل القطاعات وفي المنطقة التي يقطنونها، ويظهر المسح أيضاً من بين نتائج أخرى مثيرة للاهتمام أن الأمن والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية تليها الديوانة هي من أكثر القطاعات فساداً في البلاد⁴. وفي حين استمر ارتفاع مستوى الفساد سادت حالة من خيبة الأمل وانعدام الثقة والانطباع السائد بالإفلات من العقاب⁵، إذ صرّح 42% من التونسيين المستطلعة آراؤهم خلال العام 2018 بأن الإبلاغ عن قضية فساد لن يكون له أي فائدة⁶، وهذا التصور بالإفلات نتيجة الاعتقاد بعدم اتخاذ السلطات الإجراءات اللازمة عند الإبلاغ يجعل من عملية مكافحة الفساد أكثر صعوبة⁷. رغم ذلك، تكمن المفارقة في أنه بينما يتفق

¹ مهي يحيي، مرجع سبق ذكره.

² Emmanuel Cohen-Hadria, *Op-cit.* p.24.

³ One to One & Others, "Tunisians are concerned about smuggling and corruption, say government is handling them poorly", *News release*. One to One for Research and Polling, Tunisia, 30 September 2020, pp.4-5.

⁴ الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول نظرة السكان في تونس إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية، مصدر سبق ذكره. ص.51.

⁵ Emmanuel Cohen-Hadria, *Op-cit.* p.24.

⁶ One to One & AFRO Barometer, "Reporting corruption: Six in 10 Tunisians say they risk retaliation", *News release*. One to One for Research and Polling, Tunisia, 1 October 2018, p.3.

⁷ مع ذلك، تعتقد غالبية التونسيين أن المواطنين العاديين يمكنهم إحداث فرق في مكافحة الفساد، إلا أن 61% يقولون أن الناس يخاطرون بالانتقام إذا أبلغوا عن حوادث فساد. للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

- *Ibid.* p.2.

- وان تو وان للبحوث والاستطلاعات والأفروبارومتر، "يرى التونسي أنه قادر على التأثير في محاربة الفساد لكنه يخاف من عواقب الإبلاغ"، بيان صحفي. تونس: وان تو وان والأفروبارومتر، 25 فيفري 2016.

- وان تو وان للبحوث والاستطلاعات والأفروبارومتر، "آراء التونسيين حول الفساد: نتائج من استطلاع الأفروبارومتر الجولة السادسة-تونس"، تقرير. تونس: وان تو وان والأفروبارومتر، 25 فيفري 2016.

التونسيين في الغالب على أن الفساد يحتل المرتبة الثالثة في ترتيبهم لأهم المشاكل التي ينبغي على الحكومة معالجتها¹، كما يعرب 71% منهم عن أن التهريب يمثل مشكلة كبيرة²، إلا أن هناك خطأ ربيعاً بين رفض فعل الفساد أو قبوله لدى أفراد المجتمع التونسي تؤيده نتائج الاستطلاع الذي يظهر أنه بينما يعتقد 46% من المستجيبين أن شراء البضائع المهربة "خطأ ويعاقب عليه القانون" فإن 43% منهم يعتبرونه "خطأ لكنه مفهوم"³.

وشى الخطاب الأولي للحكومات الجديدة بأن التصدي للفساد سيكون أولويتها الثانية بعد محاربة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، طلب رئيس الحكومة السابق "يوسف الشاهد" من وزرائه الكشف عن أصولهم في غضون عشرة أيام من تسلمهم لمناصبهم. كما أن قانون 1987 يطالب الوزراء، وكذلك العديد من الموظفين الرسميين، بطرح أصولهم في مظروف مختوم ورفعته إلى ديوان المحاسبة، بيد أن هذا المظروف يبقى مغلقاً إلا إذا تطلبت قضية في المحكمة فتحه، ويطلب نفس القانون أيضاً أن يكشف المسؤولين المنتخبون عن أصولهم حال مغادرتهم المنصب، على الرغم من أن الإذعان لهذا الإجراء بدأ ضئيلاً. وهذا النظام يختلف بطبيعة الحال عن الكشف العلني الحقيقي للأصول، الذي يمكن أن يؤثر إيجاباً على الشفافية العامة للحكومة. إلى ذلك، تنص المادة 11 من الدستور على أن الرئيس والمشرعين ينبغي عليهم أيضاً الكشف عن أصولهم⁴، كما تم تخصيص المادة 10 لمكافحة التهريب الضريبي والاحتيال والفساد، وتؤكد على واجب كل مواطن دفع الضرائب والمساهمة في الوظائف العامة في ظل نظام عادل ومنصف⁵. مع ذلك، خلال السنوات الأخيرة منذ الإفراج عن دستور 2014، لم يكن هناك أي تشريع يدون هذه المبادئ الدستورية في صيغة قانون⁶.

تأسيساً على ما تمت معالجته، وفي حين أن الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية للحراك الشعبي 2010-2011 يمكن اختزالها، في الغالب، في شتى أشكال الفساد والتهميش والزيائنية التي فاقمت وضعياً انعدام الأمن المجتمعي في تونس ما بعد الانتقال، فإن الوعي العام بمدى جدية الوضع الملح المتعلق بضرورات المعالجة الفورية لمعضلة الفساد المستشري في البلاد، بدأ واسع الانتشار منذ السنوات الأولى للتحول السياسي، كما أنه وفي إطار المسعى الرسمي المبكر للاعتراف بمدى خطورة هذه الظاهرة وجدديتها، كانت هناك تصريحات وزارية سابقة (للحبيب الصيد ويوسف الشاهد) تعتبر أن

¹Youssef Meddeb, "Losing the war on graft? Tunisians dissatisfied with government's anti-corruption performance", *Afrobarometer Dispatch No. 247*. One to One for Research and Polling and Others, Tunisia, 29 October 2018, p.01.

²One to One & Others, "Tunisians are concerned about smuggling and corruption, say government is handling them poorly", *Op-cit*. p.2.

³ *Ibid*. p.4.

⁴ مروان المعشر وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.23.

⁵ الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي، دستور الجمهورية التونسية 2014. الصادر بتاريخ 27 جانفي 2014، الباب (1)، الفصلين: (10) و(11)، ص.ص.10-11.

⁶ مروان المعشر وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.23.

مكافحة الفساد أصعب من مكافحة الإرهاب، وهو ما يدل على الحجم الضخم والمعقد للمشكلة في حد ذاتها¹. مع ذلك، ومع اقتراب تونس من الذكرى الرابعة عشر لحراك 2010-2011، فإنه لا يزال ينظر إلى اليوم إلى توزيع مكاسب الانتقال الديمقراطي في تونس بشكل غير متساو، فالوضع بالنسبة للبعض لم يتغير كثيرا، وبالنسبة للأكثرية ازداد سوءاً، فلا يزال الفساد مستشرياً، ولا تزال النخبة الاقتصادية الراسخة تستفيد بشكل غير متناسب من الاقتصاد التونسي المنحرف بشدة. لقد أنشأت الحكومة "هيئة الحقيقة والكرامة" للكشف عن ستة عقود من الجرائم المالية وجرائم حقوق الإنسان، لكن التقدم كان بطيئاً للغاية². لهذا، فإن تونس مطالبة اليوم بتكثيف الجهود الفعّالة وتنسيقها لاستئصال جذور الفساد وفرص بروزه من أعلى مستويات الحكومة، مستهدفة أولاً وقبل كل شيء القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب التي باتت السمة الأكثر شيوعاً بمرور الزمن. كما تستدعي الشفافية الأوسع في هذا الحقل ليس فقط كشف الأصول، بل أيضاً ضرورة جلاء طبيعة تضارب المصالح. وفي ضوء عملية التنمية التونسية، ومشاريع البنى التحتية، وآلية المسار السريع، قد يخلق فقدان التنظيم التشريعي الفعال للمادة 11 من الدستور الظروف التي قد ينجّر على إثرها النظام إلى المنظومة الأعمق على الإطلاق للفساد والمحاباة والمحسوبية³.

من كل ما تم بحثه، نستنتج أنه بالرغم من أن البيانات الرسمية تميل إلى إظهار بعض التحسن الاقتصادي والاجتماعي في تونس خلال العقد الأخير (2005-2015)، إلا أن الإهمال التاريخي الذي طال أجزاء كبيرة من البلاد لا يزال متواصلاً إلى الآن، وبالتالي، بعد البحث الشامل في مختلف مؤشرات انعدام الأمن المجتمعي في تونس ما بعد الانتقال، وبعد التحليل الدقيق لآثارها المترتبة على حياة ورفاه التونسيين، فإننا نحدد مجدداً التفاوتات الجغرافية الاجتماعية القائمة بين الجهات أو على مستوى الجهة الواحدة، كعوامل رئيسية مساهمة في الصراع والتوترات الراهنة في البلاد، مؤكداً أن هذه التمايزات الجهوية/الإقليمية كانت ولا تزال تشكل التهديدات الأكثر إلحاحاً وإرباكاً للأمن الإنساني والقومي للبلاد. كما نشير أيضاً إلى أنه في حين أن الوضع غير مُرضٍ في جميع أنحاء البلاد، إلا أنه كارثي في تلك الأطراف حيث اندلع حراك 2010-2011، وفي حين أن بعض أجزاء المناطق الساحلية الشمالية في تونس لا تزال تذكّرنا بجنوب أوروبا، فإن أداء المناطق الجنوبية الداخلية في البلاد يظل ضعيفاً على مستوى كل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تقريباً⁴. فحتى لو تلقّت هذه المناطق دعماً كبيراً من الدولة، وانخفضت معدلات الفقر فيها، إلا أن فقرها النسبي قد زاد مقارنة بالمراكز الساحلية الشرقية

¹ Emmanuel Cohen-Hadria, *Op-cit.* pp.24-25.

² Brian Klaas, *Op-cit.* p.2.

³ مروان المعشر وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 23-24.

⁴ Ragnar Weilandt, *Op-cit.* p.213.

للبلاد، واليوم لا تزال هذه المناطق فقيرة بفارق أكبر بكثير من المناطق الأخرى، وهو ما دفع بالكثيرين في الداخل والجنوب إلى الاعتماد بشكل متزايد على القطاع غير الرسمي والتهريب لكسب لقمة العيش¹. على وجه التحديد، إن انعدام أمن الإنسان في جوانبه المجتمعية والاقتصادية وحتى السياسية لا يزال يتفشى خارج الجيوب الحضرية الصغيرة الأكثر ثراءً، أي داخل الأطراف الجنوبية الغربية المعزولة عن الفرص الاجتماعية والاقتصادية المركزة على ساحل البحر المتوسط²، وهو ما أشار إليه صراحة المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل (CTESG) في تقريره الأول حول الندوة الإقليمية التي عقدها تحت عنوان "مواجهة تحديات الأمن الإنساني في الشمال الغربي التونسي"، مؤكداً أن أبرز تهديدات أمن الأفراد لا تزال تتدفق إلى هذه المنطقة وإلى غيرها من المناطق النائية المحرومة³. في الواقع، تخفي مثل هذه المؤشرات اتساع التفاوت الجغرافي الناجم في المقام الأول عن نموذج التنمية غير المتوازن الذي لطالما فضّل المناطق الساحلية بينما لم يكن قادراً على مساعدة بعض الفئات الأكثر ضعفاً في المناطق الداخلية لسد فجوة مستويات المعيشة مع بقية السكان⁴، إذ بينما تستمر التفاوتات المناطقية والنوعية في تونس على مستوى الثروة والتعليم والخدمات الصحية والبنية التحتية الأساسية، فإن هذه التفاوتات والتميزات ليست نتيجة الهبات الطبيعية المقترنة بالثروات الطبيعية التي تزخر بها كل منطقة جغرافية فحسب، وإنما برزت ثم تفاقمت بسبب السياسة العامة التي تستمر في منح الأولوية والأفضلية لمناطق الشمال الغربي والوسط الشرقي⁵، وكما أفادت دراسة للبنك الدولي عام 2014، إن البيئة الاقتصادية في تونس كانت (ولا تزال) قاصرة للغاية، حيث احتفظت النخب الحضرية والساحلية في البلاد بتأثيرها القوي على الأنشطة الاقتصادية وصنع القرار والسياسة، ففي الماضي، تم تصميم السياسات الاقتصادية والتنظيمية للحفاظ على امتيازات طبقة النخبة، وحتى اليوم تستمر في إنتاج الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي لغالبية التونسيين⁶.

في تونس تمثل العجز الأساسي للحكومات المتعاقبة في انعدام القدرة على التوفيق بين البعد الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية، إذ أخذ الحراك ومعه التحول السياسي لدى أغلب التونسيين على أنها عمليات تسمح بالانتقال من الفقر إلى الثراء ومن التهميش إلى الشمول ومن حظر المبادرات إلى تحريرها، ومن التفاوت بين الناس والجهات إلى العدالة والشفافية في توزيع الأدوار والثروات. وفي هذا

¹ Karim Zakhour, **Op-cit.** pp.126-127.

² Chantal Berman, **Op-cit.** pp.01-02.

³ المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، "مواجهة تحديات الأمن الإنساني في الشمال الغربي التونسي"، المشروع التجريبي: استشارات عمومية حول الأمن المحلي، تقرير ندوة إقليمية. تونس، ص.ص. 04-28.

⁴ The OECD, "Deauville Partnership Compact for Economic Governance", **Op-cit.** p.20.

⁵ Róisín Hind, "Conflict analysis of Tunisia", a **Research Study.** Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham, January 2014, p.12.

⁶ Alfonso Medinilla Aldana and Sahra El Fassi, **Op-cit.** p.03.

السياق، وجب إرساء "مفتاح توزيع" جديد للثروة¹، يجسد وضعاً جديداً ومفهوماً لدولة تختزل "عقداً اجتماعياً جديداً"، إلا أن حكومات ما بعد 2010 لم تعر هذا التحدي الاهتمام اللازم واستهلكت المصطلحات بدون الالتفاف إلى إرساء آليات عملية توطر توقعات الناس، خاصة الفئات الضعيفة والفقيرة منهم؛ تلك الفئات التي انخرطت في موجة من الاحتجاجات والتعبير عن عدم الرضا بالضغط ذات الطابع المطالب الفوري². وكما تروي عينة من سكان المناطق الداخلية المهمشة (بن قردان والذهبية)، بعد 12 سنة من الإطاحة بنظام بن علي، تعتبر هذه المناطق نسخة مختصرة من كل عواقب وعود الحراك الكاذبة. لقد كان حراكاً ثم انتقالاً سياسياً لم يفشلاً فقط في تقديم قصة ملهمة لجميع مواطنيها، ولكنهما فشلاً أيضاً في تقليل الفوارق الإقليمية والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي. تواصلت الدولة، على ما يبدو، إعادة إنتاج مناطقها الحدودية الهامشية، وبالتالي تآكل شرعيتها وإثارة المعارضة من سكانها³.

ما يثير القلق أكثر، هو مضاعفات الغياب الشبه التام للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، من نزيف الأدمغة إلى الهجرة غير المنتظمة، مروراً بالاحتجاجات والانتحار فالتطرف العنيف. فقد غادر ما يعادل 13% من خريجي الجامعات البلاد في عام 2014، ولم ينافس تونس في هذا المجال سوى لبنان والمغرب اللذين شهدا معدلات أعلى في المنطقة. كما يشكّل التونسيون اليوم أكبر فريق من المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر إلى إيطاليا، معظمهم من الشباب اليافع الساعي إلى تحسين أوضاعه الاقتصادية في أوروبا⁴، وتتزايد معدلات الهجرة الداخلية داخل البلاد بسبب رغبة سكان المناطق الريفية في البحث عن فرص عمل أفضل ومستقبل أحسن في المدن الساحلية الكبرى⁵. في الفترة الأخيرة، وإن انخفض عدد الأشخاص الذين يشنقون أو يحرقون أنفسهم إلا أنها تبقى ظاهرة رابحة للتعبير عن مدى الإحباط والاحتقان العام السائد في البلاد، وفي حين أن تونس لم تعد المساهم الأكبر في أعداد

¹ في سنة 2012، وفي إطار التوزيع العادل للاستثمارات العمومية، قامت وزارة التنمية الجهوية والتخطيط التونسية بوضع مفتاح توزيع يعتمد على مؤشرات التنمية البشرية والبنية الأساسية، ويهدف إلى تكريس النجاح الاقتصادية والاجتماعية من خلال إبراز الميزات التفاضلية الكامنة على صعيد الجهة والتي من شأنها أن تشكل قاعدة أساسية لاستحثاث نسق النمو والحد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي ميّزت العديد من الجهات ولاسيما الداخلية منها، كما يركز هذا المفتاح على أربع مبادئ هي: التماسك والفاعلية والعدالة في التوزيع والشفافية. لكن، هذا المفتاح لم يكن ذو فعالية تذكر لا في التخفيف من وطأة الفوارق الإقليمية والبنية في تونس، ولا في إنجاز أبرز الأهداف الأخرى التي أنشئ من أجلها. للمزيد من التفاصيل، أنظر في: الجمهورية التونسية، وزارة التنمية الجهوية، "الميزان الاقتصادي لسنة 2013"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 116-118.

² علي الشابي، "التحديات الاقتصادية المطروحة أمام الحكومة التونسية ما بين 2020-2024"، تقارير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 04 ماي 2020، ص.5.

³ Olfa Lamoum, "Marginalisation, insecurity and uncertainty on the Tunisian–Libyan border: Ben Guerdane and Dhehiba from the perspective of their inhabitants", **Report**. International Alert, December 2016, p.26.

⁴ سارة يركيس وزينب بن يحم، مرجع سبق ذكره. ص.7.

⁵ للمزيد حول دوافع وأنماط هجرة الشباب الريفي داخل تونس، أنظر في:

Carolina viviana Zuccotti & Others, "Rural Migration in Tunisia: Drivers and patterns of rural youth migration and its impact on food security and rural livelihoods in Tunisia", **Report**. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2018.

المقاتلين الأجانب في صفوف تنظيم الدول الإسلامية في العراق وسوريا، إلا أنها لا تزال الأبرز¹، فغالبا ما ارتبطت زيادة راديكالية الشباب التونسيين بالتهميش. ففي ظلدينامية وطنية إقليمية عالمية مرتدة، نشطت مجموعات مثل أنصار الشريعة على طول المناطق الحدودية مثل بن قردان، في ولاية مدنين الجنوبية. وقد تم التأكد أيضا من حقيقة عمليات تجنيد أجزائها تنظيم داعش وغيرها من الميليشيات في سوريا وليبيا لمحاربين تونسيين من المناطق المهمشة². أضف إلى ذلك، إجماع أعداد متزايدة من التونسيين على نحو كبير أو متوسط، على أن نقص احترام حقوق الإنسان لاعتبارات أمنية (من 21% في 2012 إلى 39% في 2016) هو أمر مبرر ما يشي بأن مسألة الكرامة لها تأثير سلبي على مسألة الحرية³.

في الأخير، بما أن الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي مسألتان هامتان ومترابطتان إلى حد كبير في تونس الجديدة، ينبغي أن يحظى اعتماد مقاربة متكاملة بالأولوية، ففي حين تستمر حركات الاحتجاج أكثر في المناطق المحرومة من البلاد، وبينما تشهد تونس تداعيات رهيبية ناتجة عن الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي طال الشباب خصوصا، يتم الجزم حاليا بأن جزءا من صعوبة سد الفجوة بين شطري تونس هو هيكلية⁴ بل وأن أحد أهم التهديدات الهيكلية للدولة التونسية في فترة ما بعد الحراك والتحول هو أن نهجها تجاه أصولها الاقتصادية كان غير متوازن إلى حد كبير⁵. بتعبير دقيق، دفع التفاعل بين النخب التونسية والمانحين الدوليين البلاد نحو برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يدّعي معالجة آثار تجاوز الدولة الاستبدادية - المحسوبة والفساد وعدم الكفاءة - لكنه لا يعالج بشكل كاف آثار إهمالها، وهذا يترك الحكومة التونسية عالقة بين أجندة اقتصادية تركز على التقشف والمطالب المحلية بالعدالة الاجتماعية، ولكن أكثر من ذلك، فقد تركت الدولة التونسية غير قادرة بنويا وسياسيا على إصلاح تلك الأجزاء من اقتصادها التي يتم هيكلتها من خلال التجزئة والإهمال المتعمد، ولعلّ أبرز مثال على ذلك هو الاقتصاد غير الرسمي في البلاد⁶. ففي الاقتصادات التي تعتمد على التجارة الخارجية، تواجه المناطق التي تفتقر إلى البنى التحتية صعوبة في جذب المستثمرين، إذ تتطلب الصناعات الموجهة نحو التصدير قربا من المرفأئ وبنى تحتية فعالة للنقل، وهذا ما تفتقر إليه المناطق الداخلية التونسية. لتشجيع الاستثمار في هذه المناطق المهمشة ينبغي على الدولة تقليص ديونها وزيادة مواردها، الأمر الذي يتطلب إصلاح النظام الضريبي غير العادل. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكف السلطات التنفيذية والتشريعية الجديدة عن التحيز الوظيفي والمعاملة التمييزية ضد الشركات الواقعة في

¹ سارة يركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص.6.

² العربي صديقي، مرجع سبق ذكره. ص.6.

³ سارة يركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص.7.

⁴ أنوار بوخرص، "ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي"، مرجع سبق ذكره. ص.29.

⁵ Max Gallien, *Op-cit.* p.18.

⁶ *Ibid.*

الجنوب، وأن تطبّق صلاحيات وسياسات لامركزية للسماح للبلديات بالتخطيط وتنفيذ وتقديم الخدمات وفقا لمبادئ الشفافية والعدالة والمساءلة¹.

علاوة على هذا، سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الظلم الاجتماعي هو نتيجة عدم المساواة الاقتصادية البحتة. من المؤكد أن إعادة توزيع الثروة هو الجزء الأكثر وضوحا من العدالة الاجتماعية، من حيث أنه ينطوي على تدابير لتصحيح التفاوتات الاقتصادية التي أصبحت إشكالية بشكل متزايد، إلا أنه يظهر متطلب آخر لا يقل أهمية عن إطلاق عملية العدالة الاجتماعية: وهو الاعتراف. إن الحرمان من العدالة الاجتماعية خطر يقع على عاتق الحكومات واجب تجنبه، وعلى الرغم من سخاء النص الدستوري، فإن هذا وحده لا يكفي لجعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حقيقة واقعة².

المطلب الثالث: التهديدات السياسية للأمن ما بين الانحسار والانتعاش في تونس:

توصف المراحل التي قطعتها تونس في مجال الاستجابة لمطالب الأمن السياسي التي رفعتها الحراك الشعبي ضدّ النظام السابق، بالإنجازات الأكثر دراماتيكية واستثنائية في المنطقة العربية. ففي خضم بيئة إقليمية منتكسة لم تلبث أن تراجعت صراعاتها الداخلية وتحدياتها الخارجية منذ بداية أحداث الحراك العربي 2011، برزت التجربة التونسية في مجال التغيير والانتقال الديمقراطي بكل نقائصها كحالة فريدة ومغايرة للتجارب العربية الأخرى الموقّعة في هذا المجال. مع ذلك، وإلى جانب عوامل أخرى، قد باتت النجاحات التي سطرته البلاد وفقا للكثيرين تحجب بشكل لم يعد مقبولا مسألة التهميش الحكومي لجملة المطالب الجوهرية التي دفعت بالفعل مسار التحول السياسي سنة 2011، بما في ذلك مطالب المعالجة الفورية لتهديدات الأمن الاقتصادي ومخاطر الأمن المجتمعي التي كانت قائمة قبل 2010 ثم تفاقت بشكل خطير في المرحلة التي أعقبته، فإلى الوقت الراهن، لا يزال النقاش السياسي يحظى بالأولوية على النقاشات الاقتصادية والاجتماعية.

في الواقع، تمثّلت الحصيلة السياسية الأبرز للحراك في الإطاحة بسلطة النظام السابق في 14 يناير 2011، وفي إشارة واضحة إلى تغيير المناخ السياسي بعيد انطلاق عملية التحول السياسي في البلاد، أدين كل من بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي غيابيا بتهم عدّة بما فيها إثارة العنف والقتل والفساد³. مع ذلك، لا تزال الإدراكات الشعبية لعملية الإصلاح السياسي التي تمت خلال ما يزيد عن عقد زمني كامل متباينة إلى حدّ كبير. ففي استطلاع رأي لكارنيغي، اعتبر 65% و 69% من المستطلعة آراؤهم، أن الحراك ساهم في زيادة منسوب الحرية السياسية والإعلامية على التوالي، لكن لا تزال هناك

¹ أنوار بوخرص، "ساعة الحساب: مسيرة تونس نحو الاستقرار السياسي"، مرجع سبق ذكره. ص.29.

² Néji Baccouche, "Economic and social rights and the Tunisian Constitution", In: United Nations Development Program (UNDP), The Constitution of Tunisia: Processes, principles and perspectives. on: <https://www.undp.org/arab-states/publications/constitution-tunisia-part-3>

³ سارة بركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص.7.

حاجة إلى المزيد. وصرّح أحد المستطلعة آراؤهم إنه "لتلبية أهداف الحراك، لا بد من إزالة الآليات التي أدت إلى الجمود السياسي، وتسهيل عملية صنع القرار، وتعزيز فكرة إخضاع السياسيين والموظفين الرسميين إلى محاسبة المواطنين"¹. بمفهوم آخر، الحقوق المنصوص عليها في الوثائق لا تتشقق بالضرورة طريقها، لتتحول إلى حقوق على أرض الواقع. على سبيل المثال، في حين أن هناك إطارا قانونيا واضحا لتطوير قضاء مستقل لحماية الحريات الدستورية، إلا أن تطبيقاته تتناقل وتتباطأ عن تلك التي يجري تنفيذها في السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما أن تشكيل المحكمة الدستورية لا يزال محورا مهملا، حيث ظل البرلمان السابق عاجزا في خضم عملية بليدة ومسيّسة وغير شفافة، عن الموافقة على تعيين آخر ثلاثة قضاة فيها. فضلا عن ذلك، تعاني هيئات متخصصة، كالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، واللجنة العليا للانتخابات، من نقص الموارد المالية والبشرية. كما تعرّضت هيئة العدالة الانتقالية أيضا من نكسات حادة: إذ حاول البرلمان منع تمديد تفويضها، واتهمت اللجنة الحكومة بالعرقلة حين رفضت هذه الأخيرة تسليم ملفات قد تنطوي على أدلة. وفي الوقت نفسه، يقدم قانون المصالحة الإدارية، الذي أقر في سبتمبر 2017، العفو عن الموظفين الرسميين الذين ارتكبوا أعمال فساد، الأمر الذي اعتبره كثيرون على أنه تقويض لعملية العدالة الانتقالية الرسمية².

بناءً على ذلك، سنفحص في هذا السياق تطوّر وضعية الأمن السياسي منذ 14 يناير 2011، من خلال البحث في مجموع المكاسب الديمقراطية والإخفاقات السياسية التي جعلت من هذه العملية إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل داخل تونس وخارجها. في الواقع، إنها محاولة لقياس مدى ديمقراطية القيم، الهياكل والبنى المشكّلة للعملية السياسية خلال عمليات الانتقال الأول (2011-2015) والانتقال الثاني (2016-2021)، وبالتالي، سيتم تسليط الضوء على أبرز الإنجازات السياسية للبلاد، مع النظر في حزمة التحديات التي أعاققت مسار تونس المشاد به دوليا وإقليميا نحو الديمقراطية الكاملة، مما أدى إلى تعثر عملية التحول في بعض الأحيان، وإلى توقفها في أحيان أخرى، وهو ما انعكس سلبا على مكتسبات حراك الحرية والكرامة، وأعاد، على وجه التحديد، تشكّل تهديدات جادة ومتجدّدة داخل دائرة الأمن السياسي لتونس بعد أن ساد اعتقاد واسع بين المتابعين والمتخصصين في الشأن التونسي، بأنه بعد هذا، قد أصبحت هذه الإنجازات مستقرة، بل ومن الصعب أن تتزعزع مرة أخرى.

أولا: المكاسب السياسية المحققة في تونس خلال مرحلة الانتقال الأول (2011-2015):

هناك مؤشرات عدّة على النجاح الجزئي لعملية التحول الديمقراطي في تونس، يأتي على رأسها الدرجات الإيجابية جدا التي حصدها تونس على مؤشرات الحرية والديمقراطية السياسية العالمية بسبب الإنجاز الدستوري المتمثل في إقرار وثيقة الدستور الجديد وتعديل النظام السياسي للدولة، حيث قطعت تونس مراحل عديدة في ذلك من 2011 إلى 2014، فضلا عن التعددية الحزبية بالمرغم ن سيولتها

¹ المرجع نفسه. ص.7.

² نفس المرجع. ص.8.

وعدم استقرارها وهشاشة بعض الأحزاب ومحدودية أعضائها، وفوضى الحالة الحزبية إذا جاز التعبير، أضف إلى ذلك ما يتعلق بانتظام العملية الانتخابية خلال المرحلة الماضية وحرية الرأي والتعبير التي كفلها دستور 2014¹.

1. تصنيف دولة ما بعد الانتقال على مقياس بيت الحرية:

منذ الإطاحة بسلطة بن علي في يناير 2011 تحسّنت حالة حقوق الإنسان بشكل ملحوظ في تونس، وعلى الرغم من استمرار المخاوف، تبنت البلاد دستورا تقدّميا² وعقدت عدّة انتخابات وطنية حرة ونزيهة أجريت كل منها على نطاق واسع وفق المبادئ الديمقراطية. وبالتالي، مثّلت كوكبة الإصلاحات غير المسبوقة هذه، واحدة من أكبر مظاهر التحول السياسي إلى الحكم الديمقراطي في العالم خلال العقد الأخير³. على مدى السنوات العشر الماضية، ظلّت تونس تختبر سبلا جديدة للنظام الاجتماعي والسياسي، كما أدّى السقوط الحر للرئيس بن علي إلى مستويات غير مرئية ولا متوقعة من حرية التعبير، ممّا ساهم في إعادة تشكيل مهام النظام السياسي وحفّز الفاعلون السياسيون، القدامى والجدد، على الشروع في مسار بناء دولة ديمقراطية قائمة على السيادة الشعبية، والتي تهدف إلى تحويل السكان المضطّهدين والمهيمن عليهم إلى مواطنين نشطين سياسيا⁴.

في أكثر التطورات إيجابية أجريت أخيرا أول انتخابات بلدية في تونس الجديدة في ماي 2018 بعد تأخير دام عامين⁵، وعلى الرغم من الإقبال المنخفض نسبيا، عكس الانتصار الحاسم للمرشحين المستقلين ثقافة سياسية ديناميكية يأخذ فيها المواطنون الديمقراطية بأنفسهم ويترشحون للمناصب السياسية⁶، وكما يظهر في الشكل (25)، لأول مرة في تاريخها السياسي والتاريخ العربي الحديث، تم تصنيف تونس في طبعة 2015 من مقياس الحرية العالمية على أنها بلد حر "حرية كاملة"، واستمر هذا الوضع لسبع سنوات خلت (2014-2020) بعد أن ظلّت البلاد تسجّل طيلة السنوات الأولى من الحراك (2011-2013) حرية جزئية ومنقوصة.

¹ علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.87.

² للمزيد من التفاصيل حول تطور حالة التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان على مستوى التشريع، وكذلك السياسات والمنهجية المعتمدة لتطبيق تلك التشريعات في تونس، أنظر في: أحمد فوزي وآخرون، الدستور وحقوق الإنسان في بلدان الثورات العربية (تونس، مصر وليبيا نموذجا). تونس: مطبعة الشركة التونسية لتمية فنون الرسم، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، أكتوبر 2017، ص.23-45.

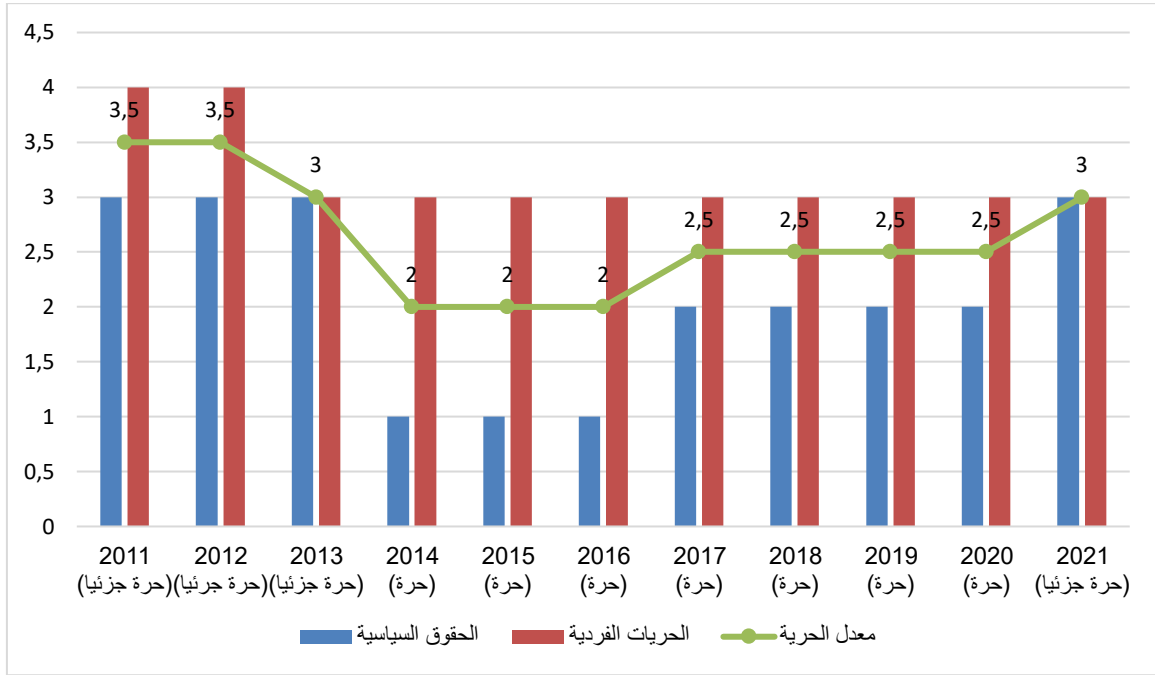
³ Brian Klaas, *Op-cit.* p.vi.

⁴ Wolfgang Mühlberger, "Foreword", In: *Transformation in Tunisia: The First Five Years (JOINT POLICY STUDY)*. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017, p.7.

⁵ للمزيد من التفاصيل حول سير ونتائج الانتخابات البلدية 2018 في تونس، أنظر في: أسماء نويرة، "الانتخابات البلدية في تونس: ترسيخ للممارسات الديمقراطية"، بواذر. مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، 12 جويلية 2018، ص.1-8.

⁶ Dokhi Fassihian, "Democratic Backsliding in Tunisia: The Case for Renewed International Attention", *Policy Brief*. Freedom House, September 2018, p.2.

الشكل رقم (25): يوضح درجات تونس على مقياس بيت الحرية (2011-2021):



ملاحظة:

تقوم منظمة بيت الحرية Freedom House بتصنيف البلدان سنويا إلى ثلاث وضعيات هي "الحررة" و"الحررة جزئيا" و"غير الحررة"، وتتراوح درجاتها من (1) إلى (7) بحيث تشير الدرجة (1) إلى الأفضل ووضعية والدرجة (7) إلى الأسوء وضعية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- Freedom House, "Country and Territory Ratings and Statuses, 1973-2022", **Op-cit.**

لقد تزامن التحول المجتمعي المستمر مع انتقال سياسي تم تسهيله والإشراف عليه أحيانا من قبل جهات فاعلة قوية في المجتمع المدني، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، النقابة العمالية الرئيسية في تونس. لقد أصبح دور الوساطة هذا ضروريا بسبب الاستقطاب الشديد بين المعسكر الحداثي والإسلامي¹. في الواقع، سلكت البلاد منذ العام 2011 مسارا ملموسا نحو المزيد من الحقوق الفردية، وتوطيد المكتسبات الموجودة بالفعل، وزيادة احترام حقوق الإنسان. تم التصويت على ثلاثة قوانين مهمة في هذا الصدد: قانون القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة في عام 2017، وقانون منع ومكافحة الاتجار بالبشر في عام 2016، وقانون يدين جميع أشكال التمييز العنصري في عام 2018. هذه بلا شك تمثل معالم تشريعية مهمة نحو مجتمع أكثر مساواة وحرية. ومع ذلك، لا يزال تنفيذ هذه التشريعات يمثل تحديا، حيث تثار القيود المالية والافتقار إلى الإرادة السياسية بشكل متكرر كعقبات².

¹ Wolfgang Mühlberger, **Op-cit.** p.7.

² Yasmine Akrimi, **Op-cit.** pp.12-13.

فيما يتعلق بأوضاع انتهاك حقوق الإنسان الأساسية¹، هناك الكثير من الدلائل والمؤشرات التي تؤكد استمرار هذه النوع من الانتهاكات في مرحلة ما بعد الانتقال، وبعدّ التعذيب المثال الأكثر دلالة في هذا السياق². وفقا لما جاء في تقارير وكالات منظمة العفو الدولية، والعديد من مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان الأخرى، تواصلت انتهاكات حقوق الإنسان بعد سنة 2010 واستخدم التعذيب في السجون وفي مراكز الشرطة، كما واصلت قوات الأمن استخدامها القوة المفرطة ضد المتظاهرين³. وبينما نمت حرية الصحافة وحرية التعبير من ناحية، بمعنى أن الرقابة باتت أقل داخل الدولة، كما تم تطوير جمعيات وآليات لمراقبة وسائل الإعلام الجديدة، من ناحية أخرى⁴، إلا أن التركيز الكبير لملكية وسائل الإعلام في أيدي عدد قليل من الجهات الفاعلة، الطموحة سياسيا في بعض الأحيان، قد حال دون تطور المشهد الصحفي المتنوع والمهني والداخلي. وبالتالي، فإن الصحافة ووسائل الإعلام الكلاسيكية المرئية والمسموعة لا تعكس التنوع الكبير في المشهد السياسي الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حملات إعلامية منسقة وذات دوافع سياسي، على سبيل المثال ضد هيئة الحقيقة والكرامة أو ضد النهضة، التي لديها القليل من الداعمين في الشبكات الاقتصادية-السياسية القديمة⁵.

أما بالنسبة لمجال المساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، فإن تاريخ البلد بعيد كل البعد عن كونه شيئا من الماضي كما يتضح في تحليل أوجه القصور في العدالة الانتقالية. إذ لا تزال انتهاكات الشرطة تافهة وأدت بعض الحالات إلى وفاة الضحية. علاوة على ذلك، فإن نقابات الشرطة المختلفة

¹ يقدم مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان؛ وهو مؤسسة شبه إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام 2015، تهدف إلى خلق مناخ ملائم للتقدم بالبناء الديمقراطي المستند إلى مبادئ حقوق الإنسان في تكاملها وشموليتها، تقارير ذات رؤى نظرية وبيانات ميدانية، على قدر كبير من الأهمية والدقة والتفصيل، تتعلق برصد وتقييم سلوك السلطات العامة الثلاث في الدولة التونسية، وكذا بعض دول الحراك العربي الأخرى كمصر وليبيا (المؤسسة التنفيذية والتشريعية والقضائية)، إزاء معايير وقيم حقوق الإنسان، إلى جانب دراسة نهج مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال ومدى تمكن قواه السياسية وهيكله الحقوقية والنقابية من ممارسة أدوارها وفق المعطيات والضغوط التي عملت فيها. باختصار، تعتبر هذه التقارير والدراسات أداة لقياس مدى التزام وترجمة الهياكل ذات العلاقة بالمساءلة الحقوقية للمادة النظرية الموجودة في صلب النصوص الدستورية للبلدان الثلاثة على المستوى العملي. للمزيد حول الجزء الخاص بالمجال الحقوقي والانتقال الديمقراطي في تونس: أنظر في:

- مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان "دعم"، "التقرير السنوي حول تطور السياسات والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في مصر، تونس وليبيا (1 سبتمبر 2016-31 أوت 2017)"، تقرير. تونس: د.د.ن. د.س.ن، ص.ص.9-33.

- مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان "دعم"، "التقرير السنوي حول تطور السياسات والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا (1 سبتمبر 2017-31 أوت 2018)"، تقرير. تونس: د.د.ن. د.س.ن، ص.ص.35-64.

- مروة بلقاسم، "إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات (تونس)، دراسة. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان "دعم"، 21 سبتمبر 2017، ص.ص.3-38.

² Jérôme Heurtaux, "Tunisia, Five Years On: Has It Changed Regime?", **Geographical Overview|Maghreb**. IEMed. Mediterranean Yearbook, 2017, p.196.

³ Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", **Op-cit**. p.34.

⁴ Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", **Op-cit**. p.34.

⁵ Max Gallien and Isabelle Werenfels, "Is Tunisia Really Democratising? Progress, Resistance, and an Uncertain Outlook", **SWP Comment**. No.13, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for International and Security Affairs, March 2019, p.4.

التي ظهرت بعد الحراك تمارس ضغوطاً متزايدة على القضاة، وترفض تأمين الجماهير وتضغط من أجل قوانين قمعية¹. في واقع الأمر، في أعقاب اعتماد دستور وطني أشادت به لجنة نوبل النرويجية كونه "الأكثر مساواة وديمقراطية" في الوطن العربي، بدأت الحكومة التونسية في التراجع عن الحريات رداً على الهجمات الإرهابية في العام التالي، في عام 2015، وقد فُرضت دولة حالة الطوارئ التي لم ترفع بعد، كما تم تمرير قانون مكافحة الإرهاب الذي أعطى سلطة واسعة لقوات الأمن². ففي ظل مواجهة تزايد التهديدات الإرهابية الإسلامية الراديكالية وبعض الهجمات الفعلية في تونس، خلق ذلك تخوف كبير من أن تعود الطبقة السياسية إلى الخطاب الأمني السابق وأن قطاع الأمن سيعيد تكثيف أساليب الملاحقة والقمع التي مارسها نظام بن علي وأمن الدولة³.

بطبيعة الحال، لا يزال يتعين على تونس أن تسلك طريقاً طويلاً لضمان ترجمة حقيقية لجميع الأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق السياسية والحريات الفردية إلى واقع ملموس⁴، فعلى الرغم من تحسن وضعية حقوق الإنسان جزئياً منذ عام 2011، إلا أن التقدم الديمقراطي في هذا المجال يبدو مجمّداً منذ العام 2016 بالرغم من استمرار الدولة التونسية في تسجيل وضع "بلد حر" على مؤشر بيت الحرية خلال السنوات القليلة الأخيرة 2016-2020 (أنظر الشكل (25))، فالحكومة بالنسبة للكثيرين كانت غير راغبة أو غير قادرة على تنفيذ العديد من الإصلاحات الديمقراطية الأساسية التي أقرها دستور 2014، وتراجعت نتائجها في منظمة الحرية العالمية. وفقاً لذلك، وكما جرى التنبؤ به، أدى استمرار الانحدار الديمقراطي في البلاد، بمعدلاته السابقة الموضحة أعلاه، إلى فقدان تونس وضعها الحر الكامل وتراجعها إلى وضع البلد الحر "حرية جزئية" خلال سنة 2021 نتيجة تطورات المشهد السياسي الناشئ في البلاد على إثر القرارات أحادية الجانب التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 جويلية من نفس العام.

2. الدستور الجديد وتغير المشهد السياسي التونسي:

تمثلت إحدى النتائج الرئيسية لحراك 14 يناير في الجهود الحثيثة المتعلقة بإصلاح الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية في تونس، وقد ارتكزت هذه الإصلاحات على إعداد مشروع دستور جديد تم تمريره إلى قانون في 26 جانفي 2014، حيث بدأت الاستعدادات لصياغة الدستور الجديد والإصلاحات الاجتماعية والسياسية الأكبر مع انتخابات 23 أكتوبر للجمعية التأسيسية للبلاد، فمنذ اللحظة التي أنشئ هذا المجلس بدأ العمل على وضع دستور جديد. ومع أنه كان على أعضاء

¹ Yasmine Akrimi, *Op-cit.* p.13.

² Dokhi Fassihian, *Op-cit.* p.02.

³ Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", *Op-cit.* p.36.

⁴ *Ibid.* p.13.

الجمعية أن يتعاملوا مع العديد من القضايا الخلافية¹، إلا أنه كان أحد أهم معالم عملية الانتقال في تونس هو اعتماد دستور 2014 الذي جمع بين دولة مدنية مع الإسلام كدين دولة.

لقد كان الدستور الجديد نتيجة لعملية طويلة من النقاش المثير للجدل حول طابع النظام السياسي والاجتماعي الجديد²، وهو ما قدّم عملية الصياغة هذه كعملية معقدة بمشاركة كبيرة من فواعل المجتمع المدني، حيث تمّت تسوية الخلافات بين الفصائل البرلمانية في نهاية المطاف من خلال "لجنة التوافق"، إذ تميّز الخطاب السياسي منذ ذلك الحين بالسعي إلى نهج توافقي وطني، وهو ما أدّى إلى تشكيل حكومة مشتركة بين الحزبين السياسيين النهضة ونداء تونس³. في الواقع، يمكن اعتبار التسوية حول الدستور إنجازاً تاريخياً تقدماً رمزياً لجميع الفصائل السياسية المعنية، وكذلك لعملية التحول السياسي التونسي⁴، ففي حين، كان من المأمول في البداية أن تتم صياغة الدستور الجديد في غضون عام، استغرق الأمر عامين كاملين للقيام بذلك، دارت خلالها مفاوضات حزبية ومناقشات مكثفة ومصعّدة في بعض الأحيان، ومع ذلك، أثبتا هذان العامان أنهما مفيدان للديمقراطية في تونس، حيث مكّنا المجتمع المدني المهمل سابقاً من تنظيم نفسه بشكل أفضل وإسماح صوته في أكثر الأوقات حرجاً، لاسيّما بعد الاغتيالات السياسية لشكري بلعيد ومحمد براهيم⁵.

تضمّن دستور تونس 2014 (149) فصلاً موزعة على (10) أبواب⁶؛ وهو يعتبر من الدساتير الطويلة، كما يحسب لهذا الدستور، الذي جاء توافقياً بامتياز، أنه عبّر عن إرادة أطياف واسعة من التونسيين بينما كان للمجتمع المدني نصيباً معيّناً في صياغته واعتماده⁷. لقد أكّد الدستور الجديد على إلزامية ضمان الحقوق الفردية والجماعية، واحترام الحريات الأساسية للمواطن التونسي، على غرار حقه في الصحة والعمل، والحق في بيئة سليمة، والحق في الحياة، إلى جانب حرية الرأي والتعبير وحرية العقيدة والمساواة بين الجنسين، كما قدّم حقوقاً مستحدثة، مثل الحق في النفاذ إلى المعلومة⁸، وبالرغم من أن إحدى نقاط الخلاف الرئيسية أثناء صياغة الدستور قد تمحورت حول قضية المرجعية وموقع الدين في الحكومة والشأن العام، إذ اعتقد الإسلاميون أن الدين يجب أن يكون أساس الدولة، وهو موقف يرفضه العلمانيون، ففي حل وسط، ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة ولكن حرية العقيدة والعبادة مصونة⁹، وبالتالي، لم يتم ذكر الشريعة في النص الدستوري كمصدر للقانون. بالنظر إلى ذلك،

¹ Benjamin Aigbe Okonofua, **Op-cit.** pp.12-13.

² Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", **Op-cit.** p.23.

³ Maurice Döring & Rami El Golli, **Op-cit.** p.10.

⁴ Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", **Op-cit.** p.24.

⁵ The Economic Commission for Africa, Sub-regional Office of North Africa, **Op-cit.** p.3.

⁶ المزيد من التفاصيل، أنظر في: الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي، مصدر سبق ذكره. ص.ص.6-58.

⁷ علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.15.

⁸ الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي، مصدر سبق ذكره. الباب (2)، الفصول (21)-(49)، ص.ص.13-18.

⁹ Benjamin Aigbe Okonofua, **Op-cit.** p.14

يشير بعض الباحثين إلى أن إقرار مثل هذه الضمانات الأساسية لأمن الأفراد السياسي والاقتصادي والمجتمعي، إلى جانب ترسيخ مبدأ الكرامة في دستور 2014¹ قد أتاح للمشرع القدرة المبدئية على تلبية توقعات المواطن والانخراط بشكل واضح وصريح في منظور الأمن الإنساني².

لقد دار النقاش الدستوري منذ بداياته الأولى حول قضايا مركزية حاسمة، خاصة شكل النظام السياسي الجديد، وحول هذه النقطة تباينت الآراء كثيرا³. ينص الدستور التونسي لسنة 2014 على نظام شبه رئاسي يقوم على الفصل بين السلطات، بما يتماشى والرغبات التي عبّر عنها الشعب التونسي إبان الحراك، والحريصة على إنهاء تمركز السلطات في يد شخص واحد، لكن، في حالة غياب محكمة دستورية منذ 2011، فإن مراقبة الطريقة التي تم بها تنفيذ الدستور على مدى السنوات الماضية أمر بالغ الأهمية⁴. ضمن النظام السياسي الجديد للجمهورية الثانية، يتم تقليل دور رئيس الجمهورية، بسبب التجارب السلبية مع النظام الرئاسي السابق، ففي حين رأى بن علي نفسه فوق الدستور، استخدمه أيضا كأداة لتوسيع نطاق سلطة الدولة وتوجيه مؤسسات الدولة في صالحه. على هذا الأساس، يقوّي الدستور الجديد دور رئيس الوزراء والبرلمان: جمعية ممثلي الشعب، والهدف من ذلك هو مشاركة القوة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء من أجل تجنب توحيد السلطة الاستبدادية المحتملة⁵.

مع ذلك، ضمن تقرير يحلّل الدستور التونسي لعام 2014، أشارت مؤسسة "فريدريش إيبيرت" إلى أنه وفقا للدستور، بينما يتوقع من الرئيس أن يؤدي دورا حاسما فقط خلال ظروف استثنائية، وحتى في هذه الحالة تشرف المحكمة الدستورية على هذا الدور، يجادل بعض المراقبين بأن الدور الذي لعبه الرئيس منذ ديسمبر 2014 قد تجاوز نص وروح الدستور. وقد زعم بأن الرئيس قد خالف عمليا الجملة الأخيرة من المادة 76 من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يشغل منصبا حزبيا أثناء توليه منصب الرئيس. بعض مداخلته التي علّقت على حالة الحزب وتعيين نجله كزعيم لحزب نداء تونس، غدّت التصور بأن الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي كان لديه ظل الزعيم الفعلي للحزب السياسي الذي أسّسه (نداء تونس). تم تحليل أيضا ديناميكيات العلاقات بين الرئيس ورؤساء الوزراء منذ ديسمبر 2014 وتدخل الرئيس في العملية الحكومية كأعراض "رأسنة" Presidentialisation للنظام، ففي حين ينص الدستور في مادته 89 على أنه يطلب الرئيس من مرشح الحزب القيادي أو

¹ الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي، مصدر سبق ذكره. ص.6.

² سيسيل غي، "دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحكومة القطاع الأمني"، تقرير. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، تونس، ماي 2015، ص.7.

³ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.ص.14-15.

⁴ Emmanuel Cohen-Hadria, *Op-cit.* p.29.

⁵ Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", *Op-cit.* p.24.

الائتلاف الانتخابي الحاصل على أكبر عدد من المقاعد داخل المجلس تشكيل حكومة في غضون شهر، يبدو أن الرئيس قد فرض نفسه على أنه الفاعل الرئيسي في اختيار هذا المرشح¹. على مستوى آخر، يمنح الباب الثالث من الدستور المخصص للسلطة التشريعية ممثلة في جمعية ممثلي الشعب الوسائل والاختصاصات² للتوقف عن كونها مجرد غرفة تسجيل كما كانت خلال العقود الماضية وفرض نفسها في العملية الديمقراطية للبلاد. يوفر الدستور ضمانات ديمقراطية من أجل تجنب هيمنة حزب سياسي واحد والحكومة ذات الصلة على السلطة التشريعية، ويمنح المعارضة عددا من الحقوق³. من حيث الهيكل، يضم البرلمان التونسي في مرحلة ما بعد التحول السياسي مجلسا واحدا مكونا من 217 مقعدا، يتم انتخابهم من 33 دائرة انتخابية، بما في ذلك الدوائر التونسية الست مع 18 مقعدا للشطات. مع ذلك، السيادة التشريعية للبرلمان التونسي التي بدت قوية خلال فترة الانتقال الأول للبلاد، قد أثبتت مع الأحداث الأخيرة، لاسيما منذ 25 جويلية 2021، بأنها لا تزال في طور التشكل وبحاجة ماسة إلى التعزيز وإعادة الهيكلة⁴.

إضافة إلى الدستور الجديد، كانت هناك جهود حثيثة أخرى تؤسس للعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في تونس. على سبيل المثال، نشير إلى عمل هيئة الحقيقة والكرامة التي قامت بجهود كبيرة في إطار تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، لكن ثمة ثغرات تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات، ومن ذلك الموقف من الأخطاء الوطنية الكبرى، التي يفترض حفظها حتى لا يسمح بتكرارها من جديد، فالمرحلة السابقة ليست كلها خيرا محضا كما أنها ليست شرا محضا، ومن ثم فإن إعادة تقييمها على ضوء الثوابت الوطنية من الأهمية بمكان حتى لا يعاد إنتاج الماضي من جديد، مع الأخذ بالحسبان أهمية أن تكون تلك القراءات موضوعية إن لم تكن مستقلة، حتى يبقى لهذه الدراسات أثرها في المستقبل، فرغم الجهود التي بذلت في هذا المجال فإن الواقع يدعو لمزيد من الدراسة والاستفادة⁵.

تأسيسا على ما تقدم، نجادل بأنه بعد الحراك الاجتماعي والإطاحة بسلطة بن علي، تمكنت تونس من وضع مسار انتقال سياسي صعب نحو الديمقراطية، فبعد أربع عمليات انتخابية برلمانية ورئاسية ناجحة، وانتخاب محلي واحد، كاد نظام الحكم الديمقراطي الناشئ أن يكتمل بموجب الدستور الجديد⁶، وهو ما لم يحصل مع الأسف، فإن تسلك تونس انتقالا راسخا إلى الديمقراطية المتناسكة والكاملة، يعني باختصار العمل على تجاوز السياسات البطيئة التي أسهمت طيلة الفترة الماضية في تأجيج الصراعات والأزمات السياسية بدلا من معالجتها أو محاصرتها، فضلا عن مفاخرة المخاطر

¹ Emmanuel Cohen-Hadria, **Op-cit.** p.30.

² المزيد من التفاصيل حول وظائف السلطة التشريعية واختصاصاتها في تونس وفقا لما ورد في دستور 2014، أنظر في: الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي، مصدر سبق ذكره. الباب (3)، الفصول (50)-(70)، ص.ص. 19-26.

³ Emmanuel Cohen-Hadria, **Op-cit.** p.31.

⁴ Maurice Döring & Rami El Golli, **Op-cit.** p.10.

⁵ علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 16-17.

⁶ Maurice Döring & Rami El Golli, **Op-cit.** p.10.

المجتمعية والاقتصادية في البلاد، ولعلّ التماطل عن التأسيس الكامل للمحكمة الدستورية كان المؤشر الأبرز على عمق هذه التهديدات والمخاطر السياسية المستمرة في دولة ما بعد الانتقال.

3. التعددية الحزبية وتفعيل العملية السياسية في تونس:

في أعقاب الانتقال الديمقراطي للبلاد، منح أكثر من 100 حزب تونسي تفويضا قانونيا للمشاركة في انتخابات العام 2011، وهو ما أدى إلى نشوء حياة سياسية نشطة للغاية، ومهدّ الطريق لإمكانية نشأة ديمقراطية مستدامة قائمة على التعددية والتباعد. حول هذا العدد الكبير، ساد البلاد مزاج ثوري ممزوج بروح الحرية والتحرر لعدة أشهر ممّا خلق وفرة من الأفكار الجديدة والرؤى المبتكرة للمستقبل. عادة، يأتي أي حزب جديد إلى الحياة السياسية بدافع الرغبة في إحداث تغيير، ووفقا لذلك، يصبح الحزب هو الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق التغيير، وهذا بالضبط ما فشل العديد من الأحزاب السياسية التونسية الصاعدة في بلوغه وإدراكه حيث لم يتمكنوا من التمييز بوضوح بين الاستراتيجيات قصيرة المدى التي يتم التعبير عنها من خلال الحملات السياسية والأهداف طويلة الأجل المتجذرة في الالتزام القوي بالمشاركة المستقبلية. اختفى العديد من هذه الأحزاب السياسية الناشئة الصغيرة بعد انتخابات 2011، عاجزة وغير مؤهلة للمساهمة بشكل فعال في المشهد السياسي الجديد. وبناءً على ذلك، يصبح من الممكن تحديد دورة الأحزاب السياسية التونسية بعد الانتخابات والتي تبدأ بتحويلات طفيفة مثل التحالفات والائتلافات وتنتهي بتغييرات كبيرة تتراوح بين إعادة الهيكلة وإعادة تحديد الهوية¹.

مع ذلك، إن التعددية التي طرأت على مشهد الحزب السياسي هو بالتأكيد علامة فارقة لعملية الانتقال التونسية، مقارنة بنظام الحزب الواحد تقريبا من قبل، مع التجمع الدستوري الديمقراطي كحزب وحيد قادر على التمثيل السياسي في تونس. فمنذ يناير 2011، كان مشهد الحزب السياسي الناشئ ديناميكي للغاية². في المرحلة الأولى من عملية التحول السياسي، كان هناك ميل كبير للانقسام إلى أحزاب وبناء تحالفات صغيرة عديدة، كما تم تقنين جميع الأحزاب السياسية الممنوعة حتى ذلك الحين. أما في المرحلة الثانية، اختفت بعض الأحزاب الصغيرة أو انضمت إلى أحزاب أخرى، وأصبحت بعض القوى السياسية أكثر وضوحا وبروزا. وفي العام 2015، شمل المشهد الحزبي أحزابا من طيف أيديولوجي كبير، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين بالإضافة إلى الأحزاب الإسلامية. وفيما يأتي سيتم وصف ملامح المشهد الحزبي المتبلور في تونس بعد سنة 2010 من خلال تسليط الضوء على أهم القوى السياسية الفاعلة على الساحة الحزبية التونسية.

¹ Rfaaa Chehoudi, **Op-cit.** pp.606-607.

² Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", **Op-cit.** pp.12-13.

إلى جانب النهضة¹ والسلفية²، شكّل حراك 2010-2011 أرضاً خصبة لظهور الأحزاب السياسية ذات الثقل الذي أوجد درجة معينة من توازن القوى، لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام 2014. بالنظر إلى هذه القوى السياسية الرئيسية يبدو من الضروري مناقشة صعود حزب نداء تونس. إنه حزب من المحافظين الجدد³ الذي نجح بشكل ملحوظ بعد انتخابات 2014 في تقاسم السلطات التشريعية مع حزب حركة النهضة. تأسس نداء تونس عام 2012 على يد "الباجي قائد السبسي"، رئيس الوزراء والرئيس السابق لتونس، ويكاد يكون الحزب تحت سيطرة رجال الأعمال والمسؤولين السابقين الذين خدموا في عهد بن علي وبورقيبة. على الرغم من أن حزب نداء تونس نشأ في سياق إعادة التشكيل السياسي، إلا أن هويته الأيديولوجية تتبع من التراث السياسي والثقافي لبورقيبة، مع تعديلات وتغييرات طفيفة. ويعود انتصار نداء تونس مباشرة إلى نجاح الباجي قائد السبسي نفسه. بفضل شخصيته الفريدة وقدرته على تقديم نفسه على أنه النسخة الحديثة الجديدة لبورقيبة، وعد بالتغيير والازدهار بينما صوّر نفسه مرارا وتكرارا على أنه حامي الدولة والحياة المدنية. مما لا يثير الدهشة، أن نداء تونس بنى حملته السياسية على فشل حكومة الترويكا ووعده بمزيد من الأمن واستراتيجيات فعالة لمكافحة الإرهاب والمزيد من الاستقرار الاقتصادي بهدف خفض معدلات البطالة وخلق نموذج اقتصادي ديناميكي حديث قادر على تلبية الاحتياجات الملحة للمواطن التونسي⁴.

ركّز نداء تونس والجهة الشعبية على منصات متقابلة، فيما وعدت الجبهة الشعبية بالتغيير دون تفسيرات راسخة ملموسة. وتمثّل الجبهة الشعبية حزبا يساريا متطرف يضمّ عدّة مجموعات يسارية صغيرة مثل القوميين العرب واليساريين المتطرفين، في محاولة لتقديم أنفسهم على أنهم كتلة انتخابية موحدة وذات نفوذ. على الرغم من رغبتهم في التغيير السياسي والانتعاش الاقتصادي، فإن العديد من أعضاء الجبهة الشعبية يتعرّضون للانتقاد بسبب موقفهم السلبي من الأحزاب السياسية الأخرى وعدم قدرتهم على التسوية مع الإسلاميين وأعضاء سابقين في نظام بن علي. سواء كانت عاجزة أو غير راغبة في تقاسم السلطة مع فاعلين سياسيين آخرين، لقد حدّدت الجبهة الشعبية بشكل متكرر مسؤولياتها كقائد

¹ للمزيد حول المرجعية الفكرية لحركة النهضة وتطورها التاريخي، أنظر في:

- أحمدية النيفر، "شهادة عن سنوات التأسيس"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011، ص.ص. 77-113.

- أعلىة علاني، "الحركة الإسلامية التونسية ومسألة البحث عن الذات"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011، ص.ص. 213-244.

² للمزيد حول طبيعة الأحزاب الإسلامية في تونس، أنظر في:

- Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", **Op-cit.** pp.13-15.

³ للمزيد من التفاصيل حول تيار المحافظين الجدد وحزب النداء في تونس، أنظر في:

- **Ibid.** p.13.

- Danya Greenfield, "Tunisia's Post-parliamentary Election Hangover", **In: Tunisia's Volatile Transition to Democracy.** The Project on Middle East Political Science (POMEPS), POMEPS BRIEFings 27, November 6, 2015, pp.10-12.

⁴ Rafaa Chehoudi, **Op-cit.** p.607.

معارضة في الجمعية التأسيسية الوطنية، من خلال نبذ أي برامج اقتصادية ليبرالية متجذرة بعمق في الرأسمالية والمبادئ التي حدّدها إجماع واشنطن، منتقدة التحالف غير العقلاني بين النهضة ونداء تونس والرفض الكلي لأي اقتراح سياسي للمشاركة في الأنشطة الحكومية¹.

بالاستناد إلى هذا الواقع، يمكن التأكيد على أن الساحة الفكرية والسياسية التونسية في مرحلة ما بعد الانتقال تجاذبتها ولا تزال تتجاذبها إلى الآن تيارات عدّة؛ يسارية وليبرالية وقومية وإسلامية، تتداخل أحيانا فيما بينها، وتتقارب في بعض الأحيان على شكل تحالفات سياسية استجابة لنتائج الانتخابات المفاجئة، وتنفصل عن بعضها أحيانا كثيرة، وقد يتقارب اليسار والقوميون حتى يظهروا للآخرين تيارا واحدا، وقد يفترون حدّ التمايز والوضوح، كما أن سمعة الأحزاب الكبيرة أو الفائزة في البرلمان تحجب الأحزاب الصغيرة غير الممثلة أو الممثلة بنسب بسيطة، وعلى الرغم من تعدد هذه الأحزاب وتنوعها فإنها لم تستطع شق طريقها إلى البرلمان التونسي إلا من خلال التحالف مع مكونات أخرى تنصهر داخلها². على وجه التحديد، بينما تحرّك المشهد السياسي في مرحلة ما بعد بن علي نتيجة تأسس أكثر من مئتي حزب سياسي في الإجمال، قد وجد التونسيون أنفسهم أمام ساحة سياسية غير مستقرة، تتشكل فيها أحزاب جديدة وتندثر أخرى، إضافة إلى الفوز المدوّي لبعض هذه الأحزاب والإخفاق المدوّي لبعضها الآخر في نفس الوقت، كما حدث مع نداء تونس بين الانتخابات البرلمانية 2014 والثانية في 2019، وربما باستثناء حزب حركة النهضة الإسلامي تعدّ أغلب الأحزاب التونسية من هذا القبيل، ولعلّ السبب الأساسي في ذلك يعود إلى الحالة الحزبية الوليدة والانشقاقات السياسية المتكررة، والهجرات والتنقلات الحزبية للنخب التونسية، وعلى الرغم من التجارب الانتخابية المتعددة التي أعقبت التحول السياسي للبلاد، فإن الساحة الحزبية لا تزال قاصرة، فضلا عن المشهد السياسي العام الذي يتأثر بشكل كبير بهذا الوضع، وهذا ما يجعل من تحديد الأحزاب الفاعلة باستمرار أمرا صعبا للغاية³.

4. الاستحقاقات الانتخابية وأثرها على إعادة تشكيل التحالفات السياسية:

في هذا الإطار، من المهم أن نسلط الضوء على دور القانون الانتخابي⁴ في إعادة تشكيل المشهد الحزبي ونتائجه التي لا تخفى على المتابعين للشأن التونسي، فطبيعة صياغة القانون والظروف السياسية حينها ربما كانت تحتمّ على المشاركين في صياغته عدم السماح لأي حزب بالحصول على الأغلبية، بحيث لا يعود الشعب إلى الورا، مستحضرين تجربة 50 سنة ماضية من التفرد، وتحوّط من حصول بعض القوى المنظمة والمستعدة لهذا التحول على الأغلبية، وبقدر ما كان هذا القانون ربما

¹ Ibid.

² علي جيلي، مرجع سبق ذكره. ص. 26.

³ المرجع نفسه.

⁴ المزيد من التفاصيل حول نص القانون الأساسي للانتخابات الصادر سنة 2014، أنظر في: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، "الجريدة الرسمية. العدد (42)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 27 ماي 2014، ص. 1382-1398.

مناسبا في وقته وسياقاته، فإنه أفضى فيما بعد إلى ضعف المؤسسات وتشرذم الأحزاب¹ بحثا عن مواقعها في الدولة وفتح المجال لإمكانية حصول المكونات الحزبية الصغيرة على مواقع في الدولة². بعد العام 2010، شهدت تونس ست استحقاقات انتخابية-باستثناء انتخابات البرلمان الأخيرة لسنة 2022- أفرزت في كل مرة نتائج مختلفة ولاعبين جدد، خاصة ما تعلق منها بانتخابات المجلس التأسيسي والانتخابات البرلمانية، ففي أول استحقاق ديمقراطي لانتخاب المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، تنافس ما يزيد على 80 حزبا سياسيا، وكانت هذه الانتخابات بداية لتحول المشهد السياسي من التشتت إلى التجمع النسبي، وفيها تحصل حزب حركة النهضة على نصيب الأسد، تلاه المؤتمر من أجل الجمهورية، ثم تيار العريضة الشعبية (قوائم مستقلة) فالتكتل من أجل العمل والحريات. مع ذلك، أبانت هذه الانتخابات عن ثغرات جوهرية في المشهد السياسي فيما يتعلق بإعادة رسم خريطة القوى والتوازنات السياسية، إذ مثّل فوز حركة النهضة بداية لمرحلة جديدة في الحياة السياسية التونسية، وهو ما وضع التيار السياسي الإسلامي أمام اختبار السلطة، خاصة أنه حرص على الترويج لخطاب سياسي وسطي معتدل، وتعهد باحترام الصبغة المدنية للدولة وسيادة الشعب وقاعدة التداول على السلطة. وقد شكّلت هذه الانتخابات خطوة كبيرة باتجاه إرساء قواعد النظام السياسي الجديد، إذ بموجبها قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية، وإذا كانت أول صلاحية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره اقتراح رئيس للحكومة على البرلمان مع مراعاة نتيجة الانتخابات. ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد حراك 2010-2011 منبثقة من خيار الشعب اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية، وبذلك، دخلت تونس في مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر متداركة الكثير من التعقيدات السياسية والقانونية التي لا تزال باقي دول الحراك العربي تتخبط من أجل تجاوزها³.

¹ نتيجة لذلك، تم تنقيح هذا القانون الانتخابي لأكثر من مرة منذ سنة 2014، في سنة 2017، ثم سنة 2019، ليكون آخر هذه التنقيحات وأكثرها جذرية في سنة 2022. للمزيد من التفاصيل حول طبيعة هذه التنقيحات والتعديلات، أنظر في:

- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء"، *الجريدة الرسمية*. العدد (14)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 17 فيفري 2017، ص.ص. 564-572.

- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "قانون أساسي عدد 76 لسنة 2019 مؤرخ في 30 أوت 2019 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء"، *الجريدة الرسمية*. العدد (70)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 30 أوت 2019، ص.ص. 2747-2748.

- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "مرسوم عدد 55 لسنة 2022 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 يتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه"، *الجريدة الرسمية*. العدد (102)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 15 سبتمبر 2022، ص.ص. 2930-2945.

² علي جيلي، *مرجع سبق ذكره*. ص. 18.

³ *المرجع نفسه*. ص.ص. 18-19.

بعد إقرار الدستور التونسي الجديد في 26 يناير 2014، وفي أعقاب الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، تخلّت النهضة عن السلطة، وشكّلت حكومة تكنوقراط، وبعد ذلك في 26 أكتوبر 2014، كانت أول انتخابات لمجلس نواب الشعب، وفي هذه الانتخابات فاز حزب نداء تونس (الليبرالي وسطي) بـ86 مقعداً، من أصل 217 مقعداً يتكون منها البرلمان، وحلّت حركة النهضة ثانية بحصولها على 69 مقعداً، ويقدر ما كانت هذه النتيجة مفاجئة إلا أنها أعادت رسم المشهد ثانية، وبناءً على هذه النتيجة كانا حزب نداء تونس وحركة النهضة قد شكّلا ائتلافاً واسعاً، إلا أنّه ضعفه لأسباب متعددة؛ منها التفكك الذي أصاب النداء. وقد تلت هذه الانتخابات انتخابات رئاسية في 23 نوفمبر 2014، تنافس فيها 27 مرشحاً، من دون مشاركة حزب حركة النهضة، الذي ترك لأنصاره حرية الاختيار بين المتنافسين، ولم تسفر عن فوز أي منهم بالأغلبية، وهو ما أدى إلى إجراء جولة انتخابية ثانية بين أكبر فائزين، في 21 ديسمبر، وفاز فيها مرشح نداء تونس الباجي قايد السبسي على حساب المنصف المرزوقي مرشح حزب المؤتمر من أجل الجمهورية. ورغم انخفاض نسبة حركة النهضة في الانتخابات النيابية إلا أنها حققت فوزاً معتبراً في أول انتخابات محلية في تونس الجديدة، ففي 6 ماي 2018، شهدت البلاد أول انتخابات بلدية حرة، حلّت فيها النهضة في المرتبة الأولى في العاصمة وفي عدد من المدن الكبرى، ومعها عادت النهضة لتصدّر المشهد من جديد. وفي 15 سبتمبر 2019 شهدت تونس انتخابات رئاسية جديدة، تنافس فيها 26 مرشحاً، وحقق فيها الأكاديمي المستقل "قيس سعيد" مفاجأة جديدة بتقديمه نتائج الانتخابات وحصوله على 18.4%، تلاه رجل الأعمال "نبيل القروي" زعيم حزب قلب تونس المنشق عن نداء تونس بحصوله على 15.58، وهو ما أدى إلى إجراء جولة ثانية من الانتخابات، في 13 أكتوبر من نفس العام فاز فيها سعيد¹.

الخلافات التي أعقبت نتائج انتخابات العام 2019 تشبه في الحدّة ما حصل في سنة 2013، حين اشتداد الصراعات السياسية والأيدولوجية وتصاعد العمليات الإرهابية التي كادت تؤدي بمجمل المسار الانتقالي، وما تلاها بعد ذلك، وبحسب إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس عن النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية، التي جرت في 06 أكتوبر 2019، فإن حركة النهضة قد تصدرت نتائج الانتخابات بحصولها على 52 مقعداً في البرلمان من أصل 217 مقعداً البرلماني التونسي، بينما جاء حزب قلب تونس في المرتبة الثانية بحصوله على 38 مقعداً، وجاء التيار الديمقراطي (يسار الوسط) في المرتبة الثالثة بحصوله على 22 مقعداً، وحصل ائتلاف الكرامة (تحالف محافظ مكون من شخصيات إسلامية قريبة من المزاج الثوري) على 21 مقعداً، يليه الحزب الدستوري الحر (امتداد للحزب الحاكم قبل الحراك) بـ17 مقعداً، ثم حركة الشعب (قومية) بـ16 مقعداً، يليها تحيا تونس بـ14 مقعداً،

¹ نفس المرجع. ص.ص. 20-21.

ومشروع تونس بـ04 مقاعد، وهما حزبان منشقان عن نداء تونس، ولم تتجاوز حصة باقي الأحزاب والقوائم المستقلة 05 مقاعد¹.

لكن، كما كان الحال في عام 2014، تلّخص المكسب الديمقراطي الرئيس خلال هذه المرحلة الحرجة من مراحل التحول التونسي في تعزيز التوجه نحو انتخابات حرة كأساس للتداول على السلطة على أساس دستوري سلمي ومنظم، قائم على التناوب السلطوي المحدد زمنياً بحكم القانون. وهكذا وضع النداء والنهضة الأساس لعادة شبه انتخابية تتمثل في إقامة تحالفات بين الأحزاب السياسية الصغيرة ومؤيديها. في هذا السياق، يؤشر واقع احترام الأحزاب السياسية التونسية والنخب الجديدة والقديمة لقواعد اللعبة الديمقراطية على وجود مستوى من النضج المدني يسمح للقواعد الانتخابية بأن تكون قابلة للتنفيذ، كما أن الامتثال للقواعد الانتخابية والنتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع يعد جزءاً لا يتجزأ من فهم الديمقراطية والتحول الديمقراطي من خلال طيف واسع من نظريات تفسير الديمقراطية. وفي المحصلة يمكن القول أن التصويت أصبح في العام 2019 ممارسة سياسية شائعة حتى وإن اقتصر على 55% من مجموع الناخبين المؤهلين للتصويت، ومهما يكن من أمر، وبكل تأكيد، فإن الحراك الشعبي عاد ليرد بقوة وهذه المرة عبر صناديق الاقتراع².

مع ذلك، لم يظل هذا هو الحال مطولاً في تونس، فبالنظر إلى النتيجة الموزعة على عدد من الأطياف السياسية المتباينة داخل السلطة التشريعية، أخفقت لأول مرة منذ تاريخ بدء الانتقال في البلاد أول حكومة تونسية في نيل الثقة أمام البرلمان، وبناء على ذلك، أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد تكليف إلياس الفخفاخ بتشكيل حكومة جديدة، والذي كان أمامه 30 يوماً لتشكيل الحكومة الجديدة ونيل الثقة، أو الدخول في انتخابات جديدة، وبعد جولة المفاوضات نجح رئيس الحكومة الجديدة في إقناع كتلة واسعة من البرلمان بهذه الحكومة والتصويت عليها³، مع ذلك، كان المنعطف السياسي الأخطر في تاريخ تونس الانتقالي هو مشهد 25 جويلية 2021 الذي تبلور على إثر إعلان الرئيس التونسي عدد من الإجراءات الاستثنائية التي شملت إقالة رئيس الحكومة وتجميد عمل البرلمان، وما استتبع ذلك من توقيف نشاط مؤسسة القضاء.

في الواقع، بينما يتفق منظرو الديمقراطية على أن أهم شرط لاستكمال الانتقال الناجح إلى الديمقراطية هو إجراء انتخابات منتظمة وحرّة متنازعة عليها، وأن العلمنة ليست مطلباً، خاصة إذا تم تناولها وفق النموذج الفرنسي الكلاسيكي، فإن الانتخابات لوحدها لا يمكنها أيضاً أن تضمن نجاح

¹ علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.21.

² العربي صديقي، "التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة"، تقرير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 4 نوفمبر 2019، ص.12.

³ علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.24.

التحولات، وقد تتحول في بعض الأحيان إلى سلوكيات نخبوية¹، وهذا ما يشوّه المشهد الانتخابي والسياسي عموماً في تونس اليوم.

ثانياً: الإخفاقات السياسية وتقلص دائرة الأمن السياسي في تونس ما بعد 2014:

بالنظر إلى ما حققته تونس من تقدم سياسي ودستوري ملحوظ منذ العام 2011، فأقل ما يقال عن ذلك أن البلاد قد خطت بالفعل خطوات مذهلة في مسار الابتعاد عن نظام تسلطي مغلق باتجاه آخر بدأ أكثر ديمقراطية وانفتاحاً أمام مشاركة متعددة لفاعول سياسية ومدنية متباينة التوجهات والسياسات، وبالنظر إلى غلبة الطابع السلمي والتوافقي على العملية الانتقالية والسياسية في تونس الجديدة، يتضح أنه سيكون في مقدور الوطن العربي تعلم الكثير من التجربة التونسية في مجال سياسات الاعتدال وفنون التسوية والحلول الوسط. لكن، من المهم في الوقت نفسه عدم المبالغة في تقييم اللحظات التاريخية التي شهدتها تونس في العام 2014، وعدم اليقين باحتمال استمرار التجربة الديمقراطية التونسية على الوتيرة الإيجابية التي صاحبها منذ الإطاحة بسلطة بن علي في العام 2011²، لا سيما في خضم تداعيات الأحداث الأخيرة التي بدأت منذ صيف 2021.

الأكثر وضوحاً، هو أن العديد من الانشغاقات والصراعات قد طفى على السطح خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، ثم استفحلت بمرور الوقت إلى أن بلغت نقطة الانفجار في 25 جويلية 2021 على إثر إعلان الرئيس التونسي الحالي قيس سعيد إجراءات استثنائية شملت تجريد عمل البرلمان التونسي وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي الذي كان محسوباً على أطراف مناوئة لسياسات الرئيس، وهو الأمر الذي عكس مدى هشاشة سياسة الإجماع الديمقراطي في البلاد وأثر على دينامية وجود مخاطر الاستقطاب السياسي والتفكك الاجتماعي الجهوي. في الواقع، بعد أن استكملت انتقالها الأول بنجاح، تواجه اليوم تونس ما يعرف بأزمة الانتقال الثاني، إذ لا يزال على عاتقها إتمام مهام سياسية شاقة تتمثل في مصالحة مجتمع يعاني استقطاباً حاداً، ومجتمع ممزق بين الإسلاميين والعلمانيين، وبين الديمقراطيين والمعادين للتحول والإصلاح، وبين الساحل المنفتح والداخل المهمش. وبهذا، كانت الديمقراطية الوليدة في تونس ديمقراطية ناقصة ومتعثرة بفعل إجراءات سلطة الأغلبية العددية الفظة، وأيضاً نتيجة لعدم قدرتها على الوفاء بجوهر ما يتوقعه الناس من حكومتها. العامل الأول، أي السلطة العددية الفظة، مأسس التطرف والإقصاء السياسيين، فيما العامل الثاني، أي التوقعات، قد غدّى السخط والشكوك العامة³.

¹ Ezzddine Abdelmoula, *Op-cit.* p.53.

² أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.9.

³ المرجع نفسه. ص.ص.9-10.

1. التحالفات السياسية وبدء نزع الشرعية: تكلفة التوافق المتفاوض عليه:

أكد "فواز جرجس" أن الخلاف السياسي سيكون سمة مميزة لسياسات ما بعد الحراك العربي وأنه ينبغي الاحتفاء بذلك¹. من الصعب قراءة هذه الحجة دون التفكير في أنها لا تنطبق بالكامل على تونس ما بعد 2010، وتحديدًا تونس ما بعد ديسمبر 2014، إذ يبدو أن الخلاف السياسي المنهجي السليم قد تم تكميمه بطريقة ما بسبب الهوس بفكرة التسوية السياسية²، كما لا يمكن قطعًا موازنة هذه الحجة مع مشهد ما بعد جويلية 2021 حيث تفاقمت الأزمة السياسية وأفضت في الأخير إلى الانهيار الكلي لنموذج التوافق التونسي المشيد منذ العام 2011، بشكل لم تعد الأطراف الفاعلة فيه قادرة على تقديم أي تنازلات تفاوضية أو تسويات ظرفية بين الفواعل المتنازعة.

لقد أصبح مسار تونس من الحراك إلى الديمقراطية الهشة ممكنًا من خلال قدر قوي ومددهش من حسن النية والثقة بين الأحزاب والقوى السياسية المتباينة بشدة. كان هناك تماسك مذهل بين النخب، سواء كانوا إسلاميين سابقين أو من خريجي نظام بن علي المخلوع. لقد تعززت علاقات العمل من خلال الصداقات الشخصية التي تربط الطيف الإيديولوجي، وهي ميزة كبيرة للمساومة والاستقرار. نتيجة لذلك، كان التطور السياسي في تونس مضطربًا، مثل أي مرحلة انتقالية، ولكنه كان مستقرًا بشكل ملحوظ³. بشكل خاص، تم تقديم التحالف بين نداء تونس وحركة النهضة على أنه ضمانة للاستقرار السياسي في تونس لأنه أجبر النهضة⁴ على دعم الحكومة في حالة الأزمة أو الفشل⁵، وعلى الرغم من حملة النداء ضد النهضة، أمكن للنداء أيضًا، من خلال استخدامه السرد القديم للإجماع، أن يشرع منظوره للتحول عبر تضمين حزب النهضة في هذا الإجماع. لقد كان هذا التحالف والتضمين مثيران للغاية، وغالبًا ما رأى علماء الديمقراطية أنهما قوة مهمة لتحقيق الاستقرار في البلاد. وفقا للكثيرين، كان الائتلاف الحاكم

¹ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: فواز جرجس، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 15-21.

² Emmanuel Cohen-Hadria, *Op-cit.* p.28.

³ Brian Klaas, *Op-cit.* p.2.

⁴ يشير "عاصف بيات" إلى التكيف المتزايد للفاعلين السياسيين الإسلاميين مع الخطابات والنماذج العالمية على أنه "منعطف ما بعد الإسلاميين". فبعد مرحلة من المقاومة والقمع، حاولت معظم الحركات الإسلامية السائدة دمج المفاهيم الإسلامية مع الخطابات والمفاهيم والأفكار العالمية الشاملة. بما أن الإسلام وممارساته لم يعودا مهددين من قبل سياسات العلمنة الاستبدادية من أعلى إلى أسفل، لم يتم وضع الدين في المقدمة ودوره مقيد ويميل إلى إعادة العلمنة. هذا لا يعني أنهم قد تخلوا عن الإسلام ولكنهم قاموا بتكييف أساليبهم الأيديولوجية وخطابهم مع تحديات العالم الإسلامي المعولم النيوليبرالي. للمزيد حول تطور إيديولوجية حركة النهضة وفلسفتها السياسية الذي أسهمت كثيرا في تغيير مفهوم الحزب للديمقراطية ومن ثم التغيير في سلوكه السياسي، أنظر في:

- Cengiz Günay and Sherin Gharib, "From Persecution to Government -Ennahda's Claim to Power", *In: Transformation in Tunisia: The First Five Years (Joint Policy Study)*. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017, p.77.

- عبد اللطيف الحناشي، "تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة"، في: أفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب: الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي". عمان: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2017، ص.ص. 59-65.

⁵ Maryam Ben Salem, *Op-cit.* p.5.

في تونس بين القوتين الرئيسيتين، حزب نداء تونس العلماني وحزب النهضة الإسلامي، نادر الحدوث، فعادة عندما يكون لدولة ما انقسام كبير في عملياتها الاجتماعية والسياسية، سواء كان ذلك على أسس سياسية أو دينية أو عرقية أو اجتماعية أو إيديولوجية، فإن هذا غالبا ما يهيمن على التحول ويصبح الشيء الذي يهدّد بتمزيق البلاد¹.

لكن، من أبرز نتائج هذا التحالف بين نداء تونس والنهضة أنه ساهم بشكل كبير في تحويل الاستقطاب السياسي، من الاستقطاب بين "معاداة المشاريع المجتمعية" التي ميّزت التحول السياسي وكانت أحد الموضوعات الانتخابية الرئيسية خلال الفترة الانتقالية؛ الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2014، إلى استقطاب "الليبرالية مقابل الاشتراكية" من جهة و"الديمقراطيين مقابل رموز النظام القديم" من جهة أخرى². صحيح أن عملية التحول السياسي في البلاد تراكمت مع ازدهار العديد من الأحزاب السياسية التي يمكنها التنافس بحرية في الانتخابات، متناقضة بذلك مع النظام الحزبي التونسي القائم قبل الحراك حيث كان أحد الأحزاب السياسية يحتكر السلطة السياسية بحكم الأمر الواقع. ومع ذلك، فإن التعددية الديمقراطية الناشئة في تونس كانت مقيدة بالقبول الساحق للتسوية الذي تجسّد على التوالي في حكومة الترويكا، في الحكومة الائتلافية بقيادة الحبيب الصيد، وأخيرا في حكومة الوحدة الوطنية بقيادة يوسف الشاهد. بعبارة أخرى، الحجة هي أن النظام التونسي قد انتقل على التوالي من نظام حزبي احتكاري إلى نظام حزبي فوضوي حيث تم إنشاء عدد كبير من الأحزاب السياسية بعد الانتقال، ثم إلى نظام حزبي أوليغارشي أين تتجمّع بعض الأحزاب تحت راية التسوية المطلقة، وتقوم بتوزيع واحتكار السلطة فيما بينها³.

تسبّب تحالف نداء تونس/النهضة في شعور الكثير من الناخبين في كلا المعسكرين بالبؤس السياسي. كان يُنظر إليه على نطاق واسع في تونس على أنه مفروض من الخارج ليتوافق مع فكرة معينة عن كيفية إجراء الانتقال، ومستوحى إلى حد كبير من الإصرار على الحاجة إلى حل وسط والخوف من تكرار التوترات التي شابت المشهد السياسي في البلدان العربية الأخرى. تحالف نداء تونس/النهضة -ولكن أيضا إلى حد ما حكومة الترويكا التي سبقته وحكومة الوحدة الوطنية التي خلفتها- لم تتفّر أجزاء من المجتمع التونسي فحسب، بل حدّت أيضا من إمكانات المعارضة الديمقراطية. ففي حين أن هذا الوضع جلب الاستقرار وفقا لبعض المحللين واحتوى مستوى الاستقطاب، فقد أثر أيضا على كيفية إدراك التونسيين للعبة الديمقراطية في السنوات الأولى من الانتقال بحيث لم يترك مجالاً إلا لمعارضة هامشية جدا غالبا ما تعرّضت لضغوط وانتقادات بسبب عدم رغبتها المزعومة في التسوية،

¹ Karim Zakhour, **Op-cit.** p.145.

² Maryam Ben Salem, **Op-cit.** p.5.

³ Emmanuel Cohen-Hadria, **Op-cit.** p.28.

وفي هذا الخضم شكك عدد من النشطاء والمعلقين التونسيين ودعوا إلى إعادة التفكير في فكرة السياسة التعددية التي كان من المفترض أن تسهل عملية ترسيخ الديمقراطية لا أن تعرقها¹. يجادل المتخصصون والباحثون في الشأن التونسي بأن طبيعة الإجماع السائد في تونس ما بعد الانتقال، أدت إلى خنق الديمقراطية من خلال احتكار السلطة². وتتحدث "أمل بوبكر" عن "المنافسة المتفاوض عليها" "Bargained Competition" لوصف نظام ما بعد بن علي، وبالتالي، تونس ما بعد الحراك الاجتماعي والتحول السياسي، والتي تتعارض مع مصطلح "الانتقال المعهود" "Pacted Transition" الذي تم استخدامه لوصف عمليات التحول الديمقراطي السابقة. وهي تقر بأن هذه المنافسة التي تم التفاوض عليها ربما أنقذت البلاد من وقوع صدام كبير وأنهت سلطة النظام الاستبدادي السابق، ومع ذلك، فهي تتحدى فكرة أن ترويض الصراعات الأيديولوجية قد جعل الانتقال التونسي إلى الديمقراطية ناجحاً. وتجادل بدلا من ذلك بأن صيغ تقاسم السلطة بعد الانتقال قد عزلت المحتجين وهمشتهم، ومنعت وصول الجهات الفاعلة الأخرى إلى السياسة وحالت دون ظهور مشاريع سياسية مميزة تنظم الحياة السياسية. في نفس الاتجاه، سلطت "نادية المرزوقي" و"حمزة المؤدب" الضوء حول كيف أن التسوية في تونس ما بعد الحراك خدمت أهداف "اتفاق النخبة" و"الاستقطاب المتبادل" بدلا من التعددية السلمية وحذرا من مخاطر مثل هذا النظام على الديمقراطية التونسية الناشئة، بما في ذلك الفجوة المتزايدة بين المجتمع والقيادة السياسية³.

في هذا السياق، يتم تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الائتلافية بين نداء تونس والنهضة على أنها إحياء للسلطوية وإعادة تشكيل للنخبة التونسية⁴ في منحى يدل على عودة الممارسات الدكتاتورية التي كانت شائعة في عهد بن علي، خاصة مع السماح بعودة عناصر من النظام القديم والدولة القمعية إلى مركز السلطة في البلاد. إن مثل هذه الصفقات أضرت كثيرا بالمصادقية الديمقراطية للحكومة وشرعيتها، وبالتالي أظهرت العواقب على المستويين السياسي والاجتماعي بداية نزاع الشرعية عن هذه الحكومة على المدى القصير والمتوسط، إلى جانب سحب الدعم الواسع الذي أدى في نهاية المطاف إلى تآكل الإيمان بشرعية السلطات السياسية، حيث تعزز الاعتقاد بأن الديمقراطية مهددة من قبل الحكومة التي تحاول تكميم المعارضة⁵. في هذا الشأن، يؤكد "جنكير غوني" Cengiz Günay و"شيرين غريب" بأن التحول والاستقرار في تونس كانا على حساب الإصلاحات الجوهرية وتطرف قطاعات كبيرة نسبيا من الشباب العاطلين عن العمل. ومن ثم، فبدلا من الثورة بمعناها الحقيقي - تغيير جوهري في

¹ Ibid, pp.28-29.

² Karim Zakhour, **Op-cit.** p.145.

³ Emmanuel Cohen-Hadria, **Op-cit.** p.29.

⁴ للمزيد حول ملامح إحياء السلطوية وعودة النخب القديمة إلى سدة الحكم، أنظر في:

- Anne Wolf, "Beyond the 'Revolution': authoritarian revival and elite reconfiguration in Tunisia", **The Middle East in London.** (Vol. 14 – N.01), London: The London Middle East Institute (LMEI) & SOAS-University of London, December 2017–January 2018, pp.12-13.

⁵ Maryam Ben Salem, **Op-cit.** pp.6-10.

الحكومة ونوع الحكم والنخب والملكية الاقتصادية - يمكن وصف التغييرات في تونس بأنها ثورة سلبية *Passive Revolution*¹.

وفقاً لـ "غوني" و"شيرين"، لقد أزاح حراك 14 يناير المزعوم عشيرة بن علي، لكنه لم يقم بإزالة النظام الاقتصادي ولا أجهزة السلطة والشبكات الزبائنية التي غرستها الدولة ومؤسساتها. في الواقع، لم يهدف حزب النهضة إلى قلب الهياكل القائمة، وبدلاً من ذلك، سعى إلى تغيير تدريجي من خلال الاندماج في النظام والمشاركة في السلطة²، كما ظلت "المنافسة المتفاوض عليها" في حقبة ما بعد بن علي تدور حول التفاوض على شروط (إعادة) اندماج كلا المجموعتين في النظام السياسي. النخب القديمة ممثلة في نداء تونس والطبقة الوسطى الدنيا ممثلة بالنهضة. ما تشاركه حزب النهضة ونداء تونس هو أنهما لم يؤديا دوراً في الأحداث التي أفضت إلى عزل بن علي، وكلاهما كانا يخشيان التهميش بسبب اضطرابات الحراك، وبناءً على ذلك، كان حزب النهضة ونداء تونس مهتمين بشكل أساسي بـ"تطبيع وتعزيز" إدراجهما في نظام ما بعد بن علي. محاولات التصالح مع عهد بن علي (مثل إنشاء اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الانتهاكات، ولجنة تقصي الحقائق حول الفساد والاختلاس، والمفوضية العليا لتحقيق الأهداف الثورية والإصلاحات السياسية والتحول الديمقراطي-هيئة عاشور) فشلت، ولم يكن حزب النهضة ولا ممثلو المعسكر العلماني مهتمين بتفسير الماضي أو إعادة بناء الدولة أو حتى بناء مؤسسات جديدة³.

وبناءً على تم التطرق، من الواضح أن الفواعل الرئيسية في عملية التحول السياسي في تونس قد أدركت في وقت مبكر بأن التماسك السياسي ضروري للتعامل مع التحديات الخطيرة أثناء انتقال ديمقراطي هش، فلطالما اعتبرت علاقات التعاون والتقارب فيما بينها أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للنجاح الجزئي المحقق منذ 2011، حيث تمكّنت الحكومة من الاستجابة للمشكلات بشكل بناء بدلاً من الانخراط في الانغماس والجمود السياسي في لحظة حاسمة بالنسبة للديمقراطية الجديدة الوليدة في البلاد⁴. مع ذلك، يمكن للمرء ملاحظة أن "المنافسة المتفاوض عليها" هي نمط من التوافق السلبي بين النخب السياسية الذي عمل على ضمان عملية انتقالية سلسة نسبياً تعكس توطيداً مموهاً للديمقراطية، حيث كانت على حساب الحفاظ على هياكل ومؤسسات ومنظمات السلطة الاستبدادية. بعبارة أخرى، تضمنت اتفاقية تقاسم السلطة بين نخب ما بعد الانتقال اندماج النخب العلمانية والإسلامية في النظام، لكن، بما أن كلا الطرفين كان يخشى أن يتعرض للقمع من قبل الطرف الآخر، فقد تميّزت الصفقة أيضاً بالاستقطاب الشديد والتنافس على الموارد السياسية⁵، فالمشهد التونسي كان غير مستقر على الدوام،

¹ Cengiz Günay and Sherin Gharib, **Op-cit.** p.86.

² **Ibid.** p.87.

³ **Ibid.** pp.87-88.

⁴ Brian Klaas, **Op-cit.** p.04.

⁵ Cengiz Günay and Sherin Gharib, **Op-cit.** p.88.

ومع ذلك، يلاحظ أن الإنجاز الرئيسي للمشهد السياسي التونسي قد تلاشى تدريجياً، أي أن قدرة الأعداء الإيديولوجيين على تشكيل تحالفات من أجل الحكم داخل النظام شبه البرلماني الجديد قد انحسرت كثيراً مع بدء انهيار التحالف التاريخي بين حزب نداء تونس العلماني وإسلاميي النهضة، وكانت الأزمة القاصمة هي الصراع المفتوح بين رئيس البلاد، بدعم من نداء تونس، ورئيس الحكومة، الذي طالما دعمته النهضة¹، وهو الصراع الذي استمر بعد ذلك في ظل حكم الرئيس قيس سعيد بحدّة أكبر ودرجة أعلى ممّا كان عليه قبل العام 2019 مفضياً إلى الانتهاء الفعلي لحقبة الإجماع المتفاوض عليه بتونس في 25 جويلية من العام 2021.

2. الشعبية الانتخابية وقوة الحنين إلى الماضي:

إحدى الظواهر المقلقة التي أصبحت بارزة بشدّة في تونس تتمثل في صعود الشعبويين² الذي يؤيد بعضهم علانية النظام السابق، أو لديهم سجل معروف من الفساد، أو يعارضون الإصلاحات التقدمية. أشارت أحدث استطلاعات الرأي إلى الشعبية المتزايدة للمرشحين الذين يتبنون رواية مناهضة للنظام لتسويق أنفسهم على أنهم غرباء أخلاقيون يفهمون تماماً مخاوف الناس، وهو نهج شعبي مألوف. وممّا ساعد على ذلك عدم الثقة العامة تجاه الطبقة الحاكمة الحالية، ولا سيّما مكونات الحكومة الائتلافية الوطنية السابقة. إن هذا "التفكك" الذي أصبح راسخاً في العقلية التونسية وغدّته سنوات من الوعود الخادعة والظروف المعيشية القاسية بشكل متزايد، قد أعاد إحياء الحاجة إلى قيادة قوية في شكل نظام استبدادي من شأنه أن يقوّض نفسه أساس الديمقراطية³.

في واقع الأمر، لا تزال الخطابات السياسية في تونس توجّه من خلال قصة رجل العناية الإلهية، مع إشارات شبه إجماعية إلى أول رئيس رمزي للبلاد، الحبيب بورقيبة. يشير هذا التفكير المخادع إلى أن مشاكل تونس يمكن حلها من قبل قائد قوي واحد يركّز كل السلطات، وهو نهج خطير إلى حدّ ما بالنسبة لبلد لا يزال يفتقر إلى ثقافة ديمقراطية راسخة⁴. في هذا الإطار، يمكن ملاحظة أن نصر حزب نداء تونس في الانتخابات البرلمانية والرئاسية للعام 2014 قد سجّل نجاحاً باهراً للطابع الشعبوي القديم، الذي استند إلى سياسات التخويف ووعده إعادة سلطة الدولة. كانت صرخة الحزب الحماسية بسيطة

¹ Yasmine Akrimi, *Op-cit.* p.2.

² وصف "جارجس" Jajers و"الغراف" Walgrave الشعبوية في عام 2006 بأنها إطار اتصالي يجذب الناس ويتعرف عليهم. ومع ذلك، يجادل باحثون آخرون بأن الشعبوية هي أكثر من مجرد نداء من أعلى إلى أسفل، وتتمحور حول تفاعل عاطفي بين الفاعلين الشعبويين وجماهيرهم. وإطلاقاً، يمكن الإشارة إلى الشعبوية على أنها تظهر مادي لتنائية تجمع تقديس فكرة "الشعب" من جهة وفكرة "معادة النخب" من جهة أخرى مجتمعيتين في مقولة أن هذه النخب مضادة للشعوب ومضادة معها براغماتياً، فيأتي "الشعبي" ممثلاً لهذا الشعب بل وتجسيدا له للدفاع عن مصالحه. وهكذا، لن يكون من العسير على المتخصص لعملية الانتقال التونسي أن يلاحظ دور الشعبوية في تشكيل السلوكات السياسية للفاعلين والمواطنين التونسيين على حد سواء. للمزيد أنظر في: سيرين القاسمي وبلال الشرني، "شعبوية قيس سعيد: صورة اتصالية أم مذهب سياسي"، دراسة. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، ص.ص. 01-09، على الموقع الإلكتروني:

<https://daamdh.org/archives/16944>

³ Yasmine Akrimi, *Op-cit.* p.5.

⁴ *Ibid.*

وصارمة: كل شيء في البلاد محطم. وفي الحملات الانتخابية، كان السببي قد اتهم حركة النهضة بترك البلاد في خطر الانهيار بعد أن تزعمت الحكومة من نوفمبر 2011 إلى يناير 2014. وقال بتفجع إن عدم كفاءة الحزب وغروره وتجاوزاته، تركت التونسيين على المحك متكشفين أمام مخاطر الوضع الأمني وتقهقر المستوى الاقتصادي. وفي النهاية، أثبت هذا النوع من الخطابات والسياسات المنذرة بالكوارث أنه أداة حاسمة قادرة على تحريك لا القاعدة المناوئة للإسلاميين فحسب، بل أيضا عدد كاف من التونسيين الذين عقدوا العزم على إقرار عودة الحرس القديم، معتبرين نداء تونس الخيار الأكثر واقعية لكسب الانتخابات ووضع البلاد مجدداً على درب الاستقرار الأمني والاقتصادي¹.

بدوره، استخدم النهضة الدعوات الشعبوية لأغراض انتخابية. وفي حين أن بعض مؤيديه دعموا الحزب انطلاقاً من دواعٍ انتخابية، تحرك آخرون بدافع الخوف من عودة السلطوية. فعلى الرغم من سنتين من تجربة الحكم المتراوح بين اقتصاد متباطئ النمو ووضع أمني متفاقم وتوترات اجتماعية متصاعدة وإعلام جله معاد، لا يزال النهضة ركنا مهما في المجتمع والحياة السياسية بتونس. وهذا في الحقيقة، أحد الدروس الرئيسة للانتخابات، ففي حين أن الإسلاميين قذفوا إلى المرتبة الثانية في الاقتراع البرلماني الثاني، إلا أن أدائهم كان من الممكن أن يكون هزئلاً أكثر في ضوء سخط الناخبين واستيائهم الكبير، بيد أن النهضة حاك بذكاء سردياً أنه يدافع ضد عودة القادة السلطويين الذين يقوضون التقدم الديمقراطي وينسفون القيم التقليدية للبلاد².

ومؤخراً في العام 2019، أعاد الانتصار التاريخي لقيس سعيد في الانتخابات الرئاسية النقاش حول عودة الظاهرة الشعبوية في تونس إلى الواجهة، حيث أحيى هذا الانتصار الأمل لدى الشباب لاسترداد حيّز من الوجود معتبرا "سعيد" المنقذ المرجو لترجمة شعار "الشعب يريد" إلى حرية وكرامة وخلق وظائف للشباب العاطل، قبل أي شيء³. لكن، كيف أمكن لشعبي غير تقليدي استعاض عن افتقاره إلى الهوية السياسية أو النضال ضد الاستبداد بدعم شعبي قوي أن يفوز في سباق الرئاسة؟ تشير دراسة سياقات وديناميات السياسة في تونس إلى أن ما ساعد سعيد على تحدي دهاء المنظومة التقليدية التونسية في عام 2019، هي المشاكل الجوهرية المستمرة التي تجاهلها جميع القوى والزعماء السياسيين عديمي الخبرة خاصة بعد انصراف كل تركيزهم إلى السلطة طيلة ثماني سنوات كاملة. فترشيح سعيد كان وسيلة للتعبير عن خيبة أمل الناس في السياسة، ولم تكن حصيلة الأصوات التي حصدها قيس سعيد (72%) تمثل مقياساً سياسياً. وعلى العكس من ذلك، فإن نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التي حصل فيها سعيد على نسبة 18.4% من الأصوات وكان نصيب القروي فيها 15.5% وحلّ فيها مرشح حزب النهضة، عبد الفتاح مورو، في المرتبة الثالثة، تقدم صورة أكثر دقة، وهي تلك الصورة التي

¹ أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.12.

² المرجع نفسه. ص.ص.12-13.

³ العربي صديقي، "التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة"، مرجع سبق ذكره. ص.12.

أكدتها نتائج الانتخابات البرلمانية حيث لم يقترب فيها أي حزب من إحرار الأغلبية. إن فسيفساء المشهد السياسي التونسي أبعد ما تكون عن الأحادية؛ إذ لا ينبغي اعتبار حصول سعيد على أغلبية كاسحة من الأصوات اختباراً لشعبيته، فقد انتُخب ديمقراطياً في وقت كانت فيه السياسة في أسوأ أوضاعها. ففي يوم الحسم، أدان التونسيون منظومة الحكم في عهد ما بعد بن علي، بمن فيهم الإسلاميون¹.

وفي حين أن الناخبين أصبحوا يتمتعون بعد سنة 2010 بحقوق وحرية كاملة، يبدو أن العديد من التونسيين، خاصة منهم الشباب، اختاروا عدم المشاركة في الانتخابات. إجمالاً، تراجعت نسبة الناخبين على نحو متواصل منذ العام 2011، فتناقصت من 86% في انتخابات الجمعية التأسيسية العام 2011 إلى 36% في الانتخابات البلدية 2018². ومؤخراً مال الكثيرون في "استطلاع القيم العالمية" إلى خيارات تفضيلية مماثلة، حين طُلب منهم تحديد الهدف الشخصي الأول والثاني، فاخترت الغالبية الحفاظ على الأمن والنظام ومكافحة التضخم، بدلاً من المشاركة في صنع القرار أو حماية حرية التعبير³. لكن، المثير للاهتمام أن شباب تونس قد تمكن خلال العام 2019 من تجاوز مرحلة اللامبالاة السياسية التي عرفوا بها منذ نهاية الحراك وأثبتوا أنهم لم يكونوا يمارسون الاحتجاج ويعملون في منظمات المجتمع المدني فحسب، بل أنهم باتوا يُدلون بأصواتهم ويؤثرون في نتائج الانتخابات أيضاً. هذا، وأشارت استطلاعات الرأي إلى أن 90% من الناخبين في الفئة العمرية بين 18-35 سنة، و83.3% من الناخبين المتراوحة أعمارهم ما بين 26-44 عاماً صوتوا لصالح المرشح سعيد. بالنسبة للعديد من الشباب، فإن الاختيار كان بين الأخلاق والنزاهة والصدق (سعيد) والفساد (القروي). لقد ألهم سعيد الروح الطوعية لدى الشباب وبعث فيهم حس المشاركة السياسية الرسمية واسترجاع مسار الحراك مجدداً، كما يرى البعض⁴.

بالنظر إلى ما تقدّم، نستنتج أن التمعن في النتائج الانتخابية عبر العدسات الشعبوية يساعد على إضفاء معنى منطقي على هذه النتائج، حيث يصبح الاقتراع منفصلاً عن الحماسة العلمانية أو العواطف الإسلامية. بدلاً من ذلك، عمد التونسيون، الناقدون على الوضع القائم بسبب المعاناة الاقتصادية القاسية وتهديدات الاضطرابات الأمنية المتنامية، إمّا إلى الامتناع عن التصويت أو دعم القليل منهم، شعبيون وعدوهم بالأمن والاستقامة والبحبوحة⁵. لكن، ما هو مدعاة للقلق بشكل كبير، هو تنامي عودة مشاعر الحنين والتوق إلى الماضي في أوساط الشعب التونسي. فكما لاحظ ناشط في المجتمع المدني في استطلاع لكارنيغي: "الناس يأسفون لرحيل بن علي، ويتمنون عودته". والحال أن

¹ المرجع نفسه. ص. 13.

² سارة بركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص. 8.

³ مهى يحيى، مرجع سبق ذكره.

⁴ العربي صديقي، "التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة"، مرجع سبق ذكره. ص. 12-13.

⁵ أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص. 13-14.

مكافحة هذا الإرث لا تتطلب تغييرات جذرية بل فقط مستوى ما من التغيير الذي يرضي العامة. ففي مجتمع ما بعد سلطوي، حيث كان فقدان الثقة شائعا ومسوغا، يتعين أن تعمل الحكومات المحلية والوطنية على تبيد مخاوف الناس، وهنا الشفافية والتواصل أساسيان لبناء الثقة، ويمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا رئيسا في جسر الهوة بين الحكومة والشعب من خلال ترجمة وتفسير سياسات الحكومة للرأي العام، وبالعكس، ترجمة مطالب الشعب للحكومة¹.

3. العصبية الحزبية والاستقطابات الجهوية المتجددة:

في مرحلة ما بعد الحراك اعتبر الانتماء الحزبي حق مشروع لكل مواطن تونسي، وهو شكل من أشكال الانتقال من الأحادية إلى التعددية، ومظهر من مظاهر إشراك المواطن في الشأن العام، لكن الإشكال المتمثل بتحويل الانتماء الحزبي إلى حلقة مغلقة تؤسس الذات عبر تقويض الآخر، والمتابع للمشهد السياسي التونسي يتبين له أن حالة الاستقطاب الثنائي بين مؤيدي ومعارضى السلطة الجديدة في البلاد قد جعل الانتقال من الشرعية الانتخابية إلى الشرعية التوافقية أمرا عسيراً؛ ذلك أن التحول من التحزب إلى البناء المشترك أمر لم تتعود عليه الطبقة السياسية، والتعصب الحزبي برز منذ بدء عملية التحول السياسي وانعكس حتى على تفاعلات الحوار الوطني حيث أن كل حزب اصطف خلف مرشح يراه ضامنا لمصلحته ومواليا له في الفترة الانتقالية².

وبينما قد تفسر الشعبية نتائج انتخابات تونس للعامين 2014 و2019، إلا أن تحليل الأبعاد المجتمعية للاقتراع يظهر أيضا أن الاستقطاب الجهوي والانقسامات الطبقية لا تزال تعتبر قسما أساسية للبلاد. فالداخل والجنوب الفقيران في تونس يتميزان بشدة إيديولوجيا واجتماعيا عن الشمال الساحلي، لا بل جعلت نتائج الانتخابات الرئاسية للعام 2014؛ حين ظهر تأييد قوي في الجنوب للمرزوقي فيما اختار الشمال السبسي، تونس تبدو وكأنها أمتان اثنتان. هذا الانقسام المتجذر ليس جديدا، فكل من بورقيبة، الذي أطيح من الحكم في العام 1987، وبن علي في العام 2011، همّشا عن قصد محافظة صفاقس الجنوبية على الرغم من حيويتها الاقتصادية وروح الطموح والأداء التي تتميز بها. هذا في حين أن مدينة سوسة، المعروفة باسم جوهرة الساحل، والتي تقع في المنطقة الوسطى على طول الساحل الشرقي لتونس، استفادت بشكل غير متكافئ من البنى التحتية العامة ومن استثمارات كبرى أخرى. هذا التفاوت ولد سخطا جهويا عنيفا وخيبة أمل سياسية مريرة، وهذا ما جعل صفاقس، وهي مقر ثاني أكبر مدينة في تونس، رمزا للتمييز السياسي والاقتصادي الذي يتعرض إليه القسم الجنوبي من البلاد التونسية، على حد تعبير فابيو ميرون³.

¹ سارة يركيس وزينب بن يحمّد، مرجع سبق ذكره. ص.8.

² أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: درب الطويل نحو التوافق"، سياسات عربية. العدد (2)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014، ص.23.

³ أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.14.

خلال حملة انتخابات العام 2014، هدفت صيغة المرزوقي التي تشدد على الهوية الاجتماعية والتطلعات الاقتصادية والديمقراطية، إلى طرح خطاب عقلاني وعاطفي في آن واحد على السكان الساخطين والمناطق المهملة في البلاد. وبالتالي، اعتبر المرزوقي، الذي ينحدر من الجنوب، بديلاً عن السلطة التي هيمنت على تونس منذ الاستقلال الوطني العام 1956، والتي لعبت فيها النخب من العاصمة تونس والمناطق الساحلية أدواراً قيادية. ففي حين أن حراك 2011 خلق فضاءً ديمقراطياً سمح بالتنافس السياسي وأنشطة المجتمع المدني، إلا أنها لم تغير كثيراً نظام الهيمنة الذي تتقاسم أركانه المصالح المشتركة والهويات الطبقية ووجهات النظر العالمية. فالواقع أن السلطة في تونس لطالما اقتصر على طبقة ضيقة جغرافياً من المجتمع، وكانت تعتمد على بعضها البعض ومنغلقاً على نفسها. هذه النخب نفسها، التي تتجاذبها علاقات التعاون والتنافس، لا تزال تهيمن على الاقتصاد وتتمتع بروابط قوية مع دوائر النفوذ الدولية. والأسوء من ذلك، أن العديد من أعضاء نخب النظام القديم لا يزال يحتل مواقع ريادية في البيروقراطية والإعلام. وبهذا كانت ولا تزال الانقسامات المتجذرة المشوبة بالريبة وعدم الثقة حول من يسيطر على السلطة السياسية ومن يتلقى السخاء الحكومي غالباً ما تظلها النقاشات الانفعالية والمتناكفة للغاية حول الحقوق الدينية وحريات الأفراد¹.

كخلاصة لما تمت معالجته في هذا الإطار، نجادل بأن الأهمية القصوى التي أولتها السلطات الحاكمة الجديدة لمسألة ضمان الأمن السياسي في تونس قد شكّلت أحد أهم مصادر إنتاج الأمن وتعزيزه في مرحلة ما بعد 2010، حيث مثّلت هذه المساعي أرضية صلبة دفعت نحو التحول الجزئي للعملية السياسية في البلاد سواء من خلال الإصلاحات الدستورية التي تمت، أو من خلال طبيعة العملية الحزبية والتحالفات السياسية التي عاودت نتائج الانتخابات تشكيلها في كل مرحلة، أو عن طريق الحكومات المتتابعة التي أفرزتها الاستحقاقات الانتخابية خلال فترات الانتقال²، وهي اثنتى عشر حكومة قبل الحكومة الحالية. مع ذلك، من المهم الإشارة إلى أنه ثمة تحديات كبرى وعديدة قد أعادت إنتاج تهديدات سياسية جديدة في دولة ما بعد الانتقال. فمن جهة، يتمثل الإنجاز الأهم لانتقال 14 يناير في هدم "جدار الخوف" الذي شيده النظام الاستبدادي على مر العقود، وسيكون لهذا الإنجاز آثار جيدة على العلاقات بين الدولة والمجتمع لسنوات قادمة، والدليل على ذلك، أن الشعب التونسي يظل في حالة استنفار ويواصل مطالبته بأن ترقى الحكومة الجديدة إلى مثل الحراك على مستويي الكرامة الفردية والجماعية³. أما من حيث الحقوق السياسية والحريات المدنية، باتت هناك سيطرة أقل وزيادة أكبر في حرية الرأي والتعبير، كما تغير المناخ السياسي وتم تطويره، وفي هذا الإطار، أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية في مناسبات عديدة أن النظام السياسي الناشئ في البلاد قد نجح في ممارسة عملية سياسية

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 15-16.

² علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص. 17.

³ Azadeh Shahshahani and Corinna Mullin, *Op-cit.* p.93.

سلمية، في ظل نظام حزب سياسي تعددي¹. مع ذلك، إن المواطنة الناشئة حديثا في تونس لا ينبغي أن تتطوي على حقوق واستحقاقات فحسب، بل تتطلب أيضا المشاركة في السياسة، فكما تشير الأرقام المأخوذة من استطلاعات الرأي والمشاركة في الانتخابات، إن إمكانية المشاركة في القرار لا تُستغل بالكامل، وعلى العكس من ذلك، يظهر اتجاه حيث يبتعد عدد كبير من الناخبين عن الانتخابات². علاوة على هذا كله، تستمر حالة عدم اليقين السياسي إلى الوقت الراهن، حيث يتم إلى الآن تفويض الانتقال الثاني لتونس بشكل خطير بسبب الصراعات والمشاحنات الحادة بين القوى السياسية الفاعلة في البلاد، وتتفاقم هذه الأوضاع المتدهورة بفعل الوضع الأمني الهش الذي ظلّ ضعيفا وحساسا للبيئة الأمنية المضطربة في ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء، فضلا عن الوضع الاقتصادي المتردي الذي لم تتمكن حتى الآن الحكومات العديدة المتعاقبة على السلطة في تونس من تصحيحه وهو ما يستمر في تأجيج التوترات الاجتماعية في البلاد³. فعلى الرغم من المكاسب السياسية الإستثنائية للبلاد، لا يزال التونسيون يعانون من مشاعر الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على حد سواء. فالحراك بالنسبة لهم لا يزال ناقصا ومتعثرا، وسردي الإصلاح والتقدم. لا بل أكثر: لقد فشل الحراك، برأيهم، في تصحيح فجوة التفاوت الشاسع منطوقيا بين الساحل والداخل، وبين أولئك المحظوظين المتمتعين بصلات جيدة مع المسؤولين، وبين المحرومين من الشبكات المهنية والشخصية، التي كانت ولا تزال ضرورية في نظام اقتصادي تطفو عليه كل أشكال الفساد والمحسوبية. وبينما تعمل الأحزاب السياسية جنبا إلى جنب في بيئة توافقية لبلورة حلول اقتصادية لمحن تونس ومشاكلها الهيكلية، تبرز مؤشرات خطيرة على أن التونسيين قد فقدوا الثقة بهذه العملية السياسية، إذ أفاد 95% من الشباب التونسي أنهم لا يتقنون بالأحزاب السياسية⁴.

المبحث الثاني: مفرزات المسار الانتقالي على الأمن القومي التونسي:

إذا كان واضحا أن تدهور الوضع العام في تونس قد ارتبط إلى حدّ كبير بالأزمات الداخلية للبلاد، فإن أوضاع الدول المجاورة لها والسياق الإقليمي أيضا لم يساعدا كثيرا على استقرار دولة ما بعد الانتقال. من هذا المنطلق، يعالج هذا الجزء من الدراسة مفرزات التحول السياسي على أمن الدولة التونسية من خلال تحليل تصاعد تهديدات الأمن القومي في أعقاب عملية الانتقال، مع التركيز على تنامي النشاط الإرهابي في ظلّ البروز الواسع لمعضلة تصدير المقاتلين الأجانب إلى مختلف مناطق الصراع المسلّح عبر العالم، فضلا عن تعقد مأزق أمن الحدود الذي أسهم بدوره في تفاقم ظاهرة الهجرة

¹ Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", **Op-cit.** p.43.

² Wolfgang Mühlberger, **Op-cit.** p.8.

³ The Economic Commission for Africa, Sub-regional Office of North Africa, **Op-cit.** p.3.

⁴ مروان المعشر وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.9.

غير الشرعية وتضاعف جيوب الجريمة المنظمة، خصوصا في ظل الفشل الدولتي الذي تعاني منه الجارة الشرقية ليبيا منذ فيفري 2011.

المطلب الأول: تنامي ظاهرة الإرهاب وبروز معضلة المقاتلين الأجانب:

من بلد شهد حالة انتقال ديمقراطي جعلته التجربة الأكثر نجاحا واستقرارا ضمن تجارب الحراك العربي، لم تلبث تونس أن تحولت في الأشهر القليلة التي أعقبت بدء المسار الانتقالي، إلى بلد يحتل فيه الوضع الأمني والهجمات الإرهابية المسلحة القضايا ذات الأولوية والانشغال داخل البلاد وخارجها¹. فبعد الحراك الشعبي الذي أطاح بحكم النظام السابق في يناير 2011، أتاحت الصعوبات التي واجهتها الحكومة الانتقالية خلال محاولات إعادة إنفاذ القانون وتحسين الظروف الاقتصادية بسرعة أمام السلفيين الأكثر تطرفا مجالا للتوسع، كما ساهم مسار الديمقراطية المتذبذب في تطرف بعض التونسيين الذين كانوا يشعرون بالسخن من العملية السياسية وفشلها في الاستجابة إلى مخاوفهم وتطلعاتهم المجتمعية².

1. صعود السلفية الجهادية وتكلفة العنف السياسي:

كان أحد أكثر التطورات إشكالية في فترات الانتقال الأولى لتونس هو التطرف الديني العنيف الذي تحول إلى تهديد حقيقي للدولة التونسية. فبينما يعتبر معظم التونسيين ذوو ثقافة سياسية سلمية تدعمها تربية أمنية عالية، فقد اصطدم المجتمع التونسي ونخبه المختلفة بالصعود القوي لتيارات سلفية متشددة في فهمها للإسلام تعمل على تغيير المشهد العام الديني والسياسي. هذه التيارات لم تكن وليدة الثقافة الدينية التقليدية في تونس، ولم تستند في مرجعيتها إلى التراث الزيتوني، أو الحركة الإصلاحية التونسية، وإنما بدت هذه التيارات موالية لنماذج وقوى متناقضة مع مقومات البيئة التونسية. في بدايات عملية التحول تمتعت هذه التيارات بسقف عال من الحرية قبل أن تدخل في حالات اشتباك مع النخب العلمانية بالخصوص. وقد تجلّى منذ البداية أن هذه الظاهرة الجديدة ليست متجانسة في داخلها، وإنما يشقها تناقض رئيس، قسمها بين سلفية يصطلح عليها بكونها سلفية علمية وأخرى يصفها أنصارها بكونها سلفية جهادية، وهذه الأخيرة بالتحديد هي من تطوّر نزاعها مع الدولة والمجتمع بسرعة، ليتحول إلى صراع مسلح مفتوح وشامل، أفضى إلى قطيعة كاملة أدخلت التجربة التونسية في مرحلة خطيرة جعلتها عرضة لتداعيات الحرب على الإرهاب. حدث ذلك بالخصوص في العام 2013 على إثر اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، ثم السياسي الناصري محمد البراهمي، قبل أن تتسع رقعة المواجهة بين تنظيم أنصار الشريعة وحلفائه الإقليميين والمؤسستين الأمنية والعسكرية³.

¹ مركز الجزيرة للدراسات، "الأزمة الأمنية في تونس: تحدي استعادة الدولة زمام المبادرة"، تقدير موقف. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 15 جويلية 2015، ص.2.

² أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.23.

³ صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف"، مرجع سبق ذكره. ص.26.

لقد اعتبر تنظيم أنصار الشريعة المحرك والفاعل الرئيسي في أعمال التطرف والإرهاب التي شهدتها دولة ما بعد الانتقال. ويمثّل هذا التنظيم مجموعة جهادية متهمّة بمهاجمة السفارة الأمريكية في تونس في سبتمبر 2012، صنّقتها الحكومة التونسية منظمة إرهابية في أوت 2013، وهي ملاحقة من قبل الأجهزة الأمنية التونسية ويقع حوالي 2000 شخص من متشددى الحركة ومناصريها في السجون. أسّست المجموعة في العام 2011 على يد سيف الله بن حسين، المعروف أيضا باسم أبو عياض التونسي، وهو جهادي تونسي أراد أن ينشئ ثقلا موازنا في وجه إسلام النهضة المتراخي برأيه¹. وقد انضم الشباب الإسلاميون الذين سئموا من تنازلات حزب النهضة الإيديولوجية ومقاربتة التدريجية، إلى أنصار الشريعة في تونس، واتبعوا دعاة سلفيين متشددين ندّدوا بتعايش حزب النهضة مع الأحزاب العلمانية واستعباده الشريعة من الدستور².

تطوّر تنظيم أنصار الشريعة بسرعة كبيرة، حيث تمكّن خلال سنتين ونصف فقط، من تأسيس شبكة واسعة من الأتباع المنتشرين في كل أنحاء البلاد التونسية، وموزعين على أقسام واختصاصات متعددة³. ويعود هذا الانتشار السريع إلى كون التنظيم لم يكن في البداية منظمة إرهابية، بل كان حركة سلفية مكرّسة بشكل أساسي لأنشطة الدعوة والمصالح الاجتماعية⁴. كما اتّبع التنظيم في البداية إستراتيجية مزدوجة ارتكزت على بناء منظمة شعبية كبرى تجنّبت العنف المسلح داخل البلاد، فيما دعمت بقوة الانضمام إلى صفوف مسلمين خارج تونس يقاتلون من أجل البقاء. بيد أن هذا الخط الفاصل بين السلام في تونس وبين الحرب في الخارج تبدّد تدريجيا، حين أصبحت حركة أنصار الشريعة في تونس عدائية أكثر تجاه الحكومة التي كانت تحت قيادة حزب حركة النهضة⁵. لقد تمكّنت جماعة أنصار الشريعة من العمل بحرية نسبية في السنوات الأولى من وجودها، وجنّدت بحسب زعمها 70 ألف عضوا في الفترة ما بين أبريل 2011 وجانفي 2014، بفضل عملها الخيري وقدرتها على الاستفادة من حالة الإحباط المنتشرة بين الناس تجاه الحكومة التونسية. فالعديد من الأفراد التونسيين أبرزوا القدرات التنظيمية

¹ ومع ذلك، هناك من يرى أن جذور جماعة أنصار الشريعة تمتد إلى نظام السجون التونسي القامع، حيث بدأ السجناء التخطيط لإنشائها في عام 2006، وبعد إطلاق سراحهم في إطار عفو عام صدر في أعقاب حراك 2010-2011، وضعوا خططهم موضع التنفيذ. أنظر في: لولا ألياغا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.4.

² أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.24.

³ صلاح الدين الجورشي، ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف، مرجع سبق ذكره. ص.27.

⁴ للمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور حركة أنصار الشريعة في تونس، أنظر في:

Stefano M.Torelli, "Radicalisation and Jihadist Threat in Tunisia: Internal Root Causes, External Connections and Possible Responses", In: **Transformation in Tunisia: The First Five Years (JOINT POLICY STUDY)**. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017, pp.111-112.

⁵ أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.24.

لهذه المجموعات، فالبعض يرى أنهم يعملون كدولة داخل الدولة، في حين اعتبر آخرون أنها أفضل تنظيمًا من الدولة وأثاروا تساؤلات بشأن مصادر تمويلها¹.

لقد تحوّلت مواقف حركة أنصار الشريعة ضد الدولة التونسية إلى التطرف تدريجياً لسبب رئيسي وهو موقف النهضة الديمقراطي في إطار التحول السياسي التونسي، وكنتيجة مباشرة لرد فعل المؤسسات الحكومية ضدها. كان أنصار الشريعة المتهم الأول في أحداث سبتمبر 2012، عندما هاجمت مجموعة من السلفيين السفارة الأمريكية في تونس. وكان الحدث بمثابة تغيير في تكتيكات الحركة، لأنه ولأول مرة استهدفت رمزا غربيا واشتبكت بشكل مباشر مع قوات الأمن التونسية. بين أبريل ونهاية عام 2013، قتل ما لا يقل عن 20 جنديا في عدّة هجمات، بما في ذلك ثمانية في كمين في 29 يوليو 2013. هذه الحادثة بالذات، التي تعرّض فيها الضحايا لاعتداء وحشي من قبل المسلحين، صدمت الرأي العام مما دفع الحكومة إلى الرد على موجة العنف غير المسبوقة في البلاد. جاءت هذه الحوادث العنيفة بعد عامين من المواجهة بين السلطات الانتقالية وجيل جديد من الشباب السلفيين الذي ظهر بعد سقوط بن علي. وفي مواجهة هذا التصعيد في العنف، ردّت الحكومة في أغسطس 2013 بحظر الحركة السلفية أنصار الشريعة في تونس وتصنيفها على أنها منظمة إرهابية. ومنذ ذلك الحين بدأت مرحلة جديدة من المواجهة بين السلطات والجماعات الجهادية².

بعد هذا، لم يخف أنصار الشريعة ومؤيدوهم ولاءهم لتنظيم القاعدة وقيادته السابقة، ممثلة في أسامة بن لادن ثم أيمن الظواهري. كما تجلّى تشابهه العضوي مع أنصار الشريعة في ليبيا، وعلاقته الوطيدة مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. وهكذا تبين أن أنصار الشريعة ليس تنظيمًا سياسيًا تونسيًا قابلاً للاندماج في المرحلة الجديدة التي دخلتها البلاد بعد 14 يناير 2011، وإنما هو جزء من ظاهرة معقدة لها امتدادات إقليمية ودولية، تسعى إلى الإطاحة بأنظمة الحكم القائمة، بغض النظر عن الذين يديرونها، حتى لو كانوا إسلاميين على غير منهج السلفية الجهادية. وأن الهدف من كل ذلك هو إقامة ما يعتبرونه الخلافة الإسلامية بعد تفكيك الدول الوطنية، وإزالة الحدود التي أقامتها اتفاقيات سايكس بيكو. وأن تحقيق ذلك لا يتم إلا بتكسير الآليات والمؤسسات القائمة من خلال اللجوء إلى العنف المنظم والموجه³.

في واقع الأمر، سمح حزب النهضة بتشريع المنظمات الإسلامية المتطرفة لكن السلمية منها، مثل حزب التحرير، آملا أن يتبنى السلفيون نموذج التغيير التقدمي الذي يتبعه الحزب، وأن يكتفوا إيديولوجيتهم وفقا للقيود التي تمليها عملية التحول السياسي، بحيث يقدّرون الحرية التي تتيحها الديمقراطية

¹ لولا ألياعا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.4.

² Stefano M.Torelli, *Op-cit.* pp.109-113.

³ المرجع نفسه. ص.ص.27-28.

في الدعوة والانخراط في نشاط ديني سلمي خال من القيود¹. لكن عندما بلغ رفض معظم السلفيين الاستجابة إلى مناشدة النهضة بالمشاركة في الحياة السياسية والتخلي عن المواجهة، مستوى خطيرا في العام 2013، حين بدأ متطرفون باستهداف القوات التونسية والمسؤولين السياسيين، اعتمد النهضة مقاربة أكثر حزما تجاه السلفيين المتطرفين في مارس 2013، مقتنعا أنهم باتوا يشكلون عبئا ليس على الحركة فحسب، وإنما على المسار الانتقالي، وعلى استقرار الدولة الوطنية ومستقبلها².

منذ ذلك الوقت، غيّر حزب النهضة موقفه من السلفيين وافتتح مرحلة جديدة من المواجهة. كما ساهمت الانتهازية السياسية جزئيا في صياغة استراتيجية النهضة. لقد تبين أن الحزب الإسلامي قد أدرك أن كسب ثقة المواطنين الذين لا ينتمون بطبيعتهم إلى دائرته الانتخابية يمكن أن يكون أكثر أهمية من ترسيخ الإجماع بين المحافظين الإسلاميين. كان المثال المصري بمثابة تحذير: قد يؤدي اشتداد المواجهة/الصدام مع العلمانيين إلى فقدان المصداقية، وبالتالي فقدان القوة. من وجهة نظره، كان حزب النهضة يواجه تحديا مزدوجا. أولا، كان عليه إقناع التونسيين بعدم تورطه في أي عمل من أعمال العنف التي تشهدها البلاد. وثانيا، كطرف حكومي، كان عليه أن يضمن للمواطنين حماية الإقليم والأمن داخل حدودهم. وبالتالي، تطلب الوضع أن يكون دحض الإرهابيين المزعمين ومكافحتهم الخطوة الأولى في هذا الاتجاه³.

لقد توالى الأحداث العنيفة بسرعة مبرزة حجم المخاطر الفعلية التي أصبحت تشكلها الجماعات الجهادية في تونس⁴. وفي خضم فترة انتقالية مليئة بالارتباك وانعدام الاستقرار، بات الإرهاب والتطرف العنيف يمثلان التهديدان الهيكليان الأكثر إلحاحا لأمن الدولة وأمن مواطنيها. حصل ذلك بسبب عوامل ثلاثة تشابكت وتعرّزت خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2014. أولاها استفحال الظاهرة على الصعيد المحلي، حيث يقدر عدد المؤهلين للقتال بما لا يقل عن عشرة آلاف عنصر. وهو رقم ليس بالهين، بخاصة أن جزءا كبيرا منهم غادر للقتال في سوريا والعراق وليبيا، إلى جانب جيوب أخرى عديدة. ولم تتمكن السلطة إلا من اعتقال حوالي 1200 منهم. من جهة أخرى، حصل تغيير نوعي في بنية هذه الجماعة خلال سنة واحدة من الصراع الميداني. ففي سنة 2013، كانت السلطة تواجه تنظيما يقوده تونسيون في الأساس، ومهما كانت خبرتهم في مجال العنف المسلح، فإنها تبقى محدودة وقابلة للمواجهة. لكن نتيجة قتل عدد مهم من كوادر التنظيم أو اعتقالهم، واضطرار الكثير منهم إلى الفرار والمشاركة في القتال خارج البلاد، ضعف التنظيم، وبدأت تنتقل قيادته إلى عناصر متمرسية من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي عناصر أكثر قدرة على إدارة الصراع، وأكثر شراسة في القتال. وقد ترتب عن

¹ أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.24.

² للمزيد من التفاصيل، أنظر في: صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف"، مرجع سبق ذكره. ص.26-27.

³ Stefano M.Torelli, *Op-cit.* pp.112 -113.

⁴ صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف"، مرجع سبق ذكره. ص.27.

ذلك حصول تحولات نوعية في تكتيكات هذه الجماعات جعلتها تنتقل من الدفاع إلى الهجوم، فنجحت على سبيل المثال، في فترة وجيزة في قتل 15 عسكريا في منطقة عسكرية معزولة، كما تمكنت من الهجوم على مقر إقامة وزير الداخلية. أما العامل الثالث الذي عزز من حجم التهديدات المستقبلية، فتمثل في انهيار الوضع الأمني في ليبيا، التي تربطها حدود مشتركة مع تونس، إلى جانب التداخل الاجتماعي والتشابك الشديد في المصالح. فالتونسيون خشوا طيلة سنوات الانتقال من التداعيات الأمنية المحتملة للحرب الأهلية التي انطلقت في ليبيا على بلادهم، بخاصة أن قادة أنصار الشريعة في تونس هم في ليبيا تحت حماية حلفائهم، خصوصا وأن الوقائع والتحريات الأمنية قد أثبتت أن هذا البلد المجاور يعتبر المصدر الوحيد تقريبا لتهريب السلاح نحو الأراضي التونسية، وهو ما أصبح يشكل الهاجس المركزي لدى دوائر صنع القرار التونسي¹.

2. ارتفاع حدة التهديدات الإرهابية: تعميق لمخاطر الأمن الاقتصادي/المجتمعي في تونس

في أعقاب الإطاحة بحكم بن علي وبدء عملية الانتقال في تونس، أعلن في نوفمبر 2015 للمرة الثانية على التوالي عن حالة الطوارئ في البلاد²، وذلك على إثر الهجمات الإرهابية الكبرى التي تعرضت لها تونس وأودت بحياة أكثر من 72 شخصا في ظرف أشهر قليلة من العام نفسه، حيث لقي 22 شخصا مصرعهم في الهجوم الذي استهدف المتحف الوطني بباردو في مارس 2015، وقُتل 38 شخصا في اعتداء على شاطئ أحد المنتجعات في سوسة في يونيو 2015، كما قُتل في 24 نوفمبر 2015 عنصرا من حرس الأمن الرئاسي في هجوم انتحاري استهدف الحافلة التي كانت تنقلهم في تونس العاصمة. بالإضافة إلى ذلك، ألقى الصراع في ليبيا بتبعاته على تونس، حيث استهدفت عناصر متطرفة مشبوهة مراكز للجيش والشرطة في بن قردان، وهي مدينة تقع على الحدود الليبية، وأنهى هذا الهجوم حياة ما لا يقل عن 50 شخصا، بمن فيهم مدنيون والمعتدون أنفسهم³. في هذا الصدد، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في كل مرة مسؤوليته الكاملة عن هذه الهجمات، معتبرا أن المهاجمين نشروا الرعب بين الكفار التونسيين وضيوفهم من الصليبيين الذين يحاربون الخلافة. وفي إشارة إلى استراتيجيته في الاستقطاب، حذر التنظيم أنه يوجد في تونس الكثير من الرجال المسلمين الذين يهتمون اهتماما كبيرا بالجهاد في ليبيا والعراق والشام وغيرها. وقد تم تقديم هذه الهجمات ضد الأجانب كشكل من أشكال الانتقام ضد ما يقوم به الغرب في الشرق الأوسط⁴.

لقد استحوذت هذه الضربات العنيفة على اهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي، حيث شكّلت تهديدا مباشرا لاستقرار تونس، قصة النجاح الوحيدة ضمن ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي. إذ في

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 28-29.

² لقد تم الإعلان عن حالة الطوارئ للمرة الأولى في يناير 2011 وتم رفعها في مارس 2014. أنظر في: منظمة الشفافية الدولية، برنامج الدفاع

والأمن، مرجع سبق ذكره. ص.5.

³ المرجع نفسه.

⁴ لولا أباغا وكليوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.3.

الوقت الذي انحدرت فيه ليبيا واليمن وسوريا إلى حالة من الفوضى والحرب الأهلية وتراجعت مصر إلى الحكم الاستبدادي، تمكّنت تونس خلال الفترة 2011-2014 من إجراء انتخابات متتالية وصياغة دستور جديد والابتعاد تدريجيا عن نظام الحكم المغلق الذي سيطر على البلاد لعقود. وفي نظر الدول الغربية، أظهرت تونس القدرة على إمكانية السير باتجاه الديمقراطية بالنسبة لدول الوطن العربي، إلا أن المشاكل الأمنية المتزايدة التي تسببها الجماعات المتطرفة حوّلت البلاد إلى مصدر تهديد محتمل للأمن بالنسبة للديمقراطيات الأوروبية، وهو ما أربك المسار الانتقالي وطريقة تعامل الغرب معه¹. وعلى غرار الهجمات التي تستهدف الدولة، تمثّلت آثار الإرهاب المباشرة في إضعاف عملية الانتقال الديمقراطي، ومفارقة السخط الشعبي ضد الحكومة، والاستفادة من المعاناة التي يعيشها الناس في حياتهم اليومية، مما أدى في النهاية إلى تعميق الانقسام والاستقطاب للمجدين².

في هذا السياق، كان لهجومي باردو وسوسة صداهما الواسع في كافة أنحاء الدولة التونسية والمنطقة المتوسطة، والواقع أن التونسيين قد أصيبوا بصدمات قويّة جرّاء حدوث موجات متتالية من العنف. فقد استهدفت الجماعات المسلحة الدولة في إطار إستراتيجية واضحة تدفع السلطات نحو ردود الفعل القمعية، وبالتالي تنزع الشرعية عن العملية الديمقراطية، وتزيد في عزل المجدين المحتملين. كما استهدفت الجماعات أيضا المدنيين الذين ينظر إليهم على أنهم يساعدون الأجهزة الأمنية. وفي هذا الإطار، تعرّض الرعاة المحليون في الجبال القريبة من الجزائر إلى هجمات انتقامية بعد أن اشتكوا للشرطة من أن أمنهم وسبل عيشهم تضررت بسبب الجماعات العنيفة التي أقامت معازل لها هناك أثناء الاضطرابات التي عقبها حراك 2011. في عام 2013، تكاثفت الهجمات ضد قوات الأمن في جميع مناطق البلاد، وبلغت أعمال العنف المتصاعدة ذروتها باغتيال السياسيين البارزين في الحركة اليسارية العلمانية في تونس "شكري بلعيد" و"محمد البراهمي". وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هذين الاغتيالين اللذين أشعلا فتيل أخطر أزمة سياسية عرفتها تونس منذ عام 2011. ومع ذلك، لقد حملت الهجمات الأخيرة في طياتها بعدا جديدا، وهو العنف على نطاق واسع ضد المدنيين، وتحديدًا السياح، وفي ذلك استهداف لصميم الاقتصاد التونسي³.

المثير للقلق، أنه لم تمثّل الأنشطة الإرهابية المتصاعدة تحديا ملحا للأمن القومي التونسي فحسب، وإنما كانت تهديدا مضاعفا لتدهور وضعية الأمن الإنساني في البلاد بتعميقها لمخاطر الأمن الاقتصادي والمجتمعي للتونسيين، لاسيما في ظل تحول سياسي صعب وبيئة اقتصادية منتكسة منذ العام 2011. في واقع الأمر، عانت البلاد من فترة انتقالية مدفوعة بحالة عدم يقين كبيرة واضطراب اجتماعي غير مسبوق، لكنها نجحت طول ذلك الوقت في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في

¹ لولا أليباغا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.3.

² المرجع نفسه. ص.3.

³ نفس المرجع. ص.ص.2-3.

مواجهة الضغوطات الدولية المتواصلة والاضطرابات الإقليمية المتزايدة، إلا أن الهجمات المأساوية في متحف باردو وسوسة قد مثّلت ضربة قاصمة لاقتصاد يواجه بالفعل اختلالات تنموية ومالية كبيرة¹. ففي خضم ظرف اقتصادي هش يتسم في الأساس بارتفاع معدلات الفقر والبطالة، أدى إضعاف قطاع السياحة، الذي وقر في عام 2014 ما يقارب 14% من فرص العمل في البلاد، إلى تهديد العديد من مواطني الشغل. ولئن عرفت السياحة في تونس تقهقرا منذ حراك 2011، غير أن آثار هجومي باردو وسوسة كانت مدمرة جدا على مستوى أمن ورفاه التونسيين من حيث أثرها الكبير في الحدّ من مصادر تحصيل الرزق ولقمة العيش للأفراد: على سبيل المثال، قبل هجوم سوسة، كان ما لا يقل عن 440 ألف سائح بريطاني يزورون تونس كل سنة؛ ثم بعد الهجوم، 90% منهم توقفوا عن زيارة تونس. وقد استنقادت الجماعات العنيفة المسلحة من حالة عدم الاستقرار في البلاد، إذ توسعت الدوائر التي يمكن لهم أن يستقطبوا منها مجندين جدد، وفي هذا السياق، أفادت بعض البحوث بأن البعض ممّن فقدوا وظائفهم بعد هجوم سوسة انضموا إلى جماعات عنيفة بحثا عن دخل. حدثت بعد ذلك هجمات أخرى واصلت استهداف المؤسسة الأمنية في تونس، إلا أن بعضها كان ذا نطاق أوسع².

ويبدو أن الناس في المناطق الحدودية بدأوا يشعرون بتحسّن الوضعية الأمنية منذ أوائل العام 2016، حيث لم تشهد تونس هجمات واسعة النطاق، إلا أنهم يقرّون في المقابل أن ردود الحكومة التونسية المدعومة من الغرب كانت لها آثار سلبية تعلقت بالتحديات الهيكلية الرئيسية للبلاد. هذه التحديات لا تزال تشكّل خطرا عميقا للسلم والأمن في البلاد ولكل من لهم مصلحة فيه³. كما يثبت الواقع المعيشي والاقتصادي في تونس أن التكلفة العالية وبعيدة المدى للإرهاب والتطرف العنيف على مستوى الاقتصاد والمجتمع والدولة لا تزال قائمة إلى الآن، لاسيّما وأن التداعيات الكارثية لجائحة كوفيد 19 قد جعلت هذا الوضع الهش أصلا أكثر هشاشة وبؤسا في السنوات الأخيرة.

3. معضلة تصدير/عودة المقاتلين الأجانب: انعكاس تهديدات الأمن الإنساني على مصالح الأمن القومي:

تشير بعض الدراسات إلى أنه منذ بدء التحول السياسي في تونس، انضم ما بين 3000 إلى 7000 تونسيا إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)⁴ في سوريا والعراق، وليبيا على وجه الخصوص،

¹ International Monetary Fund (IMF), "Tunisia: 2015 Article IV Consultation, Sixth Review Under the Stand-by Arrangement, and Request for Rephrasing—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Tunisia", **IMF Country Report No. 15/285**. October 2015, p.4.

² لولا ألياغا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.3.

³ المرجع نفسه. ص.5.

⁴ وفق تقدير موثوق للأمم المتحدة بلغ عدد المقاتلين الأجانب في صفوف داعش، في 29 مايو 2015، 25 ألف مقاتل، وهو رقم غير مسبوق للمقاتلين المدنيين الذين سافروا للقتال إلى أماكن بعيدة منذ الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفييتي في ثمانينيات القرن الماضي. للمزيد من التفاصيل، أنظر في: فواز جرجس، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة. ترجمة: محمد شيّا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2016، ص.ص.51-52.

وهم يمثلون واحدة من أكبر كتائب المقاتلين الأجانب في تلك البلدان¹. ووفق تقرير صادر عن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تواجد حوالي 5800 جهادي تونسي في سوريا وليبيا والعراق ومالي واليمن، وعاد حوالي 625 مقاتلا منهم من مناطق النزاع². بشكل عام، كان حجم الظاهرة هائلا لدرجة أن زعيم تنظيم أنصار الشريعة المسلحة في تونس أعرب عن أسفه لأن الحروب في سوريا ومالي قد أفرغت البلاد من شبابها. إن حجم الهجمات الإرهابية في تونس وتجنيد الآلاف من الشباب التونسي للقتال في بلدان أخرى يعكس مدى القوة التي أصبحت عليها الجماعات العنيفة في البلاد خلال الفترات الأولى لمسار الانتقال، وبالأخص جماعة أنصار الشريعة. ورغم أنه ليس لهذه الجماعة ارتباطات رسمية مع الجماعات العنيفة الأخرى في تونس، إلا أنه بعد حلّها وتصنيفها رسميا كمنظمة إرهابية سهل اختراق عضويتها، وأمكن في بعض الأحيان لجماعات مختلفة أن تعمل معا³.

في هذا الإطار، كان لدى أعضاء أنصار الشريعة التونسية ثلاثة خيارات مختلفة: قبول الوضع الجديد والتخلي عن السياسة؛ الهجرة إلى البلدان التي لا يزال بإمكانهم القتال فيها من أجل الليوتوبيا الأيديولوجية لنظام إسلامي جديد؛ أو البقاء في تونس وتعزيز الجهادية العنيفة. كانت الطلائع الجهادية الناشطة في منطقة جبل الشعابي والقادمة بشكل خاص من تنظيم القاعدة في المغرب العربي، بمثابة حافز لمن قرّر التمرد على السلطات التونسية. لكن في وقت لاحق، تعيّن على الصعود العالمي لما يسمى بالدولة الإسلامية جذب المزيد من الشباب التونسي، وذلك بسبب وجودها وتأثيرها في ليبيا أيضا، على الحدود مع تونس. في غضون ذلك، بدأت عملية التطرف تضم مئات الأفراد كرد فعل على التهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وحتى الثقافي، الذي أدى إلى استبعاد جزء من المجتمع من العملية الانتقالية في تونس⁴.

لقد جذبت دعوة البغدادي، قائد تنظيم داعش، إلى القتال، عددا من أعضاء أنصار الشريعة في تونس. ورغم أن هذا التيار ظلّ يشكّل أقلية في صفوف أنصار الشريعة، إلا أن التجنيد الواسع الذي حققته الدولة الإسلامية في صفوف التونسيين؛ الذي قدرته وزارة الداخلية التونسية بحوالي 3 آلاف مقاتل في سوريا والعراق، ويشكّل أكبر مجموعة من المقاتلين الأجانب، ظلّ يشي باحتمال أن ينخرط في القتال عدد أكبر من الشباب الساخطين من المناطق الريفية الفقيرة والمناطق الحدودية المهمشة⁵. قبل الحراك، قامت السلطات بتنمية المناطق الساحلية على حساب الجهات الداخلية والحدودية، إلا أن حكومات ما بعد الانتقال فشلت في معالجة هذا التفاوت. يعلم تطور الحركات الجهادية في تونس أن المناطق

¹ لولا أليغا وكوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.4.

² Lilia Weslaty, "Tunisia's Evolution over the Past Months: The Security and Political Situation", **Geographical Overview | Maghreb**. IEMed. Mediterranean Yearbook 2015, 2015, p.184.

³ لولا أليغا وكوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.4.

⁴ Stefano M.Torelli, **Op-cit**. p.113.

⁵ أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.26.

الحدودية هي من بين أكثر المناطق تعرضا للتهديد المحتمل. كانت محاولة احتلال مدينة بن قردان من قبل مجموعة من عشرات المقاتلين التونسيين من الأراضي الليبية مثلا واضحا على مستوى التهديد الموجود في تلك المنطقة. يتم توجيه المظالم المحلية ضد المؤسسات غير القادرة على تحسين الظروف المعيشية في المناطق النائية. ويتعلق هذا بالأسباب الجذرية للتطرف: إذا اعتقدت المجتمعات المحلية أن المؤسسات قد تخلت عنها وأن كل ما تشهده هو الوجود العسكري، فإن المشاعر المناهضة للحكومة يمكن أن تتزايد وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من التطرف¹. لذلك، كان من عناصر استراتيجية الاستقطاب التي تتبعها الجماعات العنيفة هو اللعب على طموح الشباب الراغب في أن تكون له مكانة ودور في الدولة والمجتمع اللذين حرماه من هذه الأمور، وهو ما قد يفسر نجاح هذه المجموعات في استغلال الدين لاستقطاب أعضاء جدد يبحثون عن هوية ذات معنى ومؤسسات دولة أخلاقية وعادلة². كذلك، كان من شأن السياسة التي اتبعتها الدولة في القضاء على أنصار الشريعة في تونس، أن سرّعت في قيام تحالف بين ما تبقى من حركة أنصار الشريعة وتنظيم الدولة الإسلامية. إذ تسهّل ممارسات الشرطة الأكثر قمعا جعل المعارضين متطرفين، وتدفع بعض الأعضاء إلى العنف الفردي³.

تقودنا هذه الاعتبارات إلى تحليل أعمق للأسباب الجذرية التي دفعت بآلاف الشباب التونسي إلى اعتناق إيديولوجية الجهاد وممارسته، فضلا عن البحث في الآليات السليمة والناجعة لمعالجة هذه المشكلة. في أساس عملية التطرف هذه، هناك أسباب بنيوية تتعلق كما سبق وأشرنا بالتفاوت الشديد بين المناطق الحضرية والمناطق النائية، إلى جانب المشكل المتأصل لسوق العمل غير القادر على تلبية مطالب الناس لاسيما الشباب منهم. ومن المفارقات أن الآمال المغلوطة في التغيير أدت إلى تفاقم الصراع الداخلي، ممّا ساعد على خلق المزيد من السخط والإحباط الذي دفع آلاف التونسيين إلى تبني الفكر الجهادي ورفض النسق المؤسسي إلى حدّ الانقلاب عليه باللجوء إلى الهجمات الإرهابية. من المؤكد أن الانتقال منذ العام 2011 فصاعدا كان له ميزة إعطاء هيكل سياسي ومؤسسي جديد للبلاد من خلال اعتماد دستور جديد، إجراء انتخابات ديمقراطية، إشراك معظم الأحزاب السياسية، والمشاركة المباشرة للمجتمع المدني والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة. ومع ذلك، في الوقت نفسه، يبدو أن هذه المرحلة قد تجاوزت تماما القضايا الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية التي كانت أساس أعمال الشغب التي تسببت في سقوط السلطة السابقة⁴.

ويبدو أن هناك قناعة لدى أجهزة الدولة التونسية بأن قرب المجال الليبي وتأزمه هو سبب رئيسي في تزايد العمليات المسلحة بتونس، وهو رأي لا يبدو بعيدا عن التحليل الموضوعي، لكن ما يغيب عنه هو أن تطور هذه الظاهرة قد جعل من العنف المسلح منتجا تونسيا يجري تصديره إلى ليبيا وغيرها؛ ما

¹ Stefano M.Torelli, *Op-cit.* pp.120-121.

² لولا أليغا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.9.

³ أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.26.

⁴ Stefano M.Torelli, *Op-cit.* pp.118 -119.

يعني أن الأسباب العميقة للظاهرة تعتبر محلية وتكمن في سياسة اقتصادية خاطئة وأزمة اجتماعية موروثية، خاصة في انكسار العلاقة بين الدولة وقسم كبير من التونسيين، ما يجعل هذا القسم أكثر استعدادا لاستيعاب أديبات العنف والمروءة إلى التنفيذ¹. على هذه الخلفية، فإن ما ساهم في رفع مستوى الصراع أكثر هو نمط استجابة السلطات التونسية للتهديد الإرهابي. في هذه الحالة أيضا، أظهرت الحكومة التونسية قصر نظر نسبي في توفير استجابات قصيرة الأمد ومدفوعة بالأمن، دون معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية طويلة المدى للتطرف. الاعتقالات الموجزة، والانتهاكات في السجون، وإعلان حالة الطوارئ والهيكلة العام لقانون مكافحة الإرهاب الجديد، كلها أمثلة على استراتيجية لم تتمكن من الجمع بين الحاجة إلى تقديم استجابة فورية للتهديد الإرهابي واتخاذ إجراءات على المستوى الهيكلي من أجل إزالة الأسباب الجذرية للتطرف².

في حالة تونس، الأمر المؤكد هو أن تعزيز الأجهزة الأمنية وعسكرة الحدود والدعم والتعاون الفعال مع الحكومات الغربية لم تكن كافية كلها لحماية البلاد والمنطقة الحدودية من داعش وأنصار الشريعة، وغيرهما من الجماعات الجهادية الأخرى. التهديد الإرهابي ليس، ولم يكن له، علاقة بالنفوذ الأجنبي بقدر ما تعلق بالمتغيرات المحلية داخل البلاد. كما هو الحال في المناطق المهمشة الأخرى، فإنه يسلط الضوء على أزمة تنظيم الدولة وعلاقتها الواضحة بالجهات والأقاليم المحرومة التي لا يتمتع أفرادها بالرعاية الاقتصادية والاجتماعية³. لهذا تمثل التحدي في تونس في إدارة عمليات مكافحة الإرهاب من دون إقصاء الفئات المغبونة وتقويض الحقوق التي تم تحصيلها بعد صعوبات جمة، لاسيما وأن الإقصاء والاقتصاد والسياسة هي أكثر العوامل المنذرة بخطر التطرف في البلاد⁴. وبالتالي، ينبغي في هذا الإطار تركيز الجهود العسكرية والسياسية على المناطق الحدودية، كما يجب أن يكون الرد العسكري مصحوبا بخطط تنموية أكثر هيكلية⁵. ومع زوال تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، تعتبر عودة المقاتلين تهديدا أمنيا خطيرا لأمن البلاد واستقرار المنطقة، لكن، حتى الآن، لم تنتشر الدولة التونسية استراتيجية متماسكة لإعادة دمج العائدين. في الواقع، تم اعتقال وسجن العشرات من العائدين، ومع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي العام للبلاد وعدم وجود نهاية تلوح في الأفق للتهميش السياسي والاجتماعي للمناطق والمجتمعات الطرفية، فمن غير المرجح أن توفر النهج الحالية للأمن والانتقال الاستقرار على المدى الطويل⁶.

¹ مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سبق ذكره. ص.3.

² Stefano M.Torelli, **Op-cit.** p.119.

³ Olfa Lamloum, **Op-cit.** p.25.

⁴ أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.ص.26-27.

⁵ Stefano M.Torelli, **Op-cit.** pp.120-121.

⁶ Mariam Abdel Baky, "Peacebuilding in Tunisian border regions: a missing piece of the transition process", **Borderlands and peacebuilding.** Insight 4, p.62.

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي في ليبيا ومازق أمن الحدود:

تعتبر الحرب في ليبيا¹ الأزمة الأكثر تطوراً وخطورة في المنطقة المغاربية منذ بدء الحراك الاجتماعي في تونس خلال الفترة 2010-2011. وهما الحدثان اللذان مثلاً أهم تحول سياسي مغاربي منذ الاستقلال. مع هاتين الأزميتين ارتفعت مسببات التوتر والاضطراب في المنطقة بأسرها²، لكن استمرار حالة الانهيار والفشل الدولاتي في ليبيا لما يزيد عن عقد زمني كامل قد خلق بشكل خاص وكبير تهديدات أمنية خطيرة لأمن ووجود الدولة التونسية.

1. لماذا تعد التهديدات والتحديات القادمة من ليبيا مربكة للغاية للأمن القومي التونسي؟

تشكّل ليبيا مصدر قلق كبير للأمن القومي التونسي بسبب آثارها الضخمة على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في البلاد. في هذا السياق، أرجع البنك الدولي ما لا يقل عن 24% من الانخفاض العام في نمو تونس على مدى الخمس سنوات بين 2011 و2015 إلى الاضطرابات في ليبيا³. وهذا يرقى إلى خسارة في الرفاه قدرها 8.8 مليار دينار تونسي خلال هذا الإطار الزمني، أو حوالي 880 مليون دولار أمريكي سنوياً (2% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2015 سنوياً). هذه الخسارة في الرفاهية ناجمة عن الآثار غير المباشرة للأزمة الليبية على الاستثمار الخاص والسياحة، والتي تمثل، على التوالي، 60.1% و36% من تباطؤ النمو⁴. فمع بدء الحرب وانتشار العنف في كل أنحاء ليبيا، اضطرّ نحو 100 ألف عامل تونسي في ليبيا إلى العودة إلى الديار ممّا أسهم في زيادة كبيرة في معدل البطالة من 13% في ماي 2010 إلى 18.3% في ماي 2011، وبينما مثّلت تحويلاتهم المالية 0.4-0.6% من الناتج المحلي الإجمالي لتونس الذي بلغ 276 مليون دولار عام 2011⁵، كان

¹ لقد بدأت الأحداث في ليبيا على شكل موجة احتجاج شعبي عارمة ضد نظام معمر القذافي في 17 فبراير 2011، اشتركت في كثير من العناصر والخصائص مع ما حصل في بلدان الحراك العربي، لكنها سرعان ما تطوّرت إلى صراع مسلح على السلطة فحرب أهلية طائفية لم تنتهي فصولها إلى اليوم، خصوصاً وأنّ أطرافاً خارجية عديدة قد تدخلت بشكل مباشر وغير مباشر في الصراع الدائر هناك ممّا أسهم في تأجيج وتصاعد حدة الأوضاع. للمزيد حول بدايات الحرب في ليبيا وطبيعتها وأبعادها، أنظر في:

- يوسف محمد جمعة الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، في: الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2014، ص.243-280.

- كريم مزران، "ليبيا في تحول: من الجماهيرية إلى الجمهورية؟"، في: الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، أبريل 2016، ص.ص.275-314.

² أحمد إدريس، "تونس والمنطقة المتوسطة أمام التحديات الأمنية"، وراقات سياسية. مركز الدراسات المتوسطة والدولية، جوان 2016، ص.1.

³ فريديريك ويربي، "تونس، دعوة للصحة: كيف يمكن للتحديات الأمنية الليبية أن ترسم بوادر إصلاحية لمؤسسة الدفاع الوطنية التونسية؟"، دراسة. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أوت 2020، ص.ص.8-9.

⁴ Republic of Tunisia, "Impact of the Libya Crisis on the Tunisian Economy", **Report No: ACS16340**. Macroeconomics & Fiscal Management Global Practice, Middle East and North Africa Region, February 2017, p.2.

⁵ Grégory Chauzal & Sofia Zavagli, "Post-revolutionary Discontent and F(r)actionalisation in the Maghreb: Managing the Tunisia-Libya Border Dynamics", **Clingendael Report**. The Netherlands: Netherlands Institute of International Relations (Clingendael), August 2016, p.25.

الانخفاض في مداخيل التحويلات للعمال العائدين حادًا حيث تراجع بنسبة 32% تقريبًا من عام 2010 إلى عام 2014¹.

تعود هذه الصدمات الكبرى الناشئة عن تدهور الوضع الليبي إلى نظام الترابط الاقتصادي الذي أنشئ تاريخيا بين ليبيا وتونس، أو بالأحرى الاعتماد التونسي طويل المدى على الاقتصاد الليبي، أحيانا خارج الدوائر الرسمية. بالنسبة لتونس، لطالما كانت ليبيا الشريك التجاري الثاني بعد الاتحاد الأوروبي. وإلى أن تصاعدت الأزمة الليبية في عام 2014، اعتاد هذا البلد على سبيل المثال توفير أكثر من 25% من احتياجات تونس من الوقود بأسعار مدعومة. لكن، مع اشتداد الحرب انخفضت صادرات النفط الليبي إلى 200 ألف برميل يوميا بدلا من 1.3 مليون برميل يوميا مصدرّة في عام 2011². علاوة على ذلك، كانت هناك آثار أخرى على تونس. إذ شهدت السنوات الأولى بعد سقوط نظام معمر القذافي تدفق اللاجئين الليبيين إلى تونس، بلغ عددهم وفقا لتقديرات الهلال الأحمر التونسي ما بين مليون و1.5 مليون ليبي عبروا الحدود التونسية³، مما أدى إلى الضغط على أجزاء من الاقتصاد، خاصة من خلال رفع أسعار الإيجارات. وبينما تراجعت هذه الأرقام مع عودة بعض الليبيين إلى ديارهم، ظلّت الحكومة التونسية تستعد لأي ارتفاع آخر في حال تقاوم الصراع في ليبيا⁴.

كما أدى العنف الجهادي المنتسب، الذي تجلّى في الهجوم على بن قردان الحدودية في تونس وغيره من الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، إلى تقويض الاستثمار الأجنبي والسياحة، على الرغم من وجود علامات حديثة و مشجعة على انتعاشهما. ولا يزال التهريب والاتجار بالأسلحة من ليبيا، عبر الحدود البرية والبحرية، مصدر قلق مستمر⁵. فبالإضافة إلى انخفاض التبادلات الاقتصادية خلال السنوات الماضية، أدت الاضطرابات الإقليمية أيضا إلى دخول شبكات التطرف العنيف الجديدة إلى هذه الديناميكيات العابرة للحدود، كما أدت أيضا إلى فقدان الشبكات المجتمعية احتكارها التاريخي الفعلي للتجارة الرسمية وغير الرسمية. يتضح هذا الوضع الجديد من خلال الزيادة الكبيرة في الهجمات الإرهابية والحوادث الأمنية الأخرى في كلا البلدين. وبينما كان المجتمع الدولي يتعامل مع تونس كنموذج ناجح للتحول الديمقراطي، بدأ أن الوضع أكثر تعقيدا ودقة. لقد أدى التدهور الاقتصادي الذي أعقب الانتقال التونسي والانهايار الليبي، إلى جانب حيوية دينية جديدة وغير منظمة، إلى تغيير عميق في الطبيعة الحقيقية للبلاد. ومع وجود 3000 مقاتل تونسي في ليبيا، ومعسكرات تدريب سرية بالقرب من الحدود والعديد من مستودعات الأسلحة، فإن عدم الاستقرار الإقليمي الناجم عن تراجع أمن الحدود بلغ ذروته بين 2013-2015⁶.

¹ Republic of Tunisia, **Op-cit.** p.1.

² Grégory Chauzal & Sofia Zavagli, **Op-cit.** p.24.

³ **Ibid.** pp.25-26.

⁴ فريديريك ويرى، مرجع سبق ذكره. ص.9.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ Grégory Chauzal & Sofia Zavagli, **Op-cit.** p.1.

وبالتالي، كان ما يسمى بـ"الصلة الليبية" العامل الخارجي الأكثر تأثيراً من غيره على إنشاء الركيزة المطلوبة لمزيد من التطرف لدى الأفراد التونسيين¹. إذ تشير أغلب الوقائع والدراسات، إلى أن الهجمات العنيفة على تونس منذ العام 2012 كانت مرتبطة بالوضع في ليبيا. فعلى غرار 70% من المتهمين التونسيين في قضايا إرهاب، حسب ما أفاد به المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، قام المسلحون الذين ارتكبوا هجوماً بارداً وسوسة بتدريبات في ليبيا، حيث استغل تنظيم الدولة الإسلامية وجماعات أخرى انهيار الدولة الليبية وتفككها لإنشاء معسكرات تدريب للمقاتلين. كما أن المتفجرات المستخدمة في الهجوم ضد الأمن الرئاسي قد تم جلبها من ليبيا. وفي الواقع اخترق عدد من الأعضاء شبكات التهريب التي تدعم الاقتصاد الحدودي لتسهيل نقل الأسلحة والمقاتلين بين البلدين. واستغلوا كذلك التنافس على الموارد بين الميليشيات وشبكات التهريب لإقامة قواعد على طول الحدود الليبية التونسية².

مع مرور الوقت، بات من المؤكد أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة عموماً وفي تونس خصوصاً يصطبغ بالهشاشة الأمنية: ففناذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق في مرحلة أولى، عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلسل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك. فأصبح من الواضح أن التنظيم بحث عن الاستفادة من الوضع حتى ينمّي نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموماً. ثم في مرحلة ثانية، وبعد استقرار ما أصبح يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الرقة، وسقوط مدينة الموصل، أصبحت عديد المجموعات الإرهابية تتبنى علامة داعش وتعلن ولاءها لها كمحاولة للاستفادة من بشاعة صورتها وقوة صيتها³.

كاستجابة لهذه التهديدات الأمنية المحلية والإقليمية، زادت تونس بشكل كبير من الإنفاق على الدفاع والأمن. بين عامي 2011 و 2015، تضاعفت هذه الفئات من النفقات الحكومية تقريبا، حيث انتقلت من حوالي 2.5 مليار دينار تونسي إلى 4.7 مليار دينار تونسي. وبناءً على ذلك، قدّرت التكلفة المالية للأزمة الليبية على تونس (زيادة الإنفاق على الأمن الحكومي وخسائر الإيرادات الضريبية) بنحو 5.8 مليار دينار تونسي على مدى السنوات الخمس من 2011 إلى 2015، أو 580 مليون دولار أمريكي سنويا (6.3% من عائدات الضرائب لعام 2015 سنويا)⁴. مع ذلك، يشير الخبراء والباحثون في الشؤون الأمنية والإستراتيجية، أن رد تونس على هذه الفوضى المستعجلة في ليبيا، في معظمه، كان مرتكزا على عدم التدخل الرشيد واختيار الدبلوماسية على التدخل العسكري الفعلي. وحسب أحد الضباط

¹ Stefano M.Torelli, *Op-cit.* p.117.

² لولا أليابا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.ص.3-4.

³ أحمد إدريس، مرجع سبق ذكره. ص.ص.1-2.

⁴ Republic of Tunisia, *Op-cit.* p.2.

العسكريين التونسيين، عوضاً عن اختيار تحالف، حاولت تونس أن تبقى محايدة مع جميع الفصائل. وظلت الحكومة التونسية تتعاون رسمياً مع حكومة الوفاق الوطني وتحفظ بقنصلية صغيرة في العاصمة الليبية¹. تزامناً مع هذا الانخراط الدبلوماسي، كانت إستراتيجية الدفاع التونسية ضد التهديدات القائمة والمحتملة من ليبيا متناغمة إلى حد كبير مع سياسة الاحتواء والسيطرة على الحدود، وتجلى ذلك من خلال بناء حاجز حدودي ضخم وعسكرة المناطق الحدودية التونسية، الأمر الذي دفع القوات المسلحة التونسية إلى تقمص أدوار جديدة غير مريحة إطلاقاً².

2. سياسة إدارة الحدود وتأثيرها على الأمن القومي والأمن الإنساني في تونس:

مثلاً كان الحال إبان العهد الاستعماري الفرنسي، تمت إدارة المجتمعات الحدودية في تونس ما بعد الاستقلال من خلال الحكم المركزي الإستبدادي، الذي يربط استمرار وجود الدولة وأنماط عملها بالتركيز على نهج الأمن التقليدي، وبشكل أساسي على ردع التهديدات القادمة من الحدود الإقليمية للبلاد، مع الحد الأدنى من الاهتمام بالصالح العام³. في حالة تونس، بينما مثلت المبادلات العابرة للحدود ما يقارب المليار دولار سنوياً ووقّرت لقمة العيش لـ 10% من السكان التونسيين⁴، فإن حجم الاقتصاد الرسمي لم يمثل سوى نسبة ضئيلة من التجارة عبر الحدود بين تونس وليبيا⁵. وعلى الرغم من كونها أصغر من حدود تونس مع الجزائر التي تبلغ مساحتها حوالي 1000 كيلومتراً، إلا أن الحدود التونسية الليبية التي يبلغ طولها 459 كيلومتراً لها أهمية خاصة في المناقشات الدائرة حول أمن الحدود التونسي⁶.

الاقتصاد المحلي، وفقاً لسكان المناطق الحدودية، لاسيّما في بن قردان، ومدنين وتطاوين، يعتمد على التجارة مع ليبيا أكثر من اعتماده على السياسات الاقتصادية للدولة التونسية، والتجارة غير الرسمية هي مفتاح هذا النمط من الاقتصاد. مع ذلك، فإن التجارة لها علاقة معقدة بحكومة الحدود. في عهد بن علي، تم التسامح ضمناً مع التجارة غير الرسمية عبر الحدود باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي الوطني. إذ سمح هذا النهج من اقتصاد الحدود للدولة بالتوسع في الأنشطة المربحة، والسيطرة على ديناميكيات تتجاوز قدراتها في الحكم، وامتصاص البطالة بتكلفة أقل، وفي الوقت نفسه، درء الصراعات الاجتماعية⁷، لكن بعد بدء الحراك والتحول الذي أعقب ذلك طرأت تغييرات كبيرة على ممارسات التجارة الحدودية، لاسيّما الاقتصاد الموازي غير الرسمي. منذ العام 2011، كانت هناك مرحلتان متميزتان في سياسة إدارة حدود الدولة. من عام 2011 إلى عام 2013، استجابة لضعف قوات الأمن وانسحاب الحرس

¹ فريديريك ويربي، مرجع سبق ذكره. ص.9.

² المرجع نفسه. ص.10.

³ Mariam Abdel Baky, *Op-cit.* p.59.

⁴ Grégory Chauzal & Sofia Zavagli, *Op-cit.* p.1.

⁵ *Ibid.* p.24.

⁶ Mariam Abdel Baky, *Op-cit.* p.56.

⁷ *Ibid.* p.60.

الوطني والشرطة بعد الحراك، تم اعتماد نهج عدم التدخل. وثّقت بيانات رسمية زيادة في عدد التونسيين الذين يعبرون الحدود إلى ليبيا. وشهدت هذه الفترة اتساعا في الأنشطة الحدودية، بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة المستبعدة سابقا من التهريب، مثل الشباب الذي انخرط بعضه في الاتجار بالمخدرات عبر الحدود والإرهاب. لقد تم استغلال الفوضى داخل الأجهزة الأمنية، والتهديدات غير المسبوق من الجانب الليبي وسياسات الدولة المتضاربة في كثير من الأحيان. لكن، سرعان ما تحول هذا في عام 2013 مع عودة أمنة الحدود. على المستوى الوطني، كان عام 2013 عاما حاسما تعرّض فيه التحول الديمقراطي للتهديد بعد حدوث اغتيالين سياسيين، مما أدى إلى تعميق التوترات بين الكتل الإسلامية والعلمانية. وعلى الحدود، أنشأ الجيش وأمن منطقة عازلة¹، وأعاد سيطرة الدولة².

ومع ذلك، إن هذه العسكرة لم تعطل التهريب والأعمال الإجرامية الأخرى، بل جعلتها ببساطة أكثر تكلفة. وفقا للسكان المحليين أصبحت القدرة على عبور الحدود مشروطة بشكل متزايد بالفساد. غالبا ما يكون مسؤولو الحدود، الذين غالبا ما يفتقرون إلى التدريب المناسب، متواطئين في شبكات التهريب. وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الحدودية، إن النهج الأمني الجديد للدولة قد زاد من عدم اكرثا الدولة بمخاوفهم ورفاهيتهم. كانت المصلحة الأساسية للدولة التونسية هي السيطرة على الحدود عسكريا. انتقلت الدولة من إنشاء مناطق عازلة إلى "تشديد" حراسة الحدود بحواجز مادية في أعقاب هجمات متعددة من قبل جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وزادت ميزانيات قوات الدفاع بشكل كبير منذ العام 2013. كان للأحداث في ليبيا تأثير أيضا مع انهيار الدولة والاستيلاء على الحدود من خلال الاقتتال بين الميليشيات مما زاد من القلق بشأن انعدام الأمن على الحدود. لكن بحسب المجتمعات الحدودية، فإن هذا النهج الأمني الصارم لم يفعل شيئا يذكر لتحقيق الاستقرار. وبينما كان السكان قلقين بشأن الامتداد من ليبيا، رأوا أن القيود المفروضة على التجارة عبر الحدود والافتقار إلى التنمية، وليس الإرهاب، هي السبب الرئيسي لانعدام الأمن. بالنسبة لسكان تطاوين وبن قردان، ينجم انعدام الأمن بشكل أساسي عن الخوف من البطالة، يليه الخوف من تقييد التجارة عبر الحدود، وثالثا انعدام الأمن الغذائي وانعدام التنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإن أي انقطاع في الدخل الناتج عن الحدود يؤدي إلى اضطراب اجتماعي كبير يصعب احتوائه³.

¹ تقام التهديد الأمني القادم من ليبيا بشكل خطير في 7 مارس 2016، عندما قامت قوات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية بهجوم مسلح في محاولة للاستيلاء على مدينة بن قردان الحدودية، مما دفع الحكومة التونسية إلى بناء جدار عازل على الحدود التونسية الليبية ممتد على 220 كيلومترا لمنع تدفق السلاح والمقاتلين، وقد ترجم ذلك الحاجة الملحة للتعامل الجاد والسريع مع التهديد الإرهابي الذي يضرب العمق التونسي. للمزيد من التفاصيل أنظر في: لولا أليغا وكوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.04. وفريدريك وير، مرجع سبق ذكره. ص.10.

² Mariam Abdel Baky, *Op-cit.* p.60.

³ *Ibid.* pp.60-61.

تكشف معالجة مسألة إدارة الحدود في تونس عن استمرار سياسات الأمننة والتهميش والتخلف الاقتصادي، مما يسلط الضوء على التأثير غير المتكافئ للانتقال الديمقراطي الذي حدث في البلاد على المناطق الداخلية والحدودية، وكيف ساهمت نماذج الحكم الجديدة في ترسيخ هذا الواقع. إذ يبرز في هذا السياق الانعكاس السلبي للتغيرات الطارئة على سياسة إدارة الحدود، لا سيما في ضوء الخطاب الوطني المطور لمكافحة الإرهاب، على سبيل عيش سكان المناطق الحدودية وتطلعات الشباب والتفاوتات الإقليمية بين الساحل والداخل التونسيين¹. بينما تقام عدم الاستقرار والفوضى الأمنية والاضطرابات السياسية في ليبيا، حاولت الحكومات المتعاقبة في تونس معالجة التحديات الأمنية عبر الحدود؛ ومع ذلك حققت نجاحا ضئيلا للغاية. صحيح أن الافتقار إلى الوسائل المتاحة، إلى جانب الضائقة الاقتصادية، كلها عوامل أدت إلى إعاقة كفاءة التدابير المتخذة بشكل كبير²، لكن كان التقليل من أهمية الحدود بالنسبة لسبل عيش المجتمعات، خاصة عندما يقدمها سرد الدولة بشكل أساسي كمصدر لانعدام الأمن³، هو العامل الرئيسي في تعثر سياسات حماية أمن الحدود وضمان الأمن القومي للبلاد.

يفترض بالسلطات التونسية المعنية أن تستوعب حقيقة أن الاقتصاد غير الرسمي العابر للحدود لا يزال يعمل كصمام أمان، ويساعد قبل أي شيء، في توفير قدر معين وإن كان محدودا، من السلم الاجتماعي والأمن الإنساني في المناطق التي تهملها السلطات. في هذا الإطار، من المؤكد أن تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في تونس والمنطقة بأكملها، يستلزم القضاء على مصادر التهديد الإقليمي، والتي يقدمها الاتجار غير المشروع على الحدود، لكن يجب الاهتمام أولا بمعالجة المسببات الجذرية لهذا التهديد (الاجتماعية والاقتصادية) قبل العمل على الاستئصال المباشر لجيوبه ومصادره، وبالتالي من المفترض أن يتم في هذا السياق الابتعاد عن التركيز الشديد على الخيارات القمعية الأمنية.

في هذا الصدد، يجب إعادة النظر في نهج الأمن الصارم الذي تتبعه الدولة التونسية في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان الأوسع نطاقا على المستوى الوطني. على سبيل المثال، انتقد تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2017 حول الانتهاكات باسم الأمن تشريع مكافحة الإرهاب المعيب الذي صدر في 2015 لزيادة قوة جهاز أمن الدولة، ولتوسيع عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم معينة، ولتعريفها الواسع للإرهاب. تم توثيق حالات اعتقال الأشخاص المشتبه بهم مع أفراد عائلاتهم في التقرير إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. تذكرنا هذه الممارسات بالنظام السابق ولا ترتاح لخطاب الدولة حول التحول الديمقراطي. كما يصنف التقرير منطقة بن قردان كواحدة من المناطق المستهدفة بشكل خاص للعمليات الأمنية، خاصة بعد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية عام 2016 على المدينة، لا سيما وأن التحقيقات الرسمية قد خلصت إلى أن العديد من منفذي الهجوم كانوا من سكان بن قردان، تم تزويدهم

¹ Ibid. p.56.

² Grégory Chauzal & Sofia Zavagli, **Op-cit.** p.1.

³ Mariam Abdel Baky, **Op-cit.** p.59.

بأسلحة من تنظيم داعش الليبي¹، وهذا يعكس بوضوح دور وتأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في التدهور على إنتاج التطرف والعنف وانعدام الأمن في المنطقة. لهذا، نجد التأكيد في هذا الإطار على أنه لا يجب أن تكون القوات الأمنية الأداة الوحيدة أو الأساسية للتعامل مع تحديات أمن الحدود، بل هناك حاجة خاصة إلى سلسلة شاملة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، ومن الاندماج السياسي الأفضل للجنوب التونسي، وإن كان هذا سيستغرق سنوات عديدة لبلوغه². أخيراً، في حين تم التأكيد على الحاجة إلى صياغة استراتيجية جديدة تتجاوز مستوى القمع، من المهم أيضاً الاعتناء بمسألة تمكين الجيش، فبالنظر إلى أنه قد تم تاريخياً استبعاد المؤسسة العسكرية في تونس إلى دور هامشي للغاية، فإن رفع ميزانية وزارة الدفاع، ومن الناحية النوعية، عملية التحديث التي مسّت معدات الجيش، ليست جهوداً كافية لسد النقص في القدرات العسكرية والعوائق البيروقراطية وضعف التخطيط. من أجل تكليف الجيش بدور أكثر مصداقية وفعالية في عمليات مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم في المناطق الحدودية، ينبغي تحسين جاهزيته واستعادة دوره المحوري في مجال الدفاع والأمن، ويجب أن يترافق ذلك مع تنسيق عال المستوى بين الجيش وقوى الأمن الأخرى، خصوصاً وأن المنافسة بين الجيش وقوى الأمن الداخلي لا تزال قائمة إلى الآن³.

المطلب الثالث: تفاقم الهجرة غير الشرعية وتضاعف جيوب الجريمة المنظمة:

تعتبر قضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة مسائل قديمة وحديثة في نفس الوقت، إذ شكلت هذه المسائل تهديدات تاريخية ملحة لدول البحر المتوسط مجتمعة، لكن في أعقاب الحراك العربي سنة 2011، تفاقمت مستويات الهجرة غير النظامية وتضاعفت جيوب الجريمة المنظمة لتشمل أبعاد جديدة وناشطين جدد، وفيما يأتي سنعرّج على أسباب استفحال الظاهرتين في تونس في ظل التحول السياسي الذي تشهده البلاد منذ ما يزيد عن عشر سنوات، وذلك بالنظر إلى تداعياتها الكبيرة على الأمن القومي التونسي.

1. الهجرة غير الشرعية والهشاشة الأمنية في مرحلة ما بعد 2010:

تعرف المفوضية الدولية لشؤون الهجرة، الهجرة غير الشرعية بوصفها "اجتياز بلد بدون موافقة سلطاتها ودون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود لعدم حيازته على الوثائق القانونية اللازمة"⁴. وظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة قديمة، أي هي موجودة ما قبل التطورات التي شهدتها المنطقة العربية بين 2010 و2011، لأن الدوافع الكامنة وراء هذه الظاهرة كانت

¹ Ibid. pp.61-62.

² فريديريك ويرى، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 17-18.

³ Stefano M. Torelli, Op-cit. p.120.

⁴ سندس بشناوي، "التشريع التونسي وحدود الأنظمة القضائية في مواجهة الهجرة غير النظامية"، الهجرة غير النظامية، دورية دعم. العدد (4)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، د.س.ن. ص. 29.

قائمة قبل هذه الأحداث، لكن بعدها توقّرت الظروف الأمنية والموضوعية للقيام بموجات هجرة كبيرة في المنطقة. بالنسبة لتونس هذه الموجات موجودة منذ سنة 2000 ولكن طبيعة النظام كانت التعتيم وعدم توفير معلومات، خاصة أن النظام وقتها كان يفاخر بنجاحاته الاقتصادية، لكن هذه النجاحات الممّوهة فنّدتها الأزمات الاجتماعية التي كانت إحدى تعبيراتها هي الهجرة غير الشرعية، وبالتالي، تعتبر دوافع هذه الظاهرة كلاسيكية موجودة قبل بدء الحراك الشعبي والتحول السياسي في تونس، لكنها تعمّقت بشكل أكبر نتيجة الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي ترتبت إثر تطورات أحداث الحراك العربي، لأن المسارات الاقتصادية لم تتغير كما أن عملية الانتقال الديمقراطي أفرزت ضغوطات اقتصادية واجتماعية جديدة¹.

في تونس ما بعد 2010، ركّز الخطاب على الشباب ومشاكلهم، لكن كان هناك وعي من الشباب أن التغيير الاقتصادي سيتأخر، وهو ما أدّى إلى حدوث موجة كبيرة بين 2011 و2012 إذ وصل حوالي 30000 تونسي إلى السواحل الإيطالية. ومع ذلك، إن ملامح المهاجر غير الشرعي قد تطورت في تونس ما بعد الانتقال لتشمل فئات لم تكن معنية بها كالمسنون والنساء والأطفال، وحيث كانت في بدايتها مقتصرة على فئة العاطلين والمهمّشين، فالיום نلاحظ أنه من بين المهاجرين غير النظاميين العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا أو من هم في وضعية شغلية هشّة حيث لا يحقق لهم عملهم الذي يشغلونه طموحاتهم المستقبلية، كما من الممكن وجود عائلات بأكملها مما جعل الهجرة غير الشرعية مشروعاً عائلياً في البلاد²، وبالتالي أصبح الحديث في الوقت الراهن عن هجرة الشعوب وليس فقط الفئات الاجتماعية المهمّشة أو الشباب المحبّط³.

وتعتبر معدلات الهجرة غير الشرعية مرتفعة نسبياً في تونس، وعلى الرغم من انخفاضها بشكل ملموس في السنوات التي تلت الحراك والانتقال الأول للبلاد، إلا أنها ارتفعت مؤخراً إلى مستويات قياسية. ففي حين تقلّص معدل الهجرة من نحو 29000 مهاجر في عام 2011 إلى 1367 مهاجر في عام 2016، فقد دفع هاجس خيبة الأمل بأكثر من 6000 تونسي إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا خلال العام 2017، ويبدو أن هذا المعدل قد تراجع قليلاً إلى نحو 4000 مهاجر سنة 2019، إلا أنه ارتفع مجدداً مسجلاً خلال عام واحد فقط ما يقارب 14000 مهاجر في سنة 2020، ليصل إلى أعلى مستوياته خلال العام 2021 بعد أن بلغ عدد المهاجرين التونسيين الواصلين إلى السواحل الأوروبية، وإلى السواحل الإيطالية بشكل خاص، 16413 مهاجراً بزيادة كبيرة تخطت نسبتها 90% مقارنة بسنة

¹ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 'مقابلة مع السيد رمضان بن محمد، مسؤول الهجرة غير النظامية في المنتدى التونسي للحقوق

الاقتصادية والاجتماعية"، الهجرة غير النظامية، دورية دعم. العدد (4)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، د.س.ن. ص.38.

² المرجع نفسه. ص.ص.38-39.

³ أحمد إدريس، مرجع سبق ذكره. ص.3.

2016 وبارتفاع أكثر من 4 مرات قياسا بعام 2019¹، من بينهم حوالي 3 آلاف امرأة وطفل وحوالي 10388 منهم غادروا البلاد بعد 25 جويلية أي نحو 66% منهم².

يرجع هذا الارتفاع غير المسبوق في معدلات الهجرة غير الشرعية في المقام الأول إلى تراكم مشاعر الإحباط والغضب وخيبة الأمل التي عاشها التونسيون على مدى عقد كامل، وبينما لم تختلف كثيرا الأسباب المحفزة للأفراد على الهجرة غير النظامية في مرحلة ما قبل الحراك عن تلك التي دفعتهم إلى اتخاذ قرار مغادرة البلاد بشكل غير قانوني في مرحلة ما بعد الانتقال، إلا أننا نجادل في هذا الإطار بأن تقاوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية على النحو المبين أعلاه قد ارتبط بشكل كبير بتقاوم حالة انعدام الأمن الإنساني وتزايد البؤس الاجتماعي في البلاد خلال فترة التحول السياسي المستمرة حتى الآن، وبالتالي، يمكن أن نعيّن أهم هذه الأسباب المحددة لملاحق حالة اللأمن والاستقرار الحادة والمحرّكة لهذه الموجة الواسعة من الهجرات غير الشرعية في العوامل الآتية:

فبغض النظر عن عدد القراءات والأسباب المختلفة لظاهرة الهجرة غير النظامية، تظل العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة العوامل الطارئة³. في تونس استمر معدل التشغيل في الانخفاض مسجلا تراجعاً نوعياً من نحو 22% خلال العام 2010 إلى 18.6% في عام 2015، ثم عرف تحسناً طفيفاً سنة 2019 بنسبة بلغت 19.1% ومعدل نمو محتشم لم يتجاوز النصف نقطة (راجع الشكل 18)، وبالتالي شهد مستوى البطالة زيادة عالية جداً حيث بلغ 18.4% في عام 2021 مقابل 15.3% سنة 2019 و13% سنة 2010 (أنظر الشكل 18). هذا بالإضافة إلى الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي قام لأجلها الحراك الاجتماعي بين جزء محظوظ وجزء من خريطة تونس مهمش ومحروم، ولهذه الفوارق تعبيراتها حتى داخل المناطق التي تعتبر متقدّمة باعتبار أن الأحياء الشعبية وأحرمة الفقر المحيطة بالمدن الكبرى والساحلية تشتكي من نفس التهميش والتمييز الذي تشتكي منه المناطق الداخلية والجنوبية (أنظر الشكلين 22 و23). وبالتالي، تظهر هذه البيانات أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الانتقال لم تعالج أو تُلغ شيئاً يذكر منذ اثني عشر سنة، وأن النسب الرسمية المتعلقة بمستويات الفقر والبطالة ومؤشر التنمية الجهوية تبيّن أن الخدمات العمومية قد تراجعت. كما أن من يتوفر على شغل هش في تونس يعتبر نفسه في وضعية عدم أمان واستقرار ويصبح عمله الهش مصدراً لتمويل الهجرة غير الشرعية فقط لتغيير واقعه، وهذا ما نلمسه فيما يخص الهجرة النظامية إذ يختار آلاف الأطباء والمحامين والمهندسين الهجرة رغم إمكانية العيش بالراتب المتوفر لهم، لأن الأمر لم يعد

¹ Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux (FTDES), **Annual Report on Irregular Migration-Tunisia 2021**. Tunisie, March 2022, p.8.

² المرصد الاجتماعي التونسي-المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره. ص.5.

³ Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux (FTDES), **Op-cit**. p.2.

متعلقا بالأمور المادية والاقتصادية فقط بل بهاجس انعدام الأمان وانعدام الثقة في المستقبل¹. ففي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة البارومتر الأفريقي سنة 2018، أفاد نصف التونسيين (50%) أن البحث عن عمل/ فرص عمل أفضل، هو السبب الرئيسي لرغبتهم في الهجرة، كما اعتبر (16%) أنه الصعوبات الاقتصادية، في حين رأى (10%) أن دافعهم لمغادرة البلاد هو الفقر والعوز².

من العوامل المهمة أيضا تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات العامة إذ هناك إشكاليات في القطاعات الأساسية في تونس بما في ذلك الصحة والتعليم والنقل، أي في كل ما له علاقة مباشرة بحياة التونسيين وبقائهم الوجودي، إلى جانب الهاجس الأمني المرتبط بالعنف والجريمة في الأحياء الشعبية خاصة وليس فقط المتعلق بالإرهاب، إضافة إلى عدم تغير صورة الدولة في الذهنية العامة فمازالت تمثل الجهاز القمعي والعلاقة مازالت صدامية بين الشباب والأمن المتمثل في مراكز الشرطة ومؤسسات الأمن الأخرى في هذه المناطق، فالصورة الزجرية للدولة لا تزال هي السائدة. كذلك للاحتجاجات الاجتماعية التي تصاعدت كثيرا منذ العام 2015 من نحو 5000 إلى 12025 حراك احتجاجي سنة 2021 (أنظر الشكل رقم 21) علاقة غير مباشرة بمشكلة الهجرة غير الشرعية، فعلاوة على أن الحكومات الانتقالية المتعاقبة لم تستجيب بطريقة إيجابية لمطالب المحتجين ولم تجد أي قناة للحوار والتواصل معهم (لاسيما مطالب العمل، الصحة والحق في الماء والتنمية المحلية والجهوية)، فقد تعاملت السلطة في أغلب الأحيان مع هذه الحركات الاجتماعية تعاملًا أمنيًا، إذ تعرّض المحتجون إلى القمع وإلى الملاحقات القضائية والإحالة إلى المحاكم، خاصة في الجهات الداخلية، وهو ما دفع بالشباب إلى التفكير الجدي بالهجرة غير النظامية³.

من العوامل المؤثرة أيضا هو واقع محدودية الحريات الفردية والمناخ السياسي المؤجج لحالة الإحباط والاحتقان العام، لاسيما وأن الخطاب السياسي الناشئ منذ العام 2011 يستمر في اختزال الانتقال الديمقراطي للبلاد في عملية الانتخابات فقط، فعلى الرغم من أهمية هذه العملية إلا أنها همّشت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدمقرطة التي تعتبر شروط حاسمة لنجاح عملية التحول السياسي، فالديمقراطية التوافقية الضعيفة التي نشأت في تونس ما بعد 2010 رفعت من مستوى فقدان الثقة بين التونسيين، بين الشباب خاصة من جهة والعمل المدني والسياسي من جهة ثانية، إذ تبين إحدى الدراسات أن بين 2 و3% من الشباب فقط لهم نشاط مدني أو سياسي وحتى من يمارسون مثل هذه الأنشطة هم مهمشون، إذ يقومون فقط بالأدوار اللوجيستية والتعبوية، وبالتالي كأنها عملية إقصاء ممنهجة للشباب

¹ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "مقابلة مع السيد رمضان بن محمد، مسؤول الهجرة غير النظامية في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، الهجرة غير النظامية، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 40-41.

² One to One & AFRO Barometer, "More than half of Tunisia's youth and highly educated have considered emigrating", News release. One to One for Research and Polling, Tunisia, 13 November 2018, p.4.

³ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "مقابلة مع السيد رمضان بن محمد، مسؤول الهجرة غير النظامية في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، الهجرة غير النظامية، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 39-40.

من الحياة المدنية والسياسية¹. وبالنسبة للخبراء والباحثين في الشأن التونسي، حتى الإجراءات الاستثنائية التي أعلنها الرئيس التونسي في 25 يوليو 2021، لا توفر إلا تكتيكات "شكلية" غير قادرة على إحداث تغييرات جذرية عميقة. لذلك، لا يزال البحر الأبيض المتوسط هو الملاذ الأخير لطموحات العاطلين عن العمل والفقراء والمهمشين².

تشير هذه البيانات الاقتصادية والأزمات الاجتماعية والقمع الذي تعرّضت له الحركات الاحتجاجية في مرحلة ما بعد 2010، إلى وجود أزمة حقيقية في تونس، شكّلت الدوافع الرئيسية وراء التصاعد السريع لموجات الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة، والتي تقامت في خضم تفشي جائحة كورونا وعدم قدرة نظام الصحة العامة على مواجهة الوباء في حدّه الأدنى. ومع ذلك، لا تعتبر هذه العوامل الداخلية هي الأسباب النهائية الوحيدة لاتخاذ القرار بالهجرة نحو الخارج، وإنما تتحدّد رغبة التونسيون في الهجرة وفق جدلية العوامل الطارئة -المنفّرة من البلاد نتيجة تفاعل مجموعة أخرى من المتغيرات الإقليمية والدولية التي تعدّ إحدى المسوّغات الأساسية لسلوكات الهجرة غير الشرعية، وبالتالي لتهديدات الأمن القومي والأمن الإنساني في مرحلة ما بعد الانتقال.

على هذا الأساس، يعود تصاعد الهجرة غير الشرعية في أعقاب أحداث الحراك العربي أيضا إلى انعدام الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته المنطقة نتيجة هشاشة الدولة أو غيابها أحيانا، كما هو الحال في ليبيا. ففي سياق الفوضى والاضطراب المنتشرين على نطاق واسع في المناطق الحدودية، عملت شبكات الهجرة غير النظامية بالتنسيق مع شبكات التهريب والتطرف مما زاد الوضع سوءا. وبالتالي، في خضم هذه الأوضاع وتداعياتها العميقة على أمن الدولة وأمن الأفراد معا، أدت نفاذية الحدود وضعف الأداء السياسي والأمني إلى اتخاذ الهجرة طابعا كارثيا للهروب من الموت في سوريا والفرار في تونس والحرب في ليبيا، إذ تشير التقديرات في عام 2015 أن حوالي 50 ألف مهاجر دخلوا أوروبا منهم 30 ألف دخلوا عبر الشواطئ الإيطالية، ليرتفع معدل نمو الهجرة السرية بحوالي 250%. وكانت إيطاليا أول بلد متضرر بسبب قربها من السواحل التونسية³. فقد شهدت تونس أعدادا متزايدة من رحلات عبور المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء والمتجهين نحو إيطاليا، كما هو الحال بالمغرب عبر مضيق جبل طارق، خاصة مع تدهور الوضع الأمني بليبيا والذي تسبّب في تغيير المسار التقليدي للعبور من ليبيا إلى تونس. هذه الاتجاهات الهجرة الجديدة من الجنوب نحو الجنوب، جعلت وضع البلاد من حيث الهجرة معقدا للغاية إذ تحولت تونس من بلد مصدر للمهاجرين كلاسيكيا إلى بلد عبور واستقبال وتصدير في آن واحد. لقد أعاد الانتقال الاجتماعي والسياسي الذي بدأ سنة 2011 على إثر سقوط الحكم السابق، فتح الحوار حول "الحرقاة" أو "المهاجرين غير النظاميين" الذين ركبوا القوارب

¹ المرجع نفسه. ص.40.

² Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux (FTDES), **Op-cit.** p.5.

³ أحمد إدريس، مرجع سبق ذكره. ص.ص.3-4.

بالمئات لعبور المتوسط والوصول إلى أوروبا، وكذلك، على نطاق أضيق، حوار اللاجئين العابرين لتونس، الفارين من مناطق النزاع والكوارث الإنسانية بليبيا وسوريا على وجه الخصوص¹. بالإضافة إلى هذا، يعدّ التوجه المتزايد نحو أمنة الهجرة من الجانب الأوروبي، وفرض هذا النهج على تونس وعلى غيرها من البلدان المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، إحدى العوامل المساهمة في تسريع تصاعد التيارات المختلطة من موجات الهجرة غير النظامية في البلاد². لقد تبنت تونس ترسانة قانونية صارمة³ للحد من دخول المهاجرين إلى سوق الشغل بطريقة نظامية ولمنع التونسيين وغير التونسيين من الوصول إلى الشواطئ الأوروبية⁴. بالنسبة للخيار الأوروبي فهو واضح ولم يتغير، وتمثل في غلق الحدود لدرجة أن الحدود الأوروبية قد أصبحت تنطلق من السواحل التونسية والسواحل الليبية. وفي هذا الإطار باتت الخطابات المعادية للمهاجرين أكثر جرأة وتُرجمت بشكل خاص في سياسات الهجوم والتضييق على عمل منظمات وسفن الإنقاذ الإنسانية التي تعمل في البحر الأبيض المتوسط لسحب عملها، بل وصل الأمر إلى تجريم النشاط الذي يقومون به هذه الأعمال، وهناك ملاحقات ضد العديد منهم خاصة في إيطاليا، مما أدى إلى انسحاب هذه المنظمات مرغمة من عملها الإنساني. وبينما لم ينجح الاتحاد الأوروبي في فرض منصات الإنزال في شمال إفريقيا، فقد حاول الالتفاف على هذه الفكرة من خلال إنشاء مراكز إيواء واستقبال في ليبيا والعمل على إجبار تونس على التعاون في مجال مراقبة الحدود مصدرًا كل الإشكاليات لتتحملها دول العبور أو دول المصدر. كما طالب الاتحاد الأوروبي تونس بالتعاون فيما يخص مسألة ترحيل المهاجرين، وفي سنة 2017 تم ترحيل 2000 تونسي من إيطاليا وإرجاعهم قسرا إلى تونس دون ضمان الحد الأدنى من حقوقهم الإنسانية⁵.

وكانت النتيجة أن نموذج إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الهجرة لم يؤطر موجات الهجرة غير الشرعية فحسب، بل ساهم في زيادتها أيضا، إذ لم ينتج عن هذا النهج سوى المزيد من الظلم السياسي والبؤس البشري⁶. في الحالة التونسية اتّضح أن مجموع العقوبات المقررة لردع الأفراد عن اتخاذ الهجرة غير الشرعية كسبيل للهروب من الأوضاع القاهرة التي تعيشها البلاد، لم تكن كافية لمعالجة مشكل الهجرة المتفشّي حيث أبرزت عدم فاعليتها وعدم قدرتها على مجابهة هذه الظاهرة انطلاقا من العقوبات الجزائية التي تعتمدها دول المنشأ، والسياسات الأمنية التي تعتمدها دول الاستقبال لا يمكن

¹ ياسمين عكرمي، "بين المقاربة الأمنية والعنصرية: تجربة أفريقيا جنوب الصحراء في تونس"، أطروحة مقدمة بجامعة كانت استيفاء لشروط التحصل على شهادة الماجستير في النزاعات الدولية والأمن. معهد بروكسل للدراسات الدولية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 17 أفريل 2020، ص.ص. 7-8.

² المزيد من التفاصيل حول سياسات أمنة الهجرة من طرف الاتحاد الأوروبي، أنظر في: Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux (FTDES), **Op-cit.** pp.9-11.

³ المزيد حول التشريعات الوطنية المتعلقة بالهجرة غير النظامية في تونس، أنظر في: سندس بشناوي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 35-37.

⁴ ياسمين عكرمي، مرجع سبق ذكره. ص. 7.

⁵ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "مقابلة مع السيد رمضان بن محمد، مسؤول الهجرة غير النظامية في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، الهجرة غير النظامية، مرجع سبق ذكره. ص. 40.

⁶ Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux (FTDES), **Op-cit.** p.13.

إلا أن تزايد الوضع تعقيدا، وقد بينت الوضعية الراهنة ضرورة بناء إستراتيجيات دولية طويلة المدى لمكافحة ظاهرة الهجرة من جهة، ووضع الضمانات اللازمة لحقوق المهاجرين الذين يعتبرون غالبا ضحية لوضع اجتماعي أو سياسي معين من جهة أخرى. إن مجابهة الهجرة غير النظامية وتحقيق النجاعة في التصدي لآثارها يستوجب تعاوننا مستمرا بين دول الإستقبال التي هي في الغالب دول الشمال، وبين دول الجنوب المصدرة للهجرة غير الشرعية، وبالتالي، ينبغي أن يكون أساس هذا التعاون هو التصدي بموضوعية لتجاوز الأسباب والدوافع المتصلة بظاهرة الهجرة غير النظامية¹، والتي تندرج في صميمها مخاطر الأمن الإنساني المنتشرة في أغلب المجتمعات العربية اليوم.

2. الجريمة المنظمة في ظل انتشار التطرف العنيف:

إن حقيقة أن الحراك العربي كان هدفه المواطن في كل دولة شهدت احتجاجا أو حراكا معينا، تقتضى بداية أن يكون حماية هذا المواطن من مخاطر الجريمة المنظمة غاية أساسية من غاياتها². وببداية أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تعرف في الإجمال على أنها جريمة خطيرة ترتكبها جماعة إجرامية منظمة متشعبة في أكثر من بلد لتحقيق أغراض مختلفة كالمنفعة المالية أو بلوغ أهداف غير شرعية. وهذه الجرائم قد تشمل التهريب، الاتجار في المخدرات، تبييض الأموال، الاتجار في البشر، الجرائم الإلكترونية³. يعزز هذا الافتراض استهداف تلك الحركات تفكيك شبكات الفساد التي استشرت في مؤسسات الدولة، والتي استفادت منها الجريمة المنظمة. كما أن تحسين مستوى معيشة الأفراد وشروط الحياة أمامهم يحدّ بدوره من احتمال لجوئهم إلى الجريمة كسبيل لضمان حياة أفضل. لكن هذا الافتراض يمكن أن يحول دونه بعض المتغيرات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية للبلد الذي يشهد تحولا سياسيا معينا، حيث تضعف بعض مؤسسات الدولة نتيجة التغيير الذي طالها، والذي يستلزم وقتا لاستعادة كفاءة تلك المؤسسات. إلا أن تحقق هذا في المدى المتوسط والبعيد ليس مضمونا، إذ سيظل رهنا بتأسيس نظم حكم جديدة تضع أمن المواطنين في مختلف جوانبها في مقدمة أولوياتها، وهو الأمر غير المحتم. فالنتيجة النهائية للتحول قد تعيد إنتاج أنظمة الحكم القديمة بأشخاص جدد وآليات مختلفة، دون تغيير جوهر النظام. هذا التحدي أمام التحولات في مرحلة التأسيس المولية لفعل الحراك الرئيسي أي إزاحة الأنظمة التي كالت قائمة، يمثل في الوقت ذاته، التحدي أمام تفعيل مكافحة الجريمة المنظمة⁴. في حالة تونس تمكّن الحراك الاجتماعي من تحقيق أولى أهدافه في 14 يناير 2011، وهو إسقاط رأس النظام الإستبدادي، مع محاولة تغيير رموز الفساد ومحاكمتهم، وإن لم يتزامن المسار

¹ سندس بشناوي، مرجع سبق ذكره. ص.37.

² إسراء أحمد إسماعيل، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية. العدد (186)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2011، ص.17.

³ المرجع نفسه. ص.13.

⁴ نفس المرجع. ص.ص.17-18.

الانتقالي للبلاد مع حالات العنف والانفلات الأمني الواسع، إلا أن وجود البلاد على موقع حدودي متاخم لدول تشهد شللا وانهيارا كاملا لمؤسسات وأجهزة الدولة السيادية، كالحالة الليبية بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، بالإضافة إلى تنامي ظاهرتي التطرف والإرهاب في المنطقة منذ سنة 2011، جعل تونس تقف أمام تحديات أمنية متفاقمة أفرزتها بشكل خاص جيوب الجريمة المنظمة المتضاعفة والمتحالفة مع الجماعات الإرهابية المتطرفة، مما شكّل تهديدا متكشفا للأمن القومي التونسي. في أعقاب الإطاحة بالحكم السابق، أسفر انهيار الدولة الربيعية وحزبها الحاكم على المستوى المركزي، عن انهيارها أيضا على المستويات المحلية، ما فتح المجال أمام بروز شبكات وعلاقات سلطوية جديدة لا تريد أن تكون لها علاقة بالدولة المركزية ومؤسساتها. معظم هذه العلاقات تمحورت حول نمو وتوسع التهريب والنشاطات اللاقانونية الأخرى، خاصة تلك المنتشرة على الحدود التونسية-الجزائرية-الليبية. وكما قال ناشط شاب: "نعيش في سياق فقد فيه المجتمع الأمل وبات يهرب من دولته. لقد ابتعدت الأطراف عن المركز". وفي بيئة متعثرة كهذه، وجدت المنظمات المتطرفة موطناً قدم لها¹.

تناقش "روث هاناو سانتيني" Ruth Hanau Santini هذه المناطق الطرفية باعتبارها أماكن توجد فيها "دولة محدودة" والتي تشير إلى اختراق جزئي للدولة في هذه المناطق الهامشية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. تشير هذه الدولة المحدودة في الغالب إلى انتشار الأنشطة غير القانونية المرتبطة بالتهريب، وبعد الحراك، بالجماعات الجهادية النشطة على الحدود بين الجزائر وليبيا. وفقا لـ"سانتيني"، يجب فهم هذه الدولة المحدودة على أنها استراتيجية مدروسة وجزء من نمط معين من الحكم: في هذه المناطق، مثل التهريب عبر الحدود صمام أمان اجتماعي واقتصادي، وحتى عام 2010، كان هذا يحدث تحت العين الخيرية للنظام، الذي كان يُسيطر عليه في الوقت نفسه من خلال وجهاء محليين وقوى أمنية، واستفاد منه، من خلال السماح للمهربين برشوة مسؤولي الدولة، سواء كانوا من الوجهاء أو قوات الأمن. كما سمح للنظام بتركيز الموارد والاستثمار في تونس "المفيدة" والمناطق الساحلية، مما أدى إلى زيادة الفوارق الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع زيادة تركيز الدولة على المصانع والسياحة في الساحل، تم "قبول" التهريب في المناطق الداخلية من قبل الدولة ودمجها كآليات للحكم. وبينما ادّعت الدولة التونسية أنها تهدف إلى تقليل الاختلافات الإقليمية، تم تحديد المناطق الداخلية والجنوبية كمناطق ظل وتمرد في آن واحد².

في واقع الأمر، منذ عام 2011 حفّز تراجع سيطرة الدولة على المناطق الحدودية والانكماش الاقتصادي، خاصة في قطاعات رئيسة مثل السياحة التي تراجعت بنسبة 35% في 2015 بسبب الهجمات الإرهابية³، على تحوّل نظام التهريب في تونس إلى واقع مخيف تؤكد الأرقام الرسمية وتدل

¹ مهي يحيى، مرجع سبق ذكره.

² Karim Zakhour, **Op-cit.** p.127.

³ مهي يحيى، مرجع سبق ذكره.

عليه الوقائع اليومية، وهذا مؤشر على عدم قدرة الدولة على تحرير الاقتصاد¹. في العام 2013، بلغ حجم التدفقات النقدية في سوق الصرف الأجنبي غير الرسمي 75% من إجمالي الإيرادات من قطاع السياحة التونسي وهي مستويات مفرطة. كما ارتفعت التجارة غير الرسمية² في البضائع على طول الحدود³، وقفزت العمالة غير الرسمية من 30% في الاقتصاد التونسي في العام 2010 إلى 38% في العام 2013 لتبلغ حوالي 50% خلال العام 2016. وفي العام 2012، كان هناك نحو 542 ألف مؤسسة من أصل 616 ألفا - أي 85% - تعمل في القطاع غير الرسمي، وهذا يشكل خسارة للدولة التونسية تقدّر بنحو 115 مليار دولار. لكن على الرغم من غياب الأمن الاجتماعي، نجح متوسط راتب الفرد المرتفع نسبيا في القطاع غير الرسمي (18.725 ديناراً أي 9.355 دولاراً)، أي ضعف رواتب الموظفين الرسميين، في جذب العديد من الشباب إلى هذا النوع من العمل⁴.

وبحسب إحصائية نشرتها وزارة التجارة التونسية، فإن التهريب يكلف تونس ما يقدر بنحو 3.6 مليار دولار سنوياً. ومن المفارقات أن تجار التهريب قد دمجوا أنفسهم أيضاً في نظام الحركات الاحتجاجية الدورية، تماماً مثل أي موظف عادي. على سبيل المثال، شهدت مدينة بن قردان (القريبة من لبيبا)، معقل المهربين، احتجاجات من قبل المهربين في أكتوبر 2014 ضد إغلاق الطريق المؤدي إلى المدخل الجنوبي للمدينة. وبذلك أظهرت الدولة عدم قدرتها على لعب دورها الأولي كحامية للإقليم أو لإيجاد حل لمشكلة البطالة، خاصة بين حملة الشهادات الجامعية، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة منذ الحراك⁵. وأهم نتائج هذا الفشل في معالجة قضية البطالة هي موجات الهجرة غير الشرعية حيث تجاوز عدد المهاجرين منذ عام 2011 82000 مهاجراً تونسياً⁶، والأهم أن موجات الهجرة هذه تزامنت مع فوضى أمنية⁷.

نتيجة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة منذ بدء عملية التحول السياسي في البلاد، أصبح الكثير من التونسيين، لاسيما من سكان المناطق الحدودية، يعتمدون بشكل متزايد على القطاع غير الرسمي والتهريب لكسب لقمة العيش. وتشير التقديرات إلى أن الاتجار غير المشروع العابر للحدود لمواد مثل السجائر والقنب والكحول والنفط، قد كلف تونس خسائر تصل إلى مليار دولار في السنة، وهي تشكل أيضاً مشكلاً أمنياً معقداً لأن نفس الشبكات المنظمة والمعابر هي التي تسهّل إدخال السلاح

¹ Hamadi Redissi & Afifa Ayadi, **Op-cit.** p.4.

² تعرّف دراسة البنك الدولي لعام 2013 التجارة غير الرسمية على أنها "تدفق البضائع غير المبلغ عنها أو المبلغ عنها بشكل كاف من قبل موظفي الجمارك التونسيين." تعتبر الفروق الكبيرة في الأسعار بسبب سياسات الدعم والتعريفات غير المتكافئة بين تونس وليبيا محركاً رئيسياً لهذه التجارة غير الرسمية المهربة. نقلاً عن:

Republic of Tunisia, **Op-cit.** p.49.

³ **Ibid.**

⁴ مهى يحيى، مرجع سبق ذكره.

⁵ Hamadi Redissi & Afifa Ayadi, **Op-cit.** p.5.

⁶ Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux (FTDES), **Op-cit.** p.8.

⁷ Hamadi Redissi & Afifa Ayadi, **Op-cit.** p.5.

إلى البلاد و تناقله. ولمواجهة هذه التحديات، عزز الجيش حضوره في المناطق الحدودية، حيث يشرف على منطقة عازلة، ولا يدخل المنطقة أحد دون إذن رسمي بذلك. وفي هذه المناطق العسكرية، يخضع الأعداء المحليون في الشرطة والديوانة لإمرة الجيش. وعقب هجمة بن قردان في مارس 2016، سارعت الحكومة أيضا إلى بناء حاجز مكافحة الإرهاب بطول 125 ميلا على امتداد حدودها مع ليبيا، حيث يشمل التلال الرملية والخنادق المائية لعرقلة تسلل عربات تهريب السلع¹.

وهكذا أضيف إلى طبيعة التطرف العنيف وصعوبة مواجهته، خطر كبير متمثل في تنامي الجريمة المنظمة على الحدود التونسية. إذ تشهد المناطق الشرقية والجنوبية المهملّة مزيجا من تهريب المخدرات والأسلحة الصغيرة والتطرف العنيف بأشكال لا يمكن التنبؤ بها. وفيما اشتدّ السعي إلى السيطرة على التهريب والتجارة غير الرسمية، أصبح قيام التحالفات الفضاضة بين الجهاديين وتجار المخدرات وشباب القبائل الانتهازيين واقعا في المناطق الحدودية. ومع أن الجهاديين المسلحين لا يسيطرون على الاقتصاد الإجرامي المربح، إلا أنهم يمارسون نفوذا فيه من خلال الحماية والأذونات التي يمنحونها إلى المهربين الذين ينقلون حمولات المخدرات وغيرها من السلع المهربة باهظة الثمن. هذه الشراكة قوية على وجه الخصوص في المناطق الحدودية للبلاد، حيث يسيطر المتشددون على المعابر المهمة. وما من خيار أمام شبكات الإجرام عموما والتهريب خصوصا سوى التعاون مع المتشددين الذين يسيطرون أجزاء من الحدود الغربية الجبلية والحرجية مع الجزائر. ولقاء المرور الآمن، على المهربين تسديد أتاوة أو توفير مواد غذائية لمتشددين. وبعض الهجمات التي شنت على الجنود في هذه المنطقة منذ عام 2012 لم تكن لغايات جهادية، بقدر ما كانت لإلهاء قوى الأمن وحرف الانتباه عن طرق التهريب العابرة للحدود².

فكما هو الحال في أغلب البلدان حيث تتراقق المخدرات مع الجهادية، ينتمي المتشددون والمهربون أحيانا إلى القبائل نفسها، وقد تصبح هذه التحالفات أكثر احترافا وقدرة على الصمود. يعتبر الاتجار في المخدرات عامل جذب يتمثل في المال السهل الذي يتحصل عليه المسؤولون الأمنيون ذوو الأجر المنخفض، والعدد الكبير من الشباب العاطل عن العمل والمحبط في الأقاليم الحدودية والجهات الحضرية المحرومة. إذ يحذر تقرير صادر عن المجموعة الدولية للأزمات، من أنه إذا كان عدد الناشطين المسلحين المتحصنين في المناطق الجبلية والحرجية في الغرب لا يتجاوز عددهم المئة، فإن عدد العاملين في مجال التهريب وما يرتبط به من عمليات عنف يعدّ بعشرات الآلاف في مناطق الحدود وفي محيط المدن الكبرى. كما أدى انهيار النظام والدولة معا في ليبيا إلى جعل الحالتين الأمنية والاجتماعية أكثر اضطرابا على طول الحدود الجنوبية الشرقية لتونس وسهّل كثيرا اختراقها. وأخلّت التغييرات المتعاقبة في موازين القوى في صفوف الميليشيات القبلية الليبية بالنظام القائم للعصايات

¹ منظمة الشفافية الدولية، برنامج الدفاع والأمن، مرجع سبق ذكره. ص.5.

² أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص.27.

التقليدية التي كانت تسيطر على معابر التهريب والمواقع الحدودية على الجانب الليبي. وقد زرع هذا الأمر استقرار سوق التهريب وأتاح تشكيل مجموعات انتهازية جديدة يجهلها المسؤولون الأمنيون، وهذه المجموعات أكثر استعدادا للتجار في المخدرات والأسلحة النارية والتعاون مع أي من المجموعات المسلحة لتحقيق الربح¹. على كل حال، بات جليا أن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شمال إفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة، وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا. كما بات من الواضح أن الأمر يتطلب المزيد من اليقظة والتعاون الأمني، في ظل عودة النشاط الإرهابي وتعدد عملياته، بل وحتى محاولة احتلال جزء من التراب التونسي من خلال عملية بن قردان².

وإذا كان تدفق المهاجرين والأسلحة والمخدرات إلى تونس محدودا حتى الآن، كما أن المنطقة لم تتحول إلى خط إمداد أساسي للفصائل المتحاربة على الجانب الليبي من الحدود. لكن هذا الأمر قد يتغير إذ ما غرقت ليبيا في الفوضى الكاملة، أو يدفع ضعف تنظيم الدولة الإسلامية عددا هائلا من الجهاديين التونسيين العائدين من مناطق الصراع إلى الانضمام إلى صفوف المهريين والمجموعات الجهادية الناشطة في مناطق تونس الحدودية، وتعدّ قدرة الحكومة على منع سيناريو كهذا من الحدوث محدودة جدا، لأن الوضع يعتمد بشكل كبير على نتائج الصراع خارج الحدود التونسية. خصوصا وأن حجم الاقتصاد غير الرسمي في تزايد مستمر، وهو ما شكّل عبئا متزايدا على النمو الاقتصادي للبلاد. لا يتم التداول في البضائع المهربة من الجزائر وليبيا فقط في المناطق الحدودية، بل أيضا في جميع أنحاء البلاد، وقد اضطرت شركات محلية إلى الإقفال بسبب منافسة البائعين غير المرخص لهم³.

فعلا، لقد ساهمت الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها تونس في السنوات الأخيرة في زيادة هذا التوجه غير الرسمي. لكن ثمة أيضا محددات هيكلية لاقتصاد السوق السوداء ومنه الجريمة المنظمة، على رأسها الفساد البيروقراطي والتنظيم المفرط والضرائب المرتفعة والتكاليف العالية لإنشاء شركات جديدة. وسوف تواصل النشاطات الاقتصادية غير المصرح بها الازدهار، طالما أن الدولة غير قادرة على توفير بدائل في الاقتصاد الرسمي ومعالجة معضلة الفساد المستشري⁴.

بناء على ما تمت معالجته، نخلص إلى التأكيد على أن تحديات الإرهاب والتطرف العنيف، بالإضافة إلى هشاشة الحدود والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، ليست سوى الجزء المرئي من انعدام الأمن القومي في تونس الذي لا يكاد يخفي إشكالية التدهور المستمر لحالة الأمن الإنساني في مرحلة ما بعد الانتقال، فمن الملاحظ أن مصادر تهديد الأمن القومي في البلاد تتغذى بشكل كبير على

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 27-28.

² أحمد إدريس، مرجع سبق ذكره. ص. 2.

³ أنوار بوخرص، ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره. ص. 28.

⁴ المرجع نفسه.

مهددات الأمن الإنساني، وهو ما يعنى أن أي محاولة للتصدي لانعدام أمن الدولة ينبغي أن تقوم على معالجة طارئة لتهديدات أمن الأفراد التونسيين وتحريرهم الفعلي من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمس رفاههم وبقاءهم الوجودي. لمنع المزيد من زعزعة الأمن والاستقرار في تونس، وبالنظر أيضا إلى التقلبات الإقليمية المتواصلة التي تعيق تنفيذ أي برنامج وطني طموح وشامل لتحقيق الاستقرار، تؤكد في هذا الإطار على الحاجة إلى تنفيذ إستراتيجية شاملة لضمان تحقيق الأمن وتعزيزه تكون قائمة بالدرجة الأولى على التركيز على إزالة الأسباب الجذرية لتهديدات الأمن القومي من خلال تعزيز سدّ الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتعزيز المبادرات القاعدية القادرة على معالجة المصادر المتعددة الأوجه لانعدام الأمن¹.

نحدد في هذا السياق، وبشكل رئيسي، حالة انعدام الأمن الحالية في تونس على أنها نتيجة أساسية للديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية المتشابكة مع التحديات القومية العسكرية على المستوى الإقليمي²، كما نسلط الضوء على ضرورة زيادة جهود التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة. على المستوى العملي، على الجيش ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية التنسيق مع الوزارات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وعلى الصعيد السياسي، هناك حاجة لتوضيح مسؤوليات الفاعلين المؤسسيين الرئيسيين، لاسيما بين رئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء والبرلمان. ففي ظل غياب هذا النوع من التوازن المؤسسي، من المرجح أن يتم عرقلة القضية المهمة المتمثلة في تحقيق الأمن بسبب أي صدامات مؤسسية. وبالتالي، بما أن الطارئ السياسي يؤثر على فعالية عمل الحكومة، يتعين على تونس مواجهة كل هذه التحديات من أجل التعامل مع التهديد المتغير باستمرار، والذي له جذور عميقة في السياق الاجتماعي والاقتصادي للبلاد³. من المهم أيضا في هذا الإطار إدراك النتائج الإيجابية المتوقعة في الانتقال من سياسات "من أعلى إلى أسفل" إلى نهج "من أسفل إلى أعلى" من أجل تقديم الدعم المباشر للمناطق الحدودية والمجتمعات المحلية في جهودها لمواجهة التحديات العابرة للحدود. بالنظر إلى مساهمتها الإيجابية في الاستقرار المحلي، ينبغي تشجيع عمل منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية ودعمه وتقويته. دون أن تكون منفصلة عن الاستراتيجية الوطنية الشاملة، يمكن للجهود المحلية أن تكون مصممة بشكل أفضل لاحتياجات المجتمع والقضايا العابرة للحدود. يبدو أن نهج المسار المزدوج هو الاستراتيجية الأكثر قابلية للتطبيق للتعامل بفعالية مع ديناميكيات حدود ما بعد الانتقال وتمهيد الطريق لأمن واستقرار طويل الأمد في تونس والمنطقة المغاربية بأكملها⁴.

¹ Grégory Chauzal & Sofia Zavagli, **Op-cit.** p.2.

² **Ibid.**

³ Stefano M.Torelli, **Op-cit.** p.109.

⁴ Grégory Chauzal & Sofia Zavagli, **Op-cit.** p.2.

**الفصل الرابع: آفاق التحول السياسي
في تونس: الرهانات الديمقراطية
والمتطلبات الأمنية**

يعالج القسم الرابع والأخير من هذه الدراسة آفاق التحول السياسي في تونس بعد ما يزيد عن عقد كامل على بدء موجة الحراك الاجتماعي التاريخي في البلاد. فعلى اعتبار أن تونس قد نجحت منذ العام 2011 في الابتعاد نسبيا عن حكم الإستبداد المطلق نحو نظام حكم آخر بدى أكثر انفتاحا وتعددية، نناقش في هذا الإطار تحديات ترسيخ واستقرار العملية الديمقراطية في البلاد، وبالنظر إلى حالة الانحدار السياسي والاقتصادي التي تشهدها تونس في الوقت الحالي، والتي تهدد إلى حدّ كبير باحتمالية انزلاق البلاد مرة أخرى إلى السلطوية الإستبدادية وإمكانية عودة الدولة الأمنية القديمة، ندرس في هذا السياق رهانات مرحلة الانتقال الثاني للبلاد بالبحث في المتطلبات الأساسية والميكانيزمات اللازمة لمعالجة التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة وبناء نموذج ديمقراطي/أمني شامل ومستدام في تونس.

المبحث الأول: تحديات التحول الديمقراطي في تونس: بين أزمات التسييس ومشكلات الأمانة

إذا نظرنا إلى التحول السياسي باعتباره مساراً غير مستقر ومفتوح على المستقبل، يمكننا الجزم بأن تونس تمر حالياً بمرحلة تاريخية محفوفة بالمخاطر والتهديدات. بناءً على ذلك، سنناقش في هذا السياق التحديات الراهنة لعملية التحول الديمقراطي في تونس، فنبداً أولاً بتأطير وتحليل مؤشرات الاستقطاب السياسي والتراجع الديمقراطي في البلاد، ثم نبحث بعد ذلك في خلفيات وأبعاد تعثر إصلاحات القطاع الأمني في تونس، لنعالج في الأخير طارئ الأزمة الصحية كوفيد 19 وتداعياتها الاقتصادية والأمنية على دولة ما بعد الانتقال.

المطلب الأول: الاستقطاب السياسي والتراجع الديمقراطي: أزمة الانتقال الثاني في تونس:

رغم التحولات الإيجابية التي عرفتتها تونس، إلا أن مسار الانتقال الديمقراطي يتواصل متعثراً في ظل صعوباته الهيكلية المترتبة بشكل خاص عن عدم وضع مؤسساته الدستورية وإصلاح الموجود منها، بالإضافة إلى هيمنة السياسي الضيق حزبياً على المشهد القانوني والسياسي للبلاد، إلى أن باتت سياسات الإصلاح والتغيير المأمولة أهدافاً مؤجلة إلى تاريخ غير محدد¹. ففي خضم عُسُر فترة الانتقال الثاني باعتبارها مرحلة تكريس السلطة السياسية القادرة على إنهاءه، يُرصد بروز قوي لظاهرة التراجع الديمقراطي في تونس بسبب انحسار الشرعية الانتخابية للنخب الحاكمة، والتي بدأت تشهد منذ إعلانها التوافق وإقرارها الدستور الجديد في العام 2014، أزمة تمثيل واسعة، وهي أزمة أداء ناجمة عن أزمة ثقة تقاومت بمرور الوقت، نتيجة تحرك الخيارات السياسية للمنتخبين خلافاً لتوقعات الناخبين، مما أدى إلى عجز منظومة الحكم القائمة لأكثر من عقد كامل عن تحقيق ما وعدت بإنجازه على المستوى السياسي عامة والاقتصادي والاجتماعي خاصة².

عملياً، نربط مأزق انحدار الديمقراطية في تونس بأزمات الاستقطاب السياسي والجمود المؤسساتي المتتابة والمستمرة إلى الوقت الراهن، على نحو يترجمه الغياب الأصيل والبعيد عن التحقق لبناء سلطة سياسية قادرة على إدارة الانتقال وإنهائه وفق شروط ومبادئ وغايات ترتبط بمعالجة جميع الملفات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمؤسسات وسلطات إدارة الانتقال ظلت مرتبكة وضعيفة جداً،

¹ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "الانتقال الديمقراطي: تعثر التحول بين جمود المؤسسات وعسكرة الدولة والمجتمع"، التقرير نصف السنوي أبريل-سبتمبر 2020 (مصر، ليبيا، تونس). تونس: مطبعة الشركة الوطنية لتنمية فن الرسم، 2020، ص.7.

² مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "أزمة الانتقال الديمقراطي: أزمة انتقال وأزمة ديمقراطية"، التقرير ربع السنوي أكتوبر-ديسمبر 2020. تونس: مطبعة الشركة الوطنية لتنمية فن الرسم، 2020، ص.32.

وفي نفس الوقت لا تجد رافدا ديمقراطيا في المشهد الحزبي والسياسي، مع وطأة الواقع المادي والمالي، الذي قد يساهم في ضمان فاعليتها وتوجيهها¹.

أولا: الاستقطاب السياسي والجمود المؤسساتي: الطريق إلى مشهد 25 جويلية 2021:

لا تعدّ الأزمة السياسية الحالية في تونس نتاج مستجدات اللحظة الراهنة فحسب، بل هي وليدة تراكمات المرحلة الانتقالية التي لم تنته إلى الآن. فعلى الرغم من القبول الواسع لسياسات التوافق والإجماع في فترة الانتقال الأول، إلا أن المشهد السياسي التونسي قد تميّز بحركية متسارعة وتحديات عديدة اختلف الفاعلون السياسيون في التعامل معها منذ بدء عملية التحول عام 2011². على هذا الأساس، سندرس في هذا الإطار مستويات أزمة الانتقال الثاني في البلاد من خلال النظر في عوامل الاستقطاب السياسي والجمود المؤسساتي التي أسهمت في تغذية وتأجيج مصادر الصراع بين السلطة والمعارضة في تونس، فمن خلال التعرف على خصائص مرحلة ما قبل 25 جويلية 2021، ثم الوقوف على ما أعقب ذلك من إجراءات استثنائية حاسمة، سنتمكن في هذا الإطار من إدراك مضاعفات الصراع السياسي والتراجع الديمقراطي على المسار الانتقالي للبلاد، لاسيما تلك المخاطر العميقة والمباشرة المترتبة على الإنجازات المكتسبة منذ ما يزيد عن عشر سنوات مضت.

في الواقع، لطالما استشهد بالتجربة التونسية كمثال للانتقال النموذجي من رزح الدكتاتورية إلى بواكر الديمقراطية، فقد تطوّرت التكوينات السياسية للبلاد بشكل لافت، كما أطلقت الحقوق الأساسية والحريات المدنية بشكل كبير ومبهر منذ انطلاق مسار الانتقال في يناير 2011. مع ذلك، ورغم هذا التنوع المكتسب حديثا، بدأت أوضاع عدم اليقين والاستقرار في التشكل والانتشار على نطاق واسع³، فمنذ بدء عملية التحول في أعقاب الإطاحة بسلطة بن علي، عرفت تونس ما لا يقل عن ثلاثة عشر رئيس وزراء، كما تواصل المشهد السياسي منحدرًا ومضطربًا باستمرار، لاسيما وأن مختلف الحكومات الانتقالية لم تتمكن إلى الآن من تجاوز إخفاقاتها المتكررة في مجال تنفيذ البرامج التنموية والإصلاحات الهيكلية لعدّة عوامل أبرزها انعدام الاستمرارية والتخطيط الإستراتيجي والوقت الكاف لبدء إصلاحات طويلة الأجل ومعالجة المشاكل والتحديات القائمة. كل ذلك أدى إلى انهيار ثقة الجماهير في الهياكل والمؤسسات السياسية، خاصّة في ظل احتدام الصراعات الدستورية التي غالبا ما تتبع تحولات ما بعد السلطوية في الديمقراطيات الفتية، وهي صراعات تنشأ بين سلطات الدولة العامة يعتمد فيها إما ممثلان أو أكثر على نفس الكفاءة الدستورية، أو يدّعي أحد الفاعلين كفاءة معينة، تستدعي رفض الآخر⁴. في حالة تونس، خضعت عملية التحول منذ البداية لتوازنات المصالح السياسية وrehانات التموقع والحفاظ

¹ المرجع نفسه. ص.34.

² أنور الجمعاوي، مرجع سبق ذكره. ص.8.

³ Yasmine Akrimi, *Op-cit.* pp.4-5.

⁴ Hein Michael, "Constitutional Conflicts between Politics and Law in Transition Societies: A Systems-Theoretical Approach", *Studies of Transition States and Societies*. Vol 3/Issue 1, 2011, p.3.

على الوجود في السلطة، مما أدى إلى هيمنة الصراع بين السلطات ومن يترأسها، فأصبحت خصائصه شخصية بحتة، غالبا ما تنسب إلى رئيس مجلس النواب أو رئيس الحكومة أو رئاسة الجمهورية¹، وقد نشأ هذا الوضع تحت حكم الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي ثم تطوّر بشكل كبير في عهد الرئيس الحالي قيس سعيد، وهو ما أثار كثيرا على جوهر البناء المؤسسي للنظام الديمقراطي الناشئ في البلاد. خلال المراحل الأولى من الانتقال، بدأت بوادر تأزم الوضع السياسي تظهر بوضوح، وكان الاستقطاب السياسي الحاد أول العوامل التي ساقته إلى الأزمة، فقد أدت الخلافات المتعددة الأبعاد بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية إلى تجاوز المدى الزمني المقرر للمرحلة التأسيسية، واستغرق إعداد الدستور عامين كاملين. وفي أثناء هذه الفترة، تعمق الانقسام داخل المشهد السياسي التونسي بين مختلف التيارات السياسية، بل حتى داخل الأحزاب نفسها، حيث أظهر تشظي المشهد الحزبي التونسي، والمنعكس على وظائف المؤسسات السياسية وأدائها، حالة تقليدية في الدول التي تنتقل حديثا إلى الديمقراطية. فالشكل الدستوري للمرحلة الجديدة عادة ما يهدف إلى تجنب سلبيات التجربة السياسية التي سبقت لحظة الانتقال الديمقراطي، لكن نجاح الترتيبات الجديدة في تعزيز الديمقراطية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتحول السياسي، بقي مرهونا بمستوى نضج الفاعلين السياسيين ومدى استعدادهم للمساومة وتقديم تنازلات لإنجاح عملية الانتقال. على سبيل المثال، كان يعتقد أن النظام البرلماني، والنظام الانتخابي القائم على مبدأ التمثيل النسبي، مناسبان لضمان تمثيل غالبية التيارات السياسية الفاعلة في المشهد، لكنه في المقابل فرض صعوبات جمة في وجه تشكيل حكومات مستقرة ومنسجمة، خاصة أنه كان واضحا منذ البداية عدم وجود حزب قادر على تحقيق غالبية مطلقة بمفرده. نتيجة لذلك، تشكّلت، منذ إقرار دستور عام 2014، ست حكومات، تضاف إلى حكومات المرحلة الانتقالية، وكلها حكومات لم تعمّر طويلا. كما أسهمت طريقة الانتخابات من دون عتبة انتخابية في توليد أحزاب صغيرة وسهولة الانتقال من حزب إلى آخر ومن كتلة إلى أخرى، مما أدى إلى تشظي الأحزاب، وسهولة اختراقها وتشكيل أحزاب جديدة، إلى جانب بروز ظاهرة الانتهازية الحزبية و"السياحة الحزبية"² داخل البرلمان³.

بالإضافة إلى ذلك، غابت الممارسة الديمقراطية داخل الهياكل الحزبية نفسها، فالقيادة القوية لم تكن كافية للحفاظ على تماسك الأحزاب في تونس، وتحديدًا عندما اقترن ذلك بسوء الإدارة الداخلية

¹ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "أزمة الانتقال الديمقراطي: أزمة انتقال وأزمة ديمقراطية"، مرجع سبق ذكره. ص.32.

² تشير السياحة الحزبية إلى تغيير أعضاء البرلمان أحزابهم بشكل متكرر أو انفصالهم عن حزبهم الأصلي لتشكيل حزب جديد أصغر، وهي سمة أخرى وسمت المشهد السياسي الناشئ في تونس ما بعد 2010. على سبيل المثال، بسبب الانقسامات الداخلية داخل الحزب الحاكم منذ انتخابه في 2014، انقسم أعضاء نداء تونس إلى أربعة أحزاب سياسية مختلفة، كان أبرزها حزب تحيا تونس الذي أسسه يوسف الشاهد بعد اقتتال سياسي استمر لأشهر بينه وبين نجل الباجي قائد السبسي. للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, "Tunisia's Political System: From Stagnation to Competition", Working Paper. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, March 2019, pp.9-10.

³ وحدة الدراسات السياسية، "تونس: من انقلاب 25 تموز/يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور"، تقرير رقم 6-أب/أغسطس، 2022. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص.ص.4-5.

والافتقار إلى صنع القرار الديمقراطي، إذ لا يمكن ديمقراطية المجتمع والدولة إن لم تكن الأحزاب ديمقراطية خاصة أنها المعنية بإدارة الشأن العام بعد ضمان تمثيلية دنيا للمواطنين¹، وهو ما أفضى إلى بروز فجوات واسعة بين هذه النخب والعامّة من الشعب التونسي الذين شعروا بالإحباط وخيبة الأمل من الأحزاب والمؤسسات العامة، وإلى فقدانهم الثقة في الآليات والإجراءات الديمقراطية، بعدما تبادت القوى الحزبية في ممارساتها الرجعية. نتيجة لذلك، ارتفعت أصوات نقدية داخل بعض الأحزاب القائمة، تطالب قياداتها بالتحني وإفساح المجال أمام قيادات شابة جديدة لأنها رأت بأن سلوكياتها وسياساتها قد أدت إلى النكوص في مسار التحول الديمقراطي المنشود².

علاوة على ذلك، كان الجدال الدائر حول شكل النظام السياسي لمرحلة ما بعد الانتقال، من المسائل المعقدة التي زادت من حدة الخلافات والتجاذبات داخل المجلس الوطني التأسيسي وخارجه. لقد برزت رؤيتان أساسيتان في هذا الشأن: تسعى الأولى إلى إقامة نظام برلماني خالص، يكون فيه رئيس الحكومة المنتخب من الغالبية البرلمانية رأس السلطة التنفيذية، مع وجود رئيس جمهورية بصلاحيات رمزية؛ أما الرؤية الثانية فأيدت الاستمرار في النظام الرئاسي، مع صلاحيات موسعة للبرلمان في مجالي التشريع والرقابة. وقد كانت الرغبة في تقييد سلطة رئيس الجمهورية وتقليص صلاحياته من الدوافع التي أدت بالمجلس الوطني التأسيسي إلى اختيار النظام شبه البرلماني، حيث تتوزع السلطة بين البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية، لقطع الطريق أمام أي انحراف نحو التسلطية من جديد. لكن، هذه الترتيبات الدستورية التي نشأت من توافق عسير، أدت في المقابل إلى شلل سياسي، وتنازع دائم بشأن الصلاحيات المخوّلة لركائز السلطة الثلاث، في ظل استمرار غياب المحكمة الدستورية التي يفترض أن تفصل في الاختلافات بشأن تفسير أحكام الدستور³.

لقد عكس الاستقطاب المتفاقم داخل النظام السياسي التونسي، حالة من الشلل البرلماني الناتجة عن التوافقات والمساومات السلبية على مستوى السلطة، حيث فشل البرلمان في إنشاء هيئات ذات تفويضات دستورية كاملة، مثل المحكمة الدستورية، وتأخر بشكل كبير في تعيين الأعضاء وصياغة القوانين المنظمة في بعض الهيئات الأخرى. وفي حين يتفق جميع السياسيون باختلاف مشاربهم الإيديولوجية على أن هذه الإجراءات ضرورية لضمان سير الديمقراطية التونسية بشكل سليم، فقد أصبحت الإجراءات ميسّسة إلى حدّ كبير. على سبيل المثال، استغرق البرلمان سبعة أشهر لانتخاب الرئيس الجديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، "نبيل بافون"، في 31 يناير 2019⁴.

¹ Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, **Op-cit.** p.9.

² Asmaa Elbanna, "The Crisis of Democratisation in Tunisia: Causes, Indicators, Lessons Learned", **Rowaq Arabi** 27 (3). Cairo Institute for Human Rights Studies, 2022, p.50.

³ وحدة الدراسات السياسية، مرجع سبق ذكره. ص.6.

⁴ Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, **Op-cit.** p.4.

على صعيد آخر، سمح المشهد السياسي في البلاد للرئيس بالذهاب في صلاحياته إلى أقصاها، في مواجهة، هي أقرب للصراع والتصادم منها إلى التوازن، مع بقية السلطات ومع الرأس الثاني للسلطة التنفيذية. كما أن الخطاب الصادر عن مؤسسة الرئاسة فتح أبواب الجدل والنقاش حول إدارة الشأن العام. وكانت مؤسسة مجلس الأمن القومي إحدى منصات الرئيس من أجل ممارسة صلاحياته، كما اعتبر الكثيرون جزءاً من عمل الرئيس وخطابه تدخلا سافرا في عمل بقية السلطات¹. وحتى قبل وصول قيس سعيد إلى الرئاسة، تسببت انتخابات ديسمبر 2014 التي أوصلت الباجي قائد السبسي، زعيم حزب نداء تونس، إلى رئاسة الجمهورية، في نقل مركز الثقل داخل الجهاز التنفيذي من رئيس الحكومة إلى رئيس الدولة. وعلى الرغم من أن الفصل 89 من الدستور التونسي لا يمنح رئيس الجمهورية سلطة "اختيار" رئيس الحكومة، إنما يمنحه صلاحية "تكليف" مرشح الحزب أو الائتلاف الحزبي الذي يحوز غالبية مقاعد البرلمان لتشكيل الحكومة، فإن وضع السبسي بصفته رئيسا للجمهورية ورئيسا لحزب الأغلبية في البرلمان مكّنه من اختيار رئيس الحكومة. لكن حرب الصلاحيات سرعان ما بدأت بين السبسي ورئيس الحكومة الحبيب الصيد. وتفاقم الوضع أكثر مع وصول يوسف الشاهد إلى رئاسة الحكومة، حين أراد الشاهد أن يستقل بصلاحياته بعيدا عن رئيس الدولة، ليدخل في مواجهة طويلة مع القائد السبسي².

على وجه التحديد، في نوفمبر 2018، انخرط السبسي والشاهد في معركة علنية بسبب استبدال الأخير لثلاثة عشر وزيرا وخمسة وزراء دولة دون الحصول أولا على موافقة الرئيس، مع أن الدستور ينص بوضوح على أن رئيس الوزراء مسؤول عن "إنشاء وتعديل وحل الوزارات وأمانات الدولة، وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها، بعد مناقشة الأمر مع مجلس الوزراء". وهكذا كان السبسي يقحم نفسه في مهام رئيس الوزراء بطريقة تتعارض مع الدستور³، بل واتهم بإنشاء حكومة ثانية عبر مؤسسة مجلس الأمن القومي⁴. مع ذلك، لم يبلغ الصراع مرحلة القطيعة وتعطيل أجهزة الدولة، والتزم الطرفان، في نهاية المطاف، بالصلاحيات التي حدّها الدستور لكل واحد منهما. وعلى الرغم من أن السبسي استغل خبرته الطويلة في شؤون الدولة، وضعف تجربة الشاهد، لينتزع بعض الصلاحيات، فإنه تراجع حين أبدى الشاهد مقاومة قوية لذلك. جعلت هذه المواجهة الرئيس السبسي يدعو في مارس 2019 إلى إجراء تعديل دستوري يمنح الرئاسة مزيدا من الصلاحيات، في مقابل رئاسة الحكومة⁵.

¹ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "الانتقال الديمقراطي: تعثر التحول بين جمود المؤسسات وعسكرة الدولة والمجتمع"، مرجع سبق ذكره. ص.14.

² وحدة الدراسات السياسية، مرجع سبق ذكره. ص.6.

³ Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, **Op-cit.** p.12.

⁴ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "الانتقال الديمقراطي: تعثر التحول بين جمود المؤسسات وعسكرة الدولة والمجتمع"، مرجع سبق ذكره. ص.14.

⁵ وحدة الدراسات السياسية، مرجع سبق ذكره. ص.ص.6-7.

تقريباً طرحت المسائل الخلافية نفسها في عهد الرئيس الحالي، إذ أبدى سعيد هو الآخر استياءه من دستور عام 2014 في أكثر من مناسبة، وسعى بدوره لتعيين شخصية من خارج الأحزاب لتكون واقعة تحت تأثيره. فتشكلت حكومة أولى برئاسة إلياس الفخاخ، أسقطت بتهمة الفساد، ثم ثانية برئاسة هشام المشيشي الذي أعاد ما فعله الشاهد مع الرئيس الراحل السبسي إلى الواجهة، لينتهي التنازع بين الطرفين بإقدام الرئيس سعيد على حل الحكومة وتجميد البرلمان في جويلية 2021¹.

بناءً على ما تقدّم، نجادل بأن الأوضاع في تونس تسير نحو الأسوأ منذ سنوات عديدة. فعلى مدار المراحل الانتقالية المختلفة للبلاد، نشبت معارك سياسية نتيجة الصراع القائم بين نخب إسلامية وعلمانية، انتهت لمصالحة ضعيفة وتوافق أكثر هشاشة أسس بدوره لنظام مختلط نجم عنه صراع جديد بين الرئاسة². وبالتالي، حالت هذه السلسلة الطويلة من الصراعات على المناصب والسلطات، دون صنع سياسات واضحة على المدى البعيد؛ حيث تتطلب هذه السياسات وقتاً طويلاً لتنفيذها وتجسيدها على أرض الواقع، في حين كانت الحكومات المتعاقبة تتصرف على أنها مؤقتة وتعتمد الحلول المستعجلة التي كانت أولويتها التخفيف من حدة الاحتجاجات الاجتماعية³. لقد أدى الصراع المحتدم بين النخب إلى سيادة حالة من الفوضى والتوجس، أسهم في انهيارات اقتصادية واجتماعية، وغياب دور الدولة في التخطيط التنموي بما يراعي التوازنات الطبقية والجهوية، مقابل جنوح مجموعات وقوى حزبية إلى نهج من الابتزاز والسعي إلى السيطرة على مفاصل الدولة من أجل تحقيق مصالحها الضيقة، وتمتين علاقات المصالح مع لوبيات المال والأعمال وشبكات الفساد⁴. وبالتالي، أسهم التنافس غير الإيجابي بين الأحزاب السياسية في تشكيل خطاب شعبي يدحض الإصلاحات الجوهرية في البلاد، كما منحت الديمقراطية التونسية الاتحاد العام التونسي للشغل وغيره من القوى الاجتماعية القدرة على عرقلة مثل هذه الإصلاحات⁵.

ثانياً: مشهد 25 جويلية و بروز ظاهرة التراجع الديمقراطي:

يؤطر هذا السياق المشهد السياسي المنبثق عن أحداث 25 جويلية 2021، ويقف على أبرز الإجراءات الاستثنائية واللوائح التنفيذية التي تم إقرارها خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ التحول السياسي في تونس، ليسلط الضوء لاحقاً على الانتشار الواسع والمترامي الأطراف لمظاهر الانحدار الديمقراطي في أعقاب مشهد 25 جويلية، حيث شكّلت هذه الأوضاع، ولا تزال تشكّل إلى الآن، أزمة الانتقال الأكثر تعقيداً وخطورة على مسارات الأمن والتحول التي تشابكت مع بعضها البعض منذ العام 2011.

¹ المرجع نفسه. ص.7.

² Asmaa Elbanna, *Op-cit*. p.50.

³ وحدة الدراسات السياسية، مرجع سبق ذكره. ص.7.

⁴ Asmaa Elbanna, *Op-cit*. p.50.

⁵ وحدة الدراسات السياسية، مرجع سبق ذكره. ص.7.

1. مشهد 25 جويلية 2021: السياق وردود الفعل:

في الذكرى الرابعة والستين لإعلان الجمهورية التونسية، اختار الرئيس قيس سعيد أن يعلن "حالة الخطر الداهم" في البلاد وفقا لما ينظمه دستور عام 2014، حيث اتخذ بتاريخ 25 جويلية 2021 عددا من القرارات الاستثنائية المتضمن أبرزها إقالة حكومة هشام المشيشي، تجميد أعمال البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه لمدة 30 يوما، وتولي رئيس الدولة السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة يعينه رئيس الجمهورية¹.

واستكمالا للتدابير، التي اعتبرها الرئيس التونسي ضرورية من أجل إنقاذ البلاد من أزماتها المتفاقمة والمستعصية على المعالجة، نتيجة عدة عوامل أرجعها بالدرجة الأولى إلى ضعف أداء الحكومة، استثناء الفساد في قطاعات حيوية، تزايد الاستياء الشعبي والاستقطاب الحاد داخل البرلمان²، أصدر سعيد في 22 سبتمبر 2021، المرسوم الرئاسي رقم 117-2021، الذي علّق، بمقتضاه، جلّ فصول الدستور، مسندا إلى نفسه كل الاختصاصات التشريعية والتنفيذية³، ومعلنا عن تشكيل حكومة جديدة تحت رئاسة السيدة "نجلاء بودن". وفي 12 فبراير 2022، أصدر الرئيس مرسوما آخر حلّ بموجبه المجلس الأعلى للقضاء⁴. قبل ذلك بأشهر قليلة، في 13 ديسمبر 2021، كان سعيد قد أقرّ حزمة إجراءات جديدة تجسّد ما اعتبره "خارطة طريق" للمرحلة القادمة، وتتضمّن ما وصفه أيضا بمسار الإصلاح الذي يبداً حسبه بالاستمرار في تعليق أعمال مجلس النواب إلى حين إجراء انتخابات جديدة، ويبدأ ذلك بتنظيم استشارة شعبية إلكترونية بشأن الدستور الجديد⁵، وصولاً إلى تنظيم استفتاء في 25 جويلية 2022، على أن ينتهي هذا المسار، ومعه هذه المرحلة التصحيحية، بتنظيم انتخابات لمجلس النواب -الذي تم حله بشكل نهائي في 30 مارس 2022 بمقتضى أمر رئاسي- وفق القوانين الجديدة في 17 ديسمبر 2022⁶.

¹ أحمد نظيف، "السيناريو المرجح: ماذا يحدث في تونس بعد القرارات الاستثنائية للرئيس سعيد"، 27 جويلية 2021، على الموقع الإلكتروني: <https://cutt.us/c/YGEN>

² المرجع نفسه.

³ وحدة الدراسات السياسية، "خريطة قيس سعيد: أتحدّ أزمة تونس أم تعمّقها؟"، تقدير موقف. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21 كانون الأول/ديسمبر، 2021، ص.1.

⁴ Asmaa Elbanna, **Op-cit.** p.48.

⁵ للمزيد من التفاصيل حول مسودة مشروع الدستور المقدمة للاستشارة الشعبية، أنظر في: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "أمر رئاسي عدد 578 لسنة 2022 مؤرخ في 30 جوان 2022 يتعلق بنشر مشروع الدستور الجديد للجمهورية التونسية موضوع الاستفتاء المقرر ليوم الاثنين 25 جويلية 2022"، **الجريدة الرسمية**. السنة 165/عدد (74)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 30 جوان 2022، ص.ص.2342-2359.

⁶ وحدة الدراسات السياسية، "خريطة قيس سعيد: أتحدّ أزمة تونس أم تعمّقها؟"، مرجع سبق ذكره. ص.1.

لقد أجري الاستفتاء الشعبي المقرر في موعده المحدد، وفي 18 أوت تم إقرار دستور تونس الجديد للعام 2022¹. وبحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، أظهرت نتائج الاستفتاء فوزا ساحقا للمصوتين بـ"نعم" بنسبة 94%، بينما بلغت نسبة التصويت بـ"لا" 5%، والباقي تقاسمته الأصوات البيضاء والأوراق الملغاة، إلا أن المشاركة في عملية الاستفتاء كانت منخفضة بشكل عام بحيث لم تتجاوز 30%². مع ذلك، استمرّ التشريع في البلاد بالإجراءات الاستثنائية، ففي 16 سبتمبر 2022 أصدر سعيد مرسوما رئاسيا رقم 55-2022 ينص على تنقيح القانون الأساسي للانتخابات والاستفتاء، محدثا تغييرات جذرية شملت إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وتغيير طريقة الاقتراع بتحويلها من نظام التصويت على القوائم الحزبية إلى نظام التصويت على الأفراد، وخفض عدد أعضاء مجلس النواب من 217 إلى 161 عضوا³، وقد جاء هذا المرسوم في إطار الدستور الجديد، وتم الشروع في العمل به رسميا مع تفعيل مواده في تنظيم أول انتخابات تشريعية أجريت في ديسمبر الفارط وأسفرت عن تشكيل أول برلمان تونسي ينتخب بنظام الاقتراع على الأفراد⁴، بعدما أن تعطلت أشغال هذه المؤسسة لقرابة السنة والنصف بموجب التدابير الاستثنائية المتخذة في 25 جويلية.

بالعودة إلى خلفيات المشهد السياسي الناشئ بعد 25 جويلية 2021، نؤكد بأن التدابير الاستثنائية التي أعلنها سعيد قد جاءت في سياق صعب وعسير تعيشه تونس منذ نحو عام على اتخاذ هذه التدابير، فقد تعمقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بسبب عدم الاستقرار السياسي الناجم عن تأزم العلاقة بين الرئاسات الثلاث في البلاد مزيجة الستار عن الصراع الحاد الدائر بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، والبرلمان. وقد تجلّت هذه الأزمات في تنامي معدلات البطالة والفقر، وموجات الهجرة غير الشرعية، والركود الاقتصادي، وسط انتشار كارثي لوباء كوفيد-19 وارتفاع أعداد ضحايا الفيروس في ظل انهيار المنظومة الصحية. وببدا أن سعيد قد أعلن بأنه قد استند في قراراته الاستثنائية إلى الفصل 80 من الدستور التونسي⁵، وأنه بحسب بيان رسمي للرئاسة التونسية، قد استشار رئيس الحكومة،

¹ الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022"، الجريدة الرسمية. السنة 165/عدد خاص، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 18 أوت 2022، ص.ص. 1-48.

² Asmaa Elbanna, **Op-cit**, p.48.

³ للمزيد من التفاصيل حول القانون الأساسي للانتخابات والاستفتاء الجديد، أنظر في: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مرسوم عدد 55 لسنة 2022 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 يتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه، مصدر سبق ذكره.

⁴ "حصة هزيلة للمتحزبين في البرلمان التونسي الجديد"، 2023/01/30، على الموقع الإلكتروني:

<https://cutt.us/9eeyN>

⁵ استند الرئيس قيس سعيد في قراراته الاستثنائية إلى الفصل 80 من الدستور التونسي، والذي ينص على أن "لرئيس الجمهورية في حال الخطر الداهم الذي يهدد كيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، ويتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن الرئيس عن التدابير في بيان إلى الشعب". كما ينص على أنه "يجب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة، وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب، كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة". "وبعد مضي 30 يوماً على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يعهد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب

المشيبي، ورئيس مجلس النواب، راشد الغنوشي، بشأن تفعيل هذا الفصل¹، إلا أن قراراته على ضوء الفصل 80 قد خلقت جدلا قانونيا وسياسيا كبيرا حول مدى شرعيتها، إذ أكدت أغلب التحليلات على أن تطبيق الفصل 80 من طرف الرئيس، بالشكل الذي تم عليه، هو انحراف خطير للمسار الديمقراطي في تونس، إذ يبدو بوضوح أن الرئيس سعيد قد تجاوز الفصل 80 في التطبيق، خصوصا البند المتضمن صراحة ضرورة إبقاء البرلمان في حالة انعقاد خلال هذه الأوضاع، فضلا عن تركيز السلطات الثلاث في يد الرئيس، خاصة في ظل عدم الاتفاق على تشكيل المحكمة الدستورية إلى الآن، وبينما برّر سعيد موقفه ذلك على أساس وجود حالة خطر داهم تحيق بالبلاد اقتصاديا وسياسيا وصحيا، وأن مدة هذه الإجراءات لن تتجاوز الشهر، متعهدا بحماية المسار الديمقراطي والحقوق والحريات²، فقد تراجع الرئيس التونسي عن هذه الوعود وأعلن في 23 أوت 2021 تمديد سريان العمل بالإجراءات الاستثنائية إلى إشعار آخر، استمرت في خضمها الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية المتدهورة لما يزيد عن عام آخر، وإلى اليوم لا تتمكن تونس من الخروج من دائرة الصراع السياسي ومعالجة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية كما هو مأمول ومنتظر بالرغم من إقرار دستور جديد وانتخاب برلمان جديد أيضا.

مع ذلك، ورغم ارتفاع الأصوات المحلية والدولية الراضية لمسار 25 جويلية لاعتباره غير مشروع ويمثّل انتكاسة حقيقية للديمقراطية التونسية الناشئة، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن غير متوقعة تماما، وهو ما تؤكدّه نتائج استطلاعات الرأي العام التي كشفت عن دعم شعبي واسع لإجراءات الرئيس وتوجهاته بنسبة كبيرة جدا بلغت تقريبا 87%³، وغالبا ما تم تفسير هذا التأييد بخيبة الأمل التي أصابت الأفراد التونسيين نتيجة عدم قبولهم لتفضيل النخب الحاكمة تحقيق إنجازات سياسية معتبرة على حساب تحسين أوضاعهم المعيشية وأحوالهم الشخصية المتدهورة. علاوة على ذلك، تشير نتائج الاستطلاعات التي أجريت قبل أحداث جويلية 2021 بفترة قصيرة، إلى زيادة الثقة في المؤسسات التنفيذية والأمنية، مما يشير إلى أن المواطنين التونسيين يفضلون نظاما رئاسيا قويا على هيكل سلطة تنفيذية برلمانية متوازنة. وفقا لاستطلاع رأي أجري في أوت 2020، كان 88% من التونسيين يثقون بدرجة معتدلة أو كبيرة في مؤسسة الرئاسة، مقابل 23% فقط ممن أفادوا بتمتعهم بمستويات معتدلة إلى عالية من الثقة

الشعب أو 30 من أعضائه البت في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه. وتصرح المحكمة بقرارها علانية من أجل أقصاه 15 يوما". للمزيد من التفاصيل أنظر في: الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي، مصدر سبق ذكره. الباب(4)، الفصل(80)، ص.30.

¹ أحمد نظيف، مرجع سبق ذكره.

² نورة الحفيان، "تونس بعد انقلاب يوليو 2021: التحولات والمسارات"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 9 أغسطس 2021، ص.ص.5-8.

³ أنس الملح، "الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس: الخلفيات والأسباب"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 4 أكتوبر 2021، ص.9.

في البرلمان أو الأحزاب السياسية. إن شعبية سعيد والتفضيل المتصور لدى الجمهور لمنصب تنفيذي قوي يوحي بأن التونسيين بشكل عام كانوا يدعمون التكوين السياسي الجديد قبل تطوراته الأخيرة¹. وفي حين يستمر الخلاف حول التقييمات للراهن السياسي في تونس، بين من يراه انقلابا على المسار الديمقراطي الذي بدأته البلاد منذ العام 2011، بعد أن تم تجميد الدستور وحل البرلمان المنتخب وتغيير القانون الانتخابي بشكل فردي، وبين من يراه تصحيحا وإعادة تفعيل لذلك المسار، بعد أن أوغلت الفواعل السياسية في الابتزاز السياسي وتقاسم غنائم الحكم مع التغاضي عن مصالح المواطنين، فإن اختلاف التقييمات السياسية وتباينها الواضح لا ينفي الإجماع على صعوبة الوضع الاقتصادي والمالي الذي تعيشه تونس اليوم، خاصة وأن هذا الوضع قد دفع أغلبية التونسيين إلى العزوف عن أي مشاركة سياسية على إثر خيبات الأمل المتتالية في السياسيين، بمختلف توجهاتهم ومشاربهم السياسية والإيديولوجية، وهو ما عكسته نتيجة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي لم تتجاوز 10% في دورتها²، وبينما تعمق هذه الأوضاع حالة الانقسام الشديد بين المؤيدين والمعارضين لسياسات الرئيس، فإنها تبرز أيضا مؤشرات أزمة سياسية خطيرة باتت تلوح في الأفق، وترتبط بمظاهر التراجع الديمقراطي والانحدار السياسي التي أصبحت بارزة ومتسارعة جدا، على نحو أدى إلى ارتفاع محسوس وغير مسبوق في درجة عدم اليقين المتعلقة بالمسارات السياسية والأمنية التي يحتمل أن تسلكها تونس في المستقبل القريب والبعيد على حد سواء.

2. مؤشرات التراجع الديمقراطي وأبعاده في تونس:

أولت الأدبيات السياسية في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا لتفسير أسباب تفكك الديمقراطيات وانهارها Dismantling Democracies، بعدما كان محور تركيز هذا الحقل منذ ثمانينيات القرن العشرين ينصب على البحث في ظروف التحول نحو الديمقراطية بدلا من الاهتمام بمسائل التراجع أو الانحدار الديمقراطي Democratic Backsliding. وتفترض الدراسات الحديثة في هذا المجال أن تراجع الديمقراطيات الناشئة وانحدارها يكون عادة نتاج تفاعل ثلاث متغيرات أساسية؛ الأول يتعلق بتفكك الانقسامات المجتمعية، والتي تتحول إلى انقسامات سياسية تتم العسكرة والتعبئة السياسية على أساسها، ويمكن أن تأخذ هذه الانقسامات أنماطا طبقية أو عقائدية أو مناطقية. في حين يمثل المتغير الثاني في هشاشة المؤسسات السياسية القائمة، وعدم قدرتها على احتواء مثل هذه الانقسامات السياسية أو التخفيف منها، أو مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يواجهها النظام السياسي، بينما يشتمل المتغير الثالث طبيعة اختيارات وسلوك النخب السياسية، والتي قد تدعم النظام الديمقراطي أو

¹ Laryssa Chomiak, "Tunisian Democracy 10 Years after the Revolution: A Tale of Two Experiences", Briefing Paper 6/2021. Germany: German Development Institute/Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), 2021, p.2.

² حمادي معمري، "هل أجهض مسار 25 يوليو التجربة الديمقراطية في تونس؟"، 16 فبراير 2023، على الموقع الإلكتروني:

<https://cutt.us/Irnqq>

تسهّل تفكّكه¹. وعلى ضوء تأزم عملية الانتقال في تونس، نجادل في هذا الإطار، بأن مسببات التراجع السياسي تنطوي على عدّة مؤشرات وعوامل تعكس أبعاد الانحدار الديمقراطي وتداعياته على مسارات التحول والأمن في البلاد، نحدّدها فيما يأتي:

1.2. انهيار نموذج التوافق الهش وإخفاق النخب الحاكمة:

كان التوافق السمة الأساسية المميزة للتحول السياسي التي شهدته تونس منذ سنة 2011. لقد أدرك الفاعلون السياسيون في البلاد، منذ وقت مبكر، أن الحوار والتوافق هو السبيل الوحيد للوصول بعملية الانتقال إلى مرحلة الاستقرار والترسيخ، وكان للحوار الوطني الذي رعاه الاتحاد العام للعمال التونسي، في أثناء الفترة أكتوبر 2013-يناير 2014، دور كبير في تجاوز حالة الانسداد داخل المشهد السياسي التونسي، بسبب تأخر صياغة الدستور والمصاعب الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية. لكن، بقيت منظومة التوافق السياسي التونسي تعاني قصورا واضحا؛ حيث كان توافقا لحظيا ينتهي بتوقيع الوثائق من دون متابعة تنفيذ ما أتفق عليه، ويتجنب الخوض في المشكلات الخلافية ويؤجلها إلى حين، ما جعله عاجزا عن التأسيس لمشروع سياسي قادر على التغيير².

بشكل خاص، أنتجت سياسات التوافق الهش نظاما سياسيا هجينا يسهم حاليا في انحدار خطير في مسار الانتقال. ففي حين استندت عملية الانتقال الديمقراطي في تونس إلى آلية الإجماع الشهيرة على أوسع نطاق بين الخصوم السياسيين في البرلمان، وبين الفاعلين السياسيين والمدنيين الرئيسيين، فبدلا من أن يتحقق توافق في الآراء بشأن الإصلاحات السياسية والاقتصادية الهيكلية الهامة، انهارت الترتيبات القائمة على الحل الوسط بسبب الاقتتال الحزبي الداخلي، والاستقلالات المنتظمة للحكومات، والضغط العام الهائل الناتج عن الركود الاقتصادي والافتقار إلى رؤية إصلاح اقتصادي شامل ومنصف. استمر تأثير الصراع الداخلي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى بدوره إلى تضاؤل ثقة الجمهور في الأحزاب السياسية والمؤسسات الديمقراطية الجديدة، ومستوى منخفض على الإطلاق من الرضا عن أداء الحكومة وارتفاع كبير في السياسات المثيرة للجدل، لا سيّما بين العامين 2019 و2021. كما أدى انتشار الأحزاب الصغيرة (209 حزبا سياسيا مسجلا لعدد سكان يبلغ 11.8 مليون نسمة) إلى حدوث ارتباك بين الناخبين، في حين أن الواقع الاقتصادي المتمثل في أزمة ديون دولية خانقة، والتي تفاقمّت بسبب جائحة كورونا، قلّصت مستويات ثقة الجمهور في الحكومة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق³.

¹ معتز الفجيري، "على ضوء الحالة التونسية: لماذا تنهار الديمقراطيات الناشئة؟"، 3 أغسطس 2022، على الموقع الإلكتروني:

<https://cutt.us/6XpnY>

² وحدة الدراسات السياسية، "تونس: من انقلاب 25 تموز/يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور"، مرجع سبق ذكره. ص.5.

³ Laryssa Chomiak, *Op-cit.* p.1.

بناءً على ذلك، أثبتت التجربة التونسية أن السعي المطول لتحقيق التوافق في فترة انتقالية ما ليس علامة دائمة على النجاح الديمقراطي، بل هي مؤشر على فشل أعمق في عملية الانتقال وعائق أكبر أمام تعزيز الديمقراطية¹. فعلى مدى الاثني عشر سنة الماضية، ظلّت سياسات إدارة الحكم والمرحلة الانتقالية متعثرة في تونس، إذ أخفقت النخب الحاكمة المتعاقبة على السلطة في تلبية تطلعات فئات اجتماعية واسعة في العمل والتنمية والخدمات الاجتماعية، لاسيما مطالب سكان دواخل البلاد وأريافها وشباب أحزمة المدن المهمشة، الأمر الذي فاقم مشاعر الحرمان والإحباط، وشكّل بدوره تهديداً ملحاً للأمن الإنساني ولتجربة التحول الديمقراطي برمتها. تسبّب الصراع بين النخب السياسية في تونس منذ بدء عملية التحول في الإطاحة بعدد من الحكومات، واستمرار انهيار الاقتصاد التونسي العالق في أزمة مستحلة، إلى جانب غياب الإصلاحات اللازمة وانقسام الفواعل السياسية وتآكل شرعيتها، ومنذ سنوات عديدة، تسير الأوضاع في البلاد نحو الأسوأ². انتقد المشكّكون في سياسات التسوية في تونس هذه الاستراتيجية من وجهات نظر مختلفة: على سبيل المثال، أدى الإجماع عبر المواثيق السياسية إلى قشرة ديمقراطية رقيقة غير قادرة على معالجة القضايا الاقتصادية الهيكلية العميقة في البلاد، سواء فيما يتعلق بالتوزيع العادل للثروة أو السياسة المالية. وبالنسبة للآخرين، كان الإجماع السياسي السبب الرئيسي للتقاعس السياسي، حيث أوقف الاقتتال السياسي داخل الائتلافات التوافقية التقدم نحو إصلاح طويل الأجل ومستدام، بينما أدى إلى تراجع الثقة في المؤسسات الديمقراطية. وقد أدى هذا التأثير إلى ارتفاع حاد في الاحتجاجات على مستوى البلاد للمطالبة بسياسات اجتماعية عادلة³.

علاوة على ذلك، يمكن إرجاع فشل التوافق في تونس إلى وجود شعور قوي لدى الأطراف السياسية الفاعلة في العملية الانتقالية، لاسيما القوى المعارضة، بأنها مجبرة على تقديم أي تنازلات - حركة النهضة سابقاً - خوفاً من القمع السياسي أو الانقلاب السلطوي⁴، إذ يشير هذا الشعور في حدّ ذاته إلى أن الديمقراطية الناشئة مؤسّسة على أرضية مزعزعة قابلة للانهار في أي لحظة، وهو ما حدث فعلاً⁵. المعنى الجوهرى لهذا، هو أن الديمقراطيات الجديدة بحاجة إلى أن تكون حذرة، توافقية، ومحافظّة إلى حدّ ما عند اتخاذ أي قرار بشأن القواعد الدستورية والانتخابية التأسيسية في فترات الانتقال. لكن، في النهاية، ينبغي عليها الانتقال إلى سياسات أكثر تنافسية، فالديمقراطية، قبل كل شيء، تتعلق

¹ Sharan Grewal & Shadi Hamid, "The Dark Side of Consensus in Tunisia: Lessons from 2015-2019", *Foreign Policy at Brookings*. Washington: The Brookings Institution, January 2020, pp.1-2.

² Asmaa Elbanna, *Op-cit*. pp.49-50.

³ Laryssa Chomiak, *Op-cit*. pp.3-4.

⁴ في ماي 2016 أعلن حزب حركة النهضة الإسلامي بناءً على حسابات براغماتية ونتيجة لضغوطات داخلية وخارجية، تحوله الكلي إلى حزب سياسي، حيث كان قراره التاريخي بالتخصص الوظيفي عبر التخلي عن النشاط الدعوي والتركيز عوض عن ذلك على العمل السياسي، تدشينا لحدوث تغيير جنري في إستراتيجيته دفعه إلى إعادة تعريف هويته، وهو ما أشعل أزمة هوية داخل صفوف الحزب. للمزيد أنظر في: حمزة المؤدب، "خروج النهضة المرتبك من الإسلام السياسي"، سلسلة دراسات حول الإسلام السياسي. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، سبتمبر 2019، ص.ص.1-20.

⁵ Sharan Grewal & Shadi Hamid, *Op-cit*. p.3.

بالمنافسة، إذ من المفترض أن تمثل الأحزاب مصالح مختلفة وتتنافس على الأصوات في الانتخابات، وإذا أخفقت الأحزاب في تمثيل المواقف السياسية الشعبية والتعبير عن مصالح الناس المختلفة، فالسكان سيصابون بأي حال من الأحوال بخيبة أمل من السياسة والدمقرطة معا. وبالتالي، فإن التركيز المستمر على ضرورة التوافق في الآراء، أو حتى الانشغال الكبير بالتصادم في المواقف والأفكار، كما يجري حاليا في تونس، بدلا من الأخذ بنهج التوافق الحقيقي والتنافس المؤسس على قاعدة ديمقراطية، سيهدّد بالتأكيد مسار الانتقال بدلا من تعزيزه¹. في أي نقطة يجب أن تنتقل السياسة من التوافق أو الاختلاف إلى المنافسة؟ تونس قدّمت، ولا تزال تقدّم، اختبارا فعليا لهذا السؤال في الوقت الراهن.

2.2. الملاحظات الأمنية والتضييق على الحريات العامة:

من أبرز مؤشرات حالة التراجع الديمقراطي في تونس ما بعد 25 جويلية هي زيادة الملاحظات الأمنية لعدد من المعارضين السياسيين، واشتملت التهم الموجهة قضايا تتعلق بالفساد والإرهاب واستغلال المال العام، وذلك بعد أن أصدر الرئيس قيس سعيد قرارا بإعفاء 57 قاضيا بشبهة فساد في 1 جوان 2022. آخر محطات هذه التحقيقات جرت مع رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الأمنية والبرلمانية والحزبية، في قضية ما عرف بملف التفسير، مع العلم أن ملف القضية قد فتح في الفترة البرلمانية 2014-2019، وأُنشئت لجنة تحقيق مختصة بشأن القضية التي انتهت إلى تثبيت تهم التفسير على عناصر قيادية من حزب النداء وليس حزب النهضة².

ولم تقتصر الملاحظات الأمنية على الشخصيات البارزة في أحزاب المعارضة، بل اتّسعت لتشمل مراقبة أمنية على المؤسسات الإعلامية والمنظمات المدنية وغيرها. وأضحت تونس بحسب معارضين، بلدا تقع فيها الحريات، ويضطهد فيها النشاط الصحفي، وتزداد فيها حملات الاعتقال غير المقننة، وهو ما قد ينعكس مستقبلا على حالة الاستقرار في البلاد ويفضي إلى انفلات أمني يؤثر في الإقليم بأكمله³، خصوصا وأنه يجري الحديث مؤخرا عن تسريب قانون لإعادة تنظيم منظمات المجتمع المدني، من شأنه أن يمنح السلطات صلاحيات واسعة وسلطة تقديرية للتدخل في طريقة تكوين هذه المنظمات، وظائفها، تمويلها وقدرتها على التعبير والنقاش بشكل علني. وقد جاء هذا المشروع الذي لا يزال وفقا للبعض قيد الدراسة والتعديل، على ضوء اتهام الرئيس سعيد بعض منظمات المجتمع المدني بخدمة مصالح أجنبية ومحاولة التدخل في السياسة التونسية، معلنا عن نيته حظر حصول تلك المنظمات على التمويل الخارجي بالرغم من أن المرسوم عدد 88-2011 المنظم للنشاط المدني في تونس يتيح لهذه المؤسسات الحصول على تمويلات أجنبية دون ترخيص من الحكومة⁴. من ناحية أخرى، عادت سلوكيات

¹ Ibid. p.4.

² وحدة الرصد والتحليل، "مآلات المشهد السياسي في تونس وأبعاده المستقبلية"، تقدير موقف. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص.7.

³ المرجع نفسه.

⁴ Asmaa Elbanna, Op-cit. pp.53-54.

الخوف والحذر إلى الظهور مجدداً في الشارع التونسي، فالتخوف من تلقي تهمة ما أو الاعتقال بدون سابق إنذار أصبح أمراً وارداً في المشهد العام التونسي، وهو ما جعل المواطنين والفئات النخبوية في البلاد يأخذون حيظتهم بعد أن كانت ممارساتهم السياسية ونشاطاتهم المدنية أكثر حرية وأقل تكتماً في فترة ما قبل 25 جويلية 2021¹.

3.2. الانهيار الاقتصادي وأزمة الديمقراطية في تونس:

في حين تستمر ملامح الانهيار الاقتصادي في البروز بشكل أسوأ من ذي قبل، نتيجة تراجع قيمة العملة التونسية والارتفاع المستمر لأسعار الوقود والغذاء، بالإضافة إلى انخفاض تصنيف السندات، وتردي الخدمات العامة في البلاد، وغياب سلع أساسية من الأسواق، وهو أمر لم يحدث منذ عقود²، يبدو أن الافتراض القائل بوجود علاقة طردية بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتأسيس نظام ديمقراطي مستقر، يجد أرضية صلبة في تفسير الحالة التونسية، فبالنظر إلى تقاوم الأزمة الاقتصادية في البلاد، بالإضافة إلى ما أفرزته جائحة كوفيد-19 آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة³، نجادل في هذا الإطار بأن سوء توزيع الثروة وإدارة المؤسسات العامة وانكماش معدلات النمو في تونس قد أدى إلى شلل العملية الديمقراطية، إذ لم يؤدّ غياب التنمية وعدم المساواة الإقليمية إلى انخفاضات كمية ونوعية في مستويات المعيشة فحسب، بل شكّل التهديد الرئيسي للدعم العام للديمقراطية وترسيخها في البلاد⁴.

فغالبا ما يتم تقييم تجربة الديمقراطية الناشئة في تونس من منظورين رسميين، ووفقا لكليهما، إن تونس هي بالفعل قصة نجاح ديمقراطي. الأول مقارن ويركّز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث لم تسقط تونس في حرب أهلية، ولم تعد إلى الحكم الاستبدادي العنيف. وبناءً على ذلك، تبرز تونس باعتبارها بارقة أمل ونموذجاً مثالياً يمكن من خلاله استخلاص الدروس وتفتحها لتعميمها على حالات أخرى. المنظور الثاني، هو محلي وإجرائي؛ وهنا يتم استخدام سجل المؤسسات الديمقراطية كمعيار لقياس الديمقراطية: الدورات المنتظمة للانتخابات النزيهة والحرّة، بما في ذلك الانتخابات البلدية؛ دستور تقدمي، الحوارات والاتفاقيات الوطنية للتغلب على الجمود السياسي؛ انتشار المؤسسات التنظيمية؛ مجتمع مدني قوي وصحافة حرة. مع ذلك، يصرّ علماء الديمقراطية على أن الظروف الهيكلية والاقتصادية المحلية ضرورية بالتساوي للتنبؤ بمدى التقدم والتوطيد الديمقراطي: أي أن الجولات المنتظمة من الانتخابات التنافسية، ولكن أيضا الثروة النسبية، والمستويات المنخفضة من عدم المساواة في الدخل، والدور المتوازن للدولة في الاقتصاد حاسمة في تقرير مدى نجاح أو فشل تجارب التحول السياسي في بلد ما. وبهذا المعنى، تظل التوقعات الاقتصادية لتونس محفوفة بالمخاطر: فلا النمو الاقتصادي ولا

¹ وحدة الرصد والتحليل، مرجع سبق ذكره. ص.7.

² المرجع نفسه. ص.8.

³ Asmaa Elbanna, **Op-cit.** p.52.

⁴ Laryssa Chomiak, **Op-cit.** p.3.

انخفاض التفاوتات في الدخل قد استوفيا المعايير الموضوعية اللازمة لاستكمال مسار الديمقراطية الذي بدأ في 2011¹.

في الواقع، يشير التقاعس عن معالجة الأزمة الاقتصادية إلى أن المظالم الأساسية للتونسيين، لم تعتبر أبدا مهمة بالنسبة للسلطة الحاكمة، كما أن انحسار الطبقة الوسطى في تونس لم يشكّل مؤشرا على تدهور الأوضاع الاقتصادية فحسب، بل كان باستمرار مصدرا مزعزا لأمن البلاد واستقرارها². وفي هذا الإطار، لا يمكن تلافى أن حكومة بوندين قد تسلمت مهامها في ظرف اقتصادي واجتماعي صعب، صاحبته أزمتان متبلورة ومتفجرة في الأساس، لكن، بالرغم من أن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية في تونس تعد هيكلية مزمنة حيث تمتد مصادرها إلى عقود طويلة سابقة، فإن الغموض الذي ساد مآلات المشهد السياسي بعد أحداث 25 جويلية 2021 ومحاولات سعيد مواجهة الأزمة بإجراءات شعبية، تعتبر أيضا عوامل ساهمت في المزيد من التدهور في المؤشرات الاقتصادية³.

كل هذا تسبّب في أن تصبح الدورات المتكررة من الحركات الاحتجاجية والتعبئة الشعبية العامة سمة ثابتة من سمات التاريخ الحديث لتونس (أنظر الشكل رقم 21). مع ذلك، في حين أن دورات الاحتجاجات تميل إلى إظهار سمات مماثلة من حيث مشاركة الناس، وأشكال التعبئة وكذلك الاستجابة الواسعة من قبل السلطات الحاكمة، سيكون من الخطأ اعتبارها أمثلة على نفس النمط. هناك بالفعل اختلافات عميقة بين احتجاجات عام 2011 التي أسقطت سلطة زين العابدين بن علي الاستبدادية من جهة، وتكرارات الاحتجاج بين عامي 2016 و 2021 من جهة أخرى. فعلى الرغم من أنها جزء من نفس عملية التحول السياسي والتوطيد الديمقراطي، إلا أنها أسهمت في ذلك بأشكال متباينة وتأثرت على نحو مختلف. يتعلق الاختلاف الأكثر وضوحا مع احتجاجات 2010-2011، بالمكانة المهمة التي حصدها المطالب الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها القوي على الديناميكيات السياسية والمؤسسية، لاسيما ما تعلق باستمرار الإخفاق الحكومي في تلبية هذه المطالب والآثار العميقة لهذا الإخفاق على حالة التراجع الديمقراطي في البلاد. إن فهم مثل هذه الاختلافات أمر بالغ الأهمية لإلقاء الضوء على سعي تونس نحو الديمقراطية، ومسارها المستقبلي المحتمل، والتحديات الجادة التي تواجهها⁴.

4.2. التحول السياسي في تونس: تغيير للنظام أم انتقال للسلطة؟

إن التحقق مما إذا كانت عملية التحول السياسي التي أطلقتها تونس أوائل العام 2011، قد أعقبها تغييرات جوهرية في النظام السياسي أم أن الأمر استمر كمجرد انتقال سلمي للسلطة بين قوى سياسية ونخبوية معينة، يتطلب تحديد ما تغير وما لم يتغير وفقا لعدد من المعايير المحددة بدقة. في

¹ Ibid. pp.2-3.

² Asmaa Elbanna, *Op-cit.* p.52.

³ وحدة الدراسات السياسية، "تونس: من انقلاب 25 تموز/يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور"، مرجع سبق ذكره. ص.27.

⁴ Silvia Colombo, "Tunisia's Quest for Democracy: Unfinished Domestic Revolution and Regional Geopolitical Entanglements", *IAI PAPERS 21/45*. Istituto Affari Internazionali (IAI), October 2021, p.3.

الواقع، قد يؤدي تقييم الوضع باتباع نهج قانوني بحث إلى الاعتراف بأن تونس قد تمكّنت بالفعل من تغيير النظام تماما، وذلك بعد نجاحها في إقرار دستور تقدمي توافقي خلال فترة انتقالية لم تتجاوز الثلاث سنوات، فضلا عن ظهور تعددية سياسية ومدنية غير مسبوق، وإجراء انتخابات دورية منتظمة. ومع ذلك، فبالاستناد إلى مداخل ومقاربات نظرية أخرى، بما في ذلك المدخل البنيوي في تحليل النظم المقارنة، يتبين أن مؤشر تغيير النظام لا يتوقف فقط على اعتماد دستور جديد أو تنظيم دورات انتخابية حرة ونزيهة، بل تتطلب المسألة في الأساس النظر إلى طبيعة الممارسة المؤسسية والوظائف الهيكلية من قبل الفاعلين السياسيين¹.

من حيث الوضع العام، بدت الظروف مواتية جدا لترسيخ الديمقراطية الناشئة في تونس. لقد نص دستور 2014 -الذي تم إلغاؤه مؤخرا- على نظام سياسي يقوم على تقاسم السلطة التنفيذية بين رئيس الوزراء المنتخب من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من طرف الشعب، بهدف منع "التداول المنتظم" في الدولة: أي تركيز السلطة في يد شخص واحد أو فئة واحدة². وبينما يعدّ من الحقائق البديهية للتحولات الديمقراطية، أن الانتخابات الثانية، وليست الأولى، هي التي تحدّد ما إذا كان قد تم ترسيخ النظام الديمقراطي أم لا، نشير في هذا السياق، إلى أنه في الحالة التونسية قدّمت سلسلة الانتخابات التي تم إجراؤها منذ العام 2011 أحداثا مثيرة للإعجاب، لاسيما ما تعلق بالانتقال السلمي للسلطة من خلال صناديق الاقتراع، إلّا أن هذه الأحداث لم ترق أبدا إلى مستوى ترسيخ الديمقراطية أو تعزيزها³. ورغم أن البعض يرى أن البلاد قد اجتازت بنجاح اختبار الدوران لصامويل هنتغتون، حيث يمكن اعتبار الديمقراطيات موحدة إذا خسر الحزب أو المجموعة التي تتولى السلطة في الانتخابات الأولى في فترة الانتقال انتخابات لاحقة، ثم قام هذا الحزب أو المجموعة بتسليم السلطة إلى أولئك الفائزين الجدد في الانتخابات، ثم إذا قام هؤلاء الفائزون في الانتخابات بتسليم السلطة بطريقة سلمية إلى الفائزين في انتخابات أخرى لاحقة. إلّا أن هذا المسار الانتخابي الذي نشأ بعد العام 2010 وأسفر عن دوران السلطة بين النخب الجديدة في البلاد كان له آثار مختلفة تجاوزت حدود حالة تونس بكثير⁴. في الواقع، بينما اعتبر البعض أن التحول السياسي في تونس شبه مكتمل، خشي آخرون انتكاسه إلى حكم الفرد المطلق، وعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات الديمقراطية المعترية، لطالما كانت هناك تنبؤات بأن التجربة التونسية معرضة لخطر التطور إلى نظام هجين: ديمقراطي في جزء منه واستبدادي في جزء آخر. وهذه التكهانات لم تكن بسبب السياق الاقتصادي والإقليمي الصعب فحسب⁵، فإن أمكن اعتبار تفاقم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أشعلت الاحتجاجات في عام 2010 وأججتها في

¹ Jérôme Heurtaux, **Op-cit.** pp.194-195.

² Max Gallien and Isabelle Werenfels, **Op-cit.** p.2.

³ Danya Greenfield, **Op-cit.** p.10.

⁴ Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, **Op-cit.** p.17.

⁵ Max Gallien and Isabelle Werenfels, **Op-cit.** p.1.

العامين 2016 و2021، أفضل المعايير لإثبات عدم وجود تغيير حقيقي في النظام السياسي، إلا أن تتبع الانخفاض أو، على العكس من ذلك، تعزيز مؤشرات الاستبداد، كالحذ من التعددية، عدم تسييس المجتمع الناتج عن شيوع مظاهر انسحاب المواطنين السياسة أو عدم اكتراثهم بها، وإضفاء الطابع الشخصي على القيادة السياسية وغياب الإيديولوجيا، كلها تؤدي في نهاية المطاف إلى نتيجة مماثلة وأكثر كفاءة¹.

على وجه التحديد، يتعلق الأمر بالإرث الاستبدادي لتونس الذي خلق مصادرا عميقة غذت أوجه قصور الهيكل السياسي الجديد بشدة. بشكل خاص، أدت شبكات النظام السابق في الأمن والاقتصاد والإدارة، فضلا عن استمرار الممارسات الاستبدادية والخطاب الشعبوي القديم في السياسة والمجتمع، إلى تعقيد تعميق الديمقراطية الهشة في البلاد. في الواقع، اقترنت تحديات ترسيخ الديمقراطية في تونس بفشل عملية التحول في إعادة بناء وتأهيل أكثر القطاعات حساسية وتأثيرا على أمن الدولة وأمن مواطنيها، وهي: القضاء، قطاع الأمن ومكافحة الفساد²:

بالنسبة إلى القضاء، لا تزال تونس إلى اليوم بلا محكمة دستورية، وهذا كان له عواقب وخيمة؛ حيث بقيت ضبابية دستورية العديد من القوانين وكذلك السلطات لكل من الرئيس ورئيس الوزراء، قضايا مثيرة للجدل لسنوات، مما دفع البلاد مرارا وتكرارا إلى حافة أزمة دستورية كان آخرها مشهد 25 جويلية 2021. وخارج المحكمة الدستورية، لم يتمكن القضاء التونسي من ممارسة دوره المستقل بشكل كامل، لهذا تبدو الحاجة ماسة إلى مزيد من الإصلاحات في القضاء لضمان استقلاليتها وشفافيتها، فمسائل الولاية القضائية الواسعة وتطبيق السلطة العسكرية، على سبيل المثال، لا تزال تمثل إشكالية كبيرة. وبالنظر إلى قطاع الأمن، نلاحظ بوضوح أنه لم يتم إلى الآن تنفيذ إصلاحات جوهرية في القطاع، فعلى الرغم من تحسن القدرات الإجمالية لقوات الأمن التونسية في السنوات الأخيرة، إلا أن الإصلاحات داخل أجهزة الأمن الداخلي، لاسيما في جهاز الشرطة، قد تم تجاهلها فعلا، وبالتالي، يواصل القطاع العمل إلى حد كبير بطريقة مجزأة وغير شفافة مع مساءلة غير كافية. أما بالنسبة لقطاع الاقتصاد، فإلى الوقت الراهن، يلاحظ الإخفاق الكبير في إصلاح الهياكل الاقتصادية والقضاء على نخب المال والأعمال الفاسدة للنظام السابق، كما اقتصر التحقيقات التي أجريت على عائلة الرئيس السابق بن علي، وعلى عدد قليل من القضايا ذات الأهمية السياسية والقضايا البارزة. وبالتالي، ظلت مؤسسات الدولة المستقلة التي تكافح الفساد، مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بدون دعم سياسي كاف، كما ثبتت صعوبة إدارة الأصول الاقتصادية الواسعة المصادرة من بن علي وعائلته. وقد أدى الغموض القانوني وتداخل الاختصاصات ونقص الموارد والإرادة السياسية إلى الفساد وسوء إدارة هذه الأصول، وإلى إعادة شخصيات بارزة من ما يسمى بعشيرة بن علي إلى الواجهة³.

¹ Jérôme Heurtaux, *Op-cit.* p.195.

² Max Gallien and Isabelle Werenfels, *Op-cit.* p.1.

³ *Ibid.* pp.1-3.

إن الأثر التراكمي للخطابات والممارسات الاستبدادية والآليات الواضحة للشبكات المعادية للديمقراطية زاد من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للانتقال، وتمثلت إحدى نتائجه الرئيسية في تراجع ثقة السكان في قدرة العمليات الديمقراطية على خلق النظام والعدالة الاجتماعية¹. على سبيل المثال، كانت المشاركة في الانتخابات البلدية لسنة 2018 منخفضة (33.7%)، وكان أداء الأحزاب السياسية (ذات الميول الإسلامية والعلمانية) سيئاً مقارنة بالمرشحين المستقلين. وبالمثل، في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام 2019، اكتسبت شخصيات وقوى سياسية جديدة، تتبنى الشعارات والأجندات الشعبوية زخماً كبيراً، لكنها ما فتئت تتعزز بسبب حالة عدم اليقين الحالية المرتبطة بالتحركات الرئاسية في 25 جويلية 2021²، إذ يرصد حالياً اتجاه ثابت لتآكل شعبية الرئيس، فقاعدته الشعبية التي بدت واسعة حين انتخب في العام 2019 بنسبة تجاوزت 72% من أصوات الناخبين، كما أن الزخم الشعبي الذي أعلنت في ظلّه التدابير الاستثنائية وسط تدمير كبير من أداء منظومة الحكم السابقة، لم يلبث أن تراجعاً بشكل ملحوظ ومتسارع بعد فترة قصيرة طغت عليها الشعارات وغابت عنها السياسات التي من شأنها أن تغيّر أوضاع الناس التي تستمرّ في التدهور والتدمر أكثر من أي وقت مضى³.

لقد جاءت قرارات الرئيس قيس سعيد بتركيز السلطات في يديه، وتعليق أجزاء من دستور 2014، وإنشاء نظام دستوري جديد مختلط يمكن أن يمهد الطريق لاستعادة السلطوية، في لحظة حساسة أثبتت مجدداً بأن النظام السياسي التونسي لم يشهد أي تغيير حقيقي. كانت تونس تتجه نحو المرحلة الأولى من ترسيخ ديمقراطيتها، لكن بعد تحركات سعيد الأخيرة تبين بأنها لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا الهدف. وفقاً لـ"لينز"، في الديمقراطية الموحدة "لا يعتبر أي من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب أو المصالح أو القوى أو المؤسسات المنظمة أن هناك أي بديل للعمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، و[...] لا يمكن لأي مؤسسة أو مجموعة سياسية الادّعاء باستخدام حق النقض ضد تصرفات صناع القرار المنتخبين ديمقراطياً. [...] ببساطة، يجب أن ينظر إلى الديمقراطية على أنها "اللعبة الوحيدة في المدينة". فمن الواضح أن هذا ليس هو الحال في تونس اليوم، وكما يتضح من تحركات 25 جويلية والمراسيم الرئاسية اللاحقة، لا يزال خطر الانتكاس إلى حالة الأزمة وارداً بشدّة⁴، لاسيّما بالنظر إلى ما يصفه الباحثون المتخصصون في الشأن التونسي بالنزعة الرئاسوية التي سطّرت سياسة الرئيس سعيد، والتي حسبهم لم تكن بالأمر الطارئ على الثقافة السياسية في تونس، فهي تجد جذورها العميقة في تجربة الحكم منذ الاستقلال، حيث كان للرئيس الحبيب بورقيبة (1957-1987)

¹ Ibid. p.7.

² Silvia Colombo, *Op-cit.* p.13.

³ مركز الجزيرة للدراسات، "ما بعد استفتاء 25 يوليو: دسترة حكم فردي يضاعف مخاوف التونسيين إزاء مستقبلهم"، تقدير موقف. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 3 أغسطس/آب 2022، ص.3.

⁴ Silvia Colombo, *Op-cit.* p.13.

وخلفه زين العابدين بن علي (1957-2011) صلاحيات وسلطات مطلقة، كرّسها دستور عام 1959 والتعديلات اللاحقة عليه¹.

بناءً على ما تمّت معالجته، نخلص إلى التأكيد على أن عملية التحول السياسي التي بدأت في تونس ما بعد 2010، قد أدت إلى تغيير في السلطة دون تغيير النظام. لقد تمكّنت التجربة الديمقراطية في البلاد من إرساء مفهوم التداول السلمي على السلطة من خلال بناء مؤسسات انتقالية تشاركية، ودستور توافقي ونظام انتخابي ملائم لفترة زمنية معينة. إذ من الملاحظ في أعقاب انتخابات 2011، وانتخابات 2014 وانتخابات 2019، أنه قد تم التداول على السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وبمشاركة جميع الأحزاب السياسية². ومع ذلك، فإن وقر هذا النهج من الديمقراطية التداولية أطرا سياسية مكتملة ومساندة عملت بشكل مؤقت على تجاوز عثرات الانتقال وفق نموذج الديمقراطية التمثيلية، إلا أنه لم يمنع بشكل نهائي تعثر مسار الانتقال الديمقراطي وتراجعها كما يجري في الوقت الراهن، وهو ما يؤكد بأن الديمقراطية التداولية لم تكن، ولا يمكن أن تكون، بديلا كاملا للديمقراطية التمثيلية³.

وبالتالي، تظهر التجربة التونسية أن نجاح تجربة الانتقال الديمقراطي عبر إتاحة المجال لآليات تداولية في الممارسة، أمر قد لا يشترط بالضرورة مأسسته بشكل دائم، وهو ما يشير بدوره إلى أن في حالة ما تم اللجوء مجددا إلى سياسات التوافق كآلية لتسوية الخلافات والصراعات، فإن ذلك ينبغي أن يكون أمرا اختياريا وليس ضروريا. فعلى الرغم من كون الآليات التداولية تهدف نظريا إلى إتاحة الفرص لأكبر قدر من المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار والتأثير على خيارات النظام على نحو يؤدي إلى استيعاب كافة الفئات التي تعاني من التهميش، ومن ثم تمثيل مصالح مختلف مكونات المجتمع أو أغلبها، إلا أن الحالة التونسية قد أثبتت حتى الآن أن التعويل المفرط على الآليات التداولية قد أسهم فقط في تأجيل الانفجار السياسي الذي يحتمه عجز الترتيبات السياسية القائمة عن استيعاب وتمثيل مصالح الفئات المستبعدة من جهة، ومن جهة أخرى التمسك بسياسات غير مجدية اقتصاديا، لأن هذه الآليات ركزت في الأساس على معالجة مشاكل النخب بدلا من معالجة المشاكل المتعلقة بمشاركة المجتمع وحماية الفئات المهمشة التي ظلّت أكثر الحلقات ضعفا فيه. ووفقا لما أشرنا إليه سابقا، إن محاولات مأسسة هذه الآليات قد أدخل العملية السياسية في تعقيدات أصبح من الصعب جدا تجاوزها، حيث زادت هذه المحاولات من تقاوم الصراعات السياسية والانقسامات الاجتماعية بوتيرة خطيرة أدت في الأخيرة إلى انفجار الوضع في 25 جويلية 2021. لهذا من المهم في حالة تونس التنبه ليس فقط لعدم القدرة المطلقة للآليات التداولية على دعم وتعزيز عملية الترسخ الديمقراطي في البلاد⁴، وإنما الحذر

¹ وحدة الدراسات السياسية، "تونس: من انقلاب 25 تموز/يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور"، مرجع سبق ذكره. ص.6.

² Asmaa Elbanna, *Op-cit.* p.55.

³ بلال عبد الله، "الديمقراطية التداولية في تونس بعد الثورة: دراسة لدور اتحاد الشغل"، برنامج دعم البحث العربي-الدورة الثانية. مبادرة الإصلاح العربي، تشرين الأول/أكتوبر 2017، ص.ص.22-23.

⁴ المرجع نفسه. ص.23.

أيضا من مزالق هذه الآليات ومخاطرها على انحدار الديمقراطية الناشئة إلى شكل من أشكال الإستبداد المستحدث.

تؤكد التجربة التونسية في مجال التحول السياسي أيضا صحة الافتراض القائل بأن الانتقال السلمي للسلطة ليس شرطا كافيا لإتمام نجاح عملية التحول، والتي تنطوي في الصميم على استبدال النظام التسلسلي القائم بنظام سياسي آخر يكون تعدديا وديمقراطيا، وليس مجرد إحلال سلطة تشاركية مفتوحة مكان أخرى كانت مغلقة واستبدادية. وفي هذا الإطار، ينبغي أن نشير إلى أنه قد حدث بالفعل تغيير على مستوى النظام المؤسسي، ووسمت العديد من سمات التكوين السياسي الديمقراطي الكلاسيكي هيكل النظام الإستبدادي، لكن الانتهاك الذي لا جدال فيه لمبادئ سيادة القانون، فضلا عن استمرار التهميش الاجتماعي والإقليمي لمطالب العمل والعدالة والكرامة¹، تظهر التحديات الكبرى التي يخلقها إرث الاستبداد لعملية التحول السياسي في تونس، والتي تنذر بانهايار اجتماعي واقتصادي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى فشل التجربة الديمقراطية الناشئة في البلاد. وفي حين أننا نفسر التراجع السياسي الراهن في تونس بأنه أزمة انتقال وأزمة ديمقراطية في نفس الوقت، وهما مستويان متصلان من جهة بالمؤسسات والأطر القانونية الإنتقالية التي لم تستوفى بعد، ومن جهة أخرى بغياب الديمقراطية لدى الفاعلين السياسيين وضعف تأصيلها كقيمة وممارسة في المجال الاجتماعي والسياسي²، نجادل في هذا الإطار بأن المعالجة الطارئة للأزمة السياسية الراهنة تستدعي الاهتمام الفوري بتكوين وإرساء مؤسسات سياسية ودستورية تكون مستقرة وراسخة بالأساس.

علاوة على ذلك، يؤكّد التاريخ السياسي لتونس صدق الفرض القائل بأن عملية الديمقراطية ليست مسارا خطيا قد يتعمق وينجح تلقائيا. ففي أواخر الثمانينيات، بعد فترة وجيزة من تولي بن علي السلطة، كانت هناك بالفعل بوادر تحرير سياسي بعثت على الأمل والتفاؤل داخل الأوساط المحلية والدولية، لكن سرعان ما تبع هذا التقدم تراجع ودكتاتورية بن علي. ومع ذلك، من غير المرجح أن يعيد التاريخ نفسه اليوم، حيث لا يمكن مقارنة الوضع الراهن والصراع الحالي بين الفاعلين ذوو العقلية الديمقراطية - حتى لو كانت قاصرة - مع نظام حكم بن علي المنصرم. بشكل خاص، يختلف الإطار السياسي الرسمي؛ فالمجتمع المدني التونسي القوي، والذي ظلّ يعمل بحرية كبيرة لأكثر من عشر سنوات خلت، ليس له مثيل مسبق. بفضل التعبئة المستمرة للمجتمع المدني بعد سنة 2010، تم إحراز بعض التقدم في جعل الدولة التونسية أكثر ديمقراطية واستجابة للمساءلة. على سبيل المثال، في أوائل عام 2019، تمكّنت منظمة البوصلة من مقاضاة الرئيس بتهمة إساءة استخدام السلطة وخرق الدستور دون خوف من العواقب³. واليوم بالرغم من الأزمة الحادة التي تتخطب فيها البلاد، تمكّنت تونس من الصمود والمقاومة،

¹ Jérôme Heurtaux, *Op-cit.* p.197.

² مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "أزمة الانتقال الديمقراطي: أزمة انتقال وأزمة ديمقراطية"، مرجع سبق ذكره. ص.32.

³ Max Gallien and Isabelle Werenfels, *Op-cit.* p.7.

حتى وهي تقف على المحك في مواجهة خطر انهيار الدولة ومؤسساتها السياسية والأمنية، بسبب عامل رئيسي يتعلق بوجود مجتمع مدني فعال ذو ثقافة مشاركة تدعم نشاطه كمحرك حقيقي للتغيير وكحاجز أساسي أمام تقلبات السياسيين والفاعلين الرسميين¹.

تأسيسا على ما تم بحثه ودراسته في هذا السياق، وبينما يعدّ من البديهي أن تستغرق التحولات الديمقراطية وقتا طويلا نسبيا حتى تتوطّد وتبلغ التماسك والاستقرار، كان من غير المنطقي أن نفترض أنه بإمكان تونس أن تصبح ديمقراطية راسخة بعد ما يزيد بقليل عن عقد من الزمن منذ بدء عملية التحول السياسي في البلاد. وبالتالي، نشير في هذا الصدد، إلى أن اتجاه تونس بعد 25 جويلية 2021 نحو دعم تأسيس نظام سياسي هجين، تكون فيه العناصر السياسية والعمليات الديمقراطية مشوشة ومشوّهة برود أفعال استبدادية وأحيانا بإجراءات مناهضة للديمقراطية، هو وضع لا يعتبر سيئا بالضرورة. بدلا من ذلك، النقطة الحاسمة هنا هي أن مثل هذا النظام الهجين قد لن يكون قادرا على تنفيذ الإصلاحات الجوهرية التي يتوقعها كل من الشعب التونسي والمجتمع الدولي². وبالتالي، نجادل في هذا الإطار، بأنه بدلا من متابعة المعارضة تكثيف تعبئة جهودها وحشودها الشعبية والميدانية من أجل إرباك مسار 25 جويلية، بسبب تركيزها على أولوية استعادة المسار الديمقراطي من أجل صون حقوق الإنسان وضمان حرية التعبير التي ترى أنها انتهكت مع إجراءات رئيس الجمهورية، من جهة، وعضوا عن تمسك مؤيدي سعيد بما أفرزه المسار الجديد إلى حدّ الآن من دستور جديد وبرلمان جديد، آملين تشكيل نخبة سياسية جديدة تقطع مع ما يعتبرونه عشوية سوداء لم تخلف إلا العثرات المتتالية، من جهة أخرى³، فإن الحاجة تبدو اليوم ملحة إلى عودة الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار الوطني، والأهم من ذلك، الرجوع إلى مسار التوافق الحقيقي من أجل دعم العمل الجاد على إصلاح جهاز الدولة الذي بات أكثر هشاشة بسبب هشاشة هيكله السياسية والاقتصادية والأمنية التي أصبحت أكثر فسادا وأقل مساءلة وفعالية مقارنة بمرحلة ما قبل 2010، فهذه مسائل بالغة الحساسية والتأثير على تحقيق أهداف الأمن والاستقرار المستدام المنشود في تونس ما بعد الانتقال. إن منع الهياكل السياسية الهجينة من أن تصبح راسخة ذات أهمية حيوية في الوقت الراهن، لأن استكمال مسار الانتقال الديمقراطي وتعزيزه في تونس لن يكون ممكنا ما لم تتراجع التيارات المضادة التي تدل على عودة النظام السابق⁴، خصوصا وأن هذه التيارات تستمر إلى اليوم كوضع سائد وعملية جارية لها القابلية الواسعة للنمو والتطور إلى نظام سياسي أكثر مركزية وسلطوية⁵.

¹ Silvia Colombo, **Op-cit.** pp.13-14.

² للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

Max Gallien and Isabelle Werenfels, **Op-cit.** pp.7-8.

³ حمادي معمري، مرجع سبق ذكره.

⁴ Max Gallien and Isabelle Werenfels, **Op-cit.** pp.7-8.

⁵ Jérôme Heurtaux, **Op-cit.** p.197.

المطلب الثاني: إصلاح قطاع الأمن في تونس: المبادرات والمعضلات:

كشفت أحداث الحراك العربي في الفترة 2010-2011 بشكل كبير ومثير عن مدى الغضب الشعبي العارم تجاه مختلف القوى والأجهزة الأمنية التي عكفت على توظيف القمع والإكراه الممنهج لإخضاع المواطنين والحفاظ على الأنظمة الشخصية والإستبدادية في المنطقة العربية¹. وفي تونس بدأ الحراك الاجتماعي في ديسمبر 2010 بسبب المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة، لكن ما ميّز هذا الحراك أيضا هو السخط العام الموجه بشكل خاص نحو قوى الشرطة وأجهزة الأمن الداخلي التي اعتبرها الكثيرون مدانة بالفساد وارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الناس وحرّياتهم². ففي حين اختزلت المهام الرئيسية للمؤسسة العسكرية التونسية في الدفاع عن البلاد من المخاطر والأعداء الخارجية، دون السماح لها بالمشاركة في العملية السياسية أو التدخل في إدارة الدولة أو الشأن العام بأي شكل أو حال كان³، برزت أجهزة الأمن الداخلي التي جعلها بن علي الركيزة الأساسية لنفوذها السياسي في البلاد، كبؤرة للتمرد الشعبي والكرهية العامة ضد النظام السابق، باعتبارها عملت على حماية شخص الرئيس وعائلته ومقربيه لأكثر من عقدين كاملين⁴.

عُرِفَت وزارة الداخلية في تونس بوزارة القوة The Ministry of Power التي تمثّل المؤسسة المركزية القائمة في الدولة على تصريف أعمال وشؤون السلطة السابقة. لم تسيطر الوزارة فقط على قوى الشرطة السياسية التي جمعت بعناية المعلومات حول المنشقين والمعارضين المحتملين؛ وإنما تولّت أيضا مهام تعيين سياسيين محليين، وتمكّنت كذلك من التدخل في القرارات المتعلقة بالتوظيف والمنح والتصاريح والعديد من العمليات البيروقراطية الأخرى في القطاع العام التونسي المتضخم. كان مفتاح قبضة الوزارة على السلطة هو ثقافة الخطر المزروعة بشكل ساخر. في بعض الأحيان، كان الخطر حقيقيا، وكانت الدولة التونسية بالفعل هدفا للجهاديين وقدامى المحاربين في أفغانستان والعراق. لكن وصف "إرهابي" تم إلقاؤه أيضا على الآخرين الذين لا علاقة لهم بأي نشاط أو تنظيم إرهابي. على سبيل المثال، في عام 2003، في أعقاب هجوم للقاعدة على كنيسة يهودية، أصدرت تونس قانونا لمكافحة الإرهاب علّق عليه مقرر خاص للأمم المتحدة بأنه "لم يوفر للشعب التونسي مزيدا من الأمن، ولكن تم استغلاله على نطاق واسع كأداة قمع ضد أي شكل من أشكال المعارضة السياسية"⁵.

¹ يزيد صايغ، "معضلات الإصلاح: صبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية"، أوراق كارنيغي. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مارس 2016، ص.9.

² Yezid Sayigh, "Missed Opportunity: The Politics and Police Reform in Egypt and Tunisia", **Carnegie Papers**. Beirut: Carnegie Middle East Center, March 2015, p.3.

³ Derek Lutterbeck, "After the Fall: Security Sector Reform In post-Ben Ali Tunisia", **ARI Projects: Arab Securitoracries and Security**. Arab Reform Initiative, September 2012, pp.5-6.

⁴ Nebahat Tanriverdi Yasar, "The Security Sector Reform in Tunisia", **ORSAM Review of Regional Affairs**. Turkey: Center for Middle Eastern Strategic Studies, No.25, May 2015, pp.6-7.

⁵ Fadil Aliriza, "Tunisia at Risk: Will Counterterrorism Undermine the Revolution?", **Case Study**. The Legatum Institute, November 2015, pp.2-3.

بالنظر إلى هذا التاريخ المظلم لأجهزة الأمن الداخلي، تتضح الأسباب الحقيقية وراء استهداف المتظاهرين التونسيين عدّة مراكز شرطية ومركبات أمنية خلال احتجاجات 2010-2011 وفي أعقابها، كما يتبيّن أيضا لماذا أُتخذ مبنى وزارة الداخلية خلال عامين تقريبا بعد الإطاحة بحكم بن علي، موقعا هاما للتجمهر والاحتجاج في البلاد؛ ممّا اضطرّ الشرطة إلى الانسحاب من الشوراع، وتفويض العديد من مهامها للجيش لفترة طويلة¹، فحالة التمرد والاشمئزاز الجماهيري التي تنامت بشدّة أدت إلى انهيار معنويات الجهاز الشرطي وتماسكه باعتباره شكّل القوة الأمنية المسيطرة على النظام العام قبل سنة 2011. ومع ذلك، فإضعاف الدولة القمعية الأنوقراطية التي شيّدها الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي على مدى العقود الفائتة، لم يؤدّ إلى الآن إلى ظهور قطاع أمني مسؤول فعليا أمام سلطات مدنية منتخبة ديمقراطيا في البلاد².

من المفترض أن ينطوي إصلاح قطاع الأمن في تونس ما بعد الانتقال، وهو القطاع الذي يشمل قوى الشرطة، والجيش والاستخبارات ومختلف أجهزة الأمن الداخلي الخاضعة إلى وزارة الداخلية، على مهام عدّة مترابطة. كما يتمثل الهدف الشامل للإصلاح في تحسين قدرات القطاع الأمني وكفاءته المهنية لأداء واجباته امتثالا للحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وبما أن تونس خرجت من فترة حكم تسلطي قمعي طويلة الأمد، فقد كانت العدالة الانتقالية أيضا أحد المتطلبات المهمة للتحول الديمقراطي، على الأقل بالنسبة لضحايا العنف الذي مارسته الشرطة خلال الاحتجاجات التي تسببت في الإطاحة بين علي وشركائه في الحكم، حيث لا يمكن إتمام عملية التحول الديمقراطي من دون إصلاح القطاعات الأمنية المسيئة وتحويل علاقاتها بالسلطة والمجتمع. مع ذلك، منذ بدايات الانتقال بدت احتمالات عدم القدرة على تحقيق إصلاح جذري وشامل للقطاع الأمني التونسي عالية، وحتى لو تكّلت عملية الإصلاح بالنجاح، فلن يكون ذلك سوى بعد عملية تدريجية وطويلة المدى. وبينما منح الحراك الاجتماعي في تونس دفعة أولية قوية للشروع في الإصلاح في جميع المجالات، غير أنه لم يتم تعزيزها بقدر كاف من وحدة الهدف، أو البناء الفعال للتحالفات السياسية أو التوافق الاجتماعي أو صوغ السياسات المتجانسة من أجل التغيير. إن غياب الجهد الهادف والدؤوب ضمن أن تقوّت فرصة الإصلاح الحقيقي لقطاع الأمن التونسي³.

لقد كانت العملية الانتقالية في تونس مختلفة بصورة جذرية عن نظيراتها في البلدان العربية، سواء في الشكل أو النتيجة. والأهم من ذلك، أنه في الحالة التونسية، تسلّم المدنيون السلطة السياسية منذ البداية وتمكّنوا من الاتفاق على خريطة طريق الانتقال الديمقراطي ثم التزموا بها إلى حدّ كبير. وعلى الرغم من تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتزايد العنف الجهادي، ووقوع عدّة اغتيالات لشخصيات سياسية مهمة، وافقت الجمعية الوطنية التأسيسية بأغلبية ساحقة على الدستور الجديد في

¹ Ibid.

² Yezid Sayigh, *Op-cit.* p.3.

³ Ibid. pp.3-4.

يناير 2014، ومن ثم جرى انتخاب أول مجلس نواب منذ الحراك ثم تلاه انتخاب أول رئيس للجمهورية الثانية على التوالي في أكتوبر وديسمبر 2014. رغم ذلك، ظلّ إصلاح القطاع الأمني متواضعا في أحسن الأحوال. لقد تبين أن الأحزاب السياسية التي نشأت أو حصلت على تسجيل قانوني منذ العام 2011، كانت مترددة كثيرا في معالجة هذه المسألة، على الرغم من حالة الارتباك في صفوف الشرطة وأجهزة الأمن السياسي، ووجود جيوب داعمة للإصلاح في وزارة الداخلية. وأعاق انعدام الثقة المتبادلة بين المعسكرين السياسيين العلماني والإسلامي، كما الانشقاق في داخل كل منهما، وحدة الهدف الضرورية لمواصلة عملية الإصلاح¹.

بعد رحيل بن علي، ألقى مصير وزارة الداخلية بثقله الكبير على رؤى الفاعلين السياسيين واعتقادات المواطنين العاديين على حدّ سواء. أرسل تعيين "علي العريض"، عضو حركة النهضة الذي تعرّض في السابق للتعذيب على يد الشرطة السياسية، لرئاسة وزارة الداخلية، رسالة واضحة للرأي العام مفادها أن إصلاح قطاع الأمن سيلعب دورا مهما في المجال السياسي التونسي في المستقبل. ومع ذلك، فإن الضغط السياسي من أعلى إلى أسفل الذي فرضه هذا التعيين على الوزارة لم يكن كافيا للتغلب على المقاومة المؤسسية الشديدة التي أبدتها قوات الشرطة والأمن الداخلي، والتي اعتادت على المعاملة المتميزة للغاية في عهد بن علي. في المقابل، بعد أن قام العريض، في إحدى الحالات، بإقالة قائد شرطة التدخل (الوحدة المسؤولة عن نشاط القنصاة أثناء المظاهرات)، نظّم أعضاء الوحدة سلسلة من الاحتجاجات العامة التي أدّت في النهاية إلى عكس القرار. في حالة الشرطة التونسية، ازداد الوضع المحمي الذي كان يتمتع به العديد من عمال الأمن التونسيين بسبب نقاباتهم التمثيلية القوية إلى حدّ كبير نتيجة سمعة المؤسسة المرموقة في عهد بن علي، ممّا جعل جهود إعادة الهيكلة اللاحقة صعبة جدا. وعلى الرغم من حل الشرطة السياسية رسميا بعد أقل من شهرين من رحيل بن علي، إلا أن الغالبية العظمى من أعضائها السابقين لا يزالون أعضاء في قوة الشرطة. تم تحويل هؤلاء الضباط إلى وحدات أخرى من قبل وزارة لم تكن مؤهلة أو واعية على الأقل بشأن تفاصيل إعادة الهيكلة هذه، وكان ذلك بمثابة مؤشر على الصعوبات الكبيرة التي واجهها السياسيون ذوو النوايا السليمة أثناء محاولتهم محاسبة مثل هذه المؤسسة القوية والعميقة².

إن العجز عن حل أو تخفيف الاستقطابات السياسية والإيديولوجية المريرة التي عرقلت بشكل خاص مسار التحول السياسي في تونس بعد العام 2014، جعل من الصعب بمكان إحياء إنفاذ القانون بفعالية أو تحسين الكفاءة المهنية والقدرات العملية لقطاع الأمن، ناهيك عن الضغط على هذا القطاع لاحترام سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان³. وبدلا من ذلك، أظهر تطور آخر، على الرغم من حدوثه ضمن مشهد سياسي ومجتمعي غامض، زيادة في جهود مراقبة الدولة، لا سيما بين الأشكال

¹ Ibid. p.16.

² Phil Hoffman, *Op-cit.* p.82.

³ Yezid Sayigh, *Op-cit.* p.4.

الجديدة من وسائل الإعلام والتعبئة الجماهيرية. فمؤخرا أعلنت وزارة الداخلية التونسية عن إنشاء قسمين جديدين لتطبيق القانون ("مجموعة التحقيق في الجرائم الجديدة" و"الشرطة الاقتصادية") طويل الأمد لمقاضاة أصحاب المصقات والمنشورات على الإنترنت، والخاصة ببعض أنواع الكتابة السياسية "التحريضية"، علاوة على فرض قيود اقتصادية على عمليات وتوجهات هذه المنشورات¹. في واقع الأمر، من الواضح جدا أن اتجاه المراقبة السياسية قد عاد بشكل كبير وما كان ممكنا من الناحية السياسية في السنوات الأولى للحراك أصبح أكثر صعوبة الآن في تونس ما بعد الانتقال، إن لم يكن خارج نطاق التحكم تماما²، لاسيما بعد أحداث جويلية 2021 والإجراءات الأخيرة التي أعقبتها.

بالنسبة لتونس، ففي ظل ضبابية المبادرات التشريعية وغياب الإرادة السياسية القوية للإصلاح، بقيت وزارة الداخلية تمثل الصندوق الأسود الذي يواصل التهرب من الرقابة المدنية الفعالة³، كما لا تزال المحاسبة شبه الكاملة لأعمال الشرطة السياسية خلال عهد بن علي، والضرورية لبدء عملية مصالحة حقيقية، مغلقة في مقر الوزارة الأكثر غموضا في الحكومة التونسية⁴، لاسيما وأن نقابات الشرطة أضحت بمرور الوقت جماعات ضغط نشطة تعارض جهود الحكومة لتأكيد سلطتها⁵. وحتى بعد الإطاحة بالرئيس السابق، ظلّت العلاقة بين الجمهور التونسي وقوات الشرطة الخاصة به متوترة. من المنطقي أن يعتقد المرء أن الشرطة كانت ستكون أكثر تساهلا بعد فرار بن علي؛ لكن، أثبتت قوات الأمن أنها قوية وشرسة كما كانت دائما بعد 14 يناير⁶.

لقد عادت ثقة الفواعل القديمة في القطاع الأمني بنفسها ومركزها مع المطالبة بضرورة أن تتمتع بوضع قانوني ودستوري مستقل بغية تجنب تسييسه من جانب الأطراف المدنية المتنافسة أو استخدامه كأداة من جانب القادة الوطنيين المستبدّين. فمن شأن التحول نحو الاستقلال الذاتي لدى قطاع الأمن، كما أسماه المحلل الأمني التونسي "منصف قرطاس"، أن يمكّن الأمن الجمهوري الذاتي التنظيم من أن يصبح الوصي المهني على الأمن الوطني. وقد جسّدا دستور تونس 2014 و2022 هذا الاتجاه⁷. فقد نصت وثيقتا الدستور الأخيرتين على ضرورة بقاء القطاع الأمني محايدا واحترامه الحريات، ولكنهما لم تنصا صراحة على أنه مسؤول أمام السلطات المنتخبة ديمقراطية أو أي هيئات رقابية محدّدة. وبدل أن يكون هناك قطاع أمني يعمل لخدمة المواطنين، فقد أدّى ذلك إلى حصانة جمهورية من المساءلة؛ حيث

¹ Phil Hoffman, *Op-cit.* p.91.

² Yezid Sayigh, *Op-cit.* p.4.

³ *Ibid.*

⁴ Phil Hoffman, *Op-cit.* p.90.

⁵ Yezid Sayigh, *Op-cit.* p.4.

⁶ Sari El-Abboud, *Op-cit.* p.101.

⁷ للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

- الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي، مصدر سبق ذكره.

- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022، مصدر سبق ذكره.

مؤسسات الأمن العام في دستور 2014 و 2022.

خرج قطاع الأمن من المرحلة الانتقالية المتقلبة في تونس باعتباره طرفاً مؤسساً مستقلاً عن المجتمع المدني والميدان السياسي في آن واحد، سواء حظيت هذه الاستقلالية بالتشريع الرسمي أم لا¹. علاوة على هذا، لقد حال الإعلان المتكرر عن حالة الطوارئ، وشيوع السن العشوائي لقوانين مكافحة الإرهاب والإرهابيين في الحالات التي ليس لها صلة واضحة بالتهديد الإرهابي، دون مزيد من الشفافية والمساءلة داخل الأجهزة الأمنية، وهو ما قوّض كثيراً الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين التونسيين، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير². وفي بيئة اتسمت بضعف الرقابة والحوكمة الديمقراطية، غدّت أجندة العنف السياسي، إلى جانب مكافحة الإرهاب، اتجاهاً رجعيًا داخل قطاع الأمن هدّد مجموع الإصلاحات المتواضعة التي تحققت منذ العام 2011³. ففي مواجهة تفاقم انعدام الأمن وتراجع التقيد بالقانون بشكل متزايد، تحوّل الرأي العام من تأييده الأولي للحراك إلى قبول عودة الشرطة وتبني سياسات أمنية حازمة مع حلول منتصف 2013، ممّا يعكس حقيقة أن المجتمع ينظر إلى الدولة لتوفير الأمن وإنفاذ القانون كما يفعل بالنسبة إلى المنافع العامة والاستحقاقات الأخرى مثل فرص العمل والرعاية الاجتماعية. وقد حصل هذا الانقلاب على الرغم من تراجع أداء الشرطة والتدهور الحادّ للقانون والنظام العام في البلاد⁴.

وبينما يمثل ضمان الأمن الوطني أولوية مهمة للأجندة الحكومية التونسية، فمن أجل مواجهة التهديدات القومية المتزايدة منذ بدء مسار التحول في البلاد، أصبح التوجه الأكبر بعد سنة 2011 نحو تنمية قطاع الدفاع في تونس وتحديثه. في هذا الإطار، شهد مستوى الإنفاق ارتفاعاً مطّرداً خلال السنوات القليلة الماضية خاصّة في الفترة 2011 و2016 حيث زادت النفقات العسكرية بحوالي 64%. ولكن على الأرجح لم يعكس ذلك فقط هاجس الأمن القومي الذي بدأ يشغل السلطات التونسية بشكل كبير وغير مسبوق منذ سنة 2013. فالقطاع الأمني برمته يشهد "تعديل مسار"، حيث يجري بعد الإطاحة بالسلطة السابقة تصحيح مساره المنحرف عبر التاريخ مانحاً الأفضلية لجهاز الشرطة وقوات الأمن، وذلك من خلال ضخ أموال هامة لتمويل الجيش⁵. ومع ذلك، في حين لا يتطلّب إصلاح القطاع الأمني تفكيك مؤسسات الأمن القائمة، فإنه يجب التركيز على إعادة هيكلة هذه المؤسسات وتحسينها بهدف تحقيق تطورها وكفاءتها دون المساس بها بشكل أساسي، كما لا يتعيّن أن تنتج مثل هذه الإصلاحات نسخاً مكررة من النماذج الغربية الأمنية، فإذا كان من المفروض أن تكون هذه المؤسسات ديمقراطية بطبيعتها، فذلك يعني أنها ستمتلك سماتها الإقليمية الفريدة الخاصّة التي تساعد على جعلها

¹ Yezid Sayigh, *Op-cit.* pp.26-27.

² Max Gallien and Isabelle Werenfels, *Op-cit.* p.3.

³ Yezid Sayigh, *Op-cit.* p.23.

⁴ *Ibid.* p.27.

⁵ منظمة الشفافية الدولية، برنامج الدفاع والأمن، "التصدي لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع في تونس: الوضع الراهن"، الموجز القطري-تونس، المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع. 2015، ص.5.

قوية وفاعلة¹. ويبدو أن الإصلاح الجوهرى والمستدام لا يتطلب مجرد تدريب وإعادة تنسيق بين هذه المؤسسات، وإنما تغييرا جذريا في الثقافة والأفكار مما يعكس مجتمعا تونسيا مشاركا ومنفتحا، ففي تصريح لـ"أزهر العكرمي"، الوزير السابق المنتدب لدى وزير الداخلية المكلف بالإصلاحات، أكد أن النظام الأمني لا يمكن أن يتطور إلا بعد أن تخضع باقي مؤسسات الدولة لإصلاحات إدارية وتشريعية وقضائية².

على وجه التحديد، يتمثل الرهان الأساسي لإصلاح قطاع الأمن في تونس في إخضاع وزارة الداخلية لإشراف مدني حقيقي مع تعزيز استقلالية مؤسسة القضاء. إذ تشير دراسة الحالة التونسية إلى أن أكبر معضلات الإصلاح الأمني في البلاد هي استعصاء نظامي الأمن الداخلي والقضائي على الإصلاح، فعلى خلاف الدول العربية الأخرى، تبدو الحاجة إلى إجراء إصلاحات عسكرية في تونس محدودة. كما أن هذه المشاكل ستبقى عسيرة على الحل في ظل ثبات الثقافة الأمنية وتصلبها، وهو ما يفسر المقاومة والممانعة الواسعة للإصلاح بشكل عام والمساءلة بشكل خاص. لهذا فالمطلوب هو العمل على إرساء ثقافة تغيير جديدة تجهز على تقاليد الماضي وممارساته، وتؤسس في الوقت نفسه لمنظومة أمنية جديدة تحكمها رؤية إستراتيجية شاملة تكفل معايير الجودة والشفافية والكفاءة في خدمات الأمن المقدمة، من جهة، كما تعكس من جهة أخرى، إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية والارتقاء بها إلى مستوى قادر على ديمقراطية القطاع وأسننته ضمن هرمية تراتبية تضع هدف ضمان أمن المواطن التونسي واحتياجاته، جنبا إلى جنب مع أهداف حماية أمن الدولة واستقرارها، كأولوية أولى وأساسية على أجندة الأمن والسياسة للدولة التونسية. وأخيرا، لتنفيذ وتجسيد الإصلاح الحقيقي ينبغي التوصل إلى إدراك حقيقي لمفهوم عملية إصلاح القطاع الأمني، ومفاده أنه كما يفترض مباشرة الإصلاحات من أعلى إلى أسفل، فإنه ينبغي متابعتها من أسفل إلى أعلى أيضا، فكما تقع مسؤولية الإصلاح على عاتق الحكومة والمؤسسة الأمنية بشكل رئيسي، فإن دور الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، وغيرهما من مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، حاسم ولا غنى عنه لضمان الإدارة الناجعة للقطاع وامتناله الفعلي إلى الرقابة المدنية والحوكمة الأمنية الرشيدة³.

المطلب الثالث: جائحة كوفيد 19: تهديدات صحية ناشئة ومخاطر اقتصادية متنامية:

انتشر وباء كوفيد-19 Covid-19 على نطاق واسع ومتسارع في كل أنحاء العالم، وهو مرض معدي نتج عن فيروس كورونا المستجد منذ أواخر عام 2019 حتى أوائل عام 2020، وقد سجّل

¹ دونالد جيه بلانتي، "تحول قطاع الأمن في ضوء الصحة العربية"، تقرير خاص رقم 317. واشنطن: معهد السلام الأمريكي، أيلول/سبتمبر 2016، ص.10.

² Sari El-Abboud, *Op-cit*, p.105.

³ فائزة صحراوي، "ما بعد الانتقال: تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد (10)، العدد (02)، الجزائر: منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، سبتمبر 2019، ص.355-356.

الفيروس منذ ظهوره الأول في مدينة ووهان الصينية¹ حصيلة خسائر ضخمة ضمن أرواح البشر وصحتهم²، بلغت وفقا لأحدث بيانات منظمة الصحة العالمية، أكثر من 765 مليون حالة إصابة مؤكدة بما فيها نحو 7 ملايين حالة وفاة عبر العالم³، ولم ينجم عن هذا الوضع حالة انعدام أمن صحي لا مثيل لها فحسب، وإنما تسبب أيضا في اضطرابات اقتصادية واجتماعية خطيرة لا تزال آثارها عميقة ومستمرة إلى الوقت الراهن على مستوى الأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي للأفراد والجماعات في مختلف مدن ومناطق العالم، ففي حين استوجبت مكافحة هذا الوباء اتخاذ سلسلة من التدابير الوقائية لاحتواء الأزمة الصحية والحد من وطأتها، وتضمنت تلك التدابير الالتزام بالتباعد الاجتماعي وفرض القيود على تنقل الأفراد، إلى جانب الغلق الجزئي للطرق والموانئ والمطارات والمصانع والتجارة، فقد أوشكت الأسواق المالية ومعها الاقتصاد العالمي على التوقف فعليا⁴.

بالنسبة لتونس، ولكافة البلاد العربية، فإنه اعتبارا من 17 أبريل 2020، كانت جميع دول المنطقة قد سجلت حالات مؤكدة للإصابة بفيروس كورونا المستجد، وظلت الأرقام تتزايد تدريجيا وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ من المناطق الأخرى، ليتأكد في 21 أبريل إصابة أكثر من 40 ألف شخص. ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) جائحة عالمية في 11 مارس 2020، وتجنبنا لتفاحم تدهور الأوضاع الصحية في كل منها، فرضت الحكومات العربية، وفي مقدمتها الحكومة التونسية، تدابير الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي وقيودا صارمة على حركة الأفراد وحظر التجوال وفي بعض الحالات الإغلاق الكامل، حيث أغلقت المنشآت التجارية والبنوك والأسواق والخدمات العامة والمدارس جزئيا أو كليا، مما عطل الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حدّ سواء. وكان معنى

¹ لقد سُجّلت أول بؤرة لتفشي فيروس كوفيد-19 في مدينة ووهان، عاصمة محافظة هوبي بالصين، يوم 29 ديسمبر 2019. ومنذ ذلك الحين، انتشر الفيروس إلى 119 دولة وإقليم حول العالم، بما في ذلك 56 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. نقلا عن: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، "الأثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات"، تقرير. أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، ماي 2020، ص.1.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة"، تقرير . القاهرة، 2020، ص.1.

³ منظمة الصحة العالمية، على الموقع الإلكتروني:

<https://covid19.who.int/>

⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره. ص.1.

ذلك انكماش النمو الاقتصادي العالمي وتكبد خسائر كبيرة في البورصات والإيرادات والوظائف¹، وتهديدات بإشهار إفلاس الشركات، وبالأخص ضمن المنشآت الصغيرة والمتوسطة².

وفيما يأتي سنقوم بمناقشة انعكاسات الأزمة الصحية كوفيد-19 على الأمن الصحي والاقتصادي في تونس، لنفحص بعد ذلك تداعيات الأزمة وآثارها على حالة الاستقرار السياسي وعملية التحول الديمقراطي في البلاد منذ الربع الثاني من العام 2020.

أولاً: الوضع الصحي والإجراءات المتخذة في تونس لمواجهة جائحة كوفيد-19:

وفقاً لقاعدة بيانات وزارة الصحة التونسية الخاصة بتطورات الوضع الوبائي في البلاد، بلغ عدد المصابين بفيروس كورونا إلى حدود 30 أبريل 2023، 1.152.877 شخصاً مصاباً، في حين بلغ عدد الوفيات جزاء الوباء 29.398 حالة وفاة³. هذه الأرقام تعتبر مرتفعة جداً بالقياس إلى عدد سكان تونس الذي يعدّ ضئيلاً بالمقارنة مع عدد سكان وضحايا الفيروس في معظم الدول المغاربية المجاورة، وبالنظر أيضاً إلى كون أن تونس قد اعتبرت من بين الدول الأفضل أداءً في مواجهة الوباء خلال الموجة الأولى من الجائحة، والتي استمرت بين مارس وسبتمبر 2020. خلال هذه الفترة من الوباء استجابت الحكومة التونسية بسرعة عبر اللجوء إلى مجموعة شاملة من الإجراءات، بما فيها إغلاق الحدود والمدارس وحظر التجول الليلي، وتم تطبيق هذه الإجراءات بفعالية وإعلام السكان بها بشكل واسع. نتيجة لذلك، تمكنت تونس من السيطرة بنجاح على التهديد الوبائي الأولي الذي شكّله الجائحة، وكان لها معدّل الوفيات الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁴.

في واقع الأمر، تمكنت المنظومة الصحية من التصدي للجائحة في المرحلة الأولى، ومردّد ذلك جزئياً إلى أن عدد الإصابات كان محدوداً. علاوة على ذلك، استفادت تونس من النظام الصحي القوي بشكل عام في البلاد، والذي يعتبر من الأنظمة الصحية الأكثر تقدماً في المنطقة، ففي تونس مؤسسات قائمة قوية تمكنت مبدئياً من التعامل مع الجائحة بنجاح، لاسيّما المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة الذي تم تأسيسه في العام 2005 تحت إشراف وزارة الصحة. وتشمل الهياكل القائمة أيضاً

¹ للمزيد حول آثار جائحة كورونا على اقتصاديات دول العالم وآليات الاستجابة للأزمة وإدارتها، أنظر في:

- مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2022: التمويل من أجل تحقيق تعاف منصف، تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي: عرض عام. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2022، ص.ص. 1-20.

- منظمة العمل العربية، "تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد-19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية"، دراسة. منظمة العمل العربية، 2020، ص.ص. 11-51.

- جيهان عبد السلام عباس، "أثر كورونا" على البورصات العالمية: نقد نظرية كفاءة الأسواق"، مجلة السياسة الدولية. المجلد (56)، العدد (223)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 2021، ص.ص. 26-34.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره. ص. 1.

³ الجمهورية التونسية، وزارة الصحة، "لوحة معلومات كوفيد 19"، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.onmne.tn/?p=11324&lang=ar>

⁴ ياسمينة أبو الزهور ونجلاء بن ميمون، "السياسات بشأن فيروس كورونا المستجد والاستجابات المؤسسية له في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تونس"، دراسة. قطر: مركز بروكنجز الدوحة، د.س.ن. ص. 1.

لجانا وطنية وجهوية مكلفة بتقادي الكوارث والاستجابة لها. فعلى سبيل المثال، على المستوى المحلي، أسست المجالس البلدية لجان أزمات محلية عملت مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على تحسين استجابات الحكومة المحلية للجائحة. لكن، مع استمرار الفيروس بعد الأشهر القليلة الأولى، واجهت البلاد صعوبات للوصول إلى التوازن الأنسب بين الحد من أبعاد الجائحة الصحية وأبعادها الاقتصادية. وبدأت الحكومة تحت وطأة الضغط العام بالتخفيف من القيود الاجتماعية والاقتصادية في شهر ماي وأعدت فتح الحدود في شهر حزيران، مما أدى إلى ارتفاع قياسي في الإصابات تحوّل في النهاية إلى موجة ثانية في صيف 2020¹، ثم شهدت البلاد موجات أخرى عديدة كانت أكثرها ضررا وفتكا بالأمنين الصحي والاقتصادي للتونسيين تلك التي استمرت على امتداد صيف 2021.

إن الزيادة الهائلة والسريعة في حالات الإصابة بكورونا، والناجمة في المقام الأول عن التخفيف التدريجي للقيود وإعادة فتح الاقتصاد في تونس وفي مناطق أخرى من العالم، أضعف قدرة أنظمة الرعاية الصحية فيها على التصدي للموجات المتتالية من الجائحة². بشكل خاص، سلّطت آثار الموجات المتلاحقة من كورونا الضوء على عيوب بارزة في نظام الرعاية الصحية التونسي، بما في ذلك: تفاوت اجتماعي بين المناطق الداخلية والساحلية، وفجوة في خدمات الصحة العامة المتخصصة، ومؤسسات صحة عامة منهكة³. فرغم التطور الكبير الذي عرفته المنظومة الصحية، إلا أن غياب العدالة الصحية يعتبر المدخل الأساسي لفهم السياسات الصحية التونسية، والتي ترتبط في الأساس بالنموذج التنموي للبلاد الذي ظل قائما منذ الإستقلال على عدم التوازن المجالي، إذ نلاحظ عدم مساواة على مستوى استهلاك الأدوية فيما يتعلق بنفس الأمراض بين الولايات، كما نلاحظ أيضا غياب العدالة في الولوج بشكل متساوي للخدمات الصحية وفجوات كبيرة في الحالة الصحية للمتساكنين. فبيد أن التغطية الصحية شبه مجانية إلا أن 41% من العائلات تتكفل بمصاريف التداوي بشكل مباشر، مما يعني أن اللامساواة الصحية تتزايد في ظل عدم اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع بداية تخلي الدولة عن دعم منظومة الصحة العمومية⁴. ووفقا للمسح الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء حول "نظرة السكان في تونس إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية" في الفترة بين أكتوبر وديسمبر 2021، أفاد 80.8% ممن استفاد من خدمات المستشفى خلال 12 شهرا السابقة للمسح أنّ الأدوية لم تكن متوفرة بكميات

¹ المرجع نفسه. ص.ص.1-2.

² منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تقرير. OECD، أكتوبر 2020، ص.5.

³ ياسمين أبو الزهر ونجلاء بن ميمون، مرجع سبق ذكره. ص.2.

⁴ فؤاد غربالي، "السياسة الصحية في تونس: مكامن الخلل من زاوية الحق في الصحة"، وراقات تحليلية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2018، ص.ص.16-17.

كافية، و59,9% صرّحوا أن المعدّات التي يحتاجها المرضى لم تكن متوفرة وكافية بينما أقر 57,4% بانعدام المساواة في التعامل مع الأفراد عند تلقي الرعاية الصحية¹.

من ناحية أخرى، أرجع البعض تردي معايير الرعاية الصحية داخل المرافق الصحية وتزايد أسعار الأقفعة الجراحية والمواد الطبية عموماً إلى عدّة عوامل كـنقص الإنتاج والإحتكار والفساد. لقد أدانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مثل هذه الممارسات وتلقّت بصددها العديد من الشكاوى التي يجب أن توظّف وتستغلّ جدياً لمتابعة وملاحقة المشتبهين بهذا الخصوص. كما يذكر أن سوقاً سوداء للمواد الطبية والأدوية قد اتّسع نشاطها منذ انتشار الوباء في تونس، وهذّدت فعلياً المسالك الرسمية والقطاع الصحي العام المتهالك أصلاً، وهو ما لم يتم مراجعته ولا العمل عليه عبر إطلاق برامج إصلاح حقيقية أو اهتمام مباشر بالعاملين فيه على اختلاف أصنافهم، حيث تواصل النقابات والمنظمات الممثلة لهم الإحتجاج إلى اليوم².

لطالما أكّدت التقارير المختلفة التي تقيس حجم الفساد في تونس أن الفساد في القطاع الصحي يحتلّ دائماً المراتب الثلاثة الأولى ضمن أكثر القطاعات فساداً، وهو الوضع الذي تقاوم مع بدء جائحة كوفيد-19 وتآزم الظروف والمرافق الصحية. ففي تقرير صادر في عام 2019 عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد احتلّ القطاع الصحي المرتبة الثالثة ضمن القطاعات الأكثر عرضة للفساد بعد قطاعي الأمن والديوانة³. كما قدّرت نتائج استطلاع البارومتر العربي في دورته الخامسة خلال الفترة 2018-2019، أن 47% من التونسيين يرون أنه من الضروري إلى الضروري جداً دفع رشوة للحصول على خدمات صحية أفضل⁴، وقد أكّدت العديد من الدراسات واستطلاعات الرأي الأخرى في السنوات الماضية هذه النتائج. كما أنه، بناءً على أرقام هيئة مكافحة الفساد وبلاغاتها، يمكن تقديم بعض الأرقام الخاصة فقط بفساد القطاع العام، وهو ما يهمننا في هذا المستوى، حيث تظهر تحول حالات الفساد المشتبه بها خلال فترة الوباء الصحي إلى نقطة محورية في اهتمامات الرأي العام التونسي. وقد تمت ملاحظة ربط مباشر لها مع فشل الدولة العميق في توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضامنة للمساواة والعدالة الاجتماعية. وتعلقت الشبهات بـ: 871 موظفاً في القطاع العام على المستوى المركزي والمحلي، وارتبطت خاصة بشبهتين، هما: 304 استغلال نفوذ و217 المحاباة في توزيع الشرائح الإدارية⁵.

¹ الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول نظرة السكان في تونس إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية، مصدر سبق ذكره. ص.27.

² مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "أزمة الانتقال الديمقراطي: أزمة انتقال وأزمة ديمقراطية"، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 48-49.

³ شرف الدين البعقوبي، "الفساد في قطاع الصحة: عندما يستشري الوباء ويغيب التلقيح"، في: عمل جماعي حول: الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد-19. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن. ص.94.

⁴ البارومتر العربي، تونس: نتائج استطلاع الرأي العام، الدورة الخامسة، 2018-2019، مرجع سبق ذكره. ص.ص.9-10.

⁵ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "الانتقال الديمقراطي: تعثر التحول بين جمود المؤسسات وعسكرة الدولة والمجتمع"، مرجع سبق ذكره. ص.24.

جميع هذه الشواهد تثبت الصورة السلبية للقطاع الصحي في ذهن التونسي التي لا تقتصر على مجرد انطباع عام¹، وإنما تطرح أزمة أكبر عمقا من مجرد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية السائدة أساسا، تتمثل في أزمة أخلاقية حول حجم المسؤولية التي يمكن أن يتحملها هذا القطاع أمام حالات الموت والمرض الوبائي الذي تحدّى دور الطبيب ومعاونه. فقد وجب على جميع المؤسسات الاهتمام بالحق في الرعاية الصحية لتأصله في الحياة البشرية، غير أنه لوحظ من خلال البحث أن اللجنة الوطنية للأخلاقيات الطبية كانت أقرب إلى الجمود حتى في سياق الأزمة الصحية².

وبمراجعة مجموع الإجراءات الاجتماعية التي اتخذتها الدولة التونسية لمواجهة الجائحة، يبدو أن هذه الإجراءات قد تأسست على منظومة قائمة من قبل، وهي منظومة الحماية الاجتماعية، التي كان من مصادرها الاقتطاع من أجور العمال، بالإضافة إلى تبرعات المواطنين للصندوق الخاص بمواجهة وباء الكوفيد، صندوق 1818. وبناء على التعامل مع الطارئ الصحي، تعتبر المنظومة الحمائية الاجتماعية قاصرة عن استيعاب التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. فعلاوة على الصعوبات الهيكلية والإدارية، اتضح أن قاعدة بياناتها خلت من آلاف العائلات المحتاجة. كما أن قيمة المساعدات محدودة جدا، الأمر الذي يثبت أنها ليست الحل الأنجع لمواجهة الأزمة الاجتماعية القائمة، ولا حتى حلا ظرفيا. فمن العناصر المساعدة والأساسية على مواجهة أزمات مماثلة، القطاع العام الصحي والتعليمي والخدمي عموما، وقد تبيّن عجزه أمام صعود القطاع الخاص. أما الأخير فقد التزم بمصلحته الأساسية في ظلّ تغيب كامل للدور الاجتماعي التضامني والمواطني³.

بناءً على ذلك، يتضح أن النقائص والمشاكل المسجلة على مستوى الإجراءات المتخذة لمجابهة فيروس كوفيد 19، كانت من بين العوائق الأساسية للإدارة الناجحة للأزمة الصحية في البلاد، فالحكومة التونسية تبنت العديد من السياسات والتدابير الوقائية استهدفت من خلالها مواجهة الجائحة الصحية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية اللاحقة، لكن عمليا، لم تطبق كل الإجراءات أو طبقت نسبيا فيما لا يسع تقييمها إلا بعديا بعد حصر النتائج والآثار إثر انتهاء الأزمة⁴. وعلاوة على ذلك، ظهر مستوى مهم في هذه الفترة وهو تشابك الفساد في الدولة مع ضعف المستوى القيمي والوعي المواطني، في زيادة الأزمة وتعقيدها. فقد مثل الظرف الاقتصادي والاجتماعي أحد عوائق تنفيذ الإجراءات، وزاد الحجر من الصعوبات المادية والمعيشية لشريحة واسعة من التونسيين، بل وأدى في مرحلة معينة إلى التسبب في

¹ شرف الدين اليعقوبي، مرجع سبق ذكره. ص.94.

² مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "أزمة الانتقال الديمقراطي: أزمة انتقال وأزمة ديمقراطية"، مرجع سبق ذكره. ص.49.

³ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "الانتقال الديمقراطي: تعثر التحول بين جمود المؤسسات وعسكرة الدولة والمجتمع"، مرجع سبق ذكره. ص.23.

⁴ المرجع نفسه. ص.21.

خرق الإجراءات الصحية. كما أن سوء التنظيم والإدارة تسبّب في حالات فوضى واكتظاظ للمنتفعين بالمساعدات والمنح الاجتماعية أمام مكاتب البريد¹.

ثانيا: تداعيات جائحة كوفيد 19 على الأمن الإنساني والأمن القومي في تونس:

بالرغم من أن تدابير وقوانين الطوارئ التي تم اعتمادها في بداية جائحة كوفيد-19 كان لها أثر إيجابيا من حيث الحد من انتشار الفيروس في شمال أفريقيا، إلا أنها لم توقفه تماما، بل وخلفت هذه التدابير آثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية حادة² شكّلت أكبر مصادر التهديد الناشئة والمتنامية للأمن الإنساني والقومي في المنطقة عموما وفي تونس تحديدا.

1- تفاقم تهديدات الأمن الاقتصادي والمجتمعي في ظل انتكاسات الأمن القومي:

قد تكون أوجه تأثر مختلف الأفراد والجماعات بجائحة كوفيد-19 كثيرة، وهو أمر طبيعي بالنظر لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية العميقة على المجتمعات العربية والغربية على حدّ سواء، لكن في السياق التونسي كان الأمر أكثر عمقا نظرا لخصوصية المرحلة التي حلت فيها الجائحة، إذ يبدو أنّ ما عاشه التونسيون خلال العشر سنوات الأخيرة من تراجع في مداخيلهم وتقهر في مقدرتهم الشرائية وتزايد احتياجاتهم قد أثر بشكل واضح في قدرتهم على مجابهة الجائحة، هذا بالإضافة الى ما ميّز أداء مؤسسات الدولة من ارتباك وتخبّط وارتجالية³.

طوال فترة الجائحة وفي أعقابها، واجهت تونس عواقب اقتصادية أضرت بشكل كبير باقتصاد البلاد الضعيف أصلا⁴. لقد عمّقت جائحة كوفيد-19 من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، فبحلول نهاية عام 2020 انكمش الاقتصاد التونسي بنسبة تصل إلى 8.8%، وهي من أعلى نسب الانكماش عالميا، وارتفعت نسبة الدين من 72% من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 90%⁵، كما انخفضت عائدات السياحة الشهرية في البلاد بنسبة 30% في مارس 2020 مقارنة بمارس 2019. وقد أدى هذا الانخفاض في العائد السياحي وكذلك إجراءات الغلق والحجر الوطني إلى الحد من النشاط الاقتصادي غير الرسمي الذي يستوعب أكثر من 50% من العمالة في تونس⁶. ولم يتحسن الوضع خلال العام 2021 حيث ظلّت نسبة النمو دون 1% وهي نسبة لا يمكنها أن تخلق ثروة ولا توفر مواطن شغل، ولا يمكنها أيضا أن تحافظ على فرص التشغيل المتوفرة، ليشهد على إثر ذلك معدل البطالة زيادة

¹ نفس المرجع. ص.24.

² المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "أثر جائحة كوفيد-19 على الدستورية وسيادة القانون في شمال أفريقيا"، تقرير تحليلي لندوة عبر الأنترنت. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 30 جوان 2020، ص.10.

³ زهير بن جنات، "جائحة كوفيد 19 وتطور نوايا الهجرة لدى الأسر التونسية: دراسة ميدانية بسبع ولايات"، دراسة بحثية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ديسمبر 2021، ص.6.

⁴ ياسمين أبو الزهور ونجلاء بن ميمون، مرجع سبق ذكره. ص.2.

⁵ مسعود رضاني، "حلطنا الذي لم يكتمل"، دراسة بحثية. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، د.س.ن. ص.4.

⁶ وسام هاني، "تونس: التقييم الأولي لتأثيرات جائحة فيروس كورونا على القطاع الاستخراجي وقضايا إدارة الموارد"، موجز من سلسلة الإحاطات القطرية. معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 09 جوان 2020، ص.01.

كبيرة طيلة العام 2021 ويبلغ مع نهاية العام 18.4%¹، مقابل 16.2% سنة 2020 و15.3% سنة 2019²، كما لم تتجح السلطات في كبح جماح ارتفاع الأسعار لينتهي عام 2021 بنسبة تضخم عالية بلغت 5.7%، علما أن المعهد الوطني للإحصاء قد أشار في أحدث تقاريره أن معدل التضخم بدأ طريقه نحو الزيادة المتواصلة منذ شهر أكتوبر 2021 وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية³.

وبالتالي، كان للجائحة تأثير على مستوى الفقر وتفاوتاته الجهوية، حيث أظهرت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التداعيات الاقتصادية لكوفيد-19 في تونس، مع تركيز التحليل على هشاشة الأسر والشركات الصغيرة والصغرى، أن هشاشة الأسر التونسية قد ازدادت على نحو مضاعف من حيث الفقر النقدي والفقر متعدد الأبعاد استنادا إلى مؤشرات نقدية محتسبة انطلاقا من الإنفاق على الغذاء، والصحة، والتعليم. والنتيجة أنه في غياب تدابير التخفيف من طرف الدولة، مرّ معدل الفقر النقدي من 15.2% قبل الجائحة إلى 19.2%، مما تسبّب في تردّي حوالي 457.500 فردا إلى الفقر. ومن بين الفئات الأكثر تضررا من كوفيد-19 نجد فئات العمال وغيرهم من غير النشطين. تظهر الدراسة نفسها أنّ نسب الفقر متعدد الأبعاد، سترتفع في غياب برنامج اجتماعي ملائم، من 13.2% إلى 15.6% وأن النساء أكثر تضررا من الرجال⁴.

لقد أسهمت جائحة كورونا بشكل كبير في تقاوم التفاوتات الاجتماعية المنهجية التي غالبا ما اتخذت أشكالا مختلفة، من بينها احتجاج قاطني بعض المناطق على قضايا ملّحة مثل عسر الوصول إلى المياه الشفّة في غمار الأزمة الصحية، أو استنكار المرضى والأطباء لمحدودية الموارد في المستشفيات العامة وعدم تكافئها⁵. لقد خلقت هذا الوضع المتأزم حلقة مفرغة من عدم المساواة عكست بشكل واضح الغضب الشعبي العارم إزاء تقصير السلطات العمومية في إدارة الأزمة في جميع أبعادها، فالتفاوت الاجتماعي المزمّن والموجود قبل الجائحة منح الأزمة الاقتصادية فرصة للاستقرار والانتشار بين سكان أسفل السلم الاجتماعي في تونس بحيث أصبحت التداعيات تقاس بالحياة والموت وبسبل العيش. ولعلّ المثال الأبرز على ذلك هو معتمدية الحامة بولاية قابس التي أعلنت في 2020 بؤرة

¹ رحاب مبروكي، "معتمديات قفصه المنجمية: الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية عائقا أماما ضمان الحق في العيش الكريم"، التقرير للتحركات الاحتجاجية والحراك الاجتماعي 2021: تقرير ديسمبر 2021. العدد (99)، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن. ص.2.

² المعهد الوطني للإحصاء، "النشرة الإحصائية السنوية لتونس 2016-2020"، نشرية 2021 (62). تونس، ص.109.

³ رحاب مبروكي، مرجع سبق ذكره. ص.2.

⁴ ريم الحلواس غريال، "من العالمي إلى المحلي: الحق في الصحة في مواجهة أزمة كوفيد-19: حقائق وآفاق حول المكتسب وإعادة النظر فيه"، في: عمل جماعي حول: الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد-19. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن. ص.41.

⁵ الجمهورية التونسية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، "تأثيرات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد التونسي سنة 2020"، 18 جوان 2020، على الموقع الإلكتروني:

وبائية أمام تصحر صحي عانت منه العديد من المدن الداخلية الأخرى بسبب عدم قدرة المواطنين على التمتع الفعلي بحقهم في الصحة. أمام هذا الوضع الوبائي الخطير، تعرّض السكان المحليون للأذى في حياتهم اليومية التي تُنتظم على صورة واقعهم المعاش، على وقع التفاوت الجهوي المتأصل بقوة¹. ومع تدهور المقدرة الشرائية وفقدان مواطن الشغل جرّاء تداعيات كوفيد-19، توسّعت دائرة التهميش والخصاصة²، ومثّل انعدام المداخل القارة بالنسبة للأسرة عنصر تأزم كبير وخطرا جدّيا يهدّد تماسكها وديمومتها مع العلم أنّ هذا النوع من الأسر يشكّل 30% من مجموع الأسر المعنية³. إذ برزت في شوارع المدن ظاهرتي التسوّل من مختلف الفئات العمرية، وكذلك زيادة عدد الباحثين بين أكوام النفايات المتراكمة للبحث عن العبوات البلاستيكية لبيعها لمحلات التدوير بمقابل بسيط، ومن بين هؤلاء أسر بأكملها، وإن دلّ المشهد على شيء فهو مؤشّر على حجم التدهور المعيشي القاسي الذي بات يعيشه الكثير من التونسيين، لدرجة أن جمع القمامة أصبح مشروعاً عائلياً، وتقدر منظمة انترناشيونال الرت التي تدعم جمعية "برباشة" بحي التضامن عدد نابشي القمامة أو "البرباشة" كما تطلق عليهم التسمية بـ8 آلاف تونسي⁴.

على صعيد آخر، أثّرت جائحة كوفيد-19 على الأمن القومي للدول الإفريقية بما في ذلك تونس. فأولاً، خلقت إعادة نشر معظم قواتها الأمنية لضمان تطبيق قوانين وتدابير مكافحة الوباء وليس مراقبة الحدود، فرصة لا مثيل لها للأطراف الفاعلة غير التقليدية والجماعات الإرهابية للتحرك في المنطقة وبناء شبكات تهريب والقيام بأنشطة غير مشروعة. بالإضافة إلى ذلك، استغلّت الجماعات الإرهابية تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بطرق مختلفة. فمع توقف عدد كبير من الطلاب عن الدراسة بدوام كامل وقضاء الشباب العاطلين عن العمل وقتاً أطول على الإنترنت، أصبح لدى الجماعات الإرهابية جمهوراً أسيراً لخطابها المتطرف ورسائل الكراهية التي تبثها، ولم يمكن لتعزيز سيطرة الحكومات على وسائل التواصل الاجتماعي مكافحة هذا الوضع. علاوة على ذلك، أصبح من الوارد جداً أن يؤدي الارتفاع المسجل في الجرائم الإلكترونية في بلدان شمال أفريقيا إلى زيادة الاتصالات بين الإرهابيين والجهات الإجرامية الأخرى. ثانياً، استخدمت مجموعة متنوعة من الجماعات الإرهابية كوفيد-19 في رواياتها ودعايتها، سعياً لاستغلال الجائحة ونقاط ضعف الدول وكذلك الانقسامات بين المواطنين. لقد وفّرت الجائحة وفرض الحكومات لحالات الطوارئ وقوداً للأفكار الإرهابية الحالية، حيث استخدم الوباء

¹ ريم الحلواس غريبال، مرجع سبق ذكره. ص.42.

² رحاب مبروكي، مرجع سبق ذكره. ص.3.

³ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: زهير بن جنات، مرجع سبق ذكره. ص.7.

⁴ رحاب مبروكي، مرجع سبق ذكره. ص.3.

لزيادة الكراهية لمجموعات معينة، مما خلق خطابا عنصريا ومعاد للمهاجرين، وتشهد على ذلك الهجمات العنيفة ضد مخيمات المهاجرين واللاجئين والبنية التحتية كالمستشفيات¹.

أيضا وقر الوباء للجماعات الإرهابية، خاصة لتلك الناشطة في مناطق الوجود الضعيف للدولة أو مناطق محل النزاع، فرصة تسريع تقديم الخدمات العامة الأساسية وتعزيز الفعالية النسبية لجهود الرعاية غير التقليدية. لقد تم بالفعل استغلال الإخفاقات الحقيقية أو المحتملة في خطط الدول لمواجهة جائحة كورونا في الترويج للعنف المناهض للدولة وتعزيز الروايات الجهادية، مع تفاقم انعدام الثقة في النظام المالي، ما أدى إلى زيادة السحب النقدي في بعض البلدان في شمال أفريقيا. وتستغل المنظمات الإجرامية والإرهابية انتقال الأموال إلى القطاع غير المنظم. وثالثا، منح تركيز دول المنطقة والجهات الدولية على الأزمة بعض الأطراف الفاعلة الخارجية فرصة للتدخل في النزاع الدائر في شمال أفريقيا. وأدى هذا الاستخدام الاستراتيجي لفيروس كورونا إلى استقدام أعداد كبيرة من المرتزقة من مناطق أخرى في أفريقيا وأماكن أخرى، وزيادة هائلة في تهريب الأسلحة وإعادة تعريف الجغرافيا السياسية الإقليمية عن طريق تشكيل تحالفات تعرقل فرص عودة السلام والأمن في البلد المعني. وقد قاد ذلك إلى دعوة قوية من مفوضية الاتحاد الأفريقي لوقف هذا التدخل المزعزع للاستقرار تامشيا مع إعلان الاتحاد الأفريقي لعام 2020 باعتباره عام "إسكات البنادق: خلق ظروف مواتية لتنمية أفريقيا"، ومع السعي لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، لم يمكن للدول القضاء على كوفيد 19 أو الحد من انتشاره أو السيطرة عليه بنجاح بينما تتعرض في الوقت نفسه للعنف والنزاع والإرهاب والتطرف العنيف².

2- الانتقال الديمقراطي في تونس في ميزان اللأمن والاستقرار السياسيين:

أدت التدابير والقوانين المعتمدة لوقف انتشار كوفيد-19 إلى تعزيز السلطات التنفيذية في الدول المتضررة من الجائحة، وهو ما كان له آثار سلبية على وضعها السياسي والديمقراطي. ففي أغلب هذه الدول، ثمة دلائل على أن بعض الحكومات استخدمت الأزمة لمنح نفسها صلاحيات موسعة أكثر مما تتطلبه الأزمة الصحية، مع وجود آليات رقابة غير كافية، وعلى أنها استخدمت سلطاتها الموسعة لقمع المعارضة وإحكام قبضتها على السلطة. ولذلك، كان من المتوقع أن تنتهي الجائحة بزيادة القمع في أنظمة سياسية مغلقة أصلا، وتسريع التراجع الديمقراطي في بعض الديمقراطيات الناشئة³.

في حالة تونس، تم الإعلان رسميا عن أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19 في 2 مارس 2020، أي في الوقت الذي كانت لا تزال فيه البلاد تتكيف مع نتائج انتخاباتها الرئاسية والتشريعية الأخيرة، وفي حين بالكاد تم تنصيب حكومتها الجديدة المطالبة بمعالجة مسائل اجتماعية واقتصادية

¹ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سبق ذكره. ص.12.

² المرجع نفسه.

³ نفس المرجع. ص.10.

ملحة¹. ومع ذلك، لم تكشف استجابات الدولة لوباء كوفيد 19 في تونس عن عدم المساواة الهيكلية وحدود النموذج التنموي المعمول به فقط، بل مثّلت كذلك فرصة لإدراك مدى هشاشة الحقوق المدنية والحريات الفردية، التي تعتبر المكاسب الوحيدة لحراك 2010-2011 وبأنها لا تزال مهددة بشكل خطير. ظلّت استجابة الدولة للأزمة الصحية قائمة على أساس التضمين السياسي والضمور الاقتصادي والاجتماعي، ومنح الأولوية لرأس المال على حساب الصحة العامة والاعتماد على الديون والتبرعات الخارجية والارتجال وسط تقاوم التآكل المؤسساتي الهيكلي للدولة².

وبينما كان هناك في أغلب البلدان العربية والإفريقية، توجس كبير من أن تؤدي قوانين وتدابير الطوارئ المعتمدة لمكافحة انتشار فيروس كورونا إلى زيادة وتعميق عدم تكافؤ العلاقات العسكرية- المدنية، ففي تونس كان التخوف الأكبر من أن يتمكّن جهاز الشرطة وقوات الأمن الداخلي في العموم من استعادة تاريخها الطويل من القمع والانتهاك الموجّه ضد حقوق الناس وحرياتهم، وهو ما قد يشكّل عقبة حقيقية أمام تفعيل مسار العدالة الانتقالية وإعادة بناء التماسك الوطني في البلاد³. مع تصاعد وتيرة الأحداث والإجراءات بعد اكتشاف الإصابة الأولى بفيروس كوفيد 19، شهدت البلاد تدفقا هائلا للمعلومات والإعلانات والقرارات الرسمية بشكل يومي، ومرّت الكثير من الثغرات القانونية خلال تنظيم هذه الإجراءات دون أن يلاحظها الرأي العام. وبتداخل القيود المفروضة المعلنة سغفيا مع حشد درع من النصوص القانونية لفرض العقوبات، وجد المواطنون أنفسهم تائبين وسط عدد كبير من التأويلات التي تشير إلى إدارة الأزمة بمنطق الاحتواء القديم الموظف سابقا من قبل الدولة البوليسية القديمة. والأهم من ذلك، أدّى الإجماع الواضح على منح استحقاقات كبيرة لوزارة الداخلية وتضخيم دور أعوان الأمن إلى تقليص المساحة المدنية حتى كادت تتلاشى⁴.

فتحت هذه الفوضى الباب أمام الانتقاء العشوائي لآليات إنفاذ القانون، كما لوحظ وجود فوارق بين الجهات في تطبيقه. وبحلول شهر جوان 2020، بلغ عدد الإيقافات على خلفية انتهاك حظر التجول و/أو الحجر الصحي أكثر من 5000 حالة إيقاف، إلى جانب مصادرة أكثر من 74800 رخصة قيادة وأكثر من 5700 سيارة، وهو ما أثار حفيظة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المختلفة التي وصفت الإجراءات بأنها غير متناسبة وموظفة لأغراض أمنية لا تتعلق بالحفاظ على الصحة العامة أو الوضع الصحي. كما نُشرت العديد من الدراسات المهمة حول تأثير التدابير المذكورة على الحقوق المدنية والحريات الفردية للعموم في الأشهر التي تلت ذلك، مما سلط الضوء على الطابع التعسفي لخطّة

¹ سيرين الغنوشي، "جائحة كوفيد 19 في تونس: السياسة، السياسات العامة، والتحديات الاحتجاجية: قراءة في أحداث السنة الأولى من الجائحة (مارس 2020-مارس 2021)"، ورقة عمل 1 مقدمة إلى الملتقى العربي للحماية الاجتماعية من كوفيد. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 30 مارس 2021، ص.6.

² المرجع نفسه. ص.31.

³ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سبق ذكره. ص.11.

⁴ سيرين الغنوشي، مرجع سبق ذكره. ص.22.

الاحتواء المتبعة من طرف الدولة وإدانتها. ومع ذلك، فإن الطابع الاستعجالي والطارئ للجائحة لم يترك مجالاً للمزيد من المواجهة خلال المراحل الثلاث الأولى بذريعة الحفاظ على الصحة العامة¹.

وفي حين اعتبرت اللامركزية أداة لتحسين الحكم المحلي في تونس، بما يشمل ذلك تحسين جودة إدارة الأزمات والكوارث الإنسانية²، لقد أثبت الخطاب الرسمي خلال فترة الجائحة غياب الرؤية الواضحة لتأصيل اللامركزية كسياسة واستراتيجية سواء في إنجاز العملية التنموية أو إدارة الأزمة الصحية. وتبرز المقاربة السلطوية في التجربة التونسية، عبر التركيز على السلطة التنفيذية ومركزية القرار وإخضاع كل شيء لها، ورغم تركيز الأسس القانونية للامركزية قانونياً ودستورياً، إلا أن تفعيل عملية اتخاذ قرار لامركزي ظلت محدودة، بل وباتت أكثر محدودية بفعل خطاب الأزمة السياسي الذي يعود للتركيز على مفهوم الدولة، في مقابل الفروع والجهات، وكأنها عنصر أزمة وليس أحد الحلول. وتتقدم المقاربة السلطوية على حساب المقاربة السوسيوولوجية والاقتصادية والحقوقية، بل وتعد جميعها أدنى منها، مما ينجّر عنه محدودية أثرها في عملية القرار وعمل المؤسسات. ومع ذلك، لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الأزمة قد أظهرت حقا قدرة السلطات المحلية على التفاعل الإيجابي والسريع والمباشر تجاه الطوارئ والحالات الإستثنائية، وهو الأمر الذي يشجع على الدفع بمقاربة شاملة سواء في استراتيجيات التنمية أو في مواجهة الأزمات الطارئة. يجدر فعليا التفكير في إطار قانوني جديد للطوارئ والحالات الإستثنائية يتناسب مع الإطار القانوني الخاص بالسلطة المحلية³.

في واقع الأمر، بينما يعتقد المتخصصون في الشأن التونسي أن العام 2020 يذكّرنا بسنة 2011، حيث تراجعت كل مؤشرات النمو والتنمية في البلاد إلى أدنى مستوى لها خلال العقود الثلاث الماضية⁴، فإن 2021 و2022 كانا أيضا عامين آخرين للبؤس والقهر المعيشي في تونس -وحتى سنة 2023 تبدو هي الأخرى محمّلة بكل مؤشرات التأزم الشامل- فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا الصحية استمرت في التدهور والاحتقان مما عبّد الطريق نحو تفعيل الرئيس للفصل 80 بتاريخ 25 جويلية 2021، وذلك إثر تحركات احتجاجية رافضة للوضع الذي آلت إليه المؤسسة التشريعية وحالة التعطّل شبه الكلي التي باتت تعيشها البلاد. وفي حين أساءت السلطة إدارة جائحة كوفيد-19 سواء من حيث سن الإجراءات الوقائية المناسبة في الوقت المناسب أو من حيث توفير الرعاية الصحية⁵، فقد بيّنت الأزمة الصحية بشكل مأساوي فشل الدولة في أداء التزاماتها الجوهرية كتنظيم سياسي مؤسسي،

¹ المرجع نفسه. ص.ص. 22-23.

² آية جراد، "تونس تواجه فيروس كورونا: إجراءات استثنائية لمواجهة ظروف استثنائية؟"، بوابر/تعليق. مبادرة الإصلاح العربي، 14 أبريل 2020، ص. 7.

³ مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "جدلية القانون والأزمة: عندما يتم توظيف الأزمات من أجل ضرب القانون وتطويعه"، دراسة بحثية. تونس: مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، د.س.ن. ص.ص. 8-9.

⁴ علي الشابي، مرجع سبق ذكره. ص. 28.

⁵ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: رحاب مبروكي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 1-7.

لنكون الحصيلة آلاف الوفيات، وصعوبات كبيرة في الوصول إلى الرعاية الصحية لقطاعات واسعة من السكان بسبب منظومة الصحة العمومية المتهالكة والفاقذة للآليات الضرورية للاستجابة للوضع الوبائي. صحيح أن عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية، والحالة المتدهورة للمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى كانت سائدة على نطاق واسع قبل ظهور الجائحة، لكن الأزمة أبرزتها على نحو أكبر وعززت الشعور لدى قطاع كبير من الرأي العام التونسي بأن الأمن الصحي لتونس غير مضمون، بل لم يكن مضمونا في الأساس، وأنه لا يزال إلى الآن معرض، في ظل العولمة، إلى تهديدات وبائية خطيرة بالإضافة إلى عسر الظروف ومحدودية الإمكانيات المتوفرة لمكافحتها¹.

علاوة على ذلك، بينما كان من المأمول أن تؤدي أزمة صحية بهذا الحجم والتأثير إلى تغيير في السياسات الصحية للدولة، أو على الأقل إلى مراجعتها وتقويمها بما يتلاءم والقدرة الناجعة على إدارة الأزمات المستجدة، فإن هذا لم يحدث إلى الآن، كما أن أزمة كوفيد-19 وإن ظهرت في الوقت الحالي بؤادر انحسارها الواسع في تونس، على غرار مختلف دول ومناطق العالم، لاسيما في خضم الإعلان الأخير لمنظمة الصحة العالمية بأن فيروس كورونا لم يعد يشكل حالة طوارئ عالمية، فما هو مؤكد أن هذا الفيروس لم ينته ويستمر في تشكيل تهديد عالمي، كما أن الأكثر وضوحا وأهمية في هذا السياق هو أن جائحة كوفيد-19 قد أبرزت الحاجة إلى إجراء إصلاح مستعجل يستهدف تكريس الحق في الصحة المكفول دستوريا لكل المواطنين التونسيين، عبر بناء قطاع عمومي قوي، سريع الاستجابة، وقادر على التعامل مع الأزمات والكوارث المفاجئة، والأهم من ذلك أن يكون قادرا على تأمين نفاذ الجميع إلى الرعاية الصحية بما في ذلك الفئات السكانية الأكثر ضعفا وهشاشة. ولا مجال لأن يبدأ هذا الإصلاح إلا بإرادة سياسية حقيقية قائمة على إعادة تبني الدولة للقطاعات الاجتماعية، على نحو يتطلب تعبئة واسعة ودائمة من أجل إحداث التغييرات الضرورية، ويمكن حشد هذه التعبئة من خلال إطلاق منصة موحدة لإصلاح النظام الصحي قد تمكّن من تشكيل قوة قادرة على فرض التغييرات اللازمة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وضمان الأمن الصحي المستدام لتونس والتونسيين².

المبحث الثاني: ميكانيزمات بناء نموذج ديمقراطي/أمني شامل

ومستدام في تونس

نسعى في هذا الإطار إلى تقديم مقارنة شاملة للتحول الناجح والإصلاح الحقيقي المرجو في تونس، من خلال اقتراح حلول عملية تمثل ميكانيزمات ناجعة لمعالجة التحديات الراهنة والتصدي للتهديدات القائمة في البلاد، وهي مقارنة تستند في الحقيقة إلى مجموع النتائج المتوصل إليها في

¹ المنصف بالحاج يحيى، "أزمة كوفيد 19 والأزمة البنوية في قطاع الصحة في تونس: الإشكالات وفرص الإصلاح"، في: عمل جماعي حول:

الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد-19. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن. ص.88.

² المرجع نفسه. ص.ص.88-90.

الفصول البحثية المتقدمة، وتقوم هذه المقاربة على ثلاث ركائز قاعدية تمثل متطلبات أساسية لبناء نموذج ديمقراطي/أمّني متماسك ومستدام في تونس. على ضوء ذلك، سنناقش في هذا السياق حاجة دولة ما بعد الانتقال الخاصة لإرساء مؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة، ثم نسلط الضوء بعد ذلك على ضرورة الموازنة وتحقيق التكافؤ بين حماية أمن الدولة وضمان أمن الأفراد، لنعالج في الأخير أهمية مسألة تفعيل مسار العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد بالنسبة لعملية بناء الديمقراطية الكاملة الداعمة بشدّة لتوفير الأمن الإنساني وتعزيز الأمن القومي في البلاد.

المطلب الأول: إرساء مؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة:

تقوم الديمقراطية الكاملة على وجود مؤسسات قوية ومستقرة، والمؤسسات الرسمية في الدولة تعدّ من أهم هذه المؤسسات وأكثرها تأثيراً، فهي الوسيلة والآلية الأساسية للتحول السياسي الناجح، وفي غيابها أو هشاشتها يتعدّد تحقيق أي تقدم سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي يذكر، فهي المؤشر الأبرز على الوضع العام السائد قوة وضعفاً¹. ودور هذه المؤسسات في ترسيخ الديمقراطية وتحقيق الأمن تحكّمه معايير مهمة تتعلق بدور الدولة المركزي في عملية التحول السياسي عموماً والتحول المؤسسي خصوصاً. فالدمقرطة تعني، قبل كل شيء، بناء دولة ديمقراطية، ويتطلب هذا البناء تغييراً مؤسسياً (شكل الدولة)، وتغييراً تمثلياً (من له تأثير أو سيطرة على سياسات الدولة؟ ولمن تكون الدولة مسؤولة؟) وتحولاً وظيفياً (ما تفعله الدولة أو نطاق مسؤوليات الدولة). باختصار، من أجل بلوغ الديمقراطية الكاملة، يجب على الدولة أن تشهد تحولاً جوهرياً في تمثيلها وعملياتها المؤسسية².

في تجربة تونس للانتقال الديمقراطي، وأغلب التحولات الديمقراطية المعاصرة، تركّز معظم الاهتمام على هندسة التغييرات المؤسسية للدولة، بدلاً من إحداث تحول تمثيلي أو وظيفي. لقد تم الافتراض بشكل عام أن درجة معينة من التغيير التمثيلي والتحول الوظيفي سوف يتبعان التغيير المؤسسي تلقائياً، على الرغم من أنه قد يكون هناك تأخير زمني. علاوة على ذلك، فإن التغيير الوظيفي والتمثيلي، لأنه أكثر جذرية، مالت النخب الحاكمة إلى حجبها وتجميدها. لذا فليس من الأمن افتراض أن التحول الجوهري سوف يتبع بالضرورة إدخال مؤسسات جديدة. الدليل حتى الآن هو أن أغلب الدول التي شهدت مراحل انتقالية نحو شكل من أشكال الديمقراطية قد جرّبت بعض التغيير المؤسسي لكنها ظلت تقاوم الديمقراطية الهيكلية الأكثر عمقا³.

في تونس، وإن بدى المشهد العام مؤخراً في اضطراب وتدهور مستمرين، فإن البلاد مقارنة مع دول الحراك العربي الأخرى عرفت وضعاً سياسياً وأمناً مستقراً خلال العقد الأخير، لأسباب متعددة، يتعلق بعضها بطبيعة المجتمع التونسي، وبعضها له علاقة بالعامل الخارجي، وهذا الاستقرار سمح

¹ علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.84.

² Jean Grugel, *Op-cit.* p.66.

³ *Ibid.* p.70.

بتحقيق تلك الإصلاحات السياسية وانتظام العملية الانتخابية، وكان للأحزاب والمكونات السياسية دور في هذا الاستقرار، ويقدر تعدد التحديات التي تواجهها التجربة التونسية فإن الوعي بأهمية الحوار كوسيلة لحل الخلافات أسهم كثيرا في حالة الاستقرار الراهن¹.

ومع ذلك، بينما تعدّ عملية المأسسة آلية أساسية لترسيخ الديمقراطية الكاملة والمستقرة، نلاحظ أن الانتقال الديمقراطي الذي حدث ويحدث في تونس لا يعدّ كل الديمقراطية، وإنما يعد عاملا من عوامل البناء المؤسسي لها، ومرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، وتونس انتقلت من مرحلة إزالة النظام التسلسلي إلى مرحلة إقامة النظام الديمقراطي، وبينما استمرت لسنوات في التآرجح صعودا ونزولا ضمن المرحلة الثالثة المتعلقة بالتماسك الديمقراطي، فإنها وقبل أن تتمكن من الانتقال إلى المرحلة النهائية من التحول والمعنية بالنضج السياسي الديمقراطي الذي يؤدي إلى دمج المشروع الديمقراطي ضمن المنظومة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحول الديمقراطية إلى ثقافة مجتمعية ولبنة من لبنات النسيج الداخلي، لتنعكس على السلوك الفردي والجماعي²، تشهد البلاد منذ عامين تقريبا في حالة من الانحدار الديمقراطي الذي يقترب في كل مرة من الإطاحة بالإنجازات السياسية المحققة منذ العام 2011، وذلك على إثر الأزمات العديدة والمعقدة التي عانت منها تونس في السنوات الأخيرة، وما أعقب ذلك من إجراءات فردية استثنائية اتخذها الرئيس التونسي منذ 25 جويلية 2021، والتي لا يزال بعضها ساريا إلى الآن بالرغم من إقرار دستور جديد في جويلية 2022 وانتخاب برلمان جديد في ديسمبر 2022، مما جعل البلاد تقف اليوم على مفترق طرق خطير يهدّد حاليا بانزلاق الديمقراطية الناشئة في تونس إما إلى وضع الاستبداد القديم أو تطورها إلى نظام أكثر اختلاطا تكون فيه الممارسات الديمقراطية هجينة وغير ثابتة.

على وجه التحديد، لم تحظ الإصلاحات المؤسسية التي أجريت في تونس بالاهتمام المستحق واللازم مقارنة بالتجارب الانتقالية العالمية الناجحة، وكذلك بالرجوع إلى الأدبيات التي تجعل من البعد المؤسسي عاملا من عوامل الأمن والتنمية، وهما شرطان مهمان من شروط الانتقال الناجح نحو الديمقراطية الكاملة والتماسكة؛ ذلك أن ضمان الأمن وتوفير متطلباته في تونس يحتاج إلى إنجازات ملموسة، والواقع السياسي ما زال يدار تقريبا بنفس القواعد المؤسسية ونفس الجهات. وبالرغم من أن البعد المؤسسي متعدد الجوانب، ويبدو أن مختلف رؤساء الحكومات المتعاقبون على السلطة التونسية قد أعلنوا في مناسبات كثيرة عزمهم على مواجهة الفساد، ورقمنة الإدارة واعتماد أفضل الممارسات من حيث الحوكمة. وقد يطول التفصيل في هذا المجال، لكن سنقتصر فيما يأتي على المخاطر المتعلقة بعدم الاستجابة إلى الإصلاح المؤسسي³. فقد لوحظ في تونس اتجاه النخبة السياسية منذ انتخابات 2014،

¹ علي جيلي، مرجع سبق ذكره. ص.84.

² المرجع نفسه. ص.86.

³ علي الشابي، مرجع سبق ذكره. ص.16.

نحو اعتبار "التحول المؤسسي قد اكتمل"، وأنه لم يبق سوى إنشاء عدد قليل من "الترتيبات الدستورية"، وأن المرحلة القادمة إنما هي تلك التي يدب دعم التحول الاقتصادي فيها. ويعتبر هذا التصور غير سليم؛ إذ يحصر عملية الانتقال الديمقراطي في عملية التصويت وإنشاء ترتيبات دستورية أخذت في المفهوم المنقوص للمؤسسات، ويؤثر كذلك على الوعي الجماعي بطبيعة الفترة الحاسمة التي تمر بها البلاد، وبالتالي تهدد المرحلة الانتقالية؛ ذلك أن الفرد يمكن أن¹:

- يلتفت إلى الممارسات غير الديمقراطية من قبل بعض النخب السياسية.
- يتقاجأ من عدم وجود آليات مساءلة فعالة ومعممة لكل الناس بمختلف مواقعهم في النخبة السياسية أو الاقتصادية.
- يلاحظ أن الحرب المعلنة ضد الفساد تبدو له غير حقيقية.
- يلاحظ أن قواعد القانون لا تحترم بالكامل عندما يتم رفض القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان بشكل متكرر من قبل السلطة القضائية.

وبالتالي، من المهم الانتباه إلى أن الدولة تتألف من المؤسسات المرئية للدولة والقواعد غير المرئية التي تحكم سلوك المسؤولين وسياسات الدولة. بالطبع، من السهل إصلاح المؤسسات المرئية للدولة لأنها قابلة للإصلاح القانوني والدستوري وهذه الإصلاحات تشكل شرطاً لا غنى عنه لإرساء الديمقراطية. إذا كان رؤساء الحكومات غير منتخبين أو كانت الانتخابات غير حرة أو فاسدة بشكل خطير، على سبيل المثال، أو إذا لم تكن الأحزاب السياسية مستقلة عن الدولة، فمن المستحيل القول بأن التحول الديمقراطي قد بدأ. هذا هو أحد الأسباب التي جعلت علماء التحول الديمقراطي، والفاعلين في عمليات التحول السياسي، يركزون معظم الاهتمام على هذه الأنماط من التغييرات².

وفقاً لـ"برزورسكي"، يتعلق الانتقال الناجح أساساً بإنشاء مؤسسات جديدة يمكنها إضفاء الطابع المؤسسي على عدم اليقين دون تهديد مصالح أولئك الذين لا يزالون قادرين على عكس هذه العملية"، ويجادل بأن حلول التسوية الديمقراطية تتكون من المؤسسات. مع ذلك، يؤكد "برزورسكي" أن التصميم المؤسسي يؤثر على كفاءة الحكومة، والأهم من ذلك هو أن الترتيبات المؤسسية لها عواقب توزيعية سلبية. لذلك، فإن الصيغة المؤسسية التي تم تبنيها في بداية عملية الديمقراطية تشكل قالب سياسات ما بعد الانتقال، وغالباً ما تخلق حاجزاً أمام إضفاء المزيد من الديمقراطية على العملية³. ضمن هذا المعنى، كان استمرار التوافق كآلية لمنع الصراع والاستقطاب بعد عشر سنوات من انتقال تونس مؤشراً قوياً على أن الديمقراطية بعيدة كل البعد عن التماسك أو التوحيد، فسياسة التوافق المنتهجة على مدى عقد كامل أصبحت غاية في حد ذاتها وليس وسيلة لتمير إصلاحات عميقة في البلاد، لهذا قلّصت هذه الترتيبات

¹ المرجع نفسه. ص. 17.

² Jean Grugel, *Op-cit.* p.70.

³ *Ibid.* pp.70-71.

التوافقية الانتقالية من أداء الحكومة بدلا من تحسينها، وكما أشارت إليه "أمل بوبكر"، تجنب كلا المعسكرين (النداء والنهضة) القضايا المكلفة سياسيا والتي من المحتمل أن تكون قابلة للانفجار، مثل الإصلاح الاقتصادي الهيكلي والعدالة الانتقالية¹. نتيجة لذلك، شعر التونسيون بخيبة أمل كبيرة وانهارت ثقة الجمهور في الحكومة والبرلمان وكل المؤسسات الديمقراطية الجديدة، لاسيما بين 2019 و2021. بدون توافق، ليس هناك أدنى شك في أن السياسة كانت ستصبح أكثر صراعا وتوترا، وكان الاستقطاب سيزداد. لكن الاستقطاب غالبا ما كان سمة من سمات المجتمعات المنقسمة، حتى في أقدم الديمقراطيات، مع ذلك طالما ظلّ ضمن حدود المنافسة الديمقراطية، فلا ينبغي بالضرورة اعتبار الاستقطاب شيئا يمكن منعه بأي ثمن. في حالة تونس، كان من الممكن أن يؤدي الصراع السياسي (السلمي)، مهما كان غير مريح، إلى مجموعة واسعة من خيارات السياسة المتميزة، وحشد تأييد شعبي أكبر للعملية الديمقراطية، وزيادة التمايز بين الأحزاب، وتعزيز نفوذ المجتمع المدني، والضغط على الحكومة لتحمل المسؤولية وتنفيذ الإصلاحات بالفعل. لهذا، فجوه الإصلاح المؤسسي اليوم يتطلب التحول من نموذج "التوافق السابق" وحالة "الصدام الراهن" إلى نظام يخلق معارضة حقيقية ويعمل بمثابة مسؤول مراقب لمن هم في المناصب التنفيذية والتمثيلية².

ويبدو أن أهم التغييرات المؤسسية المطلوبة لبدء أي عملية تحول إلى الديمقراطية تتضمن كفاءة النظام الانتخابي وتطوير النشاط الحزبي، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات التنفيذية والتشريعية³، فبالرغم من أن تونس قد قطعت أشواطاً مهمة في الانتقال من الأحادية السياسية إلى التعددية الحزبية والمجتمعية، فضلا عن انتظام العملية الانتخابية، كما تم دعم حرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور طيلة المرحلة الماضية، إلا أن المشهد الحزبي في البلاد قد ظلّ ضعيفا مؤسسا حول الأفراد بدلا من الأفكار مما جعله يفتقر إلى القدرة والحافز على اتخاذ مواقف قوية بشأن قضايا الأمن والسياسة⁴. فالأحزاب السياسية التونسية عموما، تحتاج إلى مزيد من الوعي الديمقراطي، والأداء الداخلي الأكثر تحريرا وانسجاما مع معايير الديمقراطية، حيث شكّلت هيمنة القيادات وصراع الزعامات، فضلا عن مظاهر السيادة الحزبية داخل البرلمان وهشاشة البنية المؤسسية للتنظيمات الجديدة، مؤشرات قوية على تدني منسوب الديمقراطية في الممارسة الداخلية لهذه الأحزاب بنسب متفاوتة، وما لم تنعكس المشاريع والبرامج السياسية التي تقدمها مجمل هذه الأحزاب على بنائها الداخلي، فإن عملية الانتقال الديمقراطي ستظل مهددة من الداخل لأن تحديات الدولة أعقد من تحديات الحزب. كما تبدو أغلب الأحزاب السياسية معرضة لمخاطر احتضان وابتزاز من دوائر المال والإعلام والرياضة مما يشوّه العملية السياسية، وهي تتعرض اليوم

¹ Sharan Grewal & Shadi Hamid, **Op-cit.** pp.19-20.

² **Ibid.** p.20.

³ Jean Grugel, **Op-cit.** p.70.

⁴ Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, **Op-cit.** p.5.

لأسئلة كثيرة تتعلق بالحاجيات المستعجلة للأجيال الجديدة في العيش الكريم والحوكمة الرشيدة والمساهمة في القرار باعتماد صيغ بسيطة ومرنة ومتجددة¹.

نجدل في هذا الإطار بأن الأحزاب السياسية القوية والفعالة ضرورية لأي جهد ناجح لإرساء الديمقراطية. وكما يؤكد البعض، إن السبب الرئيسي وراء نجاح الديمقراطيات في أوروبا الجنوبية في التوحيد أكثر من نظيراتها في أمريكا اللاتينية هو الحالة الأكثر تقدماً للمنظمات السياسية في بلدان مثل إسبانيا أو اليونان أو البرتغال². في الحالة التونسية، كان تفتت حزب نداء تونس، وتفكك الجبهة الشعبية، وزوال آفاق تونس وغيرها من الأحزاب الفتية، رسائل من المواطنين في الانتخابات المحلية 2018، والانتخابات الرئاسية والتشريعية 2019، الموجهة إلى المشهد الحزبي، تبيّن مدى الحاجة إلى تطوير الأداء والعرض الجديدين؛ لأن الأداء القديم بدى غير قادر على تلبية الحاجة، ويبقى من أهم التحديات التي تواجه المنظومة الحزبية الحالية قدرتها على استيعاب كل هذه الرسائل من أجل التخفيف من الصراع الأيديولوجي السابق قبل أن يتم تجاوزه، فالعمى الأيديولوجي الذي لا تزال تعانيه بعض الرموز السياسية يسهم بدرجة كبيرة في عرقلة مسيرة التغيير في تونس³، إذ بدلا من إجبار تحالفات كبيرة عبر الأيديولوجية خشية من الاستقطاب، يمكن خدمة الديمقراطية بشكل جيد من خلال تحالفات أضيق وأكثر تقاربا إيديولوجيا تحكم بأسلوب استقلالي أكثر، ومن ثم يمكن للناخبين أن يميّزوا بشكل أوضح أداء الحزب. وبالتالي، فإن الابتعاد عن التوافق الهش والصراع الحاد يعني أنه يمكن للأحزاب أن تتطور إلى مؤسسات أقوى وأكثر فاعلية وتماسكا⁴. وبينما تعدّ الائتلافات الحزبية العابرة للأيديولوجيا مهمة جدا في نجاح مسار الانتقال، هناك تجارب تونسية نوعية يمكن التأسيس عليها في أي ائتلافات قادمة، وخاصة تجربة ائتلاف 18 أكتوبر للحقوق والحريات، التي جمعت أصنافا عدة؛ ليبرالية ويسارية وإسلامية، انطلقا من سنة 2005 على أرضية نضال سياسي موحد، وبلورت مشتركات فكرية بخصوص الهوية وموقع الدين ومنزلة المرأة، وهذه التجربة تؤكد إمكانية الالتقاء العابر للإيديولوجيا، وهو ما تطمح إليه تونس الجديدة⁵. في الواقع، يبدو من المنطقي إيلاء اهتمام كبير لطبيعة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الجديدة، لأنها تعتبر آلية أساسية لضمان عمل الانتخابات بشكل ديمقراطي، فبينما ينظر تقليديا إلى الأحزاب على أنها منظمات وسيطة كلاسيكية للديمقراطية الليبرالية، تربط المواطنين بالدول، وأن النظام الحزبي هو الأداة الرئيسية للمشاركة السياسية، فإن الانتخابات الديمقراطية الفعلية تتطلب منافسة حقيقية بين الأحزاب السياسية الفعالة، وتأسيس نظام حزبي قوي وصحي وديناميكي وتنافسي هو أحد السبل

¹ علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.87.

² Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, **Op-cit.** p.6.

³ علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.ص.87-88.

⁴ Sharan Grewal & Shadi Hamid, **Op-cit.** pp.19-20.

⁵ علي جبلي، مرجع سبق ذكره. ص.89.

لضمان أن تصبح الانتخابات ساحات للتغيير الحقيقي¹. في تونس لقد أثبت تعديل النظام الداخلي للبرلمان فشله الذريع، كونه مثل حلا جزئيا لإشكالية مرتبطة بتأصيل الديمقراطية في الحياة السياسية سواء في الدولة أو المجتمع وممثليه، لاسيما وأن الوضع القائم قد أدى إلى تنامي التشكيك في الديمقراطية وتدعيم الحنين إلى الماضي. وهي الفجوة التي سمحت لتيارات سواء شعبية مشككة في الديمقراطية واشترطاتها أو في الحراك الذي كان سببا في جعلها ممكنة، بالظهور وتصدر الساحة². فللتغلب على الشلل البرلماني المتواصل على مدى العقد الماضي، يجب على الأحزاب السياسية في تونس تطوير هياكل ديمقراطية داخلية، وبدون هذه القنوات الداخلية التي تتيح التعبير عن المعارضة والتفضيلات الأساسية للسكان، من المرجح أن تستمر الأحزاب في الانقسام ولن تكون قادرة على الإدلاء بأصواتها وتمثيل منتخبها في البرلمان³. لقد أصبح لزاما على الفواعل السياسية في البلاد أن تتجاوز التفكير بشأن الأحزاب كمجرد معادل للنخبوية، بينما بات دفع نموذج الحكم الناشئ بعد الإطاحة بالسلطة السابقة باتجاه شكل أكثر تقليدية من التنافس السياسي الديمقراطي ضرورة حاسمة تتطلب تقوية الأحزاب السياسية وتنفيذ إصلاحات مؤسسية في البلاد⁴.

على مستوى آخر، يمثل تعيين العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية جوهر عمليات الإصلاح المؤسسي في الدولة، إذ تعني الديمقراطية الكاملة وضع قيود دستورية على سلطة القادة السياسيين، لهذا يركز جزء مهم من الأدبيات حول التصميم المؤسسي على المزايا النسبية للنظام الرئاسي أو البرلماني، وبينما يجادل البعض بأن الديمقراطية تكون أقوى مع اختيار النخب النظام البرلماني بدلا من النظام الرئاسي، ويذهب البعض الآخر إلى التأكيد أن الحكومة البرلمانية لا تضمن هي الأخرى أن لا تكون السياسة مشخصة، هناك فئة ثالثة من الباحثين في المجال تؤكد أن انتشار الشخصانية والمحسوبية والفساد هو الذي يقوّض مأسسة الديمقراطية، وليس طبيعة التسوية الدستورية. لذا، فإن مدى كون الأنظمة الرئاسية أو البرلمانية، في حدّ ذاتها، مركزية للاستقرار الديمقراطي وضمان الأمن، هو موضع شك. ففي دراسة أجريت على (56) عملية ديمقراطية، وُجد أن اختيار التصميم المؤسسي لم يكن مرتبطا بشكل كبير باحتمالية بقاء الديمقراطية. باختصار، يمكن للنظام الرئاسي أو البرلماني أن يعمل بطريقة ديمقراطية، ولكن كلاهما يجب أن يكون مدعوما بمعايير ديمقراطية بالإضافة إلى إجراءات دستورية واضحة من أجل القيام بذلك⁵. بالنسبة للعديد من الديمقراطيات الجديدة، نشير إلى أن المشكلة ليست الترتيبات الدستورية الرسمية ولكن حقيقة أن هذه الترتيبات لها تأثيرات مقيدة محدودة على شاغلي

¹ Jean Grugel, **Op-cit.** p.73.

² مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "أزمة الانتقال الديمقراطي: أزمة انتقال وأزمة ديمقراطية"، مرجع سبق ذكره. ص.37.

³ Sharan Grewal & Shadi Hamid, **Op-cit.** p.21.

⁴ Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, **Op-cit.** p.5.

⁵ Jean Grugel, **Op-cit.** pp.75-76.

المناصب أو المعارضين. وكما أكد "هنتنغتون" منذ ما يقرب من خمسة عقود¹، ما يهيم في السياسة ليس فقط تصميم المؤسسات ولكن أيضا درجة إضفاء الطابع المؤسسي².

تؤكد دراسة حالة تونس صحة الافتراضات القائلة بأهمية التقيد بالمعايير الديمقراطية المعززة بالإجراءات الدستورية كضرورة لإنجاح عملية التحول المؤسسي والديمقراطي للدولة، إذ لم يُثبت الأخذ بالنظام البرلماني الذي أقره دستور 2014 فشله في الاستجابة لتطلعات المواطنين وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الحراك فحسب، بل أثبت أيضا عجزه الكامل عن بناء مؤسسات دولة فاعلة في البلاد، بعد أن أخفق خلال السنوات الماضية في إلغاء شخصنة السلطة ومنع الحالات الأخرى العديدة من تجاوز القادة السياسيين القيود التنفيذية والتشريعية المعلنة في الدستور، وذلك بتطويعها لمآرب انتخابية أو نفعية مباشرة أو لفائدة الباحثين عن الربح، أو كذلك باحتمال تثبيت المواقع السياسية من خلال التوظيف في المراكز العليا للدولة³، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى التأخر الذي شهده إنشاء بعض الهيئات المستقلة ذات التفويضات الدستورية الكاملة (المجلس الأعلى للقضاء 2016، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 2019)، لاسيما التقاعس الكبير على التأسيس الكامل للمحكمة الدستورية التي تعتبر أهم هذه الهيئات وأكثرها تأثيرا على مسار تقدم الديمقراطية في البلاد⁴.

إن التأخر في استحداث مؤسسات دستورية هامة، مثل المحكمة الدستورية العليا، عزز من الانقسام بين الجماعات السياسية المختلفة، خاصة في ظل غياب قواعد حاكمة تنظم العلاقة السياسية والدستورية فيما بينها. في هذا السياق يرى "جانجشنيج باو" أنه لا يكفي لواضعي دساتير ما بعد السلطوية الانشغال فقط بتوفير ضمانات الفصل بين السلطات، وصياغة قواعد تداول السلطة مع إهمال تقوية السلطة السياسية لممارسة وظائفها، وبناء قدرات الدولة ومؤسساتها. كما يفترض أن الديمقراطية عندما تفتقر لوجود دولة فعالة وذات قدرات، فإنها تتعرض لفرص كبيرة من الفشل، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحادة. وتشهد تونس أزمة دستورية ناتجة عن عدم النجاح في تشكيل محكمة دستورية. فدستور 2014 نصّ على إرساء محكمة دستورية وانتخاب أعضائها الـ12 في أجل أقصاه سنة واحدة من إجراء الانتخابات التشريعية، ونتيجة لعدم التوافق بين الكتل البرلمانية، تعطل

¹ صامويل هنتنغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة. ترجمة: حسام نايل، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط.1، 2017، ص.ص.37-58.

² Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, "Democratization During the Third Wave", *The Annual Review of Political Science*. January 11, 2016, p.133.

³ علي الشابي، مرجع سبق ذكره. ص.19.

⁴ تعتبر المحكمة الدستورية السلطة القانونية والاعتبارية الرئيسية لتفسير الدستور، ووجود محكمة قوية ومستقلة أمر ضروري للتثبيت من دستورية التعديلات المحتملة على الدستور، أو الوضعيات القانونية ذات الأبعاد الهامة، بما في ذلك ما يفضي إلى تنازع الاختصاص بين السلط، من ذلك الصلاحيات الراجعة لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وكذلك المسائل المتعلقة بعزل الرئيس وبشغور منصبه، وهو ما استنكره البعض في خضم عدم وجود محكمة دستورية لإعلان شغور منصب رئاسة الجمهورية على إثر وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي في 25 جويلية 2019. للمزيد أنظر في: فاضل بليش، "المحكمة الدستورية: التحديات والصلاحيات والعقبات التي تحول دون تفعيل مؤسسة رئيسية"، *ورقات سياسية*. مركز الدراسات المتوسطة والدولية، 2020، ص.ص.1-8.

تشكيل المحكمة الدستورية، رغم المحاولات المتعددة لعقد جلسات تصويت في البرلمان. وقد أصبح وضع المحكمة الدستورية التونسية أمام مصير مجهول مع رفض الرئيس قيس سعيد توقيع قانون معدل لقانون المحكمة وتعليقه لذلك بوجود خرق للدستور، ما فتح الباب أمام أزمة دستورية جديدة تضاف إلى الأزمات التي تواجه البلاد. ومنذ أن أعلن سعيد قراراته الاستثنائية، يتصاعد جدل حول دستورتها، خاصة في ظل غياب المحكمة الدستورية، والتي لو كانت قائمة لساعدت في حلحلة الوضع السياسي، الذي يشهد صراعا حادا بين مكوناته المختلفة، باعتبارها ستكون الفيصل في دستورية قرارات الرئيس من عدمها، والتي تسببت في أزمة دستورية تتمثل في تحديات الفصل بين السلطات ومدى سلطة السلطة التنفيذية¹. توضح هذه التطورات مدى خطورة غياب المحكمة الدستورية الذي قد يؤدي إلى الانجراف الاستبدادي، وفي النهاية إلى عودة الديكتاتورية المطلقة في ظل غياب ثقل موازن فعال، وبشكل قطعي إنه يسهم حاليا في تثبيت حالة التراجع السياسي التي تشهدها تونس مما يزيد من إضعاف فرص توطيد عملية الديمقراطية في البلاد، لاسيما وأن تشريع قوانين واتخاذ قرارات حساسة لخدمة مصالح حزبية أو شخصية فقط لا يزال قائما بشدة². فكيف يمكن منع تدهور الديمقراطية المرتبط بهشاشة المؤسسات، أو بالأحرى كيف نعالج الضعف المؤسسي الذي يدفع إلى مزيد من الانحدار السياسي في تونس ويبرز كعائق رئيسي من عوائق بلوغ الديمقراطية المستقرة والكاملة؟

بينما تتطلب الديمقراطية التحول في الهياكل المرئية للدولة، قد ساد الاعتقاد في البداية بأن المؤسسات المرئية للدولة هي القوة الرئيسية التي تشكل النطاق غير المرئي لثقافات الدولة والعلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة، وبذلك كان من المفترض أن تتغير هذه الثقافات بمجرد إصلاح المؤسسات نفسها. بعبارة أخرى، كان من المتوقع أن يؤدي إنشاء المؤسسات الديمقراطية ببطء، ولكنه سيؤدي لا محالة إلى إضعاف الطابع الديمقراطي الكامل على الدولة. بيد أنه في الواقع، تشكل ثقافات ما قبل الديمقراطية أو الاستبدادية المؤسسات أيضا، وكما لاحظ "كالدور" Kaldor و"فيجفودا" Vejvoda، في البحث عن المؤسسات والقواعد والإجراءات الديمقراطية، تظل العقبة الداخلية الرئيسية تتمحور حول غياب الثقافة السياسية الديمقراطية، أي لا تعمل المؤسسات إلا بالقدر الذي تم وضعها في إطاره. علاوة على ذلك، فإن إنشاء أنظمة جديدة لإقرار الحكومات، في حد ذاته، لا يعالج التساؤل الرئيسي حول من لديه السلطة؟ ومدى مساءلة أولئك الذين يتصرفون نيابة عن الدولة أمام الشعب؟. اقترح "كارل" Karl أن الإفراط في التركيز على تغيير الهياكل الحكومية قد ساهم في مغالطة تقترض أن الحكومات المنتخبة ديمقراطية بالكامل. على نحو مؤكد، هناك اعتراف متزايد بأن إصلاح المؤسسات المرئية للحكومة ليس سوى جزء من عملية التحول الديمقراطي³.

¹ Asmaa Elbanna, **Op-cit.** pp.56-57.

² Yasmine Akrimi, **Op-cit.** p.7.

³ Jean Grugel, **Op-cit.** p.76.

إذن، ما هو على المحك في التحول التونسي ليس فقط قدرة المؤسسات الجديدة على الوفاء بالمعايير الأساسية مثل التمثيل السياسي الوظيفي للمصالح والرفاه الاقتصادي والأمن، ولكن أيضا استعدادها للانخراط في الإصلاحات الهيكلية العميقة. لم تثبت الكتلتان السياسيتان الرئيسيتان، نداء تونس وحركة النهضة، لأكثر من عقد زمني كامل، حرصهما بشكل خاص على الانخراط في هذا المسار. تمثل الانتخابات الحرة والنزيهة بالتأكيد مقوما أساسيا لنظام حكم ديمقراطي، ومع ذلك، فإن التعزيز المؤسسي لنظام سياسي ناشئ تقوّض باستمرار بسبب تزايد الازدراء وانعدام الثقة في الدولة، والأداء الاقتصادي السيء، والافتقار إلى الأمن¹، فضلا عن غياب ثقافة مدنية تشاركية تؤسس لنظام ديمقراطي راسخ. ومع الإقرار بأنه من المبكر للغاية إعلان فشل عملية التحول السياسي في تونس، أو اعتبار قيس سعيد مستبدا جديدا في منطقة شمال أفريقيا، تثبت الأزمة الراهنة سبب وجوب التأكيد، في عمليات الانتقال الديمقراطي، على عملية التنشئة السياسية كآلية أساسية من آليات تلقين مبادئ الديمقراطية ووجودها؛ لتعزيز مهمة ترسيخ الديمقراطية. وفي هذا الإطار، لا بد من النظر إلى تحديث المناهج المدرسية، مع الاستفادة من دراسة التاريخ الحديث للبلاد، إضافة إلى الاستعانة بمؤسسات التنشئة الأخرى كالأُسرة والمساجد ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، لأجل صياغة مفاهيم وممارسات جديدة للمواطنة الديمقراطية على أنها خطوات مهمة في هذه العملية، إذ تكشف لنا كيفية حدوث التنشئة السياسية، واكتساب المعرفة بالديمقراطية والممارسات الديمقراطية، أي طرق وأساليب تشكل ثقافة سياسية جديدة وديمقراطية بين أوساط النخب والجماهير، عن كل من الفرص والتهديدات التي تواجه تعميق الديمقراطية وترسيخها في تونس².

وكما توضّحه أغلب التجارب الديمقراطية الناجحة عبر مناطق العالم، إذا كان للتغيير المؤسسي في تونس أن يؤدي إلى ديمقراطية أكثر جوهرية للدولة، فإنه يحتاج إلى أن يشمل إصلاحات أوسع وأعمق للدولة، وكذلك، في بعض الحالات على الأقل، إصلاح جوانب الاتفاق الانتقالي. يجب أن يمتد الإصلاح ليشمل ديمقراطية الهيئات غير المنتخبة للدولة، مثل البيروقراطية والشرطة وقوات الأمن والنظام القضائي. على وجه التحديد، يبدو القطاع الأمني والقضائي في تونس معرضان للخطر ديمقراطيا، لهذا فإصلاح الشرطة ونظام القضاء له أهمية خاصة من أجل تعزيز ثقافة الحقوق الديمقراطية في البلاد، وأن عدم تحقيق ذلك سيزيد من إضعاف الديمقراطية الناشئة، كما تظهر ذلك أمثلة عديدة من أمريكا اللاتينية. ففي تونس، كما في جميع أنحاء المنطقة، أثبتت الشرطة بمعيرة وزارة الداخلية أنها مقاومة للإصلاح حتى عندما ثبت أنها نشطة في مجموعات أهلية غير قانونية وعنيفة. كما أن النظام القضائي لا يزال يعمل من أجل أصحاب النفوذ وذوو العلاقات الجيدة مع السلطة، وعلى هذا النحو، فهو يستمر

¹ Wolfgang Mühlberger, *Op-cit.* p.10.

² مبادرة الإصلاح العربي، "هل فشلت الديمقراطية التونسية في إقناع الشباب التونسي؟ تباطؤ مسيرة التنشئة الاجتماعية الديمقراطية"، بواذر/تعليق.

24 أغسطس 2021، على الموقع الإلكتروني:

كأداة لممارسة التسلط والسيطرة بدلا من إحقاق العدالة والمساءلة. يعود الغشل في إصلاح أنظمة الأمن والقضاء في البلاد إلى ضعف النخب الجديدة في مواجهة النخب القديمة التي تدعم تشدد النظام الشرطي، وترى في النظام القانوني وسيلة لإعادة إنتاج امتيازاتها الخاصة. وبالتالي، تُترك الدولة عاجزة عن "فرض شرعيتها" والنتيجة هي ديمقراطية مواطنة منخفضة الكثافة¹.

تأسيسا على ما تمت معالجته، تبرز حاجة خاصة لإعادة تأهيل مسار الانتقال في تونس من خلال إحداث التغيير المؤسسي الجوهرى المتضمن في المقام الأول بناء وترسيخ دولة المؤسسات في البلاد، وذلك من خلال ثلاثة عناصر أساسية مترابطة ببعضها، هي: (1) المؤسسات والإجراءات التي يعبر المواطنون من خلالها عن تفضيلاتهم فيما يتعلق بالسياسات والقادة. (2) القيود المؤسسية على ممارسة السلطة التنفيذية. (3) ضمانات الحريات المدنية لجميع المواطنين في حياتهم اليومية وفي أعمال المشاركة السياسية. وفي هذا الإطار، يقدم "هافارد" وآخرون (2012)، استنادا إلى أشغال "إيكشتاين" (1969) و(1973)، مؤشر الدولة الديمقراطية مع مراعاة جانبها متعدد الأبعاد، ويوضح أن عملية الانتقال الديمقراطي من وجهة نظر مؤسسية تقوم على ثلاثة أبعاد، هي: (1) احترام القيود المؤسسية، (2) الالتزام بمعايير التوظيف في السلطة التنفيذية، (3) احترام معيار المشاركة والمنافسة. وكلما ازداد الالتزام بهذه المكونات الثلاث، زادت ديمقراطية النظام. وبهذه الطريقة، نقرب من الحد الأقصى من الاستبداد، كلما لا يتم احترام أي من أبعاده الثلاثة، كما نقرب من أقصى ديمقراطية عندما يتم احترام الأبعاد الثلاثة بالكامل². وهو ما سيتم تناوله بنوع من التفصيل فيما يأتي³:

1- احترام القيود التنفيذية:

وتشير إلى تلك القيود التي تؤثر على السلطات أثناء اتخاذ القرار، وهذا مشابه لمفهوم "المساءلة الأفقية" المعتمد في الأدبيات حول الديمقراطية. في واقع الديمقراطيات الكاملة، تتقيد السلطة التنفيذية بشكل عام بالسلطات التشريعية والقضائية والإجراءات المؤسسية وعدم التعسف عليها، وإلا فإن مشاريع الانتقال الديمقراطي يمكن أن تواجه خطر التطور نحو أنظمة تنفيذية ذات الاستقرار الهش، أو إلى تحولات عكسية نحو الأوتوقراطية. ففي الأنظمة الهجينة، غالبا ما تكون هذه الأشكال الأفقية للمساءلة ضعيفة، مما يقلل من المزايا المفترضة للديمقراطية من الجوانب الأخرى للحكم المتعلقة بسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان... الخ. وفي هذا الإطار، تبرز السلطات الرسمية للهيئات التشريعية باعتبارها الفواعل الأكثر تأثيرا وقدرة على ممارسة القيود المؤسسية على الجهات التنفيذية. وعلاوة على دور مؤسستي البرلمان والقضاء في هذا المجال، تحظى اللجان الانتخابية باهتمام كبير باعتبارها مؤسسات

¹ Jean Grugel, *Op-cit.* pp.76-77.

² علي الشابي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 17-18.

³ المرجع نفسه. ص.ص. 18-19.

حاسمة في ضمان نزاهة العمليات الديمقراطية، وتوفر المحاكم الدستورية في هذا السياق عمليات تدقيق أفقية مهمة¹.

لذلك، تتمثل إحدى الخطوات التقدمية نحو إقامة دولة القانون وصدّ التراجع السياسي الراهن في تونس في تسريع عملية إنشاء المحكمة الدستورية بشكل كامل، والتي ستكون بمثابة ضمانة أساسية للانتقال والترسيخ الديمقراطي في البلاد. سيكون ذلك بمثابة إشارة رئيسية للجمهور التونسي على أن الانتقال يمضي قدما من خلال إقامة الفصل الواضح بين السلطات الذي يؤسس بشكل أو بآخر لحماية حقوقهم وحرّياتهم الدستورية، ويخفف أيضا بعض العبء عن كاهل القضاء والبرلمان الذي لطالما اضطلع كل منهما ببعض أدوار المحكمة. يجب أن تشرف المحكمة أيضا على البرلمان والسلطة التنفيذية، والتأكد من قيامهما بواجباتهما وفقا للدستور، كما ينبغي أن تكون المحكمة قادرة على الفصل في الخلافات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في كل الحالات، وكذلك تسوية النزاعات التي قد تنشأ بشأن نتائج الانتخابات². ويمكن أيضا فرض القيود المؤسسية على السلطة التنفيذية من قبل أية مجموعة مساءلة تابعة لأية مجموعة خارج الحكومة، مثل المجتمع المدني، وهي "المساءلة الرأسية". وفي هذا الوضع كلما زادت القيود المؤسسية، زادت السلطة التنفيذية الديمقراطية.

2- الالتزام بمعايير التوظيف التنفيذي:

يشير التوظيف التنفيذي إلى الطريقة التي يأتي بها كبار مسؤولي السلطة إلى مناصبهم في السلطة السياسية، وغالبا ما يتم التقاط هذه الجوانب الإجرائية للديمقراطية من خلال: (1) مدى إضفاء الطابع المؤسسي أو التنظيم على عمليات التحويلات التنفيذية، (2) المنافسة بين المسؤولين عند اختيارهم. (3) الإعلان للعموم لفتح باب التوظيف. فضلا عن ذلك، يجب أن تحدد لوائح التوظيف ما إذا كانت هناك طرق محددة يتم من خلالها اختيار المديرين. إلا أن التعيينات في مفاصل الدولة التونسية في الحكومات الانتقالية السابقة كانت في أغلب الحالات وفق الانتماءات السياسية أو معايير غير معلنة. بل وعلاوة على التقسيم السياسي المعلن في جزء من تعيينات المستشارين، فإن هناك شعورا لدى العامة بالمقياس الجهوي في اختيار حصة مهمة من الوزراء البارزين في تونس.

3- التقيد بمعايير المشاركة والمنافسة:

وتعني حقوقا تشاركية لجميع السكان وهي استجابة لسلسلة من المعايير المؤسسية المرتبطة بالمنافسة السياسية. ولا تشمل حقوق المشاركة في الأنشطة السياسية فحسب، والتي ينظر إليها غالبا على أنها دعم للديمقراطية، بل أيضا في "المساءلة الاجتماعية" التي تستند إلى المشاركة المدنية. إذ من المرجح أن ضعف وسلبية المجتمع المدني يمثلان تهديدا أكبر بكثير لمأسسة السياسة الديمقراطية من الاضطراب العرضي الذي قد يجلبه. وللمضي قدما، ينبغي الاهتمام بدور الجماهير والمؤسسات المدنية

¹ Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, **Op-cit.** p.134.

² Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, **Op-cit.** pp.11-12.

في تعبئة السياسات المثيرة للجدل، والآليات التي يمكن من خلالها منع شاغلي المناصب من تقويض قواعد اللعبة الديمقراطية¹. وبهذا المعنى، فإن المواطنين العاديين و/أو منظمات المجتمع المدني هم الذين يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في المساءلة، وفي حالة ما إذا تبين أن الحكومة قد تجاوزت قواعد القانون، فإنهم سيقاضونها أمام المحاكم.

في تونس، وفي حين أن الثقة في النظام السياسي تستمر في الانحسار، ينبغي أن يميل التونسيون أكثر إلى الإيمان بقدرتهم على إحداث التغيير من خلال تعزيز مشاركتهم في مؤسسات المجتمع المدني، والذي يمكن أن يساعد أيضا في تعزيز الأحزاب والمؤسسات السياسية. في المجال السياسي، تلعب ثلاثة أنواع من مجموعات المجتمع المدني في تونس أدوارا منفصلة ولكنها متكاملة: منظمات المجتمع المدني التقليدية، والنقابات العمالية، والمؤسسات المستقلة التي يفرضها الدستور. وتلعب منظمات المجتمع المدني على اختلافها دورا رئيسيا في مراقبة المؤسسات السياسية ومساءلتها. على سبيل المثال، بوصلة، وهي منظمة تقدم تقارير عن المناقشات البرلمانية والسلوك الانتخابي للبرلمانيين، توفر للجمهور التونسي بوابة للأنشطة التشريعية. منظمة أخرى من منظمات المجتمع المدني الناجحة للغاية، iWatch، تتعقب جهود الدولة لمكافحة الفساد وإعلام الجمهور والمطالبة بالمساءلة من الحكومة². وقد حدث هذا في تونس خلال المدة النيابية السابقة من خلال فتح العديد من القضايا ضد الحكومة أو بعض الوزراء.

وبناءً على ما تقدّم، نخلص إلى أن التغيير المؤسسي والهندسة المؤسسية في الدولة مقومان مهمّان بالتأكيد، لكنهما ليسا بديلان عن عملية المأسسة التي تنتج في المقام الأول عن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على جهاز الدولة وهيئاته الرسمية/غير الرسمية والمنتخبة/غير المنتخبة. وبالتالي، فالتغيير الذي يجري على مستوى المؤسسات المرئية للدولة -السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والنظام الانتخابي، وما إلى ذلك- لا يعدّ معيارا كافيا لإرساء الديمقراطية الكاملة للدولة. تشير هذه الأنماط من التغييرات إلى بداية التحول الديمقراطي، ولكن لا يوجد سبب لافتراض أن تطوره إلى إصلاح أعمق للدولة سوف يتبع ذلك تلقائيا. علاوة على ذلك، في بعض الحالات، قد تعيق الترتيبات المؤسسية التي تم تطويرها خلال الفترة الانتقالية عملية تعميق الديمقراطية³. فالديمقراطية لكي تصبح قوية ومستقرة تتطلب ديمقراطية كاملة ومستدامة للدولة، وهذه الأخيرة لا يمكن بلوغها إلا عبر إحداث تحول مؤسسي جوهري يشمل إصلاحات مؤسساتية وتمثيلية ووظيفية على مستوى هياكل الدولة وسلطاتها، يتحدّد من خلالها شكل الدولة وفاعليها ومسؤولياتهم وحدود ونطاق هذه المسؤوليات، وكل هذه التفاعلات ينبغي أن تحكمها ثقافة سياسية مدنية تؤطرها قيم وتقاليد ديمقراطية عالية لأن الديمقراطيات الناشئة غالبا ما تتأثر بإرثها الإستبدادي وممارساتها الراسخة. وفقا لهذا الطرح، تتطلب عملية التحول الديمقراطي في تونس إصلاح

¹ Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, **Op-cit.** pp.135-136.

² Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, **Op-cit.** p.15.

³ Jean Grugel, **Op-cit.** p.90.

مؤسسات الدولة وإعادة تشكيلها من أجل خلق علاقة أكثر توازنا وتكاملا بين هذه الدولة "القوية" نسبيا ومجتمعها. تحتاج الأحزاب والسلط التنفيذية والتشريعية ومختلف الهيئات الرسمية الأخرى في البلاد، إلى الخضوع لإصلاح مؤسسي حقيقي يتسم بالحوكمة والشفافية والمساءلة، فضلا عن التواصل الإيجابي مع البيئة المحيطة. يمكن للمجتمع المدني والقطاع الخاص توفير موارد إضافية أساسية، لكن العزيمة السياسية وفعالية الحكومة سيكونان عاملين أساسيين في استكمال وإنجاح العملية الديمقراطية في البلاد¹.

المطلب الثاني: الموازنة بين حماية أمن الدولة وضمان أمن الأفراد:

في مدنين، وهي مدينة قريبة من الحدود مع ليبيا، وفي سيدي بوزيد، حيث انطلقت الشرارة الأولى للحراك الاجتماعي، وفي سيدي حسين، وهي من الأحياء المهمشة في ضواحي تونس العاصمة، لم يدرج الناس الذين تم استطلاع آرائهم ضمن دراسة استقصائية أجريت لمعرفة الاعتقادات العامة إزاء ظاهرة الأمن ومكافحة الإرهاب في تونس، الإرهاب أو التطرف العنيف ضمن اهتماماتهم الرئيسية، بل ركّزوا على المشاكل الاقتصادية، والتهميش الاجتماعي، والأداء الرديء للمؤسسات السياسية للدولة، وهي نفس الأسباب التي دفعت التونسيين للنزول إلى الشوارع في ديسمبر 2010 للمطالبة بمعالجة هذه القضايا وتحسين الظروف المعيشية للمواطن البسيط. فوفقا لما صرّح به السكان المستجوبين في سيدي بوزيد لم يتغير شيء، وفي مدنين، حذّر البعض من أن احتمال قيام حراك شعبي ثاني ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد إذا لم يتم رفع المظالم عن الجهات المهمشة والمحرومة. وعموما عندما يسأل التونسيون عن شواغلهم الرئيسية سيّضح مباشرة أن استقرار الدولة وأمنها يتوقفان في المقام الأول على معالجة أوجه الإجحاف واللامساواة المستمرة. هذه المظالم أدّت إلى بروز موجات جديدة من الحركات الاحتجاجية؛ التي تكون أحيانا عنيفة، خلال السنوات الأخيرة الفارطة. وعلى الرغم من أن الجماعات العنيفة لا تحظى بدعم شعبي واسع في تونس، إلا أنها تمكّنت من الاستفادة من شعور الناس بالإحباط لاستقطاب أعضاء جدد، خاصة بين الشباب التونسي².

1- ضمان الأمن القومي أولا: إعادة تفعيل المقاربة الأمنية التقليدية:

في العام 2011، أبرز "عياض بن عاشور"، الرئيس السابق للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، الحاجة الماسّة إلى التحرك سريعا على جبهة الإصلاح. ونُسب إليه قوله في صحيفة الغارديان: "هناك تعارض كبير بين الإطار الزمني للمواطنين وبين الإطار الزمني للسياسات"، مضيفا أنه "كلما توسّعت الهوية، كلما بات مصير الثورة مهدّدا". وهكذا، لم يبذل الكثير من أجل دعم مسألة تعزيز دعائم الدولة الديمقراطية وكذلك إدارة مسألة سبل معالجة المشاكل الاقتصادية البنوية التي كانت الأرض الخصبة

¹ Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, *Op-cit.* p.1.

² لولا أباغا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.7.

لإنتاج اللامساواة ومشاعر الظلم، وكانت الاضطرابات الاجتماعية اللاحقة هي الحصيلة الواضحة لذلك¹. علاوة على ذلك، بعد العامين 2013-2015، وهي الفترة التي تعرضت فيها تونس لأعنف الهجمات الإرهابية في تاريخها الانتقالي والسياسي، ركزت النخب الحاكمة في البلاد أولوياتها على الدفاع عن أمن الدولة التونسية وحمايته من الأخطار الخارجية التي تترصده. كما رفعت الجهات الفاعلة الغربية، على غرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، من مساعداتها الأمنية لتونس، فقد تم توفير التدريب والمعدات للشرطة والجيش التونسيين، علاوة على مساعدات تتعلق بمراقبة الحدود والاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي، وذلك بهدف تعزيز قدرات الحكومة على مكافحة الإرهاب والتصدي لتداعيات النزاع في ليبيا. وفي حين رحّب الكثيرون في تونس بهذه المساعدة، انتقد عدد من الفاعلين من المجتمع المدني تدخلات الجهات الفاعلة الغربية في تونس بسبب غياب التنسيق والرؤية طويلة المدى، مما قد يؤدي بها، عن غير قصد، إلى تعزيز بعض الممارسات التي هي في الأصل تسعى لمعالجتها. فالمساعدات الأجنبية بالنسبة لهم لا ينبغي أن تقتصر على تعزيز قدرات الدولة فحسب، بل ينبغي لها أيضا أن تحث الحكومة على تكون أكثر شفافية وقابلية للمساءلة وأن تحترم حقوق الإنسان وتمتثل لسيادة القانون. على هذا النحو، أشار العديد منهم إلى فشل المجتمع الدولي في تحفيز الدولة التونسية على الإقدام على إصلاحات حقيقية في إطار استراتيجية سياسية وأمنية مدروسة ومتماسكة².

لقد وصف صندوق النقد الدولي الانكماش الاقتصادي الحالي في تونس بأنه الأسوأ منذ الاستقلال عام 1956³، كما توقّعت شركة البحوث الاقتصادية Capital Economics ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلاد إلى 1.5% بحلول عام 2025. وقد خلفت جائحة كورونا والطرق غير الناجعة التي أدارت بها الحكومة الأزمة الصحية أضرار جسيمة بالاقتصاد، ممّا دفع بعشرات الآلاف من التونسيين إلى خانة البطالة والفقر المدقع⁴، لاسيما وأن النشاط الاقتصادي غير الرسمي قد انخفض وفقا لبعض التقديرات بنسبة تصل إلى 60% بسبب إغلاق الحدود والأسواق⁵. كما أدّت الحرب الروسية على أوكرانيا إلى زيادة تأزم مشكلة الأمن الغذائي المتفاقمة أساسا في البلاد. ومع اشتداد الصراع بين مؤسسات الحكم وانهيار المؤشرات الاقتصادية، لجأت الدولة للاقتراض من صندوق النقد الدولي مقابل تنفيذ برنامج نقشي مالي صارم أسهم في زيادة تآكل الطبقة الوسطى التونسية ممّا شكّل مصدرا تهديدا ملحا لأمن تونس واستقرار الحكم فيها⁶.

في حالة تونس، بالرغم من أن الغضب العام المحلي، الذي تزايد بسبب عدم المساواة الاقتصادية والتهميش للمناطق والجهات الداخلية، قد كان المحرك الرئيسي للتغيير الاجتماعي والسياسي في البلاد،

¹ مهي يحي، مرجع سبق ذكره.

² نولا أليغا وكوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 21-22.

³ Laryssa Chomiak, **Op-cit.** p.4.

⁴ Asmaa Elbanna, **Op-cit.** p.52.

⁵ Laryssa Chomiak, **Op-cit.** p.3.

⁶ Asmaa Elbanna, **Op-cit.** p.52.

فإن النظام الاقتصادي الإقصائي الذي يتسم بشبكات الامتياز، وانخفاض فرص العمل، والفوارق الجهوية، لا يزال مستمرا وسط خيبة أمل واسعة النطاق من التجربة الديمقراطية كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والفرص الاقتصادية¹. في الآونة الأخيرة أعلن المرصد التونسي التقدمي للاقتصاد عن اتجاه إيجابي نحو الحد من التفاوتات في الدخل، حيث انتقلت تونس إلى المركز الثاني في شمال إفريقيا، بعد الجزائر متجاوزة مصر وليبيا. كما تحتل تونس المرتبة الخامسة في إفريقيا فيما يتعلق الميزانية المخصصة للرعاية الاجتماعية بنسبة تبلغ 6.2%². رغم ذلك، فإن عدم المساواة الطبقية والتفاوتات في الدخل والخدمات المتجذرة في تونس لا تزال تشكل التحدي الأكبر والأخطر لقدرة الحكومة على الوفاء بوعود العدالة والكرامة والمساواة. تكمن أصول اللامساواة في البلاد في قضايا هيكلية عميقة تتفاقم نتيجة الاختلالات الجغرافية طويلة الأمد، لاسيما في سياق استدامة سياسة "السوحة" التي تعمل حتى الآن على تفضيل الأقاليم الساحلية الشرقية على نظيراتها في الداخل والجنوب، أين تتركز أعلى مستويات الفقر والبطالة والحرمان، وبشكل متزايد في الأطراف الحضرية. بحلول سقوط بن علي، كان العقد الاجتماعي في تونس ما بعد الاستقلال؛ والذي يستند إلى عقود من التنمية الموعودة وتوليد الثروة والاندماج السياسي، قد انهيار. بناءً على ذلك، ارتبطت أهداف الحراك والانتقال التي تفهم غالبا على أنها إعادة صياغة ذلك العقد الاجتماعي عبر بناء مؤسسات سياسية قوية، ولكن أيضا بالشروع في إصلاح اقتصادي واجتماعي شامل من شأنه أن يسمح بإعادة توجيه الإنفاق العام العادل إلى المناطق الفقيرة والبعيدة والسماح للنخب السياسية بتحقيق أهداف اجتماعية وتنموية محدّدة³.

في تونس، كان لدى النخب السياسية والمواطنين مفاهيم وتوقعات مختلفة جذريا حول كيفية ترجمة مطالب الحراك الشعبي وأهداف التحول السياسي إلى مبادرات إصلاحية جوهرية. يفسر هذا التوتر الارتفاع المطرد في موجات الاحتجاج والاعتصام التي لم تتوقف خلال الفترات الأخيرة في مختلف مناطق ومدن البلاد، لاسيما في الأطراف والجهات النائية، ويكشف كيف لم تتم تلبية المطالب، على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الكبرى. يتزايد الغضب بين هؤلاء السكان، الذين يرون أن الثروة المحلية تتركز بين قلة من الناس بينما يتم توفير الحد الأدنى من الفرص للتحسينات الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من التفاوتات الهيكلية الراسخة. الآلاف من الاحتجاجات الاجتماعية السنوية تتركز في تطاوين من أجل الوظائف والمزايا الاجتماعية من صناعة البترول والغاز الطبيعي (اعتصام كامور المستمر منذ أربع سنوات)، وفي منطقة تعدين الفوسفات بقفصة حول إجراءات التوظيف والوصول إلى الخدمات الصحية و حماية البيئة منعت الإنتاج. في عام 2021، قدر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عدد الاحتجاجات بحوالي 12000 احتجاج سنويا (أنظر في الشكل رقم 21)

¹ Frances G. Burwell & Others, "A Transatlantic Strategy for a Democratic Tunisia", **Report**. the Atlantic Council Policy, June 2016, p.7.

² Laryssa Chomiak, **Op-cit**. p.3.

³ **Ibid**.

و800 احتجاج شهريا تركزت أعلى المستويات في الجنوب والوسط¹. لا تزال الشعارات المرفوعة في هذه الحركات الاحتجاجية هي الشعارات نفسها التي رفعت في بداية الحراك الاجتماعي الأول عام 2010 "شغل، حرية، كرامة وطنية"، وهو ما يهدّد عملية التحول برمتها لاسيّما في خضم مسارات الانحدار الديمقراطي والتخبط السياسي التي تشهدها البلاد حاليا².

تكشف الأزمة الراهنة في تونس عن أن البلاد تعيش "فجوة أمنية انتقالية" محفوفة بالمخاطر، وتبرز هذه الفجوة واقع أن المشاكل الحقيقية لأغلبية التونسيين، وفي مقدمتها انعدام أمنهم الاقتصادي والمجتمعي، بالإضافة إلى تدهور أمنهم الغذائي والصحي، ليست، ولم تكن أبدا أولوية بالنسبة للنخب الحاكمة في البلاد. يذكّر الوضع الراهن المواطنين التونسيين بوعد بن علي الزائف بدولة رفاهية ناجحة ومنصفة. بالنسبة لعامة التونسيين الذين لم يشهدوا تحسنا نوعيا في حياتهم اليومية؛ بدءً من توفير منصب عمل لائق والحصول على خدمات جيدة إلى الاعتراف الاجتماعي المتكافئ، يعكس فشل عقد بن علي الاجتماعي الانفصال الحالي بين الإصلاحات الاقتصادية التي تقودها الدولة وتلبية احتياجاتهم، وهذا يفسّر أيضا تراجع الثقة في المؤسسات الديمقراطية الجديدة³. يجادل العلماء بأن الدعم الشعبي للديمقراطية هو القاعدة الأساسية لإرساء الديمقراطية، إذ من المهم بالنسبة لاستدامة عملية الديمقراطية على المدى الطويل، أن يثق المواطنون في الديمقراطية باعتبارها أفضل أسلوب أو طريقة لتحقيق حياة أكثر أمنا واستقرارا⁴. في تونس هذا ما تخلّفت عن تجسيده الديمقراطية الناشئة في البلاد، على نحو عكسته المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة باستمرار، وكشف عنه أيضا تراجع تأييد التونسيين للحكم الديمقراطي، فعلى سبيل المثال، تشير الدورة السابعة لاستطلاعات الرأي التي تجريها مؤسسة البارومتر الإفريقي (2018)، إلى أن نسبة التونسيين الذين يفضلون الديمقراطية على الأنظمة السياسية الأخرى قد انخفضت بشكل كبير من 71% في 2013 إلى 46% في 2018، في مقابل انحسار دائرة من يرفضون نظام حكم الرجل الواحد من 78% إلى 61% في نفس الفترة⁵.

القلق الأكبر بشأن التوجهات نحو إعادة تفعيل التركيز على نهج الأمن التقليدي في تونس، يكمن في أنها تضيف إلى حدّ كبير الشرعية على أعمال الحكومة، وتخلق نموذجا أمنيا مختلا تميل موازينه في الغالب إلى أسبقية حماية إقليم الدولة والدفاع عن حدوده وسيادته الوطنية. في واقع الأمر، يجب على الجهات المسؤولة في البلاد أن تعي جيدا أن أي سعي جادّ نحو بناء نموذج ديمقراطي/أمني ناجح في تونس يعتمد، أولا وقبل كل شيء، على الإدراك العميق والصحيح لمسألة أن تعزيز قدرات

¹ Ibid.

² Asmaa Elbanna, *Op-cit.* p.52.

³ Laryssa Chomiak, *Op-cit.* p.3.

⁴ Lindsay Benstead, "Why some Arabs don't want democracy", In: **Tunisia's Volatile Transition to Democracy. The Project on Middle East Political Science (POMEPS)**, POMEPS BRIEfings 27, November 6, 2015, p.24.

⁵ البارومتر الإفريقي، "هل خاب أمل التونسيين في الديمقراطية"، نتائج من استطلاع الأفرورباروميتر-الجولة السابعة. تونس، 2018، ص.17.

القطاع الأمني ودعم الأمن الإنساني عمليتان مترابطتان ببعضهما البعض بحيث تكمل أحدهما أخرى، وهما مفهومان ظهرا معا في المنشورات الخاصة بالتنمية وإرساء الديمقراطية للمرة الأولى بعد انتهاء الحرب الباردة. وهذان المفهومان يرميان إلى تحقيق نفس الهدف المتمثل في توفير الأمن للأفراد ووضع حدّ لإفلات الجهات الفاعلة في الدولة من العقاب. وإلى حدّ ما، يعتبر هذان المفهومان بمثابة رد فعل جوهري على دور الدولة، أو أي جهة تديرها، في توفير الأمن، وكلاهما يشدّد على أن أمن الدولة وأمن مواطنيها ليسا بالضرورة مترادفين لكنهما ليسا متعارضين أيضا. فقد تبين أنه في بعض الحالات لم تكن الدولة، أو بالأحرى الكيان الذي يديرها، مصدرا لأمن مواطنيها، بل كانت التهديد الأكبر لرفاههم وبقائهم الوجودي¹. وهذا لا يعني أنه لم تبذل أية جهود إيجابية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، تم دعم برامج الشرطة المجتمعية² ومشاريع مبتكرة أخرى لبناء السلم في مناطق مختلفة من البلاد، وهي آلية مفيدة لتعزيز توفير أمن التونسيين على نحو أكثر قابلية للمساءلة وأكثر ارتباطا بشواغل الناس. ومع ذلك، فإن الضغوط غير الكافية على الحكومة للقيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية تجعل الدعم المؤقت مفتقرا إلى الاتساق المطلوب، وإلى الاستجابات الأمنية القادرة على بناء السلم وتعزيز التنمية طويلة الأجل، بما في ذلك توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة لكافة المواطنين³.

على مستوى آخر، تلقت المؤسسات الأمنية التونسية العديد من المساعدات الدولية والإقليمية الضخمة، حيث استقادت منذ العامين 2014-2015 فصاعدا، من دعم عسكري ومهني هائل، لكنّها مع ذلك بقيت من أكثر المؤسسات مقاومة للإصلاح والتغيير⁴. على وجه التحديد، لا تزال أجهزة الأمن التونسية غير قادرة أو فعالة بشكل خاص في مكافحة الإرهاب والحفاظ على النظام العام. تستمر هذه الأجهزة في ارتكاب الكثير من الانتهاكات والتجاوزات ضد المواطنين، ولا تزال وكالة الأمن الرئيسية، وزارة الداخلية، بؤرة الغضب العام أثناء الحراك وفي أعقابها، في حاجة ماسّة إلى إصلاح شامل لتحسين مهنتها والالتزام بمعايير حقوق الإنسان، فهي لا تزال تعمل وفقا لآليات السلطة السابقة المعتمدة على الأساليب العنيفة للسيطرة على الحشود وعلى الخوف والفساد وحتى التعذيب في التعامل مع المشتبه في أنهم إرهابيون أو متمردون، دون خضوعها لأي رقابة أو مساءلة مدنية، فهي تنجح حتى الآن في تجنب

¹ منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات"، ورقة عمل. نيويورك، 2013، ص.15.

² يعتبر نموذج الشرطة المجتمعية التونسية The Tunisian Community Policing Model أحدث محاولة لإصلاح قطاع الشرطة في البلاد، وهو مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية، يهدف إلى تغيير واجهة قوات الأمن التي مثلت أدوات للنظام، وقد تم إطلاق المرحلة الأولى من المشروع في نهاية عام 2011، أما المرحلة الثانية فقد بدأت في أوت 2013، كما يقوم هذا المشروع على أربعة أركان رئيسية هي: الشراكات، حل المشكلات، الاتصالات وتقديم خدمات عالية الجودة. للمزيد أنظر في:

Lea Lavut, "Building Partnerships Towards a Democratic Police Force in the Post-Revolutionary Tunisia Context", *DJ Journal for Deradicalization*. No.8, Germany, 2016, pp.113-118.

³ لولا ألباغا وكليو تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.22.

⁴ المرجع نفسه.

أي إصلاحات مهمة، وهو ما يؤكد من جانب آخر إخفاق الفواعل الجديدة في تفكيك الدولة الأمنوقراطية العميقة في تونس¹.

لقد أدت الأجندة الضيقة لضمان الأمن القومي التونسي، لاسيما مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، إلى استهداف أعراض المشكلة الأمنية في تونس بدلا من معالجة أسبابها. فالسعي لإفشال عمليات التجنيد والاستقطاب، بما في ذلك على المستوى الفردي، لا تمثل بالضرورة استجابة للقضايا الكبرى التي يعتبرها الناس عوامل محتملة لعدم الاستقرار في المستقبل. توجد بعض المشاريع المتصلة بمكافحة التطرف العنيف تركز بالفعل على إنتاج خطاب بديل لتوجيه الناس بعيدا عن الخطاب الراديكالي. ومع ذلك، وفي إشارة إلى أحد المشاريع التي تحظى برعاية دولية، تقول ناشطة تونسية: "المشاريع التي تهدف لحماية الشباب من التطرف ليست مجدية.. لا يمكنك تعزيز القدرة على الصمود عبر توزيع بعض الأكياس". وتضيف قائلة: "ينبغي أن تركز هذه المشاريع على توفير الفرص الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للشباب"². تتمثل المصلحة الأساسية للدولة التونسية من ضمان أمن الحدود في السيطرة على الحدود عسكريا ولوجيستيا، وبالنسبة للمجتمعات الحدودية، أي أولئك الذين يعيشون في المناطق الحدودية، إن النهج الأمني الصارم للدولة لم يفعل شيئا يذكر لتحقيق الأمن والاستقرار، وإنما زاد من عدم اكتراث الدولة بمخاوفهم ورفاهيتهم الحقيقية³.

بشكل عام، هناك خوف حقيقي من أن المزيد من الإجراءات القمعية بدعوى الحفاظ على النظام والأمن العام، ستنتهك الحقوق والحريات التي ناضل التونسيون بشدة من أجلها منذ العام 2010، لاسيما وأن رواية السلطات الأمنية في تونس؛ بأن الإجراءات الصارمة مطلوبة للحفاظ على النظام، قد لاقت رواجاً واسعاً منذ العام 2015 بين الجماهير المدعورة من خطر الإرهاب المتصاعد والمتدمرة في الوقت نفسه من الأوضاع المضطربة والتغيير غير الملموس⁴. في الوقت الراهن، وفي ظل استمرار غياب حلول ناجعة ومستعجلة لمشاكل التنمية والتشغيل وجمود الفعل السياسي، إلى جانب تزايد ردود الفعل الأمنية من قبل السلطات الحاكمة للتصدي للحركات الاحتجاجية المطالبة بتحسين الوضع العام، تحذر العديد من الأطراف المحلية والدولية من احتمال عودة "الدولة الأمنية" السابقة، مؤكدة أن البلاد التي ظلت تعتبر نموذجا للديمقراطية في الوطن العربي طيلة العشر السنوات الماضية، تبدو وكأنها تنزلق بطريقة أو بأخرى إلى نموذج "الدولة البوليسية" الذي كان سائدا خلال عهد بن علي⁵.

¹ Frances G. Burwell & Others, **Op-cit.** p.8.

² لولا أليغا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.24.

³ Mariam Abdel Baky, **Op-cit.** pp.60-61.

⁴ Frances G. Burwell & Others, **Op-cit.** p.9.

⁵ مسعود رمضاني، مرجع سبق ذكره. ص.5.

2- أمن الدولة وأمن الأفراد: هدفان متقاطعان وغير متعارضان:

نجدد في هذا الإطار بأن توسيع مفهوم الأمن لا يعكس تحولا بين نقيضين، الدولة في مقابل الأفراد، وإنما يمكن أن يوجد كلا النمطين من التهديدات الأمنية، التقليدية وغير التقليدية بشكل مترام، بل إن أحدهما قد يغذي الآخر ويفاقمه، فضلا عن التصدي لأحدهما، تقليديا كان أو غير تقليدي، وتحقيق الأمن في مواجهته قد يكون مرتبطا في أحيان كثيرة، بتحقيق الأمن في مواجهة التهديد الآخر. فالحرب أو الفوضى التي تهدد كيان الدولة ووجودها عادة ما تقضي إلى تدمير مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، وهي التي عنيت بضمان أمن مجتمعاتها ومواطنيها. وفي المقابل، قد يؤدي العجز عن مواجهة تهديدات الأمن الإنساني إلى صراعات تقليدية بين الأطراف المختلفة في محاولة من كل منها لدرء أخطار التهديد غير التقليدي، أو بعض خطره، على حساب أطراف أخرى. وبناءً على هذا، بات من المستقر في الدوائر الأكاديمية والسياسية أن الأمن تقليديا كان أم غير تقليدي هو متكامل بطبيعته¹. تأسيسا على ذلك، يبدو واضحا أنه حتى تحافظ تونس على الصدارة العربية في مجال التحول السياسي كتجربة ديمقراطية ناجحة نسبيا على أقل تقدير، ثمة عمل كبير ينبغي القيام به وتكريسه فيما يتعلق بشكل خاص بخلق نوع من التوازن والتكامل بين مصالح أمن الدولة القومية وضمانات أمن الفرد المواطن. يجب على الحكومة التونسية، بدعم من المجتمع الدولي والمجتمع المدني أيضا، أن تتخذ من عملية البناء الديمقراطي في البلاد آلية أساسية من آليات تحقيق الأمن الإنساني وتعزيزه باعتباره الركن الأول والرئيسي للأمن القومي التونسي. على هذا النحو، ينبغي أن يكون من أولويات الجهات الفاعلة في الداخل التونسي وخارجه ترسيخ الديمقراطية وبناء الأمن المستدام، وليس تحقيق أمن الدولة بمكافحة الإرهاب والتطرف أو غيرها من التهديدات التقليدية الأخرى².

على مدى عشر سنوات وأكثر، لا يزال هناك شعور قوي بخيبة الأمل تجاه الحكومات التونسية، حيث ينظر إليها على أنها غير قادرة أو غير راغبة في الوفاء بوعود الانتقال الديمقراطي، بما في ذلك إنهاء المخاطر الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان كرامة الإنسان. ومع ذلك، فالحكومة، وهي تواجه أزمة اقتصادية حادة ووضع سياسي هش، عليها أن تثبت أنها جادة في الإصلاح وعازمة على تحسين حياة الناس بشكل ملموس من خلال دعم عوامل التغيير الحقيقي والإيجابي³. للقيام بذلك، على السلطات المعنية التركيز أولا على إعادة تونس إلى مسار النمو القوي، والعمل قبل كل شيء، على استبدال النظام الاقتصادي السابق والقائم على ثقافة الامتياز والمحاباة بنظام آخر يقوم على معايير الجودة والكفاءة والمنافسة. يعتبر تحسين النمو الاقتصادي من أولويات تونس في المرحلة الراهنة، إلا

¹ مالك عوني، "رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية. العدد (186)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2011، ص.5.

² لولا أليباغا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.27.

³ المرجع نفسه.

أن النمو لوحده لا يكفي، بل يجب أن يستند ذلك إلى النمو الشامل الذي يتيح الوصول إلى الفرص وتكافؤ هذه الفرص أيضاً¹. وبالتالي، هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية ومالية منسقة تدعم سياسات إطلاق فرص العمل والحد من التفاوت الاجتماعي والإقليمي الصارخ. ينبغي الاهتمام بشكل خاص بالقضاء على المصادر العميقة والمزمنة لانعدام الأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي لدى التونسيين، لاسيما ما تعلق بتعزيز الأمن الغذائي والأمن الصحي للمواطنين، والحد من معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، خاصة بين فئة الشباب المتعلم، بالإضافة إلى تقليل الفوارق الاجتماعية بين المناطق والسكان لضمان فرص العيش الكريم والعدل لكافة المواطنين، جنبا إلى جنب مع مكافحة الفساد وإرساء حكم القانون من خلال رفع مستويات الرقابة والمساءلة والشفافية داخل مؤسسات الدولة وهياكلها الرسمية. وبالنظر إلى أن التعليم هو الأساس في تحقيق النمو والتنمية الشاملين، سيتعين على صانعي السياسات في تونس إعطاء الأولوية لعملية التعليم لمعالجة الفجوات القائمة في المهارات، والاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات سوق العمل، وتحفيز القدرات القائمة على المعرفة ومطابقة الفرص في الاقتصادات العالمية والإقليمية والمحلية².

على الدولة التونسية أن تتخرب بصورة فاعلة مع الأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء البلاد، وتتبنى استراتيجيات تعالج بها احتياجاتهم ومطالبهم معالجة شاملة، وفشلها في القيام بذلك يحمل في طياته خطر تفاقم السخط الشعبي وعدم الاستقرار مع إمكانية الانفجار الجماهيري في أي لحظة. وكما يتبين من تاريخ تونس الحديث، فإن السخط الشعبي يمكن أن يؤدي إلى الفوضى ومنه إلى انعدام الأمن، وهو ما يهيء الظروف التي تمكّن الجماعات العنيفة من تحقيق المزيد من الانتشار والتقدم³. هناك حاجة حقيقية إلى الاعتراف بانعدام المساواة الاجتماعية في تونس، لكن هناك حاجة أكبر إلى الاعتراف بجغرافية انعدام المساواة هذه، وهو ما يستدعي معالجة طارئة لأوجه التفاوت بين الجهات والأقاليم وضمان تنمية مناطق الداخل والجنوب المهمشة. ويتطلب ذلك من الحكومة تركيز جهودها في المناطق الأكثر فقرا وتهميشا على نحو يأخذ خصوصيات التفاوتات الإقليمية وتنوعاتها في الحسبان، إذ يمكن أن يساعدها ذلك في الوفاء بوعودها حول العدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية، لأن المطالب والاضطرابات هي الأعلى في هذه المناطق⁴، وبالتالي، يمكن للحكومة أن تستثمر وتشجع الاستثمار في هذه المناطق، من خلال اعتماد سياسات التمييز الإيجابي⁵ على سبيل المثال، وكذلك أن تعمل على

¹ Samira Kria Chaker, *Op-cit.* p.285.

² Jean-Francois Maystadt & Others, "Does Food Security Matter for Transition in Arab Countries?", **IFPRI Discussion Paper 01196**. International Food Policy Research Institute, July 2012, p.15.

³ لولا أياغا وكوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.27.

⁴ Laryssa Chomiak, *Op-cit.* p.4.

⁵ يقوم مبدأ التمييز الإيجابي الذي كرسه دستور 2014، على اعتماد مؤشر التنمية الجهوية لاستهداف الجهات الأقل نموا والتركيز على الميزات التفاضلية لكل جهة وسلسلة القيمة الجهوية وتنوع نسيجها الاقتصادي. للمزيد أنظر في: الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020: المجلد الأول-المحتوى الجملي، مصدر سبق ذكره. ص.106.

تحسين نوعية التعليم وتوفير فرص التدريب بطريقة تراعي الواقع المحلي وتتوافق مع احتياجات سوق الشغل، بالإضافة إلى توفير خدمات عامة ذات جودة أفضل في هذه الجهات¹. إحدى الخطوات المهمة في مساعي تذليل الفوارق الجهوية وتحقيق الأمن الشامل في البلاد، تتمثل في تهيئة بيئة يسودها التكافؤ الاقتصادي واعتماد سياسات من شأنها على الأقل التخفيف من تلك الفوارق بدلا من تقويتها. وعلى الرغم من أن الفوارق الجهوية لا يمكن القضاء عليها تماما، فمن المهم العمل على تقليلها عبر إعادة النظر في سياسة التنمية الجهوية. ويمثل الاعتماد على السياسات الاقتصادية "التي لا تركز على مناطق أو أماكن محددة" شرطا مسبقا يجب توفره للتخفيف من حدة الفوارق الجهوية. وإلى جانب الحد من التشوّهات التي تسببت فيها السياسات القائمة، يتضح من خلال الرجوع للتجارب الدولية أنه على الحكومة التركيز على تحسين جودة الحياة، وتوفير سبل الحصول على الخدمات الأساسية وربط المناطق الداخلية ببقية المناطق. إذ ينبغي أن تكون هذه التدابير مصحوبة بجهود ترمي إلى توفير فرص حقيقية لسكان المناطق المهمشة، خاصة منهم الشباب العاطل عن العمل².

وعلى الرغم من أن الدول تتحمل المسؤولية النهائية عن توفير الأمن والحماية لمواطنيها، نجادل في هذا الإطار بأن الاستجابة الناجعة والشاملة للمخاطر والتحديات القائمة لن يتحقق من دون إشراك المواطنين في هذه العمليات والمسارات، وهنا يبرز المجتمع المدني كشريك مهم في إدارة عملية الديمقراطية وتعزيز الأمن الإنساني حيث يتزايد الاعتراف بدور الجهات الفاعلة غير الحكومية في الزيادة أو الحد من مستوى أمن ورفاه الأفراد. تعتبر الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك السلطات اللامركزية، أكثر وعيا من أي جهات فاعلة أخرى بالمخاطر والتهديدات المختلفة للأمن الإنساني في سياق معين، فهي تمثل مصادر موثوقة ومنسقة للمعلومات على المستوى الميداني بالنسبة لأنظمة الإنذار المبكر بالمخاطر والأزمات المحلية³. في حالة تونس، بينما تعيق سياسات اللامركزية الحالية ظهور جهات فاعلة دون وطنية تتمتع باستقلالية ومساءلة كافية تعمل على تحفيز تحقيق التنمية وإنتاج الأمن على المستوى المحلي، فإن النظر إلى "التنمية المحلية" و"الأمن المحلي" عبر عدسة التنمية الإقليمية قد ينتج صورة أكثر شمولية للتحديات والتهديدات التي تمثلها التفاوتات المكانية في البلاد. من خلال النهج الإقليمي للأمن والتنمية، يمكن تحديد كل من الإمكانيات والإصلاحات "من أعلى إلى أسفل" بطرق وأساليب فعّالة تسهم في تحقيق توزيع أكثر إنصافا للفرص والخدمات عبر المناطق والجهات، حيث يظل التمكين المحلي متشابكا مع الجهة المحلية مما يتيح نقل الكفاءات من المركز إلى المحيط⁴، وهو ما سيفضي

¹ لولا ألياجا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.27.

² المرجع نفسه. ص.ص.27-28.

³ Karim Hussein & Others, "Security and Human Security: An Overview of Concepts and Initiatives What Implications for West Africa?", **Issues Paper: SAH/D(2004)547**. Club du Sahel et de L'afrique de L'ouest, December 2004, pp.20-21.

⁴ Alfonso Medinilla Aldana and Sahra El Fassi, **Op-cit**. p.12.

لا مجال إلى التراجع عن الأخذ بالمعايير التنموية العقيمة التي تركز عليها سياسات اقتصاد "السوحة" المعتمدة عند صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات التنموية للدولة التونسية.

بهذا المعنى، تصبح الشراكات المناسبة بين مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة الأخرى، أفرادا ومنظمات، ضرورية لدعم أجندة الأمن الشامل، وبالتالي، يعتبر إجراء مناظرات مفتوحة ونقاشات عامة بشكل دوري أمرا بالغ الأهمية للوصول إلى حلول ملائمة ومستدامة للتحديات السياسية والأمنية التي تواجهها تونس. وفي هذا السياق، يبدو التواصل مع الشباب، لاسيما الشباب في المناطق المهمشة، وإشراكهم وإبراز أن آرائهم مهمة وستؤخذ بعين الاعتبار¹، شرطا أساسيا وضروريا للنجاح في بناء مجتمع أكثر أمنا واستقرارا في تونس.

وفي حين تستمر الحكومات التونسية بالعمل في مناخ من عدم الثقة والعزلة عن المواطنين، تحتاج النخبة السياسية في تونس إلى إعادة بناء الثقة والحوار بين الدولة والمواطنين. وهذا أمر حاسم لاستعادة شرعية الدولة وتعزيز مشاعر الهوية والانتماء لدى التونسيين، كما أنه أمر حيوي للحفاظ على التماسك الاجتماعي في مرحلة يشوبها الكثير من الغموض والاضطراب. فوفقا لاستطلاعات الرأي، على النخبة السياسية أن تستجيب لآمال التونسيين الكبرى في دولة أكثر إنصافا. إن مشاعر الهوية، أي أن يكون المرء مواطنا تونسيا، قد تنبع من الحصول على حياة كريمة تشمل وصولا متساويا إلى الفرص الاقتصادية. وكما أفادت استطلاعات رأي مماثلة، يؤمن التونسيون حقا بأن الممارسات الديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات، عوامل رئيسية لازدهار الاقتصادي، وهم يريدون أن تقدم لهم دولتهم قدرا من الدعم لرفاههم الاجتماعي، لكنهم يريدون أيضا الفرص لتحقيق طموحاتهم وأهدافهم². في هذا السياق، يعد إعادة تجديد الثقة في المؤسسات الديمقراطية الناشئة أمرا أساسيا وتتطلب أيضا جهودا متضافرة لبناء الديمقراطية من القاعدة إلى القمة، لا سيما في المناطق الهامشية والفقيرة حيث تتأصل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بعمق، وحيث يسود الخلاف السياسي ويحتد³.

بناءً على ما تم التطرق إليه، تكشف دراسة العلاقة بين أمن الدولة وأمن الأفراد وأثرها على عملية التحول السياسي في تونس، عن عدّة جوانب مهمة في هذا المجال، تتعلق بما يأتي:

- تقدم التجربة التونسية درسا مهما عن أهمية العامل الاقتصادي في نجاح التحول السياسي، فضمانات الحقوق والحريات الموجودة في الدستور المؤسس لنظام ديمقراطي - كما بدى ذلك - لا يكفي لاستمرار القبول الشعبي به، بل يجب أن يقترن ذلك بتحقيق النهوض الاقتصادي وتحسين أوضاع الناس والاستجابة لأزماتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤكد الطرح الذي قدّمه كل من "مارتن ليبست" و"صامويل هنتغتون" حول حتمية الربط بين التحولات الديمقراطية المأمولة وبين مطالب الناس الحياتية،

¹ لولا أليباغا وكليوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.28.

² مهي يحي، مرجع سبق ذكره.

³ Laryssa Chomiak, Op-cit. p.1.

معتبرين أن الديمقراطية السياسية لا تصبح واقعا منجزا إلا بتحقق بعدها الاقتصادي الاجتماعي، وحال إخفاقها في تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي للمواطنين، فإن توافر الحقوق والحريات الشخصية لن يحول بين الناس واندفاعهم نحو تأييد أنماط أخرى للحكم¹.

- تؤكد التجربة التونسية العلاقة الوثيقة بين حالة انعدام الأمن الإنساني والمسار المتعثر للتحول الديمقراطي، وتنبهنا هذه التجربة الطويلة والمعقدة في هذا المجال إلى نقطة مهمة جدا في دراسة وتحليل العلاقات الارتباطية بين هذه الظواهر، فهي تذكّرنا بضرورة التمييز بين مرحلة الانتقال الديمقراطي ومرحلة التوطيد الديمقراطي، إذ يتضمّن التحول إلى الديمقراطية عمليتين انتقاليتين وليس عملية واحدة؛ الانتقال الأول يشمل إقامة نظام الحكم الديمقراطي، أما الانتقال الثاني فمهمته توطيد أركان هذا النظام واستقراره والإدارة الفعالة لمؤسساته²، وبينما تعتبر الأخيرة عملية أطول وأكثر تعقيدا؛ تعيش تونس في الوقت الراهن أزمة الانتقال الثاني نتيجة ضعف قدرة الدولة-أو عدم رغبتها- على معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في وقت مبكر خلال مرحلة التحول الديمقراطي، وهذا شرط ضروري لمنع تعريض عملية ترسيخ الديمقراطية للتعثر أو التراجع³، بل ومنع تعرض الدولة لخطر الانهيار، فدولة ما بعد الانتقال الضعيفة في الوقت الراهن معرضة أكثر من أي وقت مضى لخطر التحول إلى دولة فاشلة أو منهارة إذا ما لم يتم حشد الجهود والإمكانات اللازمة من أجل الاستجابة المستعجلة للمطالب العامة المتزايدة وتحقيق التغيير المأمول في البلاد.

- تثبت التجربة التونسية بأن التحول السياسي في البلاد يعتبر ناجحا نسبيا بينما يستمرّ فعليا في توفير الأمن والرفاهية لجميع المواطنين. في حالة تونس، تأثرت ولا تزال تتأثر عمليات تعزيز الديمقراطية وتوفير الأمن بالتحديات والمخاطر الكبرى التي تواجه الدولة والمواطنين على حدّ سواء، وتعنى هذه التحديات القائمة بتهديدات الأمن القومي الناشئة بعد العام 2010 (الإرهاب والتفجير والهجرة غير الشرعية) كما تتعلق أيضا بمخاطر الأمن الإنساني المتفاقمة منذ العام 2011 (الظروف الاقتصادية والمعيشية القاهرة والفوارق الاجتماعية والجغرافية المتزايدة)، لكن تظلّ التهديدات والمخاطر المرتبطة بغياب أمن الأفراد ورفاههم الاجتماعي، الأكثر تأثيرا وتأجيجا لحالة الانحدار الديمقراطي والتدهور الأمني التي تشهدها دولة ما بعد الانتقال حاليا. فعلى الرغم من الخطوات السلسلة المهمة التي اتخذت حتى الآن لاستكمال البناء الديمقراطي المستقر والمتماسك في البلاد، فإن الحكم غير الملائم والمؤسسات غير الفعالة في معالجة المظالم العامة لا يزال يخلق درجة عالية من السخط والتمرد يعبر عنها بالحركات الاحتجاجية المستمرة، لاسيما في المناطق الداخلية والريفية من البلاد. ينبغي استيعاب أن مجرد انتقال السلطة من

¹ Asmaa Elbanna, **Op-cit.** p.55.

² علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 2019، ص.ص. 141-142.

³ Silvia Colombo, **Op-cit.** p.19.

حكم مطلق إلى نظام هجين قائم على دولة وطنية ذات مؤسسات شرعية لا يضمن تطورا مستقرا وتدرجيا باتجاه الترسخ الديمقراطي والأمن المستدام في تونس¹.

- بينما تشير التجربة التونسية إلى أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم سياسي ديمقراطي في ظل غياب الأمن الإنساني والانهيار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والدول، تبرز الحاجة الماسة إلى إعادة تحديد وتفعيل دور الدولة كخطوة أولى ضرورية في مواجهة التهديدات القائمة والمحتملة في البلاد. فمن العناصر الأساسية في عملية التحول في أي بلد، هو وجود دولة قوية مبادرة، يشار إليها عادة باسم "الدولة الإنمائية الفعالة"، أي الدولة ذات الحكومة الناشطة أو في الكثير من الأحيان النخبة غير السياسية التي تتخذ من التنمية الاقتصادية السريعة هدفا رئيسيا لها. ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك ليضيف ميزة أخرى، حيث تمنح الدولة أجهزتها الإدارية النفوذ والسلطة لتخطيط السياسات وتنفيذها، ومع ارتفاع معدلات النمو وتحسن مستويات المعيشة تكتسب أجهزة الدولة والنخب الحاكمة الشرعية².

على وجه التحديد، نجادل بأن مسؤولية توفير وتعزيز الأمن الإنساني للأفراد تقع في المقام الأول على عاتق الدولة ومؤسساتها الرسمية. وبالتالي، يستند هذا إلى إعادة النظر في الطبيعة المتغيرة للسيادة، وتوسيع التعريف بحيث يتجاوز حماية الحدود ليشمل مسؤولية توفير رفاهية السكان. إذا كان يُنظر إلى السيادة على أنها مجرد سيادة سلبية، أي التحرر من التهديد الخارجي، فإنه ينبغي أن نتذكر هنا العقد الاجتماعي لتوماس هوبز الذي كان من المفترض أن يتماشى مع الصفقة الواسطالية بين الدول. على الجهات المسؤولة في تونس أن تدرك أن الدولة الفعالة حقا هي الدولة التي تلعب دورا مركزيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن لم تكن كمزود مباشر للنمو فعلى الأقل كشريك ومحفز وميسر ومنظم لعملية إنجاز التنمية وتحقيق الأمن. دولة يمكنها توفير الأمن الإنساني والتعامل مع المظالم الاقتصادية والاجتماعية كما تتعامل بنجاح مع مشاكلها الحدودية التقليدية. فالיום لا ينبغي قياس قوة أو ضعف الدولة على أساس قدرتها على التعامل مع المشاكل التي تهدد أمنها (الصراع المسلح أو التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة) ولكن على أساس قدرتها على صدّ التهديدات ضد صحة ورفاهية ومستوى حياة مواطنيها ومن ثم، إذا اعتبرت الدولة الفاشلة تقليديا دولة تهدد الأمن الإقليمي، فمن وجهة نظر الأمن الإنساني، فإن الدولة الضعيفة أو الفاشلة في الوقت الحالي هي بالدرجة الأولى دولة تعجز عن المحافظة على مقومات الثقة والحماية والانتماء في علاقاتها بمواطنيها³.

- إن تحول الدولة في تونس إلى دولة قوية فعالة تكون لها القدرة على الإيفاء بمتطلبات أمنها وأمن مواطنيها، يتوقف بشكل كبير على ترجمة مفهوم الأمن الإنساني إلى واقع عملي يستند إلى تطويره كإطار تنفيذي للسياسات الأمنية المستقبلية للدولة. أولا وقبل كل شيء، هناك حاجة خاصة إلى العمل

¹ Rfaaa Chehoudi, **Op-cit.** p.603.

² The United Nations Development Programme (UNDP), "The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World", Human Development Report 2013, **Op-cit.** p.66.

³ Shahrbanou Tadjbakhsh, **Op-cit.** pp.9-10.

من أجل التوفيق بين توقعات السكان وأهداف الدولة فيما يتعلق بالأمن، فعلى الرغم من أن العناصر الأساسية للأمن الإنساني معترف بها على نطاق دولي واسع، إلا أن الطريقة التي يتم بها التعامل مع القضايا الأمنية في الممارسة العملية لا تزال موجّهة بشكل أساسي إلى الدولة¹. وبالتالي، يعتبر تغيير الثقافة الأمنية السائدة شرطاً ضرورياً لنجاح هذا التوفيق، فالتغيير في مجموع القيم والأفكار والممارسات المتعلقة بكيفية إدارك "انعدام الأمن" و"إنتاج الأمن" قد يكون مفيداً للغاية من ناحية أن التحول في الموضوع أو القيمة المرجعية للأمن من شأنه أن يكون سبباً للتحول الديمقراطي والتغيير السياسي ونتيجة لهما في الوقت نفسه². ينبغي أن ينطوي المفهوم الجديد للأمن على توسيع نطاق الأمن وتعميقه بحيث يشمل "تهجا أمنياً أكثر تركيزاً على الفرد الإنسان". وبالتالي، يجب أن يتضمّن هذا التعريف عدّة مكونات أساسية تشير بالدرجة الأولى إلى التهديدات الرئيسية للأمن الإنساني، كما تشتمل معالجتها من خلال ضمان تحرر الفرد من التهديدات الداخلية والخارجية لرفاهه وجودة حياته، بما في ذلك التهديدات التي تشكّلها الدولة، مع تهيئة الظروف للتطور الحر وإعمال الحقوق وفرص المشاركة في الحياة الاجتماعية. وفي هذا التعريف، يمكننا أن نرى روابط واضحة بين "التحرر من الخوف" و"التحرر من الرغبات" و"التحرر من الدولة المتضخمة" أيضاً³.

الحوصلة، إن الدولة الديمقراطية الفعالة التي تحقق رفاهية شعبها وتعزّزها هي شرط مسبق لتعزيز شرعية واستقرار وأمن وجودها. ومن هذا المنظور، فإن أمن الدولة ليس غاية في حدّ ذاته، بل هو وسيلة لتأمين الأمن لمواطنيها⁴. لكن، بينما يتم التأكيد على العلاقات المتبادلة بين أمن الدولة وأمن الفرد ضمن أي مقارنة أمنية تتسم بالتوازن والاتساق، ينبغي أن نوضّح في هذا الإطار مجموعة من النقاط المهمة التي نلخصها في عدّة حقائق رئيسية: إن التركيز على أمن الأفراد لا يقلل أبداً من أهمية الأمن القومي المتمحور حول الدفاع عن سيادة الدولة وحمايتها من المخاطر الخارجية. لا يمكن للمفهوم الإنساني للأمن أن يحل محل المفاهيم التقليدية للأمن أو يستبدلها، يمكنه أن يكملها فقط لكن لا يمكنه لا إلغائها ولا تجاوزها، فكما يعتبر توفر الأمن الإنساني عاملاً مهماً لاستقرار وأمن الدول، فضمان أمن الدول واستقرارها يعدّ بدوره شرطاً ضرورياً لحماية وجود الأفراد وتعزيز أمنهم ورفاههم. ينبغي أن تتشكّل قناعة تامة لدى الجهات الأمنية والسياسية المسؤولة في تونس، بأن الأمن القومي والأمن الإنساني يدعم كل منهما الآخر ويكمل بعضهما الآخر. فالأمن الإنساني لا يمثل قطيعة مع الدولة، ولا يعني علاقة تضاد أو مواجهة بين الدولة ومجتمعها. والدولة التي تعبّر عن احتياجات جميع مواطنيها، وتوفر مجالاً لحضور متساو لمصالح مختلف الفئات المنضوية في ظلّها، تعدّ مقوماً حاسماً لتفعيل آليات تحقيق

¹ Karim Hussein & Others, **Op-cit.** p.30.

² Daase Christopher, "National, societal and human security: on the transformation of political language", **Historical Social Research.** No. 35(4), 2010, pp.22-23.

³ Dmitry BALUEV & Others, **Op-cit.** pp.5-6.

⁴ Fredrick Mutesa and Wilma Nchito, "Human security and poverty reduction in Zambia", In: **The Many Faces of Human Security: Case Studies of Seven Countries in Southern Africa.** South Africa: Institute for Security Studies, 2005, p.9.

الأمن الإنساني. بعبارة أخرى، إن أمن الأفراد لم يكن يعني بأي حال من الأحوال تهميش دور الدولة، ولكن تعزيزه في مجالات تتجاوز منظور الأمن التقليدي، وتكامله مع بقية أدوار الأطراف المجتمعية الأخرى في هذا الإطار¹.

المطلب الثالث: تفعيل مسار العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد:

تشمل إحدى التحديات الرئيسية أمام توطيد المؤسسات والممارسات الديمقراطية في تونس إشكالية تعطل مسار العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد باعتبارها أحد العوامل الأساسية المؤججة لحالة الانحدار السياسي والتدهور الأمني التي تشهدها دولة ما بعد الانتقال في المرحلة الحالية. إذ على الرغم من العملية التشاربية النموذجية والأحكام المبتكرة، واجهت آليات العدالة الانتقالية الطموحة فترات عصيبة، وصراعات سياسية داخلية، بالإضافة إلى عدم القدرة على التركيز على مطالب التغييرات الهيكلية التي دفعت الانتقال التونسي سنة 2011. في النهاية، لم تكن الجهات الفاعلة في الانتقال ومؤيديه قادرين على تحدي النظام الاقتصادي الإقصائي واحتكار القلة الذي ترك العديد من جوانب سلطة بن علي قائمة وسليمة حتى في غيابه².

تعرف العدالة الانتقالية على أنها تلك المنظومة المركبة والمتكاملة من المبادئ والقواعد والآليات والوسائل التي تستهدف فهم ومعالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بكشف حقائقها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم، وإصلاح المؤسسات وضمن عدم تكرار تلك الممارسات³. فبالنظر إلى أنه كان من المطالب الأساسية للحراك الشعبي 2010-2011 استرجاع اعتبار المواطنين وكرامتهم التي أهدرتها سلطات الدولة في ظلّ الحكم السابق القائم على ركيزتين أساسيتين هما: الشرطة، خاصة الشرطة السرية، التي تلاحق المعارضين وتعذبهم وتسجنهم، وفئة صغيرة من الأوليغارشية والمقربين من دوائر النظام التي استولت على السلطة لاستخدامها في تحقيق مصالحها ومآربها الخاصة⁴، قد بدت تونس ما بعد الانتقال مستعدة جدا لمعالجة ماضيها الاستبدادي التعسفي بالشكل المطلوب سعيا وراء المصالحة بين الشعب والدولة⁵. لقد بدأ مسار العدالة الانتقالية بإرادة سياسية قوية وتم دعمه من خلال الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي

¹ مالك عوني، مرجع سبق ذكره. ص.5.

² Naomi Roht-Arriaza, "Tunisia's Democratic Backsliding and Economic Woes Illustrate the Limits of Transition", April 28, 2022, on website: <https://cutt.us/bLNiT>

³ نزيهة دويب، "مسار العدالة الانتقالية في تونس: النشأة، التعثر والإكراهات السياسية"، دورية دعم حول العدالة الانتقالية في تونس وليبيا: نتائج المسارات الحالية ودورها في إرساء مصالحة وطنية وضمائمات عدم التكرار. العدد (05)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، ديسمبر 2019، ص.26.

⁴ Naomi Roht-Arriaza, **Op-cit.**

⁵ Maurice Döring & Rami El Golli, **Op-cit.** p.11.

والانتقال الديمقراطي، فمباشرة بعد سقوط بن علي، أنشأت الحكومة المؤقتة لجننتين¹، واحدة معنية بحقوق الإنسان والأخرى معنية بمكافحة الفساد، وكلاهما أوصى بالمساءلة وإصلاحات واسعة بما في ذلك التدقيق والمتابعة. بعد ذلك أنشأت الحكومة وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، التي انخرطت طيلة عامين في حوار وطني واسع حول الشكل الذي يجب أن تبدو عليه العدالة الانتقالية على الطراز التونسي².

إلى جانب العدالة الانتقالية في حدّ ذاتها، كفل دستور 2014 الحقوق والحريات، وأنشأ مجلساً قضائياً مسؤولاً عن الإدارة القضائية، ودعا إلى إنشاء محكمة دستورية لفحص التشريعات والحدّ من السلطات العامة في الدولة، وهو ما لم يتحقق حتى الآن. لقد فقد قضاة معروفون بالفساد، ومن هم مقربون من بن علي وظائفهم، كما عززت وسائل الإعلام الحرة والعديد من الأحزاب السياسية، وجهة النظر القائلة بأن تونس تسير على الطريق الصحيح. ثم استتبع ذلك، إقرار البرلمان قانوناً في ديسمبر 2013 يقضي بإنشاء هيئة الحقيقة والكرامة، وهي الهيئة التي أوكلت لها المهام الرئيسية في إنجاز أهداف العدالة الانتقالية في البلاد، بما في ذلك الكشف عن حقيقة الانتهاكات التي حدثت في ظل الديكتاتورية، وضمان المساءلة، ووضع نظام للتعويضات، واقتراح إصلاحات مؤسسية. كما فرضت المساعدة الطبية المؤقتة وغيرها من المساعدات المؤقتة للجرحى والقُتل وعائلاتهم خلال أحداث الحراك³. لتحقيق هذه الأهداف، بدأت هيئة الحقيقة والكرامة مهمتها في عام 2014 لتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الفترة 1955 و2013⁴. واتّسم تصميم العدالة الانتقالية في تونس بالعديد من الابتكارات، حيث استند إلى فهم أن الفساد كان منهجياً وجزءاً لا يتجزأ من النظام، ومرتباً ارتباطاً وثيقاً بانتهاكات حقوق الإنسان لكل من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أوجد إفلاتاً مزدوجاً من العقاب يعزّز كل منهما الآخر. لذلك، كانت عملية العدالة الانتقالية تتمثل في النظر في الانتهاكات المدنية/السياسية والاقتصادية، والتحقيق في القضايا التي تنطوي على كليهما، والنظر في إصلاحات النظام ككل. كما كان على هيئة الحقيقة والكرامة أن تعمل كنوع من قضاة التحقيق، حيث تقوم بتجميع ملفات حول الجرائم المحتملة لإرسالها إلى المدعي العام الذي كان من المقرر أن يحيلها مباشرة إلى 13 دائرة قضائية خاصة داخل المحاكم العادية، مع محاكمة الجناة

¹ في 18 فبراير 2011 صدر المرسوم عدد 7 والمرسوم عدد 8 والمتعلقان بإنشاء لجننتين الأولى ولجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد والتي يمتد عملها خلال فترة ما بين 7 نوفمبر 1987 وحتى 14 يناير 2011، والثانية هي اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجها. للمزيد من التفاصيل أنظر في: محمد عمران، "العدالة الانتقالية في مهب الثورات المضادة: مسارات مجهضة وأخرى لم تكتمل بعد"، دورية دعم حول العدالة الانتقالية في تونس وليبيا: نتائج المسارات الحالية ودورها في إرساء مصالحة وطنية وضمانات عدم التكرار. العدد (05)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، ديسمبر 2019، ص.6.

² Naomi Roht-Arriaza, **Op-cit.**

³ Naomi Roht-Arriaza, **Op-cit.**

⁴ Yasmine Akrimi, **Op-cit.** p.11.

المزعومين بتهمة الفساد أو الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان أو كليهما. كان للمادة 46 من قانون هيئة الحقيقة والكرامة وظيفة "تحكيم" تسمح للمدعى عليهم المحتملين، في قضايا الجرائم الاقتصادية، بالتقدم طواعية، والاعتراف بالذنب والاعتذار، والإعلان عن مكاسبهم غير المشروعة، والموافقة على دفع تعويضات مقابل إنهاء الإجراءات القانونية ضدّهم¹.

لقد نشرت هيئة الحقيقة والكرامة تقريراً نهائياً مطّولاً في العام 2020²، وأثبتت الحقائق التاريخية الذي تضمّنها عدّة حالات سيئة السمعة لانتهاكات حقوق الإنسان، كما تم إصدار قائمة بالضحايا الذين يحق لهم الحصول على تعويضات. خلال فترة وجودها، حقّقت الهيئة بعض النجاحات: ذهب أحد أقارب بن علي أمام هيئة الحقيقة والكرامة (والدولة) في جلسة استماع علنية حيث اعتذر وحدّد كيفية حدوث الفساد، على الرغم من الصراع مع مكتب النقاضي الحكومي، فمن المشكوك فيه أنه (أو أي جاني آخر) قد دفع بالفعل إلى صندوق التعويضات كما هو مطلوب. وتلّقت الهيئة حوالي 60 ألف بيان، وعقدت 14 جلسة استماع عامة، وأحالت حوالي 200 قضية (69 لائحة اتهام و131 قضية تتطلب مزيداً من التحقيق) إلى الدوائر الخاصة للمحاكمة التي تغطّي انتهاكات الحقوق والجرائم المالية. وذهبت توصياتها إلى ما هو أبعد من التعويضات والتغييرات في الشرطة والقضاء للنظر في إصلاحات هيئة الجمارك والمشتريات العامة ومؤسسات التدقيق وأجزاء أخرى من الدولة البيروقراطية. كانت هيئة الحقيقة والكرامة رائدة في مفهوم "المنطقة الضحية"، مع التركيز على المناطق الداخلية التي تم تهميشها وإهمالها بشكل منهجي بعد أن تم تصنيفها على أنها حصون للمعارضة بعد الاستقلال؛ في حين لم تكن هناك جلسات استماع علنية حول التهميش، دعت الهيئة إلى تعويضات جماعية لهذه المناطق، ونشر تقريرها وتوصياتها في الجريدة الرسمية، ما أكسبها صفة الأحكام القانونية³.

ومع ذلك، فإن الهجمات الإعلامية المطوّلة، وعدم تعاون الدولة فيما يتعلق بالأرشيف، ومذكرات الاستدعاء، والأصول، والانقسامات السياسية التي انعكست في هيئة الحقيقة والكرامة نفسها، كان لها تأثير سلبي على أداء الهيئة وإنجازاتها النسبية⁴. فعلى الرغم من ردود الفعل القوية للجمهور التونسي على جلسات الاستماع، قد تم رفع قضية واحدة فقط إلى المحكمة، بينما وافق 23 ألف ضحية على الوساطة بدلاً من ذلك. لقد واجهت هيئة الحقيقة والكرامة معارضة سياسية واجتماعية بشكل مستمر من أولئك المقربين من النظام القديم. وفي أبريل 2018، قرّر حزب العمال التقدمي إنهاء عمل هيئة الحقيقة

¹ Naomi Roht-Arriaza, *Op-cit*.

² علماً أن تاريخ انتهاء مرحلة عمل هيئة الحقيقة والكرامة كان في 17 ديسمبر 2018 بعد أن دام أكثر من أربع سنوات، وهي إحدى أطول الفترات الزمنية لهيئة عدالة انتقالية فيما يقارب الأربعين تجربة في العالم. للمزيد حول تطورات مسار العدالة الانتقالية في تونس، أنظر في: أمين الغالي، "مسار العدالة الانتقالية في تونس: ما بعد هيئة الحقيقة والكرامة"، دورية دعم حول العدالة الانتقالية في تونس وليبيا: نتائج المسارات الحالية ودورها في إرساء مصالح وطنية وضمانات عدم التكرار. العدد (05)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، ديسمبر 2019، ص.ص. 58-59.

³ Naomi Roht-Arriaza, *Op-cit*.

⁴ *Ibid*.

والكرامة دون منحها تمديدا لمدة عام آخر، تاركة وراءها إحساسا بالمصالحة غير المكتملة¹. كما كان القضاة المكلفون بالبتّ في قضايا العدالة الانتقالية يخضعون للتناوب السنوي على مناصب قضائية أخرى، مما يعني أن الدوائر لم يكن لديها أبدا كادرا متخصصا من القضاة المدربين أو ذوي الخبرة في القانون الدولي أو التحقيقات المعقدة. كل هذا أضعف بالطبع معنويات الضحايا وساهم في الشعور العام بأن الانتقال ومعه العدالة قد غرقا في الاقتتال الداخلي والارتباك. ومع قيمة الإدراك المتأخر، اتفق العديد ممن شاركوا في العملية على أن الفشل الأساسي كان في عدم التعامل مع القضايا الاقتصادية والتفاوتات الهيكلية التي أدت إلى الحراك الاجتماعي 2010. تعني الولاية الزمنية والمواضيعية الواسعة التي تتمتع بها هيئة الحقيقة والكرامة أن مواردها كانت غير كافية وأن التأخيرات كانت هي القاعدة. التركيز على الفساد والشرطة باعتبارهما ركيزتين مزدوجتين للديكتاتورية كان من الممكن تحقيقه بشكل أفضل في كيانين منفصلين ولكن منسقين، والذي كان من الممكن أن ينزع فتيل المعارضة بدلا من تركيزه ويسمح لمجموعة واحدة على الأقل من التحقيقات بالمضي قدما مع عدد أقل من التدايعات المعاكسة. لم يتم تصور الدوائر الخاصة وتنظيمها بشكل كاف. كان من الممكن أن يقضي البرلمان، الذي تحول بحلول عام 2020 إلى مسرح للعنف الجسدي والتشابك بالأيدي بدلا من التشريع، وقتا أقل في التركيز على الممارسة الطموحة للإصلاح الدستوري الواسع، والمزيد على التنفيذ الفعلي للتغييرات المطلوبة. المحكمة الدستورية رغم دورها المحوري لم تبدأ عملها بعد. كما لم يفك البرلمان بشكل فعال أنظمة التراخيص والتصاريح والمشتريات وإيجارات الأراضي، وكذلك قوات الأمن غير الخاضعة للمساءلة والتي أبقّت على النخبة القديمة في مكانها. وكان المانحون والمقرضون الدوليون الذين دعموا الانتقال، في النهاية، متفائلين كثيرا بالحفاظ على أكبر قدر ممكن من الوضع الراهن باسم "الاستقرار"².

في واقع الأمر، اقترن تعثر مسار العدالة الانتقالية التونسية بالفشل الكبير في الحدّ من الفساد المستشري في البلاد. فبالنسبة للتونسيين عامة، والشباب التونسي خاصة، الذي مثلّ القوة الكبرى الدافعة للحراك والتحول السياسي، يعني العثور على موطن شغل الحفاظ على الكرامة، وصون الكرامة يقتضي إنهاء الفساد الذي حرّمهم من فرصهم في كسب العيش، وبينما أسقط حراك 2010-2011 رأس النظام الديكتاتوري، فإنه بالنسبة للشباب التونسي العاطل عن العمل لا يزال الحراك والتحول في بدايتهما مع استمرار جيوب الفساد المتغلغل في كل القطاعات وعلى كافة المستويات³. إلى الوقت الراهن لا تزال ظاهرة الفساد تشكّل التهديد الأكثر إلحاحا للعلاقات بين الدولة والمجتمع. وعلى خلاف ما كان متوقعا، ازداد مؤشر مدركات الفساد سوءاً في مرحلة ما بعد الانتقال، فبين 2012 و2021 تراوحت درجات

¹ Maurice Döring & Rami El Gholli, *Op-cit.* p.11.

² Naomi Roht-Arriaza, *Op-cit.*

³ روبن كارانزا ومحمد آزر الزواري، "شغل، حرية، كرامة وطنية: طموح شباب تونس لا يقف عند مسألة من أجل الفساد"، إحاطة المركز الدولي للعدالة الانتقالية. نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، فيفري 2020، ص.2.

الفساد في تونس من 100/41 إلى 100/44 (أنظر الشكل رقم 24)، قبل أن تسوء أكثر خلال العام الماضي (2022) بتسجيلها درجة 100/40 محتلة المرتبة 85 من أصل 180 بلد شمله القياس¹. في الحقيقة، بينما نشأت الديمقراطية وانهارت الديكتاتورية، واجهت تونس صعوبة أكبر في معالجة مشكل الفساد². مع ذلك، كان من بين أهم التطورات الإيجابية التي شهدتها موضوع مكافحة الفساد في تونس ما بعد 2010، تعزيز الإطار القانوني المتعلق بمكافحة هذه الظاهرة، حيث تم التفكير في أن سن عدد من القوانين الجديدة من شأنه أن يلعب دورا هاما في التصدي للفساد وتعزيز الشفافية بمرور الزمن³. فمنذ العام 2016، بدأت الحكومة التونسية، لاسيما بعد أن تسلّم رئيس الوزراء، يوسف الشاهد، مقاليد الحكم في أوت 2016، حملة للقضاء على مراكز القوة التي يدّعي أنها متورطة في الفساد، وتضمّنت أولى المبادرات إصدار قانون النفاذ إلى المعلومة⁴، وهو أحد أكثر القوانين تقدّمية في المنطقة، كما صادق رئيس الحكومة رسميا على استراتيجية مكافحة الفساد لمدة خمس سنوات للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2016، وخطة العمل للفترة 2017-2018، واقترنت هذه الخطوات أيضا برفع ميزانية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد⁵، بالإضافة إلى الموافقة على قانون المحكمة المالية، الذي يسمح للمحكمة بالتحقيق في قضايا الفساد الكبرى⁶. علاوة على ذلك، سن البرلمان قانونا جديدا بشأن التبليغ عن الفساد وحماية المبلّغين، ويكرّس قانون مارس 2017 إطارا قانونيا ينص على حق المبلّغين في التمتع بحماية مادية وقانونية، وينطبق هذا القانون على كل القطاعات، بما فيها قطاع الدفاع والأمن. كما مرّر البرلمان في أوت 2017 قانون إنشاء هيئة دستورية جديدة وهي هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، والتي تتكون من مجموعة من القضاة والخبراء، وكانت هذه الهيئة الجديدة الجهة الدستورية الدائمة التي ستحل محل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تأسست سنة 2011 باعتبارها هيئة مؤقتة، وكلفت بالمساهمة في وضع سياسات الحوكمة الرشيدة، ومنع الفساد ومكافحته، ويشمل ذلك التحقيق في قضايا الفساد في القطاعين العام والخاص⁷. وفي جويلية 2018، صدر قانون

¹ للمزيد أنظر في: منظمة الشفافية الدولية، مرجع سبق ذكره.

² Brian Klaas, **Op-cit.** p.vi.

³ منظمة الشفافية الدولية، برنامج الدفاع والأمن، مرجع سبق ذكره. ص.7.

⁴ يتيح قانون 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة إطارا قانونيا لحرية التقدم بمطالب النفاذ إلى المعلومة، كما يحدد الاستثناءات لممارسة هذا الحق وينص على تأسيس هيئة مكلفة بالإشراف على تنفيذ هذا القانون، برئاسة قاض وأعضاء للهيئة من بينهم موظفون وجامعيون وأعضاء في المجتمع المدني. يساهم هذا القانون في تعزيز الشفافية حيث ينص على نشر أي معلومة سبق وأن ورد عليها طلب على موقع الهيكل المعني. للمزيد أنظر في: المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه. ص.6.

⁶ Hanan Morsy & Others, "Tunisia Diagnostic paper: Assessing Progress and Challenges in Unlocking the Private Sector's Potential and Developing a Sustainable Market Economy", **Tunisia Diagnostic 2018**. European Bank for Reconstruction and Development, November 2018, p.8.

⁷ منظمة الشفافية الدولية، برنامج الدفاع والأمن، مرجع سبق ذكره. ص.7.

بشأن الثراء غير المشروع يلزم السياسيين والأثرياء بشكل عام بالكشف عن ممتلكاتهم الخاصة وعن مصادر هذه الممتلكات¹.

منذ ذلك الوقت، تحدّث الشاهد عن علاقة الفساد بالأمن، معتبرا بأن هناك رابطا بين التهريب وتمويل الإرهاب والأنشطة العابرة للحدود وتهريب الأموال خارج البلاد. كما صرّح الشاهد لدى إعلانته عن تحويل وزاري في سبتمبر 2017، بأن حكومته الجديدة ستكون حكومة حرب على الإرهاب والفساد. وقامت الحكومة خلال هذه السنة بتعزيز حملة الاعتقالات والتحقيقات مع رجال الأعمال والسياسيين وأعدوان الأمن وأعدوان الديوانة. مع ذلك، أعربت عدّة جهات في المجتمع المدني التونسي عن عدم اقتناعها، حيث عبّر حقوقيون وإعلاميون صراحة عن انتقادهم لحملة محاربة الفساد، إذ أنهم لا يشككون في فعاليتها فحسب، بل يرون أنها سياسة تمويه على تطورات أخرى لا تزيد الفساد إلا تفاقمًا. كما أثار تمرير البرلمان لقانون المصالحة الإدارية الصادر في سبتمبر 2017 الجدل بشكل واسع، مقوّضا ثقة الجمهور في التزام الحكومة بالقضاء على الفساد، حيث منح هذا القانون الحصانة للقادة السياسيين وموظفي الخدمة المدنية المنخرطين في نظام بن علي². يرى الكثيرون في تمرير هذا القانون تكريسا لمناخ الإفلات من العقاب لصالح من يشتبه في تورطهم في الفساد. وفي هذا الصدد، أفاد أحد الناشطين في المجتمع المدني قائلا: "لا يمكن الوثوق بالحرب على الفساد إذا لم تكن الحكومة مثالا يحتذى به في هذا الصدد وإذا لم تتوقف عن تعيين أشخاص شوّه الفساد ماضيهم"³.

في أعقاب ذلك، ظلّت مسألة ما إذا كان سيتم ترجمة هذه القوانين الجديدة على أرض الواقع مطروحة بشكل كبير. ووفقا لتقديرات أحد الخبراء، 75 جهة حكومية وجهازا إداريا من بين 1200 قد تجاوبوا مع قانون حماية المبلغين مبدئيا، و80% إلى 90% من مطالب النفاذ إلى المعلومة قد بقيت دون رد، ليختم قائلا: "الإشكال لا يكمن في سن القوانين، بل في تطبيقها"⁴. كما أفادت نتائج دراسة حديثة أنجزها مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان حول حالة تطبيق الحوكمة المفتوحة للإدارة التونسية عامة، ومؤشر حالة الانفتاح تحديدا، من خلال البحث في مدى تطبيق واحد من أهم مؤشراتها المتمثل في حق النفاذ إلى المعلومة، من قبل الإدارات المركزية، بما في ذلك الوزارات، السلطة التنفيذية، ومجلس النواب، واللامركزية كالبليات، بأن هناك تفعيل نسبي نوعا ما لهذا الحق على مستوى مختلف الهياكل، لاسيما على مستوى البلديات التي كانت من أكثر الهياكل المتعاونة والمتجاوبة من حيث الرد

¹ Maurice Döring & Rami El Golli, *Op-cit.* p.14.

² وقد أظهرت الحكومة هذا القانون على أنه جزء من مساعيها نحو تحقيق العدالة الانتقالية في فترة ما بعد حكم بن علي، حيث أن القانون يمنح العفو للمسؤولين الحكوميين المتورطين في ممارسات الفساد خلال فترة حكم بن علي، والذي يدعون أنهم تورطوا في ذلك من باب انصياعهم للأوامر وأنهم لم يحققوا أي مكاسب شخصية جراء ذلك. وينص على أن يرجع المسؤولون كل الأموال المختلصة من المال العام على أن يحظوا في المقابل بالحصانة من الملاحقة القضائية. أنظر في: منظمة الشفافية الدولية، برنامج الدفاع والأمن، مرجع سبق ذكره. ص.6.

³ المرجع نفسه.

⁴ نفس المرجع. ص.7.

على مطالب النفاذ، لكن النسب المعلن عنها عموماً تشير إلى أنها غير كافية إلى حدّ الآن وبعيدة كثيراً عن ما هو منشود، لاسيّما وأن أيّ منها لم يبلغ نسبة 50% على أقلّ تقدير، وهو ما يؤكّد أن هناك حاجة حقيقية لدعم هيئة النفاذ إلى المعلومة على المستويين المالي والبشري حتى تتمكّن من القيام بالمهام الموكلة إليها بكلّ نجاعة¹.

من ناحية أخرى، على الرغم من أن هيئة مكافحة الفساد الوطنية في تونس قد تم تأسيسها منذ الأيام الأولى للانتقال (فبراير 2011)، إلا أنها ومعها ميزانيتها، ظلّتا تقبعان تحت سيطرة رئيس الوزراء، وهذا ما أعاق استقلالية الهيئة وقدرتها على التحقيق في الفساد، وإن بدى أنه قد تم إحياؤها خلال يناير 2016، مع زيادة تمويلها وحصولها على قيادة جديدة، وفيما أفادت به الهيئة، أنها تلقّت 1937 شكوى منذ بداية عام 2016، رفعت منها 832 ملفاً إلى المحققين و106 إلى وزارة العدل، فليس واضحاً، عدد القضايا التي تمكّنت الهيئة من حلها، أو ما إذا كان النظام القضائي عموماً يمتلك القدرة على حلها والبت فيها. أما بالنسبة إلى التدفقات غير الرسمية، فقد فاق حجم هذه الرساميل، وفقاً لأحد التقارير، حجم الديون في تونس على مدى العقود الماضية. وهذا يعني، أن النموذج التنموي الراهن يمكن إعادة تشكيله بصورة جذرية إذا ما شنت الحرب على الفساد بحيوية واقتدار. وقد أشار التقرير نفسه إلى أن تونس تخسر 905 مليون دولاراً سنوياً، بسبب تدفق الرساميل غير الشرعية في الفترة بين 1970 و2010. وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، تتخذ هذه التدفقات شكل تحرير فواتير غير صحيحة وتجنب دفع الضرائب. يمكن لتونس اتخاذ خطوات مهمة لمعالجة هذه المشكلة، من خلال إصلاح أنظمة الجمارك والضرائب كي تصبح أكثر عدلاً، وأكثر شفافية واحترافية. لكن يتطلّب ذلك إرادة النضال في آن واحد ضد كل من الاحتكارات العاملة بشكل غير شرعي والتجارة غير المنظمة، وما لم تصبح هذه المهمة أولوية، سيقوّض تدفق الرساميل غير القانونية قدرة تونس على المضي قدماً في طريق التنمية². بالنظر إلى واقع الحال، لا يزال هناك الكثير ممّا يتعين القيام به. إذ لا يزال الفساد أحد أكثر العوامل إشكالية لممارسة الأعمال التجارية والاقتصادية في تونس، ولا تزال تركّزات محاور القوة الاقتصادية قائمة على نحو كبير. لا تزال المحسوبية والافتراس سائدين في القطاعات شديدة التنظيم، بما في ذلك القطاعات التي تهيمن عليها الواردات، حيث تأثر صنع القرار بمراكز السلطة المختلفة. والنتيجة هي إضعاف المنافسة في قطاعات معينة، ومنع بعض الشركات، ولا سيما من المناطق الجهوية، من دخول السوق. كما يبدو أن اللجوء إلى الرشوة يظل ممارسة متكررة في مختلف التفاعلات مع

¹ للمزيد من التفاصيل، أنظر في: سيرين القاسمي، "النفاذ إلى المعلومة: مفتاح إلى الديمقراطية: مؤشر الانفتاح تونس: كثيراً من الشفافية قليلاً من النزاهة والوعي"، تقرير. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، مارس 2022، ص.ص. 6-22. وأنظر أيضاً: شيماء بوهلال وآخرون، الحق في النفاذ إلى المعلومات: مخاض التشريع وتحديات التطبيق: مصر-ليبيا-تونس. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، تونس: مطبعة الشركة الوطنية للتنمية فن الرسم، سبتمبر 2019، ص.ص. 109-158.

² مراون المعشر وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 23-24.

البيروقراطية الإدارية، فوفقا لمسح الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA ES) الذي أجره البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي في عام 2013، أفادت الشركات أنها دفعت في المتوسط 2.7% من إجمالي الإيرادات السنوية في شكل مدفوعات غير رسمية أو هدايا إلى المسؤولين العموميين "لتصريف الأمور" المتعلقة بمصالح الجمارك والضرائب والتراخيص واللوائح¹.

نقاط الضعف هذه ظلت تمثل مصادرا عميقة أيضا للتفاوت بين المراكز والأطراف في تونس. وبينما شرعت الحكومة في عملية اللامركزية باعتبارها مكونا رئيسيا من مكونات التحول الديمقراطي في البلاد، وتم في ماي 2018 اعتماد قانون الحكم المحلي وإجراء انتخابات بلدية كانت الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، فإن المشاركة المنخفضة في هذه الانتخابات قد شكّلت مؤشرا مقلقا على أزمة الثقة بين المواطنين وممثليهم، كما أن استمرار مواجهة الإدارات المحلية لمشاكل هيكلية عديدة وعدم نجاحها بالأساس في التقليل من عدم المساواة بين المناطق والجهات، قد أظهر بأنها ليس قادرة بعد على أن تقدّم نموذجا للديمقراطية التشاركية، إذ يظلّ تقليص الفوارق بين المناطق أحد التحديات التنموية الحاسمة في تونس، وفي الواقع في معظم شمال إفريقيا، لا سيّما في ظلّ تداعياتها الكبرى على الأمن والاستقرار في المنطقة. وبالتالي، غالبا ما تم الاعتقاد بأن التحدي الكبير الذي يواجه اللامركزية وعملية الديمقراطية ككل هو الفساد في البلاد. وبهذا المعنى، يرى البعض أن اللامركزية ستؤدي إلى تفاقم الظاهرة من خلال توسيع نطاقها في إطار ما أصبح يعرف مؤخرا باللامركزية الفساد. لكن على خلاف ذلك، تجادل "شيماء بوهليل" بأن اللامركزية قد تثبت أنها الاستراتيجية الأكثر فاعلية لمعالجة مشكل الفساد. وبما أن الموارد الإجمالية يتم تقاسمها بين 350 مجتمعا محليا، فإن ذلك يضعف إلى حدّ كبير من احتمال فساد مجموع البلديات. علاوة على ذلك، يمكن إجراء مراقبة على مستوى المورد البشري فيما يتعلق بإدارة المناطق واستخدام الأموال العامة. على المستوى المحلي، تتخذ القرارات في جلسات مفتوحة وتتوفر النصوص، بينما على مستوى الدولة، يكون القليل من الشفافية ممكنا ومقبولا. وهكذا تصبح المسألة مسألة تخص الجميع، وليست مجرد جزء صغير من المجتمع المنخرط في السياسة². وتضيف "بوهليل" قائلة: "أرى اللامركزية كعامل تخفيف للفساد. في إطار لامركزي، على المرء أن يأمل في حكومة غير مختزقة بينما تسمح المركزية بالمرآنة على 350 منطقة"³.

وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بأن الفساد مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لأمن البلاد واستقرارها السياسي والاجتماعي، فثمة نزوع، حسب ما صرح به أحد الفاعلين في المجتمع المدني، إلى التغاضي عن الفساد داخل المؤسسة الأمنية بالنظر إلى دورها كحصن أساسي ضد الإرهاب والتطرف العنيف. أما بالنسبة للمجموعات العنيفة فيمثل الفساد ميزة لهم على أكثر من صعيد. يقول أحد الخبراء التونسيين

¹ Hanan Morsy & Others, *Op-cit.* p.8.

² Yasmine Akrimi, *Op-cit.* p.10.

³ *Ibid.*

في مجال مكافحة الفساد: "تعتمد الجماعات العنيفة على التهريب من أجل ضمان بقاءها المالي والمادي، ولا يمكن أن تتم عمليات التهريب دون وجود فساد في أجهزة الدولة"¹. ومع ذلك، يبدو أنه إلى جانب التطورات المحمودة على صعيد مكافحة الفساد، توجد أيضا بوادر مشجعة تدل على بدء التركيز على قطاع الدفاع والأمن في إطار جهود إصلاح المؤسسات. على سبيل المثال، عملت وزارة الدفاع في جوان 2017 على صياغة ورقة بيضاء حول الأمن الوطني تهدف إلى بلورة استراتيجية الحكومة في قطاع الدفاع والأمن، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني. وبعد ذلك، وقعت المصادقة على مدونة سلوك جديدة تلتزم بها قوات الأمن. وقد تعاونت كل من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع مع المنظمات الدولية لإدخال إصلاحات على مستوى الحوكمة².

إن الحدّ من الفساد الممنهج في تونس هو تحدّ كبير يستلزم اتخاذ إجراءات صارمة ومكّملة لبعضها البعض للتصدي لمخاطر الظاهرة في مجالات متشابكة، بما في ذلك تكريس ثقافة السرية، والرشوة والتهرب الضريبي في الصفقات، والتهريب والتجارة غير المشروعة في المناطق الحدودية³. كما يتطلب الأمر المزيد من الوقت والمال أيضا. وبالتالي، يتعيّن على صنّاع القرار، بتضافر الجهود مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، تنفيذ إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد. مثل هذه الإستراتيجية يجب ألا تستهدف الأشخاص الذين اعتادوا على إساءة استعمال مناصبهم فقط، ولكن أيضا الأفراد والمنظمات التي استغادت من هذا النظام بشكل غير مباشر، واستتصال الظاهرة من جذورها ومنع فرص بروزها على أعلى مستويات الحكومة يتطلّب في المقام الأول جهدا منسقا يستهدف مكافحة الفساد الصغير الذي يتفشّى حاليا في المستويات والهيكل السفلى في الدولة⁴. حملات التوعية العامة، التي توضّح الآثار الضارة للفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار والمنافسة، على الرغم من أنها ضرورية إلا أنها ليست كافية. فرفع مستوى الوعي من دون تنفيذ صارم لمقتضيات القانون المناسب قد يؤدي إلى فقدان الثقة بين السكان وزيادة حالات الفساد⁵. كما ينبغي أن لا يساهم هذا في تعزيز جهود الإصلاح فحسب بل يساعد أيضا على استعادة ثقة الرأي العام من خلال نشر ثقافة إشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة لبلادهم⁶. كما بإمكان شركاء تونس الدوليين، المساعدة من جهتهم على خفض الفساد بوسائل عدّة، الأمر الذي يخدم مصلحتهم أيضا. إحدى هذه الوسائل تتمثل في تتبع مسار مساعدات الإنماء، ونشر الموازنات في كل مرحلة من دورة

¹ نقلا عن: لولا ألباغا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص.18.

² منظمة الشفافية الدولية، برنامج الدفاع والأمن، مرجع سبق ذكره. ص.8.

³ المرجع نفسه.

⁴ مراون المعشّر وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.ص.23-24.

⁵ الحسن العاشي، مرجع سبق ذكره. ص.17.

⁶ منظمة الشفافية الدولية، برنامج الدفاع والأمن، مرجع سبق ذكره. ص.8.

المشاريع، من المواد إلى الأجور. لا بل أكثر، من خلال إمكانية أن يدرس المجتمع الدولي الدفع باتجاه تعاون دولي أوثق لخفض كل من تدفق الرساميل غير الشرعية والملاذات الضريبية على سبيل المثال¹. بناءً على ما تم التطرق إليه، نشير إلى أن عملية العدالة الانتقالية في تونس ما بعد 2010، لم تدار بطريقة عززت الثقة والمصالحة بين الدولة والمجتمع، وإنما بشكل عزز مفهوم الإفلات من العقاب بفعل الاعتقاد الواسع بانتشار مستوى عال من الفساد في دولة ما بعد الانتقال. إن عملية العدالة الانتقالية التونسية، وهي الأولى من نوعها في المنطقة، قد أسفرت عن مكتسبات تاريخية لا يمكن إنكارها، خاصة المراجعات العامة، عقد جلسات متخصصة وعملها الفعال، وتوعية الجمهور العام بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في ظل الأنظمة السابقة، ومشاركة الشباب في العملية القضائية الانتقالية، لاسيما من خلال حركة "مانيش مسامح". ومع ذلك، فإن هذه المكتسبات معرضة للانحياز في ضوء استعادة المسؤولين السابقين في عهد بن علي شرعيتهم السياسية والاستمرارية في اتجاهات الفساد والمحسوبية²، وهو ما جعل غالبية التونسيين يعتقدون أن هذا هو السبب وراء عدم قدرة سلطات الانتقال على إنجاز الأهداف ومعالجة القضايا الحاسمة التي تهم عامة المواطنين.

في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ التحول السياسي في تونس، ينبغي على الجهات المسؤولة تبني إستراتيجية منسقة وشاملة تقوم بشكل خاص على إعادة تفعيل مسار العدالة الانتقالية في البلاد من خلال العمل على تنفيذ توصيات هيئة الحقيقة والكرامة ودفع الجهود الحقيقية لمكافحة الفساد، وذلك بالتركيز على عدد من الخطوات الأساسية المهمة التي نحددها فيما يأتي:

- يتم الاعتراف بالعدالة الانتقالية كمكوّن أساسي للمصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في فترات ما بعد التحول السياسي، ومع ذلك، فإن العملية التي لا تحاسب مسؤولي الدولة على الانتهاكات المرتكبة أثناء وجودهم في مناصبهم تؤدي إلى تغيير السكان وتقيض الثقة في مؤسسات الدولة. فعلى الرغم من أن المصالحة هي خطوة مهمة في العملية، إلا أنها يجب أن تكون نتيجة أربع مراحل سابقة هي: البحث عن الحقيقة والبحث عن العدالة والتعويض وضمان عدم التكرار. لهذا فالسعي لتحقيق المصالحة دون معالجة العوامل التي أحدثت الأزمة في المقام الأول يؤدي ببساطة إلى استمرار الإفلات من العقاب وتعزيز المزيد من المظالم بدلا من معالجتها³.

- ضرورة إعادة هيكلة هيئة مكافحة الفساد وبناء نظام قضائي مستقل وفقا لمعايير الديمقراطية الفاعلة والحوكمة الرشيدة، وتمكينهما بمزيد من الكفاءات البشرية والموارد المالية لأداء وظائفهما وكسب ثقة السكان في مدى جهود الدولة في القضاء على الفساد، لاسيما في ظل الإجراءات الإستثنائية الأخيرة التي اتخذها الرئيس قيس سعيد بما في ذلك حل المجلس الأعلى للقضاء واستبداله بمجلس مؤقت موال

¹ مرارون المعشر وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 24-25.

² Yasmine Akrimi, *Op-cit.* p.12.

³ *Ibid.*

له سلطات أقل، ووضع رئيس هيئة مكافحة الفساد قيد الإقامة الجبرية، فضلا عن استمرار تجاهل سعيد لتوصيات هيئة الحقيقة والكرامة رغم الخطاب المناهض للفساد¹. كما ينبغي إقرار قوانين بشأن تضارب المصالح، خاصة في حالات الأفراد ذوو النفوذ السياسي وسياسات الثراء غير المشروع.

- يكمن جزء من الحل في الإنشاء السريع للآليات القانونية والمؤسسية التي من شأنها تسريع تنفيذ عملية لامركزية ناجعة وفعالة في البلاد. وهذا من شأنه أن يعزز المشاركة ويدفع نموذج الديمقراطية التشاركية إلى الأمام باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية للتغيير السياسي والتحول الديمقراطي. جزء من الحل يتمثل أيضا في إعادة صياغة القضايا الاقتصادية والاجتماعية على أجندة الأعمال مع تعزيز "سياسة التقارب" والكسر مع نموذج "العلاقة بين الدولة والمجتمع" المعتمد حتى الآن، والذي أظهر في الأزمات الأخيرة جميع حدوده المتأصلة².

- ثمة مقترح آخر يكمل المقترحات الأخرى، وهو التركيز أكثر على تحرير تداول المعلومات بشكل شفاف وفعال في التخفيف من مشكلات ثقة الجمهور في جميع جوانب الحكم ورفع قدرة الدولة على معالجة المطالب العامة المتزايدة، لاسيما ما تعلق بالقضاء على الفوارق الإقليمية الصارخة في الأطراف النائية من البلاد، فقد ساهم الكشف عن الأرقام الحقيقية للفقر والبطالة والتهميش الاقتصادي بعد سنة 2010، في إبراز الحاجة الماسة إلى تطبيق الحكم اللامركزي في تونس³، وفي هذا الإطار يمكن الربط بشكل واضح بين فكرة أن مؤسسات الدولة تكون شفافة ومسؤولة أمام المواطنين وأن الدولة نفسها تتحمل مسؤولية توفير النظام العام والأمن الإنساني، بتنامي شرعية المؤسسات السياسية وتوطيد الحكم الديمقراطي. وعلى غرار أفضل الأداءات في البلدان الأخرى، هناك حاجة لإدخال أدوات خدمة الحوكمة الالكترونية لجعلها أسهل وأكثر شفافية وفعالية. كما يبرز ذلك أيضا حاجة البلاد الخاصة إلى الأخذ بـ"نهج التنمية الإقليمية" الذي يتيح فرص واضحة لتحسين دمج البعد المكاني للتنمية في السياسات الوطنية والقطاعية. في هذا النهج يتم التعامل مع نظام اللامركزية كعملية سياسية لتمكين المواطنين والسلطات المحلية، وفي ضوء الحاجة إلى الحدّ من التفاوتات الجهوية وتحسين التماسك الاجتماعي في تونس، فإن النهج الإقليمي للتنمية المحلية، وما يرتبط بذلك من تحقيق للأمن المحلي وتعزيزه مناطقيا، يمكن أن يكون عملية تصاعدية بقدر ما هي مسألة إصلاح سياسي مدفوعة مركزيا. وبالتالي، يمكن لنهج إقليمي أكثر وضوحا أن يعيد صياغة القضايا المرتبطة بالتباينات الإقليمية واستكشاف الخيارات والفرص لمنظور مكاني متكامل حول التنمية والأمن المحليين في الدولة. لكن ينبغي أن يقوم هذا النهج الإقليمي على شرطين أساسيين: أولهما؛ السماح لكل منطقة باستغلال مزاياها النسبية والعمل على تحديد أدوار كل من السلطات دون الوطنية والمحلية في عمليات التنمية الوطنية والإقليمية، أما ثانيهما؛ فيقترن

¹ Naomi Roht-Arriaza, **Op-cit.**

² Tarek Ben Chaabane, **Op-cit.** p.14.

³ Tasnim Abderrahim, "Beyond slogans: Challenges to local empowerment in transitioning Tunisia", **Discussion Paper No. 219.** Center of Mediterranean and International Studies, November 2017, p.2.

بفكرة أن النهج الإقليمي للإصلاح الإداري والقطاعي المطلوب يستلزم من السلطات المحلية التعامل مع المواطنين على أساس جديد، وبالتالي، من المهم في هذا الإطار أن يكون المجتمع المدني المنظم الذي بإمكانه المراقبة والمساءلة محليا مكونا رئيسيا في أي استراتيجية فعّالة في مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإقليمية¹.

- هناك حاجة ملّحة أيضا إلى العمل على تغيير نظرة وعلاقة الناس في تونس إلى/بالأجهزة الأمنية في البلاد، لا سيّما جهاز الشرطة التونسي، إذ تبرز الحاجة إلى إصلاح المؤسسات الأمنية وحوكمتها من خلال وضع حدّ للفساد داخل هذه الهياكل ومحاربة إفلاتها من العقاب عندما يتمّ التصرف بعنف غير مشروع وارتكاب تجاوزات، وبالتالي، ينبغي أن يكون توفير الأمن أكثر ارتباطا بشواغل الناس وانسجاما مع متطلبات حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تظهر أهمية تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة ومساءلة الأجهزة الأمنية والحكومية على حد سواء². إن الإحجام عن إصلاح النظام الأمني في البلدان التي يسودها الاستقرار والأمن نسبيا مثل تونس، سيؤثر بمرور الوقت على جوهر مؤسسات الدولة، ويخلّ بتوازن علاقات القوة بين الفاعلين السياسيين والمجتمعات ومجموعات المصالح، وهذا ما يحدث منذ العام 2015. لهذا، إن وضع الأساس لنظام ديمقراطي/أمني متماسك في تونس يتطلب الجمع بين نهج استراتيجي لأمن تونس وتعزيز الديمقراطية في البلاد، فهذه أهداف غير متعارضة، ومن أجل ضمان توافقها ينبغي على صانعي السياسات إعطاء الأولوية لتحقيق العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد من خلال تعزيز السيطرة المدنية على قوات الأمن، حيث يمكن أن يساعد المزيد من الديمقراطية أيضا في زيادة مساءلة وشفافية قوات الأمن³. تعتبر البيروقراطيات والشرطة والسلطات القضائية الفعّالة والقادرة على إدارة حكم يفعل إحقاق القانون والنظام في الدولة ضروري لبناء الديمقراطية وتعزيز الأمن. إلى حدّ كبير، يأتي النظام قبل الديمقراطية حيث لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر في الفوضى⁴.

¹ Alfonso Medinilla Aldana and Sahra El Fassi, **Op-cit.** pp.7-10.

² لولا ألياجا وكلوي تريكو أوفاريل، مرجع سبق ذكره. ص. ص. 27-28.

³ Fadil Aliriza, **Op-cit.** p.14.

⁴ Eva Bellin, **Op-cit.** p.152.

الخاتمة

من كل ما تم بحثه، نخلص إلى أنه كان ولا يزال لعملية التحول السياسي التي تشهدها تونس منذ العام 2011 تأثيرات واضحة وحاسمة على أوضاع الأمن وانعدام الأمن في البلاد، وضمن النتائج الرئيسية المتوصل إليها من خلال تفكيك وتحليل العلاقات السببية والارتباطية القائمة بين متغيري الأمن والتحول السياسي، تثبت الدراسة النظرية والإمبريقية للحالة التونسية، بأن تهديدات أمن الأفراد هي المسوّغات الأكثر ملاءمة وقدرة على تفسير الدوافع الأساسية المحفزة على إطلاق موجة الحراك الاجتماعي وبدء عملية التحول السياسي في تونس خلال الفترة 2010-2011.

ويستند هذا الاستنتاج إلى مجموع الأطر الفكرية والمنهجية المؤسسة للطرح الموضوعي المعتمد في رصد وقياس المتغيرات البحثية الرئيسية على مستوى الواقع السياسي والأمني التونسي، وبالتالي، نوّكّد في هذا السياق صحة الفروض العلمية التي وضعناها محل البحث والاختبار من خلال جملة النتائج النظرية والعملية الآتية:

- التحول السياسي هو عملية تغيير بسيطة غير بسيطة مع نتائج مفتوحة وغير متوقعة، لهذا، فالتحول السياسي لا يؤدي بالضرورة إلى انتقال/تحول ديمقراطي ولا يضمنه أيضا، ذلك أن فهم التحول السياسي على أنه فترة زمنية فاصلة بين نظام قائم وآخر ناشئ يعني أنه مسار معقد وغير مؤكد قد يتضمّن في النهاية إما ترسيخا للديمقراطية أو عودة إلى الاستبداد أو تأسيس شكل جديد من أشكال الحكم الهجين، وبالتالي، فالنتائج المحتملة لأي عملية تحول سياسي قد تكون نظاما جديدا يقع في أي نقطة على طول المسار بين الديمقراطية والاستبدادية.

- تتطوي عملية التحول السياسي على سيرورة تدرجية غير خطية تتضمّن مراحل عديدة متداخلة. مع ذلك، تعتبر الديمقراطية النتيجة النهائية المتوقعة من هذه العملية، فالتحولات السياسية هي في نهاية المطاف محاولة مفتوحة من أجل بلوغ الديمقراطية. وبينما انتهت الدراسة إلى تقديم قائمة طويلة من العوامل والفواعل (الداخلية والخارجية) المؤثرة في عملية التحول السياسي، فإن تباين وتعدد هذه العوامل والفواعل بالإضافة إلى آثارها المتفاوتة بفعل اختلاف المكان والزمان، يفسّر إلى حدّ كبير الأنماط والأساليب العديدة والمختلفة لمسار التحول السياسي (سلمية وعنيفة).

- توّكّد الدراسة أن أدب علم الانتقال Transitology هو ميدان واسع متعدد الفروع بحيث يتجاوز الحدود التخصصية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى علوم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد والثقافة... الخ. كما تقدّم المداخل النظرية للتحول السياسي أطرا تحليلية ذات قدرات تفسيرية كبيرة تستند إلى التحليل المقارن للمتغيرات السببية والعوامل الكامنة وراء انتقال الأنظمة عبر المناطق والأزمنة. ومع ذلك، تكشف المراجعة النقدية لهذه المداخل، أن كل منها يعاني قصورا منهجيا معينا لا يزال يمثل تحديا كبيرا للمفكرين والممارسين بشأن الوصول إلى نتائج نظرية أكثر جدوى. وبالتالي، توّكّد نتائج البحث أن توليف مقاربات التحول السياسي (المدخل البنوي، المدخل الانتقالي، المدخل المؤسسي، ومدخل الاقتصاد السياسي) من خلال دمج العناصر الرئيسية للمداخل الأربعة في نهج واحد سيتيح تطوير نموذج تحليلي أكثر

تكاملا وتناسقا يمكنه توفير تفسيراً أكثر وضوحاً وشمولاً لتغييرات النظام وأبعادها ونتائجها المتعددة. كما تقترح الدراسة الاعتماد على منهجية موحدة وشاملة في دراسة وتحليل التحولات السياسية تركّز على أربع قضايا معرفية ومنهجية ذات أهمية كبرى تتضمن: (1) التعرف على السمات والخصائص الأكثر تمييزاً لظواهر التحول السياسي، (2) الأخذ بنهج متعدد الأبعاد بدلاً من المداخل أحادية المستوى في تفسير وتحليل التحولات السياسية، (3) التمييز بين الطرق المغايرة المستخدمة في دراسة الأنظمة التي تكون في حالة تحوّل ودراسة أنماط الأنظمة المستقرة، (4) تحديد المسائل الجوهرية التي ينبغي التخلي عنها والتقيد بها عند دراسة التحولات السياسية.

- التحول السياسي هو مؤشر على وجود أزمة/خلل في النظام السياسي القائم، وفي هذا الإطار تم تحديد هذه الأزمة/الخلل في معضلة انعدام الأمن الإنساني التي تستجوب سلطة الدولة/قدرة النظام باعتبارها مصدراً مباشراً أو محتملاً لإنتاج تهديدات أمن الأفراد التي قد تتخذ أشكالاً مختلفة من الحرمان الاقتصادي، التفاوت الاجتماعي، القمع السياسي، والمخاطر الصحية والبيئية المتعددة، وهو ما يسهم في تأجيج الأوضاع العامة، وبالتالي، تحفيز المواطنين المهتمين ببقاءهم الوجودي على المطالبة بالتغيير والتحول عن النظام الاستبدادي القائم إلى نظام آخر يكون أكثر تحراً وقدرة على تحقيق أمن ورفاه الأفراد بنفس مستوى قدرته على ضمان أمن الإقليم وحماية السيادة الوطنية للدولة.

- من الخطأ الاعتقاد بوجود صفات معينة أو جاهزة لعملية ديمقراطية ناجحة، فالتحول السياسي ليس ببساطة أو بالضرورة شرطاً مسبقاً للانتقال الديمقراطي، كما لا يعتبر هذا الأخير شرطاً كافياً لتحقيق الأمن أو تعزيزه. إن مجرد الانتقال من نظام استبدادي إلى آخر أكثر ديمقراطية وتعددية لا يوفّر بشكل تلقائي قدرة أكبر على ضمان أمن الدول وأمن مواطنيها، فقد تصبح الأنظمة التي تكون في مرحلة انتقال أكثر قابلية لزعة الأمن والاستقرار، لأن فترات الانتقال غالباً ما ترفع توقعات المواطنين حول التحرر والرفاه والكرامة، وبينما تكون الأنظمة غير راغبة أو غير قادرة على الوفاء بتلك التوقعات، يمكن أن يؤدي هذا التنافر بين المأمول والواقع إلى حالة من المعارضة العنيفة الموجهة للتمرد على الوضع الناشئ. وبالتالي، من أجل توفير مستويات أعلى من الأمن، خاصة الأمن الإنساني، يجب على المجتمعات المعنية بناء أنظمة ديمقراطية مستقرة قائمة على مؤسسات قوية قادرة في آن واحد على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وحماية المصالح الجوهرية للدول في إطار شفاف وخاضع للمساءلة والمراقبة والمحاسبة. فبينما تظهر نتائج الدراسة وجود ارتباط عام ضعيف بين قوة الديمقراطية في بلد ما ومستويات الأمن فيه، تبين من جهة أخرى أن قوة مؤسسات الدولة هي التي بإمكانها توفير آلية مفيدة لإنتاج الأمن، فالأهم هو الاتساق المؤسسي، وليس نمط النظام أو شكل الحكم الذي يعتبر أن لا علاقة له بالأمن في حد ذاته، لأن ضعف مؤسسات الدولة السلطوية أو الديمقراطية هو الذي يؤثر على اتجاهات الأمن واللاأمن في البلد المعني، كما أن إضفاء الشرعية واكتساب الدعم يقومان على قوة أداء مؤسسات الدولة وليس على نمط تلك المؤسسات وطبيعتها اشتغالها فحسب.

- يؤثر نمط التحول السياسي (سلمي أو عنيف) في تحديد كفاءات وطرق التحول من نظام إلى آخر. وبالتالي، يفسّر نمط التحول/الانتقال الشكل الذي ستتخذه الديمقراطية الجديدة عند الظهور، كما لديه آثار مهمة على ترتيبات وآفاق التوطيد الديمقراطي. في حالة تونس، يكشف تتبع مسار التحول في البلاد، وبالتحديد، ديناميات المرحلة الانتقالية الأولى خلال الفترة 2011-2014، عن أن الانتقال التونسي قد تجاوز الأنماط التقليدية للتحول بسبب نمطه الانتقالي الخاص والمقتنر أساساً بالسلمية النسبية التي صبغت العملية التحولية، فضلاً عن سمات القيادة السياسية والدور النشط للمجتمع المدني. في واقع الأمر، أثر نمط الانتقال السلس على الأساليب المتعددة التي تم اتّباعها لتحقيق هدف الابتعاد عن الحكم السلطوي منذ بدء عملية التحول السياسي في البلاد. فبالاستناد إلى مفهوم "الإحلال" Replacement عند صامويل هنتغتون، وبالنظر إلى طبيعة الجهات الفاعلة المفجرة للحدث الاحتجاجي في ديسمبر 2010، اتّضح أن عملية التحول السياسي في تونس قد أخذت عند الانطلاق شكل "التحول من الأسفل" المرتكز على أسلوب "الاستبدال" كطريقة مباشرة وحتمية لبدء التغيير والانفصال عن النظام التسلسلي، وبالتوافق مع نظرية الثورات المتفاوض عليها Negotiated Revolutions لجورج لوسون اتّضح أنه منذ يناير 2011 قد تحوّلت عملية الانتقال الديمقراطي عن أسلوب "الاستبدال التحريري" إلى أسلوب "الإحلال التحولي" Transplacement الذي يقع ضمن فئة الأنماط الوسيطة للانتقال التي تقوم على عمليات إنتاج الديمقراطية عبر المبادرات المشتركة بين الحكومة والمعارضة.

- تعتمد الوجة النهائية للتحولات السياسية (ترسيخ ديمقراطي أو انزلاق استبدادي) على المسار، ويشير تحليل تبعية مسار التحول في تونس إلى أن تطورات مرحلة ما بعد العام 2011، قد بدت وكأنها تتبع سيناريو قدّمته أدبيات التحول الديمقراطي مسبقاً. فبالرغم من أن الانتقال التونسي قد اختلف بشكل ملحوظ عن التجارب الانتقالية الأخرى، كشفت الدراسة عن أن حالة تونس كانت أقرب إلى النموذج الإسباني في مجال التحول الديمقراطي، مستندة منذ بدايتها إلى مبدأ "Garantismo" لسن قواعد التعايش المشترك بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة. وبينما يعنى تتبع المسار بخصائص المرحلة الانتقالية وسماتها الأساسية التي تسهم إما في نجاح عملية التحول أو فشلها، تفيد نتائج البحث بأنه علاوة على العوامل الهيكلية (الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والتكنولوجية) قد أسهم عدد لا بأس به من العوامل العرضية في تحقيق تونس قدراً معيناً من الديمقراطية، لاسيّما في الفترة 2011-2014، بما في ذلك الخيارات الإستراتيجية للفواعل السياسية التي فضّلت سياسة التوافق والإجماع على المنافسة والاستقطاب، وبالتالي تم الالتفاف حول نهج مرّن للانتقال يتماشى مع نموذج "التسامح المزدوج" الذي قدّمه ألفريد ستيمان، والذي قام في تونس على قبول إدماج النخب الجديدة مقابل دعم الانفتاح على النخب القديمة، هذا بالإضافة إلى دور الوقف المؤسسي في تسهيل عملية الانتقال، لاسيّما طبيعة الجيش وقوة المجتمع المدني (الاتحاد العام التونسي للشغل)، فضلاً عن الانتشار الكبير لنمط التعبئة الجماهيرية القاعدية (التعبئة من أسفل) الذي تم دعمها بالدور الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي.

- تؤكد نتائج البحث أن تهديدات الأمن الإنساني كانت العوامل الرئيسية في إطلاق الحراك الاجتماعي وبدء عملية التحول السياسي في تونس خلال الفترة 2010-2011. ومع ذلك، فبينما مثلت العوامل السياسية إحدى قضايا التهديد الملحة التي دفعت إلى الإطاحة بالسلطة والمطالبة بالتغيير والإصلاح الفوري، فإن المخاطر الاقتصادية والمظالم المجتمعية قد شكّلت المسائل ذات الأولوية في اندلاع الاحتجاجات وانطلاق المسار الانتقالي في البلاد، وبالتالي، نحدّد مسوّغات التحول السياسي في تونس على النحو الآتي:

- لقد تصدّرت قضايا انعدام الأمن الاقتصادي مجموع المطالب الأكثر إلحاحاً في مسارات الحراك والتحول السياسي، وقد تضمّن ذلك المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي غدّت مشاعر السخط والإحباط العام لدى مختلف أفراد وشرائح المجتمع التونسي، لاسيّما ارتفاع معدلات البطالة واستشراء الفساد، وهو ما انعكس على محدودية فرص ونوعية العمل المتاحة لدى الشباب المتعلم، وأسهم في غياب أدنى مؤشرات الأمن الوظيفي، بالإضافة إلى تزايد مستويات الفقر والانخفاض الحاد في القدرة الشرائية للمواطنين، ممّا عزّز بدوره انتشار شتّى مظاهر العوز الغذائي والتآكل التدريجي للطبقة الوسطى في تونس. وقد كشفت الحالة المزمنة لانعدام الأمن الاقتصادي في تونس عن مغالطة المعجزة الاقتصادية التونسية، التي أسّست لوهم الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي لعقود طويلة سابقة، من خلال الاستيلاء على البيانات الوطنية وتحويل المؤشرات الاقتصادية المتهاككة إلى خصائص إيجابية توّطر النجاحات والإنجازات المموّهة في البلاد، إذ لم تعكس مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية، على الرغم من أدائها القوي، حقيقة تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي لعامة التونسيين، بسبب استخدامها من قبل السلطة الحاكمة لبناء شرعية وطنية ودولية مقابل الادّعاء بالتقدم الاقتصادي والازدهار الاجتماعي. في الواقع، أيّا كان النمو الذي حدث في الناتج الإجمالي والتقدم الذي أحرز في مجالات الدخل والتعليم والصحة، إلّا أنها هما لم يوظّفا بطريقة أفادت غالبية السكان، مما يدلّ على أن النمو كان شرطاً ضرورياً ولكنه لم يكن كافياً لتلبية احتياجات الأمن والتنمية في تونس، وهو ما أعاق بلوغ المواطنين حياة كريمة وأمنة، فالسياسات التنموية المنتهجة خلال عهد بن علي كانت قائمة على مقارنة "التنمية السلبية" التي تركّز على دعم النمو واستبعاد التنمية، ومثل العديد من الديكتاتوريات، كان النظام التونسي يركّز على الصفة الاستبدادية التقليدية: الولاء الإجباري للنظام مقابل الاستقرار السياسي وتوزيع بعض المزايا الاقتصادية والاجتماعية.

- تكشف مؤشرات وضعية الأمن المجتمعي في تونس ما قبل 2010، عن أن انعدام المساواة الاجتماعية واتّساع التفاوتات الجغرافية قد كانت في صميم مظالم السكان ومشاكلهم الأساسية التي دفعتهم إلى المطالبة باستبدال النظام غير العادل القائم في البلاد. فعلى الرغم من أن تونس تعدّ مجتمعاً متجانساً عرقياً إذ لم تكن التمايزات القبلية أو الدينية قط قضية خلاف رئيسية داخل المجتمع التونسي، إلّا أن غياب العدالة وانعدام الكرامة لدى غالبية التونسيين، إلى جانب امتداد الفوارق الجهوية بين وداخل أقاليم

ومدن البلاد، قد شكّلت تهديدات الأمن المجتمعي الأكثر عمقا في تونس. تشير الدراسة إلى أن هذه التفاوتات الإقليمية الجغرافية لم تكن ناجمة في المقام الأول عن التباين الطبيعي في الموارد أو الثروات التي تحوزها كل منطقة دون أخرى، وإنما عن نموذج التنمية المختل الذي منح الأفضلية للمناطق الساحلية للبلاد، ولم يكن قادرا على دعم الفئات الأكثر ضعفا في المناطق الداخلية لسد فجوة مستويات المعيشة مع بقية السكان، وبالتالي استمرت التفاوتات المناطقية والنوعية في تونس على مستوى الثروة والتعليم والخدمات الصحية والبنية التحتية الأساسية. ويبرز في صلب هذا التحليل الآثار السلبية الكبرى لعملية "السوحلة" "Coastalisation Process"، التي رعتهما النخب التونسية المتعاقبة على الحكم (بورقيبة وابن علي) وعملت على تطوير الساحل بسبب مواقعه الاقتصادية المهمة في مقابل تهميش الاحتياجات الداخلية والمحلية للأفراد في المناطق الريفية النائية. إن معالجة ظاهرة السوحلة في تونس يسلب الضوء على المسؤولية الكاملة التي تتحملها السلطة بشأن تشكّل وتمدّد هذا البعد الجغرافي الخطير لانعدام الأمن الإنساني في البلاد، لاسيما ما تعلق بمجموع الاختلالات التنموية والتحديات الاقتصادية الصارخة المترتبة عن الاستقطاب المكاني الشديد للجهات الساحلية الشرقية الأكثر حظا وثراء، على حساب الأقاليم الداخلية الجنوبية الأكثر حرمانا وإقصاء من طرف المركز السياسي، وهو ما شكّل مصدرا رئيسيا للغضب والاحتقان العام لا يزال متفجرا إلى الوقت الراهن.

- تؤكد الدراسة أنه على الرغم من الأسبقية المطالبة التي حظيت بها المسائل الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المظالم الاقتصادية والمجتمعية لم تكن بأي حال من الأحوال القضايا الحرجة الوحيدة التي دفعت إلى إطلاق الحراك الاجتماعي في تونس. في واقع الأمر، سرعان ما تطورت المطالب الاجتماعية والاقتصادية إلى قضايا سياسية ذات أولوية في المراحل الأولى للحراك بسبب ممارسات الاستبداد المطلق التي عانى منها التونسيون لما يزيد عن عقدين زمنيين. وفي هذا الخصوص، تشير الدراسة إلى أنه من بين العوامل السياسية المهمة التي حفرت الأفراد على المطالبة بالتغيير والتحول السياسي كان تآكل شرعية السلطة الحاكمة وانهيار آليات استدامتها، لاسيما بعد انتقال النظام السياسي القائم من مرحلة السلطوية التقليدية إلى طور التجذر التسلطي الذي أنتج حكما أبويا راسخا أجهض كل فرص التغيير أو التطور الإيجابي، في مقابل الفشل الذريع في معالجة الأزمات البنوية والهيكالية المتنامية والمقترنة في الأساس بالأداء الحكومي الضعيف في مجالات حساسة تشمل المشاركة والتنمية والحوكمة، مما أضعف شرعية النظام ووضعها موضع استجواب ومساءلة واسعة النطاق، خصوصا بعد بداية انهيار نموذج ديمقراطية الواجهة Façade Democracy التي طوّرت نوعا جديدا من الاستبداد بنت عليه السلطة السابقة شرعيتها السياسية والاقتصادية المستندة إلى النجاحات المضلّلة على مستويات النمو والتنمية. وفي هذا السياق، تكشف الدراسة عن النتائج المحددة الآتية:

* تميّزت منظومة التسلط في تونس ما قبل 2010 بخصائص معينة وفريدة مثلت الركائز الأساسية للحكم السياسي الاستبدادي، بما في ذلك ترسيخ النظام الرئاسوي القائم على شخصنة السلطة بإسنادها

إلى رواية الوحدة الوطنية ودورها المحوري في البناء الديمقراطي، بالإضافة إلى تثبيت المركزية الإدارية- الحزبية للنظام القائم والتحكم في منظومة الانتخابات والتعددية والمعارضة الحقيقية، مما خلق منطقة سياسية رمادية تسمح بالدمج بين مقومات الإستبداد ومعايير الديمقراطية.

* يكشف تحليل مؤشرات التسلط في مرحلة ما قبل 2010 عن واقع قاتم وبائس لحالة انعدام الأمن السياسي في تونس، حيث شكّلت مظاهر العنف السياسي والقمع الأمني مصادر تهديد خطيرة للأمن الإنساني في البلاد، كما فاقمت مخاطر البيئة السياسية والاقتصادية شديدة المركزية مشاكل الحوكمة في مجالات الفساد والمساءلة وفعالية الحكومة، وهو ما أسهم في خفض مستوى رفاهية السكان من جهة، ودحض شرعية السلطة وأمن النظام من جهة أخرى، فالسلطة الحاكمة نجحت طالما كانت قادرة على توفير ما يكفي من الوظائف والمزايا لتلبية توقعات الناس، وبلوغها حدودها القصوى في السنوات الأخيرة أدّى إلى انهيارها مع بداية عام 2011.

* لقد مثّلت منظومة الأمن القمعي آلية النظام الأساسية في ممارسة الحكم وضبط النظام العام، وفي هذا الإطار كان لأجهزة الأمن الداخلي، على عكس مؤسسة الجيش، دورا أساسيا في تنفيذ وتأطير ممارسات النظام القمعية والتعسفية ضد الأفراد التونسيين. على وجه التحديد، مثّل الجهاز الشرطي المحتكر للعنف الشرعي وغير الشرعي المصدر الرئيسي لسلطة وشرعية النظام الحاكم التي قام بتثبيتها عبر تمكين ظاهرة الأناضوقراطية المرتبطة بتحويل الانشغالات ذات الطابع السياسي إلى موضوعات تعالج أمنيا باعتبارها تتعلق بالمصالح الحيوية للأمن القومي، بينما تعلق في الواقع بمسألة أمن شخص الرئيس والحفاظ على نظامه واستمراره. مع ذلك، تظهر نتائج البحث أنه في حين تم اعتبار تونس ما قبل 2010 دولة بوليسية بامتياز نتيجة تحوّل سياسات القمع والاضطهاد إلى نسق حكم راسخ في البلاد، إلا أن نظام بن علي التسلطي قد تأسس في الحقيقة على نسخة أكثر صلابة من الإستبداد غير التقليدي، ذلك أن سلطة النظام السياسية وسطوته الأمنية كانت أكثر من مجرد استخدام للعنف أو الإكراه، وهنا نستحضر نموذج "الدولة الشرطية" لتوصيف الحالة التونسية من خلال الإشارة إلى نظام حكم دكتاتوري كانت قوته مستمدة من الرموز والرغبات (الإجماع والإصلاحية) بقدر ما هي قائمة على أبعاده القسرية (الشرطة والحرس الوطني)، لكن في ظلّ استمرار تآكل الصفقة الإستبدادية القائمة بين الدولة والمجتمع، ومع اختيار السلطة الحاكمة الاعتماد المطلق على القمع والعنف والترهيب من أجل ضمان الولاء السياسي والانصياع الشعبي لها، انتقلت تونس من نمط "الدولة الشعبوية" إلى نموذج "الدولة الاستبدادية البيروقراطية"، وقد مهّد هذا الانتقال انفجار الوضع وبدء مسار التحول في عام 2011.

- تشير نتائج الدراسة إلى أن عملية التحول السياسي في تونس قد أنتجت مخاطر وتحديات كبرى لا تزال تداعياتها ومضاعفاتها مستمرة وعميقة على مستوى أمن الدولة وأمن المواطنين معا. فمن خلال قياس مدى التحسن أو التقهقر المسجلان في مؤشرات الأمن بالمقارنة مع مرحلة ما قبل التحول، يؤكد التشخيص الكمي والكيفي لواقع الأمن الإنساني والأمن القومي في البلاد النتائج الجوهرية الآتية:

* وفقا لمقاييس عديدة، ساءت مؤشرات الأمن الاقتصادي في تونس أكثر من ذي قبل، وبالنسبة لعموم المواطنين، لقد أصبحت حياتهم اليومية أكثر بؤسا وتعقيدا. فالتهديدات التي باتت تتكشف أمن التونسيين الاقتصادي في مرحلة ما بعد الانتقال تشمل انكماشاً اقتصادياً حاداً لا يزال يغرق البلاد في ركود عنيف، وتفاقماً في التفاوتات المنطقية والاجتماعية، وشعوراً مطرداً بفقدان الأمن الغذائي، لاسيما في ظلّ الارتفاع القياسي في معدلات البطالة ومستويات التضخم، إلى جانب اتساع نشاط العمالة الموازية والقطاع غير الرسمي، فضلا عن ازدياد معدلات الفقر، خاصة بين فئتي الشباب والنساء. مع ذلك، فالأخطر هو مشاعر الخيبة والسخط التي أصابت فئات واسعة من المجتمع التونسي، وشكوكها المتنامية بإمكانية بلوغ حالة من الديمقراطية المستقرة والمترسخة، إذ لم يكن الافتقار إلى الفعالية وفشل السياسات الوطنية والدعم الداخلي أكثر أهمية من معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتفاوتات الإقليمية في تونس.

* يظهر فحص وضعية الأمن المجتمعي في تونس ما بعد الانتقال، أنه بالرغم من البيانات الإحصائية الرسمية التي تميل إلى إظهار بعض التحسن الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الأخير، فإن الإهمال التاريخي الذي طال أجزاء كبيرة من البلاد لا يزال صارخاً إلى الآن، كما لا تزال أوجه التهميش التنموي والاستقطاب المكاني متأصلة إلى حدّ كبير، ففي حين أن الوضع يبدو غير مُرضٍ في جميع أنحاء تونس، إلا أنه يظل كارثياً في الأطراف الجنوبية الداخلية حيث بدأت الاحتجاجات الشعبية عام 2010، وحتى لو تَلَقَّت هذه المناطق دعماً معيّناً من الدولة، إلا أن أداءها يظلّ ضعيفاً على مستوى كل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تقريبا، والتي تشمل وفقاً لما عالجتته الدراسة توزيع الدخل والثروة، معدلات الفقر والبطالة، مستوى التنمية والخدمات، ودرجة الفساد والمشاركة والاعتدال السياسي. وبالتالي، تبرز النتائج في هذا الإطار أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التمايزات الجغرافية القائمة بين الجهات والأقاليم، بل وحتى على مستوى الجهة الواحدة، لا تزال تشكّل المصادر الرئيسية المساهمة في إنتاج الصراعات والتوترات الراهنة في تونس، كما أن تهديدات الأمن الإنساني الأكثر إلحاحاً بأبعادها الاقتصادية والمجتمعية والسياسية، لا تزال تتفشى خارج الجيوب الحضرية الأكثر ثراءً، متدفقة إلى داخل الأطراف الجنوبية الغربية وإلى غيرها من المناطق النائية المعزولة عن الفرص الاجتماعية والاقتصادية المركزة على السواحل الشرقية التونسية.

* على الصعيد السياسي، تؤكد الدراسة أن مسار التحول الذي قطعه تونس منذ العام 2011، ضمّن تحقيق بعض الإنجازات المهمة في مجال الاستجابة لمطالب الأمن السياسي للأفراد التونسيين، وكانت هذه الإنجازات في حدّ ذاتها مصدراً رئيسياً لإعادة إنتاج الأمن والاستقرار في مرحلة ما بعد الحراك، بما في ذلك التداول السلمي على السلطة، إقرار دستور تقدمي سنة 2014، التعددية السياسية والحزبية، الانتخابات الحرة والشفافة، وحرية الرأي والتعبير، فضلا عن الدرجات الإيجابية التي حصدتها تونس على مقاييس الحرية السياسية والديمقراطية العالمية، محرزة لأول مرة في تاريخها السياسي والتاريخ العربي

الحديث وضع "البلد الحر"، لتمثّل هذه الكوكبة من الإصلاحات غير المسبوقة في البلاد واحدة من أكبر مظاهر الانتقال السياسي إلى الحكم الديمقراطي في العالم خلال العقد الأخير. مع ذلك، تقيد نتائج البحث بأن هذه الإنجازات على أهميتها في الجبهة السياسية لم تمنح التونسيين أمنا سياسيا حقيقيا، إذ تم تسجيل إخفاقات وتجاوزات عديدة أسهمت منذ عام 2015 في انحسار دائرة الأمن السياسي في البلاد بشكل كبير، لاسيما في ظلّ بروز صراعات وانشقاقات سياسية حادة، وظهور بوادر نزع الشرعية عن السلطة الجديدة التي أوضحت إلى حدّ بعيد أنه لم يتم القطع بشكل نهائي مع عهد القمع والاضطهاد للأجهزة السياسية والأمنية في تونس، إلى جانب تصاعد ظاهرة الشعبوية، لاسيما الشعبوية الانتخابية، التي أحييت مشاعر الحنين الشعبي إلى الماضي الإستبدادي، بالإضافة إلى الانتشار الواسع لمظاهر العصبية الحزبية والاستقطابات الجهوية المتجزئة التي عملت على تحويل الانتماء الحزبي إلى حلقة مغلقة تؤسس الذات عبر تفويض الآخر. والأهم من ذلك، أن هذه المكاسب السياسية لم تكن كافية لبلوغ ديمقراطية راسخة تكون قادرة على تجسيد آمال المواطنين المتعلقة بسدّ احتياجاتهم المعيشية وتحقيق رفاههم الاقتصادي والاجتماعي.

- تشير نتائج الدراسة إلى أن ديناميات التحول السياسي قد أفرزت أيضا تهديدات ملحة ومباشرة للأمن القومي التونسي، شكّلت التحديات الكبرى لأمن الدولة التونسية في مرحلة ما بعد الانتقال، والتي نحدّدها في ثلاث مصادر تهديدية مترابطة فيما بينها ومرتبطة بالسياق الإقليمي وأوضاع الدول المجاورة التي لم تساعد كثيرا على استقرار الدولة:

* تنامي الظاهرة الإرهابية التي تحوّلت في وقت وجيز إلى تهديد هيكلي حقيقي للدولة التونسية. إذ لم يؤدي الإرهاب المرتبط بصعود السلفية الجهادية وحركات التطرف العنيف في تونس، إلى تعميق مخاطر الأمن الاقتصادي فحسب، بسبب آثاره المدمّرة على الاقتصاد الوطني عامة والسياحي خاصة، بل أسهم أيضا في بروز قوي لظاهرة تجنيد التونسيين وتصديرهم للقتال في صفوف الجماعات الإرهابية الأخرى عبر العالم (لاسيما تنظيم الدولة الإسلامية داعش)، وحتى في أعقاب الانحسار الكبير للمدّ الإرهابي تعدّد العودة المحتملة لهؤلاء المقاتلين من مناطق الصراع تهديدا استراتيجيا خطيرا لأمن البلاد واستقرارها.

* كان أكثر التطورات إشكالية بالنسبة لتونس ولكافة بلدان المنطقة المغاربية هو اندلاع الحرب في ليبيا عام 2011، وما انجرّ عن ذلك من انهيار للدولة الوطنية الليبية الذي خلق انفلاتا أمنيا خطيرا في المنطقة. بشكل خاص، مثل الفشل الدولاتي في ليبيا المجاورة تهديدا وجوديا مباشرا للأمن القومي التونسي ليس بسبب مآزق هشاشة إدارة الحدود والسيطرة عليها بين البلدين فحسب، وإنما بسبب آثاره الضخمة على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في البلاد. لقد ساهم تدهور الوضع في ليبيا بطريقة أساسية في تطوير شبكات جديدة للإرهاب تمكّنت من ضرب قلب النظام الاقتصادي التونسي عبر استهداف المناطق الساحلية الحضرية في البلاد. وبالتالي، كان ما يعرف بالصلة الليبية العامل الخارجي الأكثر تأثيرا من غيره على إنشاء الركيزة المطلوبة لمزيد من التطرف لدى الأفراد في تونس بين 2013 و2015.

* لقد أصبحت التهديدات الإقليمية أكثر تعقيدا وإرباكا للدولة التونسية بسبب تفاقم مشكل الهجرة غير الشرعية وتضاعف جيوب الجريمة المنظمة في مرحلة ما بعد التحول السياسي. في أعقاب أحداث الحراك العربي عادت موجات الهجرة غير الشرعية المترامنة مع الفوضى الأمنية إلى البروز بشكل كبير، وفي تونس دفع الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي أعدادا هائلة من التونسيين إلى الهجرة غير الشرعية. كما أنه في ظل هشاشة الدولة أو حتى غيابها أحيانا، كما هو الحال في ليبيا، تنامت ظاهرة التهريب على المناطق الحدودية البلاد، وواجهت تونس مشاكل هيكلية تتعلق بالصلوات القائمة بين التنظيمات الإرهابية والجماعات المكرّسة للجريمة المنظمة وغيرها من الأنشطة غير القانونية المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي. وبهذا مثل تهريب الأسلحة والسلع غير المشروعة والاتجار بها قضايا أمنية واقتصادية كبرى لدولة ما بعد الانتقال.

- تكشف نتائج الدراسة عن أن تونس تمر بمرحلة انتقالية غير مكتملة محفوفة بالمخاطر، وعلى ضوء ذلك تم تمييز ثلاث تحديات رئيسية تعيق التقدم في مسار تعزيز الديمقراطية وتحقيق الأمن خلال الفترة الراهنة، نשמها فيما يأتي:

* الاستقطاب السياسي وظاهرة التراجع الديمقراطي: رغم التحولات الإيجابية التي عرفتها تونس، إلا أن مسار الانتقال الديمقراطي يتواصل متعثرا في خضم أزمة الانتقال الثاني التي تشهدها البلاد نتيجة تراجع الشرعية الانتخابية للسلطة الحاكمة إلى حدّ كبير، وهي أزمة "تمثيل" و"أداء" و"ثقة" متعددة الأبعاد ناجمة في المقام الأول عن تحرك الخيارات السياسية للنخب خلافا لتوقعات المواطنين. عمليا، نربط مآزق انحدار الديمقراطية بأزمات الاستقطاب السياسي والجمود المؤسسي الناتجة عن الانشقاقات النخبوية والاستقطابات السياسية طويلة الأمد في البلاد، على نحو يعكسه وجود سلطة سياسية ضعيفة غير قادرة على إدارة الانتقال وإنهائه وفق شروط وأهداف ترتبط بمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية العالقة. فالأزمة السياسية الحالية في تونس لا تعدّ نتاج مستجدات اللحظة الراهنة فحسب، بل هي وليدة تراكمات الصراع على المناصب والسلطات في الدولة الجديدة التي انفجرت في مشهد 25 جويلية 2021 على إثر إقدام الرئيس التونسي قيس سعيّد على حل البرلمان وتجميد الحكومة ثم إلغاء دستور 2014 في وقت لاحق.

- يعتبر التراجع السياسي الحالي في تونس نتاج تفاعل عدد من العوامل والمتغيرات التي شكّلت مؤشرات مهمة على بدء انهيار الديمقراطية الناشئة في البلاد، وهي:

▪ انهيار نموذج التوافق الهش وإخفاق النخب الحاكمة: لقد أثبتت التجربة التونسية أن السعي المطوّل لتحقيق التوافق السياسي على حساب تكميم الخلاف والتنافس الإيجابي في فترة انتقالية ما ليس علامة دائمة على النجاح الديمقراطي، إنما هو مؤشر آخر على فشل أعمق في عملية الانتقال وعائق أكبر أمام تعزيز الديمقراطية. ففي حالة تونس أنتجت سياسات التوافق الهش نظاما سياسيا هجينا يسهم حاليا في انحدار خطير في مسار التحول السياسي والانتقال الديمقراطي.

- الملاحظات الأمنية والتضييق على الحريات: يعتبر أبرز مؤشرات التراجع الديمقراطي في تونس ما بعد 25 جويلية هو زيادة الملاحظات الأمنية لعدد من المعارضين السياسيين، ثم اتساعها لتشمل المراقبات الأمنية على المؤسسات الإعلامية والمنظمات المدنية والاجتماعية.
- الفشل الاقتصادي وأزمة الديمقراطية: يشير التقاعس عن معالجة الأزمة الاقتصادية إلى أن المشاكل الحقيقية لأغلبية التونسيين، وفي مقدمتها مسائل انعدام أمنهم الاقتصادي والمجتمعي والصحي، لم تكن مسألة ذات أهمية بالنسبة للنخب السياسية الحاكمة، وبالتالي، أدى استمرار الأداء الحكومي السيء على مستوى توزيع الثروة وإدارة المؤسسات العامة وانكماش معدلات النمو إلى شلل العملية الديمقراطية، إذ لم يؤدّ غياب التنمية وعدم المساواة الإقليمية إلى انخفاضات كمية ونوعية في مستويات المعيشة فحسب، بل شكّل التهديد الرئيسي للدعم العام للديمقراطية وترسيخها في البلاد. وكل هذا تسبّب في أن تصبح الدورات المتكررة من الحركات الاحتجاجية والتعبئة الشعبية العامة سمة ثابتة من سمات التاريخ الحديث لتونس.
- إرث الاستبداد وعودة الممارسات القديمة: لم يكمن تراجع عملية التحول السياسي في تونس في غياب المتطلبات الأساسية للديمقراطية بقدر ما اقترن بالظروف الحالية التي تعزّز الاستبداد المطلق والسلطة القسرية المركزية. لقد خلق الإرث الاستبدادي الطويل في البلاد مصادرا عميقة غذّت بشدّة أوجه قصور الهيكل السياسي الجديد. بشكل خاص، أدّت الشبكات السياسية والاقتصادية والإدارية للنظام السابق، علاوة على ممارسات الاستبداد والخطاب القديم في السياسة والمجتمع، إلى تعقيد تعميق الديمقراطية الناشئة في البلاد. في الواقع، اقترنت تحديات ترسيخ الديمقراطية في تونس بفشل العملية الانتقالية على مستوى إعادة تأهيل أكثر القطاعات تأثرا على أمن الدولة وأمن مواطنيها، وهي: القضاء، قطاع الأمن ومكافحة الفساد. كما أن الأثر التراكمي لهذه الخطابات والممارسات الاستبدادية وآليات الشبكات المعادية للديمقراطية رفع من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للانتقال، وتمثلت إحدى نتائجه الرئيسية في تراجع ثقة السكان في قدرة العمليات الديمقراطية على خلق النظام والعدالة الاجتماعية.
- * تعثر إصلاح القطاع الأمني وحوكّمته: تعتبر إزالة ومساءلة الأجهزة الأمنية القمعية السابقة شرطا ضروريا لنجاح التحول السياسي والترسيخ الديمقراطي في تونس. فبالنظر إلى ذلك، وعلى الرغم من إحراز البلاد تقدم مهم نحو بناء نظام أكثر مدنية وديمقراطية، إلا أن قطاع الأمن القديم لا يزال يقاوم الإصلاح إلى حدّ كبير. على وجه التحديد، يكمن الرهان الأساسي لإصلاح القطاع الأمني في تونس في تعزيز استقلالية القضاء وإخضاع وزارة الداخلية لإشراف مدني فعلي، إذ تؤكد نتائج الدراسة أن أكبر معضلات الإصلاح الأمني يتمثل إلى حدّ الآن في استعصاء نظامي الأمن الداخلي والقضائي على التغيير الحقيقي، بينما تبدو الحاجة إلى إجراء إصلاحات عسكرية جوهرية في تونس محدودة. بطبيعة الحال، في حين يتمثل الهدف الشامل لإصلاح قطاع الأمن في تحسين قدرات القطاع وكفاءته المهنية

لأداء مهامه الموكلة له امتثالاً للحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية والارتقاء بها إلى مستوى ديمقراطية القطاع الأمني وأسننته ضمن هرمية تراتبية تضع مسألة ضمان أمن المواطن التونسي واحتياجاته الأساسية، جنباً إلى جنب مع مسائل حماية أمن الدولة ومصالحها الحيوية، كأولوية أولى وأساسية على أجندة الأمن التونسية.

* الآثار الصحية والاقتصادية العميقة لجائحة كوفيد 19: لم يمثل فيروس كورونا المستجد مصدر قلق رئيسي لصحة التونسيين وسلامتهم الجسدية فحسب، وإنما كان مصدر تهديد إضافي ومضاعف لأمنهم الاقتصادي والاجتماعي المتدهور أساساً قبل ظهور الفيروس. لقد تبين من خلال البحث في تداعيات جائحة كوفيد 19 أنه بينما أسهمت الأزمة الصحية في زيادة مستوى انعدام الأمن الصحي للسكان الذي يكن مضموناً في الأساس، فقد أبرزت في المقابل عمق البؤس الاجتماعي والقهر المعيشي الذي عاناه التونسيون خلال العشر سنوات الأخيرة جزاء استمرار تردّي أوضاعهم الاقتصادية وتزايد احتياجاتهم الأساسية بسبب آثار مسار التحول السياسي، وهو ما أثر بشكل واضح على قدرتهم على مجابهة الجائحة، هذا بالإضافة إلى الفشل الكبير وغير المبرر لمؤسسات الدولة في إدارة الأزمة الصحية والاستجابة للوضع الوبائي.

التوصيات:

على ضوء النتائج أعلاه، نقدّم في هذا السياق مجموعة من الدروس المستفادة والتوصيات الرئيسية للفاعلين والسلطات الاجتماعية والسياسية التونسية، وكذلك لأعضاء المجتمع الأكاديمي ممّن يهتمون بالبحث في ظواهر التحول السياسي وقضايا الأمن، مع التركيز على تقديم مقترحات خاصة بشأن متطلبات بناء نموذج ديمقراطي/أمني شامل ومستدام في تونس باعتبارها الآليات الفعّالة والناجعة لإدارة الأزمات السياسية الحالية ومعالجة التحديات الأمنية الراهنة في البلاد:

- **الانتقال السلمي للسلطة ليس شرطاً كافياً للتحول الديمقراطي الناجح:** لقد أفضى مسار التحول السياسي في تونس إلى تغيير في السلطة دون تغيير للنظام. فقد تمكّنت التجربة الانتقالية التي بدأت في البلاد منذ عام 2011 من إرساء مفهوم التداول السلمي على السلطة لكنها فشلت في تأسيس نظام ديمقراطي راسخ وناضج، فتونس اليوم ليست ديمقراطية كاملة مستقرة بل هي نظام هجين يجمع بعض السمات الديمقراطية الهشّة مع شيء من الممارسات الإستبدادية القديمة. وإن وقرّ هذا النهج من الديمقراطية التداولية أطراً سياسية مكتملة عملت مؤقتاً على تجاوز عثرات الانتقال وفق نموذج الديمقراطية التمثيلية، إلا أنه لم يمنع في النهاية تعثر العملية الانتقالية برمتها وانحدارها إلى المستوى الخطير الحالي، وهو ما يؤكد بأن الديمقراطية التداولية لم تكن، ولا يمكن أن تكون، بديلاً كاملاً للديمقراطية التمثيلية.

- **الارتباط الوثيق بين انعدام الأمن الإنساني وتعثر عملية التحول الديمقراطي:** يوفّر الفهم الأعمق لتهديدات الأمن الإنساني في مرحلة ما قبل 2010 وما بعدها، إطاراً مفيداً لتحديد الأزمات المترابطة؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المتعلقة بنظام الحكم القائم والسابق في تونس. كما يقدّم ذلك تفسيراً

دقيقا للعلاقة العميقة بين مخرجات نموذج الأمن التقليدي (أمن الدولة/أمن الرئيس) وآليات الحكم الإستبدادي أو غير الديمقراطي. إذ تكشف الأزمة الراهنة في البلاد عن "الفجوة الأمنية الانتقالية" المحفوفة بالمخاطر التي تشهدها تونس، مبرزة بأن المشاكل الحقيقية لأغلبية التونسيين، وفي مقدمتها انعدام رفاههم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تدهور أمنهم الغذائي والصحي، ليست، ولم تكن أولوية بالنسبة للنخب الحاكمة في البلاد. وبالتالي، يعكس هذا الانفصال بين الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تقودها الدولة وتلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد الشعب التونسي تعطل مسار التحول السياسي كما يفسر أيضا تراجع الثقة في المؤسسات الديمقراطية الجديدة.

- **تقدم التجربة التونسية درسا مهما عن دور العامل الاقتصادي في نجاح التحول السياسي:** يعتبر التحرر من "الخوف" أهم استحقاق سياسي للأمن الإنساني المقترن بالانتقال الديمقراطي الذي حدث في تونس خلال السنوات الأخيرة، ومع ذلك، فإن افتقاد الفائدة الجوهرية للعملية الديمقراطية، والمتمثلة في تحرير الناس من "عوزهم" و"حاجتهم" قد أدى بشكل أو بآخر إلى تراجع العملية الانتقالية وانحراف المسار الديمقراطي للبلاد، فالديمقراطية السياسية لا تصبح واقعا منجزا إلا بتحقيق بعدها الاقتصادي الاجتماعي وترجمة احتياجات وأولويات المواطنين إلى حلول سياسية ملموسة، وبينما أخفقت الديمقراطية الناشئة في تونس في تحقيق الرفاه والكرامة والعدالة للتونسيين، فإن إطلاق بعض الحقوق والحريات الشخصية لم يحل بينهم وبين اندفاعهم نحو تأييد أنماط أخرى للحكم. ما ينبغي إدراكه بشكل جيد في هذا السياق هو أنه صحيح أن الديمقراطية نظام سياسي وليس اقتصادي، إلا أن الاستحقاقات الاقتصادية المنجزة وغير المنجزة تؤثر بدرجة كبيرة على الاستحقاقات السياسية المكتسبة، وبالتالي، تعتبر عملية التحول في تونس ناجحة نسبيا بينما تستمر فعليا في توفير الأمن والرفاهية لجميع المواطنين. تتبهن التجربة التونسية أيضا إلى ضرورة التمييز بين مرحلتَي الانتقال الديمقراطي والتوطيد الديمقراطي خلال عملية التحول، فالأخيرة هي عملية أطول وأكثر تعقيدا، وأهمية معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في وقت مبكر خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي شرط حاسم وضروري لمنع تعريض ترسيخ الديمقراطية للخطر، بل ومنع تعرض الدولة في حد ذاتها لخطر الانهيار أو الفشل المؤسسي.

- **منع الهياكل السياسية الهجينة من أن تصبح راسخة مسألة ذات أهمية حيوية في الوقت الراهن:** بينما يعدّ من البديهي أن تستغرق التحولات الديمقراطية وقتا طويلا نسبيا حتى تتوطد وتحقق التماسك والاستقرار، نشير في هذا الإطار أن اتخاذ تونس في الوقت الحالي شكلا هجينا للحكم لا يعتبر سيئا بالضرورة، وإنما الأسوأ هو أن يتعزز هذا النظام المختلط ويصبح أقل قدرة أكثر مما هو عليه على تنفيذ الإصلاحات الجوهرية التي يتوقعها المواطنين التونسيين، لهذا فإعادة العملية الانتقالية إلى مسارها الصحيح تتطلب دحض الإرث الإستبدادي وصدّ التيارات المضادة التي تدلّ على العودة الكاملة للنظام السابق، لاسيما وأن هذه التيارات تستمر كوضع سائد وعملية جارية لها القابلية الواسعة للنمو والتطور إلى نظام سياسي أكثر تركيزا وسلطوية.

- الديمقراطية الكاملة والموحدة هي الضامن الحقيقي والفعلي لأمن الأفراد وأمن الدول: تؤكد التجربة التونسية أن مجرد انتقال السلطة من حكم مطلق إلى نظام هجين قائم على دولة وطنية ذات مؤسسات شرعية لا يضمن تطورا مستقرا وتدرجيا نحو تحقيق الأمن وترسيخ الديمقراطية في البلاد. إن الديمقراطيات الكاملة والموحدة، على عكس الأنظمة الناشئة أو الديمقراطيات الفتية، هي التي قدمت حتى الآن أفضل النتائج والضمانات في مجال تحقيق الأمن وتعزيزه.

- تعني الديمقراطية الكاملة بناء دولة ديمقراطية قائمة على مؤسسات قوية ومستقرة: ويتطلب هذا البناء مأسسة جهاز الدولة عبر إضفاء الطابع المؤسسي على هيكلها الرسمية وغير الرسمية وهيئاتها المنتخبة وغير المنتخبة. وبالتالي، من أجل تحقيق الديمقراطية الكاملة، يجب على الدولة أن تشهد تحولا جوهريا في تمثيلها وعملياتها وتفاعلاتها المؤسسية التي ينبغي أن توطرها ثقافة سياسية ديمقراطية مدنية، لأن الديمقراطيات الناشئة غالبا ما تتأثر بإرثها الاستبدادي وممارساتها الراسخة.

- معالجة التهديدات قصيرة وطويلة الأمد للأمن عبر العملية الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية: صحيح أن التغيير المؤسسي والهندسة المؤسسية في الدولة مقومان مهمان جدا خلال عملية بناء الديمقراطية، لكن الأهم هو توافر آليات مؤسسية كالمساءلة والقيود والتمثيل داخل الدولة الديمقراطية حتى تكون مناسبة وقادرة على حماية أمن الدولة وأمن مواطنيها. وبالتالي، تتمثل إحدى الخطوات التقدمية نحو إقامة دولة القانون والمؤسسات في تونس في تسريع عملية إنشاء المحكمة الدستورية بشكل كامل، والتي ستكون بمثابة ضمانة أساسية للانتقال والترسيخ الديمقراطي في البلاد، هذا بالإضافة إلى إعادة تأهيل وتقوية مؤسسات الرقابة والمساءلة القائمة، كالبرلمان والقضاء، لأداء مهامها وممارسة سلطاتها بالشكل المطلوب والمحدد دستوريا دون أي إهمال أو تجاوزات غير مرغوبة.

- الموازنة بين ضمان أمن الدولة وتحقيق أمن الأفراد: وهذا يعني أنه من أجل صياغة وتنفيذ أي سياسة أمنية ناجحة ومتكاملة، ينبغي الاهتمام، أولا وقبل كل شيء، بالعلاقات الوطيدة المتبادلة بين أمن الدول وأمن الأفراد. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى التخلي عن منح الأولوية أو الأفضلية لأي مستوى أو قطاع أمني على آخر، بل ويجب إيجاد طرق ناجعة لدمج أجندات الأمن الإنساني وجدول أعمال الأمن القومي على كافة الأطر والمستويات، لأن أمن الإنسان وأمن الدولة هدفان متقاطعان، وأن توسيع مفهوم الأمن لا يعكس تحولا بين نقيضين، الدولة في مقابل الأفراد. وبهذا، ينبغي أن تكون لدى الجهات الأمنية والسياسية المسؤولة في البلاد قناعات تامة بأن الأمن القومي والأمن الإنساني يدعم كل منهما الآخر ويكمل بعضهما الآخر. فالأمن الإنساني لا يمثل قطيعة مع الدولة، ولا يعني علاقة تضاد أو مواجهة بين الدولة ومجتمعها. والدولة التي تعبر عن احتياجات جميع مواطنيها، وتوفر مجالا متكافئاً لمصالح فئات المجتمع المختلفة، تعد مقوماً أساسيا في تحقيق وتعزيز الأمن الإنساني.

- بناء الدولة الديمقراطية المبادرة والفعالة شرط أساسي لتحقيق الأمن والحفاظ على الاستقرار: يعد تأسيس الدولة الديمقراطية الفاعلة في تحقيق وتعزيز أمن ورفاهية شعبها شرطا مسبقا لزيادة شرعية

واستقرار وجودها وبقائها، فأمن الدولة ليس غاية في حدّ ذاته، بل هو وسيلة لتوفير الأمن لمواطنيها. وبالتالي، هناك حاجة خاصة إلى إعادة تحديد وتفعيل دور الدولة في تونس كخطوة أولى ضرورية لمواجهة التهديدات القائمة والمحتملة في البلاد. على الجهات المسؤولة في البلاد أن تدرك أن الدولة الفعالة حقا هي الدولة التي تلعب دورا مركزيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دولة يمكنها توفير الأمن الإنساني والتعامل مع المظالم الاقتصادية والاجتماعية كما تتعامل باقتدار ونجاح مع مشاكل أمنها القومي التقليدي.

- **الدولة الفاشلة اليوم هي الدولة العاجزة عن درء التهديدات ضد أمن ورفاهية مواطنيها:** إذا اعتبرت الدولة الفاشلة تقليديا دولة تهدد الأمن الإقليمي، فوفقا لنهج الأمن الإنساني، الدولة الضعيفة أو الفاشلة في الوقت الحالي هي دولة تعجز عن المحافظة على مقومات الثقة والحماية والمواطنة في علاقاتها بمواطنيها. وبالتالي، إن تحول الدولة في تونس إلى دولة قوية وفعالة تكون لها القدرة على الإيفاء بمتطلبات أمنها وأمن مواطنيها، يتوقف بشكل كبير على ترجمة مفهوم الأمن الإنساني إلى واقع عملي يستند إلى تطويره كإطار تنفيذي للسياسات الأمنية المستقبلية للدولة. قبل كل شيء، هناك ضرورة للعمل من أجل التوفيق بين توقعات السكان وأهداف الدول فيما يتعلق بالأمن. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة الماسّة في تونس إلى تنفيذ إستراتيجية شاملة للأمن تركز على إزالة الأسباب الجذرية لتهديدات الأمن القومي من خلال تعزيز سدّ الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتفعيل المبادرات القاعدية القادرة على معالجة المصادر المتعددة الأوجه لانعدام الأمن. فالأمر المؤكد في هذا السياق هو أن تعزيز الأجهزة الأمنية وعسكرة المناطق الحدودية لم تمثّل جهودا فعّالة أو كافية لتأمين تونس من المخاطر التقليدية للأمن، لأن تحديات الإرهاب والتطرف العنيف، بالإضافة إلى هشاشة الحدود والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، ليست سوى الجزء المرئي من انعدام الأمن القومي لتونس الذي لا يكاد يخفي إشكالية التدهور المستمر لحالة الأمن الإنساني في البلاد.

- **الأخذ بنهج التنمية الإقليمية والقضاء على عملية السوحلة:** في ضوء الحاجة الماسّة إلى الحدّ من التفاوتات الجهوية وتحسين التماسك الاجتماعي في تونس، يمكن أن يشكّل تبني النهج الإقليمي للتنمية، وما يرتبط بذلك من تحقيق للأمن المحلي وتعزيزه مناطقيا، عملية تصاعدية تسهم في تهيئة بيئة يسودها تكافؤ اقتصادي واجتماعي من شأنه ضمان قدر مقبول من الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين بشكل متساو، والتخفيف على الأقل من تلك الفوارق السائدة والمترسّخة بين جهات وسكان البلاد بدلا من تقويتها. كما سيؤدي ذلك لا محال إلى القطع بشكل نهائي مع معايير اقتصاد السوحلة الذي لطالما استندت إليه الخطط والإستراتيجيات التنموية للدولة التونسية.

- **تعزيز اللامركزية الفعّالة وتحرير تداول المعلومات:** هناك حاجة قصوى إلى تسريع تنفيذ عملية لامركزية ناجعة وفعّالة في تونس، من شأنها معالجة مشكل الفساد ودفع المشاركة المدنية والسياسية باتجاه تعزيز نموذج الديمقراطية التشاركية باعتباره أحد الآليات الرئيسية للإصلاح السياسي والتحول

الديمقراطي في تونس. وبالنظر إلى أنه قد تم إنشاء وهم الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في ظل الحكم السابق على مجموعة احترافية من آليات الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية والبيانات الوطنية، تبرز الحاجة أيضا إلى تعزيز تحرير تداول المعلومات بشكل شفاف وفعال لفك العزلة وبناء الثقة بين الدولة والمواطنين من جهة، ولإعادة تجديد الثقة في المؤسسات الديمقراطية الناشئة من جهة ثانية، وبالتالي، التقليل من مشكلات ثقة الجمهور في جميع جوانب الحكم ورفع قدرة الدولة على معالجة المطالب العامة المتزايدة.

- **تطوير منظومة الإحصاء والاهتمام بإنشاء مؤسسات فكر ذات جودة بحثية وإحصائية:** إن تحسين البيانات والقدرات الإحصائية كأساس لصنع القرار القائم على البيانات الواقعية والحقائق غير المغلوطة لا يتعلق برفع أداء المؤسسات الرسمية والحكومية في هذا المجال فحسب، وإنما أيضا بدعم بحوث السياسات التي تساعد على تحديد إيجابيات وسلبيات خيارات السياسة البديلة، وبالتالي دعم عملية صنع القرار المرتكز على الأدلة والشفافية عبر تطوير الإنتاج الإحصائي وفق المعايير المتعارف عليها دوليا، وفي هذا الإطار من المهم الاعتناء بتأسيس مراكز إحصاء ومؤسسات بحث تتوفر لها الاستقلالية والقدرة الكافية على المساهمة بفعالية في تحرير المعلومة وتداولها على نحو واسع وموثوق، هذا علاوة على نشر الثقافة الإحصائية وتحفيز جهود وأداءات المؤسسات غير الحكومية القائمة في هذا المجال من خلال إيلاء أهمية خاصة لتطويرها وتأهيلها وتقديم الدعم الكامل لها، بما في ذلك مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمركز التونسي لدراسات الأمن الشامل الذي تبدو نشاطاته وفعالياته مجمدة منذ نشأته في عام 2013.

- **تفعيل مسار العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد:** إن وضع الأساس لنظام ديمقراطي/أممي متماسك في تونس يتطلب الجمع بين نهج استراتيجي لأمن تونس وتعزيز الديمقراطية فيها. فهذه أهداف غير متعارضة ومن أجل ضمان توافقها الكامل، يجب على صانعي السياسات في البلاد إعادة تفعيل مسار العدالة الانتقالية وتوجيه الجهود العاجلة نحو مكافحة الفساد والمحاباة والزبائنية من خلال تعزيز الحوكمة والسيطرة المدنية على المؤسسات السياسية والأمنية، إذ لن يساعد الشروع في إصلاح شامل للنظام القضائي على الحد من الإفلات من العقاب فحسب، وإنما أيضا على ترسيخ مبدأ المساءلة والمساواة بين المواطنين أمام القانون. كما أن المؤسسات الديمقراطية المصحوبة ببيروقراطية غير فاسدة، وكفاءة، وذات فعالية عالية، ستزيد من مستوى أمن الفرد ومنه أمن الدولة.

وفي ختام هذه الدراسة، من المهم أن نذكر بضرورة تطبيق هذه التوصيات والدروس المستفادة من التجربة التونسية في السياق المناسب في كل من تونس وفي جميع أنحاء المنطقة العربية والعالم، لأنه قد يكون تعلم الدروس الخاطئة من هذه العملية المعقدة والمتشابكة من التحول والأمن والدمقرطة غير مفيد، بل ومضّر مثل عدم تعلم أي درس على الإطلاق من تجربة تونس.

الملاحق

الملاحق رقم (1): جدول يوضح الأحزاب السياسية الموالية في عهد بن علي:

| الأنشطة والآليات | التوجهات الفكرية والسياسية | تاريخ التأسيس | اسم الحزب |
|---|-------------------------------------|--|-------------------------------|
| الحزب الحاكم بأغلبية برلمانية تصل إلى 161 مقعدا. له صحيفتان يوميتان، الحرية بالعربية و Le Renouveau بالفرنسية | إصلاحي ليبرالي | يعود تأسيسه إلى سنة 1920 على يد عبد العزيز الثعالبي، وقد عرف عدة مسميات على فترات سياسية، إلى أن تم اعتماد هذه التسمية في 27 فبراير 1988 تحت حكم بن علي. | التجمع الدستوري الديمقراطي |
| ممثل في البرلمان بـ13 نائبا، له صحيفة أسبوعية بالعربية هي المستقبل | اشتراكي ديمقراطي | تأسست في 10 جوان 1978 | حركة الديمقراطيين الاشتراكيين |
| ممثل في البرلمان بـ11 نائبا، وله صحيفة أسبوعية هي الوحدة | اشتراكي ديمقراطي ذو توجه وحدوي عربي | تأسس في يناير 1981 | حزب الوحدة الشعبية |
| ممثل بالبرلمان بـ9 مقاعد، وله صحيفة أسبوعية هي الوطن | قومي عربي يجمع بعض التوجهات القومية | تأسس في 26 نوفمبر 1988 | الاتحاد الديمقراطي الوحدوي |
| ممثل في البرلمان بـ7 مقاعد بالرغم من محدودية حجمه، وكانت له صحيفة دورية هي الأفق | ليبرالي | تأسس في 12 سبتمبر 1988 | الحزب الاجتماعي التحرري |
| ممثل في البرلمان بـ8 مقاعد بالرغم من حجمه المحدود | اهتمامه ذو توجه بيئي | تأسس في 03 مارس 2006 | حزب الخضر للتقدم |

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره. ص.205.

الملحق رقم (2): جدول يوضح الأحزاب المعارضة في عهد بن علي:

| اسم الحزب | التأسيس | التوجهات الفكرية والسياسية | الأنشطة والآليات |
|---|---|--|---|
| حركة التجديد | تأسس سنة 1920، وأبج حزبا تونسيا منذ الخمسينيات، وتم اعتماد تسميته هذه في 15 سبتمبر 1993، أمنيه العام هو أحمد إبراهيم | اشتراكي ديمقراطي-تقدمي | ممثل في البرلمان بمقعدين، وله صحيفة أسبوعية هي الطريق الجديد، وقد شارك في الانتخابات الرئاسية لدورتين |
| الحزب الديمقراطي التقدمي | تم اعتماد هذه التسمية سنة 1999، مؤسسه هو أحمد نجيب الشابي، ميه الجريبي هي الأمانة العامة للحزب | يمثل تحالفا لقوى ديمقراطية يسارية وعروبية إسلامية، ابتعدت عنه بعد الثورة | غير ممثل في البرلمان، له صحيفة أسبوعية هي الموقف. شارك في الانتخابات التشريعية لعامي 1989 و1994، كما شارك في كل الانتخابات الرئاسية التي جرت بعد 1987 |
| التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات | تأسس في 29 أبريل 1994، بالانشقاق عن حزب الاشتراكيين الديمقراطيين، وتحصل على التأشيرة في 25 أكتوبر 2002. مؤسسه وأمينه العام هو مصطفى بن جعفر | ليبرالي ديمقراطي (الاشتراكية الدولية) | غير ممثل في البرلمان، ويصدر صحيفة أسبوعية هي مواطنون |

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره. ص. 206.

الملحق رقم (3): جدول يوضح الأحزاب السياسية المحظورة في عهد بن علي:

| اسم الحزب | تاريخ التأسيس | التوجهات الفكرية والسياسية | الأنشطة والآليات |
|------------------------------|---|---|--|
| حركة النهضة | توجهات إسلامية معتدلة، تم الإعلان عن تأسيسها رسمياً سنة 1981 باسم الاتجاه الإسلامي، ثم حركة النهضة سنة 1989 | شهدت اعتقال وسجن إبعاد قاداتها ومناضلوها وحصارهم منذ الثمانينات، وبلغت سياسة الإقصاء تجاهها حدودها القصوى خلال عقد التسعينيات | شاركت في انتخابات 1989، بالرغم من دخولها بمرشحين مستقلين |
| حزب المؤتمر من أجل الجمهورية | تم إيداع ملف الحصول على التأشيرة سنة 2001 وسنة 2002، أمينه العام هو منصف المرزوقي | ليبرالي ديمقراطي لائكي | له حضور نشيط في منظمات المجتمع المدني وفي مجال المحاماة |
| حزب العمال الشيوعي | قدم طلب الترخيص في 3 يناير 1986، المؤسس والناطق الرسمي له هو حمة الهمامي | ذو توجه ماركسي لينيني، وهو امتداد لحركة اليسار الجديد التي تأسست في بداية الستينات وتجديد لمنظمة العامل التونسي، بعد أن اشقت عنها عدة أطراف | يصدر جريدة البديل الشريفة، وله وجود فاعل في الحركة الطلابية واتحاد العاطلين عن العمل ونقابات التعليم |
| الحركة الناصرية التقدمية | تحت رئاسة عميد المحامين السابق بشير الصيد | حركة ناصرية | له إشارات في العديد من النقابات، خاصة في قطاع التعليم |
| حزب العمل الوطني الديمقراطي | تقدم في 29 أبريل 2005 بطلب الحصول على تأشيرة النشاط القانوني لكنه لم يتحصل عليها، برئاسة عبد الرزاق الهمامي | يتوجه الحزب إلى العمال ومختلف فئات الشعب الكادح، وكجزء من جبهة القوى التقدمية والديمقراطية في العالم | له تواجد هام في النقابات، خاصة التعليمية منها، كما يوجه أكثر من اتحاد جهوي للاتحاد العام التونسي |

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره. ص.ص. 207-208.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

(1) القرآن الكريم:

1. القرآن الكريم، سورة قريش.

(2) القواميس:

أ. باللغة العربية:

2. ابن منظور، لسان العرب. القاهرة: دار المعارف، د.س.ن.

ب. باللغة الأجنبية:

3. Oxford University Press, **Oxford Wordpower Dictionary**, China: Oxford University Press, 3rd edition, 2011/2012.

(3) الدساتير والوثائق الرسمية:

4. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "متابعة الفقرة 143 المتعلقة بمفهوم الأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005"، قرار أممي. 10 أيلول/سبتمبر 2012.

5. الجمهورية التونسية، "مخطط التنمية 2016-2020: المجلد الأول-المحتوى الجملي"، وثيقة رسمية. تونس. د.س.ن.

6. الجمهورية التونسية، المجلس الوطني التأسيسي، **دستور الجمهورية التونسية 2014**. الصادر بتاريخ 27 جانفي 2014.

7. الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول نظرة السكان في تونس إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية"، وثيقة. تونس، جوان 2022.

8. الجمهورية التونسية، **دستور الجمهورية التونسية 1959**. الصادر بتاريخ 1 جوان 1959، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2008.

9. الجمهورية التونسية، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، "الميزان الاقتصادي لسنة 2013"، وثيقة رسمية. تونس: وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، ديسمبر 2012.

10. الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، الميزان الاقتصادي لسنة 2016، وثيقة رسمية. تونس: وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، أكتوبر 2015.

11. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "أمر رئاسي عدد 578 لسنة 2022 مؤرخ في 30 جوان 2022 يتعلق بنشر مشروع الدستور الجديد للجمهورية التونسية موضوع الاستفتاء المقرر ليوم الاثنين 25 جويلية

- 2022، "الجريدة الرسمية. السنة 165/عدد (74)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 30 جوان 2022، ص.ص. 2342-2359.
12. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022"، الجريدة الرسمية. السنة 165/عدد خاص، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 18 أوت 2022، ص.ص. 1-48.
13. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء"، الجريدة الرسمية. العدد (42)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 27 ماي 2014.
14. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 يتعلق بتتقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء"، الجريدة الرسمية. العدد (14)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 17 فيفري 2017.
15. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "قانون أساسي عدد 76 لسنة 2019 مؤرخ في 30 أوت 2019 يتعلق بتتقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء"، الجريدة الرسمية. العدد (70)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 30 أوت 2019.
16. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، "مرسوم عدد 55 لسنة 2022 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 يتعلق بتتقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه"، الجريدة الرسمية. العدد (102)، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 15 سبتمبر 2022.

ثانيا: المراجع:

(1) الكتب:

أ. باللغة العربية:

17. أحمد فوزي وآخرون، الدستور وحقوق الإنسان في بلدان الثورات العربية (تونس، مصر وليبيا نموذجا). تونس: مطبعة الشركة التونسية لتنمية فنون الرسم، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، أكتوبر 2017.
18. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. د.ب.ن. د.د.ن. ط. 1، 1986.

19. امحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012.
20. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
21. تامر خرمة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن). بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، آب/أغسطس 2014.
22. تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية. الجزائر: منشورات دار الخلدونية، 2017.
23. جاك دونللي، "الواقعية"، في: نظريات العلاقات الدولية. ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط.01، 2014.
24. جبرائيل إيه ألموند وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية. تر. هشام عبد الله، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط.01، 1998.
25. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية، ط.01، 2007.
26. حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية -سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 2006.
27. خيرى أبو العزائم فرجاني، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري. د.ب.ن. د.د.ن. د.س.ن.
28. ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي-مفهومه وأدواته وأساليبه. د.ب.ن. دار الفكر، د.س.ن.
29. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.01، 2000.
30. ريما ماجد، منهجية البحث العلمي: إجابات عملية لأسئلة جوهرية. بيروت: مؤسسة فريديش إيبيرت، 2016.
31. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية. الأردن: دار وائل للنشر، ط.02، 2004.
32. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.01، 2018.

33. شيماء بوهلال وآخرون، الحق في النفاذ إلى المعلومات: مخاض التشريع وتحديات التطبيق: مصر- ليبيا-تونس. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، تونس: مطبعة الشركة الوطنية للتنمية فن الرسم، سبتمبر 2019.
34. صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت والقاهرة: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993، ص.ص.72-85.
35. صامويل هانتجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة. ترجمة: حسام نايل، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط.1، 2017.
36. طاهر حسو الزبياري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.01، 2011.
37. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي. الكويت: وكالة المطبوعات، ط.03، 1977.
38. عبد الغفار رشاد القسبي، مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الأول-التحليل السياسي ومناهج البحث. القاهرة: مكتبة الآداب، ط.01، 2004.
39. عبد الغني نصر علي الشميري، سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح. بيروت: منتدى المعارف، ط.1، 2014.
40. عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة. مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط.1، 2015.
41. عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، يناير 2012.
42. علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 2019.
43. غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير. ترجمة: عفاف البطانية، الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، أبريل 2015.
44. فواز جرجس، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة. ترجمة: محمد شيّا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2016.
45. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي. صنعاء: دار الكتب، ط.3، 2019.
46. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات. الجزائر: د.د.ن. 1997.

47. محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**. عمان: دار وائل للنشر، ط.2، 1999.
48. محمد محمد قاسم، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط.1، 1999.
49. ناصيف يوسف حتّي، **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، ط.01، 1985.
50. نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002.
- ب. باللغة الأجنبية:

51. Haas M.L. & Lesch D.W. **The Arab Spring: change and resistance in the Middle East**. Boulder, CO: Westview Press, 2013.
52. Hans J. Morgenthau, **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**. New York: knopf, 1960.
53. Honwana, A. **Youth and revolution in Tunisia**. London: Zed Books, 2013.
54. Jean Grugel, **Democratization: A Critical Introduction**. New York: PALGRAVE, 2002.
55. Jérôme Heurtaux, "Tunisia, Five Years On: Has It Changed Regime?", **Geographical Overview|Maghreb**. IEMed. Mediterranean Yearbook, 2017.
56. Michael P. Todaro & Stephen C. Smith, **Economic Development**. Pearson, 12th Edition, 2014.
57. Paul D. Williams & Others, **Security Studies: An Introduction**. New York: Routledge of The Taylor & Francis Group, 2008.
58. Sujian Guo and Gary A. Stradiotto, **Democratic Transitions: Modes and Outcomes**. London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, First published, 2014.
59. The Project on Middle East Political Science (POMEPS), **Tunisia's Volatile Transition to Democracy**. POMEPS BRIEFings 27, November 6, 2015.
60. United Nations Trust Fund for Human Security (UNTFHS), **Human Security Handbook: An integrated approach for the realization of the Sustainable Development Goals and the priority areas of the international community and the United Nations system**. January 2016.
61. Working Group, Politics, **Governance and State-Society Relations**. Washington: The Atlantic Council, November 2016.

(2) التقارير:

أ. باللغة العربية:

62. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات"، تقرير. نيويورك، 2013.
63. البارومتر العربي، "تونس: نتائج استطلاع الرأي العام، الدورة الخامسة، 2018-2019"، تقرير تونس 2018-2019.

64. البارومتر العربي، "نتائج استطلاع الرأي العام في تونس، الدورة الثالثة، 2014"، تقرير تونس-2014. 2014.
65. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين"، تقرير التنمية البشرية لعام 2019. الولايات المتحدة الأمريكية: شركة AGS التابعة لشركة RR Donnelley، 2019.
66. دونالد جيه بلانتي، "تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية"، تقرير خاص رقم 317. واشنطن: معهد السلام الأمريكي، أيلول/سبتمبر 2016.
67. سيرين القاسمي، "النفاذ إلى المعلومة: مفتاح إلى الديمقراطية: مؤشر الانفتاح تونس: كثيرا من الشفافية قليلا من النزاهة والوعي"، تقرير. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، مارس 2022.
68. سيسيل غي، "دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني"، تقرير. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، تونس، ماي 2015.
69. شيماء بيزاني، "مياه الشرب في مدينة الرديف وأثرها في تسمم الأسنان بالفلور عند السكان"، التقرير السداسي للعدالة البيئية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جوان 2022.
70. صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التآرجح بين الأمل والخوف"، في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير (أربع سنوات من الربيع العربي). بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط.1، 2014، ص.29.
71. العربي صديقي، "التحول الديمقراطي المستدام بتونس: رئاسيات 2019 بين سياسة جديدة وأخرى مناهضة"، تقرير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 4 نوفمبر 2019.
72. علي الشابي، "التحديات الاقتصادية المطروحة أمام الحكومة التونسية ما بين 2020-2024"، تقارير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 04 ماي 2020.
73. فؤاد غربالي آخرون، "الحركات الاجتماعية في تونس: الفاعلون ونطاقات الفعل"، التقرير السنوي 2018 للاحتجاجات الاجتماعية في تونس. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمرصد الاجتماعي التونسي، د.س.ن.
74. كويراين هانلون، "إصلاح القطاع الأمني في تونس: عام بعد ثورة الياسمين"، تقرير خاص رقم 304. واشنطن: معهد السلام الأمريكي، مارس 2016.
75. لولا أليغا وكلوي تريكو أوفاريل، "مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهدة بالنوايا الحسنة؟"، تقرير. مركز سيفرورد ومركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية، جويلية 2017.

76. مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2022: التمويل من أجل تحقيق تعاف منصف"، تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي: عرض عام. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2022.
77. محمد المصري، "تقرير الباروميتر العربي الثاني-تونس"، مؤسسة الباروميتر العربي، سبتمبر 2012.
78. محمد حلمي شعراوي، "نظرة عامة: جذور وديناميات الثورات الشعبية في بلدان الشمال الإفريقي مع التركيز على قضية مصر"، في: تقرير مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال أفريقيا وتدابيرها. جنوب أفريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011.
79. المرصد الاجتماعي التونسي-المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "التقرير للتحركات الاحتجاجية والحراك الاجتماعي 2021"، تقرير ديسمبر 2021. العدد (99)، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن.
80. المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل، "مواجهة تحديات الأمن الإنساني في الشمال الغربي التونسي"، المشروع التجريبي: استشارات عمومية حول الأمن المحلي، تقرير ندوة إقليمية. تونس.
81. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان "دعم"، "التقرير السنوي حول تطور السياسات والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في مصر، تونس وليبيا (1 سبتمبر 2016-31 أوت 2017"، تقرير. تونس: د.د.ن. د.س.ن.
82. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان "دعم"، "التقرير السنوي حول تطور السياسات والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا (1 سبتمبر 2017-31 أوت 2018"، تقرير. تونس: د.د.ن. د.س.ن.
83. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "أزمة الانتقال الديمقراطي: أزمة انتقال وأزمة ديمقراطية"، التقرير ربع السنوي أكتوبر-ديسمبر 2020. تونس: مطبعة الشركة الوطنية للتنمية فن الرسم، 2020.
84. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "الانتقال الديمقراطي: تعثر التحول بين جمود المؤسسات وعسكرة الدولة والمجتمع"، التقرير نصف السنوي أبريل-سبتمبر 2020 (مصر، ليبيا، تونس). تونس: مطبعة الشركة الوطنية للتنمية فن الرسم، 2020.
85. المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2010"، تقرير. الجزء الثاني: محور التغذية، تونس، سبتمبر 2013.
86. المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، تقرير. الجزء الثاني: محور التغذية، تونس، مارس 2018.

87. المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2010"، تقرير. الجزء الأول: محور الإنفاق، تونس، ديسمبر 2013.
88. المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005"، الجزء الأول: محور الإنفاق، تقرير. تونس، جانفي 2007.
89. المعهد الوطني للإحصاء، "المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015"، الجزء الأول: محور الإنفاق، تقرير. تونس، ديسمبر 2017.
90. المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2010-2014"، نشرية 2015 (56). تونس.
91. المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2011-2015"، نشرية 2016 (57). تونس.
92. المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2015-2019"، نشرية 2021 (61). تونس.
93. المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2016-2020"، نشرية 2021 (62). تونس.
94. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة"، تقرير . القاهرة، 2020.
95. منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات"، تقرير. أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، ماي 2020.
96. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، تقرير. OECD، أكتوبر 2020.
97. منظمة الشفافية الدولية، برنامج الدفاع والأمن، "التصدي لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع في تونس: الوضع الراهن"، الموجز القطري-تونس، المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع. 2015.
98. منظمة العفو الدولية، "تونس في خضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة"، وثيقة رقم MDE 30/011/2011. لندن: منظمة العفو الدولية، ط.01، 2011.

99. منبارة المحبري وآخرون، "أي واقع بيئي في تونس اليوم؟ الحقوق البيئية بين الانتهاكات والنضالات اليومية"، التقرير السنوي لقسم العدالة البيئية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. جوان 2022.
100. منير السعيداني وفؤاد غربالي، "الحركات الاجتماعية في تونس: السياقات، الفاعلون، الأفعال وسيناريوهات التطور المحتملة"، تقرير حول المؤتمر الوطني الثاني للحركات الاجتماعية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مارس 2018.
101. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "أثر جائحة كوفيد-19 على الدستورية وسيادة القانون في شمال أفريقيا"، تقرير تحليلي لندوة عبر الأنترنت. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 30 جوان 2020.
102. هدى العربي وآخرون، "الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس 2019"، التقرير السنوي 2019 للاحتجاجات الاجتماعية في تونس. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمرصد الاجتماعي التونسي، د.س.ن.
103. وان تو وان للبحوث والاستطلاعات والأفروبارومتر، "آراء التونسيين حول الفساد: نتائج من استطلاع الأفروبارومتر الجولة السادسة-تونس"، تقرير. تونس: وان تو وان والأفروبارومتر، 25 فيفري 2016.
104. وحدة الدراسات السياسية، "تونس: من انقلاب 25 تموز/يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور"، تقرير رقم 6-آب/أغسطس، 2022. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
105. وسام هاني، "تونس: التقييم الأولي لتأثير جائحة فيروس كورونا على القطاع الاستخراجي وقضايا إدارة الموارد"، موجز من سلسلة الإحاطات القطرية. معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 09 جوان 2020.
- ب. باللغة الأجنبية:
106. Adèle Aranki Nassar, "Events of the Tunisian Revolution: The Three First Years", **Report No. 108**. Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research, Sweden: Universitetstryckeriet, 2016.
107. AFRO BAROMETER, "Summary of Results Afrobarometer Round 5 Survey in Tunisia", **A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa**. Michigan State University, 2013.
108. AFRO BAROMETER, "Summary of Results Afrobarometer Round 6 Survey in Tunisia", **A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa**. One To One for research and polling, 2015.
109. AFRO BAROMETER, "Summary of Results Afrobarometer Round 7 Survey in Tunisia", **A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa**. One To One for research and polling, 2018.

110. AFRO BAROMETER, “Summary of Results Afrobarometer Round 8 Survey in Tunisia”, **A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa**. One To One for research and polling, 2020.
111. Alexis Arieff and Carla E. Humud, “Political Transition in Tunisia”, **CRS Report- Prepared for Members and Committees of Congress**. Congressional Research Service, February 10, 2015.
112. Alexis Arieff, “Political Transition in Tunisia”, **CRS Report- Prepared for Members and Committees of Congress**. Congressional Research Service, May 22, 2013.
113. Anna Louise Strachan, "Factors Affecting Success or Failure of Political Transitions", **Helpdesk Report**. The UK Department for International Development: The K4D helpdesk, 27 November 2017.
114. Benjamin Aigbe Okonofua, "Post Arab-Spring State Building and Security and Stability in Tunisia", **Special Report**. African Center Conflict Transformation (ACCT), 22 September 2014.
115. Bertelsmann Stiftung, **BTI 2014 — Tunisia Country Report**. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2014.
116. Bertelsmann Stiftung, **BTI 2016 — Tunisia Country Report**. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2016.
117. Carolina viviana Zuccotti & Others, “Rural Migration in Tunisia: Drivers and patterns of rural youth migration and its impact on food security and rural livelihoods in Tunisia”, **Report**. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2018.
118. Chantal Berman, “Tunisia’s Economic Transition? -Popular Evaluations of Social Crisis and Reform”, **Tunisia Wave 4 Country Report**. November 1, 2016.
119. Clemens Breisinger & Others, “Beyond the Arab Awakening: Policies and Investments for Poverty Reduction and Food Security”, **Food Policy Report**. Washington: International Food Policy Research Institute (IFPRI), February 2012.
120. Fatima El-Issawi, “The Tunisian Transition: The Evolving Face of the Second Republic”, In: **After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East? IDEAS Special Reports**. LSE IDEAS, SR011 May 2012.
121. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, “Meeting the 2015 International Hunger Targets: Taking Stock of Uneven Progress”, **The State of Food Insecurity in the World 2015**. Rome: FAO, 2015.
122. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, “Building Climate Resilience for Food Security and Nutrition”, **The State of Food Security and Nutrition in the World 2018**. Rome: FAO, 2018.
123. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, “Transforming Food Systems for Affordable Healthy Diets”, **The State of Food Security and Nutrition in the World 2020**. Rome: FAO, 2020.
124. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, “Transforming Food Systems for Food Security, Improved Nutrition and Affordable Healthy Diets for All”, **The State of Food Security and Nutrition in the World 2021**. Rome: FAO, 2021.
125. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, “Repurposing Food and Agricultural Policies to Make healthy Diets more Affordable”, **The State of Food Security and Nutrition in the World 2022**. Rome: FAO, 2022.

126. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, “Safeguarding against Economic Slowdowns and Downturns”, **The State of Food Security and Nutrition in the World 2019**. Rome: FAO, 2019.
127. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) & Others, “The Multiple Dimensions of Food Security”, **The State of Food Insecurity in the World 2013**. Rome: FAO, 2013.
128. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux (FTDES), **Annual Report on Irregular Migration-Tunisia 2021**. Tunisie, March 2022
129. Frances G. Burwell & Others, “A Transatlantic Strategy for a Democratic Tunisia”, **Report**. the Atlantic Council Policy, June 2016.
130. Grégory Chauzal & Sofia Zavagli, “Post-revolutionary Discontent and F(r)actionalisation in the Maghreb: Managing the Tunisia-Libya Border Dynamics”, **The Netherlands: Clingendael Report**. Netherlands Institute of International Relations (Clingendael), August 2016.
131. Hanan Morsy & Others, “Tunisia Diagnostic paper: Assessing Progress and Challenges in Unlocking the Private Sector’s Potential and Developing a Sustainable Market Economy”, **Tunisia Diagnostic 2018**. European Bank for Reconstruction and Development, November 2018.
132. International Monetary Fund (IMF), “Tunisia: 2009 Article IV Consultation—Staff Report”, **IMF Country Report No. 09/329**. December 2009.
133. International Monetary Fund (IMF), “Tunisia: 2012 Article IV Consultation—Staff Report”, **IMF Country Report No. 12/255**. September 2012.
134. International Monetary Fund (IMF), “Tunisia: 2015 Article IV Consultation, Sixth Review Under the Stand-by Arrangement, and Request for Rephasing—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Tunisia”, **IMF Country Report No. 15/285**. October 2015.
135. L’Institut National de la Statistique (INS) de la Tunisie & la Banque Mondiale, "Carte de la pauvreté en Tunisie", **Rapport**. Tunisie, Septembre 2020.
136. Luigi Narbone, “The EU-Tunisian relationship after 2011: Resilience, Contestation and the Return of the Neglected Socio-Economic Question”, **Research Project Report RSCAS/Middle East Directions 2020/18**. The European University Institute & Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 4 December 2020.
137. National Lawyers Guild (US), Haldane Society of Socialist Lawyers (UK) & Mazlumder (Turkey), “Promises and Challenges: The Tunisian Revolution of 2010-2011”, **The Report of the March 2011 Delegation of Attorneys to Tunisia**. New York: National Lawyers Guild, June 2011.
138. Olfa Lamoum, “Marginalisation, insecurity and uncertainty on the Tunisian–Libyan border: Ben Guerdane and Dhehiba from the perspective of their inhabitants”, **Report**. International Alert, December 2016
139. Republic of Tunisia, “Impact of the Libya Crisis on the Tunisian Economy”, **Report No: ACS16340**. Macroeconomics & Fiscal Management Global Practice, Middle East and North Africa Region, February 2017.
140. Stellah Kwasi & Others, “The rebirth: Tunisia’s potential development pathways to 2040”, **North Africa Report**. Institute for Security Studies (ISS), July 2020.

141. The African Development Bank (AFDB) & Others, “Special Theme: Promoting Youth Employment”, **African Economic Outlook 2012**. 2012.
142. The African Development Bank (AFDB) & Others, “Structural Transformation and Natural Resources”, **African Economic Outlook 2013**. August 2013.
143. The African Development Bank (AfDB) Group, “Tunisia: Economic and Social Challenges Beyond the Revolution”, **Report**. Tunisia: African Development Bank (AfDB) Group & Temporary Relocation Agency (TRA), 2012.
144. The African Development Bank Group, “Developing Africa’s Workforce for the Future”, **African Economic Outlook 2020**. The African Development Bank, 2020.
145. The African Development Bank Group, “From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa”, **African Economic Outlook 2021**. The African Development Bank, 2021.
146. The African Development Bank Group, “Macroeconomic Performance and Prospects”, **African Economic Outlook 2019**. The African Development Bank, 2019.
147. The Commission on Human Security, "Human Security Now", **The Commission on Human Security Report**. Washington and UK: Communications Development Incorporated and Grundy & Northedge, 2003.
148. The Economic Commission for Africa, Sub-regional Office of North Africa, “Tunisia: Economic situation and outlook in the current transition phase”, **Report**. Addis Ababa: the ECA Documents Publishing and Distribution Unit, July 2014.
149. The Heritage Foundation, “Highlights of the 2017 Index of Economic Freedom”, **2017 Index of Economic Freedom Report**. Washington: The Heritage Foundation, 2017.
150. The OECD, “Better Policies Series: Tunisia- A Reform Agenda to Support Competitiveness and Inclusive Growth”, **OECD Report**. March 2015.
151. The OECD, “Deauville Partnership Compact for Economic Governance”, **Stocktaking Report: Tunisia**. March 2017.
152. The OECD, “OECD Economic Surveys: Tunisia”, **Overview**. The Secretary-General of the OECD, March 2018.
153. The OECD, “OECD Review of Foreign Direct Investment Statistics of TUNISIA”, **FDI Statistics Review Series**. OECD, 2020.
154. The Tunisian Association for Governance (ATG), “Public Governance in Tunisia: Principles, Status and Prospects”, **Annual Report**. Tunisia: The Tunisian Association for Governance (ATG), November 2013.
155. The United Nations Development Programme (UNDP), “Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century”, **Human Development Report 2019**. the United States: AGS, 2019.
156. The United Nations Development Programme (UNDP), “Concept and Measurement of Human Development”, **Human Development Report 1990**. New York: Oxford University Press, 1990.
157. The United Nations Development Programme (UNDP), “Economic Growth and Human Development”, **Human Development Report 1996**. New York: Oxford University Press, 1996.
158. The United Nations Development Programme (UNDP), “Financing Human Development”, **Human Development Report 1991**. New York: Oxford University Press, 1991.
159. The United Nations Development Programme (UNDP), “Human Development for Everyone”, **Human Development Report 2016**. Canada: the Lowe-Martin Group, 2016.

160. The United Nations Development Programme (UNDP), "Sustainability and Equity: A Better Future for All", **Human Development Report 2011**. Washington DC: Communications Development Incorporated, 2011.
161. The United Nations Development Programme (UNDP), "Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience", **Human Development Report 2014**. the United States: PBM Graphics, 2014.
162. The United Nations Development Programme (UNDP), "The next frontier: Human development and the Anthropocene", **Human Development Report 2020**. the United States: AGS, 2020.
163. The United Nations Development Programme (UNDP), "The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development", **Human Development Report 2010-20th Anniversary Edition**. the United States: Consolidated Graphics, Second printing, November 2010.
164. The United Nations Development Programme (UNDP), "The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World", **Human Development Report 2013**. Canada: Gilmore Printing Services Inc. 2013.
165. The United Nations Development Programme (UNDP), Arab Fund for Economic and Social Development, **Arab Human Development Report 2002**. the Hashemite Kingdom of Jordan: Regional Bureau for Arab States (RBAS), 2002.
166. The United States Agency for International Development (USAID), "Tunisia Transition Initiative (TTI)", **Final Report (May 2011 – July 2014)**. Washington: The United States Agency for International Development (USAID)/ OTI, July 2014.
167. Transparency International Organization, "Corruption Perceptions Index 2021", **CPI Report 2021**. Berlin, 2022.
168. Transparency International Organization, "Corruption Perceptions Index 2011", **CPI Report 2011**. Berlin, 2011.
169. Transparency International Organization, "Corruption Perceptions Index 2020", **CPI Report 2020**. Berlin, 2021.
170. United Nations development Programme (UNDP), "International Forum: Pathways to Democratic Transitions", **Summary Report on Country Experiences, Lessons Learned and the Road Ahead**. June 5-6 2011.
171. United Nations Development Programme (UNDP), **Human Development Report 1994**. New York: Oxford University Press, 1994.
172. United Nations, "Governance Challenges in Countries: Undergoing Transition", **Arab Governance Report**. New York: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2014.
173. World Bank Group, "Global Economic Prospects: Darkening Skies", **Flagship Report**. Washington: International Bank for Reconstruction and Development, January 2019.

3) الدوريات والمقالات المحكمة:

أ. باللغة العربية:

174. إبراهيم السعيد، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس"، تقارير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسة، مارس 2011.

175. أحمد إدريس، "تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية"، ورقات سياسية. مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان 2016.
176. أحمد زايد، "التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية. العدد (186)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2011.
177. أحمد قاسم حسين، "مراجعات وعروض كتب: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، مجلة سياسات عربية. العدد (20)، ماي 2016.
178. أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد (36)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2012.
179. أحمد محمد مصطفى وحياء اليعقوبي، "الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي: التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات"، المشروع النقابي الإقليمي. منظمة فريدريش إيبيرت، 2015.
180. أحيدة النيفر، "شهادة عن سنوات التأسيس"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011.
181. إسحاق ديوان، "تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان"، بوادر. مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، 23 سبتمبر 2019.
182. إسرائ أحمد إسماعيل، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية. العدد (186)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2011.
183. الاسكوا، "وعد الربيع: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي"، دراسة. بيروت: بيت الأمم المتحدة، ديسمبر 2013.
184. أسماء نويرة، "الانتخابات البلدية في تونس: ترسيخ للممارسات الديمقراطية"، بوادر. مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، 12 جويلية 2018.
185. أعلية علاني، "الحركة الإسلامية التونسية ومسألة البحث عن الذات"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011.

186. أمين الغالي، "مسار العدالة الانتقالية في تونس: ما بعد هيئة الحقيقة والكرامة"، دورية دعم حول العدالة الانتقالية في تونس وليبيا: نتائج المسارات الحالية ودورها في إرساء مصالحة وطنية وضمانات عدم التكرار. العدد (05)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، ديسمبر 2019.
187. أنوار بوخرص، "العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل"، دراسة تحليلية رقم (03). الدوحة: مركز بروكنجز، يناير 2011.
188. أنوار بوخرص، "ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطرة نحو الاستقرار السياسي"، أوراق كارنيغي. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أبريل 2015.
189. أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، سياسات عربية. العدد (2)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014.
190. آية جراد، "تونس تواجه فيروس كورونا: إجراءات استثنائية لمواجهة ظروف استثنائية؟"، بوادر/تعليق. مبادرة الإصلاح العربي، 14 أبريل 2020.
191. إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الثالث"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2016/03/12.
192. إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الثاني"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2016/03/05.
193. إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي - الجزء الرابع"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2016/03/20.
194. إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2016/02/28.
195. بشارة خضر، "تونس واليقظة الديمقراطية العربية"، في: الكتاب السنوي. IEMed للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2011. برشلونة والأردن: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ودار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012.
196. بلال عبد الله، "الديمقراطية التداولية في تونس بعد الثورة: دراسة لدور اتحاد الشغل"، برنامج دعم البحث العربي - الدورة الثانية. مبادرة الإصلاح العربي، تشرين الأول/أكتوبر 2017.
197. توفيق بوستي، "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية"، دراسات إستراتيجية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019/02/22، ص.04.

198. جمال باروت، "التنمية: التسلطية: نهاية نموذج"، في: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية (سلسلة ملفات). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011.
199. جيهان عبد السلام عباس، "أثر "كورونا" على البورصات العالمية: نقد نظرية كفاءة الأسواق"، مجلة السياسة الدولية. المجلد (56)، العدد (223)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 2021.
200. الحسن العاشي، "التحديات الاقتصادية في تونس"، أوراق كارنيغي. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ديسمبر 2011.
201. حمزة المؤدب، "خروج النهضة المرتبك من الإسلام السياسي"، سلسلة دراسات حول الإسلام السياسي. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، سبتمبر 2019.
202. حيدر إبراهيم علي، "الأمموقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية. العدد (184)، القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2011.
203. دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية. العدد (184)، القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2011.
204. رحاب مبروكي، "معتمديات قفصه المنجمية: الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية عائقا أماما ضمان الحق في العيش الكريم"، التقرير للتحركات الاحتجاجية والحراك الاجتماعي 2021: تقرير ديسمبر 2021. العدد (99)، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن.
205. رضا الرداوي، "الدستور التونسي: النص وإمكانية التطبيق"، في: تونس: الانتقال الديمقراطي العسير. تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017.
206. رمضان صورايا، "الحرمان الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد (24)، جوان 2016.
207. روبن كارانزا ومحمد آزر الزواري، "شغل، حرية، كرامة وطنية: طموح شباب تونس لا يقف عند مساءلة من أجل الفساد"، إحاطة المركز الدولي للعدالة الانتقالية. نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، فيفري 2020.
208. روكسان فارمان فارماين، "مقدمة"، في: الإعلام في مراحل الانتقال السياسي: الحالة التونسية نموذجا. الدوحة وبيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2015.

209. ريم الحلواس غربال، "من العالمي إلى المحلي: الحق في الصحة في مواجهة أزمة كوفيد-19: حقائق وآفاق حول المكتسب وإعادة النظر فيه"، في: **عمل جماعي حول: الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد-19**. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن.
210. زهير بن جنات، "جائحة كوفيد 19 وتطور نوايا الهجرة لدى الأسر التونسية: دراسة ميدانية بسبع ولايات"، **دراسة بحثية**. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ديسمبر 2021.
211. سارة يركيس وزينب بن يحمّد، "أهداف تونس الثورية لا تزال عالقة"، **أوراق كارنيغي**. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ديسمبر 2018.
212. سالم البهلول كعبية، "التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي"، **مجلة دراسات الإنسان والمجتمع**. العدد (10)، يناير 2020.
213. سفيان جاب الله، "ورقة سياسات حول احتجاجات الماء في تونس"، **ورقات تحليلية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2018.
214. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والاطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد (19)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2008.
215. سميحة الحامدي، "اعتصام الكامور بالجنوب التونسي: مواطنون عاديون يخرجون الديمقراطية التمثيلية"، **كراسات المنتدى: سوسيولوجيا الفعل الجماعي في تونس منذ 14 جانفي 2011 (تعدد طرق الانخراط وتنوع أشكال الاحتجاج)**. الكراس عدد (2)، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جويلية 2019.
216. سندس بشناوي، "التشريع التونسي وحدود الأنظمة القضائية في مواجهة الهجرة غير النظامية"، **الهجرة غير النظامية، دورية دعم**. العدد (4)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، د.س.ن.
217. سهيل الحبيب، "الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات أنموذج ثورة 14 كانون الثاني/يناير 2011"، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012.
218. سيرين الغنوشي، "جائحة كوفيد 19 في تونس: السياسة، السياسات العامة، والتحديات الاحتجاجية: قراءة في أحداث السنة الأولى من الجائحة (مارس 2020-مارس 2021)"، **ورقة عمل 1 مقدمة إلى الملتقى العربي للحماية الاجتماعية من كوفيد**. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 30 مارس 2021.

219. شارال غريوال، "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"، أوراق كارنيغي. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 فبراير 2016.
220. شرف الدين اليعقوبي، "الفساد في قطاع الصحة: عندما يستشري الوباء ويغيب التلقيح"، في: عمل جماعي حول: الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد-19. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن.
221. شريف البوشي، "الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019/10/25.
222. شريف البوشي، "الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019/11/08.
223. شريف البوشي، "عملية التحول الديمقراطي: النظريات والاتجاهات"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019/11/19.
224. صلاح الدين الجورشي، "المشهد الإسلامي في تونس: قوى ومواقف"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011.
225. صلاح الدين الجورشي، "تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012.
226. عادل بنعثمن، "مناهج التعليم في تونس: أي خيار لضمان جودة مخرجات المؤسسة التربوية؟"، المنظومة التربوية التونسية وإشكالية الجودة، كراسات المنتدى. العدد (05)، تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جانفي 2022.
227. عائشة التايب، "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012.
228. عبد النواب عبد الله، "راشد الغنوشي: سيرة شخصية وقراءة فكرية"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.03، سبتمبر 2011.
229. عبد الجليل بدوي، "النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية"، دراسة بحثية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

230. عبد الحكيم أبو اللوز، "الخطاب السياسي للإسلاميين في تونس بين عامي (1981-1991)، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011.
231. عبد القادر الطرابلسي، "التمية في تونس بين تأثيرات الفساد وتحديات مكافحته"، منبر المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية. العدد (07)، تونس: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، جوان 2015.
232. عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012.
233. عبد اللطيف الحناشي، "تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة"، في: آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب: الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي". عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2017.
234. العجمي الوريمي، "الإسلاميون والسلطة في تونس"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.03، سبتمبر 2011.
235. عدنان المنصر، "الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012.
236. العربي صديقي، "التمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركب"، موجز السياسة. الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، يناير 2019.
237. عز الدين عبد المولى، "الإعلام في ثورة الشعب في تونس"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012.
238. عز الدين عبد المولى، "دور الإعلام في ثورة الشعب"، في: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية (سلسلة ملفات). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011.
239. عزام محجوب، "جائحة كوفيد 19 في تونس: التفاوت والهشاشة في مواجهة الفقر والبطالة"، دراسة بحثية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ماي 2022.
240. عزيز عمامي، "عن الشباب والتحويلات السياسي بتونس بعد 2011: خيار المدنية"، دورية دعم حول أي موقع للمرأة والشباب في العملية الديمقراطية؟. العدد (02)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، د.س.ن.

241. علي جبلي، "التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي"، أوراق سياسية (49). مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.
242. علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية. جامعة الزاوية، المجلد(1)، العدد(02)، أكتوبر 2015.
243. عميرة عليّة الصغير، "الثورة التونسية في عامها الثالث"، في: الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مارس 2014.
244. غسان سلامة، "عن تونس"، في: الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.03، أبريل 2012.
245. الفاضل البلدي، "الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية"، في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011.
246. فاضل بليبيش، "المحكمة الدستورية: التحديات والصلاحيات والعقبات التي تحول دون تفعيل مؤسسة رئيسية"، ورقات سياسية. مركز الدراسات المتوسطة والدولية، 2020.
247. فايزة صحراوي، "ما بعد الانتقال: تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد (10)، العدد (02)، الجزائر: منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، سبتمبر 2019.
248. فريديريك ويربي، "تونس، دعوة للصحة: كيف يمكن للتحديات الأمنية الليبية أن ترسم بوانر إصلاحية لمؤسسة الدفاع الوطنية التونسية؟"، دراسة. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أوت 2020.
249. فؤاد غربالي، "السياسة الصحية في تونس: مكامن الخلل من زاوية الحق في الصحة"، ورقات تحليلية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2018.
250. فواز جرجس، "مقدمة: تمزق"، في: الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، أبريل 2016.
251. كارم يحيى، "جدلية الإعلام والديمقراطية: نظرة عامة مقارنة على الوسائل التقليدية بمصر وتونس وليبيا انطلاقاً من 2011"، دورية دعم حول دور الإعلام في توجيه الرأي العام وأثره على عملية التحول الديمقراطي. العدد (06)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، مارس 2020.
252. كريم مزران، "ليبيا في تحول: من الجماهيرية إلى الجمهورية؟"، في: الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، أبريل 2016.

253. كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، مجلة السياسة الدولية. العدد (184)، القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2011.
254. لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012.
255. لطفي طرشونة، "منظومة الحكم التسلطي والانحراف الاستبدادي"، في: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية (سلسلة ملفات). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011.
256. مالك عوني، "رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية. العدد (186)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2011.
257. مجموعة البنك الدولي، "الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين"، خلاصة لسياسات التنمية في تونس. ماي 2014.
258. محمد بن صالح، "اللامساواة والصحة في تونس"، في: عمل جماعي حول: الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد-19. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن.
259. محمد عمران، "العدالة الانتقالية في مهب الثورات المضادة: مسارات مهضبة وأخرى لم تكتمل بعد"، دورية دعم حول العدالة الانتقالية في تونس وليبيا: نتائج المسارات الحالية ودورها في إرساء مصالحة وطنية و ضمانات عدم التكرار. العدد (05)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، ديسمبر 2019.
260. محمود صافي محمود محمد، "إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي: رؤية نظرية"، دراسة بحثية. جامعة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، 2020.
261. مرشد القبلي، "قراءة في قراءات الثورة التونسية"، تقييم حالة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011.
262. مركز الجزيرة للدراسات، "الأزمة الأمنية في تونس: تحدي استعادة الدولة زمام المبادرة"، تقدير موقف. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 15 جويلية 2015.
263. مركز الجزيرة للدراسات، "ما بعد استفتاء 25 يوليو: دسترة حكم فردي يضاعف مخاوف التونسيين إزاء مستقبلهم"، تقدير موقف. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 3 أغسطس/آب 2022.

264. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "جدلية القانون والأزمة: عندما يتم توظيف الأزمات من أجل ضرب القانون وتطويعه"، دراسة بحثية. تونس: مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، د.س.ن.
265. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، "مقابلة مع السيد رمضان بن محمد، مسؤول الهجرة غير النظامية في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، الهجرة غير النظامية، دورية دعم. العدد (4)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، د.س.ن.
266. مروان المعشر وآخرون، "تدعيم عملية الانتقال في تونس: دور الإصلاحات واسعة النطاق"، أوراق كارنيغي. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نوفمبر 2016.
267. مروة بلقاسم، "إدماج ثقافة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق وأهمية الرهانات (تونس)، دراسة. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان "دعم"، 21 سبتمبر 2017.
268. مسعود رمضان، "حلمنا الذي لم يكتمل"، دراسة بحثية. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم). د.س.ن.
269. مصدق الجليدي، "الإسلاميون التقدميون طلائع التنوير الإسلامي في تونس" في: من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.3، سبتمبر 2011.
270. معتز الفجيري، "الشباب والمرأة والتحول الديمقراطي: الأدوار والتحديات والسياقات"، دورية دعم حول أي موقع للمرأة والشباب في العملية الديمقراطية؟. العدد (02)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، د.س.ن.
271. المنصف بالحاج يحيى، "أزمة كوفيد 19 والأزمة البنوية في قطاع الصحة في تونس: الإشكالات وفرص الإصلاح"، في: عمل جماعي حول: الحق في الصحة زمن جائحة كوفيد-19. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د.س.ن.
272. منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "القطاع الأمني في المنطقة العربية في ظل عمليات التحول السياسي: الموروثات والمهام والتصورات"، ورقة عمل. نيويورك، 2013.
273. منظمة العمل العربية، "تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد-19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية"، دراسة. منظمة العمل العربية، 2020.
274. منية براهيم، "سياسات الاستثمار بين تحديات الحوكمة الاقتصادية ومقاربات منظومة التخطيط الوطنية"، ورقة بحث قدمت في اجتماع فريق الخبراء حول تنفيذ جدول الأعمال 2030: الحوكمة الاقتصادية وتخطيط

- التنمية الوطنية في المنطقة العربية، تونس: الهيئة التونسية للاستثمار بالتعاون مع الإسكوا، 9 و10 ماي 2018.
275. منير حسين، "الانقطاع المدرسي الإرادي: الظاهرة والأسباب"، دراسة بحثية. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سبتمبر 2014.
276. المولودي الأحمر، "الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012.
277. ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، في: الربيع العربي... إلى أين: أفق جديد للتغيير الديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، أبريل 2012.
278. نثان أبلمان وأنا ليدرتر، "سياسات المستقبل: دليل للحكومة البيئية المحلية في تونس"، دراسة بحثية. هنريش بول ستيفتينغ لشمال إفريقيا-تونس ومجلس مستقبل العالم.
279. نزيهة ذويب، "مسار العدالة الانتقالية في تونس: النشأة، التعثر والإكراهات السياسية"، دورية دعم حول العدالة الانتقالية في تونس وليبيا: نتائج المسارات الحالية ودورها في إرساء مصالح وطنية وضمانات عدم التكرار. العدد (05)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، ديسمبر 2019.
280. نور الدين جبنون، "دور الجيش في الثورة التونسية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.01، فبراير 2012.
281. نورة الحفيان، "تونس بعد انقلاب يوليو 2021: التحولات والمسارات"، دراسات سياسية. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 9 أغسطس 2021.
282. هايل مفلح الودعان، "أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني (1989-1997)"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. المجلد (04)، العدد (03)، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي، 2011.
283. وان تو وان للبحوث والاستطلاعات والأفروبارومتر، "يرى التونسي أنه قادر على التأثير في محاربة الفساد لكنه يخاف من عواقب الإبلاغ"، بيان صحفي. تونس: وان تو وان والأفروبارومتر، 25 فيفري 2016.
284. وحدة الدراسات السياسية، "خريطة قيس سعيد: أتحل أزمة تونس أم تعمقها؟"، تقدير موقف. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21 كانون الأول/ديسمبر، 2021.
285. وحدة الرصد والتحليل، "مآلات المشهد السياسي في تونس وأبعاده المستقبلية"، تقدير موقف. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

286. وصفي عقيل وآخرون، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد (48)، العدد (03)، جامعة اليرموك، 2021.

287. وليد الماجري، "الإعلام التونسي: من سلطة النظام إلى سلطة الإيديولوجيا ورأس المال"، دورية دعم حول دور الإعلام في توجيه الرأي العام وأثره على عملية التحول الديمقراطي. العدد (06)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (دعم)، مارس 2020.

288. وليد حدوق، "الثورة التونسية: قراء في الخلفيات الاقتصادية-الاجتماعية"، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2012.

289. ياسمين عكرمي، "بين المقاربة الأمنية والعنصرية: تجربة أفريقيا جنوب الصحراء في تونس"، أطروحة مقدمة بجامعة كانت استيفاءً لشروط التحصل على شهادة الماجستير في النزاعات الدولية والأمن. معهد بروكسل للدراسات الدولية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 17 أبريل 2020.

290. ياسمين أبو الزهور ونجلاء بن ميمون، "السياسات بشأن فيروس كورونا المستجد والاستجابات المؤسسية له في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تونس"، دراسة. قطر: مركز بروكنجز الدوحة، د.س.ن.

291. يزيد صايغ، "معضلات الإصلاح: صبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية"، أوراق كارنيغي. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مارس 2016.

292. يوسف أزروال، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل"، مجلة آفاق علمية. المجلد(11)، العدد(3)، 2019.

293. يوسف محمد جمعة الصّواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق"، في: الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الزاهنة من أجل الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2014.

ب. باللغة الأجنبية:

294. A. Mahmoud, "Urban sustainability challenges: democracy and spatial injustices in modern Tunisia", **WIT Transactions on Ecology and The Environment**. Vol.194, WIT Press, 2015.

295. Abderrahmane BEN ZAKOUR, "Le Secteur Informel en Tunisie: Autorite de L'etat ou Autorite de L'informel?", **Etude de Recherche**. Tunisie : Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, Décembre 2021.

296. Abdul Qadir Mushtaq & Muhammad Afzal, "Arab Spring: Its Causes And Consequences", **JPUHS**. Vol.30, No.1, January - June, 2017.

297. Adam Przeworski, "Some Problems in the Study of the Transition to Democracy", **Working Paper N61**. Workshop on "Prospects for Democracy: Transitions from Authoritarian Rule in La

- tin America and Latin Europe", the Latin American Program of the Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington: Smithsonian Institution, 25-26 September 1979.
298. Ahmed Driss, "The Revolution in Tunisia – an Opportunity for a Real Change", In: **Change and Opportunities in the Emerging Mediterranean**. Msida: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, 2012.
299. Ahmed El-Sayed, "Post-Revolution Constitutionalism: The Impact of Drafting Processes on the Constitutional Documents in Tunisia and Egypt", **Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law (EJIMEL)**. Vol. 2, Switzerland: The Center for Islamic and Middle Eastern Legal Studies (CIMELS), University of Zurich (UZH), 2014.
300. Alfonso Medinilla Aldana and Sahra El Fassi, "Tackling Regional Inequalities in Tunisia", **Briefing Note**. No. 84, European Center for Development Policy Management (ECDPM), April 2016.
301. Alfred Stepan and Juan J. Linz, "Democratization Theory and the "Arab Spring", **Journal of Democracy**. Vol. 24, No. 2, National Endowment for Democracy and The Johns Hopkins University Press, April 2013.
302. Alfred Stepan, "Religion, Democracy, and the 'Twin Tolerations'", **Journal of Democracy**. Vol. 11, No. 4, 2000.
303. Alfred Stepan, "Tunisia's Transition and the Twin Tolerations", **Journal of Democracy**. Vol. 23, No. 2, 2012.
304. Alia Gana, "The Rural and Agricultural Roots of the Tunisian Revolution: When Food Security Matters" **International Journal of Sociology of Agriculture and Food**. Research Committee on Sociology of Food and Agriculture, Vol. 19, No. 2, 2012.
305. Amina Magouri & Others, "Déséquilibres régionaux et inégalités sociales en Tunisie: Axes et actions prioritaires", **Projet Régional about :Vers un Développement Socialement Juste dans la Région MENA**. Tunisie: Friedrich Ebert Stiftung, 2018.
306. Anne Wolf, "Beyond the 'Revolution': authoritarian revival and elite reconfiguration in Tunisia", **The Middle East in London**. (Vol. 14 – N.01), London: The London Middle East Institute (LMEI) & SOAS-University of London, December 2017–January 2018.
307. Asma Nouria & Others, "The Processes and Actors of the Democratic Transition", **Research+Papers**. Arab Reform Initiative, 3rd October 2017.
308. Asmaa Elbanna, "The Crisis of Democratisation in Tunisia: Causes, Indicators, Lessons Learned", **Rowaq Arabi 27 (3)**. Cairo Institute for Human Rights Studies, 2022.
309. Audrey Verdier-Chouchane & Others, "The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects", **Economic Brief**. African Development Bank (AFDB), 11 March 2011.
310. Azadeh Shahshahani and Corinna Mullin, "The legacy of US intervention and the Tunisian revolution: promises and challenges one year on", **a Journal for and about Social Movements**. Vol. 4 (1), May 2012
311. Azzam Mahjoub et des autres, "Les Inégalités en Tunisie", **Étude de recherche**. Tunisie: Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, Mars 2022.
312. Bakry M. El Maedni, "Civil Society and Democratic Transformation in Contemporary Egypt: Premise and Promises", **International Journal of Humanities and Social Science**. Vol.3 No. 12, USA: Center for Promoting Ideas, Special Issue, June 2013.
313. Başak Akar Yüksel and Yılmaz BdnGöl, "The Arab Spring in Tunisia: A Liberal Democratic Transion?", **Electronic Journal of Social Sciences**. Vol. 12, Issue:47, Autumn-2013.

314. Bertold Schweitzer, "Modeling Mechanisms of democratic Transition in the Arab Uprisings", **Middle East Critique**. 24 (01), University of Dundee, 2015.
315. Bill Proctor and Ikbal Ben Moussa, "The Tunisian Constituent Assembly's By-laws: A Brief Analysis", **International IDEA Publications**. Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), 2012.
316. Bjorn Moller, "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", **Working Paper** for joint sessions of the Peace Theories Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA) Tampere, Finland, 5-9 August 2000.
317. Bob Rijkers & Others, "Tunisia's golden age of crony capitalism", In: **Tunisia's Volatile Transition to Democracy**. The Project on Middle East Political Science (POMEPS), POMEPS BRIEfings 27, November 6, 2015.
318. Brian Klaas, "Security and Corruption Challenges in Tunisia", **OPEN Publications**. NATO Allied Command Transformation, Vol.1, No. 9, August 2017.
319. Caroline Boussard, "Crafting Democracy: Civil Society in Post-Transition Honduras", **Lund Political Studies 127**. Lund University: Department of Political Science, 2003.
320. Carsten Q. Schneider, "Some Notes on How to Study the Impact of Transition Modes on the Consolidation of Democracy", **Working Paper 63** in Seminario de Investigación de Ciencia Política, Curso: Departamento de Ciencia Política y Relaciones Internacionales, 2006.
321. Catherine Petersson, "Freedom of expression and the downfall of a regime: The Tunisian revolution and the transition to democracy", **Mänskliga rättighetsstudier Höstterminen**. Lund University, 2011.
322. Cavatorta F. & Haugbølle R. H. "The End of Authoritarian Rule and the Mythology of Tunisia under Ben Ali", **Mediterranean Politics**. 17 (2), 2012.
323. Cengiz Günay and Sherin Gharib, "From Persecution to Government -Ennahda's Claim to Power", In: **Transformation in Tunisia: The First Five Years (Joint Policy Study)**. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017.
324. Charles Powell, "Revisiting Spain's Transition to Democracy", In: **The Arab Transitions in A Changing World: Building Democracies in Light of International Experiences**. Barcelona: Institut Europeu de la Mediterrània Girona, May 2016.
325. Christian von Soest & Julia Grauvogel, "How Do Non-Democratic Regimes Claim Legitimacy? Comparative Insights from Post-Soviet Countries", **GIGA Working Papers**. GIGA Research Program: Legitimacy and Efficiency of Political Systems, Germany: GIGA German Institute of Global and Area Studies, No 277, August 2015.
326. Claire Vallings and Magüi Moreno-Torres, "Drivers of Fragility: What Makes States Fragile?", **PRDE Working Paper No.7**. The Poverty Reduction in Difficult Environments (PRDE) Team, Department for International Development, April 2005.
327. Clemens Breisinger & Others, "Economics of the Arab Awakening: From Revolution to Transformation and Food Security", **IFPRI Policy Brief 18**. Washington: International Food Policy Research Institute, May 2011.
328. Clemens Breisinger & Others, "Economics of the Arab Awakening: From Revolution to Transformation and Food Security", **IFPRI Policy Brief 18**. International Food Policy Research Institute (IFPRI), May 2011.
329. Colin Elman, "Realism", In: **Security Studies: An Introduction**. New York: Routledge of The Taylor & Francis Group, 2008.

330. Cristina Churruca Muguruza, "Human Security as a policy framework: Critics and Challenges", **Yearbook on Humanitarian Action and Human Rights**. Universidad de Deusto.
331. Daase Christopher, "National, societal and human security: on the transformation of political language", **Historical Social Research**. No. 35(4), 2010.
332. Daniel Kaufmann, "Governance and the Arab World Transition: Reflections, Empirics and Implications for the International Community", **The 2011 Brookings Blum Roundtable Policy Briefs**. 2011.
333. Dankwart A. Rustow, "Transtions to Democracy: Toward a Dynamic Model", **Comparative Politics**. Vol.2, No.3, JSTOR, April 1970.
334. Danya Greenfield, "Tunisia's Post-parliamentary Election Hangover", **In: Tunisia's Volatile Transition to Democracy**. The Project on Middle East Political Science (POMEPS), POMEPS BRIEfings 27, November 6, 2015.
335. Derek Lutterbeck, "Tunisia after Ben Ali: retooling the tools of oppression?", **Policy Brief**. Norwegian Peacebuilding Resource Centre, May 2013.
336. Derek Lutterbeck, "After the Fall: Security Sector Reform In post-Ben Ali Tunisia", **ARI Projects: Arab Securitocracies and Security**. Arab Reform Initiative, September 2012.
337. Dmitry BALUEV & Others, "Human Security Concept as an Analytical Framework for the Study of Asymmetric Conflict", **Revista ESPACIOS**. Vol. 38, No.44, 2017.
338. Dokhi Fassihian, "Democratic Backsliding in Tunisia: The Case for Renewed International Attention", **Policy Brief**. Freedom House, September 2018.
339. Emmanuel Cohen-Hadria, "Trust, the Weak Link of the Tunisian Transition", **In: Transformation in Tunisia: The First Five Years (JOINT POLICY STUDY)**. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017
340. Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the middle East, Exceptionalism in Comparative Perpactive", **Comparative Politics**. Vol.36, No.02, January 2004.
341. Eva Bellin, "Explaining democratic divergence: Why Tunisia has succeeded and Egypt has failed", **In: The Arab Thermidor: The Resurgence of the Security State**. The Project on Middle East Political Science (POMEPS), LSE Middle East Centre, February 27, 2015.
342. Ezzddine Abdelmoula, "Tunisia's Democratic Transition: Consensus Vs. Competition", **International Journal of Management and Applied Science**. Vol.02, Issue-06, June 2016.
343. Fadhel Kaboub, "The Making of the Tunisian Revolution", **Middle East Development Journal**. Vol. 5, No. 1, March 2013.
344. Fadi Elhousseini, "Democracy and Democratization in the Arab World: Unending Struggle", **The Canadian Journal for Middle East Studies**. Vol. 1, No. 2, Canada: Institute for Middle East Studies, July 2016.
345. Fadi Elhousseini, "Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces)", **Hemispheres**. Vol.29, No.2, 2014.
346. Fadil Aliriza, "Tunisia at Risk: Will Counterterrorism Undermine the Revolution?", **Case Study**. The Legatum Institute, November 2015.
347. Francesco Cavatorta, "The Weakness of State Structures in the Arab World: Socio-Economic Challenges from Below", **In: The Frailty of Authority Borders, Non-State Actors and Power Vacuums in a Changing Middle East**. Rome: Edizioni Nuova Cultura, 2017.

348. Frédéric Volpi & Others, “Local (r)evolutions in times of democratic transition: Reconstructing political authority in Tunisian municipalities (2011-2014)”, **The Middle East Journal**.
349. Fredrick Mutesa and Wilma Nchito, “Human security and poverty reduction in Zambia”, **In: The Many Faces of Human Security: Case Studies of Seven Countries in Southern Africa**. South Africa: Institute for Security Studies, 2005.
350. Gerardo L. Munck, "Disaggregating Political Regime: Conceptual Issues in the Study of Democratization", **Working Paper 228**, The Helen Kellogg Institute for International Studies.
351. Hamadi Redissi & Afifa Ayadi, "Shall Tunisia Succeed in Becoming a Strong Democratic State?", **EUSPRING Study**. EUSPRING.
352. Hassen Chaabani, "The Tunisian Revolution "The Free, Youth Revolution " from an Anthropological Perspective", **International Journal of Modern Anthropology**. 2017.
353. Hassine Abassi and Others, “Nobel Lecture”, **The Nobel Prizes**. Tunisia, December 10, 2015.
354. Hein Michael, “Constitutional Conflicts between Politics and Law in Transition Societies: A Systems-Theoretical Approach”, **Studies of Transition States and Societies**. Vol 3/Issue 1, 2011.
355. Helga A. Welsh, "Political Transition Processes in Central and Eastern Europe", **Comparative Politics**. Vol.26, No.4, The City University of New York: Ph.D. Program in Political Sciences of the City University of New York, July 1994.
356. Iman Zekri, “Dictatorships to Democracies: The Democratic Progress of Tunisia and Egypt Following the Arab Spring”, **Aquila – The FGCU Student Research Journal**. Vol. 3, Issue 1, 2016.
357. Ingrid Heidlmayr-Chegdaly, "Renewed Authoritarianism-Chasms Between State and Citizens in the Aftermath of the Arab Spring", in **Trajectories of Change in Post-2011 MENA: Challenges and Prospects**. Morocco/Mauritania: Hanns Seidel Foundation, 2017.
358. Isabel Schäfer, "The Tunisian Transition: Torn Between Democratic Consolidation and Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context", **25 Papers IEMed**. European Institute of the Mediterranean, August 2015.
359. Isabel Schäfer, “Economic Crisis and (Youth) Unemployment in Tunisia: A Danger to the Democratic Transition Process?”, **In: Transformation in Tunisia: The First Five Years (JOINT POLICY STUDY)**. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017.
360. Izaak Bruce, “The Arab Spring in Tunisia and its Aftermath”, **A Study**. Honors and School of International Service Senior Capstone, Spring 2013.
361. Jean-Francois Maystadt & Others, “Does Food Security Matter for Transition in Arab Countries?”, **IFPRI Discussion Paper 01196**. International Food Policy Research Institute, July 2012.
362. Karim Hussein & Others, “Security and Human Security: An Overview of Concepts and Initiatives What Implications for West Africa?”, **Issues Paper: SAH/D(2004)547**. Club du Sahel et de L’afrique de L’ouest, December 2004.
363. Karim Zakhour, “While We Wait: Democratization, State and Citizenship among Young Men in Tunisia's Interior Regions”, Academic dissertation for the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science, **Stockholm Studies in Politics 187**. Stockholm University, Department of Political Science, Sweden: Universitetservice US-AB, 2020.

364. Katerina Dalacoura, "The 2011 uprisings in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications", **International Affairs 88: 1**. USA: Blackwell Publishing Ltd, 2012.
365. Keith Krause, "Towards a Practical Human Security Agenda", **Policy Paper-N26**. Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2007.
366. Larbi Sadiki, "The Search for Citizenship in Bin Ali's Tunisia: Democracy versus Unity", **Political Studies**. Vol. 50, USA: Blackwell Publishers, 2002.
367. Larry Diamond, "Is the Third Wave of Democratization Over? An Empirical Assessment", **Working Paper #236**. The Helen Kellogg Institute for International Studies, March 1997.
368. Laryssa Chomiak, "Tunisian Democracy 10 Years after the Revolution: A Tale of Two Experiences", **Briefing Paper 6/2021**. Germany: German Development Institute/Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), 2021.
369. Laurel E. Miller and Jeffrey Martini, "Democratization in the Arab World: A Summary of Lessons from Around the Globe", **National Defense Research Institute (RAND) Documents**. Santa Monica: RAND Corporation, 2013.
370. Lea Lavut, "Building Partnerships Towards a Democratic Police Force in the Post-Revolutionary Tunisia Context", **DJ Journal for Deradicalization**. No.8, Germany, 2016
371. Leonardo Morlino, "Transitions to Democracy: What Theory to Grasp Complexities", **Working Paper 6**. Roma: LUISS Academy, September 2014.
372. Lilia Weslaty, "Tunisia's Evolution over the Past Months: The Security and Political Situation", **Geographical Overview|Maghreb**. IEMed. Mediterranean Yearbook 2015, 2015.
373. Lindsay Benstead, "Why some Arabs don't want democracy", **In: Tunisia's Volatile Transition to Democracy**. The Project on Middle East Political Science (POMEPS), POMEPS BRIEfings 27, November 6, 2015.
374. Loukil S., "Economic Challenges and Opportunities after the Revolution in Tunisia: Inflation and Exchange Rate", **Journal of Global Economics**. Vol. 5, Issue 3, J Glob Econ, September 2017.
375. Mansouri Fethi and Armillei Riccardo, "The Democratic 'transition' in Post-revolution Tunisia: Conditions for Successful 'Consolidation' and Future Prospects", **R/evolutions: Global Trends & Regional Issues**. Vol.4, No.1, Deakin University, 2016.
376. Maria Cristina Paciello, "Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition", **MEDPRO Technical Report No.3**. European Commission (European Research Area), May 2011.
377. Mariam Abdel Baky, "Peacebuilding in Tunisian border regions: a missing piece of the transition process", **Borderlands and peacebuilding**. Insight 4.
378. Marina Rafti, "A Perilous Path to Democracy: Political Transition and Authoritarian Consolidation in Rawanda", **Discussion Paper/ 2008.03**. Belgium: Institute of Development Policy and Management, November 2007.
379. Maryam Ben Salem, "Social, Economic and Political Dynamics in Tunisia and the Related Short- to Medium-Term Scenarios", **IAI Working Papers 15/41**. Rome: Istituto Affari Internazionali (IAI), October 2015.
380. Maurice Döring & Rami El Golli, Middle East North Africa Sustainable Electricity Trajectories: Energy Pathways for Sustainable Development in the MENA Region, **Background Paper: Country Fact Sheet Tunisia-Energy and development at a glance 2018**. Bonn— Bonn International Center for Conversion (BICC) & Others, 2019.

381. Max Gallien and Isabelle Werenfels, “Is Tunisia Really Democratising? Progress, Resistance, and an Uncertain Outlook”, **SWP Comment**. No.13, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for International and Security Affairs, March 2019.
382. Max Gallien, “Legacies of neglect: reforming Tunisia’s informal economy”, **The Middle East in London**. London: The London Middle East Institute (LMEI) & SOAS-University of London, (Vol.14– N.01), December 2017–January 2018.
383. Mohamed Chafik Sarsar, "Tunisia: Revolution as a New Form of Political Transition Persuasion", **The ISPI online papers**. Analysis No. 194, Cariplo, August 2013.
384. Mohamed Eljarh, “Security Challenges and Issues in the Sahelo-Saharan region: the Tunisian Perspective”, **the Project of Dialogues about Security in the Sahelo-Saharan Region**. Bamako: Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), 2016.
385. Mohamed Kerrou, “Challenges and Stakes of State and Societal Resilience in Tunisia”, **IAI WORKING PAPERS 17/31**. Istituto Affari Internazionali (IAI) and Foundation for European Progressive Studies (FEPS), November 2017.
386. Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D. Sisk, "Bringing Back Transitology: Democratisation in the 21st Century", **GCSP Geneva Papers-Research Series N13**. Geneva: Geneva Center for Security Policy, November 2013.
387. Mohammed Nuruzzaman, "Human Security and the Arab Spring", **Strategic Analysis**. Vol.37, No.1, 2013.
388. Mohd Irwan Syazli Saidin, "Rethinking the ‘Arab Spring’: The Root Causes of the Tunisian Jasmine Revolution and Egyptian January 25 Revolution", **International Journal of Islamic Thought**. Vol. 13, June 2018.
389. Mongi Booughzala et des autres, "Les inégalités en Tunisie", **Papiers de recherche de l’AFD**. N.144, Agence française de développement, AFD éditions, Septembre 2020.
390. Mouldi Ben Amor, « Le chômage des jeunes : déterminants et caractéristiques », **Document de travail : Notes et analyses de l’ITCEQ- n° 05 – 2012**. Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives (ITCEQ).
391. Musa Abutudu, "Human Security in Africa: Challenges and Prospects", In: **Politics and Social Movements in An Hegemonic World: Lessons from Africa, Asia and Latin America**. Buenos Aires: CLACSO, Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales, 2005.
392. Nebahat Tanriverdi Yasar, “The Security Sector Reform in Tunisia”, **ORSAM Review of Regional Affairs**. Turkey: Center for Middle Eastern Strategic Studies, No.25, May 2015.
393. Nesrine Ellouze, “D’une marginalisation sociale et spatiale vers un développement territorial durable : Que cache le silence des ruines des ksours à Tataouine ?”, *Marginalité sociale, marginalité spatiale : Entre intégration, régulation et mise à l’écart*, **Cahiers du FTDES**. N°7, Tunisie: Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, Septembre 2022.
394. Nora Ragab & Others, “Diaspora Engagement in Development: An Analysis of the Engagement of the Tunisian Diaspora in Germany and the Potentials for Cooperation”, **A Study**. Maastricht University & United Nations University: Maastricht Graduate School of Governance (MGSoG), 2013.
395. One to One & AFRO Barometer, “More than half of Tunisia’s youth and highly educated have considered emigrating”, **News release**. One to One for Research and Polling, Tunisia, 13 November 2018.

396. One to One & AFRO Barometer, “Reporting corruption: Six in 10 Tunisians say they risk retaliation”, **News release**. One to One for Research and Polling, Tunisia, 1 October 2018.
397. One to One & Others, “Le respect de la loi passe avant la popularité des dirigeants, selon les citoyens tunisiens”, **Communiqué de presse**. One to One for Research and Polling, Tunisie, 11 Octobre 2021.
398. One to One & Others, “Tunisian youth rank unemployment and the economy as top problems, disapprove of government’s performance”, **Afrobarometer study**. Afrobarometer, Tunisia, 27 January 2021.
399. One to One & Others, “Tunisians are concerned about smuggling and corruption, say government is handling them poorly”, **News release**. One to One for Research and Polling, Tunisia, 30 September 2020.
400. One to One et des autres, “La plupart des Tunisiens sont pessimistes quant à l'économie et désapprouvent les performances du gouvernement, selon le dernier sondage Afrobarometer”, **Communiqué de presse**. Afrobarometer, Tunisie, 5 Juillet 2021.
401. Phil Hoffman, “Dissent and the Political Police: Past, Present, and Future”, **In: Insights Tunisia 2012**. New Initiative for Middle East Peace (NIMEP): A Program of the Institute for Global Leadership at Tufts University, Tufts University: The Institute for Global Leadership, 2012.
402. Rafea Chehoudi, "Tunisian Democratic Transition: Dynamics of Conflict and Reconciliation", **Journal of Advances in Humanities**. Vol.5, No.1, April 2017.
403. Ragnar Weilandt, “Socio-economic challenges to Tunisia’s democratic transition”, **European View**. Vol.17(2), Wilfried Martens Centre for European Studies, 2018.
404. Robert A. Dahl, **Polyarchy: Participation and Opposition**. New Haven: Yale University Press, 1971.
405. Rory McCarthy, "The politics of consensus: al-Nahda and the stability of the Tunisian transition", **Middle Eastern Studies**. London: Routledge Taylor & Francis Group, January 2019.
406. Rory McCarthy, “What happens when Islamists lose an election?”, **In: Tunisia’s Volatile Transition to Democracy**. The Project on Middle East Political Science (POMEPS), POMEPS BRIEFings 27, November 6, 2015.
407. Rouissi Chiraza & Mohamed Frioui, “The impact of inflation after the Revolution in Tunisia”, **Procedia-Social and Behavioral Sciences**. No.(109), 2014.
408. Róisín Hind, “Conflict analysis of Tunisia”, **a Research Study**. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham, January 2014.
409. Róisín Hinds, “Conflict analysis of Tunisia”, **a Research Paper**. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham, January 2014.
410. Samer Matta & Others, “The Impact of the Arab Spring on the Tunisian Economy”, **CREDIT Research Paper No. 15/09**. University of Nottingham: Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT).
411. Sami Zemni, "From Revolution to Tunisianité: Who is the Tunisian People? Creating Hegemony through Compromise", **Middle East Law and International Governance Journal**. (N.08), BRILL, November 2016.
412. Samira Kria Chaker, “Democratic Transition and Economic Transition: The Case of Tunisia”, **Journal of US-China Public Administration**. David Publishing, Vol. 11, No. 3, March 2014.

413. Samuel P. Huntington, "How Countries Democratize", **Political Science Quarterly**. Vol.106, No.4, The Academy of Political Science, Winter, 1991-1992.
414. Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, "Tunisia's Political System: From Stagnation to Competition", **Working Paper**. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, March 2019.
415. Sari El-Abboud, "Post-Revolution Relations Between the Police and Public in Tunisia: Moving Beyond Brutality Towards Trust & Reform", **In: Insights Tunisia 2012**. New Initiative for Middle East Peace (NIMEP): A Program of the Institute for Global Leadership at Tufts University, Tufts University: The Institute for Global Leadership, 2012.
416. Sascha Werthes & Others, "Assessing Human Insecurity Worldwide: The Way to A Human (In)Security Index", **INEF-Report 102/2011**. University of Duisburg-Essen, Institute for Development and Peace, 2011.
417. Scott Mainwaring, "Transitions to Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues", **Working Paper 130**, November 1989.
418. Shahrbanou Tadjbakhsh, "Human Security: Concepts and Implications with an Application to Post-Intervention Challenges in Afghanistan", **Les Etudes du CERI N 117-118**. Centre d'études et de Recherches Internationales Sciences Po, Septembre 2005.
419. Sharan Grewal & Shadi Hamid, "The Dark Side of Consensus in Tunisia: Lessons from 2015-2019", **Foreign Policy at Brookings**. Washington: The Brookings Institution, January 2020.
420. Shipping Tang, "The Security Dilemma: A Conceptual Analysis", **Security Studies**. Vol.18, Issue (3), London & New York: Routledge of The Taylor & Francis Group, 2009.
421. Silvia Colombo, "Tunisia's Quest for Democracy: Unfinished Domestic Revolution and Regional Geopolitical Entanglements", **IAI PAPERS 21/45**. Istituto Affari Internazionali (IAI), October 2021.
422. Sljjan Duo, "Democratic Transition: A Critical Overview", **Issues & Studies 35**. No.4, July/August 1999.
423. Stefano M.Torelli, "Radicalisation and Jihadist Threat in Tunisia: Internal Root Causes, External Connections and Possible Responses", **In: Transformation in Tunisia: The First Five Years (JOINT POLICY STUDY)**. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017.
424. Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, "Democratization During the Third Wave", **The Annual Review of Political Science**. January 11, 2016.
425. Stephanos Karavas, "Constitutional Debate and Political Developments in Post-Revolution Tunisia", In: **Insights Tunisia 2012**. New Initiative for Middle East Peace (NIMEP): A Program of the Institute for Global Leadership at Tufts University, Tufts University: The Institute for Global Leadership, 2012.
426. Tarek Ben Chaabane, "Social Rights in Post-Revolutionary Tunisia: Is a Consensus-driven Policy Still on the Table?", **Policy Brief-Tunisia (EUSPRING)**. EUSPRING, 7 June, 2016.
427. Tasnim Abderrahim, "Beyond slogans: Challenges to local empowerment in transitioning Tunisia", **Discussion Paper No. 219**. Center of Mediterranean and International Studies, November 2017.
428. Ted Piccone, "Democracy and Human Security", **Policy Brief**. USA: Brookings, September 2017.

429. The African Development Bank (AFDB) & Others, "Towards a New Economic Model for Tunisia: Identifying Tunisia 's Binding Constraints to Broad-Based Growth". **A Joint Study**. 2013.
430. Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm", **journal of democracy**. Vol.13, No.1, January 2002.
431. Todd Landman, "Democracy and Human Security: Essential Linkages", In: **Democracy, Conflict and Human Security: Further Reading**. Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2006.
432. Wolfgang Mühlberger, "Foreword", In: **Transformation in Tunisia: The First Five Years (JOINT POLICY STUDY)**. The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2017.
433. World Bank Group, "Middle East & North Africa: Tunisia", **Poverty & Equity Brief 2022**. April 2022.
434. World Bank Group, "Middle East & North Africa: Tunisia", **Poverty & Equity Brief 2019**. April 2019.
435. World Bank Group, "Middle East & North Africa: Tunisia", **Poverty & Equity Brief 2020**. April 2020.
436. Yasmine Akrimi, "The Tunisian Democratic Transition: A Critically Threatened Process", **Democratic Development Series: Policy Brief**. Brussels: Brussels International Center, May 2019.
437. Yasmine Ryann, "Tunisia Tests the Waters of Democracy", In: **Revolution and Political Transformation in the Middle East: Outcomes and Prospects**. Middle East Institute Viewpoints, Volume III, Washington: The Middle East Institute, October 2011.
438. Yezid Sayigh, "Missed Opportunity: The Politics and Police Reform in Egypt and Tunisia", **Carnegie Papers**. Beirut: Carnegie Middle East Center, March 2015.
439. Youssef Meddeb, "Losing the war on graft? Tunisians dissatisfied with government's anti-corruption performance", **Afrobarometer Dispatch No. 247**. One to One for Research and Polling and Others, Tunisia, 29 October 2018.

(4) المواد غير المنشورة:

أ. باللغة العربية:

440. مدوني علي، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

ب. باللغة الأجنبية:

441. Brandon K. Beightol, "The Jasmine Revolution: Applied Lessons for U.S. Grand Strategy", **A Research Report Submitted to the Faculty in Partial Fulfillment of the Graduation Requirements**. Air University: Air War College, 6 April 2017.
442. Dylan E. Merrick, "The Tunisian Revolution as a Catalyst to the Arab Spring: A Case Study of Revolution in North Africa and the Middle East", **A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Sociology**. Reno, University of Nevada, August, 2018.

443. Emmanuel Pringle Cloete, "A Critical analysis of the relationship Between Political Transformation and Corruption", **PHD Thesis**. Program in Governance and Political Transformation, University of the Free State: Faculty of the Humanities, 2013.
444. Ian Gatward, "Economic Opportunity and Inequality as Contributing Factors to the Arab Spring: The Cases of Tunisia and Egypt", **MA Thesis**. Boston College: Political Science Department, 2015.
445. Michelle Penner Angrist, "Old Grievances and New Opportunities: Understanding the Tunisian Revolution", **Unpublished Paper**. Middle East Studies Association Annual Conference, Washington DC, 3 Dec. 2011.
446. OUEDRAOGO Adolphe, "Arab Spring and Social Media: The Social, Economic and Governance Issues Driving Revolutions: The Case of Tunisia", **A major research paper submitted in partial fulfillment of the requirements for the MA degree in Globalization and International Development**. University of Ottawa, Faculty of Social Sciences, August 2015.
447. Philip O. Nyinguro, "United States Policy and The Transition to Democracy in Kenya 1990-92", **PHD Thesis**. Program of Political Sciences, University of South Carolina: Department of Government and International Studies, 1999.
448. Rhéa Nadine Wilson, "Securing the Human: A Critique of Human Security and The Responsibility to Protect", **A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts**, Carleton University, Department of Political Science, 2006.

(5) المواقع الالكترونية:

أ. باللغة العربية:

454. أحمد نظيف، "السيناريو المرجح: ماذا يحدث في تونس بعد القرارات الاستثنائية للرئيس سعيد"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 جويلية 2021، على الموقع الالكتروني:

<https://cutt.us/cYGEN>

تاريخ الدخول: 2022/11/20، وقت الدخول: 22:30.

455. إيمان بدور، "انتشار النفايات في تونس: الصعوبات والتحديات والحلول من أجل صحة إيكولوجية حقيقية"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جويلية 2022، على الموقع الالكتروني:

<https://cutt.us/4TaTJ>

تاريخ الدخول: 2022/11/20، وقت الدخول: 22:30.

456. الجمهورية التونسية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، "تأثيرات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد التونسي سنة 2020"، 18 جوان 2020، على الموقع الالكتروني:

<https://cutt.us/rcnTQ>

تاريخ الدخول: 2022/11/20، وقت الدخول: 22:30.

457. الجمهورية التونسية، وزارة الصحة، "لوحة معلومات كوفيد 19"، على الموقع الالكتروني:

<https://www.onmne.tn/?p=11324&lang=ar>

تاريخ الدخول: 2023/4/30، وقت الدخول: 21:00.

458. "حصة هزيلة للمتحرزين في البرلمان التونسي الجديد"، 2023/01/30، على الموقع الإلكتروني:

<https://cutt.us/9eeyN>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:30.

459. حمادي معمري، "هل أجهض مسار 25 يوليو التجربة الديمقراطية في تونس؟"، 16 فبراير 2023، على الموقع الإلكتروني:

<https://cutt.us/Irnqq>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:30.

460. سيرين القاسمي وبلال الشرنبي، "شعبوية قيس سعيد: صورة اتصالية أم مذهب سياسي"، دراسة. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، على الموقع الإلكتروني:

<https://daamdth.org/archives/16944>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:30.

461. مبادرة الإصلاح العربي، "هل فشلت الديمقراطية التونسية في إقناع الشباب التونسي؟ تباطؤ مسيرة التنشئة الاجتماعية الديمقراطية"، بوادر/تعليق. 24 أغسطس 2021، على الموقع الإلكتروني:

<https://cutt.us/tSYBQ>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:30.

462. المرصد الاجتماعي التونسي، "تقرير شهر ديسمبر 2015 حول الاحتجاجات الاجتماعية الجماعية والفردية"، على الموقع الإلكتروني:

https://ftdes.net/ar/rapport-de-lobservatoire-social-tunisien-decembre-2015_trashed/

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:30.

463. معتز الفجيري، "على ضوء الحالة التونسية: لماذا تنهار الديمقراطيات الناشئة؟"، 3 أغسطس 2022، على الموقع الإلكتروني:

<https://cutt.us/6XpnY>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:30.

464. منظمة الشفافية الدولية، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.transparency.org/en/countries/tunisia>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:30.

465. منظمة الصحة العالمية، على الموقع الإلكتروني:

<https://covid19.who.int/>

تاريخ الدخول: 2023/4/30، وقت الدخول: 21:00.

466. منظمة بيت الحرية العالمي:

<https://freedomhouse.org>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:30.

467. مهي يحيي، "آمال معلقة في تونس"، مركز مالكوم كير-كارنيغي، 31 مارس 2016، على الموقع

الإلكتروني:

<https://carnegie-mec.org/2016/03/31/ar-pub-63176>

تاريخ الدخول: 2022/11/20، وقت الدخول: 22:30.

ب. باللغة الأجنبية:

468. Freedom House, "Countries at the Crossroads 2012: Tunisia", on website: <https://cutt.us/8TdCd>

تاريخ الدخول: 2020/10/20، وقت الدخول: 21:15.

469. Freedom House, "Country and Territory Ratings and Statuses, 1973-2022", a **Report**. on:

<https://freedomhouse.org>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:00.

470. Human Development Index (HDI), on:

<https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:00.

471. Naomi Roht-Arriaza, "Tunisia's Democratic Backsliding and Economic Woes Illustrate the Limits of Transition", April 28, 2022, on website: <https://cutt.us/bLNIIT>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:00.

472. Néji Baccouche, "Economic and social rights and the Tunisian Constitution", In: United Nations Development Program (UNDP), The Constitution of Tunisia: Processes, principles and perspectives. on: <https://www.undp.org/arab-states/publications/constitution-tunisia-part-3>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:00.

473. The Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom", on:

<https://www.heritage.org/index/about>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:00.

474. The International Monetary Fund (IMF), on: <https://www.imf.org/en/Countries/TUN>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:00.

475. “Social Dialogue for Decent Work and Inclusive Growth: National Social Dialogue for Peaceful and Democratic Transition in Tunisia”, on website: <https://cutt.us/BqAt4>

تاريخ الدخول: 2020/10/20، وقت الدخول: 21:15.

476. The United Nations Development Programme (UNDP), “Technical notes”, on: <https://cutt.us/mAlQN>

تاريخ الدخول: 2023/02/15، وقت الدخول: 21:45.

477. The World Bank Data, on: <https://data.worldbank.org/>

تاريخ الدخول: 2023/03/25، وقت الدخول: 21:00.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

- الجدول رقم (1): الاختلافات الأساسية بين نموذج أمن الدولة ومقاربة أمن الإنسان 90
- الجدول رقم (2): مؤشرات الاقتصاد الكلي في تونس خلال الفترة 2006-2010 (%) 149
- الجدول رقم (3): تطور معدل الهجرة في تونس (1994-2004) 163
- الجدول رقم (4): تطور ظاهرة الفقر في تونس وفقا للمسحين الوطنيين 2005 و 2010 166
- الجدول رقم (5): تطور إنفاق الأسر التونسية على الغذاء (1990-2010) 169
- الجدول رقم (6): تطور نسبة الطبقة الوسطى من مجموع سكان تونس 170
- الجدول رقم (7): تطور نسب الفقر والفقر المدقع حسب الوسط الجغرافي (2000-2010) 182
- الجدول رقم (8): معدلات الدخل للفئات الأغنى بالنسبة للفئات الأفقر في تونس 183
- الجدول رقم (9): يوضّح وضعية حقوق الإنسان في تونس (2000-2010) 200
- الجدول رقم (10): الدليل القياسي للتنمية البشرية نسبة إلى مؤشر الديمقراطية في تونس 201
- الجدول رقم (11): مؤشر الدول المنهارة في تونس (2006-2010) 201
- الجدول رقم (12): تطور مؤشر جيني Gini على المستويين الجهوي والوطني لتونس 270
- الجدول رقم (13): تطور حصة الدخل لأفقر (10%) وأغنى (10%) في تونس (%) 271

فهرس الأشكال:

- الشكل رقم (1): مراحل التحول إلى الديمقراطية-نموذج دانكوارت روستو 39
- الشكل رقم (2): أهم سبب وثاني أهم سبب للحراك الاجتماعي في تونس(%) 143
- الشكل رقم (3): الأسباب التي أوردها التونسيون لاندلاع الحراك في تونس، 2011 144
- الشكل (4): الناتج الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي في تونس(%) 155
- الشكل (5): دليل التنمية البشرية لتونس بالنسبة للبلدان/ المناطق الأخرى 158
- الشكل رقم (6): اتجاهات مؤشرات عناصر دليل التنمية البشرية لتونس (1990-2010) 159
- الشكل رقم (7): معدلات البطالة في تونس بالنسبة للمناطق الأخرى (%) 160
- الشكل رقم (8): معدل البطالة في تونس حسب المستوى التعليمي (%) 162
- الشكل (9): تطور اتجاهات الفقر والفقر المدقع في تونس 2000-2010 (%) 168
- الشكل رقم (10): مؤشر مدركات الفساد في تونس (2000-2011) 171
- الشكل رقم (11): خريطة للمناطق والولايات التونسية 178
- الشكل (12): معدلات الفقر والبطالة حسب الجهات التونسية في العامين 2010 و 2011 181
- الشكل رقم (13): مؤشر الحوكمة في تونس لعامي 2000 و 2010 203
- الشكل رقم (14): اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقابل رفاهية السكان التونسيين 203
- الشكل رقم (15): سير الاتجاه العام وتقييم الوضع الاقتصادي/ تونس 2013-2020 238
- الشكل رقم (16): التحدي الأهم الذي تواجهه تونس خلال الفترة 2018-2019 240
- الشكل رقم (17): بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في تونس (2010-2019) (%) 243
- الشكل رقم (18): معدل البطالة ونسبة التشغيل في تونس (2010-2019) (%) 248
- الشكل رقم (19): مستوى نفاذ الضروريات الأساسية للحياة في تونس(%) 256
- الشكل رقم (20): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في تونس(%) 259
- الشكل (21): مقارنة بين المعدلات السنوية للحركات الاحتجاجية في تونس(2015-2021) ... 264
- الشكل رقم (22): معدلات البطالة في تونس بحسب المناطق للعامين 2014 و 2016 272
- الشكل رقم (23): مؤشر التنمية الجهوية في تونس لسنة 2015 275
- الشكل رقم (24): درجات تونس على مؤشر مدركات الفساد (2011-2021) 280
- الشكل رقم (25): درجات تونس على مقياس بيت الحرية (2011-2021) 292

الفهرس العام

قائمة المحتويات

| | |
|--|-----|
| شكر وتقدير | |
| إهداء | |
| مقدمة | 4 |
| الفصل الأول: التحول السياسي والأمن: مقارنة مفاهيمية نظرية | 26 |
| المبحث الأول: إيتمولوجيا التحول السياسي | 27 |
| المطلب الأول: التحول السياسي: تعريف المصطلح | 28 |
| المطلب الثاني: عوامل وفواعل التحول السياسي | 42 |
| المطلب الثالث: أنماط وأساليب التحول السياسي | 57 |
| المبحث الثاني: أدبيات دراسة التحول السياسي: الأسس النظرية والاعتبارات الإمبريقية | 64 |
| المطلب الأول: المداخل النظرية المفسرة لظاهرة التحول السياسي | 64 |
| المطلب الثاني: مراجعة نقدية للمداخل النظرية المفسرة للتحول السياسي | 70 |
| المطلب الثالث: منهجية دراسة وتحليل التحولات السياسية | 74 |
| المبحث الثالث: التحول السياسي والأمن: من ينتج الآخر؟ | 80 |
| المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن | 81 |
| المطلب الثاني: انعدام الأمن كعامل محفز على التحول السياسي | 92 |
| المطلب الثالث: التحول السياسي كعامل منتج لظاهرتي الأمن واللاأمن | 101 |
| الفصل الثاني: التحول السياسي في تونس: المسوّغات والمحددات | 114 |
| المبحث الأول: ديناميات التحول السياسي في تونس | 115 |
| المطلب الأول: بدء الحراك الاجتماعي في تونس (2010-2011) | 115 |
| المطلب الثاني: مسار الانتقال السياسي في تونس وخصائصه | 121 |
| المبحث الثاني: أسباب التحول السياسي التونسي: قراءة في تهديدات الأمن الإنساني | 141 |
| المطلب الأول: اللاأمن الاقتصادي: العامل الرئيسي في بدء التحول السياسي | 142 |
| المطلب الثاني: غياب الأمن المجتمعي: المتغير الحاسم في التحول السياسي | 176 |
| المطلب الثالث: الأمن السياسي: مطلب أساسي على أجندة التحول السياسي | 188 |
| المبحث الثالث: القوى المؤثرة في مسار التحول السياسي التونسي | 209 |
| المطلب الأول: الجهات المحرّكة للحراك الاجتماعي والتحول السياسي في تونس | 209 |
| المطلب الثاني: الفواعل الرئيسية في عملية التحول السياسي في تونس | 214 |

| | |
|-----|---|
| 224 | المطلب الثالث: دور الإعلام والمؤسسة العسكرية في مسار التحول السياسي لتونس |
| 236 | الفصل الثالث: انعكاسات التحول السياسي على البيئة الأمنية في تونس: المكاسب والإخفاقات .. |
| 237 | المبحث الأول: تداعيات المسار الانتقالي على أمن المواطن التونسي..... |
| 237 | المطلب الأول: اتساع دائرة التهديدات الاقتصادية واستشراء مجتمع المخاطر |
| 268 | المطلب الثاني: الأمن المجتمعي بين مسائل الكرامة العالقة وقضايا العدالة الناقصة |
| 289 | المطلب الثالث: التهديدات السياسية للأمن ما بين الانحسار والانتعاش في تونس |
| 314 | المبحث الثاني: مفرزات المسار الانتقالي على الأمن القومي التونسي |
| 315 | المطلب الأول: تنامي ظاهرة الإرهاب وبروز معضلة المقاتلين الأجانب |
| 325 | المطلب الثاني: الفشل الدولاتي في ليبيا ومأزق أمن الحدود |
| 331 | المطلب الثالث: تقاوم الهجرة غير الشرعية وتضاعف جيوب الجريمة المنظمة |
| 344 | الفصل الرابع: آفاق التحول السياسي في تونس: الرهانات الديمقراطية والمتطلبات الأمنية..... |
| 345 | المبحث الأول: تحديات التحول الديمقراطي في تونس: بين أزمات التسييس ومشكلات الأمنة... .. |
| 345 | المطلب الأول: الاستقطاب السياسي والتراجع الديمقراطي: أزمة الانتقال الثاني في تونس..... |
| 366 | المطلب الثاني: إصلاح قطاع الأمن في تونس: المبادرات والمعضلات |
| 371 | المطلب الثالث: جائحة كوفيد 19: تهديدات صحية ناشئة ومخاطر اقتصادية متنامية..... |
| 383 | المبحث الثاني: ميكانيزمات بناء نموذج ديمقراطي/أمني شامل ومستدام في تونس |
| 384 | المطلب الأول: إرساء مؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة |
| 396 | المطلب الثاني: الموازنة بين حماية أمن الدولة وضمن أمن الأفراد |
| 409 | المطلب الثالث: تفعيل مسار العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد..... |
| 422 | الخاتمة..... |
| 438 | الملاحق |
| 442 | قائمة المصادر والمراجع |
| 480 | فهرس الجداول والأشكال..... |
| 483 | الفهرس العام |

التحول السياسي وتأثيره على الأمن في تونس بعد 2010

الملخص:

تبحث هذه الأطروحة في عملية التحول السياسي وتأثيرها على الأمن في تونس في مرحلة ما بعد 2010، ويبدأ أن الدراسة تنطلق من افتراض رئيسي مفاده وجود علاقة تأثير وتأثر بين متغيري التحول السياسي والأمن، تبدأ في هذا السياق بمناقشة مسؤغات التحول السياسي ومحدداته في تونس، وعلى اعتبار أن تهديدات الأمن الإنساني هي الأكثر ملاءمة وقدرة على تفسير تفجّر الحراك الاجتماعي 2010-2011، تركز الدراسة على مصادر انعدام أمن الأفراد التونسيين لشرح وتحليل الأسباب الكامنة وراء بدء المسار الانتقالي في تونس، كما يعالج البحث لاحقاً انعكاسات التحول السياسي على البيئة الأمنية للبلاد، ليتطرق بعد ذلك إلى التحديات الراهنة لعملية التحول الديمقراطي في تونس، ثم يدرس في الأخير ميكانيزمات بناء نموذج ديمقراطي أمني شامل ومستدام في البلاد.

الكلمات المفتاحية: التحول السياسي، الأمن الإنساني، الأمن القومي، تونس، مرحلة ما بعد 2010.

The Political Transition and its Impact on Security in Tunisia after 2010

Abstract:

This thesis examines the process of political transition and its impact on security in Tunisia in the post-2010 period. However, the study is based on a main hypothesis says that there is a relationship of influence and vulnerability between political transition and security, that begins in this context by discussing the justifications and determinants of political transition in Tunisia. Considering that human security threats are the most appropriate and able to explain the explosion of the social movement of 2010-2011, the study focuses on the sources of insecurity of Tunisian individuals to explain and analyze the reasons behind the start of the transitional path in Tunisia. The research also deals later with the repercussions of the political transition on the country's security environment, and then addresses the current challenges of the democratic transition process in Tunisia. Finally, it studies the mechanisms of building a comprehensive and sustainable democratic/security model in the country.

Keywords: political transition, human security, national security, Tunisia, the post-2010 period.

Le transition politique et son impact sur la sécurité dans en Tunisie après 2010

Résumé :

Cette thèse examine le processus de transition politique et son impact sur la sécurité en Tunisie dans la période post-2010. Cependant, l'étude part d'une hypothèse principale qui dit qu'il existe une relation d'influence et de vulnérabilité entre les variables de transition politique et de sécurité, qui commence dans ce contexte en discutant des justifications et des déterminants de la transition politique en Tunisie. Considérant que les menaces à la sécurité humaine sont les plus appropriées et capables d'expliquer l'explosion du mouvement social de 2010-2011, l'étude se concentre sur les sources d'insécurité des individus tunisiens pour expliquer et analyser les raisons du début de la transition en Tunisie. La recherche traite également plus tard des répercussions de la transition politique sur l'environnement sécuritaire du pays, puis aborde les défis actuels du processus de transition démocratique en Tunisie. Enfin, il étudie les mécanismes de construction d'un modèle de démocratie/sécurité global et durable dans le pays.

Mots clés: transition politique, sécurité humaine, sécurité nationale, Tunisie, période post-2010.